



## بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

الحمد لله رب العالمين ، وصلى الله وسلم على نبينا محمد ، وعلى آله وصحبه أجمعين .

### كِتَابُ الْمَنَاسِكِ

في هذه الليلة ، ليلة الاثنين ، الثاني من شهر جمادى الأولى ، من عام ١٤٣٥ ، نشرع بحول الله عز وجل في كتاب المناسك ، وفي البدء نقول (اللهم رب جبرائيل وميكائيل وإسرافيل ، فاطر السماوات والأرض ، أنت تحكم بين عبادك فيما كانوا فيه يختلفون ، اهدنا لما اختلف فيه من الحق بإذنك ، إنك تهدي من تشاء إلى صراط مستقيم) اللهم علمنا ما ينفعنا ، وانفعنا بما علمتنا ، وزدنا علما وفقها في الدين ، وعلمنا التأويل يا رب العالمين .

قوله : (المناسك) : جمع منسك ، بفتح السين وكسرهما ، وهو بالفتح مصدر ، وبالكسر موضع العبادة ، ويقال للعباد : ناسك ، والنسك التعبد ، يقال : تنسك فلان ، أي تعبد ، والمنسك مصدر ميمي ، ومنه قوله تعالى ﴿وَكُلِّمْنَا مَنَسَكًا﴾ وأغلب إطلاقات المناسك يطلقها العلماء على عبادات الحج ؛ لكثرتها ، وبعضهم يرى أن سبب الإطلاق أن فيه قرابين وذبائح تذبح لله عز وجل ، فسميت مناسك ، يقول في (المطالع) (المناسك مواضع متعبدات الحج) ويقول ابن القاسم رحمه الله تعليقا عليه (المناسك إذن المتعبدات كلها) .

والمنسك مأخوذ من النسيسة ، وهي الذبيحة ، ومنه قوله تعالى : ﴿قُلْ إِن صَّلَّيْتُمْ وَسَلَّمْتُمْ وَمَخَّيَّيْتُمْ وَمَخَّيَّيْتُمْ لِلَّهِ رَبِّ الْعَالَمِينَ﴾ .

وهذا الإطلاق (المناسك) أخذ به المصنف رحمه الله ، تبعاً لـ (الإقناع) وغيره ، وهناك من يعنون لهذا الكتاب بـ (كتاب الحج) ومنهم من يعنون له بـ (كتاب الحج والعمرة) لاشتماله على أحكام العمرة أيضا .  
الحج في اللغة : القصد ، ومنه قول الشاعر :

ويشهد من عوف حلولا كثيرة ،،، يحجون سب الزُّبْرَقَانِ المزعفرا

وهذا البيت يروى بعدة ألفاظ لكن هذا اللفظ المشهور ، يحجون : يقصدون ، واختصت لفظ الحج بعد ذلك بقصد البيت الحرام لأداء النسك .

الحج اصطلاحا : التعبد لله عز وجل بأفعال مخصوصة وفق سنة النبي صلى الله عليه وسلم .  
العمرة لغة : الزيارة .

اصطلاحا : التعبد لله عز وجل بالطواف بالبيت ، وبالصفا والمروة ، وبالحلق أو التقصير .



متى فرض الحج :

هذه المسألة مهمة جدا ، تنبني عليها بعض المسائل الخلافية القادمة ، هذه المسألة فيها خلاف بين أهل العلم على أقوال :

القول الأول : أن الحج فرض في السنة الخامسة .

دليلهم : حديث ضمام بن ثعلبة ، أنه قال للنبي صلى الله عليه وسلم [فأنشدك ، الله أمرك أن يحج هذا البيت من استطاع إليه سبيلا ؟ قال : اللهم نعم] أخرجه الإمام أحمد ، وابن ماجه ، والنسائي ، وصححه الألباني ، وأصله في الصحيحين ، قال الواقدي : وفد ضمام بن ثعلبة على النبي صلى الله عليه وسلم ، سنة خمس من الهجرة ، وقد نظر ذلك الحافظ ابن حجر (قال : فيه نظر) ونقل عن ابن هشام عن ابن أبي عمير ، أن قدومه كان في سنة تسع من الهجرة ، قال ابن حجر : وهذا عندي أرجح ، فالاستدلال بالحديث لا يستقيم .

القول الثاني : أن الحج فرض في السنة السادسة من الهجرة .

دليلهم : قول الله تعالى ﴿ وَأَتَمُّوا الْحَجَّ وَالْعُمْرَةَ لِلَّهِ ﴾ وهذه الآية نزلت بعد صلح الحديبية ، إذن فقد شرع الحج في السنة السادسة .

وهذا القول غير صحيح ؛ لأن الراجح أن هذه الآية ليس فيها دليل على وجوب الحج ، وإنما فيها دلالة على وجوب إتمام الحج والعمرة إذا شرع المكلف فيهما .

القول الثالث : أن الحج فرض في السنة العاشرة .

القول الرابع : أن الحج فرض في السنة التاسعة .

دليلهم : أن الله تعالى أوجبه بقوله ﴿ وَكَلَّهَ عَلَيَّ النَّاسِ حِجَّ الْبَيْتِ مِنْ اسْتَطَاعَ إِلَيْهِ سَبِيلًا ﴾ وهذه الآية في صدر سورة آل عمران ، وصدر سورة آل عمران نزل في السنة التاسعة من الهجرة ، في عام الوفود .

الراجح :

والله أعلم هو القول الرابع ، وهو الذي رجحه شيخ الإسلام ابن تيمية ، وشيخنا ، وكثير من المحققين .

فإن قال قائل : إذا كان الحج قد شرع في السنة التاسعة ، فلماذا أخر النبي صلى الله عليه وسلم ، الذهاب إلى مكة إلى السنة العاشرة ؟ لأن من يرى أن الحج شرع في السنة العاشرة ، يقول : الدليل على ذلك أن النبي صلى الله عليه وسلم ، حج في السنة العاشرة ، ومن المعلوم أن الأمر للفور ، ويلزم من القول بأنه شرع في السنة التاسعة أن يكون النبي صلى الله عليه وسلم ، قد أخر إلى السنة العاشرة ، ولذا اضطر أهل العلم الذين قالوا بأنه فرض في السنة التاسعة إلى إيجاد دليل على سبب التأخير ، فاختلّفوا في ذلك :

ف قيل : إن النبي صلى الله عليه وسلم ، كان خائفا على المدينة من اليهود سنة تسع ، وهذا القول فيه نظر ؛ لأن اليهود في تلك الفترة كانوا في حال ضعف ، وليس على المدينة منهم خطر .



وقيل : لأن النبي صلى الله عليه وسلم ، في سنة تسع كان مشغولا بالوفود الذين قدموا للإسلام ، فإن قبائل العرب في السنة التاسعة من الهجرة ، وفدت إلى النبي صلى الله عليه وسلم ، مسلمة مذعنة ، طائفة لله عز وجل ، فكان النبي صلى الله عليه وسلم في استقبالها ، ولا شك أن المصلحة المترتبة على بقاءه في المدينة ، أعظم من مصلحة الذهاب للحج في تلك السنة ، فجلس ليستقبلهم ويعلمهم دين الله ، وهو المقصود الأكبر ولب رسالته صلى الله عليه وسلم ، وهذا القول قوي لا شك .

وقيل : أخر النبي صلى الله عليه وسلم ؛ لأنه يريد أن تتمحض الحجة له ولأصحابه ، لا يريد أن يشاركه في الحج أحد من المشركين ؛ ولذا بعث أبا بكر أميراً على الحج ، وأردف بعلي رضي الله عنه ، وأمر علياً أن ينادي في الناس [لا يحج بعد العام مشرك ، ولا يطوف بالبيت عريان] وجاء في الصحيحين ، من حديث أبي هريرة ، قال : كنت في مؤذنين بعثهم أبو بكر رضي الله عنه يوم النحر ، نؤذن بمنى (لا يحج بعد العام مشرك ، ولا يطوف بالبيت عريان) فأراد النبي صلى الله عليه وسلم ، أن يكون الحج متمحضاً للمسلمين ، لا يشاركهم فيه المشركون ومن كانوا يطوفون عراً .

وقيل : أخره من أجل أن توافق حجته شهر ذي الحجة ؛ لأن المشركين كان عندهم جريمة ، وهي جريمة النسيء في الأشهر ، كانوا يؤخرون الأشهر الحرم وينسؤون فيها ﴿ إِنَّمَا النَّسِيءُ زِيَادَةٌ فِي الْكُفْرِ يُضِلُّ بِهِ الَّذِينَ كَفَرُوا يُحِلُّونَهُ عَامًا وَيُحَرِّمُونَهُ عَامًا لِيُؤْطُوا عِدَّةَ مَا حَرَّمَ اللَّهُ ﴾ كانوا في ذلك الزمان لصوصاً ، يسرقون الناس ، فإذا جاعوا وكان ذلك في شهر حرام ، أخروا الشهر الحرام ، ثم يعتدون على القبائل ، ويأكلونهم في الشهر الحرام ، فكانت الأيام قد تبعثرت ، والأشهر قد تغيرت أماكنها وأوقاتها ، ولذا قال النبي صلى الله عليه وسلم [إن الزمان قد استدار كهيئته يوم خلق الله السماوات والأرض ، السنة اثنا عشر شهراً ، أربعة منها حرم ..] من حديث أبي بكر في المتفق عليه ، فأراد أن توافق حجته شهر ذي الحجة ، وقت الحج الحقيقي ، وهذا قول قوي أيضاً ، فهناك أسباب أدت إلى تأخير النبي صلى الله عليه وسلم ، الحج إلى سنة عشر ، وهي أسباب وجيهة كما تقدم .

حكم الحج والعمرة :

قال المؤلف رحمه الله : الحج والعمرة واجبَان .

عبر المؤلف بالوجوب ، ولم يقل : الحج ركن ، لواحد من أمرين :

الأمر الأول : أنه سيذكر حكم العمرة مع الحج ، وحكم العمرة يختلف عن حكم الحج ، العمرة أعلى ما فيها أنها واجب ، وفيها خلاف ، أما الحج فإنه ركن من أركان الإسلام ومن مبانيه العظام ، فلا يمكن أن يقول المؤلف : الحج والعمرة ركنان .

الأمر الثاني : أن المؤلف رحمه الله ، أراد أن يذكر بعد ذلك شروط الوجوب ، فعبّر بالوجوب ليذكر بعد ذلك شروطه .



الحج لا إشكال في وجوبه ؛ لأنه ركن من أركان الدين ، وأما العمرة فسيأتي الخلاف فيها ، والراجح من أقوال أهل العلم وجوبها ، ثم إن العمرة ليست كالحج في وجوبها ، لأن الحج لا خلاف في وجوبه ، وليست كالحج في شمولها ، فقد اختلف أهل العلم ، الذين قالوا بالوجوب ، هل هي شاملة لكل أحد أم يخص من ذلك أهل مكة ، بخلاف الحج ، فإنه واجب على كل أحد .

**أدلة وجوب الحج :**

دل على وجوبه الكتاب والسنة والإجماع .

١- الكتاب :

وذلك في قوله عز وجل ﴿ وَكَانَ عَلَى النَّاسِ حِجُّ الْبَيْتِ مَنِ اسْتَطَاعَ إِلَيْهِ سَبِيلًا وَمَنْ كَفَرَ فَإِنَّ اللَّهَ غَنِيٌّ عَنِ الْعَالَمِينَ ﴾ .

٢- السنة :

هناك أحاديث كثيرة ، منها حديث ابن عمر المشهور ، أن النبي صلى الله عليه وسلم قال [بني الإسلام على خمس ، شهادة ألا إله إلا الله ، وأن محمدا رسول الله ، وإقام الصلاة وإيتاء الزكاة ، وصوم رمضان ، وحج بيت الله الحرام لمن استطاع إليه سبيلا] والحديث المشهور ، أن النبي صلى الله عليه وسلم قال [إن الله قد فرض عليكم الحج فحجوا] وهو في الصحيح .

٣- الإجماع :

أجمع أهل العلم رحمة الله عليهم ، إجماعا معلوما بالضرورة ، أن الحج واجب بل ركن من أركان الإسلام .  
**حكم العمرة :**

أفاد المؤلف أن العمرة واجبة ، وهذه المسألة فيها خلاف على قولين :

**القول الأول :** أن العمرة واجبة في العمر مرة ، إليه ذهب طائفة من الصحابة والسلف ، فهو رأي عمر ، وابن عباس ، وزيد بن ثابت ، وابن عمر ، وعائشة ، وسعيد بن جبير ، وسعيد بن المسيب ، وعطاء ، ومجاهد ، وطاوس ، والحسن ، والثوري ، وإسحاق ، والإمام البخاري ، وإليه ذهب الشافعية في الجديد ، وهو الصحيح من مذهب الحنابلة .

**أدلتهم :**

الدليل الأول : قوله تعالى ﴿ وَأَتِمُّوا الْحَجَّ وَالْعُمْرَةَ لِلَّهِ ﴾ فقرن الله تعالى بين العمرة والحج ، وأمر بالإتمام ، وعطف العمرة على الحج ، والعطف يقتضي أن تكون العمرة لها حكم الحج .

وهذا الاستدلال مناقش ، فقد يقال : هذه الآية ليست دليلا على الوجوب ، إنما هي دليل على وجوب الإتمام ، وثمة فرق بين إتيان العبادة شروعا ، وبين إتمامها ، فإن من المعلوم أن العمرة والحج ولو كانا نفلين ، يلزمان بالشروع فيهما ، بل يلزم المضي في فاسدهما كما سيأتي .



الدليل الثاني : عن أبي رزين العقيلي رضي الله عنه ، أنه أتى النبي صلى الله عليه وسلم فقال [يا رسول الله ، إن أبي شيخ كبير ، لا يستطيع أن يثبت على راحلة ، وفي بعض الألفاظ : لا يستطيع الحج ولا العمرة ولا الظعن ، فقال النبي صلى الله عليه وسلم ، حج عن أبيك واعتمر] أخرجه الخمسة ، وصححه الإمام أحمد رحمه الله ، وقال : (لا أعلم في إيجاب العمرة حديثاً أجود من هذا ، ولا أصح منه) فالإمام يرى صحته .

الدليل الثالث : عن الصبي بن معبد ، قال : (أتيت عمر ، فقلت يا أمير المؤمنين إني أسلمت ، وإني وجدت الحج والعمرة مكتوبين عليّ ، فأهللت بهما ، فقال له عمر : هُديت لسنة نبيك محمد صلى الله عليه وسلم) أخرجه أبو داود ، والنسائي ، وصححه الألباني ، وإقرار عمر له يدل على وجوبها ، وقد قال (هديت لسنة نبيك) وهذا له حكم الرفع .

الدليل الرابع : عن عائشة رضي الله عنها ، قالت [يا رسول الله ، هل على النساء جهاد؟ قال : نعم ، عليهن جهاد لا قتال فيه ، الحج والعمرة] أخرجه الإمام أحمد ، وابن ماجه ، وصححه النووي ، وابن تيمية ، وابن القيم ، وابن كثير ، والألباني ، فقوله (عليهن) يدل على الوجوب ؛ لأنه من صيغ الوجوب كما يذكر أهل الأصول ، وإذا كانا واجبين على المرأة فالرجل من باب أولى .

الدليل الخامس : حديث عمر رضي الله عنه ، في قصة جبريل ، في سؤال النبي صلى الله عليه وسلم ، قال جبريل [ما الإسلام؟ قال : أن تشهد ألا إله إلا الله ، وفي لفظ : وتحج وتعتمر] وهذه الزيادة أخرجها ابن خزيمة ، والدارقطني ، وصححها الدارقطني .

والاستدلال بهذا الحديث فيه إشكال ، فقد رأى بعض أهل العلم رحمة الله عليهم ، أن هذه الزيادة شاذة ، كابن عبد الهادي وغيره .

وقد أجاب شيخ الإسلام ابن تيمية رحمه الله ، على القول بأنها شاذة فقال (ليست شاذة ؛ لأنها لا تخالف الروايات الأخرى ، لأنها تفسير للمجمل فيها ، فإن الحج يدخل فيه الحج الأكبر والحج الأصغر ، كما أن الصلاة يدخل فيها الوضوء والغسل ، وإنما نص النبي صلى الله عليه وسلم ، على العمرة بالاسم الخاص ، حتى لا يظن أنها ليست داخلية في الحج) .

الدليل السادس : عن جابر رضي الله عنه ، قال : قال صلى الله عليه وسلم [دخلت العمرة في الحج إلى يوم القيامة] أخرجه الإمام مسلم ، ودخولها يقتضي أن تكون كالحج في الوجوب .

الدليل السابع : حديث عمرو بن حزم المشهور ، وفيه [وإن العمرة الحج الأصغر] أخرجه الإمام مالك ، وعبد الرزاق ، والدارمي ومجموعة من أهل العلم ، قال الإمام الشافعي رحمه الله (يثبتونه عن النبي صلى الله عليه وسلم) يعني أهل العلم ، وقال الحافظ ابن حجر (صححه بعض أهل العلم لاشتهاره) وقال ابن عبد البر (شهرته تغني عن إسناده ، وقد تلقت الأمة بالقبول) ولأنه معمول به من عهد الصحابة إلى اليوم (وهذا دليل على أنهم رضي الله عنهم رأوه حجة ، فهو يقول في الكتاب (وإن العمرة الحج الأصغر) ومن المعلوم أن الحج واجب ، والنبي صلى الله عليه



وسلم سماها حجا أصغر ، فتكون واجبة ، كالحج ، لكن وجوبها أقل من وجوب الحج ؛ لأن الحج ركن ، وهي واجب ، ولهم أدلة كثيرة غير هذه .

**القول الثاني :** أن العمرة ليست واجبة ، وهذا القول مروى عن ابن مسعود رضي الله عنه ، و أبي ثور ، وهو مذهب الحنفية ، والمالكية ، والشافعية في القديم ، والحنابلة في رواية اختارها شيخ الإسلام ابن تيمية ، والصنعاني ، والشوكاني .

**أدلتهم :**

الدليل الأول : عن جابر رضي الله عنه : [أن النبي صلى الله عليه وسلم سئل عن العمرة ، أو اجبة هي ؟ قال : لا ، وأن تعتمر خير لك ، وفي بعضها : **فهو أفضل**] أخرجه الإمام أحمد ، والترمذي ، وضعفه البيهقي ، ورأى أن المحفوظ عن جابر موقوفا عليه ، وأعله بججاج بن أرطاة ، وإن صح الحديث فهو محمول على العمرة بعد الحج معه صلى الله عليه وسلم لمن اعتمر ؛ لأنهم حجوا معه معتمرين ، إما قارين أو متمتعين ، ثم سألوا عن العمرة بعد ذلك ، فقال لهم : ليست واجبة عليكم ، ولكنها خير لكم ، إن أردتم أن تعتمروا فاعتمروا ، أو أن ذلك في عمرة القضاء ، سألوه : هل يجب علينا أن نعتمر ؟ فقال : لا ، والعمرة خير .

الدليل الثاني : حديث ابن عمر السابق (بني الإسلام على خمس .... وحج البيت) ولم يذكر العمرة .

الدليل الثالث : حديث طلحة بن عبيد الله ، في قصة الأعرابي ، حيث قال : (أتانا رجل نسمع دوي صوته ولا نفهقه ما يقول ، فسأل النبي صلى الله عليه وسلم ، فقال : زعم رسولك أن علينا حج البيت من استطاع إليه سبيلا ... الخ ، وهو في الصحيحين ، ولم يذكر فيه العمرة ، بل ذكر الحج فقط .

يناقش الاستدلال : بأن هذا الدليل في الأركان ، وليس في الواجبات ، والعمرة على قول أصحاب القول الأول ليست ركنا ، إنما هي واجبة ، فالنصوص التي استدلوها بها لا تدل على عدم وجوب العمرة .

الدليل الرابع : الأصل عدم الوجوب .

يناقش : بأن هذا أصل مسلم به ، يسلم لهم أن الأصل عدم وجوب الشيء ، لكن عند أصحاب القول الأول أدلة تدل على الوجوب .

الدليل الخامس : أن العمرة نسك غير مؤقت ، فلم يكن واجبا ، كالطواف المجرى .

وهذا قياس في مقابل النص ، فيفسد .

ويحسن إيراد كلام الشنقيطي رحمه الله عليه ، فقد رجح الوجوب وقال : (أكثر الأصوليين يرجحون الخبر الناقل عن أصل على الخبر المبقي على البراءة الأصلية) أصحاب القول الثاني إذا صحت أدلتهم فهي أدلة تبقي على البراءة الأصلية ، وأصحاب القول الأول عندهم أدلة تنقل عن البراءة الأصلية ، والناقل عن الأصل مقدم على المبقي ؛ لأن الناقل عن الأصل عنده زيادة علم ، ومن عنده زيادة علم مقدم على غيره ، قال : (ولأن من الأصوليين من رجح الخبر الدال على الوجوب ، على الدال على العدم للاحتياط) وبعضهم يستشكل هذا ، وأن الاحتياط ليس في



الإيجاب ، قال : (ولأن العمل بأدلة الوجوب تبرأ به الذمة بالإجماع) لكن لو لم يعمل بأدلة الوجوب ، فإن من أهل العلم من يرى أن ذمته لا تزال مشغولة بعدم أداء العمرة .

الراجع :

هو القول الأول والله أعلم ، لأدلتهم القوية .

العمرة لأهل مكة :

هل العمرة واجبة على أهل مكة ؟ أم إن العمرة واجبة على الأفاقيين ، ويكتفي أهل مكة بالطواف ؟ قولان :  
القول الأول : أن العمرة واجبة على أهل مكة كغيرهم ، إليه ذهب الشافعية ، والحنابلة ، ورجحه شيخنا .

أدلتهم :

هي أدلة من قال بوجوب العمرة على الإطلاق ؛ لأنها أدلة عامة شاملة ، ليست مخصوصة بأحد دون أحد ، فتبقى على عمومها وشمولها ، ومن خصها فعليه الدليل .

القول الثاني : أن العمرة غير واجبة على أهل مكة ، إليه ذهب ابن عباس رضي الله عنهما ، وهو رأي عطاء ، وطاوس ، والحنفية ، والمالكية ، والحنابلة في رواية منصوصة عن الإمام أحمد ، قال شيخ الإسلام ابن تيمية رحمه الله : (أصح الطريقتين أنها لا تجب عليهم ، رواية واحدة) وهذه الرواية هي اختيار شيخ الإسلام وابن قدامة رحمهم الله .

أدلتهم :

من يرى عدم الوجوب مطلقا سيستدل بأدلة عدم الوجوب ، وهذا مطرد على كلامه ؛ لأنه لا يرى فرقا بين مكّي وغيره ، بل عنده المكّي لا تجب عليه من باب أولى ، الإمام أحمد رحمه الله يقول : (كان ابن عباس يرى العمرة واجبة ، ويقول : يا أهل مكة ليس عليكم عمرة ، وإنما عمرتكم طوافكم بالبيت) وكذا قال عطاء ، - وهو من هو في المناسك ، إمام المناسك - ، يقول : (ليس أحد من خلق الله إلا عليه حج وعمرة واجبان ، لا بد منهما لمن استطاع إليهما سبيلا ، إلا أهل مكة ، فإن عليهم حجة ، وليس عليهم عمرة من أجل طوافهم بالبيت\* والمروي عن ابن عباس مسندا ضعيف ؛ لأن فيه رجلا اسمه إسماعيل بن مسلم المكّي ، وهو ضعيف .

ولهم تعليل : أن العمرة معظمها الطواف ، وأهل مكة يفعلونه ، انظر إلى العمرة ، تجدها طوافا بالبيت وبالصفا والمروة ، نعم الطواف بالصفا والمروة مفردا ليس مشروعاً ، بل بدعة ؛ لأنه لا يشرع السعي بين الصفا والمروة إلا ضمن نسك ، حج أو عمرة ، لكن عندهم الطواف بالبيت ، وهم يفعلون الطواف بالبيت ، إذن فلا يحتاجون إلى عمرة ، أن يخرجوا إلى التنعيم ويعتمروا منه .

ويناقش التعليل بأن يقال : هذا منقوض فيمن لم يطف منهم بالبيت ، وهل يتصور أن يكون أحد من أهل مكة لا يطوف بالبيت ؟ يمكن ، يتصور - نسأل الله العفو والعافية - .



الراجع :

والله أعلم ، هو القول الأول ، وأن العمرة واجبة على أهل مكة .

على من يجبان :

﴿ قال رحمه الله : الْحَجُّ وَالْعُمْرَةُ واجبان على الْمُسْلِمِ الْحُرِّ الْمُكَلَّفِ الْقَادِرِ . ﴾

هذه خمسة شروط ، أن يكون مسلماً ، حراً ، مكلفاً (بالغاً عاقلاً) قادراً ، قال ابن قدامة : (ولا نعلم في هذا خلافاً)

قال الناظم :

الحج والعمرة واجبان ،، في العمر مرة بلا توان

بشرط إسلام كذا حرية ،، عقل بلوغ قدرة جلية

وتقسم هذه الشروط كما ذكر ابن قدامة وغيره ، إلى ثلاثة أقسام :

١- شرطا وجوب وصحة ، وهما : الإسلام والعقل .

٢- شرطا وجوب وإجزاء ، وهما : البلوغ والحرية .

فلو حج العبد أو حج الصغير يصح منه ، ولا يجزئه عن حجة الإسلام .

٣- شرط وجوب ، وهو : الاستطاعة .

قوله : (المسلم) : فلا يصح الحج من الكافر ؛ لأنه مخاطب بالحج خطاب تكليف لا خطاب أداء ، وهو معذب بعدم أداء فروع الشريعة ، معاقب عليها يوم القيامة ، لكنها لا تجب عليه ، وإذا أسلم فإنه لا يؤمر بقضاء ما فاته منها ، لكن إذا أسلم أمر بأداء الحج لأنه ركن من أركان الدين .

إذا حج ثم ارتد ثم أسلم ، فهل يؤمر بأن يأتي بالحج مرة أخرى أم لا ؟ هذه المسألة فيها خلاف بين أهل العلم رحمة الله عليهم ، الراجع ما ذهب إليه الشافعية ، والحنابلة ، أنه إذا أسلم فإنه لا يؤمر بإعادة الحج مرة أخرى ؛ لأن شرط

حبوط العمل اتصال الردة بالموت ؛ لأن الله تعالى يقول ﴿ وَمَنْ يُرْتَدِدْ مِنْكُمْ عَنْ دِينِهِ فَيَمُتْ وَهُوَ كَافِرٌ فَأُولَئِكَ حَبِطَتْ

أَعْمَالُهُمْ فِي الدُّنْيَا وَالْآخِرَةِ وَأُولَئِكَ أَصْحَابُ النَّارِ هُمْ فِيهَا خَالِدُونَ ﴾ فشرط حبوط العمل هو الردة والموت عليها ، أما إذا

ارتد ثم رجع فإن عمله لا يحبط ، وهذا بنص القرآن .

قوله : (الحر) : خرج به العبد ، فإن العبد لا يجب عليه الحج ، قال المرادوي صاحب الإنصاف : (بلا نزاع) ونقل

الإجماع على ذلك النووي رحمه الله ، أن العبد لا يجب عليه الحج حال كونه رقيقاً ؛ لأن العبد لا مال له ، ولأن مدة

الحج والعمرة تطول ، فلم يجبا عليه لما فيه من تفويت لحق السيد ، والمشغول بالحاجة الأصلية كالمعدوم شرعاً ، ولأن

منافعه مستحقة للسيد ، فلا يجب عليه الحج ، والله أعلم .

وصلى الله وسلم على نبينا محمد.







## بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

الحمد لله رب العالمين وصلى الله وسلم على نبينا محمد ، وعلى آله وصحبه أجمعين .

قال المصنف رحمه الله : الحَجُّ وَالْعُمْرَةُ وَاجِبَانِ عَلَى الْمُسْلِمِ الْحُرِّ الْمَكْلُوفِ .

حج الصبي والمجنون :

قوله : (المُكْلُوفِ) ، هو البالغ العاقل ؛ ولذا لا يجب الحج على الصبي والمجنون بالإجماع ؛ لحديث علي رضي الله عنه ، أن النبي صلى الله عليه وسلم قال : [رفع القلم عن ثلاثة : الصبي حتى يبلغ والمجنون حتى يفيق ، والنائم حتى يستيقظ] أخرجه أبو داود ، والترمذي ، وابن ماجه ، وإسناده صحيح ، وبعض أهل العلم يحسنه ، أما المجنون فلأنه لا قصد له ، ليس له عقل حتى يقصد العبادة ، فلما كان غير قاصد لم يصح منه الحج ، وأما الصغير فلأن الحج يحتاج إلى مال ، والصغير لا مال له ، ولأنه غير مكلف بالعبادات ، ولأن في فهمه قصورا ، فيحتاج من يليه . هل يصح من المجنون إذا عقده ؟ لا يصح بالإجماع ؛ لأن المجنون لا عقل له ، كيف يعقد ؟ لا يتصور منه أن يعقد الحج .

هل يعقد ولي المجنون عنه كما يعقد عن الصغير ؟ هذه المسألة فيها خلاف بين أهل العلم رحمة الله عليهم ، على قولين :

القول الأول : أنه لا يعقد الولي الحج عن المجنون ، ولا يصح منه ، وإليه ذهب الحنابلة رحمهم الله . أدلتهم :

الدليل الأول : أن العقل شرط وجوب وصحة .

الدليل الثاني : ولاقتصار النص على الطفل ، فإن النص يختص الطفل دون سواه ، فلا يقاس عليه غيره .

القول الثاني : أنه يعقد الولي الحج و يصح من المجنون ، وإليه ذهب الحنفية ، والمالكية ، والشافعية ، والحنابلة في قول .

دليلهم : القياس على الصبي ، بجامع أن كلا منهما ليس عنده تمييز .

نوقش : بأن هذا قياس مع الفارق ؛ لأن الصبي عقله موجود ، لكن لا تمييز له ، بخلاف المجنون فلا عقل له .

إبطال الإحرام بالمجنون :

هذه القضية أهم من قضية عقد الولي له ، هل يبطل الإحرام بالمجنون ؟ اختلف العلماء في هذه المسألة على قولين :

القول الأول : أنه يبطل الإحرام بالمجنون ، وإليه ذهب الحنابلة .

دليلهم : أن المجنون لم يعد من أهل العبادات ، فلا يصح الإحرام منه ويبطل .

القول الثاني : أنه لا يبطل إحرامه في هذه الحال ، وإليه ذهب الحنفية ، والمالكية ، والشافعية .

دليلهم : القياس على الصوم إذا أفاق المجنون جزءا منه ، فإن صيامه يعتبر صحيحا .



## إبطال الإحرام بالإغماء :

الجمهور : أنه لا يبطل الإحرام بالإغماء ، إليه ذهب الحنفية ، والمالكية ، والشافعية ، والحنابلة .  
دليلهم : القياس على الصيام ، فإن الإنسان لو أغمي عليه لم يبطل صيامه إذا أفاق جزءا من النهار .  
والحنابلة في وجه : أبطلوا إحرامه في هذه الحال .

دليلهم : القياس على الجنون ، فالمجنون يبطل إحرامه ، قالوا وهذا مثله .

## إبطال الحج بالسكر :

لو سكر الإنسان في الحج هل يبطل حجه ؟ .

جمهور أهل العلم : أنه لا يبطل حجه ، وهو في المذهب قول واحد .

لكن هل يتصور أن يكون حاجا سكراناً ؟ يتصور ، كل شيء يمكن أن يقع ، كأن يتعاطى المخدرات ، نسأل الله العفو والعافية ، يقع القتل في الحج ، يقع الزنا ، وقد يطلع الإنسان على شيء من هذا ، وتطلع عليها الهيئات والشرط ، نسأل الله العفو والعافية ، المهم أنه يمكن أن يقع ، والفقهاء يبحث المسائل ، بغض النظر عن هل تقع أو لا تقع ، لكن يكون عند الفقيه تصور ومعرفة الحكم ، فإذا وقعت المسألة كان حكمها جاهزا .  
قوله : (القادر) : أي المستطيع ، والحج لا يجب إلا مع الاستطاعة ، وسيأتي بيان الاستطاعة والقدرة في كلام المؤلف رحمه الله .

والدليل على اشتراط القدرة قول الله تعالى ﴿ وَكَانَ عَلَى النَّاسِ حِجُّ الْبَيْتِ مَنِ اسْتَطَاعَ إِلَيْهِ سَبِيلًا ﴾ والاستطاعة شرط للوجوب ، وليست شرطا للصحة والإجزاء ، فلو أن الإنسان غير القادر حج ، فإن حجه صحيح ، فلو حج من لا مال له ، أو حج العاجز عن الحج بيدنه ، فإن حجه يعتبر صحيحا ، والدليل على ذلك الإجماع ، أن من حج غير قادر بيدنه أو ماله فإن حجه صحيح ، ومستند الإجماع ، أن النبي صلى الله عليه وسلم ، حج معه خلق كثير ، لا شيء معهم ، ولا مال لهم ، ومع ذلك لم ينقل أن النبي صلى الله عليه وسلم ، أمرهم بالإعادة .

وفي وجوب الحج على العاجز تفصيل ، كالتالي :

أولا : أن يكون عاجزا بيدنه ، قادرا بماله .

فيجب عليه أن ينيب ، إذا كان عاجزه مستمرا دائما ، كالمريض مرضا لا يرجى برؤه ، والكبير الذي لا يستطيع الذهاب والثبات على الرحلة .

ثانيا : أن يكون قادرا بيدنه ، عاجزا بماله .

فلا يلزمه الحج إلا إذا كان من أهل مكة ، وأمكته السير ، أو كان عن مكة دون مسافة قصر ، ويمكنه السير ، فيلزمه في هذه الحال أن يحج على قدميه . فالضابط أنه يلزمه الحج والعمرة إذا لم يتوقف أدأؤهما على المال ، كما قال ذكر شيخنا رحمه الله .



ثالثا : أن يكون عاجزا ببدنه وماله .

فلا يجب عليه الحج في هذه الحال .

رابعا : أن يكون قادرا بماله وبدنه .

فيلزمه في هذه الحال الحج ؛ لأنه مستطيع ، وهذا خارج التقسيم ، لكن من باب تكميل التقسيم العقلي .

﴿ قال رحمه الله : في عُمُرِهِ مَرَّةً . ﴾

الحج لا يلزم الإنسان إلا مرة واحدة ، وهذا بإجماع أهل العلم رحمة الله عليهم ، حكى الإجماع على هذا طائفة من أهل العلم ، منهم : ابن المنذر ، وابن حزم ، وابن العربي ، والقرطبي ، وابن قدامة ، وشيخ الإسلام ابن تيمية ، وابن حجر ، وغيرهم كثير ، ومستند هذا الإجماع حديث أبي هريرة قال : (خطبنا رسول الله صلى الله عليه وسلم فقال : [أيها الناس قد فرض الله عليكم الحج فحجوا] ، فقال رجل أكل عام ؟ يا رسول الله فسكت حتى قالها ثلاثا فقال رسول الله صلى الله عليه وسلم : [لو قلت نعم لوجبت ولما استطعتم] ) أخرجه الإمام مسلم .

وحديث ابن عباس ، أن الأقرع بن حابس سأل النبي صلى الله عليه وسلم ، فقال : (يا رسول الله الحج في كل سنة أو مرة واحدة ؟ قال : [بل مرة واحدة ، فمن زاد فهو تطوع] ) أخرجه الإمام أحمد ، والنسائي ، وابن ماجه ، وصححه الألباني ، وأصله في صحيح الإمام مسلم .

وسياتي في باب المواقيت : هل يلزم كل من مر بالمیقات أن يحرم بعمره أم لا ؟ الراجح من أقوال أهل العلم أن من أدى الواجب عليه من حج وعمره لا يلزمه أن يحرم كلما مر بالمیقات بعمره أو بحج ، والمذهب أنه يلزمه الإحرام كلما مر بالمیقات ، وهو قول مرجوح ، وهو مخالف للحديثين السابقين الدالين على وجوب الحج مرة واحدة .

فورية الحج :

﴿ قال رحمه الله : عَلَى الْفَوْرِ . ﴾

أفاد المؤلف أن الحج واجب على سبيل الفور والمبادرة ، فلا يجوز للإنسان الذي توفرت فيه الشروط الخمسة السابقة أن يؤخر الحج ، وهذه المسألة ونظائرها مبنية على مسألة : هل الأمر يقتضي الفور أو لا ؟ المسألة فيها خلاف عند أهل الأصول على قولين ، أكثر الحنفية ، وأكثر الشافعية على أن الأمر يقتضي التراخي ، وذهب بعض المالكية ، وبعض الحنفية ، وبعض الشافعية ، والحنابلة ، إلى أن الأمر يقتضي الفور ، والراجح أن الأمر يقتضي الفور ، وأدلة ذلك أدلة متوافرة ، منها :

الدليل الأول : قول الله تبارك وتعالى ﴿ وَسَارِعُوا إِلَى مَغْفِرَةٍ مِنْ رَبِّكُمْ ﴾ وقول الله ﴿ سَابِقُوا إِلَى مَغْفِرَةٍ مِنْ رَبِّكُمْ ﴾ .



الدليل الثاني : حديث أم سلمة رضي الله عنها ، في تأخر الصحابة في صلح الحديبية ، حين أمرهم النبي صلى الله عليه وسلم بالحلح ، فتأخروا ، فغضب النبي صلى الله عليه وسلم لتأخرهم ، فأشارت عليه أم سلمة رضي الله عنها بأن يحلق ، فدعا الحلاق فحلق ، فلما حلق كاد الناس أن يقتل بعضهم بعضا على الحلاق ، وهذا يدل على أن الأمر للفور .

الدليل الثالث : أن السيد إذا أمر عبده أو الوالد ولده بالفعل ولم يبادر إليه ، فإنه يعتبر عاصيا يستحق العقاب ، ولو عاقبه لم يلم على عقابه له ، وهذا دليل عقلي .

وبناء على هذه المسألة ، اختلف العلماء : هل يجب الحج على الفور أو لا ؟ على قولين :

القول الأول : أنه يجب الحج والعمرة على الفور إذا توفرت الشروط الخمسة المتقدمة ، وهذا الرأي منقول عن عمر ، و علي ، و ابن عمر ، وابن عباس ، وهو مذهب الحنفية ، والمالكية ، والحنابلة .  
أدلتهم :

الدليل الأول : قوله تعالى ﴿ وَلِلَّهِ عَلَى النَّاسِ حِجُّ الْبَيْتِ مَنِ اسْتَطَاعَ إِلَيْهِ سَبِيلًا ﴾ (على) من صيغ الوجوب ، فإذا تأخر الإنسان في تأدية الواجب فإنه يكون عاصيا بتأخيره .

الدليل الثاني : قوله تعالى ﴿ وَأَتِمُّوا الْحَجَّ وَالْعُمْرَةَ لِلَّهِ ﴾ هذا أمر ، والأمر يقتضي الفورية .

ونوقش : بأن هذه الآية نزلت سنة ست ، في صلح الحديبية ، والنبي صلى الله عليه وسلم ، لم يحج إلا سنة عشر من الهجرة ، وهذا دليل إما على أن الحج ليس على الفور ، وإما أن ثمة علة وسببا منع من حج النبي صلى الله عليه وسلم ، أو أن الآية لا تدل على وجوب الحج ابتداء ، وهذا هو الراجح ، أن الآية لا تدل على الوجوب ، بل تدل على وجوب الإتمام لا وجوب الشروع ، فإذا شرع الإنسان في حج أو عمرة لزمه المضي فيهما ، سواء كانا نفلا أم فرضا .

الدليل الثالث : عن ابن عباس رضي الله عنهما ، أن النبي صلى الله عليه وسلم قال : [تعجلوا إلى الحج - يعني الفريضة - فإن أحدكم لا يدري ما يعرض له] أخرجه الإمام أحمد ، وحسنه الألباني وغيره .

الدليل الرابع : أنه أحد أركان الإسلام الخمسة ، فوجب على الفور كالصيام .

القول الثاني : أن الحج والعمرة واجبان على سبيل التراخي لا الفور ، وهذا منقول عن ابن عباس (عنه نقلان) و أنس ، وجابر ، وعطاء ، وطاوس ، والثوري ، والأوزاعي ، وهو مذهب الشافعية ، والحنابلة في رواية .  
أدلتهم :

الدليل الأول : قوله تعالى : (وَأَتِمُّوا الْحَجَّ وَالْعُمْرَةَ لِلَّهِ) قالوا : نزلت هذه الآية سنة ست هـ ، ولم يحج النبي صلى الله عليه وسلم ، إلا سنة ١٠ ، وهذا دليل على أن الحج واجب لا على سبيل الفور ، إذ لو كان واجبا على سبيل الفور لحج سنة ٦ ، أو ٧ ، فكونه أخرها إلى العاشرة دليل على أن الحج واجب لا على سبيل الفور .  
ونوقش : بأن هذه الآية المراد بها وجوب الإتمام ، لا وجوب الشروع ، وثمة فرق بينهما .



الدليل الثاني : عن ابن عباس رضي الله عنهما ، أن النبي صلى الله عليه وسلم قال [من أراد الحج فليتعجل] أخرجه الإمام أحمد ، و أبو داود ، وابن ماجه ، وفي رواية ابن ماجه : [فإنه قد يمرض المريض ، وتضل الضالة ، وتعرض الحاجة] وهو ضعيف ، ضعفه النووي وغيره .

ونوقش من وجهين :

الأول : أنه ضعيف .

الثاني : أن النبي صلى الله عليه وسلم ، علق الأمر بالإرادة ، مما يدل على أن الأمر ليس لوجوب المبادرة ، فقوله (من أراد الحج) مثل : قوله (من أراد أن يتوضأ ... من أراد أن يصلي) وهذا لا يدل على التأخير ، بل هو كما قال الله تعالى ﴿ يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا إِذَا قُمْتُمْ إِلَى الصَّلَاةِ فَاغْسِلُوا وُجُوهَكُمْ .. ﴾ أي إذا أردتم القيام إلى الصلاة .

الدليل الثالث : على القول بأن الحج شرع سنة تسع للهجرة ، فإن النبي صلى الله عليه وسلم ، لم يحج إلا سنة عشر ، مما يدل على أنه يجوز تأخير الحج ، وعلى أن الأمر في الحج على سبيل التراخي .

وقد تقدم بيان السبب الذي جعل النبي صلى الله عليه وسلم ، يتأخر إلى السنة العاشرة ، تقدم ذكر أربعة أسباب ، ثلاثة منها قوية ، وواحد ضعيف ، وتقدم أن الحج واجب في السنة التاسعة لا إشكال في هذا ، لكن سبب التأخير : إما الانشغال بالوفود ، أو لأنه صلى الله عليه وسلم ، أراد أن تتمحض الحجة له وللمسلمين ، وإما أنه أراد أن يوافق حجه أيام الحج الحقيقية ؛ لأن المشركين كانوا يتلاعبون بالأشهر ؛ ولذا قال صلى الله عليه وسلم في حديث أبي بكر (إن الزمان قد استدار كهيئة يوم خلق الله السماوات والأرض ، السنة اثنا عشر شهرا ، منها أربعة حرم) متفق عليه ، أما خوفه على المدينة من اليهود فهو ضعيف ، إذن فلا دلالة لهم في فعل النبي صلى الله عليه وسلم ، لأنه أخر لعله .

الدليل الرابع : أن من أخر الحج ثم أداه بعد ذلك يوصف بأنه مؤد لا قاض ، وهذا بإجماع المسلمين ، ولو كان يحرم تأخيره ، لكان قاضيا لا مؤديا له ، وهذا من أقوى أدلتهم في نظري .

يمكن أن يناقش : فيقال : لما كان زمن الحج العمرَ جميعا ، والعبد مأمور بإيقاعه فورا ، فإن تأخر في إيقاعه فهو آثم بالتأخير ، والفعل واقع في وقته .

الدليل الخامس : أن الأمر المطلق المجرد عن القرائن لا يقتضي الفورية ، بل المقصود منه الامتثال المجرد عن الزمن المخصوص ، ولذا فإن وجوب الفورية يحتاج إلى دليل خاص زائد على مقتضى الأمر .

نوقش : بما تقدم من أدلة تدل على أن الأمر يدل على الفور .

الراجع :

هو القول الأول ، والله أعلم ، وأن الحج واجب على سبيل الفور إذا توفرت الشروط الخمسة : الإسلام ، العقل ، البلوغ ، الحرية ، الاستطاعة ، فإذا أخر كان عاصيا بالتأخير .



إذا مات ولم يحج تسويفا :

إذا توفرت فيه الشروط ولم يحج ، يسوّف : غدا ... السنة التي بعدها ، التي بعدها ... حتى أدركه الموت ولم يحج ، فهل يحج عنه أم لا ؟ وهل يسقط عنه الحج إذا حج عنه أم لا ؟ وهل يقال لورثته : لا يجب عليكم أن تخرجوا من تركته ما يحج به عنه ؟ أم إن الحج لا يزال باقيا في ذمته ، فيخرج من تركته ما يحج به عنه ؛ لأن ذمته لم تنزل مشغولة ، اختلف العلماء في هذه المسألة على قولين :

**القول الأول :** أنه يبقى الحج في ذمته ، ويحج عنه من ماله ، ويلزم الورثة ذلك ، ويخرجونه من الثلث ، بل لو استغرق كل التركة ؛ لأنه دين ، والدين مقدم على الميراث ، سواء أوصى أم لم يوص ، وهذا القول مروى عن أبي هريرة ، و سعيد بن جبير ، و سعيد بن المسيب ، وهو رأي النخعي ، وعطاء ، والحسن ، والأوزاعي ، والثوري ، وأبي ثور ، واسحاق ، ومذهب الشافعية ، والحنابلة ، واختاره شيخ الإسلام ابن تيمية ، وشيخنا ابن عثيمين ، رحمهم الله .

**أدلتهم :**

**الدليل الأول :** عن ابن عباس رضي الله عنهما ، (أن امرأة من جهينة جاءت إلى النبي صلى الله عليه وسلم فقالت إن أمي نذرت أن تحج فلم تحج حتى ماتت أفأحج عنها ؟ قال : [نعم حجي عنها رأيت لو كان على أمك دين أكنت قاضية ؟ افضوا الله ، فالله أحق بالوفاء]) أخرجه الإمام البخاري ، فأمر بحج النذر ، وهو غير واجب بأصل الشرع ، فالواجب بأصل الشرع من باب أولى .

**الدليل الثاني :** عن ابن عباس رضي الله عنهما ، : (أن امرأة سألت النبي صلى الله عليه وسلم عن أبيها مات ولم يحج ، أفأحج عنه ؟ قال : [حجي عن أبيك]) أخرجه النسائي ، وصححه ابن حزم رحمه الله . مع أنه قد يقول قائل : هذا الحديث لا يدل على أنه كان قادرا في حال حياته ، فيقال : عموم الحديث يدخل فيه القادر وغير القادر ؛ لأن النبي صلى الله عليه وسلم ، لم يستفصل ويسأل المرأة : هل كان قادرا ولم يحج ، أو لم يكن قادرا ، فدل ذلك على العموم ، وأنه يحج عن الميت إذا لم يحج .

**الدليل الثالث :** عن ابن عباس رضي الله عنهما ، : (أن امرأة نذرت أن تحج فماتت ، فأتى أخوها النبي صلى الله عليه وسلم فسأله عن ذلك فقال : [أرأيت لو كان على أختك دين أكنت قاضيه] ، قال : نعم ، قال : [فافضوا الله فهو أحق بالوفاء]) أخرجه النسائي ، وصححه ابن حزم ، فسماه النبي صلى الله عليه وسلم ديننا ، ووجوب الحج الثابت بأصل الشرع أشد من وجوب الحج الثابت بالنذر ؛ لأن حج النذر على سبيل الفرضية والوجوب ، والحج الثابت بالشرع لزومه ووجوبه على سبيل الركنية .

**الدليل الرابع :** أنه حق استقر في ذمة المكلف ، تدخله النيابة ، فلم يسقط بالموت كالدين ، فلو كان على الإنسان دين من قرض أو ثمن مبيع أو غيره ، تصح النيابة فيه .



ويقولون : فارق الصلاة ، كما سيأتي في أدلة أصحاب القول الثاني الذين يقيسون على الصلاة ؛ لأن الصلاة لا تدخلها النيابة ، لا يصلي أحد عن أحد ، فلما كانت لا تدخلها النيابة لم يقس عليها الحج ، فإن قال قائل : بل الصلاة تدخلها النيابة ، وذلك إذا حج الإنسان عن غيره ، وصلى ركعتي الطواف ، فيقال : هذا على سبيل التبعية لا الاستقلال .

**القول الثاني :** إذا توفرت فيه الشروط الخمسة السابقة ولم يحج حتى مات ، فإنه لا يحج عنه ، إلا إذا أوصى ، وهذا الرأي ذهب إليه الشعبي ، والنخعي ، وحماد بن أبي سليمان ، وهو مذهب الحنفية ، والمالكية ، (ويرى الحنفية) أنه إذا لم يوص جاز لقريبه وغيره أن يحج عنه تطوعا ، والمالكية عندهم أقوال في المسألة ، فعندهم قول : يجوز أن ينوب عنه ولده ، وقول : يجوز أن يحج عنه بالوصية ، وقول مشهور عندهم : لا يجوز الحج عنه مطلقا ، لا بوصية ولا بغيرها ، وهم أشد المذاهب في قضية النيابة .

**أدلتهم :**

الدليل الأول : قوله تعالى ﴿وَأَنْ لَّيْسَ لِلْإِنْسَانِ إِلَّا مَا سَعَى﴾ دلت الآية على أنه لا ينوب أحد عن أحد في العبادات .

ونوقش الاستدلال بالآية : إما أن يقال إنها عامة مخصوصة بالأحاديث التي ثبت فيها جواز النيابة في الحج وغيره من العبادات التي جازت فيها النيابة ، أو يقال : إن معنى الآية : ليس للإنسان إلا ما سعى ، أي إن سعي الإنسان لا يأخذه غيره ، لكن لا يمنع أن يتبرع الإنسان بسعيه لغيره ، وهذا جواب طائفة من أهل العلم .  
الدليل الثاني : عن ابن عمر ، أنه قال (لا يحج أحد عن أحد ، ولا يصلي أحد عن أحد) أخرجه ابن أبي شيبة ، وهو مروى عن ابن عباس رضي الله عنهم .

نوقش : بأن يقال إن ثبت الأثر فهو قول صحابي معارض للنص ، فيكون مطروحا ، أو أنه يحمل على ما إذا حج عن غيره مع قدرة الغير على الحج ، فرضا أو نفلا ، وسيأتي الخلاف : هل يحج أحد عن أحد نفلا مع قدرته عليه ؟ . ولا يحج أحد عن أحد فرضا مع قدرته عليه قبل أن يحج عن نفسه ، كما في حديث شبرمة ، سمع النبي صلى الله عليه وسلم رجلا يقول : لبيك عن شبرمة ، فقال [أحججت عن نفسك ؟ قال : لا ، قال : حج عن نفسك ثم حج عن شبرمة] وفي إسناده كلام لأهل العلم رحمة الله عليهم ، وسيأتي التحقيق فيه .

الدليل الثاني : الحج عبادة بدنية ، فتسقط بالموت كالصلاة ، قاسوا الحج على الصلاة ، بجامع أنهما عبادة بدنية .  
نوقش : بأن يقال إنه قياس مقابل النص ، فيكون فاسد الاعتبار ، ويقال : هو قياس مع الفارق ، فإن الحج تدخله النيابة ، والصلاة لا تدخلها النيابة .



## الراجع :

هو القول الأول والله أعلم ، وأنه إذا مات الإنسان ولم يحج ، مع توفر الشروط ، تهاونا وكسلا ، فإنه يحج عنه من تركته ، ويلزم الوارث أن يحج عنه ، ويعلم من هذا أن الأمر ليس بالسهل ، الأمر خطير ؛ لأن الحج ركن من أركان الدين ومبانيه العظام ، فيجب على المرء أن يؤديه حتى يكمل دينه ، وتكتمل له أركان الإسلام الخمسة ، وقد وردت أحاديث فيها تعظيم قضية ترك الحج ، والتأخر فيه ، كحديث ابن سابط المرفوع ، وأثر علي (من كان ذا قدرة فمات ولم يحج ، فليمت إن شاء يهوديا أو نصرانيا) ولا يثبت مرفوعا ، وقال عمر بن الخطاب رضي الله عنه (لقد هممت أن أبعث رجالاتي إلى هذه الأمصار، فينظروا كل من كان له جدة ولم يحج، فيضربوا عليهم الجزية، ما هم بمسلمين، ما هم بمسلمين) أخرجه البيهقي ، وهذه الآثار فيها ضعف ، لكن قد يقال بمجموعها : الأمر ليس بالسهل ، ولا شك ؛ لأن الإنسان قد عرض نفسه للخطر بتأخيره هذه العبادة العظيمة [من حج فلم يرفث ولم يفسق ، رجع من ذنوبه كيوم ولدته أمه] [الحج المبرور ليس له جزاء إلا الجنة] العمل يسير ، وجزاؤه عظيم عند الله عز وجل ، فيرجع الإنسان وقد غفرت ذنوبه ، وقد أعتقت رقبتة من النار ، وهذا الظن به ، فكم لله من عتقاء في يوم عرفة [ما من يوم أكثر من أن يعتق الله فيه عبدا من النار من يوم عرفة] أخرجه الإمام مسلم ، فكيف يفرض الإنسان في هذا الفضل العظيم طلبا للدعة والراحة ؟ وما يدري أن المنية له بالمرصاد ، وهو إذا أدى هذا الركن فقد برئت ذمته ، نسأل الله أن يفتح علينا وأن يهدينا وأن يعلمنا ، وأن يستعملنا في طاعته ، وأن يجعلنا هداة مهتدين ، والله أعلم .

وصلى الله وسلم على نبينا محمد وعلى آله وصحبه أجمعين .





## بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

الحمد لله رب العالمين وصلى الله وسلم على نبينا محمد وعلى آله وصحبه أجمعين .

زوال مانع الحج قبل الوقوف والطواف :

**قال المؤلف رحمه الله : فإن زال الرِّقُّ والجنونُ والصُّبَا في الحَجِّ بعَرَفَةَ وفي العُمرة قبلَ طَوَافِهَا صَحَّ فَرَضًا .**

تقدم أن حج الصبي صحيح ، لكنه غير مجزئ ، وقد أجمع العلماء على صحته ، نقله ابن عبد البر ، والقاضي عياض ، والنووي ؛ لحديث ابن عباس رضي الله عنهما (لقي النبي صلى الله عليه وسلم ركبا بالروحاء ، فقال : [من القوم ؟] قالوا المسلمون ، فقالوا من أنت ؟ قال : رسول الله ، فرفعت إليه امرأة صبيا فقالت ألهذا حج ؟ قال : [نعم ولك أجر]) أخرجه الإمام مسلم رحمه الله ، وقد أجمع العلماء أيضا أنه لا يجزئه عن حجة الإسلام ، فإذا بلغ وتوفرت فيه الشروط لزمته حجة أخرى ، وكذا في العبد ، فإن حجه صحيح بالإجماع ، لكن هل تلزمه حجة أخرى؟ سيأتي الكلام عنه.

لو زال الرق بأن عتق العبد ، والجنون بأن عقل المجنون ، أو بلغ الصغير في عرفة أو قبل عرفة ، فهل يجزئهم ذلك عن حجة الإسلام أم لا ؟ وكذا في العمرة ، المؤلف بين أنه يجزئهم ، والمسألة فيها خلاف على قولين :

**القول الأول :** أنه إذا عتق العبد وبلغ الصبي فإن أدركا الوقوف في حجتهما فإن حجتهما يعتبر مجزئا ، فلا يلزمهم حج في المستقبل ، وإليه ذهب الشافعية ، وهو المذهب عند الحنابلة ، وهو قول ابن عباس ، وإسحق ، والحسن في العبد خاصة .

**أدلتهم :**

**الدليل الأول :** قال الإمام أحمد رحمه الله : قال طاوس : (عن ابن عباس رضي الله عنهما ، إذا أعتق العبد بعرفة أجزأت عنه حجته ، فإن أعتق بجمع لم تجزئ عنه) وفيه انقطاع .

**الدليل الثاني :** أنه أدرك الوقوف ، وهو حر بالغ عاقل ، فأجزأه ، كما لو أحرم تلك الساعة .

**القول الثاني :** أن هذه الحجة لا تجزئهم عن حجة الإسلام ، إليه ذهب المالكية رحمهم الله ، والحنابلة في رواية ، وهو اختيار ابن المنذر ، ومذهب الحنفية ، والحنفية يختارونه في العبد ، وأما الصبي فإنه إذا جدد الإحرام أجزأه .

**أدلتهم :**

**الدليل الأول :** أن إحرامهما لم ينعقد واجبا ، فلا يجزئ عن الواجب ، كما لو بقيا على حالهما .

العبد لما أحرم في أول أمره ، والصبي لما أحرم في أول أمره ، هل أحرم إحراما واجبا أو غير واجب ؟ غير واجب ، فلا يجزئ عن واجب ؛ لأنهما شرعا في نفل ، والآن سينقلب النفل إلى فرض .

**الراجع :**

هو القول الأول والله أعلم ، أنه إذا بلغ الصغير وعتق العبد في عرفة أجزأهم .



الحنابلة رحمهم الله ، لما ذكروا هذا قالوا : هذه المسألة مقيدة بما إذا لم يسع بعد طواف القدوم ، إذا بلغ الصبي في عرفة ، أو عتق العبد في عرفة ، أجزأهما الحج بشرط ألا يكونا قد سعيًا بعد طواف القدوم ، فإن كانا قد سعيًا لم يجزئ ، ولو أعادا السعي مرة أخرى ، فلو أنهما أحرمًا بالحج وذهبا إلى عرفة مباشرة ، ولم يطوفا طواف القدوم ، ولم يسعيًا سعي الحج أجزأ عنهما ، أو كانا قد أحرمًا متمتعين ، وطافا وسعيًا وقصرا ، ثم أحرمًا بالحج في يوم الثامن ، فهنا لم يسعيًا ولم يفعلًا شيئًا من الأركان ، فيجزئ عنهما .

هل يشترط أن يكونا لم يسعيًا بعد طواف القدوم ؟ اختلف العلماء في هذه المسألة على قولين :

**القول الأول :** أنه يشترط ألا يكونا قد سعيًا بعد طواف القدوم ، فإن سعيًا لم يجزئ عن حجة الإسلام ، ولو أعادا السعي مرة أخرى ، وهو مذهب الحنابلة .

**أدلتهم :**

**الدليل الأول :** أنه يشترط في صحة الحج أن تجتمع أركان الحج في حال الكمال ، وهو إذا سعى بعد طواف القدوم فقد سعى وهو ليس أهلاً للكمال ؛ لأنه لا يزال صغيراً أو عبداً ، وحال الكمال أن يكون بالغاً حراً .

**الدليل الثاني :** ولا تنفعه الإعادة ؛ لأنه لا يشرع تكرار السعي ، ولا الزيادة في عدده ، ولا يشرع التعبد به مفرداً ، فلا يعاد مرة أخرى ، بخلاف الوقوف ، فإنه يمكن أن يعيده .

**القول الثاني :** أنه لا يشترط أن يكونا قد سعيًا بعد طواف الحج ، لكن إن كانا قد سعيًا أعاداه ، إليه ذهب الشافعية ، والحنابلة في وجه ، بل إن بعض الشافعية عندهم أكثر من ذلك ، رأوا أنه لا حاجة إلى إعادة السعي مرة أخرى ، بل يجزئ عن الصغير والعبد عندهم ، وهو ظاهر كلام ابن قدامة ، واختيار شيخنا رحمهم الله .

**أدلتهم :**

**الدليل الأول :** يصح حجه ؛ لحصول الركن الأعظم في الحج ، وهو الوقوف بعرفة ، سواء كان قد سعى قبله أم بعده .

**الدليل الثاني :** ويؤمر بأن يرجع ويسعى مرة أخرى ، حتى تتم له حجته ، ويكون قد أدى جميع الأركان في حال الكمال ، وهو حر بالغ .

وهذا القول مبني على أن السعي ركن من أركان الحج ، وعلى القول بأنه واجب أو سنة ، فإن هذه المسألة أمرها سهل ، يقال : يجزئه وعليه دم ، أو يعيد السعي مرة أخرى لأنه قد ترك واجباً .

وركن الحج الأعظم هو الوقوف بعرفة ؛ لما روى عبد الرحمن بن يعمر ، أن النبي صلى الله عليه وسلم قال : [الحج عرفة] أخرجه الخمسة ، وصححه ابن خزيمة ، وابن كثير ، والنووي ، والألباني .

**الراجع :**

إذا كان قد سعى بعد طواف القدوم فإنه يعيد سعيه مرة أخرى ، وإنما قيل بإعادة السعي ، مع أن السعي لا يشرع تكراره ، ولا الزيادة في عدده ، ولا التعبد به ؛ للحاجة إلى ذلك ، حتى تكمل حجته .

قوله : (الجنون).



كيف يكون هذا؟ أليس قد تقدم أن المجنون لا ينعقد إحرامه على المذهب؟ هذا القول يتصور على قول من قال بانعقاد إحرام وليه عنه، إحرام المجنون بذاته لا ينعقد إجماعاً؛ لعدم القصد عنده، لكن هل ينعقد إحرام وليه له؟ الجمهور: ينعقد، والمذهب: لا ينعقد، ويمكن أن يتصور بما إذا جن بعد إحرامه، وقد تقدم أنه إذا جن بعد إحرامه، فالمذهب: يبطل إحرامه، وهو من المفردات، والجمهور: لا يبطل إحرامه، وكلا الصورتين القائل بهما الجمهور، وأما الحنابلة ففي الصورتين لا يرون الصحة، لا صحة إحرام وليه عنه، ولا صحة إحرامه بعد طرود الجنون عليه.

### مسألة:

هل يحتاج الصغير والرقيق تجديد إحرامهما؟ الراجح من أقوال أهل العلم أنهما لا يحتاجانه، هذا قول الشافعية والحنابلة، وهو رأي الموفق رحمة الله عليه، وأما الحنفية فهم يرون اشتراطه.

ويمكن تلخيص ما سبق، في أحوال:

الحال الأولى: أن يعتق العبد ويبلغ الصبي بعد الحج.

هنا لا يجزئهما عن حجة الإسلام.

الحال الثانية: أن يبلغ الصبي ويعتق العبد بعد فوات الوقوف بعرفة.

هنا لا يجزئهما؛ لأن الوقوف قد فات، وركن الحج الأعظم قد ذهب.

الحال الثالثة: أن يعتق العبد ويبلغ الصبي في عرفة أو بعد الذهاب من عرفة في وقت الوقوف، ويمكنهما الرجوع.

هنا تأتي المسألة السابقة والخلاف في المسألة، حتى لو عتق ليلة جمع في مزدلفة قبل طلوع الفجر، أو بلغ الصبي في مزدلفة، فيرجع أو يرجعه أهله إلى عرفة، ويقف أي وقوف، ثم يعود مرة أخرى، فيكون الحج مجزئاً عن حجة الإسلام.

### قال رحمه الله: وفي العُمرة قبل طَوَافِهَا .

إذا بلغ الصغير، أو عتق العبد، أو أفاق المجنون من جنونه - على القول بأن إحرامه لا يبطل أو بصحة وليه عنه - قبل الشروع في طواف العمرة، فإن العمرة تجزئه عن العمرة الواجبة، على القول بوجوب العمرة عليه، فتجزئه عن عمرة الإسلام، أما إذا شرعوا في الطواف لم تجزئهم؛ لأنه إذا شرع في الطواف يكون قد شرع في أسباب التحلل؛ ولذا لا تشرع له التلبية، فبمجرد أن يشرع في الطواف يقطع التلبية؛ لأنه قد شرع في أسباب التحلل، كذلك هنا، إذا شرع في الطواف فقد شرع في أسباب التحلل، فلا تجزئه عن عمرة الإسلام.

وكذا في أثنائها؛ ولذا قال ابن مفلح في المبدع (وظاهره أنه إذا زال المانع في أثناء طوافه لا يجزئه ولا أثر لإعادته) أي حتى لو أعاد الطواف مرة أخرى لم يجزئه؛ للتعليل السابق.

ما فعل الصغير والعبد قبل البلوغ والعتق، هل هو نفل أم فرض؟ قولان، قول أنه نفل، وقول أنه فرض متوقف على حصول حالة الكمال عندهما، فإذا حصلت حالة الكمال يصبح ما فعل فرضاً، وأما أصحاب القول الأول فيقولون: ما فعله قبل بلوغه وقبل عتقه يعتبر نفلاً، وما فعله بعد ذلك يعتبر فرضاً.



### ﴿ قال رحمه الله : وفعلهما من الصبي والعبد نفلًا . ﴾

الحج والعمرة من الصبي يعتبران نفلا لا واجبا مجزئا ، وتقدمت حكاية الإجماع على ذلك ، قال الترمذي (وقد أجمع أهل العلم عليه) وحكى ذلك طائفة كبيرة منهم الإمام الشافعي ، وابن عبد البر ، وابن قدامة ، والقرطبي ، والزركشي .

#### مستند الإجماع :

ما روى ابن عباس رضي الله عنهما مرفوعا ، أن النبي صلى الله عليه وسلم قال [أيما صبي حج ثم بلغ فعليه حجة أخرى ، وأيما عبد حج ثم عتق فعليه حجة أخرى] أخرجه ابن خزيمة ، والحاكم ، والبيهقي ، والشافعي وغيرهم ، وصححه طائفة من أهل العلم ، النووي ، والهيثمي ، وابن حجر ، والألباني رحمه الله عليهم ، قال الألباني : (وللمرفوع شواهد ومتابعات يتقوى بها) والمدار في العبد و الصبي على هذا الحديث .

#### حج العبد :

ثمة خلاف بين أهل العلم رحمه الله عليهم في العبد إذا حج واعتمر هل يجزئه :  
القول الأول : أن العبد إذا حج حال رقه ثم عتق ، فإن عليه حجة أخرى ، وذكروا الإجماع السابق ، يقول ابن المنذر (إلا من شذ عن لا يعتد بخلافه) وقال الترمذي : (وقد أجمع أهل العلم عليه) فهو قول جماهير أهل العلم .

دليلهم : حديث ابن عباس السابق (وأيا عبد حج ثم عتق فعليه حجة أخرى) .

القول الثاني : أن العبد إذا حج بإذن سيده أجزاءه ، إليه ذهب بعض أهل العلم ، واختاره شيخنا رحمه الله في آخر شروحه .

#### أدلتهم :

الدليل الأول : أن الحق للسيد ، فإذا أسقط السيد حقه سقط ، فجعلوا المناط هو حق السيد وإذنه .

الدليل الثاني : أن العبد مكلف عاقل ، فأجزأ حجه عن حجة الإسلام .

وهذه التعاليل التي ذكروها في مقابل النص والإجماع المنعقد .

#### الراجع :

أنه لا فرق بين أن يأذن له سيده أو لا ، والله أعلم ؛ لأن الحديث جاء فيه [وأيا عبد حج ثم عتق فعليه حجة أخرى] ولم يأت التفريق بين إذن السيد وعدم إذنه ، جاء مطلقا ، فمن قيد فعليه الدليل .

سنذكر مسائل مهمة تتعلق بإحرام الصبي ، يتكلم الفقهاء في أربع مسائل :

المسألة الأولى : الإحرام منه وعنه .

المسألة الثانية : ما يفعله هو وما يفعل غيره عنه .

المسألة الثالثة : فعل محظورات الإحرام منه .

المسألة الرابعة : ما يلزمه من القضاء والكفارات والقدى .



**المسألة الأولى :** أما الإحرام فلا يخلو الصبي من واحد من حالين : (أ) أن يكون مميزا ، فإن كان مميزا أحرم عن نفسه ، ولا يصح إحرام أحد عنه ؛ لأن النيابة لا تكون إلا عند حال العجز ، وهو الآن قادر ، إليه ذهب الجمهور ، الحنفية ، والمالكية ، والشافعية ، والحنابلة .

**اشتراط إذن الولي في حج الصبي :**

هل يشترط في صحة إحرام الصبي أن يأذن له الولي ؟ هذه المسألة مما اختلف فيه أهل العلم رحمة الله عليهم ، على قولين :

**القول الأول :** أنه يشترط لصحة إحرامه أن يأذن له وليه ، إليه ذهب الشافعية ، والحنابلة ، فإن لم يأذن له الولي لم يصح إحرامه في هذه الحال .

**دليلهم :**

أنه عقد يؤدي إلى لزوم مال ، فلم ينعقد من الصبي بنفسه كالبيع ، إذ فيه فدى ، وفيه محظورات ، وفيه هدي ، إذا كان قرانا أو تمتعا ، ونفقة الحج من تنقل وسكنى ، إلى غير ذلك ، وسيأتي أن الصبي في الأشياء المهمة يشترط إذن وليه له .

**القول الثاني :** أنه لا يشترط إذن الولي له ، وإليه ذهب الحنفية ، والمالكية ، لكن المالكية قالوا : يحق للولي أن يحلله من إحرامه إن أراد ، ولكنه ينظر إلى المصلحة ، فإن كانت المصلحة في تحليله فله أن يحلله ، وإن أراد أن يتركه على إحرامه فله ذلك .

**الراجع :**

القول الأول والله أعلم ، وهو اشتراط إذن الولي لصحة الإحرام ؛ للنفقات المالية في الحج .

من هو وليه ؟ المذهب أن وليه أبوه أو وصيه ، أو الحاكم ، وفي المذهب وجه أن الولي أمه وعصبته ، والأقرب أن الولي هو : كل من يتولى عليه في ماله ، والدليل على أن الأم لها ولاية حديث ابن عباس رضي الله عنهما ، فإن المرأة لما رفعت إليه صبيا قالت : ألهذا حج ؟ قال (نعم ولك أجر) لم يقل : لا بد أن يكون الولي موجودا ، من هو وليه ؟ هل هو أبوه أو أخوه ؟ لم يستفصل ، وتأخير البيان عن وقت الحاجة لا يجوز ، فدل على أن الأم لها أن تتولاه ، فتحرم عنه .

(ب) أن يكون غير مميز ، فعامة أهل العلم على أنه يحرم عنه وليه ، وهذا مذهب الحنفية ، والمالكية ، والشافعية ، والحنابلة .

**تنبيه :**

ذكر بعض أهل العلم أنه لا ينعقد إحرام وليه عنه ، وهو مذهب الإمام أبي حنيفة ، ذكره ابن قدامة في (المغني ، والماوردي) والراجع إلى كتب الحنفية يرى أن الحنفية يرون صحة إحرام الولي عنه إذا كان غير مميز ، ولم يقولوا بعدم الانعقاد ، لكن في المغني وما ذكر الماوردي الشافعي أنه لا ينعقد .



والدليل على انعقاد إحرام وليه عنه حديث ابن عباس السابق ، والظاهر أن رفعها إياه ؛ لأنه كان صغيرا ، غير مميز ، وهذا الحديث في مسلم ، وجاء عند أبي داود (ففرغت امرأة ، فأخذت بعضد صبي فأخرجته من محبتها ، فقالت يا رسول الله : هل لهذا حج ؟ قال : نعم ولك أجر) وكونه يؤخذ بعضده وكونه في محبتها يدل على أنه صغير ، غير مميز ، فيحرم عنه وليه .

وحديث جابر ، قال (حججنا مع رسول الله صلى الله عليه و سلم ومعنا النساء والصبيان ، فلبينا عن الصبيان ورمينا عنهم) أخرجه الترمذي لكن في إسناده ضعف .

وقاسوه على النكاح ، فإذا جاز أن يعقد الولي للصغير عقد النكاح ، جاز أن يعقد له عقد الإحرام .

**هل إحرام الصبي ينعقد لازما أم لا :**

لو أن الصبي لما أحرم بالعمرة مع أهله أو الحج ، أخذ له ساعتين ، ثم قال : لا أريد ، خذوا إحرامي عني ، لا أريد أن أعتمر ، إذا طوفوه بجانب الكعبة يقول : لا أريد ، ففي هذه المسألة خلاف على قولين :

**القول الأول :** أن إحرام الصبي ينعقد لازما ، ولا يرتفض برفضه ، بل يلزم من أحرم به أن يكمل العمرة أو الحج به ، فإن لم يستطع كان كالمحصر ، لا بد من التحلل ، وإليه ذهب المالكية ، والشافعية ، والحنابلة .

**دليلهم :** لأن من صحة إحرامه أن ينعقد لازما ، كما أن الإحرام يصح منه ؛ لأن طبيعة الإحرام أنه يلزم بالشروع فيه ، ولا يخرج الإنسان من الإحرام إلا بالانتهاء منه ، أو بالشرط ، أو بالإحصار ، أو في الحج إذا فات الحج لكنه يأتي بعمرة ، المهم إذا شرع في العمرة أو الحج لم يخرج منهما إلا بالطرق الماضية ، وأما أن يترك ويمشي فليس له ذلك في الشريعة ، وقد تقدم أن الحج والعمرة يلزمان بالشروع فيهما ، ولو كانا نفلين ؛ لقوله تعالى ﴿ وَأَتَمُّوا الْحَجَّ وَالْعُمْرَةَ لِلَّهِ ﴾ .

**القول الثاني :** أنه ينعقد إحرام الصبي غير لازم ، وله رفضه وعدم إتمامه ، إليه ذهب الحنفية ، ومال إليه ابن مفلح صاحب الفروع ، وهو اختيار شيخنا ابن عثيمين ، رحمة الله عليهم .

**أدلتهم :**

**الدليل الأول :** حديث علي رضي الله عنه ، أن النبي صلى الله عليه وسلم قال (رفع القلم عن ثلاثة ... والصبي حتى يبلغ) والحديث صحيح .

**الدليل الثاني :** إنما جاءت الشريعة بالإذن في حج الصبي وعمرته ، من أجل تعويده على فعل المناسك ، حتى إذا بلغ وأصبح كبيرا يكون ألفا لها ، فله رفضهما .

**الدليل الثالث :** أنه فاقد للأهلية ، فهو غير مخاطب بالشريعة .



## الراجع :

هو القول الثاني والله أعلم ، وهو الذي فيه التسهيل على الناس واليسر عليهم ، يقال : إذا شرع في الإحرام ثم رفضه ارتفض ؛ لأنه ليس من أهل الوجوب ، وليس من أهل التكليف ، وإنما يُحرم به من أجل الأجر ، ومن أجل أن يحصل لوالده أو وليه عموماً أجر الإعانة على الطاعة .

**المسألة الثانية :** ما يفعله الصبي وما يفعل عنه ، أما ما يستطيع فعله فإنه يلزمه أن يفعله بنفسه ، مثل : الوقوف ، والمبيت بمزدلفة ، والطواف إن استطاعه ، ورمي الجمار إن استطاعه ، أما إذا عجز عن رمي الجمار ونحوه ، لم يلزمه فعله ، ولذا قال ابن المنذر (كل من نحفظ عنه من أهل العلم يرى الرمي عن الصبي الذي لا يقدر على الرمي ، كان ابن عمر يفعل ذلك ، وبه قال عطاء ، والزهري ، ومالك ، والشافعي ، وإسحق) لكن لهم شروط في النيابة ستأتي ، إذا أراد الإنسان أن يرمي عنه ، فإنه يرمي عن نفسه أولاً ، ولا بد أن يكون الرامي محرماً بالحج ، فلا يرمي عنه شخص حلال .

## الطواف بالصبي :

لا يخلو الصبي من حالين أن يكون مميزاً أو غير مميز :

**فإن كان غير مميز وكان لا يستطيع أن يطوف على قدميه ، ولا أن يسعى عليهما ، لكونه صغيراً في اللفة ، أو لا يستطيع أن يمشي ، أو مشى ثم قال : خذوني ، فيحمله الإنسان ، لكن المشكلة في الحمل ، هل يقع الطواف عنه أو عن الحامل له ؟ أو عنهما معا ؟** هذه المسألة وقع فيها خلاف بين أهل العلم رحمة الله عليهم :

**القول الأول :** أنه إذا نوى عنه وعن المحمول أجزأ ، وإليه ذهب الحنفية ، والمالكية في رواية ، والشافعية في قول ، والحنابلة في رواية ، وهو اختيار الشيخ ابن سعدي ، والشيخ عبد العزيز بن باز رحمة الله عليهم جميعاً .

## أدلتهم :

**الدليل الأول :** حديث ابن عباس ، لم يقل لها صلى الله عليه وسلم : طوفي عنه طوافاً مستقلاً ، وطوفي عن نفسك طوافاً مستقلاً ، واسعي عن نفسك وعنه سعياً مستقلاً ، ومن المعلوم أنه إذا كان الصبي صغيراً فإن أمه ستحمله ، فقد جاء في رواية أبي داود أنه كان في محفة ، أي إنه صبي صغير ، وتأخير البيان عن وقت الحاجة لا يجوز ، وهذه المرأة التي لا تعلم حكم حج الصبي الصغير ، فمن باب أولى ألا تعلم حكم حمله ، وهل تشترط النية له ولها ، وإذا نوت عنه أو عنها هل يجزئ أو لا ، من باب أولى أنها لا تعرف ذلك ، فلما لم يخبرها ، دل على أنه تجزئ النية عن الحامل والمحمول في آن واحد .

**الدليل الثاني :** أن المقصود هو حصول الطواف بالبيت ، وهذا يحصل إذا حمل الإنسان الطفل ونوى عن نفسه وعنه ، كالوقوف بعرفة ، فإنه إذا نوى الوقوف عنه أجزأ عنهما .



**القول الثاني :** أنه إذا حمله ونوى عن نفسه وعن الصبي في وقت واحد لم يجزئ عنهما ، بل لا بد أن ينصرف إلى أحدهما ، وإليه ذهب المالكية ، والشافعية ، والحنابلة ، وهو اختيار شيخنا رحمه الله .  
**دليلهم :**

أنه لا يصح أن يقع الطواف بنيتين في آن واحد ، فلا بد أن يطوف أولاً عن نفسه ، ثم يأخذ الصبي ويطوف به مرة أخرى ، يسعى مرتين يطوف مرتين ، ومن الغريب أن شيخنا رحمه الله ذهب إلى هذا الرأي ، مع قوة نظره وتدقيقه ، والنظر في النصوص ، وحديث ابن عباس واضح ، لكن يأبى الله الكمال إلا لكتابه ، وسنة نبيه صلى الله عليه وسلم ، الشيخ عبد العزيز وابن سعدي يريان الرأي الأول .

**الراجع :**

هو القول الأول ، والله أعلم ، أنه إذا حمله ونوى أجراً عنهما ، استدلالاً بالنص الثابت ، فلم يأمرها النبي صلى الله عليه وسلم ، مع حاجتها إلى التعليم في ذلك الوقت ، ثم إنه لا يمنع أن ينوي الإنسان عن نفسه وعن غيره ، والنية يمكن أن تتعدد ، وهذا هو الأسهل للناس من ناحية التطبيق ، وهو الأقرب للأدلة .

**وإن كان الصبي يميز ، لكن لا بد أن يحمل ، فنوى الصبي عن نفسه ، ونوى الحامل عن نفسه ، قالوا :** فيصح عنهما جميعاً ؛ لأن الحامل والمحمول نويًا .

وقد ذكروا مجموعة صور للنية في الطواف والسعي :

**الصورة الأولى :** أن ينوي عن المحمول ، الحامل ينوي عن المحمول ، والمحمول ينوي عن نفسه ، فيقع عن المحمول .

**الصورة الثانية :** أن ينوي الحامل عن نفسه ، وينوي المحمول عن الحامل ، فيقع عن الحامل دون المحمول .

**الصورة الثالثة :** أن ينوي المحمول ، ولا ينوي الحامل ، فيقع عن المحمول دون الحامل .

**الصورة الرابعة :** أن ينوي جميعاً عن نفسيهما ، فيقع عن المحمول دون الحامل ، على المذهب ، ويجعلون الحامل كالألة ؛

لأن أخذ الأجرة على المحمول يدل على أنه قصده به ، لو استأجر شخصاً يحمله ، وهو محرم ، الحامل محرم ،

والمحمول محرم ، لكن الحامل طاف به بأجرة ، فهذا دليل على أنه قصد أن يكون الطواف للمحمول دونه .

وخالف الشافعية في قول ، فقالوا : يقع عن الحامل ؛ لأنه الفاعل ، واختار الإمام أبو حنيفة أنه يقع عنهما جميعاً ،

وحسنه ابن قدامة ؛ لأن كلا منهما نوى نية صحيحة .

**الصورة الخامسة :** ألا ينوي شيئاً ! فلا يقع عن أحد .

**الصورة السادسة :** أن ينوي كل منهما عن الآخر ، هنا لا تقع عن أحد .

هذه صور عقلية ، ذكرها العلماء في النية في الطواف والسعي ، ذكرها الزركشي وصاحب الحاشية وغيرهما ، والله

أعلم .

**وصلى الله وسلم على نبينا محمد وعلى آله وصحبه أجمعين .**





بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

الحمد لله رب العالمين ، والصلاة والسلام على نبينا محمد ، وعلى آله وصحبه أجمعين .

**قال المؤلف رحمه الله : وَفِعْلُهُمَا مِنَ الصَّبِيِّ وَالْعَبْدِ نَفْلًا .**

المسألة الثالثة والرابعة : فعل محظورات الإحرام منه ، وما يلزم من الفدية .

الصبي إما أن يكون مميزا وإما أن يكون غير مميز ، فإن كان غير مميز فالأصح عند الشافعية أنه لا فدية عليه ، وعندهم رواية أخرى أن عليه الفدية ، وأما الحنابلة فلم يفرقوا بين المميز وغيره ، وإن كان ظاهر كلامهم حين تكلموا عن بعض المحظورات أن المراد بها غير المميز ، لكنهم أطلقوا الكلام ، وكيف يفعل محظورا من محظورات الإحرام وهو غير مميز ؟ الجواب : كأن يغطي رأسه ، أو يقلم أظفاره .

إذا كان الصبي مميزا ، وليس له سن معين ، كما هو مذهب المالكية ، وصوبه المرادوي ، واختاره شيخنا ، وأنه متى ما عقل الخطاب ورد الجواب فهو مميز ، أما الجمهور فيحدونه بسبع سنين ، وهذا هو الغالب ، إذا كان مميزا فالحنفية يرون أنه لا فدية عليه ، ومن باب أولى لا فدية على غير المميز ؛ لأنهم يرون أن إحرام الصبي غير لازم ، وأنه يمكنه رفضه متى شاء ؛ لأنه ليس من أهل التكليف .

الحنابلة يفرقون في المحذور بينما يختلف عمدته وسهوه ، وما لا يختلف عمدته وسهوه ، أما ما يختلف عمدته وسهوه ، فيقصدون به ما لا إتلاف فيه ، مثل الطيب واللبس ، وتغطية الرأس ، فهذه يختلف عمدتها عن سهوها ، إذا فعلها المحرم من غير تعمد فلا شيء عليه ، وعندهم شيء لا يختلف عمدته عن سهوه ، وهو ما يتضمن إتلافا ، مثل : الصيد ، وقلم الظفر ، والأخذ من الشعر ، والجماع ، فيرون أن هذا تتضمن إتلافا ، فلا يفرق فيها بين العمد وغيره . أما الشافعية فأصح القولين وجوب الفدية عليه ، وعندهم قول خلاف الأصح : أنه لا فدية عليه ، إذن : الحنفية يرون أنه لا فدية عليه ، والشافعية : عليه الفدية في الأصح ، الحنابلة : التفصيل ، إذا تضمن فعل المحذور إتلافا فعليه الفدية ، وإن كان لا يتضمن إتلافا فلا فدية عليه ؛ لأنهم يفرقون بين ما يختلف سهوه عن عمدته ، وما لا يختلف سهوه عن عمدته .

**أدلة إيجاب الفدية :**

أن الإتلاف يستوي فيه العمد والخطأ .

وهذا القول مرجوح ، والراجح أن المحرم إذا فعل محظورا ناسيا أو مخطئا أو مكرها فلا فدية عليه مطلقا .



## هل الفدية في مال الصبي أو الولي :

أما إذا أحرم الصبي بغير إذن الولي فالفدية في ماله بلا خلاف ، وهذا لا يتأتى إلا على مذهب الحنفية ، والمالكية ، أما على مذهب الشافعية ، والحنابلة ، الذين يشترطون لصحة إحرام الصبي إذن الولي فلا يتأتى على قولهم ، لكن لو قدر أنه أحرم وأذن له وليه بعد ذلك بإتمام الإحرام فيرون أن الفدية تكون عليه هو ، وإذا كان سبب فعل المحذور الولي ، فالفدية على الولي ، مثلما لو غطى الولي رأسه ، أو فعل به محظورا من محظورات الإحرام ؛ لأنه هو السبب ، كما لو أتلف الصبي مال غيره بأمر الولي .

أما إذا أحرم الصبي بإذن الولي - والولي هو كل من يتولى مال الصبي - في هذه الحال اختلف العلماء على قولين :  
**القول الأول :** أن الفدية تكون في مال الولي ، إليه ذهب المالكية ، والشافعية في قول ، وهو المذهب عند الحنابلة .  
**دليلهم :** أنه كلفه ذلك عن غير حاجة بالصبي إليه ، لأن الصبي لا حاجة له في أن يجرم ويدخل في الإحرام .  
**القول الثاني :** أن الفدية تكون في مال الصبي ، وإليه ذهب الشافعية في قول ، وهو رواية عند الحنابلة .  
**دليلهم :** أنه هو الذي فعل المحذور .

## نفقة حج الصبي :

هل النفقة على الولي أو الصبي ؟ في المذهب التفصيل السابق ، إن أحرم الصبي بغير إذن الولي ، فالنفقة في ماله ، وإن أحرم بإذن الولي ، فإن النفقة تكون في مال الولي .

﴿ قال رحمه الله : والقادر من أمكنه الركوب ووجدَ زادا وراحلة صالحين لمثله . ﴾

تقدم أن الشرط الخامس للحج أن يكون الإنسان قادرا ، وعرفنا أن المراد بالقادر : المستطيع بماله وبدنه ، والدليل عليها قوله تعالى ﴿ مَنْ اسْتَطَاعَ إِلَيْهِ سَبِيلًا ﴾ سيبين المؤلف ضابط القدرة ، قال (القادر من أمكنه الركوب ووجد زادا وراحلة صالحين لمثله) هذا هو ضابط القدرة ، أما في الركوب في الزمن الماضي ، فيمكن أن يتصور ، إنسان ضينو الخلقة ، أي ضعيف الخلقة ، لا يستطيع الركوب على الرواحل ، ولا يستطيع أن يمشي ، فهذا لا يمكنه الركوب ، وفي الزمن الحاضر يتصور فيما لو كان شخص لا يستطيع أن يركب الطائرة ؛ لأن بعض الناس لو ركب الطائرة يغمى عليه ، أو يصاب بحالة نفسية ، أو يتقيأ ، فهذا لا يستطيع الركوب .  
**قوله :** (وأن يجد زادا) : ما يتزود به من طعام وشراب وغيرهما .

**قوله :** (زادا وراحلة صالحين لمثله) : راحلة يركبها ، كالدواب سابقا ، وفي الزمن الحاضر الطائرات والسيارات والقطارات ، ونحوها ، إذا وجد زادا وراحلة صالحين لمثله لزمه الحج ، وكان قادرا ، سواء كانت لديه قيمة هذه الأشياء ، أو كانت عنده الأجرة التي يستطيع أن يدفعها لركوب هذه الأشياء ، فيجب عليه الحج في هذه الحال .



## ضابط القدرة والاستطاعة :

اختلف الفقهاء رحمهم الله فيها على قولين :

**القول الأول :** أن ضابط القدرة والاستطاعة : الزاد والراحلة ، أو قيمة الزاد والراحلة ، وذهب إليه طائفة من السلف ، فهو رأي عمر ، وابن عباس ، والحسن ، ومجاهد ، وسعيد بن جبير ، وإسحق ، وإليه ذهب الحنفية ، والشافعية ، وهو المذهب عند الحنابلة ، حتى قال الترمذي رحمه الله (والعمل عليه عند أهل العلم) .

**أدلتهم :**

الدليل الأول : قوله تعالى ﴿ **مَنْ اسْتَطَاعَ إِلَيْهِ سَبِيلًا** ﴾ وفسر النبي صلى الله عليه وسلم الاستطاعة بالزاد والراحلة ، وقد جاء هذا التفسير من سبع طرق ، عن سبعة من الصحابة رضي الله عنهم ، فقد جاء من حديث ابن عمر ، وابن عباس ، وأنس ، وجابر ، وعائشة ، وابن مسعود ، وعبد الله بن عمرو ، وهذه الطرق ضعيفة ، كل إسناد من أسانيدنا ضعيف ، لكن قالوا : بمجموعها تصل إلى درجة الصحة .

وقد ناقش بعض أهل العلم فقالوا : لم يثبت عن النبي صلى الله عليه وسلم ، تفسير الاستطاعة بأنها الزاد والراحلة ، حتى قال الطبري رحمه الله : (فأما الأخبار التي رويت عن الرسول صلى الله عليه وسلم في ذلك بأنه الزاد والراحلة ، فإنها أخبار في أسانيدنا نظر ، لا يجوز الاحتجاج بمثلها في الدين) .

وناقش بعض أهل العلم كلام الطبري ، منهم الشنقيطي ، قال : (والذي يظهر لي والله أعلم ، أن حديث الزاد والراحلة المذكور ثابت ، ولا يقل عن درجة الاحتجاج) ولذا نرى أن أصحاب المذاهب الثلاثة ، الحنفية ، والشافعية ، والحنابلة ، وما عليه العمل عند أهل العلم كما قال الترمذي ، أنهم أخذوا بهذا التفسير ، ورأوا أن الزاد والراحلة هو تفسير الاستطاعة التي جاءت في الآية .

**الدليل الثاني :** أن الحج عبادة تتعلق بقطع مسافة بعيدة ، فاشترط لوجوبها الزاد والراحلة كالجهد ، فإن المجاهد في سبيل الله يحتاج إلى زاد وراحلة ؛ لأنه سيقطع مراحل طويلة .

**القول الثاني :** أن المراد بالاستطاعة إمكان الوصول إلى مكة والمشاعر المقدسة بلا مشقة زائدة عن مشقة السفر المعتادة ، مع الأمن على النفس والمال ، وإليه ذهب المالكية ، وهو مروى عن عطاء ، واختيار ابن جرير الطبري ، واختاره والد شيخ الإسلام ، عبد الحلیم بن عبد السلام ابن تيمية إذا كان قادرا على المشي ويتكسب بالصنعة ، وهو قول الحنابلة إذا كان دون مسافة القصر ويقدر على المشي ، وأما إذا كان فوق مسافة القصر فيشترطون الزاد والراحلة ، وإذا لم يستطع أن يمشي فيشترطون له الزاد والراحلة ، حتى لو كان دون مسافة القصر .

**أدلتهم :**

الدليل الأول : دليل أصحاب القول الأول ﴿ **وَكَلِّهِ عَلَى النَّاسِ حِجُّ الْبَيْتِ مَنْ اسْتَطَاعَ إِلَيْهِ سَبِيلًا** ﴾ والأحاديث التي فسرت الآية لا تثبت عن النبي صلى الله عليه وعلى آله وسلم ، والسبيل جاء في الآية مطلقا غير مقيد بقيد ، فيعم كل طريق يوصل إلى مكة ، ومن الطرق أن يمشي على قدميه إذا كان قادرا على المشي ، ويستطيع الوصول إلى مكة



من غير مشقة عظيمة ، زائدة عن مشقة السفر ، أما إذا كان ثمة مانع من عجز أو عدو أو ضعف ، فلا يعتبر مستطيعا .

نوقش : بأن الأحاديث على الأقل صالحة للاحتجاج ، كما ذكر الشوكاني ، والشنقيطي ، وأخذ بها عامة أهل العلم ، وهي سبعة أحاديث من طرق متعددة ، من رآها يعلم أن للحديث أصلا ، خاصة مع عمل أهل العلم ، فقد أخذوا بهذا التفسير ، وتواطؤوا عليه ، وعملوا به ، من عهد الصحابة رضي الله عنهم ، إلى اليوم ، فإنهم يفسرون الاستطاعة بالزاد والراحلة .

رد : أنه لو صحت الأحاديث ، فإن التفسير فيها هو بالأغلب ، الغالب أن الاستطاعة تكون بالزاد والراحلة ، لكن لا يمنع أن يجب الحج على من استطاع السفر بغير زاد وراحلة .

الدليل الثاني : قوله تعالى ﴿ وَأَذِّنْ فِي النَّاسِ بِالْحَجِّ يَأْتُوكَ رِجَالًا وَعَلَىٰ كُلِّ ضَامِرٍ يَأْتِينَ مِنْ كُلِّ فَجٍّ عَمِيقٍ ﴾ فقد سوى الله عز وجل بين الراجل والراكب ، بل قدم الراجل على الراكب ، فدل على وجوب الحج على من استطاع الوصول إلى مكة والمشاعر من غير مشقة زائدة .

نوقش : بأن الناس على قسمين ، أما من كان قريبا من الحرم ومن مكة ، ويستطيع أن يصل إلى المشاعر وإلى مكة بلا مشقة زائدة ، فيجب عليه الحج ، وأما من كان بعيدا فإن الاستطاعة في حقه الزاد والراحلة ، لأنه إذا لم يكن معه زاد وراحلة لم يستطع أن يصل إلى مكة والمشاعر ، ولذا فهم الحنابلة رحمهم الله هذا ، فقالوا : إذا كانوا فوق مسافة قصر احتاج إلى زاد وراحلة ، وإذا كان دون مسافة القصر ، ويستطيع أن يمشي ، فإنه يجب عليه الحج ، ولا يشترط له زاد وراحلة .

الراجح :

يمكن أن يقال : الغالب أن الاستطاعة تفسر بالزاد والراحلة ، لكن من كان قريبا من مكة ، بحيث يستطيع الوصول إلى مكة والمشاعر المقدسة ، وأن يؤدي مناسكه على أقدامه ، من غير مشقة زائدة عن مشقة السفر المعتادة ، لزمه الحج حينئذ ، ويكون مستطيعا ، لكن الغالب أن الناس لا يستطيعون الوصول إلى مكة والمشاعر إلا عن طريق الزاد والراحلة ، أما الزاد فهو ضرورة لكل أحد ، وأما الراحلة فقد يستطيع بدونها ، أما أن يحج بلا زاد ، ويتكفف الناس ويسألهم فليس من الدين في شيء ، يقال إن قوله تعالى ﴿ وَتَزَوَّدُوا فَإِنَّ خَيْرَ الزَّادِ التَّقْوَىٰ ﴾ نزل في قوم كانوا يأتون من اليمن ، ويقولون : نحن المتوكلون ، فقيل لهم : أنتم المتواكلون ولستم المتوكلين ، المتوكل هو من يفعل السبب ، فيأخذ زاده معه .

قوله : (صالحين لثله) : لا بد أن يكون الزاد والراحلة صالحين لثله عادة ، فإننا كانا لا يصلحان لثله عادة لم يلزمه الحج ؛ لأنه يكون عليه غضاضة ومعرة ، والمؤمن منهي عن أن يهين نفسه .



وذهب بعض الأصحاب إلى أنه لا يشترط أن يكونا صالحين لمثله ؛ لظاهر الآية ، فإنه لم يأت تقييد السبيل بأن يكون صالحا لمثله ، وإنما جاءت الآية مطلقة ، فلا تقييد إلا بنص ، قالوا : ولئلا يفضي إلى ترك الحج ، الإنسان إذا لم يجد زادا وراحلة لمثله فمتى سيحج ؟ في كثير من الأحوال لا يجد الإنسان زادا صالحا لمثله في الحج ، فإذا كان من أغنياء الناس وأثريائهم ، ممن يأكل ما لذ وطاب من المطعومات فلن يجد هذا في الحج غالبا ، نعم في الزمن الأخير يمكن أن يحصل هذا ، لكن في الغالب أن الإنسان لا يجد طعاما يناسبه ، وفي المشاعر قد لا يجد مركوبا يناسب حاله ، فالقول بأنه يشترط أن يكونا صالحين لمثله يحتاج إلى دليل .

الراجع :

أنه إذا وجد زادا وراحلة صالحين ولو كانا أقل من زاد وراحلة مثله ، فإنه يجب عليه الحج حينئذ .

حج من عليه حقوق :

﴿ قال رحمه الله : بعد قضاء الواجبات . ﴾

لا يجب عليه الحج إذا وجد زادا وراحلة إلا بعد أشياء ، قال : (بعد قضاء الواجبات) أي لا يكون مستطيعا قادرا إلا بعد قضاء الواجبات ، والمراد بالواجبات : كل ما يجب على الإنسان بذله ، كالدين لله عز وجل ، أو لآدمي ، والكفارات والنذور ، إذا كان على الإنسان دين قيل له : لا تحج حتى توفي الدين الذي عليك ، لو كان عليه كفارة ، فإما أن يؤدي الكفارة وإما أن يحج ، يقال له : أد الكفارة أولا ، ثم حج ، إنسان عليه نذر ، والنذر يحتاج إلى مال ، يقال : أوف النذر أولا ، ثم حج ، فإن كان على الإنسان دين ، سواء كان هذا الدين حالا أو مؤجلا لم يجب عليه الحج ، وسواء كان لله أو لآدمي ؛ لأن ذمته مشغولة بالدين ، وبراءة الذمة مقدمة على الحج ، ولقول النبي صلى الله عليه وسلم [مطل الغني ظلم] أي : تأخير الأداء الذي في ذمة الإنسان ظلم .

ولا فرق بين أن يأذن الدائن أو لا يأذن ، فلو أذن من له الدين ، فقال : أنت تريد الحج ، وأنا أطلبك مبلغا من المال ، فاذهب ، لم يكف هذا .

إذا كان الدين مؤجلا ففيه تفصيل ، الأصل أنه لا يجب عليه الحج ، لكن إذا كان هذا الإنسان إذا حج فسيبقى بعد الحج معه مال يؤديه فإنه يحج ، وإذا حل الأجل سدد ما عليه ، أما إن كان حج لم يبق معه مال يؤديه ، قيل له : لا تحج ، بل ابذل هذا المال الذي معك للدائن ، وأبرئ ذمتك ، ولو قدر أن المدين يحج ، ويأخذ أجرة من عمل يعمله في الحج ، كبعض الناس ، يخرج مع حملة ، فيقولون له : تشتغل معنا في هذه الحملة ، إما مشرفا ثقافيا ، وإما مسؤول خدمات ، أو سائقا ، أو غير ذلك من أعمال الحج ، ونعطيك مبلغا من المال مقابل هذا العمل ، وهو مدين ، فهل يجب عليه الحج هنا ؟ ينظر ، فإن كان الدين أقل من الأجرة ، فله أن يحج ، مثال : لو كان عليه خمسة آلاف ريال دينا ، قالوا : سنعطيك ستة آلاف ريال ، أو سبعة آلاف ريال ، فيحج ويحصل له خيران ، أنه سيحج ، و سيقضي دينه الذي في ذمته ، أما إن كان الدين أكثر من الأجرة فلا يجب عليه الحج .



مسألة أخرى : لو تبرع له شخص بالحج ، قال له شخص : أنا أريد أن تحج على حسابي بما أنك مدين ، فأريدك أن تحج معي مجاناً ، أو تحج مجاناً ، فهل يحج ؟ فيه تفصيل ، قال شيخنا رحمه الله : (إذا كان لو بقي لعمل وحصل أجره فبقاؤه خير من الحج ، وإذا كان لا يحصل على شيء إذا بقي فهنا يتساوى في حقه الحج وعدمه) .

وينبغي أن يعلم أنه ما دام مديناً لم يجب عليه الحج أبداً . هل يجب عليه الحج ببذل غيره له ؟ لو جاء شخص ، وقال : أنت لم تحج ، وهذه نفقة الحج كاملة ، سأعطيك إياها ، سواء كان مديناً أم غير مدين ، فهل يجب عليه الحج ؟ ذهب الحنفية ، والمالكية ، وأكثر الحنابلة إلى أنه لا يصير مستطعاً ببذل غيره له ، سواء كان الباذل قريباً أم أجنبياً ، وسواء بذل له المركوب والزاد ، أم بذل له مالا ، وذلك لحديث الزاد والراحلة ، فالمراد ملكها ، أو ملك ما تملك به من ثمن ، وللمنة التي تحصل عليه ، فإن الإنسان إذا أعطاه شخص مبلغاً من المال يكون عليه منة ، والمنة على ذوي النفوس الرفيعة الشريفة أعظم من الموت ، هذا ذل وهوان بالنسبة له ، أن يموت خير له من أن يمن عليه إنسان بعطاء ما ، فلا يجب عليه .

ذهب الإمام الشافعي رحمه الله ، إلى أنه إذا بذل له ولده ما يتمكن به من الحج ، فإنه يلزمه ؛ لأنه أمكنه الحج من غير منة تلزمه ، ولا ضرر يلحقه ، فيفرق بين الولد وغيره ، ويمكن أن يعبر فيقال : الجمهور ، الحنفية ، والمالكية ، والشافعية يستثنون الولد ، وهو مذهب أكثر الحنابلة ؛ لأنه لا منة عليه ولا ضرر ، والنبي صلى الله عليه وسلم يقول [إن أطيب ما أكلتم من كسبكم . وإن أولادكم من كسبكم] وهذا الحديث أخرجه الخمسة إلا النسائي ، ويقول صلى الله عليه وسلم للرجل [أنت ومالك لأبيك] أخرجه الإمام أحمد ، وابن ماجه ، فأخذ الوالد من ولده ليس فيه منة ، الآخذ هنا هو الذي له المنة ، وليس المأخوذ منه ، المنة للوالد على ولده في أخذه منه ؛ لأنه أكرمه بأخذه منه . لكن ظواهر النصوص تفيد ألا فرق ، وأن الإنسان لا يصبح مستطعاً ببذل غيره له ، ولهذا قال شيخ الإسلام رحمه الله عبارة مفيدة (وكل عبادة اعتبر فيها المال ، فإنما المعتبر ملكه ، لا القدرة على ملكه ، كتحصيله بصنعة أو قبول هبة أو مسألة ، أو أخذ من صدقة ، أو بيت مال) إذن كل عبادة يعتبر فيها المال فالمعتبر فيها ملك المال ، لا غير .

### ﴿ قال رحمه الله : والنفقات الشرعية ﴾

لا يحج الإنسان إلا بعد أن تتوفر له النفقات الشرعية ، عليه وعلى أولاده ، فإذا انتهى من الواجبات التي تجب في ذمته ، ووفى جميع النفقات الشرعية له ولأولاده ومن يمون ، حتى يعود ، فإنه يجب عليه الحج ، والنفقة هي : كفاية من يمونه طعاماً وشراباً وكسوة ومسكناً وتوابع ما سبق .

قوله (الشرعية) : أي التي تبيحها الشريعة ، فلا يكون فيها إسراف ، أو لا حاجة له فيها ، فإن ما لا حاجة للإنسان إليه ، لا يعتبر نفقة شرعية ، وما زاد على حاجته ، فإنه يكون سرفاً ، فلا يكون نفقة شرعية .

إذن : إذا دار الأمر بين أن ينفق على نفسه وعياله ، وبين أن يحج ، يقال له : اجلس ، وأنفق على نفسك وعلى أولادك ، والحج متى ما يسر الله لك مالا تحج به ، الدليل على ذلك :

الدليل الأول : حديث جابر رضي الله عنه ، أن النبي صلى الله عليه وسلم قال [ابدأ بنفسك فتصدق عليها ، فإن فضل شيء فلاهلك] أخرجه النسائي ، وصححه الألباني رحمه الله عليه .



الدليل الثاني : وحديث مسلم [كفى بالمرء إثماً أن يمجس عمن يملك قوته] .  
الدليل الثالث : ولأن النفقة مقدمة على الدين ، والدين مقدم على الحج ، فكانت النفقة مقدمة على الحج من باب أولى ، والله أعلم .

وصلى الله وسلم على نبينا محمد ، وعلى آله وصحبه أجمعين .



## بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

الحمد لله رب العالمين ، وصلى الله وسلم على نبينا محمد ، وعلى آله وصحبه أجمعين .

### ضابط النفقات الشرعية :

قد يقول قائل : إلى متى يكون عنده نفقة أولاده ؟ هل لمدة سنة أو عشر سنين أو عشرين سنة ، حتى يقال : هذا مستطيع للحج ؟ هذه المسألة مما وقع فيه خلاف بين أهل العلم رحمة الله عليهم .

ف قيل : أن يكون له إذا رجع ما يقوم بكفايته وكفاية أولاده على الدوام ، وهو الصحيح من المذهب ، والمراد بالدوام هنا : أن يكون عندهم شيء يغل عليهم ، من عقار أو بضاعة ، أو صناعة ، وعليه أكثر الأصحاب ، وذهب إليه في الإقناع والمنتهى وفي شرحه ، وليس المراد أن يكون عنده نقد أو متاع يكفيه وأولاده على الدوام ، فإن هذا لا ينضبط .

وقيل : المراد ما يكفيه ويكفي عائلته ، إلى أن يرجع من الحج ، وهو لبعض الأصحاب ، قال الشيخ عبد الرحمن بن قاسم ( والمراد هنا مدة ذهابه ورجوعه ، وقال جمهور الأصحاب : طريق التصحيح أن يحمل قوله هنا على ذلك ) اهـ ، وهذا الذي ذكره الشيخ ابن قاسم رحمه الله ، يخالف ما في الإنصاف ، حيث قال المرادوي عن القول الأول (وعليه أكثر الأصحاب) وقال شيخنا رحمه الله (لو أن قائلًا قال : تقدر النفقة بالسنة ، كما قدروها في باب الزكاة ، أن الفقير من لا يجد كفايته سنة ، لم يكن بعيدا ، فإذا كان عنده من النقود ما يكفيه وعائلته سنة ، فزاد على ذلك شيء ، فإنه يلزمه أن يحج ، وإن كان دون ذلك لا يلزمه ؛ لأنه لا يخرج عن كونه فقيرا إذا لم يكن عنده فوق ما يكفيه السنة) اهـ ، وعلى هذا لن نجد أحدا يستطيع الحج ، من يملك قوته وقوت أولاده لمدة سنة كاملة ؟ أكثر الناس عنده الراتب ، يأكله وأولاده في شهرهم ، فلا يكون عندهم زائد ، لكن على قول الأصحاب الأول ، أن يكون عنده مغل ، هنا يدخل فيه الراتب ، فإذا كان عنده راتب شهري فهذا عنده ما يكفيه ويكفي أولاده على الدوام .

أما القول بأنه ما يكفيه ويكفي عائلته مدة ذهابه ورجوعه فله وجه ، وبعض أهل العلم يذهب إليه ، فإذا رجع من الحج فالرزق عند الله عز وجل .

### 📖 قال رحمه الله : والحوائج الأصلية .

لا يجب عليه الحج حتى تتوفر لديه الحوائج ، ما يحتاجه حاجة أصلية ، وليست حاجة فرعية ، وهذان قسما الحاجة ، فمثلا : الإنسان يحتاج إلى الثياب حاجة أصلية ، يحتاج إلى ثلاثة أثواب أو أربعة ، ما زاد عليها فهي حاجة كمالية فرعية ، ويحتاج إلى مسكن ، كأن يكون مسكنا متوسطا ، ما زاد عليه فهو حاجة غير أصلية ، يحتاج إلى سيارة تذهب به وتأتي ، على مستواه ، تكون متوسطة ، لا غالية ولا رخيصة ، فهذه حاجة أصلية ، ما زاد عليها فهو من باب الحوائج الفرعية الكمالية ، التي لا يحتاج إليها ، والكتب لطالب العلم تعتبر من الحوائج الأصلية ، جهاز الكمبيوتر لطالب العلم من الحوائج الأصلية ، أو كان يدرس في الكلية ، واحتاج إلى مجموعة من المراجع ، كتب في الفقه وفي الحديث وفي التفسير وفي الطب والهندسة ... الخ ، هذه حوائج أصلية وليست فرعية ، فيوفرها أولا ، إذا زاد المبلغ





عن ذلك فيجب عليه أن يحج ، ونلاحظ أن هناك قيودا تضيق الاستطاعة ، وهذا مما يخفف على كثير من المسلمين ، وهذا من رحمة الله بهم ، فالحج ليس واجبا عليهم إلا في حالة الاستطاعة وبدون ضرر .  
ويبدأ بالأهم فالأهم من هذه الأشياء ، ثم ما فضل ينفقه في الحج ، والدليل على أنه يبدأ بها : أن المفلس يقدم بهذه الأشياء على غرمائه ، فهنا من باب أولى ، والمفلس هو الذي أصيب بالإفلاس ، وهو أن تكون الديون أكثر من الموجود ، عنده مبلغ من المال لكن الديون أكثر ، تقدم نفقته ونفقة أولاده ، وحوائجه الأصلية ، على ديون الغرماء ، لا يقال : نأخذ سيارته ونبيعه ، هذه حاجة أصلية ، ما يقال : نخرجه من بيته ونبيع البيت ؛ لأن هذه حاجة أصلية ، فهي مقدمة على ديون الغرماء ، فإذا كانت كذلك ، فهي مقدمة على الحج من باب أولى ؛ لأن الدين مقدم على الحج .

إذا كانت عنده حوائج أصلية ، لكن فيها زيادة ، مثلا : عنده ثياب زائدة على حاجته الأصلية ، فيباع الزائد ويكتفي بالحاجة الأصلية ، عنده كتب زائدة على حاجته ، ولنفرض أنها عدة نسخ ، فتباع بعض النسخ ، ويبقى على الأصل ، عنده أكثر من سيارة ، وهو يكتفي بواحدة ، فتباع السيارات الأخرى ، عنده مسكن فخم جدا ، ويكتفي بنصف هذا السكن ، فيبيع السكن ، ويشتري مسكنا يناسب حاله ومقامه ، والباقي يصرفه في الحج ، والواجبات التي عليه ، إذا كان الإنسان متوسط الحال ، ويسكن مساكن الأغنياء فهذا نوع من السرف ، إذا كان الإنسان فقيرا ويسكن في مساكن الأغنياء أو المتوسطين ، فهذا نوع من السرف ، إنما يسكن فيما يناسب حاله .  
وكذا الإنسان الذي يحتاج إلى الزواج ، فإن الزواج من حوائجه ، يقال : قدم الزواج على الحج ، تزوج أولا ، ثم إذا أغناك الله ، أو فضل لديك مبلغ من المال فحج به .

متى تكون الإنابة في الحج :

﴿ قال رحمه الله : وإن أعجزه كبر أو مرض لا يرجى برؤه لزمه أن يقيم من يحج ويعتمر عنه . ﴾

هذه مسائل النيابة ، وهي مسائل واسعة ، ولها حيز واسع في الفقه الإسلامي .

قوله : (وإن أعجزه كبر أو مرض لا يرجى برؤه) : مفهومه إذا كان الإنسان قادرا على أن يحج ، وليس به عجز ، لم يجز له أن ينيب غيره عنه ، وهذا في الواجب لا إشكال فيه ، إذا كان الإنسان قادرا ، مستطيعا بماله وبدنه ، وأراد أن ينيب شخصا يحج عنه حجة الإسلام الواجبة عليه ، فإن هذا لا يصح ؛ لذا قال ابن قدامة رحمه الله (لا يجوز أن يستنيب في الحج الواجب من يقدر على الحج بنفسه إجماعا) ونقله ابن المنذر وغيرهما من أهل العلم ، فإن كان لا يستطيع أن يحج وبدنه ، لكنه يستطيع أن ينيب غيره بماله ، فهذا لا يخلو من أمرين :

الأمر الأول : أن تكون الحجة واجبة عليه ، وهو حي .

فهذه المسألة اختلف فيها العلماء رحمهم الله على قولين :



**القول الأول :** أن من لم يستطع الحج لعجزه ، أو لمرضه ، فله أن ينيب غيره بماله ، إليه ذهب الحنفية ، والشافعية ، والحنابلة ، وهو مروى عن طائفة من الصحابة والسلف ، فهو رأي علي ، وابن عباس ، وعطاء ، وطاوس ، ومجاهد ، وابن المسيب ، والنخعي ، والثوري ، وإسحق ، بل يرون وجوب الإنابة في هذه الحال .  
**أدلتهم :**

**الدليل الأول :** عن ابن عباس رضي الله عنه : (أن امرأة من خثعم ، أتت النبي صلى الله عليه وسلم ، وقالت [يا رسول الله ، إن فريضة الله على عباده في الحج أدركت أبي شيخا كبيرا ، لا يثبت على راحلة ، أفأحج عنه ؟ قال : نعم] متفق عليه ، ففيه دليل على جواز الإنابة في الحج لمن كان قادرا بماله عاجزا ببدنه .

**الدليل الثاني :** عن أبي رزين العقيلي رضي الله عنه ، أنه أتى النبي صلى الله عليه وعلى آله وسلم ، فقال : (يا رسول الله إن أبي شيخ كبير لا يستطيع الحج ولا العمرة والظعن ، قال : [حج عن أبيك واعتمر] . أخرج الخمسة ، وصححه الإمام أحمد ، وغيره من أهل العلم ، هذا واضح في المراد ، فقد دل على جواز النيابة في الحج لمن كان عاجزا عنه قادرا بماله .

**القول الثاني :** أن من لم يستطع الحج لعجزه أو لمرضه ، فلا يحج عنه أحد ، إلا إذا كان ميتا ولم يحج حجة الإسلام ، ذهب إليه الليث ، والحسن بن صالح ، وهو رأي الإمام مالك رحمهم الله .  
**أدلتهم :**

**الدليل الأول :** قول الله تبارك وتعالى (وَلِلَّهِ عَلَى النَّاسِ حِجُّ الْبَيْتِ مَنِ اسْتَطَاعَ إِلَيْهِ سَبِيلًا) وهذا الإنسان غير مستطيع ، والاستطاعة عند المالكية : إمكانية الوصول إلى مكة والمشاعر بمشقة غير زائدة عن مشقة السفر المعتادة ، مع الأمن على النفس والمال ، وهو الآن لا يستطيع أن يصل المشاعر المقدسة ؛ لأنه كبير أو مريض .

**الدليل الثاني :** قوله تعالى ﴿ وَأَنْ لَّيْسَ لِلْإِنْسَانِ إِلَّا مَا سَعَى ﴾ ليس للإنسان إلا سعيه ، فلا يسعى عنه غيره . وقد تقدم كثيرا أن المراد بالآية : ليس للإنسان حظ في سعي غيره ، لكن غيره يستطيع أن يعطيه من سعيه .  
**الدليل الثالث :** أنها عبادة بدنية واجبة مع القدرة ، فلا تدخلها النيابة مع العجز ، كالصلاة والصوم .

**نوقش :** بأن هذا قياس في مقابل النص لثبوت الحديثين ، وهو قياس مع الفارق أيضا ، ثمة فرق بين الصلاة وبين الحج ، فإن الحج تدخله النيابة ، والصلاة لا تدخلها النيابة ، وفرق بينه وبين الصوم ؛ لأنهم يرون أن الصوم لا تدخله النيابة ، وفي المذهب أنه لا تدخله النيابة إلا في النذر ، وتقدم أنه تدخله النيابة في النذر وفي الواجب بأصل الشرع ، المهم أن هذا القياس غير صحيح .

**الدليل الرابع :** عن ابن عمر قال : (لا يحج أحد عن أحد ..) أخرج ابن أبي شيبة .

**الراجع :**

هو القول الأول ، فيجوز أن ينيب الإنسان العاجز عن الحج لمرض أو كبر غيره .



الأمر الثاني : أن ينيب غيره عنه في حج التطوع .  
وهذا تحته مسألتان :

المسألة الأولى : أن ينيب غيره عنه في حج التطوع ، وهو لم يحج حجة الإسلام ، يقول : يا فلان ، أنا لم أحج حجة الإسلام ، خذ هذه العشرة آلاف ريال ، اذهب وحج عني حجة تطوع ، قال العلماء : لا تصح النيابة حيثئذ .  
دليلهم : لأن النائب ليس له أن يفعل هذا الفعل بنفسه ، فبنائه من باب أولى .

المسألة الثانية : أن ينيب غيره في التطوع ، وهو قد أدى الحج عن نفسه ، هذا لا يخلو إما أن يكون قادرا أو غير قادر ، وهذه المسألة محل خلاف ، على ثلاثة أقوال :

القول الأول : أنه يجوز أن ينيب الإنسان غيره في حج التطوع مطلقا ، سواء كان قادرا أم عاجزا ، إليه ذهب الحنفية ، وهو المذهب عند الحنابلة .

أدلتهم :

الدليل الأول : أنها حجة لا تلزمه بنفسه ، فجاز أن يستنيب فيها .

الدليل الثاني : أن ما جازت الاستنابة في فرضه ، جازت الاستنابة في نفعه ، كالصدقة ، في الصدقة والزكاة يجوز أن تعطىها شخصا يخرجها عنك ، نفلا أو فرضا ، فما جازت الاستنابة في فرضه ، جازت في نفعه ، بل عند الحنابلة الأمر أوسع من هذا ، يجوز أن ينيب حتى في بعض النسك ، إذا كان النسك نفلا جاز أن ينيب شخصا في بعضه ، مثل : رمي الجمار ؛ لأنه ليس واجبا عليه .

القول الثاني : أنه لا تجوز النيابة في حج التطوع مطلقا ، لا للعاجز ، ولا لغيره ، وإليه ذهب المالكية ، والشافعية في رواية ، والحنابلة في رواية .

أدلتهم :

الدليل الأول : لأن النيابة لم تأت في الشريعة إلا في الفرض ، فلا يجوز أن تكون في غيره ، بل يقتصر على مورد النص ، وهي لم تأت إلا في حج الفرض .

الدليل الثاني : أدلة المالكية السابقة في القول الثاني في عدم جواز النيابة في حال العجز ، (وأن ليس للإنسان إلا ما سعى) وأنها عبادة لا تجوز النيابة فيها في حال القدرة ، فلا تجوز في حال العجز كالصلاة والصوم .

الدليل الثالث : أنه لم يثبت عن الصحابة الكرام رضي الله عنهم ، لم يثبت عنهم أنهم كانوا ينيبون في حج النفل ، مع أنهم رضي الله عنهم ، من أشد الناس حرصا على الخير والعمل الصالح ، ولو كان خيرا لسبقونا إليه .

القول الثالث : أن النيابة في حج التطوع تجوز في حال العجز دون حال القدرة ، وإليه ذهب الشافعية ، والحنابلة في رواية اختارها شيخنا رحمه الله .

دليلهم : أن الأصل في العبادات أن المخاطب بها المكلف نفسه ، ولم يرد في السنة الاستنابة عن الإنسان القادر في الفرض ولا في النفل ، وفي حال العجز تجوز قياسا على العجز في الفرض لحديث الخثعمية ، ولحديث أبي رزين العقيلي .



الراجع :

هو القول الثالث والله أعلم ، أنه تجوز النيابة في حج التطوع في حال العجز دون حال القدرة ، وهل من العجز الموت ؟ لا شك ، هو أعظم العجز ، فإذا كان الإنسان ميتا ، وأخرج أهله أو أولاده أو أصدقائه وأحبابه أو طلابه فلا بأس ، وهذا يكون من البر له .

اشتراط أن يحج النائب لنفسه :

هل يشترط في النائب أن يكون قد حج عن نفسه أم لا ؟ هذه المسألة اختلف فيها العلماء على قولين :

القول الأول : أنه يشترط في النائب أن يكون قد حج عن نفسه ، فإن لم يكن قد حج ، فإن الحجة تنصرف إليه ، ولا تكون لمن أنابه ، وإليه ذهب إسحق ، والأوزاعي ، وهو مذهب الشافعية ، والحنابلة ، واختاره شيخنا رحمه الله ، وعن الإمام أحمد رحمه الله رواية أن الحج يقع باطلا ، لعدم وجود التعيين .

أدلتهم :

الدليل الأول : حديث ابن عباس المشهور (أن رسول الله صلى الله عليه وسلم سمع رجلا يقول لبيك عن شبرمة ، فقال رسول الله صلى الله عليه وسلم [من شبرمة؟] قال قريب لي ، قال [هل حججت قط؟] قال لا : قال [فاجعل هذه عن نفسك ثم حج عن شبرمة] وفي لفظ : [حج عن نفسك ثم عن شبرمة] أخرجه أبو داود ، وابن ماجه ، وابن خزيمة ، وابن حبان ، والدارقطني ، والبيهقي ، وفيه خلاف كبير بين العلماء ، هل الحديث مرفوع إلى النبي صلى الله عليه وسلم ، أم موقوف ، ذهب طائفة من أهل العلم إلى أنه موقوف ، نُقل الوقف عن الإمام أحمد رحمه الله ، وعن الطحاوي ، وابن المنذر ، ورفع ابن حبان ، والبيهقي ، وابن القطان ، والنووي ، وابن حجر ، وذكر شيخ الإسلام رحمه الله ، أن الإمام أحمد في رواية ابنه صالح ذكر أنه مرفوع ، فيكون عن الإمام روايتان ، وقد صحح الحديث جملة من العلماء ، منهم البيهقي رحمه الله ، فقال : (إسناده صحيح ، وليس في الباب أصح منه) و صححه النووي ، وابن حجر ، والألباني ، وإذا ثبت الحديث فهو فيصل في محل النزاع .

الدليل الثاني : أنه حج عن غيره قبل أن يحج عن نفسه ، فلم يقع عن الغير ، كما لو كان صبيا .

القول الثاني : أنه لا يشترط في النائب أن يكون قد حج عن نفسه ، إليه ذهب طائفة من أهل العلم ، فهو رأي الحسن ، والنخعي ، وأيوب السختياني ، وجعفر بن محمد ، وهو مذهب الحنفية ، والمالكية ، والحنابلة في رواية ، وذهب الثوري إلى تفصيل ، فقال : إن كان قادرا فلا يجوز أن يكون نائبا عن غيره ، وإن كان عاجزا جازت النيابة له عن غيره ، فتوسط .

أدلتهم :

الدليل الأول : حديث الخثعمية (قالت : يا رسول الله إن فريضة الله في عباده في الحج أدركت أبي شيخا كبيرا لا يثبت على الراحلة ، أفأحج عنه ؟ قال : نعم) والنبي صلى الله عليه وسلم لم يستفصل : هل حججت أنت قبل ؟ وترك الاستفصال في مقام الاحتمال ينزل منزلة العموم في المقال .



لكن هذا الاستدلال فيه ضعف ؛ لأنه ثبت في صحيح الإمام البخاري ، أن هذه المرأة سألت النبي صلى الله عليه وسلم ، يوم النحر ، فتكون هذه المرأة حاجة ، هذا الأصل ، مع أنه يحتمل أن المرأة ليست حاجة ، لكن خثعمية ، وخثعم ، من بلاد اليمن ، فالغالب أنها ما جاءت إلا وهي حاجة ، فاستدلاهم لا يستقيم ، المرأة حاجة ، وسؤالها عن شيء يكون في المستقبل : هل أحج عنه لاحقاً أم لا ؟ .

الدليل الثالث : أن الحج مما تدخله النيابة ، كالزكاة ، فيجوز أن يحج الإنسان عن غيره قبل أن يحج عن نفسه . وهذا قياس في مقابل النص ، نعم يسلم لهم أنه تدخله النيابة ، لكن لا يسلم بالمنع من حجه عن غيره قبل أن يحج عن نفسه ، وهم يقولون : كالزكاة ، أي يجوز أن ينوب الإنسان عن غيره في زكاته قبل أن يخرج زكاة نفسه ، لو أن الإنسان عليه زكاة ، وجاءه شخص بزكاته ، فقال : فرّق زكاتي ، ففرق زكاته قبل زكاة نفسه ، فهذا جائز ، فهذا مثله .

لكن هذا قياس مع الفارق ؛ لأنه يجوز للإنسان أن يفرق زكاة غيره بعد أن يفرق بعض زكاته ، لكن لا يجوز له أن ينوب عن غيره في أثناء حجه ، فلو شرع في الحج لم يجز له أن ينوب عن غيره في أثناء الحج ، بل تحصل النيابة بعد أن ينتهي من حجه .

الدليل الرابع : أن حديث ابن عباس حديث مختلف فيه ، هل هو مرفوع أو موقوف على ابن عباس رضي الله عنهما؟. نوقش : قال ابن القطان رحمه الله : (فلا يضر وقف الواقفين ، إما لأنهم حفظوا ما لم يحفظ أولئك ، وإما لأن الواقفين رووا عن ابن عباس رأيه ، والرافعين رووا عنه روايته ، والراوي قد يفتي بما يروي) وقد يفتي الراوي بوقف مرويه ، فلا تؤثر فتواه على مرويه ، وهذا لا إشكال فيه كما يفعل أبو هريرة رضي الله عنه .

### حكم حج المرأة عن الرجل والعكس :

ذكره شيخ الإسلام ، قال رحمه الله (يجوز للرجل الحج عن المرأة باتفاق أهل العلم ، وكذا العكس على قول الأئمة الأربعة) قال المرداوي (يجوز للمرأة أن تنوب عن الرجل ، ولا إساءة ولا كراهة في نيابتها عنه) ويدل على هذا حديث الخثعمية ، قالت : أفأحج عنه ، قال : نعم ، والسؤال معاد في الجواب ، أي : حجي عنه . قوله : (ويعتبر عنه).

العمرة واجبة على الراجح ، فإذا كانت واجبة لزمه إذا كان عاجزاً ببدنه قادراً بماله أن ينوب عنه فيها .  
من أين تجب الإنابة :

### قال رحمه الله : من حيث وجبا .

أي يجب عليه أن ينوب عنه في الحج والعمرة من حيث وجبا ، فإن كانا قد وجبا في بلده ، فمن بلده ، وإن كانا من حيث استيسر وأصبح لديه كفايته فمن مكان استيساره ، لنفرض أنه قادم إلى المملكة من خارجها ، وأيسر الله عليه ، وأصبح عنده غنى ورزق ، فمن أين يجب عليه الحج ؟ من بلده أو من المملكة ؟ من المكان الذي هو فيه ، لو كان في مصر وجاء إلى جدة ، وعمل فيها ، فأغناه الله ، ولنفرض أنه عاجز عن الحج ببدنه ، فينوب عن نفسه من جدة .



وهذه المسألة فيها خلاف بين العلماء رحمهم ، هل يجب عليه أن ينيب من حيث وجب الحج عليه ، أم يجوز مطلقا ؟ وهل المسافة إلى مكة مقصودة ، وهذا السير مقصود ، فيلزمه أن ينيب من مكانه الذي هو فيه ؟ أم إنه غير مقصود ؟ اختلف العلماء في هذه المسألة على ثلاثة أقوال :

**القول الأول :** أن من وجب عليه الحج والعمرة ، لزمه أن ينيب من حيث وجبا ، من بلده ، أو من حيث أيسر ، إليه ذهب الحنفية إن لم يحدد الميت مكانا ، فإن حدد الميت مكانا ، فمن حيث حدد ، لو قال الميت : من المكان الفلاني ، فيحج عنه من المكان الفلاني ، لكن إن لم يحدد فمن بلده الذي هو فيه ، وهو مذهب الحنابلة ، ورأي الحسن ، وإسحق ، والإمام مالك رحمهم الله في حج النذر ، إذا نذر حجا لزمه من حيث نذر ، ويرون أن المسافة داخله في نذره .

**دليلهم :**

أن الحج وجب على النبي في بلده ، فوجب أن ينيب غيره منه ؛ لأن القضاء يحكي الأداء ، كقضاء الصلاة والصوم .  
**القول الثاني :** أن النبي يلزمه أن ينيب من ميقات بلده ، وإليه ذهب المالكية ، والشافعية ، والحنابلة في قول ، لو كان مثلا من أهل نجد ، ينيب من قرن المنازل ، لو كان من أهل المدينة ينيب من ذي الحليفة ، لو كان من أهل الشام ، ينيب من الجحفة .

**دليلهم :**

أن الإحرام لا يجب دون هذه المواقيت ، فيجب من الميقات .

**القول الثالث :** أن للنبي أن ينيب من حيث شاء ، حتى لو كانت الإنابة من مكة نفسها ، واختاره الشيخ عبد الرحمن بن سعدي ، وشيخنا رحمه الله .

**دليلهم :**

أن السعي من مكان الإنسان الذي هو فيه إلى الحج ليس مقصودا لذاته ، وإنما هو مقصود لغيره ؛ لأنه لا يمكن الوصول إلى مكة إلا بالسعي ، ولذا لو كان الإنسان في مكة ، وهو من أهل المدينة أو من أهل نجد ، وأراد الحج ، هل يلزمه أن يعود إلى المدينة أو يعود إلى نجد ويذهب إلى مكة مرة أخرى ؟ أم يجوز له أن يحج من مكة ؟ يجوز له أن يحج من مكة ، السعي ليس مقصودا لذاته ، ولذا يجوز للإنسان أن ينيب غيره من مكة .

**الراجع :**

هو القول الثالث - والله أعلم - ، ومثله مسألة تقدمت قبل ، وهي مسألة : لو أن الإنسان سها في صلاته ، وسلم من ركعتين مثلا ، ثم قام فذكر ، هل يلزمه أن يعود ويجلس ، ثم يكمل صلاته ؟ أم يجوز له أن يكمل صلاته من الوقوف ، هل هذا القيام والوقوف مقصود لذاته ؟ أم إنه مقصود لغيره ؟ فإن قيل : هو مقصود لذاته ، فلا بد أن يجلس ثم يقوم ، وإن قيل : هو مقصود لغيره ، وهو الوصول إلى الركن الذي بعده ، فإنه لا يلزمه أن يجلس ثم يقوم ، وقد يرجح الأول أن هذا القيام في ذاته عبادة ، ولذا لو أن الإنسان فزع ثم وقف ، فعلى رأي بعض أهل العلم ، يلزمه الرجوع ثم القيام ؛ لأن هذا القيام حصل من دون قصد ونية ، والصلاة لا بد فيها من القصد والنية ، وهو



مأجور عليه ، مع أنه قد يقول قائل : هو مأجور عليه ؛ لأنه وسيلة للوصول إلى الركن ، فإذا كان وسيلة للوصول إلى الركن فهو غير واجب عليه ، والله أعلم .  
وصلى الله وسلم على نبينا محمد ، وعلى آله وصحبه أجمعين .



## بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

الحمد لله رب العالمين ، وصلى الله وسلم على نبينا محمد ، وعلى آله وصحبه أجمعين .

### الأجرة في نيابة الحج :

آخر مسألة في النيابة هي مسألة الإجارة ، هل يجوز أن يستأجر الإنسان غيره على الحج ، وهل يجوز أخذ الأجرة على الحج ، فيحج بأجرة مالية ؟ لا يخلو النائب عن غيره من أحوال :

**الحال الأولى :** أن يكون متبرعا ، فهذا جائز ، وهو مأجور بعون أخيه على طاعة الله عز وجل ، ويكون مأجورا بحضور المشاعر ، والدعاء فيها ، ويشهد المنافع التي تحصل للحجاج ، ومن أهمها : مغفرة الذنب ، والدعاء في تلك البقاع المباركة ، وإن كان الأصل في الحج أن يكون للمنيب .

**الحال الثانية :** أن يكون غير متبرع ، بل يأخذ قدر النفقة ، وما فضل رده إلى المنيب ، فهذا جائز أيضا ، يكون له أجر نفع أخيه المسلم ، وإعانتة على طاعة الله عز وجل .

**الحال الثالثة :** أن يحج عنه بأجرة محددة ، وهذه تجري فيها شروط الإجارة المعروفة ، وهي داخلت ضمن المسألة المشهورة بـ (أخذ الأجر على القرب) وهي مسألة ذات تفصيلات وتطبيقات كثيرة في عدد من الأبواب الفقهية ، وقد تقدمت في باب الأذان والإقامة ، حين تكلم المؤلف عن أخذ الرزق ، وهل يجوز أخذ الأجرة على الأذان أو لا ، وتقدم هناك أن المسألة فيها خلاف ، وهذه المسألة أيضا فيها خلاف على قولين :

**القول الأول :** أنه لا يجوز الاستئجار على الحج ، ولا أخذ الأجرة على النيابة ، وإليه ذهب الحنفية ، وهو مذهب الحنابلة ، ورأي إسحق رحمهم الله .

### أدلتهم :

**الدليل الأول :** عن عثمان بن أبي العاص رضي الله عنه ، قال : (إن آخر ما عهد إلي النبي صلى الله عليه وسلم ، أن أتخذ مؤذنا لا يأخذ على أذانه أجرا) أخرجه الخمسة ، وصححه الشيخ أحمد شاكر ، والشيخ الألباني رحمهم الله . قالوا : دل الحديث على أنه لا يجوز أخذ أجرة على الأذان ، وأنه لا يجوز الاستئجار على القرب ، فيدخل في ذلك عموم القرب ، سواء كانت أذانا أم حجا أم غير ذلك .

**الدليل الثاني :** عن عبادة بن الصامت رضي الله عنه ، قال : (علّمت ناسا من أهل الصفة القرآن والكتابة ، فأهدى إلي رجل منهم قوسا ، فقلت : ليست بمال ، وأرمي بها في سبيل الله ، فسألت النبي صلى الله عليه وسلم فقال [إن سرك أن تطوق بها طوقا من نار فاقبلها] أخرجه الإمام أحمد ، وابن ماجه ، وصححه الألباني ، والحاكم ، وتكلم فيه الإمام أحمد ، و الإمام البخاري ، وأبو حاتم وغيرهم ، وفي الحديث العقاب بالنار ، فدل على أنه من كبائر الذنوب ، لأن الفعل الذي يتوعد عليه بالنار من كبائر الذنوب ، كما هو ضابط شيخ الإسلام رحمه الله .

**الدليل الثالث :** أنها عبادة يختص فاعلها بأن يكون مسلما ، فلم يجوز أخذ الأجرة عليها ، كالصلاة .





**القول الثاني :** أنه يجوز الاستئجار في الحج ، وإليه ذهب المالكية ، والشافعية ، والحنابلة في رواية ، وهو اختيار جمع كبير من المحققين ، وهو رأي ابن المنذر ، وشيخ الإسلام ابن تيمية ، ومن المتأخرين شيخنا رحمهم الله .  
**أدلتهم :**

**الدليل الأول :** حديث سهل بن سعد الساعدي ، في قصة المرأة الواهبة نفسها ، فقد زوجها الرجل وقال [زوجتكها بما معك من القرآن] متفق عليه ، أي أن يعلم هذه المرأة القرآن ، مقابل النكاح ، وهذا يدل على جواز أخذ الأجر على القرب .

**الدليل الثاني :** عن ابن عباس : ( أن نفرا من أصحاب النبي صلى الله عليه و سلم مروا بماء فيهم لديغ أو سليم فعرض لهم رجل من أهل الماء فقال هل فيكم من راق إن في الماء رجلا لديغا أو سليما فانطلق رجل منهم فقرأ بفتحة الكتاب على شاء فبرأ فجاء بالشاء إلى أصحابه فكرهوا ذلك وقالوا أخذت على كتاب الله أجرا حتى قدموا المدينة فقالوا يا رسول الله أخذ على كتاب الله أجرا فقال رسول الله صلى الله عليه و سلم : [إن أحق ما أخذتم عليه أجرا كتاب الله] . أخرجه الإمام البخاري ، وهذا يدل على جواز أخذ الأجر على القرب ، فإن هذا الصحابي رقى وأخذ مقابل رقيقته .

**الدليل الثالث :** أن حديث عثمان بن أبي العاص وحديث عبادة بن الصامت ، ضعيفان ، فمن العلماء من يرى ضعفها ، ومنهم من يرى أن هذه الأحاديث محمولة على الأفضل والأكمل ، خاصة حديث عثمان بن أبي العاص ، أن الأكمل أن يتخذ مؤذنا لا يأخذ على أذانه أجرا ، لكن إن لم يجد فيجوز أن يتخذ مؤذنا يأخذ على أذانه أجرا ، وبعض أهل العلم يرى أن هذا الحديث منسوخ بحديث سهل بن سعد الساعدي ، وحديث ابن عباس ، وأن أحاديث أصحاب القول الثاني في الصحيحين ، أو في أحدهما ، وأما أحاديث القول الأول ، فهي في السنن ، كما أن بعض العلماء يرون ضعف حديث عبادة بن الصامت ، لكن على فرض صحته فإما أن يقال بأن هذه الأحاديث منسوخة ، وواضح أنها في أول الإسلام ؛ لأنها في تعليم أهل الصفة ، وأهل الصفة كانوا في أول الإسلام ، والأحاديث الأخرى متأخرة ، فتكون ناسخة لها .

**الراجع :**

والله أعلم أنه يجوز أخذ الأجر على أعمال القرب عموما ، وإن كان الأولى والأفضل عدم أخذ الأجر عليها ، لكن يجوز باعتبار الأدلة الثابتة ، مثل حديث سهل بن سعد ، وحديث ابن عباس ، وأبي سعيد وغيرها .

**إذا زال المانع عن المنيب :**

**قال المصنف رحمه الله : وَيُجْزَى عَنْهُ ، وَإِنْ عُوفِيَ بَعْدَ الْإِحْرَامِ .**

إذا أناب شخص شخصا ، فعوفي المنيب ، فما حكم الحج في هذه الحال ؟ هذه المسألة لا تخلو من ثلاثة أحوال :  
**الحال الأول :** أن يعافى المنيب قبل شروع النائب في الحج ، فهنا لا يجزى حج النائب عن المنيب قولاً واحداً ، فهو مثل المتيمم يجد الماء قبل شروعه في الصلاة ، فإنه يلزمه أن يتقي الله ويمس الماء بشرته .



**الحال الثاني :** أن يعافى المنيب بعد أن يقضي النائب المناسك كلها ، فالمؤلف أفاد أنه يجزئ عنه ، وهي محل خلاف على قولين :

**القول الأول :** أنه إذا عوفي المنيب بعد انتهاء النائب من النسك ، برئت ذمة المنيب ، و إليه ذهب إسحق ، وهو المذهب عند الحنابلة .

**أدلتهم :**

**الدليل الأول :** أنه أتى بما أمر به ، فخرج من العهدة ، كما لو لم يبرأ ، بم يؤمر غير القادر على الحج ببدنه ؟ بأن ينيب عنه من يحج عنه ، فهو خرج من العهدة بفعله هذا ، فتبرأ ذمته ، كما لو لم يبرأ .

**الدليل الثاني :** أنه أدى حجة الإسلام بأمر الشارع ، فلم يلزمه إعادتها مرة أخرى ، كما لو حج عن نفسه ، وهو قريب من التعليل السابق ، هو أدى الحجة كما أمره الشارع ، فلا يؤمر بالإعادة مرة أخرى .

**الدليل الثالث :** أن القول بعدم الإجزاء يؤدي إلى إيجاب الحج أكثر من مرة ، يقال له : أنت مأمور بأن تنيب إذا كنت غير قادر على الحج ، فأنا بغيره ، فلما انتهى النائب من حجه وعوفي ، قيل له : أنت مأمور أيضا بأداء الحج ، معناه أنه أمر بالحج أكثر من مرة ، وهذا لا يأتي في الشريعة ، العبادة لا تطلب أو تؤدي أكثر من مرة ، فإذا أدى صلاة الظهر لم يطالب بإعادتها مرة أخرى ، أو اعتمر العمرة الواجبة ، لا يقال له : عليك أن تعتمر مرة أخرى .

**القول الثاني :** أنه إذا عوفي المنيب بعد قضاء النائب النسك ، أمر المنيب بإعادة الحج مرة أخرى ، ولم تبرأ ذمته من حجته ، و إليه ذهب الحنفية ، والشافعية ، وهو رأي ابن المنذر رحمة الله عليهم ، والمالكية لم نجد لهم أثرا هنا ؛ لأنهم لا يرون جواز النيابة من الحي .

**أدلتهم :**

**الدليل الأول :** أن الحج لزم المنيب على سبيل الإنابة ، فهو بدل إياس ، فإذا برئ تبين أنه لم يكن ميثوسا منه ، فلزمه الأصل ، الحج إنما وجب عليه على سبيل الإنابة ، فإذا برئ تبين أنه لم يكن ميثوسا من وجوب الحج عليه ، فيلزمه العود إلى الأصل ، والإتيان بالحج مرة أخرى .

**الدليل الثاني :** القياس على الأيسة تعتد بالأشهر ، ثم تحيض فتلزمها العدة بالحيض ، امرأة آيسة أو صغيرة تعتد بالأشهر ، وفي أثناء اعتدادها بالأشهر حاضت ، فتؤمر بقطع العدة بالأشهر ، وتستأنف عدتها بالحيض .

وهذا القياس قياس مع الفارق ؛ لأن هذا يصدق على ما لو عوفي في أثناء النسك ، وأما هنا فقد عوفي بعد انقضاء النسك ، كالصغيرة التي لا تحيض ، فاعتدت بالأشهر ، ثم أتاها الدم بعد أن انتهت عدتها ، هل تؤمر أن تقضي عدتها مرة أخرى ؟ الجواب : لا .



## الراجع :

والله أعلم هو القول الأول ، أن المنيب إذا برئ بعد انقضاء النسك فإن حجة النائب تجزئه ، بشرط أن يكون عجزه ميئوساً منه ، كما لو كان مصاباً بمرض خطير ، وهو لا يستطيع أن يؤدي الحج ، فمن الله عليه بعد انقضاء النسك بالعافية ، وهذا كثير ، فإن أصحاب الأمراض الخطيرة ، يمن الله عز وجل على جزء منهم بالعافية والشفاء ، بعد أن ابتلوا بتلك الأمراض ، فيقال : برئت ذمتك ولا يلزمك أن تؤدي الحج مرة أخرى .

الحال الثالثة : أن يعافى المنيب بعد شروع النائب في أداء المناسك ، ففيها خلاف على قولين :

القول الأول : أنه إذا برئ المنيب بعد أن شرع النائب في أداء النسك ، برئت ذمة المنيب ، وهو المذهب عند الحنابلة ، واختيار شيخنا .

## أدلتهم :

الدليل الأول : القياس على المتمتع ، يشرع في الصوم فيوسر بعد ذلك ، فإنه لا يلزم بالهدى ، المتمتع يلزمه أن يذبح هدياً في مكة ، فإذا لم يجد هدياً ، لزمه أن يصوم ثلاثة أيام في الحج وسبعة أيام إذا رجع إلى أهله ، بعد أن شرع في الصيام من الله عز وجل عليه بالمال ، قالوا : لا يلزمه أن ينتقل إلى الهدى في هذه الحال ، إنما الواجب عليه الصوم الذي شرع فيه .

الدليل الثاني : أنه أتى بما أمر به ، فخرج به من العهدة ، كما لو لم يبرأ من مرضه .

القول الثاني : أنه إذا عوفي المنيب بعد شروع النائب في الحج ، فإن ذمة المنيب لا تبرأ ، إليه ذهب الحنفية ، والشافعية ، والحنابلة في قول استظهره شيخ الإسلام ابن تيمية ، قال ابن قدامة : (فينبغي أن لا يجزئه عن الحج) .

## أدلتهم :

الدليل الأول : أنه قدر على الأصل قبل تمام البدل فلزمه ، كالأيسة تعتد بالأشهر فتحيض ، فهنا القياس يكون منطبقاً .

الدليل الثاني : مثل المتيمم يرى الماء في أثناء صلاته ، فيلزمه أن يقطع الصلاة ، وأن يتوضأ ، ثم يعيد صلاته - تقدمت من قبل ، وفيها خلاف ، هل يلزم بإعادة التيمم ؟ قولان ، المذهب ، ومذهب الشافعية أنه يقطع صلاته ، والحنفية ، والمالكية على أنه يلزمه أن يتم صلاته - هنا على مذهب الشافعية القياس منطبق ، لكن على مذهب الحنفية لا ينطبق ؛ لأنهم يرون صحة صلاته في تلك الصورة ، وهذا غريب ، إذا كانت صلاته هناك صحيحة ، مع أنه صار إلى البدل ووجد الأصل ، فعلى قياس قولهم في الحج تبطل صلاته هناك ، لكنهم هناك يقولون بعدم بطلان الصلاة ، ويقولون هنا : لا تبرأ ذمته ، بل يلزمه إعادة الحج مرة أخرى .

بعضهم يرد هذا القياس ، ويقول : في التيمم ليس عندنا إلا شخص واحد ، شرع في البدل ، فيرجع إلى الأصل ، لا إشكال فيه ، لكن هنا عندنا شخصان ، نائب ومنيب ، فالمنيب فعل ما أمر به ، والنائب فعل ما أمر به ، فبرأ ذمة المنيب ، ويلزم النائب أن يتم الحج عن المنيب .



الدليل الثالث : أن الواجب على المنيب هو الإنابة ، وقد حصلت ، والواجب على النائب هو العمل والفعل ، والنائب قد فعل ما أمر به وشرع فيه ، فتراها ذمة المنيب .

الراجع :

تعليل كل طائفة قوي ، كل واحد منهم يرى أن له وجهة نظر ، وجهة نظر أصحاب القول الأول (الإجزاء) ؛ لأن الحج وحدة واحدة ، فإذا شرع في أولها برئت الذمة ، وأصحاب القول الثاني لهم وجهة نظر قوية ، وهو : المراد أن يتم الحج كاملا ، وهو لم يتم ، فلا يزال التعلق هنا بالمنيب ، فلا تبرا ذمته ، والمسألة محتملة للقولين السابقين ، والله أعلم .

اشتراط المحرم :

﴿ قال رحمه الله : ويُشترطُ لوجوبه على المرأة وجودُ محرمها . ﴾

تقدم أن شروط الحج خمسة ، توجب الحج إذا توفرت ، فهل الشروط للمرأة خمسة أم تزيد شرطا سادسا على الرجل ؟ المؤلف يرى أن المرأة تزيد شرطا ، وهو وجود المحرم الذي يحفظها ، فإذا لم يوجد لم يجب عليها ، وهذه المسألة محل خلاف على أقوال :

القول الأول : أنه يشترط لوجوب الحج على المرأة وجود المحرم ، مع الشروط الخمسة السابقة ، إليه ذهب الحسن ، والنخعي ، وإسحق ، وعكرمة ، وطاوس ، والشعبي ، والثوري وهو المذهب عند الحنفية ، والحنابلة ، فإن لم يكن عندها محرم لم يجب عليها الحج ، وأصبحت مثل الرجل الذي لم تتوفر فيه الشروط الخمسة أو واحد منها .  
دليلهم : أدلة المحرم التي جاءت في السنة ، وهي أحاديث كثيرة ، مثل حديث أبي هريرة ، أن النبي صلى الله عليه وسلم قال [ لا يخل لامرأة تؤمن بالله واليوم الآخر تسافر مسيرة يوم ، إلا ومعها ذو محرم ] وهو في الصحيح ، وكذا حديث ابن عباس رضي الله عنهما ، قال : سمعت النبي صلى الله عليه وسلم يقول [ لا يخلون رجل بامرأة إلا ومعها ذو محرم ، ولا تسافر امرأة إلا ومعها ذو محرم ، فقام رجل فقال : يا رسول الله ، إنني اكتتبت في غزوة كذا وكذا ، وإن امرأتي خرجت حاجة ، فقال النبي صلى الله عليه وسلم : انطلق فحج مع امرأتك ] متفق عليه ، وحديث ابن عمر رضي الله عنهما ، قال صلى الله عليه وسلم [ لا تسافر المرأة ثلاثا إلا ومعها ذو محرم ] متفق عليه ، والأحاديث في هذا الباب كثيرة ، انظر إلى حديث ابن عباس ، الذي فيه أن الرجل اكتتب في غزوة ، وكان يريد أن يخرج إلى الجهاد في سبيل الله ، وما أعظمه من عمل ، ومع ذلك أمره النبي صلى الله عليه وسلم أن ينطلق مع امرأته ، ما يدل على أن المحرم واجب لحل سفر المرأة .

القول الثاني : أن المحرم ليس شرط وجوب في الحج ، بل هو شرط لزوم ، وإليه ذهب الحنابلة في رواية .  
دليلهم :

أن شروط الحج المختصة به قد كملت ، وتوفرت ، وهذا الشرط إنما هو لحفظها ، فهو كشرط أمن الطريق ، وشرط إمكان المسير ، وغير ذلك من الشروط التي ليست واجبة في الحج ، وإنما هي واجبة للزوم الحج .



القول الثالث : أن المحرم ليس شرطاً لحج المرأة بحال ، لا شرط وجوب ولا شرط لزوم ، وهذا القول ذهب إليه طائفة من السلف ، فهو رأي عائشة ، وابن عمر ، و ابن الزبير ، وعطاء ، وابن سيرين ، و الأوزاعي ، وقتادة ، والزهري ، ومذهب المالكية ، والشافعية ، والحنابلة في رواية ، وهو مذهب الظاهرية ، هو من اختيار شيخ الإسلام ابن تيمية .

أدلتهم :

الدليل الأول : حديث عدي بن حاتم ، أن النبي صلى الله عليه وسلم قال له [يوشك أن تخرج الظعينة تؤم البيت لا جوار معها ، ولا تخاف إلا الله] أخرجه الإمام البخاري .

قوله : [ليس معها جوار] أي ليس معها محرم ، فدل على أن المحرم ليس واجبا .

وقد نوقش الاستدلال بالحديث : أن النبي صلى الله عليه وسلم ، يبين حالا وواقعا ، وقد يكون على سبيل المبالغة في استتباب الأمن ووفوره ، وأن المرأة تخرج من بيتها إلى البيت الحرام لا تخاف إلا الله ؛ لأن الأمن قد استتب في جزيرة العرب ، ومثل الحديث الآخر [ليتمن الله هذا الأمر حتى يسير الراكب من صنعاء إلى حضرموت لا يخاف إلا الله ، والذئب على غنمه ، ولكنكم تستعجلون] وغيرها من الأحاديث التي جاء فيها بيان الحال ، وأن المرأة لا تخاف ، قال العلماء : هذا لا يدل على عدم وجوب المحرم ، إنما هو حكاية حال سيقع ، أو أنه قيل على سبيل المبالغة ، ففيه بيان الحال وليس بيان الحكم الشرعي ، وهل يجوز لها أو لا يجوز ؟ هذا يؤخذ من أحاديث أخرى ، وهي الأحاديث التي اشترطت وجوب المحرم ، مثل : حديث أبي هريرة ، وابن عباس ، وغيرها ، والرسول صلى الله عليه وسلم ، قد يذكر بعض الوقائع التي تقع ، بغض النظر عن حكمها ، لكن يبين الأمر ، وأما هل يجوز أو لا يجوز فيؤخذ من أدلة أخرى .

الدليل الثاني : تفسير الآية (من استطاع إليه سبيلا) قالوا : والنبي صلى الله عليه وسلم ، قد فسرها بالزاد والراحلة ، جاء عن الصحابة من سبعة طرق ، تصلح للاحتجاج ، والنبي صلى الله عليه وسلم لم يذكر المحرم ، مما يدل على أن المحرم ليس شرطاً لوجوب الحج .

نوقش : أن الرسول صلى الله عليه وسلم ، إنما ذكر شرط الاستطاعة وفسر به الآية ؛ لأنه هو الشرط الأهم ، إذا توفر هذا الشرط يُنظر إلى الشروط الأخرى ، فقد يكون الإنسان مكلفاً لكنه لا يستطيع ؛ لعدم قدرته ، فأهم شرط هو شرط الاستطاعة ، والرسول صلى الله عليه وسلم ، إنما ذكر شرط الاستطاعة ولم يذكر بقية الشروط ، فهل يعني ذلك إلغاء جميع الشروط التي لم تُذكر ؟ الجواب : لا ، بل نص على الزاد والراحلة لأنه قد جاء مجملاً في القرآن ، فبينه صلى الله عليه وسلم .

الدليل الثالث : أنه سفر واجب فلم يشترط فيه المحرم ، لكنها تكون مع رفقة مأمونة ، كمجموعة نساء ، فهو كما لا يشترط المحرم فيما لو تخلصت المرأة المسلمة من أيدي الكفار ، بل عليها أن تهرب إلى المسلمين .



الدليل الرابع : أن نساء النبي صلى الله عليه وسلم حججن في عهد عمر رضي الله عنه ، وحج معهن عثمان وعبد الرحمن بن عوف ، وغيرهما ، وليس معهن محارمهن ، ولو كان المحرم شرطا لما أذن لهن عمر رضي الله عنه في الحج مع هؤلاء الرجال .

يجيب أصحاب القول الأول : بأننا متعبدون بالنصوص ، وبقول النبي صلى الله عليه وسلم ، وهذا اجتهاد من الصحابة الذين رأوا هذا الفعل ، ولهذا فرأى عائشة وعمر وغيرهما أنه لا يشترط المحرم ، بل يشترط أن تكون مع رفقة مأمونة ، ثم يقال : إذا دار الأمر بين النص وبين قول صحابي ، فإنه يقدم النص .

الراجع :

أن المحرم شرط في وجوب الحج على المرأة ، وهو واجب في سفر المرأة مطلقا ، سواء كانت صغيرة أم كبيرة ، ويشترط المحرم في جواز وحل سفرها ، خاصة في مثل هذه الأزمان ، فإن قيل : الأمن موجود ، يقال : الحمد لله ، الأمن موجود ، لكن وقعت قضايا كثيرة فيها التعدي على المرأة إذا لم يكن معها محرم ، ثم يقال : حتى لو كان الأمن مستتباً ، فعندنا نص نتعبد به ، والنصوص جاء فيها الأمر بالمحرم أمراً واضحاً [لا تسافر امرأة تؤمن بالله واليوم الآخر مسيرة يوم إلا ومعها ذو محرم ، وفي بعض الألفاظ : إلا ومعها زوجها أو أبوها أو ابنها] وهذا دليل على وجوب المحرم ، ولم يأت التقييد بحال ، لم يأت التقييد بأنها إذا سافرت على طيارة لم يشترط المحرم ، وإذا سافرت بالأوتوبيس فلا بد من محرم ، لا فرق ، فكم من امرأة سافرت على الطيارة ، ثم تحولت الرحلة من بلد إلى بلد ، ليس من منطقة إلى منطقة ، بسبب خلل فيها ، ونزلت في فندق وغيره ، وكم من امرأة حصل عليها اعتداء في الطائرة وفي غيرها ، والقضايا كثيرة مسجلة ، والشريعة لا يمكن أن تأتي بشيء إلا وفيه الخير للناس ، ولا شك ، فإن المحرم يحفظ المرأة بعد الله عز وجل ، والمرأة قد تحتاج إلى من يحفظها ، نسأل الله أن يهدينا ، ويرزقنا اتباعه .

الراجع إذن أن المحرم شرط وجوب وعليه فإذا ماتت المرأة في هذه الحال فلا شيء عليها ، ولا يجب على ورثتها أن يخرج من تركتها حجة ، أما على القول بأنه شرط لزوم فإن المرأة إذا ماتت لزم أن يخرج من تركتها من يحج عنها .

﴿ قال رحمه الله : وهو زوجها أو من تحرم عليه على التأييد بنسب أو سبب مباح . ﴾

من هو محرم المرأة ؟ الزوج واضح ، ومن تحرم عليه على التأييد : احتراز من تحرم عليه إلى أمد ، وسيأتينا في النكاح إن شاء الله ، أن المحرمات على قسمين : محرمات إلى أمد ، ومحرمات إلى أمد ، مثل : أخت الزوجة ، فإنها محرمة إلى أمد ، فلو طلق الإنسان زوجته وتزوج أختها ، أو ماتت زوجته وتزوج أختها ، فإنه يجوز قال الله تعالى ﴿ وَأَنْ تَجْمَعُوا بَيْنَ الْأُخْتَيْنِ إِلَّا مَا قَدْ سَلَفَ ﴾ فالحرم هو الجمع بينهما ، كذلك عممة المرأة وخالتها محرمة إلى أمد [لا يجمع بين المرأة وعمتها ، ولا بين المرأة وخالتها] التحريم للجمع ، وليس للتأييد .

من تحرم عليه على التأييد بنسب ، والمراد بالنسب : القرابة ، وليس كما في عرف الناس : المصاهرة ، ومن هو المحرم للمرأة بالنسب ؟ .



- ١- الأب .
- ٢- الابن .
- ٣- الأخ .
- ٤- العم .
- ٥- ابن الأخ .
- ٦- ابن الأخت .
- ٧- الخال .

هؤلاء سبعة ، ومن الرضاع : سبعة مثلهم ، أبوها من الرضاع ، ابنها من الرضاع ، أخوها من الرضاع ، ابن أخيها من الرضاع ، عمها من الرضاع ، خالها من الرضاع ، ابن أختها من الرضاع ، والدليل على التحريم من الرضاع ، أن النبي صلى الله عليه وسلم ، قال في حديث ابن عباس رضي الله عنهما : [يحرم من الرضاع ما يحرم من النسب] متفق عليه .

أما المحرم بالمصاهرة فأربعة :

- ١- أصول الزوج وإن علوا .
  - ٢- فروع الزوج وإن نزلوا .
- وهؤلاء يكونون محرماً للمرأة بمجرد العقد عليها ، فإذا عقد الابن على المرأة أصبح أبوه محرماً لها ، وإذا عقد الأب على امرأة ، أصبح أبنائه محرماً لها .
- ٣- زوج الأم وإن علت ، ويشترط فيه الدخول بالأم ، لا بد أن يدخل بأم البنت حتى يصبح محرماً لها ؛ لقوله تعالى ﴿وَرَبَائِبُكُمُ اللَّائِي فِي حُجُورِكُم مِّن نِّسَائِكُمُ اللَّائِي دَخَلْتُم بِهِنَّ﴾ .
  - ٤- زوج البنت وإن نزلت ، يصبح محرماً للأم بمجرد العقد ، فإذا عقد الرجل على امرأة ، أصبح محرماً لأمها وجداتها وإن علون ، بمجرد العقد .
- ﴿قال رحمه الله : أو سبب مباح .﴾

السبب هو المصاهرة ، وهي عقد الزوجية ، يخرج بذلك السبب غير المباح ، مثل الزنا ، فلو زنا الرجل بالبنت لا يصبح محرماً لأمها ، ولو زنا بالأم لم يصبح محرماً لبنتها ؛ لأن السبب الذي يحصل به التحريم هو ما كان مباحاً ، وهذا السبب محرم ، فلا يؤثر شيئاً ، وفي المذهب قول ، وهو قول ضعيف ، أنه يؤثر ، ويكون محرماً له .

هل من السبب المباح الوطء بالشبهة ؟ سيأتي إن شاء الله ، في كتاب النكاح ، أن الشبهة تنقسم إلى قسمين :

- شبهة عقد .
- شبهة اعتقاد .

شبهة العقد : أن يعقد عقداً يظنه صحيحاً ، فيتبين أنه غير صحيح ، كمن يعقد على أخته من الرضاع وهو لا يدري ، هذا وطء بشبهة عقد ، أو عقد على امرأة يظن أن العقد صحيح ، فتبين باطلاً أو فاسداً .



شبهة الاعتقاد : أن يجمع المرأة ، يظن أنها زوجته ، ويتبين أنها ليست زوجته ، لكونها في فراشه ، أو في بيته ، قد تتصور هذه القضية ، ومثل : أن يحصل الخطأ في الزفاف ، فيدخلون هذا على تلك ، وهذا على تلك ، فهذه شبهة اعتقاد ، هو يظن أنها زوجته ، هل يحصل بهذا النكاح محرمة ؟ .

اختلف العلماء رحمهم الله في هذه المسألة على قولين :

**القول الأول :** أنه لا تثبت المحرمة بوطء الشبهة ، سواء كانت شبهة عقد أو شبهة اعتقاد ، إليه ذهب الشافعية ، وهو المذهب عند الحنابلة .

**دليلهم :** أن المحرمة تثبت بنسب أو سبب مباح ، وهذا السبب غير مباح ، وإن رفع الإثم والحد الشرعي ، فهذا طارئ ، وإلا فالأصل أنه سبب غير مباح ، إذ الوطء نفسه غير مباح .

**القول الثاني :** أن المحرمة تثبت بوطء الشبهة ، وإليه ذهب الحنفية ، والمالكية ، والحنابلة في رواية اختارها شيخ الإسلام ابن تيمية .

**أدلتهم :**

**الدليل الأول :** أن الأحكام جميعاً تثبت به ، ويدخل فيها المحرمة .

**نوقش :** بأن الأحكام الشرعية ليست جميعاً تثبت به ، وإنما يثبت به إلحاق الولد ، وتثبت به العدة ، لكن بقية الأحكام الشرعية لا تترتب عليه .

**الدليل الثاني :** أن وطء الشبهة لا يوصف حال فعله بأنه حرام .

**ويناقش :** بأنه لم يوصف بالتحريم حال فعله لوجود الشبهة والمنع ، وإلا فإن حقيقته لو لم تكن شبهة أنه حرام .

**الراجع :**

هو القول الأول ، والله أعلم ، أن المحرمة لا تثبت بوطء الشبهة ، احتياطاً للأبضاع ، لأن الأصل في الأبضاع

الاحتياط والمنع والدرء وعدم فتح الباب ، ولذا جاء في الحديث التفريق بين أبناء عشر سنين في المضاجع من باب

الاحتياط وسد الذريعة الموصلة إلى الوقوع في الفاحشة ، والله أعلم .

**وصلى الله وسلم على نبينا محمد وعلى آله وصحبه أجمعين .**





## بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

الحمد لله رب العالمين ، وصلى الله وسلم على نبينا محمد ، وعلى آله وصحبه أجمعين .

**هل يجب على المحرم الذهاب مع المرأة :**

هذه المسألة اختلف فيها العلماء رحمهم الله تعالى على قولين :

**القول الأول :** أنه لا يلزمه أن يذهب معها ، وإليه ذهب الحنابلة على الصحيح من المذهب .  
**أدلتهم :**

الدليل الأول : أنه لو ألزم بها لكلف بعبادة غيره .

**الدليل الثاني :** ولأننا إذا ألزمناه فقد كلفناه إتمام واجب على غيره ، فيأثم بإثم غيره ، والله تعالى يقول ﴿ **وَلَا تَزِرُ وَازِرَةٌ** **وِزْرَ أُخْرَى** ﴾ .

**الدليل الثالث :** أن الحج فيه كلفة ومشقة عظيمة ، وإذا كلف الإنسان أن يخرج مع محرمه ، فقد تحمل هذه الكلفة والمشقة العظيمة .

**القول الثاني :** أنه يلزم المحرم أن يذهب معها ، وإليه ذهب الحنابلة في رواية ، وهو رأي ابن حزم رحمه الله

**دليلهم :** عن ابن عباس رضي الله عنهما ، قال رسول الله صلى الله عليه وسلم ([ لا تسافر امرأة إلا ومعها ذو محرم ] فقال رجل : يا رسول الله إني اكتتبت في غزوة كذا وكذا ، وإن امرأتي خرجت حاجة ، فقال له النبي صلى الله عليه وسلم : [ **انطلق فحج مع امرأتك** ] متفق عليه ، فأمره بالحج ، والأصل في الأمر الوجوب .

نوقش : أن الاستدلال بالحديث فيه نظر ؛ لأن الرجل سأل عن أمر قد وقع ، فالمرأة خرجت حاجة ، وتحتاج إلى حفظ ، وهو أصبح ملزماً بذلك ، لأنها خرجت ، لكن في بدء الحج يقال للمرأة : لا يجوز لك أن تسافري إلا مع ذي محرم ، فإن لم تجدي ذا محرم ، أو لم يوافق ، فلا يجب الحج عليك ، فالدليل خارج المسألة ، هذه المرأة قد خرجت ، ومسألتنا مفروضة في امرأة لم تخرج بعد ، تريد الخروج .

**شروط المحرم :**

عد العلماء مجموعة من شروط المحرم ، منها :

١- أن يكون مسلماً .

وإليه ذهب الحنابلة ، وهو من مفردات المذهب ؛ لأن الكافر لا يؤمن أن يفتنها عن دينها ، خاصة أنه أبوها أو أخوها مثلاً ، ولأن إثبات الحرمة يقتضي الخلوة بها ، فوجب أن يمنع من ذلك ، ولئلا يثبت لكافر على مسلم ولاية كالحضانة ، قال ابن قدامة رحمه الله (ولا ينبغي أن يكون في الجوسي خلاف ، لأنه لا يؤمن عليها ويعتقد حلها ، نص عليه أحمد في مواضع) مفهومه أن غير الجوسي يقع الخلاف فيه ، لكن الجوسي لا ينبغي ؛ لأن الجوسي يرى حل نكاح المحارم ، وربما وقع على ابنته أو أخته .



**القول الثاني :** أنه لا يشترط في المحرم أن يكون مسلماً ، إليه ذهب الحنفية ، المالكية ، والشافعية ، والحنابلة في رواية .  
**دليلهم :** لأن هذه المرأة تحرم عليه على التأبيد ، ولأن أباهما أشد الناس حبا لها وحفظا في الغالب .  
 ولذا فالمشترط هو أن يكون أمينا ، فإذا كان الرجل أمينا على موليته جاز أن يكون محرما لها .

**الراجع :**

أنه لا يشترط في المحرم أن يكون مسلماً ، بل الشرط أن يكون أمينا ، لكن لو قدر وجود مجوسي في الزمن هذا ، فإنه يقال فيه ما قال الإمام أحمد رحمه الله .

٢- أن يكون مكلفا (بالغا عاقلا) .

وهذا لا إشكال فيه ، فغير العاقل لا يصلح أن يكون محرما ؛ لأن المعنى الذي شرع وجود المحرم من أجله هو حفظ المرأة ، وهذا يحتاج إلى من يحفظه ، وكذا الصبي الصغير غير البالغ ، فهو يحتاج من يقوم عليه ، وفي الحديث [لا تسافر امرأة إلا مع ذي محرم] متفق عليه ، والخطاب لا يتوجه إلا لمكلف ، فلا يكون المحرم إلا مكلفا ، بالغا عاقلا ، قال المرداوي رحمه الله في الإنصاف (بلا نزاع) .

٣- أن يكون ذكرا .

وإليه ذهب الحنيفة ، والحنابلة ، وقد خالف في ذلك المالكية ، والشافعية ، وهو اختيار شيخ الإسلام رحمه الله ، رأوا أن المحرم لا يشترط أن يكون ذكرا ، بل لو كانت المرأة مع مجموعة من النساء كفى ، وهي قضية السفر بلا محرم ، هل يشترط لسفر المرأة وجود المحرم ؟ أم تكفي الرفقة المأمونة ؟ تقدم أن عدم اشتراط المحرم منقول عن طائفة كبيرة من السلف رحمة الله عليهم ، فهو منقول عن عمر ، وعائشة ومجموعة من الصحابة ، وعطاء ، وهو مذهب الإمام مالك ، والإمام الشافعي ، وطائفة من أهل العلم ،

٤- أن يكون حرا .

وإليه ذهب بعض الأصحاب رحمهم الله ؛ لأن العبد يحتاج إلى من يتولى عليه .

**القول الثاني :** أنه لا يشترط أن يكون حرا ، بل المشترط أن يكون أمينا يحفظ المرأة ، وهو قول الجمهور ؛ لأن المقصود بالمحرم هو الحفاظ على المرأة ، لا فرق في ذلك بين أن يكون حرا أو أن يكون عبدا ، بل قد يكون العبد خيرا من الحر في الحفاظ على بناته ومولياته .

٥- أن يكون بصيرا .

وإليه ذهب بعض الأصحاب ؛ لأن الأعمى لا يستطيع الحفاظ على مولياته ، ولأن حفظ الأعمى ليس كحفظ البصير ، ولأن الأعمى قد يُستغفل ، وهذا قد يقع ، وأما المذهب فلا يشترط فيه أن يكون بصيرا ؛ لأن النصوص جاءت من غير تقييد بالبصر .



الراجع :

أنه ينظر إلى حال المولات وحال هذا الرجل الأعمى ، لأن بعض المكفوفين يكون أحسن من المبصرين ، وأشد حفاظا ، وتكون له هيبة عند مولاته و عند الآخرين ، لكن إذا جمع مع فقد البصر عدم الفهم ، فالعلة التي من أجلها شرع المحرم مفقودة في حقه ، فلا ينبغي أن يكون محرما ، فينظر إلى قرائن الأحوال المحيطة به وبهن ، إذا كان يستطيع الحفاظ عليهن فهو كغيره .

نفقة المحرم :

هل تكون على الحاجة أم عليه هو ؟ ذهب الحنفية على الصحيح ، وهو مذهب الحنابلة نص عليه الإمام أحمد رحمه الله ، أن نفقة المحرم واجبة على المرأة الحاجة ، فإذا كان يحتاج إلى تذاكر طيران ، وجب عليها أن توفرها له ، وكذا الطعام والشراب والسكن ، فهي واجبة عليها هي ، والمحرم من السبيل كما ذكر الإمام أحمد ، فإذا كان كذلك فتلزمها ، والله تعالى يقول ﴿مَنْ اسْتَطَاعَ إِلَيْهِ سَبِيلًا﴾ فهو كالراحلة التي تركبها وتذهب بها ، وكالطائرة والسيارة ، فلا بد مع وجود المحرم من أن تجد نفقته .

والحنفية في قول يقولون : إذا وجد المحرم نفقته ، وتوفرت شروط الحج في المرأة ، وجب الحج عليها ، ومفهومه أنهم لا يوجبون نفقة المحرم في هذه الحال ، والراجع هو القول الأول ، وأن نفقة المحرم واجبة على الحاجة نفسها ، فإذا كانت تستطيع نفقته مع نفقتها وجب الحج عليها ، وإذا كانت لا تستطيع نفقته ، لم يجب عليها .

منع الزوجة من الحج :

هل للزوج أن يمنع زوجته من الحج ؟ فصل المرداوي رحمه الله ، وقال : لا يخلو الحج من أن يكون واجبا ، وإذا كان واجبا فلا يخلو من أن يكون واجبا بأصل الشرع أو واجبا بالندب ، وإما أن يكون تطوعا ، فإن كان تطوعا فإما أن يكون بإذنه أو بغير إذنه ، هل له منعها وهل له تحليلها ؟ إذا شرعت في الحج فهل له أن يجللها من حجها ؟ أما إن كان حجا واجبا بأصل الشرع فليس للزوج منع زوجته إذا اكتملت شروط الوجوب فيها ، وهي الشروط الخمسة السابقة مع المحرم ، وإليه ذهب الحنفية ، والشافعية في القول الأصح ، وهو المذهب عند الحنابلة ، ورأي النخعي ، واسحاق ؛ لأنه لا يجوز للزوج أن يمنع زوجته من الصلاة والصيام ، فكذا الحج الواجب عليها ، والذي هو ركن دينها ، وذهب الشافعية في قول إلى جواز أن يمنع الزوج زوجته من الحج الواجب ، وهذا بناء على القول بأن الحج واجب على سبيل التراخي ، وليس على سبيل الفور ، فإذا كان واجبا على سبيل التراخي ، فله أن يمنعها ، وتحج في سنوات مقبلة ، وليس في السنة التي أراد أن تحج فيها ، قال ابن قدامة رحمه الله (ويستحب لها استئذانه ، نص عليه ، فإن أذن لها وإلا خرجت) .



إذا أحرمت المرأة بالحج ، فهل لزوجها أن يحللها؟ الجواب : إن كان واجبا بأصل الشرع وشرعت فيه ، لم يجز له تحليلها ، وليس له الحق في ذلك ، على قول كثير من أهل العلم ، وذهب الشافعية في قول إلى جواز أن يحللها ، بناء على أن الحج على سبيل التراخي ، لا على سبيل الفور ، لكن الأكثر على أنه لا يجوز له التحليل ؛ لأن الحج يلزم بالشروع فيه ، فإذا شرعت في الحج فليس له الحق في تحليلها ، كما لو شرعت في الصلاة أو الصيام أو قضاء رمضان ؛ ولأنه يفضي إلى عدم وجوب الحج عليها ، لأنه إذا كان كل سنة يحللها ويمنعها من أداء الحج ، فمعنى ذلك أنه سيستمر الحال سنين طويلة ، ويفضي في النهاية إلى ألا تحج مطلقا .

إذا أحرمت بنذر ، فإن كان بإذنه ، فليس له الحق في تحليلها قولاً واحداً ، نذرت أن تحج ، واستأذنت منه ، وأذن لها ، وشرعت في الحج ، فأراد أن يحللها من حجها ، فليس له الحق في تحليلها ، وإن أحرمت بغير إذنه ، ففي المذهب روايتان ، أما إذا أحرمت بتطوع ، فإن كان بغير إذنه فله الحق في تحليلها ، هذا المذهب ؛ لأن حقه ألا تخرج إلا بإذنه ، فملك أن يخرجها منه كالاعتكاف ، فلو اعتكفت المرأة فلزوجها أن يقول : اخرجي من الاعتكاف ؛ لأن وقتها مفرغ للزوج ، هذا المذهب ، وذهب الحنابلة في رواية إلى أنه لا يملك تحليلها إذا شرعت فيه بغير إذنه ؛ لأن الحج يلزم بالشروع فيه ، وهذه الرواية تعتبر من مفردات مذهب الحنابلة ، الجميع يرى أن له تحليلها .

فإن أحرمت بحج تطوع بإذنه ، فله تحليلها قولاً واحداً ، وإذا أذن لها في حج التطوع فله الرجوع ، ما لم تحرم ، فإذا أحرمت فليس له حق في الرجوع .

### خروج المعتدة للحج :

هل للمعتدة أن تخرج إلى الحج أو لا ؟ .

عامة أهل العلم : أنه لا يجوز للمرأة المعتدة من وفاة أن تخرج للحج ، فهو رأي عمر ، وعثمان ، وابن مسعود ، وابن عمر ، وابن المسيب ، وهو رأي أبي عبيد ، ومذهب الحنفية ، والمالكية ، والشافعية ، والحنابلة .

أدلتهم :

الدليل الأول : حديث فريعة بنت مالك ، أن النبي صلى الله عليه وسلم قال لها : [أمكثي في بيتك الذي جاء فيه نعي زوجك حتى يبلغ الكتاب أجله] أخرجه الخمسة وصححه الألباني ، وهذا حديث عام ، لم يخص منه شيء .

الدليل الثاني : أثر مجاهد ، عن ابن المسيب قال : (رد عمر رضي الله عنه نساء حاجاتٍ أو معتمرات توفي أزواجهن من ظهر الكوفة) أخرجه عبد الرزاق ، ومراسيل ابن المسيب عن عمر مقبولة عند كثير من المحدثين .

القول الثاني : ذهب علي ، وابن عباس ، وجابر ، وعائشة رضي الله عنهم ، وعطاء ، وطاوس ، والحسن إلى أن المعتدة من وفاة لها الحج ، وذلك أنهم يرون أنه لا يلزم المعتدة البقاء في بيتها الذي بلغها وفاة زوجها وهي فيه ، فبناء عليه يجوز لها أن تخرج وتحج وتعتمر ، بل لها أن تخرج ولو لغير الحج والعمرة .

### الراجع :

هو القول الأول - والله أعلم - وأنه لا يجوز لمن الخروج للحج والعمرة للزوم العدة عليهن في بيوتهن .



### موت زوجها في الطريق :

إذا خرجت الحاجة من بلدها ، ومات زوجها ، فهل ترجع أو لا ترجع ؟ اختلف العلماء في هذه المسألة على ثلاثة أقوال :

**القول الأول :** أنها ترجع ما لم تحرم ، فإن أحرمت أكملت حجها ، وإن لم تحرم لزمها أن ترجع إلى بلدها ، وإليه ذهب المالكية .

**القول الثاني :** فصل الشافعية ، فقالوا : إن فارقت البلد فهي بالخيار بين الذهاب والرجوع ، وإن لم تفارق البلد لزمها أن تبقى .

**القول الثالث :** عند الحنابلة إذا كانت المسافة قريبة رجعت ، وإن كانت بعيدة لا ترجع ، والمراد بالمسافة مسافة القصر .

**﴿ قال رحمه الله : وإن مات من لزمه أن يخرج من تركته ﴾ .**

إذا مات الإنسان قبل أن يحج وكان تركه للحج على سبيل التهاون والكسل فهل يخرج عنه من تركته أم لا ؟ اختلف العلماء في هذه المسألة على قولين :

**القول الأول :** أنه إذا مات الإنسان لزم الورثة أن يخرجوا من تركته من رأس المال ما يحج به عنه ، أوصى أو لم يوص ، وهذا رأي الحسن ، وعطاء ، وطاوس ، والأوزاعي ، والثوري ، وأبي ثور ، وإسحق ، ومذهب الشافعية ، والحنابلة ، وهو منقول عن أبي هريرة ، وابن جبير ، وابن المسيب ، وهو رأي شيخنا رحمه الله .

**القول الثاني :** أنه لا يحج عنه ولا يُخرج إلا إذا أوصى ، أما إذا لم يوص فلا ، وهذا ذهب إليه النخعي ، والشعبي ، وحماد ، وهو مذهب الحنفية ، والمالكية ، وهو اختيار ابن القيم رحمه الله عليه .

وابن القيم يرى أنه واجب على الفور ، وإذا أخر فهو كسائر العبادات التي إذا أخرها عن وقتها لم تقبل منه ، وقد أجاب شيخنا في بعض تعليقاته عن هذه العلة بأن وقت الحج موسع ، ليس كالعبادات الأخرى التي تكون مؤقته بوقت محدد لا يجوز الخروج عنه ، كرمضان مثلا ، لكنه وقت موسع ، وهو العمر كله ، ومتى توفر الشرط فيه وجب الخروج ، فإذا أخر فوقت الحج ممتد ، فيجب على ورثته من بعده أن يخرجوا ما يحج به عنه ، وهذا ربما انفصل به عن تعليل الشافعية ، الذين يقولون : الحج على التراخي ، ولذا لو أخر ، ثم أراد أن يحج فإنه لا يوصف فعله بأنه قضاء ، بل هو أداء ، هذا هو الجواب ، أن الحج وقته العمر كله .



## باب المواقيت

المواقيت : جمع ميقات .

الميقات لغة : الحد ، وقت له : حد له .

الميقات اصطلاحاً : زمان العبادة أو مكانها .

وتنقسم المواقيت إلى قسمين :

أ- مواقيت زمانية .

ب- مواقيت مكانية .

وسيبين المؤلف رحمه الله في هذا الباب المواقيت الزمانية والمكانية ، وبدأ بالمكانية .

**قال رحمه الله : وميقاتُ أهلِ المدينةِ ذو الحُلَيْفَةِ .**

المواقيت المكانية جاءت في أحاديث ، مثل حديث ابن عمر ، وحديث ابن عباس ، أن النبي صلى الله عليه وسلم قال [يهل أهل المدينة من ذي الحليفة ، ويهل أهل الشام من الجحفة ، ويهل أهل نجد من قرن ، قال ابن عمر : وذكر لي ولم أسمع أن رسول الله صلى الله عليه وسلم قال : ويهل أهل اليمن من يلملم] متفق عليه ، وكذا حديث ابن عباس وستأتي بقية الأحاديث .

قوله (ذو الحليفة) بضم الحاء وفتح اللام : تصغير الحلفاء ، واحداً حلفاء ، وهو نبات معروف يكثر نباته في تلك البقعة ، وبعضهم يرى أنه يخرج في الماء ، وتعرف الآن بـ (أبيار علي) وذكر شيخ الإسلام وغيره ، أن العامة ينسبون هذا المكان إلى علي ؛ لأن علياً قاتل الجن في تلك البئر ، وقال الشيخ : هذه خرافة ، وشجاعة علي لا تحتاج إلى مثل هذه الخرافة ، وذكروا أن بينه وبين المدينة ستة أو سبعة أميال ، قرابة ١١ كم ، وبينه وبين مكة مسيرة عشرة أيام ، وهي ٤٣٣ كم ، وهو أبعد المواقيت عن مكة .

**قال رحمه الله : وأهل الشام ومصرَ والمغربِ الجُحْفَةُ .**

أما أهل الشام فلا إشكال ، وأما مصر والمغرب فهذا قبل أن تفتح قناة السويس ، أما بعد فتحها فلم يعد هناك عبور عن طريق السيارات أو الإبل أو الرواحل .

والجحفة : قرية قديمة ، جحفها السيل وجرفها ، وزالت ، وقد دعا النبي صلى الله عليه وسلم ، أن ينقل الله عز وجل حمى المدينة إليها كما في صحيح الإمام البخاري ، وجاء في الحديث أنه رأى عجوزاً ثائرة الشعر خرجت من المدينة ونزلت مهتجة ، وجاء تعبيرها بأنها حمى المدينة ، ذهبت إلى الجحفة ، فإن قال قائل : كيف يدعو النبي صلى الله عليه وسلم أن تكون الحمى في الجحفة ، ثم بعد ذلك تكون ميقاتاً للناس ؟ فالجواب : أن الجحفة كان فيها يهود ، فدعا عليهم ، أو قبل أن توقت ، فلما صارت ميقاتاً ذهب الوباء عنها ، وكان الناس يجرمون منها ، ثم خربت الجحفة ، فانتقل الناس إلى رابغ بدلها ، والناس الآن يجرمون من مكان محاذ للجحفة ، والجحفة أصبحت ميقاتاً للناس ، والماء فيها شحيح والناس يجرمون منها منذ عهد الرسول صلى الله عليه وسلم ، إلى قرابة القرن الثامن الهجري ، ثم خربت لما عدم الماء منها ، فانتقل الناس إلى رابغ ، ورابغ عنها قرابة ١٤ كم ، على طريق ينبع - مكة ،



وهي تقع جنوب غرب رابغ ، و الناس هناك يجرمون من رابغ ، وبعضهم يحرم إذا حاذى لوحة الميقات ، في الطريق إلى مكة تجد لوحة مكتوبا عليها (ميقات الجحفة) ومنهم من يدخل إلى الجحفة ، فيحرم منها ، بالتتابع بالنت وجدنا مسجدا بُني في رابغ ، مكتوبا على لوحة فيه (مسجد ميقات الجحفة برابغ) وفي الجحفة نفسها وهي قرية مسجد مكتوب عليه (مسجد ميقات الجحفة) فبعض الناس يحرم من رابغ ، وبعضهم يحرم إذا حاذى الجحفة من الطريق السريع ، وبعضهم يدخل إلى داخل الجحفة ، فيحرم من الميقات داخلها ، وفي الجحفة مسجد للميقات ، يقع على الضفة الشمالية الغربية لوادي الجحفة ، ويسمى الوادي بالخائق ، فإذا وصل إلى الجحفة سمي وادي الجحفة ، وقد انتقل الميقات من الجحفة إلى رابغ بعد أن أصبحت قرية خرابا ، لا يتوفر فيها ماء الاغتسال ، منذ القرن الثامن الهجري ، حتى العصر الحديث ، أما الآن فقد تم إحياء هذا الميقات ، وفيها مسجد ؛ لأن الجحفة قرية عامرة ، وبها مسجد جامع ، وفيها ميقات ، وهي عن الطريق السريع قرابة ٥ كم ، والجحفة تبعد عن مكة ١٨٧ كم ، ورابغ بعدها بـ ١٤ كم ، فتبعد ٢٠١ كم ، وتبعد عن البحر ١٥ كم شرقا ، هذا ما يتعلق بميقات الجحفة ، وهو موجود الآن ، ويحرم الناس منه ، لكن بعض الناس يحرم من المسجد الذي في رابغ ، وبعضهم يلبس ملابسه في الطريق ، ويحرم إذا حاذى اللوحة على الطريق السريع ، ومنهم من يدخل إلى الجحفة من الداخل ، ويحرم من ميقاتها ، والأمر فيه سعة ، وهذا الميقات ميقات لمصر والمغرب قبل افتتاح قناة السويس ، وهو ميقات لأهل الشام ، سوريا ولبنان والأردن وفلسطين .

### ﴿ قال رحمه الله : وَأَهْلُ الْيَمَنِ يَلْمَلُمُ . ﴾

ويقال له أيضا : أَلْمَلُم ، وهما وجهان مشهوران ، واسمه الآن : السعدية ، باسم بئر فيه ، وهو اسم جبل من جبال تهامة غلب على البقعة ، وبعضهم يقول : بل هو اسم واد يأتي من جبال تهامة ينزل حتى يصل البحر ، وبينه وبين مكة مسيرة ليلتين ، يبعد عن مكة من ٩٠ إلى ١٠٠ كم ، وبعضهم يقول : ٨٥ ، وقد جاء تحديده صريحا في حديث ابن عباس ، حينما قال النبي صلى الله عليه وسلم [وقت النبي صلى الله عليه وسلم ... لأهل اليمن يلملم] متفق عليه ، وهذا الميقات يقع جنوب مكة ، على مسافة ١٠٠ كم ، على رأي بعضهم ، يبعد عن البحر شرقا قرابة ٤٠ كم ، على الضفة الشمالية لوادي يلملم ، بالقرب من بئر السعدية ، لو رأيت صورته على (قول إيرث) تجد أن هناك واديا يخرج من جبل تهامة ، وله في رأس الجبل شعبتان ، إحداهما تذهب يمينا ، وشعبة تذهب يسارا إلى جبال الهدا والطائف ، ثم ينزل هذا الوادي من الجبل وهو متعرج ، حتى يصب في البحر ، الميقات القديم كان أبعد من الميقات الموجود الآن بواحد وعشرين كيلو مترا ، لما افتتح الطريق الذي من جيزان إلى مكة و جدة ، لما افتتح هذا الخط تركوا الميقات القديم ، وبنوا ميقاتا على الخط الموجود الآن ، وهو الآن خط سريع ، والميقات القديم يبعد عن الجديد قرابة ٢١ كم ، والميقات القديم كان أقرب إلى مكة ؛ لأنه متعرج ، والفرق بين الميقات الجديد والبحر ١٩ كم ، والمسافة بين القديم وبين البحر ٤٠ كم ، ويقول بعض العلماء : الميقات هو الوادي جميعا ، فالوادي من رأس جبال تهامة ، حتى يصب في البحر ، كله ميقات ، فإذا أحرم الإنسان من فوق ، فسيحرم أقرب إلى مكة ، وإذا أحرم من نهاية ومصب الوادي ، فسيكون أبعد عن مكة ، وكلما ذهب إلى الأعلى كان أقرب إلى مكة ، هذا كله ميقات ،



والناس في الزمن الماضي يأتون على رواحل ، وبعضهم يأتي من اليمين وبعضهم من الوسط ، وبعضهم من الشمال ، قريب البحر ، هذه طرقهم ، فإذا مروا بالوادي أحرموا منه ، ويبعد مسجد الميقات عن الموقع القديم للميقات ٢١ كم ، ويبعد عن البحر وعن مصب الوادي ١٩ كم شرقا ، والوادي يأتي من جبال تهامة من الأعلى ، وله شعبتان من الأعلى ، وبعض المؤرخين والعلماء يرى أن الوادي كله من أعلى الجبل إلى مصبه في البحر كله ميقات لأهل اليمن ، انظر الفرق ، بعضهم يقول : الميقات هو جبل هناك ، وصار اسما للبقعة كلها ، وبعضهم يقول : بل المراد وادي يللم الذي ينزل من الجبل ، كله ميقات ، وعلى كل فلا إشكال ؛ لأننا إذا قلنا : هو الجبل ، فالإنسان إذا جاء من طريق آخر إذا حاذى الجبل أحرم ، وإذا جاء من طريق الساحل إذا حاذى الجبل أحرم ، وإذا قلنا : هو الوادي ، فإنه سيحرم إذا مر بالوادي من أي مكان كان .

### ﴿ قال رحمه الله : وأهل نجد قرن ﴾ .

أي : قرن المنازل ، وقيل : هو واد به منازل ، نسب إلى تلك المنازل ، وأما قرن الثعالب فهو جبل مطل على منى ، وهو الذي في الحديث المشهور ، حيث رمى أطفال الطائف وسفاهؤهم النبي صلى الله عليه وسلم ، فلم يستفق إلا في قرن الثعالب .

قرن المنازل هذا فيه واد ممتد ، يتصل بوادي مَحْرَم في الجبل من فوق ، جبل في الهدا ، في أعلى المنازل ، وهو في أعلى جبال الهدا ، يبعد عن مسجد السَّيْلِ بجوالي ٣٣ كم ، ويبعد قرن المنازل عن المسجد الحرام قرابة ٨٠ كم ، وهو شمال شرق مكة ، ووادي محرم جنوب شرق مكة ، ويبعد عن المسجد الحرام ٧٦ كم .

قرن المنازل لأهل نجد ، كل من جاء من نجد أو جهته ، أحرم من هناك .

### ﴿ قال رحمه الله : وأهل المشرق ذات عرق ﴾ .

عرق : جبل صغير ، سميت به تلك البقعة ، لوجود عرق (جبل صغير) فيه ، وتسمى الآن الضريبة ، وهي عن مكة قرابة ٩٤ كم ، يقع شمال قرن المنازل ، وفي الشمال الشرقي من مكة ، ويبعد عن قرن المنازل قرابة ٣٥ كم ، لاحظ قرن المنازل واقع في المنتصف بين ميقات وادي محرم ، وبين ذات عرق ، ٣٣ كم إلى وادي محرم ، و٣٥ إلى ذات عرق ، وبين الميقات والمسجد الحرام عبر درب الحاج العراقي ٩٠ كم ، وليس ثمة طريق الآن يربط الميقات بأي مكان آخر ، وهذا الميقات ينسب إلى جبل يعلوه عُرف أسود على شكل عرق (جبل صغير) يمتد لمسافة ١٥٠٠ م ، من الجنوب الغربي إلى الشمال الشرقي ، وهذا الجبل يقع على درب زبيدة ، درب الحاج العراقي ، في أعلى وادي الضريبة ، قريب من منطقة انقسام الماء بين وادي الضريبة ووادي عقيق عُشيرة ، حيث يشرف جبل ذات عرق على وادي العقيق ، الآن في هذه الفترة ، تم بناء ميقات ذات عرق ، ويبعد عن عشيرة القرية المعروفة الآن ٣٥ كم غربا ، وقد شُرع في بناء مسجد ومرافقه ، وفيه مواقف سيارات ، وسكن للإمام والمؤذن ومواضع ومساح للناس حتى يغتسلوا فيه ، وصلات ، وغير ذلك ، ورأيت الصور التي له ، وفي التقارير أنه سيتم الانتهاء منه قبل حج عام ٣٤ ، ويحيط بالميقات حرة يطلق عليها (حرة بس) حيث يحده من الشرق ملتقى وادي الحنو مع وادي أنخل ، ومن الغرب وادي العصلاء الشرقية ، ومن الجنوب قمة جبل عرق ، ومن الشمال الجبال المتصلة ، ويقع الميقات على طريقة مكة





- القصيم ، والذي بدأ تنفيذ مرحلته الأولى من جهة القصيم ، وسيمر الخط السريع بالميقات تماما ، وقد شرع في بناء الميقات وتشييده ، هو كان من أول مهجورا مهملا ، لا يحرم منه أحد ؛ لأنه ليس ثمة طريق يسلك به إلى مكة ، والطرق التي أمامه كلها جبال ، ولا يستطيع الإنسان الذهاب معه ، لكن الآن سيفتح الطريق السريع الذي يوصل إلى مكة ، ولو رجعت إلى قوقل إيرث ، ورأيت صورته فيه ، لكان حسنا ، ترى التقاسيم التي فيها ، ومناطق المواقيت حينما تصور ويضم بعضها إلى بعض مفيد جدا ، ذكر المؤلف خمسة مواقيت : ذا الحليفة ، والجحفة ، ويللم ، وقرن المنازل ، وذات عرق ، هذه المواقيت على قسمين :

- ١- قسم أجمع عليه أهل العلم رحمة الله عليهم ، والذي وقتها هو النبي صلى الله عليه وسلم ، وهي المواقيت الأربعة الأولى ، باستثناء ذات عرق .
- ٢- قسم مختلف فيه وهو ذات عرق .

والله أعلم وصلى الله وسلم على نبينا محمد .



## بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

الحمد لله رب العالمين ، وصلى الله وسلم على نبينا محمد ، وعلى آله وصحبه أجمعين .

### ميقات ذات عرق :

هل الذي وقته النبي صلى الله عليه وسلم أم عمر بن الخطاب رضي الله عنه ؟ اختلف العلماء في هذه المسألة على قولين :

القول الأول : أنه النبي صلى الله عليه وسلم ، وإليه ذهب جمهور أهل العلم الحنفية ، والمالكية ، والشافعية ، والحنابلة .

### أدلتهم :

الدليل الأول : عن أبي الزبير ، قال : سمعت جابرا رضي الله عنه يُسأل عن المهل ، فقال : سمعته أحسبه رفعه إلى النبي صلى الله عليه وسلم [مهمل أهل المدينة من ذي الحليفة ، والطريق الآخر الجحفة ، ومهمل أهل العراق من ذات عرق ..] وهذا الحديث في صحيح الإمام مسلم ، لكن فيه إشكال ، وهو أن الراوي له (أبو الزبير) شك في رفعه ، قال النووي رحمه الله : (هذا إسناد صحيح ، لكن لم يجز برفعه إلى النبي صلى الله عليه وسلم ، فلا يثبت رفعه بمجرد هذا) فالحديث فيه إشكال .

الدليل الثاني : عن عائشة رضي الله عنها ، (أن رسول الله صلى الله عليه وسلم وقت لأهل العراق ذات عرق) أخرجه أبو داود ، والنسائي ، والدارقطني ، والبيهقي ، وصححه ابن حزم ، والنووي ، وقال العراقي : (إسناده جيد) وصححه ابن حجر ، والشوكاني ، والألباني ، فهذا الحديث دليل على أن الذي وقته هو النبي صلى الله عليه وعلى آله وسلم .

القول الثاني : أن الموقت هو عمر بن الخطاب رضي الله عنه ، وإليه ذهب طائفة من السلف ، طاوس ، وابن سيرين ، وهو رأي الغزالي ، والرافعي ، والنووي من الشافعية ، وبعض المالكية .

### أدلتهم :

الدليل الأول : عن ابن عمر رضي الله عنهما ، قال : (لما فتح هذان المصران أتوا عمر فقالوا يا أمير المؤمنين إن رسول الله صلى الله عليه وسلم حد لأهل نجد قرنا وهو جور عن طريقنا وإنما إن أردنا قرنا شق علينا ، قال : فانظروا حدوها من طريقكم ، فحد لهم ذات عرق) أخرجه الإمام البخاري ، جور عن طريقنا : أي مائل عن طريقنا ، ففيه أن الذي حداها عمر بن الخطاب .

الدليل الثاني : أن ذات عرق لم تذكر في الحديثين المشهورين ، حديث ابن عباس وابن عمر .

الدليل الثالث : لو أن النبي صلى الله عليه وسلم ، وقتها ، لاشتهر الأمر ، وأصبح معروفا عند الصحابة الكرام رضي الله عنهم ، كما أنه قد اشتهر عندهم ميقات ذي الحليفة وميقات الجحفة ... الخ .



ويجاب عن أدلتهم : أولاً ، أن النبي صلى الله عليه وسلم لم يذكرها في الحديث ، ولكن ذكرها في الحديث الآخر ، فالنبي صلى الله عليه وسلم قد يذكر بعض الشيء في موضع ، ويكمله في موضع آخر ، أو أن هذه المواقيت شرعت أولاً ، ثم شرع ميقات ذات عرق لأهل العراق ، وأما قولهم : لم يشتهر بين الناس ولم يعرف ، فهذا لا يمنع أن يكون الشيء غير معروف ومشتهر ويكون ثابتاً عن النبي صلى الله عليه وسلم ، وهناك سنن وأحكام كثيرة من هذا النوع ، فإنها تكون غير معروفة عند بعض الصحابة ، ويكون يعرفها البعض الآخر ، وهذا لا يؤثر على ثبوت الحكم ، ما دام أن الحكم قد ثبت بإسناد صحيح عن النبي صلى الله عليه وسلم .

وأما أن عمر رضي الله عنه وقتها لهم ، وقال (انظروا إلى حذوها من طريقكم) فإما أن يقال : إن عمر رضي الله عنه ، لم يعلم بحديث عائشة رضي الله عنها ، ولا يمنع أن يكون المفضل أعلم من الفاضل في بعض القضايا ، فتكون عائشة رضي الله عنها ، وهي عالمة ، قد علمت علماً لم يعلمه عمر في هذه القضية ، فأخبرت بما سمعت ، وروت ما علمت ، وعمر رضي الله عنه لم يبلغه هذا الشيء ، وإما أن يكون قد نسي ، وإذا كان عمر قد رأى أن ذات عرق هي المحاذية لهم ، فهذا من توفيق الله لعمر رضي الله عنه ، إن كان لا يعلم ، ومن إصابة عمر ، وعمر معروف بموافقته للقرآن والسنة .

الراجع :

أن الذي وقت ذات عرق هو النبي صلى الله عليه وعلى آله وسلم ، خاصة أن حديث عائشة الذي أخرجه أبو داود ، والنسائي ، والدارقطني ، والبيهقي وغيرهم ، حديث صحيح ثابت ، صححه طائفة من أهل العلم ، وهل ثمة ثمرة كبيرة تترتب على ذلك ؟ الثمرة أنه إذا كانت عن الرسول صلى الله عليه وسلم ، فهي سنة ، أما إذا كانت عن عمر رضي الله عنه ، فهي قول صحابي ، وقول الصحابي هنا لم يعارضه قول صحابي آخر ، فيؤخذ به ويعمل به ، وقد عملت به الأمة .

قال المؤلف رحمه الله : وهي لأهلها ولئن مرَّ عليها من غيرهم .

قوله : (لأهلها) : أي الذين وقتت لهم ، فلأهل المدينة ذو الحليفة ، ولأهل الشام الجحفة ، ولأهل نجد قرن المنازل ، ولأهل العراق ذات عرق ، ولأهل اليمن يلملم ، وكذا هي لمن أتى عليها من غير أهلها ، ممن أراد الحج والعمرة ، فإذا جاء شخص عن طريق ذي الحليفة وهو من أهل نجد ، فإنه يحرم من ذي الحليفة ، وإذا جاء الشامي من طريق المدينة ، أحرم من ذي الحليفة ، ولا يحرم من الجحفة ، وإذا جاء العراقي من اليمن أحرم من يلملم ، دل عليه حديث ابن عباس رضي الله عنهما [هن هن ولن أتى عليهن من غير أهلهن ، ممن أراد الحج والعمرة] .



## تجاوز الميقات :

هل يجوز للإنسان أن يتجاوز الميقات الذي مر عليه ، ليذهب إلى ميقاته الأصلي ، كالشامي الذي جاء عن طريق المدينة ، فهل له أن يؤخر الإحرام إلى الجحفة ، ولا يحرم من ذي الحليفة ؟ ظاهر كلام المؤلف ، وهو ظاهر مراد : ليس له أن يؤخر ، فالمؤلف يقول (وهي لأهلها ومن مر عليها) فمن مر عليها يلزمه أن يحرم منها ، ولو كان ميقاته أمامها ، فإذا جاء الشامي من طريق المدينة ، ليس له أن يؤخر الإحرام إلى الجحفة (ميقاته الأصلي) هذا ظاهر كلام المؤلف رحمه الله ، وهذه المسألة محل خلاف على قولين :

**القول الأول :** أن من مر بغير ميقاته فليس له أن يؤخر حتى يحرم من ميقاته ، كالشامي إذا مر من ذي الحليفة ، فليس له أن يؤخر حتى يحرم من الجحفة ، وإليه ذهب الشافعية ، والحنابلة ، وهو رأي إسحق رحمه الله .  
**أدلتهم :**

الدليل الأول : حديث ابن عباس [هن لمن أتى عليهن من غير أهلن ممن أراد الحج والعمرة] والحديث جاء مطلقاً غير مقيد ، فلم يقيد بما إذا كان ميقاته بعد ، لم يأت في الحديث : إلا إذا أراد أن يمر منهن ، ثم يحرم من ميقاته الأصلي ، فلم يقيد الحديث ، فيبقى الحديث على إطلاقه .

الدليل الثاني : لأنه ميقات فلم يجز تجاوزه بغير إحرام لمن يريد النسك كسائر المواقيت .

**القول الثاني :** أن من مر بغير ميقاته فله أن يؤخر ، حتى يحرم من ميقاته الأصلي ، وإليه ذهب الحنفية ، لكنهم يرون أن الأفضل الإحرام من الميقات الذي مر عليه ، إذا مر الشامي من ذي الحليفة فالأفضل عندهم أن يحرم منه ، لكن إذا أخر لم يكره التأخير ، ولم يقيدوه في الأصح أن يكون الميقات الثاني ميقاتاً له ، فلو مر النجدي من المدينة ، فله أن يحرم من الجحفة ، على رأي الحنفية ، لكن غيرهم يقيد بما إذا كان ميقاتاً له ، وهو مذهب المالكية ، و رأي عطاء ، وأبي ثور ، واختاره شيخ الإسلام ابن تيمية .

**أدلتهم :**

الدليل الأول : حديث ابن عباس وابن عمر وعائشة ، أن النبي صلى الله عليه وسلم وقت لهم هذه المواقيت ، فيحرمون من ميقاتهم الذي وقته النبي صلى الله عليه وسلم لهم ، فإذا أحرم من الميقات الذي وقت له ، كان حينئذ قد جاء بما أمر به ؛ لأن الشامي مثلاً ميقاته الجحفة ، فإذا أخر وأحرم منه ، يكون قد امتثل الأمر في قول النبي صلى الله عليه وسلم ، في حديث ابن عمر [يهل أهل الشام من الجحفة] .

ونوقش : بأن هذا التوقيت مخصوص بما إذا لم يمر الإنسان من ميقات آخر ، فقد جاء في الحديث الآخر أن النبي صلى الله عليه وسلم قال : [هن لمن أتى عليهن من غير أهلن ممن أراد الحج والعمرة] فيجب أن يحرم من الميقات الذي يمر به أولاً .



الدليل الثاني : أن المقصود بالإحرام تعظيم الحرم وتعظيم البقعة ، وهذا حاصل بالإحرام من أي ميقات ، فإذا أحرم النجدي من ذي الحليفة أو أحرم من الجحفة ، أو أحرم الشامي من الجحفة وترك الإحرام من ذي الحليفة ، فهذه العلة حاصلة ، وهي تعظيم الحرم بالإحرام من ميقات ، وإذا كان التعظيم حاصلًا جاز أن يؤخر فيحرم من ميقاته الأصلي .

ويناقش : بأنه تعليل في مقابل النص ، النص قد جاء بالأمر بالإحرام من الميقات الذي يمر به الإنسان ، ولو لم يكن له ميقاتا في الأصل ، فإذا مر بالميقات فهو مأمور بأن يحرم ، سواء كان الميقات ميقاتا له أو ليس ميقاتا له ، وهو إذا تجاوز الميقات ولم يحرم كان عاصيا ؛ لأن النبي صلى الله عليه وسلم قال (هن هن ولن أتى عليهن من غير أهلهن ممن أراد الحج والعمرة) ولم يقيد بما إذا كان سيذهب إلى ميقاته الأصلي .

الراجع :

هو القول الأول والله أعلم ، أنه لا يجوز أن يتجاوز الميقات ليحرم من ميقاته الأصلي ، بل إذا مر بميقات أحرم منه ، كالشامي ، إذا مر بذي الحليفة لم يجز له التأخير حتى يحرم من الجحفة ، وذلك لوضوح النص في ذلك .

مسألة :

قوله : (وهي لأهلها ولمن مر عليها من غيرهم) : مفهوم كلام المؤلف أنه لا يجوز للإنسان أن يتجاوز الميقات بلا إحرام إذا كان مريدا للنسك ، وهذا أمر متفق عليه ، فإذا تجاوزه ، وأحرم من دون الميقات فهو آثم ، ولا خلاف أنه مأمور بأن يحرم من الميقات ، دل عليه حديث ابن عباس و ابن عمر وعائشة ، لكن إذا تجاوز الميقات ورجع ، فهل يلزمه دم أم لا ؟ هذا لا يخلو من ثلاثة أمور :

الأمر الأول : أن يتجاوز الميقات ثم يندم ويرجع ويحرم من الميقات .

الأمر الثاني : أن يتجاوز الميقات ويحرم ، ثم يرجع .

الأمر الثالث : أن يحرم من دون الميقات ويذهب .

أما إذا تجاوز الميقات ثم رجع ، وأحرم من الميقات ، ففيه خلاف على قولين :

القول الأول : أن مريد النسك إذا تجاوز الميقات ثم رجع إلى الميقات وأحرم منه ، فإنه لا شيء عليه ، وإليه ذهب جمهور أهل العلم رحمة الله عليهم ، فهو مذهب الحنفية ، وبعض المالكية ، والشافعية ، والحنابلة .

دليلهم : قول النبي صلى الله عليه وسلم [هن هن] وهو قد أحرم من الميقات الذي أمر به ، فلم يلزمه شيء ، فكان كم لم يتجاوز الميقات في الأصل .

القول الثاني : أن من تجاوز الميقات ثم رجع وأحرم من الميقات عليه دم ، وإليه ذهب المالكية رحمهم الله .

دليلهم : أثر ابن عباس (من نسي من نسكه شيئا أو تركه ، فليهرق دما) أخرجه الإمام مالك رحمه الله ، والدارقطني ، وصححه النووي ، والألباني ، صححوه موقوفا ، أما المرفوع فلا يصح ، وهو روي بالرفع والوقف .



ويناقش : بأن ظاهر الأثر أنه فيمن نسي الشيء وتركه ولم يعد إليه ، أو تركه متعمدا ، وهذا المريد للنسك لم ينس شيئا ، جاوز الميقات إما خطأ أو نسيانا ، لكنه لم يفعل شيئا من النسك ولم يترك شيئا ، ما ترك شيئا من أنساكه ، رجع إلى الميقات وأحرم ، ونزل إلى مكة ، فلا شيء عليه ، ولا يصدق عليه الأثر أبدا ، هذا الأثر يصدق على إنسان نسي شيئا من النسك ، وهذا لم ينس شيئا .

**الراجع :**

هو القول الأول والله أعلم ، وأن من تجاوز الميقات ثم ذكر أو ذكر ، أو ندم وتاب إذا كان متعمدا ، وأحرم من الميقات ، فلا شيء عليه .

أما إذا تجاوز الميقات ثم أحرم من دونه ، لكن رجع إلى الميقات ، رجع محرما ، ثم ذهب إلى مكة ، فهل عليه شيء أو لا ؟ المسألة اختلف فيها العلماء على أقوال :

**القول الأول :** أن من تجاوز الميقات فأحرم ، فعليه دم ، ولو رجع إلى الميقات ، إليه ذهب المالكية ، وهو المذهب عند الحنابلة ، ورأي ابن المبارك .

**أدلتهم :**

الدليل الأول : أثر ابن عباس السابق (من نسي من نسكه شيئا أو تركه فليهرق دمه) وهذا الإنسان نسي أو ترك ، فإن كان ناسيا فعليه دم ، وإن تركه متعمدا فعليه دم أيضا .

الدليل الثاني : أنه أحرم من دون الميقات ، فاستقر الدم في ذمته ، كما لو لم يرجع ، فالدم قد استقر ، ورجوعه لا فائدة منه .

**القول الثاني :** أن من تجاوز الميقات ثم أحرم من دونه ، فإن رجع إلى الميقات فلا دم عليه ، إلا أن يكون قد تلبس بشيء من أفعال الحج والعمرة ، التلبس مثل : الطواف ، أو الوقوف بعرفة ، وإليه ذهب الشافعية في الأصح ، وهو رأي الثوري ، وأبي يوسف ، وأبي ثور .

**دليلهم :** أنه صدق عليه أنه أحرم في الميقات قبل التلبس بأفعال الحج ، فلم يلزمه شيء ، كما لو أحرم من الميقات .  
**القول الثالث :** أن من أحرم من دون الميقات ، ثم رجع إلى الميقات ولبي ، فلا دم عليه ، يرون أنه يرجع ويلبي ، وهذا رأي الحنفية رحمهم الله .

**دليلهم :** أن الفئات بالمجازة هو التلبية ، فلا يقع إدراك الفئات إلا بإعادة التلبية مرة أخرى .

**القول الرابع :** أن من تجاوز الميقات فأحرم فلا شيء عليه مطلقا ، وهذا رأي الحسن ، وعطاء ، والنخعي .

**دليلهم :** عدم ورود الأمر من النبي صلى الله عليه وسلم ، بإيجاب الدم عليه ، فالأصل العدم .

**القول الخامس :** أن من تجاوز الميقات فأحرم لم يصح نسكه ، وإليه ذهب سعيد بن جبير ، وهو اختيار ابن حزم رحمه الله ، جعلوا الإحرام من الميقات كأنه ركن ، مع أنه لو ترك حتى الأركان فحجه لا يبطل ، إما يتحلل بعمرة إذا فاته الوقوف بعرفة مثلا ، وإذا ترك شيئا من الأركان فإما أن يستطيع الإتيان به فيبقى على إحرامه حتى يأتي به ، وإما أن يكون محصرا ، ويخرج منه بطريقة الإحصار وما يترتب عليها ، كما سيأتي إن شاء الله .



## الراجع :

هو القول الأول ، لكن الأقوال الأخرى لبعضها وجاهة ، وكان شيخنا رحمه الله يقول لنا : إذا سئل الواحد منكم عن مثل هذه المسألة ، فليقل : العلماء والفقهاء يقولون : عليه دم ، وبهذا يخرج الإنسان من التبعة ، أنت أسندت الأمر إلى أهل العلم رحمة الله عليهم ، لأن هناك في الوقت الحاضر من بدأ يدندن في قضية عدم وجوب الدم ، وأنه لا دليل عليه ، لا يجب الدم في المسألة الفلانية ولا المسألة الفلانية ... الخ ، ويرون أنه لا توجد أدلة ، كما قال الحسن وعطاء والنخعي ، فيقولون : لا دم عليه ، ويتردون هذا في مسائل كثيرة ، وأنه لم يأت نص بإيجاب الدم في هذه المسائل ، في المقابل : هناك من يتشدد جدا في قضية الدم ، ويقول : يجب الدم في ترك كل واجب ، ويأخذون بما قال الفقهاء ، ويتردونه على كل مسألة ، ويأتي بعض الناس في الوسط ، فلا يتشدد ولا يفرط ، وهذا رأي شيخنا رحمه الله ، ويقول : إيجاب الدم على من ترك شيئا من واجبات الحج يدخل في باب السياسة الشرعية ، حتى يلتزم الناس بالمناسك ويعظمونها ، الناس إذا عرفوا أن وراءهم دماء التزموا بمناسكهم ، وعدم ترك أي واجب من واجباته ، وأما إذا قيل : لا يجب عليك شيء بترك الواجب في النسك ، ربما أدى إلى أن بعض المتساهلين يترك طائفة من الواجبات ، فلا يخلق ، ولا يبيت في منى ، ولا في مزدلفة ، ويقول : أتوب إلى الله وأستغفره ، فيتساهل الناس بالأنسك ، وهذا ليس فتوى جديدة ، بل هو كلام أهل العلم من التابعين ومن بعدهم ، وأثر ابن عباس رضي الله عنهما يدل على ذلك ، فهو حكم من الصحابة ومن جاء من بعدهم من التابعين ، فيؤخذ بقولهم هذا ، وإن كان من الصحابة والتابعين من خالف في هذه المسألة كان في الأمر نوع سعة ، لكن لو جاءك سائل وقال : أنا عندي خمسة عشر شخصا ، تجاوزنا الميقات أنا وأولادي ، جهلا منا أو نسيانا ، وأحرمنا من دون ميقات ، والذبيحة الآن بـ ١٢٠٠ ، فسيجب عليهم حوالي ١٨٠٠٠ من يستطيع أن يأتي بهذا ؟ وهو فقير لا يملك ، وإن كان متوسط الحال فمن أين له هذا ؟ هنا قد يقال بالتفريق ، يقال : إذا كنت تستطيع أن تريق دما وتوزعه على الفقراء في مكة فهذا أبرأ للذمة ، وقد قال العلماء بهذا ، وإن كان فقيرا لا يستطيع فلا دليل على إلزامه بسبعة عشر ألف ريال عليه وعلى أولاده .

## مسألة :

قول المؤلف (وهي لأهلها ولمن مر عليها) ظاهر كلامه أن كل من مر بالميقات لزمه أن يحرم ، وهذا الظاهر مراد في شيء ، وغير مراد في شيء آخر ، هو ليس مرادا فيمن مر بالميقات لا يريد الحرم ، كمن مر بميقات ذي الحليفة يريد جدة مثلا ، أو من خرج من أهل ينبع أو أملج يريد جدة مثلا ، فمر بالجحفة ، هنا لا يلزمه أن يحرم من الميقات على كلام المؤلف ؛ لأنه لم يرد دخول الحرم ، وكذا إذا مر الإنسان من الميقات وهو يريد النسك فهو داخل في كلام المؤلف ، وهو مراد له ، وإذا مر بالميقات وهو يريد الحرم ، لكنه لا يريد نسكا ، فالمذهب أنه يلزمه الإحرام من الميقات ، طيب هذا الإنسان لا يأتي بنسك ؟ قالوا : يلزمه أن يحرم ؛ لأن النبي صلى الله عليه وسلم قال : (هن هن لمن أتى عليهن) لكنهم استثنوا من تكرر دخوله ، كالحطابين ، والجمالين ، أو دخل لقتال مباح أو خوف ، القتال



المباح : كما دخل النبي صلى الله عليه وسلم ، مكة ، وعلى رأسه المغفر ، وفي بعض الألفاظ : وعلى رأسه عمامة سوداء ، وهذا يدل على أنه لم يكن محرماً ، صلى الله عليه وسلم ، وهذه المسألة محل خلاف على قولين :  
القول الأول : أن من مر الميقات يريد الحرم لم يجز له أن يتجاوزه حتى يحرم ، وإليه ذهب الحنفية ، والمالكية ، والحنابلة.

**أدلتهم :**

الدليل الأول : أثر عن ابن عباس (لا يدخل إنسان مكة إلا محرماً ، إلا الجمالين والخطابين وأهل منافعها) أخرجه ابن أبي شيبة ، وفي سنده رجل ضعفه أئمة الجرح ، فهو ضعيف ، وهناك أثر آخر عن عطاء عن ابن عباس (ما يدخل مكة أحد من أهلها ولا من غير أهلها إلا بإحرام) أخرجه عبد الرزاق رحمه الله في مصنفه ، والبيهقي ، وابن أبي شيبة ، وجود إسناد الحافظ ابن حجر .

ونوقش الاستدلال بهذا الأثر من وجهين :

الوجه الأول : أن مقصود ابن عباس : من أراد النسك .

الوجه الثاني : أنه قد خالفه ابن عمر (أنه دخل مكة من غير إحرام) أخرجه الإمام البخاري معلقاً بصيغة الجزم ، فهذا فعل صحابي تعارض مع قول صحابي آخر ، وإذا تعارضت أقوال الصحابة وأفعالهم طلب المرجح بينها .

الدليل الثاني : أن المراد بالإحرام من الميقات تعظيم هذه البقعة ، معنى ذلك أنه يستوي فيه من أراد الحج والعمرة ومن لم يردهما ، فيحرم مطلقاً ليدخل البقعة معظماً لها بإحرامه قبل أن يصلها ، وإحرامه حال دخوله فيها .

القول الثاني : أن من مر بالميقات يريد الحرم ، لا يلزمه الإحرام إلا إذا أراد الحج والعمرة ، أو لم يحج ولم يعتمر من قبل ، وإليه ذهب الشافعية رحمهم الله ، والحنابلة في رواية اختارها شيخنا وغيره .

**أدلتهم :**

الدليل الأول : أن النبي صلى الله عليه وسلم قال في الصحيح [إن الله كتب عليكم الحج فحجوا ، فقال رجل : أفي كل عام يا رسول الله ؟ قال : لو قلت : نعم ، لوجبت ولما استطعتم] فالحج يجب مرة واحدة ، والقول بأنه ملزم بالإحرام كلما أراد دخول مكة في وقت الحج ، معناه أنه سيلزمه الحج أكثر من مرة ، وهذا خلاف ما ذكر النبي صلى الله عليه وسلم .

الدليل الثاني : قوله صلى الله عليه وسلم [هن هن ولن أتى عليهن من غير أهلن ، ممن أراد الحج والعمرة] فقيدهم بالإحرام من الميقات بمجرد الحج والعمرة .

الدليل الثالث : أثر ابن عمر ، أنه دخل مكة من غير إحرام ، كما أخرجه الإمام البخاري معلقاً بصيغة الجزم ووصله غيره .





الراجع :

هو القول الثاني ، أنه لا يلزم كل من مر بالميقات أن يحرم ، إلا في صورتين :

الصورة الأولى : إذا كان لم يحج ولم يعتمر ، وهو وفي وقت حج مثلا ، أو لم يعتمر ووقت العمرة متسع .

الصورة الثانية : إذا كان مريدا للحج والعمرة ، ففي هاتين الصورتين يلزمه ، وأما في سواهما فلا يلزمه ، والأصل براءة الذمة وعدم التكليف والله أعلم .

وصلى الله وسلم على نبينا محمد وعلى آله وصحبه أجمعين .



## بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

الحمد لله رب العالمين ، وصلى الله وسلم على نبينا محمد ، وعلى آله وصحبه أجمعين .

من أين يحرم المكي :

قال المؤلف رحمه الله : وَمَنْ حَجَّ مِنْ أَهْلِ مَكَّةَ فَمِنْهَا .

المكي له حالان :

الحال الأولى : أن يأتي من خارج المواقيت ، فإذا أراد الحج والعمرة لزمه أن يحرم من الميقات كغيره ؛ لأنه يريد الحج والعمرة فيلزمه الإحرام منها .

الحال الثانية : أن يكون في مكة ، أو كان غير المكي في مكة ، كمن جاء لعمل أو كان مقيماً فيها ، فإنه يخرج إلى الحل ويعتمر منه ، هذا في العمرة ، أما بالنسبة للحج فإنهم جميعاً يحرمون من مكة ، وذلك للحديث [حتى أهل مكة من مكة] وحديث ابن عباس [وكذلك أهل مكة يهلون منها] متفق عليه ، وحديث جابر (أمرنا النبي صلى الله عليه وعلى آله وسلم أن نحرم ، فأهلنا من الأبطح) أخرجه الإمام مسلم ، والأصحاب يقولون إذا أراد الحج فإنه يحرم من تحت الميزاب ، وهذا قول لا دليل عليه .

من كان دون الميقات من أين يحرم ؟ .

يحرم من حيث أنشأ ، فيحرم من بلده الذي هو فيه ، والذين دون الميقات مثل : من كان في وادي فاطمة ، أو في عسفان ، أو خليص ، أو مستورة ، أو جدة ، أو حدة ، أو بحرة ، أو الشرائع ، يحرمون من محلهم ، وقد ذكر بعضهم أن الحنفية يقولون : من كان دون المواقيت فإنه يحرم من موضعه الذي هو فيه إلى الحرم ، لكنه لا يدخل الحرم إلا بإحرام ، ولكن ما يدل عليه النص أنه يحرم من مكانه الذي هو فيه [ومن كان دونهن فمن حيث أنشأ ، حتى أهل مكة من مكة] .

وعليه فإنه يحرم من البلد الذي هو فيه ، فيكون البلد كله موضعاً للإحرام ، هذا كلام عامة أهل العلم رحمه الله عليهم ، وقد ذكر الخلوئي وغيره تفصيلاً : أنه إذا كان في البلد ، أحرم منه - لنفرض أنه في جدة مثلاً ، فيحرم من جدة ، فإن أحرم بعد جدة إلى مكة فإنه يكون متجاوزاً للميقات فعليه دم - وإن أحرم من الجهة الأخرى قبل جدة ، كان كمن أحرم قبل الميقات .

فإن خرج من بلده الذي هو فيه إلى جهة الحرم ، وأحرم خارج البلد ، كان متجاوزاً للميقات ، وإن أحرم من خارج البلد في الجهة المقابلة للكعبة ، كان كمن أحرم قبل الميقات ، ومن أحرم دون الميقات (قبله) فإنه ينعقد إحرامه ، لكن يكون مكروهاً ، قال النووي رحمه الله : (من كان مسكنه بين مكة والميقات ، فميقاته موضعه بلا خلاف ... قال أصحابنا : فإذا كان في قرية بين مكة والميقات ، فالأفضل أن يحرم من الطرف الأبعد منها إلى مكة ، فإن أحرم من الطرف الأدنى إلى مكة جاز ، ولا دم عليه بلا خلاف) وقال في موضع آخر : (فإن أحرم بعد مجاوزتها إلى مكة



فمسيء بلا خلاف) لأن النبي صلى الله عليه وسلم قال : (ومن كان دون ذلك فمن حيث أنشأ) أي من حيث نوى العمرة أو الحج .

من أين يعتمر :

﴿قال رحمه الله : وَعُمْرَتُهُ مِنَ الْحِلِّ .﴾

من كان في مكة ، سواء كان من أهلها أو كان قادماً إلى مكة ، أدى العمرة ثم بقي فيها مدة ، ثم أراد أن يعتمر مرة أخرى ، أو جاء لشغل ، فانقضت شغله ، فأراد أن يعتمر ، فمن أين يعتمر ، هل يعتمر من مكة ؟ أم لا بد أن يخرج إلى الحل فيعتمر منه ؟ .

عامة أهل العلم : بل حكي إجماعاً ، أنه يخرج إلى الحل ويحرم من أي موضع كان في الحل ، لا يخص موضع دون موضع ، بل يعتمر من أي مكان كان ، سواء كان من جهة مزدلفة أو عرفة أو خارج الشرائع أو من جهة الحديبية ، أو من جهة التنعيم ، المهم أنه يخرج من الحرم ، فيهل بالعمرة خارج الحرم ، من أي موضع كان ، وإنما كانوا يقولون : يخرج إلى التنعيم ، وفيه مسجد عائشة ؛ لأنه أقرب موضع إلى الحرم .

أدلتهم :

الدليل الأول : عن عائشة رضي الله عنها ، (أنها أهلت بعمرة فقدمت ولم تطف بالبيت حتى حاضت فنسكت المناسك كلها وقد أهلت بالحج ، فقال لها النبي صلى الله عليه وسلم يوم النفر : [يسعك طوافك لحجك وعمرتك] فأبت ، فبعث بها مع عبدالرحمن إلى التنعيم فاعتمرت بعد الحج). متفق عليه ، وبعثها إلى التنعيم يدل على أنه يجب أن يحرم المكي ومن كان في مكة من الحل ، فإن قال قائل : لماذا يجب ؟ فالجواب : أن النبي صلى الله عليه وسلم ، ما خير بين أمرين إلا اختار أيسرهما ، ما لم يكن إثماً ، وكون النبي صلى الله عليه وسلم ، يأمر عائشة أن تخرج إلى الحل ، وتعتمر منه ، وتهل بالعمرة في الحل ، دليل على أنه يجب على من كان في مكة أن يخرج إلى الحل ، وقدر الحال ، هؤلاء قوم سوف يمضون ويسافرون ، وهم على أهبة الاستعداد ، والنبي صلى الله عليه وسلم معه أمة ، معه خلق ، يريدون أن يطوفوا طواف الوداع ويخرجوا ، والمرأة تريد أن تعتمر ، فيبعث بها النبي صلى الله عليه وسلم إلى التنعيم ، ثم تعود ، ولو كان الإحرام من مكة جائزاً ، لقال لها النبي صلى الله عليه وسلم : أهلي من ههنا واعتمري ، لكنه أمرها بالذهاب إلى التنعيم مع أنه سيأخذ وقتاً على جمل أو على حمار ، فدل على أن الإحرام من الحل واجب ، وليس مستحباً .

نوقش : قالوا : إن النبي صلى الله عليه وسلم ، إنما فعل هذا من باب تطيب خاطر عائشة رضي الله عنها ؛ لأن صاحباتها قد جئن محرماتٍ من خارج مكة ، وهي تريد أن تكون مثلهن ، فالجواب أن يقال : عائشة مثلهن ؛ لأن عائشة قد قدمت محرمة أولاً ، كما أنهن قدمن محرمات ، نعم هن محرمات بالعمرة ، وأما عائشة فكانت محرمة بالحج ، فلا فرق بينها وبينهن ، وهن أحرمن بالحج من مكة ، فسيحصل التساوي بينها وبينهن - وهذا جواب بعيد - التساوي سيحصل بينها وبينهن ، لكن أن تخرج عائشة ، وتأتي بعمرة من التنعيم ، هي قد زادت عليهن ، حيث دخلت مكة محرمة في الحالين ، ثم إن خلافتنا ليس في عمرتها وإنما في خروجها إلى التنعيم .



الدليل الثاني : عن ابن عباس رضي الله عنهما ، قال : (يا أهل مكة من أراد منكم العمرة ، فليجعل بينه وبينها بطن وادي محسّر) وهذا دليل على أنه سيخرج إلى الحل ويعود مرة أخرى .

الدليل الثالث : حكاية الإجماع - نقله الزيلعي - على أن المعتمر من مكة يلزمه أن يخرج إلى الحل .

الدليل الرابع : بالتبع والاستقراء وجد أن كل نسك لا بد فيه من الجمع بين الحل والحرم ، فالحاج يبدأ حجه إذا كان متمتعاً بالإحرام من مكة ، من الأبطح أو من منى ، أو من أي مكان من مكة ، ثم يذهب إلى عرفة ، فهو سيخرج إلى الحل ويعود مرة أخرى ، وكذلك المعتمر ، لا بد أن يجمع في إحرامه بين الحل والحرم .

الدليل الخامس : المعنى اللغوي في العمرة وهو الزيارة ، والزيارة لا بد فيها من قدوم على موضع المزور ، فلا بد أن يحرم من الحل حتى يقدم على البيت زائراً ، فيكون قد قدم من موضع خارج الحرم .

القول الثاني : أنه يجوز للمكي ومن كان في مكة أن يحرم بالعمرة من مكة ، وهذا ظاهر صنيع الإمام البخاري وترجمته في صحيحه ، وهو اختيار ابن القيم ، ورأي الصنعاني وبعض أهل العلم رحمهم الله .

**دليلهم :**

حديث ابن عباس والأدلة السابقة [حتى أهل مكة من مكة] [وأهل مكة يهلون من مكة] قالوا : هذه أحاديث عامة شاملة للحج والعمرة .

ونوقش : بأنها أحاديث عامة ، مخصوصة بحديث عائشة رضي الله عنها ، الذي فيه الأمر بخروجها إلى التنعيم ، والإهلال منه .

**الراجع :**

هو القول الأول والله أعلم ، أنه إذا أراد أن يعتمر فلا بد أن يخرج إلى الحل ويعتمر منه .

**إذا أحرم المكي من الحرم :**

على القول بوجوب الإحرام من الحل ، لو أن المكي أحرم من الحرم ، ولم يحرم من الحل ، فما حكم إحرامه وعمرته؟ .

اختلف العلماء في ذلك على قولين :

القول الأول : أن عمرته صحيحة ، وإحرامه مجزئ ، وعليه دم ، وإليه ذهب الحنفية ، والشافعية في القول الأصح ، وهو مذهب الحنابلة ، واختيار أبي ثور ، وابن المنذر .

**دليلهم :**

أنه قد أتى بالأركان والواجبات ، لكنه ترك واجبا فعليه دم ، وعمرته منعقدة ؛ لأنه قد نوى فيها ولبي .

القول الثاني : أن عمرته غير صحيحة ، وإحرامه غير منعقد ، إليه ذهب الشافعية في قول ، والحنابلة في قول آخر .

دليلهم : أن من شرط العمرة الجمع بين الحل والحرم ، وهو لم يجمع بينهما ، فتكون عمرته غير صحيحة .

لكن هذا القول لا شك أنه ضعيف ؛ لأن هذا الإنسان قد أتى بالأركان والواجبات ، وترك واجبا من واجبات العمرة ، فتكون عمرته منعقدة ، وإحرامه صحيح ، وعليه دم لترك هذا الواجب ، وهو الراجع .



## حكم الإحرام قبل الميقات المكاني :

لو كان مسافرا بالطائرة مثلا ، فأحرم من مطار القصيم أو الرياض ، أو أحرم من الطائف قبل أن يصل إلى الميقات (السييل) أو كان في المدينة فأحرم من المدينة نفسها ، قبل أن يصل إلى ذي الحليفة ، وليس المراد بالإحرام لبس ملابس الإحرام ، وإنما نية الدخول في النسك ، أي إنه نوى الدخول في النسك قبل أن يصل إلى الميقات فما الحكم؟ .  
الجواب : أن يقال : الإحرام قبل الميقات المكاني صحيح ، بل قد حكي الإجماع عليه ، ولم يخالف فيه إلا داود الظاهري ، وقد رميت مخالفته بالشذوذ ، وأن قوله مخالف للإجماع القديم المنعقد ولأنه جماعة فعل الصحابة والتابعين ، وذهب عامة أهل العلم رحمة الله عليهم ، إلى جواز أن يحرم قبل الميقات المكاني ، وإحرامه في هذه الحال صحيح منعقد ، لكنه مكروه ، وذكروا مجموعة من الأدلة ، مثل قوله تعالى ﴿ وَأَتَمُّوا الْحَجَّ وَالْعُمْرَةَ لِلَّهِ ﴾ نقل عن عمر وعن علي (أن من إتمامهما الإحرام بهما من دويرة أهله) أخرجه الإمام مالك ، و الإمام الشافعي ، والحاكم .

وذكروا أثرا آخر (أن ابن عمر رضي الله عنهما ، أحرم من إيليا) أي من بيت المقدس ، أخرجه الإمام مالك ، والإمام الشافعي ، والبيهقي .

وكذلك دل عليه الإجماع ، وقد حكاه ابن المنذر قال : (أجمع أهل العلم على أن من أحرم قبل الميقات فهو محرم) و حكاه القرطبي أيضا ، وقال ابن قدامة : بلا خلاف ، إلا ما نقل عن داود ، وقد رمي قوله بالشذوذ ؛ لأنه مخالف للإجماع المنعقد قبل قوله ، وإذا وقع القول بعد الإجماع المنعقد كان شاذا مردودا ، لا يعول عليه .

## أفضلية الإحرام قبل الميقات أو بعده :

اختلفوا في ذلك على قولين :

**القول الأول :** أن الأفضل أن يحرم الإنسان من الميقات المكاني ، فلا يقدم إحرامه على الميقات ، وإليه ذهب طائفة من أهل العلم ، مثل عمر ، وعثمان ، والحسن ، وعطاء ، واسحاق ، وهو مذهب المالكية ، والشافعية ، والحنابلة ، عامة أهل العلم ، فإن تقدم فعله مكروه .

**أدلتهم :**

**الدليل الأول :** أن النبي صلى الله عليه وسلم ، أحرم من ذي الحليفة ، وقد قال [خذوا عني مناسككم] ولم يقدم الإحرام .

**الدليل الثاني :** أن الصحابة والتابعين قد تتابعوا بعد ذلك على الإحرام من ذي الحليفة ، مع أنهم يتركون ما هو أفضل من ذي الحليفة ، وهو الحرم النبوي ، ويحرمون من ذي الحليفة ، والحرم النبوي ليس بينه وبين الميقات إلا عشرة كيلو مترات أو أحد عشر تقريبا ، فكونهم يتركون البقعة المباركة الفاضلة ، ويحرمون من ذي الحليفة دليل على أن الأفضل أن يحرم من الميقات ، وألا يقدم إحرامه قبل ذلك .

**الدليل الثالث :** الإجماع ، قال ابن المنذر : (أجمع أهل العلم على أن من أحرم قبل الميقات محرم ، ولكن الأفضل الإحرام من الميقات ، ويكره قبله).



الدليل الرابع : عن رضي الله عنه ، : ( أنه كره أن يحرم من خراسان و كرمان) ديار في بلاد خراسان ، أخرجه البخاري معلقا بصيغة الجزم ، ووصله سعيد بن منصور ، وعمر رضي الله عنه ، بلغه أن عمران أحرم من مصره فغضب ، وقال (لا يتسامع الناس أن رجلا من أصحاب محمد صلى الله عليه وسلم ، أحرم من مصره) وهذا الأثر أخرجه الطبراني ، وقال عنه الهيثمي : رجاله رجال الصحيح ، إلا أن الحسن لم يلق عمر رضي الله عنه ، لكن هذا مشهور عن عمر وعن عثمان رضي الله عنهما .

القول الثاني : أن الإحرام دون المواقيت أفضل ، وبعضهم يعبر بالجواز ، واختلفوا فيما بينهم ، فمنهم من يقول : يحرم من منزله ، وهذا منقول عن عمر ، وعلي ، و ابن عمر ، وعن علقمة ، والأسود ، وابن مهدي ، أما عن عمر ، و علي ، فهو في تفسير الآية ﴿ وَأَتَمُّوا الْحَجَّ وَالْعُمْرَةَ لِلَّهِ ﴾ قالوا : إن من إتمامها أن يحرم من دويرة أهله ، ومنهم من قال : يحرم من بلده ، و إليه ذهب الإمام أبو حنيفة ، وهو أحد قولي الشافعية .  
أدلتهم :

الدليل الأول : عن أم سلمة رضي الله عنها ، أنها قالت : سمعت النبي صلى الله عليه وسلم يقول : [من أهل بحجة أو عمرة من المسجد الأقصى إلى المسجد الحرام ، غُفر له ما تقدم من ذنبه أو وجبت له الجنة] أخرجه الإمام أحمد ، وأبو داود ، وهو حديث ضعيف ، في إسناده محمد بن إسحاق ، قال النووي : (إسناده ليس بالقوي) .  
الدليل الثاني : أثر ابن عمر ، حين أحرم من إيليا .

وأجاب النووي عن الأثر المروي عن عمر و علي وعن ابن عمر بالإحرام قبل ذلك ، بأنه مخالف للنص ، ومخالف لفعل النبي صلى الله عليه وسلم ، ومخالف لأقوال الصحابة الثابتة عنهم ، وإذا اختلف قول صحابي مع قول صحابي آخر ، طلب الترجيح بينهما ، والمرجح موجود ، وهو فعل النبي صلى الله عليه وسلم ، مع وجود ما يقتضي الإحرام من قبل لو كان الإحرام من قبل مشروعا .

الراجع :

هو القول الأول والله أعلم ، أن الإحرام من المواقيت هو الأفضل ، وإلا لما كان لتحديدها وتوقيتها فائدة ، ما الفائدة من تحديدها وتوقيتها مع جواز الإحرام قبلها ؟ والإنسان إذا أحرم قبلها ، قد يعرض له ما يحتاج معه إلى فسخ الإحرام ، أو أن ينزع ملابس الإحرام عنه ، ولهذا يتعجل الإنسان قد كانت له فيه أناة وفسحة وامتسع ، فلا ينبغي له أن يضيق على نفسه بالإحرام ، قد تحرب سيارته ، قد يحدث له شغل ، قد تضيق نفقته ، قد يمرض معه مريض ، قد لا يستطيع الذهاب ، فيقال : معك الوقت حتى تأتي الميقات ، فإذا وصلت الميقات فأحرم .



## الإحرام عن طريق الطائرة :

نتكلم هنا عن الإحرام قبل الميقات - وسيأتي الكلام عن المحاذة - إذا حازت الطائرة الميقات فإنه يتم الإعلان عن ذلك في الغالب ، ويقول قائد الطائرة : سنصل الميقات بعد نصف ساعة ، فيؤخر الإنسان الإحرام إلى نصف ساعة ثم يحرم ، وهم يقصدون أن نقطة الوصول إلى منطقة المحاذة تكون بعد نصف ساعة ، ومن المعلوم أن الطائرة طائرة (سريعة) ومعنى هذا أنها ستتجاوز الميقات قبل أن يحرم الإنسان ، وقد لاحظت هذا كثيرا في حملات الحج ، فإنهم يعلنون وقت الإحرام ، ثم يعلن : وصلنا إلى منطقة المواقيت ، ثم بعدها بعشر دقائق أو خمس ، يعلن : استعدوا للهبوط ، فقد وصلنا إلى مطار جدة ، معناه أنهم قد أعلنوا بعد ، أو أنهم لما وصلوا منطقة المحاذة أحرموا ، والطائرة سريعة ، ولهذا كان شيخنا رحمه الله يقول : ينبغي للإنسان إذا كان في الطائرة أن يحتاط ، فإذا قيل : الوصول إلى الميقات بعد نصف ساعة ، فليحرم قبل ذلك بربع ساعة ؛ لأن الطائرة سريعة ، وستتجاوز الميقات ، وقد يكون الطيار ما عنده تلك الدقة ، فيعلن إذا حاذى ، وهذا كثير في الحملات ، وقد كنت فيها أقول : احرموا قبل الميقات بربع ساعة ، لا مشكلة ؛ لأننا قد جربنا مرات ، أنا احتاط لنفسي ومن معي وأخبرهم وأخبر الجميع ، لكن بعض الناس يقول : ننتظر الطيار حتى يعلن ، ثم يعلن ، وبعد ذلك بخمس دقائق يعلن الهبوط في مطار جدة ، معناه أنهم قد تجاوزوا الميقات ، وأحرموا بعد الميقات ، ويلزم الواحد منهم دم على رأي الفقهاء ، ولذا يحتاط الإنسان لنفسه ، فإذا قيل : مدة الرحلة ساعة وعشر دقائق من القصيم مثلا ، فينتظر الإنسان ٢٥ دقيقة ، ثم يحرم بعد ذلك ، وينوي الدخول في الحج ، حتى يسلم بيقين ، ويفعل الواجب بيقين ، وتبرأ ذمته ، وليس هذا من التنطع ولا من الوسوسة ، وإنما هو من الاحتياط للعبادة .

## من ليس في طريقه ميقات :

من أين يحرم من لم يكن في طريقه ميقات ؟ قالوا : يحرم عن مكة بمقدار مرحلتين ، وهي ثلاثون ميلا ، ويمثل له الفقهاء بأهل سواكن من السودان ، فإنهم إذا جاؤوا إلى جدة مباشرة ، من منطقتهم التي هم فيها ، وهي مقابل جدة ، فإن جدة تكون متقدمة إليهم ، فإذا وصلوا إلى جدة أحرموا منها ؛ لأن ميقات يللمم يكون متأخرا ، وميقات الجحفة يكون متأخرا ، وجدة تكون متقدمة ، فإذا أحرموا من جدة يكونون قد أحرموا عن مكة بمقدار مرحلتين ، فيقولون : إذا لم يكن في طريقه ميقات ، وليس محاذيا لميقات ، فإنه يحرم عن مكة بمقدار مرحلتين ؛ لأن أقرب المواقيت هو عن مكة مرحلتين ، فأخذوا بالأقل ؛ لأنه لو أراد أن يؤخر حتى يصل إلى محاذة يللمم ، أو إلى محاذة الجحفة ، فإنه سيكون أقل من مرحلتين ، فيصل إلى جدة ، فيحرم منها ، لأنها عن مكة مرحلتين .

## من ليس في طريقه ميقات ومحاذي ميقاتا :

هذا إذا حاذى الميقات فإنه يحرم منه ، فإن حاذاه أكثر من ميقات ، عن يمينه وعن شماله ، فإنه يحرم إذا حاذى الميقات الأبعد عن مكة ، مثل : قرن المنازل ، وذات عرق ، فإن المسافة بين مكة وقرن المنازل وذات عرق قريبة ، لكن الذي في ذهني الآن أن ميقات قرن المنازل أقرب إلى مكة ، فإذا حاذى قرنا فإنه يحرم ، كذلك لو حاذى ميقات وادي محرم وقرن المنازل ، يحرم إذا حاذى قرن المنازل ؛ لأن وادي محرم أقرب إلى جهة مكة .



## المراد بالمحاذاة :

إذا تتبعت ما كتب الفقهاء رحمهم الله ، تجد أن بعضهم يعبر عن المحاذاة بالمسافة الزمنية ، وبعضهم كأنه يلمح إلى المسافة المكانية ، وبعضهم يعبر عن المحاذاة بالمسامة ، أي أن تكون عن اليمين أو الشمال ، فتكون ثلاثة أقوال :

**القول الأول :** المحاذاة هي المساماة ، بأن يكون الميقات عن يمينه أو عن يساره ، وليس المراد عين الميقات ، بل جهة الميقات ومنطقته ، لأن تحديد العين صعب ، والمقصود الجهة ، وهذا ذكره ابن حجر الهيتمي ، وهو ظاهر كلام كثير من الفقهاء ، لمن تتبع نصوصهم .

**القول الثاني :** ذهب بعض المعاصرين إلى أن المراد بالمحاذاة أن ينظر إلى أقرب المواقيت إليه ، ثم ينظر إلى المسافة التي بين هذا الميقات وبين مكة ، فإذا عرفت المسافة ، أحرم من قدرها .

**مثال :** لو جاء الإنسان مما وراء ذات عرق ، وكانت ذات عرق عن يساره ، ينظر كم المسافة بين ذات عرق وبين مكة ، وهي مائة كيلو متر ، فإذا كانت المسافة بينه وبين مكة مائة كيلو متر أحرم ، ومثله : التحديد بالزمن ، فإذا كان بين الميقات وبين مكة مسيرة ثلاثة أيام ، وبينه هو وبين مكة ثلاثة أيام ، فإنه يحرم .

**القول الثالث :** أن المحاذاة أن يمد خطا بين المواقيت ، ليشكل خماسي الأضلاع غير متساوي الأضلاع ، ثم يحرم إذا حاذاها ، إذا جاء هذا الخط الممتد أحرم ، الضلع الذي بين قرن وبين ذات عرق قصير ، والضلع الذي بين ذات عرق وبين ذي الحليفة طويل ، وبين الجحفة طويل لكنه أقل ، وإلى يللم أقل منه ، ومن يللم إلى قرن قصير ، وهلم جرا ، ومن حيث مر بهذه النقاط فإنه يعتبر محاذيا .

## الراجع :

هو القول الأول ، وهو الأسهل ، وما أظن أن الفقهاء في الزمن الماضي كانوا ينظرون إلى أضلاع متساوية ، ولا قياس المسافة ثم الإحرام بقدرها ، وإلا لنقلوه ، لكن المراد بالمحاذاة المساماة ، إذا أصبح الميقات عن يمينه هنا يحرم ، أو أصبح عن شماله فإنه يحرم ، وإذا كان عن يمينه ميقات وعن شماله ميقات ، أحرم من الأبعد من مكة ، هذا إذا كانت المواقيت أمامه ، لكن كان إذا قريبا جدا من الميقات فإنه ينظر إلى الأبعد ويحرم منه ، هذا الأقرب والله أعلم .

## هل جدة ميقات :

عامة أهل العلم المعاصرين على أن جدة ليست ميقاتا ، ذهبت إليه اللجنة الدائمة ، وهيئة كبار العلماء ، وهو اختيار شيخنا ، وشيخه الشيخ عبد العزيز بن باز ؛ لأن النبي صلى الله عليه وسلم ، في حديث ابن عمر وحديث ابن عباس ، حدد المواقيت ، ولم يبين أن جدة ميقات .

وذهب بعض العلماء المعاصرين ، وأظن أن أول من بدأ هذا القول هو الشيخ عبد الله بن زيد آل محمود القطري ، فإنه قد بعث عام ١٣٩٩ في الشهر العاشر ، خطابا إلى الملك خالد بن عبد العزيز رحمه الله ، يطلب فيه أن تكون جدة ميقاتا ، وذكر بعض الأدلة ، ورفع خطابه إلى هيئة كبار العلماء ، وأصدرت قرارا بأن هذا الرأي خطأ ، وأنه لا يعتبر ، وتبعه بعض المعاصرين ، مثل الشيخ عدنان العرعور ، وله بحث في هذا ، وتتابع بعض الفقهاء عليه بعد ذلك ، وكتبوا في هذا الموضوع .





**دليلهم** : أن جدة واقعة على الخط الممتد من الجحفة إلى يلملم ، ورسموا خطأ ، وهذا دليل على أنها ميقات ، وقد أجاب بعضهم عن هذا الكلام بأن هذا الكلام غير دقيق ؛ لأن الخطوط التي استخدموها في الرسم وفي النظر غير دقيقة ، فقد أثبت جوجل إيرث والتقنيات الأخرى التي تحدد بوضوح ، أن جدة ليست على الخط الممتد من الجحفة إلى يلملم ، بل هي غرب الخط ، وذكر بعض الباحثين إشكالية أكبر ، وقال : إن الخط الممتد من الجحفة إلى يلملم ، يمر بمنطقة الحرم ، وبهذا لا يكون محاذة ، المحاذة إنما تكون خارج منطقة الحرم ، حتى تحاذي الميقات ، لكن الخط الممتد يدخل إلى منطقة الحرم ، فلا يمكن أن تكون هذه محاذة .

**الراجع :**

هو القول الأول والله أعلم ، أن جدة ليست ميقاتا ، لأن لم يأت تحديدها في الأحاديث السابقة ، والني صلى الله عليه وسلم ، قد حدد مواقيت لبلدان لم تكن مفتوحة في زمانه ، صلى الله عليه وسلم ، وإذا لم يكن النبي صلى الله عليه وسلم يعلم ، فإن الله يعلم أن جدة ستكون محطة للحجاج ، كما في زمننا ، فإن كثيرا من الحجاج ، حوالي ٩٠ في المائة أو ٨٠ في المائة عن طريق الجو ، كثير من الحجاج يأتون عن طريق الجو ، وغالب ما يكونون في جدة ، مطار عبد العزيز الدولي في مدينة الحجاج ، ينزلون فيه بأعداد ضخمة جدا ، فالله عز وجل يعلم هذا ، والذي بين لرسوله مواقيت بلدان لم تكن مفتوحة في عهده ، سيبين له هذا الأمر .

**هل العقيق ميقات :**

نحن ذكرنا ذات عرق ، تكلمنا عن ذات عرق ، وقلنا : إنها جبل يشرف على وادي العقيق ، عقيق عشيبة ، والعلماء رحمهم الله اختلفوا هل العقيق ميقات أو ليس ميقاتا ؟ عامة أهل العلم على أن الميقات هو ذات عرق ، إما أن النبي صلى الله عليه وسلم حددها ، كما هو قول الجمهور ، أو أن عمر هو الذي حددها ووقتها ، كما قال بعض أهل العلم .

وذهب بعض أهل العلم إلى أن العقيق ميقات ، فهو رأي أنس بن مالك رضي الله عنه ، وقد استحبه الإمام الشافعي أن يُحرم منه ، وقال ابن المنذر (الإحرام من العقيق أفضل) .

**دليلهم :**

حديث ابن عباس رضي الله عنهما ، أن النبي صلى الله عليه وسلم [وقت لأهل المشرق العقيق] وهذا الحديث أخرجه الإمام أحمد ، وأبو داود ، والترمذي ، وفيه رجل اسمه يزيد بن أبي زياد ، وهو رجل ضعيف ، والبعض يرى أن الحديث منقطع ، وقد ضعفه الإمام مسلم ، والنووي ، وابن حزم ، والنووي ، والألباني ، رحمة الله عليهم جميعا . قال بعض أهل العلم : الحديث على فرض صحته ، يحمل على سبيل الاستحباب ، يستحب أن يحرم من العقيق ، فإن آخر إحرامه إلى ذات عرق فهو جائز ، فيرون أن الاستحباب في العقيق ، والوجوب في ذات عرق ، فلا يجوز له أن يتجاوز ذات عرق بدون إحرام ، وبعضهم يرجح فيقول : أحاديث ذات عرق أصح وأكثر وأثبت ، فتقدم على حديث ابن عباس الضعيف ، وبعضهم يرى أن ذات عرق ميقات لبعض أهل العراق ، والعقيق ميقات للبعض الآخر ، لكنه ضعيف ، وبعضهم يرى أن ذات عرق كانت في العقيق ، ثم انتقل الناس منها إلى ذات عرق ، كان



مكان ذات عرق أولا في العقيق ، ثم انتقلت إلى الجبل ، وهذا ضعيف ؛ لأنه يلزم على هذا القول أن يكون الإحرام من العقيق واجبا ، لا مستحبا ؛ لأن ذات عرق تقدمت إلى جهة مكة ، ومعناه أنهم سيتجاوزون الميقات ويحرمون منه ، وهذا القول لا شك أنه ضعيف ، ومنهم من يقول : العقيق واد طويل ، يتصل بذات عرق ، وجبل ذات عرق يشرف على الوادي ، فيكون الوادي ممتدا ، وذات عرق تطل عليه ، فإذا أحرم من العقيق ، من تحت الجبل ، يكون كمن أحرم من ذات عرق .

والعقيق مأخوذ من العَقَّ ، وهو القطع في الأرض ، وعند العرب وديان تسمى بالعقيق ، فهناك واديان بجوار المدينة ، اسمهما العقيق ، وهناك واديان يصبان في غور تهامة ، اسمهما العقيق ، منهما هذا العقيق ، عقيق عشيرة ، وبعضهم يقول : إنها عشرة أعقة ، وليست أربعة ، وإذا وردت عبارة : خرج إلى العقيق ، عند العقيق ، بإطلاق ، فالمراد به العقيق الذي في المدينة ، وليس المراد به هذا الوادي لأنهم يسمونه العقيق من غير تقييد ، أما هذا فهو عقيق عشيرة ، وعشيرة موجودة الآن يمين الخط السريع خط الرياض مكة ، يمين الكوبري قرابة العشرين أو الخمسة وعشرين كيلو مترا ، تأتيك قرية اسمها عشيرة ، هذه القرية التاريخية القديمة ، ميقات ذات عرق من هذه القرية خمسة وثلاثون كيلو مترا تقريبا غربا جهة مكة ، والخط السريع الذي بين القصيم ومكة سيكون قريبا من هذه المنطقة ، يمر حتى يصل إلى ذات عرق ، والله أعلم .

وصلى الله وسلم على نبينا محمد وعلى آله وصحبه أجمعين .



## بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

الحمد لله رب العالمين ، وصلى الله وسلم على نبينا محمد ، وعلى آله وصحبه أجمعين .

وقت العمرة :

قال المصنف رحمه الله : وأشهرُ الحجِّ .

يفهم من تحديد المؤلف لأشهر الحج أن العمرة لا توقيت لها ولا حد لها ، وأن الإنسان يجوز له أن يعتمر في أي وقت من السنة ، صيفا أو شتاء ، ليلا أو نهارا ، وذهب إليه عامة أهل العلم رحمة الله عليهم اتفاقا بينهم ، لكنهم بعد اتفاقهم اختلفوا : هل تكره في بعض الأيام أو لا ؟ .

ذهب جمهور أهل العلم : إلى أنه لا تكره العمرة في العام كله مطلقا ، ولا يوجد وقت للكراهة ، إليه ذهب المالكية ، والشافعية ، والحنابلة .

دليلهم : العمومات الثابتة عن النبي صلى الله عليه وسلم في فضيلة العمرة ، وأنه ليس هناك تخصيص بزمن معين ، ومن كره فعلية الدليل ، ومن أدلتهم حديث عمر ، أن النبي صلى الله عليه وسلم قال [تابعوا بين الحج والعمرة ، فإنهما ينفيان الذنوب والفقر ، كما ينفي الكير خبث الحديد] أخرجه الإمام أحمد ، وابن ماجه ، وصححه الألباني وغيره من أهل العلم .

القول الثاني : أنه تكره العمرة في خمسة أيام : يوم عرفة وأربعة أيام بعده ، وهي : يوم النحر ، وأيام التشريق الثلاثة ، مع يوم عرفة ، وإليه ذهب الحنفية .

أدلتهم :

الدليل الأول : عن عائشة رضي الله عنها قالت : (حلت العمرة في السنة كلها إلا في أربعة أيام يوم عرفة ويوم النحر ويومان بعد ذلك) أخرجه البيهقي ، وإن كان استدلالهم بهذا الأثر لا يدل على المقصود تماما ؛ لأنهم يرون أن المكروه خمسة أيام ، يوم عرفة وأربعة أيام بعده ، وعائشة رضي الله عنها تقول : في أربعة أيام ، هذا إن صح الأثر عن عائشة ، وقد أخرجه البيهقي وغيره ، وفي إسناده كلام لأهل العلم .

الدليل الثاني : أنها أيام شغل بأداء الحج ، فإذا قيل بعدم كراهية العمرة في هذه الأوقات ربما أدى ذلك إلى أن يتشاغل الإنسان عن شغل الحج بها .

ويناقش : بأنه لا يقتضي الكراهة ، فإن كان هذا الأمر سيؤدي إلى الشغل يمنع الإنسان منه ، أما إذا كان لا يشغل الإنسان ، فليس هناك دليل يدل على كراهة أيام معينة ؛ لأن الكراهة حكم شرعي ، لا بد لها من دليل وليس ثمة دليل ثابت في القرآن ولا في السنة ، وإذا لم يكن دليل فالأصل بقاء العمرة على أصلها ، وهو الاستحباب والندب في كل الأوقات .



أشهر الحج :

﴿ قال رحمه الله : وأشهرُ الحجِّ شَوَّالٌ وذو القعدةِ وعشرٌ من ذي الحِجَّةِ . ﴾

هذه هي أشهر الحج على المذهب ، ومعرفتها مهمة ؛ لأنه يترتب على الخلاف في هذه الأشهر ثمرة ، وستأتي الثمرة إن شاء الله عند ذكر خلاف العلماء في عدد أشهر الحج .

وقد اختلف أهل العلم في عدد أشهر الحج على ثلاثة أقوال :

القول الأول : أن أشهر الحج هي شوال وذو القعدة (بالتفتح والكسر والأشهر الفتح) وعشرة أيام من ذي الحجة (بكسر الحاء) وهذا رأي طائفة من السلف ، فهو رأي عمر ، وعلي ، وابن مسعود ، وابن عباس ، وابن عمر ، وابن الزبير رضي الله عنهم ، وعطاء ، وطاوس ، ومجاهد ، والنخعي ، والحسن ، ومذهب الحنفية ، والحنابلة ، وهو رأي أبي يوسف تلميذ الإمام أبي حنيفة ، واختيار ابن جرير الطبري ، وهو رأي كثير من المعاصرين ، مثل الشنقيطي ، وابن باز ، رحمهم الله .

أدلتهم :

الدليل الأول : قول الله تعالى ﴿ وَأَذَانٌ مِّنَ اللَّهِ وَرَسُولِهِ إِلَى النَّاسِ يَوْمَ الْحَجِّ الْأَكْبَرِ ﴾ فوصف الله تبارك وتعالى يوم النحر بأنه يوم الحج الأكبر ، وقد جاء صريحاً في حديث أبي هريرة رضي الله عنه ، قال : (بعثني أبو بكر فيمن يؤذن يوم النحر بمنى [لا يحج بعد العام مشرك ، ولا يطوف بالبيت عريان]). متفق عليه ، فجاء كلام أبي هريرة تفسيراً للآية ، فقد بعثه النبي صلى الله عليه وسلم في مؤذنين ، وبعثه أبو بكر في مؤذنين أيضاً هذا يدل على أنه من أشهر الحج .

الدليل الثاني : أثر ثابت عن ابن عمر رضي الله عنهما ، أنه قال : (أشهر الحج شوال وذو القعدة وعشر من ذي الحجة). أخرجه البخاري معلقاً بصيغة الجزم ، وهو قول الصحابة المذكورين المتقدمين .

الدليل الثالث : أن يوم النحر يوم تفعل فيه بعض الأركان كالطواف والسعي ، وعدد من الواجبات ، مثل : النحر ، والحلق ، وغير ذلك من أعمال الحج المعروفة ، فلا يمكن أن يكون هذا اليوم من غير أيام الحج ، لا بد أن يكون من أيام الحج ، وداخلا في أشهر الحج ، وأما ما بعد هذا اليوم ، فليس من أشهر الحج ؛ لأنه لا يمكن أن يفرض فيه الحج ، وأن يحرم الإنسان بالحج ؛ لأن وقت الحج قد مضى ، هل يمكن أن يفرض الإنسان الحج يوم النحر ويهل به ؟ لا يمكن ؛ لأن عرفة قد فاتت ، نعم ليلة النحر قد يهل بالحج ، يهل بالحج ، ويقف في عرفة بالليل أي وقت ، ثم يذهب إلى مزدلفة ، ثم يكمل حجه بعد ذلك ، ويكون قد أدرك الحج ، لكن في يوم النحر لا يمكن إدراك الحج ؛ لأن وقته قد مضى ، قالوا : فأشهر الحج شوال وذو القعدة وعشرة أيام من ذي الحجة .



**القول الثاني :** أن أشهر الحج شوال وذو القعدة وعشر ليالٍ من ذي الحجة ، وإليه ذهب الشافعية ، والحنابلة في رواية ، وهو اختيار الثوري ، والفرق بين القولين أن أصحاب القول الأول يرون أن يوم النحر داخل ، وهؤلاء يرون أن يوم النحر غير داخل ، بل تنتهي الأشهر بصلاة الفجر ، فتدخل الليالي ولا تدخل الأيام .  
**أدلتهم :**

**الدليل الأول :** قول الله تعالى ﴿ **فَمَنْ فَرَضَ فِيهِنَّ الْحَجَّ فَلَا رَفَثَ وَلَا فُسُوقَ وَلَا جِدَالَ فِي الْحَجِّ** ﴾ قالوا : والحج لا يمكن فرضه إلا في هذا الوقت ، وهو شهر شوال وذو القعدة ، وعشر ليالٍ من ذي الحجة .  
نوقش : بأن يوم النحر فيه أعمال كثيرة من أعمال الحج ، بل فيه ركنان من أركان الحج ، على القول بركنية السعي ، وهما : طواف الإفاضة ، وسعي الحج للمتمتع أو للقارن الذي لم يطف ، والمفرد الذي لم يسع مع طواف القدوم ، فلا يمكن أن يكون يوم النحر خارج أشهر الحج .

**الدليل الثاني :** عن عروة بن مضرس الطائي رضي الله عنه ، قال : (أتيت رسول الله صلى الله عليه وسلم بالموقف يعني بجمع ، قلت جئت يا رسول الله من جبل طي أكللت مطيقي وأتعبت نفسي والله ما تركت من حبل إلا وقفت عليه فهل لي من حج ؟ فقال رسول الله صلى الله عليه وسلم : [من أدرك معنا هذه الصلاة وأتى عرفات قبل ذلك ليلاً أو نهاراً فقد تم حجه وقضى نفته] أخرجه الخمسة ، وصححه طائفة كبيرة من أهل العلم ، صححه ابن خزيمة ، وابن حبان ، والنووي ، وشيخ الإسلام ابن تيمية ، وابن القيم ، والألباني ، ولذا قال ابن رشد : (وهو حديث مجمع على صحته) وانظر إلى قوله صلى الله عليه وسلم [فقد تم حجه] أي إن حجه قد انتهى ، وهذا يدل على أن آخر أشهر الحج فجر يوم النحر ، وما بعد ذلك فليس من أشهر الحج ، وهو دليل قوي .

لكن أهل العلم يناقشون الاستدلال بالحديث كما يناقشون الاستدلال السابق ، بأن أكثر أعمال الحج تقع في يوم النحر ؛ ولذا سمي يوم الحج الأكبر ، لأن جملة كبيرة من أعمال الحج تفعل فيه ، ولأن الأيام تابعة لليالي التي تسبقها في الشريعة ، إلا ليلة واحدة ، وهي ليلة النحر ، فهي تابعة ليوم عرفة في الحكم ، وقد يكون دليلاً للشافعية ، يقال : ليلة النحر تابعة ليوم عرفة ، ولذا تنتهي أشهر الحج بنهاية تلك الليلة ، بطلوع الفجر من يوم النحر .

**القول الثالث :** أن أشهر الحج ثلاثة أشهر كاملة ، شوال وذو القعدة وذو الحجة ، وهذا القول مروى عن عمر ، وابنه ، وابن عباس رضي الله عنهم ، وهو مذهب المالكية ، والظاهرية ، وإليه ذهب عروة ، وهو رواية عن عطاء ، ومجاهد ، والزهري ، واختيار شيخنا ابن عثيمين ، رحمهم الله .  
**أدلتهم :**

**الدليل الأول :** قول الله تعالى ﴿ **الْحَجُّ أَشْهُرٌ مَعْلُومَاتٌ** ﴾ فجاءت على سبيل الجمع ، وأقل الجمع ثلاثة ، فالأشهر ثلاثة تامة .

**الدليل الثاني :** أن جملة من المناسك تفعل بعد يوم النحر ، مثل : الرمي ، والمبيت ، والطواف لمن لم يطف ، وطواف الوداع .



والناظر في المسألة والخلاف فيها يجد أن للقول الأول قوة كبيرة ، وللقول الأخير قوة ، وكذلك القول الثاني ، كل قول فيه قوة ، خاصة الاستدلال بقول الله تعالى ﴿فَمَنْ فَرَضَ فِيهِِنَّ الْحَجَّ﴾ والمراد بفرض الحج الإهلال به ، والإهلال لا يمكن أن يقع بعد طلوع فجر يوم النحر ، وهذا يدل على أن الأشهر هي شوال وذو القعدة ، وعشرة أيام من ذي الحجة ، قد يقول قائل : عشر ليال ، وهذا له وجه ، لكن يوم النحر فيه أعمال كثيرة من أعمال الحج ، لكن على هذا الاستدلال ، وأن الفرض هو الإهلال بالحج ، فينبغي أن يقال بقول الشافعية ، وأنه بطلوع الفجر . أصحاب القول الثالث الذين قالوا ثلاثة أشهر تامة ، رأوا أن جملة من الأعمال تفعل بعد يوم النحر ، بل يجوز تأخيرها بعد ذلك ، مثل : طواف الإفاضة ، فإن الحنابلة والشافعية يرون التأخير مطلقا ، والمالكية يرون التأخير في شهر ذي الحجة ، والتأخير هنا جائز ، وإذا كان التأخير جائزا في هذا الوقت ، فمعناه أنه من أشهر الحج ، وثمرة النزاع أذكر منها مسألتين :

**المسألة الأولى :** أفعال الحج متى تفعل ؟ على قول من قال : إنها شوال وذو القعدة وعشرة أيام من ذي الحجة ، سيكون الباب مفتوحا ، وفيه سعة نوعا ما ، يؤدي الأفعال التي تطلب في أوقاتها المحددة ، مثل المبيت والرمي ، هذه محددة لا بد من فعلها ، لكن غير المحددة ، مثل الطواف والسعي والحلق ، يكون فيه نوع من الامتداد والطول ، ولذا نرى الشافعية والحنابلة يطلقون الأمر ، فيقولون : متى ما طاف طواف الإفاضة فله ذلك ، أي : لو أخر شهرا أو شهرين أو ثلاثة أو أربعة أو ستة ، فلا إشكال ، لكنه يبقى محرما ، يجوز له خلع الإحرام ، لكن التحلل الثاني لا يتم إلا بفعل الطواف ، وأما المالكية الذين يقولون : هي ثلاثة أشهر تامة ، فإنهم يرون عدم التأخير عن شهر ذي الحجة ، ولا بد أن يطوف فيه طواف الإفاضة .

**المسألة الثانية :** مسائل تعليق الطلاق والعتاق والأيمان ، فلو علق يمينه بأشهر الحج مثلا ، أو علق الطلاق بأشهر الحج ، كأن قال لامرأته : أنتي طالق إذا خرجت أشهر الحج ، فمتى تطلق امرأته ؟ على الخلاف السابق ، إن قيل بأنها ثلاثة أشهر تامة ، فإنها لا تطلق إلا بنهاية شهر ذي الحجة ، وإن قيل : شهران وعشرة أيام من ذي الحجة ، فإنها تطلق بغروب شمس يوم النحر ، وعلى قول الشافعية تطلق بطلوع الفجر من يوم النحر ، ومثله العتاق والوقف المعلق ، فلو حلف يمينا ، وقال : والله لا أذهب إلى فلان حتى تخرج أشهر الحج ، أو : والله لا أفعل هذا الشيء في أشهر الحج ، فيأتي الخلاف السابق .

**الإحرام قبل أشهر الحج :**

لو أحرم قبل أشهر الحج ، هل ينعقد إحرامه أو لا ؟ وهي مسألة مهمة ؛ لأن الله تعالى يقول ﴿فَمَنْ فَرَضَ فِيهِِنَّ﴾ مفهومه : أن الفرض يكون في أشهر الحج ، فهل إذا أحرم الإنسان قبل أشهر الحج ينعقد إحرامه بالحج ؟ أو لا ينعقد بالكلية ؟ أو ينعقد بعمره مجزئة ؟ .



## الإحرام بالحج قبل أشهره :

المذهب : أنه يعتقد حجا مع الكراهة ، كما أن من أحرم قبل الميقات المكاني يعتقد إحرامه بالإجماع ، إلا ما نقل عن داود وهو شاذ ، فتكون هذه المسألة كالمسألة السابقة ، اختلفوا في المسألة على ثلاثة أقوال :

القول الأول : أن من أحرم بالحج قبل أشهر الحج ، يعتقد إحرامه حجة مع الكراهة ، إليه ذهب الحنفية ، والمالكية ، والحنابلة .

أدلتهم :

الدليل الأول : قول الله تعالى ﴿يَسْأَلُونَكَ عَنِ الْأَهْلِ قُلْ هِيَ مَوَاقِيتُ النَّاسِ وَالْحَجِّ﴾ فهذه الآية عامة في جميع الأهلة ، فتقتضي أن تكون جميعا ميقاتا للحج ، إذن فالأهلة جميعا مواقيت للناس والحج .

أجاب شيخ الإسلام وناقشهم : بأن الهلال إنما يكون وقتا للشيء إذا اختلف حكمه وجودا وعدما ، مثل : أن يحل به الدين ، كيف يكون الهلال ميقاتا للشيء ولا يختلف حكمه وجودا وعدما ؟ إذا وجد وجد الحكم ، وإذا انتفى انتفى الحكم ، أما إذا كانت الأهلة جميعا مواقيت للحج ، فمعنى ذلك أنه لا يوجد الحكم بوجودها ولا ينتفي بانتفائها ، في شهر رجب ليس هناك حج ، لما هل هلال شوال دخلت أشهر الحج ، اختلف الحكم وجودا وعدما ، يقول شيخ الإسلام (فلو كان العام جميعا فرضا للإحرام لم تكن الأهلة ميقاتا للحج ، كما لم تكن ميقاتا للذبح) .

الدليل الثاني : قوله تعالى ﴿وَأَتِمُّوا الْحَجَّ وَالْعُمْرَةَ لِلَّهِ﴾ أمر الله عز وجل بإتمام الحج والعمرة ، فإذا شرع الإنسان في الحج قبل أشهر الحج فإنه يلزمه أن يتم حجه .

ونوقش : بأن الإحرام منعقد ، ويلزمه إتمام الإحرام ، لكن يعتقد حجا ، إنما ينعقد عمرة مجزئة ، وسيأتي .  
الدليل الثالث : قياس الإحرام قبل الميقات الزمني على الإحرام قبل الميقات المكاني ، بجامع أن كلا منهما ميقات قد حدده الشارع ، فإذا جاز في الميقات المكاني ، فليجز في الميقات الزمني .

ونوقش : بأن ثمة فرقا بين الميقات المكاني والميقات الزمني ، فإن الإنسان لو أحرز الإحرام عن الميقات المكاني ، صح إحرامه مع الإثم ، ووجب عليه دم ، بخلاف ما لو أحرز الحج عن الميقات الزمني ، فإنه لا ينعقد حجه ، لو أحرز يوم النحر هل تنعقد حجته ؟ لا ، لكن لو أحرز بعد أن تجاوز السيل ، أو تجاوز ذا الحليفة ، هل ينعقد إحرامه ؟ الجواب : ينعقد ، وعليه دم على رأي كثير من الفقهاء .

القول الثاني : أن من أحرم بالحج قبل أشهر الحج لا ينعقد إحرامه مطلقا ، وإليه ذهب الحنابلة في رواية ذكرها شيخ الإسلام رحمه الله في شرح العمدة ، واختاره ابن حزم رحمه الله .

أدلتهم :

الدليل الأول : يستدل ابن حزم رحمه الله ، بحديث عائشة رضي الله عنها ، : [من عمل عملا ليس عليه أمرنا فهو رد] وهذا الإنسان قد عمل عملا ليس عليه أمر الله ولا أمر رسوله صلى الله عليه وسلم ، فيكون فعله مردودا .



ونوقش : بالتسليم أن فعله على غير هدي رسول الله صلى الله عليه وسلم ، وعلى غير أمر الله وأمر رسوله ، هو يعتبر محرماً ، بشروعه في الإحرام ، فيتحلل منه بالعمرة ، فينقلب إحرامه إلى عمرة مجزئة .

الدليل الثاني : كيف يصح الإحرام بعمرة لم يقصدها ؟ وبجح لم يدخل وقته ؟ فلا ينعقد إحرامه .

ويناقش : بأن من صلى قبل الوقت ظاناً دخول الوقت تنعقد صلاته نفلاً ، مع أنه لم يقصد النفل ؛ لأن عندنا نيتين ، نية الصلاة ، ونية الفرض ، نية الصلاة ثابتة وموجودة ، وأما نية الفرض فتبين عدم وجود الفرض ، فتكون ملغاة ، مثل ذلك هنا ، عندنا نية الإحرام ، ونية أن يكون حجاً ، نية الإحرام موجودة وثابتة ، ونية النسك لم يأت وقتها ، فتبين أنها ملغاة ، فيبقى محرماً ، ولا يمكن التخلص من الإحرام إلا عن طريق العمرة ، فينقلب إحرامه إلى عمرة ، فيأتي بعمرة .

القول الثالث : أن من أحرم بالحج قبل أشهر الحج ينعقد إحرامه عمرة مجزئة ، وإليه ذهب عمر ، وابن مسعود ، وجابر ، وابن عباس رضي الله عنهم ، وهو رأي عطاء ، وطاوس ، ومجاهد ، وهو رأي الأوزاعي ، ومذهب الشافعية ، والحنابلة في رواية .

أدلتهم :

الدليل الأول : قول الله تعالى ﴿ الْحَجُّ أَشْهُرٌ مَّعْلُومَاتٌ ﴾ بين الله عز وجل أن أشهر الحج معلومة ، وهذا التحديد والتوقيت لا بد أن يكون له فائدة ، وفائدته الإحرام والوقوف ؛ لأن الوقوف لا يكون إلا في هذه المدة والطواف بعده ، ولأن الحج اسم للإحرام والوقوف والطواف والسعي ، فيجب أن تكون هذه الأشياء في أشهر الحج ، وإذا كانت وقتاً لم يكن للإنسان تقديمه قبل وقته ، وإذا قدمه فتقدمه غير مشروع .

الدليل الثاني : قول الله تعالى ﴿ فَمَنْ فَرَضَ فِيهِنَّ الْحَجَّ فَلَا رَفَثَ وَلَا فُسُوقَ . . . ﴾ خص الفرض بهن ، فعلم أن فرضه في غيرهن غير مشروع .

الدليل الثالث : عن ابن عباس رضي الله عنهما ، قال (من السنة أن لا يحرم بالحج إلا في أشهر الحج) أخرجه البخاري معلقاً بصيغة الجزم ، وقول الصحابي (من السنة) فله حكم الرفع .

الدليل الرابع : عن جابر رضي الله عنه ، أنه سئل (أيهل بالحج قبل أشهره ؟ قال : لا) أخرجه الدارقطني .

الدليل الخامس : روي عن ابن عباس رضي الله عنهما ، أنه قال (لا ينبغي أن يحرم بالحج إلا في شهور الحج ، من أجل قوله تعالى ﴿ الْحَجُّ أَشْهُرٌ مَّعْلُومَاتٌ ﴾ ذكره ابن كثير في تفسيره ، وذكره شيخ الإسلام في شرح العمدة .

فإن قال قائل : نحن عرفنا أنه لا يشرع الإهلال في غير أشهر الحج ، لكن لماذا ينقلب عمرة ؟ فالجواب : ينقلب الحج عمرة ؛ لأن الإحرام يشتمل على نيتين ، نية الإحرام ونية الحج ، فإذا نوى الإحرام انعقد إحرامه ، وأما نيته الحج فلا تنعقد ، وإنما ينعقد ما يمكن فعله ، وهو العمرة ، مثل من صلى قبل الوقت ، ظاناً أن الوقت قد دخل ، فإن نية الصلاة تكون منعقدة ، وتنقلب نيته إلى نفل ، قال الفقهاء (وينقلب نفلاً ما بان عدمه ، كفاتحة لم تكن ، وفرض لم يدخل وقته) .





الدليل السادس : أن العمرة حج أصغر ، والعمرة قد دخلت في الحج ، كما أخبر النبي صلى الله عليه وسلم ، في حديث ابن عباس وغيره [دخلت العمرة في الحج إلى يوم القيامة] أخرجه الإمام مسلم ، وإذا كانت قد دخلت في الحج ، فإذا أحرم الإنسان بحج لم يدخل وقته ، فإن إحرامه ينقلب إلى عمرة مجزئة .

وكذا لأن الإحرام ينعقد لازماً بالشروع فيه ، كما قال تبارك وتعالى ﴿ وَأَتَمُّوا الْحَجَّ وَالْعُمْرَةَ لِلَّهِ ﴾ فإذا انعقد لازماً واجبا بالشروع فيه ، فلا يمكن إبطاله في هذه الحال ، فينقلب عمرة مجزئة .

الراجع :

هو القول الأخير والله أعلم ، أن من أحرم قبل الميقات الزماني ، فإن إحرامه ينعقد عمرة مجزئة .



## باب في الإحرام والتلبية وما يتعلق بهما

﴿ قال رحمه الله : نية النسك .

الإحرام لغة : نية الدخول في التحريم ، يقال : أحرم فلان ، أي نوى الدخول في التحريم ، كما يقال : أشتى فلان ، أي دخل في الشتاء ، وأربع : دخل في الربيع ، وسمي محرماً لأنه بنيتة يحرم على نفسه ما كان حلالاً عليه قبل الإحرام ، من الطيب والنساء وبقية محظورات الإحرام ، وهو مأخوذ من التحريم ومن المعنى السابق ذكره قول الشاعر :

قتلوا ابن عفان الخليفة محرماً ،، فدعا فلم أر مثله مظلوما .

فقال محرماً أي داخل وقت التحريم ؛ لأنهم قتلوه في شهر ذي الحجة الحرام .

الإحرام اصطلاحاً : هو نية الدخول في النسك ، فإذا نوى الدخول في النسك سمي محرماً ، وليس الإحرام لبس ملابس الإحرام ، الملابس لا أثر لها ، ولذا يصح أن يحرم الإنسان وعليه ملابسه ، لكن يلزمه بعد ذلك أن ينزع الملابس التي عليه .

وقولنا (نية الدخول في النسك) : أي ليس نية الحج والعمرة ، فالإنسان لا يكون محرماً بنية أن يحج أو يعتمر ، فإن الإنسان ينوي أن يحج السنة القادمة ، أو هذه السنة ، هل يعتبر حاجاً في هذه اللحظة ؟ ينوي أن يعتمر بعد يومين أو ثلاثة أو شهر ، هل يعتبر محرماً بالعمرة ؟ لا ، إنما هو نية الدخول في النسك ، فالنية هي المؤثرة .

والنية هذه شرط كما سيأتي إن شاء الله ، وهي شرط لسائر العمل ، لقوله صلى الله عليه وسلم [إنما الأعمال بالنيات ، وإنما لكل امرئ ما نوى] وأما الإحرام فإنه ركن من أركان الحج والعمرة .

وهل يشترط أن يضم إلى النية فعل أو قول ؟ أما جمهور أهل العلم المالكية ، والشافعية ، والحنابلة ، فيرون أنه لا يشترط أن ينضم إلى النية أمر آخر ، من قول أو فعل ، وذهب الحنفية ، وعطاء ، وهو اختيار شيخ الإسلام ، إلى أنه لا بد أن يضم إلى النية قول أو فعل ، القول مثل التلبية ، والفعل مثل سوق الهدى ، والله أعلم .

وصلى الله وسلم على نبينا محمد ، وعلى آله وصحبه أجمعين .



## بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

الحمد لله رب العالمين ، وصلى الله وسلم على نبينا محمد ، وعلى آله وصحبه أجمعين .

سنن الإحرام :

١- الغسل :

قال المؤلف رحمه الله : سُنُّ لِمُرِيدِهِ غُسْلٌ .

شرح المؤلف رحمه الله في بيان مجموعة من سنن الإحرام .

بدأ بذكر الغسل ، والغسل سنة مؤكدة باتفاق أهل العلم رحمة الله عليهم ، حكى بعضهم الاتفاق على أنه سنة ، يسن أن يغتسل المحرم سواء كان ذكراً أو أنثى ، صغيراً أو كبيراً ، حائضاً أو نفساً ، وبالإجماع أن من أحرم من دون غسل فإن إحرامه صحيح ، وقد ثبتت سنية الغسل بفعل النبي صلى الله عليه وسلم ، وبأمره .

أدلة الغسل :

الدليل الأول : عن زيد بن ثابت رضي الله عنه ، أن النبي صلى الله عليه وسلم (تجرد لإهلاله واغتسل) أخرجه الترمذي ، وابن خزيمة ، والدارقطني ، والبيهقي ، وصححه الألباني ، فدل على ثبوت الغسل ، وهذا الحديث لأهل العلم فيه كلام ، لكن الشيخ الألباني رحمه الله يصححه .

الدليل الثاني : عن جابر رضي الله عنه ، قال : (.. حتى أتينا ذا الحليفة فولدت أسماء بنت عميس محمد بن أبي بكر ، فأرسلت إلى رسول الله صلى الله عليه وسلم كيف أصنع؟ قال : [اغتسلي واستثفري بثوب وأحرمي]) أخرجه الإمام مسلم .

الدليل الثالث : عن جابر رضي الله عنه ، أن عائشة رضي الله عنها ، لما حاضت أمرها النبي صلى الله عليه وسلم (أن تغتسل ثم تهل بالحج ففعلت) أخرجه الإمام مسلم ، فهذا قوله وفعله صلى الله عليه وسلم .

وقت الغسل :

العلماء رحمهم الله يرون أن وقت الغسل عند الإحرام ، وأنه لا بأس أن يكون الإحرام متراخياً عن الغسل ، وذهب الحنفية ، والشافعية ، والحنابلة ، إلى أنه لا يشترط أن يكون الغسل متصلاً بالإحرام ؛ قياساً على الجمعة ، وقد تقدم أن من العلماء من يرى جواز أن يغتسل من الليل ، كما هو مذهب الحنفية ، ومنهم من يرى أنه يغتسل من بعد طلوع الشمس ، ومنهم من يرى أنه يغتسل من بعد طلوع الفجر ، وأفضل حال هو أن يغتسل قبل الرواح للجمعة . وذهب المالكية إلى شرط اتصاله بالإحرام ، حتى ثبت السننية به ؛ لأن المقصود بالغسل التنظيف ، وأن يكون على أكمل حال وصورة ، وهذا لا يحصل إلا إذا كان الغسل قريباً من الإحرام .



الراجع :

أن يقال : إذا كان الجو باردا ، أو كان الإنسان لا تتغير رائحته ، فإن له أن يغتسل ، وأن يراخي الإحرام عن الغسل ، ويحصل على السننية حينئذ ، أما إذا كان الجو حارا ، وإذا اغتسل وراخي الإحرام عن الغسل تغيرت رائحة جسده بعرق ونحوه ، فإنه لا يحصل على المعنى المقصود وهو السننية ، ولذا كان يفتي شيخنا وغيره ، أن من اغتسل وركب الطائرة ، أو اغتسل قبل الوصول إلى الميقات ، خاصة في الشتاء ، فإنه يحصل على السننية ، وهذا بناء على قول الجمهور ، في أنه لا بأس أن يترأخي الإحرام عن الغسل .

التيمم لمن لم يستطع الغسل :

﴿ قال رحمه الله : أو تيمم لعدم . ﴾

إذا لم يستطع أن يغتسل ، فإنه يتيمم لعدم الماء ، ولو عبر المؤلف رحمه الله وقال (وتيمم لعذر) لكان أولى ، حتى يشمل مسألة العذر وانعدام الماء ، العذر : كأن يكون الإنسان لا يستطيع أن يغتسل .

ومسألة التيمم عند عدم القدرة على الاغتسال محل خلاف ، على قولين :

القول الأول : أن مريد النسك إذا تعذر عليه استعمال الماء تيمم ، وإليه ذهب الشافعية على الصحيح ، وهو مذهب الحنابلة .

أدلتهم :

الدليل الأول : أن طهارة التراب تحل محل طهارة الماء عند فقد الماء ، والمحرم فاقد للماء في مسألتنا فيتيمم .

الدليل الثاني : أن الإحرام عبادة يغتسل لها ، فإذا لم يتمكن من الاغتسال له فإنه يتيمم .

القول الثاني : أنه إذا عدم المحرم الماء أو لم يستطع استعماله فإنه لا يشرع له التيمم ، وإليه ذهب الحنفية ، والمالكية ، والحنابلة في رواية اختارها ابن قدامة ، وصوبها المرادوي ، واختارها شيخ الإسلام ابن تيمية ، وشيخنا ابن عثيمين ، والألباني ، وطائفة من أهل العلم .

أدلتهم :

الدليل الأول : أن التيمم شرع بدلا عن الغسل والوضوء الواجب ، كما في آية التيمم ، فلا يشرع بدلا عن الغسل المستحب .

الدليل الثاني : أن غسل الإحرام إنما شرع من أجل التنظيف ، وأن يكون الإنسان على أكمل صورة ، وأتم حال ، والتراب يزيده وسخا وتلوثا ولا يقطع الرائحة ، فهو لا يستفيد من التيمم شيئا ، كما تقدم في الميت إذا مات ولم يُقدر على تغسيله ، إما لتحلل في الجسد ، أو لكونه محترقا أو متقطعا ، والمسألة فيها خلاف على قولين ، المذهب أنه ييمم ، ومن أهل العلم من قال بعدم التيمم في هذه الحال ؛ لأنه لا يستفاد منه شيء ، ومشروعية غسل الميت إنما كانت لأجل التنظيف والتطهير ، وهذا معدوم في هذه الحال ، كذلك هنا ، فإن الغسل للتنظيف والتطهير ، وهذه العلة معدومة هنا .



الراجع :

هو القول الثاني والله أعلم ، أن المحرم إذا تعذر عليه الماء أو استعماله ، فإنه لا يتيمم ؛ لعدم الدليل عليه ، والعبادة مبناها على التوقيف ، وليس لأحد أن يرى مشروعية أو استحباب أو وجوب شيء إلا إذا كان عنده دليل .

٢- التنظف :

﴿ قال رحمه الله : وَتَنْظُفٌ . ﴾

أي أخذ ما ينبغي أخذه من شعر وظفر ، وهكذا إذا أطلق الفقهاء التنظف ، فإن المراد به أخذ ما ينبغي أخذه من شعر وظفر وقطع للرائحة الكريهة التي تكون في الإنسان ؛ لأن مدة الإحرام تطول ، فلا يتمكن الإنسان من أخذ ما يحتاج إلى أخذه لو تركه عند الإحرام ، مثل : شعر العانة ، وشعر الإبط ، والشارب ، والظفر ، وهذا عند جمهور أهل العلم رحمة الله عليهم .

أدلتهم :

الدليل الأول : أن الإحرام عبادة ، فسن فيه التنظف كالجمعة ، والإحرام يمنع من التنظف .  
الدليل الثاني : أن الإحرام يسن له الاغتسال والتطيب ، فسن له التنظف ، كالجمعة ، الجمعة يسن لها التطيب والاعغتسال فيسن لها التنظف .

وهذا القياس قياس يحتاج إلى دليل في أصله ، الأصل يحتاج إلى إثبات الحكم فيه ، وهو الجمعة ، ما الدليل على أن الجمعة يستحب لها التنظف ؟ وتقدم في باب الجمعة أن التنظف مأمور به مطلقا ، وليس مختصا بيوم الجمعة ، بل متى ما احتاج الإنسان أن يأخذ من ظفره أو من شعره أمر بالأخذ ، وقد تقدم أولاً في باب الطهارة ، ما هي المدة التي يباح للإنسان فيها أن يترك عدم قلم الظفر وعدم أخذ الشعر .

القول الثاني : أنه ليس من خصائص الإحرام أن يتنظف الإنسان عند بدئه ، كما ذكر شيخ الإسلام رحمه الله ، وغيره من أهل العلم ، فذكروا أنه ليس ثمة دليل يدل على أن من خصائص الإحرام أن يتنظف الإنسان قبله ، بل الإنسان مأمور بالتنظف متى ما احتاج إلى ذلك ، فهو مشروع بحسب الحاجة ، ولهذا لم يذكره الصحابة رضي الله عنهم في إحرام النبي صلى الله عليه وسلم .

الراجع :

أن ليس ثمة دليل يدل على أن الحاج يؤمر بأن يأخذ من شعره أو من ظفره عند الإحرام ، لكنه يؤمر بأن يأخذ مطلقا ، فإن احتاج عند الإحرام فيقال له : خذها الآن ، حتى لا تحتاج أن تأخذها أثناء الإحرام ، فتفعل محظورا من محظورات الإحرام .



## ٣- التطيب :

## ﴿ قال رحمه الله : وَتَطِيبٌ ﴾ .

من سنن الإحرام التطيب ، والتطيب نوعان :

أ- التطيب في البدن .

ب- التطيب في ثوب الإحرام .

النوع الأول : أما التطيب في البدن ، فالمذهب أنه يسن له أن يتطيب في لحيته وفي رأسه وفي جسده ، ويكثر من الطيب في لحيته وفي رأسه ، كما كان يفعل النبي صلى الله عليه وسلم ، و التطيب في البدن فيه خلاف على قولين : القول الأول : أنه يسن للمحرم أن يتطيب في جسده ، رأسه ولحيته وجسده عامة ، وهذا رأي طائفة كبيرة من الصحابة ، فهو رأي سعد ، وابن عباس ، وابن الزبير ، ومعاوية ، وعائشة ، وهو رأي الثوري ، وإسحق ، وأبي ثور ، وابن المنذر ، وهو مذهب الحنفية ، والشافعية ، والحنابلة .

أدلتهم :

الدليل الأول : عن عائشة رضي الله عنها ، قالت : (كنت أطيّب النبي صلى الله عليه وسلم لإحرامه حين يحرم ، ولحله قبل أن يطوف بالبيت) متفق عليه ، وفي بعض الألفاظ قالت : (كأني أنظر إلى ويص المسك في مفارق رسول الله صلى الله عليه وسلم وهو محرم) متفق عليه ، وفي لفظ لمسلم قالت (طيبته بأطيب الطيب) .

الدليل الثاني : عن عائشة رضي الله عنها ، قالت : (كنت أطيّب رسول الله صلى الله عليه وسلم ، فيطوف على نسائه ، ثم يصبح محرماً ينضح طيباً) متفق عليه ، وهذا يدل على وجود الطيب فيه ، وكذا قولها (كنت أطيّبه بأطيب الطيب) دليل على أن الطيب يبقى في جسده ، وهو طيب قوي له رائحة .

الدليل الثالث : عن عائشة رضي الله عنها ، قالت (كنا نخرج مع النبي صلى الله عليه وسلم إلى مكة ، فنضمد جباهنا بالسكّ المطيب عند الإحرام ، فإذا عرقت إحدانا سال على وجهها ، فيراه النبي صلى الله عليه وسلم فلا ينهانا) أخرجه أبو داود ، والبيهقي ، وحسنه بعض أهل العلم، و صححه الشيخ الألباني.

القول الثاني : أنه يكره للمحرم أن يتطيب في جسده ، وهو مروى عن عمر ، وعثمان ، وابن عمر ، وهو رأي عطاء ، والزهري ، ومحمد بن الحسن من الحنفية ، ومذهب المالكية .

أدلتهم :

الدليل الأول : عن صفوان بن يعلى بن أمية عن أبيه : (أن رجلاً أتى النبي صلى الله عليه وسلم وهو بالجعرانة وعليه جبة وعليه أثر الخلق أو قال صفرة ، فقال كيف تأمرني أن أصنع في عمرتي ؟ فأنزل الله على النبي صلى الله عليه وسلم فستر بثوب ووددت أني قد رأيت النبي صلى الله عليه وسلم وقد أنزل عليه الوحي ، فقال عمر : تعال أيسرك أن تنظر إلى النبي صلى الله عليه وسلم وقد أنزل عليه الوحي ؟ قلت : نعم ، فرفع طرف الثوب فنظرت إليه ، له غطيط - وأحسبه قال - كغطيط البكر فلما سري عنه ، قال : [أين السائل عن العمرة ؟ اخلع عنك الجبة

واغسل أثر الخلق عنك وأنت الصفرة ، واصنع في عمرتك كما تصنع في حجك] متفق عليه ، فأمر النبي صلى الله



عليه وسلم بإزالة الطيب ، فهذا دليل على أن المحرم لا يتطيب عند بدء إحرامه ، ومن المعلوم أن ما جاز ابتداءه ، جازت استدامته ، فكونه ينهى عن استدامة الطيب ، دليل على أنه يكره له ابتداءه .

وقد نوقش الاستدلال بالحديث بمناقشات عدة :

١- أن هذا الحديث جاء في بعض ألفاظه (عليه جبة بها أثر خلوق) وفي بعضها (عليه رَدْع من زعفران) وهذا يدل على أن طيب الرجل كان زعفرانا ، وقد تقدم في الصلاة أن الزعفران ينهى عنه الرجل ، كما ثبت في الحديث المتفق عليه ، من حديث أنس ، أن النبي صلى الله عليه وسلم [نهى أن يتزعفر الرجل] فطيبه كان زعفرانا فأمر بإزالته وغسله ، ولو كان غير الزعفران لما أمره بإزالته ، والعلم عند الله ؛ لأنه قد تطيب بعد ذلك .

٢- أو يقال : إن حديث يعلى بن أمية ، كان في سنة ثمان من الهجرة ، في عمرة الجعرانة ، لأن النبي صلى الله عليه وسلم اعتمر بعد أن فتح مكة ، ذهب إلى الطائف وفتحها ، ثم اعتمر من الجعرانة ، وهذه العمرة تخفى على بعض أهل السير وغيرهم كما ذكر بعض العلماء ، لكن هذه العمرة حصلت سنة ثمان من الهجرة بعد فتح مكة ، وحديث عائشة كان في سنة عشر من الهجرة ، في حجته صلى الله عليه وسلم ، فتكون أحاديث عائشة متأخرة عن حديث يعلى بن أمية ، فيقال : إن ثبت التعارض بين الحديثين ، فحديث عائشة ناسخ لحديث يعلى بن أمية ، وهذا على فرض التعارض ، وقد ذكر ابن عبد البر رحمه الله ، أن جماعة من أهل السير والآثار قد ذكروا أن قصة يعلى بن أمية حدثت سنة ثمان من الهجرة .

٣- أن الطيب في حديث يعلى بن أمية قد وقع بعد الإحرام ، فالرجل قد تطيب بعد أن أحرم ، وإذا تطيب الإنسان بعد إحرامه ، فإنه يؤمر بإزالة الطيب ، وأما أحاديث عائشة ، فإن النبي صلى الله عليه وسلم ، تطيب فيها قبل الإحرام ، وهذه علة تبيح بقاء الطيب في حديث عائشة ، وعلة تقتضي إزالة الطيب في حديث يعلى بن أمية .  
الدليل الثاني : عن ابن عمر رضي الله عنهما ، أنه سئل عن الطيب للمحرم عند الإحرام ، فقال (لئن أطلت بالقطران أحب إلي من ذلك) متفق عليه .

نوقش الاستدلال بهذا الحديث : أن عائشة رضي الله عنها ، لما سمعت كلام ابن عمر هذا قالت (يرحم الله أبا عبد الرحمن ، كنت أطيب النبي صلى الله عليه وسلم ، فيطوف على نسائه فيصبح محرما ينضح طيبا) فعائشة رضي الله عنها عندها زيادة علم ، ابن عمر رضي الله عنهما ، يرى عدم جواز الطيب في هذا الحديث ، وعائشة أجابت عليه بفعلها مع النبي صلى الله عليه وسلم ، حينما طيبته .

الدليل الثالث : أن الطيب تحرم استدامته ، فإذا حرمت استدامته ، حرم ابتداءه .

نوقش : بأن عامة أهل العلم على أن الطيب تجوز استدامته ؛ لحديث عائشة رضي الله عنها ، قالت (كنت أرى ويص المسك في مفارق رسول الله صلى الله عليه وسلم ، وهو محرم) .



النوع الثاني : التطيب في الثوب .

هل للمحرم أن يطيب ثيابه ؟ ذهب الحنفية ، والمالكية ، وبعض الحنابلة ، إلى أنه لا يجوز للمحرم أن يطيب ثيابه ، ويحرم عليه .

أدلتهم :

الدليل الأول : عن ابن عمر ، أن النبي صلى الله عليه وسلم ، سئل عما يلبس المحرم ، قال : [ لا يلبس القميص ولا العمامة ولا السراويلات ، ولا ثوبا مسه ورس ولا زعفران ] متفق عليه ، فإذا كان الثوب قد مسه الورس والزعفران ، لم يجز لبسه ، ولا فرق بين أن يكون الإنسان محرما أو أن يتدئ لبسه ، بل هذا الحديث يدل على أن النبي صلى الله عليه وسلم ، سئل عما يلبس ابتداء ؛ لأن هذا حصل حينما كان الرسول يخبر الناس عند حجة الوداع ، ويعلمهم ماذا يصنعون ، فسئل عما يلبس فين ما لا يلبس وترك ما يلبس ؛ لأن ما لا يلبس معدود ومحصور ، وما يلبس باق على الأصل ، وهو الحل والإباحة .

وذهب الشافعية : إلى أنه لا يستحب تطيب ملابس الإحرام ، وأما الجواز فالأصح عندهم أنه يجوز تطيبها ، لكن إذا طيب لباس الإحرام ثم نزع ، فليس له أن يلبسه مرة أخرى ، فإن لبسه فعليه فدية ، فله الاستدامة وليس له الابتداء .

وذهب الحنابلة : إلى أنه يكره تطيب ملابس الإحرام ، ويقولون كالشافعية : إذا نزع ملابس الإحرام فليس له أن يعيد لبسها ، فإن لبسها فعليه فدية أذى ؛ لأنه فعل محظور ، وعند الحنابلة قول أن حكم تطيب ملابس الإحرام كحكم تطيب البدن ، وهذا يقتضي أن يكون تطيب ملابس الإحرام مستحبا ، وليس جائزا فقط ؛ لأنهم يرون استحباب تطيب الجسد .

الراجع :

هو قول الحنفية ، والمالكية وبعض الحنابلة ، أنه يحرم تطيب ملابس الإحرام ؛ لحديث يعلى بن أمية ، وإن كانت دلالة قد يناقش فيها ، لكن عندنا حديث ابن عمر ، لما سئل النبي صلى الله عليه وسلم : ما يلبس المحرم ؟ فذكر فيه [ ولا ثوبا مسه ورس ولا زعفران ] فنهى عن لبس الثوب المطيب .

إذا طيب بدنه فانتقل الطيب :

إذا طيب المحرم بدنه ، فانتقل الطيب أو نُقل ، فهذا له أحوال :

الحال الأولى : أن ينتقل الطيب بنفسه ، كأن يعرق الإنسان ، فينتقل الطيب من الرأس إلى الثياب ، أو من موضع إلى موضع آخر ، فلا شيء على المحرم فيه ؛ لأنه ليس من فعله .

دليله : حديث عائشة ، قالت (كنا نخرج مع النبي صلى الله عليه وسلم إلى مكة فنضمد جباهنا بالسك المطيب ، فإذا عرقت إحدانا سال الطيب على وجهها ، فإرانا النبي صلى الله عليه وسلم فلا ينهاننا) أخرجه أبو داود ، وهذا يدل على أنه لا يترتب عليه حكم .

الحال الثانية : أن ينتقل الطيب من موضع إلى موضع ، هو بنفسه ينقل الطيب ، قالوا : عليه فدية بسبب النقل .





الحال الثالثة : أن ينقل الطيب من موضع إلى موضع آخر ، جهلا أو نسيانا منه ، فلا شيء عليه .  
الحال الرابعة : أن يتعمد مس الطيب ، فعليه فدية ؛ لأنه كالتطيب ، إذا تعمد أن يمسه في جبهته أو في لحيته ، فهو كالتطيب .

لو توضأ ، وغسل لحيته ، ومسح رأسه ، فعلق الطيب بيديه ، أو اغتسل فعلق الطيب بيديه ، فهل يؤمر بغسل يديه أو لا ؟ المذهب أنه يؤمر بغسل يديه فورا ، حتى لا يكون متطيبا ، وعليه فدية ، وذكر شيخنا رحمه الله ، أنه لا يلزمه غسل يديه في هذه الحال ؛ لأنه لم يبتدئ الطيب ، ولأن الطيب مأمور به ، ولأن المشقة حاصلة في الأمر بغسله وإزالة رائحته ، وهذه مشقة لم تأت الشريعة بمثلها .

#### هل المرأة كالرجل في الطيب :

الشافعية ، والحنابلة يرون أن المرأة كالرجل في الطيب ، وأن المرأة تتطيب كما يتطيب الرجل ، سواء كانت شابة أو عجوزا ، وقد دل عليه حديث عائشة ، قالت : (وكنا نضمد جباهنا بالسك المطيب) فقولها (كنا) تعني معاشر النساء ، وهذا دليل على أن السننية ثابتة للرجال والنساء على حد سواء .

#### ٤- التجرد من المخيط :

﴿ قال رحمه الله : وَتَجَرَّدَ عَنِ مَخِيظٍ . ﴾

يسن أن يتجرد المحرم عن المخيط ، والمراد به : (ما خيط على قدر العضو) وليس المراد به ما فيه خياطة ، فهذا لا يمكن التحرز منه .

لماذا لم يقل المؤلف : يجب عليه ؟ ذكر العلماء أنه يجوز له أن يعقد الإحرام وعليه ملابسه ، لكنه يؤمر بخلعها ، وألا يتأخر لحظة واحدة ، وإن تأخر فعليه فدية ، فليس له الحق في استدامة بقاء اللباس عليه ، فنزع اللباس قبل الإحرام سنة ، يسن له التجرد من المخيط حتى يحصل الإهلال حال تجرده ، فإن تأخر ، فلم ينزع إلا بعد أن أهل ، فإنه يجوز له ، لكن بشرط ألا يتأخر ، فإن تأخر فعليه دم ، فالتجرد من اللباس واجب في الإحرام ، وليس شرطا لصحته ، ولذا يجوز للإنسان أن يجرم وعليه ثيابه ، وأن يستديم لبس الثياب ، لكن عليه فدية بعد ذلك ، يستديمها لعذر ، ولو استدامها بدون عذر ، فإنه يكون آثما ، وعليه فدية أذى بلبسه له ، وعدم نزعه للباس الذي عليه .

الدليل على التجرد : حديث زيد بن ثابت المتقدم أن النبي صلى الله عليه وسلم (تجرد لإهلاله واغتسل) أخرجه الترمذي ، وابن خزيمة ، والدارقطني ، والبيهقي ، وصححه الألباني وغيره .

#### ٥- الإحرام بلباس أبيض :

﴿ قال رحمه الله : وَيُحْرَمُ فِي إِزَارٍ وَرِدَاءٍ أَيْضَيْنِ . ﴾

من السنة أن يجرم الإنسان في إزار ورياء أبيضين .

#### دليل ذلك :

الدليل الأول : عن ابن عمر رضي الله عنهما ، أن النبي صلى الله عليه وسلم ، سئل : ما يلبس المحرم ؟ فقال [لا يلبس القميص ..] متفق عليه ، وجاء في لفظ الإمام أحمد رحمه الله ، قال [وليحرم أحدكم في إزار ورياء ونعلين]



وهذه الزيادة اختلف فيها أهل العلم رحمة الله عليهم ، فمنهم من يضعفها ، وقد ذهب إلى تصحيحها الحافظ ابن حجر ، والشيخ أحمد شاكر ، والألباني رحمهم الله .

الدليل الثاني : عن ابن عباس رضي الله عنهما ، قال : (انطلق النبي صلى الله عليه وسلم ، بعدما ترجل وادهن ، ولبس إزاره ورداءه هو وأصحابه ، فلم ينه عن شيء من الأردية والأزر تلبس إلا المزعفرة ..) متفق عليه .  
قوله : (فلم ينه عن شيء من الأردية و الأزر) وقوله (و لبس إزاره ورداءه) دليل على أن النبي صلى الله عليه وسلم ، أحرم في إزار ورداء ، وأن المحرم يحرم في إزار ورداء ، إزار يربطه على حقويه ، ويكون إلى أسفل الجسد ، ورداء يضعه على كتفيه ، ويغطي به صدره .

ويسن على المذهب أن يكون أبيض ؛ لحديث ابن عباس رضي الله عنهما ، أن النبي صلى الله عليه وسلم قال [البسوا من ثيابكم البياض ، فإنها من خير ثيابكم ، وكفنوا فيها موتاكم] أخرجه الخمسة ، وصححه الألباني ، فاستحبوا الثياب البيضاء حال الإحرام ، ولو لبس أخضر أو أزرق أو غير ذلك من الألبسة فإنه يجوز له ، لكن هذا على سبيل الاستحباب والسنية وليس على سبيل الوجوب .

ويستحب أن يكونا نظيفين ، سواء كانا جديدين أو غسيلين ؛ لأنه إذا كان يؤمر الناسك بالتنظيف في بدنه ، ويؤمر بالاغتسال ، فكذا يؤمر بأن يكون اللباس الذي يلبسه نظيفا ، إذ كيف يلبس الإنسان لباسا قدرا أو متسحا ، وجسده نظيف ؟ ما الفائدة من ذلك ؟ .

قال شيخ الإسلام رحمه الله : (ويستحب أن يحرم في ثوبين نظيفين ، فإن كانا أبيضين فهو أفضل ، ويجوز أن يحرم في جميع أجناس الثياب المباحة ، من القطن والكتان والصوف ، والسنة أن يحرم في إزار ورداء ، سواء كانا مخيطين أو غير مخيطين باتفاق الأئمة .. ويجوز أن يحرم في الأبيض وغيره من الألوان الجائزة ، وإن كان ملونا) .

٥- ركعتان قبل الإحرام :

﴿ قال رحمه الله : وَإِحْرَامٌ عَقِبَ رَكَعَتَيْنِ . ﴾

من سنن الإحرام أن يحرم عقب ركعتين ، وظاهر كلام المؤلف رحمه الله ، أن هاتين الركعتين خاصتان بالإحرام ، وأنه يسن أن يكون للإحرام صلاة تخصه ، وهي هذه .

والأفضل أن يحرم الإنسان عقب الفريضة ، ذكره بعضهم اتفاقا ، كما أحرم النبي صلى الله عليه وسلم ، عقب صلاة الظهر ، ولا خلاف بينهم أن الإنسان لو لم يحرم عقب صلاة ، فإن إحرامه صحيح إجماعا ؛ لأن هاتين الركعتين على القول بهما ، لا تعدوان أن تكونا سنة .

ركعتا الإحرام :

اختلف أهل العلم رحمة الله عليهم : هل للإحرام صلاة خاصة به ؟ فلو جاء الإنسان في غير وقت فريضة ، وليس في وقت نهي ، فهل للإحرام صلاة تخصه فيصلح ركعتين ، ثم يحرم بعد ذلك ؟ اختلف الفقهاء في ذلك على قولين :



**القول الأول :** أن للإحرام صلاة تخصه ، وهذا رأي عطاء ، وطاوس ، والثوري ، وإسحق ، وأبي ثور ، وابن المنذر ، وهو مروى عن ابن عمر ، وابن عباس ، ومذهب الحنفية ، والمالكية ، والشافعية ، والحنابلة .  
**أدلتهم :**

الدليل الأول : عن ابن عمر رضي الله عنهما ، قال (كان النبي صلى الله عليه وسلم يركع بذى الحليفة ركعتين) أي ويهل بعد ذلك ، أخرجه الإمام مسلم ، وهذا واضح وصريح في أنه يركع ركعتين ، ويهل بعدها .  
وقد نوقش الاستدلال بالحديث : بأن ابن عمر ذكر ما رأى ، وأن النبي صلى الله عليه وسلم ، كان يصلي ركعتين ، وهاتان الركعتان هما ركعتا الظهر المقصورة ، فإن النبي صلى الله عليه وسلم ، في حديث ابن عباس صلى الظهر ركعتين ، ثم أشعر ناقته ، ثم ركب راحلته ، وأهل بالتوحيد ، فهاتان الركعتان صلاة الظهر المقصورة ، على قول أصحاب القول الثاني .

الدليل الثاني : عن ابن عمر رضي الله عنهما (أنه كان يأتي مسجد ذي الحليفة ، فيصلي ثم يركب ، ثم يقول : هكذا رأيت النبي صلى الله عليه وسلم يفعل) أخرجه الإمام البخاري ، فهو ينقل فعل الرسول ، ثم يفعله .  
الدليل الثالث : عن عمر رضي الله عنه : عن النبي صلى الله عليه وسلم قال : [الليلة أتاني آت من ربي - وهو بالعقيق - أن صل في هذا الوادي المبارك وقل عمرة في حجة] أخرجه الإمام البخاري ، وهذا دليل على أن هاتين الركعتين هما ركعتان خاصتان بالإحرام .

والمناقشة في الدليلين الأخيرين كالمناقشة في الدليل الأول ، أن النبي صلى الله عليه وسلم ، صلى ركعتين هما ركعتا صلاة الظهر .

**القول الثاني :** أنه ليس للإحرام صلاة تخصه ، وهذا رأي الحسن البصري ، وقال : يحرم عقب فريضة ، وذكر الحسن أن الركعتين اللتين جاءتا في الأحاديث هما ركعتا صلاة الفجر ، وهو رأي شيخ الإسلام ابن تيمية وابن القيم ، واختيار شيخنا ابن عثيمين رحمهم الله - أي إنه ليس للإحرام صلاة تخصه - .  
**دليلهم :**

عن ابن عباس رضي الله عنهما ، قال (صلى رسول الله صلى الله عليه وسلم الظهر بذى الحليفة ، ثم دعا بناقته فأشعرها في صفحة سنامها الأيمن وسلت الدم وقلدها نعلين ، ثم ركب راحلته فلما استوت به على البيداء أهل بالحج) أخرجه الإمام مسلم ، والرسول صلى الله عليه وسلم صلى الظهر في ذي الحليفة ركعتين ، فالمراد بالركعتين اللتين جاءتا في حديث ابن عمر وحديث عمر ، المراد بهما صلاة الظهر ، وقد ذكر ابن القيم أن الأدلة السابقة محمولة على فريضة مقصورة ، وذكر الحسن البصري أنها صلاة الصبح .



الراجع :

هو القول الثاني ، لصراحة حديث ابن عباس ؛ لأن حديث ابن عباس جاء مفسرا ومبيناً للحال .

ركعتا الإحرام ووقت النهي :

إذا كان الوقت وقت نهى فهل يصلي ؟ الجواب الجمهور على أنه لا يصلي ، بل ينتظر حتى يزول وقت النهي ثم يصلي .

نية الإحرام :

﴿قال رحمه الله : وَنِيَّتُهُ شَرْطٌ .﴾

أي : ونية الإحرام شرط في النسك ، فلا بد أن ينوي الإحرام ، فلو تجرد من ملابسه ، ولبس ملابس الإحرام لم يكف ، بل لا بد من نية الدخول في النسك ؛ لأن النبي صلى الله عليه وسلم قال : [إِنَّمَا الْأَعْمَالُ بِالنِّيَّاتِ وَإِنَّمَا لِكُلِّ امْرِئٍ مَا نَوَى] حتى لو لبى الإنسان ، فإنه لا يدل على النية ؛ لأن الإنسان قد يلبي كما كان النبي صلى الله عليه وسلم يقول : [لبيك إن العيش عيش الآخرة] فقد تكون التلبية لغير الإحرام .

فإن قال قائل : أليس الإحرام هو نية الدخول في النسك ؟ فكيف يقال : إن النية شرط له ، معنى هذا أن النية شرط في النية ، المؤلف قال أولاً (الإحرام نية الدخول في النسك) ثم قال (ونيته شرط) معناه أن النية شرط في النية ، الجواب : لما كان التجرد من الملابس هيئة تكون مع نية النسك مجتمعة معها ، وربما أطلق الإحرام على التجرد ، فاحتيج إلى النية ، فتلك الهيئة ليست كافية بنفسها ، بل لا بد معها من النية ، وهذا واضح ، فلو قلت لأحدهم : أحرم ، لقال : أحرمت ، يقصد : لبست ملابس الإحرام ، فيقال : نيته شرط ، أي لا بد أن ينوي الدخول في النسك.

هل يشترط مع النية شيء :

المالكية ، والشافعية ، والحنابلة ، يرون أنه لا يشترط اقتران فعل أو قول بها .

وذهب عطاء ، والحنفية ، وهو اختيار شيخ الإسلام ابن تيمية ، إلى أنه يشترط اقتران قول أو فعل بها ، القول : التلبية ، والفعل : سوق الهدى ؛ لأن الحج عبادة بدنية ، أشبهت الصلاة في كونها تحتاج إلى تحريم كتكبيرة الإحرام ، مع أن هذا الكلام خلاف قول شيخ الإسلام رحمه الله في الوقف ، فهو يرى أن الوقف يحصل بالنية مع الشراء ، وكذا الأضحية ، إذا نوى أنها أضحية حصل التعيين والتقيد بها ، فلا يجوز له إبدالها إلا للأمر المستثنى في الإبدال ، لكنه خالف هنا ما ذكر هناك ؛ لأنه يقول : إنها عبادة بدنية أشبهت الصلاة ، في كونها تحتاج إلى تحريم ، كتكبيرة الإحرام ، فاشترط فيها القول أو الفعل ، والله أعلم .

وصلى الله وسلم على نبينا محمد وعلى آله وصحبه أجمعين .



## بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

الحمد لله رب العالمين ، وصلى الله وسلم على نبينا محمد ، وعلى آله وصحبه أجمعين .

لو نطق المحرم بغير ما نواه :

كأن يريد أن يقول : لبيك حجا ، فقال : لبيك عمرة ، أو بالعكس ، أراد أن يقول : لبيك عمرة ، فقال : لبيك حجا ، فإنه ينعقد ما نواه لا ما تلفظ به ، حتى قال ابن المنذر رحمه الله : (أجمع كل من نحفظ عنه من أهل العلم على هذا ، وذلك لأن الواجب النية ، وعليه الاعتماد ، واللفظ لا عبرة به فلم يؤثر ، كما لا يؤثر اختلاف النية فيما يعتبر له اللفظ دون النية) (ما يعتبر له اللفظ دون النية) : لو أنه نوى شيئا وتلفظ بشيء ، فإن المعتبر باللفظ دون نيته ، كذلك هنا ، فإن المعتبر النية ، واللفظ لا يلتفت إليه .

سوق الهدى والتلبية بلا نية :

لو ساق الهدى بلا نية ، أو لبي بلا نية ، فهل ينعقد إحرامه ؟ الجواب : لا ؛ لأن ما اعتبرت له النية لا ينعقد بدونها ، كالصوم والصلاة ، فإن الإنسان لو كبر للصلاة بدون نية ، وهل يعقل هذا ؟ يمكن أن يقع ، لو كان الإنسان ساهيا ، أو مهموما جدا ، فكبر ولم يشعر إلا وهو يقرأ الفاتحة ، شرع في صلاته بلا نية ، فهنا لا تعتبر هذه الصلاة ، لم تنعقد ، وعليه أن يكبر مرة أخرى ؛ لأن ما اعتبرت له النية لا بد من وجودها فيه .

الجهر بالنية :

📖 قال المؤلف رحمه الله : **وَيُسْتَحَبُّ قَوْلُ : اللَّهُمَّ إِنِّي أُرِيدُ نُسُكَكَ كَذَا فَيَسْرُهُ لِي .**

قوله : (اللهم إنني أريد نسك كذا فيسره لي) : هذا يعبر عنه بالجهر بالنية أو التلفظ بالنية ، أن يعين نسكه الذي يريد ، من حج أو عمرة ، فيقول : اللهم إنني أريد العمرة فيسرها لي ، أو : اللهم إنني أريد الحج فيسره لي ، وقد تقدم أن المذهب استحباب التلفظ بالنية في جميع العبادات سرا ، كما تقدم في باب الصلاة ، وهو قول جمهور أهل العلم رحمه الله عليهم ، فهو مذهب الحنفية ، والشافعية ، والحنابلة ، وتقدم الكلام في باب شروط الصلاة ، في شرط النية ، أن هذه المسألة فيه خلاف على ثلاثة أقوال ، والراجح ما ذهب إليه بعض الحنفية ، وبعض المالكية ، وهو اختيار شيخ الإسلام ابن تيمية وشيخنا ، واختيار أئمة الدعوة النجدية ، أن التلفظ بالنية سرا أو جهرا بدعة ، ونقل عن الإمام أحمد (لا يصرح بها) أي لا يتلفظ بها ، واستدلوا بقول النبي صلى الله عليه وسلم ، في حديث عائشة [من عمل عملا ليس عليه أمرنا فهو رد] وقالوا : لم يثبت عن النبي صلى الله عليه وسلم ، ولا عن أصحابه ، أنه كان ينطق بالنية ، فإن قال قائل : ألم يثبت في حديث عمر ، أن النبي صلى الله عليه وسلم قال : [أتاني آت من ربي ، فقال : صل في هذا الوادي المبارك ، وقل : عمرة في حجة] أليس هذا تصريحاً بالنية ؟ الجواب : لا ، ليس تصريحاً بها ، إنما هذا إخبار عما سيفعل ، وليس تصريحاً بنيته ، التصريح بالنية أن يقول : اللهم إنني أريد أن أفعل كذا ، أريد أن أحج ، أريد أن أعتمر ، فلم يثبت عن النبي صلى الله عليه وسلم ولا عن أحد من أصحابه أنه كان يفعل هذا ، لذا قال شيخ الإسلام رحمه الله (والصواب المقطوع به أنه لا يستحب شيء من ذلك ، ولا كان يتكلم قبل التلبية بشيء من



ألفاظ النية ، لا هو ولا أصحابه ، بل أمر ضباعة بنت الزبير بالاشتراط في التلبية ، ولم يأمرها أن تقول قبل التلبية شيئاً ، وكان يقول في تلبيته : لبيك عمرة وحجاً) فالنبي صلى الله عليه وسلم ، لم يكن يتلفظ قبل الإحرام بنسكه : إني أريد النسك الفلاني ؛ لأن الله عز وجل يعلم ما يريد أن يفعل ، ولو كان التلفظ بالنية مشروعاً ، لكان من الأمور التي يُحرص على نقلها ، ولنقلها الصحابة رضي الله عنهم .

قوله : (فيسره لي) : هذا لا دليل عليه أيضاً ، لأن النبي صلى الله عليه وسلم لم يكن يقوله ، ولا أصحابه رضي الله عنهم ، فلم يثبت عن أحد منهم أنه كان إذا أراد أن يحج يقول : يسر لي حجي ، وتقبله مني ، ولم يثبت عن أحد منهم أنه كان يقول : اللهم يسر لي صلاتي ، أو صيامي ، ولا غير ذلك من الأعمال الصالحة ، ولو كان خيراً لسبقونا إليه ، ولفعلوه ، فلما لم يفعلوه لم تكن لنا به حاجة ، تقتصر على ما كان يفعله صلى الله عليه وسلم ، هو وأصحابه .

الاشتراط :

📖 قال المؤلف رحمه الله : وإن حبسني حابس فمحلي حيث حبستني

هذا الاشتراط ، وقد تقدمت جملة من مسائل الاشتراط في باب الاعتكاف من باب الصيام ، ونكمل بعض المسائل المتعلقة بالاشتراط في كتاب الحج .

(الاشتراط) : هو الاستثناء بالشرط ، يستثنى عدم إتمام النسك إذا حصل له ما يمنعه من إتمامه ، ومسائل الاشتراط من أهم ما يكون ، ينبغي لطالب العلم تحريرها وضبطها ؛ لترتب بعض المسائل المهمة والفتاوي في الحج عليها.

حكم الاشتراط :

هذه المسألة مما وقع فيه الخلاف بين السلف ، لكن المؤلف رحمه الله ، ذكره على أنه من السنن ، لأنه عطفه على المسنونات ، فالمؤلف يرى أنه سنة ، وهو المذهب ، فيسن للمحرم رجلاً كان أم امرأة ، صغيراً كان أم كبيراً ، محتاجاً للاشتراط أم غير محتاج ، يسن أن يشترط على ربه عز وجل ، وله عليه ما اشترط واستثنى ، وقد اختلف العلماء في حكم الاشتراط على أربعة أقوال :

القول الأول : أنه يسن الاشتراط في بدء الإحرام ، سواء كان حجاً أم عمرة ، وسواء احتاج الإنسان إليه أم لا ، وإليه ذهب طائفة كبيرة من السلف ، فهو رأي عمر ، وعثمان ، وعلي ، وابن عباس ، وعائشة ، وابن مسعود ، وعمار رضي الله عنهم ، وعطاء ، والحسن ، وابن المسيب ، وهو رأي عكرمة ، وأبي ثور ، وإسحق ، والصحيح من مذهب الشافعية ، وهو المذهب عند الحنابلة .

أدلتهم :

الدليل الأول : عن عائشة رضي الله عنها قالت (دخل النبي صلى الله عليه وسلم على ضباعة بنت الزبير ، فقالت يا رسول الله : إني أريد الحج وأنا شاكية ، وفي بعض الألفاظ : أجدني شاكية ، فقال لها النبي صلى الله عليه وسلم [حجي واشترطي أن محلي حيث حبستني] متفق عليه ، وفي رواية الإمام مسلم : (أمرَ ضباعة ..) وفي رواية عند النسائي ، جود إسنادها ابن مفلح رحمه الله ، أنه قال [فإن لك على ربك ما استثنيت] وفي رواية عند الإمام أحمد



رحمه الله ، أنه قال [فإن حُبستِ أو مرضتِ فقد حلتِ من ذلك ، بشرطكِ على ربك] وجود إسنادها ابن مفلح رحمه الله .

الدليل الثاني : أنه قول الصحابة الكرام رضي الله عنهم ، عمر ، وعثمان ، وعلي ، وابن مسعود ، وعائشة ، وعمار ، حتى روى الإمام الشافعي ، والبيهقي بإسناد صححه النووي ، أن عمر بن الخطاب رضي الله عنه ، قال لسويد بن غفلة (حج واشترط ، فإن لك ما اشترطت ، والله عليك ما اشترطت) فهذا دليل على استحباب الاشتراط مطلقا ، ولم يأت التقييد بأن يكون محتاجا أو غير محتاج ، وهو ثابت عن ابن مسعود بسند صحيح ، وثابت عن عثمان ، وعن الصحابة الكرام رضي الله عنهم ، وثبوته لم يكن في حالات في ظاهرها أنهم كانوا يحتاجون إلى الاشتراط .

**القول الثاني :** أن الاشتراط واجب ، وإليه ذهب الظاهرية .

**دليلهم :**

لفظ الإمام مسلم ، أن النبي صلى الله عليه وسلم أمر ضباعة بنت الزبير ، والأصل في الأمر الوجوب ، وقوله لها (حجي واشترطي) وهو أمر .

**القول الثالث :** أن الاشتراط غير مشروع مطلقا ، ولو اشترط المحرم لم ينفعه اشتراطه ، وهذا ثابت عن ابن عمر رضي الله عنهما ، وهو رأي طاوس ، وابن جبير ، والزهري ، وعروة ، والنخعي ، ومذهب الحنفية ، والمالكية .

**أدلتهم :**

الدليل الأول : أن ابن عمر كان ينكر الاشتراط ، ويقول : (حسبكم سنة نبيكم صلى الله عليه وسلم فإنه لم يشترط) أخرجه الترمذي ، والنسائي ، وصححه الألباني ، وأصله في الصحيحين بدون لفظ الاشتراط ، يقول ابن عمر : (إن حبس أحدكم حابس فليات البيت فليطف به ، وبين الصفا والمروة ، ثم ليحلق أو يقصر ، ثم ليحل وعليه الحج من قابل) ولم يذكر الاشتراط ، بل إذا حبس الإنسان فإنه يتحلل على رأيه بعمره ، وأما أن يحل فورا هكذا فابن عمر يرى أنه ليس بمشروع .

نوقش : بأن النبي صلى الله عليه وسلم لم يكن محتاجا للاشتراط وإلا لاشترط ، ولأنه لم يعلمه أصحابه مما يدل على عدم مشروعيته .

الدليل الثاني : أنها عبادة تجب بأصل الشرع ، فلم يفد فيها الاشتراط ، كالصلاة والصوم ، فلو اشترط الإنسان في الصلاة أو في الصوم فلا ينفعه اشتراطه .

الدليل الثالث : أن العبادات لا يجوز الخروج منها إلا بالعذر ، فلم يجوز التحلل منها بالاشتراط ، كالصوم والصلاة .

الدليل الرابع : أن كل عذر لا يفيد الخروج مع عدم الشرط ، فإنه لا يفيد مع الشرط .

وكل هذه التعليقات تعليقات في مقابل النص ، كلام جيد وقياسات جيدة ، لكنها قياسات في مقابل حديث ضباعة ، فقد ثبت فيه أن النبي صلى الله عليه وسلم ، أمرها بالاشتراط ، فكيف يقال : إن الاشتراط لا ينفع ؟ .



**القول الرابع :** أن الاشتراط سنة لمن يحتاج إليه ، دون غيره ، و إليه ذهب شيخ الإسلام ابن تيمية ، وهو اختيار شيخنا ابن عثيمين رحمهم الله ، فإن قال قائل : أليس هذا قولاً جديداً ، زائداً على الأقوال السابقة ؟ فالجواب : لا ؛ لأن هذا القول جزء من القولين ، جزء من قول من قال بعدم الاشتراط ، و جزء من قول من قال بسنية الاشتراط مطلقاً ، فهو يرى أنه سنة ، لكن لمن كان يحتاج ، ويرى أنه ليس بسنة ولا ينفع لمن ليس بحاجة إليه ، فأخذ بشق قول وبشق القول الآخر ، فليس خارجاً عن خلاف العلماء رحمهم الله .

**دليلهم :**

حديث ضباعة بنت الزبير رضي الله عنها ، فإن النبي صلى الله عليه وسلم ، إنما أمرها بذلك لما كانت شاكية ، والنبي صلى الله عليه وسلم نفسه لم يشترط ، ولم يأمر أصحابه أن يشترطوا ، مع أنه صلى الله عليه وسلم ، خطب الناس فعلمهم الحج ، وبين لهم طريقة النسك ، ووضح لهم ما يحتاجون إليه ، ولم ينقل أنه علمهم الاشتراط ، فالاشتراط سنة لمن يحتاجه فقط ، وأما من لا يحتاجه فليس بسنة في حقه .

**الراجع :**

هو القول الأخير والله أعلم ، أن الاشتراط سنة لمن يحتاج إليه ، دون غيره ، فإذا كان الإنسان مريضاً ، أو كان عنده سبب يقتضي الاشتراط فله أن يشترط ، أما إن لم يكن لديه عذر فإنه لا يشترط ، ولا ينفعه اشتراطه لو اشترط .

**إذا وقع الشرط هل يحل :**

هل المشتري يحل بوجود الشرط ، أم إنه بالخيار إذا وقع ما اشترط لأجله ؟ مثل : ما لو اشترطت المرأة أنه إذا أتتها الحيض فإنها تحل ، فوقع ما اشترطت له ، فهل تحل مباشرة أم إن لها الخيار ، إن أرادت أن تحل فلتحل ، وإن أرادت أن تستمر في حجها فلها الاستمرار ؟ هذه المسألة فيها خلاف على قولين :

**القول الأول :** أن للمشتري الخيار إذا وقع ما اشترط من أجله ، بين أن يستمر في حجه أو في نسكه ، وبين أن يحل ، وهذا المذهب ، وعليه أكثر الأصحاب ، فيخير الإنسان بين تحمل الصعاب ، وتكلف المشقة ، والاستمرار في الحج ، وبين أن يحل ، ويفعل ما أراد بشرطه ؛ لأنه هو الذي اشترط .

**القول الثاني :** أنه يحل مباشرة ، بمجرد وجود الشرط إلا إذا اشترط أنه بالخيار ، وهذا قول بعض الأصحاب ، قال الزركشي رحمه الله (ظاهر كلام الخرقي وصاحب التلخيص وأبي البركات ، أنه يحل بمجرد الحصر) .

**دليلهم :** أنه ظاهر نص ضباعة بنت الزبير في حديث عائشة ، فإن النبي صلى الله عليه وسلم ، قال لها [فقولي : محلي حيث حبستني] فتحل بمجرد حصول الحبس .

**الأحوط الثاني ، والأوسع للناس الأول ، وينبغي أن يُرشد من كان يحتاج إلى الاشتراط أن يجعل اشتراطه تخييراً ، فيقول : اللهم إن حبسني الحابس الفلاني ، فلي أن أحل ، ولا يقل : إن حبسني الحابس الفلاني فمحلي حيث حبستني ؛ لأنه بالثاني على قول بعض الأصحاب يحل مباشرة ؛ لأن الشرط يتعلق بالمشروط ، فإذا وقع وقع ما علق به ، إن حصل كذا فأنا حلال ، إذن فإذا حصل فهو حلال ، بسبب التعليق**





## الاشتراط بالقلب :

هل يصح الاشتراط بالقلب ؟ أم لا بد أن يكون بالقول ؟ .

الصحيح من المذهب : أنه لا بد أن يكون بالقول .

أدلتهم :

الدليل الأول : أن ضباعة قالت للنبي صلى الله عليه وسلم ، ماذا أقول ؟ قال (قولي اللهم إن حسبي ..... ) .

الدليل الثاني : القياس على الاشتراط في النذر والاعتكاف والوقوف ، فلا بد فيها من القول ، ولا ينفع فيها الاشتراط بالقلب .

وذهب الحنابلة في قول : إلى أنه يصح ، وأنه تابع للإحرام ، والإحرام ينعقد بالنية ، فإذا كان الإحرام ينعقد بالنية ، فإن ما يتبع الإحرام (الاشتراط) ينعقد بالنية كذلك .

وهذه من المسائل المشككة التي تحتاج إلى ترجيح ، فإذا نظرت إلى دليلهم ، فلهم وجهة ، وإذا نظرت إلى أنه تابع للإحرام ، والإحرام ينعقد بالنية كما هو المذهب ، ومذهب المالكية ، والشافعية ، إذا نظرت إلى هذا الأمر ، وأن الاشتراط تابع للنية ، فهو وجيه أيضا ، ولذا ابن قدامة رحمه الله - صاحب المغني - ذكر القولين احتمالين وأطلقهما ، ولم يرجح واحدا منهما .

إذا اشترط في شيء فوقع آخر :

شيخنا رحمه الله في الممتع يرى أنه يحتمل أمرين :

الأمر الأول : أن يصح الاشتراط ؛ لأنه قال : إن حسبي حابس ، وهو لفظ عام ، والعبرة بعموم اللفظ ، لا بخصوص السبب ، فيكون عاما ؛ ولأنه نكرة في سياق الشرط فيشمل كل شيء .

الأمر الثاني : يحتمل أنه لا ينفعه ، وذلك أن الحال قد تخصص العموم ، والمراد : حال الإنسان حينما اشترط ، قد تخصص عموم لفظه ، فإنه لما قال : إن حسبي حابس فمحلي حيث حبستني ، هو يقصد هذا الحابس أو هذا العذر . قال رحمه الله (هذا محتمل لأمرين لكن عموم قوله صلى الله عليه وسلم : (حابس فمحلي ..) نكرة في سياق الشرط فتشمل كل شيء ، ويحتمل أنه لا ينفعه ، وذلك أن الحال - أي حال الإنسان - قد تخصص العموم).

مسألة : على القول بأن الاشتراط لا ينفع إلا في وقت الحاجة ، لو اشترط بغير حاجة فهل ينفعه اشتراطه إذا وقع المشروط ؟ .

القول الأول : أن الشرط ينفعه ؛ لأن العبرة بعموم اللفظ لا بخصوص السبب .

القول الثاني : أن الشرط لا ينفعه .

دليلهم : أن ما ترتب على غير المأذون به شرعا غير معتبر ، فإذا كان الأصل غير مأذون به ، فما ترتب عليه غير مأذون به ، والقول بترتب الحكم عليه وهو غير مأذون ، فيه مضادة للشرع .



### اشتراط التحلل بلا عذر :

إذا اشترط التحلل بلا عذر ، كأن يقول : إن تعبت ، إن ندمت ، إن بدا لي أن أخرج ، إن مللت ، فهل ينفعه هذا الاشتراط أو لا ؟ الجواب : لا ينفعه ، لا إشكال في هذا ، ولذا نص الشافعية رحمهم الله ، على عدم النفع ، فهو نوع من التلاعب ، وكذا قال الحنابلة ، لا ينفعه ، لوجوب الإتمام عليه ، فإن الحج والعمرة يلزمان بالشروع فيهما ، وهذا الشرط فيه نوع من التلاعب ، وليس له حاجة ، مع أنهم يقولون بسنية الاشتراط مطلقا ، احتاج أم لم يحتج .

### فائدة الاشتراط :

فائدته : أن الإنسان يحل بمجرد حصول العذر له ، يحل مباشرة ، هذا أولا ، الأمر الثاني : أنه يحل مجانا ، ليس عليه دم كالمحصر ، المحصر إذا أحصر عن البيت عن الحج أو العمرة ، فإنه يحلق رأسه ، ويذبح هديا ، هنا المشروط يحل مجانا ، فلا ينحر هديا ، ولا يحلق رأسه ، بل ينزع إحرامه ويذهب .

### قال رحمه الله : وَأَفْضَلُ الْأَنْسَاكِ التَّمَتُّعُ .

المؤلف رحمه الله تكلم عن كيفية الإحرام وما يتعلق به ، ثم بدأ في ذكر الأنسك التي يفعلها الحجاج ، وأي الأنسك يختار؟ .

أفادت عبارة المؤلف (وأفضل الأنسك التمتع) أن الأنسك أكثر من نسك ، وهو كذلك فهي التمتع والقران والإفراد ، وكل هذه الأنسك حج بها أصحاب رسول الله صلى الله عليه وسلم ، فعن عائشة رضي الله عنها قالت : (حججنا مع رسول الله صلى الله عليه وسلم ، فمننا من أهل بحج ، ومننا من أهل بعمرة ، ومننا من أهل بحج وعمرة ، وأهل رسول الله صلى الله عليه وسلم بالحج) متفق عليه ، وينبغي أن يُقدم بمقدمة في التعريف بهذه الأنسك . الأنسك هي : التمتع والإفراد والقران .

### نسك التمتع :

(التمتع) : أن يحرم بالعمرة في أشهر الحج ، ثم يحل منها ، ثم يحرم بالحج في عامه .

وسمي تمتعا ؛ لأن الممتع يترفه بترك أحد السفرين ، فبدل أن يسافر للعمرة سفرة ، وللحج سفرة أخرى ، سافر سفرة واحدة ، يأتي فيها بالعمرة ، ثم يأتي بعد ذلك بالحج .

وسمي تمتعا أيضا ؛ لأن الحاج يتمتع بين العمرة والحج بما أحل الله له بعد أن كان حراما عليه أثناء العمرة ، فهو لما تلبس بإحرام العمرة حرمت عليه المحظورات ، محظورات الإحرام ، ثم حل من عمرته ، فحل له ما كان حراما عليه ، ثم تلبس بالحج ، فحرم ما كان حراما عليه في العمرة .



## نسك الأفراد :

(الأفراد) : أن يحرم بالحج وحده ، وليس من تمام التعريف (وأن يعتمر بعد انقضاء النسك) وإن كان الفقهاء يذكرونه ، ولذا لو أن الإنسان أتى بالحج وحده ، ثم سافر ولم يعتمر بعده ، فإنه يعتبر مفردا .

لماذا يعتمرون بعد الحج ؟ لأنهم كانوا يأتون من أماكن بعيدة ، ولا يتيسر لهم أن يعتمروا في سفرة مستقلة ، فيعتمرون بعد أن ينتهوا من حجهم ، فإذا حجوا وانتهوا أتوا بعمرة بعد الحج ، وهذه العمرة هل هي مشروعة أو لا ؟ جمهور أهل العلم رحمة الله عليهم ، على مشروعيتها ، فهو مذهب الحنفية ، والمالكية ، والشافعية ، والحنابلة ، وذهب شيخ الإسلام ابن تيمية ، ومعه طائفة من أهل العلم إلى عدم مشروعيتها هذه العمرة ، وقد جاء عند أبي داود ، أن ابن عباس رضي الله عنهما ، ذكر أن عمرة عائشة بعد الأفراد إنما هي من أجل إبطال عادة أهل الجاهلية ، والجمهور على مشروعيتها ؛ لقصة عائشة رضي الله عنها ، فإنها أحرمت متمتعة ، فحاضت في طريق مكة ، فأمرها النبي صلى الله عليه وسلم ، أن تدخل الحج على العمرة ، فتصبح قارنة ، فلما انتهت من حجها قال لها النبي صلى الله عليه وسلم يوم النفر [طوافك بالبيت وبالصفا والمروة يسعك لحجك وعمرتك] فأبت ، فبعثها النبي صلى الله عليه وسلم ، مع أخيها عبد الرحمن إلى التنعيم ، فجاءت بعمرة ، وهذا في المتفق عليه ، ولذا يقول شيخ الإسلام : (ولم يكن على عهد النبي صلى الله عليه وسلم ، ولا خلفائه الراشدين أحد يخرج من مكة ليعتمر إلا لعذر ، لا في رمضان ولا في غير رمضان ، والذين حجوا مع النبي صلى الله عليه وسلم وعلى آله وسلم ، ليس منهم من اعتمر بعد الحج إلا عائشة رضي الله عنها ، كما ذكر ، ولا كان هذا من فعل الخلفاء الراشدين ، والذين استحبوا الأفراد من الصحابة إنما استحبوا أن يحج في سفرة ، ويعتمر في أخرى ، ولم يستحبوا أن يحج ويعتمر عقب ذلك عمرة مكية ، بل هذا لم يكونوا يفعلونه قط ، اللهم إلا أن يكون شيئا نادرا ، وقد تنازع السلف في هذا ، هل يكون متمتعا عليه دم ؟ وهل تجزئ هذه العمرة عن عمرة الإسلام أو لا ؟) .

والأقرب أن يقال : ليس من السنة أن يعتمر الإنسان بعد الحج المفرد ، لكنه جائز ، ولم يكن يفعله الصحابة رضي الله عنهم ، ولم يثبت فيه إلا حديث عائشة رضي الله عنها ، بعد إلحاح منها ، قالت : (يرجع الناس بحج وعمرة وأنا أرجع بحج فقط) ؟ والنبي صلى الله عليه وسلم يقول في معنى كلامه : أنت سترجعين بحج وعمرة كالناس طوافك بالبيت وبالصفا والمروة يسعك لحجك وعمرتك و لكنها تريد أن تكون عمرتها مستقلة ، كعمرة الناس ، الناس اعتمروا عمرة مستقلة ، وحجوا حجا مستقلا ، وعمرتها غير مستقلة ، بل كانت داخلة ضمن حجتها ؛ لأنها حجت قارنة .

إذن : لا يمكن أن يقول الإنسان إنها بدعة ، وقد قال بها أئمة الدين ، فهو مذهب الأئمة الأربعة ، لكن يقال : هذا جائز لكنه غير مشروع ، ربما يدخل في القاعدة التي ذكرها شيخنا وذكرها ابن القيم قبل ، فهذا الفعل جائز لكنه غير مسنون ، لكن لو فعل لا يجسر أحد أن يبدعه .



نسك القران :

القران له صور :

الصورة الأولى : أن يحرم بالحج والعمرة معا .

يقول : لبيك عمرة وحجا ، أو لبيك حجا وعمرة .

وقد استحب الفقهاء تقديم الأصغر على الأكبر ، فيقول : لبيك عمرة وحجا ، يقدمها في الذكر .

أدلة هذه الصورة :

الدليل الأول : عن أنس رضي الله عنه ، قال : سمعت النبي صلى الله عليه وسلم مليبا يقول : (لبيك عمرة وحجا ، يلي بالحج والعمرة جميعا) أخرجه الإمام مسلم .

الدليل الثاني : عن عمر رضي الله عنه ، قال : قال النبي صلى الله عليه وسلم [أتاني الليلة أت من ربي ، فقال : صل في هذا الوادي المبارك ، وقل : عمرة في حجة] أخرجه الإمام البخاري ، وهذا قد ينازع في الاستدلال به ، لكن الأول صريح واضح ، فإنه سمع النبي صلى الله عليه وسلم يلي بهما جميعا .

الصورة الثانية : أن يحرم بالعمرة ثم يدخل الحج عليها ، وهذه الصورة ذهب عامة أهل العلم ، إلى أنها جائزة ، كما نقل شيخ الإسلام وغيره .

دليلهم : حديث عائشة رضي الله عنها ، أنها أهلت بالحج ، فقال لها النبي صلى الله عليه وسلم يوم النفر [يسعك طوافك بالبيت وبالصفا والمروة لحجك وعمرتك] فأبت رضي الله عنها ، فبعث بها مع أخيها عبد الرحمن إلى التنعيم ، فاعتمرت بعد الحج ، متفق عليه . قالوا فعائشة رضي الله عنها أدخلت الحج على العمرة ، فهي لما جاءت من المدينة كانت محرمة بعمرة ، متمتعة ، فحاضت ، فأدخلت الحج على العمرة ، فأصبحت قارئة ، هنا إدخال الأكبر على الأصغر ، قال شيخ الإسلام حين تكلم عن الإحرام (وأحرم بالحج ثم أدخل عليه العمرة لم يجز على الصحيح ، ويجوز العكس باتفاق) أي أن يحرم بعمرة ، ثم يدخل الحج عليها .

هذه الصورة شيخ الإسلام ينقل فيها الاتفاق ، الأئمة الأربعة على جوازها ، وعامة أهل العلم ، ويستدلون بقصة عائشة رضي الله عنها ، وقد نظرها شيخنا وغيره ، وقال : إن الدليل هنا أخص من المدلول ، فقضية عائشة في عذر ، عذر طراً على المرأة ، فاحتاجت إلى أن تدخل الحج على العمرة ، وكذلك كل معذور ، فإنه يجوز له في هذه الحال أن يدخل الحج على العمرة ، لكن في حال السعة والتيسير ، كيف يقال له : اجمع الحج والعمرة ، مع أن الإنسان يؤمر إذا كان قارناً ، أن يحل من عمرته ليصبح متمتعا ، ولو بعد الطواف والسعي ، ولو بعد يوم أو يومين من طوافه وسعيه ، كما أمر النبي صلى الله عليه وسلم ، الصحابة بأن يحلوا بعد طوافهم وسعيهم ، ويجعلوها عمرة ، ثم يهلوا بالحج في يوم التروية ، لذا قال شيخنا رحمه الله (في نفسي من هذا شيء ، كيف يجمع المسلمون على شيء مضاد للسنة ، فالسنة لو كان الإنسان محرماً بحج يقال له : اجعلها عمرة ، حتى لو بعد الطواف والسعي بيوم أو يومين فهو محل نظر ؛ لبعده ، لكن إن كان لعذر فلا بأس) وقال (إن كان قد حكي الاتفاق فيه والإجماع ، فليس لأحد أن يخالف الإجماع والاتفاق الحاصل بين أهل العلم رحمة الله عليهم) والاتفاق منقول في جواز هذه الحال ، ولو في غير



ضرورة ، والدليل لهم في حال الضرورة ، امرأة حاضت بعد أن أحرمت بالعمرة ، ولن تدرك وقت العمرة ، فماذا تصنع ؟ تدخل الحج على العمرة ، فتصبح قارنة ، هذا في حال الضرورة ، وفي حال السعة ؟ قالوا : وفي حال السعة يجوز ، ففاسوا حال السعة على حال الضرورة ، ونقلوا الاتفاق على هذا .

### زمن إدخال الحج على العمرة :

لا إشكال أنه إذا انتهى من عمرته فليس الحق في إدخال الحج على العمرة ، أو انتهى من طوافه ، فليس له الحق في إدخال الحج على العمرة ؛ لأنه قد شرع في أسباب التحلل منها ، ولا إشكال عندهم أنه لو أدخل الحج على العمرة قبل أن يشرع في الطواف فلا بأس به ، إنما الإشكال والخلاف فيما إذا شرع في الطواف ، فهل له الحق في أن يدخل الحج على العمرة في هذه الصورة أم لا ؟ لأهل العلم في هذه المسألة قولان :

**القول الأول :** يشترط في صورة القران هذه أن يدخل الحج على العمرة قبل الشروع في الطواف ، فإن شرع في الطواف فليس له الحق في الإدخال ، ولا يصبح قارنا ، وهذا رأي عطاء ، وأبي ثور ، وإسحق ، وأشهب ، وهذه الرواية المشهورة عن الإمام أبي حنيفة ، وهو مذهب والحنابلة .

### أدلتهم :

**الدليل الأول :** أن هذا منقول عن ابن عمر ، ونقله عن النبي صلى الله عليه وسلم ، قال (تمتع النبي صلى الله عليه وسلم في حجة الوداع بالعمرة إلى الحج) متفق عليه ، وقال : قالت حفصة للنبي صلى الله عليه وسلم [ما شأن الناس حلوا وأنت لم تحل ؟ قال : إني لبدت رأسي وسقت هديي ، فلا أحل حتى أنحر] وهو متفق عليه ، فالرسول صلى الله عليه وسلم ، شرع بالعمرة ، ثم أدخل الحج على العمرة ، وهذا الكلام مترتب على ما هو نسك النبي صلى الله عليه وسلم الذي أحرم به ، لأنه قد ينازع منازع ، ويقول : الرسول حج قارنا ، لم يحج متمتعا ، لكن على رأي ابن عمر أنه حج متمتعا .

**الدليل الثاني :** أنه شرع في أسباب التحلل لبدء عمرته ، فليس له أن يقلب تمتعه قرانا .

**القول الثاني :** أن من أحرم بعمرة ثم أدخل الحج عليها ، فإنه يجوز له إدخال الحج ، وإن شرع في الطواف ، ما لم ينته من طوافه ، له الحق ما دام في طوافه ، وهذا مروى عن علي ، وابن عمر ، والنخعي ، وهو مذهب الإمام أبي حنيفة في رواية ، و المالكية ، وعند الحنفية قول : إن المدار على أربعة أشواط ، فإن طاف أربعة أشواط فليس له حق في إدخال الحج ، وإن طاف أقل من أربعة أشواط فله الحق في إدخاله .

**دليلهم :** أنه أدخل الحج على إحرام العمرة ، فيصح ، كما لو كان قبل الطواف ، فعندهم القضية هي إدخال الحج على إحرام العمرة ، فيستوي فيها ما قبل الطواف وما كان في أثناءه .

**الصورة الثالثة :** أن يحرم بالحج ثم يدخل العمرة عليه ، أدخل الأصغر على الأكبر ، وهذه المسألة اختلف فيها العلماء رحمهم الله هل يصبح قارنا أم لا ؟ على قولين :



القول الأول : أنه يصبح قارنا ، وهذا رأي جابر ، وعطاء ، وطاوس ، والأوزاعي ، والحنفية ، والشافعية في القديم ، وهو اختيار شيخنا ابن عثيمين .

**أدلتهم :**

الدليل الأول : حديث عمر ، أن النبي صلى الله عليه وسلم قال [أتاني آت من ربي .. فقال : قل عمرة في حجة] .  
الدليل الثاني : عن ابن عباس ، أن النبي صلى الله عليه وسلم قال : [..فإن العمرة قد دخلت في الحج إلى يوم القيامة] أخرجه الإمام مسلم .

الدليل الثالث : حديث عمرو بن حزم [العمرة حج أصغر] .

الدليل الرابع : حديث جابر في صفة حج النبي صلى الله عليه وسلم ، وفيه : (.. فشبك رسول الله صلى الله عليه وسلم أصابعه واحدة في الأخرى وقال : [دخلت العمرة في الحج] مرتين..).

فالعمرة والحج يدخل بعضهما في بعض ، فإذا جاز دخول الحج على العمرة ، جاز أن تدخل العمرة على الحج ، فيصبح قارنا بعد أن كان مفردا ، هو الآن مفرد بالحج ، أدخل العمرة عليه ، فأصبح قارنا ، قالوا : وهو يستفيد هنا أنه كان مفردا سيرجع بحج فقط ، ثم أدخل العمرة على الحج ، فرجع بنسكين .

القول الثاني : أنه إذا أدخل العمرة على الحج لا يصبح قارنا ولا يستفيد من هذا الإدخال شيئا ، وهذا مروى عن علي ، وهو رأي أبي ثور ، وإسحق ، وابن المنذر ، ومذهب المالكية ، والشافعية في الجديد ، والحنابلة ، وهو اختيار شيخ الإسلام ابن تيمية رحمهم الله .

**أدلتهم :**

الدليل الأول : أنه لا يجوز إدخال الأصغر على الأكبر .

قال شيخنا رحمه الله : (وهذا مجرد قياس لا دليل عليه ، النبي صلى الله عليه وسلم ، قد ذكر أن العمرة دخلت في الحج إلى يوم القيامة ، وذكر أن العمرة حج أصغر) .

الدليل الثاني : أنه بإدخال العمرة على الحج لا يستفيد شيئا .

وهذا غير مسلم ، بل يستفيد ؛ لأنه بدل أن كان سيحج مفردا ، سيصبح قارنا ، ويرجع بحج وعمرة بدل الحج .

**الراجع :**

هو القول الأول ، أنه إذا أحرم الحاج بحج ثم أدخل العمرة على الحج ، فإنه يصح ، ويصبح قارنا ، والله أعلم .  
وصلى الله وسلم على نبينا محمد وعلى آله وصحبه أجمعين .



## بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

الحمد لله رب العالمين ، وصلى الله وسلم على نبينا محمد ، وعلى آله وصحبه أجمعين .

### مسائل في الأنسك :

هناك مجموعة من المسائل يترتب عليها معرفة أفضل الأنسك وهي :

**المسألة الأولى : هل للحاج اختيار أي نسك :**

اختلف العلماء في هذه المسألة على قولين :

**القول الأول :** أن له أن يختار من الأنسك أيها شاء ، وإليه ذهب عامة أهل العلم رحمة الله عليهم ، بل قد حكاه بعضهم إجماعا ، كابن هبيرة ، وابن قدامة ، وذكر النووي رحمه الله أنه رأى كافة الصحابة والتابعين ومن بعدهم ، وقال ابن عبد البر : (لا خلاف فيه بين أهل العلم) فإذا أراد أن يحج مفردا فله ، أو أراد أن يحج قارنا فله ، أو أن يحج متمتعا فذلك له .

### أدلتهم :

**الدليل الأول :** عن عائشة رضي الله عنها قالت : (خرجنا مع رسول الله صلى الله عليه وسلم عام حجة الوداع ، فمنا من أهل بعمره ومنا من أهل بحج وعمره ومنا من أهل بالحج ، وأهل رسول الله صلى الله عليه وسلم بالحج ..) متفق عليه ، ففي الحديث أن من الصحابة من أهل بعمره ، ومنهم من أهل بحج ، ومنهم من أهل بالحج ، وكان هذا بمحضر النبي صلى الله عليه وسلم .

**الدليل الثاني :** حديث عائشة رضي الله عنها ، قالت : (خرجنا مع رسول الله صلى الله عليه وسلم فقال : [من أراد منكم أن يهل بحج وعمره فليفعل ومن أراد أن يهل بحج فليهل ومن أراد أن يهل بعمره فليهل]) متفق عليه ، فهنا دليل قولي وإقراري من النبي صلى الله عليه وسلم .

**القول الثاني :** أن التمتع واجب على الحاج على كل حال ، وليس له الحق في أن يحج مفردا أو قارنا إلا من ساق الهدى ، وإليه ذهب ابن عباس رضي الله عنهما ، وطائفة من أصحابه ، وهو رأي عطاء ، والحسن ، وجابر بن زيد ، وسالم بن عبدالله ، ورأي عكرمة ، ومجاهد ، وطاوس ، والقاسم ، وإسحاق ، ومذهب الظاهرية ، واختيار ابن حزم ، ورأي ابن القيم ، رجحه مرة ، وفي موضع آخر قال : (وأنا إلى قوله أميل مني إلى قول شيخنا).

### أدلتهم :

**الدليل الأول :** الأحاديث الثابتة ، عن ابن عباس وعائشة وجابر وأبي موسى ، أن النبي صلى الله عليه وسلم ، أمر أصحابه لما طافوا بالبيت أن يخلوا ويجعلوها عمرة ، وهي أحاديث في صحيح الإمام البخاري ومسلم ، فأمرهم وألزمهم وألح عليهم أن يخلوا ، فحلوا رضي الله عنهم ، فدل على أنه يجب على الحاج إذا كان قد أحرم بنسك غير التمتع أن يخل منه ، ويحرم بالتمتع .



الدليل الثاني : عن جابر رضي الله عنه ، قال : (حججنا مع النبي صلى الله عليه وسلم ، يوم ساق البدن معه ، وقد أهلوا بالحج مفردا ، فقال لهم : [حلوا من إحرامكم ، واجعلوا التي قدمتم بها متعة] فقالوا : كيف نجعلها عمرة وقد سمينا الحج ؟ فقال : [افعلوا ما أمرتكم به ، فلولا أنني سقت الهدى لفعلت مثل الذي أمرتكم به] وفي لفظ : فقام رسول الله صلى الله عليه وسلم ، فقال : [قد علمتم أنني أتقاكم الله ، وأصدقكم وأبركم ، ولولا هديي لحللت كما تحلون ، ولو استقبلت من أمري ما استدبرت ما أهديت] فحللنا وسمعنا وأطعنا). متفق عليه ، فأمر أصحابه الذين لم يسوقوا الهدى أن يحلوا ، وألزمهم بالحل فحلوا ، فدل على أن التمتع واجب على كل حاج .

نوقش الاستدلال بالأحاديث : بأن الأمر فيها ليس على سبيل الوجوب بالنسبة للأمة كلها ، بل هي خاصة بأصحاب النبي صلى الله عليه وسلم ، واستدلوا بما ثبت في الصحيح ، من كلام أبي ذر رضي الله عنه ، أنه قال : (كانت المتعة في الحج لأصحاب محمد صلى الله عليه وسلم خاصة) قالوا : وأما غيرهم فهو بخير بين الأنسك الثلاثة ، ولذا لما سأله سراقه بن مالك رضي الله عنه [ألعمنا هذا أم للأبد ؟ قال : بل للأبد الأبد] فحتم على أصحابه أن يحلوا ، وكان إحلالهم واجبا عليهم ؛ لأن النبي صلى الله عليه وسلم ، واجههم بهذا الأمر ، فيجب عليهم أن يمتثلوا ، ذكره شيخ الإسلام وشيخنا وغيرهم ، أنه كان واجبا عليهم الامتثال ؛ لأنهم لو عصوا رسول الله في هذا المقام لكانت مصيبة كبرى ، كيف يعصي أصحاب محمد نبيهم ، فأصبح الحل عليهم واجبا .

وقالوا : إن من أسباب أمر النبي صلى الله عليه وسلم لهم ، أن النبي صلى الله عليه وسلم ، أراد أن يبطل عادة جاهلية ، ذلك أن أهل الجاهلية يرون أن العمرة في أشهر الحج من أفجر الفجور ؛ ولذا كانوا يقولون : إذاعفا الأثر ، وبرأ الدبر ، ودخل صفر فقد حلت العمرة - سجع كسجع الكهان - فأراد النبي صلى الله عليه وسلم ، أن يبطل هذه العادة الجاهلية والعبادة التي يتعبدون بها ، وقد خالف النبي صلى الله عليه وسلم المشركين في الحج في مواضع متعددة ، فالنبي صلى الله عليه وسلم خالفهم وكان يقصد أن يخالفهم ، فإن من أعظم القرب أن يخالف المسلم أعداء الله ، وألا يفعل مثل فعلهم .

الراجع :

والله أعلم هو القول الأول ، الذي ذهب إليه عامة أهل العلم ، أن الحاج مخير بين الأنسك الثلاثة ، فإذا أراد أن يحج مفردا فذلك له ، وإن أراد أن يحج متمتعا أو قارنا فذلك له ، لكن مسألة التفضيل تأتي بعد .

المسألة الثانية : فسح الحج إلى عمرة :

تقدم في المسألة السابقة ، أن التمتع نوع من أنواع الأنسك ، وأنه ليس واجبا ، وأن الإنسان مخير ، وثبت متواترا أن النبي صلى الله عليه وسلم ، أمر أصحابه أن يحلوا ويجعلوا إحرامهم بالحج عمرة ، وأجمع أهل العلم على تصحيح الأحاديث في هذا الباب ، وأنها أحاديث ثابتة ، وهذا لمن لم يسق الهدى ، وأما من ساق الهدى فإنه لا يحل حتى ينحر هديه ، ثم اختلفوا بعد ذلك في حكم فسح الحج إلى عمرة ، أحرم بحج ، وأراد أن يجعل حجه عمرة ، كما فعل الصحابة الكرام رضي الله عنه ، فهل يشرع ذلك له أو لا ؟ على ثلاثة أقوال :





**القول الأول :** أنه لا يجوز فسخ الحج إلى عمرة ، وإليه ذهب كثير من أهل العلم ، فهو مذهب الحنفية ، والمالكية ، والشافعية ، قال ابن رشد رحمه الله : (فسخ الحج في عمرة ، وهو تحويل النية من الإحرام بالحج إلى العمرة ، فجمهور أهل العلم يكرهون ذلك من الصدر الأول وفقهاء الأمصار) .

**أدلتهم :**

الدليل الأول : أثر أبي ذر رضي الله عنه ، السابق ، قال : (كانت المتعة في الحج لأصحاب محمد صلى الله عليه وسلم خاصة) أخرج الإمام مسلم رحمه الله ، وفي لفظ (كانت لنا رخصة) أي المتعة في الحج ، أخرج الإمام مسلم أيضا .

الدليل الثاني : عن الحارث بن بلال بن الحارث ، عن أبيه ، أنه قال : سألت النبي صلى الله عليه وسلم [أرأيت فسخ الحج في العمرة ، لنا خاصة أم للناس عامة ؟ فقال : بل لنا خاصة] أخرج الخمسة إلا الترمذي ، وأخرجه الدارقطني ، والبيهقي ، فلا يجوز لمن سواهم أن يفعل مثل فعلهم ، لأنه أمر خاص .

نوقشت أدلتهم : أما أثر أبي ذر (لنا خاصة) فالمراد به كما ذكر شيخ الإسلام وغيره : الوجوب والتحتيم ، وأما قوله (كانت لنا رخصة) قالوا : هذا اجتهاد منه رضي الله عنه ، ولذا سبق أن ابن عباس وأصحاب ابن عباس يرون وجوب المتعة ، وأنه لو أحرم الإنسان بالحج لزمه أن يجعلها عمرة ، ويجب عليه التمتع ، وإذا اختلف قول صحابيي ، طلب المرجح بينهما ، وسيأتي الترجيح .

أما حديث الحارث بن بلال بن الحارث عن أبيه ، فهو حديث ضعيف ، كما ذكر الإمام أحمد رحمه الله ، وقد سأله ابنه عبد الله عن هذا الحديث ، فقال : (لا أقول به ، لا يعرف هذا الرجل ، هذا حديث ليس إسناده بالمعروف ، ليس حديث بلال بن الحارث عندي يثبت) فالإمام وكثير من أهل العلم يرون ضعف هذا الحديث .

**القول الثاني :** أنه يجب فسخ الحج إلى عمرة ، وهذا رأي من قال بوجوب التمتع ، لأنهم إذا كانوا يرون وجوب التمتع ، وأحرم الإنسان بحج ، فيجب عليه أن يحل ، وأن يفسخه إلى عمرة ، وإذا انتهى من عمرته يهل بالحج في وقت الحج .

**القول الثالث :** أن فسخ الحج إلى عمرة مستحب ، وهذا رأي أبي موسى الأشعري رضي الله عنه ، وهو رأي الإمام البخاري ، ومذهب الحنابلة ، وهو من المفردات ، واختيار شيخ الإسلام ابن تيمية ، وشيخنا ابن عثيمين .

**أدلتهم :**

ذكروا مجموعة كثيرة من الأدلة ، حتى قال الإمام أحمد رحمه الله ، لسلمة بن شبيب لما ناقشه وانتقده في هذه المسألة قال (عندي ثمانية عشر حديثا صحاحا جيادا ، كلها في فسخ الحج ، أتركها لقولك؟) .

**منها :**

الدليل الأول : عن جابر رضي الله عنه ، قال : (أهلنا أصحاب محمد صلى الله عليه وسلم بالحج خالصا وحده ، فقدم النبي صلى الله عليه وسلم صبح رابعة مضت من ذي الحجة فأمرنا أن نحل قال : [حلوا وأصيبوا النساء] - قال عطاء ولم يعزم عليهم ولكن أحلهن لهم - فقلنا : لما لم يكن بيننا وبين عرفة إلا خمس أمرنا أن نفضي إلى نساءنا



فنأتي عرفة تقطر مذاكيرنا المني ، قال : فقام النبي صلى الله عليه و سلم فينا فقال : [قد علمتم أنني أتقاكم الله وأصدقكم وأبركم ، ولولا هديي لخللت كما تحلون ولو استقبلت من أمري ما استدبرت لم أسق الهدي فحلوا] فحللنا وسمعنا وأطعنا ، فقدم علي من سعائته فقال : [بم أهلت ؟] قال : بما أهل به النبي صلى الله عليه وسلم فقال له رسول الله صلى الله عليه وسلم : [فأهد وامكث حراما] قال : وأهدى له علي هديا ، فقال سراقه بن مالك بن جعشم : يا رسول الله ألعامنا هذا أم لأبد ؟ فقال : [لأبد] . متفق عليه ، وفي الباب عن أبي سعيد ، و أسماء ، وسراقه ، وأبي موسى ، وحفصة ، وعائشة ، و جابر ، و ابن عمر ، وكلهم ذهبوا إلى الاستحباب .

**الراجع :**

أنه يستحب للحاج إذا أحرم بالحج أن يفسخه إلى عمرة ؛ لأن هذا ما أمر به النبي صلى الله عليه وسلم ، أصحابه ، ولأنه أكمل وأتم ، فهو يأتي بعمرة وحج .

**المسألة الثالثة : نوع نسك النبي صلى الله عليه وسلم :**

هذه مسألة مشكلة جدا ، وهي : بماذا أحرم النبي صلى الله عليه وسلم ؟ هذه المسألة اختلف فيها أهل العلم رحمة الله عليهم ، وسبب اختلافهم : أنه روي أنه كان مفردا ، وروي أنه كان متمتعا ، وروي أنه كان قارنا ، رواها عدد من الصحابة ، فلما جاء من بعدهم ، ورأوا هذه النصوص الثابتة عن أصحاب النبي صلى الله عليه وسلم ، اختلفوا فيما بينهم على ثلاثة أقوال :

**القول الأول :** أن النبي صلى الله عليه وسلم ، كان قارنا ، وهذا رأي إسحق رحمه الله ، وإليه ذهب الحنفية ، وهو المنصوص عن الإمام أحمد ، قال رحمه الله : ( لا أشك أنه كان قارنا ، والمتعة أحب إلي ) و قال شيخ الإسلام رحمه الله (وعليه متقدمو الأصحاب) ، وهو رأي للشافعية في قول ، وابن حزم ، واختاره شيخ الإسلام ، وابن القيم ، وشيخنا ، وغيرهم من أهل العلم .

**أدلتهم :**

**الدليل الأول :** عن أنس رضي الله عنه ، قال : (سمعت رسول الله صلى الله عليه وسلم أهل بهما جميعا : لبيك عمرة وحجا ، لبيك عمرة وحجا) . أخرجه الإمام مسلم .

**الدليل الثاني :** عن ابن عمر رضي الله عنهما ، قال : (تمتع رسول الله صلى الله عليه وسلم في حجة الوداع بالعمرة إلى الحج ، وأهدى ، فساق معه الهدي من ذي الحليفة ، وبدأ رسول الله صلى الله عليه وسلم فأهل بالعمرة ثم أهل بالحج ..) متفق عليه ، والتمتع في عرف الصحابة ولسانهم : القران ؛ لأن التمتع كما تقدم : أن الحاج يترفه بترك أحد السفريين ، بدل أن يذهب للحج في سفرة والعمرة في سفرة ، بدليل : أن ابن عمر نفسه قرن الحج إلى العمرة ، فطاف لهما طوافا واحدا ، و قال : (هكذا رأيت رسول الله ، صلى الله عليه وسلم يفعله) . أخرجه النسائي ، وصححه الألباني ، وأصل القصة في صحيح الإمام البخاري حين خاف ابن عمر من عدم الوصول للبيت .



الدليل الثالث : عن أنس رضي الله عنه ، قال : (اعتمر رسول الله صلى الله عليه و سلم أربع عمر كلهن في ذي القعدة إلا التي كانت مع حجته ، وعمره من الحديبية في ذي القعدة ، وعمره من العام المقبل في ذي القعدة ، وعمره من الجعرانة حيث قسم غنائم حنين في ذي القعدة وعمره مع حجته) متفق عليه .

الدليل الرابع : عن ابن عباس رضي الله عنهما ، قال : (اعتمر رسول الله صلى الله عليه وسلم ، أربع عمر : عمره الحديبية ، والثانية حين تواطؤوا على عمره من قابل ، والثالثة من الجعرانة ، والرابعة التي قرن مع حجته). أخرجه أبو داود ، وصححه ابن القيم ، وقد روي هذا عن أربعة من الصحابة (أن النبي صلى الله عليه وسلم اعتمر أربعاً) وكلهم ذكروا أن عمره كانت مع حجته .

الدليل الخامس : حديث عمر رضي الله عنه ، المشهور ، أنه قال : سمعت النبي صلى الله عليه وسلم وهو في العقيق يقول [أتاني الليلة آت من ربي عز وجل ، فقال : صل في هذا الوادي المبارك ، وقل : عمره في حجة] أخرجه الإمام البخاري .

الدليل السادس : عن مروان بن الحكم رضي الله عنه ، قال : (كنت جالسا عند عثمان فسمع عليا يلبي بعمره وحجة ، فقال : ألم تكن ننهي عن هذا ، قال : بلى ولكي سمعت رسول الله صلى الله عليه وسلم يلبي بهما جميعا ، فلم أدع قول رسول الله صلى الله عليه وسلم لقولك). أخرجه النسائي ، وأصله في الصحيحين ، وصححه ابن القيم رحمه الله .

الدليل السابع : عن عمران بن حصين رضي الله عنه ، أنه قال : (اعلم أن رسول الله صلى الله عليه وسلم جمع بين حج وعمره ، ثم لم ينزل فيها كتاب ولم ينهنا عنهما رسول الله صلى الله عليه وسلم ، قال فيها رجل برأيه ما شاء). أخرجه الإمام مسلم .

**القول الثاني :** أن النبي صلى الله عليه وسلم ، حج مفردا ، وإليه ذهب المالكية ، والشافعية .  
**أدلتهم :**

الدليل الأول : عن عائشة رضي الله عنها ، قالت : (خرجنا مع النبي صلى الله عليه وسلم ، عام حجة الوداع ، فمنا من أهل بعمره ، ومنا من أهل بحج وعمره ، ومنا من أهل بحج ، وأهل النبي صلى الله عليه وسلم بالحج). أخرجه الإمام مسلم ، وفي رواية : (أن النبي صلى الله عليه وسلم أفرد الحج).

الدليل الثاني : عن ابن عمر رضي الله عنه ، قال : (أهللنا مع رسول الله صلى الله عليه وسلم ، بالحج مفردا) وهذا صريح أيضا .

الدليل الثالث : حديث جابر رضي الله عنه ، قال : (خرجنا مع النبي صلى الله عليه وسلم ، عام حجة الوداع ، لسنا ننوي إلا الحج ، وفي لفظ : لسنا نعرف العمرة). أخرجه الإمام مسلم .



الدليل الرابع : عن أنس رضي الله عنه ، قال : (سمعت النبي صلى الله عليه وسلم ، يلبي بالحج والعمرة جميعا) قال بكير - أحد الرواة - : فحدثت بذلك ابن عمر ، فقال : لبي بالحج وحده ، فلقيت أنسا فحدثته بقول ابن عمر ، فقال : ما تعدوننا إلا صبيانا ، سمعت رسول الله صلى الله عليه وسلم يقول : [لبيك عمرة وحجاً]. أخرج الإمام مسلم ، وهذه الأحاديث صريحة في الأفراد .

القول الثالث : أن النبي صلى الله عليه وسلم ، حج متمتعا ، وإليه ذهب بعض الشافعية وبعض الحنابلة .  
أدلتهم :

الدليل الأول : عن عمران بن حصين رضي الله عنهما ، قال : (تمتع النبي صلى الله عليه وسلم ، وتمتعنا معه). أخرج الإمام مسلم .

الدليل الثاني : عن عمران : (تمتعنا مع رسول الله صلى الله عليه وسلم ولم ينزل فيه القرآن قال رجل برأيه ما شاء) متفق عليه .

الدليل الثالث : عن ابن عمر رضي الله عنهما ، قال : (تمتع رسول الله صلى الله عليه وسلم ، في حجة الوداع بالعمرة إلى الحج ، وأهدى وساق الهدى). متفق عليه .

الدليل الرابع : عن معاوية رضي الله عنه ، أنه قال : (قصرت من رأس رسول الله صلى الله عليه وسلم عند المروة بمشقص) أخرج الإمام مسلم ، والحاج يقصر على المروة بعد العمرة .

نوقش الاستدلال بحديث عمران بن حصين وحديث ابن عمر ، التي فيها لفظ التمتع ، بأن المراد بالتمتع القران ، وهو معروف في لسان الصحابة رضي الله عنهم ، والدليل على ذلك أن الصحابة الكرام رضي الله عنهم ، لم يذكروا أن النبي صلى الله عليه وسلم ، حل من عمرته ، بل صرحوا أنه بقي على عمرته ، ولما قالت له حفصة : ما بال الناس حلوا وأنت لم تحل ؟ قال [إني قد لبدت رأسي وسقت هديي ، فلا أحل حتى أنحر] وهذا صريح في أن النبي صلى الله عليه وسلم ، لم يحل حتى نحر ، فمقصودهم بالتمتع القران .

أما حديث معاوية ، الذي فيه التقصير بالمشقص ، فقد ذكر العلماء أن هذا لم يكن في حجة الوداع ، وإنما كان في عمرة الجعرانة ، فإنه هو الذي قصر للنبي صلى الله عليه وسلم ؛ لأن النبي صلى الله عليه وسلم ، في حجة الوداع حلق رأسه في منى ، كما في حديث جابر ، وأعطى الشعر أبا طلحة رضي الله عنه ، أخذ جزءا وفرق جزءا على الناس ، ولم يخلق على المروة ، وفي قوله : (لبدت رأسي وسقت هديي ، فلا أحل حتى أنحر) دليل على أنه لا يحل حتى ينحر هديه .

فإن قيل : ألا يحمل حديث معاوية رضي الله عنه ، على أنه في عمرة القضية ؟ فالجواب : لا ؛ لأن معاوية لم يسلم إلا عام الفتح ، وعمرة القضاء كانت سنة ٧ من الهجرة ، فالحديث يحمل على عمرة الجعرانة .



العلماء رحمهم الله اختلفوا أمام هذه الأحاديث ، هل يجمع بينها وما طريقة الجمع ؟ أم يصار إلى الترجيح فيما بينها ؟ اختلفوا على مسالك ، منهم من ذهب إلى الجمع ، والذين ذهبوا إلى الجمع اختلفوا فيما بينهم في طريقة الجمع بينها ، ومنهم من سلك مسلك الترجيح ، وقال : إن هذه الأحاديث لا يمكن الجمع بينها ؛ لأنها متعارضة تعارضاً تاماً ، أما أصحاب مسلك الجمع فإنهم ذهبوا إلى طريقتين ، المالكية ، والشافعية ، والحنابلة ، ذهبوا إلى الجمع ، وقالوا : ما دام أنه يمكن الجمع بينها فلا يصار إلى الترجيح ، لأننا إذا رجحنا حديثاً على حديث أبطلنا دلالة ذلك الحديث ، وأبقينا دلالة الآخر ، وذكرنا طرقاً للجمع :

**الطريقة الأولى :** قالوا : إن النبي صلى الله عليه وسلم ، أهل أولاً بالإنفراد ، ثم أهل بعد ذلك بالقران ، أهل بالحج أولاً ، ثم أدخل العمرة على الحج ، وقال به بعض علماء المالكية ، وبعض علماء الشافعية ، حتى قال النووي : ( لا يجوز العدول عنه ) وقال الحافظ : ( هذا الجمع هو المعتمد ، وقد سبق إليه قديماً ابن المنذر ) وذكر أن ابن حزم رحمه الله سلك هذا المسلك ، وألف كتابه حجة الوداع ، وبينه بياناً شافياً .

وبعض العلماء ينتقد هذه الطريقة ، ويقول : لا يمكن المصير إليها ؛ لأن الرواية صريحة في أن النبي صلى الله عليه وسلم ، أهل بهما جميعاً ، قال أنس : ( سمعت النبي صلى الله عليه وسلم يقول : لبيك عمرة وحجاً ) فلبى بالأمرين ، وحديث عمر ( وقل : عمرة في حجة ) ولا يمكن أن النبي صلى الله عليه وسلم ، لبي بالحج أولاً ثم أدخل العمرة عليه .

**الطريقة الثانية :** أن المراد بالإنفراد أفراد أعمال الحج ؛ لأن أعمال القارن مثل أعمال المفرد ، إلا في شيئين : النية ، والهدى ، فالقارن يزيد على المفرد بوجوب الهدى - وسيأتي هل هو واجب أم لا ؟ ، وهل هناك دليل صريح على الوجوب أم لا ؟ - وكذا النية ، فإن القارن ينوي أنه سيأتي بعمرة وحج ، والمفرد ينوي حجاً فقط ، فقالوا : المراد بالإنفراد أفراد أعمال الحج ، عمل القارن مثل عمل المفرد ، فقول من قال : إنه مفرد ، يعني أنه قارن ؛ لأنه سيأتي بأعمال الحج فقط ، ولن يأتي بأعمال العمرة .

قال شيخ الإسلام رحمه الله في الجمع : ( والصواب أن الأحاديث متفقة ، ليست مختلفة ، إلا اختلافاً يسيراً يقع مثله في غير ذلك ، فإن الصحابة رضي الله عنهم ، ثبت عنهم أنه تمتع ، والتمتع عندهم يتناول القران ، فتحمل عليه رواية من روى أنه حج متمتعا ، وكل من روى الأفراد ، قد روى أنه صلى الله عليه وسلم حج متمتعا وقراناً ، فيتعين الحمل على القران ، وأنه أفرد أعمال الحج ) الشيخ يرى إمكانية الجمع ، يقول : من قال إنه تمتع أو قرن فالأمر واحد ؛ لأن التمتع المراد به القران ، ومن قال : إنه أفرد ، فالمراد به أفراد أعمال الحج ، فيصير إلى القران ، فيتعين حمل الأحاديث على القران ، دون سواه من الأنسك .



وذهب بعض أهل العلم إلى الترجيح ، ترجيح رواية القرآن على رواية الأفراد والتمتع ، وهذا اختاره الشنقيطي رحمه الله ، وقال : (وعلى أن الجمع غير ممكن فالمصير إلى الترجيح واجب ، ولا شك عند من جمع بين العلم والإنصاف أن أحاديث القرآن أرجح ، من جهات متعددة ، منها : كثرة من رواها من الصحابة) ثم شرع في ذكر المرجحات ، هناك من أهل العلم من رجح أن النبي صلى الله عليه وسلم ، حج قارنا ، لكن هم في التعاطي مع الأحاديث يصيرون إلى الجمع بينها ، حتى تصل النتيجة إلى أنه حج قارنا ، مع أنهم هم يرون أنه حج قارنا ، مثل الإمام أحمد ، روي عنه ترجيح أنه حج قارنا ، وكذا النووي ، وشيخ الإسلام ابن تيمية ، وابن القيم ، وابن حجر ، يقول الإمام أحمد (لا أشك أنه كان قارنا والمتعة أحب إلي) ويقول شيخ الإسلام : (أما حج النبي صلى الله عليه وسلم ، فالصحيح أنه كان قارنا قرن بين الحج والعمرة .. وساق الهدي .. وهذا الذي ذكرناه هو الصواب المحقق عند أهل المعرفة بالأحاديث الذين جمعوا طرقها ، وعرفوا مقصدها ، وقد جمع أبو محمد ابن حزم في حجة الوداع كتابا جيدا في هذا الباب) وقال ابن القيم : (وإنما قلنا : إنه أحرم قارنا ، لبضعة وعشرين حديثا صحيحة صريحة في ذلك) ويقول النووي : (والصواب الذي نعتقده ، أن النبي صلى الله عليه وسلم كان قارنا) ويقول ابن حجر : (والذي تجتمع به الروايات أنه صلى الله عليه وسلم كان قارنا) هؤلاء يجمعون بين النصوص ويرجحون أنه كان قارنا ، يرجحون بعد الجمع ، هم يرجحون أنه كان قارنا ، لكن الموقف من النصوص هو موقف الجمع وليس موقف الترجيح ، أما الشنقيطي ومن سلك مسلكه ، فإنهم يرون أنه لا يمكن الجمع ؛ لأنهم يرون أن الأحاديث متعارضة ، هذا يقول : أفرد ، وهذا يقول : تمتع ، والثالث يقول : قرن ، فلا يمكن أن يجمع بينها مطلقا ، فذهب إلى ترجيح أحاديث القرآن على أحاديث الأفراد والتمتع ، وكل له وجهه .

### الراجع :

هو مذهب من سلك مسلك الجمع ؛ لأن الجمع ممكن ، وما دام أن الجمع بين النصوص ممكن ، فإنه يصار إليه حتى لا تلغى دلالة النصوص الأخرى ، والجمع بين ظاهر ؛ لأن من روى الأفراد روى القرآن ، ومن روى القرآن روى التمتع ، فإذا كان قد روى هذا فهذا يدل على أنه قصد معنى ، ولم يقصد في المرة الأولى أنه حج مفردا بمعنى الأفراد ، وأنه حج قارنا بمعنى القرآن ، أو حج متمتعا بمعنى التمتع ، إنما أراد معنى مشتركا بينها .

قال ابن القيم رحمه الله : (وأما الذي نقل عنهم أفراد الحج فهم ثلاثة : عائشة وابن عمر وجابر ، والثلاثة نقل عنهم التمتع ، وحديث عائشة وابن عمر أنه تمتع بالعمرة إلى الحج أصح من حديثهما - أي في الأفراد - ، وما صح في ذلك عنهما فمعناه أفراد أعمال الحج ، أو أن يكون وقع منه غلط كظائره ، فإن أحاديث التمتع متواترة ، رواها أكابر الصحابة ، كعمر وعثمان وعلي وعمران بن حصين ، وعائشة وابن عمر وجابر ، بل رواها عن النبي صلى الله عليه وسلم بضعة عشر من الصحابة ، قلت (ابن القيم) : وقد اتفق أنس وعائشة وابن عمر وابن عباس ، على أن النبي صلى الله عليه وسلم ، اعتمر أربع عمر ، وإنما وهم ابن عمر في كون إحداهن في رجب ، وكلهم قالوا (وعمرة مع حجته) وهم سوى ابن عباس ، قالوا : إنه أفرد الحج وهم سوى أنس ، قالوا : تمتع ، فقالوا : هذا وهذا وهذا - أي بعضهم قال أفرد وبعضهم قال قرن وبعضهم قال تمتع - ولا تناقض بين أقوالهم ، فإنه تمتع تمتع قران ، وأفرد



أعمال الحج ، وقرن بين النسكين ، وكان قارنا باعتبار جمعه بين النسكين ، ومفردا باعتبار اقتصاره على أحد الطوافين والسعيين ، ومتمتعا بترفه بترك أحد السفرين ، ومن تأمل ألفاظ الصحابة ، وجمع الأحاديث بعضها إلى بعض ، واعتبر بعضها ببعض ، وفهم لغة الصحابة ، أسفر له صبح الصواب ، وانقشعت عنه ظلمة الاختلاف والاضطراب ، والله الهادي لسبيل الرشاد ، والموفق لطريق السداد). هذا كلام ابن القيم رحمه الله في زاد المعاد .  
والله أعلم .

وصلى الله وسلم على نبينا محمد ، وعلى آله وصحبه أجمعين .



## بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

الحمد لله رب العالمين ، وصلى الله وسلم على نبينا محمد وعلى آله وصحبه أجمعين .

### مرجحات حج النبي قارنا :

ذكر ابن القيم وغيره مجموعة من مرجحات أنه حج قارنا ، ذكر رحمه الله أكثر من أربعة عشر وجها ، منها :  
١- أنها أكثر رواية ، وكما قيل في المراقي :

### وكثرة الدليل والرواية ... مرجح لدى ذوي الدراية

٢- كثرة رواة حجه قارنا ، فيقال إن طرق الإخبار بذلك تنوعت .

٣- أن من روي عنهم الأفراد روي عنهم القرآن .

٤- أن من قالوا إنه حج مفردا قالوا : إن من ذكر القرآن صادق في الرواية ، فاجتمع أنه كان قارنا على رأي الطرفين .

٥- أن فيهم من أخبر أنه سمع النبي صلى الله عليه وسلم ، يلي بالعمرة والحج معا ، أخبر عن سماعه ولفظه صريحا ، ومنهم من روى إخباره عن نفسه بأنه فعل ذلك ، ومنهم من أخبر عن أمر ربه له بذلك ، ولم يجئ شيء من ذلك في الأفراد .

٦- تصديق روايات من روى أنه اعتمر أربع عمر لها .

٧- أنها صريحة لا تحتمل التأويل ، بخلاف روايات الأفراد .

٨- أنها متضمنة زيادة سكت عنها أهل الأفراد أو نفوها ، والذاكر الزائد مقدم على الساكت ، والمثبت مقدم على النافي .

٩- أنه النسك الذي أمر به من ربه ، فلم يكن ليعدل عنه ، فالنبي صلى الله عليه وسلم أمر من ربه أن يكون قارنا .

١٠- أنه النسك الذي أمر به كل من ساق الهدى ، فلم يكن ليأمرهم به إذا ساقوا الهدى ثم يسوق هو الهدى ويخالفهم .

١١- أنه النسك الذي أمر به أهل بيته واختاره لهم ، ولم يكن ليختار لهم إلا ما اختار لنفسه .

١٢- قوله صلى الله عليه وسلم [دخلت العمرة في الحج إلى يوم القيامة] وهذا يقتضي أنها قد صارت جزءا منه ، أو كالجاء الداخل فيه ، بحيث لا يفصل بينها وبينه ، وذكر غيرها ٣ أو ٤ مرجحات أخرى ، يمكن الرجوع إليها في زاد المعاد .

من هذا كله نصل إلى أن النبي صلى الله عليه وسلم ، حج قارنا ، كما قال الإمام أحمد رحمه الله (لا أشك أنه كان قارنا والمتعة أحب إلي) .

هذه كلها مقدمات ، ونصل إلى المراد ، ما هو أفضل نسك يجب به الإنسان ؟ .





قوله : (وأفضلُ الأنساكِ التمتعُ) .  
أفضلُ الأنساكِ :

إما أن يكون الحاج قد ساق الهدى ، وإما أنه لم يسق الهدى ، وكل مسألة فيها خلاف على أقوال .

أفضلُ الأنساكِ لمن لم يسق الهدى :

اختلف العلماء رحمهم الله في هذه المسألة على ثلاثة أقوال :

القول الأول : أن التمتع أفضلُ الأنساكِ لمن لم يسق الهدى ، وهذا رأي ابن عمر ، وابن عباس ، وعائشة ، والحسن ، وعطاء ، وطاوس ، والشافعية في قول ، وهو المذهب عند الحنابلة .

أدلتهم :

الدليل الأول : أن التمتع هو الذي ذكره الله عز وجل في كتابه ، في قوله تعالى ﴿فَمَنْ تَمَعَ بِالْعُمْرَةِ إِلَى الْحَجِّ﴾ فذكره يدل على أنه أفضل ، ولو كان القرآن أفضل لذكره .

الدليل الثاني : حديث جابر رضي الله عنه ، أنه قال : (أقبلنا مهلين مع رسول الله صلى الله عليه وسلم ، بحج مفرد ، وأقبلت عائشة بعمرة ، حتى إذا كنا بسرف عركت - حاضت - حتى إذا قدمنا طفنا بالكعبة والصفاء والمروة ، فأمرنا رسول الله صلى الله عليه وسلم ، أن يجلب منا من لم يكن معه هدي ، فقلنا : حل ماذا ؟ قال : الحل كله) .  
أخرجه الإمام مسلم رحمه الله ، فأمرهم بالتمتع ، وهو دليل على أن التمتع أفضلُ الأنساكِ .

الدليل الثالث : عن ابن عباس رضي الله عنهما قال : قدم النبي صلى الله عليه وسلم وأصحابه صبيحة رابعة مهلين بالحج ، فأمرهم أن يجعلوها عمرة فتعاطم ذلك عندهم ، فقالوا يارسول الله أي الحل ؟ قال : [حل كله] متفق عليه .  
الدليل الرابع : عن جابر رضي الله عنه ، أن النبي صلى الله عليه وسلم قال : [لو استقبلت من أمري ما استدبرت لم أسق الهدى ، وجعلتها عمرة] أخرجه الإمام مسلم ، وإن قيل إنه قال ذلك تطيباً لخواطرهم ، وتركاً للفاضل من أجل إرضاء نفوس أصحابه .

والعلماء اختلفوا ، هل النبي صلى الله عليه وسلم قال هذا القول من باب التمني ، أي إنه تمنى أن لو كان لم يسق الهدى وأنه حل ، أم إنه إخبار منه ، على قولين : فمنهم من يقول إن الرسول صلى الله عليه وسلم تمنى أنه لم يسق الهدى ، وأنه حل مع أصحابه ، وهذا تنبني عليه مسألة أخرى ، وهي : أن هذا فيه تفضيل التمتع على القرآن لمن ساق الهدى ، ومنهم من قال : كلا ، النبي صلى الله عليه وسلم لم يتمن ، بل أخبر إخباراً ، وقال : لو استقبلت من أمري ما استدبرت لما سقت الهدى ، ولأحللت معكم ، من باب الإخبار ؛ لأنه أراد أن يترك الفاضل وينتقل للمفضول من أجل تطيب خواطر أصحابه لما صعب عليهم الأمر ، وهو الحل من حجهم ، والثاني يقتضي أن من ساق الهدى فالأفضل له القرآن وليس التمتع .

الدليل الخامس : عن عائشة رضي الله عنها ، أن النبي صلى الله عليه وسلم قال : [لو استقبلت من أمري ما استدبرت ما سقت الهدى ، ولحللت مع الناس حين حلوا] متفق عليه ، فبين أن العلة التي منعت من الحل سوق الهدى ، وإلا فهو يرغب أن يكون معهم حالا .



الدليل السادس : أن التمتع أكثر عملا ، فالتمتع يأتي بعمره وحج ، عمرة تامة وحج تام ، بخلاف القارن ، فإنه يأتي بعمره قد دخلت في الحج ، وسقط جزء منها .

**القول الثاني :** أن القرآن أفضل لمن لم يسق الهدي ، وهذا رأي الثوري ، وإسحق ، والمزني ، وابن المنذر ، وإليه ذهب الحنفية .

**أدلتهم :**

الدليل الأول : أن النبي صلى الله عليه وسلم ، حج قارنا ، فالقران أفضل ؛ لأن الله عز وجل قد اختاره لنبيه .  
الدليل الثاني : حديث أنس رضي الله عنه ، أنه صلى الله عليه وسلم حج قارنا ، قال (سمعت النبي صلى الله عليه وسلم يقول (لبيك عمرة وحجا ، يلبي بالحج والعمرة جميعا) .

الدليل الثالث : عن ابن عمر رضي الله عنهما ، قال : (تمتع رسول الله صلى الله عليه وسلم ، في حجة الوداع بالعمرة إلى الحج ، فأهدى ، فساق معه الهدي من ذي الحليفة) متفق عليه .

الدليل الرابع : عن عمر رضي الله عنه ، قال : سمعت النبي صلى الله عليه وسلم يقول في هذا الوادي المبارك [أتاني أت من ربي فقال : صل في هذا الوادي المبارك ، وقل : عمرة مع حجة] أخرجه الإمام البخاري .

الدليل الخامس : عن حديث حفصة رضي الله عنها ، أنها سألت النبي صلى الله عليه وسلم (ما شأن الناس حلوا ولم تحل من عمرتك ؟ قال : [إني لبدت رأسي وسقت هديي فلا أحل حتى أنحر] متفق عليه .

**القول الثالث :** أن الأفراد أفضل الأنسك لمن لم يسق الهدي ، قال به أبو بكر رضي الله عنه ، وعمر ، وعثمان ، وعلي ، وابن مسعود ، الخلفاء الراشدون الأربعة ، وهو مروى عن جابر ، وابن عمر ، وابن عباس ، وعائشة ، وهو رأي الأوزاعي ، وأبي ثور ، وداود ، وإليه ذهب المالكية ، والشافعية ، وهو قول له وزنه واعتباره ، ذهب إليه أئمة الدين الأربعة ، خاصة الثلاثة ؛ لأن عليا رضي الله عنه ، قد نقل عنه تفضيل التمتع ، لكن أبا بكر وعمر وعثمان كانوا يأمرون الناس بالأفراد .

**أدلتهم :**

الدليل الأول : عن عائشة رضي الله عنها ، أنها قالت (خرجنا مع رسول الله صلى الله عليه وسلم ، عام حجة الوداع ، فمنا من أهل بعمره ، ومنا من أهل بعمره وحج ، ومنا من أهل بحج ، وأهل النبي صلى الله عليه وسلم بالحج) أخرجه الإمام مسلم ، فقوله أهل بالحج ، دال على أنه حج مفردا ، فرجعنا إلى مسألة : بم حج النبي صلى الله عليه وسلم .

الدليل الثاني : عن جابر رضي الله عنه ، قال : (لسنا ننوي الحج ، لسنا نعرف إلا العمرة) . أخرجه الإمام مسلم .  
الدليل الثالث : عن ابن عمر رضي الله عنهما ، قال : (أهللنا مع رسول الله صلى الله عليه وسلم بالحج مفردا) وفي رواية (أهل رسول الله صلى الله عليه وسلم بالحج مفردا) أخرجه الإمام مسلم .

الدليل الرابع : عن ابن عباس رضي الله عنهما ، (قدم النبي صلى الله عليه وسلم وأصحابه صبيحة رابع مهلين بالحج) متفق عليه .



الدليل الخامس : أنه فعل الخلفاء الراشدين وأمرهم ، وهم أفضل الناس وأتقاهم ، ولو لم يكن الأفراد أفضل لما فعلوه .

الجواب عن الاستدلال بالأحاديث السابقة : أن النبي صلى الله عليه وسلم حج قارنا ، وقد تقدم الجمع بين الروايات التي وردت في صفة إهلاله ، فيكتفى بكلام شيخ الإسلام ابن تيمية وابن القيم ، وكلام الأئمة الإمام أحمد رحمه الله ، والنووي ، وابن حجر .

الجواب عن فعل الخلفاء الراشدين : أنهم أرادوا رضي الله عنهم ألا يبقى البيت مهجورا ، فيأتي الإنسان بسفرة للعمرة ، ويأتي بسفرة للحج ، وسيأتي أن من جاء بالحج في سفرة وبالعمرة في سفرة ، فقد ذكر شيخ الإسلام رحمه الله أن ذلك أفضل باتفاق الأئمة الأربعة ؛ لأنه لم يفعل كما فعل المتمتع الذي ترفه بترك أحد السفريين ، بل قد زار البيت مرتين ، وهو لا شك أفضل ممن جاءه مرة واحدة .

الدليل السادس : أن الأفراد أفضل لأنه لا دم فيه ، بخلاف المتمتع والقران ففيهما دم ، وما لا دم جبران فيه ، أفضل مما فيه دم جبران ، وهو تعليل غريب .

نوقش : بأن الدم الذي في القران والمتمتع ليس دم جبران وإنما هو دم شكران ، بل هو دليل على تفضيل القران والمتمتع على الأفراد ، وثمة فرق بين دم الجبران ودم الشكران ، فالمتمتع يهدي هديا ، ويذبح ذبحا وجب عليه من باب شكر نعمة الله عليه بالترفة بترك أحد السفريين ، أو بالترفة بما حرم الله عليه في أثناء العمرة بأن أصبح حلالا له بين الحج والعمرة .

الدليل السابع : أن الأمة قد أجمعت على جواز الأفراد من غير كراهة ، بخلاف المتمتع ، فقد كرهه عمر وعثمان وبعض السلف ، وما لم يختلف في كراهته أفضل مما اختلف في كراهته .

نوقش : بأن هذا تعليل في مقابل النصوص الثابتة عن النبي صلى الله عليه وسلم ، فهو تعليل مطروح ، ثم إن كراهة الصحابة له إذا قيل إنهم قد كرهوه ، وإنما كرهوه لا لذاته ، وإنما كرهوه حتى لا يأتي الإنسان بسفر واحد ويترك السفريين ، فهم أرادوا أن يكون البيت فيه زوار ، ولا يخلو من المعتمرين والحجاج .

الراجع :

هو ما ذكره شيخ الإسلام ، فقد ذكر تفصيلا جميلا وقال : (فالتحقيق في ذلك أنه يتنوع باختلاف حاله ، فإن كان يسافر سفرة للعمرة ، وللحج سفرة أخرى ، أو يسافر إلى مكة قبل أشهر الحج ، ويعتمر ويقيم بها حتى يحج ، فهذا الأفراد له أفضل باتفاق الأئمة الأربعة... وأما إذا فعل ما يفعله غالب الناس ، وهو أن يجمع بين العمرة والحج في سفرة واحدة ، ويقدم مكة في أشهر الحج ، فهذا إن ساق الهدي فالقران أفضل له ، وإن لم يسق الهدي فالتحلل من إحرامه بعمرة أفضل) أهـ .



### أفضل الأنساك لمن ساق الهدى :

القول الأول : أن أفضل الأنساك لمن ساق الهدى الأفراد ، وإليه ذهب المالكية ، وهو الصحيح عند الشافعية .  
أدلتهم :

الدليل الأول : ما جاء في حديث جابر ، وابن عباس ، وابن عمر ، وعائشة ، أن النبي صلى الله عليه وسلم ، حج مفردا ، مع أنه قد ساق الهدى ، وإن كانوا يقولون : إن النبي صلى الله عليه وسلم ، بعد ذلك قد أدخل العمرة على الحج ، لكن يقولون : الأفضل هو الأفراد .

ونوقش : بأن النبي صلى الله عليه وسلم كان قارنا ، ولأن من قال من الصحابة : إنه كان قارنا ، ثبت عنه أنه كان متمتعا ، فرجع قولهم إلى القران كما تقدم ، وأن مرادهم بالأفراد : أفراد أعمال الحج ، فرجعنا إلى الكلام في صفة إهلال النبي صلى الله عليه وسلم .

القول الثاني : أن أفضل الأنساك لمن ساق الهدى التمتع ، وإليه ذهب الشافعية في قول ، وهو الصحيح من مذهب الحنابلة .

### أدلتهم :

الدليل الأول : الأحاديث السابقة في أن النبي صلى الله عليه وسلم حج متمتعا ، وإذا كان متمتعا وقد ساق الهدى ، فالأفضل لمن ساق الهدى أن يحج متمتعا ، كحديث ابن عمر ، قال : (تمتع النبي صلى الله عليه وسلم ، في حجة الوداع بالعمرة إلى الحج) .

الدليل الثاني : عن سعيد بن المسيب قال : (اجتمع علي وعثمان رضي الله عنهما بعسفان ، فكان عثمان ينهى عن المتعة أو العمرة ، فقال علي : ماتريد إلى أمر فعله رسول الله صلى الله عليه وسلم تنهى عنه ؟ فقال عثمان : دعنا منك ، فقال : إني لا أستطيع أن أدعك ، فلما أن رأى علي ذلك أهل بهما جميعا). متفق عليه .

الدليل الثالث : عن ابن عباس رضي الله عنهما ، أنه قال : (سمعت عمر يقول : [والله إني لا أنهاكم عن المتعة ، وإنها لفي كتاب الله ، ولقد فعلها رسول الله صلى الله عليه وسلم]) أخرجه النسائي .

الدليل الرابع : أنه مروى عن الصحابة رضي عنهم ، أن النبي صلى الله عليه وسلم حج متمتعا ، فهو مروى عن عمر ، وعلي ، وعثمان ، وابن عباس ، وابن عمر ، وحفصة ، وسعد ، ومعاوية ، وأبي موسى ، وجابر ، وعائشة بأحاديث صحيحة .

ويناقش بما سبق :

أولا : أن المتعة تطلق في لسان الصحابة على المتعة الحقيقية وتطلق على القران .

ثانيا : أن النبي صلى الله عليه وسلم ، لم يحل حتى نحر هديه ، وهذا جاء صريحا بإخباره عن نفسه ، وبإخبار الصحابة ، وبقي على إحرامه .

ثالثا : قوله صلى الله عليه وسلم : [لو استقبلت من أمري ما استدبرت لما سقت الهدى ولأحللت معكم] وهذا يدل على أنه بقي محرما ولم يحل ، معنى ذلك أنه لم يكن متمتعا .



القول الثالث : أن من ساق الهدى يجب عليه الحج قارنا ، وإليه ذهب الظاهرية .  
أدلتهم :

الدليل الأول : أن النبي صلى الله عليه وسلم قال : [لو استقبلت من أمري ما استدبرت لما سقت الهدى ولأحللت معكم] ، فأخبر أن سوق الهدى قد منعه من الحل ، وهذا يتضمن أن القران أصبح واجبا عليه ، فالواجب على من ساق الهدى أن يحج قارنا .

الدليل الثاني : عن ابن عمر رضي الله عنهما : أن النبي صلى الله عليه وسلم قال للناس : [من كان منكم أهدي فإنه لا يحمل لشيء حرم منه حتى يقضي حجه] متفق عليه .

القول الرابع : من ساق الهدى فالأفضل له القران ، وإليه ذهب الحنفية ، والحنابلة في رواية ، وهو اختيار شيخ الإسلام ابن تيمية رحمه الله عليهم جميعا ، والفرق بين هذا القول والأول : أنه هنا أفضل ، والظاهرية يقولون يجب .  
أدلتهم :

أدلة الأقوال السابقة ، وذلك أن النبي صلى الله عليه وسلم ، ساق الهدى ، وامتنع عن الحل حتى ينحر هديه ، وبناء على هذا يكون القران أفضل ، ولكن للإنسان لو ساق الهدى أن يهل بحج مفرد ، ولا يجب عليه أن يكون قارنا ، والهدى هذا من باب التطوع وليس واجبا ، وهل يمكن أن يكون متمتعا ؟ لا يمكن ، وإن كان في المذهب أنه يمكن أن يكون متمتعا ، ولا يحل ولا يقصر ، لكن إذا لم يقصر فإنه يبقى على إحرامه ، ثم يحرم بالحج ، ويدخل الحج على العمرة ، فيكون قارنا ، وهذا لا يمكن إلا في حال الضرورة ؛ لأن إدخال الحج على العمرة لا بد أن يكون قبل الشروع في طوافها على الراجح .

الراجح :

هو القول الأخير ، أن من ساق الهدى فالأفضل له القران وليس واجبا عليه ، ويجوز أن يكون مفردا ، ولا يمكن أن يكون متمتعا .

هل الأفضل أن يسوق الهدى أو لا :

هل الأفضل أن يسوق الهدى أو لا ؟ ذكر شيخنا رحمه الله ، أنه إن كانت سنة سوق الهدى قد اندثرت كما هو حاصل الآن ، فإن الإنسان لو ساق الهدى وكان لسوقه أثر في الناس ، وسوف يجيى هذه السنة ، فإن الأفضل أن يسوقها ويحج قارنا أو مفردا ، وهذا إذا كان يتصور أن يسوق الهدى ، وقرأت لبعضهم قال : هذا لا يفعل الآن إلا من بعض بادية تهامة ، فإنهم يأتون بهديهم معهم يسوقونه ، وهذا من باب إحياء هذه الشعيرة العظيمة التي اندثرت أخيرا ، فإن استطاع الإنسان أن يأتي بهديه معه ، يسوقه ، ويضع عليه النعال ، يُشعره ويقلده ، فيعرف الناس أن هذا هدى ، وأنه من سنة النبي صلى الله عليه وسلم ، فلا شك أن إحياء السنة عظيم ، وهذا من شعائر الدين التي ينبغي إظهارها وإعلانها ، حتى يراها الناس ويعرفوا دينهم ، ويعرفوا هذه الأنسك التي يجبها الله ، فإن تعظيم شعائر الله من تقوى القلوب ، فينبغي للإنسان أن يفعلها إذا استطاع إليها سبيلا ، لكن أظن الآن أن من الصعوبة بمكان أن



يسوق الإنسان هديه ، ولكن لو قدر ، ويث عبر القنوات الإسلامية ، وأن هذا هو الهدى ، فتحيا شعيرة وسنة ، وأن هذا هو فعل النبي صلى الله عليه وسلم ، فهذا لاشك أنه من تعظيم شعائر الله ، والله أعلم .  
وصلى الله وسلم على نبينا محمد وعلى آله وصحبه أجمعين .



## بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

الحمد لله رب العالمين ، وصلى الله وسلم على نبينا محمد ، وعلى آله وصحبه أجمعين .

**حل من ساق الهدى :**

هل لمن ساق الهدى متمتعاً أن يحل أم لا ؟ تقدم أن الراجع أن من ساق الهدى فإنه لا يحل حتى ينحر ، كما أخبر النبي صلى الله عليه وسلم ، وهل يمكن أن يسوق المتمتع الهدى ؟ اختلف العلماء في هذه المسألة على قولين :

**القول الأول :** أن للمتمتع أن يحل إذا ساق الهدى ، يسوق الهدى ويعتمر ، ثم إذا انتهى من عمرته يحل ، ثم يحرم بالحج ، إليه ذهب المالكية ، والشافعية ، والحنابلة في رواية .

**القول الثاني :** أن المتمتع إذا ساق الهدى فليس له أن يحل حتى يحرم بالحج ، فيرون أنه يأتي بالعمرة ، يطوف ويسعى ، لكنه لا يقصر ، ثم يحرم بالحج في يوم التروية أو قبل ذلك ، وإليه ذهب الحنفية ، وهو الصحيح من مذهب الحنابلة .

**أدلتهم :**

**الدليل الأول :** حديث [لو استقبلت من أمري ما استدبرت ، لما سقت الهدى ، ولجعلتها عمرة ، وتحللت منها] .

**الدليل الثاني :** حديث ابن عمر رضي الله عنهما ، أن النبي صلى الله عليه وسلم قال [من كان منكم أهدي فإنه لا يحل من شيء حرم منه حتى يقضي حجه] متفق عليه .

وجه الدلالة من الحديثين : أن من ساق الهدى لا يحل حتى ينتهي من حجه فإذا أحرم بعمرة فإنه لا يحل ثم يحرم بالحج في وقت الإحرام .

**القول الثالث :** أن المتمتع إذا ساق الهدى فإنه لا يحل ، ويكون قارناً إذا أحرم بالحج .

**الراجع :**

هو القول الثالث والله أعلم ؛ لأن النبي صلى الله عليه وسلم سأله حفصة فقال [لا أحل حتى أنحر] وفي حديث ابن عمر ، أخبر أن من ساق الهدى لا يحل من شيء حتى يقضي حجه ، وهذا يقتضي أن يكون الإنسان باقياً على إحرامه الأول ، وإذا أدخل الحج على إحرام العمرة ، فإنه يصبح قارناً ، إذ لا يمكن أن يخلق ؛ لأنه لم ينحر ، وإذا لم يخلق فإن إحرام العمرة يبقى ، وإذا كان الإحرام باقياً وأدخل نسكاً على النسك الذي هو فيه ، وهو نسك العمرة ، فإنه يصبح قارناً .



قال المؤلف رحمه الله : **وصفته أن يُحْرَمَ بِالْعُمْرَةِ فِي أَشْهُرِ الْحَجِّ وَيَفْرُغَ مِنْهَا ثُمَّ يُحْرَمَ بِالْحَجِّ فِي عَامِهِ .**

صفة التمتع : تقدم أن التمتع هو أن يحرم بالعمرة في أشهر الحج ، ثم يفرغ منها ، ثم يحرم بالحج في العام نفسه ، وهو عند عامة أهل العلم ، لكن العلماء رحمهم الله ، جعلوا شروطا للتمتع ولوجوب الهدي ، بعضهم يرى أنها سبعة شروط ، وبعضهم خمسة شروط ، وبعضهم يعدها أحد عشر شرطاً ، ونذكر من أهم هذه الشروط .

**شروط التمتع :**

**الشرط الأول :** أن يعتمر في أشهر الحج ، فإن اعتمر قبل أشهر الحج ثم أحرم بالحج في أشهر الحج ، فإنه لا يكون متمتعا ، وإليه ذهب عامة أهل العلم ، لكن الإشكال فيما لو أحرم بالعمرة في رمضان ، ثم أدى أفعالها في شوال ، وهذا متصور ، كما لو أحرم قبل غروب شمس آخر يوم من رمضان ، ثم غربت الشمس وهل الشهر ، ثم دخل إلى مكة ليلة العيد ، وأدى أفعال العمرة ليلة العيد ، فهل يعتبر متمتعا لو نوى الحج ؟ وهل تكفي هذه العمرة عن عمرة التمتع أم لا؟ اختلف العلماء في هذه المسألة على قولين :

**القول الأول :** أنه يعتبر متمتعا ، وإليه ذهب الحسن ، والحكم ، وابن شبرمة ، واختاره عطاء ، وهو مذهب المالكية ، والشافعية في قول ، ورأي الحنفية إن طاف أربعة أشواط في شهر شوال فإنه يعتبر متمتعا ، وإن طاف أقل من أربعة لم يعد متمتعا .

**أدلتهم :**

**الدليل الأول :** أنه يصدق عليه أنه أتى بالعمرة في أشهر الحج ، لأنه أوقع أفعال العمرة في شهر من أشهر الحج وهو شوال .

**الدليل الثاني :** الحنفية لهم تعليل ، يقولون : إن العمرة صحت في أشهر الحج ، بدليل أنه لو وطئ المرأة في شوال في إحرامه هذا ، فإن عمرته تفسد ، فهو كمن أحرم في شهر شوال ، كمن أحرم في أشهر الحج ، ففاسوا الإحرام في أشهر الحج على الإحرام قبل أشهر الحج ، بجامع صحة الإحرام في كل ، وأن الإحرام لا زال باقيا ، ولذا لو أن الإنسان وطئ امرأته في شهر شوال ، وقد أحرم في رمضان ، فإن إحرامه يفسد بهذا الوطء ، وهذا يدل على أن الإحرام متصل وموجود ، فيكون متمتعا .

**القول الثاني :** أن من أحرم في رمضان ، ثم أتى بأفعال العمرة في شهر شوال فإنه لا يعتبر متمتعا ؛ لأن المتمتع لا بد أن يأتي بالإحرام والعمرة (الأفعال) في أشهر الحج ، وإليه ذهب جابر بن عبد الله ، وقتادة ، وإسحاق ، وهو الأصح من مذهب الشافعية ، ومذهب الحنابلة .

**أدلتهم :**

**الدليل الأول :** أن العمرة تتكون من شيئين : إحرام وأفعال ، فلا بد من إيقاع شقي العمرة في شهر شوال .

**الدليل الثاني :** أن الإحرام نسك من أنسك العمرة ، والعمرة لا تصح بدونه ، فلا بد أن يقع في أشهر الحج ، حتى يكون متمتعا .





الراجع :

هو القول الثاني ، وأنه لا بد أن يقع الإحرام وأفعال العمرة في أشهر الحج في شوال ، فإن وقع جزء منها خارج شهر شوال لا يعتبر متمتعا ؛ ولأن الله تعالى يقول (الْحَجُّ أَشْهُرٌ مَّعْلُومَاتٌ) أي يقع الحج فيها ، فإن أهل بالحج قبلها لم يعتبر متمتعا ، وإن كان للقول الأول وجاهة وقوة ، وذلك لعدم النص فيهما .

الشرط الثاني : أن يحرم بالحج في السنة التي اعتمر فيها ، وهذا أجمع عليه أهل العلم رحمة الله عليه ، وقد حكى الإجماع ابن المنذر رحمه الله ، فلو قدر أنه اعتمر في شهر شوال من عام ٣٤ ، وحج في السنة التي بعدها عام ٣٥ فإنه لا يعتبر متمتعا ، بل لا بد أن تقع العمرة والحج في سنة واحدة .

أدلتهم :

الدليل الأول : ما ثبت في أثر ابن عباس ، وفيه أنه قال : (وأشهر الحج التي ذكر الله تعالى في كتابه شوال وذوالعقدة وذو الحجة ، فمن تمتع في هذه الأشهر فعليه دم أو صوم) أخرجه الإمام البخاري ، فذكر أن من تمتع في هذه الأشهر فعليه دم ، فقوله (من تمتع في) يفيد أنه لا بد أن يقع التمتع في هذه الأشهر ، شهر شوال وذو القعدة وذو الحجة ، فإن وقع في سنة أخرى غيرها لم يعتبر متمتعا .

الدليل الثاني : أثر مرسل ، أن سعيد بن المسيب قال (كان أصحاب رسول الله صلى الله عليه وسلم ، يعتمرون في أشهر الحج ، فإذا لم يحجوا من عامهم ذلك لم يهدوا) وهو من مراسيل سعيد ، أخرجه البيهقي ، وحسنه النووي ، والألباني .

الشرط الثالث : ألا يسافر المتمتع بين العمرة والحج ، فإن سافر فإنه لا يعتبر متمتعا على رأي عامة أهل العلم رحمة الله عليهم ، وإن كانوا قد اختلفوا فيما بينهم في حد السفر الذي يقطع التمتع ويسقط الدم ، على أقوال : القول الأول : أنه إذا سافر سفر قصر فإنه ينقطع تمتعه ، فإن كان السفر لا تقصر فيه الصلاة لم ينقطع تمتعه ، وهو رأي عطاء ، وإسحق ، وإليه ذهب الشافعية ، والحنابلة ، وهو اختيار شيخ الإسلام ابن تيمية .

أدلتهم :

الدليل الأول : قوله تعالى ﴿فَمَنْ تَمَعَ بِالْعُمْرَةِ إِلَى الْحَجِّ فَمَا اسْتَيْسَرَ مِنَ الْهَدْيِ﴾ والتمتع إنما يحصل إذا ترفه الإنسان بترك أحد السفرين ، وإذا سافر سفر قصر بعد عمرته ، فإنه سينشئ سفرا جديدا حتى يرجع إلى مكة ، فهو لم يترفه ، فلا يجب عليه الهدي حينئذ .

الدليل الثاني : أثر يروى عن عمر رضي الله عنه ويروى عن ابنه ، أنه قال (إذا اعتمر في أشهر الحج ثم أقام فهو متمتع ، فإن خرج ورجع فليس بمتمتع) أخرجه ابن أبي شيبة من رواية عبد الله بن عمر العمري ، وأرجح الأقوال فيه أنه ضعيف كما ذكر الحافظ ، واحتج بهذا الأثر ابن قدامة وابن أخيه (الشارح) بقولهم : (ولنا) ، وذكره غالب متأخري الأصحاب في كتبهم ، وإن كان هذا أعم مما استدلوا به ؛ لأن المراد بالخروج قد يكون الرجوع إلى أهله .



**القول الثاني :** أن لا يسافر المتمتع بين عمرته وحجه ، وحد ذلك ألا يتجاوز الميقات ، فإن تجاوزه انقطع تمتعه ، وسقط عنه الدم ، وإليه ذهب الشافعية رحمهم الله .

**دليلهم :**

قالوا : من لم يتجاوز الميقات لا يعتبر مسافرا ، فلا يجب عليه الدم .

نوقش : بأنه ينقض بمن سافر إلى المدينة ، إذا كان مدنيا وسافر إلى المدينة فإنه يعتبر مسافرا وإن لم يتجاوز الميقات وذلك لبعده فهو يعتبر مسافرا على كل قول ؛ لأن المسافة بعيدة .

**القول الثالث :** أنه لا ينقطع التمتع إلا إذا سافر إلى بلده ، أو إلى مسافة توازي مسافة بلده ، إليه ذهب المالكية رحمهم الله .

**أدلتهم :**

أنه إذا رجع إلى بلده ، أو مسافة موازية له ، فإنه سينشئ سفرا جديدا ، فلا يكون مترفها بترك أحد السفرين .

**القول الرابع :** أنه لا ينقطع تمتعه مطلقا ، حتى لو رجع إلى بلده ، إليه ذهب الحسن ، وابن المنذر ، وابن حزم ، وقربه الشنقيطي رحمه الله ، صاحب الأضواء .

**أدلتهم :**

**الدليل الأول :** عموم قوله تعالى (فَمَنْ تَمَتَّعَ بِالْعُمْرَةِ إِلَى الْحَجِّ) فَمَا اسْتَيْسَرَ مِنَ الْهَدْيِ) وهذا يصدق عليه أنه قد تمتع بالعمرة إلى الحج ، وليس لأحد تخصيص هذا العموم إلا بدليل ، فيبقى متمتعا حتى لو رجع إلى بلده .

**القول الخامس :** أنه لا ينقطع التمتع حتى يرجع إلى بلده هو ، وإليه ذهب الحنفية ، وهو اختيار شيخنا رحمه الله .

**أدلتهم :**

**الدليل الأول :** أثر عمر السابق ، وهو مروى عن ابنه (إذا اعتمر في أشهر الحج ثم أقام فهو متمتع وإن خرج ورجع فليس بمتمتع) وهذا الأثر ضعيف ، والمراد : إذا رجع إلى بلده .

**الدليل الثاني :** أنه إذا لم يرجع إلى بلده فإنه لا يزال في سفر ، ولم ينشئ سفرا جديدا ، ولا ينشئ سفرا جديدا إلا إذا رجع إلى بلده ؛ لأن الإنسان متى ما خرج من بلده ، فإنه يعتبر مسافرا حتى يعود إلى البلد .

مثال : لو أن حاجا قدم من مصر مثلا ، وذهب إلى مكة ، وأهل بالعمرة ثم طاف وسعى وقصر ، ثم ذهب إلى المدينة ، ثم رجع من المدينة إلى مكة ، وأهل بالحج ، فإنه عند أصحاب القول الأخير يعتبر متمتعا ؛ لأنه من خروجه من مصر إلى عودته إليها يعتبر مسافرا ، وهو الآن لم يعد بلده ، فهو لم ينشئ سفرا جديدا ، وإنما السفر الذي أنشأه سفر داخل سفره .

**الراجح :**

أن الإنسان يعتبر متمتعا - والله أعلم - ما لم يعد إلى بلده ، فإن عاد إلى بلده فإنه ينقطع تمتعه ، ويسقط الدم عنه ، فإن أنشأ سفرا جديدا فإما أن ينشئ سفرا جديدا ويتمتع فيه ، (يعتمر ويحج) وإما أن يحج قارنا أو يحج مفردا ، هو بالخيار في ذلك .



الشرط الرابع : أن يفرغ من عمرته قبل إحرامه بالحج ، فإن أحرم قبل حله صار قارنا ، كقصة عائشة رضي الله عنها ، ولذا قال المؤلف : (ثم يفرغ منها) لا بد أن يفرغ من عمرته ، ثم يهل بالحج .

الشرط الخامس : ألا يكون من حاضري المسجد الحرام ، فإن كان منهم لم يصح تمتعه ؛ لأن الله تبارك وتعالى يقول

﴿فَمَنْ تَمَعَ بِالْعُمْرَةِ إِلَى الْحَجِّ فَمَا اسْتَيْسَرَ مِنَ الْهَدْيِ فَمَنْ لَمْ يَجِدْ فَصِيَامُ ثَلَاثَةِ أَيَّامٍ فِيهِ الْحَجُّ وَسَبْعَةٌ إِذَا رَجَعْتُمْ تِلْكَ

عَشْرَةٌ كَأَمَلِ ذَلِكَ لِمَنْ لَمْ يَكُنْ أَهْلَهُ حَاضِرِي الْمَسْجِدِ الْحَرَامِ﴾ فقوله (ذَلِكَ) هل الإشارة تعود إلى التمتع أم تعود إلى

الهدى ؟ الجمهور على أن الإشارة تعود إلى الهدى ، فأهل المسجد الحرام وحاضروه لا هدي عليهم ، وذهب بعض

أهل العلم إلى أن الإشارة تعود إلى التمتع ، فيصبح المعنى : التمتع لمن لم يكن أهله حاضري المسجد الحرام ، أما من

كان أهله من حاضري المسجد الحرام فإنه ليس له تمتع ولا قران . وسيأتي الخلاف في المسألة .

من هم حاضرو المسجد الحرام :

من يصدق عليهم أنهم حاضرو المسجد الحرام ؟ اختلف العلماء في هذه المسألة على أقوال :

القول الأول : أنهم أهل الحرم ، ومن بينهم وبين مكة مسافة قصر ، إليه ذهب الشافعية ، والحنابلة ، وهو رأي شيخ

الإسلام ابن تيمية ، واستظهره الشنقيطي رحمهم الله ، فإن تجاوز مسافة القصر لم يعتبر من حاضريه .

أدلتهم :

الدليل الأول : أن من دون مسافة القصر كالحاضر ؛ لأنه تجب عليه صلاة حاضر لا صلاة مسافر ، كذلك لا

يترخص برخص السفر ، فلا يفطر ، ولا يجمع الصلوات من أجل السفر ؛ لأنه ليس بمسافر ، إذن فهم حاضرو

المسجد الحرام ، لأن أحكامهم أحكام أهل المسجد الحرام .

الدليل الثاني : أن حاضر الشيء هو القريب منه ، وهؤلاء يعتبرون قريبين من المسجد الحرام ، فهم حاضرو المسجد

الحرام ، بناء عليه لا يجب الهدى على من كان في أطراف مكة ، أو كان دون مسافة قصر من مكة ، فلا يجب عليه

الهدى إذا حج قارنا أو متمتعا .

القول الثاني : أنهم أهل الحرم ، ومن بين الحرم والميقات ، وهو رأي عطاء ، ومذهب الحنفية .

دليلهم :

أنه موضع شرع فيه النسك ، فأشبهه الحرم ، ذلك أن الميقات يشرع فيه النسك والإهلال به ، فأشبهه الحرم ، فكل من

كان دون الميقات فهو من حاضري المسجد الحرام .

ونوقش : بأن هذا يؤدي إلى أن يكون القريب ليس من حاضري المسجد الحرام ، وأن يكون البعيد من حاضري

المسجد الحرام ؛ لأن المواقيت تتفاوت في المسافة فيما بينها ، معنى هذا أن من كان دون ذي الحليفة عن مكة قرابة

أربعمائة كيلو من حاضري المسجد الحرام ، ومن كان بعد يللم قرابة مائة كيلو ليس من حاضري المسجد الحرام ،

ومن كان بعد السيل أو قرن المنازل أو ذات عرق وهي قريبة لا يعتبر من حاضري المسجد الحرام ، ومن كان على

بعد ثلاثمائة كيلو أو أربعمائة كيلو يعتبر من حاضري المسجد الحرام .



وقالوا أيضا : إذا قلنا بهذا القول فمعناه إذا أراد أن يأتي فإنه سوف ينشئ سفرا تقصر فيه الصلاة ، فكيف يكون قريبا وهو ينشئ سفرا تقصر فيه الصلاة ؟ لا يمكن ، لأن من أراد أن يأتي من ذي الحليفة سينشئ سفرا ، وهذا السفر تقصر فيه الصلاة ، فكيف يكون من حاضري المسجد الحرام وهو لا يصل إلى المسجد الحرام إلا بسفر تقصر فيه الصلاة ؟ .

**القول الثالث :** أن المراد بحاضري المسجد الحرام أهل الحرم فقط ، وهذا رأي ابن عباس رضي الله عنهما ، ومجاهد ، وطاوس ، والثوري ، ومعنى هذا أن مكة لو امتدت حتى خرجت إلى الحل ، فإن من كان في الحل لا يعتبر من حاضري المسجد الحرام ، إنما حاضرو المسجد الحرام من كان في الحرم .

**دليلهم :**

يمكن أن يستدل لهم بقول الله تعالى (ذَلِكَ لِمَنْ لَمْ يَكُنْ أَهْلَهُ حَاضِرِي الْمَسْجِدِ الْحَرَامِ) فنص على المسجد الحرام ، ونص على المناط وهو الحرم ، فلا بد أن يكون في حدود الحرم .

**القول الرابع :** أن المراد بحاضري المسجد الحرام أهل مكة خاصة ، وهذا مذهب المالكية رحمهم الله ، وهذا يقتضي أن يكون من في الحرم خارج مكة ليس من حاضري المسجد الحرام ، الآن مكة جزء منها في الحرم ، وجزء منها في الحل ، وكذلك الحرم ، جزء منه تقع فيه مكة ، وجزء خارج مكة ، مثلا : مزدلفة جزء منها في الحرم ، هذا الجزء ليس من مكة ومبانيها ، فمعنى ذلك أن من كان في الحرم خارج مكة ليس من حاضري المسجد الحرام ، وهذا غريب ؛ لأنهم يُخرجون وهم داخلون في الآية دخولا أوليا .

**القول الخامس :** أن المراد بحاضري المسجد الحرام هم أهل مكة وأهل الحرم ، وهذا القول فيه جمع بين قولين ، فهو يجمع بين القول الثالث والرابع ، قول ابن عباس ومن معه ، وقول المالكية . ومعنى هذا أن من كان في مكة في الحل فإنه من حاضري المسجد الحرام ، كأهل التنعيم مثلا ، ومن كان خارج مكة في الحرم فإنه من حاضري المسجد الحرام ، مع أنه خارج مكة .

**الراجع :**

هو القول الأخير ، وهو اختيار شيخنا رحمه الله ؛ لأنه يصدق عليهم أنهم حاضرو المسجد الحرام ، فهم قريب منه ، وهم من أهل المسجد الحرام والحرم ، فيكونون داخلين في الآية ، فإذا أحرم الواحد منهم متمتعا أو قارنا لم يجب عليه الدم .

**الشرط السادس :** أن ينوي التمتع عند الإحرام بالعمرة .

وهذا الشرط فيه خلاف على قولين :



**القول الأول :** أنه يشترط لصحة التمتع أن ينوي عند الإحرام بالعمرة ، وإليه ذهب الشافعية في وجهه ، وهو المذهب عند الحنابلة ، واختيار شيخنا رحمه الله رجحه في التعليق على الكافي .

**أدلتهم :**

الدليل الأول : قوله تعالى { فَمَنْ تَمَتَّعَ بِالْعُمْرَةِ إِلَى الْحَجِّ } فَمَا اسْتَيْسَرَ مِنَ الْهَدْيِ ) وهذا يقتضي أن يكون هناك قصد من المكلف ، (فمن تمتع) يُشعر بوجود القصد منه ، قصد التمتع ، فلا بد أن ينوي التمتع عند إحرامه بالعمرة .

الدليل الثاني : أنه جمع بين العبادتين في وقت إحداهما ، فافتقر إلى النية ، كالجمع بين الصلاتين ، إذن قياس التمتع على الصلاتين المجموعتين ، فالتمتع يتكون من عمرة وحج ، كما أن الجمع يتكون من صلاتين ، ظهر وعصر مثلا ، فإذا أراد أن يجمع بينهما فلا بد أن ينوي في وقت الأولى جمع الأولى مع الثانية ، وفي المسألة خلاف على قولين ، ومذهب الحنفية ، والمالكية عدم اشتراط النية فيها .

**القول الثاني :** أنه لا تشترط نية التمتع عند الإحرام ، وإليه ذهب الشافعية في الوجه الأصح ، والحنابلة في وجه اختاره ابن قدامة ، وابن أخيه صاحب الشرح الكبير ، وهو رأي ابن حزم ، واستظهره الشنقيطي .

**أدلتهم :**

الدليل الأول : قوله تعالى { فَمَنْ تَمَتَّعَ بِالْعُمْرَةِ إِلَى الْحَجِّ } فَمَا اسْتَيْسَرَ مِنَ الْهَدْيِ ) قالوا : ومن اعتمر ولم يكن قد نوى ، ثم أتى بالحج في نفس السنة ، فإنه يصدق عليه أنه متمتع حينئذ ، وظاهر الآية أنه لا يشترط ، فمن اشترط فقد خصص الآية بلا دليل .

الدليل الثاني : أن معنى التمتع الترفه بترك أحد السفرين ، وهذا يصدق على من اعتمر في أشهر الحج ولم ينو العمرة ، وبقي في مكة ثم حج من عامه ، فإنه يكون مترفها .

**الراجع :**

المسألة محتملة ، ولكل قول قوة ووجاهة ، خاصة الآية ، تحتمل كلا القولين ، لكن ما رجحه شيخنا هو الأقوى ، وله وجه قوي ، وأصحاب القول الثاني رأيهم قوي ، وقد رجحه ابن قدامة وابن أخيه ، وغيرهم من أهل العلم .

**الشرط السابع :** أن يحرم بالعمرة من الميقات أو من مسافة قصر ، وهذا الشرط ذكره مجموعة من الأصحاب ، كابن عقيل ، وابن الجوزي ، وابن مفلح ، والبهوتي في كشف القناع .

**دليلهم :**

أن من أحرم من دون ذلك فحكمه حكم حاضري المسجد الحرام ، فلا يكون متمتعا .



**القول الثاني:** أنه لا يشترط أن يكون الإحرام من الميقات ، نص عليه الإمام أحمد ، وإليه ذهب الموفق من الحنابلة ، واختاره الشارح بن أخيه ، و الشنقيطي ، فلا يشترطون أن يكون الإحرام من الميقات ، ولا من مسافة قصر ، بل لو أن الأفقي جاء من خارج مكة قبل أشهر الحج ، في رمضان مثلا ، واعتمر ، وبقي في مكة إلى أن دخلت أشهر الحج ، ثم خرج إلى التنعيم واعتمر منه ، ثم رجع بنية التمتع ، فإنه يعتبر متمتعا ، وهذا الصورة نص عليها الإمام أحمد نصا .  
**دليلهم :**

عموم قوله تعالى { فَمَنْ تَمَتَّعَ بِالْعُمْرَةِ إِلَى الْحَجِّ } فَمَا اسْتَيْسَرَ مِنَ الْهَدْيِ ) فظاهر هذه الآية أنها عامة فيمن أهل من الميقات ، ومن أهل من دون الميقات ، فإن من جاء قبل أشهر الحج ، وبقي في مكة ، أو جاء إلى مكة لا يريد الحج ، ثم أراد الحج ، فخرج إلى التنعيم أو أدنى الحل واعتمر ، ثم رجع ، ثم أتى بالحج في نفس السنة ، فإنه يصدق عليه أنه متمتع ، ويدخل في عموم الآية ، ومن أخرجه من عموم الآية احتاج إلى دليل .

**الشرط الثامن :** ذكره بعضهم : أن يكون الحج والعمرة عن شخص واحد ، وإليه ذهب بعض أهل العلم ، وفيها خلاف على قولين :

**القول الأول :** أنه لا يشترط أن يكون الحج والعمرة عن شخص واحد ، وهذا رأي الحنفية ، والمالكية ، والشافعية ، والحنابلة ؛ لأن فاعل النسك واحد .

**القول الثاني :** أنه لا يعتبر متمتعا ، إليه ذهب المالكية في قول ، والشافعية في قول ، والحنابلة في قول ؛ لأن النسك وقع عن شخص واحد .

**الراجع :**

والله أعلم ، هو القول الأول وأنه لا يشترط أن يقع النسك عن شخص واحد ، بل لو نوى عن شخص العمرة والحج عنه هو ، أو العكس ، العمرة عنه والحج عن شخص آخر ، فإنه يكون متمتعا ، وكذلك في القران ، هل يجوز أن تكون عمرة القران عن شخص ، والحج عن شخص ؟ قولان ، المذهب : يجوز ، يجوز أن ينوي أن عمرة القران عن نفسه ، وحج القران عن شخص آخر ، ويقع عن نوى عنه صحيحا .

**قال رحمه الله : وَعَلَى الْأَفْقِيِّ دَمٌ .**

في التمتع إذا كان أفقيا غريبا عن مكة فعليه دم ، ونسبه إلى الأفق ، والأفق هو : الناحية من الأرض أو من السماء ، وأتى به مفردا ، قال : أفقي ، ولم يقل : آفاقي ؛ لأن الأصل في النسبة الأفراد ، يقول ابن مالك : (والواحد اذكر ناسبا للجمع) فإذا نسب إلى جمع باق على جمعته ، جيء بواحد ، ونسب إليه ، فإذا أراد النسبة إلى الآفاق قال : أفقي ، نسبة إلى المفرد .



إذن الأفقي عليه دم ، وأما من كان في مكة فلا يجب عليه الهدي ، وهم حاضرو المسجد الحرام كما تقدم .  
 عامة أهل العلم يرون أن حاضري المسجد الحرام لا هدي عليهم ، إلا ابن الماجشون ، فإنه ذهب إلى أن القارن يجب عليه دم ، والمتمتع لا يجب عليه دم ، قال : لأن الله تعالى أسقط الدم عن المتمتع في القرآن ، ولم يذكر القارن ، فيكون القارن باقيا على أصله ، فيجب الدم عليه ، وأما عامة أهل العلم فيرون أن القارن كالمتمتع ، وإذا لم يجب على المتمتع الذي هو أكثر عملا ، فلا يجب على القارن الذي هو أقل عملا ، والقارن إنما يجب الهدي عليه قياسا على المتمتع ، فإذا كان المتمتع لا يجب عليه الدم ، فالقارن من باب أولى .  
**تمتع وقران أهل مكة :**

هل أهل مكة يمكن أن يتمتعوا ويقرّنوا أم لا ؟ ومثلهم حاضرو المسجد الحرام ، اختلف أهل العلم في ذلك ، وسبب الخلاف هو الاختلاف في مرجع الإشارة في قوله تعالى ﴿ فَمَنْ تَمَتَّعَ بِالْعُمْرَةِ إِلَى الْحَجِّ فَمَا اسْتَيْسَرَ مِنَ الْهَدْيِ فَمَنْ لَمْ يَجِدْ فَصِيَامُ ثَلَاثَةِ أَيَّامٍ فِي الْحَجِّ وَسَبْعَةٍ إِذَا رَجَعْتَ تِلْكَ عَشْرَةٌ كَامِلَةٌ ذَلِكَ لِمَنْ لَمْ يَكُنْ أَهْلَهُ حَاضِرِي الْمَسْجِدِ الْحَرَامِ ﴾ ﴿ ذَلِكَ ﴾ هل الإشارة تعود إلى التمتع أم تعود إلى الهدي ؟ الجمهور على أن الإشارة تعود إلى الهدي ، فأهل المسجد الحرام وحاضروه لا هدي عليهم ، وذهب بعض أهل العلم إلى أن الإشارة تعود إلى التمتع ، فيصبح المعنى : التمتع لمن لم يكن أهله حاضري المسجد الحرام ، أما من كان أهله من حاضري المسجد الحرام فإنه ليس له تمتع ولا قران ، فاختلفوا على قولين :

**القول الأول :** أن حاضري المسجد الحرام لهم أن يتمتعوا وأن يقرّنوا ، وإليه ذهب المالكية ، والشافعية ، والحنابلة والظاهرية ، وهو رأي كثير من أهل العلم .

**أدلتهم :**

الدليل الأول : قول الله تعالى ﴿ فَمَنْ تَمَتَّعَ بِالْعُمْرَةِ إِلَى الْحَجِّ ﴾ .... ذَلِكَ لِمَنْ لَمْ يَكُنْ أَهْلَهُ حَاضِرِي الْمَسْجِدِ الْحَرَامِ ﴾ قالوا : والإشارة تعود إلى الدم لا إلى التمتع ، فلهم أن يتمتعوا كغيرهم .

الدليل الثاني : أن ما كان في النسك قربة للآفاقيين والغرباء ، فإنه يكون قربة لأهل مكة ، إذ لا فرق بينهم ، كحج الأفراد ، فإنه يجوز للجميع .

**القول الثاني :** أن حاضري المسجد الحرام لا متعة لهم ولا قران ، وهذا مذهب ابن عباس رضي الله عنهما ، وهو مذهب الحنفية ، وهو اللازم من قول الإمام البخاري ، فإنه يرى أن الإشارة تعود إلى التمتع .

**أدلتهم :**

الدليل الأول : قوله تعالى ﴿ ذَلِكَ لِمَنْ لَمْ يَكُنْ أَهْلَهُ حَاضِرِي الْمَسْجِدِ الْحَرَامِ ﴾ فالإشارة تعود إلى أول الآية ﴿ فَمَنْ تَمَتَّعَ بِالْعُمْرَةِ إِلَى الْحَجِّ ﴾ والدليل قوله ﴿ ذَلِكَ لِمَنْ ﴾ ولم يقل : على من ، والتمتع يكون للإنسان ، والهدي يكون عليه ، ولو كان المقصود الدم لقال : ذلك على من لم يكن أهله حاضري المسجد الحرام .



نوقش استدلالهم هذا بمناقشات كثيرة منها :

**أولاً :** أن حرفي الجر (اللام ، على) يكونان متناوبين ، تأتي اللام بمعنى (على) قال الله تعالى ﴿وَإِنْ أَسَأْتُمْ فَلَهَا﴾ أي فعليتها ، وهذا كثير في لغة العرب ، تتناوب الحروف بعضها عن بعض ﴿وَأَصْلَبْتَكُمْ فِي جُدُوعِ النَّخْلِ﴾ أي : على جدوع النخل ، وهو كثير في القرآن ، وقد تتناوب لتضمين معنى آخر ﴿عَيْنَا يَشْرَبُ بِهَا عِبَادُ اللَّهِ﴾ أي : يروى بها. **ثانياً :** قالوا : الإشارة تعود إلى الهدى ؛ لأن قوله ﴿فَمَنْ تَمَعَ﴾ هذا شرط ، وقوله ﴿فَمَا اسْتَيْسَرَ مِنَ الْهَدْيِ﴾ هذا جزاء الشرط وجوابه ، وقوله ﴿ذَلِكَ لِمَنْ لَمْ يَكُنْ أَهْلُهُ حَاضِرِي الْمَسْجِدِ الْحَرَامِ﴾ هذا بمنزلة الاستثناء ، والاستثناء إذا عاد فإنه يعود على الجزاء دون الشرط ، وضربوا له مثالا ، ذكره النووي عن بعض الشافعية وهو قولهم : من دخل الدار فله درهم ، إلا بني تميم ، فهو بمنزلة ما لو قال : من دخل الدار فله درهم ، ذلك لمن لم يكن من بني تميم ، فيكون العود على الجزاء وليس على الشرط ، ومثله هنا .

الدليل الثاني : عن ابن عباس ، في قوله تعالى ﴿وَسَبْعَةٌ إِذَا رَجَعْتُمْ﴾ قال : رجعتم إلى أمصاركم ، الشاة تجزئ ، فجمعوا نسكين في عام بين الحج والعمرة ، فإن الله أنزله في كتابه ، وسنه نبيه ، وأباحه للناس غير أهل مكة ، فإن الله قال ﴿ذَلِكَ لِمَنْ لَمْ يَكُنْ أَهْلُهُ حَاضِرِي الْمَسْجِدِ الْحَرَامِ﴾ أخرجه الإمام البخاري ، فابن عباس يرى أن أهل مكة لا تمتع لهم .

نوقش : بأن هذا اجتهاد من الصحابي في مقابل النص ، وفي مقابل الصحابة الكرام رضي الله عنهم ، فيطلب الترجيح بين أقوالهم .

الدليل الثالث : أن المتمتع شرع له ألا يلم بأهله ، والمكي ملم بأهله ، فلم يكن له تمتع ، يلم بأهله : أي يعود إليهم ويكون معهم ، والمكي عنده أهله ، وهو ملم بهم ، فكيف يكون متمتعا ؟ .

ناقش الجمهور فقالوا : شرط عدم الإمام بالأهل هذا لا دليل عليه ، وليس من شرط المتمتع ألا يلم الإنسان بأهله ، فلو قدم الغريب عن مكة واعتمر ، وأهله في مكة ، فإنه سيلم بهم ، ومع ذلك يعتبر متمتعا .

الدليل الرابع : أن الغريب إذا تمتع لزمه الدم ، والمكي إذا تمتع لا يلزمه الدم ، وهذا يدل على أن نسك المكي ناقص ، وإذا كان نسكه ناقصا كره له أن يتمتع .

نوقش : بأن الغريب إنما يجب عليه الهدى ؛ لأنه ترفه بترك أحد السفرين ، وأما المكي فإنه يعتمر من ميقاته وهو الحل ، ويأتي بالحج من بلده ، فلم يسافر ، ولم يترفه بترك أحد السفرين ، فلم يجب عليه الهدى .

الراجع :

هو القول الأول ، أن لأهل مكة وحاضري المسجد الحرام أن يتمتعوا وأن يقرنوا ، لكنهم إذا تمتعوا أو قرنوا فليس عليهم هدي ؛ لأنه لم يثبت .





### حكم الدم على القارن :

جماهير أهل العلم على أن القارن عليه دم ، فهو مذهب الحنفية ، والمالكية ، والشافعية ، والحنابلة ، وعامة المتقدمين ، لذا يقول ابن قدامة (ولا نعلم فيه خلافاً إلا عند داود) .

### أدلتهم :

الدليل الأول : الأدلة الثابتة في حق المتمتع ، وهي قوله تعالى { فَمَنْ تَمَتَّعَ بِالْعُمْرَةِ إِلَى الْحَجِّ } فَمَا اسْتَيْسَرَ مِنَ الْهَدْيِ قال القرطبي : القارن متمتع ؛ لأنه ترفه بترك أحد السفرين ، فيجب عليه الدم ، كما وجب على المتمتع ، إذن وجب الدم على القارن قياساً على المتمتع .

الدليل الثاني : أنه مروى عن ابن مسعود وابن عمر رضي الله عنهما .

الدليل الثالث : أنه إذا وجب على المتمتع دم مع أنه جمع نسكين في وقتين ، فإنه يجب على القارن من باب أولى . ذهب داود الظاهري رحمه الله إلى أنه لا يجب الدم على القارن ، ونقل عن طاوس ، قالوا : لا دليل على وجوب الدم عليه ، فلم يأت إيجاب الدم في نص ، لا من كتاب ولا من سنة ، وهذا صحيح ، لم يأت في الكتاب ولا السنة ، وإنما هو مقيس على المتمتع ؛ ولذا قال الإمام أحمد لابن مشيش في رواية ابن مشيش (إنما قاسوه قياساً) أي إن وجوب الدم في القرآن جاء قياساً على المتمتع ، والله أعلم .

وصلى الله وسلم على نبينا محمد وعلى آله وصحبه أجمعين. صح



## بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

الحمد لله رب العالمين ، وصلى الله وسلم على نبينا محمد ، وعلى آله وصحبه أجمعين .

﴿ قال المؤلف رحمه الله : وإن حاضت المرأة فخشيت فوات الحج أحرمت به وصارت قارئة . ﴾

هذه صورة من صور القران المتقدمة ، وتقدم ذكر صور القران ، ومن ضمنها : أن يدخل الحج على العمرة ، و تقدم أن أصل هذه المسألة هو قضية عائشة رضي الله عنها ، حينما حاضت ، فأمرها النبي صلى الله عليه وسلم ، أن تدخل الحج على العمرة ، وهو الحديث المشهور قالت (خرجنا مع رسول الله صلى الله عليه وسلم لا نذكر إلا الحج حتى جئنا سرف فطمثت فدخل علي رسول الله صلى الله عليه وسلم وأنا أبكي فقال ما يبكيك ؟ فقلت والله لوددت أني لم أكن خرجت العام قال مالك ؟ لعلك نفست ؟ قلت نعم قال هذا شيء كتبه علي بنات آدم افعلي ما يفعل الحاج غير أن لا تطوفي بالبيت حتى تطهري - وفي رواية ولا بالصفا والمروة - حتى تطهري) متفق عليه ، وإذا خشيت فوات الحج ، كالحائض تحيض في اليوم السادس أو الخامس ، ولا تطهر إلا بعد مضي وقت الوقوف ، فإنها تدخل الحج على العمرة ، فتصبح قارئة ، وما ذكره المؤلف رحمه الله يعتبر مثالا ، وإلا فيقاس عليه كل من خشيت فوات الحج ، فإنه يدخل الحج على العمرة ، كمن مرض بعد أن وصل إلى المشاعر المقدسة وهو محرم بالعمرة ، وخشيت فوات الحج ، أو لن يتمكن من أداء العمرة حتى يفوت وقت الحج ، أو إنسان تعطلت سيارته أو ضاعت نفقته ، أو ضاعت رفقته ، أي صورة يخشى عليه فوات الحج فيها ، وتقدم أن إدخال الحج على العمرة وهي من صور القران ، جائزة باتفاق الفقهاء كما ذكر شيخ الإسلام ابن تيمية رحمه الله وغيره ، وتقدم كلام شيخنا ، قال : إن هذه المسألة قد ينازع فيها ، لكن ما دام أن الإجماع قد ثبت فلا قول لأحد ، وإلا فهم يقولون : إن الدليل أخص من المدلول ، فإنهم استدلوا بدليل خاص على مسألة أعم من الدليل ، وهو : أن الدليل واقع في قضية ضرورة أو أمر لا يمكن للإنسان معه أن يؤدي العمرة في وقتها ، بل سيفوته الحج ، وهم يرون أنه يجوز الإدخال مطلقا .

﴿ قال رحمه الله : وإذا استوى على راحلته قال : (لَيْتَكَ اللَّهُمَّ لَيْتَكَ ، لَيْتَكَ لا شريك لك لَيْتَكَ ، إِنَّ الْحَمْدَ وَالنِّعْمَةَ

لك والمُلْكُ لا شريك لك) .

هذه مسألة التلبية وما يتعلق بها .

حكم التلبية :

تقدمت الإشارة إليها لما تكلمنا عن نية الإحرام باقتضاب ، وقع الخلاف في حكمها على أقوال بعد أن أجمع العلماء على مشروعيتها :



**القول الأول :** أن التلبية سنة ، وأن الحاج لو تركها فلا شيء عليه ، إليه ذهب الشافعية ، والحنابلة .  
**أدلتهم :**

الدليل الأول : يمكن أن يستدل لهم بقول النبي صلى الله عليه وسلم [لتأخذوا عني مناسككم] والنبي صلى الله عليه وسلم فعل التلبية ، وهذا الفعل سنة ؛ لأن الزيادة على السنية تقتضي التأثيم ، لأنه إذا قيل بأن التلبية واجبة ، فإنه يأثم تاركها ، ولا يمكن أن يقال بتأثيمه إلا بدليل صريح واضح ، وإلا فالأصل براءة ذمته .

الدليل الثاني : أنها ذكر فلم تجب في الحج ، كسائر الأذكار ، وأنت إذا استقرأ الإنسان الأذكار المشروعة في الحج ، الواردة عن النبي صلى الله عليه وسلم ، تجد أن جميع الأذكار سنة ، وليست واجبة ، فالتلبية مثلها ، لا يمكن أن تنفرد بحكم إلا بدليل .

**القول الثاني :** أن التلبية واجبة ، تجبر بدم ، وهو مروى عن المالكية ، وإليه ذهب الحنابلة في قول .

**دليلهم :** يمكن أن يستدل لهم بحديث [خذوا عني مناسككم] ويوجه الحديث بأن النبي صلى الله عليه وسلم ، أمر بأخذ المناسك ، وقد فعل هذا الفعل ، فيكون هذا الفعل واجبا .

وهذا الحديث مثل حديث [صلوا كما رأيتموني أصلي] فإن بعض العلماء رحمهم الله ، يستدل به على الوجوب أحيانا ، وأحيانا يستدل به على السنية ، وربما استدل به بعضهم على الركنية ، وقال بعض أهل العلم : إن هذا الحديث [صلوا كما رأيتموني أصلي] يدل على السنية ، وأما ما زاد فيطلب له الدليل ، ومثله هنا ، [لتأخذوا عني مناسككم] هذا يدل على السنية ، وما زاد على ذلك يطلب فيه الدليل ، فإن قام الدليل السالم عن المعارض أخذ به ، وإلا فالأصل أن الفعل أو القول في هذا الحديث يبقى على السنية .

**القول الثالث :** أن التلبية ركن ، لا ينعقد الإحرام إلا بها ، وإليه ذهب الحنفية ، وسفيان الثوري ، وهو مذهب الظاهرية .

**أدلتهم :**

الدليل الأول : أن التلبية ذكر لا يصح الإحرام إلا بها كتكبيرة الإحرام ، فالصلاة في أولها تكبير ، ولا تنعقد الصلاة إلا بها ، فلو دخل الإنسان في الصلاة بدون تكبيرة إحرام لم تنعقد صلاته بإجماع ، فالتلبية مثلها ، ذكر في أول العبادة فتكون ركنا لها .

الدليل الثاني : أن النسك عبادة ذات إحرام وإحلال فكانت التلبية ركنا فيها كالصلاة ، الحج والعمرة فيه إحرام ، وفيه إحلال في النهاية ، فلما كانت عبادة ذات إحرام وإحلال ، لم تنعقد إلا بالتلبية كالصلاة .

وهذا القياس على الصلاة قياس مع الفارق ؛ لأن الصلاة فيها ذكر تحليل في الأخير ، وذكر تحريم في البدء ، وكلا الذكرين ركن فيها ، والحج لا يشتمل على ذكر في آخره ، وإن كان الحنفية قد يخرجون من هذا ؛ لأنهم يرون أن التسليم في الصلاة ليس ركنا .



## الراجع :

الشنقيطي رحمه الله له كلام جميل ، يقول : ( أن الإنسان يلي للأمر بالتلبية ، ولفعل الرسول صلى الله عليه وسلم ، وأن الإنسان لا يتركها) لا نقول هو واجب أو مستحب ، ولكن نفعه كما فعل النبي صلى الله عليه وسلم ، ونقول كما قال ، وتأخذ بقوله [لتأخذوا عني مناسككم] ويكون الإنسان بهذا قد برئت ذمته ، ويحاول المرء جاهدا ألا يترك هذا الذكر حتى لا يقع في خلاف الفقهاء ، فإن منهم من يرى عدم انعقاد إحرامه ، أو يرى وجوب الدم عليه ، خاصة أنه ذكر يسير ، وهو من جمال الحج وزينته ، ومن التوحيد الذي يهل به المرء في أول عبادته ، وربما يكون سببا في قبول حجه والله أعلم ، فإن النبي صلى الله عليه وسلم في حديث جابر ، أهل بالتوحيد [لبيك اللهم لبيك] هو توحيد من أوله حتى آخره ، هذا الذكر العظيم ، فينبغي للمرء ألا يفرط فيه .

## وقت التلبية :

المؤلف رحمه الله قال (إذا استوى على راحلته قال) فبين أنه إذا استوى على راحلته وقامت به ، وهذا في الزمن الماضي ، لما كان البعير والحمار والخيول ، أما الآن فيقال : إذا ركب سيارته فإنه يلي ، وهذه المسألة مما وقع فيه الخلاف لاختلاف الأحاديث الواردة عن النبي صلى الله عليه وسلم ، في متى لبي ؟ نقل عنه أنه لبي بعد الصلاة ، ونقل عنه أنه لبي لما استوت به راحلته ، ونقل عنه أنه لبي لما استوت به راحلته على البیداء ، فكل من الصحابة روى ما رأى ، ومن ثم وقع الخلاف بين العلماء على أقوال :

القول الأول : أنه إذا استوى على راحلته فإنه يلي ، وإليه ذهب المالكية ، والشافعية ، والحنابلة في قول اختاره الخرقى ، وابن قدامة ، وابن أخيه الشارح ، وهو ما ذكره الماتن رحمه الله هنا .

## أدلتهم :

الدليل الأول : حديث أنس وابن عمر رضي الله عنهم ، أن النبي صلى الله عليه وعلى آله وسلم (لما ركب على راحلته واستوت به أهل) وهما حديثان أخرجهما الإمام البخاري رحمه الله .

الدليل الثاني : عن ابن عمر رضي الله عنهما ، قال (كان رسول الله صلى الله عليه وسلم ، إذا وضع رجله في الغرز وانبعثت به راحلته قائمة أهل من ذي الحليفة) متفق عليه ، وهذا يدل على أن التلبية تكون عند الاستواء على الراحلة .

الدليل الثالث : عن جابر رضي الله عنه ، قال (أهل صلى الله عليه وسلم من ذي الحليفة حين استوى على راحلته).



**القول الثاني :** أنه يلي دبر الصلاة ، إذا أدرك فرضا وانتهى ، أو صلى صلاة نفل إذا كان وقت نفل يتطوع فيه ، كالضحى (وليس للإحرام صلاة تخصه) فإنه يلي حيثئذ ، إليه ذهب الحنفية ، والحنابلة في قول هو المذهب ، وما ذكر المؤلف خلاف المذهب .

**أدلتهم :**

الدليل الأول : عن عمر رضي الله عنه ، قال (سمعت النبي صلى الله عليه وسلم بوادي العقيق يقول : أتاني الليلة آت من ربي فقال : صل في هذا الوادي المبارك ، وقل : عمرة في حجة) أخرجه الإمام البخاري رحمه الله ، (صل ثم قل) فسيوقع التلبية بعد الصلاة .

الدليل الثاني : عن ابن عباس رضي الله عنهما ، (أن النبي صلى الله عليه وسلم أهل في دبر الصلاة) أخرجه الإمام أحمد ، وأبو داود ، والنسائي ، والبيهقي ، وهو مختلف فيه ، فيه خصيم بن عبد الرحمن ، و محمد بن إسحق ، وقد اختلف العلماء في الحديث كثيرا ، فضعفه طائفة منهم ، كالمنذري ، والألباني ، وذهب بعضهم إلى تصحيحه ، كالشيخ أحمد شاكر وحسنه محققو المسند ، وهو إسناد قابل للتحسين ؛ لأن محمد بن إسحاق مدلس ، وقد صرح بالتحديث ، وأما خصيم بن عبد الرحمن ، فقد اختلف فيه العلماء اختلافا كثيرا جدا ، هذه الرواية لو ثبتت لكانت فيصلا في متى يحرم ومتى يهل ويلى .

**القول الثالث :** أنه يلي إذا استوت به راحلته على البيداء إذا أحرم من ذي الحليفة ، وأما إذا أحرم من غيرها فإنه يهل إذا علا نشزا أو مرتفعا ، وهذا ذكره القاضي من الحنابلة .

**أدلتهم :**

الدليل الأول : عن جابر رضي الله عنه ، وفيه (حتى إذا استوت به راحلته على البيداء أهل بالتوحيد) أخرجه الإمام مسلم .

الدليل الثاني : عن أنس رضي الله عنه ، قال (صلى رسول الله صلى الله عليه وسلم ، ونحن معه بالمدينة ، الظهر أربعاً والعصر بذي الحليفة ركعتين ، ثم بات بها حتى أصبح ، ثم ركب حتى استوت به على البيداء حمد الله وسبح وكبر ، ثم أهل بحج وعمرة ، وأهل الناس بهما) أخرجه الإمام البخاري ، وهذا في ذي الحليفة ، وقاسوا عليه ما سوى ذي الحليفة ، يهل إذا علا مرتفعا أو نشزا ، ولو كان على سيارة ، فإذا علا مرتفعا فإنه يهل بالتوحيد ويلى .

**الراجع :**

إذا صح الحديث المتقدم ، حديث ابن عباس الذي أخرجه الإمام أحمد ، أو كان حسنا لغيره ، بعض المحدثين يرى أنه قابل للتحسين ، فإذا كان الحديث حسنا أو صحيحا ، فإنه يكون فيصلا في محل النزاع ، سعيد بن جبير رضي الله عنه قال : (قلت لابن عباس رضي الله عنهما يا أبا العباس عجباً لاختلاف أصحاب رسول الله صلى الله عليه وسلم في إهلال رسول الله صلى الله عليه وسلم حين أوجب ، فقال : إني لأعلم الناس بذلك إنها إنما كانت من رسول الله صلى الله عليه وسلم حجة واحدة فمن هنالك اختلفوا : خرج رسول الله صلى الله عليه وسلم حاجا ، فلما صلى في مسجده بذي الحليفة ركعتيه أوجب في مجلسه فأهل بالحج حين فرغ من ركعتيه فسمع ذلك منه أقوام



فحفظوا عنه ، ثم ركب فلما استقلت به ناقته أهل وأدرك ذلك منه أقوام وذلك أن الناس إنما كانوا يأتون أرسالا فسمعوه حين استقلت به ناقته يهل فقالوا إنما أهل رسول الله صلى الله عليه و سلم حين استقلت به ناقته ، ثم مضى رسول الله صلى الله عليه و سلم فلما علا على شرف البيداء أهل وأدرك ذلك منه أقوام فقالوا إنما أهل رسول الله صلى الله عليه و سلم حين علا على شرف البيداء وأيم الله لقد أوجب في مصلاه وأهل حين استقلت به ناقته وأهل حين علا على شرف البيداء ، فمن أخذ بقول عبد الله بن عباس أهل في مصلاه إذا فرغ من ركعتيه) أخرجه الإمام أحمد ، وأبو داود ، والنسائي ، والبيهقي ، وضعفه المنذري والألباني من المتأخرين ، وصححه الشيخ أحمد شاکر ، وحسنه لغيره محققو المسند ، وكما تقدم : إذا كان الحديث حسنا أو صحيحا فإنه فيصل في محل النزاع ، وأما إذا لم يصح فكان شيخنا رحمه الله يقول (الذي أراه أن الإنسان يؤخر إحرامه وتلبيته حتى يكون في سيارته) لأنه قد يحتاج أن يقلم ظفره ، أو أن يأخذ شيئا من شعره ، فلا يضيق على نفسه ، والأمر في هذا واسع ، ولا يعدو أن يكون سنة لا تؤثر في إحرام الإنسان.

﴿ قال رحمه الله : يُصَوَّتُ بِهَا الرَّجُلُ . ﴾

رفع الصوت بالتلبية :

من سنن التلبية رفع الصوت بها ، ولهذا قال المؤلف (يصوت بها الرجل) ودل على ذلك :

الدليل الأول : عن السائب بن خلاد رضي الله عنه ، قال : (قال رسول الله صلى الله عليه وسلم : أتاني جبريل فأمرني أن أمر أصحابي أن يرفعوا أصواتهم بالإهلال والتلبية) أخرجه الخمسة ، وصححه النووي ، والألباني .

الدليل الثاني : عن أبي بكر رضي الله عنه ، [أن النبي صلى الله عليه وسلم سئل : أي الحج أفضل ؟ فقال : العج والثج] أخرجه الترمذي ، وابن ماجه ، وصححه الألباني رحمه الله ، والعج : هو رفع الصوت بالتلبية ، والثج : إنهار الدم بالذبح .

الدليل الثالث : عن جابر وأبي سعيد رضي الله عنهما ، قالا (قدمنا مع النبي صلى الله عليه وسلم ، ونحن نصرخ بالحج صراخا) أخرجه الإمام مسلم .

الدليل الرابع : عن أنس رضي الله عنه ، (صلى النبي صلى الله عليه وسلم بالمدينة الظهر أربعاً ، و العصر بذي الحليفة ركعتين ، وسمعتهم يصرخون بهما جميعاً) أخرجه الإمام البخاري .

الدليل الخامس : عن المطلب بن عبد الله قال : (كان أصحاب رسول الله صلى الله عليه وسلم يرفعون أصواتهم بالتلبية حتى تبح أصواتهم) أخرجه ابن أبي شيبة ، وصححه الحافظ ابن حجر .

ولكن الإنسان يرفع صوته بها حسب طاقته ، ولا يتحامل على نفسه حتى لا ينقطع ، كما ذكر ذلك شيخ الإسلام وغيره ، كالأذان ، فإن المؤذن يؤمر بأن يرفع صوته بالأذان رفعا يطيقه ، ولا يرفع رفعا زائدا عن الحد ؛ لأنه سينقطع فلا يستطيع إكمال أذانه بعد ذلك .



تلبية المرأة :

﴿ قال رحمه الله : وتُخْفِيها المرأة. ﴾

أي تسربها ، وهذا عليه عامة أهل العلم رحمة الله عليهم ، وإن كان ابن حزم قد خالف ، وأنها تفعل كما يفعل الرجل ، لكن العلماء يقولون إن ابن حزم محجوج بالإجماع ، فقد أجمعوا على أن المرأة تخفيها بقدر ما تسمع رفيقتها التي بجوارها ، ذلك أن صوت المرأة وإن لم يكن عورة ، فقد يفتتن به الرجال ، وهي في نسك وعبادة ، كما أن المرأة تؤمر بأن لا ترفع صوتها بالقرآن ، ولا بالأذان ، ولا بالإقامة ، فكذلك هنا .

الأذكار قبل التلبية :

من سنن التلبية العريضة أن يبدأ بالتحميد والتسبيح والتكبير قبل بدايته بالتلبية ، دل عليه حديث أنس رضي الله عنه ، قال (صلى النبي صلى الله عليه وسلم ونحن بالمدينة الظهر أربعاً ، والعصر بذي الحليفة ركعتين ... ثم ركب حتى استوت به على البيداء ، حمد الله وسبح وكبر ، ثم أهل بحج وعمرة ، وأهل الناس بهما) أخرجه الإمام البخاري ، فهو بدأ بالتحميد والتسبيح والتكبير ، وهي من السنن التي لا يفعلها ولا يفتن لها كثير من الناس .

أين يلي :

يقول ابن مفلح رحمه الله (وعند شيخنا لا يلي بوقوفه بعرفة ومزدلفة لعدم نقله) كذا قال كأنه ينظر قوله ؛ لأن شيخ الإسلام يرى أن التلبية إنما تكون في الانتقالات ، الانتقال من مشعر إلى مشعر ، ويقول : لم يثبت عن النبي صلى الله عليه وسلم أنه لبي وهو نازل ، وإن كان بعضهم قد نقل أن النبي صلى الله عليه وسلم لبي وهو نازل بعرفة كما سيأتي .

الإكثار من التلبية :

يستحب الإكثار من التلبية ؛ لحديث أبي بكر ، سئل النبي صلى الله عليه وسلم : أي الحج أفضل ؟ فقال [العج والثج] وذكر العلماء أن التلبية تتأكد إذا علا نشزا أو هبط واديا ، أو لقي رفقة ، أو سمع ملييا ، أو عقب مكتوبة ، وبعضهم لا يقيد بالمكتوبة بل عقب كل صلاة ، أو أتى محظورا ناسيا ، وفي أول النهار وأول الليل ، وإذا ركب ، أي في تغير الأحوال ، قال في المستوعب (يستحب عند تنقل الأحوال به) .

صيغة التلبية :

جاءت في حديث جابر رضي الله عنه ، في قصة حج النبي صلى الله عليه وسلم ، قال (فأهل بالتوحيد : لبيك اللهم لبيك) وقد جاء في بعض الأحاديث زيادات في تلبية النبي صلى الله عليه وسلم ، فجاء من حديث أبي هريرة رضي الله عنه ، قال [كان من تلبية رسول الله صلى الله عليه وسلم : لبيك إله الحق] وهذا الحديث أخرجه الإمام أحمد ، والنسائي ، وابن ماجه ، وصححه ابن حزم ، وابن خزيمة ، وابن حبان ، والألباني ، وحسنه ابن مفلح .

وجاء من حديث ابن عباس رضي الله عنهما ، أن النبي صلى الله عليه وسلم وهو واقف بعرفة - هذا دليل على أنه لبي حال وقوفه - قال [لبيك اللهم لبيك ، إنما الخير خیر الآخرة] أخرجه ابن خزيمة ، والحاكم وصحاحه ، وحسنه



الألباني ، وهذا دليل على التلبية حال الوقوف ، وأن ما ذكر شيخ الإسلام هو الغالب ، لكن ثبت أنه لبي في عرفة باعتبار أن هذا الحديث حسن أو صحيح .

وجاء في حديث أنس رضي الله عنه ، قال : سمعت النبي صلى الله عليه وسلم يقول [لبيك حقا حقا ، تعبدا ورقا] أخرجه البزار ، ورجح الدارقطني وقفه ، وساقه ابن حجر رحمه الله بلفظ المضعف له ، قال (وروي أنه قال في التلبية (...).

وجاء عن عمر رضي الله عنه موقوفا عليه أنه يقول (لبيك اللهم لبيك ، لبيك لا شريك لك لبيك ، إن الحمد والنعمة لك والملك ، لا شريك لك ، لك مرهوبا إليك ، لبيك ذا النعماء والفضل الحسن) أخرجه ابن أبي شيبة بإسناد صحيح عن عمر .

وجاء عن جابر رضي الله عنه ، قال (والناس يزيدون ذا المعارج ونحوه من الكلام ، والنبي صلى الله عليه وسلم يسمع ، فلا يقول لهم شيئا) أخرجه الإمام أحمد ، وأبو داود ، وصححه ابن خزيمة ، وابن جماعة ، والألباني .

وجاء عن ابن عمر رضي الله عنهما أن تلبية النبي صلى الله عليه وسلم (لبيك اللهم لبيك ، لبيك لا شريك لك لبيك ...) قال نافع : وكان ابن عمر رضي الله عنه يزيد فيها (لبيك وسعديك ، والخير بيدك ، لبيك والرغبة إليك والعمل) متفق عليه .

فهذه مجموعة صيغ ، منها الثابت عن النبي صلى الله عليه وسلم ، ومنها الثابت عن الصحابة الكرام رضي الله عنهم ، فهل الأفضل أن يزيد الإنسان أو يقتصر على تلبية النبي صلى الله عليه وسلم ؟

### الاقتصار على التلبية النبوية :

العلماء لهم في هذا مناهج .

القول الأول : أنه لا تستحب الزيادة عليها أي إن الأفضل الاقتصار على تلبية النبي صلى الله عليه وسلم ، وإليه ذهب الحنفية والحنابلة .

### أدلتهم :

الدليل الأول : قول ابن عمر رضي الله عنهما ، (وكان النبي صلى الله عليه وسلم لا يزيد على ذلك) متفق عليه .  
الدليل الثاني : حديث جابر رضي الله عنه ، (فأهل بالتوحيد .... فلم يرد رسول الله عليهم شيئا منه ، ولزم تلبيته) فالصحابيان ذكرا أن النبي صلى الله عليه وسلم ، لم ينكر عليهم ، ولم يرد عليهم تلبيتهم .

القول الثاني : يرى المالكية ، والشافعية ، والحنابلة في رواية منصوصة عن الإمام أحمد ، أن الزيادة عليها لا تكره ، بل فعلها جائز ، لكنهم لا يستحبونها ، وذلك لفعل الصحابة وإقرار النبي صلى الله عليه وسلم لهم ، وهذا فيه إشارة إلى قاعدة شيخنا رحمه الله ، التي أخذها من ابن القيم ، أن الفعل قد يكون جائزا لكنه غير مسنون ، وذكر لها أمثلة ، ومن أمثلتها التلبية ، ومثل : سؤال الرحمة عند آيات الترغيب في الصلاة المفروضة ، فإنه يرى أنها جائزة ، لكنها ليست مسنونة .





وقد يقال إنه تسن الزيادة لأن النبي صلى الله عليه وسلم أقرهم عليها.  
والراجح : أنها جائزة غير مشروعة وذلك لما تقدم من أدلة.

فضلها : عن سهل أن النبي صلى الله عليه وسلم قال : ( ما من مسلم يلبي إلا لبي من عن يمينه وشماله من حجر أو شجر أو مدر حتى تنقطع الأرض من ها هنا وها هنا ) أخرجه الترمذي ، وابن ماجه وصححه الألباني.  
وعن أبي هريرة قال رسول الله صلى الله عليه وسلم : ( ما أهل مهل قط ولا كبر مكبر قط إلا بشر قيل يا رسول الله بالجنة ؟ قال : نعم ) أخرجه الطبراني ، وصححه الألباني .  
إظهار التلبية :

ذكروا أن إظهار التلبية مسنون في الصحاري ، ولا يستحب إظهارها في مساجد الحل ، وفي أمصارها ، ذكره الإمام أبو حنيفة ، وهو منقول عن الإمام أحمد ، ومنقول عن الإمام مالك ، وقال الإمام الشافعي رحمه الله : ( يلبي في المساجد كلها أخذا بعموم الحديث ) أما مكة فاستحب الجميع التلبية فيها ، وفي مساجدها ، وفي مساجد المشاعر ، ولم يفرقوا بين مسجد ومسجد ، حتى في المسجد الحرام استحبو ذلك .

نهاية وقت التلبية :

هذا لا يخلو إما أن يكون في العمرة وإما أن يكون في الحج ، أما العمرة فقد اختلف فيها العلماء .

انتهاء تلبية العمرة :

اختلف في هذه المسألة على أقوال :

القول الأول : أنه ينتهي وقت التلبية في العمرة إذا شرع في الطواف واستلم الحجر ، وإليه ذهب الجماهير ، فهو رأي ابن عباس ، وعطاء ، وطاوس ، والنخعي ، والثوري ، وإسحق ، وإليه ذهب الحنفية ، والشافعية ، والحنابلة ، قال الترمذي : ( والعمل عليه عند أهل العلم ) .

أدلتهم :

لهم أدلة مرفوعة إلى النبي صلى الله عليه وسلم ، وأدلة موقوفة على الصحابة ، أما المرفوعة فإنها أحاديث ضعيفة ، لا تثبت عنه صلى الله عليه وسلم ، ومنها :

الدليل الأول : عن ابن عباس مرفوعا ( كان يمسك عن التلبية إذا استلم الحجر ) أخرجه الترمذي وصححه ، وأنتقد الترمذي في تصحيحه ؛ لأن فيه ابن أبي ليلي وهو ضعيف .

الدليل الثاني : عن عمرو بن شعيب عن أبيه عن جده ، أن النبي صلى الله عليه وسلم ( اعتمر ثلاث عمر فلم يزل يلبي حتى استلم الحجر ) أخرجه الإمام أحمد ، وضعفه طائفة من أهل العلم .

وأما الموقوفة ، فمنها :

الدليل الثالث : عن ابن عباس رضي الله عنهما ، أنه قال : ( يلبي المعتمر حتى يفتح الطواف ، مستلما أو غير مستلما ) أخرجه الإمام الشافعي .



الدليل الرابع : سئل عطا : متى يمسك المعتمر عن التلبية ؟ فقال عطاء : (أما ابن عباس فكان يمسك إذا استلم الحجر ، وأما ابن عمر فكان يمسك عن التلبية إذا دخل الحرم ، فقيل : أيهما أحب إليك ؟ فقال : ما فعله ابن عباس) أخرجه البيهقي بإسناد صحيح .

القول الثاني : أن المعتمر يمسك عن التلبية إذا دخل الحرم ، وهذا رأي ابن عمر ، وعروة ، والحسن .

القول الثالث : أنه يمسك إذا رأى بيوت مكة القديمة ، وهذا منقول عن ابن عمر ، وسعيد بن المسيب ، ابن عمر له أكثر من رأي .

القول الرابع : أنه يمسك عن التلبية إذا وصل الحرم إن أحرم من الميقات ، وإن أحرم من أدنى الحل فإنه يمسك إذا رأى البيت ، وإليه ذهب الإمام مالك رحمه الله .

القول الخامس : أنه لا تنقطع التلبية حتى ينتهي من العمرة ، وهذا رأي ابن حزم رحمه الله .

الراجع :

هو القول الأول ، وأن المعتمر يستمر في تلبيته حتى يبدأ في الطواف ، والأدلة الموقوفة في ذلك صحيحة ، ويقال : إن المعتمر بشروعه في الطواف قد شرع في أسباب التحلل ، وهنا يكون مجيباً لدعوة الله عز وجل له ، لأن التلبية معناها إجابة الدعوة ، فيكون قد أجاب الدعوة بشروعه في الطواف .

نهاية التلبية في الحج :

اختلف فيها على أقوال :

القول الأول : أن الحاج يقطع التلبية إذا شرع في رمي جمرة العقبة ، وإليه ذهب الحنفية ، وبعض المالكية ، والشافعية ، والحنابلة ، وهو رأي الثوري ، وأبي ثور ، وإسحق وجماهير الصحابة ، والتابعين ، كما قال النووي رحمه الله ، وهو اختيار شيخ الإسلام ابن تيمية ، وشيخنا .

أدلتهم :

الدليل الأول : عن ابن عباس رضي الله عنهما ، (أن أسامة رضي الله عنه كان ردف النبي صلى الله عليه وسلم من عرفة إلى المزدلفة ، ثم أردف الفضل من المزدلفة إلى منى ، قال : فكلاهما قال : لم يزل النبي صلى الله عليه وسلم يلبي حتى رمى جمرة العقبة) متفق عليه .

الدليل الثاني : عن ابن عباس رضي الله عنهما ، (أن النبي صلى الله عليه وسلم أردف الفضل فأخبره - الفضل أخبر ابن عباس - أنه لم يزل يلبي حتى رمى الجمرة) وفي رواية (حتى رمى جمرة العقبة) متفق عليه ، وحتى للغاية والانهاء ، أي إنه لبي حتى رمى ، فتقطع التلبية مع الرمي .

الدليل الثالث : أنه بالرمي يشرع في أسباب التحلل ، فإذا شرع في أسباب التحلل تنقطع تلبيته لأنه قد أجاب .

القول الثاني : أن الحاج يقطع التلبية إذا زالت الشمس من يوم عرفة ، هذا إن وصل إليها ، فإن لم يصل إليها لبي حتى يصل ، وإليه ذهب المالكية رحمهم الله .



**القول الثالث :** ذهبت عائشة وسعد رضي الله عنهما ، إلى أنه بمجرد الرواح إلى عرفة يقطع التلبية ، رواه سعيد بن منصور عن عائشة وسعد بأسانيد صحيحة أنهما يقطعان التلبية إذا راحا إلى الموقف .

**القول الرابع :** أن الحاج يقطع التلبية إذا انتهى من رمي جمرة العقبة ، لا بمجرد الشروع في الرمي ، وإليه ذهب الحنابلة في رواية ، وهو رأي إسحق ، وبعض الشافعية كابن خزيمة ، وهو رأي ابن حزم .

**أدلتهم :**

**الدليل الأول :** حديث ابن عباس السابق ، أن الفضل أخبره عن تلبية النبي صلى الله عليه وسلم ، قال : فلم يزل يلبي حتى رمى جمرة العقبة ، أي حتى انتهى منه ، فحملوه على الانتهاء .

**الدليل الثاني :** عن ابن عباس ، عن الفضل رضي الله عنهم ، قال : (أفضت مع النبي صلى الله عليه وسلم من عرفات ، فلم يزل يلبي حتى رمى جمرة العقبة ، يكبر مع كل حصاة ، ثم قطع التلبية مع آخر حصاة) وهذا الحديث بهذا اللفظ أخرجه ابن خزيمة وصححه ، والبيهقي ، وقال ابن خزيمة (هذا حديث صحيح مفسر لما أبهم في الروايات الأخرى) وانتقد البيهقي رحمه الله كلام ابن خزيمة ، قال (وأما ما في رواية الفضل بن عباس من الزيادة فإنها غريبة أوردها محمد بن إسحق بن خزيمة واختارها ، وليست في الرواية المشهورة عن ابن عباس عن الفضل بن عباس) فيرى أنها شاذة ، فتكون ضعيفة .

**الراجع :**

هو القول الأول والله أعلم ، وذلك لقوة أدلتهم وصراحتها في المقصود .

**الإسك عن التلبية لغير الرمي :**

سيأتي أن الحاج مخير في يوم النحر أن يقدم بعض الأنسك على بعض ، فلو شرع في نسك غير الرمي ، بالخلق أو بالطواف مثلا ، فهل يمسك عن التلبية أم لا ؟ الجواب : أما ظاهر التعليل الذي علل به أصحاب القول الأول ، وأن الشروع في الرمي يعني الشروع في أسباب التحلل ، فهذا يفيد أنه إذا شرع في أي نسك من الأنسك التي يحصل بها التحلل ، فإنه يمسك عن التلبية ؛ لأن قد شرع في أسباب التحلل ، وقد أجاب الدعوة التي دعي إليها .

وقد يقول قائل : لا تنقطع تلبيته إلا بالرمي ؛ لأن النبي صلى الله عليه وسلم ، لم يزل يلبي حتى رمى جمرة العقبة ، ولأن الأنسك الأخرى ليست سببا في التحلل ، إنما يحصل التحلل برمي جمرة العقبة ، أو بإضافة الرمي إلى أشياء أخرى ستأتي ، المسألة محتملة هذا بالنسبة للتحلل ، لكن التلبية لو تركها فيكون قد ترك سنة على أكثر الأحوال ، وإن قطعها فله عذر لأنه قد شرع في أسباب التحلل .



### التلبية في طواف القدوم :

هل يلبي في طواف القدوم ؟ في العمرة إذا استلم المتمتع الحجر ، أو شرع في الطواف ، فإنه سيقطع التلبية على الراجح ؛ لأنه شرع في أسباب التحلل ، لكن إذا كان قد حج قارنا أو مفردا ، وأراد أن يطوف طواف القدوم ، فهل يلبي في أثناء طواف القدوم أم لا ؟ هذه المسألة فيها خلاف بين السلف على قولين :

**القول الأول :** أنه يلبي ، وهذا رأي ابن عباس رضي الله عنهما ، وعطاء بن السائب ، وربيعه ، وابن أبي ليلى ، وداود ، وهو مذهب الشافعية في القديم ، والحنابلة ، والمالكية في قول ، يلبي في الطواف ، ويلبي في الحرم أيضا ، ولا بأس بتلبيته .

**دليلهم :** أنه لم يزل في تلبيته ، ولم يزل مدعوا ، ولا يشرع في أسباب التحلل حتى يذهب إلى عرفة ، ثم يرجع إلى منى ، ويرمي جرة العقبة .

**القول الثاني :** أنه لا يلبي ، وهو رأي سالم بن عبد الله ، وسفيان بن عيينة ، والشافعية في الجديد ، والمالكية ، وأبي الخطاب ، حتى قال سفيان : ما رأينا أحدا يقتدى به يلبي حول البيت إلا عطاء بن السائب ، فهو ينفي أن يكون هناك من السلف ممن يقتدى بهم يلبي حول البيت ، إلا عطاء ، وأما المذهب عندنا فلا بأس بالتلبية ، بنوا على التعليل ، أنه لم يزل مدعوا ، ولم يشرع في أسباب التحلل ، ولم يأت نهي عن التلبية ، ولأن الأصل في حقه أن يلبي ، وأن يكثر من التلبية ، وللأحاديث الواردة في فضيلة التلبية ، وليس هناك ما يخص هذا ، وإن كان سفيان ينفي ذلك عن السلف ، ويقولون : إن الطواف له ذكر بين الركن اليماني وبين الحجر الأسود ، وأما بقية الطواف فيشرع له أن يذكر وأن يدعو ، فهو يفعل الأشياء التي أمر بها في الطواف ، وأما التلبية فلم يأت أنهم كانوا يلبن ، والمسألة محتملة ، فإن أخذ بهذا فله وجه ، وإن ترك بناء على كلام سفيان وغيره ، فله وجه أيضا ، والله أعلم .

### تلبية غير المحرم :

اختلف العلماء في ذلك على قولين :

**القول الأول :** أنه يجوز أن يلبي غير المحرم ، وهو رأي عطاء ، والنخعي ، والحسن ، ومجاهد ، وابن المنذر ، وإليه ذهب الحنفية ، والشافعية ، والحنابلة .

### أدلتهم :

**الدليل الأول :** عن علي رضي الله عنه ، أن النبي صلى الله عليه وسلم كان يقول في دعاء الاستفتاح [لبيك وسعديك والخير كله في يديك والشر ليس إليك أنا بك وإليك] أخرجه الإمام مسلم .

**القول الثاني :** أن تلبية غير المحرم مكروهة إليه ذهب المالكية ، والحنابلة في رواية .

### دليلهم :

عدم النقل عن النبي صلى الله عليه وسلم وصحابته الكرام .

**الراجح :** والله أعلم هو القول الأول وأنه تجوز التلبية لغير المحرم وذلك للنص .

وصلى الله وسلم على نبينا محمد وعلى آله وصحبه أجمعين .



## بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

الحمد لله رب العالمين ، وصلى الله وسلم وبارك على نبينا محمد ، وعلى آله وصحبه أجمعين .

### باب محظورات الإحرام

المحظورات : جمع محظور ، والمحظور لغة : المنوع ، ومنه قوله تعالى ﴿ وَمَا كَانَ عَطَاءُ رَبِّكَ مَحْظُورًا ﴾ أي ممنوعاً ، ومحظورات : صفة لمحذوف ، تقديره : الأفعال المحظورات بسبب الإحرام ، وإضافتها إلى الإحرام من باب إضافة الشيء إلى سببه ، كما يقال : سجود الشكر ، أي السجود الذي سببه الشكر .

المحظورات اصطلاحاً : الأفعال المنوعة بسبب الإحرام ، وعرفها الشنقيطي رحمه الله بأنها : ( ما يمتنع بسبب الإحرام على المحرم حتى يحل من إحرامه ) .

المحظورات لا يجوز فعلها ، فإذا احتاج إلى فعلها فعلها ، وإذا فعلها لغير حاجة فإنه يأنم ، وهذا الذي عليه عامة أهل العلم رحمة الله عليهم .

﴿ قال المؤلف رحمه الله : وَهِيَ تَسْعَةٌ . ﴾

هذا عددها بالتبع والاستقراء لا تزيد عن تسعة محظورات ، وبعضهم يرى أنها سبعة بإدخال محظورين في محظور ، وهذا ما عليه الأصحاب رحمهم الله ، وسيبدأ المؤلف بتعدادهن .

١- حلق الشعر :

﴿ قال رحمه الله : حَلَقُ الشَّعْرِ . ﴾

ودل على أنه محظور قوله تعالى ﴿ وَلَا تَحْلِقُوا رُءُوسَكُمْ حَتَّىٰ يَبْلُغَ الْهَدْيُ مَحَلَّهُ ﴾ والمؤلف قال (حلق الشعر) ولم يقل : إزالة الشعر اتباعاً للفظ القرآن ، فعبر بلفظ القرآن حتى تكون العبارة حكماً ودليلاً ، وإن كان التعبير بالإزالة أعم ؛ لأن المحظور هو إزالة الشعر ، سواء كان بالحلق أم بالقص أم بالتف ، أم باستعمال الثَّوْرَة (المزيل) وغير ذلك ، وأخذه بلفظ القرآن يُحمد له ؛ لأن العالم أو الكاتب إذا أخذ بلفظ الدليل فإنه يكون قد جاء بالحكم وبالدليل مقروناً به .

والشعر على نوعين :

أ- شعر الرأس .

ب- شعر بقية الجسد .



أخذ شعر الرأس :

أما شعر الرأس فقد دل على أنه محظور قوله تعالى [ولا تحلقوا رؤوسكم حتى يبلغ الهدى محله] وبالإجماع أن أخذه محظور من محظورات الإحرام . ودل عليه حديث كعب بن عجرة رضي الله عنه ، قال : (أتى عليّ النبي صلى الله عليه وسلم زمن الحديبية ، والقمل يتناثر على وجهي ، فقال : [يؤذيك هوام رأسك ؟] قلت : نعم ، قال : [فاحلق وصم ثلاثة أيام ، أو أطعم ستة مساكين ، أو انسك نسيكة] متفق عليه ، فلما جعل فيه الفدية مع حاجة الإنسان إلى حلقه ، وجعل فيه الكفارة ، دل على أن الأصل أنه لا يجوز الحلق .

وقد أجمع العلماء رحمهم الله عليهم ، على أنه لا يجوز حلق شعر الرأس ، وقد حكى الإجماع مجموعة من أهل العلم ، منهم ابن عبد البر ، وابن رشد ، وابن قدامة ، وابن حزم ، والقرطبي ، وغيرهم كثير .

أخذ سائر الشعر :

وذلك مثل شعر الشارب ، والإبط ، والعانة ، وشعر الساقين والصدر ... الخ ، فهل المحرم ممنوع من أخذها أم لا ؟ اختلف العلماء في هذه المسألة على قولين :

القول الأول : تحريم أخذ هذه الشعور ، كشعر الرأس ، وإليه ذهب عامة أهل العلم .

أدلتهم :

الدليل الأول : قوله تعالى ﴿ثُمَّ لِيَقْضُوا تَفَهُمُ﴾ فقد فسر بعض الصحابة والتابعين الآية بأنها حلق الرأس وبتف الإبط وقلم الظفر وقص الشارب ... الخ ، فعن ابن عباس رضي الله عنهما ، في قوله تعالى ﴿ثُمَّ لِيَقْضُوا تَفَهُمُ وَكُيُوفُوا نَذْرَهُمْ﴾ قال (يعني بالتفث وضع إحرامهم ، من حلق الرأس ولبس الثياب وقص الأظفار ونحو ذلك) أخرجه ابن جرير الطبري ، وابن المنذر ، وابن أبي حاتم ، وهذا التفسير مروى عن ابن عباس من طريق علي بن أبي طلحة ، وهو لم يسمع ابن عباس ، ولكن معه صحيفة عن ابن عباس ، وهذه الصحيفة اختلف العلماء في صحتها ، هل هي صحيحة مقبولة أم لا ؟ اختلف فيها العلماء ، ومن رأى صحتها الإمام أحمد رحمه الله ، فإن الإمام كان يقول (بمصر صحيفة في التفسير ، رواها علي بن أبي طلحة ، لو رحل رجل فيها إلى مصر قاصدا ما كان كثيرا) وصححها النخاس تلميذ النسائي في (الناسخ والمنسوخ) قال : (والذي يطعن في إسناده يقول : ابن أبي طلحة لم يسمع من ابن عباس ، وإنما أخذ التفسير عن مجاهد ، وعكرمة ، وهذا القول لا يوجب طعنا ؛ لأنه أخذ عن رجلين ثقتين ، وهو في نفسه ثقة صدوق) وصححها الطحاوي ، واعتمد عليها الإمام البخاري في مواضع من صحيحه ، فدل على أن هذه الرواية صحيحة ، وإن كان من أهل العلم من يرى ضعفها ، لكن المحصلة والذي عليه جمع من المحققين أنها صحيحة.

وعن محمد بن كعب القرظي ، قال : (التفث : حلق العانة وبتف الإبط ، والأخذ من الشارب ، وتقليم الأظفار) أخرجه ابن أبي شيبة .



الدليل الثاني : نقل الشنقيطي رحمه الله ، تفسير ابن عباس ومحمد بن كعب ، ثم قال : (ويؤيد التفسير المذكور الدال على ما ذكرنا كلام أهل اللغة) ثم نقل عن صاحب الصحاح ، وعن اللسان ، وعن القاموس وعن العين ، قال صاحب الصحاح : (التفت في المناسك ما كان من نحو قص الأظفار والشارب وحلق الرأس والعانة ، ورمي الجمار ونحر البدن ، وأشبه ذلك ، قال أبو عبيدة : ولم يجئ فيه شعر يحتج به) .

الدليل الثالث : القياس على شعر الرأس ، بجامع الترفه في كل ، فإن أخذه ينافي التفت الذي يكون في الإحرام ، فيتركه من أجل أنه ترفه .  
وهذا القياس منتقد مناقش :

أن المحرم ليس ممنوعاً من الترفه ، فليست العلة في تحريم أخذ شعر الرأس أن المحرم ممنوع من الترفه ، بل المحرم ممنوع من أخذ شعر رأسه ؛ لأنه يتعلق به نسك ، فإذا أخذ الشعر سقط النسك الذي وجب عليه في شعره ، ولذا يجوز للمحرم أن يترفه بألذ المطعومات والسكنى في أحسن المساكن ، والتنقل في أحسن المراكب ، ولبس أجمل ما يجوز لبسه حال الإحرام ، ولا يمنع من شيء من ذلك ، مع أنه نوع من الترفه ، كما أن له أن يغتسل ، وأن يشرب الشراب الطيب .

**القول الثاني :** أنه يجوز أخذ جميع الشعور ، سوى شعر الرأس ؛ لأنه شعر يتعلق به النسك ، إليه ذهب الظاهرية .  
**أدلتهم :**

الدليل الأول : عدم النقل ، فلم ينقل عن معصوم أنه لا يجوز أخذ بقية الشعور ، نعم جاء النص على الرأس في الكتاب والسنة ، أما بقية الشعور فليس ثمة دليل على المنع من أخذها .  
ونوقش : بما تقدم من كلام ابن عباس رضي الله عنهما ، وتفسير السلف لمعنى التفت ، أن يقلم ظفره ويقص شاربه ويتنف إبطه ويأخذ شعر رأسه ، ويضع إحرامه ، وينحر هديه ، فهي داخلة في معنى التفت لغة ، فيكون من باب تفسير القرآن بلغة العرب وبقول الصحابي .

الدليل الثاني : أنه لا يصح قياس شعر سائر البدن على شعر الرأس ؛ لعدم العلة الجامعة بينهما ، فإن العلة التي منع من أجلها أخذ شعر الرأس أنه يتعلق به نسك ، وأن المحرم إذا قص شعر رأسه قبل أن يأتي وقت القص ، يكون قد أسقط النسك المتعلق بشعر رأسه ، بخلاف شعور بقية البدن ، فإنه لا يتعلق بها نسك .

ونوقش : بأن أخذ بقية الشعور داخل في عموم قوله تعالى : ﴿ تَمَّ لِقَضَاؤُهُمْ ﴾ .

**الراجع :**

هو القول الأول ، الذي ذهب إليه عامة أهل العلم رحمة الله عليهم ، أنه لا يجوز أخذ شيء من شعر الجسد والرأس ؛ لما ثبت في أثر ابن عباس رضي الله عنهما ، ولتفسير أهل اللغة لمعنى التفت ، ولأنه المنقول عن جماهير التابعين رحمهم الله .



﴿ قال رحمه الله : فَمَنْ حَلَقَ ... ثَلَاثَةَ فَعَلِيهِ دَمٌ. ﴾

مقدار الشعر الذي تجب فيه الفدية :

هل كل شعر تجب في أخذه الفدية أم لا ؟ اختلف العلماء في هذه المسألة على أقوال :

**القول الأول :** أن الشعر الذي تجب فيه الفدية ثلاث شعرات فصاعدا ، فإذا أخذ من رأسه أو من بقية شعره ثلاث شعرات فصاعدا وجبت عليه الفدية ، وإليه ذهب طائفة من السلف ، فهو رأي الحسن ، وعطاء ، وسفيان بن عيينة ، ومذهب الشافعية ، والمذهب عند الحنابلة ، وما كان أقل من ثلاث شعرات ففي كل شعرة مد طعام ، وهذا عند الشافعية ، والصحيح من مذهب الحنابلة ، وعند الحنابلة رواية أخرى أن فيه قبضة من طعام لعدم التقدير شرعا .

**دليلهم :** أن الثلاث يقع عليها اسم الجمع المطلق ، فحلق الثلاث كحلق كل الرأس .

**القول الثاني :** أنه لا تجب الفدية إلا في أربع شعرات فصاعدا ، وإليه ذهب الحنابلة في رواية نقلها الجماعة عن الإمام ، حتى قال عنها الزركشي : وهي الأشهر عنه ، أي عن الإمام أحمد رحمه الله .

**دليلهم :** أن الأربع كثير ، فأشبهت ربع الرأس ، والثلاث هي حد منتهى القلة ، فكانت ملحقة بما دونها ؛ لأن آخر الشيء يحسب منه ، فلا تجب فيها فدية ، وإنما فيها مد من طعام .

**القول الثالث :** أن الفدية تجب في ربع الرأس فصاعدا ، أو حلق عضو كامل ، كعانته ، أو أحد إبطيه ، وإليه ذهب الحنفية .

**دليلهم :** أن الربع يقوم مقام الكل ، فمن رأى جهة إنسان قال : رأيت ، لكن لو رأى إصبعا أو إصبعين أو ثلاثة فإنه لا يصدق عليه أنه قد رآه ، وإنما تصدق الرؤية إذا رأى ربه ؛ لأنه قد رأى جهة منه ، والجهة تكون ربعا فأكثر .

**القول الرابع :** أن القدر الذي تجب الفدية بجلقه هو ما تحصل به إمطة الأذى وحصول الترفه ، وإليه ذهب المالكية ، وهو احتمال عند الحنابلة اختاره شيخنا ابن عثيمين رحمهم الله .

**أدلتهم :**

**الدليل الأول :** قول الله تعالى ﴿ فَمَنْ كَانَ مِنْكُمْ مَرِيضًا أَوْ بِهِ أَذًى مِنْ رَأْسِهِ فَفِدْيَةٌ مِنْ صِيَامٍ أَوْ صَدَقَةٍ أَوْ نُسُكٍ ﴾ والذي به أذى من رأسه وحلق ، لا يترفه إلا بإمطة ما يحصل به الأذى ، فتجب عليه الفدية ، فعلقوا الحكم بما تحصل به إمطة الأذى والترفه ، وما دون ذلك لو حلقه لم يستفد شيئا .

**الدليل الثاني :** عن ابن عباس رضي الله عنهما (أن النبي صلى الله عليه وسلم ، احتجم وهو محرم في رأسه) متفق عليه ، ومن المعلوم أن الإنسان إذا أراد أن يحتجم في رأسه ، فلا بد أن يخلق مواضع الحجامة ، ومع ذلك لم ينقل عنه صلى الله عليه وعلى آله وسلم أنه فدى ، مما يدل على أن حلق ما دون ما تحصل به إمطة الأذى لا تجب الفدية فيه .  
**الدليل الثالث :** أن من أزال ثلاث شعرات أو أربعا أو خمسا ، أو أزال ربع الرأس ، فليس عليه دم ولا غيره ، لأنه لا دليل على وجوب الفدية في هذه الحال ، ولا يجوز إلزام الناس بالفدية من دون دليل .





الدليل الرابع : عدم الدليل على عدد المحلوق ، والأصل براءة الذمة وعدم التكليف ، والأصل عدم الغرم ، وإذا أراد الإنسان أن يفدي ، فربما ذبح شاة ، أو أطعم ستة مساكين ، لكل مسكين نصف صاع ، وهذا غرم ، والأصل عدم الغرم إلا بدليل .

الراجع :

هو أن القدر الذي تجب الفدية بجلقه هو ما تحصل به إماطة الأذى وحصول الترفه ، لقوة أدلته .

أقسام إزالة الشعر :

القسم الأول : أخذ شعرات من الرأس ، وهذا لا يعتبر حلقة ، ولا شيء على من فعل ذلك ، حتى لو كان متعمدا .  
القسم الثاني : حلق بعض رأسه ، لمداواة ونحوها ، فإنه لا فدية على من فعل ذلك ، لفعل النبي صلى الله عليه وسلم ، فإنه حلق بعض رأسه لمداواة ، ولم ينقل عنه أنه فدى ، ولو فدى لنقل .

القسم الثالث : حلق الرأس أو معظمه فعلى من فعل ذلك الفدية ، وهو حرام . دليله : قول الله تعالى (فمن كان منكم مريضا أو به أذى من رأسه ففدية...) أي : فحلق فعليه فدية ، وأما معظم الرأس فلأن معظم ملحق بالكل شرعا ، ولولا أن النبي صلى الله عليه وسلم ، لم يفد في القليل ، لقليل : كله حرام ، وعليه الفدية ؛ لأنه إذا حرم الكل حرم البعض .

٢- تقليم الأظفار :

قال رحمه الله : وتقليم الأظفار .

قلم الظفر : قصه بمبراة وسكين ونحوهما ؛ لأنهم هكذا كانوا يفعلون في الأول ، كانوا يبرونها بريا ، ويقلمونها قلما ، ويدخل في ذلك جميع أنواع القص ، سواء كان بالمقص ، أو بقضمها بالأسنان كما يفعل بعضهم ، أم بالبنان ، أي طريقة كانت ، ولو عبر المؤلف هنا بالإزالة لكان أولى ، حتى يكون شاملا لجميع الإزالات ، والمؤلف عبر بما عبر به غيره .

لم يرد في قلم الأظفار دليل من الكتاب ولا من السنة ، أنه من محظورات الإحرام ، ولذا اختلف العلماء رحمهم الله في إزالتها على قولين :

القول الأول : أن قلم الأظفار محظور من محظورات الإحرام ، وإليه ذهب عامة أهل العلم رحمة الله عليهم ، من المتقدمين والمتأخرين .

أدلتهم :

الدليل الأول : تفسير قوله تعالى ﴿ثُمَّ لِيَقْضُوا تَفَثَهُمْ﴾ وهو منقول عن ابن عباس رضي الله عنهما ، وكذلك أثر محمد بن كعب القرظي ، وهو المنقول عن أئمة اللغة العربية .

الدليل الثاني : أن من أهل العلم من نقل الإجماع على أن قلم الأظفار من المحظورات ، مثل ابن قدامة ، وابن المنذر .  
الدليل الثالث : قياس قلم الأظفار على حلق الشعر ، بجامع الترفه في كل ، فإن الإنسان يترفه بإزالة ظفره ، كما يترفه بإزالة بقية الشعور .



وهذا القياس منتقد كما تقدم ؛ لأن الترفه ليس ممنوعا ، ولا دليل على أن المحرم ممنوع منه ، والعلة التي منع من أجلها أخذ شعر الرأس هي أنه يتعلق به نسك من أنسك الحج .

وقالوا أيضا : قياس القلم على أخذ شعر الرأس قياس بعيد ، فإنه إذا كان قياس بقية الشعور على شعر الرأس بعيدا ، فقياس قلم الأظفار على شعر الرأس أبعد .

**القول الثاني :** أن إزالة الأظفار ليست من محظورات الإحرام ، وإليه ذهب الظاهرية رحمهم الله ، وذكره ابن مفلح في الفروع احتمالا .

**دليلهم :** عدم الدليل على كونه من المحظورات .

ونوقش بأنه منقول عن ابن عباس رضي الله عنهما ، وعن كثير من التابعين ، أنهم كانوا يرون قضاء التفت هو قص الظفر ، وشف الإبط ، وقص الشارب ... الخ ، وهو ما ذكره أئمة اللغة .

**قال رحمه الله : فَمَنْ حَلَقَ أَوْ قَلَّمَ ثَلَاثَةَ فَعَلِيهِ دَمٌ .**

من حلق ثلاث شعرات ، أو قلم ثلاثة أظفار ، فعليه دم ، وهذا المذهب ، فيجعلون الحد ثلاثا ، وإن كان قد نقل عن الإمام أحمد رحمه الله رواية قوية جدا ، أن الحد أربع شعرات ، وأربعة أظفار ، والقدر في الأظفار عند الشافعية والحنابلة هو القدر ذاته في أخذ الشعر ، فمن قلم ثلاثة فعليه فدية ، وما كان أقل من الثلاثة فعليه مد من طعام ، وفي رواية عن الإمام أحمد : عليه قبضة من طعام ، وأما المالكية فذهبوا إلى أن الحد هو اثنان ، فمن قلم اثنين فصاعدا فعليه الفدية ، أما الحنفية فقالوا : إذا قلم اليدين جميعا ، أو الرجلين جميعا ، في مجلس واحد ، وجبت عليه الفدية ، وإذا قلم يدا واحدة كاملة ، أو رجلا كاملة فعليه الفدية ، وإن قلم أقل من يد ، أربعة أو ثلاثة أو اثنين ، فإنه لا فدية عليه ؛ لأنه لم يستوف منفعة اليد كاملة ، فهو يشبه ما دون الثلاثة ، فعليه إما قبضة من طعام أو مد ... الخ .

وذهب عطاء ، والظاهرية ، والحنابلة في رواية ، إلى أنه ليس على من قلم الأظفار شيئا ، أما الظاهرية فلأنهم يرون أن قلم الأظفار ليس من محظورات الإحرام ، وأما الحنابلة في رواية وعطاء ، فيقولون : لا شيء عليه ؛ لأنه لم يرد نص في الكتاب ولا في السنة ، في إيجاب الفدية في قلم الأظفار ، ويقولون : نبقى على الأصل ، والأصل هو عدم وجوب الفدية في ذلك ، والقياس على وجوب الفدية في الشعر قياس مع الفارق ، والعلماء يقيسون الفدية هنا على الفدية في شعر الرأس ؛ لأن النبي صلى الله عليه وسلم ، أمر كعب بن عجرة ، بأن ينسك شاة ، أو يطعم ستة مساكين ، لكل مسكين نصف صاع ، أو يصوم ثلاثة أيام ، فيقاس عليه بقية المحظورات التي فيها فدية ، فما فيه فدية يأخذ حكم شعر الرأس .



## ٣- تغطية الرأس :

﴿ قال رحمه الله : وَمَنْ غَطَّى رَأْسَهُ بِمَلْصَقٍ فَدَى . ﴾

قوله : (من) : المراد المحرم الذكر ؛ لأن الأنثى يجوز لها أن تغطي رأسها .

وقوله : (بملاصق) : أي الذي يلامس الشعر ويكون ملاصقا له ، كالطاقية والشماع والعمامة ، إذا غطى رأسه بها فقد فعل محظورا ، قال ابن القيم رحمه الله في معنى الملاصق(كل متصل ملامس يراد لستر الرأس ، كالعمامة ونحوها).

وقد حكى طائفة من أهل العلم الإجماع على أن تغطية الرأس بملاصق محظور من محظورات الإحرام ، منهم ابن حزم ، وابن عبد البر ، وابن المنذر ، وابن قدامة ، وغيرهم من أهل العلم .

أدلتهم :

الدليل الأول : عن ابن عمر رضي الله عنهما ، أن النبي صلى الله عليه وسلم ، سئل : ما يلبس المحرم ، فقال : [لا يلبس المحرم القميص ولا العمامة..] متفق عليه .

الدليل الثاني : عن ابن عباس رضي الله عنهما ، في الرجل الذي وقصته ناقته ، فقال النبي صلى الله عليه وسلم [كفنه في ثوبه ، ولا تحنطوه ولا تحمروا رأسه ، فإنه يبعث يوم القيامة ملبيا] متفق عليه .

تغطية الأذنين للناسك :

هذه المسألة تنبني على : هل الأذنان من الرأس أم لا ؟ وقد مرت في الطهارة ، وفيها خلاف على قولين :

القول الأول : أنه لا يجوز للمحرم أن يغطي أذنيه لأن الأذنين من الرأس ، وإليه ذهب الحنابلة رحمهم الله .

دليلهم : عن ابن عباس ، أن النبي صلى الله عليه وسلم قال [الأذنان من الرأس] أخرجه الدارقطني بإسناد جوده النووي ، فإذا كانتا من الرأس أخذتا حكم الرأس في عدم تغطيته ، والرأس لا يجوز تغطيته .

القول الثاني : أنه يجوز للمحرم أن يغطي أذنيه ، وإليه ذهب طائفة من أهل العلم : منهم من يرى ضعف حديث ابن عباس وعدم ثبوته ، ومنهم من يرى أنه إذا صح فإنه يحمل على مسألة الوضوء ، وأن الإنسان إذا مسح رأسه ، فإنه يمسح أذنيه مع رأسه ، ولا يتعلق بالتغطية .

دليلهم : عدم الدليل على عدم التغطية ، والأصل براءة الذمة ، فيجوز للمحرم أن يغطي أذنيه ، وهذا متصور ، وسيأتي إن شاء الله أن الإنسان لو وضع على وجهه منشفة أو نحوها من اليمين واليسار ، فسيكون جزء منها على أذنيه ، هنا يقال : ضعها على وجهك ، على القول بعدم جواز تغطية الأذنين ، وأما إذا قيل بجواز تغطية الأذنين فإنه يغطي وجهه مع أذنيه ولا بأس بهذا ، والله أعلم .

وصلى الله وسلم على نبينا محمد وعلى آله وصحبه أجمعين .



## بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

الحمد لله رب العالمين ، وصلى الله وسلم على نبينا محمد ، وعلى آله وصحبه أجمعين .

### أقسام تغطية الرأس :

قسم شيخنا رحمه الله تغطية الرأس إلى مجموعة أقسام في الممتع ، وزاد بعض أهل العلم بعض الأقسام :

القسم الأول : أن يغطي رأسه بتلييده ، وذلك بأن يضع عليه لبدا من حناء وصمغ ونحو ذلك .

فهذا جائز بالنص والإجماع ، وقد دل عليه حديث ابن عمر ، أنه قال : (سمعت النبي صلى الله عليه وعلى آله وسلم ، يهل ملبدا) أخرجه الإمام البخاري ، وجاء في حديث حفصة زوج النبي صلى الله عليه وسلم (إني لبدت رأسي ، وقلدت هديي ، فلا أحل حتى أنحر) متفق عليه .

### فائدة تلييد الرأس :

المنع من كثرة الوسخ ، فإذا وضع عليه لبدا من صمغ ونحوه ، فإنه لا يتسخ بالغبار ، ولا يكون فيه قمل وغيره ، والنبي صلى الله عليه وسلم ، لبدا رأسه من أجل ألا يؤذيه .

القسم الثاني : أن يغطي رأسه بما لا يقصد به التغطية والستر ، كحمل العفش ونحو ذلك ، وهذا لا بأس به ؛ لأنه لا يقصد به التغطية ، ولا يستر به الرأس عادة ، وهذا رأي المالكية ، والشافعية ، والحنابلة ، وذهب الشافعية في رواية إلى أنه لا يجوز تغطية الرأس به ، ومن غطى فعلية الفدية ، هذا إذا لم يقصد به التغطية ، فإذا قصد به التغطية ، فإنه يكون محظورا من محظورات الإحرام .

القسم الثالث : أن يغطي رأسه بملاصق لا يعد لبسا ، لكن يقصد به التغطية ، مثل الكفن ونحوه ، فهذا لا يجوز ، والدليل على ذلك قول النبي صلى الله عليه وسلم في حديث ابن عباس (لا تخمروا رأسه) فإن وضع الكفن على رأس الإنسان لا يقصد به اللبس ولكن يقصد به تغطية رأس الميت ، فلا يجوز .

القسم الرابع : أن يغطي رأسه بما يلبس عادة على الرأس ، فهذا لا يجوز بالإجماع ، مثل : العمامة ، والطاقي ، والشماع ، وغير ذلك ، وقد دل عليه حديث ابن عمر وحديث حفصة ، والإجماع المنعقد على ذلك .

القسم الخامس : أن يستظل بمنفصل غير تابع ، كالخيمة ، والقبة ، ونحو ذلك ، فيجوز بالإجماع ، وقد دل عليه النص والإجماع ، جاء في حديث جابر رضي الله عنه ، في قصة حجة النبي صلى الله عليه وسلم ، وفيه (فوجد القبة قد ضربت له بنمرة فنام في تلك القبة) وأما الإجماع فقد حكاه أهل العلم رحمه الله عليهم ، لكن حكي عن الإمام مالك رحمه الله ، أنه لو وضع الإنسان ثوبا على شجرة ونحوها فإنه لا يجوز له الاستئلال به ، وجماهير أهل العلم على خلاف ذلك ، فإن الجمهور رأوا أنه يجوز أن يضع القماش ونحوه على شجرة ويستظل به .



القسم السادس : أن يستظل بمنفصل عنه تابع له ، كالشمسية (المظلة) والهودج ، والسيارة ، والثوب ونحو ذلك ، فهذا القسم اختلف فيه العلماء على قولين :

القول الأول : أنه يجوز للمحرم أن يستظل بمنفصل تابع له ، إليه ذهب الحنفية ، والشافعية ، والحنابلة في رواية ، وهو رأي طائفة من السلف ، عثمان رضي الله عنه ، وعطاء ، وربيعة ، والثوري ، وسفيان بن عيينة ، والنخعي .  
أدلتهم :

الدليل الأول : عن أم الحصين رضي الله عنها ، قالت : (حججت مع النبي صلى الله عليه وسلم حجة الوداع ، فرأيت حين رمى جمرة العقبة وانصرف وهو على راحلته ، ومعه بلال وأسامة ، أحدهما يقوده ، والآخر رافع ثوبه على رأس رسول الله صلى الله عليه وسلم من الشمس) أخرجه الإمام مسلم ، وفي رواية (رافع ثوبه يستره من الحر حتى رمى جمرة العقبة) قد ينازع في اللفظ الأول لأنه بعد رمي جمرة العقبة ، وقد يقال : إن الحل يحصل بالرمي ، لكن الثاني فيه (حتى رمى جمرة العقبة) فالنبي صلى الله عليه وسلم كان مستظلاً قبل الرمي ، مما يدل على أنه يجوز أن يستظل بمنفصل عنه تابع له .

الدليل الثاني : قياس الاستظلال بتابع له منفصل عنه بالمنفصل عنه غير التابع ، ويستدلون بحديث جابر رضي الله عنه ، (فوجد القبة قد ضربت له بنمرة) فيقيسون هذه المسألة على المسألة السابقة ، بجامع الستر في كل ، فإنه في الأول قد استتر بالمنفصل عنه غير التابع له ، فيجوز أن يستظل بالمنفصل عنه التابع له أيضا .

الدليل الثالث : أن ما حل للحلال حل للمحرم ، إلا ما قام الدليل على تحريمه ، وهذا ضابط مستمر ، فالأصل الحل ، إلا إذا قام دليل يمنع فإنه يؤخذ به ، وإلا بقي على الأصل .

القول الثاني : أنه يحرم على المحرم أن يستظل بمنفصل عنه تابع له ، ويحكى عن ابن عمر رضي الله عنهما ، وعن ابن مهدي ، وأهل المدينة ، وهو رأي الإمام مالك ، والصحيح من مذهب الحنابلة .

أدلتهم :

الدليل الأول : ما يروى عن النبي صلى الله عليه وسلم ، من حديث جابر رضي الله عنه ، أنه قال : (ما من محرم يضحى للشمس حتى تغرب ، إلا غربت بذنوبه ، حتى يعود كما ولدته أمه) أخرجه ابن ماجه وهو حديث ضعيف ، ضعفه الحافظ ابن حجر وغيره ، ومن المتأخرين الشيخ الألباني .

الدليل الثاني : أثر ابن عمر رضي الله عنهما ، (أن ابن عمر أبصر رجلا على بعيره وهو محرم ، قد استظل بينه وبين الشمس ، فقال : أضح لمن أحرمت له) أخرجه البيهقي ، واحتج به الإمام أحمد رحمهم الله .

الدليل الثالث : أنه يستره بما يُقصد به الترفه ، أشبه ما لو غطاه ، وهذا هو التعليل بعلة الترفه ، وقد تقدم أن علة الترفه غير صحيحة ، وأن المحرم لا يمنع منه ، وليس هناك دليل يدل على ذلك .

الدليل الرابع : أنه ستر رأسه بما يستدام ويلازمه غالبا ، أشبه ما لو ستره بشيء يلاقيه ، قياس التابع المنفصل عنه على الملازم لرأسه المباشر له ، بجامع الستر في كل .



نوقش : بأن هذا القياس قياس مع الفارق ، فثمة فرق بين ما يلامس الرأس ، ويكون عليه ، وتحصل به حقيقة الستر والتغطية ، وبين ما يكون بعيدا عن الرأس ، فإن الرأس يكون مكشوفاً يرى .

**الراجع :**

هو القول الأول ، والله أعلم ، أنه يجوز للمحرم أن يستظل بمنفصل عنه تابع له ؛ لأنه ليس ثمة دليل على المنع ، وعندنا حديث أم الحصين ، فإنه قد جاء صريحاً في أن الصحابة كانوا يظللون النبي صلى الله عليه وسلم ، بثوب يستره عن الشمس ، ولهذا قال ابن قدامة رحمه الله (إنما كرهه الإمام أحمد كراهة تنزيه في الظاهر عنه لوقوع الخلاف فيه) فكان الإمام لما رأى خلاف العلماء في هذه المسألة كرهه من أجل الخلاف ، وأما ابن عمر فلم ير ذلك حراماً ، وليس موجبا للفدية ، ولذا لم يلزم ابن عمر الرجل بالفدية ، ولم ير هذا الفعل حراماً ، وإنما قال له : أضح لمن أحرمت له ، فأمره بأن يكون مضحياً ، والإضحاء : أن يبرز في وقت الضحى للشمس ، وهذا رأي ابن عمر رضي الله عنهما ، فيكون في مقابل النص ، فلا يعتد به .

**القسم السابع :** أن يعصب الحاج على رأسه عصابة من صداع أو نحوه ، وفيها خلاف على قولين :

**القول الأول :** أنه يجوز أن يعصب الحاج على رأسه عصابة ، وإليه ذهب ابن عباس ، وعطاء ، والأوزاعي .

**دليلهم :** أنه منقول عن ابن عباس رضي الله عنهما .

**القول الثاني :** أنه لا يجوز أن يعصب الحاج على رأسه عصابة ، وعليه الفدية ، وهو رأي الثوري ، والحنفية ، والمالكية ، والشافعية ، والحنابلة .

**دليلهم :** أنه فعل فعلاً محرماً ، يقصد به الترفه ، أشبه حلق الرأس .

نوقش : بأنهم عللوا بعلة الترفه ، وهي علة ضعيفة غير ثابتة ، والقول بها يحتاج إلى دليل .

**تغطية الحاج وجهه :**

هذه المسألة ذات شقين : شق يتعلق بالرجل ، وشق يتعلق بالمرأة ، أما ما يتعلق بالمرأة فسيأتي إن شاء الله في كلام المؤلف ، وأما ما يتعلق بالرجل ، فقد اختلف فيه أهل العلم رحمة الله عليهم ، على قولين ، وسبب الخلاف الاختلاف في لفظة جاءت في حديث ابن عباس رضي الله عنهما ، الثابت في الصحيح ، أن رجلاً وقصته ناقته ، فقال النبي صلى الله عليه وعلى آله وسلم (اغسلوه بماء وسدر ، وكفنوه في ثوبين ، ولا تحمروا رأسه) متفق عليه ، وجاء في بعض ألفاظ الإمام مسلم ، أن النبي صلى الله عليه وسلم قال (لا تحمروا رأسه ولا وجهه) فاختلّفوا في لفظة الوجه ، هل هي ثابتة ، أم إنها لفظة شاذة لا يعمل بها ، وبناء عليها اختلفوا في الحكم على قولين :



**القول الأول :** أنه يباح للمحرم أن يغطي وجهه ، وهذا مروى عن عثمان ، و ابن عوف ، وزيد بن ثابت ، وابن الزبير ، وسعد ، و ابن عباس ، طائفة من الصحابة رضي الله عنهم ، وهو رأي القاسم ، وطاوس ، والثوري ، ومذهب الشافعية ، والصحيح من مذهب الحنابلة ، وهو اختيار ابن حزم .

**أدلتهم :**

الدليل الأول : أن زيادة وجهه زيادة شاذة ، ولا تثبت عن النبي صلى الله عليه وسلم ، وقد ذهب إلى تضعيف هذه الزيادة البيهقي ، وابن حجر ، وغيرهما ، يقول البيهقي رحمه الله (وذكر الوجه فيه غريب ، ورواية الجماعة الذين لم يشكوا ، وساقوا المتن أحسن سياقة أولى بأن تكون محفوظة) ويقول الحافظ رحمه الله (وهذه الرواية تتعلق بالتطيب ، لا بالكشف والتغطية ، وشعبة أحفظ من كل من روى هذا الحديث ، فلعل بعض رواته انتقل ذهنه من التطيب إلى التغطية) ولذا يقول ابن قدامة رحمه الله (وحديث ابن عباس المشهور فيه (ولا تخمروا رأسه) هذا المتفق عليه ، وقوله (ولا تخمروا وجهه) قال شعبة : حدثني أبو بشر ، ثم سألته بعد عشر سنين ، فجاء بالحديث كما كان يحدث ، إلا أنه قال : (ولا تخمروا وجهه ولا رأسه) ففي قوله دليل على أنه ضعّف هذه الزيادة) فأصحاب هذا القول يرون ضعف زيادة (وجهه) ويرون أنها شاذة .

الدليل الثاني : يستدلون بأنه ثابت عن مجموعة من الصحابة ، فهو ثابت عن عثمان ، وزيد بن ثابت ، ومروان بن الحكم ، أنهم كانوا يخمرون وجوههم إذا ناموا ، وهم محرمون .

الدليل الثالث : أن راوي الحديث هو ابن عباس ، وكان ابن عباس رضي الله عنهما يفتي بجواز تغطية الوجه ، مما يدل على أنه رضي الله عنه ، لم يرو هذه اللفظة ؛ لأنه لو رواها لعمل بمقتضاها ، هذا الأصل ، فالأصل أن الراوي يعمل بما رأى ، وإذا خالف رأيه روايته فالعبرة بما روى لا بما رأى .

**القول الثاني :** أنه لا يجوز للمحرم أن يغطي وجهه ، وهذا مروى عن ابن عمر ، وإليه ذهب الحنفية ، والمالكية ، والحنابلة في رواية .

**أدلتهم :**

الدليل الأول : عن ابن عباس رضي الله عنهما ، أن رجلا وقصته ناقته وهو محرم فمات ، فقال النبي صلى الله عليه وسلم (اغسلوه بماء وسدر ، وكفنوه في ثوبيه ، ولا تخمروا رأسه ولا وجهه) وهذه اللفظة أخرجها الإمام مسلم ، والنسائي ، وابن ماجه ، وقالوا : هي لفظة محفوظة غير شاذة ، ولذا صحح هذه الزيادة ابن التركماني ، وقال عنها الألباني رحمه الله (وجملة القول : أن زيادة الوجه ثابتة محفوظة عن سعيد بن جبير ، ومن طرق عنه ..) فالمدار على هذه اللفظة ، أصحاب القول الأول ضعفوها ، وأصحاب القول الثاني عملوا بها .

الدليل الثاني : أن ما حرم على المرأة يحرم على الرجل ، كالتطيب ، وعندهم أنه يحرم على المرأة أن تغطي وجهها حال إحرامها .



نوقش : بأن هذا قياس على مسألة مختلف فيها ، وسيأتي أن تغطية المرأة لوجهها فيه خلاف على قولين ، وأن الراجح من أقوال أهل العلم أنه يجوز للمرأة أن تغطي وجهها حال الإحرام ، فقياسهم قياس على مسألة مختلف فيها ، يقال : أثبتوا أولاً أنه لا يجوز للمرأة أن تغطي وجهها ، فإذا ثبت هذا قيس عليه الرجل ، كالطيب ، فإنهم يقولون : المرأة لا يجوز لها أن تتطيب ، فلا يجوز للرجل أيضاً .

الراجح :

هو القول الأول ، وأنه يجوز للرجل أن يغطي وجهه ، لعدم الدليل على المنع ، واللفظة غير ثابتة ، ولو كانت ثابتة لكان القول بها .

الكمامات في الإحرام :

هل يجوز للإنسان أن يضع الكمام على وجهه ؟ هذه المسألة تنبني على المسألة السابقة ، فإن قيل : يجوز للرجل أن يغطي وجهه جاز ، وإذا قيل : لا يجوز ، فليس له أن يضع الكمام على وجهه ، وقد ذكر شيخنا أنه يجوز لبسها للحاجة .

٤- لبس المخيط :

﴿ قال رحمه الله : وَإِنْ لَبَسَ ذَكَرًا مَخِيطًا فَدَى . ﴾

قوله : (ذكر) : يخرج به الأنتى ، فإن الأنتى يجوز لها أن تلبس المخيط ، هذا الأصل ، لأنها مأمورة بالستر ، ولكن تحرم عليها ألبسة معينة تأتي إن شاء الله .

قوله : (مخيط) : المراد به ما خيط على قدر العضو أو خيط على البدن كله ، مثل : الفئيلة ، والسراويل ، وما خيط على البدن كله ، كالثوب والقميص ونحو ذلك ، فإنه لا يجوز لبسه في حال الإحرام ، وهذه اللفظة لم تثبت عن النبي صلى الله عليه وسلم ، والنبي صلى الله عليه وسلم ، لما سئل : ما يلبس المحرم ؟ لم يقل : لا يلبس المحرم المخيط ، وإنما قال : [ لا يلبس القميص ولا العمامة ولا البرنس ولا السراويلات ] فعدد ما يمنع لبسه ، ولم يقل ضابطاً معيناً ، ولذا فهذه الكلمة (المخيط) من الكلمات الحادثة بعد عصر النبي صلى الله عليه وسلم ، والصحابة ، ويقال كما ذكر أهل العلم : أول من أحدثها هو إبراهيم النخعي رحمه الله عليه ، وتتابع بعده الفقهاء على ذلك ، وهذه الكلمة لما وجدت واشتهرت ، أورثت شيئاً من الإجمال والإيهام واللبس ، فإن العلماء رحمهم الله عليهم يقولون : لا يجوز للإنسان أن يلبس مخيطاً ، وهم يقصدون بالمخيط ما خيط على قدر العضو ، أو كان على البدن كله ، لكن هذه الكلمة لما كانت غير صادرة من مشكاة النبوة ، أصبحت موهمة موقعة في اللبس ، ولذا فكثير من الناس عمم هذا ، فرأى أن المحرم لا يجوز له لبس ما فيه خياطة مطلقاً ، وهذا غير مقصود .

قوله (وَإِنْ لَبَسَ) : لا بد أن يكون لبس الذكر على الوجه المعتاد ، فإن لبس الإنسان المخيط على الوجه غير المعتاد ، فإنه لا يعد لبساً ، كمن وضع الثوب على جسده ، أو جعل الثوب رداءً ، أو لبس المشلح مقلوباً ، أو للبرد ، وضع المشلح على جسده وتلحف به ، فإنه لا يعتبر لبساً بالاتفاق ، كما ذكر شيخ الإسلام رحمه الله .





## الأدلة :

السنة والإجماع :

أما السنة : فحديث ابن عمر المشهور ، حينما سئل النبي صلى الله عليه وسلم : ما يلبس المحرم ؟ قال (لا يلبس القميص ولا العمامة ولا البرنس ولا السراويلات ..) متفق عليه .

وأما الإجماع : فقد نُقل الإجماع على تحريم لبس ما خيط على قدر العضو ، أو على قدر البدن كله ، وقد نقله طائفة من أهل العلم ، كابن المنذر ، وابن حزم ، وابن عبد البر ، وابن رشد ، وابن قدامة ، والنووي وغيرهم ، وقد أجمعوا على أن هذا المحظور خاص بالذكر دون الأئمة .

أقسام المخيط :

القسم الأول : ما كان منصوصا عليه ، فهذا لا يجوز ، بالنص والإجماع ، مثل القميص والعمامة والبرنس والسراويلات .

القسم الثاني : ما كان في معنى المنصوص ، مثل : الشماع والغترة والطاقيّة ، والفنيّة ، والسروال القصير (التبان) والقفازين للرجل ، والصديرية ، والجاكيت ، والكوت ، ونحو ذلك ، فهذه في معنى المنصوص عليه ، فلا يجوز للمحرم لبسها .

القسم الثالث : ما ليس منصوصا عليه ، ولا داخلا في معنى المنصوص ، فهذا يجوز للمحرم لبسه ، مثل : النظارة ، والساعة ، والكمرة ، والحزام ، ونحو ذلك ، لأنها ليست منصوصا عليها ، ولا داخلة في معنى المنصوص .

القسم الرابع : ما كان مشكوكا فيه ، هل هو داخل في المنصوص أو غير داخل ؟ هل هو من نوع الثاني أو الثالث ؟ فالأصل فيه أنه جائز ، لعدم الدليل ، ولأن الأصل الحل ، وعدم المنع .

وانظر إلى التعبير النبوي ، فإن النبي صلى الله عليه وسلم ، لما سئل عبر بالعد ، ولم يعبر بالحد ، وهذا من بلاغته صلى الله عليه وسلم ، وبيانه ، فإنه لما كان الممنوع معدودا ذكر الممنوع ولم يذكر له حدا ، وجعل الأصل الجواز والإباحة ، وعدد ما كان ممنوعا وترك الباقي على الأصل ، ولو أن الفقهاء عملوا بهذا ، وقالوا : لا يجوز للمحرم أن يلبس كذا وكذا ، ونصوا عليه نصا كما في الحديث ، وقالوا : ويدخل في ذلك ما كان في معناها ، وأما ما لم يكن في معناها فيجوز لبسه ، وما شك فيه فالأصل فيه الجواز ، لكان هذا أسهل وأيسر وأوضح وأبين للناس ، ولا يوقع في إشكال ، والله أعلم .

وصلّى الله وسلّم على نبينا محمد .



## بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

الحمد لله رب العالمين ، وصلى الله وسلم على نبينا محمد ، وعلى آله وصحبه أجمعين .

### مسألة : متى تجب الفدية في لبس المخيط ؟

جماهير أهل العلم على أن الذكر إذا لبس مخيطا ، فإن عليه فدية ، إذا كان عالما عامدا ذاكرا ، وذهب الحنفية إلى أن الفدية لا تجب عليه إلا إذا لبس يوما كاملا ؛ لأنه مظنة الانتفاع باللبس ، أما الجمهور فيرون أنه إذا لبس ولو للحظة ، فإنه يكون قد فعل محظورا من محظورات الإحرام ، فتجب عليه الفدية .

### عقد الإزار :

ذكر العلماء رحمهم الله ، أن المحرم إذا عقد إزاره ، بإدخال أطرافه بعضها في بعض ، فلا بأس بذلك ؛ لأنه يحتاجه لستر عورته ، لكن إذا لبس الإزار ثم وضع عليه شيئا ، كالسير والحزم والحبل والعمامة ، وشده به ، فهل يجوز هذا ؟ هذه المسألة لها صورتان :

**الصورة الأولى :** أن يدخل الحبل أو العمامة أو غير ذلك ، يدخل بعضه في بعض بدون عقد ، فهذه الصورة جائزة .  
**الصورة الثانية :** إذا أدخل الإزار بعضه في بعض ثم عقده ، فهل يجوز أو لا ؟ اختلف العلماء في هذه المسألة على أربعة أقوال :

**القول الأول :** أنه إذا أدخل الإزار بعضه في بعض ثم عقده فإنه لا يجوز ذلك ، وإليه ذهب المالكية ، والحنابلة .  
**أدلتهم :**

**الدليل الأول :** ما يروى [أن النبي صلى الله عليه وسلم ، رأى رجلا قد شد فوق إزاره حبلًا ، فقال : ألق هذا ويلك] أخرجه ابن أبي شيبة بنحوه ، والبيهقي وغيره مرسلا ، من حديث ابن جريج عن النبي صلى الله عليه وسلم ، والمرسل من أقسام الضعيف ، فاستدلوا به على تحريم الشد ، لأنه قال (ويلك) كلمة زجر وتهديد ووعيد ، ولا تقال إلا لفعل يكون محرما ، ثم لما أمره النبي صلى الله عليه وسلم بإلقائه دل على أنه لا يجوز فعله ، لكن هذا الاستدلال لا يستقيم لهم لأن الحديث ضعيف .

**الدليل الثاني :** أن ابن عمر رضي الله عنهما ، (كان يطوف بالبيت وعليه عمامة قد شدتها على وسطه ، فادخلها هكذا (أدخل بعضها في بعض) أخرجه ابن أبي شيبة ، والبيهقي ، ولو كان العقد يجوز لفعله رضي الله عنه ، فلما لم يفعله دل على عدم جواز العقد .

**الدليل الثالث :** أن المحرم إذا شد إزاره ، ثم ربط عليه شيئا ، وعقده بنحو حبل وعمامة ونحوها ، يكون الإزار قد استمسك بنفسه ، فيكون حكمه حكم المخيط ؛ لأن المخيط يستمسك بنفسه ، ويحيط بالشيء الذي عليه .



**القول الثاني :** أنه يكره أن يعقد الحبل أو العمامة أو نحو ذلك لشد الإزار ، وإليه ذهب الحنفية رحمهم الله ؛ لأنهم يرون أن الأدلة السابقة لا تدل على التحريم ، وإنما تدل على الكراهة .

**القول الثالث :** أنه إذا أدخل المحرم الإزار بعضه في بعض ثم عقده فإنه يجوز ، وإليه ذهب الشافعية .  
**أدلتهم :**

**الدليل الأول :** أن عائشة رضي الله عنها ، سئلت هل يلبس المحرم الهميان (ما يكون فيه النفقة) ؟ ، فقالت (أوثق عليك نفقتك) أخرجه ابن أبي شيبة ، والبيهقي بإسناد صحيح ، وهو من رواية يحيى بن سعيد عن محمد بن القاسم عن عائشة ، وهو إسناد صحيح .

**الدليل الثاني :** أن الإنسان يحتاج إلى ستر عورته ، فإذا كان يحتاج إلى ستر عورته ، وربط على إزاره شيئاً ثم عقده جاز .

**القول الرابع :** أنه يجوز للمحرم أن يعقد الحبل أو العمامة على إزاره ، إن احتاج إلى ذلك ، فقيده بالحاجة ، وإليه ذهب بعض المالكية ، وهو اختيار شيخ الإسلام ابن تيمية رحمه الله ، كأنهم رأوا أن الأدلة إن ثبتت فهي تحمل على الكراهة ، والكراهة تبيحها الحاجة ، فالإنسان يحتاج إلى ستر عورته ، ولا يمكن ضبط الإزار إلا إذا كان عليه حبل أو عمامة أو خيط معقود عقداً .

**الراجع :**

والله أعلم ، هو القول الرابع ، وأنه يجوز للناسك بلا كراهة أن يربط على إزاره حبلاً أو نحوه إذا احتاج إليه ، ويجوز له عقده .

**هل يجوز للمحرم أن يعقد رداءه :**

إما أن يجعل الرداء من خلفه ، ويجمع طرفيه ويربطهما ، أو يجعله على عاتقيه ، ثم يربطه من الأمام ، هذا مما اختلف فيه أهل العلم رحمة الله عليهم ، بعد أن تقدم قبل أن عامة أهل العلم يرون جواز عقد الإزار للحاجة إليه في الستر ، لكن هل يعقد الرداء ؟ هذا مما اختلف فيه أهل العلم رحمة الله عليهم ، على قولين :

**القول الأول :** أنه لا يجوز عقد الرداء ، وعليه فدية إذا فعل ذلك ، وإليه ذهب المالكية ، والشافعية ، والحنابلة .

**أدلتهم :**

**الدليل الأول :** أن ابن عمر رضي الله عنهما ، سأله رجل فقال : أخالف بين طرفي ثوبي من ورائي وأعقده ؟ فقال ابن عمر رضي الله عنه : (لا تعقد عليك شيئاً وأنت محرم) أخرجه ابن أبي شيبة ، والبيهقي ، قالوا فابن عمر كره ذلك ، والكراهة تحمل على كراهة التحريم .

**الدليل الثاني :** الحديث السابق ، أن النبي صلى الله عليه وسلم ، رأى رجلاً قد شد إزاره بحبل ، فقال (ويلك ألقِ هذا) فدل على أنه لا يجوز عقد الإزار ، مع حاجة الإنسان إلى ستر عورته ، فالرداء من باب أولى .

نوقش : أن هذا الحديث لا يثبت عن النبي صلى الله عليه وسلم ؛ لأنه من مراسيل ابن جريج .



الدليل الثالث : أن المحرم إذا عقد رداءه ، صار في حكم المخيط فحرم .

نوقش : بأن الإزار يجوز عقده ، مع أنه يستمسك بنفسه ، فجواز عقد الرداء من باب أولى .

القول الثاني : أن عقد الرداء مكروه ، ولا فدية على من فعله ، وإليه ذهب الحنفية رحمهم الله ، واختاره شيخ الإسلام بن تيمية ، لكنه رأى الجواز للحاجة بلا كراهة ، أما الحنفية فيرون الجواز مع الكراهة .

أدلتهم :

دليلهم : عدم الدليل على منع المحرم من عقد رداءه ، أما الأثر الثابت عن ابن عمر رضي الله عنهما ، فأعلى ما فيه أن يحمل على الكراهة ، أما أن يحمل على التحريم ، فهذا يحتاج إلى دليل ، والمحرم يحتاج إلى عقد رداءه ، وهذا كثير ، إذا عقد رداءه كان أيسر له ؛ لأنه إذا تركه يذهب يئمة ويسرة .

قال شيخنا ابن عثيمين رحمه الله (لو أن الرجل عقد الرداء على صدره فليس حراما ؛ لأن الرداء وإن عقد لا يخرج عن كونه رداء ، ولو شبكته بمشبك فهل يعد هذا لبسا ؟ قال : لا يعد لبسا ، بل هو رداء مشبك ، لكن بعض الناس توسعوا في هذه المسألة ، وصار الرجل يشبك رداءه من رقبتة إلى عاتقه ، فيبقى كأنه قميص ليس له أكمام ، وهذا لا ينبغي ، أما إذا زره بزر واحد من أجل ألا يسقط ، ولا سيما عند الحاجة ، كما لو كان هو الذي يباشر العمل لأصحابه فلا بأس) أما الأصحاب فيرون المنع منه مطلقا ، ولذا يقول المرادوي رحمه الله (وليس له أن يُحكمه بشوكة أو إبرة أو خيط ، ولا يُزره في عروته ، ولا يغرز في إزاره ، فإن فعل أثم وفدى) هذا المذهب ، لكن الراجح الجواز .

الإحرام المخيط :

هذه مسألة ظهرت في الآونة الأخيرة ، إزار يشد أعلاه ، وتجعل له تكّة ، ويخاط جانباه ، ولا تجعل له أكمام من أسفله ، تدخل فيه الأرجل ، وهو ما اشتهر باسم (إحرام التتورة) ويجعل له مطاط ، وجيوب من اليمين والشمال ، يضع فيها حاجته ، وهذا لم يكن معروفا عند الناس ، حتى أفتى فيه الشيخ ابن عثيمين رحمه الله عليه الفتوى المعروفة ، فأصبحت هذه الفتوى منتشرة ، وأصبح هذا اللباس معروفا عند الناس ، وكثر من يلبسه ، والشيخ أول ما أفتى به كأن الناس انجفلوا عن الفتوى ، وسألوه ، وناقشوه ، حتى إنني أذكر أن أحد الموظفين في الجامعة عندنا ، جاء بإزار مخيط ، وقال له : يا شيخ مثل هذا ؟ قال : نعم مثل هذا لا بأس ، والشيخ كان يلبسه كما قرأت ولم أره ، وهذا الإزار اختلف فيه العلماء على قولين :

القول الأول : أنه لا يجوز لبس هذا النوع من الإحرام ، وخرّج قولا للحنفية ، والمالكية ، والشافعية ، والحنابلة ، وإليه ذهب جمع كثير من العلماء المعاصرين .

أدلتهم :

الدليل الأول : أن النصوص الشرعية الثابتة عن النبي صلى الله عليه وعلى آله وسلم ، التي ذكر فيها لفظ الإزار ، جاءت بوصف الإزار بالعقد والانحلال ، وهو دليل على أن الإزار لم يكن مخيطا ، فقد جاء أن بعض الصحابة كان إزاره معقودا على قفاه ، كما في حديث جابر رضي الله عنه ، جاء في بعض ألفاظ حديث جابر [إذا كان واسعا



فالتحف به ، وإذا كان ضيقا فاتزر به] وجاء أن الإزار ينحل ، وهذا يدل على أن الإزار لم يكن مخيطا في زمانهم ، بل كان مطلقا.

نوقش : بأنه وإن لم يكن مخيطا في زمانهم ، إلا أن الإزار المخيط داخل في حد الإزار ، وستأتي مناقشة هذا الجواب من خلال أدلة أصحاب هذا القول .

الدليل الثاني : أن الإزار المخيط داخل فيما نُص عليه في حديث ابن عمر في الألبسة التي لا تجوز للمحرم ؛ لأنه قد خيط على قدر عضو من أعضاء الجسد ، وقد نقل الإجماع على تحريم مثل هذا النوع طائفة كبيرة من أهل العلم ، مثل : ابن عبد البر ، والقرطبي ، وابن قدامة ، وشيخ الإسلام ؛ لأنهم رأوا أنه غير داخل في حد الإزار المعروف ، فإذا كان غير داخل فإنه يكون حراما بالإجماع .

الدليل الثالث : أن أهل اللغة قد فسروا الإزار بالملحفة ، وهو ما يلتحف به مما لم يخط طرفاه ، وقالوا : الملاءة بالضم والمد الرِيطة ، وهي الملحفة ، قال في لسان العرب : (والإزار الملحفة) والملحفة لا تكون مخيطة الأطراف ، بل مطلقة.

الدليل الرابع : أن الإزار المخيط لا يسمى في لغة العرب إزارا ، وله اسم خاص ، وهو : الثُّقبة ، نص على ذلك الأزهري في التهذيب ، وابن سيده في المخصص ، وقال الجوهري في الصَّحاح : (والثقبة ثوب كالإزار يجعل له حُجزة مخيطة من غير ثَيْقُق ، وتشد كما تشد السراويل) وقال ابن سيده في الثقبة : (خرقةٌ يجعل أعلاها كالسراويل ، وأسفلها كالإزار) فاللباس الذي يحاط في أسفل البدن يسمى ثقبة ، ولا يسمى إزارا ، وقد نص أهل اللغة على أن الإزار لا يكون مخيطا ، قال الزبيدي رحمه الله في (تاج العروس من جواهر القاموس) : (والإزار معروف ، وهو الملحفة ، وفسره بعض أهل الغريب بما يستر أسفل البدن ، والرداء ما يستر أعلاه ، وكلاهما غير مخيط ، وقيل : الإزار ما يستر أسفل البدن ، ولا يكون مخيطا ، والكل صحيح) .

الدليل الخامس : أن علة النهي عن لبس القميص وإن لم يكن له أكمام ، هو إحاطته بالجزء الأعلى من البدن ، واستمساكه عليه ، والنصف الأسفل من البدن مثله في الحكم ، ومن فرق فقد فرق بلا دليل .

الدليل السادس : أن علة النهي عن السراويل أنها ملبوسة على قدر عضو هو الساق والفخذ ، فإذا منع لإحاطته بإحدى الرجلين ، فليمنع إذا أحاط الإزار المخيط برجليه سويا ، لا فرق بينهما .

الدليل السابع : أن علة المنع من لبس المخيط هي الإحاطة بالعضو والاستمساك بنفسه ، وهذا حاصل في الإزار المخيط ، فإنه يحيط بالأعضاء ويستمسك بنفسه ، فيكون حراما .

الدليل الثامن : أن بعض أهل العلم قد منع من عقد الإزار ، فالاختلاف في الإزار المخيط من باب أولى .

القول الثاني : أنه يجوز لبس الإحرام المخيط ، وإلى هذا القول ذهب شيخنا ابن عثيمين رحمه الله ، وتبعه بعض أهل العلم المعاصرين ، ورأوا أنه مقتضى قول الجمهور ، من الحنفية ، والشافعية ، والحنابلة ، وبعضهم ينسب هذا القول لشيخ الإسلام ابن تيمية رحمه الله عليه ، حيث قال (والسنة أن يحرم في إزار ورداء ، سواء كانا مخيطين أم غير مخيطين باتفاق الأئمة) فرأوا أن الشيخ يرى جواز الإحرام بالإزار المخيط ، وأصحاب هذا القول صنفان : صنف أحقوه بالإزار ، وصنف قالوا : إن هذا هو مقتضى قول جمهور أهل العلم رحمه الله عليهم ، ونقلوا مجموعة من النقول عن



الجمهور ، قال الكاساني رحمه الله (وكذا إذا لم يجد إزارا وله سراويل ، فلا بأس أن يفتق سراويله ، خلا موضع التكة ويأترز به ؛ لأنه لما فتقه صار بمنزلة الإزار) قال النووي (اتفقت نصوص الشافعي والمصنف والأصحاب على أنه يجوز أن يعقد الإزار ويشد عليه خيطا ، وأن يجعل له مثل الحزمة ، ويدخل فيها التكة ونحو ذلك) ، قال البجيرمي (وقال شيخنا : قوله (مثل الحزمة) بأن يثني طرفه ويخيطه بحيث يصير كموضع التكة من اللباس ، وهذه الخياطة لا تضر ؛ لأنه ليس محيطا بالبدن بسببها ، بل هو في نفس الإزار) .

**أدلتهم :**

الدليل الأول : عن ابن عمر رضي الله عنهما ، أن النبي صلى الله عليه وسلم سئل : ما يلبس المحرم ؟ فقال [لا يلبس القمص ولا العمائم ولا السراويلات] فالنبي صلى الله عليه وسلم عد الممنوع على المحرم ، ومن منع شيئا زائدا عليه فعليه الدليل ؛ لأن ما زاد على الممنوع الأصل فيه الجواز وعدم المنع .

نوقش هذا الاستدلال : بأن الحديث قد نص على الممنوع ، ويدخل فيه ما هو مثله أو في معناه ، فيكون الحكم واحدا ، وبعضهم يرى أنه لا يصار إلى قاعدة الحل والإباحة ، وإنما يقال : يصار إلى قاعدة المنع والحظر ؛ لأن إلحاقه بالممنوع أولى من إلحاقه بالمأذون ؛ لأن شبهه هذا الإزار المخيط بالسراويل ، أكثر من شبهه بما يباح ، فيكون الاحتياط في هذا الحال أن يمنع ، لا أن يقال بجوازه ؛ لأنه إذا اجتمع في الشيء مبيح وحاضر غلب فيه جانب الحظر ، لا جانب الإباحة .

الدليل الثاني : عن ابن عباس رضي الله عنهما ، أن النبي صلى الله عليه وسلم ، قال [من لم يجد إزارا فليلبس السراويل] أخرجه الإمام البخاري رحمه الله ، فجاء الإزار في الحديث مطلقا غير مقيد ، فيدخل فيه كل إزار ، وهذا الإزار المخيط الذي فيه خياطة ، يقولون : هو إزار مخيط ، فيدخل في عموم الحديث ؛ لأنه يطلق عليه إزار .

نوقش : بأن ما يسمى إزارا مخيطا ليس إزارا ؛ لأنه لا يدخل في حد الإزار ، كما تقدم من كلام أهل اللغة ، والمرد إلى لسان العرب في وقت التنزيل ، وفي وقت التنزيل كان لفظ الإزار يطلق على الملحفة والملاءة والرئطة ، ولا يطلق على النقبة ونحوها ، بل إذا كان مخيطا يسمى نقبة ، لأن بعضهم يقول : هذا إزار ، فيقال : نعم هو إزار في لسان العوام الآن ، أما في لسان العرب الأقياح الذين يتكلمون العربية الفصحى عند نزول الوحي ، فإنهم لم يكونوا يسمونه إزارا ، بل كانوا يسمونه نقبة .

الدليل الثالث : عن ابن عباس رضي الله عنهما ، (انطلق النبي صلى الله عليه وسلم من المدينة بعدما ترجل وادهن ، ولبس إزاره ورداءه ، هو وأصحابه ، فلم ينه عن شيء من الأردية والأزر تلبس إلا المزعفرة ، التي تردع على الجلد) أخرجه الإمام البخاري ، فقوله (لم ينه عن شيء من الأردية والأزر تلبس) لفظ عام ، يشمل كل إزار ، سواء كان مخيطا أم غير مخيط .

يناقش : بأن المقصود به الإزار في عهد النبي صلى الله عليه وسلم ، وما خيط بهذا الشكل الموجود الآن لا يسمى إزارا في زمانهم ، بل يسمى نقبة .



الدليل الرابع : أن وضع التكة للإزار للإسماك من أعلى ، لا يخرج الإزار عن كونه إزارا ، كما نص عليه الحنفية ، والشافعية ، والحنابلة .

نوقش : بأن وضع التكة للإزار لا يقتضي أن يكون الإزار مخيطا ؛ لأن الغرض من وضع التكة إمساك الإزار عن السقوط ، وهو مثل وضع الحبل وعقد الإزار وقد تقدم حكمهما ، وأما الخياطة فهي حرام ؛ لأن وضع التكة من الأعلى لا يخرجها عن كونه إزارا ، لكنهم يضعون له تكة من أعلى ، ويربطونه ويخيطونه ، ثم يخيطون الإزار كاملا ، فيصبح شيئا واحدا ، ليس مفتوحا ، ليس ملحفة ، بل هو نقبة مخيطة .

الراجع :

هو القول الأول ، والله أعلم ، أنه لا يجوز لبس مثل هذا الإزار ؛ لأن المدار فيه على لغة العرب ، ماذا يسمى في لغة العرب؟ ، فإن كان في لغة العرب يسمى إزارا ، فالحكم واضح أنه يجوز ، وبالبحث في معاجم العربية ، تجد فيها ما ذكره الزبيدي وغيره ، أنه لا يسمى إزارا في زمانهم ، وإذا كان لا يسمى إزارا ، فإنه يخرج من حد الإزار ، فيكون لباسا آخر ، ويكون داخلا في عموم الحديث ، منها عنه لا يجوز لبسه ، هذا الذي يظهر والله أعلم ، والمسألة خلافية كما تلحظون ، فمن أخذ بقول أحد يفتي بالجواز فلا تثريب عليه .

مسألة :

في حديث ابن عمر رضي الله عنهما ، سئل النبي صلى الله عليه وسلم : ما يلبس المحرم ؟ فقال : [لا يلبس القمص ولا العمائم ولا السراويلات ، إلا أحد لا يجد النعلين ، فليلبس الخفين ، وليقطعهما أسفل من الكعبين] متفق عليه ، وجاء في حديث ابن عباس رضي الله عنهما ، أن النبي صلى الله عليه وسلم قال [من لم يجد إزارا فليلبس السراويل ، ومن لم يجد النعلين فليلبس الخفين] متفق عليه ، وجاء في لفظ الإمام مسلم ، أن النبي صلى الله عليه وسلم خطب الناس بعرفات ، ثم ذكر بقية الحديث ، وإذا نظرت إلى الحديثين وجدت أن الحديث الأول ينص على قطع الخفين أسفل من الكعبين ، والحديث الثاني جاء مطلقا غير مقيد بالقطع ، ومثله في عدم القطع حديث جابر ، أن النبي صلى الله عليه وسلم قال [من لم يجد النعلين فليلبس الخفين] ولم ينص على القطع ، لما نظر فيها العلماء اختلفوا فيما بينهم ، هل يؤخذ بحديث ابن عمر المتقدم الذي فيه التقييد ؟ أم يؤخذ بحديث ابن عباس المتأخر الذي فيه الإطلاق ويكون ناسخا لحديث ابن عمر المتقدم ؟ اختلفوا على قولين :

القول الأول : أن من لم يجد نعلين ، فإنه يلبس الخفين ولا يقطعهما ، وهذا مروى عن عمر ، وعلي ، وابن عباس ، وهو رأي عطاء ، وعكرمة ، وإليه ذهب الحنابلة ، وهو من المفردات ، وهو اختيار شيخ الإسلام ابن تيمية ، واختيار شيخنا ابن عثيمين .

أدلتهم :

الدليل الأول : عن ابن عباس رضي الله عنهما ، أن النبي صلى الله عليه وسلم قال : (.. ) ، ومن لم يجد النعلين فليلبس الخفين) متفق عليه ، ولم يقيد بالقطع .



الدليل الثاني : عن جابر رضي الله عنه ، أن النبي صلى الله عليه وسلم قال : (من لم يجد نعلين فليلبس الخفين ، ومن لم يجد إزارا فليلبس سراويل) أخرجه الإمام مسلم ، فلم يأت في الحديث التقييد بالقطع ، وحديث ابن عباس متأخر ؛ لأنه في عرفة ، كما جاء في بعض ألفاظ الإمام مسلم ، فيكون حديث ابن عباس وحديث جابر ناسخين لحديث ابن عمر المتقدم ، فإن النبي صلى الله عليه وسلم ، من سمع منه في خطبته بعرفة أكثر ممن سمع منه في خطبته في المدينة ، فإن حديث ابن عمر كان في المدينة ، وأما حديث ابن عباس فكان في عرفة ، ومن المعلوم أن الناس كانوا يأتون النبي صلى الله عليه وسلم في الحج ، منهم من أدركه في الطريق ، ومنهم من أدركه في مكة ، ومنهم من أدركه في عرفة ، وخطبته هذه كانت في عرفة ، فدل على أنه كان متأخرا ، فيكون ناسخا للحديث المتقدم .

الدليل الثالث : أن في قطع الخفين إفسادا لهما ، كما ذكر علي رضي الله عنه ، والإنسان منهي عن إفساد ماله .

الدليل الرابع : أنه يختص لبسه بحال عدم غيره ، فلم تجب فيه فدية ، كالخفين المقطوعين .

القول الثاني : أن من لم يجد نعلين يلبس خفين ، ويقطعهما أسفل من الكعبين ، وإليه ذهب طائفة من أهل العلم ، فهو رأي عروة بن الزبير ، والثوري ، وإسحق ، وابن المنذر ، ومذهب الحنفية ، والمالكية ، والشافعية .

أدلتهم :

الدليل الأول : عن ابن عمر رضي الله عنهما ، أن النبي صلى الله عليه وسلم قال : (إلا أحدا لا يجد النعلين ، فليلبس الخفين ، وليقطعهما أسفل من الكعبين) متفق عليه ، وفي لفظ آخر (حتى يكونا أسفل من الكعبين) قال الإمام الشافعي رحمه الله : (ابن عمر وابن عباس عالمان ثقتان حافظان عدلان ، قالا قولنا لا مخالفة بينهما ، لكن زاد أحدهما زيادة ، فيؤخذ بالزائد فوجب قبولها) فقدم رحمه الله قول ابن عمر على قول ابن عباس .

الدليل الثاني : أن هذه نصوص مطلقة ومقيدة ، وإذا جاء نص مطلق ونص مقيد ، حمل النص المطلق على المقيد ، فيحمل حديث ابن عباس وحديث جابر على حديث ابن عمر .

نوقش : بأن هذا الحديث منسوخ ، وأدلة النسخ ظاهرة ، ذلك أن النبي صلى الله عليه وسلم ، واجمع كثير في عرفة ، لم يقل لهم : من لبس الخفين فليقطع أسفل من الكعبين ؛ لأن من حضر معه في المدينة أقل بكثير ممن حضر معه في عرفة ، وتأخير البيان عن وقت الحاجة لا يجوز ، وناقش بعض أهل العلم بأن قوله (وليقطعهما أسفل من الكعبين) ليست من كلام النبي صلى الله عليه وسلم ، بل هي مدرجة من كلام الراوي ، وهو نافع .

الراجع :

والله أعلم هو القول الأول ، أنه إذا لم يجد نعلين يلبس خفين ، ولا يقطعهما أسفل من الكعبين ، وذلك لقوة دليلهم ، وهو دليل قوي واضح ظاهر ، جاء فيه حديث جابر وابن عباس ، والقرائن تؤيد هذا القول .





شق السراويل لمن لم يجد الإزار :

شق السراويل :

هل يلزمه أن يشق السراويل ويفتقها أم يلبسها على حالها ؟ قولان لأهل العلم :

القول الأول : أنه لا يلزمه شق السراويل ، إليه ذهب الجمهور ، فهو مذهب المالكية ، والشافعية ، والحنابلة ، وهو رأي عطاء ، وعكرمة ، والثوري ، واسحاق .

دليلهم : أن حديث جابر وحديث ابن عباس ، جاء فيهما الأمر بلبس السراويل ، ولم يأت فيهما شق السراويل ، ولا فتقها .

القول الثاني : أنه يلزم أن تشق السراويل وإليه ذهب الإمام أبو حنيفة .

الراجع :

هو القول الأول ، فإن ظاهر النص عدم الشق .

نعل المحرم :

يلبس المحرم كل ما يسمى نعلا ، ويباح له كيفما كان ، ولا يجب قطع شيء منها ؛ لأن إباحتها وردت مطلقة غير مقيدة ، سواء كان لها سيور من أعلاها ، أو لها سير من ورائها يحيط بالقدم ، كما هي النعال التي تسمى (صندل) الآن ، فإنه يجوز للمحرم أن يلبسها ، لعدم الدليل على القطع ، يقول ابن قدامة (وقد روي عن أحمد في القيد في النعل أنه يفتدي ؛ لأننا لا نعرف النعال هكذا ، وقال : إذا أحرمت فاقطع المحمل الذي على النعال ، والعجب؟ الذي يجعل على النعل ، فقد كان عطاء يقول : فيه دم ...) قال بعد ذلك : (قال القاضي : إنما كرههما إذا كانا عريضين) قال ابن قدامة : (وهذا هو الصحيح ، فإنه لم يجب قطع الخفين الساترين للقدمين والساقين ، فقطع سير النعل أولى أن لا يجب ، ولأن ذلك معتاد في النعل ، فلم تجب إزالته ، كساتر سيورها ، ولأن قطع العقب و القيد ، ربما تعذر معه المشي في النعلين لسقوطهما بزوال ذلك ، فلم يجب القطع ، كقطع القبال) فابن قدامة رحمه الله ، يرى أن السيور التي تكون في أعلاها ، والتي تكون من وراء في العقب ، وهذا كالصندل المعروف حاليا ، التي يلبسها الأطفال ، يكون لها سير من أعلى ، وحديدة تربط فيها من عقب الرجل ومن فوقها ، هذا على رأي ابن قدامة ومن تبعه جائزة ، أما الإمام أحمد رحمه الله فيرى أنه إذا لبسها يفتدي ، وإذا لبسها وهو محرم قطع السيور التي في الأعلى والتي من وراء ، لكن ابن قدامة انتقد هذا ، وقال : إذا قطعها فإنه لا يستطيع السير فيها .

النعل الذي يستر أكثر القدم :

وهو مثل ما يسمى بـ (المداس) يستر القدم من أمامه ، الذي تدخل الرجل فيه إدخالا ، هذه المسألة تنبني على حكم الخف المقطوع ، إذا جاز لبس الخف المقطوع مع وجود النعل ، فإنه يجوز لبس المداس ونحوه ، وإن لم يجوز فقد يقال بعدم جواز لبس هذه الأشياء ، الخف إذا كان مقطوعا والإنسان عادم للنعل فإنه يجوز لبسه بلا خلاف بين أهل العلم رحمة الله عليهم ، لكن لو أن الإنسان عنده نعال ، وعنده خف مقطوع ، فهل يجوز له أن يلبس الخف المقطوع أو لا ؟ .



## لبس الخف المقطوع :

اختلف فيه العلماء على قولين :

**القول الأول :** أنه يجوز للمحرم أن يلبس الخف المقطوع وما كان أقل منه ، ولو كان عنده نعل ، وإليه ذهب الحنفية ، والشافعية في قول ، وهو اختيار شيخ الإسلام ابن تيمية ، ومثلها عندهم ما يسمى بالججج والمداس والخف المكعب ، ذكرها شيخ الإسلام وغيره .

## أدلتهم :

**الدليل الأول :** عن ابن عباس رضي الله عنهما ، أن النبي صلى الله عليه وسلم قال : (من لم يجد النعلين فليلبس الخفين) متفق عليه ، قالوا فالحديث جاء مطلقا ، لم يشترط فيه قطع ، فما دون الخف يجوز لبسه .

**الدليل الثاني :** لو كان الخف المقطوع محرما ، وفيه فدية ، لما أمر بقطعه ؛ لعدم الفائدة ، لكن كونه يؤمر بقطعه ولبسه يدل على أنه يجوز لبسه في حال وجود النعل .

**الدليل الثالث :** أن الخف المقطوع يصير كالنعل حكما ، والدليل على ذلك عدم جواز المسح عليه ، فإن الخف المقطوع الذي لا يستر المحل لا يجوز المسح عليه .

**الدليل الرابع :** أن الخف المقطوع لا فدية في لبسه ، وهذا دليل على جواز لبسه ؛ إذ لو لم يكن لبسه جائزا ، لوجب الفدية فيه كفدية الأذى ، فإن الإنسان يخلق رأسه لوجود الأذى ، ومع ذلك يفدي ، فإذا لبس خفا مقطوعا فإنه لا فدية فيه ، وبناء عليه يجوز لبسه .

**القول الثاني :** أنه لا يجوز لبس الخف المقطوع ولا لبس ما دونه ، وإليه ذهب المالكية ، والشافعية ، والحنابلة .

## أدلتهم :

**الدليل الأول :** عن ابن عمر رضي الله عنهما ، أن النبي صلى الله عليه وسلم قال (من لم يجد النعلين فليلبس الخفين ، وليقطعهما حتى يكونا أسفل من الكعبين) فالحديث دليل على أنه لا يجوز لبس الخف المقطوع إلا مع عدم وجود النعل ، ولا يجوز لبسه على الإطلاق .

**نوقش :** بأن النبي صلى الله عليه وسلم ، بين أن فاقد النعلين يقطع الخفين ليصيرا في معنى النعلين ، فالحديث لم يخرج مخرج الاشتراط ، وإنما خرج مخرج البدل عن النعلين ، وثمة فرق بينهما ، فإن الحديث دل على أن الخف المقطوع بدل عن النعلين ، لا عن أن لبس الخف المقطوع يشترط فيه عدم وجود النعل .

**الدليل الثاني :** أن لبس الخف المقطوع مع القدرة على النعلين كلبس الخف الصحيح ، فيكون غير جائز .

**نوقش :** بأنه لا يسلم أن لبس الخف المقطوع كلبس الصحيح ؛ لأنه لو كان هكذا لم يكن للأمر بالقطع فائدة .

**الراجح :** أنه يجوز لبس الخف المقطوع مع وجود النعل ؛ لأن الأمر بلبس الخف المقطوع مع عدم وجود النعل ليس لكونه شرطا في اللبس (عدم وجود النعل) بل خرج مخرج البدل ، والله أعلم .

وصلى الله وسلم على نبينا محمد وعلى آله وصحبه أجمعين .



## بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

الحمد لله رب العالمين ، وصلى الله وسلم وبارك على نبينا محمد ، وعلى آله وصحبه أجمعين .

٥- التطيب :

قال المصنف رحمه الله : **وَإِنْ طَيَّبَ بَدَنَهُ أَوْ ثَوْبَهُ أَوْ أَذْهَنَ بِمَطِيبٍ أَوْ شَمٍ طَيِّبًا أَوْ تَبَخَّرَ بَعُودًا وَنَحْوَهُ فَذَى .**

والمقصود بالطيب : (ما يتطيب به مما عده الناس طيبا ، من ذوات الرائحة الزكية) فكل ما عده الناس طيبا فهو طيب ، وهذا الضابط يريح كثيرا ، لأن الطيب قد يكون عند بعض الناس طيبا ، وعند غيرهم ليس طيبا .

أدلة تحريم الطيب :

دل على تحريمه السنة والإجماع :

أما السنة : فقد قال النبي صلى الله عليه وسلم ، في حديث ابن عمر ، حين سئل : ما يلبس المحرم ، قال : [ولا ثوبا مسه الورد أو الزعفران] متفق عليه ، وكذا حديث ابن عباس ، في الرجل الذي وقصته ناقته ، فإن النبي صلى الله عليه وسلم قال : (اغسلوه بماء وسدر وكفنوه في ثوبين ، ولا تحنطوه) وفي لفظ الإمام مسلم (ولا تمسوه بطيب ، فإنه يبعث يوم القيامة ملييا) مما يدل على أن المحرم لا يستعمل الطيب ، وحديث يعلى بن أمية ، أن رجلا جاء النبي صلى الله عليه وسلم في الجعرانة ، وفي الحديث أن النبي صلى الله عليه وسلم قال [اخلع عنك الجبة ، واغسل أثر الخلق عنك ، وأنت الصفرة] متفق عليه .

وأما الإجماع : فقد حكاه طائفة منهم ، ابن المنذر ، وابن حزم ، وابن عبد البر ، وابن رشد ، وابن قدامة ، والنووي ، حكوا الإجماع على أنه حرام على المحرم ، رجلا كان أم امرأة .

ومن علل التحريم : أن الطيب يورث نشوة ويلهب شهوة الإنسان ، والحاج ينبغي أن يكون حاله حال الذل والمسكنة والتواضع والخشية .

وقد ذكر ابن قدامة رحمه الله في (المغني) أن للمحرم شم العود ولا فدية عليه ؛ لأنه لا يتطيب به هكذا ، إنما يقصد به التبخير ، والمراد عود الخشب ، فلو شمه لجاز له ؛ لأنه لا يتطيب به على هذه الصورة ، وذكر أن له شم الفواكه من الأترج والتفاح والسفرجل ، ونبات الصحراء مثل الشيح والقيصوم والخزامى ، ومثله ما يشمه الآدميون لغير قصد الطيب ، كالحناء والعصفر ، لا فدية فيها ، قال ابن قدامة (لا نعلم فيه خلافا ، إلا ما روي عن ابن عمر ، أنه كان يكره للمحرم أن يشم شيئا من نبت الأرض من الشيح والقيصوم وغيرها) لكن عامة أهل العلم على أن ذلك جائز ولا شيء فيه ، وعامتهم لا خلاف بينهم في جواز ذلك .



وقسم ابن قدامة رحمه الله ، النباتات الطيبة إلى قسمين :

**القسم الأول :** ما ينبت الآدميون للطيب ، ولا يتخذ منه طيب ، كالريحان الفارسي والنرجس ، وهذا النوع فيه خلاف بين أهل العلم ، هل يجوز شمه أو لا ؟ على ثلاثة أقوال :

**القول الأول :** أنه يباح شمه من غير فدية ، وهذا رأي عثمان ، وابن عباس ، والحسن ، ومجاهد ، وإسحق ، والصحيح من مذهب الحنابلة .

**أدلتهم :**

**الدليل الأول :** أنه لا يتخذ منه طيب ، أشبه العُصْفُرُ ، فالعصفر المعروف الذي يوضع على الطعام ، لا يتخذ منه طيب وإن كانت رائحته جميلة .

**الدليل الثاني :** أنه إذا ببس ذهب رائحته ، أشبه نبت البرية ، يتحات ويذهب .

**القول الثاني :** أن هذا النوع يحرم شمه ، وإن شمه فعليه فدية ، إليه ذهب جابر ، وابن عمر ، وأبو ثور ، وهو مذهب الشافعية ، والحنابلة في رواية .

**دليلهم :**

أن هذا النوع يتخذ للطيب ، أشبه الورد الذي يستخلص منه الطيب .

**نوقش :** بأن هذا قياس على مسألة مختلف فيها - سيأتي ، أن الورد الذي يستخلص منه طيب حال كونه وردا ، هل يجوز شمه ؟ فيه خلاف بين أهل العلم - .

**القول الثالث :** أنه يكره شمه ولا فدية فيه ، وإليه ذهب الحنفية ، والمالكية .

**دليلهم :**

يمكن أن يستدل لهم بأنه متردد بين شيئين : بين الشبه بنباتات البرية التي لها رائحة طيبة ، وبين ما يستخلص منه الطيب ، فذهبوا إلى كراهته .

**الراجع :**

هو القول الأول ، أنه يجوز شمه ، ولا فدية فيه ؛ لأنه لا يتخذ طيبا ، ولأن شبهه بالنباتات البرية ، أكثر من شبهه بالنباتات التي يتخذ منها طيب ، مع أنه قد وقع الخلاف في النباتات التي يتخذ منها طيب ، هل يجوز شمه أو لا .

**القسم الثاني :** ما ينبت للطيب ، ويتخذ منه طيب ، كالورد ، والياسمين ، والبنفسج ، ونحو ذلك ، يعصر ويخرج منه ماء ، فهل يجوز شمه حال كونه وردا وياسمينا ؟ اختلف العلماء في هذه المسألة على قولين :

**القول الأول :** أنه لا يجوز شمه ، وعليه الفدية إن شمه ، إليه ذهب الشافعية ، وهو الصحيح من مذهب الحنابلة .

**أدلتهم :**

**الدليل الأول :** عن ابن عمر ، أن النبي صلى الله عليه وسلم قال [ولا تلبسوا شيئا من الثياب مسه الزعفران ولا الورد] قالوا : فالنبي صلى الله عليه وسلم ، نص على الزعفران والورد ، ونبهنا بهما على ما في معناهما ، وهذه

الأنواع في معنى الورد والزعفران ، فتأخذ حكمهما .



الدليل الثاني : أن الفدية تجب في استعمال السائل منها ، كماء الورد ، فكذلك في الأصل وهو الورد ، فقاسوا الفرع على الأصل .

القول الثاني : أن ما ينبت للطيب ويتخذ منه طيب يجوز شمه ، ولا فدية فيه ، وإليه ذهب الحنابلة في رواية .  
دليلهم : أنه زهر أشبه سائر الشجر .

الراجع :

هو القول بالجواز ؛ لأنه حال كونه وردا لا يتخذ للطيب به ، وإنما هو من النباتات ذات الرائحة الجميلة التي يشمها الناس ، وسيأتي حكم شم الطيب .

قسم ابن قدامة مس الطيب باليد إلى قسمين :

القسم الأول : مس ما لا يعلق باليد ، كالمسك الجاف المتحجر غير المسحوق ، وقطع الكافور ، والعنبر ، فهذا لا فدية فيه ؛ لأن من لمس هذه الأشياء غير مستعمل للطيب .

القسم الثاني : مس ما يعلق باليد ، مثل : الغالية ، وماء الورد ، والمسك المسحوق الذي يعلق بأصابعه فعليه الفدية .  
دليله :

الدليل الأول : أن النبي صلى الله عليه وسلم قال في الرجل الذي وقصته ناقته [ لا تمسوه بطيب ] لأنه إذا مس بالطيب ، فإن الطيب سيعلق بجسده ، مما يدل على أن من مس طيبا يعلق به لا يجوز له مسه .

الدليل الثاني : أنه في هذه الحال يعد مستعملا للطيب .

حكم الطعام والشراب الذي به طيب :

طعام فيه زعفران مثلا ، اتفق عامة أهل العلم على أن الطعام الذي بقي فيه لون الطيب دون طعمه وريحه لا فدية فيه ولا مانع من تناوله ، إلا ما نقل عن القاسم بن محمد ، وجعفر بن محمد .

دليلهم : أن المقصود من الطيب الرائحة دون اللون ، والطيب إنما يكون طيبا لرائحته لا لونه ، فالناس إذا ذهبوا إلى

محلات العطور لا يبحثون عن اللون ، بل يبحثون عن الرائحة ، اللون لا يهم ، وفي الطعام يكون الطعم غالبا ، إذا

كان الطعم موجودا تكون الرائحة موجودة ، والغالب أن الرائحة متصلة بالطعم ، فإذا كان المدار على الرائحة ،

فالحكم يدور عليها ، فإذا وجدت الرائحة وجد الحكم ، وإذا انتفت انتفى .

اختلف العلماء رحمهم الله في الطعام الذي فيه رائحة الطيب وطعمه ، هل يجوز للمحرم أم لا ؟ وهل هو محظور أو

لا ؟ اختلفوا على قولين :

القول الأول : أن تناول الطعام والشراب الذي ظهرت فيه رائحة الطيب وطعمه لا يجوز ، ومن تناوله فهو مستعمل

للطيب ، فعليه الفدية ، إليه ذهب الشافعية ، والحنابلة .

أدلتهم :

الدليل الأول : أن المحرم ممنوع من استعمال الطيب ، فإذا أكل أو شرب ما فيه طيب كان مستعملا للطيب ؛ لأن

الطيب سيعلق بشفتيه بإرادته ، فيكون متطيبا .



الدليل الثاني : أن المقصود بالطيب رائحته ، والرائحة باقية ، فيكون متطيبا .

الدليل الثالث : أن الطعم لا يكاد ينفك عن الرائحة ، فمتى ما وجد الطعم دل على وجود الرائحة ، فإذا وجد طعمه أو رائحته كان مستعملا للطيب .

القول الثاني : أن تناول الطعام والشراب الذي ظهرت فيه رائحة الطيب أو طعمه جائز ، ولا فدية فيه ، إليه ذهب إليه طائفة من السلف ، فهو رأي عطاء ، ومجاهد ، وابن جبير ، والحسن ، وطاوس ، والنخعي ، وهو مذهب الحنفية ، والمالكية .

أدلتهم :

الدليل الأول : أن الطيب بالطبخ استحال عن كونه طيبا ، وانتقل إلى شيء آخر .

الدليل الثاني : أثر يروى عن ابن عمر ، و عطاء ، وابن جبير ، أنهم كانوا لا يرون في الخُشْكَنَاجِ الأصفر شيئا ، وهذا نوع من المأكولات الفارسية ، خبزة تخبز من خالص الدقيق ، يوضع فيها السكر واللوز أو الفستق ، ويصب عليها ماء الورد وتقلى ، ففيها ماء الورد ، ومع ذلك لم يروا فيها بأسا ، ورائحة ماء الورد وطعمه موجود فيها .

الراجع :

هو القول الأول ، وأن من استعمل طعاما ظهرت فيه رائحة الطيب أو طعمه ، فإنه يعد مستعملا للطيب ، وهو نوع من أنواع التطيب ، وإن كان عند الناس لا يعد من استعمل هذا الطعام متطيبا ، لكنه سيعلق الطيب به ، وتفوح منه رائحة الطيب ، وهو ما اختاره شيخنا ابن عثيمين ، والشيخ عبد العزيز بن باز ، رحمة الله عليهما .

قوله (وَإِنْ طَيَّبَ بَدَنَهُ أَوْ ثَوْبَهُ ..) الحكم سواء ، إذا طيب المحرم بدنه أو ثوبه ، فلا فرق ؛ لحديث صاحب الجبة ، فإنه قال صلى الله عليه وسلم (اخلع عنك الجبة ... واغسل أثر الخلق عنك ، وأتق الصفرة) فدل على المنع منه في الموضوعين .

قوله (أَوْ أَدَهْنَ يَمْطِيبُ ...) الدهان على نوعين :

النوع الأول : الادهان بمطيب .

النوع الثاني : الادهان بغير مطيب .

أما الادهان بالمطيب فهو محظور من محظورات الإحرام عند عامة أهل العلم ؛ لأن من ادهن بدهن مطيب ، كان مستعملا للطيب ، فيكون قد فعل محظورا من محظورات الإحرام ، فعليه الفدية بفعله ، مثل الكرميات الطيبية الموجودة الآن ، أو دهن وضع فيه طيب ، فإن استعماله موجب للفدية .

النوع الثاني : الادهان بدهن غير مطيب ، مثل زيت الزيتون أو زيت السمسم ، أو الأدهان الموجودة الآن ، كالفازلين ، فهذا لا يخلو إما أن يكون في الرأس واللحية ، وإما أن يكون في سائر الجسد ، أما إن كان في بدنه فأكثر أهل العلم على الجواز ، وإن كانت المذاهب غير منضبطة في هذا ، لكن بعضهم ينقل أن أكثر أهل العلم على جواز التطيب في سائر البدن ، غير اللحية والرأس ، أما إن كان في اللحية والرأس فمذهب الحنفية ، والمالكية ، والشافعية ،



والحنابلة في رواية ، و رأي عطاء ، وأبي ثور ، أنه ليس له ذلك ؛ لأنه يسكن الشعر ويزيل الشعث ، والمحرم من صفاته أنه أشعث أغبر وهي صفة طيبة من صفات الحج ، وكان يحرص عليها السلف .

**القول الثاني :** أنه يجوز للمحرم أن يطيب رأسه ولحيته ، إليه ذهب الحنابلة على الصحيح ، وهو من المفردات ، وهو رأي الظاهرية ، ومنقول عن ابن عباس ، وأبي ذر رضي الله عنهم .

**أدلتهم :**

الدليل الأول : ما يروى عن النبي صلى الله عليه وسلم ، من حديث ابن عمر (أن النبي صلى الله عليه وسلم ، كان يدهن بالزيت وهو محرم ، غير المقتت) أي غير المطيب ، أخرجه الإمام أحمد ، والترمذي ، وهو من رواية فرقد السبخي ، وهو ضعيف ، ضعفه طائفة من أهل العلم كابن عبدالمهادي ، والمزي ، وضعف الحديث الشيخ الألباني .  
الدليل الثاني : (أن ابن عمر رضي الله عنهما كان يدهن بالزيت) أخرجه ابن أبي شيبة ، وصححه الحافظ ابن حجر ، ذكر المرفوع والموقوف ، وقال : الموقوف أصح عن ابن عمر رضي الله عنهما .

**الراجع :**

جواز أن يدهن بالزيت أو بالدهن غير المطيب في رأسه ولحيته ، وفي سائر جسده ، وأما علة الشعث والغبرة فلا بد أن تحصل للحاج ، حتى في الزمن الحاضر ، مع كثرة الرفاهية والسيارات الفارهة والمراكب المريحة ، مع ذلك ما تمضي على المحرم بعض الأيام إلا وقد كان أشعث أغبر ، بل ربما لا يأتي يوم العيد إلا وقد امتلأ غبارا وشعثا ، فمهما ادهن الإنسان فسيكون أشعث أغبر ، وحتى لو لم يكن أشعث أغبر ، وتيسرت له أسباب الرفاهية ، فإن هذا لا يؤثر في حجه شيئا ، إنما كان في زمانهم لكثرة الغبار ، وعدم وجود وسائل النقل المريحة النظيفة ، وغير ذلك ، وهذا أثر العبادة في ذلك الزمن ، وهذه الصفة غير مقصودة ، ولا يترتب عليها حكم شرعي ، فلا يمكن أن يمنع من أمر مباح من أجل أن تحصل الشعث والغبرة ، بل هما أثر للإحرام ، إن وجد فذاك ، وإن لم يوجد فلا يؤثر في العبادة شيئا .

**شم الطيب :**

**قال رحمه الله : أو شَمَّ طَيْباً .**

إذا تقصد المحرم أن يشم طيبا فإنه يكون قد فعل محظورا من محظورات الإحرام ، فعليه الفدية ، هذا المذهب ، وشم الطيب على أقسام :

**القسم الأول :** أن يشم الطيب بلا قصد ، فلا فدية عليه ، كمن شم رائحة الطيب التي في جسده أو في لحيته أو في رأسه ، ومثل من شم طيب الكعبة ، أو رائحة المباخر التي تدور في الحرم ، أو دخل السوق فشم رائحة الطيب من غير قصد ، ففي هذه الحال لا فدية عليه ولا إثم ؛ لأنه من غير قصد منه .

**القسم الثاني :** أن يشم الطيب بلا قصد التلذذ ، ولكن لاختباره ومعرفة جودته ، فالمذهب أنه حرام ، ولا يجوز له ، وإذا فعل هذا الفعل فإن عليه الفدية ، كمن يأتي إلى دكان يريد أن يشتري منه دهن عود ، أو وردا ، أو أنواعا من الطيب ، فيشم هذه الطيب لا للتلذذ بشمه ، ولكن ليختبره حتى يشتريه .



وذهب ابن القيم واختاره شيخنا رحمهما الله ، إلى أنه لا فدية عليه ؛ لأن تحريم الطيب من باب تحريم الوسائل والاحتياط ، فيجوز للحاجة إليه ، وما حرم تحريم وسائل فإنه يجوز للحاجة إليه ، مثل كشف وجه المرأة ، فإن المرأة ممنوعة من كشف وجهها ، لكن إذا احتاج الإنسان إلى النظر إليها لمعاملة ، أو خاطبا يريد النظر إلى وجهها فإنه يجوز ، لأن تحريم النظر إلى وجهها تحريم وسيلة .

القسم الثالث : أن يقصد شم الطيب للتلذذ به ، فهذا القسم اختلف فيه أهل العلم رحمة الله عليهم ، على قولين : القول الأول : أنه يحرم شم الطيب بقصد التلذذ ، ومن فعل ذلك فعليه الفدية ، إليه ذهب الحنابلة رحمهم الله . دليلهم : أنه قصد شم الطيب مبتدئا به وهو محرم ، فحرم عليه كما لو باشره ، ففاسوا شم الطيب على مباشرته ، ولأدلة تحريم استعمال الطيب السابقة .

القول الثاني : أنه لا يحرم شم الطيب بقصد التلذذ به ، ولكنه مكروه ، ولا فدية في ذلك ، إليه ذهب الحنفية ، والمالكية ، والشافعية .

أدلتهم :

الدليل الأول : عن ابن عباس رضي الله عنهما ، أن النبي صلى الله عليه وسلم قال في الرجل الذي وقصته ناقته (لا تخنطوه) وعن ابن عمر رضي الله عنهما ، ولا ثوبا مسه الورد أو الزعفران) فالحديث فيه دليل على أن من شم الطيب لا يعد مستعملا له ، ولذا لم ينة النبي صلى الله عليه وسلم إلا عما يكون فيه استعمال أو مباشرة الجسد ، فقال (لا تمسوه بطيب ..... ولا ثوبا مسه الورد أو الزعفران) ومن شم فإنه لم يستعمل الطيب ، الذي يستعمله هو الذي يمسح به جسده أو ثوبه .

الدليل الثاني : أن شم الطيب لا يؤثر في بدن المحرم ولا في ثوبه .

الراجع :

أن شم الطيب بقصد التلذذ به محظور من محظورات الإحرام ، لكن لا تترتب عليه الفدية ؛ لعدم الدليل .

مس طيب الكعبة :

لو أصاب الإنسان شيء من طيب الكعبة وخلوقها ، قال العلماء رحمهم الله إنه لا شيء عليه ، فهو رأي أنس رضي الله عنه ، وعطاء ، وهو مذهب الحنفية ، والمالكية ، والشافعية ، كمن أراد أن يقبل الحجر فمس طيبا فيه ، أو أمسك ستار الكعبة فوجده مطيبا ، روى ابن أبي شيبة ، وابن حزم ، عن صالح بن حيان قال : (رأيت أنس ابن مالك أصاب ثوبه من خلوق الكعبة وهو محرم فلم يغسله) وعليه جمهور أهل العلم رحمة الله عليهم .

قوله (أَوْ تَبَخَّرَ يَغُودٍ وَنَحْوِهِ فَدَى) إذا تبخر المحرم بالعود ونحوه ، مثل : الند ، والصندل (نوع من الطيب) والمعمول ، والمخلطات الموجودة الآن ، فإن الإنسان إذا تبخر بها يكون مستعملا للطيب ، فاعلا لمحظور من محظورات الإحرام ، وعليه فدية بسبب استعماله للطيب ، إليه ذهب جمهور أهل العلم رحمة الله عليهم ، فهو مذهب المالكية ، والشافعية ، والحنابلة .





أدلتهم :

عموم الأدلة التي دلت على أن الطيب محظور من محظورات الإحرام ، والبخور خاصة بالعود الفاخر ، يعتبر من أعلى أنواع الطيب ، وهو من أئمنها وأغلاها ، وإذا استعمله فعليه الفدية .  
القول الثاني : ذهب الحنفية رحمهم الله إلى أنه لا فدية عليه في هذه الحال .

الراجع :

هو القول الأول والله أعلم ؛ لدخوله في عموم الأدلة الدالة على منع المحرم من استعمال الطيب ، مثل حديث [ولا ثوبا مسه الورد أو الزعفران] وهذا أعظم من التطيب بالورد والزعفران .  
قوله (فدى) :

متى يفدي مستعمل الطيب :

جمهور أهل العلم ، المالكية ، والشافعية ، والحنابلة ، على أنه من طيب بدنه كله ، أو طيب عضوا من أعضاء بدنه ، أو طيب أقل من ذلك ، فإن عليه الفدية .

أدلتهم :

عموم الأدلة الدالة على حظر استعمال الطيب ، ومن فعله لزمته الفدية .  
والحنفية : يرون أنه لا تجب الفدية إلا إذا طيب عضوا كاملا ، وأما ما دون العضو الكامل فعليه صدقة ، وهي نصف صاع من بر ، أو صاع كامل من غيره ، والحنفية عندهم قاعدة في المحظورات (من فعل المحظور لغير عذر فعليه دم ، وتجزئه شاة ، ومن فعل المحظور لعذر ، فإن عليه فدية أذى) فيفرقون بين العذر وغيره .

٦- قتل الصيد :

﴿ قال رحمه الله : وَإِنْ قَتَلَ صَيْدًا . ﴾

وقد دل على أنه محظور من محظورات الإحرام الكتاب والسنة والإجماع .

الكتاب :

قال تعالى ﴿ غَيْرِ مُجَلِّي الصَّيْدِ وَأَنْتُمْ حُرْمٌ ﴾ وقوله تعالى ﴿ وَحَرَّمَ عَلَيْكُمْ صَيْدَ الْبَرِّ مَا دُمْتُمْ حُرْمًا ﴾ وقوله تعالى ﴿ يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا لَا تَقْتُلُوا الصَّيْدَ وَأَنْتُمْ حُرْمٌ ﴾ .

السنة :

عن الصعب بن جثامة الليثي رضي الله عنه ، (أنه أهدى للنبي صلى الله عليه وسلم حمارا وحشيا ، وهو بالأبواء أو يودان ، فرده عليه ، فلما رأى النبي صلى الله عليه وسلم ما في وجهه قال : [إننا لم نرده عليك إلا أنا حرم] متفق عليه ، وكذا حديث أبي قتادة وحديث جابر ، وستأتي خلال الباب .



## الإجماع :

فقد أجمع أهل العلم رحمة الله عليهم ، على أن الصيد محظور من محظورات الإحرام ، نقل الإجماع طائفة ، منهم : ابن المنذر ، وابن حزم ، وابن رشد ، وابن عبد البر ، وابن قدامة ، والنووي ، وغيرهم كثير .

﴿ قال رحمه الله : مأكولا برياً أصلاً ﴾

## ضابط المصيد المحرم :

ضابطه : ضبطه بعض أهل العلم بقوله : (كل حيوان بري مأكول متوحش أصلاً) .

قوله (مأكول) خرج به غير المأكول وغير المأكول على أقسام :

## ١- قسم أمر بقتله .

فهذا يجوز قتله في الحل والحرم ، وقد جاء فيه حديث ابن عمر رضي الله عنهما ، أن النبي صلى الله عليه وسلم قال [خمس من الدواب من قتلهن وهو محرم فلا جناح عليه : العقرب ، والفأرة ، والكلب العقور ، والغراب ، والحدأة] متفق عليه ، فجاء النص على المحرم ، و حديث عائشة [خمس فواسق يقتلن في الحل والحرم] أخرجه الإمام مسلم ، لكن الحديث الأول نص على المحرم .

## ٢- قسم نهى عن قتله .

وهذه أربعة أشياء :

أ- النحلة .

ب- النملة .

ج- الهدهد .

د- الصرّد .

فعن ابن عباس رضي الله عنهما قال : (إن النبي صلى الله عليه وسلم نهى عن قتل أربع من الدواب النملة والنحلة والهدهد والصرّد) أخرجه الإمام أحمد ، أبو داود ، وابن ماجه ، وابن حبان ، والبيهقي .

فهذه لا تقتل لا في الحل ولا في الحرم ، فإن قتلها محرم فلا فدية عليه ؛ لأنها ليست صيدا .

٣- ما يضر في الجملة ، لكن ليس من شأنه أن يبتدئ الناس بالأذى ، ولكن إذا اجتمع بالناس في موضع واحد آذاهم ، أو آتاه الناس في موضعه آذاهم .

مثل : كل ذي ناب من السباع ، وكل ذي مخلب من الطير ، فهذا اختلف فيه أهل العلم رحمة الله عليهم ، وعن الإمام أحمد رحمه الله روايتان فيه ، رواية أنه يقتل ، عدا عليه أم لم يعد عليه ، والرواية الأخرى : لا يقتله إلا إذا اعتدى وصال على (المحرم) وهو الذي رجحه شيخ الإسلام رحمه الله ، قال شيخ الإسلام (هذا أصح إن شاء الله ، ولا فدية في قتله في أظهر قولي العلماء) والمذهب أن هذا النوع يجوز قتله .

٤- مالا يضر ولا ينفع ، مثل : الحشرات والديدان ونحوها ، ففيه قولان : قول بإباحة قتلها ، وقول بكراهتها ، والمذهب أنه يباح قتلها مطلقاً ، وهناك قول بالكراهة مطلقاً ، سواء كان في الإحرام أم في غير الإحرام .



قوله : (بري) : يخرج به البحري ، وهو الذي يعيش في الماء ، سواء كان هذا الماء عذبا كمياء الأنهار ، أم كان مالحا كمياء البحار .

فإن كان الحيوان برمائيا ، يعيش في البر والبحر ، مثل : السلحفاة والسرطان ، فهل يجوز قتله أو لا ؟ الصحيح من مذهب الحنابلة أنه كالسمك ، يأخذ حكم حيوان البحر ، فيجوز قتله ، وفي المذهب رواية أخرى أن فيه الجزاء ، وقال عنه شيخنا رحمه الله (وهو المتمشي مع القواعد ، فإن الشيء إذا اجتمع فيه مبيح وحاضر ، غلب فيه جانب الحظر على جانب الإباحة) وهناك رواية ثالثة في المذهب أنه يأخذ حكم المكان الذي قتل فيه ، فإن قتل في البر فله حكم حيوان البر ، وإن قتل في البحر فله حكم حيوان البحر ، وما ذكره الشيخ رحمه الله هو المتمشي مع القواعد ، الشيء إذا اجتمع فيه مبيح وحاضر ، فإنه يغلب جانب الحظر فيه .

قوله (متوحش أصلا) : خرج به المستأنس ، فالذي يحرم قتله هو ما كان أصله متوحشا ولو استأنس ، يخرج به الحيوان الإنسي ، وبعضهم يسميه : الأهلي ، غير المتوحش ، مثل : الإبل والبقر والغنم والدجاج ... الخ ، فإن كان أصله متوحشا لم يجز قتله ، ولو استأنس ، مثل : الأرنب ، فإن الأرنب أصلها حيوان بري متوحش ، لكنها يؤانسها الناس فتأنس ، ومثلها : الحمام ، فإن أصل الحمام بري متوحش ، وآنسه الناس فأنس ، فلا يجوز صيده حال الإحرام .

**قال رحمه الله : وَلَوْ تُولِدُ مِنْهُ أَوْ مِنْ غَيْرِهِ .**

أي لو كان متولدا من بري ومن إنسي أو أهلي ، يكون حراما ، لتغليب جانب الحظر على جانب الإباحة .

**قال رحمه الله : أَوْ تُلْفَ فِي يَدِهِ فَعَلِيهِ جَزَاؤُهُ .**

هذا معطوف على قوله (وإن قتل صيدا) أي : إن قتل صيدا ، أو تلف في يده فعلية جزاؤه . إذا تلف الصيد في يد المحرم فعلية الجزاء ؛ لأن المحرم يلزمه أن يطلق الصيد ، فإذا أمسك الصيد فتلف فعلية الجزاء ، سواء أتلفه هو أم أتلفه غيره ؛ لأنه معتد بإمساكه . وظاهر كلام المؤلف أنه يحرم أن يمسك الصيد ، ولو كان قد صاده قبل الإحرام ، فإنه إذا أحرم لزمه أن يرفع يده عنه .

والصيد في يد المحرم فيه تفصيل ، كما ذكر المرداوي (صاحب الإنصاف) :

أولا : إذا أحرم وفي يده صيد لزمه إزالة يده المشاهدة عنه ، المشاهدة : أن يكون في قبضته ، أو خيمته ، أو رحله ، ويضمن إن تلف دون يده الحكمية ، مثل : أن يكون في بيته ، أو في بلده ، أو عند نائبه ، أعطاه شخصا يحفظه له ، إن تلف في هذه الحال لا يضمنه ، وله التصرف فيه بالبيع والشراء .

ثانيا : دخول الحرم بالصيد فالمذهب أنه يلزمه إزالة يده عنه ، وأن يطلقه ويرسله ، فإن أتلفه ، أو تلف من غير فعل منه فإنه يضمنه ؛ لأنه يجب عليه أن يرسله ، وأن يطلقه ، كصيد المحل ، وقال ابن مفلح في الفروع (بتوجه أنه لا يلزمه إرساله ، وله ذبحه ونقل الملك فيه ؛ لأن الشارع إنما نهى عن تنفير صيد مكة ، ولم يبين مثل هذا الحكم الخفي مع كثرة وقوعه) وهذا التوجيه ذهب إليه ابن حزم في المحلى .



ثالثا : أن يكون قد ملك الصيد بعد الإحرام ، فهذا يجب عليه أن يرفع يده عنه ويطلقه .  
قوله : (فعليه جزاؤه).

ظاهر الكلام أن عليه الجزاء سواء تلف بفعله أم بغير فعله ؛ لأن الواجب عليه أن يطلقه .  
﴿ قال رحمه الله : وَلَا يَحْرُمُ حَيَوَانٌ إِنْسِيٌّ . ﴾

بدأ المؤلف في بيان المفاهيم لما سبق ذكره ، قال : ولا يحرم حيوان إنسي ، هذا مفهوم قوله : برى أصلا ، والإنسي هو الأهلي ، مثل : الغنم ، والبقر ، والإبل ، والدجاج ، ونحو ذلك ، هذه الحيوانات لا تحرم ، حتى لو توحشت ، فلو توحشت دجاجة ، أو بعير ، فإنه يجوز قتله ، لأنه إذا نذ ولم يمكن الإمساك به فإنه يقتل ، كما جاء في الحديث حين نذ بعير ، [إن لهذه الإبل أوابد كأوابد الوحش ، فإذا غلبكم منها شيء فاصنعوا به هكذا] متفق عليه ، الممنوع صيده هو البري المتوحش أصلا ، وهذا إنسي ، ليس متوحشا .

﴿ قال رحمه الله : وَلَا صَيْدُ الْبَحْرِ . ﴾

أي : لا يحرم صيد البحر ؛ لأن الله تعالى قال ﴿ أُحِلَّ لَكُمْ صَيْدُ الْبَحْرِ وَطَعَامُهُ مَتَاعًا لَكُمْ وَلِلسَّيَّارَةِ ﴾ قال ابن عباس (صيده ما أخذ حيا ، وطعامه ما أخذ ميتا) فيجوز للمحرم أن يصيد من البحر حال الإحرام ، لو أحرم من رابع ، وذهب إلى البحر وصاد جاز له .

صيد البحر في الحرم :

هل يجوز للمحرم وغير المحرم صيد البحر في الحرم ؟ وهل يتصور هذا ؟ نعم يمكن ، كالذي يكون في البرك ، والآبار ، أو محال البيع الآن ، تُجعل في بعض محلات البيع أحواض فيها سمك ، فهل يجوز له صيد هذا السمك أو لا ؟ اختلف العلماء في هذه المسألة على قولين :

القول الأول : أنه لا يجوز صيده ، ولا جزاء فيه ، وهذه الرواية هي المذهب ، وهي اختيار شيخ الإسلام ابن تيمية رحمه الله .

أدلتهم :

الدليل الأول : قوله صلى الله عليه وسلم [لا ينفر صيدها] وهو عام لحيوان البر والبحر .

الدليل الثاني : أن الحرمة تثبت للصيد بجرمة المكان ، وهي شاملة لكل صيد ، سواء كان برى أم بحريا .

القول الثاني : يجوز صيد حيوان البحر في الحرم ، وإليه ذهب الحنابلة في رواية اختارها شيخنا رحمه الله .

أدلتهم :

الدليل الأول : قوله تعالى (أحل لكم صيد البحر وطعامه متاعا لكم وللسيارة) وهذا عام فيما كان في الحل أو كان في الحرم ، الآية جاءت عامة ، فتبقى على عمومها .

الدليل الثاني : أن الإحرام لا يحرم صيد البحر فلم يحرمه الحرم ، فإذا كان الإنسان محرما ، فهل يجوز له أن يصيد في البحر ؟ الجواب : نعم ، فلما كان الإحرام لا يحرم صيد البحر لم يحرمه الحرم ، كالسباع والحيوان الأهلي ، فإن الإحرام لا يحرم الحيوان الأهلي ، فكذلك لا يحرم الحرم الحيوان الأهلي .



### ﴿ قال رحمه الله : وَلَا قَتْلُ مُحْرِمٍ الْأَكْلِي . ﴾

تقدم قوله (مأكول) فهم منه أن ما كان محرم الأكل يجوز قتله ، مثل : ما أمر بقتله ، ومثل سباع البهائم ونحوها ، يقول في الروض (كالأسد ، والنمر ، والكلب ، والقط ، يجوز قتلها ، ولا جزاء عليه ؛ لأنه ليس بصيد) وقد تقدم خلاف العلماء وكلام شيخ الإسلام فيها .

والمذهب أنه يجوز قتلها ؛ لأنها ليست صيدا ، ولأنها داخلة في المنصوص ، قالوا : لأن النص على قتل الكلب العقور فيما يؤمر بقتله تنبيه على السباع التي هي أعلى منه فما كان مثل الكلب العقور يجوز قتله ، كالأسود ، والنمور ، والفهود ، ونحوها .

### ﴿ قال رحمه الله : وَلَا الصَّائِلُ . ﴾

أي ولا يجرم قتل الصائل ، فلو أن نوعا من أنواع الصيد صال على الإنسان ، وخاف الإنسان على نفسه ، ولم ينصرف عنه حتى قتله جاز له ، كما لو صال عليه غزال مثلا ، فله أن يقتله ، ولا شيء عليه ، والقاعدة (كل مدفوع لأذاه لا حرمة له) ولكن يجب دفعه بالأسهل فالأسهل ، ويحرم أكله إذا قتله ؛ لأنه لا يحل صيده إلا لدفعه .

ويدل على جواز قتله أدلة جواز قتل الصائل من بني آدم ، فإذا كان الصائل من بني آدم يجوز قتله ، مع عظمة دمه وعظمة حرمة ، فإنه يجوز قتل الصائل من الصيد ، والدليل على جواز قتل الصائل من بني آدم ، حديث جابر رضي الله عنه قال [جاء رجل إلى النبي صلى الله عليه وسلم ، فقال : يا رسول الله ، رأيت إن جاء رجل يريد أخذ مالي ؟ قال : فلا تعطه ، قال : رأيت إن قاتلني ؟ قال : قاتله ، قال : رأيت إن قتلتني ؟ قال : فأنت شهيد ، قال : رأيت إن قتلتني ؟ قال : هو في النار] أخرجه الإمام مسلم ، فدل على أن الصائل على الدم أو على العرض أو على المال يجوز أن يقاتل ، ويجوز أن يقتل إن لم يندفع إلا بالقتل .

إذا قتل المحرم الصيد الصائل فهل عليه جزاء؟ اختلف أهل العلم في هذه المسألة على قولين :

القول الأول : أنه لا جزاء عليه ، وإليه ذهب المالكية ، والشافعية ، والحنابلة .

أدلتهم :

الدليل الأول : لأنه إذا كان الصائل من بني آدم لا ضمان فيه فهذا من باب أولى .

الدليل الثاني : ولأنه كالمؤذي طبعاً فلا ضمان فيه كالكلب العقور .

القول الثاني : أن عليه الجزاء وإليه ذهب الحنفية ، وأبو بكر من الحنابلة .

دليلهم : أنه قتله لحاجة نفسه ، أشبه قتله لحاجته إلى أكله . والله أعلم .

وصلى الله وسلم على نبينا محمد وعلى آله وصحبه أجمعين .



## بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

الحمد لله رب العالمين ، وصلى الله وسلم على نبينا محمد ، وعلى آله وصحبه أجمعين .

### إزالة يده عن الصيد :

هل يلزم المحرم إزالة يده الحكيمة عن الصيد أم لا ؟ تقدم أن يده الحسية لا بد أن يزيلها عن الصيد ، والمسألة فيها خلاف ، لكن هل يلزمه إزالة يده الحكيمة عنه أم لا ؟ اختلف العلماء في هذه المسألة على قولين :

القول الأول : أنه لا يلزم المحرم أن يزيل يده الحكيمة عن الصيد ، إليه ذهب المالكية ، والشافعية في قول ، وهو المذهب عند الحنابلة .

### دليلهم :

أن الصحابة رضي الله عنهم ، كانوا يكونون محرمين ، وفي بيوتهم الصيود ، ولم ينقل عنهم أنهم كانوا يطلقونها ، بل كانت تبقى في ملكهم ، ولم ينقل أنهم كانوا يرسلونها ، والمنهي عنه هو تنفير الصيود والتعرض لها .

القول الثاني : ذهب ابن عباس رضي الله عنهما ، وعطاء ، ومجاهد ، والنخعي ، والليث ، والأوزاعي ، والحنفية ، والشافعية في قول ، والحنابلة في رواية ، إلى أنه يلزم المحرم أن يزيل يده الحكيمة عن الصيد ، فإذا كان في بيته صيد أمر من يطلقه ، ولا يجوز له أن يبقي يده الحكيمة عليه .

### أدلتهم :

الدليل الأول : أن الحرم سبب محرم للصيد ، يوجب ضمانه ، فحرمت استدامة إمساكه ، كالأحرام ، فإذا دخل الحرم ومعه صيد ، وكذا إذا أحرم ومعه صيد ، فإنه يلزمه أن يطلقه .

الدليل الثاني : أنه صيد ذبح في الحرم ، فلزمه جزاؤه ، وهذا إذا كان الصيد معه ، فإنه يجب عليه أن يتركه ، ويجرم عليه إمساكه ، لأنه يستوي في ذلك أن يكون تحت يده الحسية أو الحكيمة ، ويصدق عليه في كلا الحالين أنه صيد .

### الراجع :

أنه إذا أحرم المحرم وفي يده صيد ، لم يلزمه إزالة يده الحكيمة عنه .

### إذا دخل الحرم ومعه صيد :

إذا دخل الحرم ، ومعه صيد ، فهل يلزمه أن يطلقه أم لا ؟ وهل يجوز له ذبحه أم لا ؟ هذه المسألة فيها خلاف على قولين :



القول الأول : أنه لا يجوز له ذبحه ، ويلزمه إطلاقه ، وهذا منقول عن ابن عمر ، وابن عباس ، وعائشة ، وعطاء وطاوس ، وهو رأي إسحق ، وإليه ذهب الحنفية ، والحنابلة .

أدلتهم :

الدليل الأول : أنه قد حرم ومعه صيد ، فيجب عليه أن يطلقه .

الدليل الثاني : أنه لا يجوز له أن يصيد الصيد ؛ لأن الله تبارك وتعالى قال ﴿ غَيْرِ مُجْلِي الصَّيْدِ وَأَنْتُمْ حُرْمٌ ﴾ فيصدق عليه أنه محل للصيد إذا ذبحه .

القول الثاني : أنه إذا كان معه صيد ، ودخل به الحرم ، لم يلزمه إطلاقه ، وإليه ذهب جابر بن عبد الله رضي الله عنه ، وابن الزبير ، وابن جبير ، ومجاهد ، وهو رأي ابن المنذر ، وأبي ثور ، ومذهب المالكية ، والشافعية ، ورأي ابن حزم ، وقال في الفروع (يتوجه ألا يطلقه وأنه يجوز له ذبحه) .

أدلتهم :

الدليل الأول : الحديث الثابت في الصحيح ، أن النبي صلى الله عليه وسلم ، كان يقول لطفل يكنى أبا عمير [يا أبا عمير ما فعل النغير] والنغير : تصغير نعر ، وهو طير ، فقد كان هذا الصبي ممسكا للصيد في حرم المدينة ، وهذا دليل على أنه يجوز إمساك الصيد في الحرم ، فلما جاز في حرم المدينة ، جاز في حرم مكة .

وإن كان قد نوقش بأن ثمة فرقا بين حرم مكة وحرم المدينة من حيث الصيد ؛ فحرم المدينة ليس في الصيد فيه جزاء ، بخلاف حرم مكة ، لكنهم نظروا إلى أن صيد وأنه في حرم ، بغض النظر هل له جزاء أو لا .

الدليل الثاني : أنه مملوك لصاحبه وإذا كان ملكا لصاحبه فإنه يتصرف فيه كما شاء ، والأمن الذي في الحرم إنما هو للصيد التي داخل الحرم ، لا الصيد التي جاء بها الإنسان من خارج وهي تحت ملكه ، فإنه لا يلزم تأمينها .

الدليل الثالث : أن هذا إقرار الصحابة رضي الله عنهم ، فإنه كان يؤتى بالطباء والأرانب في بطن مكة في عهد ابن الزبير رضي الله عنهما ، وكانت تباع في مكة ، والصحابة حاضرون شاهدون ، ولم ينكروا هذا الفعل من الناس .

صيد المحرم ميتة :

أجمع العلماء على أن المحرم إذا صاد الصيد فإنه يكون ميتة ، لا يجوز أكله ، ولا أن يأكله غيره ؛ لأن الله تبارك وتعالى يقول ﴿ يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا لَا تَقْتُلُوا الصَّيْدَ وَأَنْتُمْ حُرْمٌ ﴾ فسماه قتلا .



## أكل المحرم من صيد الحلال :

إذا صاد محل صيدا ، فهل يجوز للمحرم أن يأكل منه ؟ اختلف السلف في هذه المسألة على ثلاثة أقوال ، وسبب الخلاف هو تعارض الأحاديث فيها ظاهرا ، فإن ثمة حديث ثبت فيه أن النبي صلى الله عليه وسلم أكل من الصيد ، وهناك حديث ثبت فيه أنه رد الصيد على المحل الذي صاده ، اختلف العلماء بناء على ذلك ، فمنهم من رجح ، ومنهم من جمع بينها ، وهي :

١- حديث أبي قتادة (أنه صاد صيدا وأهدى للنبي صلى الله عليه وسلم ، قال (أمنكم أحد أمره أن يحمل عليها أو أشار إليها) ، قالوا : لا ، قال : (فكلوا ما بقي من لحمها)) متفق عليه .

٢- حديث الصعب بن جثامة الليثي (أنه أهدى لرسول الله صلى الله عليه وسلم حمارا وحشيا ، وهو بالأبواء أو بودان ، فرده عليه ، فلما رأى ما في وجهه قال : [إننا لم نرده عليك إلا أنا حرم] متفق عليه ، ففي الأول أنه أكل ، وفي الثاني أنه رده لإحرامه ، هنا وقع الخلاف .

القول الأول : أن المحرم يجوز له الأكل من الصيد مطلقا ، سواء صيد الصيد له أم لم يصد له ، وإليه ذهب الحنفية رحمهم الله .

أدلتهم :

الدليل الأول : حديث أبي قتادة .

الدليل الثاني : حديث عبد الرحمن بن عثمان التيمي ، أنه قال (كنا مع طلحة رضي الله عنه ، ونحن حرم ، فأهدي له طير ، وطلحة راقد ، فمنا من أكل ، ومنا من تورع ، فلما استيقظ طلحة رضي الله عنه ، وافق من أكله ، وقال : أكلناه مع رسول الله صلى الله عليه وعلى آله وسلم) أخرجه الإمام مسلم ، فأكل الصحابي منه ، والصيد قد أهدى له ، فدل على أنه يجوز للمحرم أن يأكل الصيد مطلقا .

وقد نوقشت دلالة الحديثين السابقين ، بأن الصيد في هاتين الصورتين صاده المحل لنفسه ولم يصده للمحرم ، وهذا فرق مؤثر ، ففي حديث أبي قتادة ، أن أبا قتادة صاده لنفسه ، ولم يصده لأصحابه ولا للنبي صلى الله عليه وسلم ، وأما في الأثر الثابت عن أبي طلحة ، فإن الصيد يحتمل أن من أهده لأبي طلحة صاده لنفسه ، ثم لما رأى أبا طلحة أهده هذا الصيد .

الدليل الثالث : أنه صيد مذكى ، ولم يحصل فيه ولا في سبب صيده منع منه ، فلم يحرم عليه أكله ، كما لو لم يصد له .





**القول الثاني :** أنه لا يجوز للمحرم أن يأكل الصيد مطلقا ، سواء صيد له أم لم يصد له ، وهذا مروى عن طائفة من السلف : علي ، وابن عمر ، وابن عباس ، وعائشة ، وعطاء ، وطاوس ، والثوري ، وإسحق .  
**أدلتهم :**

**الدليل الأول :** عموم قوله تعالى ﴿ حُرِّمَ عَلَيْكُمْ صَيْدُ الْبَرِّ مَا دُمْتُمْ حُرِّمًا ﴾ وهذه الآية مطلقة ، فيدخل فيها جميع أنواع الصيد ، ما صيد للمحرم وما لم يصد له ، فالصيد حرام مطلقا ، ولم يقيد بما إذا صيد لغيره ، أو صيد له ، بل جاءت الآية مطلقة .

**الدليل الثاني :** حديث الصعب بن جثامة ، وفيه أن النبي رده لأنه حرام .

**الدليل الثالث :** أنه لحم صيد محرم على المحرم كما لو دل عليه .

**القول الثالث :** التفصيل ، إن صيد للمحرم فهو حرام عليه ، وإن لم يصد له فهو حلال ، وإليه ذهب جمع من السلف ، فهو مروى عن عثمان رضي الله عنه ، وهو رأي أبي ثور ، ومذهب المالكية ، والشافعية ، والحنبلة على الصحيح من المذهب .

**أدلتهم :**

**الدليل الأول :** حديثا أبي قتادة والصعب بن جثامة ، ففي حديث أبي قتادة أن النبي صلى الله عليه وسلم ، سأل أصحابه : ( أمنكم أحد أمره أن يحمل عليها ، أو أشار إليها ) فالصحابي لم يصد له ، بل صاده لنفسه ، فلما صاده لنفسه حل لهم ، وأما حديث الصعب بن جثامة ، فإن الصحابي رضي الله عنه ، صاده للنبي صلى الله عليه وعلى آله وسلم ، فكان حراما عليه ؛ لأنه محرم ، وهذا هو الجمع بين الحديثين .

**الدليل الثاني :** عن جابر مرفوعا ، أن النبي صلى الله عليه وسلم قال : [ لحم صيد البر لكم حلال وأنتم حرم ، ما لم تصيدوه أو يصاد لكم ] أخرجه الخمسة إلا ابن ماجه ، وهذا من الأحاديث المشككة ، اختلف فيه أهل العلم اختلافا كبيرا ، غالبهم على تضعيف هذا الحديث وأنه لا يثبت ، وصحح الحديث ابن الملقن رحمه الله ، والحاكم ، والذهبي ، وقال الترمذي : ( قال الشافعي : هو أحسن شيء روي في الباب وأقيس ) ، وأعله الترمذي ، والنسائي ، وابن التركماني ، وضعفه ابن حزم ، والألباني ، ولو صح الحديث لكان فيصلا في محل النزاع .

**الراجع :**

والله أعلم هو القول بالتفصيل ، وذلك للجمع بين الأحاديث ، وهو أولى من المصير إلى الترجيح الذي سيلغي دلالة أحد النصين .



## دلالة المحرم للحلال :

إذا دل المحرم الحلال على الصيد فصاده ، فهو حرام على المحرم ، وحلال للمحل ؛ لأن الذي صاده محل ، وليس محرما ، لكن على من الجزاء ؟ أعلى المحرم أم على الحلال ؟ اختلف العلماء في هذه المسألة على قولين :

القول الأول : أنه إذا دل المحرم الحلال على الصيد فصاده الحلال ، فإن الجزاء على المحرم ، وأما الحلال فلا جزاء عليه ، إليه ذهب طائفة من السلف ، فهو رأي عمر ، وعلي ، وابن عباس رضي الله عنهم ، وعطاء ، ومجاهد ، وإسحق ، وهو مذهب الحنفية ، والحنابلة .

## أدلتهم :

الدليل الأول : قوله تعالى ﴿ وَمَنْ قَتَلَهُ مِنْكُمْ مُتَعَمِّدًا فَجَزَاءٌ مِثْلُ مَا قَتَلَ مِنَ النَّعَمِ ﴾ فأوجب الله تعالى الجزاء على القاتل ، وغيره لا يلحق به ؛ لأنه ليس في معناه ، فالمباشر الحلال ، والحلال لا يمكن تضمينه ؛ لأنه فعل فعلا مباحا له ، لكن التضمين يكون على المحرم الذي دل الحلال على الصيد .

الدليل الثاني : حديث أبي قتادة ، فإنه لما صاد الصيد ، قال النبي صلى الله عليه وسلم : هل منكم أحد أمره أو أشار إليه ، وفي رواية أن أصحابه أبصروا حمارا وحشيا ، يقول : وأنا مشغول أخصف نعلي ، فلم يؤذوني ، وأحبوا لو أني رأيته ، هم يريدون أن يراه ، لكنهم لا يستطيعون أن يجربوه ؛ لأنهم محرمون رضي الله عنهم وأرضاهم ، وهذا دليل على تعلق الحكم بالمحرم لا المحل ، ولهذا لم يكلموه رضي الله عنهم ، بل جاء في بعض الألفاظ أنه سقط ربحه أو سهمه ، وطلب منهم أن يناولوه فلم يناولوه ، لأنهم محرمون .

الدليل الثالث : أن القاتل لما لم يمكن تضمينه ، ضمن الدال الذي هو المتسبب ، فكان الجزاء عليه .

القول الثاني : انه إذا دل المحرم حلالا على الصيد فقتله فلا شيء عليهما ، لا على القاتل ولا على الدال ، إليه ذهب المالكية ، والشافعية ، وأبو ثور ، والظاهرية .

## أدلتهم :

الدليل الأول : أن الذي يجرم عليه الصيد هو المحرم ، وهو لم يقتله ، فلا جزاء عليه .

الدليل الثاني : أن التلف مضاف إلى القاتل ، لا إلى الدال ، فلا يجب على الدال شيء .

## الراجع :

والله أعلم هو القول الأول ، وأنه يجب الجزاء على المحرم دون الدال عليه ، وذلك لقوة أدلتهم .

## الضمان إذا دل المحرم المحرم :

إذا دل المحرم محرما على الصيد ، فهل الضمان عليهما جميعا ؟ أم على المباشر ؟ اختلف فيها السلف على أقوال :

القول الأول : أن الجزاء بينهما ، إليه ذهب عطاء ، وحماد ، والشعبي ، وابن جبير ، وهو مذهب الحنفية ، والحنابلة .

## أدلتهم :

الدليل الأول : أن المتلف واحد ، فيكون الجزاء واحدا ، فلا يمكن أن يتعدد الجزاء .

الدليل الثاني : أن القتل فعل الاثني ، واحد بإشارته ، والثاني بمباشرته ، فيكون الجزاء عليهما .



**القول الثاني :** أن الجزاء على المحرم القاتل دون الدال ، و إليه ذهب المالكية ، والشافعية ، وأبو ثور ، والظاهرية .  
**دليلهم :** أنه هو الذي باشر القتل ، فيكون الجزاء عليه ، والله تبارك وتعالى يقول ﴿ وَمَنْ قَتَلَ مِنْكُمْ مَتَعِدًا فِجْرًا مِثْلَ مَا قَتَلَ مِنَ النَّعَمِ ﴾ .

**القول الثالث :** أن الجزاء على كل واحد منهما ، كل يلزمه جزاء خاص ، فإذا دل المحرم المحرم على حمامة فقتلها ، ففيها شاة ، يجب على كل واحد منهما شاة ، و إليه ذهب الحنفية ، والحنابلة في رواية .

**دليلهم :** أن كل واحد من الفعلين لو استقل لأوجب الجزاء ، فإذا اجتمعا وجب الجزاء على كل واحد منهما .  
**الراجع :**

والله أعلم أن الجزاء بينهما فيتحملانه ؛ لأنه لا يجب بقتل الصيد أكثر من جزاء ، والأصل عدم الغرم وبراءة الذمة .  
**مسألة :**

إذا صاد المحل للمحرم ، أو دل المحرم المحل ، فصاد الحلال ، فهو حرام على المحرم دون سواه ، والدليل على ذلك حديث الصعب بن جثامة ، فإن النبي صلى الله عليه وسلم ، لما رد الحيوان عليه لم يقل له : لا تأكله ، هذا حرام عليك ، مما يدل على أنه يجوز له أن يأكله ، وتأخير البيان عن وقت الحاجة لا يجوز .

**جزاء اشتراك محرمين :**

إذا اشترك محرمون في قتل صيد ، فهل الجزاء عليهم جميعا ، أم على كل واحد منهم جزاء منفرد ؟ اختلف العلماء في هذه المسألة على قولين :

**القول الأول :** أن على كل منهم جزاء كاملا ، و إليه ذهب الحنفية ، والمالكية ، والحنابلة في رواية .

**دليلهم :** القياس على ما لو اشترك جماعة في قتل إنسان ، فإنهم يقتلون جميعا ؛ لأنهم اشتركوا في قتله .

**القول الثاني :** أن عليهم جزاء واحدا ، و إليه ذهب الشافعية ، والحنابلة .

**دليلهم :** أنه مروى عن ابن عباس وابن عمر رضي الله عنهم .

**الراجع :**

هو القول الثاني ؛ لأن الصيد جزاؤه واحد ، فيجب عليهم جميعا ، خاصة أنه منقول عن ابن عباس ، وعن ابن عمر رضي الله عنهم .

٧- عقد النكاح :

قال المؤلف رحمه الله : ويحرم عقد نكاح .

وعقد النكاح هو : (عقد الزوجية الصحيح ، وإن لم يحصل وطء ولا خلوة).



وقد دل عليه :

الدليل الأول : عن عثمان رضي الله عنه ، أن النبي صلى الله عليه وسلم قال : [ لا يُنكح المحرم ولا يُنكح ولا يُخطب ] أخرجه الإمام مسلم ، والنهي شامل للولي الذي يعقد النكاح ( يُنكح ) وشامل لوكيل الولي المحرم ، فلو كان وكيل الولي في عقد النكاح محرماً حرم عليه عقد النكاح حيثئذ ، ويحرم على الرجل والمرأة حال الإحرام ، هذا الدليل الأثري .

الدليل الثاني : وهو دليل نظري ، أن عقد النكاح إنما منع للمحرم لأن فيه إشغالا عظيماً ، فإن الإنسان إذا عقّد عقداً النكاح ، فإن نفسه تتوق إلى المرأة وإلى اللقاء بها ، الذي يخطب تنشغل نفسه بالمخطوبة انشغالا عظيماً ، فكيف بمن عقد على امرأة ؟ يتمنى لو انتهى من إحرامه بأي طريقة حتى يصل إليها .

شاهد نكاح المحرم :

هل حكم الشاهد حكم الولي والزوجين أو لا ؟ الصحيح من المذهب كراهة أن يكون شاهداً على النكاح ، لكن لا يحرم ، والعقد صحيح لو شهد عليه ، فلو شهد محرمان على عقد حلالين فإن العقد صحيح ولا يتأثر العقد بشهادتهما ؛ لأنه ليس له شأن في العقد ؛ لأن الذي يعقد الولي ، والمعقود له الزوج والزوجة ، فأشبهه الخاطب في كونه تكره له الشهادة ، وسيأتي حكم الخطبة حال الإحرام .

قال شيخنا ابن عثيمين : ( لكن يكره أن يحضر عقده إذا كانا محرمين ، وتكره شهادتهما كما ذكر ابن قدامة ) .  
وهناك رواية في المذهب : أنه تحرم الشهادة على النكاح ، اختاره ابن عقيل رحمه الله .

الراجع :

والله أعلم هو القول الأول ، إذ لا نص فيه ولا هو في معنى المنصوص ، لا نص في منع الشهادة ، وليست داخلة في حكم الولي ، ولا في حكم الزوجين ، أعلى ما يقال فيها : مكروهة .

أقسام عقد النكاح للمحرم :

١- عقد محل على محرمة ، فهو حرام .

٢- عقد محرم على محلة ، حرام .

٣- عقد ولي محرم على نكاح محلين ، حرام .

لأن النبي صلى الله عليه وسلم قال ( لا ينكح ولا يُنكح ) الأول يدخل فيه الزوج والزوجة ، والثاني يدخل فيه الولي .  
وعقد النكاح ليس متفقاً على أنه من محظورات الإحرام ، ففيه خلاف على قولين :



**القول الأول :** أن عقد النكاح محظور من محظورات الإحرام ، ولا يجوز ولا يصح ، وإليه ذهب جماهير أهل العلم رحمة الله عليهم ، من الصحابة والتابعين ، كما ذكر النووي رحمه الله ، وذهب إليه من الأئمة المالكية ، والشافعية ، والحنابلة .

**أدلتهم :**

الدليل الأول : حديث عثمان السابق (لا ينكح المحرم ولا يُنكح ولا يخطب) .

الدليل الثاني : أن الإحرام يحرم الطيب ، فيحرم النكاح ، كالعدة ، فإذا كانت المرأة مُحدًا حرم عليها الطيب والنكاح .. فكذلك هنا ، الإحرام يحرم الطيب ، فيحرم النكاح كالعدة .

**القول الثاني :** أن إحرام أحد الزوجين أو الولي لا يمنع النكاح ، فيصح العقد ، وهو مروى عن ابن عباس ، وعن عطاء ، والثوري ، وعكرمة ، وهو مذهب الحنفية .

**دليلهم :**

الدليل الأول : حديث ابن عباس رضي الله عنهما (أن النبي صلى الله عليه وعلى آله وسلم تزوج ميمونة وهو محرم) متفق عليه ، و للإمام البخاري (تزوج النبي صلى الله عليه وسلم ميمونة وهو محرم ، وبنى بها وهو حلال ، وماتت بسرِّف) مكان بين مكة والمدينة ، قالوا : فالحديث صريح في أن النبي صلى الله عليه وسلم تزوج ميمونة وهو محرم ، وإذا فعل ذلك فكيف يكون ممنوعا ؟

ذكر شيخ الإسلام رحمه الله قرابة ثمانية أو تسعة أجوبة عن الاستدلال بالحديث ، وذكر ابن القيم رحمه الله أكثر من ذلك :

١- أنه قد ثبت أن النبي صلى الله عليه وسلم ، كان حلالا من حديث ميمونة وأبي رافع ، فعن ميمونة (أن النبي صلى الله عليه وسلم تزوجها وهو حلال) أخرجه الإمام مسلم ، قالوا : والإنسان أخبر بحال نفسه ، الذي عُقد عليها هي ميمونة ، وميمونة خالة عبد الله بن عباس رضي الله عنهم ، وهي تقول : إن النبي صلى الله عليه وسلم ، عقد عليها وهو حلال ، وابن عباس يقول : عقد عليها وهو حرام ، فيقدم قولها هي ؛ لأنها صاحبة الشأن ، خاصة في مثل هذا الأمر الكبير ، وكون النبي صلى الله عليه وسلم يتزوجها هذا أعظم حدث في حياتها ، فلا يمكن أن تنسى حالها في هذا الوقت ، لأنه شرف لها رضي الله عنها ، الإنسان تمر عليه مواقف أدنى من هذا بكثير لا يمكن أن ينسى وقتها ، فكيف لها أن تنسى مثل هذا الأمر ؟ .

٢- حديث أبي رافع ، قال (إن النبي صلى الله عليه وسلم تزوج ميمونة حلالا ، وبنى بها حلالا ، وكنت الرسول بينهما) أخرجه الإمام أحمد ، والترمذي ، والدارقطني ، والبيهقي ، والحديث صححه ابن خزيمة ، وابن حبان ، وابن القيم ، وضعفه الألباني وغيره ، وعلى فرض صحة الحديث ، فإن هذا الصحابي هو الرسول بين النبي صلى الله عليه وسلم ، وبين ميمونة رضي الله عنها ، والرسول بينهما عالم بالقضية .



٣- أن العلماء طعنوا في رواية ابن عباس ، قال الحافظ (قال الأثرم : قلت لأحمد : إن أبا ثور يقول : بأي شيء يدفع حديث ابن عباس مع صحته ؟ قال رحمه الله : الله المستعان ، ابن المسيب يقول : وهم ابن عباس ، وميمونة تقول : تزوجني وهو حلال) وقال ابن عبد الهادي (وقد عد هذا - حديث ابن عباس - من الغلطات التي وقعت في الصحيح ، وميمونة أخبرت أن هذا ما وقع ، والإنسان أعرف بحال نفسه) .

٤- أن ابن عباس كان إذ ذاك صبيا ، له نحو من عشر سنين ، وقد يخفى على من هذه سنة تفاصيل الأمور التي جرت في زمانه .

٥- أن الرواة الذين رووا أنه تزوجها حلالا كثيرون ، وهي منهم ، وأما الرواة الذين نقلوا الزواج بها محرما فلم ترد إلا عن ابن عباس وأصحابه الذين أخذوه عنه ، قال ابن عبد البر (ما أعلم أحدا من الصحابة روى عنه أنه نكح ميمونة وهو محرّم إلا ابن عباس) .

٦- أن في رواية عكرمة عن ابن عباس أن النبي صلى الله عليه وسلم تزوجها وهما محرمان ، وأن عقد النكاح كان بسرف ، ولا ريب أن هذا غلط ، فإن عامة أهل السير ذكروا أن ميمونة كانت قد بانت من زوجها بمكة ، ولم تكن مع النبي صلى الله عليه وسلم في عمرته ، فإنه لم يقدم بها من المدينة ، وإذا كانت مقيمة بمكة فكيف تكون محرمة معه بسرف ؟ .

٧- أن النبي صلى الله عليه وسلم ، تزوجها في عمرة القضية في خروجه ، ورجع بها من مكة ، وإنما كان يحرم من ذي الحليفة ، فإن ظاهر الحديث أنه تزوجها في حال إحرامه ، ثم قال (أما من روى أنه تزوجها حلالا ، فقد اطلع على حقيقة الأمر وأخبر به ، فإما أن يكون قد تزوجها قبل الإحرام ، أو بعد قضاء عمرته) .

٨- أن ابن عباس لم يعلم أن النبي صلى الله عليه وسلم تزوجها إلا بعد أن أحرم ، فظن أنه تزوجها وهو محرّم ، بناء على علمه .

٩- أن المراد بكونه محرما أي في الشهر الحرام ؛ لأن العقد كان في شهر ذي القعدة ، والإحرام يطلق لغة على الدخول في حرمة لا تنتهك ، كالدخول في الشهر الحرام ، ومن هذا قول الراعي النميري :

**قتلوا ابن عفان الخليفة محرما ... ودعا فلم أر مثله مخذولا**

١٠- وقيل : تزوجها حلالا ، وأظهر أمر تزويجها وهو محرّم .

ومن الأجوبة العامة التي ذكروها :

١١- أن هذا خاص بالنبي صلى الله عليه وسلم ، والنبي صلى الله عليه وسلم له خصائص في النكاح ليست لغيره .

**الراجع :**

هو قول الجمهور ، وترجيح حديث ميمونة وأبي رافع على حديث ابن عباس رضي الله عنهم هو الأصح ، وأما القول بالخصوصية فهذا يحتاج إلى دليل ، فالأصل عدم الخصوصية ، وإذا جاءت الخصوصية فإنها تأتي مقرونة بدليلها ، والأصل أنه أسوة وقدوة للجميع ، فلا يخص بحكم إلا بدليل .



حكم عقد المحرم :

﴿ قال رحمه الله : وَلَا يَصِحُّ . ﴾

هذه المسألة مترتبة على عقد النكاح ، فإذا عقد النكاح فإنه لا يصح ؛ لأنه منهي عنه ، كما في حديث عثمان رضي الله عنه ، والنهي إذا عاد إلى ذات المنهي اقتضى فساد المنهي عنه ؛ لأن كل فعل يلحقه صحة وفسادا إذا فعل في حال يحرم فيها فهو فاسد .

والدليل على فساده : قول النبي صلى الله عليه وسلم [من عمل عملا ليس عليه أمرنا فهو رد] والذي نكح في حال إحرامه قد عمل عملا ليس عليه أمر الله ولا أمر رسوله صلى الله عليه وسلم ، فيكون مردودا .

هل يحتاج هذا النكاح إلى طلاق ؟ قال الفقهاء : هذا النكاح فاسد ، فلا يحتاج إلى ذلك ، لذا قال صاحب المغني (ومتى تزوج المحرم أو زوجته محرمة فالنكاح باطل ، سواء كان الكل محرمين ، أو كان بعضهم ؛ لأنه منهي عنه فلم يصح ، كنكاح المرأة على عمتها أو على خالتها) والمعروف أن النكاح الفاسد يحتاج إلى طلاق ؛ لأن من يرى صحته إذا فرق بينهما ، يرى أن العقد لا يزال باقيا ، فيطلقها من أجل رأي غيره ، حتى تحل للغير ، لكن هنا قالوا : لا تحتاج إلى طلاق ، وإن كان بعض الأصحاب كالقاضي وغيره ذهبوا إلى أنه لا بد أن تطلق طلاقا ؛ لأنه نكاح فاسد مختلف فيه ، فيحتاج إلى طلاق حتى تحل لمن يرى صحته .

أبناء عقد الإحرام :

هؤلاء أبناء شرعيون ، والنكاح حصلت فيه شبهة عقد ، فهو فاسد ، لكن ما ترتب عليه من أبناء فهم شرعيون ، وإذا أراد المرأة فإنه يعقد عليها عقدا جديدا .

﴿ قال رحمه الله : وَلَا فِدْيَةٌ . ﴾

لا تترتب على العقد فدية ، مع أنه قد فعل محظورا من محظورات الإحرام ، وذلك لعدم الدليل على الفدية ، والأصل براءة الذمة وعدم التكليف ، والأصل عدم الغرم .

الخطبة مُحَرَّمَا :

الحديث جاء فيه (لا ينكح المحرم ولا ينكح ولا يخطب) فهل الخطبة حرام أم مكروهة ؟ اختلف العلماء في هذه المسألة على قولين :

القول الأول : أن الخطبة للمحرم مكروهة ، وإليه ذهب عامة أهل العلم ، فهو مذهب الحنفية ، والمالكية ، والشافعية ، والحنابلة على الصحيح من المذهب .

أدلتهم :

الدليل الأول : حديث عثمان رضي الله عنه ، ورأوا أن قوله [ولا يخطب] محمول على الكراهة ، ولا يقال بالتحريم

للاقتران ، فقد تقترن أمور بعضها مباح ، وبعضها مكروه وبعضها حرام ، فإن الله تبارك وتعالى قال ﴿كُلُوا مِنْ ثَمَرِهِ

إِذَا أَثْمَرَ وَآتُوا حَقَّهُ يَوْمَ حَصَادِهِ﴾ ﴿كُلُوا مِنْ ثَمَرِهِ﴾ الأمر للإباحة ﴿وَآتُوا حَقَّهُ يَوْمَ حَصَادِهِ﴾ الأمر للوجوب ؛ لأنه أمر بالزكاة



، وكذا قوله تعالى ﴿وَالْخَيْلَ وَالْبِغَالَ وَالْحَمِيرَ لِتَرْكَبُوهَا وَزِينَةً﴾ هل هذا يقتضي أن تكون الخيل محرمة الأكل لأنها اقترنت بالحمير والبغال؟ الجواب : لا ، ومن المعلوم أن دلالة الاقتران من أضعف الدلالات كما نص عليه أهل الأصول .  
القول الثاني : أنه لا تجوز خطبة المحرم ، وإليه ذهب ابن عقيل من الحنابلة ، قال شيخ الإسلام رحمه الله (وهذا قياس المذهب) .

أدلتهم :

الدليل الأول : حديث عثمان رضي الله ، فحملوا الحديث على التحريم ، وقالوا : إن النبي صلى الله عليه وسلم ، نهى عن الجميع نهيا واحدا ، ولم يفصل ، وموجب النهي التحريم ، وليس لنا ما يعارض ذلك من أثر ولا نظر .  
الدليل الثاني : أن دواعي الوطء محرمة ، والخطبة من دواعيه .

الدليل الثالث : أن الخطبة توجب تعلق القلب بالمخطوبة ، واستثقال الإحرام ، والتعجل إلى انقضائه لتحصيل مقصود الخطبة ، مثل العقد .

الدليل الرابع : أن الخطبة مقدمة النكاح وسبب إليه ، كما أن العقد سبب للوطء ، والشرع قد منع ذلك كله حسما للمادة .

أصحاب القول الثاني تعليلاتهم قوية ، والقول الأول قول قوي .

﴿ قال رحمه الله : وتصح الرجعة . ﴾

الرجعة هي : (إعادة مطلقة طلاقا غير بائن إلى ما كانت عليه بغير عقد) .

إذا أراد أن يعيد امرأته التي دخل بها ، والتي أوقع عليها طلقة أو أوقع عليها طلقتين ، فإنه يجوز له أن يراجعها في حال الإحرام ، وإليه ذهب عامة أهل العلم رحمة الله عليهم ، وهو رأي الأصحاب .

أدلتهم :

الدليل الأول : قول الله تعالى ﴿فَأَمْسِكُوهُنَّ بِمَعْرُوفٍ﴾ والآية جاءت مطلقة غير مقيدة بوقت ، فلم يقل : أمسكوهن بمعروف إلا أن تكونوا محرمين ، فتبقى على إطلاقها .

الدليل الثاني : أن الرجعية حلال مباحة لزوجها الذي طلقها ، فلا يحصل بالرجعة إحلال جديد مثل النكاح ، إذ عقد النكاح يحصل به إحلال .

الدليل الثالث : أن الاستدامة أقوى من الابتداء ، مثل الطيب ، فإن المحرم لا يجوز له أن يتدئ الطيب ، لكن يجوز له استدامة بقاء الطيب الذي في جسده .

وذهب الحنابلة في رواية إلى عدم صحة الرجعة .

دليلهم : أن الرجعة عقد وضع لإباحة البضع ، أشبه النكاح .

ونوقش : بأن هناك فرقا بين النكاح والرجعة ، المرأة قبل أن ينكحها الإنسان حرام عليه ، وأما المرأة المطلقة الرجعية فإنها حلال لزوجها الذي طلقها ، لكن وسيلة الإباحة هي أن يعيدها بقوله أو فعله مع النية .





## ٨- الجماع :

﴿ قال رحمه الله : وَإِنْ جَامَعَ قَبْلَ التَّحْلِ الْأَوَّلِ فَسَدَ نُسُكُهُمَا .

والجماع على نوعين :

النوع الأول : الجماع قبل التحلل الأول .

النوع الثاني : الجماع بعد التحلل الأول .

الجماع الذي قبل التحلل الأول إما أن يكون قبل الوقوف بعرفة وإما أن يكون بعد الوقوف بها .

والجماع محذور من محظورات الإحرام لقول الله تبارك وتعالى ﴿ الْحَجُّ أَشْهُرٌ مَّعْلُومَاتٌ فَمَنْ فَرَضَ فِيهِنَّ الْحَجَّ فَلَا رَفَثَ وَلَا فُسُوقًا وَلَا جِدَالَ فِي الْحَجِّ ﴾ والرفث فسره ابن عباس رضي الله عنهما بأنه الجماع ، وقال شيخ الإسلام رحمه الله : (الرفث اسم للجماع قولاً وفعلاً) فيشمل فعل الجماع ، أو التحدث فيما يتعلق بالجماع ، فهو من الرفث الذي ينهى عنه الحاج في حال إحرامه .

وقد أجمع أهل العلم رحمة الله عليهم ، على أن الجماع محرم قبل التحلل الأول ، وأنه يفسد الإحرام ، بالإجماع ، حكاه ابن المنذر ، وابن قدامة ، وابن عبد البر ، وإن كانت حكاية الإجماع تحتاج إلى شيء من الدقة .

والجماع قبل التحلل الأول إما أن يكون قبل الوقوف بعرفة ، وإما أن يكون بعد الوقوف بعرفة ، فإن كان قبل الوقوف بعرفة ، فقد حكى العلماء الإجماع على أن العقد يفسد به ، وأما بعد الوقوف بعرفة وقبل التحلل الأول ففيه خلاف سيأتي .

حكى الإجماع مجموعة من أهل العلم ، على أن النسك لا يفسد بغير الجماع ، وإليه ذهب طائفة كبيرة من أهل العلم ، منهم ابن حزم ، وابن قدامة ، وابن المنذر .

## أحوال الجماع :

الجماع له ثلاث حالات :

الحال الأولى : أن يكون الجماع قبل الوقوف بعرفة ، فإذا حصل فسد الحج به بالإجماع ، حكاه ابن المنذر ، وابن حزم ، والقرطبي ، وابن رشد ، وابن قدامة ، والنووي .

الجماع بعد عرفة وقبل التحلل :

الحال الثانية : الجماع بعد الوقوف بعرفة ، وقبل التحلل الأول .

هذه المسألة فيها خلاف على قولين :



القول الأول : أن المجمع بعد الوقوف بعرفة يفسد حجه ، و إليه ذهب المالكية ، والشافعية ، والحنابلة .  
أدلتهم :

الدليل الأول : قوله تعالى [فَمَنْ فَرَضَ فِيهِنَّ الْحَجَّ فَلَا رَفَثَ وَلَا فُسُوقَ وَلَا جِدَالَ فِي الْحَجِّ] قالوا فالآية جاءت مطلقة ، لم تقيد بالوقوف بعرفة أو بعدم الوقوف بعرفة ، فتبقى الآية على إطلاقها ، فمن جامع قبل التحلل الأول فسد حجه .

الدليل الثاني : عن يزيد بن نعيم : أن رجلا من جذام جامع امرأته وهما محرمان ، فسأل الرجل رسول الله - صَلَّى الله عليه وسلم - فقال لهما : [اقضيا نسككما ، وأهديا هديا ، ثم ارجعا ، حتى إذا كنتما بالمكان الذي أصبتما فيه ما أصبتما فتفرقا ولا يرى واحد منكما صاحبه ، وعليكما حجة أخرى ، فتقبلان حتى إذا كنتما بالمكان الذي أصبتما فيه ما أصبتما فأحرما ، وأتما نسككما وأهديا] أخرجه أبو داود في المراسيل ، لكنه مرسل ضعيف ، كما ذكر الحافظ .

الدليل الثالث : أثر ابن عمر رضي الله عنهما ، أتاه رجل فسأله وقال : (وقعت على امرأتي ونحن محرمان ، فقال : بطل حجك ، اخرج مع الناس ، واصنع كما يصنعون ، فإذا أدركت قابلا فحج وأهد) أخرجه البيهقي ، والدارقطني ، وصححه النووي رحمه الله .

الدليل الرابع : عن عمرو بن شعيب ، عن أبيه : أن رجلا ، أتى عبد الله بن عمرو يسأله عن محرم وقع بامرأته ، فأشار إلى عبد الله بن عمر ، فقال : اذهب إلى ذلك فسله قال شعيب : فلم يعرفه الرجل ، فذهبت معه ، فسأل ابن عمر ، فقال : بطل حجك ، فقال الرجل : فما أصنع ؟ قال : اخرج مع الناس ، واصنع ما يصنعون ، فإذا أدركت قابلا ، فحج وأهد . فرجع إلى عبد الله بن عمرو وأنا معه ، فأخبره ، فقال : اذهب إلى ابن عباس ، فسله قال شعيب : فذهبت معه إلى ابن عباس ، فسأله ، فقال له كما قال ابن عمر ، فرجع إلى عبد الله بن عمرو وأنا معه ، فأخبره بما قال ابن عباس ، ثم قال : ما تقول أنت ؟ فقال : قولي مثل ما قالوا .

الدليل الخامس : أثر ابن عباس رضي الله عنهما (أن رجلا وقع على امرأته وهو نائم ، فقال ابن عباس رضي الله عنهما : اقضيا نسككما ، وارجعا إلى بلدكما ، فإذا كان عام قابل فاخرجا حاجين ، فإذا أحرمتما فتفرقا ولا تلتقيا حتى تقضيا نسككما ، واهديا هديا) أخرجه الدارقطني ، والبيهقي أيضا ، وصححه الدارقطني ، والنووي ، وقال ابن المنذر : قول ابن عباس أعلى شيء مروى في من وطئ في حجه .

وجه الاستدلال : أن قول الصحابة الأجلاء مطلق غير مقيد بوقت ، فيصدق على كل من جامع وهو محرم .

الدليل السادس : أنه جماع صادف إحراما تاما فأفسده ، كما قبل الوقوف ، لا فرق بين قبل الوقوف وبعده بالنسبة للإحرام ؟ ، فمحظورات الإحرام جميعا محرمة على المحرم ، ولا تحل له المحظورات إلا إذا تحلل التحلل الأول يوم النحر ، إذا تحلل حل له كل شيء إلا النكاح ، أو إلا النكاح والطيب والنساء ، كما سيأتي .



**القول الثاني :** أن من جامع بعد الوقوف بعرفة فإن حجه صحيح ، وعليه بدنة ، وإليه ذهب الحنفية ، والمالكية في رواية ، فيفرون بين الجماع قبل الوقوف بعرفة ، وبعد الوقوف ، قبل الوقوف يفسد الحج ، وبعد الوقوف لا يفسد الحج ، وعليه بدنة .

**أدلتهم :**

الدليل الأول : عن عبد الرحمن بن يعمر الديلي ، أن النبي صلى الله عليه وسلم قال [الحج عرفة] أخرجه الخمسة ، وصححه ابن خزيمة ، وابن حبان ، والنووي ، وابن كثير ، والشنقيطي ، والألباني ، فالوقوف بعرفة هو الركن الأعظم ، فمن جاء به فقد تم حجه ؛ لأن الوقوف ركن مستقل بنفسه ، ولا يتوقف وجوده ولا صحته على غيره ، فيكون حج من وقف بعرفة صحيحا ، حتى لو جامع بعده .

الدليل الثاني : عن عروة بن المضرس ، قال : أكلت راحتي وأتعبت نفسي والله ! ما تركت من جبل إلا وقفت عليه ، فهل لي من حج ؟ فقال النبي صلى الله عليه وسلم [من شهد صلاتنا هذه ، ووقف معنا حتى ندفع ، وقد وقف بعرفة قبل ذلك ليلا أو نهارا ، فقد أتم حجه وقضى تفثه] أخرجه الخمسة ، وصححه الحافظ ، فبين أن من وقف بعرفة فقد تم حجه ، فإذا جامع بعد عرفة فإن حجه صحيح .

نوقش الاستدلال بجديث الحج عرفة ، أن قوله [الحج عرفة] أي : الركن الأعظم في الحج هو عرفة ، وقالوا : إن الركن المتأكد في الحج هو عرفة ، ولا يلزم من أمن الفوات عدم أمن الفساد ، الإنسان إذا أدرك عرفة فإنه يأمن فوات الحج ، لكنه لا يأمن فساد الحج ، مثل العمرة ، فإنه لو طاف فيها فقد أمن فواتها ، لكنه لا يأمن فسادها لو حصل الجماع بعد الطواف .

الدليل الثالث : أنه منقول عن ابن عباس ، ذكره ابن حزم رحمه الله .

نوقش : بأنه قد نقل عن ابن عباس خلاف ذلك ، ونقل عن الصحابة خلاف ذلك ، فلا يؤخذ بقول ابن عباس هذا .  
**الراجع :**

القول الأول هو الراجح والله أعلم ، أن الجماع بعد الوقوف بعرفة وقبل التحلل الأول يفسد الحج .

**الحال الثالثة :** إذا جامع بعد التحلل الأول .

فحجه صحيح ، والجماع حرام ، وهو آثم ، وهذا رأي ابن عباس ، وعطاء ، والشعبي ، وربيعه ، والحنفية ، والمالكية ، والشافعية ، والحنابلة ، وإسحق ، عامة أهل العلم رحمة الله عليهم ، وخالف النخعي ، والزهري ، وحماد ، وابن حزم ، فقالوا : إذا جامع بعد التحلل الأول فسد حجه ؛ لأنه جماع قابل إحراما صحيحا فأفسده كالوطء قبل الرمي . ونوقش : بأن هذا خلاف الثابت عن أصحاب رسول الله صلى الله عليه وسلم ، فإنهم رأوا أن حجه صحيح ، كابن عباس ، فإنه أفتى أن من جامع بعد التحلل الأول أنه ينحر جزورا ، ورأى أن الحج صحيح ، والله أعلم .

وصلى الله وسلم على نبينا محمد وعلى آله وصحبه أجمعين .



## بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

الحمد لله رب العالمين ، وصلى الله وسلم على نبينا محمد ، وعلى آله وصحبه أجمعين .

تقدم حكم الجماع بعد التحلل الأول ، وأنه إذا جامع المحرم المرأة بعد التحلل الأول لم يفسد النسك ، ولكن هما آثمان ، ويلزمهما أن يمضيا ويحرما من الحل ، ليكملا ما بقي من نسكهما ؛ لأنهما يجماعهما قد أفسدا الإحرام ، وقد اختلف العلماء في ذلك على أقوال ، وسبب الخلاف : هل إذا تحلل التحلل الأول يبقى على إحرامه أم لا ؟ ذكر ابن قدامة رحمه الله أنه لا يزال محرما ، وهو منقول عن القاضي رحمه الله ؛ لتحريم الوطء المنافي وجوده للإحرام ، قيل للقاضي : إذن كيف يجوز إدخال العمرة على الحج ؟ هم يرون أنه لا يجوز إدخال الأصغر على الأكبر ، فقال رحمه الله : لا يصح إدخال العمرة على الحج في الإحرام الكامل التام ، وأما هذا فإنه جزء إحرام لأنه قد تحلل منه ، وهو محرم على رأي ابن عقيل رحمه الله ؛ لوجوب الدم عليه .

وقيل : ليس بمحرم ، فإذا تحلل انفك إحرامه وتبقى بعض العلق (بعض أحكام الإحرام) فيمنع من النساء حتى يتحلل التحلل الثاني .

الراجع :

أن إحرامه لا يزال ، لكن إحرامه ليس كإحرامه قبل التحلل الأول .

تجديد الإحرام للجماع بعد التحلل الأول :

اختلف العلماء في هذه المسألة على ثلاثة أقوال :

القول الأول : أن من جامع بعد التحلل الأول لم يلزمه تجديد إحرامه مرة أخرى ، وإليه ذهب ابن عباس ، وعطاء ، والشعبي ، وهو رأي الحنفية ، والشافعية في الجديد .

أدلتهم :

الدليل الأول : أن إحرامه لم يفسد جميعه ، فلم يفسد بعضه ، كما بعد التحلل الأول .

الدليل الثاني : أنه لم يرد القول بتجديد الإحرام عن أحد من أصحاب النبي ، صلى الله عليه وعلى آله وسلم ، فإذا لم يثبت عنهم فكيف نأمره بأن يذهب للحل ويحرم ويأتي مرة أخرى ؟ .

القول الثاني : أن من جامع بعد التحلل الأول يلزمه تجديد الإحرام من أدنى الحل دون أن يعتمر ، يطوف ويسعى وهو محرم ، وهذا رأي صححه ابن قدامة والشارح (ابن أخيه) ومن تابعهما ، قال في الفروع (ويحتمل أن الإمام أحمد والأئمة أرادوا هذا وسموه عمرة ؛ لأن هذه أفعالها . قال ابن قدامة : (...والأول أصح) .

أدلتهم :

الدليل الأول : أن الجماع قد صادف إحراما أفسده ، كالإحرام التام ، وإذا فسد إحرامه لزمه أن يحرم ليأتي بالطواف في إحرام صحيح ، كالوقوف .



الدليل الثاني : أن الإحرام إنما يكون من الحل ؛ ليجمع بين الحل والحرم في إحرامه .  
 القول الثالث : أن من جامع بعد التحلل الأول يلزمه أن يحرم من أدنى الحل بعمرة ، (القول الثاني يحرم بدون عمرة) و إليه ذهب المالكية ، والشافعية في القديم ، وهو مذهب بعض الحنابلة ، قالوا : ونصوص الإمام تدل عليه ، وجزم به من الحنابلة القاضي وابن عقيل ، وابن الجوزي ، واختاره شيخ الإسلام ابن تيمية ، فهم يرون أنه يذهب ويحرم بعمرة ، ويطوف ويسعى ، ثم يطوف طواف الإفاضة أو سعي الحج وهو محرم ، ثم يقصر ، ويكون قد أدى طواف الإفاضة وسعي الحج حال كونه محرما ، قال شيخ الإسلام رحمه الله (وهذا هو المأثور عن الصحابة رضي الله عنهم) .

أدلتهم :

الدليل الأول : أنه لا يتصور أن يحرم الإنسان بدون عمرة أو حج ، فلا بد أن يحرم بعمرة ، هم يقولون : هل الإحرام يتجزأ ، فيحرم لبعض الأعمال دون بعض ؟ الراجع أن الإحرام لا يكون إلا لحج أو لعمرة ، ولا يقبل التجزئة .

الدليل الثاني : أن الإحرام الأول قد فسد بالوطء ، لأن الوطء قد صادف إحراما فأفسده ، كالأحرام التام ، فيلزمه أن يحرم حتى يؤدي ما بقي من نسكه حال كونه محرما ، فيلزمه الاعتماد .

الراجع :

هو القول الثالث والله أعلم ، أن الحاج إذا جامع بعد التحلل الأول ، لزمه أن يذهب إلى أدنى الحل ، ويحرم بعمرة ، ويطوف ويسعى للعمرة ، ثم يطوف ويسعى للحج ويقصر ، ويكون قد أدى الطواف والسعي حال كونه محرما ؛ لأنه على القول الثاني إذا قيل له : اذهب إلى التنعيم ، أو إلى أدنى الحل ، وأحرم إحراما مجردا هكذا ، فكيف يخرج من إحرامه ؟ الإنسان إذا أحرم لا يخرج من إحرامه إلا بأعمال الحج أو بأعمال العمرة ؟ وأما القول بأنه لا يجدد الإحرام ، فهو قول ضعيف ؛ لأن الإنسان قد أفسد إحرامه بالجماع بعد التحلل الأول وقبل التحلل الثاني .

فدية الجماع بعد التحلل الأول :

هل يجب عليه بدنة أو تجم عليه شاة ؟ خلاف على قولين :

القول الأول : أن الحاج إذا جامع بعد التحلل الأول ، يجب عليه أن يذبح شاة ، ويوزعها على الفقراء في مكة ، وهذا قول عكرمة ، وربيعة ، وإسحق ، وهو مذهب الحنابلة ، والأصح عند الشافعية ، وإذا قال الفقهاء : شاة ، فالمراد بها فدية أذى - وهذا ضابط عندهم ، أنهم إذا قالوا عليه شاة في محظورات الإحرام فالمراد فدية الأذى - .

أدلتهم :

الدليل الأول : أنه وطء لم يفسد الحج ، فلم يوجب بدنة ، كالوطء دون الفرج إذا لم ينزل ، لم يفسد الحج ؛ لأنه تقدم أن من جامع بعد التحلل الأول فإن حجه صحيح ، لكنه آثم ، فيلزمه شاة ، كالذي باشر ولم ينزل .



الدليل الثاني : أن حكم الإحرام خف بالتحلل الأول ، فينبغي أن يُنقص موجهه عن الإحرام التام ، فلا يمكن أن يقاس الإحرام الناقص على الإحرام التام ، لأن الإحرام بعد التحلل الأول قد نقص ، فليس كالأحرام قبل التحلل الأول .

**القول الثاني :** أن من جامع بعد التحلل الأول عليه بدنة ، وهذا رأي ابن عباس رضي الله عنهما ، وعطاء ، والشعبي ، وهو مذهب الحنفية ، والمالكية ، والشافعية في قول ، والحنابلة في رواية .  
**أدلتهم :**

الدليل الأول : عن ابن عباس رضي الله عنهما (سئل عن رجل أصاب أهله قبل أن يفيض يوم النحر ، قال : ينحران جزورا بينهما ، وليس عليه الحج من قابل) أخرجه الدارقطني ، والبيهقي .

الدليل الثاني : أنه وطء في الحج ، فوجبت به بدنة ، كالوطء قبل رمي جمرة العقبة ، قاسوا الوطء بعد التحلل الأول على الوطء قبل التحلل الأول .

نوقش : بأن هذا قياس مع الفارق ؛ لأنه بالتحلل الأول خف إحرامه ، وأبيح له جزء كبير من المحظورات ، فكيف يلحق الإحرام الناقص الخفيف بالإحرام الكامل التام؟ .

**الراجع :**

هو القول الأول والله أعلم ، أنه إذا جامع بعد التحلل الأول وجب عليه فدية أذى ، ويخير بين خصال الفدية الثلاث : صيام ثلاثة أيام ، أو إطعام ستة مساكين ، لكل مسكين نصف صاع ، أو يذبح شاة يوزعها على الفقراء في مكة .

**قوله (وإن جامع بعد التحلل الأول) (الجماع هو إيلاج حشفة أصلية في قبل أو دبر) .**

أما القبل فالإجماع على أن المحرم إذا جامع امرأة في قبلها فإنه يترتب على جماعه أمور : الإثم ، فساد النسك ، الحج من قابل ، الفدية . وأما وجوب المضي في الحج فقد اختلف فيه العلماء كما سيأتي .

لا فرق عند الشافعية ، والحنابلة بين الوطء في قبل المرأة أو في دبرها أو دبر الرجل ، أو في البهيمة ، فإن هذا يأخذ حكما واحدا ، يأخذ الأحكام الخمسة المتقدمة .

أما الحنفية ، والمالكية فذهبوا إلى أن وطء البهيمة لا يفسد الحج ؛ لأنه لا يوجب الحد ، هو آثم ، وفعل فعلا قبيحا ، لكنه لا يفسد حجه ، وهو يشبه المباشرة (الوطء دون الفرج) ولا يلحقونه بالجماع ، ونلفت إلى أن الفقهاء رحمهم الله يذكرون هذه الأحكام بغض النظر عن حرمتها وحلها ؛ لأن الفقيه مهمته أن يبين الحكم الشرعي ، بغض النظر عن الفعل ، نعم الفعل قبيح ، وما ينبغي ذكره ، لكن الأحكام الشرعية لا بد من ذكرها وبيانها ، ولا يقال : لا يقع ، فكل شيء يقع ، ومن ذهب إلى الحج ورأى بعض الأحداث التي تقع لا يستغرب من وقوع مثل هذه الأشياء نعوذ بالله .



وللإمام أبي حنيفة في الوطء في الدبر ووطء البهيمة روايتان :

الرواية الأولى : أن الحج يفسد بها ؛ لأنه وطئ في فرج يوجب الاغتسال من غير إنزال ، فأفسد الحج .  
الرواية الثانية : أن اللواط ووطء البهيمة لا يفسد الحج ؛ لأنه لا يثبت به الإحصان في حد الزنا ، فهو كالوطء دون  
الفرج ، فالإحصان إنما يثبت إذا وطئ امرأة مثله في نكاح صحيح وهما حران بالغان عاقلان ، أما الحنابلة والشافعية  
فيرون في جميع الصور أن الحج يفسد ، لأنهم يرون أن اسم الجماع يصدق عليها .

الظاهرية : ذهبوا إلى أن الحج لا يفسد بوطء البهيمة ولا اللواط ، فيوافقون الإمام أبا حنيفة في رواية .  
قوله : (وإن جامع) : الجماع كما هو معلوم ، أعظم محظورات الإحرام ؛ لما يترتب عليه من أمور ، إذ تترتب عليه  
خمسة أمور :

١- الإثم .

٢- فساد النسك .

٣- وجوب المضي فيه .

٤- الحج من قابل .

٥- الفدية .

الإثم وفساد النسك مجمع عليه إذا وقع الجماع قبل الوقوف بعرفة ، وإن وقع بعد الوقوف بعرفة فهو آثم وفساد  
على رأي الجمهور .

القول الثاني : أنه آثم ، والحج غير فاسد ، وعليه بدنة ، عند الإمام أبي حنيفة رحمه الله .

الجماع وإفساد النسك :

يقول ابن المنذر رحمه الله (وأجمعوا على أن من جامع عامدا في حجه قبل الوقوف بعرفة أن عليه حجا من قابل)  
وحجه قد فسد ، وعليه قضاء الحج من قابل ، يقول (وأجمعوا على أن من وطئ قبل أن يطوف ويسعى أنه مفسد)  
وهذا بناء على رأي الجمهور .

والقول بفساد النسك مروى عن مجموعة من الصحابة ، عمر ، وعلي ، وأبي هريرة ، وابن عمر ، وابن عباس ،  
وعبد الله بن عمرو رضي الله عنهم ، أما الرواية عن عمر ، وعلي ، وأبي هريرة فإنها ضعيفة لا تثبت عنهم ، سئلوا  
عن رجل أصاب أهله وهو محرم فقالوا جميعا (ينفذان لوجههما ، ثم عليهما الحج من قابل والهدي) أخرجها الإمام  
مالك في موطنه بلاغا ، يقول (بلغنا) وبلاغات الإمام مالك حكم العلماء بعدم صحتها ؛ لانقطاعها .

وأخرج البيهقي عن عطاء عن عمر ، وهو منقطع ؛ لأن عطاء لم يدرك عمر رضي الله عنه ، ورواه ابن أبي شيبة ،  
والبيهقي ، وابن خزيمة ، عن مجاهد عن عمر ، قال عنه ابن حزم : لا يثبت ولا يصح ؛ لأنه مرسل من مراسيل مجاهد  
، ومجاهد لم يدرك ولم يلتق عمر رضي الله عنه ، إذن ما روي عن عمر وعن علي وعن أبي هريرة لا يثبت ، إنما  
الثابت ما روي عن ابن عباس وابن عمر وعبد الله بن عمرو ، أخرج الآثار عنهم ابن أبي شيبة ، والدارقطني ،  
والبيهقي وصححه ، وصححه النووي ، وحسنه ابن مفلح في الفروع .



(فعن عمرو بن شعيب ، عن أبيه : أن رجلا ، أتى عبد الله بن عمرو يسأله عن محرم وقع بامرأته ، فأشار إلى عبد الله بن عمر ، فقال : اذهب إلى ذلك فسله قال شعيب : فلم يعرفه الرجل ، فذهبت معه ، فسأل ابن عمر ، فقال : بطل حجك ، فقال الرجل : فما أصنع ؟ قال : اخرج مع الناس ، واصنع ما يصنعون ، فإذا أدركت قابلا ، فحج واهد . فرجع إلى عبد الله بن عمر وأنا معه ، فأخبره ، فقال : اذهب إلى ابن عباس ، فسله قال شعيب : فذهبت معه إلى ابن عباس ، فسأله ، فقال له كما قال ابن عمر ، فرجع إلى عبد الله بن عمرو وأنا معه ، فأخبره بما قال ابن عباس ، ثم قال : ما تقول أنت ؟ فقال : قولني مثل ما قالوا) .

وروي مرفوعا إلى النبي صلى الله عليه وعلى آله وسلم ، عند أبي داود في المراسيل ، من حديث يزيد بن نعيم الأسلمي ، أن رجلا من جذام جامع امرأته وهما محرمان ، فسأل النبي صلى الله عليه وسلم ، فقال : [اقضيا نسككما وأهديا هديا ، ثم ارجعا من حيث جئتما ، حتى إذا جئتما المكان الذي أصبتما فيه ما أصبتما فتفرقا ، ولا يرى واحد منكما صاحبه ، وعليكما حجة أخرى] قال عنه البيهقي : منقطع ، وقال عنه الحافظ ابن حجر رحمه الله : (رجاله ثقات مع إرساله) والمرسل من أقسام الضعيف ، فلا يثبت مرفوعا إلى النبي صلى الله عليه وسلم .

وجوب المضي بعد الجماع :

ذهب عامة أهل العلم إلى أن المحرم إذا جامع امرأته قبل التحلل الأول ، فإن نسكه فاسد ، ويلزمهما المضي فيه .  
أدلتهم :

الدليل الأول : قول الله تبارك وتعالى ﴿ وَأَتَمُّوا الْحَجَّ وَالْعُمْرَةَ لِلَّهِ ﴾ فيلزمه أن يمضي فيه .

الدليل الثاني : الأثر الثابت عن الثلاثة الصحابة السابق ذكرهم ، ابن عباس وابن عمر وابن عمرو ، فإنهم حكموا بوجوب المضي فيه .

وخالف ابن حزم والظاهرية ، فقالوا : لا يلزمه المضي فيه ، بل إذا أفسد نسكه بالجماع فإنه يذهب ، ولا يلزمه الاستمرار في الحج .

أدلتهم :

الدليل الأول : أن النبي صلى الله عليه وسلم يقول [من عمل عملا ليس عليه أمرنا فهو رد] وهو قد عمل عملا ليس عليه أمر الله ورسوله ، ففسد نسكه ، وكونه يستمر في الحج حتى النهاية لا دليل عليه .

الدليل الثاني : أنه لا يمكن المضي في شيء فاسد .

وذهب الحسن البصري والإمام مالك في رواية ، إلى أنه يتحلل بعمره ، كالذي فاته الحج ، وهذا الإنسان قد فاته الحج فيتحلل بعمره .

الراجع :

ما ذهب إليه الصحابة الكرام رضي الله عنهم ، ففتواهم مقدمة على رأي غيرهم .





## قضاء الحج :

نقل وجوب القضاء عن مجموعة من الصحابة ، عن ابن عمر ، وابن عباس ، وعبد الله بن عمرو ، سواء كانت حجته فرضاً أم نفلاً ، يلزمه المضي فيه ، أما الفرض فلأن ذمته لم تبرأ منها ، فيلزمه أن يأتي بهذه الحجة ، وإذا كانت الحجة نذراً لزمه الإتيان بها ؛ لأن ذمته لا تزال مشغولة بها ، وأما إذا كانت الحجة تطوعاً ، لزمه الإتيان بها ؛ لأن الحج يصبح واجباً بالشروع فيه (بالإحرام فيه) فلا بد أن يأتي بها من قابل .

## الفدية :

الفدية واجبة عليه ، لكن اختلف العلماء في مقدارها ، وقد تقدم أنه إذا جامع بعد الوقوف بعرفة ، فالجمهور كلهم يقولون : عليه بدنة ، لكن إذا حصل الجماع قبل الوقوف بعرفة ففيه خلاف على قولين :

**القول الأول :** أن الفدية بدنة ، إليه ذهب ابن عباس ، وعطاء ، وطاوس ، ومجاهد ، وهو مذهب المالكية ، والشافعية ، والحنابلة .

## أدلتهم :

الدليل الأول : أنه قول الصحابة الكرام رضي الله عنهم .

الدليل الثاني : أنه جماع تخلل إحراماً تاماً فأفسده ، فأوجب بدنة ، كبعد الوقوف بعرفة ، لأن الجميع يرى لزوم البدنة إذا كان بعد الوقوف بعرفة ، فيلزمون الحنفية بهذا ، فقاوسوا ما قبل الوقوف على ما بعده .

**القول الثاني :** أنه إذا جامع قبل الوقوف بعرفة فإن عليه شاة ، وإليه ذهب الحنفية رحمهم الله .

**دليلهم :** أن قبل الوقوف معنى يوجب القضاء ، فلم يجب به بدنة ، كمن فاتته الحج ، أي إن الجماع قبل الوقوف يوجب أن يقضي الإنسان الحج مرة أخرى ، فإذا كان سيقضي لزمه شاة ، ولا تلزمه بدنة ، فيفرقون ما بين قبل عرفة وما بعده ، وهذا التفريق يحتاج إلى دليل ، قالوا : قبل الوقوف بعرفة لم يتم حجه ، وبعد الوقوف بعرفة تم حجه ؛ لأن الرسول صلى الله عليه وسلم يقول [الحج عرفة] وتقدم أن الجماع بعد الوقوف بعرفة ، وكذلك قبل الوقوف بعرفة تلزم به بدنة أيضاً على الراجح ؛ لأن الجماع في كلا الحالين قد صادف إحراماً تاماً فأفسده ، فأوجب بدنه ، ولأن فيه قضاء الصحابة الكرام ، فيصار إلى ما قضاوا به .

## التفريق بين المحرم وزوجته بعد الجماع :

تقدم في الآثار المنقولة عن الصحابة أنهم قالوا (إذا أحرمتما فتفرقا) كما قال ابن عباس رضي الله عنهما ، وفي الحديث المروي عن النبي صلى الله عليه وسلم ، أنه قال (إذا وصلتما إلى الموضع الذي أصبتما فيه فتفرقا ، ولا يرى واحد منكما صاحبه) فما حكم التفريق بينهما ؟ هل هو واجب أم مستحب ؟ قولان :



**القول الأول :** أن التفريق بين الزوجين مستحب ولا يجب ، وهو رأي الحسن ، ومجاهد ، وعطاء ، وهو مذهب الحنفية ، والشافعية في قول ، ومذهب الحنابلة .

**أدلتهم :**

**الدليل الأول :** أنه إذا جامع الإنسان امرأته في نهار رمضان لم يلزم التفريق بينهما ، فقاوسوا الجماع في الحج على الجماع في رمضان ، لأنه يترتب على الاثنين فساد العبادة .

**الدليل الثاني :** أن الحكمة من التفريق هي الصيانة عما يتوهم من معاودة الوطء والوقاع ، عند رؤية المكان الذي حصل فيه الجماع ، وهذا وهم بعيد ، لا يستلزم الإيجاب وتكليف الإنسان بمفارقة امرأته .

**القول الثاني :** أنه يجب التفريق بينهما ، وإليه ذهب المالكية ، والشافعية في قول ، والحنابلة في رواية .

**أدلتهم :**

**الدليل الأول :** أن الصحابة الكرام رضي الله عنهم أمروا به .

**الدليل الثاني :** أن الاجتماع يذكر الجماع ، فيكون من دواعيه ، لماذا قضاوا ؟ لأنهم قد حصل منهم الجماع في العام الماضي ، فإذا اجتمعا أمكن أن يتذكرا فيحصل منهما ما حصل في العام الماضي .

**الراجع :**

هو القول الأول ، أنه لا يلزم التفريق ، بل هو مستحب ، إن حصل وإلا لم يلزم .

**بداية التفريق :**

في الأثر وفي الحديث ، مرة يقول (إذا أحرمتما) ومرة (من حيث أصبتها) وهنا اختلف السلف ، فمنهم من يقول : من حيث حصل الجماع ، وهو رأي طائفة من السلف ، رأي ابن المسيب ، وعطاء ، والنخعي ، والثوري ، وهو مذهب الحنفية ، والشافعية ، والمذهب عند الحنابلة ، فإن كان الجماع في مزدلفة مثلا ، فإنها تمضي معه ، حتى إذا وصلوا إلى مزدلفة فرق بينهما ، أو في عرفة ، أو قبل جمره العقبة .

**وقيل :** من حين يجرمان إلى أن يحلا ، وهو مروى عن علي ، وابن عباس ، ومذهب المالكية ، والحنابلة في رواية .

**معنى التفريق بينهما :**

**يقولون :** ألا يركب معها في حمل ، ولا ينزل معها في فسطاط ، وفي النزول لا ينزل معها ، لكن يكون قريبا منها ، حتى لا يقعا فيما وقعا فيه المرة الأولى ، وهذا يدل على أن هذا المحذور شديد عظيم ، ينبغي للإنسان أن يحتاط فيه أشد الحيطه ، خاصة الشباب ؛ لأنه يترتب عليه أمور عظيمة ، وترتيب هذه الأمور عليه يدل على عظيمته ، ولو كان يسيرا لما رتبت عليه هذه الأمور ، فهو مثل : الجماع في نهار رمضان ، يترتب عليه عتق ، أو صيام شهرين متتابعين ... الخ ، فهذا دليل على أنه أمر ليس بالسهل .



٩- المباشرة :

﴿ قال رحمه الله : وَتَحْرِمُ الْمُبَاشَرَةَ . ﴾

أدلته :

الدليل الأول : قوله تعالى ﴿ فَمَنْ فَرَضَ فِيهِنَّ الْحَجَّ فَلَا رَفَثَ وَلَا فُسُوقَ وَلَا جِدَالَ فِي الْحَجِّ ﴾ والرفث كما قال ابن عباس (غشيان النساء والقبلة والغمز) وقيل : (جميع حاجات الرجال من النساء) ويدخل فيه المباشرة ، والمباشرة إما أن تكون في الفرج وإما أن تكون دونه ، وهي المقصودة هنا .

وقد اتفق الفقهاء على أن المباشرة حرام ، وأن المحرم ممنوع من المباشرة حال إحرامه فيما دون الفرج ، من القبلة واللمس بشهوة وغير ذلك ، والشارع قد حرم العقد [لا ينكح المحرم ولا ينكح ولا يخطب] لأنه من دواعي الوطء ، فكيف بالمباشرة ؟ التي هي أعظم من العقد .

والمباشرة من دون شهوة جائزة بالاتفاق ، فلو أمسك بيدها أو نحو ذلك جاز ، إنما المحرم إذا كانت المباشرة بشهوة . والمباشرة بشهوة إما أن يحصل معها إنزال أو لا ، فإن لم ينزل فقد اتفق الفقهاء رحمهم الله ، على أن حجه صحيح ، قال ابن قدامة (أما إذا لم ينزل فإن حجه لا يفسد بذلك ، لا نعلم أحدا قال بفساد حجه) .

الفدية في المباشرة دون إنزال :

اختلف العلماء في ذلك على قولين :

القول الأول : أنه إذا باشر ولم ينزل فعليه شاة ، وإليه ذهب جمهور أهل العلم ، الحنفية ، والمالكية ، والشافعية ، وهو المذهب عند الحنابلة ، ورأي ابن المسيب ، وعطاء ، وابن سيرين ، والزهري ، وقتادة ، والثوري ، وهو رأي أبي ثور .

دليلهم : أنها ملامسة عريت عن الإنزال ، فلم توجب بدنة ، كاللمس بغير شهوة .

القول الثاني : أنه إذا باشر ولم ينزل فعليه بدنة ، وإليه ذهب المالكية في رواية ، والحنابلة في رواية .

دليلهم : أنها مباشرة محظورة بالإحرام ، أشبهت المباشرة التي اقترن بها إنزال ، فيكون عليه فيها بدنة .

الراجح :

هو القول الأول والله أعلم ، أنه إذا باشر بشهوة ولم ينزل ، فإن عليه شاة فدية أذى ، وإذا قال الفقهاء : عليه شاة ، فالمراد فدية أذى كما تقدم يخير بين ثلاثة أشياء : صيام ثلاثة أيام ، أو إطعام ستة مساكين ، لكل مسكين نصف صاع ، أو ذبح شاة ، كما في حديث كعب بن عجرة رضي الله عنه .



﴿ قال رحمه الله : فَإِنْ فَعَلَ فَأَنْزَلَ لَمْ يَفْسُدْ حَجَّهُ . ﴾

إن باشر فأنزل ، هذا النوع الثاني من أنواع المباشرة .

**فساد الحج بالمباشرة مع الإنزال :**

المؤلف يقول (لم يفسد حجه) والمسألة فيها خلاف على قولين :

**القول الأول :** أن من باشر بشهوة فأنزل لم يفسد حجه ، كالتقبيل والمس ، وإليه ذهب الحنفية ، والشافعية ، والحنابلة في المذهب ، وهو رأي أبي ثور ، والثوري ، وابن المنذر .

**أدلتهم :**

الدليل الأول : عن علي رضي الله عنه ، (من قبل امرأته وهو محرم فليهرق دما) أخرجه البيهقي ، وضعفه الحافظ ابن حجر رحمه الله .

الدليل الثاني : أنه لا نص فيه ولا إجماع ، فليس ثمة نص على أن من باشر فأنزل فسد حجه ، والأصل صحة الحج ، ولا يثبت الفساد إلا بدليل ، والفساد حكم متعلق بالجماع في الفرج ، فلا يقاس غيره عليه ، لوجود الفرق بينهما في الحقيقة والحكم والأثر ، فليست حقيقة المباشرة دون الفرج كالمباشرة في الفرج ، بينهما فرق شاسع ، فلا يقاس الأدنى بالأعلى .

الدليل الثالث : أن قياس إفساد المباشرة مع الإنزال على الجماع قياس مع الفارق ؛ لأن الجماع أغلظ حكماً ، ولاختلاف الحقيقة بين الأمرين ، والآثار المترتبة عليهما .

الدليل الرابع : أن الفساد حكم يتعلق بالجماع في الفرج على التخليط .

الدليل الخامس : أنه استمتاع لا يجب بنوعه الحد فلم يفسد الحج ، كما لو لم ينزل ، فلو استمتع الرجل بامرأة تحرم عليه بهذا الاستمتاع ، فهل يجب عليه الحد ؟ ج : لا يجب عليه الحد ، إنما يجب بالزنا نعوذ بالله ، أما هذا فلا .

**القول الثاني :** أن من باشر أو لمس أو قبل بشهوة فأنزل فسد حجه ، وهو رأي عطاء ، والحسن ، والقاسم بن محمد وإسحق ، وابن جبیر ، وإليه ذهب المالكية ، والشافعية في قول ، والحنابلة في رواية .

**أدلتهم :**

الدليل الأول : قول الله تعالى (فلا رفث ولا فسوق ولا جدال في الحج) قالوا : والرفث يتناول الجماع وما دونه ، وهذا الإنسان قد فعل فعلاً محرماً ، فيفسد حجه .

الدليل الثاني : أنها عبادة يفسدها الوطء فأفسدها الإنزال بالمباشرة كالصيام ، فالصائم لو باشر امرأته بشهوة فأنزل فسد صومه ، وإذا جامعها فسد صومه ، فكذا الحج ، إذا جامعها فسد حجه ، وإذا باشرها بشهوة فسد حجه .

ونوقش : بأنه قياس مع الفارق ؛ لأن الحج لا يفسد إلا بالجماع ، بخلاف الصيام ، فإنه يفسد بتكرار النظر وأشياء أخرى ، فثمة فرق بينهما .



الدليل الثالث : أن المقصود بالجماع هو الإنزال ، وهو أبلغ من الإيلاج ، فجاز أن يفسد الحج به إذا انفرد كالإيلاج .  
نوقش : بأن هذا غير صحيح ؛ فإن الفقهاء يقولون كما في حديث العسيلة ، أن اللذة ليست في الإنزال ، وإنما اللذة فيما قبله .

**الراجع :**

أن من باشر بشهوة ، أو لمس أو قبل فأنزل ، لم يفسد حجه ، لكنه آثم ، ويترتب عليه ما سيأتي ؛ لأنه لا نص ولا إجماع في فساد النسك ، ولا يصح القياس على المنصوص ؛ لأن الوطء في الفرج يجب في نوعه الحد ، وللفرق الشاسع بين الوطء وبين المباشرة دون الفرج .

**قال رحمه الله : وَعَلَيْهِ بَدَنَةٌ .**

من باشر فأنزل لم يفسد حجه ، وعليه بدنة ، وهي مسألة تختلف فيها .

**الواجب على من باشر فأنزل :**

اختلف فيه الفقهاء على قولين :

**القول الأول :** أن من باشر فأنزل فعليه بدنة ، إليه ذهب المالكية ، وهو المذهب عند الحنابلة ، وهو رأي الحسن ، وابن جبير ، وأبي ثور .

**دليلهم :** أنها مباشرة أوجب الغسل ، فأوجب البدنة ، كالوطء في الفرج .

نوقش : بأنه قياس فرع على أصل يخالفه في مسائل كثيرة ، ويلزم منه قياس مس المرأة الأجنبية مع الإنزال على الزنا ، لأنه إذا قيل بهذا القول قيل : من مس امرأة فأنزل وجب عليه الحد ؛ لأن الرجل إذا جامع امرأة محرمة عليه بالزنا وجب عليه الحد ، فمن لمس امرأة أجنبية عنه فأنزل يجب عليه الحد ، وهذا لا أحد يقول به .

**القول الثاني :** أن من باشر فأنزل فعليه شاة ، إليه ذهب الحنفية ، والشافعية ، والحنابلة في رواية ، وهو رأي ابن المنذر .

**دليلهم :** أنها مباشرة دون الفرج ، أشبه ما لو لم ينزل ، قياس المباشرة مع الإنزال على المباشرة بدون إنزال ، فيوجبون فيه الشاة .

**الراجع :**

هو القول الثاني والله أعلم ، وأن الواجب على من باشر بشهوة فأنزل شاة (فدية أذى) وأما قياس المباشرة على الجماع فهو قياس مع الفارق ، لأن بينهما اختلافاً في الحقيقة والأثر والحكم ، فلا يقاس الأخف على الأعلى الذي يخالفه في جميع الأحكام .



### ﴿ قال رحمه الله : لکن يُحرّم من الحِلِّ لطوافِ الفرضِ . ﴾

قوله : (يحرم من الحل) : أين مكان هذه الجملة من المسائل ؟ تقدم أنه لو جامع بعد التحلل الأول أنه يحرم من الحل ، ولذا قال العلماء رحمهم الله : هذه سبقة قلم من المؤلف رحمه الله ، ومحلها الحقيقي ، أنها تأتي بعد قوله (ويقضيان ثاني عام) لكنه مفروض في مسألة لم يتكلم عنها المؤلف رحمه الله ، وهي مسألة : الجامع بعد التحلل الأول ، المؤلف لم يتكلم عن الجامع بعد التحلل الأول ، بل تكلم عن الجامع قبله ، ولذا يقال (ومن جامع بعد التحلل الأول فإنه آثم ، وحجه صحيح ، ويلزمه أن يحرم من الحل ، وعليه شاة فدية أذى) فهذه العبارة (لكن يُحرّم من الحِلِّ لطوافِ الفرضِ ..) سبقة قلم من المؤلف ، وموضعها بعد قوله (ويقضيان ثاني عام) هذا المحل أقرب لها .

### ﴿ قال رحمه الله : وإحرامُ المرأةِ كالرجلِ . ﴾

حكم إحرام المرأة كحكم إحرام الرجل ، هذا الأصل ، فما يحرم على الرجل يحرم عليها ، وما يباح له يباح لها ، والفتية التي تجب على الرجل تجب عليها ، وهذا الأصل في المرأة مع الرجل ، ليس في الحج فقط ، بل في جميع العبادات ، بل في الدين كله ، أنه لا فرق بين الرجل والمرأة ، كلهم يتوجه إليه الخطاب الشرعي ، الله تعالى يقول (يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا) وهي داخلة في هذا النداء وجميع الأحكام الشرعية ، لكن لطبيعة المرأة ، ولخلقها ، ولرحمة الله بها ، اختصت بمجموعة من الأحكام الشرعية ، فالأصل تساوي الأحكام إلا ما جاء الدليل بالتخصيص فيه .

### ﴿ قال رحمه الله : إلا في اللباسِ . ﴾

أي إلا في قضية التجرد من المخيط وتغطية الرأس ، فإن المرأة لا تتجرد من المخيط كالرجل ، ويحرم عليها أن تكشف رأسها ، أما في بقية محظورات الإحرام فهي كالرجل ، في تقليم الأظفار ، في قص الشعر ، في المباشرة وما يتعلق بها ، والجامع وما يتعلق به وغير ذلك .

### البرقع للمحرمة :

### ﴿ قال رحمه الله : وتُجْتَنَبُ البُرُقُ . ﴾

البرقع : لباس يجعل على الوجه ، وهو لباس زينة ، وأما النقاب فهو : لباس حاجة .  
المؤلف ذكر البرقع ، فيدخل فيه النقاب ، والنقاب حرام على المرأة ، وقد دل عليه حديث ابن عمر رضي الله عنهما ، أن النبي صلى الله عليه وسلم قال : [ولا تتقب المرأة ولا تلبس القفازين] أخرجه الإمام البخاري ، قال ابن المنذر : (كراهية البرقع ثابتة عن سعد وابن عمر وابن عباس وعائشة رضي الله عنهم) قال ابن قدامة : (ولا نعلم أحدا خالف فيه) ، وقال شيخ الإسلام : (والبرقع أقوى من النقاب فلذا ينهى عنه باتفاقهم) ودليل تحريمه أنه أشد من النقاب المحرم عليها ، فإذا كان النقاب الذي فتحة العين فيه تكون على الحدقة حراما على المرأة في حال الإحرام ، فالبرقع من باب أولى ؛ ولأنه لباس يختص بعضو من الجسد ، فيكون حراما عليها .



## القفازان للمحرمه :

📖 قال رحمه الله : والقفازين .

وهما لباس اليدين ، تمنع المرأة منهما ؛ لأنهما مصنوعان على قدر العضو ، وفيهما خلاف على قولين :  
القول الأول : أنه لا يجوز للمرأة المحرمة أن تلبس القفازين حال إحرامها ، وإليه ذهب ابن عمر ، وعطاء ، وطاوس ، ومجاهد ، وهو رأي النخعي ، وإسحق ، والمالكية ، والشافعية في الأصح ، وهو المذهب عند الحنابلة .  
دليلهم : حديث ابن عمر رضي الله عنهما ، [ولا تتقب ولا تلبس القفازين] .

القول الثاني : أنه يجوز للمرأة المحرمة أن تلبس القفازين ، وهذا منقول عن علي ، وعائشة ، وسعد ، ورأي لعطاء والثوري رحمهم الله ، وهو رأي الحنفية ، والشافعية في قول ، والحنابلة في رواية .  
أدلتهم :

الدليل الأول : حديث يروى عن النبي صلى الله عليه وسلم ، عن ابن عمر ، أنه قال : [إحرام الرجل في رأسه ، وإحرام المرأة في وجهها] - وسيأتي تحريجه - والحديث ضعيف ، لا يثبت عن النبي صلى الله عليه وسلم .

الدليل الثاني : أن سعد بن وقاص رضي الله عنه كان يلبس بناته القفازين ، ولم يكن ينهاهن .

الدليل الثالث : أنه عضو يجوز ستره بغير المخيط ، فجاز به ، كالرجلين ، المرأة يجوز أن تضع كمها على يدها ، فإذا كان يجوز ، فكذلك يجوز ستر اليدين بالقفازين .

نوقش : بأن الرجل يجوز له أن يضع ثوبه أو إزاره على قدميه ، لكن لا يجوز له أن يلبس الخفين أو الجوربين في رجليه ؛ لأنه لباس خاص بهما .

## الراجع :

هو القول الأول - والله أعلم - أنه لا يجوز للمرأة أن تلبس القفازين حال الإحرام ؛ لوجود النص النبوي ، وإذا كان هناك نص نبوي فليس لأحد قول مع قوله .

هل يجوز للمرأة أن تغطي يديها بكميها ؟

يقول المرداوي رحمه الله (ولا يلزم تغطيتهما بكمها لمشقة التحرز ، جوازه بهما ، بدليل تغطية الرجل قدميه بإزاره لا بخف ، وإنما جاز تغطية قدمها بكل شيء لأنها عورة في الصلاة ...) - يرى جواز أن تغطي يدها بكمها ، وهذا لا بأس به ، لكن لا يجوز أن تغطيه بالقفاز - بدليل : تغطية الرجل قدميه بإزاره لا بخف ، وإنما جاز تغطية قدمها بكل شيء ؛ لأنها عورة في الصلاة ، وهذا يؤخذ منه فائدة ، أن المرأة يجوز لها أن تلبس الجورب والخف ، وستر قدميها ، وإنما المحرم عليها شيئان : النقاب والقفاز .



## ﴿ قال رحمه الله : وتغطية وجهها . ﴾

المرأة تمنع من تغطية وجهها حال إحرامها ، و إذا غطته بشيء لا يمس الوجه جاز بالاتفاق ، كما ذكر شيخ الإسلام رحمه الله ، ولذا يرى أحيانا في الحج وفي العمرة نساء يضعن عودا أو نحوه ، ليكون الغطاء بعيدا عن وجوههن ، من أجل ألا يمس الوجه ، لكن إذا غطت وجهها لغير حاجة أو احتاجت إلى ستر وجهها لوجود الرجال جاز لها ، لكن لو غطت وجهها لغير حاجة كما تفعل بعض النساء ، دائما يغطين وجوههن ، كبيرات السن والعجائز غالبا يكن واضعات شيئا على وجوههن ، فما حكم ذلك ؟ .

### تغطية وجه المحرمة بلا حاجة :

اختلف الفقهاء في هذه المسألة على قولين :

**القول الأول :** أن المرأة لا تغطي وجهها بشيء يمسه ، ويحرم عليها ، وإن احتاجت إلى ستره لمرور الرجال قريبا منها غطته ، وهذا رأي عامة أهل العلم ، فهو مذهب الحنفية ، والمالكية ، والشافعية ، والحنابلة .

### أدلتهم :

**الدليل الأول :** ما يروى عن النبي صلى الله عليه وسلم من حديث ابن عمر رضي الله عنهما ، قال : (إحرام الرجل في رأسه ، وإحرام المرأة في وجهها) أخرجه الدارقطني ، والبيهقي ، وضعفه جمع من أهل العلم ، وضعفه العقيلي ، والدراقطني ، والبيهقي ، وابن القطان ، وابن حجر وغيرهم ، ورأى صحته موقوفا البيهقي ، والزيلعي ، والعقيلي .  
**الدليل الثاني :** عن ابن عمر رضي الله عنهما ، أن النبي صلى الله عليه وسلم قال : [لا تتقب المرأة ولا تلبس القفازين] أخرجه الإمام البخاري .

**نوقش :** بأن النبي صلى الله عليه وسلم نهى أن تتقب المرأة ، ولم ينهاه أن تستر وجهها ، كما أن المحرم ينهى عن لبس القميص ، مع أنه يجوز له أن يستر يديه ورجليه باتفاق الفقهاء ، ويجوز أن يغطي جسده بقميص ، فلو كان نائما ، وغطى نفسه بلحاف أو قميص غطى صدره أو غيره فإنه يجوز له .

**القول الثاني :** أنه إذا غطت المرأة وجهها بشيء يمسه فلا بأس به ، إنما الممنوع أن تلبس ما صنع لهذا العضو من نقاب وبرقع ونحوهما ، وأما ما سواهما فلا بأس به ، وإليه ذهب شيخ الإسلام رحمه الله ، وهو رأي ابن القيم ، واختيار شيخنا وطائفة من أهل العلم .

### أدلتهم :

**الدليل الأول :** أنه لم يثبت عن النبي صلى الله عليه وسلم ، أنه منع المرأة من أن تغطي وجهها ، ولم يقل : إحرام المرأة في وجهها ، إنما هذا قول لبعض الفقهاء وبعض أهل العلم ، وهو ثابت عن ابن عمر موقوفا ، كما صححه العقيلي ، والبيهقي ، والزيلعي ، فهو من كلام ابن عمر ، وليس من كلام النبي صلى الله عليه وسلم .

**الدليل الثاني :** عن عائشة رضي الله عنها ، قالت (كان الركبان يمرون بنا ونحن مع رسول الله صلى الله عليه وسلم محرمات ، فإذا حاذوا بنا سدلت إحدانا جلبابها من رأسها على وجهها ، فإذا جاوزونا كشفناه) أخرجه الإمام أحمد ،





وأبو داود ، وابن ماجه ، وإن كان الشيخ الألباني ومعه بعض أهل العلم يضعفونه ، ضعفه في الإرواء ، وفي سنن ابن ماجه، إلا أنه حسن إسناده لشواهد في حجاب المرأة المسلمة وفي تخريج المشكاة.  
الدليل الثالث : عن فاطمة بنت المنذر قالت : (كنا نحمر وجوهنا ونحن محرمات ونحن مع أسماء بنت أبي بكر الصديق) . أخرجه الإمام مالك في الموطأ بسند صحيح .  
الراجح :

أنه يجوز للمرأة أن تغطي وجهها ، لأنه ليس ثمة دليل على منعها من ذلك ، ولأنه لا دليل على أن المرأة تمنع من شيء يمس الوجه ، وليس هناك دليل يأمر المرأة أن تجافي حجابها عن وجهها بعود ، والنبي صلى الله عليه وسلم ، سوى بين وجهها ويديها ، وكلاهما كبدن الرجل ، لا كراسه ، وأزواجه صلى الله عليه وسلم ، كن يسدلن على خمرهن على وجوههن ، من غير مراعاة المجافة ، فمن طلب المجافة فعليه الدليل ولا دليل ، فيجوز لها أن تستر وجهها ولو لم تكن عند رجال أجنب ، ويجوز أن يكون مماسا لوجهها .

التحلي للمحرمة :

📖 قال رحمه الله : ويُباح لها التحلي .

أي أن تلبس الحلي ؛ لأنه لا دليل على المنع من ذلك ، وفيها خلاف بين أهل العلم رحمة الله عليهم على قولين :  
القول الأول : أنه يباح للمحرمة أن تتحلى حال الإحرام ، إليه ذهب طائفة من أهل العلم ، فهو رأي ابن عمر ، و عائشة رضي الله عنهم ، ومذهب الحنفية ، وهو الظاهر من مذهب المالكية ، ومذهب الشافعية ، والصحيح من مذهب الحنابلة .

أدلتهم :

الدليل الأول : عن عائشة رضي الله عنها : (أن امرأة أتتها ، وقالت : يا أم المؤمنين إن ابنتي فلانة حلفت أن لا تلبس حليها في الموسم ، فقالت : قولي لها : إن أم المؤمنين تقسم عليك إلا لبستي حليك كله) أخرجه البيهقي .  
الدليل الثاني : عن نافع (أن نساء ابن عمر وبناته كن يلبسن الحلي وهن محرمات) أخرجه ابن أبي شيبة ، وعبد الرزاق بسند صحيح.

الدليل الثالث : عن محمد بن سيرين قال : (كانوا يكرهون التعطل للمرأة في الحل والإحرام) أخرجه ابن أبي شيبة ، ومعنى التعطل : ترك لبس الذهب ، فكانوا يكرهون للمرأة أن تترك لباس الذهب ، بل تؤمر بأنه تلبس الذهب حال حلها وحال إحرامها .

القول الثاني : أنه يكره للمحرمة أن تتحلى حال الإحرام ، وهذا مروى عن عطاء ، و أبي ثور ، والثوري ، والمالكية في قول ، والحنابلة في رواية .

دليلهم : أنه زينة ، ولباس الزينة مكروه للمحرمة كالإثمد والكحل.



نوقش : بأن هذا تعليل لا دليل عليه ، فهم قاسوا التحلي على الاكتحال بالإثمد ، وهم يحتاجون إلى إثبات الكراهة أولاً في الكحل ، ثم يحتاجون إلى إثبات الحكم في الحلّي ، وهو مخالف لما ثبت عن أصحاب رسول الله صلى الله عليه وسلم .

القول الثالث : أنه يحرم على المرأة التحلي حال الإحرام ، وإليه ذهب المالكية في قول ، والحنابلة في رواية .  
دليلهم : قياس الإحرام على العدة ، بجامع منع الطيب في كل ، فالعدة تمنع الطيب ، والإحرام يمنع الطيب ، فإذا كانت تمنع الطيب والإحرام يمنع الطيب ، والعدة تمنع التحلي ، فالإحرام يمنع التحلي .

نوقش : بأن هذا قياس مع الفارق ؛ لأن الإحرام لا يمنع الخروج ، ولا يمنع لباس الزينة ، والعدة تمنع من لباس الزينة ، وتمنع من الخروج في الليل إلا لضرورة ، وفي النهار إلا لحاجة ، فلا يصح القياس ، فالقياس لا بد أن يكون من كل وجه ، أما أن يكون قياس في بعض المسائل دون بعض فلا ، لا بد أن يكون التطابق بين الفرع والأصل تاماً ، وأما إن كان ثمة فرق بين الفرع والأصل فلا يصح الإلحاق .

الراجع :

القول الأول ، وهو جواز التحلي للمرأة ، بأي نوع من أنواع الحلّي شاءت ، من ذهب وفضة وغيرهما ، والله أعلم .  
وصلّى الله وسلّم على نبينا محمد وعلى آله وصحبه أجمعين .



## بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

الحمد لله رب العالمين ، وصلى الله وسلم على نبينا محمد ، وعلى آله وصحبه أجمعين .

### باب الفدية

الفدية : مصدر فداه يفديه فديةً ، والمراد : أعطى فداه ، والفدية والفداء والفدْيُ : ما يعطى في افتكاك الأسير في الحرب أو الإنقاذ من هلكة ، وفي قوله (باب الفدية) : إشارة وإشعار أن فاعل المحذور كأنه وقع في هلكة يحتاج إلى إنقاذه منها ، بدفع الفدية ؛ لعظم شأن المحذور ، الذي جعل الشارع في مقابل فعله هذه الفدية .

أقسام المحظورات بالنسبة للفدية :

القسم الأول : ما لا فدية فيه .

وهو عقد النكاح ، فعقد النكاح محذور من محظورات الإحرام على الراجح من أقوال أهل العلم ، لكن لا فدية فيه .  
القسم الثاني : ما فديته مغلظة .

وهو الجماع قبل التحلل الأول ، وهذا فديته بدنة كما تقدم على تفاصيل سبقت .

القسم الثالث : ما فديته الجزاء أو بدله .

وهو قتل الصيد .

القسم الرابع : ما فديته فدية أذى .

وهذا في بقية محظورات الإحرام .

قال المؤلف رحمه الله : يُخَيَّرُ بِفِدْيَةِ حَلْقٍ وَتَقْلِيمٍ أَوْ تَغْطِيَةِ رَأْسٍ وَطَيْبٍ .

أقسام الفدية في التخيير :

القسم الأول : ما يوجب الفدية على التخيير .

وهو نوعان :

النوع الأول : فدية الأذى .

وهي شاملة لفدية : الحلق ، والتقليم ، وتغطية الرأس ، ولبس المخيط ، والطيب ، وفيها الفدية على التخيير بين الثلاثة أشياء التي جاءت في حديث كعب بن عجرة رضي الله عنه ، وسيذكرها المؤلف رحمه الله .

النوع الثاني : فدية الصيد .

وفدية الصيد على التخيير أيضا ، وهي نوعان :

أ- ما له مثل من النعم .

ب- ما لا مثل له من النعم .



القسم الثاني : ما يوجب الفدية على الترتيب .  
وهي ثلاثة أنواع :

- ١- دم المتعة والقران (باعتبار أن دم المتعة والقران دم جبران لا شكران) وتقدم أن الدم دم شكران لا دم جبران ، لكن نمضي على قول الفقهاء .
  - ٢- دم المحصر .
  - ٣- الجماع في الحج والعمرة .
- القسم الثالث : ما لم يرد فيه ترتيب ولا تخيير .  
وهو : دم فوات الوقوف بعرفة .

قوله (يُخِيرُ بِفَدْيَةِ حَلْقٍ وَتَقْلِيمٍ أَوْ تَغْطِيَةِ رَأْسٍ وَطَيْبٍ).

هذا النوع الأول من أنواع الفدية التي فيها تخيير ، وهو ما يوجب الفدية على التخيير ، فيخير فاعل هذه الأجناس ، وهي : الحلق ، والقلم ، ولبس المخيط ، وتغطية الرأس ، والطيب ، يخير من فعل هذه المحظورات بين ثلاثة أشياء : صيام ثلاثة أيام ، أو إطعام ستة مساكين ، لكل مسكين نصف صاع ، وبين أن يذبح شاة ويوزعها على الفقراء في مكة ، أو في موضع فعل المحذور .  
ودل على ذلك :

قول الله تعالى ﴿فَمَنْ كَانَ مِنْكُمْ مَرِيضًا أَوْ بِهِ أَذًى مِنْ رَأْسِهِ فَفِدْيَةٌ مِنْ صِيَامٍ أَوْ صَدَقَةٍ أَوْ نُسُكٍ﴾ .

ودل عليها حديث كعب بن عجرة رضي الله عنه ، قال : (حملت إلى رسول الله صلى الله عليه وسلم ، والقلم يتناثر على وجهي ، فقال [ما كنت أرى الوجع يبلغ بك ما أرى ، تجد شاة ؟] فقلت : لا ، قال : [فصم ثلاثة أيام ، أو أطعم ستة مساكين ، لكل مسكين نصف صاع].) متفق عليه ، والفدية هنا على التخيير ، يخير بين أي منها ، الذبح أو الإطعام أو الصوم .

أما بقية المحظورات من هذا النوع ، التي فيها الفدية على التخيير ، فقاسها الفقهاء على فدية الحلق ؛ لأنه لم يأت فيها نص ، لم يأت نص في التقليم ، ولا في اللبس ، ولا في الطيب ، ولا في تغطية الرأس ، وإنما قاسوها بجامع الترفه في كل ، وعرفنا أن هذه العلة غير صحيحة .

ولذا ذهب الظاهرية : إلى أن الفدية لا تجب فيما سوى الحلق ؛ لأنهم لا يرون ثبوت القياس ، نعم يرون أنه آثم إذا فعل المحظورات (التي يقرون بها) لأن هناك ما لا يرون أنه محذور ، مثل : قلم الأظفار ، لكن ما يقرون بأنه محذور فإنهم يرون أن المحرم يأثم بفعله ، لكن لا فدية عليه .  
قوله (حلق وتقليم وتغطية رأس ..) يدخل فيها اللبس أيضا .



﴿ قال رحمه الله : بين صيام ثلاثة أيام ، أو إطعام ستة مساكين ، لكل مسكين مدُّ برُّ أو نصفُ صاعِ تمرٍ أو شعيرٍ أو ذبْحُ شاةٍ . ﴾

قوله : (بين صيام ثلاثة أيام) :

صيام الثلاثة أيام :

أي يصوم هذه الثلاثة أيام بعد فعل المحذور مباشرة ، وله أن يؤخرها ، فيصومها في مكة ، أو في المكان الذي فعل المحذور فيه ، أو في غيره لأنها جاءت مطلقة غير مقيدة .

وهل يشترط في الصيام التابع أم يجوز حتى لو كان متفرقا ؟ الحديث جاء مطلقا غير مقيد ، ولما تكلم الرب عز وجل في بدل دم المتعة قال ﴿ فَصِيَامُ ثَلَاثَةِ أَيَّامٍ فِيهِ الْحَجُّ وَسَبْعَةٌ إِذَا رَجَعْتُمْ ﴾ أتى التقييد بالحج وبالرجوع .

إطعام الستة مساكين :

قوله : (أو إطعام ستة مساكين لكل مسكين مد بر ، أو نصف صاع تمر أو شعير).

المؤلف يقول : الخصلة الثانية من خصال فدية الأذى إطعام ستة مساكين ، لكل مسكين مد بر ، أو نصف صاع من الشعير والتمر ، وهذا تحته مجموعة من المسائل .

ظاهر كلام المؤلف رحمه الله ، أن الإطعام يكون من الثلاثة أصناف التي ذكرها فقط ، وهي : البر ، والتمر ، والشعير ، وهذا الظاهر غير مراد ، بل تكون الفدية من كل ما يطعم الناس على الراجح ، وظاهر المذهب أنها كصدقة الفطر ، فما جاز في صدقة الفطر جاز فيها ، تجزئ فيها أشياء : التمر ، والشعير ، والبر ، والزبيب ، هذه أربعة أشياء تجزئ فيها ؛ لأن كل موضع أجزأ فيه التمر أجزأ فيه ذلك ، كصدقة الفطر وكفارة اليمين .

والصحيح من المذهب أنه لا يجزئ الخبز ، واختار شيخ الإسلام ابن تيمية رحمه الله عليه الإجزاء ، وأنه يخرج رطلين عراقيين ، لكن قالوا : ينبغي إذا أخرج طعاما أن يكون معه أدم من لحم وغيره .

وذكر شيخنا قاعدة (كل ما فيه إطعام يجوز إطعام الفقراء فيه ، إلا في الفدية ، فإنه لا بد من تملكهم) فلا بد أن يعطى الفقير الطعام نيئا لا مطبوخا ، ففي كفارة اليمين يرى طائفة من الفقهاء أنه لا بأس بإطعامهم ، وفي كفارة الظهار كذلك ، وفي كفارة الوطء في الصيام كذلك ، لكن في هذا الباب يقولون : لا بد أن يملك الفقير الطعام تملكاً ؛ لأن النبي صلى الله عليه وسلم قال [لكل مسكين نصف صاع].

قوله (لكل مسكين مد بر أو نصف صاع ..) الأصحاب يفرقون بين البر وغيره ، فالبر مد ، وغيره نصف صاع ، ونصف الصاع من البر يساوي صاعا من غيره ، وهذا التفريق مطرد إلا في صدقة الفطر ، لكونها منصوفا عليها [صاعا من طعام] .



القول الثاني : ذهب المالكية ، والشافعية ، والحنابلة في رواية ، إلى أن الواجب هنا نصف صاع ، مطلقا ، سواء كان من البر أم من غيره .

دليلهم : أن النبي صلى الله عليه وسلم قال لكعب بن عجرة [أطعم ستة مساكين ، لكل مسكين نصف صاع ، وفي بعضها : نصف صاع من تمر] وبعضها جاء مطلقا ، فلما جاء مطلقا حمل على الإطلاق ، فما دام أنه لم يقيد بما إذا كان من البر فالواجب نصف صاع ، وفي لفظ أن النبي صلى الله عليه وسلم قال [أو أطعم فرقا بين ستة مساكين] قالوا : إن الحكم يثبت في البر بطريق التنبيه والقياس ، فالبر لم ينص عليه ، وإنما ثبت الحكم فيه عن طريق التنبيه والقياس ، والفرع يماثل أصله ولا يخالفه .

القول الثالث : ويروى عن الحنفية والثوري : نصف صاع من البر، ومن التمر والشعير صاع ، وهو خلاف النص .

الراجح : أنه إذا أراد أن يطعم أخرج نصف صاع ، سواء كان من البر أم من غيره .

قوله (أو ذبح شاة) الشاة تشمل كل شيء الضأن والمعز ، الأنثى والذكر ، وتشمل سبع بدنة ، وسبع بقرة ، وستأتي شروطها بعد إن شاء الله .

جزاء الصيد :

﴿ قال رحمه الله : وَبِجَزَاءِ صَيْدٍ بَيْنَ مِثْلٍ إِنْ كَانَ . ﴾

هذا النوع الثاني من أنواع الفدية التي فيها تخيير ، وهي جزاء الصيد .

وجزاء الصيد فيه الفدية على المحرم أجمع عليه أهل العلم في الجملة .

الأدلة :

الدليل الأول : قول الله تبارك وتعالى ﴿ يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا لَا تَقْتُلُوا الصَّيْدَ وَأَنْتُمْ حُرْمٌ وَمَنْ قَتَلَهُ مِنْكُمْ مُعْتَمِدًا فَقَدْ حَبِطَ لَهُ مِثْلُ مَا قَتَلَ مِنْ النَّعْمِ ﴾ فأوجب الرب عز وجل الجزاء في الصيد .

قوله (بين) :

جزاء الصيد تخيير أو ترتيب :

جزاء الصيد في المذهب على التخيير ، وهو مذهب الحنفية ، والمالكية ، والشافعية ؛ لأن الله تبارك وتعالى يقول ﴿ فَجَزَاءٌ مِثْلُ مَا قَتَلَ مِنَ النَّعْمِ يَحْكُمُ بِهِ ذَوَا عَدْلٍ مِنْكُمْ هَدْيًا بَالِغَ الْكَعْبَةِ أَوْ كَفَّارَةٌ طَعَامُ مَسَاكِينَ أَوْ عَدْلُ ذَلِكَ صِيَامًا ﴾ فجاءت بالتخيير ، ذبح أو إطعام أو صيام .

وذهب بعض أهل العلم إلى أنها على الترتيب ، وإليه ذهب الحنابلة في رواية ، وهو رأي ابن عباس ، والثوري .

دليلهم : أن دم المتعة على الترتيب ، وهذا أكد من دم المتعة ، فيكون الجزاء هنا على الترتيب ، لأنه بسبب فعل محذور .

نوقش : بأن هذا قياس في مقابل النص ، والنص قد جاء بالترتيب .



**القول الثالث :** ذهب الحنابلة في رواية إلى أنه لا إطعام في كفارة جزاء الصيد ، يقولون إنما هو مخير بين أمرين : أن يأتي بالمثل ويذبحه ، ويوزعه على الفقراء ، أو يقوم المثل ، ويعرف كم يأتي به من مد ، ثم يصوم عن كل مد يوماً ، أما إخراج الطعام فلا ، وإليه ذهب كذلك ابن عباس كذلك ، والحسن ، والنخعي ، وزفر .

**دليلهم :** أن الطعام أتى به في الآية ليُعدل به الصيام ، ويعرف به طريقة الوصول إلى الصيام ، أن يأتي بالمثل ويذبحه ، فإن لم يرد ذبح المثل فإنه يعرف قيمة المثل ، فإذا عرف قيمة المثل ينظر كم ستأتي القيمة بمد طعام ، لا من أجل أن يشتري الطعام ويوزعه ، وإنما من أجل أن يعرف كم يوماً يصوم ، فإذا كانت القيمة تأتي بألف مد ، فإنه يصوم ألف يوم ، وإذا أتت بمائة مد ، فإنه يصوم مائة يوم ، وأما الطعام فإنه لا يخرج في الكفارة .

وهذا القول لا شك أنه ضعيف ، وأنه في مقابل النص ، فالله عز وجل يقول (أو كفارة طعام مساكين) والطعام لا يسمى كفارة إلا إذا كان يدفع للفقراء ، ولأنها كفارة ذكر فيها الطعام ، فتكون خصاها كسائر الكفارات ، فإن الطعام إذا ذكر في كفارة كان خصلة من خصال تلك الكفارة ، وما دام أنه ذكر في هذه الآية فهو من خصال الكفارة

**قوله (مثل) الصيد نوعان :**

أ- صيد له مثل .

ب- صيد لا مثل له .

**النوع الأول :** الصيد الذي له مثل .

إذا صاده المحرم فإنه يخير بين أمور :

١- أن يشتري المثل ، ويذبحه ، ويفرقه على الفقراء في مكة .

٢- أن يشتري بقيمته طعاما ، ويطعم كل مسكين مدا .

٣- أن يصوم عن كل مد يوماً .

**النوع الثاني :** الصيد الذي لا مثل له .

إذا صاده المحرم فهو مخير بين أمرين :

١- أن يشتري بقيمة الصيد طعاما ويطعم الفقراء ، كل مسكين مدا من هذا الطعام .

٢- أن يصوم عن كل مد يوماً كاملاً .

فجزاء الصيد على سبيل التخيير لا الترتيب .

**مثال :**

لو صاد حمامة ، وقد حكم فيها الصحابة رضي الله عنهم بشاة ، يقال : أنت بالخيار ، أن تأتي بشاة فتذبحها وتوزعها على الفقراء ، أو تقوم الشاة ، ولنفرض أن قيمة الشاة ألف ريال ، فتأتي بألف ريال ، وتشتري بالألف طعاما ، ولنقدر أن الصاع بعشرة ريالات ، كم في الألف من صاع ؟ مائة صاع ، كم في الصاع من مد ؟ أربعة أمداد ، ١٠٠ \* ٤ = ٤٠٠ مد ، فيطعم ٤٠٠ مسكين ، لكل مسكين مد بر ، أو يصوم ٤٠٠ يوم ، عن كل مد يوماً ، ماذا سيصنع في هذه الحال ؟ ما هو الأيسر له ؟ أن يذبح الشاة ويوزعها على الفقراء ، بدل أن يذهب يبحث عن أربع مائة فقير



حتى يعطي كل فقير مدبر ، أو يصوم أربعمائة يوم ، يحتاج إلى سنين حتى ينتهي من صيامها ، وهو في مقابل حمامة ، مما يدل على أن الأمر ليس بالسهل ، الصيد في حال الإحرام عظيم لعظم الفدية المترتبة عليه وعظم الجزاء .  
مسألة : ما المراد بالمثل ؟ كيف يعرف مثل الشيء ؟ وهل المراد بالمماثلة المماثلة في الخلق والصورة ؟ أو المراد المماثلة في القيمة ؟ المؤلف لما قال (وبجزاء صيد بين مثل) مراد المؤلف المماثلة في الخلقة والصورة ، فإذا صاد الإنسان صيدا يُنظر إلى ما يماثل هذا الصيد في خلقتة وصورته ، فيخرجه ، يشتريه من بهيمة الأنعام ، ويذبحه ويوزع على الفقراء في مكة .

### مماثلة الصيد لجزائه :

وهذه المسألة فيها خلاف على قولين .

القول الأول : أن المماثلة معتبرة في الخلقة والصورة ، وإليه ذهب المالكية ، والشافعية ، والحنابلة .  
أدلتهم :

الدليل الأول : قوله تعالى ﴿فَجَزَاءٌ مِّثْلُ مَا قَتَلَ مِنَ النَّعَمِ﴾ قالوا : والصحابة الكرام رضي الله عنهم ، فهموا أن المماثلة هي المماثلة في الخلقة والصورة ، فهمها عمر ، وعثمان ، وعلي ، وابن عمر ، وزيد ، وابن عباس ، بل قد عدّه ابن قدامة ، وشيخ الإسلام ابن تيمية ، إجماعاً من الصحابة فوجب المصير إليه .

الدليل الثاني : أن الصحابة حكموا في الحمامة بالشاة ، وثمة فرق كبير جداً بين قيمة الشاة وقيمة الحمامة ، مما يدل على أن المماثلة المقصودة ليست المماثلة في القيمة ، إنما المراد بها المماثلة في الخلقة والصورة ، فإن قال قائل : كيف تشبه الحمامة الشاة ؟ ج : ثمة تشابه بينهما من ناحية عبّ الماء ، الحمامة تعبّ الماء عباً ، مثل الشاة ، بخلاف الطيور الأخرى ، الدجاج والصفير ، فإنها تأخذ بمنقارها ثم تدخل الماء في حلقها وتنتظر ثم ترجع مرة أخرى ، أما الحمامة فإنها تضع رأسها في الماء كما تفعل الشاة .

الدليل الثالث : قالوا : لو كانت المماثلة على سبيل القيمة ، لاعتبروا صورة المتلف التي تختلف بها القيمة ، إما برؤية أو إخبار ، ولم ينقل عنهم السؤال عن المتلف أبداً ، ما سألوا عن صفة المتلف ، هل هو سمين ؟ هل هو ضعيف ؟ هل هو ذكر أو أنثى ؟ إنما نظروا إلى التشابه في الخلقة بين الصيد وبين بهيمة الأنعام .

القول الثاني : أن المماثلة المعتبرة هي المماثلة في القيمة ، ويجوز صرفها في المثل ، لكن الأصل المماثلة في القيمة ، وإليه ذهب الحنفية رحمهم الله .

### أدلتهم :

الدليل الأول : أن الصيد ليس ليس بمثلي .

الدليل الثاني : لو كان المعتبر المماثلة في الصورة لما احتجنا إلى حكمين ؛ لأن كل أحد يعرف هذا بنفسه .  
نوقش : بأنه ليس كل أحد يعرف ، فإن المماثلة بين الصيد وبين بهيمة الأنعام تحتاج إلى خبرة ، وإنسان خبير ، يعرف صفات الصيد ، وصفات بهيمة الأنعام ، حتى يجد تشابهاً بينهما فيلحق الصيد بهذا النوع من بهيمة الأنعام ، من من الناس يعرف أن الحمامة تعب الماء عباً كما أن الشاة تعب الماء عباً ؟ إنما يعرفه من كان عنده خبرة ونظر .





الراجع :

هو القول الأول والله أعلم ، وهو قول جماهير أهل العلم ، ومن أهل العلم من عده إجماعاً ، كما ذكر ذلك ابن قدامة ، وشيخ الإسلام رحمهما الله .

تقويم مثل الصيد :

﴿ قال رحمه الله : أو تقويمه بدرهم يشتري بها طعاماً . ﴾

قوله : (تقويمه) : هل يعود الضمير على الصيد أو على المثل ؟ لأنه قال (ويخير بجزء بين مثل... أو تقويمه) ؟ الضمير يعود على أقرب مذكور ، وأقرب مذكور هو المثل ، فما هو الواجب ، هل الواجب الصيد أو المثل ؟ يفيد كلام المؤلف رحمه الله ، أن من صاد صيداً فإنه يخير بين إخراج المثل ، أو تقويم المثل ، ثم الشراء بقيمة المثل طعاماً ، يطعم كل مسكين مدبر ، أو نصف صاع من غيره .

مثال :

تقدم : أنه لو صاد حمامة فإنه يخرج شاة ، يذبحها ويطعمها الفقراء ، أو يقوم الشاة على رأي المؤلف ، ويشترى بقيمة الشاة طعاماً يوزعه على الفقراء .

مثال آخر : لو صاد غزالة فإن الواجب عليه عنز ، يشتري عنزا ويذبحها ، ويوزعها على الفقراء ، أو يقوم المعزاة ويشترى بقيمتها طعاماً فيوزعه على الفقراء ، وإذا قيل : التقييم للصيد ، فإنه إذا صاد حمامة أخرج شاة ، أو يقوم الحمامة ، ويشترى بقيمة الحمامة طعاماً ، فيوزعه على الفقراء ، قد يقول : الصائد يمكن أن يكون تقيمه أحسن ؟ ج: لا ، قد يكون في بعض الأشياء أغلى ، فمثلاً : لو صاد غزالة ، فالغزالة أغلى من المعز ، ستكون بألفين أو ثلاثة ، والعنز تكون بألف أو ثمانمائة ريال ، في بعض الأحيان قد يكون المثل أغلى من الصيد ، كما في الحمامة والشاة ، فالشاة أغلى من الحمامة .

ما الذي يقوم :

اختلف العلماء رحمهم الله في الذي يقوم على قولين :

القول الأول : أن الذي يقوم هو المثل لا الصيد ، وإليه ذهب الشافعية ، والحنابلة .

دليلهم : أن كل متلف وجب فيه المثل إذا قوم وجبت قيمته كالمثلي من مال الأدمي ، فيقوم المثل وليس الأصل ، ويأخذ صاحب المال المتلف قيمة المثل ؛ لأن الإنسان إذا أتلف مثلياً لشخص ، وجب لهذا الشخص المثل ، فإذا قوم فإنه يقوم الواجب له ، والواجب له المثل ، فيأخذ قيمة المثل .

القول الثاني : أن الذي يقوم هو الصيد ، وإليه ذهب المالكية ، والحنابلة في رواية .

دليلهم :

أن التقويم إذا وجب لأجل الإلتلاف قوم المتلف ، كالذي لا مثل له .

نوقش : بأن ما ذهبوا إليه رحمه الله غير صحيح ، بل الذي يجب تقويمه هو المثل ، هذا إذا صرنا إلى التقويم ، لأن الذي يطلب أولاً هو المثل ، فإن لم يوجد المثل صير إلى القيمة ، ولا يصار إلى القيمة قبل المثل .



الراجع :

هو هذا القول والله أعلم ، لأن الواجب أصلاً هو المثل ، فإذا كان الواجب هو المثل فإنه هو الذي يقوم ، وليس الأصل الصيد .

الحاكم في التقويم :

ذكره الله عز وجل في قوله ﴿ذَوَا عَدْلٍ مِّنكُمْ﴾ هؤلاء هم من يحكم؟ ، وقد كان الصحابة رضي الله عنهم يحكمون في هذه الأشياء ، هناك أشياء حكم فيها النبي صلى الله عليه وسلم ، وهناك أشياء حكم فيها الصحابة ، وهناك أشياء ترد إلى ذوي عدل ، يحكم فيه اثنان أي رجلان .

قوله (يشترى) يظهر من كلام المؤلف أنه لا يتصدق بقيمة الطعام ، بل يشتري بقيمة المثل طعاماً ، لو قال : أريد أن أتصدق بقيمة ، يقال له : لا ، إنما تطعم الفقراء ، لأن الله تعالى قال (أو كفارةً طعام مساكين) فأوجب الله عز وجل الطعام ، وهذا هو الصحيح من المذهب .

وذهب الحنابلة في رواية إلى أنه يجوز إخراج القيمة .

الراجع :

هو القول الأول ، لأن الله عز وجل أمر بالإطعام ، ولا يجوز العدول إلى الصدقة بالمال ؛ لأن الله تعالى قد ذكر في الآية ثلاثة أشياء ، وخير بينها ، وليس منها الصدقة بالقيمة ، ذكر ذبح المثل والطعام والصيام ، ولا بد من تمليك الفقراء هذا الطعام ، والطعام الذي يخرج هو الذي يخرج في الفطرة وفي كفارة اليمين ، والراجع أنه يخرج كل طعام ، لأن الله تعالى قال (طعام مساكين) ولم يقيد ببر أو تمر أو شعير أو زبيب ، أو أي نوع آخر ، وهذا اختيار شيخنا رحمه الله ، فيجوز إخراج كل ما صدق عليه اسم الطعام .

﴿قال رحمه الله : يُطْعِمُ كُلَّ مَسْكِينٍ مُدًّا .﴾

يطعم كل مسكين مد بر ، وهذا هو رأي جمهور أهل العلم رحمة الله عليهم ، مد بر أو نصف صاع من غيره . وذهب الحنفية ، والثوري إلى أن الواجب نصف صاع من كل شيء ، قياساً على فدية الأذى ، فالنبي صلى الله عليه وسلم ، أمر كعب بن عجرة أن يطعم ستة مساكين ، لكل مسكين نصف صاع ، قالوا : وهذا مثله ، فيطعم نصف صاع من كل شيء ، من البر أو من غير البر ، وهذا لا شك أنه أحسن للصائد ، لأن ذكرنا في المثال ٤٠٠ مد ، فسيكون عندنا ٢٠٠ ، سيصوم مائتي يوم بدل أن يصوم أربعمائة .

نحن ضربنا المثال قبل في الحمامة ، لو أنه قتل حمامة أخرج شاة ، الشاة قيمتها ١٠٠٠ ريال ، إذا كان لا يريد إخراج الشاة وذبحها ، فإنه يقوم الشاة ، قيمتها ١٠٠٠ ريال ، ولنفرض أن الصاع بـ ١٠ ريالات ، سيشتري مائة صاع ، المائة صاع فيها أربعة أمداد ، وهذا كله ينبي على الخلاف السابق ، هل يطعم مداً من بر ونصف صاع من غيره ؟ أو يطعم نصف صاع من كل شيء ؟ الثاني هو الأقرب والله أعلم .



### ﴿ قال رحمه الله : أَوْ يَصُومُ عَنْ كُلِّ مَدِّ يَوْمًا . ﴾

ثم بعد ذلك يصوم عن كل مد يوما على كل حال عندهم .

الصيام عن مد أو عن نصف صاع :

هذه المسألة تختلف فيها على قولين :

القول الأول : أنه يصوم عن كل مد يوما ، وهذا رأي عطاء ، والمالكية ، والشافعية ، والحنابلة .

دليلهم : أنها كفارة دخلها الصيام والإطعام ، فكان اليوم فيها يعدل مدا ، ككفارة الظهر ، فقاسوا الجزء في الصيد على كفارة الظهر .

القول الثاني : أنه يصوم عن كل نصف صاع يوما ، أي عن كل مدين يوما ، وإليه ذهب ابن عباس ، والحسن ، والنخعي ، والثوري ، وابن المنذر ، والحنفية ، والحنابلة في رواية .

القول الثالث : ذهب الحنابلة في رواية إلى أن اليوم عن مد بر أو نصف صاع من غيره ، وبناء على هذا فالصائد لن يشتري برا ، سيشتري شعيرا أو تمرا أو أرزا أو غيره ، لأنه لو أراد أن يصوم سيصوم عن نصف صاع يوما ، وأما عن البر فالمد عن يوم ، والرواية منصوطة عن الإمام أحمد رحمه الله .

دليلهم : أن الصوم في مقابل إطعام المسكين ، وإطعام المسكين مد بر أو نصف صاع من غيره ، الله عز وجل جعل اليوم في كفارة الظهر في مقابلة إطعام المسكين ، فكذا هنا ، وإطعام المسكين يختلف في البر وغيره ، فالبر يُطعم المسكين بمد ، وغير البر يطعم بنصف صاع ، أما المذهب فكل مد مقابل يوم ، بر أو غيره .

والرواية الثالثة عن الإمام أحمد رحمه الله رواية قوية جدا (القول الثالث) ؛ لأنه فصل ، فالأصل عندهم أن الفدية تختلف ، في البر مد ، وفي غيره نصف صاع ، وأما إذا قيل : إن البر يساوي غيره ، فالمخرج نصف صاع من كل شيء ، يجعل نصف الصاع في مقابل اليوم ، وبهذا تنزل الأيام في الحمامة من ٤٠٠ إلى ٢٠٠ يوم ، في مقابل نصف صاع .

### ﴿ قال رحمه الله : وبما لا مِثْلَ له بَيْنَ إِطْعَامٍ وَصِيَامٍ . ﴾

قوله : (بما لا مثل له) : هذا النوع الثاني من أنواع الصيد ، الصيد الذي لا مثل له مثل : الجراد ، والعصافير ، وكل ما هو أقل من الحمامة في الحلقة ، كما ذكر ابن عباس رضي الله عنهما ، فإنه لا مثل له ، ومثل الجراد ، فإن عمر رضي الله عنه قد حكم فيه بالقيمة ، قتله أحد الصحابة أو التابعين ، فحكم فيه بدرهمين أو دينارين ، فأقره عمر على هذا .

فإذا قتل الإنسان حيوانا لا مثل له فإنه مخير بين أن يشتري بقيمة الحيوان طعاما ويطعمه الفقراء وبين أن يصوم عن كل مد يوما كما تقدم .

مثال : لو قتل جرادة أو عصفورا وهي لا مثل لها فهو مخير بين أن يخرج بقيمتها طعاما أو يصوم عن كل مد يوما .



﴿ قال رحمه الله : وأما دمٌ مُتَعَةٌ وقرانٌ فيجبُ الهدْيُ . ﴾

تقدم أن المتعة يجب فيها دم ، وتقدم شروط هذا الدم ، وتقدم : هل يجب على القارن دم ؟ المسألة فيها خلاف على قولين ، عامة أهل العلم أن عليه دما ، قياسا على المتمتع ، فإن الله تبارك وتعالى يقول ﴿ فَمَنْ تَمَعَ بِالْعُمْرَةِ إِلَى الْحَجِّ فَمَا اسْتَيْسَرَ مِنَ الْهَدْيِ ﴾ فإذا كان المتمتع يجب فيه دم ، فكذا القارن يجب فيه دم ، لأن القارن متمتع بترك أحد السفرين ، وذهب داود ، ونقل عن طاوس إلى أنه ليس على القارن دم ، لأنه لم يأت النص على وجوب الدم فيه ، والإمام أحمد رحمه الله لما سأله ابن مشيش عن وجوب الدم في القارن قال (إنما قاسوه قياسا) فدم القارن مقيس على دم المتعة ، ليس فيه نص خاص ، وطبيعي جدا أن الظاهرية لن يحكموا فيه بالهدْي ؛ لأنهم لا يرون صحة القياس .

ولو أن المؤلف عبر بلفظ القرآن لكان أحسن ، لو قال (وأما هدي متعة وقران) ليوافق القرآن فإن الله تبارك وتعالى قال ﴿ فَمَا اسْتَيْسَرَ مِنَ الْهَدْيِ ﴾ .

وهنا مسائل من أهم المسائل في الحج وهي شروط الهدْي :

شروط الهدْي :

هي مثل شروط الأضحية كما سيأتي في باب الأضحية :

١- بلوغ السن المعتبرة شرعا .

وقد جاء فيه حديث جابر رضي الله عنه ، أن النبي صلى الله عليه وسلم قال [لا تذبحوا إلا مسنة ، إلا أن تعسر عليكم فتذبحوا جذعة من الضأن] أخرجه الإمام مسلم ، لا بد أن يبلغ الهدْي السن المعتبرة شرعا ، والسن المعتبر ستة أشهر للضأن ، وسنة للمعز ، وستتان للبقر ، وخمس سنين للإبل .

٢- أن يكون من بهيمة الأنعام ، ولا يجزئ من غيرها مهما كان ثمنه أو قيمته .

٣- أن يكون سالما من العيوب المانعة من الإجزاء ، التي جاءت في حديث البراء بن عازب ، أن النبي صلى الله عليه وسلم قال [أربع من الضحايا لا تجوز : العوراء البين عورها ، والمريضة البين مرضها ، والعرجاء البين ظلعتها ، والعجفاء التي لا تنقي] أخرجه الخمسة بإسناد صحيح .

٤- أن يكون في زمن الذبح .

وقد اختلف فيه أهل العلم على قولين :

القول الأول : أن زمن الذبح يوم النحر ويومان بعده ، وإليه ذهب الحنفية ، والمالكية ، والحنابلة .

القول الثاني : أن أيام الذبح يوم النحر وثلاثة أيام بعده ، وهذا رأي علي ، وابن عباس ، وابن عمر رضي الله عنهم ، والحسن ، وعطاء ، وابن المنذر ، والأوزاعي ، وهو مذهب الشافعية .

دليلهم : حديث جبير بن مطعم رضي الله عنه ، أن النبي صلى الله عليه وسلم قال [كل أيام التشريق ذبح] أخرجه الإمام أحمد ، وابن حبان ، وصححه الأرناؤوط في تعليقه على الزاد .



الراجع :

هو القول الأخير والله أعلم ، وهو اختيار شيخنا ابن عثيمين رحمه الله .

ذبح الهدى قبل يوم النحر :

اختلف أهل العلم في هذه المسألة على قولين :

القول الأول : أنه يجوز تقديم الهدى على يوم النحر ، وإليه ذهب عطاء ، وهو مذهب الشافعية .

أدلتهم :

الدليل الأول : قول الله تعالى ﴿ فَمَنْ تَمَعَ بِالْعُمْرَةِ إِلَى الْحَجِّ فَمَا اسْتَيْسَرَ مِنَ الْهَدْيِ ﴾ وهذا يصدق عليه أنه متمتع فيجوز له الذبح قبل يوم النحر ، فيذبح هديه في اليوم الثامن أو غيره .

الدليل الثاني : عن جابر رضي الله عنه ، (فأمرنا إذا أحللنا أن نهدي ، فيجتمع النفر منا في الهدية ، وذلك حين أمرهم أن يخلوا من حجهم) أخرجه الإمام مسلم ، فأمرهم النبي صلى الله عليه وسلم بفسخ الحج إلى العمرة ، وأمرهم حين ذلك أن يذبحوا هديهم ، فيجوز ذبح الهدى قبل يوم النحر ، فظاهر الحديث يدل على هذا .  
نوقش الاستدلال : بأن قوله (وذلك حين أمرهم أن يخلوا) أن الإشارة في الحديث لوقت وزمن الأمر ، لا زمن الذبح ، والمعنى : أن زمن الأمر بالفسخ وزمن الأمر بالهدى والاشتراك فيه زمن واحد ، أمرهم أن يخلوا وأن يفسخوا ، وأمرهم أن يهدوا ويشاركوا في الهدى ، فهل أمرهم أن يذبحوا في نفس الوقت أو أمرهم بالأمرين جميعا ، وقال : افسخوا حجكم الآن ، واذبحوا هديا واشتركوا في الهدية الواحدة بينكم في البقرة والبدنة ؟ المراد أن زمن الذبح وزمن الأمر بالفسخ كان واحدا ، وليس المعنى أنهم يفسخون ويذبحون في يوم الثامن من ذي الحجة في يوم التروية .

وقالوا : إن شرائط الدم إنما توجد بوجود الإحرام بالحج ، فوجب أن يتعلق الوجوب به .

القول الثاني : أنه لا يجوز الذبح إلا في يوم النحر وفي الأيام التي بعده ، سواء قيل : إنهما يومان أو ثلاثة أيام بعد يوم النحر ، المهم لا يجوز الذبح قبل يوم النحر ، وإليه ذهب المالكية ، والحنابلة .

أدلتهم :

الدليل الأول : أن النبي صلى الله عليه وسلم سئل : لماذا لا تحل ؟ قال [إني لبدت رأسي ، وقلدت هدي ، فلا أحل حتى أنحر] ولو كان الذبح قبل يوم النحر جائزا لما قال هذا ، ولذبح قبل ذلك وحل مع أصحابه .

الدليل الثاني : فعل النبي صلى الله عليه وسلم ، فإنه لم يذبح إلا في يوم النحر ، وفعل أصحابه رضي الله عنهم ، ولم ينقل عن صحابي أنه ذبح قبل يوم النحر .

الدليل الثالث : القياس على الأضحية ، والأضحية لا يجوز ذبحها قبل يوم النحر ، فإن الأضحية تذبح في ضحى يوم النحر ، ولا يجوز تقديمها على ذلك أبدا ، ومعنى هذا أن الذبح لا بد أن يكون في زمان الذبح وهو يوم النحر ، وثلاثة أيام بعده على القول الراجح .



الراجع :

أنه لا يجوز الذبح قبل يوم النحر ، للأدلة الواضحة الثابتة عن النبي صلى الله عليه وسلم .  
٤- أن يكون النحر في مكان النحر في منى ، وفي الحرم .

دل عليه قول النبي صلى الله عليه وسلم [كل عرفة موقف ، وكل منى منحر ، وكل فجاج مكة طريق ومنحرا] أخرجه الإمام أحمد ، وأبو داود ، وابن ماجه ، وصححه الزيلعي ، وابن مفلح ، والألباني ، وهناك حديث في صحيح الإمام مسلم ، عن جابر رضي الله عنه ، أن النبي صلى الله عليه وسلم قال [نحرت ههنا ومنى كلها منحر ، فانحروا في رحالكم] .

فيشترط أن يكون في زمن النحر وفي مكان النحر ، وأن يكون من بهيمة الأنعام .  
قوله (وأما دمٌ متعةٍ وقرانٍ) هذا يشعر بأن دم المتعة والقران من أنواع الفدية ، ولذا ذكرها في باب الفدية ، وأنها دم جبران لا دم شكران ، و تقدم أن دم المتعة والقران دم شكران ، وليس دم جبران ، والدليل على أنه دم شكران وليس دم جبران ، أن الإنسان بالخيار بين أن يتمتع ويهدي وبين ألا يتمتع ولا يهدي ، يحج مفردا ، وأما دم الجبران فليس الإنسان بالخيار بين أن يفعل المحذور ويريق دما ، أو يترك الواجب ويذبح ذبيحة يوزعها على الفقراء ، ليس هو بالخيار ، فمن ظن أن الإنسان بالخيار بين أن يفعل المحذور ويأتي بفدية أذى ، وبين أن يترك الواجب ويريق دما فهذا غير صحيح ، وهذا يدل على أن ثمة فرقا بين دم المتعة والقران ، وبين الفدية ، فالفدية ليس المكلف بالخيار بين فعل المحذور وإخراج الفدية ، أما المتعة فالإنسان بالخيار بين أن يتمتع ويهدي ، وبين ألا يتمتع أصلا .  
ومما يدل على أنه دم شكران أن النبي صلى الله عليه وسلم والصحابة أكلوا من هديهم ، ودم الجبران لا يؤكل منه ، فإذا وجب على الإنسان دم بترك واجب فإنه لا يأكل من هذا الدم الذي يدفعه للفقراء ويأكلونه .

﴿ قال رحمه الله : فإن عدمه فصيامٌ ثلاثة أيام . ﴾

قوله (فإن عدمه) أي دم المتعة والقران ، والعدم يأتي في صورتين :

الصورة الأولى : ألا يجد في الأسواق هديا يذبحه ، لا يجد شيئا من بهيمة الأنعام ، لا بقرا ولا غنما ولا إبلا .  
الصورة الثانية : أن يكون الهدي موجودا ، لكنه لا مال له يشتري به ، فهذا يصدق عليه أنه عادم للهدي ، ولذا قال الله تبارك وتعالى ﴿ فَمَنْ لَمْ يَجِدْ فَصِيَامُ ثَلَاثَةِ أَيَّامٍ فِيهِ الْحَجُّ وَسَبْعَةٌ إِذَا رَجَعْتُمْ ﴾ ﴿ فَمَنْ لَمْ يَجِدْ ﴾ أي من عدم الهدي ، سواء كان لعدم وجوده ، أو كان موجودا لكنه لا يستطيع شراءه لانعدام المال ، فينتقل إلى الصيام .  
وهذه المسألة تحتها مسائل :

متى يصوم :

نستفيد من معرفة وقت وجوب الهدي متى يحين الانتقال إلى الصيام .



وقت وجوب الهدى :

فيه خلاف بين أهل العلم على أقوال :

القول الأول : أن وقت وجوب الهدى هو الإحرام بالحج ، وإليه ذهب الحنفية ، والشافعية ، والحنابلة في رواية ، فإذا أحرم بالحج وكان عنده قدرة مادية اعتبر واجدا ، وإن لم تكن عنده قدرة اعتبر عادما للهدى ، فينتقل للصيام .  
أدلتهم :

الدليل الأول : قول الله تعالى ﴿ فَمَنْ تَمَعَ بِالْعُمْرَةِ إِلَى الْحَجِّ فَمَا اسْتَيْسَرَ مِنَ الْهَدْيِ ﴾ وهذا يصدق عليه أنه متمتع بالعمرة إلى الحج ، فإن كان في هذه اللحظة واجدا وجب عليه الهدى ، وإن لم يجد فإنه ينتقل إلى الصيام .

الدليل الثاني : ولأن ما جعل غاية فوجود أوله يكفي فيه ، كما قال الله تبارك وتعالى ﴿ ثُمَّ أَتَمُّوا الصِّيَامَ إِلَى اللَّيْلِ ﴾ هل يلزم أن يصوم الليل كله ؟ أم إذا دخل أول الليل أفطر ؟ ج : إذا دخل أول الليل .

القول الثاني : أن وقت وجوب الهدى هو الوقوف بعرفة ، وإليه ذهب المالكية ، والحنابلة في رواية .  
أدلتهم :

الدليل الأول : أن ما قبل الوقوف لم يكتمل الحج فيه ، فإن من تمتع بالعمرة إلى الحج لا يكتمل حجه حتى يصبح متمتعا متمتعا كاملا وذلك بالوقوف في عرفة ؛ لأن النبي صلى الله عليه وسلم يقول [الحج عرفة] ولا يصدق عليه أن حج حجا حقيقيا حتى يقف بعرفة ، فوجوب الهدى مرتب على الوقوف بعرفة .

الدليل الثاني : أن الحج قبل عرفة قد يتعرض للفوات ، ما يستطيع الإنسان أن يصل إلى عرفة ، يصد ، أو يحصر ، فيفوته الحج .

القول الثالث : أن وقت الوجوب طلوع الفجر من يوم النحر ، وإليه ذهب الحنابلة .  
دليلهم : أنه وقت ذبحه ، فكان وقت وجوبه .

القول الرابع : قال عطاء رحمه الله : لا يجب إلا برمي جمرة العقبة .

القول الخامس : وقال بعضهم : وقت وجوب الهدى هو الإحرام بالعمرة ، وإليه ذهب الحنابلة في رواية ، وذلك لصدق نية التمتع عليه .

هذه خمسة أقوال : قول بأنه بالإحرام بالحج ، وقول بالوقوف في عرفة ، وقول بأنه بطلوع الفجر يوم النحر ، وقول برمي جمرة العقبة ، وقول بالإحرام بالعمرة .

الراجع :

المسألة محتمة ، وقول الحنابلة إنه بطلوع الفجر يوم النحر يعتبر قولاً قويا ، لأنه قبل ذلك يمكن أن يفوته الحج قبل عرفة ، لأن يوم النحر هو وقت الوجوب ، فإن كان عنده هدى ذبحه ، وإن لم يكن عنده كان غير واجد ، فينتقل للصيام .



قوله (فصيام ثلاثة أيام) : إذا كان غير واجد للهدى فإنه يصوم ثلاثة أيام في الحج ، وسبعة إذا رجع إلى أهله ، فالصيام على نوعين :

- ١- صيام ثلاثة أيام .
- ٢- صيام سبعة أيام .

النوع الأول : له وقتان ، وقت جواز ووقت استحباب ، أما وقت جواز صيام الثلاثة أيام فيه خلاف بين أهل العلم رحمة الله عليهم على قولين :

القول الأول : أنه من حين يحرم بالعمرة يجوز له أن يصوم ، وإليه ذهب الحنفية ، والحنابلة .  
أدلتهم :

الدليل الأول : قول الله تعالى ﴿ فَمَنْ تَمَعَ بِالْعُمْرَةِ إِلَى الْحَجِّ فَمَا اسْتَيْسَرَ مِنَ الْهَدْيِ ﴾ وإذا أحرم بالعمرة كان قد شرع في التمتع ووجد سبب العبادة ، وإذا وجد سبب العبادة جاز تقديمها على وقتها كتقديم الزكاة على الحول .  
الدليل الثاني : قول النبي صلى الله عليه وسلم [دخلت العمرة في الحج إلى يوم القيامة] وإذا شرع فيها وهي داخلة في الحج ، صدق عليه أنه حاج .

الدليل الثالث : أن الإحرام بالعمرة أحد إحرامي التمتع ، فجاز الصوم بعده كإحرام الحج ، فيقيسون إحرام العمرة على إحرام الحج .

القول الثاني : أن وقت الجواز يبدأ من حين يحرم بالحج ، وهو رأي ابن عمر ، وإسحق ، وابن المنذر ، وإليه ذهب المالكية ، والشافعية ، وهو اختيار ابن حزم .  
أدلتهم :

الدليل الأول : قول الله تعالى ﴿ فَصِيَامُ ثَلَاثَةِ أَيَّامٍ فِي الْحَجِّ ﴾ معناه : أن الصيام يكون في أفعال الحج ، فإذا شرع في الحج صام ، يعني هذا أنه سيتقدم ويحرم قبل يوم التروية من أجل أن يصوم في أيام الحج .

نوقش : بأن قول الله تعالى ﴿ فِي الْحَجِّ ﴾ المراد به : في زمن الحج وفي أشهر الحج ، وليس المراد به في أفعال الحج .  
الدليل الثاني : عن عائشة رضي الله عنها ، قالت (صيام ثلاثة أيام في الحج ما بين الإحرام بالحج إلى عرفة ، فإن لم يصم صام في أيام التشريق) أخرجه ابن حزم رحمه الله في المحلى وصححه .

الدليل الثالث : أن الصوم بدل عن ذبح الهدى ، والهدى لا يجوز ذبحه إلا بعد الإحرام بالحج على قولهم .  
يناقش : بأن الهدى لا يجوز ذبحه إلا يوم النحر ، فقياسه على الهدى قياس لا يصح ، فالهدى لا يجوز ذبحه إلا في يوم النحر وفي الأيام التي بعده .





الراجع :

أن جواز وقت صيام الثلاثة أيام : من حين الإحرام بالعمرة ، فإن قال قائل : ألم يقل قبل : إن وقت وجوب الهدي هو طلوع الفجر من يوم النحر ، وعلى قول المالكية : بعد الوقوف بعرفة ، فالجواب أن يقال : الإنسان يعرف من نفسه أنه لن يجد مالا ، يكون فقيرا معدما لا مال له ، وهو يعرف أنه لن يجد مالا ، فيبدأ بالصيام من حين يبدأ بالعمرة ، والله أعلم .

وصلى الله وسلم على نبينا محمد وعلى آله وصحبه أجمعين .



## بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

الحمد لله رب العالمين ، وصلى الله وسلم على نبينا محمد ، وعلى آله وصحبه أجمعين .

**أفضل وقت لصيام الثلاثة أيام في الحج :**

**قال المؤلف رحمه الله : والأفضل كونُ آخرها يومَ عرفة .**

هذا الوقت المستحب لها عند الأصحاب ، أن يكون آخرها يوم عرفة ، معنى هذا أنه سيبتدئ الصيام يوم السابع ويصوم الثامن والتاسع ، ويلزم من هذا أنه سيحرم بالحج قبل يوم التروية من أجل أن يصوم حال كونه حاجا ، وقد اختلف أهل العلم في الوقت المستحب لصيام الثلاثة أيام في الحج على قولين :

**القول الأول :** أن وقت الاستحباب هو اليوم السابع والثامن والتاسع ، ويكون آخرها يوم عرفة ، وإليه ذهب طائفة من السلف ، فهو رأي عطاء ، وطاوس ، والشعبي ، ومجاهد ، والحسن ، والنخعي ، وابن جبير ، ومذهب الحنفية ، والحنابلة .

**دليلهم :** ليكون إتيانه بها أو ببعضها بعد إحرامه بالحج ، فينبغي أن يكون آخرها يوم التاسع من ذي الحجة (يوم عرفة) .

**القول الثاني :** أن وقت الاستحباب هو السادس والسابع والثامن ، وهذا مروى عن ابن عمر ، وعائشة ، وهو مذهب المالكية ، والشافعية ، والحنابلة في رواية ، ويقولون : يحرم قبل من أجل أن يقع الصوم حال كونه محرما بالحج ، ويترتب عليه أنه سيحرم قبل يوم التروية .

**أدلتهم :**

**الدليل الأول :** عن عائشة وابن عمر رضي الله عنهم في صيام هذه الأيام الثلاثة ، قالا : (ما بين أن يهمل بالحج إلى يوم العرفة) أخرجه ابن حزم في المحلى وصححه ، وهذا يستلزم أن تكون في السادس والسابع والثامن ، لأنها قالت : (إلى يوم عرفة) وانتهاء الغاية ليس داخلا ضمنها ، فيكون آخرها الثامن من ذي الحجة .

**الدليل الثاني :** قالوا يبدأ يوم السادس كي لا يصوم يوم عرفة ، فإن صوم يوم عرفة مكروه ، بل قد روي حديث (نهى النبي صلى الله عليه وسلم ، عن صوم يوم عرفة بعرفة) أخرجه الإمام أحمد ، وأبو داود ، وابن ماجه ، وفيه مهدي الهجري ، وهو ضعيف ، لكن جاء من حديث أم الفضل ، أنها أرسلت إلى النبي صلى الله عليه وسلم بقده ، فشرب منه وهو واقف على بعيره ، والحديث في الصحيح .



الراجع :

أن يقال : وقت الجواز يتدئ من الإحرام بالعمرة إلى آخر أيام التشريق ، كما ذهب إليه الأصحاب ، هذا كله وقت لصيام الثلاثة أيام ، لكن ينبغي أن يتنبه الصائم إلى أمرين :

**الأمر الأول :** أنه لا ينبغي له أن يحرم بالحج قبل يوم التروية ؛ لأن النبي صلى الله عليه وعلى آله وسلم ، حج معه من الصحابة من لم يكن معه هدي ، وحجوا متمتعين ، وقد يكون طائفة منهم لا هدي معه ، وهذا الغالب لأن جزءاً منهم فقراء ، ومع ذلك لم يأمرهم النبي صلى الله عليه وسلم ، بأن يقدموا إحرامهم بالحج إلى يوم السادس أو إلى يوم السابع من أجل أن يصوموا هذه الأيام في أثناء إحرامهم بالحج .

**الأمر الثاني :** أنه لا ينبغي أن يصوم يوم عرفة كما تقدم ، لأنه مكروه ، لأن الصيام يمنعه من التعب والاجتهاد في يوم عرفة بعرفة ، خاصة في عشية عرفة التي هي أفضل الوقت في عرفة .

**حكم صيام الثلاثة أيام في أيام التشريق :**

إذا لم يصم المحرم الذي لا هدي معه قبل يوم النحر ، فهل يصوم أيام التشريق الثلاثة ، الحادي عشر والثاني عشر والثالث عشر ؟ اختلف أهل العلم في هذه المسألة على قولين :

**القول الأول :** أن من لم يصم الأيام الثلاثة قبل أيام النحر صامها أيام التشريق ، إليه ذهب طائفة من السلف ، منهم عائشة ، وابن عمر رضي الله عنهم ، وعروة ، والزهري ، والأوزاعي ، وإسحق ، وهو مذهب المالكية ، والشافعية في القديم ، والمذهب عند الحنابلة .

**أدلتهم :**

**الدليل الأول :** عن عائشة وابن عمر رضي الله عنهم ، قالوا : (لم يرخص في أيام التشريق أن يصمن إلا لمن لم يجد الهدي) أخرجه الإمام البخاري .

**الدليل الثاني :** أن الله عز وجل أمر بصيام هذه الثلاثة أيام في الحج ، والذي لم يصمها قبل يوم النحر ليس له وقت ليصوم إلا في أيام التشريق الثلاثة ، فيصومها .

**القول الثاني :** أن من لم يصم قبل يوم النحر فإنه لا يصوم أيام التشريق الثلاثة ، وهو رأي علي رضي الله عنه ، و الحسن ، وعطاء ، وابن المنذر ، ومذهب الحنفية ، والشافعية في الجديد ، و الحنابلة في رواية .

**أدلتهم :**

**الدليل الأول :** عن نبیة الهذلي رضي الله عنه ، أنه قال : قال صلى الله عليه وسلم [أيام التشريق أيام أكل وشرب وذكر لله] أخرجه الإمام مسلم ، فهذه الأيام أيام أكل وشرب وذكر لله ، فلا يجوز أن تصام ، ولا يصومها إذا كان غير واجد للهدي .

ونوقش : بأن قوله : [أيام التشريق أيام أكل وشرب وذكر لله] مخصوص بحديث عائشة وابن عمر ، فإن عائشة وابن عمر قالوا : (لم يرخص في أيام التشريق أن يصمن إلا لمن لم يجد الهدي) .



الدليل الثاني : أنه لا يجوز صيام هذه الأيام في النفل ، فلا يجوز صيامها في الفرض ، كيوم النحر ، فيوم النحر لا يجوز أن يصام في النفل ، فلا يجوز أن يصام في الواجب .

نوقش : بأن هذا قياس في مقابل النص ، فإن قول عائشة وابن عمر له حكم الرفع (لم يرخص ...) فإن الذي يرخص ولا يرخص هو النبي صلى الله عليه وسلم ، الذي يبلغ عن ربه عز وجل ، وليس الترخيص لأحد غيره .  
الراجع :

هو القول الأول والله أعلم ، أن من لم يجد الهدي ولم يصم قبل أيام النحر فإنه يصوم أيام التشريق الثلاثة ، وهذا الظاهر من فعل الصحابة رضي الله عنهم كما قال شيخنا .

وقت وجوب صيام الثلاثة أيام :

قالوا : وقت وجوبها هو وقت وجوب الهدي ، وقد تقدم معرفة وقت وجوب الهدي ، إما طلوع الفجر من يوم النحر ، أو بعد الوقوف بعرفة ، الخمسة أقوال .

من لم يصم في الحج ثلاثة فهل يصومها :

هذه المسألة فيها خلاف بين السلف رحمهم على قولين :

القول الأول : أن من لم يصم هذه الثلاثة أيام في الحج فإنه يصومها بعد ذلك ، إليه ذهب علي ، وابن عمر ، وعائشة رضي الله عنهم ، وهو رأي عروة ، والحسن ، وعطاء ، والزهري ، ومذهب المالكية ، والشافعية ، والحنابلة ، لكن قال الحنابلة : عليه دم ؛ لأنه آخر الصيام ، وأما الشافعية فيقولون : ليس عليه دم ولو أخرها بدون عذر .

أدلتهم :

الدليل الأول : أنه صوم واجب فلم يسقط بخروج وقته ، كصيام رمضان ، فإن الإنسان إذا خرج وقت رمضان ولم يصم أمر بقضاء الأيام التي لم يصمها في أيام رمضان .

الدليل الثاني : أن قوله عز وجل ﴿ثَلَاثَةَ أَيَّامٍ فِي الْحَجِّ﴾ لا تدل على وجوب صيام هذه الثلاثة أيام في الحج ، ولا تدل على سقوطها بعد ذلك ، بل هي تدل على أن الواجب أن تكون في الحج ، فإن لم يصمها فإنها تثبت في ذمته ، ولا تسقط عنه بعد .

القول الثاني : أنه إذا لم يصم في الحج فإنه لا يصوم بعد ذلك ، ويستقر عليه الهدي ، أليست بدلا عن الهدي ؟ قالوا : بلى ، فإذا لم يصم حتى خرج وقت الحج فإنه لا يصوم ، بل يرجع إلى المبدل (الهدي) فيستقر في ذمته ، ويجب عليه ذبجه ، وإليه ذهب ابن عباس رضي الله عنهما ، وهو رأي طاوس ، ومجاهد ، وابن جبير ، ومذهب الحنفية .

أدلتهم :

الدليل الأول : قوله تعالى ﴿فَصِيَامُ ثَلَاثَةِ أَيَّامٍ فِي الْحَجِّ﴾ أمر بصيام هذه الثلاثة أيام في الحج ، وهو لم يصم ، فإذا لم يصمها في الحج فإنه قد عصى بعدم الامتثال فسقط البدل ، ويرجع إلى المبدل (الأصل) فيلزمه أن يصوم .



الدليل الثاني : أنه بدل مؤقت ، فيسقط بخروج وقته ، كالجمعة ، فالجمعة بدل عن الظهر ، وإذا خرج وقتها فإن الإنسان لا يصليها جمعة ، بل يصليها ظهرا .

نوقش : بأن الجمعة ليست بدلا ، بل هي الأصل ، وإنما سقطت لأن الوقت جعل شرطا لصحتها ، فلا تصح خارج وقتها .

الراجع :

هو القول الأول والله أعلم ، وإن كان من أهل العلم من يرى أنه لا يصوم مطلقا ، هو فعل فعلا ليس عليه أمر الله ولا أمر رسوله صلى الله عليه وسلم ، فلا يصوم ، وحتى لو صام لم يقبل منه لكن الأقرب هو القول الأول ، وفي المذهب أنه يلزمه مع الصيام دم للتأخير ، وبعد ذلك يصوم السبعة .

صيام السبعة أيام :

﴿ قال رحمه الله : وَسَبْعَةٌ إِذَا رَجَعَ إِلَى أَهْلِهِ . ﴾

هذا النوع الثاني من الصيام الذي هو بدل عن هدي التمتع والقران ، وهو أن يصوم سبعة أيام إذا رجع إلى أهله

لقول تعالى الله ﴿ وَسَبْعَةٌ إِذَا رَجَعْتُمْ ﴾ .

وهذه السبعة أيام تحتها مجموعة مسائل :

بدء صيام الأيام السبعة :

هل يبدأ صيامها من بعد الانتهاء من الحج ، ولو كان في مكة أو في الطريق ؟ أم إنه لا يصوم حتى يصل إلى أهله ؟ المؤلف قال : (إذا رجع إلى أهله) معناه : يستحب له أن يصومها إذا رجع إلى الأهل .

وهذه المسألة فيها خلاف بين السلف رحمهم على قولين :

القول الأول : أنه يبدأ صيامها إذا رجع إلى أهله ، وإليه ذهب ابن عمر ، وابن المنذر ، وهو مذهب الشافعية .

دليلهم : قول الله تعالى ﴿ وَسَبْعَةٌ إِذَا رَجَعْتُمْ ﴾ والنبي صلى الله عليه وسلم فسر الرجوع في حديث ابن عمر بقوله [فمن

لم يجد الهدى فليصم ثلاثة أيام في الحج ، وسبعة إذا رجع إلى أهله] متفق عليه .

القول الثاني : أنه يبدأ صيام هذه الأيام إذا فرغ من أعمال الحج ، حتى ولو كان في مكة أو كان في الطريق ، وإليه

ذهب الحنفية ، والمالكية ، والحنابلة ، فيقولون : إذا صام ثلاثة أيام في الحج ، وفرغ من أعمال الحج جاز له أن يشرع في صيامها .

أدلتهم :

الدليل الأول : أنه صوم لزمه وهو جائز في وطنه ، فيجوز قبل ذلك .

الدليل الثاني : أن الآية إنما جاءت لبيان جواز التأخير ، فيقول ﴿ وَسَبْعَةٌ إِذَا رَجَعْتُمْ ﴾ من باب التخفيف عليهم ، وأنه

يجوز لكم حتى ترجعوا إلى أهليكم .



الدليل الثالث : أن المراد بالرجوع هو الفراغ من أعمال الحج .

نوقش : بأن هذا غير مسلم ؛ لأن النبي صلى الله عليه وسلم ، فسر الرجوع بالرجوع إلى الأهل ، وتفسير النبي صلى الله عليه وسلم مقدم على تفسير غيره .

الدليل الرابع : أن القول بلزوم الصيام إذا رجع إلى أهله يلزم منه تخصيص مكان معين للصوم ، وهذا لم يرد في الشريعة ، فالأصل عدم تخصيص العبادة بمكان أو زمان إلا بدليل .

الدليل الخامس : أن الآية تحمل على الاستحباب لا على الوجوب ، وأنه يستحب للإنسان أن يؤخر الصوم حتى يرجع إلى أهله ؛ لأنه بعد الحج يكون متعباً ومرهقاً بسبب أعمال الحج ، فإذا ارتاح ورجع إلى أهله صام .

الراجع :

القول الثاني ، أنه يبدأ وقت صيامها من حين يفرغ من أعمال حجه ، ولا يشترط حصول الرجوع إلى أهله .

انتهاء وقت صيام السبعة أيام :

يقولون : ليس هناك حد ، الزمن مفتوح ، لكن مع ذلك ينبغي للإنسان المبادرة ؛ لأن الأصل في كل واجب أنه واجب على سبيل الفور .

﴿ قال رحمه الله : والمحصر إذا لم يجد هدياً صام عشرة ثم حل . ﴾

سيأتي الكلام عن المحصر في آخر الكتاب ، في باب الفوات والإحصار ، لكن المؤلف تكلم هنا عما يتعلق بباب الفدية ، فإنه لما ذكر أن المتمتع إذا لم يجد هدياً فإنه يصوم عشرة أيام ، ناسب أن يذكر مسألة أخرى ، وهي : أن المحصر إذا لم يجد هدياً يذبحه فإنه يصوم عشرة أيام ؛ لأن المحصر يجب عليه أن يذبح هدياً ويحلق ليحل ، ودليل وجوب الهدى على المحصر قول الله تعالى ﴿ فَإِنْ أَحْصَرْتُمْ فَمَا اسْتَيْسَرَ مِنَ الْهَدْيِ ﴾ أي : فعليكم ما استيسر من الهدى .

حكم صيام العشرة أيام للمحصر :

اختلف العلماء في ذلك على قولين :

القول الأول : أن المحصر إذا لم يجد الهدى صام عشرة أيام ، ويبقى محرماً حتى ينتهي من صيامه ، ثم إذا انتهى من صيامه يحلق ثم يحل ، وإليه ذهب الشافعية في قول ، وهو الصحيح من مذهب الحنابلة .

أدلتهم :

الدليل الأول : عن ابن عمر رضي الله عنهما ، قال : (أليس حسبكم سنة رسول الله صلى الله عليه وسلم ، إن حسب أحدكم عن الحج طاف بالبيت وبالصفا والمروة ، ثم حل من كل شيء حتى يحج عاماً قابلاً فيهدي أو يصوم إن لم يجد هدياً) أخرجه الإمام البخاري .

نوقش : بأن الأثر ليس فيه دلالة على ما استدلوا به ، فإنهم يرون أنه يهدي أو يصوم عن الإحصار ، وظاهر الأثر ليس كذلك ؛ لأنه قال : (يحج عاماً قابلاً ثم يهدي أو يصوم) أي : يهدي هدي التمتع أو القران ، فإن لم يجد هدي تمتع أو قران صام بدل الهدى الواجب عليه ، وهذا هو نص كتاب الله عز وجل .



الدليل الثاني : أنه دم واجب فكان له بدل ، كدم التمتع والطيب ، الطيب فيه فدية أذى ذبح شاة أو صيام ثلاثة أيام أو إطعام ستة مساكين لكل مسكين نصف صاع ، فيه بدل ، فهو دم واجب فكان له بدل ، كدم التمتع ، وهو قياس على هدي التمتع ، إذا عدم الإنسان الهدي صام عشرة أيام ، ثلاثة في الحج وسبعة إذا رجع إلى أهله .

الدليل الثالث : أن من لم يجد الهدي يصوم عشرة أيام ، قياساً على التمتع ؛ لأن كلا منهما ترفه بالتحلل من الإحرام .  
القول الثاني : أنه إذا عدم المحصر الهدي لا يصوم عشرة أيام ، وإليه ذهب الحنفية ، والمالكية ، وهو اختيار شيخنا رحمه الله .

**أدلتهم :**

الدليل الأول : أن الله تعالى ذكر حكم التمتع وحكم الإحصار ، وذكر عز وجل أن المتمتع إذا لم يجد الهدي ينتقل إلى الصوم ، فيصوم ثلاثة أيام في الحج وسبعة إذا رجع إلى أهله ، ولم يذكر هذا الحكم في المحصر ، مما يدل على أن المحصر لا يأخذ حكم المتمتع .

الدليل الثاني : أن هناك فرقاً بين المتمتع والمحصر ، فالمتمتع حصل على مقصوده ومراده ، مقصوده ومراده الترفه بترك أحد السفرين ، ومقصوده أن يأتي بحج وعمره ، وقد أتى بحج وعمره ، فلزمه هدي شكران على هذه النعمة التي حصلت له ، لكن المحصر لم يحصل على شيء من مراده ، بل إن المحصر متألم لفوت الحج ، وعدم إدراكه ، فكيف يلحق هذا بهذا ؟ فالقياس ممتنع ، هذا حصلت له نعمه ، وذاك قد يقال : حصلت له نقمة ، لأنه لم يحصل على مراده ، فقد ضرب في فيافي الأرض ، ولكنه حصر عن بيت الله الحرام ، فلم يستطع أن يأتي بالمناسك ، فلا شك أن بينهما فرقاً شاسعاً .

الدليل الثالث : أن الظاهر من حال الصحابة رضي الله عنهم ، أن كثيراً منهم كانوا فقراء ، خاصة في وقت وجوب دم الإحصار ، فإنه وجب في سنة ست من الهجرة ، في صلح الحديبية ، وغالبهم في تلك الفترة كان فقيراً ، لم يفتح عليهم بالمال إلا بعد خيبر ، وخيبر كانت آخر ست وبداية سبع ، ولم ينقل ولو حديثاً واحداً عن النبي صلى الله عليه وسلم ، أنه أمر واحداً منهم بالصيام ، والظاهر أنهم لم يصوموا والله أعلم ولم يهدوا ، وإنما حلقوا وحلوا ؛ لأنهم ليس معهم هدي يهدونه .

**الراجع :**

هو القول الثاني والله أعلم ، أن المحصر إذا لم يجد الهدي لم يلزمه أن يصوم عشرة أيام ، ومثله ما يتعلق بدم الفوات والدماء الواجبة ، إذا فات الحج على الإنسان فإن عليه دما ، وإذا لم يجد الدم يصوم عشرة أيام على المذهب ، وهذا يحتاج إلى دليل .



الدم على من ترك واجبا :

فيه خلاف على قولين :

**القول الأول :** أن من ترك واجبا من واجبات الحج لزمه دم ، و إليه ذهب جماهير أهل العلم رحمة الله عليهم .  
**دليلهم :** أثر ابن عباس رضي الله عنهما ، (من نسي من نسكه شيئا أو تركه فليهرق دما) أخرجه الإمام مالك ، والدارقطني ، والبيهقي ، وقال عنه في التعليق المغني (رجاله ثقات) وأما المرفوع فلا يصح ، ضعفه الحافظ ، وابن حزم عليهم رحمة الله ، لكن ذكروا أن العلماء تلقوا هذا الأثر بالقبول ، وعمل به جماهير أهل العلم رحمة الله عليهم ؛ ولذا أوجبوا الدم على من ترك واجبا من واجبات الحج ، وقالوا : مثل هذا الأثر لا يقال بالرأي ، وإن كان هذا قد نوقش بأن كلام ابن عباس رضي الله عنهما ، يحتمل أن يكون بالرأي ؛ لأن ابن عباس لما رأى أن فدية الأذى فيها ذبح شاة ، ألحق هذا بهذا ، فجعل في ترك الواجب دما ، وهذا يحتمل كما قال شيخنا وغيره .

**القول الثاني :** أن من ترك واجبا من واجبات الحج فلا دم عليه ، ولكن عليه الإثم بمعصيته ، وتقدم في مسائل عدة ، مثل : تجاوز الميقات ، تقدم هناك أن عطاء ، والحسن ذكروا أنه لا دم عليه في التجاوز ، تجدد بعض المسائل ، لكن لا تجد أن العالم منضبطا في كل كلامه ، إلا ما ثبت عن الظاهرية ، فإن الظاهرية يرون أن من ترك واجبا فلا دم عليه ، لكن عليه الإثم ، وهو اختيار الشوكاني من المتأخرين .

يقول شيخنا رحمه الله في الممتع (والذي يظهر لي أن من ترك واجبا فعليه دم احتياطا واستصلاحا للناس ؛ لأن كثيرا منهم قد يتساهل إذا لم يكن عليه شيء) يرى هذا من باب السياسة الشرعية واستصلاح الناس .

﴿ قال رحمه الله : وَيَجِبُ بَوَاطٍ فِي فَرَجٍ فِي الْحَجِّ بَدَنَةً . ﴾

هذا تقدم في مسائل من جامع قبل التحلل الأول ، و تقدم أن الجماع إما أن يكون قبل التحلل الأول أو بعده ، فإن كان قبله فإما أن يكون قبل الوقوف بعرفة وإما أن يكون بعده ، فإن كان قبل الوقوف بعرفة فالجمهور أن عليه بدنة ، والحنفية أن عليه شاة ، وإن كان بعد الوقوف بعرفة فالجماهير عامة على أن عليه بدنة ، وأما إن كان الجماع بعد التحلل الأول ، ففيه خلاف على قولين :

**القول الأول :** أن عليه شاة ، و إليه ذهب الشافعية في الأصح ، وهو مذهب الحنابلة .

**القول الثاني :** أن عليه بدنة ، و إليه ذهب الحنفية ، والمالكية ، والشافعية في قول ، والحنابلة في رواية ، وهو رأي ابن عباس ، وعطاء .

﴿ قال رحمه الله : وَفِي الْعُمْرَةِ شَاةٌ . ﴾

**الجماع في العمرة :**

هذه المسألة لها ثلاثة أحوال :

**الحال الأولى :** أن يقع الجماع بعد الإحرام وقبل الشروع في أفعال العمرة (الطواف ..) فعامة أهل العلم على أن العمرة تفسد ، وحكي إجماعا ، حكاه الوزير ابن هبيرة وغيره .

**الحال الثانية :** أن يقع الجماع بعد الطواف وقبل الشروع في السعي .





هذه المسألة اختلف فيها السلف رحمهم الله على قولين :

**القول الأول :** أن من جامع بعد الطواف وقبل الشروع في السعي تفسد عمرته ، و إليه ذهب المالكية ، والشافعية ، والحنابلة ، وهو رأي أبي ثور .

**أدلتهم :**

**الدليل الأول :** قول الله تعالى ﴿ **فَمَنْ فَرَضَ فِيهِنَّ الْحَجَّ فَلَا رَفَثَ وَلَا فُسُوقَ** ﴾ مما يدل على أن الجماع في الحج يفسده ، والعمرة حج أصغر ، فما أفسد الحج أفسد العمرة .

**الدليل الثاني :** أنه جماع صادم لإحراما تاما فأفسده كما قبل الطواف .

**الدليل الثالث :** أن الجماع من محظورات الإحرام ، فاستوى ما قبل الطواف بما بعده .

**القول الثاني :** أن من جامع بعد الطواف وقبل الشروع في السعي فإن عمرته صحيح ، وهو مروى عن ابن عباس ، والثوري ، وإسحق ، وهو مذهب الحنيفة إن طاف أربعة أشواط ، فإذا طاف أربعة أشواط فما فوق وحصل منه الجماع فإن عمرته صحيحة .

**دليلهم :** نقل عن ابن عباس أنه كان يقول (العمرة الطواف) فإذا كانت العمرة الطواف وأتى بالطواف فإن عمرته صحيحة .

**الراجع :**

أن من جامع بعد الطواف وقبل السعي فإن عمرته فاسدة ، وهذا اختيار طائفة من المحققين منهم شيخنا وغيره ، وأصحاب القول الثاني لهم وجهة نظر قوية ، ذلك أن الإنسان إذا جامع بعد الطواف فإنه قد شرع في أسباب التحلل ، فهو مثل من جامع بعد التحلل الأول ، فتكون عمرته صحيحة وعليه الإثم وعليه دم ، وهذا له وجه ، لأنه يكون قد شرع في أسباب التحلل ، وإذا كان قد شرع في أسباب التحلل فقياسه على الجماع بعد التحلل الأول قياس قوي ؛ لأنهم قالوا هناك : لا يفسد حجه لأنه قد شرع في أسباب التحلل .

**الحال الثالثة :** أن يقع الجماع بعد الطواف والسعي ، وقبل الحلق .

هذه المسألة فيها خلاف على قولين :

**القول الأول :** أن عمرته صحيحة ويمضي فيها ، مع وجوب الفدية ، وهو رأي ابن عباس ، والثوري ، و إليه ذهب الحنفية ، والمالكية ، والحنابلة .

**أدلتهم :**

**الدليل الأول :** عن ابن عباس رضي الله عنهما ، (أن رجلا أهل هو وامرأته جميعا بعمرة ، فقضت مناسكها إلا التقصير ، فغشيها قبل أن تقصر ، فسئل ابن عباس رضي الله عنهما عن ذلك ، فقال : إنها لشبيقة ، فقيل : إنها تسمع ، فاستحيا من ذلك رضي الله عنه ، وقال : ألا أعلمتموني ؟ وقال لها : أهرقي دما ، قالت : ماذا ؟ قال : انحري ناقة أو بقرة أو شاة ، قالت : أي ذلك أفضل ؟ قال : ناقة) أخرجه البيهقي ، وصححه الألباني ، فرأى ابن عباس أن عمرتها صحيحة .



الدليل الثاني : القياس على الوطء بعد التحلل الأول ، فإن من وطئ امرأته بعد التحلل الأول فإن حجه صحيح ، وهذا مثله ؛ لأن من طاف وسعى قد شرع في أسباب التحلل ، فتكون عمرته صحيحة ، ويلزم منه أن يقال في الصورة الثانية : إن عمرته صحيحة ، لأنه قد شرع في أسباب التحلل .

**القول الثاني :** أن عمرته فاسدة ، وإليه ذهب الشافعية ، والحنابلة في رواية اختارها ابن قدامة .  
**دليلهم :** أنه جماع صادق إحراما تاما فأفسده .

ويناقش : بأن الإحرام هنا ليس تاما كالإحرام قبل الشروع في الطواف ، لأنه بالشروع في الطواف قد بدأ في أسباب التحلل فنخف إحرامه ، كما أنه إذا رمى جمرة العقبة خف الإحرام ، فلا يفسد حجه بالوطء بعده .  
**الراجع :**

أن من جامع بعد الطواف و السعي وقبل الحلق فإن عمرته صحيحة ، ويمضي فيها ، مع وجوب الفدية ، وذلك لعدم الدليل على الإفساد ، ولأن الأصل الصحة .

**الواجب في الجماع في العمرة :**

إذا قيل بالفساد فعليه الإثم وتفسد عمرته ، ويجب عليه المضي في فاسدها ، والقضاء ، والفدية ، مثل الحج تماما ، واختلفوا فيما يجب عليه على قولين :

**القول الأول :** أن الواجب على من وطئ في العمرة شاة ، وهذا رأي ابن عباس رضي الله عنهما ، والثوري ، وإسحق ، وهو مذهب الحنفية ، والمالكية ، والحنابلة .

**أدلتهم :**

الدليل الأول : أنه منقول عن ابن عباس رضي الله عنهما .

الدليل الثاني : أن العمرة دون الحج ، فيجب أن يكون حكم العمرة دون حكم الحج .

**القول الثاني :** أن الواجب على من جامع في العمرة بدنة ، وإليه ذهب الشافعية .

**دليلهم :** أنها عبادة تشتمل على طواف وسعي ، فأشبهت الحج ، فلما أشبهت الحج وجب فيها بدنة .

**الراجع :**

هو القول الأول ، أن الواجب فيها شاة ، لأنه منقول عن ابن عباس رضي الله عنهما ، ولأن العمرة أقل من الحج ، وإن كانت العمرة حجا ، إلا أنها حج أصغر كما قال صلى الله عليه وسلم ، فيكون حكمها أخف ، وإذا قال الفقهاء : شاة ، في باب محظورات الإحرام ، فالمراد فدية الأذى ، إلا في موضع واحد وهو الصيد ، ففي الصيد إذا قالوا : شاة فهي شاة ، إذا قالوا : في الحمامة شاة وجب عليه أن يذبح شاة ، وليس أن يطعم ستة مساكين أو يصوم ثلاثة أيام .



## ﴿ قال رحمه الله : وإن طأوعته زوجته لزمها. ﴾

وفي بعض النسخ (لزمها) .

إن طأوعته في الجماع لزمها الكفارة كما تلزمه الكفارة ، تلزمها بدنة كما تلزمه بدنة ، وهذه المسألة تحتها فرعان :

الفرع الأول : أن تكون مكرهة .

الفرع الثاني : أن تكون مطاوعة .

الواجب على المحرمة المكرهة على الجماع :

اختلف العلماء في ذلك على قولين :

القول الأول : أنه إذا كانت المرأة مكرهة فلا شيء عليها ، وهذا رأي إسحق ، وأبي ثور ، وابن المنذر ، والحنابلة .

أدلتهم :

الدليل الأول : قول النبي صلى الله عليه وسلم [إن الله تجاوز لي عن أمتي الخطأ والنسيان وما استكرهوا عليه] وهذه

المرأة قد أكرهت على الجماع ، فلا يلزمها شيء .

الدليل الثاني : أنه جماع موجب للكفارة فلم يوجب حال الإكراه أكثر من كفارة واحدة .

القول الثاني : أنه إذا كانت المرأة مكرهة فإن الواطئ هو الذي يكفر عنها ، فتجب عليه كفارتان ، كفارة عنه وكفارة

عنها ، وهو رأي عطاء ، والمالكية .

دليلهم : أنه أفسد الحج وحده ، فثبتت الكفارة في ذمته ، وبعبارة أخرى أن فساد الحج وجد منه في حقهما فكان عليه

، لإفساد حجها هدي كإفساد حجه .

القول الثالث : أن الكفارة عليها هي ، وهذا مذهب الحنفية .

دليلهم : أن حجها قد فسد بهذا الوطء .

فساد حج المكرهة :

في هذه المسألة خلاف على قولين :

الجماهير : أنه يفسد حجها ، فهو مذهب الحنفية ، والمالكية ، والشافعية في قول ، والحنابلة ، وأن جميع تكاليف الحج

على الزوج إلا عند الحنفية .

القول الثاني : أنه لا يفسد حجها ، وهو مذهب المالكية في القول الأصح ، والشافعية في قول ، ورواية عند الحنابلة ،

واختيار شيخ الإسلام ابن تيمية ، وشيخنا .

الراجح :

هو القول الثاني ، والله أعلم وأنه لا يفسد حجها لعدم الدليل على الإفساد .



### الواجب على المطاوعة :

إذا طاوعت المرأة الرجل فإن على كل واحد منهما كفارة ، عليها بدنة وعليه هو بدنة ، وهذا رأي ابن عباس رضي الله عنهما ، وسعيد بن المسيب ، وهو رأي الحكم ، وحماد ، ومذهب المالكية ، والحنابلة .

### أدلتهم :

الدليل الأول : أن الصحابة رضي الله عنهم ، عبد الله بن عمرو ، وعبد الله بن عمر ، وعبد الله بن عباس رضي الله عنهم ، قالوا للرجل الذي وطئ امرأته (أهديا هديا) .

الدليل الثاني : أنها أحد المجامعين من غير إكراه ، فأشبهت الرجل .

القول الثاني : أن عليهما كفارة واحدة ، وإليه ذهب عطاء ، والشافعية ، والحنابلة في رواية .

دليلهم : أنه جماع واحد فلم يوجب أكثر من كفارة ، كحال الإكراه .

وهذا تعليل في مقابل فتوى الصحابة رضي الله عنهم ، فإن الصحابة قد حكموا على كل منهما بكفارة .



## فصل في أحكام الفدية

هذا الفصل ذكر المؤلف فيه حكم من كرر محظورا من محظورات الإحرام ، وما يسقط بالنسيان ونحوه ، ومن تدفع له الفدية ، ومكان الفدية ، وموضع نحر الهدي .

﴿ قَالَ رَحِمَهُ اللَّهُ : وَمَنْ كَرَّرَ مُحْظُورًا مِنْ جِنْسٍ وَلَمْ يَفِدْ فَدَىٰ مَرَّةً . ﴾

إذا فعل المحرم المحظور ، ثم فدى ، ثم فعل محظورا آخر فإن الفدية الأولى تتعلق بالمحظور الأول ، وتلزمه فدية أخرى ؛ لأنه إذا فعل المحظور ثم فدى ، سقط الطلب المتوجه إليه ، وبرئت ذمته بأداء الفدية ، وأما إذا فعل المحظور أكثر من مرة ولم يفد فإنه عليه فدية واحدة .

تكرار المحظور :

لا يخلو ذلك من أمور :

الأمر الأول : أن يفعل المحظور ، ثم يفدي ، ثم يفعل المحظور مرة أخرى ، فتلزمه فدية أخرى .

مثل : أن يقلم ، ثم يفدي ، ثم يقلم ، أو يلبس ثم يفدي ثم يلبس .

الأمر الثاني : أن يفعل المحظور ، مثل : أن يقلم ثم يقلم ، يلبس ثم يلبس ، يجامع ثم يجامع ، يفعل المحظور أكثر من مرة ، فعليه فدية واحدة .

الأدلة :

الدليل الأول : أنه محظور من جنس واحد ، فاكتفي فيه بفدية واحدة .

الدليل الثاني : أن الله تعالى أوجب في المحظور فدية واحدة ، ولم يفرق بين فعله مرة ، وبين فعله أكثر من مرة ﴿ فَفِدْيَةٌ ﴾

﴿ مِنْ صِيَامٍ أَوْ صَدَقَةٍ أَوْ نُسُكٍ ﴾ فلو أنه حلق رأسه ، ثم حلق مرة أخرى لزمه فدية واحدة .

﴿ قَالَ رَحِمَهُ اللَّهُ : بِخِلَافِ صَيْدٍ . ﴾

أي فالواجب في الصيد فدية لكل مصيد ، فلو أنه قتل عشرة وجب عليه جزاء عشرة ؛ لأن الله تبارك وتعالى يقول

﴿ فَجَزَاءٌ مِثْلُ مَا قُتِلَ مِنَ النَّعَمِ ﴾ أي فيلزمه جزاء بعدد ما قتل من الصيود .

فدية تكرار الصيد :

ذهب الجماهير إلى تكرار الجزاء بعدد الصيد ، وذهب ابن عباس ، وابن جبير ، ومجاهد ، ورواية عن الإمام أحمد ،

أنه لا يجب إلا جزاء واحد ، فلو أنه رمى بالشوزن حماما ، أو قمريا ، فصاد عشرا ، فيلزمه جزاء واحد شاة واحدة ،

لقوله تعالى ﴿ وَمَنْ عَادَ فَيَنْتَقِمُ اللَّهُ مِنْهُ وَاللَّهُ عَزِيزٌ ذُو انْتِقَامٍ ﴾ قالوا : لم يوجب الله عز وجل جزاء ، فعليه كفارة واحدة

وفي القول الأول تلزمه عشر شياه .

الراجح :

هو قول جماهير أهل العلم رحمة الله عليهم ، أنه يلزمه جزاء بعدد الصيد الذي صاده .



من فعل محظورات مختلفة :

﴿ قال رحمه الله : وَمَنْ فَعَلَ مَحْظُورًا مِنْ أَجْناسٍ فَدَى لِكُلِّ مَرَّةٍ . ﴾

مثل أن يقلم ويحلق ويغطي ويلبس ويتطيب ويجامع ، فإن عليه لكل محذور جزاء ، هذا رأي عامة أهل العلم ؛ لأنه فعل مجموعة من المحظورات من أجناس متعددة ، لا تداخل بينها ، فيلزمه فدية بعددها .

وذهب الحسن ، والمالكية ، والحنابلة في رواية إلى أن الطيب واللبس والحلق إن فعلها جميعها فعليه فدية واحدة .

الراجع :

هو القول الأول - على القول بوجوب الفدية فيما لا نص فيه - ، وأنه يلزمه بكل محذور فدية خاصة به .

﴿ قال رحمه الله : رُفِضَ إِحْرَامُهُ أَوْ لَا . ﴾

هذه مسألة رفض الإحرام وقطعه ، لو أن شخصا رفض إحرامه وقطعه ، ثم فعل محظورات الإحرام بعد أن رفضه ، فهل يرتفع الإحرام وينقطع ، أم يبقى على إحرامه ؟ .

هل يرتفع الإحرام برفضه ؟ .

جماهير أهل العلم رحمهم الله ، على أن المحرم إذا رفض إحرامه لم ينقطع إحرامه ؛ لأن الأصل في الإحرام هو اللزوم والثبات ، وأنه لا ينقطع إلا بالتحلل منه ، أو بالاشتراط أو بالحصر ، أو بالفوات ويأتي بعمرة .

وذهب الظاهرية ، وربيعه ، ويحكي عن عطاء ، أنه إذا رفضه إحرامه فإنه يرتفع ، ويكون قد أفسد إحرامه ، سواء كان حجا أم عمرة .

فعل المحظورات بعد رفض الإحرام :

إذا رفض الإحرام ثم لبس ثيابه وقصر من شعره ، وقلم أظفاره ، فعليه ثلاث كفارات ، كما لو لم يرفض إحرامه ، وذهب إليه جمهور أهل العلم ، فهو مذهب المالكية ، والشافعية ، والحنابلة ، وزاد الحنابلة في قول (وعليه دم لرفض الإحرام) .

وعند الحنابلة قول آخر : أنه لا دم عليه بسبب رفض الإحرام ، بل عليه الفدى ، ذكره ابن قدامة رحمه الله ؛ لأنها نية لم تفد شيئا ، قال المرادوي : (وهو ظاهر كلام كثير من الأصحاب) وقال في الكشاف (ومشى عليه في المنتهى وفي شرحه) كأنهم يشيرون إلى أن هذا هو المذهب .

وأما الحنابلة الذين ذهبوا إلى إلزامه بالدم لرفضه الإحرام ، فقالوا : هذا من باب العقوبة على قصده ، لأن الإحرام واجب عليه ولا يمكن قطعه ، فلما نوى القطع كان عليه دم بسبب ذلك .



**القول الثاني :** أنه إذا رفض المحرم الإحرام لزمته فدية واحدة لجميع ما ارتكب من محظورات ، فمثلا لو رفض الإحرام فلبس وقلم وحلق وتطيب ، فإن عليه فدية واحدة فقط ، إليه ذهب الحنفية ، والحنابلة في رواية .  
**دليلهم :** أن كل ما ارتكبه المتحلل من المحظورات قد فعل على وجه واحد هو وجه التحلل ، وقصد تعجيل الإحلال ، فلا يلزمه إلا كفارة واحدة ، كما في المحصر ، ينظرون إلى أن السبب في فعل هذه المحظورات جميعا هو قصد التحلل .  
**القول الثالث :** أنه إذا رفض المحرم الإحرام وفعل المحظورات ، فإن إحرامه يفسد ويبطل ، وإليه ذهب الظاهرية ، وهو رأي ربيعة ، ويحكى عن عطاء أيضا .  
**أدلتهم :**

**الدليل الأول :** قوله صلى الله عليه وسلم [من عمل عملا ليس عليه أمر فهو رد] وهذا قد نوى إفساد عبادته ، فتفسد عبادته بهذا الشيء ؛ لأن النسك الفاسد ليس عليه أمر الله ورسوله صلى الله عليه وسلم فلا يلزمه المضي فيه .  
**نوقش :** بأن الرفض ليس عليه أمر الله ورسوله فيكون فاسدا .  
**الدليل الثاني :** وقالوا : العلماء المتفقون على أن من أبطل عبادته ، كصلاته وصومه النفل ، فإنه لا يتمادى فيه ؛ لأنه قد فسد ، مثله الحج ، إذا رفضه بطل وفسد .  
**ونوقش :** بأن هناك فرقا بين الصلاة والصيام والحج ؛ لأن الحج يجب المضي فيه ، وإذا دخل فيه أصبح كالنذر يلزمه الاستمرار فيه ولا يجوز له قطعه ، ولذا قال الله عز وجل ﴿ وَأَتَمُّوا الْحَجَّ وَالْعُمْرَةَ لِلَّهِ ﴾ فثمة فرق بين الصلاة والصيام النفل ، وبين الحج ، فإن الحج يجب المضي فيه .  
**الدليل الثالث :** أن العبادات يخرج منها المكلف بالفوات ، فكذلك بالفساد .  
**نوقش :** بأن الحج لا يخرج منه بالفوات ، فكذلك لا يخرج منه بالفساد ، فإذا فات الحج على الإنسان فإنه لا يخرج من إحرامه ، بل يلزمه أن يأتي بعمره ، أما إذا فات عليه عبادة أخرى فإنه يخرج منها ، فمثلا إذا ذهب عليه صيام النفل فلن يأتي به ، وإذا فسد فسد .

### الراجع :

هو القول الأول ، والله أعلم ، أن من رفض إحرامه ، وفعل محظورات في حال رفضه ، لزمته فدى بعدد المحظورات التي ارتكبها ؛ لأن الإحرام لا يرتفض بالرفض ، وحاله بعد الرفض كحاله قبل الرفض ، تلزمه الفدى التي تلزمه قبل الرفض ، وهذا الرفض لا أثر له ، لأن العبادة باقية .

﴿ قال رحمه الله : وَيَسْقُطُ بِنِسْيَانِ فِدْيَةِ لُبْسِ وَطَيْبٍ ، وَتَغْطِيَةِ رَأْسٍ دُونَ وَطْءٍ وَصَيْدٍ وَتَقْلِيمِ وَحَلَاقٍ . ﴾

المحظورات على المذهب قسمان :

**القسم الأول :** محظورات يسقط حكمها إذا فعلها ناسيا أو جاهلا أو مكرها .

**القسم الثاني :** محظورات لا تسقط بالنسيان والجهل والإكراه ، بل إذا فعلها مع هذه الحالات ترتب أثرها عليها .  
**والقاعدة في المذهب :** أن المحذور الذي يتضمن إتلافا لا أثر للنسيان فيه ولا الإكراه ولا الخطأ ولا الجهل ، وأما المحذور الذي ليس فيه إتلاف فإنه يسقط بالجهل والنسيان والإكراه ... الخ .



قوله : (كلبس وطيب وتغطية رأس) : هذه الأشياء ليس فيها إتلاف ، فإذا فعلها ناسيا أو جاهلا أو مكرها فلا شيء عليه .

أما المحظورات مثل القلم والحلق والجماع ، والصيد ، فهذه تتضمن إتلافا ، فلا تسقط بالجهل والنسيان والإكراه .  
فإن قال قائل : الوطء إذا كانت المرأة ثيبا لا إتلاف فيه ، قالوا : نعم ، تنزل الثيب منزلة البكر ، فهو يتضمن إتلافا في الأصل ، وهو زوال البكارة ، فحكم الثيب كحكم البكر .

**فعل المحظورات عن عذر :**

هل يعذر المحرم بالجهل والنسيان والإكراه أم لا ؟ في هذه المسألة خلاف على قولين :

**القول الأول :** أنه لا يعذر المحرم في هذه الحالات مطلقا ، فيما يتضمن إتلافا أو لا ، وعلى فاعلها الفدية ، وإليه ذهب ابن عباس ، وطاوس ، والحسن ، والزهري ، وهو مذهب الحنفية ، والمالكية .

**القول الثاني :** ذهب الحنابلة إلى التفصيل السابق ، أن ما تضمن إتلافا لا يعذر فيه ، وما لا يتضمن إتلافا يعذر فيه بالجهل والنسيان والإكراه .

**أدلة القولين الأول والثاني :**

**الدليل الأول :** قوله تعالى ﴿ فَلَا رَفَثَ وَلَا فُسُوقَ وَلَا جِدَالَ فِي الْحَجِّ ﴾ هذه الآية حرمت مقدمات الجماع والجماع ، وجاءت مطلقة غير مقيدة بنسيان أو إكراه أو جهل .

**الدليل الثاني :** أن عبد الله بن عمرو ، وعبد الله بن عمر ، وعبد الله بن عباس ، ألزموا الرجل الذي جامع امرأته وامراته بالفدية ، ولم يستفصلوا : هل هذا كان عن جهل أو نسيان أو إكراه ، فدل على أنها تجب مطلقا .

ونوقش : بأن الظاهر من الحال أنهما كانا متعمدين ، وجاءا سائلين ، وكان الأمر مشهورا منتشر ، فسألوا عن هذا فأوجبوا عليها وعليه الهدي .

**الدليل الثالث :** أنها تتضمن إتلافا ، فيستوي فيها الجهل والنسيان والإكراه .

ونوقش : بأن الله عز وجل قال في جزاء الصيد ﴿ وَمَنْ قَتَلَهُ مِنْكُمْ مُتَعَمِّدًا فَجَزَاءٌ ﴾ فمفهومه : أن من قتل الصيد غير متعمد فلا شيء عليه ، وهو يتضمن إتلافا ، بل أعظم الإتلاف ، فهو يتلف الصيد بالكلية ، ومع ذلك خفف الله عز وجل فيه ، ولم يوجب فيه الفدية .

ويناقش : بأن حق الآدمي يستوي فيه الإتلاف وعدمه ، لكن حق الرب عز وجل خفف الله فيه ، فقال في الصيد

﴿ وَمَنْ قَتَلَهُ مِنْكُمْ مُتَعَمِّدًا ﴾ فذكر شرط التعمد .





القول الثالث : أن المحظورات تسقط فديتها بالعذر مطلقا ، تضمنت إتلافا أم لا ، وهو رأي عطاء ، وابن جبير ، وأبي ثور ، وإليه ذهب الشافعية ، والحنابلة في رواية ، والظاهرية ، وهو اختيار شيخ الإسلام ابن تيمية ، واختيار شيخنا ابن عثيمين وغيرهما .

أدلتهم :

الدليل الأول : قول الله تعالى ﴿ وَكَيْسَ عَلَيْكُمْ جُنَاحٌ فِيمَا أَخْطَأْتُمْ بِهِ وَلَكِنْ مَا تَعَمَّدَتْ قُلُوبُكُمْ ﴾ فرفع الرب تعالى عن الأمة المؤاخذة في الخطأ ، لكن المتعمد يؤاخذ على فعله .

الدليل الثاني : قوله تبارك وتعالى ﴿ رَبَّنَا لَا تُؤَاخِذْنَا إِن نَّسِينَا أَوْ أَخْطَأْنَا ﴾ فقال الله عز وجل : قد فعلت ، والذي يأتي المحظور ناسيا أو جاهلا أو مكرها ، يدخل في عموم هذه الآية .

الدليل الثالث : الحديث المشهور [إن الله قد تجاوز لي عن أمتي الخطأ والنسيان وما استكرهوا عليه] .

الدليل الرابع : حديث أبي هريرة في الصيام [من نسي فأكل أو شرب وهو صائم فليتم صومه ، فإنما أطعمه الله وسقاه] .

الدليل الخامس : حديث أسماء رضي الله عنها ، قال : (أفطرنا ، في يوم غيم على عهد رسول الله صلى الله عليه وسلم ، ثم طلعت الشمس) ولم يؤمروا بقضاء الصوم .

هذه أحاديث تدل على أن الناسي والجاهل والمخطئ ، معذرون ، وليس عليهم مؤاخذة بفعلهم الذي فعلوا ، بل لا تنسب الأفعال إليهم ، ولهذا في حديث النسيان قال [فإنما أطعم الله وسقاه] فنسب الفعل إلى الله تبارك وتعالى ، ولم ينسبه إلى الفاعل ، مما يدل على أنه مؤاخذ على فعله .

الراجع :

أنه لا شيء على من فعل محظورا حال العذر حتى لو تضمن إتلافا ، ولو قتلَ صيدٍ ، لأنه لا دليل عليه ، ومن أصرحها وأقواها قوله تعالى (لا تقتلوا الصيد وأنتم حرم) (ومن قتله منكم متعمدا) فنص على وجود العمدية فيه ، ومفهومه : إذا لم يكن متعمدا فلا شيء عليه ، والله أعلم .

وصلى الله وسلم على نبينا محمد وعلى آله وصحبه أجمعين .



## بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

الحمد لله رب العالمين ، وصلى الله وسلم على نبينا محمد ، وعلى آله وصحبه أجمعين .

تابع فعل المحذور بعذر :

تقدم أن الراجح أن الإكراه والنسيان والجهل لها أثر في محظورات الإحرام ، سواء كانت إتلافا أم غير إتلاف .

أقسام فاعل المحذور :

قال شيخنا رحمه الله في الممتع : فاعل المحظورات كلها لا يخلو من ثلاثة أقسام :

القسم الأول : أن يفعلها بلا عذر شرعي ولا حاجة ، كالجهل والنسيان والإكراه ، فهذا آثم ويلزمه ما يترتب على المحذور الذي فعله على حسب ما سبق بيانه .

القسم الثاني : أن يفعلها لحاجة متعمدا ، فعليه ما يترتب على فعل ذلك المحذور ، ولكن لا إثم عليه للحاجة ، ومنه : حلق شعر الرأس مع الأذى كما نص عليه الله عز وجل في القرآن .

القسم الثالث : أن يكون معذورا بجهل أو نسيان أو إكراه ، فعلى المذهب : التفريق بين المحظورات .

قال : والصحيح أن جميعها تسقط ، وأن المعذور بجهل أو نسيان أو إكراه لا يترتب على فعله شيء إطلاقا ، لا في الجماع ولا في الصيد ولا في لبس المخيط ، وتقدم أنه الراجح .

مكان دفع الفدية :

قال المؤلف رحمه الله : **وَكُلُّ هَدْيٍ أَوْ إِطْعَامٍ فَلِمَسَاكِينِ الْحَرَمِ .**

ذكر رحمه الله مكان دفع الفدية إذا كانت طعاما أو هديا ، والمراد بالهدي هنا : الهدي الواجب في القران والتمتع ، وكذا الهدي المستحب كما لو بعث أحد هديا إلى مكة ، سواء كان في بلده ، أم كان معتمرا ، أو كان حاجا ؛ لأن الله تبارك وتعالى قال : ﴿ ثُمَّ مَحِلُّهَا إِلَى الْبَيْتِ الْعَتِيقِ ﴾ ولأن من شرط ذبح الهدي أن يكون في الحرم ، فلو ذبح خارج الحرم لم يجزئه هديه .

قوله (أو إطعام فليمساكين الحرم) المراد به : الإطعام في جزاء الصيد والإطعام في فدية الأذى إن كان المحذور الذي يوجب فدية أذى قد فعل في الحرم ؛ لقوله تعالى ﴿ بَالِغِ الْكَعْبَةِ أَوْ كَهَارَةَ طَعَامِ مَسَاكِينِ ﴾ فيجب أن يوزع على فقراء الحرم ، وهذا قد تقدم من قبل ، أن الإنسان إذا صاد صيدا إما أن يكون للصيد مثل ، وإما أن يكون لا مثل له ، فإن كان له مثل أخرج مثل الصيد ، أو يقوم المثل ويخرج بقيمته طعاما يوزع على الفقراء في الحرم ، أو يكون الصيد لا مثل له ، فإنه يقوم الصيد ، ويشترى بقيمته طعاما يوزع في الحرم ، أو يصوم في الحالتين إذا لم يرد توزيع الطعام ، والقول بأنه يفرق في المكان الذي صاد فيه الصيد قول المالكية ، وذهب الحنفية إلى أنه بالخيار في تفريق هذا الطعام ، سواء كان في مكان الصيد أم في الحرم ، والأقرب هو ما ذهب إليه جماهير أهل العلم ، أنه يجب أن يكون هذا الطعام لمساكين الحرم للآية المتقدمة .



## مسألة :

قال الفقهاء : ما وجب نحره في الحرم وجب تفريقه في الحرم ، إليه ذهب الشافعية ، والحنابلة ، مثل : هدي القران والتمتع ، إذا كان على الإنسان هدي ، وذبحه في الحرم ، فإنه يطعم فقراء الحرم ، ولا بأس من إخراج بعض اللحم خارج الحرم ، لكن لا بد من الصدقة على فقراء ومساكين الحرم .

وذهب الحنفية ، والمالكية إلى أن ما وجب نحره في الحرم لا يجب تفريقه في الحرم ، يقولون : المهم أن ينحر في الحرم .

## الراجع :

هو الأول والله أعلم ، أن ما وجب نحره في الحرم وجب تفريقه في الحرم ، والمراد بالتفريق : تفريق القدر الواجب منه ، وأما ما زاد عليه فالإنسان بالخيار ، إن شاء أن يأكل منه ، أو يحمل منه ، أو يعطيه الفقراء خارج الحرم فذلك له .

## تعريف مساكين الحرم :

المراد بهم : فقراء الحرم ، وكذا الذين وردوا على الحرم من الأفاقيين ، حاجين أو معتمرين ، أو بقوا في مكة ، يدفع لهم هذا الطعام ، والذين يدفع لهم الطعام هم من تدفع لهم الزكاة لحاجتهم .

## إعطاء الفقراء خارج الحرم :

وهنا ضابط (ما جاز تفريقه خارج الحرم فهو لفقراء المسلمين ، لا يجوز أن يعطى منه غير المسلمين) وهذا رأي جماهير أهل العلم رحمهم الله ، وقد خالف الحنفية فقالوا : لا بأس أن يعطى الذمي منه ، وهو قول ضعيف .

## فدية المحذور خارج الحرم :

﴿ قال رحمه الله : وفدية الأذى واللُبْسِ ونحوهما ودمُ الإحصارِ حيث وُجِدَ سببُهُ . ﴾

قوله : (ونحوهما) : مثل تغطية الرأس ، والطيب ، ولبس المخيط ... الخ ، تدفع في مكان فعل المحذور ؛ لأن الإنسان قد يفعل المحذور في الطريق إلى مكة ، قبل أن يصل إليها ، كما لو أحرم من ذي الحليفة ، وفي الزمن الحاضر يحتاج أربع ساعات ليصل إلى مكة ، تقريبا ، فلو فعل هذا المحذور في أثناء الطريق ، أو تأخر في الطريق يوما أو يومين ، وفعل المحذور ، فإنه يدفع فدية المحذور في موضع فعله .

وقد دل على ذلك : حديث كعب بن عجرة رضي الله عنه ، لما أمره النبي صلى الله عليه وسلم ، أن يذبح شاة ، أو يطعم ستة مساكين ، لكل مسكين نصف صاع ، كان كعب رضي الله عن في الحديبية .

وخالف الشافعية رحمهم الله وقالوا : لا يجوز دفعها في الموضع الذي فعل فيه المحذور ، بل تدفع في الحرم ؛ لقوله تعالى ﴿ هَدِيًّا بِالْبَالِغِ الْكُفَّةِ ﴾ .

وما ذهبوا إليه مخالف لما ثبت عن النبي صلى الله عليه وسلم ، وأما الآية فإنها في جزاء الصيد ، فلا بد أن يبلغ الجزاء الحرم ، ويوزع في الحرم .



قوله : (وَدَمُ الإِحْصَارِ حَيْثُ وَجَدَ سَبَبَهُ). إذا منع الناسك من الوصول إلى البيت - وسيأتي ما يتعلق بالفوات والإحصار في آخر باب ذكره المؤلف - لكن المؤلف يذكر ما يناسب الأبواب التي تأتي قبل باب الفوات والإحصار . إذا أحصر الناسك أمر أن يذبح الهدي الذي معه ، أو يذبح هديا في موضعه الذي أحصر فيه ، لكن أين يوزع اللحم ؟ ج : في الموضع الذي أحصر فيه ، وهذا قول جمهور أهل العلم رحمة الله عليهم .  
أدلتهم :

الدليل الأول : أن النبي صلى الله عليه وسلم ، لما أحصر ذبح هديه ، ووزعه في الحديبية .  
الدليل الثاني : أنه موضع حلقه ، فكان موضع نحره ، كالحرم ، فإنه إذا وصل إلى منى يوم العاشر ينحر هديه ويحلق رأسه ، فكذلك إذا أحصر ، فإنه يحلق رأسه في الموضع الذي هو فيه ، وينحر هديه ثم ، وهذا فعل النبي صلى الله عليه وسلم ، فإنه حلق رأسه ونحر هديه في الحديبية .

وذهب الحسن ، والشعبي ، وعطاء ، وهو رواية عن الإمام أحمد رحمه الله ، إلى أنه ينحر في الحرم .  
دليلهم : أنه أمكنه الذبح في الحرم ، أشبه ما لو أحصر فيه .

والرواية المنقولة عن الإمام أحمد وجهها أصحابه بأن المراد بها الإحصار الخاص بالشخص نفسه ، أما الإحصار العام فإن النبي صلى الله عليه وسلم ، نحر الهدي في موضع إحصاره هو ومن معه من الناس ، وأما الحصر الخاص ، كأن يحصر بمرض ، أو بضياح نفقة على الراجح ، أو بعدوا أو غير ذلك ، فتوجه الرواية بأنه لا بد من الحرم .  
الراجح :

أن دم الإحصار يذبح في الموضع الذي أحصر فيه ، ويفرق في الموضع الذي هو فيه ، ولا يكلف الذهاب به إلى الحرم .

ضابط :

(ما جاز ذبحه خارج الحرم حيث وجد سببه ، فإنه يجوز ذبحه في الحرم ، ولا عكس) دم الإحصار يكون في موضع الإحصار ، ويجوز له أن يبعث به إلى مكة ، ولو أحصر في الحرم ، هل يجوز له أن يبعث بدم الإحصار خارج الحرم؟ لا .

﴿ قال رحمه الله : وَيَجْزِي الصَّوْمُ بِكُلِّ مَكَانٍ . ﴾

إذا وجب على الإنسان صوم ، أو أراد أن يصوم في فدية الأذى ، فإنه يصوم حيث شاء ، ولا يختص الصيام بمكان دون مكان آخر ، فليس للصوم مكان ينحصره ، يصوم في مكة ، أو في الطريق ، أو في بلده .

مثال : لو أن الإنسان فعل محظورا من محظورات الإحرام التي فيها فدية أذى ، فهو بالخيار بين ثلاثة أشياء : أن يصوم ثلاثة أيام ، أو يطعم ستة مساكين لكل مسكين نصف صاع ، أو أن يذبح شاة ، فإذا اختار أن يصوم ، ولنفرض أنه في الطريق إلى مكة ، والمسافة تحتاج عشرة أيام ، فقال : أريد أن أصوم هذه الثلاثة أيام في الطريق ، هل له ذلك ؟ ج : نعم ، لو أراد أن يؤخر الصيام إلى بعد الرجوع إلى أهله فذلك له ، لكن ينبغي أن نتفطن إلى مسألة أن هذا الصوم



واجب على سبيل الفور ، لكنه سيكون الآن مشغولا بأداء النسك ، فإذا انتهى من نسكه صام ، لو قال : سأقضي نسكي ثم أصوم في بيتي إذا رجعت إلى أهلي ، له ذلك .

صيام الثلاثة أيام الواجبة التي على من لم يستطع الهدي ، لا بد أن تكون في الحج ، معنى هذا أنه سيصوم في مكة ، أو في منى ، أو في عرفة (على المذهب) آخر يوم ، أو على القول بأنه يجوز أن يصوم من إحرامه بالعمرة ، يجوز أن يصوم في مكة ، ولو خرج إلى جدة أو إلى موضع آخر جاز له صيام هذه الثلاثة أيام ، المهم أن الصوم ليس له مكان يختص به ، فلا يشترط أن يكون الصوم في الحرم ، لكن الثلاثة أيام لا بد أن تكون في الحج ، يقول ابن قدامة (لا نعلم فيه خلافا) أي إن الصوم لا يجب في مكان معين ، وهو رأي الأئمة الأربعة رحمهم الله ، وهو المنقول عن ابن عباس ، وعطاء ، والنخعي ، وعن طائفة من السلف ، رحمهم الله ، ولأن الصوم لا يتعدى نفعه لأحد ، فلا معنى لتخصيصه بمكان ، بخلاف الهدي ، فإنه يتعدى نفعه ، وكذلك الإطعام ، فخص بمكان معين .

المراد بالدم :

﴿ قال رحمه الله : والدمُ شاةٌ أو سبعٌ بدنةٌ . ﴾

الدم إذا أطلق فالمراد به شاة أو سبع بدنة ، ويجزئ عن سبع البدنة سبع البقرة .

وقد دل عليه قوله تعالى ﴿ فَمَا اسْتَيْسَرَ مِنَ الْهَدْيِ ﴾ قال ابن عباس : (شاة أو شريك في دم) .

وقال الله عز وجل ﴿ فَفِدْيَةٌ مِنْ صِيَامٍ أَوْ صَدَقَةٍ أَوْ نُسْكِ ﴾ وفسرها النبي صلى الله عليه وسلم في حديث كعب بن عجرة بالشاة ، قال [انسك نسيكة ... وفي رواية : انسك شاة] ففسر النبي عليه الصلاة والسلام النسك ، بأنه ذبح شاة ، وفسر الهدي بأنه ذبح شاة .

هل الأفضل البدنة أو الشاة :

نص الفقهاء على أن ذبح البدنة أفضل من ذبح الشاة ؛ لأن نفعها أكبر ، ولأن لحمها أكثر ، فيتعدى نفعها للغير - وسيأتي في بعض المواضع أن الأفضل هي الشاة ، مثل العقيقة - وقد جاء في أثر ابن عباس رضي الله عنهما ، أنه قال للمرأة (بدنة أو بقرة أو شاة ، قالت : أيها أفضل ؟ قال : بدنة) أخرجه البيهقي ، وصححه الألباني ، فنص على أن البدنة أفضل ، ولا شك أن البدنة أفضل لما تقدم .

السنن في الذبيحة الشرعية :

تقدمت شروط الهدي ، وهي في الجملة شروط لكل ذبح أمرت الشريعة به ، إلا أنه ينبغي التنبيه على شرط السنن ، وتقدم أنه لا تجزئ إلا المسنة ، إلا في الضأن ، فتجزئ الجذعة من الضأن ، وهذا رأي الجمهور ، فهو رأي الحسن ، ومذهب الحنفية ، والمالكية ، والشافعية ، والحنابلة ، ورأي الليث ، وأبي ثور ، وإسحق ، ذهبوا إلى أجزاء الجذعة من الضأن .



أدلتهم :

الدليل الأول : عن جابر رضي الله عنه ، أن النبي صلى الله عليه وسلم قال : [لا تذبحوا إلا مسنة ، إلا أن يعسر عليكم فتذبحوا جذعة من الضأن] أخرجه الإمام مسلم .

الدليل الثاني : عن مجاشع بن سليم مرفوعا ، أن النبي صلى الله عليه وسلم قال : [إن الجذع يوفي مما توفي منه الثنية] أخرجه الخمسة إلا الترمذي ، وقال ابن حزم : إسناده في غاية الصحة ، وصححه الألباني .

الدليل الثالث : عن عقبة بن عامر رضي الله عنه ، قال : (ضحينا مع رسول الله صلى الله عليه وسلم ، يجذع من الضأن) أخرجه النسائي ، وقال الحافظ : بسند قوي .

القول الثاني : ذهب ابن عمر رضي الله عنهما ، والزهري ، وهو رأي ابن حزم ، ونقله عن مجموعة من السلف ، أنه لا تجزئ إلا المسنة مطلقا ، الثني من كل شيء .

أدلتهم :

الدليل الأول : عن جابر رضي الله عنه ، أن النبي صلى الله عليه وسلم قال [لا تذبحوا إلا مسنة ، إلا أن يعسر عليكم فتذبحوا جذعة من الضأن] فنص على المسنة ، فلا يجوز الانتقال عن الثني إلى الجذعة إلا في حال الإعسار .

أجاب الجمهور : بأن هذا محمول على الاستحباب ، فكأن النبي صلى الله عليه وسلم قال : الأفضل لكم ألا تذبحوا إلا مسنة ، إلا أن يعسر عليكم فتذبحوا جذعة من الضأن ، فحملوه على الأفضلية ، أن الثني أفضل من الجذع .

وقالوا : الحديث ليس فيه التصريح بعدم إجزاء الجذعة ، بل الحديث يشير إلى أن الأفضل ألا تُذبح إلا مسنة ، لكن يجوز ذبح الجذعة من الضأن .

قال النووي رحمه الله : (الأمة قد أجمعت على أن هذا الحديث ليس على ظاهره ؛ لأنهم يجوزون الجذع من الضأن) وهذا يدل على أنهم رضي الله عنهم ، لا يرون أن هذا الحديث على ظاهره ، بل هذا الحديث مؤول ، وأن تأويله

كما أوله النووي والجمهور ، أنه محمول على الأفضل والمستحب .

القول الثالث : ذهب عطاء ، والأوزاعي إلى إجزاء الجذع من كل شيء إلا المعز ، عكس القول الثاني ، الذي يقول : لا تجزئ إلا المسنة والثني من كل شيء .

وهذا القول لا شك أنه غير صحيح ؛ للأحاديث السابقة ، فقد نصت على عدم الإجزاء إلا للجذع من الضأن ، وأما ما سواها فلا تجزئ .

سن الجذع من الضأن :

الشافعية في الأصح يرون أن سن الجذع من الضأن سنة ، قالوا : وهو الذي تدل عليه اللغة ، كما قال الحافظ ابن حجر رحمه الله .

وأما الحنفية ، والحنابلة ، فيقولون : الجذع من الضأن ما تم له ستة أشهر ، والجذع هو الذي تجذعت أسنانه ، وعلامته : نوم صوفه على ظهره ، لا يرتفع ، فهو غير منتفش ، ويشترط أن يتم لها ستة أشهر ، لا مجرد الدخول في الستة .



### قال رحمه الله : وتجزئ عنها بقرة .

أي تجزئ البقرة عن البدنة ، إلا في النذر ، والمسألة فيها خلاف أيضا ، إذا نذر أن يذبح بدنة لم يجزئ أن يذبح بقرة ، لكن في الهدي وغيره تجزئ .

الدليل الأول : حديث أبي الزبير ، عن جابر رضي الله عنه ، قال : (اشتركتنا مع النبي صلى الله عليه وسلم في الحج والعمرة كل سبعة في بدنة ، فقال رجل لجابر أيشترك في البدنة ما يشترك في الجزور ؟ قال ما هي إلا من البدن) ، وحضر جابر الحديبية قال : نحرنا يومئذ سبعين بدنة اشتركتنا كل سبعة في بدنة) أخرجه الإمام مسلم فنص على أن البقرة تأخذ حكم البدنة .

ذهب الحنابلة في رواية : إلى أن البقرة لا تجزئ عن البدنة إلا في حال الضرورة ، في حال عدم وجود البدنة .

### البقرة عن البدنة في جزاء الصيد :

هل تجزئ البقرة عن البدنة في جزاء الصيد ؟ الصحيح من مذهب الحنابلة إجزاء البقرة عن البدنة ، فما وجبت فيه بدنة ، جاز أن يخرج عن البدنة بقرة ؛ لأنهما تشبهان بعضهما في كثرة اللحم ووفرتة فيهما ، وعظم الجسم ، ولقول جابر رضي الله عنه .

### سبع البدنة عن الشاة :

من وجبت عليه شاة في الصيد ، يجوز أن يخرج سبع بدنة أو سبع بقرة ، وهذا المذهب ، واختار ابن قدامة رحمه الله عدم الإجزاء ، قال : لأن الغنم أطيب لحما ، فلا يجزئ الأدنى عن الأعلى ، أما الأصحاب فيرون الإجزاء . وقالوا : من لزمته سبع شياه أجزأ عنها بدنة أو بقرة ، إن كان ذلك في جزاء محذور ، لحديث جابر رضي الله عنه ، قال (أمرنا رسول الله صلى الله عليه وسلم ، أن نشترك في الإبل والبقر ، كل سبعة منا في بدنة) أخرجه الإمام مسلم ، فالشاة الواحدة عن سبع بدنة ، وعن سبع بقرة ، ولنفرض أن هذا الإنسان رمى حماما فقتل سبعا ، فعليه سبع شياه ، يجوز أن يخرج بقرة كاملة أو بدنة كاملة ، سيذهب ويبحث عن السعر ، وجد الشاة بـ ١٣٠٠ ريال ، والبقرة بـ ٥٠٠٠ ريال ، سيخرج بقرة ؛ لأنها أوفر له ، ولحم البقر سيكون أكثر من لحم الغنم ، وإن كان لحم الغنم ألد وأطيب وأطعم ، ولذا يرى ابن قدامة أنه لا يجوز إخراج سبع البدنة ، وسبع البقرة عن الشاة .

## باب جزاء الصيد

هذا الباب ذكر فيه المؤلف رحمه الله جزاء الصيد على من أتلفه مباشرة أو تسبب ، قال تعالى ﴿ يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا لَا تَقْتُلُوا الصَّيْدَ وَأَنْتُمْ حُرْمٌ وَمَنْ قَتَلَهُ مِنْكُمْ مُتَعَمِّدًا فَجَزَاءٌ مِثْلُ مَا قَتَلَ مِنَ النَّعْمِ يَحْكُمُ بِهِ ذَوَا عَدْلٍ مِنْكُمْ هَدِيًّا بِالْبَالِغِ الْكَعْبَةِ أَوْ كَفَّارَةً طَعَامٍ مَسَاكِينَ أَوْ عَدْلُ ذَلِكَ صِيَامًا ﴾ وجزاء الصيد واجب للآية السابقة ، قال الزهري رحمه الله (تجب الفدية على قاتل الصيد متعمدا بالكتاب ، وعلى المخطئ بالسنة) .

والصيد على نوعين :

١- صيد له مثل .

٣- صيد لا مثل له .

الصيد الذي له مثل يجب فيه مثله ، والصيد الذي لا مثل له تجب فيه القيمة ، يقوم الصيد ويشتري بقيمته طعام يطعم به الفقراء ، أو يصوم عن كل مد يوما .

الذي لا مثل له : مثل ما دون الحمامة من الطيور ، كما نص على ذلك ابن عباس رضي الله عنهما ، كالعصافير ونحوها ، ومثل الجراد .

صيد ما له مثل :

ما له مثل يخرج المثل ، لكن من يحدد المثل ؟ قالوا : المثل إما أن يكون قد حكم فيه النبي صلى الله عليه وسلم ، أو حكم فيه الصحابة الكرام فيؤخذ بحكمهم ، أو لم يحكم فيه النبي عليه الصلاة والسلام والصحابة ، فيحكم فيه ذوا عدل منا ، وسيأتي ، فله ثلاثة أحوال :

أحوال صيد ما له مثل :

الحال الأولى : صيد المثل الذي فيه حكم من النبي صلى الله عليه وسلم .

فلا يجوز أن يتعدى حكم النبي صلى الله عليه وسلم إلى غيره ، مثل : حكم النبي صلى الله عليه وسلم في الضبع بشاة ، جاء عن جابر بن عبد الله رضي الله عنهما ، قال : (سألت رسول الله صلى الله عليه وسلم عن الضبع ، فقال [هو صيد ، ويجعل فيه كبش إذا صاده المحرم]) أخرجه أبو داود ، وابن ماجه ، والدارقطني ، والبيهقي ، وصححه ابن خزيمة ، والشنقيطي ، والألباني .

الحال الثانية : ما حكم بمثله الصحابة رضي الله عنهم .

فيرجع فيه إلى حكم أصحاب النبي صلى الله عليه وسلم ، ولا يتعدى حكمهم ، مثل : اليربوع (الجربوع) حكم فيه عمر ، وابن مسعود ، وجابر ، وهو صحيح عنهم ، وكحمامة الحرم ، حكم فيها مجموعة من الصحابة ، عمر ، وعثمان ، وعلي ، وابن عباس ، وابن عمر ، وزيد ، وغيرهم ، فيجب الرجوع فيها إلى حكم الصحابة الكرام رضي الله عنهم .





الحال الثالثة : ما لم يحكم بمثله النبي صلى الله عليه وسلم ، ولا الصحابة الكرام .

فيرجع فيه إلى قول عدلين من أهل الخبرة ، لقول الله تعالى ﴿ فَجَزَاءٌ مِّثْلُ مَا قَتَلَ مِنَ النَّعَمِ يَحْكُمُ بِهِ ذَوَا عَدْلٍ مِنْكُمْ ﴾ فالذي يحكم فيه ذوا عدل ، أي عدلان ، ولا بد أن يكونا خيرين عالمين ، حتى يستطيعا الحكم ومعرفة المثل .

﴿ قال رحمه الله : في النعامة بدنة . ﴾

لأنها تشبهها في خلقها وصفاتها ، وقد حكم بذلك عمر ، وعثمان ، وعلي ، وزيد ، وابن عباس ، ومعاوية ، وأخرج هذا عنهم الإمام الشافعي في الأم ، وعبد الرزاق ، وابن أبي شيبة ، وأخرجه البيهقي من طريق أخرى ، وحسنه الحافظ ابن حجر ، فألحقت بها للشبه في الخلقة ، ليس بالقيمة ، فقد تكون قيمة النعامة أكثر ، وقد تكون قيمة البدنة أكثر ، لكن لو نظرت إلى شكل النعامة فإنها فيها شها من البدنة .

﴿ قال رحمه الله : وجمار الوحش . ﴾

جمار الوحش فيه بقرة ، حكم بذلك عمر ، وابن عباس ، ونقل عن عروة ، ومجاهد ، وعن الإمام الشافعي ؛ لأنها تشبهه ، لعظم الجسم وكبره ، وبقرة الوحش فيها بقرة ، حكم فيها ابن مسعود ، وابن عباس ، وهو رأي عطاء ، وعروة ، وقتادة ، والإمام الشافعي .

﴿ قال رحمه الله : والأيل . ﴾

وهو ذكر الأوعال ، فيه بقرة ، حكم فيه ابن عباس رضي الله عنهما ، أخرجه ابن جرير عن ابن عباس وهو منقطع ، لكنه مشهور أنه قد حكم فيه ، وعمر رضي الله عنه قد حكم فيه أيضا .

﴿ قال رحمه الله : والثيتل . ﴾

وهو تيس الجبل ، وقيل : الوعل عامة ، قال الجوهري (الوعل المسن) وحكم فيه ابن عباس رضي الله عنهما ، أن فيه بقرة .

﴿ قال رحمه الله : والوعل بقرة . ﴾

وكذا الوعل فيه بقرة ، حكم فيه ابن عباس ، وابن عمر ، لشبهه بالبقرة .

﴿ قال رحمه الله : والضبي كبش . ﴾

حكم فيه النبي صلى الله عليه وسلم والصحابة ، قال الإمام أحمد رحمه الله (حكم فيه النبي صلى الله عليه وسلم بكبش) وحكم فيه عمر رضي الله عنه ، كما عند الإمام مالك ، و الإمام الشافعي ، بإسناد صححه الحافظ ، وصححه الألباني ، ويروى عن علي ، وجابر ، وابن عباس ، فيه كبش .

﴿ قال رحمه الله : والغزال عنز . ﴾

أي : وفي الغزال عنز ، حكم به عمر ، وعلي ، وابن عباس ، وعطاء ، وصح عن ابن عمر ، وابن عباس ، صححه الحافظ ، والألباني ، وهناك شبه بين الغزال والعنز (الشكل والذيل والعين) ... الخ .



### ﴿ قال رحمه الله : والوبرِ والظني جديّ . ﴾

الوبر بسكون الباء والأنثى وبرة : دويبة غبراء على قدر السنور ، حسنة العينين ، شديدة الحياء ، تكون بالغور ، دويبة كحلاء دون السنور لا ذنب لها ، حكموا في الوبر بجدي ، والجدي : هو الذكر من أولاد الماعز ، ما تم له ستة أشهر ، قياسا على الضب ، والضب فيه جدي ، حكم فيه عمر رضي الله عنه ، وعبد الرحمن بن عوف ، وهو صحيح عن عمر ، أخرجه الإمام الشافعي ، والبيهقي ، وصححه الحافظ في التلخيص .

وقيل : في الضب شاة ، حكم بذلك جابر ، وعطاء ، وهو أقرب إلى الجدي من الشاة (الجدي الذي عمره ستة أشهر).

### ﴿ قال رحمه الله : واليربوع جفرة . ﴾

وهو ما يطلق عليه (جربوع) وهو شبيه بالفأر ، لكنه أقصر يدين وأطول ذيلا ، وهو صيد يؤكل ، فيه جفرة ، حكم بذلك عمر ، وابن مسعود ، وجابر ، أثر عمر أخرجه الإمام مالك ، و الإمام الشافعي ، والبيهقي ، وصححه الحافظ .

والجفرة : الأنثى من ولد المعز ، وهي ما تم لها أربعة أشهر ، وسميت بذلك لأنها جفرت جنبها ، أي عظمتا .

### ﴿ قال رحمه الله : والأرنب عناق . ﴾

في الأرنب عناق ، حكم به عمر ، وابن عباس ، أما أثر عمر فأخرجه الإمام مالك ، و الإمام الشافعي ، والبيهقي ، وصححه الحافظ ، والألباني .

والعناق : من أولاد المعز ، أصغر من الجفرة ، يقال : عمرها ثلاثة أشهر ، والذي في المعاجم اللغوية أنها تسمى عناقا في السنة الأولى ، قال ابن القاسم رحمة الله عليه (والصواب أنها فوق الجفرة ، لها ما بين ثلث سنة ونصفها ، قبل أن تصير جذعة) والجذعة لها ستة أشهر .

وجاء في حديث البراء ، في قصة أبي بردة بن نيار ، أنه قال للنبى صلى الله عليه وسلم (عندي عناق جذعة) وهذا يدل على أن عمر العناق دون الجذعة ، أي دون ستة أشهر ، كما ذكر ابن القاسم رحمه الله ، وهذا يدل على أنها قريب من ستة أشهر ، لأن الجذعة ما تم لها ستة أشهر ؛ لأنها تتجذع أسنانها أي تسقط ، فحكم الصحابة في الأرنب بعناق .

### ﴿ قال رحمه الله : والحمامة شاة . ﴾

حكم بذلك عمر ، وعثمان ، وابن عباس ، وابن عمر ، وسعيد ، وعطاء ، وعروة ، وقتادة ، و الإمام الشافعي ، وإسحق .

والقول الثاني : أن فيها القيمة ، وهو مذهب الحنفية ، والمالكية ، لكن الإمام مالك رحمه الله حكم بأن في حمام الحرم شاة ؛ لأن الصحابة رضي الله عنهم حكموا فيها بالشاة .

فهما قولان : الجمهور أن فيها شاة ، والإمام أبو حنيفة ، والإمام مالك يريان أن فيها القيمة ، إلا أن الإمام مالك استثنى حمام الحرم ففيه شاة ؛ لأن الصحابة حكموا فيها بشاة .



أثر عمر أن في الحمامة شاة ، أخرجها الإمام الشافعي في الأم ، والبيهقي بإسناد حسنه الحافظ ، وأثر ابن عباس ، أخرجها البيهقي بإسناد صحيح ، والصحابة حكموا أن في الحمامة شاة ، ولم يعرف لهم مخالف ، واشتهر قضاؤهم ، ولا بد من المصير إلى حكمهم ؛ لأنهم قضوا بذلك ، وقالوا : الشبه بينهما أنها تشبه الشاة في عب الماء ، والحمام : كل ما عب الماء وهدر ، أي صوت ورجع الصوت .

وهنا فائدتان :

**الفائدة الأولى :** روى الإمام مالك ، والشافعي ، والبيهقي (أن عمر رضي الله عنه قضى في الضبع بكبش ، وفي الغزال بعنز ، وفي الأرنب بعناق وفي اليربوع بجفرة) صححه الحافظ ابن حجر .

وقال شيخ الإسلام (وأما إجماع الصحابة فإنه روي عن عمر ، وعثمان ، وعلي ، وزيد بن ثابت ، وابن عمر ، وابن عباس ، وابن الزبير ، أنهم قضوا في النعامة ببذنة ، وفي حمار الوحش وبقرة الأيل والثيتل والوعل ببقرة ، وفي الضبع بكبش ، وفي الغزال بعنز ، وفي اليربوع بجفرة ، وإنما حكموا بذلك لمماثلته في الحلقة ، لا على جهة القيمة) وعبر بالإجماع ، رأى أن حكم الصحابة يعتبر إجماعاً لا يجوز أن يتعدى ، ولا بد من الأخذ به .

**الفائدة الثانية :**

جاء في المغني (ما كان أكبر من الحمام ، كالحباري ، والكركبي ، والكروان ، والحجل ، والإورّ ، والكبير من طير الماء فيه وجهان ، الوجه الأول : فيه شاة ، منقول عن ابن عباس ، وجابر ، وعطاء ؛ لأن إيجاب الشاة في الحمام ينه على إيجابها فيما هو أكبر منها) قال الإمام أحمد رحمه الله (كل طير يعب الماء كالحمام فيه شاة) قالوا : يدخل فيه الفواخت والقُمري والقطا ونحوها ؛ لأن العرب تسميها حماماً ، قال الكسائي : كل مطوقٍ حمام ، يدخل فيه الحجل ؛ لأنه مطوق ، إلا أنه لا يعب الماء ، ففيه خلاف ..

**الوجه الثاني** وهو المذهب : أن فيها قيمة الصيد ، وهذا مذهب الإمام الشافعي ؛ لأن القياس يقتضي وجوبها في جميع الطير ، تركناه في الحمام لإجماع الصحابة رضي الله عنهم فيرجع إلى الأصل) يقول : الأصل في الطيور جميعاً القيمة ، إنما تركنا هذا الأصل لحكم الصحابة في الحمام ، فيقتصر على ورود النص عنهم ، وما سواه فلا يحكم فيه ، وإذا دار الأمر بين حكم جابر وابن عباس ، وبين القياس ، قدم قول الصحابي ، فيقال : كل الطيور التي فوق الحمامة فيها شاة ، ما دون الحمامة نص ابن عباس رضي الله عنهما ، على أن فيها القيمة .



## باب صيد الحرم

هذا الباب عقده المؤلف رحمه الله ليبين ما يجب في صيد الحرم ، وذكر فيه حكم نبات الحرم المكي ، وحكم صيد حرم المدينة ، ونبات حرم المدينة ، و حرم المدينة .

حكم صيد الحرم :

﴿ قال رحمه الله : يَحْرُمُ صَيْدُهُ عَلَى الْمُحْرِمِ وَالْحَلَالِ . ﴾

يحرم صيد الحرم على المحرم والحلال ، فهما فيه على حد سواء ، ليس جائزا للحلال دون المحرم ، بل هو محرم مطلقا .  
دل على ذلك الكتاب والسنة والإجماع :

الكتاب :

قول الله تعالى ﴿ إِنَّمَا أُمِرْتُ أَنْ أَعْبُدَ رَبَّ هَذِهِ الْبَلَدَةِ الَّتِي حَرَّمَهَا وَلَهُ كُلُّ شَيْءٍ وَأُمِرْتُ أَنْ أَكُونَ مِنَ الْمُسْلِمِينَ ﴾ فهي بلد حرام ، وإذا كانت محرمة لم يجز الصيد فيها .

السنة :

جاء في السنة حديث ابن عباس المشهور قال (قال النبي صلى الله عليه وسلم يوم فتح مكة [إن هذا البلد حرمه الله يوم خلق السماوات والأرض ، فهو حرام بجرمة الله إلى يوم القيامة ، وإنه لم يحل القتال فيه لأحد قبلي ، ولم يحل لي إلا ساعة من نهار فهو حرام بجرمة الله إلى يوم القيامة ، لا يعضد شوكة ولا ينفر صيده ولا يلتقط لقطته إلا من عرفها ولا يختلى خلاه] متفق عليه .

الإجماع :

نقله طائفة كبيرة من أهل العلم ، نقلوا أن مكة حرم ، وأن حرمها لا يجوز الصيد فيه ، ولا يتعرض فيه ، نقله طائفة منهم ابن المنذر ، وابن حزم ، وابن قدامة ، وابن رشد ، والنووي ، وغيرهم كثير .

﴿ قال رحمه الله : وحكمُ صيدهِ كصيدِ المحرمِ . ﴾

أي : يجب في صيد الحرم ما يجب في صيد المحرم ، فإذا قتل الحلال (رجل من أهل مكة مثلا) قتل حمامة في الحرم ، فإنه تجب عليه شاة ، وإذا قتل غزالة وجبت عليه عنز ، أو قتل نعامة وجبت عليه بدنة ، وهلم جرا .  
خالف داود فقال : لا جزاء في صيد الحرم ؛ لأن الأصل براءة الذمة ولا يوجد نقل ، وهذا القول من داود جاء بعد إجماع الصحابة رضي الله عنهم ، أن فيه جزاء .



## شجر الحرم :

﴿ قال رحمه الله : ويجزئ قطع شجره وحشيشه الأخضرين . ﴾

قيد به بالأخضرين ، فيفهم منه إذا كانا ميتين جاز قطعهما .

## أقسام شجر الحرم :

شجر وحشيش الحرم على أقسام :

القسم الأول : ما أنبتته الله عز وجل من غير فعل الآدمي فيه ، فتحرم إزالته وقطعه للنص والإجماع .

النص : قول النبي صلى الله عليه وسلم [ لا يختلى خلاها ، ولا يعضد شوكها ، ولا ينفر صيدها ] متفق عليه .

الإجماع : حكاه ابن المنذر ، وابن قدامة ، والنووي .

قوله (أخضرين) : أي فيهما حياة ، فإن لم تكن فيهما حياة فمفهوم كلام المؤلف جواز قطعهما ، وحش الحشيش

اليابس .

## حكم الشجر اليابس في الحرم المكي :

اختلف فيه العلماء على قولين :

القول الأول : أنه يجوز قطع الشجر اليابس والحشيش اليابس ، إليه ذهب الحنفية ، والشافعية ، والحنابلة واختاره

شيخ الإسلام ابن تيمية .

## أدلتهم :

الدليل الأول : قول النبي صلى الله عليه وسلم [ لا يختلى خلاها ] والخلا بالقصر : الشجر الرطب والحشيش الرطب ،

فيفهم منه جواز اليابس .

الدليل الثاني : أن الحشيش والشجر اليابس بمنزلة الصيد الميت ، فلو أن الإنسان قطع صيدا ميتا لم يكن عليه جزاء .

القول الثاني : أنه لا يجوز قطع الشجر اليابس والحشيش اليابس ، إليه ذهب المالكية ، والشافعية في وجهه .

## أدلتهم :

الدليل الأول : قول الحافظ ابن حجر (في بعض طرق حديث أبي هريرة أنه قال : ولا يمتش حشيشها) وهو عند ابن

أبي شيبه رحمه الله .

الدليل الثاني : أن استثناء الإذخر دليل على تحريم ما عداه من اليابس ، فإن النبي صلى الله عليه وسلم لما قال له

العباس (إلا الإذخر يا رسول الله) استثناه النبي صلى الله عليه وسلم ، فدل على أن ما سوى الإذخر لا يجوز قطعه .

﴿ قال رحمه الله : إلا الإذخر . ﴾

وهو نبت طيب الرائحة يستعمله أهل مكة في ثلاثة أشياء : في الحدادة ، وفي البيوت ، وفي القبور ، أما الحدادة فلأنه

نبات سريع الاشتعال ، فيضعونه مع الجذوع والحطب فيشعلها سريعا ، وفي القبور يجعلونه بين اللبن ، حتى يمنع من

تحلل التراب إلى الأموات ، ويجعلونه فوق بيوتهم ، فوق الجريد حتى لا يتخلل الرمل فيدخل إلى البيت .



ودليل ذلك : قوله صلى الله عليه وسلم [لا يختلى خلاها ولا يعضد شوكها ولا ينفر صيدها] قال العباس : إلا الإذخر يا رسول الله ، فإننا نجعله لقبورنا وبيوتنا ، فقال صلى الله عليه وسلم : [إلا الإذخر] فيجوز قطع الإذخر ، سواء كان رطبا أم يابسا ، هذا القسم الأول من أقسام نبات الحرم .

القسم الثاني : ما أنبتة الأدميون ، وهو على نوعين :

النوع الأول : ما زرعه الأدميون من البقول كالجرجير والبقدونس ، والزرورع والرياحين والورود ، والنعناع ، الأشياء التي لا ساق لها ، يجوز قطعها بالإجماع ، نقل الإجماع ابن المنذر ، وابن قدامة رحمهما الله وغيرهما .

النوع الثاني : ما زرعه الأدميون أو غرسوه من الشجر ، كالجوز واللوز والنخل - وما أظن اللوز والجوز ينبت في مكة - المهم أن الأشجار إذا غرست في مكة ففيها خلاف على قولين :

القول الأول : أنه لا جزاء فيها ، ومعنى ذلك جواز قطعها ، وإليه ذهب الحنفية ، والحنابلة على الصحيح .

دليلهم : أن النبي صلى الله عليه وسلم قال [لا يختلى خلاها ، ولا يعضد شجرها] فأضافه إليها هي ، والذي زرعه الأدمي مضاف إلى الأدمي نفسه .

القول الثاني : أن فيها الجزاء ، ومعنى هذا أنه لا يجوز قطعها ، وإليه ذهب الشافعية ، وبعض الحنابلة .

دليلهم : قوله صلى الله عليه وسلم [ولا يعضد شوكها] والشوك يكون في الأشجار ، فلا يجوز قطع الشجر .

الراجع :

هو القول الأول ، أن ما زرعه الأدميون أو غرسوه ، سواء كان من الزروع أو من الأشجار ، فإنه يجوز قطعه ولا جزاء فيه .

حكم رعي البهائم حشائش الحرم :

حشائش الحرم هل يجوز أن ترعاه البهائم ؟ اختلف فيه العلماء على قولين :

القول الأول : أنه يجوز رعي البهائم في نبات الحرم ، وإليه ذهب عطاء ، والشافعية ، والمالكية ، والحنابلة في رواية .

أدلتهم :

الدليل الأول : أن النبي صلى الله عليه وسلم ، كان يرعى غنم أهل مكة على قراريط ، ومن المعلوم أن الراعي إنما يخرج من عند أهله وهم في وسط المكان ، وأقرب نقطة للحل سبعة كم جهة التنعيم ، وإلا فالباقي ١٥ كم ، و ١٦ كم ، و ٢٢ كم ، هذه مسافة الحل عن الحرم ، الحرم من جهة الحديبية (الشمسي) حوالي ٢٢ كم ، ومن الجهة الأخرى ١٦ أو ١٥ كم ، وأقرب نقطة ٧ كم ، فهل يتصور في ذلك الزمان أن يذهب الراعي ٧ كم لا ترعى غنمه؟ في خلال الـ ٧ كم ، هل يكمن أفواه البهائم لكيلا تأكل الحشائش في طريقها ؟ لا يمكن .

الدليل الثاني : عن عبد الله بن عباس قال : (أقبلت راكبا على حمار أتان وأنا يؤمئذ قد ناهزت الاحتلام ورسول الله صلى الله عليه وسلم يصلي بمنى إلى غير جدار ، فمررت بين يدي بعض الصف ، وأرسلت الأتان ترتع فدخلت في الصف ، فلم ينكر ذلك علي) متفق عليه ، وهذا في منى ، وهي في الحرم ، فدل على جواز رعي البهائم في الحرم .



الدليل الثالث : أن الهدايا التي جاء بها النبي صلى الله عليه وسلم ، وجاء بها الصحابة معه ، وجاء بها الناس من بعد ، كانت تدخل إلى الحرم في منى ، ولم ينقل أنهم كانوا يكممون أفواهاها .

الدليل الرابع : أن الحاجة تدعو إلى ذلك ، أشبه قطع الإذخر ، فلو قلنا إنها حرام لأجازتها الحاجة .

القول الثاني : أنه لا يجوز رعي البهائم في حشائش ونبات الحرم ، وإليه ذهب الحنفية ، والحنابلة في رواية .

دليلهم : أن ما حرم إتلافه ، لم يجوز أن يرسل عليه ما يتلفه ، كالصيد ، فالإنسان لا يجوز له قتل الصيد ، فهل يجوز له أن يرسل عليه كلبه فيقتله ؟ لا يجوز له .

لكنه تعليل في مقابل ظواهر النصوص الثابتة عن النبي صلى الله عليه وسلم ، فيكون رعيها لحشائش الحرم لا بأس به ، بل إن الحاجة الملحة تدعو إلى ذلك ، ولو قيل بخلاف ذلك لكان فيه مشقة بالغة على أهل مكة وغيرهم .

**فدية قطع نبات الحرم :**

هل فيها فدية وجزاء أو لا ؟ اختلف فيه العلماء على قولين :

القول الأول : أن في قطع نبات الحرم الجزاء والضمان ، وهو رأي ابن عباس ، وعطاء ، والحنفية ، والشافعية ، وهو المذهب عند الحنابلة ، ويكون ضمانه بحيوان كالصيد - وسيأتي ما هو ضمانه - وعند الحنفية أن الضمان بالقيمة ، وعن الإمام أحمد مثل ذلك في رواية .

**أدلتهم :**

الدليل الأول : أن عمر رضي الله عنه (أمر بشجر كان في المسجد ، يضر بأهل الطواف أن يقطع ، وفداه رضي الله عنه وذكر البقر) وهذا الأثر ذكره ابن قدامة رحمه الله ، وقال (رواه حنبل في المناسك) ويروى عن ابن عباس رضي الله عنهما أنه قال (في الدوحة بقرة ، وفي الجزلة شاة) الدوحة الشجرة الكبيرة ، والجزلة الشجرة الصغيرة ، وهو مروى عن عطاء ، وقال عنه الألباني رحمه الله : لم أقف عليه .

الدليل الثاني : أنه ممنوع لحرمة الحرم ، فمنع كالصيد .

القول الثاني : أنه لا ضمان في قطع نبات الحرم ، وهذا رأي أبي ثور ، وداود ، وابن المنذر ، والمالكية ، واختاره شيخنا ابن عثيمين .

دليلهم : عدم الدليل فيها ، قال ابن المنذر رحمه الله (لا أجد دلالة أوجب بها في شجر الحرم فرضاً ، من كتاب ولا سنة ولا إجماع ، وأقول كما قال مالك : نستغفر الله) هؤلاء يرون عدم الدليل ، ولذا كان شيخنا رحمه الله يقول : ليس فيه جزاء ؛ لأنه لم يثبت عندنا نص ، لا في القرآن ولا في السنة ، فيبقى أن فيه الإثم فقط ، وأما الجزاء فلا جزاء فيه .



الراجع :

والله أعلم أنه إن ثبتت الآثار عن الصحابة فالقول ما قالوا ، وإلا فلا ضمان ولا جزاء لعدم الدليل .  
قال الشيخ ابن عثيمين : (مسألة : إذا كانت الشجرة خارج الطريق ، لكن أغصانها ممتدة إلى الطريق ، وتؤدي المارة بشوكها وأغصانها ، فهل تقطع ؟ الجواب : لا تقطع ، لأن الرسول صلى الله عليه وسلم قال : [لا يعضد شوكها] والشوك يؤدي ، ومع ذلك نهى عن عضده ، وبإمكان الإنسان أن يطأ رأسه حتى لا تصيبه الأغصان ، والله أعلم.

وصلى الله وسلم على نبينا محمد وعلى آله وصحبه أجمعين .





## بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

الحمد لله رب العالمين ، وصلى الله وسلم على نبينا محمد ، وعلى آله وصحبه أجمعين .

صيد المدينة :

قال المصنف رحمه الله : وَيَحْرُمُ صَيْدُ الْمَدِينَةِ وَلَا جَزَاءَ .

أفاد المؤلف رحمه الله ، أن المدينة يحرم صيدها ، وأن لها حرما ، وإنما يحرم صيدها لوجود الحرم ؛ لأن الصيد لا يحرم إلا بسبب الحرم أو بسبب الإحرام ، والإحرام غير موجود في المدينة ، إذن فالسبب أن للمدينة حرما .

هل للمدينة حرم :

اختلف العلماء في ذلك على قولين :

القول الأول : أن للمدينة حرما ، وإليه ذهب المالكية ، والشافعية ، والحنابلة .

أدلتهم :

الدليل الأول : عن علي رضي الله عنه ، أن النبي صلى الله عليه وسلم قال : [المدينة حرام ما بين ثور إلى غير] متفق عليه .

الدليل الثاني : عن جابر رضي الله عنه ، أن النبي صلى الله عليه وسلم قال : [إن إبراهيم حرم مكة ، وإنني حرمت المدينة ما بين لابتيتها ، لا يقطع عضائها ، ولا يصاد صيدها] أخرجه مسلم .

الدليل الثالث : عن عبد الله بن زيد رضي الله عنه ، أن النبي صلى الله عليه وعلى آله وسلم قال : [إن إبراهيم حرم مكة ودعا لأهلها ، وإنني حرمت المدينة كما حرم إبراهيم مكة ، وإنني دعوت في صاعها ومدتها بمثلي ما دعا به إبراهيم لأهل مكة] متفق عليه .

هذه الأحاديث واضحة ظاهرة في أن المدينة لها حرم .

القول الثاني : أن المدينة لا حرم لها ، وإليه ذهب الحنفية رحمهم الله .

أدلتهم :

الدليل الأول : حديث أنس المشهور في الصحيح (أن النبي صلى الله عليه وسلم ، كان يمازح أخاه له ، وكان يقول [يا أبا عمير ما فعل النغير؟]) متفق عليه ، والنغير : تصغير نعر ، وهو العصفور الصغير ، قالوا : هذا دليل على أن المدينة لا حرم لها ، إذ لو كان لها حرم لأمر النبي صلى الله عليه وسلم بإطلاق هذا الصيد .

الدليل الثاني : لو كانت المدينة حرما لكان في صيدها جزاء ، والمدينة لا جزاء في صيدها .

الدليل الثالث : لو كانت المدينة حرما لبينه النبي صلى الله عليه وسلم بيانا عاما .



وتعليقاتهم في مقابل النص ، وأما الحديث فيقال : رفع اليد المشاهدة عن الصيد اختلف فيها أهل العلم رحمة الله عليهم على قولين ، والراجح أن الإنسان إذا صاد الصيد خارج الحرم ، ودخل به إلى الحرم ، فإنه ملك له ، وزالت عنه صفة الصيد ، وأصبح مملوكا للإنسان ، يتصرف فيه كيف شاء ، أما التعليقات فهي مقابل النص ، فقد ثبت في الحديث المتفق عليه ، حديث علي ، وجابر وأنس عند مسلم ، وأبي رافع ، وأبي هريرة ، وعبد الله بن زيد في المتفق عليه ، وسعد ، أن المدينة لها حرم ، وكلها عن النبي صلى الله عليه وسلم ، ولا قول لأحد مع قوله .

هل لصيدها جزاء :

﴿ قال رحمه الله : ولا جزاء . ﴾

صيد المدينة لا جزاء فيه ، وهذا بخلاف صيد مكة ، فإن فيه الإثم والجزاء ، وهذه المسألة محل خلاف على قولين : القول الأول : أنه لا جزاء في صيد المدينة ، بل يأثم الصائد ولا شيء عليه ، وإليه ذهب المالكية ، والشافعية ، والحنابلة .

أدلتهم :

الدليل الأول : الأحاديث السابقة ، حديث علي ، وأبي رافع ، وعبد الله بن زيد ، وأبي هريرة ، أن النبي صلى الله عليه وسلم ، ذكر أن للمدينة حرما ، ولم يذكر في صيدها جزاء ، مما يدل على أنه لا جزاء في صيدها ، ولو كان فيه جزاء لبينه صلى الله عليه وعلى آله وسلم .

الدليل الثاني : أن الأصل هو براءة الذمة .

الدليل الثالث : أنه موضع يجوز دخوله بغير إحرام فلم يجب فيه جزاء ، وكأنهم ربطوا بين الإحرام وبين الصيد . وهذا قد يناقش : بأن مكة لا يجب في دخولها إحرام على الراجح ، إذا كان قد أدى الفرض من قبل ، حج أو اعتمر ، ومع ذلك يجب الجزاء في الصيد ، مع أنهم قد ينفصلون عن هذا بأن يقولوا : هذه البقعة الأصل فيها أنه لا يجوز دخولها إلا بإحرام فافترقا .

القول الثاني : أن في صيد حرم المدينة الجزاء ، والجزاء هو سلب القاتل ، وإليه ذهب طائفة من أهل العلم ، فهو رأي ابن أبي ذئب ، وابن المنذر ، والشافعية في القديم ، والحنابلة في رواية .

أدلتهم :

الدليل الأول : قول النبي صلى الله عليه وسلم [إني حرمت المدينة مثلما حرم إبراهيم مكة] وإبراهيم عليه السلام لما حرم مكة أصبح صيدها محترما فيه الجزاء ، فكذا صيد المدينة فيه الجزاء .

الدليل الثاني : (أن سعد بن أبي وقاص رضي الله عنه ، ركب إلى قصره بالعقيق ، فوجد عبدا يقطع شجرا أو يخبطه ، فسلبه - أخذ ملبسه التي عليه - فلما رجع سعد جاءه أهل العبد فكلموه أن يرد على غلامهم أو عليهم ما أخذ من غلامهم فقال معاذ الله أن أرد شيئا نفلني رسول الله صلى الله عليه وسلم وأبى أن يرد عليهم) أخرجه الإمام مسلم ، فحكم بأن النبي صلى الله عليه وسلم نفل من وجد من يصيد في الحرم ثياب القاتل ، وكذلك من يعتدي على شجر الحرم .



الراجع :

أن لا جزاء في صيد حرم المدينة ، وإنما فيه التعزير ، وحديث سعد ثابت على وجه التعزير لا على وجه الجزاء ، ولهذا لا فرق في الصيد بين الصغير والكبير ، ولا فرق في سلب الإنسان بين الثياب الجميلة والقديمة ، والريثة والحسنة ، والكثير والقليل ، بل يأخذ ما وجد مقابل ما فعل بالنبات أو قتل الصيد ، وهذا يدل على أنه من باب التعزير وليس الجزاء ، ولو كان جزاء لكان مثل جزاء الصيد ، كل حيوان فيه نوع معين محدد ، ذكره النبي أو الصحابة أو حكم به ذوا عدل منا .

﴿ قال رحمه الله : وَيُبَاحُ الْحَشِيشُ لِلْعَلْفِ . ﴾

تقدم أن الشجر والحشيش الأخضر لا يجوز قطعه في حرم مكة ، وحرم المدينة يخالف حرم مكة ، فإنه يجوز قطع الحشيش الأخضر فيه ، ولا يجوز في حرم مكة ، ودل عليه حديث [اللهم إن إبراهيم حرم مكة فجعلها حرما ، وإني حرمت المدينة حراما ما بين مأزميها أن لا يهراق فيها دم ولا يحمل فيها سلاح لقتال ولا يخبط فيها شجرة إلا لعلف] أخرجه الإمام مسلم ، وهذا يدل على أنه يجوز قطع الشجر والحشيش لعلف الدواب ، بخلاف حرم مكة ، فلا يجوز قطع الحشيش الأخضر فيها ، أما الياض ففيه خلاف .

﴿ قال رحمه الله : وَأَلَّةُ الْحَرْثِ وَنَحْوِهِ . ﴾

ومثلها المساند والمحمل وغير ذلك ، ذكر الحنابلة أنه يجوز قطع الشجر والحشيش لها ، وقالوا : ما تدعو الحاجة إليه جاز قطعه ، وذكروا منها الوسائد والمحمل وغير ذلك ، واستدلوا بحديث يروى عن جابر مرفوعا ، وهو ثابت عن النبي صلى الله عليه وسلم ، وهذا القول هو المذهب ، وهو اختيار شيخنا رحمه الله .

فروق بين حرم مكة والمدينة :

تقدم :

- ١- لا جزاء في صيد حرم المدينة ، وفي حرم مكة الجزاء .
  - ٢- إباحة شجر المدينة وحشيشها الأخضر ، ولا يباح في مكة .
  - ٣- مضاعفة العبادة في مكة مائة ألف ، وفي المدينة ألف صلاة (المسجد النبوي والمكي) .
  - ٤- اللقطة لا تحل في مكة إلا لمنشد ، وفي المدينة تحل اللقطة مطلقا .
- وهي قريب من سبعة فروقات ، يمكن الرجوع إلى الممتع ، والمغني ... وغيرهما .

حدود حرم المدينة :

﴿ قال رحمه الله : وَحَرْمُهَا مَا بَيْنَ عَيْرٍ إِلَى ثَوْرِ . ﴾

هذه حدود حرم المدينة ، وعير وثور جبلان في المدينة ، أما عير فهو جبل يمتد من الشرق إلى الغرب ، وطره الغربي عليه ميقات ذي الحليفة ، وهو يشبه ظهر العير (الحمار) وثور جبل أحمر ، يقع خلف جبل أحد من الشمال الشرقي ، قريبا من الجبل نحو خمسين مترا ، وذهب بعض الباحثين إلى أنه شمال غرب جبل أحد .



قال في المطلع (عير جبل معروف بالمدينة مشهور ، وقد أنكره بعضهم) - بعض أهل العلم أنكر أن يكون هناك جبل اسمه ثور في المدينة - قال الحافظ ابن حجر (وذكر شيخنا أبو بكر بن الحسين المرأغي نزيل المدينة في مختصره لأخبار المدينة ، أن خلف أهل المدينة ينقلون عن سلفهم ، أن خلف أحد من جهة الشمال جبلا صغيرا إلى الحمرة بتدوير ، يسمى ثورا ، وقد تحققتة بالمشاهدة) أي رآه رأي عين ، وقال المحب الطبري (أخبرني الثقة العالم عبد السلام المصري أن حذاء أحد عن يساره جانحا إلى ورائه جبلا صغيرا يقال له ثور ، وأخبر أنه تكرر سؤاله عنه لطوائف من العرب العارفين بتلك الأرض وما فيها من الجبال ، فكل أخبر أن ذلك الجبل اسمه ثور ، وتواردوا على ذلك ، فعلمنا أن ذكر ثور في الحديث صحيح ، وأن عدم علم أكابر العلماء به لعدم شهرته ، وعدم بحثهم عنه) وسيأتي أن بعض العلماء الكبار قد أنكروا وجود ثور في المدينة ، وقالوا : المراد به الجبل الذي في مكة ، لكن المحققين لم يرتضوا هذا ، وقالوا : بل هناك جبل يسمى جبل ثور في المدينة ، قال (وسبب هذا أن بعض العلماء أنكروا ذلك ، وقالوا : ليس بالمدينة ثور ، وأما ثور فهو جبل بمكة معروف ، قال القاضي عياض (أكثر الرواة في البخاري ذكروا عيرا ، فأما ثورا فمنهم من كنى عنه بكذا ، ومنهم من ترك مكانه بياضا) لأنهم يرون أن الرواة قد أخطأوا في نقله ، فتركوه بياضا ؛ لأنهم اعتقدوا ذكر ثور خطأ ، قال أبو عبيد (أصل الحديث : من عير إلى أحد ، وكذا قال الحازمي وجماعة) وقال صاحب الإنصاف (الرواية صحيحة ، وقدرها كما قدر المصنف والشارح) وقال في المطلع (وهذا كله لأنهم لا يعرفون ثورا بالمدينة) بعض العلماء قدر ، قال : ثور ليس له وجود في المدينة ، وإنما قاله النبي صلى الله عليه وسلم من باب التقدير ، كأنه قال : قدر ما بين جبل عير إلى جبل ثور حرم ، وما ذكروا غير صحيح .

وحرم المدينة من الشرق إلى الغرب ما بين الحرتين ، لحديث أبي هريرة ، قال النبي صلى الله عليه وسلم [ما بين لابتيتها حرام] متفق عليه ، واللابية : الحرة ، وهي أرض بها حجارة سود ، وجاء في بعض الألفاظ (حرام ما بين جبليها ، وفي رواية : ما بين مأزميها) فعندنا : جبليها ... لابتيتها ... مأزميها ، ثلاثة ألفاظ ، الحافظ ابن حجر رجح رواية (ما بين لابتيتها) لتوارد الرواة عليها ، قال (ورواية (جبليها) لا تنافيها ، فيكون عند كل لابة جبل ، أو لابتيتها من جهة الجنوب والشمال ، وجبليها من جهة الشرق والغرب ، ومأزميها المراد بالمأزم المضيق بين الجبلين ، وقد يطلق على الجبل نفسه) .

#### تلخيص حدود المدينة :

ما بين عير إلى ثور ، هذا من جهة الشمال والجنوب ، جنوب عير وشمال ثور ، ومن جهة الشرق والغرب الحرتان ، الحرة الشرقية والحرة الغربية ، والحرة كما هو معروف ، حجارة سوداء بركانية ، لونها أسود ، على شرق المدينة وعلى غربها ، المدينة محاطة بريد في بريد ، من الشرق والغرب حرتان ، ومن الشمال والجنوب عير وثور .

إذن محيط الحرم بريد في بريد ، والبريد أربعة فراسخ ، والفرسخ ثلاثة أميال .

الدليل : حديث علي السابق [المدينة حرم ما بين ثور إلى عير] .



هل هناك حرم غير الحرمين :

لا يوجد في الدنيا غير حرم مكة والمدينة ، وأما تسمية المسجد الأقصى حرماً فهذا غير صحيح ، وكذا مسجد الخليل يقولون الحرم الخليلي ، فهذا كله ليس عليه دليل ، وكله من كلام العوام .

وادي وج في الطائف :

هل هو حرم أو ليس حرماً ؟ اختلف العلماء في وج ، هل هو الطائف كلها ؟ أو هو حصون الطائف ؟ أو المراد به الوادي المشهور في الطائف ؟ الراجح والله أعلم ، أنه الوادي ، فهل هو حرم ؟ .

جماهير أهل العلم : على أنه لا يوجد في الطائف حرم ، لعدم الدليل على ذلك ، والأصل الإباحة وعدم التحريم ، وألا يمنع الناس من شيء .

وذهب الشافعية : إلى أن وج حرم ، واستدلوا بما روى الزبير رضي الله عنه ، أن النبي صلى الله عليه وسلم قال :

[صيد وجٌ وعضاها محرم] أخرجه أبو داود ، وضعفه الإمام أحمد ، والنووي ، والألباني ، وغيرهم من أهل العلم .

وصلى الله وسلم على نبينا محمد وعلى آله وصحبه أجمعين .



## المحتويات

١	..... كتاب المناسك
٢	..... متى فرض الحج :
٣	..... حكم الحج والعمرة :
٤	..... أدلة وجوب الحج :
٤	..... حكم العمرة :
٧	..... العمرة لأهل مكة :
٨	..... على من يجبان :
٩	..... حج الصبي والمجنون :
٩	..... إبطال الإحرام بالمجنون :
١٠	..... إبطال الإحرام بالإغماء :
١٠	..... إبطال الحج بالسكر :
١١	..... فورية الحج :
١٤	..... إذا مات ولم يحج تسويفاً :
١٧	..... زوال مانع الحج قبل الوقوف والطواف :
٢٠	..... حج العبد :
٢١	..... اشتراط إذن الولي في حج الصبي :
٢٢	..... هل إحرام الصبي يتعدد لازماً أم لا :
٢٣	..... الطواف بالصبي :
٢٧	..... ضابط القدرة والاستطاعة :
٢٩	..... حج من عليه حقوق :
٣٢	..... ضابط النفقات الشرعية :
٣٣	..... متى تكون الإنابة في الحج :
٣٦	..... اشتراط أن يحج النائب لنفسه :



- ٣٧ ..... حكم حج المرأة عن الرجل والعكس :
- ٣٧ ..... من أين تجب الإنابة :
- ٤٠ ..... الأجرة في نيابة الحج :
- ٤١ ..... إذا زال المانع عن المنيب :
- ٤٤ ..... اشتراط المحرم :
- ٤٩ ..... هل يجب على المحرم الذهاب مع المرأة :
- ٤٩ ..... شروط المحرم :
- ٥١ ..... نفقة المحرم :
- ٥١ ..... منع الزوجة من الحج :
- ٥٢ ..... خروج المعتدة للحج :
- ٥٣ ..... موت زوجها في الطريق :
- ٥٤ ..... **باب المواقيت**
- ٥٨ ..... ميقات ذات عرق :
- ٦٠ ..... تجاوز الميقات :
- ٦٦ ..... من أين يحرم المكي :
- ٦٦ ..... المكي له حالان :
- ٦٧ ..... من أين يعتمر :
- ٦٨ ..... إذا أحرم المكي من الحرم :
- ٦٩ ..... حكم الإحرام قبل الميقات المكاني :
- ٦٩ ..... أفضلية الإحرام قبل الميقات أو بعده :
- ٧١ ..... الإحرام عن طريق الطائرة :
- ٧١ ..... من ليس في طريقه ميقات :
- ٧١ ..... من ليس في طريقه ميقات ويجازي ميقاتا :



- ٧٢ ..... المراد بالمحاذاة : .....
- ٧٢ ..... هل جدة ميقات : .....
- ٧٣ ..... هل العقيق ميقات : .....
- ٧٥ ..... وقت العمرة : .....
- ٧٦ ..... أشهر الحج : .....
- ٧٨ ..... الإحرام قبل أشهر الحج : .....
- ٧٩ ..... الإحرام بالحج قبل أشهره : .....
- ٨٢ ..... **باب في الإحرام والتلبية وما يتعلق بهما** .....
- ٨٣ ..... سنن الإحرام : .....
- ٨٣ ..... ١- الغسل : .....
- ٨٣ ..... أدلة الغسل : .....
- ٨٣ ..... وقت الغسل : .....
- ٨٤ ..... التيمم لمن لم يستطع الغسل : .....
- ٨٥ ..... ٢- التنظف : .....
- ٨٦ ..... ٣- التطيب : .....
- ٨٨ ..... إذا طيب بدنه فانتقل الطيب : .....
- ٨٩ ..... هل المرأة كالرجل في الطيب : .....
- ٨٩ ..... ٤- التجرد من المخيط : .....
- ٨٩ ..... ٥- الإحرام بلباس أبيض : .....
- ٩٠ ..... ٥- ركعتان قبل الإحرام : .....
- ٩٢ ..... نية الإحرام : .....
- ٩٢ ..... هل يشترط مع النية شيء : .....
- ٩٣ ..... لو نطق المحرم بغير ما نواه : .....





- ٩٣ ..... سوق الهدى والتلبية بلا نية : .....
- ٩٣ ..... الجهر بالنية : .....
- ٩٤ ..... الاشتراط : .....
- ٩٤ ..... حكم الاشتراط : .....
- ٩٦ ..... إذا وقع الشرط هل يجل : .....
- ٩٧ ..... الاشتراط بالقلب : .....
- ٩٧ ..... إذا اشترط في شيء فوقع آخر : .....
- ٩٨ ..... اشتراط التحلل بلا عذر : .....
- ٩٨ ..... فائدة الاشتراط : .....
- ٩٨ ..... نسك التمتع : .....
- ٩٩ ..... نسك الأفراد : .....
- ١٠٠ ..... نسك القران : .....
- ١٠١ ..... زمن إدخال الحج على العمرة : .....
- ١٠٣ ..... مسائل في الأنسك : .....
- ١٠٣ ..... المسألة الأولى : هل للحاج اختيار أي نسك : .....
- ١٠٤ ..... المسألة الثانية : فسح الحج إلى عمرة : .....
- ١٠٦ ..... المسألة الثالثة : نوع نسك النبي صلى الله عليه وسلم : .....
- ١١٢ ..... مرجحات حج النبي قارنا : .....
- ١١٣ ..... أفضل الأنسك : .....
- ١١٣ ..... أفضل الأنسك لمن لم يسق الهدى : .....
- ١١٦ ..... أفضل الأنسك لمن ساق الهدى : .....
- ١١٧ ..... هل الأفضل أن يسوق الهدى أو لا : .....
- ١١٩ ..... حل من ساق الهدى : .....



- ١٢٠ ..... شروط التمتع :
- ١٢٣ ..... من هم حاضرو المسجد الحرام :
- ١٢٧ ..... تمتع وقران أهل مكة :
- ١٢٩ ..... حكم الدم على القارن :
- ١٣٠ ..... حكم التلبية :
- ١٣٢ ..... وقت التلبية :
- ١٣٤ ..... رفع الصوت بالتلبية :
- ١٣٥ ..... تلبية المرأة :
- ١٣٥ ..... أين يلي :
- ١٣٥ ..... الإكثار من التلبية :
- ١٣٥ ..... صيغة التلبية :
- ١٣٦ ..... الاقتصار على التلبية النبوية :
- ١٣٧ ..... إظهار التلبية :
- ١٣٧ ..... نهاية وقت التلبية :
- ١٣٨ ..... نهاية التلبية في الحج :
- ١٣٩ ..... الإمساك عن التلبية لغير الرمي :
- ١٤٠ ..... التلبية في طواف القدوم :
- ١٤٠ ..... تلبية غير المحرم :
- ١٤١ ..... **باب محظورات الإحرام**
- ١٤١ ..... ١- حلق الشعر :
- ١٤٢ ..... أخذ شعر الرأس :
- ١٤٢ ..... أخذ سائر الشعر :
- ١٤٤ ..... مقدار الشعر الذي تجب فيه الفدية :



- ١٤٥ ..... ٢- تقليم الأظفار : .....
- ١٤٧ ..... ٣- تغطية الرأس : .....
- ١٤٧ ..... تغطية الأذنين للناسك : .....
- ١٤٨ ..... أقسام تغطية الرأس : .....
- ١٥٠ ..... تغطية الحاج وجهه : .....
- ١٥٣ ..... أقسام المخيط : .....
- ١٥٤ ..... مسألة : متى تجب الفدية في لبس المخيط ؟ .....
- ١٥٤ ..... عقد الإزار : .....
- ١٥٥ ..... هل يجوز للمحرم أن يعقد رداءه : .....
- ١٥٦ ..... الإحرام المخيط : .....
- ١٦١ ..... شق السراويل لمن لم يجد الإزار : .....
- ١٦١ ..... شق السراويل : .....
- ١٦١ ..... نعل المحرم : .....
- ١٦٢ ..... لبس الخف المقطوع : .....
- ١٦٣ ..... ٥- التطيب : .....
- ١٦٥ ..... حكم الطعام والشراب الذي به طيب : .....
- ١٦٧ ..... شم الطيب : .....
- ١٦٨ ..... مس طيب الكعبة : .....
- ١٧٠ ..... ضابط المصيد المحرم : .....
- ١٧٢ ..... صيد البحر في الحرم : .....
- ١٧٤ ..... إزالة يده عن الصيد : .....
- ١٧٤ ..... إذا دخل الحرم ومعه صيد : .....
- ١٧٦ ..... أكل المحرم من صيد الحلال : .....



- ١٧٨ ..... دلالة المحرم للحلال :  
 ١٧٨ ..... الضمان إذا دل المحرم المحرم :  
 ١٧٩ ..... جزاء اشتراك محرمين :  
 ١٧٩ ..... ٧- عقد النكاح :  
 ١٨٠ ..... شاهد نكاح المحرم :  
 ١٨٣ ..... حكم عقد المحرم :  
 ١٨٣ ..... الخطبة مُحَرَّمَا :  
 ١٨٥ ..... ٨- الجماع :  
 ١٨٥ ..... الجماع بعد عرفة وقبل التحلل :  
 ١٨٨ ..... تجديد الإحرام للجماع بعد التحلل الأول :  
 ١٨٩ ..... فدية الجماع بعد التحلل الأول :  
 ١٩١ ..... الجماع وإفساد النسك :  
 ١٩٢ ..... وجوب المضي بعد الجماع :  
 ١٩٣ ..... قضاء الحج :  
 ١٩٣ ..... التفريق بين المحرم وزوجته بعد الجماع :  
 ١٩٥ ..... ٩- المباشرة :  
 ١٩٥ ..... الفدية في المباشرة دون إنزال :  
 ١٩٦ ..... فساد الحج بالمباشرة مع الإنزال :  
 ١٩٧ ..... الواجب على من باشر فأنزل :  
 ١٩٨ ..... البرقع للمحرمة :  
 ١٩٩ ..... القفازان للمحرمة :  
 ٢٠٠ ..... تغطية وجه المحرمة بلا حاجة :  
 ٢٠١ ..... التحلي للمحرمة :



## باب الفدية

- ٢٠٣ .....  
 ٢٠٦ ..... جزاء الصيد :  
 ٢٠٦ ..... جزاء الصيد تحمير أو ترتيب :  
 ٢٠٧ ..... النوع الثاني : الصيد الذي لا مثل له .....  
 ٢٠٨ ..... مماثلة الصيد لجزائه :  
 ٢٠٩ ..... تقويم مثل الصيد :  
 ٢٠٩ ..... ما الذي يقوم :  
 ٢١٠ ..... الحاكم في التقويم :  
 ٢١١ ..... الصيام عن مد أو عن نصف صاع :  
 ٢١٢ ..... شروط الهدي :  
 ٢١٣ ..... ذبح الهدي قبل يوم النحر :  
 ٢١٥ ..... وقت وجوب الهدي :  
 ٢١٨ ..... أفضل وقت لصيام الثلاثة أيام في الحج :  
 ٢١٩ ..... حكم صيام الثلاثة أيام في أيام التشريق :  
 ٢٢٠ ..... وقت وجوب صيام الثلاثة أيام :  
 ٢٢٠ ..... من لم يصم في الحج ثلاثة فهل يصومها :  
 ٢٢١ ..... صيام السبعة أيام :  
 ٢٢٢ ..... حكم صيام العشرة أيام للمحصر :  
 ٢٢٤ ..... الدم على من ترك واجبا :  
 ٢٢٤ ..... الجماع في العمرة :  
 ٢٢٤ ..... هذه المسألة لها ثلاثة أحوال :  
 ٢٢٦ ..... الواجب في الجماع في العمرة :  
 ٢٢٧ ..... الواجب على المحرمة المكروهة على الجماع :



٢٢٧ ..... فساد حج المكرهه :

٢٢٨ ..... الواجب على المطاوعة :

٢٢٩ ..... **فصل في أحكام الفدية**

٢٢٩ ..... تكرار المحذور :

٢٢٩ ..... فدية تكرار الصيد :

٢٣٠ ..... من فعل محظورات مختلفة :

٢٣٠ ..... هل يرتفض الإحرام برفضه ؟

٢٣٠ ..... فعل المحظورات بعد رفض الإحرام :

٢٣٢ ..... فعل المحظورات عن عذر :

٢٣٤ ..... أقسام فاعل المحذور :

٢٣٤ ..... مكان دفع الفدية :

٢٣٥ ..... تعريف مساكين الحرم :

٢٣٥ ..... إعطاء الفقراء خارج الحرم :

٢٣٥ ..... فدية المحذور خارج الحرم :

٢٣٧ ..... المراد بالدم :

٢٣٧ ..... السن في الذبيحة الشرعية :

٢٤٠ ..... **باب جزاء الصيد**

٢٤٠ ..... صيد ما له مثل :

٢٤٤ ..... **باب صيد الحرم**

٢٤٤ ..... حكم صيد الحرم :

٢٤٥ ..... شجر الحرم :

٢٤٥ ..... حكم الشجر اليابس في الحرم المكي :

٢٤٦ ..... حكم رعي البهائم حشائش الحرم :



- ٢٤٧ ..... فدية قطع نبات الحرم : .....
- ٢٤٩ ..... صيد المدينة : .....
- ٢٤٩ ..... هل للمدينة حرم : .....
- ٢٥٠ ..... هل لصيدها جزاء : .....
- ٢٥١ ..... فروق بين حرم مكة والمدينة : .....
- ٢٥١ ..... حدود حرم المدينة : .....
- ٢٥٣ ..... هل هناك حرم غير الحرمين : .....



## بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

الحمد لله رب العالمين ، وصلى الله وسلم على نبينا محمد ، وعلى آله وصحبه أجمعين .

### باب دخول مكة

ترتيب المؤلف ترتيب حسن ، تكلم عن شروط الحج ، ثم تكلم عن المواقيت ، ثم تكلم عن المحظورات وما يتعلق بها ، الآن سيدخل مكة ، ويبدأ في الطواف والسعي ، ثم بعد ذلك سيشرح في صفة الحج من يوم التروية .  
 قوله : (مكة) : قيل إنها سميت مكة لأنها تمكُّ من ظلم فيها ، أي تهلكه ، وقيل : لقلة مائها ، وقيل : لأنها تمكُّ المخ من العظم ، وتسمى أيضا (بَكَّة) من البك وهو الازدحام ، وقيل : من دق الأعناق ، لأنها تدق أعناق الجبابرة .  
 يستحب عند دخول مكة أشياء ذكرها الفقهاء رحمهم الله ، ولعل المؤلف أغفل بعضها ، نذكر بعضها منها .  
 مستحبات الدخول إلى مكة :

أولا : الاغتسال .

ذكر العلماء أنه يستحب الاغتسال لدخول مكة ، كما قال ابن المنذر (الاجتسال عند دخول مكة مستحب عند جميع العلماء ، وليس في تركه عندهم فدية) لكن عند الشافعية ، والمالكية أنه يغتسل إذا وصل إلى ذي طوى ، وإن جاء من طريق غير طريق ذي طوى اغتسل إذا بقي بينه وبين مكة مقدار ما بينه وبين ذي طوى ، وذو طوى هي التي يقال لها الآن : الزاهر ، التي عندها (أببار الزاهر) قديما .

دليلهم : ما جاء من طريق نافع ، قال (كان ابن عمر إذا دخل أدنى الحرم أمسك عن التلبية ، ثم يبيت بذي طوى ، ثم يصلي بها الصبح ، ويغتسل ، ويحدث أن نبي الله صلى الله عليه وعلى آله وسلم كان يفعل ذلك) أخرجه الإمام البخاري ومسلم ، هذا من فعل ابن عمر الذي يرفعه إلى النبي صلى الله عليه وعلى آله وسلم ، ولذا قال شيخ الإسلام رحمه الله (وكان صلى الله عليه وسلم يغتسل لدخول مكة ، كما يبيت بذي طوى ، وهو عند الآبار التي يقال لها : آبار الزاهر ، فمن تيسر له المبيت بها والاجتسال ودخول مكة نهارا وإلا فليس عليه شيء من ذلك) فهو على سبيل الاستحباب .

ثانيا : دخول مكة نهارا .

قال شيخ الإسلام (والدخول نهارا إن تيسر له) هل يستحب دخول مكة نهارا أو ليلا ، أو الأمر على حد سواء؟  
 اختلف أهل العلم في ذلك على ثلاثة أقوال :

القول الأول : أنه يستحب دخول مكة نهارا ، وإليه ذهب المالكية ، والشافعية ، والحنابلة ، وهو رأي عطاء ، والنخعي ، وإسحق ، وابن المنذر .

أدلتهم :

الدليل الأول : فعل ابن عمر السابق (أنه كان لا يقدم مكة إلا بات بذي طوى حتى يصبح ، ثم يدخل مكة نهارا ، وكان ابن عمر يذكر أن النبي صلى الله عليه وسلم فعله) .





الدليل الثاني : عن عائشة رضي الله عنها ، (أن النبي صلى الله عليه وسلم ، دخل مكة ضحى ، وأول شيء بدأ به أن توضأ ثم طاف) متفق عليه .

الدليل الثالث : أن النبي صلى الله عليه وسلم اختارها في حجته (حجة الوداع) وقال : [لتأخذوا عني منسككم].

الدليل الرابع : أنه أعون للداخل وأرفق به .

الدليل الخامس : أنه أقرب إلى مراعاة الوظائف المشروعة له على أكمل وجوها .

الدليل السادس : أنه أسلم له من التأذي والإيذاء .

القول الثاني : أنه يستحب دخول مكة ليلا ، وهذا رأي عائشة رضي الله عنها ، وابن جبير ، وعمر بن عبد العزيز ، والحنابلة في وجهه .

دليلهم : عن مُحرش الكعبي رضي الله عنه ، (أن النبي صلى الله عليه وسلم ، خرج من الجعرانة ليلا معتمرا ، فدخل ليلا ف قضى عمرته ، ثم خرج من ليلته فأصبح بالجعرانة كبائت) أخرجه أبو داود ، والترمذي ، والنسائي ، وجود إسناده النووي رحمه الله.

القول الثالث : أن دخول مكة على حد سواء ، ليلا أو نهارا ، وإليه ذهب طاوس ، والثوري .

أدلتهم : ربما استدلوا بالأدلة السابقة ، مرة دخل نهارا عليه الصلاة والسلام ، ومرة دخل ليلا ، فقالوا : يدخل متى ما تيسر له.

الراجع :

أن الإنسان يفعل الأيسر له ، وربما كان هو الأيسر للنبي صلى الله عليه وسلم والصحابة ، ولا شك أنه أيسر لهم ، أن يبيتوا بذي طوى ثم يدخلوا نهارا؛ لأنهم مسافرون عشرة أيام ، فهم يحتاجون أن يرتاحوا ثم يدخلوا مكة نهارا ، لكن إن كان الأريح للإنسان أن يدخل ليلا فهو أفضل ، وإن كان الأريح له أن يدخل نهارا فهو الأفضل ، والغالب الآن أن الدخول نهارا أيسر للإنسان في الطرقات ، لخوف الحوادث وغيرها ، أما دخول منطقة مكة أو الحرم فالأمر سيان؛ لأن الليل أصبح نهارا ، مع هذه الكهرباء والأنوار الموجودة ، يستطيع الإنسان أن يؤدي عمرته ، ولا يتضرر ، لأن من تعليقات أصحاب القول الذين قالوا : يستحب له الدخول نهارا ، يرون أن النبي صلى الله عليه وسلم اختار هذا الفعل في حجته ، وما اختاره هو الأفضل ، ولأنه أعون له على العمل ، وأريح له ، وأرفق به ، ولأنه أسلم من أن يؤذي نفسه أو يؤذي غيره.

وكل هذا الكلام في الزمن السابق ، أما الآن فالأمر متساو ، ليلا وصل أو نهارا ، بل قد يكون في الليل أريح له وأيسر؛ لأن الزحام يكون خفيفا ، فالناس نيام ، خاصة في آخر الليل ، يأتي ويقضي عمرته من دون زحام ، لكن إذا انتظر إلى بعد الفجر شق عليه جدا؛ لأن الشناس يكثر ، يصلون الفجر ويطوفون ، فيزدحم الحرم.



ثالثا : الدخول من أعلاها .

﴿ قال رحمه الله : يُسنُّ من أعلاها . ﴾

يسن دخول مكة من أعلاها ، وهذا عند عامة أهل العلم رحمة الله عليهم ، كما ذكر ابن القاسم ، قال : ( وهو سنة باتفاق أهل العلم ) يدخلها من ثنية كداء ، بفتح الكاف والذال ممدود مهموز مصروف وغير مصروف ، كذا قالوا ، وهي ما تعرف الآن بالحجون ، قال ابن قاسم : ( والدخول معه سنة باتفاق أهل العلم ) ونص على سنته الشافعية ، والحنابلة رحمهم الله .

أدلتهم :

الدليل الأول : عن ابن عمر رضي الله عنهما ، ( أن النبي صلى الله عليه وسلم دخل مكة من كداء ، من الثنية العليا التي ببطحاء ، وخرج من الثنية السفلى ) متفق عليه .

الدليل الثاني : عن عائشة رضي الله عنها ، ( أن النبي صلى الله عليه وسلم ، لما جاء مكة دخل من أعلاها وخرج من أسفلها ) متفق عليه .

والدخول من أعلاها هل هو سنة مقصودة أم وقع اتفاقا؟ أما الحنابلة ، والشافعية على الصحيح فيرون أنه سنة مقصودة ، ويرى بعض الشافعية أنها سنة وقعت اتفاقا ، لم يقصد النبي عليه الصلاة والسلام الدخول .

الراجع :

أنها سنة مقصودة ، وأن النبي صلى الله عليه وسلم قصد الدخول من هذا المكان .

فإن قال قائل : لماذا دخل النبي صلى الله عليه وسلم من أعلاها؟ ذكر أهل العلم رحمهم الله ، أن الدخول على الشيء يكون من أعلى؛ لأن الإنسان إذا دخل على الشيء من أعلى يكون مشرفا عليه ، فيكون إكراما له ، والنبي عليه الصلاة والسلام دخل من الثنية (مكان مرتفع) وهي العقبة .

وقيل : دخل من أعلاها حتى يأتي الكعبة من وجهها ، والإنسان إذا أراد أحدا فإنه يأتي إليه من وجهه؛ لأنك إذا دخلت من طريق الحجون تكون قد استقبلت وجه الكعبة ، ولذا دخل النبي صلى الله عليه وسلم ، من هذه الجهة ، ووجه الكعبة هو ما عند الباب وما عند الحجر الأسود .

أما الخروج فهو من أسفلها من كُدا ، وهي ما تعرف بـ ( الشبيكة ) الآن ، وهذا الخروج مقصود؛ ولذا لما أراد صلى الله عليه وسلم الذهاب إلى الطائف ، خرج منه ثم رجع إلى جهة الطائف ، مع أن الأريح أن الإنسان يرجع من أعلاها ، فيذهب إلى جهة الطائف ، لكن أن يذهب إلى أسفلها ثم يخرج منه ، ثم يرجع إلى الجهة المعاكسة ، يدل على أن الخروج من هذه الجهة مقصود ، وهو خرج من الشبيكة معطيا الكعبة ظهره ، وظهر الكعبة إليه ، فالدخول مقصود والخروج مقصود والله أعلم .



رابعا : الدخول من باب بني شيبه .

﴿ قال رحمه الله : والمسجد من باب بني شيبه . ﴾

باب بني شيبه لا يوجد الآن ، وهو ما كان يسمى أولا بباب السلام ، وهذا الباب كان يوجد في صحن الحرم ، وهو قريب جدا من مقام إبراهيم ومن الحجر؛ لأن الداخل معه يصل مباشرة إلى المقام والحجر ، لأن مساحة الحرم كانت صغيرة ، لذا يقولون قديما : الخارج الذي يخرج من باب بني شيبه ، يخرج إلى شارع المسعى ، وأنت لو اطلعت على الصور في الإنترنت عن الحرم المكي قديما والمسعى ، المسعى كان خارج الحرم ، ولم يكن مغطى ، وكان شارعا ، وكان فيه أسواق في فترة من الفترات ، وناس يبيعون ويشترون ، كان خارجا ، ثم ظل بعد فترة ، وكان قبل التظليل الموجود يظهر في المسعى جبل الصفا وجبل المروة ، وكانت صورتها واضحة ، وعليهما درج ، من العهد العثماني ، بعد ذلك تم تظليله ، وحُفظ ، ثم أدخل في نطاق المسجد لكثرة اتساع الحرم ، المهم أن باب بني شيبه غير موجود الآن .

الدخول من هذا الباب نص عليه الأصحاب وغيرهم ، وأنه من السنة ، قال شيخ الإسلام (ودخل المسجد من الباب الأعظم الذي يقال له : باب بني شيبه ، ثم ذهب إلى الحجر الأسود ، فإن هذا أقرب الطرق إلى الحجر الأسود لمن دخل من باب المعلاة) والفقهاء استحَبوا الدخول من باب بني شيبه لعل ثلاث .

علة الدخول من باب بني شيبه :

العلة الأولى : الاقتداء بالنبي صلى الله عليه وسلم ، والتأسي به ، فإنه دخل منه ، كما ذكر ابن جريج عن عطاء ، قال : (يدخل الحرم من حيث شاء ، ودخل النبي صلى الله عليه وسلم من باب بني شيبه ، وخرج من باب مخزوم إلى الصفا) وهذا الأثر أخرجه البيهقي ، وقال : وهذا إسناد جيد ، لكنه مرسل ، لأن عطاء يحكي عن النبي صلى الله عليه وسلم ، وهو لم يلقه .

العلة الثانية : أن الداخل معه يستقبل وجه الكعبة مباشرة ، وهذا من الإكرام .

العلة الثالثة : أنه أقرب الطرق إلى الحجر الأسود ، والحرم مأمور بأن يشرع مباشرة في الطواف ، سيدخل مع الباب ، ثم يذهب مباشرة إلى الحجر ، ويستلم الحجر أو يقبله ، ثم يبدأ في طوافه .

هل يرفع يديه إذا رأى البيت :

﴿ قال رحمه الله : فإذا رأى البيت رفع يديه وقال ما ورد . ﴾

رؤية البيت إما أن تكون من خارج المسجد أو من داخله ، وقد ذكر الفقهاء أنه إذا رأى البيت من خارج المسجد فإنه يرفع يديه ويدعو بما ورد ، ونص عليه الشافعية رحمهم الله ، وذكره شيخ الإسلام ، وهو أن يقول (اللهم زد هذا البيت تشريفا وتعظيما وتكريما ومهابة وبراً ، وزد من شرفه وكرمه ممن حجه أو اعتمره تشريفا وتعظيما) وهذا الأثر لا يثبت عن النبي صلى الله عليه وسلم ، بل هو مرسل من مرسل ابن جريج ومرسل مكحول ، هذا في رؤية المسجد من خارج ، وهذا يحتاج إلى دليل ، فلم يثبت عن النبي صلى الله عليه وسلم ، أو عن الصحابة ، أنهم كانوا إذا رأوا البيت يقفون ويدعون بهذا الدعاء .



وإذا رأى البيت من داخل ، هل يرفع يديه ويدعو أو لا؟ اختلف العلماء في هذه المسألة على قولين :

**القول الأول :** أنه يستحب لمن دخل المسجد ورأى البيت أن يرفع يديه ويدعو ، وإليه ذهب طائفة من السلف ، فهو رأي ابن عمر ، وابن عباس ، وسفيان الثوري ، وابن المبارك ، وإسحق ، وإليه ذهب الحنفية ، والشافعية ، والحنابلة .

**أدلتهم :**

**الدليل الأول :** ما روى ابن عمر وابن عباس رضي الله عنهم ، عن النبي صلى الله عليه وسلم [ترفع الأيدي في سبعة مواطن : .... وعند استقبال البيت] أخرجه ابن خزيمة ، والبيهقي ، والطحاوي ، وهو أثر ضعيف لا يثبت؛ لأنه من رواية محمد بن عبد الرحمن بن أبي ليلى وهو ضعيف ، والحديث ضعفه البيهقي ، والنووي وغيرهما .

**الدليل الثاني :** عن أبي أمامة مرفوعا ، أن النبي صلى الله عليه وسلم قال : [تفتح السماء ، ويستجاب الدعاء في أربعة مواطن : ... ودعوة المسلم عند رؤية الكعبة] أخرجه الطبراني ، وضعفه النووي ، والألباني .

**الدليل الثالث :** أثر ابن جريج (أن النبي صلى الله عليه وسلم كان إذا رأى البيت رفع يديه ، وقال : اللهم زد هذا البيت تشريفا وتعظيما وتكريما ومهابة وبراً ، وزد من شرفه وكرمه ممن حجه أو اعتمره تشريفا وتعظيما) أخرجه ابن أبي شيبة ، والبيهقي عن مكحول مرسلا ، وأخرجه البيهقي من طريق ابن جريج مرسلا ، وأما المرفوع فلا يثبت عن النبي صلى الله عليه وسلم ، أخرجه الطبراني وفيه عاصم بن سليمان ، وهو متهم بالكذب .

**الدليل الرابع :** أثر عن عمر رضي الله عنهما ، أنه كان يقول إذا رأى البيت (اللهم أنت السلام ومنك السلام ، فحينا ربنا بالسلام) وهذا الأثر أخرجه ابن أبي شيبة ، والبيهقي ، وقال النووي : ليس إسناده القوي .

وكل آثارهم وأدلتهم ضعيفة لا تثبت ، وبهذا لا تقوم لها دلالة ، وإن كان يروى عن ابن عمر ، وابن عباس وبعض السلف هذا الفعل .

**القول الثاني :** أنه لا يشرع للمحرم إذا دخل المسجد ورأى البيت أن يرفع يديه وأن يدعو ، بل يشرع في الطواف مباشرة ، وإليه ذهب المالكية ، وهو اختيار شيخ الإسلام ابن تيمية رحمه الله عليهم جميعا ، فقال : لا يدعو ، وإذا لم يدع لا يرفع يديه .

**أدلتهم :**

**الدليل الأول :** ما يروى عن جابر رضي الله عنه ، أنه سئل عن الرجل الذي يرى البيت يرفع يديه ويدعو ، فقال (ما كنت أرى أحدا يفعل إلا اليهود) وربما يكون هذا عند حائطهم أو معابدهم ، وقال (قد حججنا مع النبي صلى الله عليه وسلم ، فلم يكن يفعله) أخرجه أبو داود ، والترمذي ، والنسائي ، وحسنه النووي ، وضعفه الألباني .

ونوقش : بأنه قد روي عن جابر ، أنه قال (كنا نفعله مع النبي صلى الله عليه وسلم) أخرجه الترمذي بإسناد حسنه النووي .

فروي عنه أنهم كانوا يفعلونه ، وري عنه أنه لم يكن يفعله النبي صلى الله عليه وسلم ، قالوا : فلا يبقى فيه دلالة ، لا لهؤلاء ، ولا لهؤلاء .



الدليل الثاني : لم يثبت الدعاء والرفع عن النبي صلى الله عليه وسلم ، وإذا لم يثبت فالأصل عدم الفعل؛ لأن العبادة مبناها على التوقيف ، فلا يرفع يديه ولا يدعو ، بل يبدأ مباشرة في الطواف .

الراجع :

هو أن المحرم إذا دخل المسجد لا يشرع له رفع يديه ، والدعاء عند رؤية البيت ، لعدم ثبوت ذلك عن النبي صلى الله عليه وسلم ، ولا يحق لأحد أن يتدع في دين الله ما لم يشرع ، ولم يثبت عن الصحابة أيضا .

الاضطباع :

﴿ قال رحمه الله : ثم يطوف مُضْطَبِعاً . ﴾

شرع المؤلف في بيان أحكام الطواف .

الاضطباع : (أن يجعل وسط رداءه تحت عاتقه الأيمن ، ويقذف طرفه ، ويجعلهما على عاتقه الأيسر) .

المؤلف يرى أن من السنة أن يطوف مضطباعا ، وهذه المسألة اختلف فيها العلماء رحمهم الله ، اختلفوا هل الاضطباع سنة أو لا ؟ اختلفوا على قولين :

القول الأول : أن الاضطباع في الطواف السنة ، وإليه ذهب جمهور أهل العلم رحمة الله عليهم ، الحنفية ، والشافعية ، والحنابلة .

أدلتهم :

الدليل الأول : عن ابن عباس رضي الله عنهما ، (أن النبي صلى الله عليه وسلم ، وأصحابه اعتمروا من الجعرانة ، فرملوا بالبيت ، وجعلوا أرديتهم تحت أباطهم ، ثم قذفوها على عواتقهم اليسرى) أخرجه الإمام أحمد ، أبو داود ، وابن ماجه ، وصححه النووي ، وابن كثير ، والألباني .

الدليل الثاني : عن يعلى بن أمية رضي الله عنه ، (أن النبي صلى الله عليه وسلم طاف مضطباعا) أخرجه الخمسة إلا النسائي ، وصححه النووي .

نوقش : بأن الحديث في إسناده ابن جريج وهو مدلس وقد عنعن .

الدليل الثالث : عن ابن عباس رضي الله عنهما ، قال : (اضطبع النبي صلى الله عليه وسلم ، هو وأصحابه ، ورملوا ثلاثة أشواط ، ومشوا أربعا) أخرجه البيهقي ، وصححه النووي .

الدليل الرابع : الحكمة من الاضطباع هو إظهار الجلد والشدة ، التي كانت في النبي صلى الله عليه وسلم ، ومن معه من الصحابة ، ثم بقي التأسى بهم بعد ذلك .

القول الثاني : أن الاضطباع ليس سنة ، وإليه ذهب المالكية . قال الإمام مالك رحمه الله : (لم أسمع أحدا من أهل العلم ببلدنا يذكر أن الاضطباع سنة).

دليلهم : أنه لم يثبت في الاضطباع حديث صحيح .



وقد رد عليهم بما روى أسلم مولى عمر ، قال : سمعت عمر رضي الله عنه يقول (فيم الرملان الآن وكشف المناكب ، وقد وطد الله الإسلام ، ونفى الكفر وأهله ؟ ومع ذلك لا نترك شيئاً كنا نصنعه مع النبي صلى الله عليه وعلى آله وسلم) أخرجه الإمام أحمد ، وأبوداود ، وابن ماجه ، والبيهقي بإسناد صححه النووي ، وأصله في صحيح الإمام البخاري ، دون زيادة وكشف المناكب .

رد : بأن في إسناده هشام بن سعد ضعفه الإمام أحمد ، وأبو حاتم .

### وقت الاضطباع :

الجمهور على أن الاضطباع مشروع في طواف القدوم وفي طواف العمرة ، ما سوى ذلك من الأطوفة هل يشرع فيها؟ اختلف فيها العلماء على قولين :

القول الأول : أنه يشرع الاضطباع في كل طواف يعقبه سعي ، وإليه ذهب الحنفية ، والشافعية في الأصح ، وهو رواية عند الحنابلة .

القول الثاني : ذهب والحنابلة إلى أن الاضطباع خاص بطوافي القدوم وطواف العمرة ، وما سوى ذلك فلا؛ لأنه مروى عن النبي صلى الله عليه وسلم .

### الاضطباع في السعي :

ذهب الحنفية ، والحنابلة ، والشافعية في قول إلى أن الاضطباع يختص بالطواف فإذا انتهى أزاله ، وهو الراجح والله أعلم .

وذهب الشافعية في الأصح ، والحنابلة في رواية ، إلى أنه مشروع حتى في السعي ، واختلف الشافعية على قولين هل يشرع اثناء صلاة ركعتي الطواف .

### قال رحمه الله : يَبْتَدِئُ الْمُعْتَمِرُ بِطَوَافِ الْعُمْرَةِ .

الحاج سيبدأ بالطواف ، أما المتمتع فسيبتدئ بطواف العمرة ، سيطوف ويسعى ويقصر شعره ويحل ، وأما القارن والمفرد ، فإنه يبدأ بطواف القدوم ، ويسعى بعد ذلك سعي الحج ، ويبقى على إحرامه إلى أن يرمي جمرة العقبة .

### حكم طواف القدوم :

ما حكم طواف القدوم الذي سيبدأ به القارن والمفرد؟ اختلف العلماء في حكمه على قولين :

القول الأول : أن طواف القدوم سنة ، لا جزاء في تركه ، وإليه ذهب الحنفية ، والمالكية في رواية ، والشافعية ، وهو المذهب عند الحنابلة .

### أدلتهم :

الدليل الأول : قول الله تبارك وتعالى ﴿ وَيَطُوفُوا بِالْبَيْتِ الْعَتِيقِ ﴾ فالأمر في الآية الأصل فيه عدم التكرار ، وهو في هذه الآية محمول بالإجماع على طواف الزيارة ، فيبقى ما سواه على الاستحباب ، ولا يصل إلى الوجوب .

الدليل الثاني : عن عروة بن المضرس رضي الله عنه ، وفي الحديث أنه قال (أكللت راحلتي وأتعبت نفسي ... فقال النبي صلى الله عليه وسلم [من صلى صلاتنا هذه ، وقد وقف بعرفة أي ساعة من ليل أو نهار فقد تم حجه وقضى



تفته] فالنبي صلى الله عليه وسلم بين أن الحج تم ، والرجل لم يطف طواف القدوم ، ولم يأمر عروة بأن يأتي بطواف القدوم ، مما يدل على أنه سنة ، إذا فات وقته سقط ، ولا شيء على الحاج .

الدليل الثالث : أن هذا الطواف يسمى طواف التحية ، والتحية إكرام وتبرع ، فلا تكون واجبة .

الدليل الرابع : القياس على تحية المسجد ، فإن الإنسان إذا دخل المسجد وأقيمت الفريضة ، يصلي الفريضة وتسقط التحية؛ لأن الأصل في التحية أنها سنة ، ولذا سقطت مع وجود الواجب ، فقدّم عليها .

القول الثاني : أن طواف القدوم واجب ، يجب بتركه دم إلا إذا تضايق وقت الوقوف بعرفة ، وإليه ذهب المالكية ، والحنابلة في رواية ، وهو رأي أبي ثور .

أدلتهم :

الدليل الأول : قول الله تعالى ﴿ وَلَيَطُوفُنَّ بِالْبَيْتِ الْعَتِيقِ ﴾ قالوا : هذا شامل لكل أنواع الطواف ، فيكون طواف القدوم واجبا .

ويشكل على هذا عندهم : أن طواف الوداع عندهم ليس بواجب ، فإذا التزموا بهذا فإنه يجب أن يكون طواف الوداع واجبا .

ويناقش : بأن الإجماع قد قام على أن المراد بالآية طواف الزيارة (الإفاضة) أما طواف القدوم فلا يدخل في هذه الآية .

الدليل الثاني : عن عائشة رضي الله عنها ، قالت (إنه أول شيء بدأ به حين قدم أنه توضع ثم طاف بالبيت ثم لم تكن عمرة ، ثم حج أبو بكر رضي الله عنه فكان أول شيء بدأ به الطواف بالبيت ثم لم تكن عمرة ، ثم عمر رضي الله عنه مثل ذلك ، ثم حج عثمان رضي الله عنه فرأيت أنه أول شيء بدأ به الطواف بالبيت ..) أخرجه الإمام البخاري ، حيث بدأ النبي صلى الله عليه وسلم بالطواف وهو قارن (طواف القدوم) فدل على أنه واجب ، لأنه صلى الله عليه وسلم قال [خذوا عني مناسككم] .

يناقش : بأن هذا فعل من النبي صلى الله عليه وسلم ، والفعل لا يدل على الوجوب ويناقش بحديث عروة ابن المضرس الطائي ، فقد ثبت فيه أن النبي صلى الله عليه وسلم ، لم يأمره بطواف القدوم ، وكذا في حديث عائشة ، لما حاضت لم تطف طواف القدوم ، ولم يأمرها النبي صلى الله عليه وسلم به ، فلا يكون واجبا .

الراجع :

أن طواف القدوم ليس بواجب ، بل سنة ، وهو من كمال الحج ، ولا يجب بتركه شيء ، ولذا يجوز للحاج أن يذهب إلى منى مباشرة ، وأن يذهب إلى عرفة مباشرة يوم التاسع ، ولا يذهب إلى مكة لطواف القدوم .

آخر وقت طواف القدوم :

ظاهر كلام العلماء رحمهم الله تعالى ، وهو نص عند المالكية ، وظاهر كلام الحنفية ، والشافعية ، والحنابلة ، أن آخر طواف القدوم : ما لم يتضايق وقت الوقوف بعرفة ، فإذا تضايق الوقت يذهب إلى عرفة ، لأنه لو طاف طواف القدوم لربما أدى إلى فوات وقت الوقوف .



### طواف القدوم بعد عرفة :

هذه المسألة لم يذكرها المؤلف ، لو أن القارن والمفرد جاء إلى عرفة مباشرة ، بعد أن تأخر الوقت بهم وضاق عليهم ، فهل يشرع لهم أن يأتوا بعد ذلك بطواف القدوم؟ اختلف العلماء في هذه المسألة على قولين :  
القول الأول : أنه لا يشرع للقارن ولا المتمتع أن يطوف طواف القدوم إذا قدموا من عرفة ، وإليه ذهب طائفة من أهل العلم ، فهو مذهب الحنفية ، والمالكية ، والشافعية ، والحنابلة في قول اختاره الموفق بن قدامة ، واختاره شيخ الإسلام ابن تيمية ، وهو اختيار شيخنا .

### أدلتهم :

الدليل الأول : أن عائشة رضي الله عنها لما حاضت لم تطف طواف القدوم ، ولم يأمرها النبي صلى الله عليه وسلم بعد ذلك بطواف القدوم .

الدليل الثاني : أن عائشة رضي الله عنها قالت في الحديث : (فطاف الذين أهلوا بالعمرة ثم حلوا ، ثم طافوا طوافا آخر بعد أن رجعوا من منى ، وأما الذين جمعوا الحج والعمرة فطافوا طوافا واحدا) متفق عليه ، وهذا يدل على أن القارن والمفرد لم يطوفا إلا طواف القدوم ، أما المتمتع فإنه يطوف ويسعى ويقصر ، ثم بعد ذلك يطوف طواف الإفاضة في يوم النحر ، ولا يطوف طواف القدوم . قال الجمهور : إن قولها (ثم طافوا طوافا آخر) المراد بهذا الطواف هو طواف الزيارة ، الذي يطاف يوم النحر ، وليس المراد به طواف القدوم .

الدليل الثالث : أنه لو كان يشرع للمفرد والقارن والمتمتع طواف القدوم بعد عرفة ، ولا يسقطه الطواف الواجب ، لشرع في حق المعتمر طواف القدوم مع طواف العمرة ، فيقال للمعتمر ، طف طواف القدوم ، ثم طف طواف العمرة ثم اسع سعي العمرة ، ثم قصر ، كذلك المفرد ، لو قيل بمشروعيته ، لقيل : يطوف طواف قدوم ، ثم يطوف طواف الحج ، ثم يسعى سعي الحج ، وهذا غير مشروع في العمرة ، فكذا في الحج ، فهما على حد سواء .

الدليل الرابع : أن طواف القدوم تحية للمسجد ، والقادم من عرفة سيطوف طواف الإفاضة ، وإذا اجتمعت السنة والواجب ، سقطت السنة بفعل الواجب ، فلا يشرع طواف القدوم لمن قدم من عرفة ، سواء المفرد أو القارن أو المتمتع ، إذا لم يطوفا قبل عرفة .

وصلى الله وسلم على نبينا محمد وعلى آله وصحبه أجمعين .





## بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

الحمد لله رب العالمين ، وصلى الله وسلم على نبينا محمد ، وعلى آله وصحبه أجمعين .

تابع مسألة طواف القدوم بعد الوقوف بعرفة :

القول الثاني : أنه إذا لم يطف القارن والمفرد طواف القدوم ، فلو تضايق عليهما الوقت ، وذهبا إلى عرفة ، شرع في حقهما أن يطوفا طواف القدوم بعد الرجوع من منى إلى مكة ، بل إنه يشرع للمتمتع أن يطوف طواف القدوم بعد الرجوع من منى ، وإليه ذهب الحنابلة ، وهو من المفردات .

أدلتهم :

الدليل الأول : حديث عائشة السابق ، فقولها (وأما الذين جمعوا بين الحج والعمرة فلم يطوفوا إلا طوافا واحدا) المراد بهذا الطواف طواف القدوم ، وقولها (ثم طافوا طوافا آخر بعد الرجوع من منى) المراد بهذا الطواف طواف القدوم ، يطوف المتمتع ويسعى إذا قدم مكة ، ثم يقصر ، ثم يهل يوم التروية بالحج ، ثم يذهب إلى عرفة ، ثم إذا رجع من عرفة وانتهى من أعمال يوم النحر في منى يذهب إلى مكة ، ثم يطوف طواف القدوم ، ثم يطوف طواف الزيارة بعد ذلك ، ثم يسعى سعي الحج .

وقد ناقش الجمهور الاستدلال بالحديث : بأن قول عائشة رضي الله عنها (ثم طافوا طوافا آخر بعد الرجوع من منى) المراد بهذا الطواف طواف الحج ، الذي يسمى طواف الزيارة وطواف الإفاضة ، وليس المراد به طواف القدوم ، وإذا قيل : إن المراد به طواف القدوم فإن عائشة ذكرت السنة ، وتركت الركن ، وهذا لا ينبغي ، بل مرادها طواف الإفاضة .

الدليل الثاني : أن طواف القدوم مشروع ، فلم يكن تعين طواف الزيارة مسقطا له ، كتحية المسجد لمن دخل المسجد قبل الشروع في الفريضة ، فإنه يسن لمن دخل المسجد قبل أن يشرع الإمام في الفريضة أن يصلي تحية المسجد ، فلم تسقط الفريضة التحية ، يصلي تحية المسجد ثم يصلي الفريضة ، فإذا جاء من منى إلى مكة يبدأ بطواف القدوم ، ثم يطوف طواف الزيارة ، سواء كان متمتعا أو مفردا أو قارنا ، والمفرد والقارن يشترط ألا يكونوا قد طافوا من قبل .

وهذا القول غريب جدا ، لذا قال ابن قدامة رحمه الله (لا أعلم أحدا وافق أبا عبد الله - يعني الإمام أحمد - على هذا الطواف الذي ذكره الخرقى ، بل المشروع طواف واحد للزيارة ، كمن دخل المسجد وقد أقيمت الصلاة ، يكتفي بها عن تحية المسجد) ولذا رجح ابن قدامة رحمه الله ، وشيخ الإسلام ابن تيمية ، وشيخنا ، وطائفة من محققي أهل العلم ، رجحوا قول الجمهور ، أنه لا يشرع للمفرد والقارن إذا تضايق عليهما وقت الوقوف بعرفة أن يطوفوا طواف القدوم بعد الرجوع من منى إلى مكة ، بل يجتزون بطواف الإفاضة عن طواف القدوم ، وكذا المتمتع ، لا يشرع له أن يطوف طواف القدوم قبل الشروع في طواف الإفاضة .



## محاذاة الحجر الأسود :

﴿ قال رحمه الله : فيحاذي الحجر الأسود بكِّله . ﴾

إذا شرع في الطواف فإنه يستقبل الحجر بكل بدنه ، يكون في وجه الحجر ، ثم ينصرف عن يمينه ، ويجعل الكعبة عن يساره ، ويستمر في طوافه ، فإن حاذى الحجر ببعضه لا يصح شوطه ذاك ، ويقوم الشوط الثاني مقامه ، ثم يطوف شوطاً ثامناً ، لأن الأول لا يعتبر ، ويقوم الثاني مقام الأول ، والثالث مقام الثاني .. الخ ، وهذا قد يدعو إلى شيء من الوسوسة ، يضطر الإنسان أن يذهب إلى جهة الركن اليماني ، حتى يتأكد من حصوله على محاذاة الحجر ، قال شيخنا : وهذا من البدع ، لو تقدم خطوة واحدة كان بدعة ، ولذا يؤمر بأن يحاذي الحجر مباشرة ، ثم ينصرف عن يمينه ، ويستمر في طوافه . قاله في آخر شرح للحج من الزاد .

## اشتراط محاذاة الحجر بكِّله :

اختلف العلماء في اشتراط محاذاة الحجر بكِّله على قولين :

**القول الأول :** أن من لم يحاذ الحجر بكِّله لم يصح شوطه ، وإليه ذهب الشافعية ، وهو الصحيح من مذهب الحنابلة .  
**أدلتهم :**

**الدليل الأول :** أن النبي صلى الله عليه وسلم ، استقبل الحجر واستلمه ، ويظهر من هذا أن النبي صلى الله عليه وسلم ، حاذاه بجملة بدنه ، وهذا لا يحصل إلا أن يأتي الإنسان عن يمين الحجر ، ثم يكون في مقابل الحجر .  
**الدليل الثاني :** ما لزم استقباله يلزم بجميع البدن ، كالقبلة ، فلو كان المصلي في محاذاة الكعبة ، و جزء منه على الكعبة والجزء الآخر ليس مسامتا ، قالوا : لا تصح صلاته ، فلا بد أن يحاذي الكعبة بكِّله ، ولهذا الصفوف في صحن الحرم تكون دائرية حتى تحصل إصابة عين الكعبة بجملة البدن .

**القول الثاني :** أنه إذا حاذى الطائف الحجر ببعضه فإن طوافه صحيح ، وإليه ذهب الحنفية ، والمالكية ، والشافعية في القديم ، والحنابلة في قول ، وهو اختيار شيخ الإسلام ابن تيمية .

**أدلتهم :**

**الدليل الأول :** أنه حكم يتعلق ببدن المحرم ، فأجزأ فيه البعض عن الكل ، كالحل ، إذا ضرب الإنسان حداً ، فلا يلزم أن يضرب جميع البدن ، بل لو ضرب جزء من البدن كفى .  
**الدليل الثاني :** أنه تجوز محاذاة بعض الحجر بكل الجسم ، فإذا جازت فلتجز محاذاة الحجر ببعض الجسم ، إذ لا فرق بين الأمرين .

وقال شيخنا رحمه الله في شرحه الأخير للمناسك من الزاد : الأمر في هذا واسع ، وهو كما قال رحمه الله عليه ، فإذا حاذى الحجر بكِّله فذاك أحسن ، وإن حاذاه ببعضه أجزأ .

قوله : (يحاذي الحجر بكِّله) : يفهم من كلام المؤلف أن الطائف يبدأ الطواف من الحجر الأسود ، ولو أن الطائف بدأ الطواف بعد الحجر الأسود لم يصح شوطه الذي بدأ به؛ لأنه لم يبدأ من الحجر الأسود .



اشتراط البدء من الحجر الأسود :

وقد اختلف العلماء في هذه المسألة على أقوال :

**القول الأول :** أن الابتداء من الحجر الأسود شرط لصحة الطواف ، فلو ابتدأ بعده لم يصح طوافه ، وهو رأي طائفة من السلف ، فهو رأي عطاء ، وإسحق ، وهو مذهب الشافعية ، والمذهب عند الحنابلة .

**الدليل الأول :** عن جابر رضي الله عنه ، (أن النبي صلى الله عليه وسلم لما قدم مكة أتى الحجر فاستلمه ، ثم مشى عن يمينه ، فرمل ثلاثا ومشى أربعا) أخرجه الإمام مسلم ، فالنبي صلى الله عليه وسلم كانت بدايته من عند الحجر الأسود ، وهو القائل [خذوا عني مناسككم] .

**الدليل الثاني :** عن ابن عباس رضي الله عنهما ، (طاف النبي صلى الله عليه وعلى آله وسلم على بعير ، كلما أتى الحجر أشار إليه بشيء في يده وكبر) متفق عليه ، قالوا فلا بد أن تكون البداية من الحجر الأسود .

**القول الثاني :** أن الابتداء من الحجر الأسود سنة وليس بواجب ، فلو بدأ من بعده فشوطه صحيح ، لكن يحسب المسافة من حيث ابتداء ، فمثلا لو بدأ من عند الباب يحسب المسافة من عند الباب ، فإذا وصل إلى الباب مرة ثانية أتم شوطا ، وإليه ذهب الحنفية .

**دليلهم :** قول الله تعالى ﴿وَلْيَطَّوَّفُوا بِالْبَيْتِ الْعَتِيقِ﴾ والأمر جاء مطلقا غير مقيد ، وتقبيده بالبدء من الحجر الأسود يحتاج إلى دليل ، والأصل في الأمر المطلق أن يبقى على إطلاقه ، إلا إذا أتى التقييد .

وناقش الجمهور الاستدلال فقالوا : الدليل مقيد بفعل النبي صلى الله عليه وعلى آله وسلم ، فإنه ابتداء الطواف من الحجر الأسود .

**القول الثالث :** أن الابتداء من الحجر الأسود واجب يجبر بدم ، إذا خرج من مكة ، وأما إن كان في مكة فإنه يعيد ، وإليه ذهب بعض الحنفية ، وهو مذهب المالكية .

**دليلهم :** دليل الحنفية السابق ، لكنهم رأوا أن الدليل يدل على الوجوب لا على الشرطية؛ لأن النبي صلى الله عليه وسلم قال [خذوا عني مناسككم] وهو بدأ من الحجر ، فتكون البداية من الحجر واجبة ، وليست شرطا ، فيؤمر الطائف إذا كان في مكة أن يعيد طوافه ، وأما إذا خرج من مكة وذهب إلى أهله ، فإنه يجبر هذا الفعل بدم؛ لأنه ترك الواجب عليه .

**الراجع :**

هو القول الأول ، أن البداء من الحجر الأسود شرط من شروط صحة الطواف ، لأن فعل النبي صلى الله عليه وسلم ، جاء بيانا للمجمل في قول الله تعالى ﴿وَلْيَطَّوَّفُوا بِالْبَيْتِ الْعَتِيقِ﴾ وما جاء بيانا لمجمل كان واجبا في تلك العبادة ، كما أن النبي صلى الله عليه وسلم ، لما بين القيام والقعود وغيرها ، دل على أنها واجبة في الصلاة ، فيقال بالشرطية أو الوجوب ، لفعل النبي صلى الله عليه وسلم ، وتتابع الأمة عليه .



استلامه وتقبيله :

﴿ قال رحمه الله : ويستلمه ويقبله . ﴾

أجمع أهل العلم رحمة الله عليهم ، على استحباب استلام الحجر الأسود ، نقل الإجماع ابن حزم ، وابن هبيرة ، والنووي وغيرهم ، واستحب عامة أهل العلم أن يقبله ، والاستلام هو المسح ، مأخوذ من السَّلام ، وهو الحجارة ، فمعنى استلمه : مسحه بيده .

أدلة الاستلام والتقبيل :

الدليل الأول : عن أسلم مولى عمر رضي الله عنه ، قال ( رأيت عمر قبل الحجر ، وقال : إني لأعلم أنك حجر لا تضر ولا تنفع ، ولولا أنني رأيت رسول الله صلى الله عليه وسلم يقبلك ما قبلتك ) متفق عليه ، فكان صلى الله عليه وسلم ، يستلم الحجر ويقبله .

الدليل الثاني : عن جابر رضي الله عنه ، ( أن النبي صلى الله عليه وسلم لما قدم مكة أتى الحجر فاستلمه ، ثم مشى عن يمينه ، فرمل ثلاثاً ، ومشى أربعا ) أخرجه الإمام مسلم .

إذا شق تقبيله :

﴿ قال رحمه الله : وَإِنْ شَقَّ قَبْلَ يَدِهِ . ﴾

إذا شق عليه أن يقبله ، استلمه بيده وقبل يده ، إليه ذهب عامة أهل العلم رحمة الله عليهم ، ابن عمر ، وجابر ، وأبو هريرة ، وأبو سعيد ، وابن عباس رضي الله عنهم ، وهو رأي الثوري ، وابن جبير ، وعطاء ، وعروة ، وإسحق ، ومذهب الحنفية ، والشافعية ، والحنابلة .

أدلتهم :

الدليل الأول : عن ابن عباس رضي الله عنهما ، ( أن النبي صلى الله عليه وسلم استلمه بيده ، وقبل يده ) أخرجه الإمام مسلم .

الدليل الثاني : عن نافع ، قال ( رأيت ابن عمر يستلم الحجر بيده ، ثم قبل يده ، وقال : ما تركته منذ رأيت النبي صلى الله عليه وسلم يفعل ) أخرجه الإمام مسلم .

القول الثاني : ذهب محمد بن القاسم ، والإمام مالك رحمة الله عليهما ، إلى أنه يضع يده على فمه بدون تقبيل .

منطوق كلام المؤلف رحمه الله أنه لا يستلمه بيده إلا بعد العجز عن الاستلام بالفم وهذا مذهب المالكية ، والحنابلة . وذهب الحنفية ، والشافعية إلى أن الاستلام باليد كالاستلام بالفم .

إذا شق لمسه :

﴿ قال رحمه الله : فَإِنْ شَقَّ اللَّيْسُ أَشَارَ إِلَيْهِ ، وَيَقُولُ مَا وَرَدَ . ﴾

إذا شق لمسه باليد وتقبيلها أشار إليه بها .

دليله : حديث ابن عباس رضي الله عنهما ، قال ( طاف النبي صلى الله عليه وعلى آله وسلم بالبيت على بعير ، كلما أتى الركن أشار إليه بشيء كان عنده وكبر ) أخرجه الإمام البخاري .



## الاستلام بالعصا :

وهناك سنة لم يذكرها المؤلف رحمه الله ، وهي : إذا شق اللمس يستلمه بعصا ونحوها ويقبل العصا أو المحجن ، وذهب إليها الجمهور رحمة الله عليهم ، سوى المالكية .

### أدلتهم :

الدليل الأول : عن أبي الطفيل رضي الله عنه ، قال (رأيت النبي صلى الله عليه وسلم يطوف بالبيت ، ويستلم الركن بمحجن ، ويقبل المحجن) أخرجه الإمام مسلم .

الدليل الثاني : وجاء من حديث ابن عباس رضي الله عنهما - بدون ذكر التقبيل - (أن النبي صلى الله عليه وسلم ، طاف في حجة الوداع ، يستلم الركن بمحجن) أخرجه الإمام مسلم .

فإن شق لمسه بشيء فإنه يشير إليه ويكبر فعن ابن عباس رضي الله عنهما قال طاف النبي صلى الله عليه وسلم بالبيت على بعير كلما أتى الحجر أشار إليه وكبر) أخرجه الإمام البخاري .

وقد اتفق الفقهاء على أنه تستحب الإشارة إلى الحجر الأسود إذا تعذر لمسه واستلامه .

### قال رحمه الله : ويقول ما ورد .

المؤلف أطلق ، وبالتبع يجد الإنسان أن الذي ثبت عن النبي صلى الله عليه وسلم ، أمر واحد ، وهو التكبير ، الذي جاء في حديث ابن عباس ، في قوله (طاف النبي صلى الله عليه وسلم بالبيت على بعير ، كلما أتى الركن أشار إليه بشيء كان عنده وكبر) فهذا التكبير ثابت في الصحيح .

وجاء من قول ابن عمر رضي الله عنهما ، أنه كان إذا استلم الحجر قال : (بسم الله والله أكبر) وهذا الأثر أخرجه البيهقي ، وصححه النووي ، والألباني .

### أذكار الطواف :

لاخلاف بين العلماء في التكبير عند استلام الحجر لكن هل يستحب الزيادة على ذلك؟

اختلف العلماء في هذه المسألة على قولين :

القول الأول : أن الطائف كلما استلم الحجر قال (بسم الله ، والله أكبر ، اللهم إيماناً بك ، وتصديقاً بكتابك ، ووفاء بعهدك ، واتباعاً لسنة نبيك صلى الله عليه وسلم) وذهب إليه الحنفية ، والشافعية ، والحنابلة .

### أدلتهم :

الدليل الأول : عن أبي نجیح ، قال : (أخبرت أن بعض أصحاب النبي صلى الله عليه وسلم قالوا : يا رسول الله كيف نقول إذا استلمنا ، قال [قولوا : بسم الله والله أكبر ، إيماناً وتصديقاً بما جاء به محمد] أخرجه الإمام الشافعي في الأم ، لكنه ضعيف ، ضعفه الشوكاني ، والألباني ، وفي إسناده ابن جريج وقد عنعن .

الدليل الثاني : أثر مروى عن ابن عمر رضي الله عنهما ، (كان إذا استلم الحجر قال : اللهم إيماناً بك ، وتصديقاً بكتابك ، ووفاء بعهدك ، واتباعاً لسنة نبيك صلى الله عليه وسلم ، ثم يصلي على النبي) أخرجه الطبراني ، وفي إسناده محمد بن المهاجر ، وهو ضعيف ، ويستدلون بمجموعة آثار مروية عن علي ، وعن ابن عباس ، كلها ضعيفة .



الدليل الثالث : عن علي رضي الله عنه ، (أنه كان يقول إذا استلم الحجر : اللهم إيماناً بك ، وتصديقاً بكتابك ، واتباعاً لسنة نبيك صلى الله عليه وسلم) أخرجه البيهقي ، والطبراني ، والطيالسي . قال البوصيري : ومدار الإسناد على الحارث الأعور وهو ضعيف .

الدليل الرابع : عن ابن عباس رضي الله عنهما ، (أنه كان إذا استلم قال اللهم إيماناً بك ، وتصديقاً بكتابك وسنة نبيك صلى الله عليه وسلم) أخرجه عبدالرزاق .

القول الثاني : أن الطائف لا يشرع له أن يقول إلا التكبير فقط ، وهذا مذهب المالكية .

دليلهم : عدم الثبوت ، فلم يثبت عنه أنه زاد على التكبير .

الراجع :

هو الاقتصار على التكبير فقط ، فإن زاد الإنسان التسمية ، فقد ثبتت عن ابن عمر رضي الله عنهما ، وقول الصحابي حجة ، ما لم يخالف نصاً أو قول صحابي آخر ، مع أن قائلاً قد يقول : لا يمكن أن يقول ابن عمر هذا القول إلا وعنده مستند ، وهذا ذكر في عبادة ، لا يمكن أن يقوله من عنده ، وهذا له وجه ، ويحتمل أن يكون هذا اجتهاداً من ابن عمر ، المهم إذا قاله الإنسان فلا بأس ، وإن لم يقله واقتصر على التكبير فذلك أحسن .

السجود على الحجر الأسود :

هذه المسألة اختلف فيها أهل العلم ، فعامتهم على استحباب السجود عليه ، فهو رأي عمر ، وابن عباس ، وطاوس ، وابن المنذر ، وهو مذهب الحنفية ، والشافعية ، والحنابلة ، والسجود أن يضع أنفه وجبهته عليه ، وهذا الفعل مروى عن ابن عباس رضي الله عنهما ، قال محمد بن عباد بن جعفر (رأيت عبد الله بن عباس قبل الحجر وسجد عليه ، فقال ابن عباس رضي الله عنه ، : رأيت عمر بن الخطاب قبله وسجد عليه ، وقال عمر رضي الله عنه : لو لم أر رسول الله صلى الله عليه وسلم قبله ما قبلته) وهذا الأثر أخرجه الحاكم ، وأبو داود الطيالسي ، والدارمي ، وصححه الألباني مرفوعاً وموقوفاً ، صحته موقوفاً على ابن عباس ، ومرفوعاً إلى النبي صلى الله عليه وسلم ، وقد عمل به الجمهور ، بناء على ثبوته .

القول الثاني : رأى الإمام مالك أن السجود على الحجر الأسود بدعة ، وربما لم تثبت عنده الأحاديث التي رويت ، قال النووي (واعترف القاضي عياض المالكي بشذوذ مالك عن الجمهور) في هذه المسألة .

مراتب استلام الحجر :

مما تقدم يتبين أنها أربع مراتب :

المرتبة الأولى : أن يستلم الحجر ويقبله ويسجد عليه .

المرتبة الثانية : أن يستلمه بيده ويقبل يده .

المرتبة الثالثة : أن يستلمه بشيء ويقبل ذلك الشيء .

المرتبة الرابعة : أن يشير إليه بيده ، ولا يقبل يده .



### ﴿ قال رحمه الله : وَيَجْعَلُ الْبَيْتَ عَنْ يَسَارِهِ . ﴾

هذا عند الأصحاب شرط في صحة الطواف ، وهو من سنة النبي صلى الله عليه وسلم ، فلا يصح الطواف منكسما لم يصح عندهم .

ولا خلاف بين أهل العلم رحمة الله عليهم ، أن النبي صلى الله عليه وسلم طاف ، وجعل البيت عن يساره؛ لحديث جابر رضي الله عنه ، (قدم النبي صلى الله عليه وسلم مكة ، فاستلم الحجر ، ثم مشى عن يمينه ، ورمل ثلاثا ، ومشى أربعا) معنى ذلك أنه لف يميناً ثم جعل الكعبة عن يساره واستمر في طوافه .

### الطواف عكسا :

هل يصح أن يطوف جاعل البيت عن يمينه؟ اختلف العلماء في هذه المسألة على أقوال :

القول الأول : أنه يشترط لصحة الطواف أن يجعل الطائف البيت عن يساره ، فإن جعله عن يمينه لم يصح ، وهذا رأي أبي ثور ، وإليه ذهب الحنفية في قول ، وهو مذهب المالكية ، والشافعية ، وهو المذهب عند الحنابلة .

### أدلتهم :

الدليل الأول : قول الله تعالى : ﴿ وَيَطُوفُوا بِالْبَيْتِ الْعَتِيقِ ﴾ وهذه الآية جاءت مجملة ، بينها النبي صلى الله عليه وعلى آله وسلم بفعله ، فجعل البيت عن يساره .

الدليل الثاني : فعل النبي صلى الله عليه وسلم ، حيث طاف وجعل البيت عن يساره .

الدليل الثالث : أنها عبادة متعلقة بالبيت ، فكان الترتيب فيها واجبا كالصلاة ، لما كانت الصلاة متعلقة بالبيت ، والترتيب واجب فيها ، كانت كل عبادة تتعلق بالبيت بالبيت والترتيب واجب فيها ، وهو قياس بعيد ، ولو تتبعنا عبادة تتعلق بالبيت لا يشترط فيها الترتيب لربما وجدنا .

القول الثاني : أن جعل البيت عن يساره ليس شرطا ، وإليه ذهب الإمام أبو حنيفة ، لكن أصحاب الإمام قد اختلفوا فيما بينهم ، هل هو واجب يجبر بدم ، أم إنه سنة؟ قولان .

### أدلتهم :

الدليل الأول : قول الله تعالى ﴿ وَيَطُوفُوا بِالْبَيْتِ الْعَتِيقِ ﴾ فقالوا : إن النبي صلى الله عليه وعلى آله وسلم ، بين المجل بطوافه بالبيت ، وهذا البيان لا يزيد عن الوجوب ، فيكون جعل البيت عن اليسار واجبا ، وما زاد عن الوجوب يحتاج إلى دليل .

الدليل الثاني : أن جعل البيت عن اليمين تركه هيئة ، فلم يمنع الإجزاء ، كما لو ترك الرمل والاضطباع .

الدليل الثالث : قد يقال : إن الآية جاءت مجملة ، بينها النبي صلى الله عليه وسلم ، بفعل الطواف ، وأما جعل البيت عن يساره ، فهذه صفة في بيان المجل ، والصفة في بيان المجل غير واجبة ، في بيان المجل الواجب الفعل الذي يبين المجل ، وأما الصفة التي في الفعل الذي يبين المجل ليست واجبة ، هذا الأصل ، لكن قد يأتي دليل يدل على الوجوب ، مثلا : لفظ الصلاة في القرآن جاء مجملا ، بينه النبي صلى الله عليه وسلم ، بالقعود والقيام وغيره ، صفة



التورك في الجلوس هذه صفة في المبيّن فلم تكن واجبة ، إنما الواجب الذي حصل به البيان ، وهو الجلوس ، فإن صحت هذه المقدمات قيل : إن النبي صلى الله عليه وسلم ، قد فعل هذا ، واستمر عليه وواظب في جميع عمره الأربع وحجته ، فدل على أنه شرط لصحة الطواف .

**الراجع :**

أن جعل البيت عن يساره شرط من شروط صحة الطواف ، فإذا لم يجعله عن يساره لم يصح طوافه .

**علة جعل البيت يسارا :**

**قيل :** لأن الحركة الدورية يعتمد فيها اليمين على اليسار ، ولذا لو قيل لإنسان : دُر ، لدار يسارا ، فمركز الإنسان يساره ، فيدور عليه .

**وقيل :** إنه قريب من القلب ، فيكون قريبا من الكعبة .

**وقيل :** لأن الإنسان إذا طاف عن يساره فإنه سيستقبل وجه الكعبة ، ولاحظنا أن استقبال وجه الكعبة مقصود في فعلين سبقا ، وهما : دخول مكة من الثنية من كداء ، ودخول المسجد من باب بني شيبه؛ لأنه يستقبل وجه الكعبة مباشرة ، وهذا الثالث ، وليس من الأدب أن الإنسان يأتي الشيء مستدبره ، بل يأتيه من وجهه ، والطائف عن يمين الكعبة سيأتي البيت من خلفه ، لا من وجهه .

**وقيل :** لأن النبي صلى الله عليه وسلم فعل ذلك ، وهو الذي مال إليه شيخنا ، هذه أعظم حكمة ، ونحن عبيد نتأسى ونقتدي ، ومن أجل ما يكون أن يكون العبد عبدا ، يسلم مباشرة ، فإن الإنسان يتذوق لذة الإيمان وطعمه حينما يكون مستسلما منقادا للنصوص ، لا كما يقول بعضهم : هؤلاء الوعاظ الدراويش لا يفهمون شيئا ، هؤلاء الوعاظ الدراويش يفهمون أكثر منه بكثير ، بل لا مقارنة بين الفهمين ، لكن هؤلاء الوعاظ الدراويش كما يقول يتلذذون حينما يقول لهم الرب عز وجل : افعلوا ، فيممثلون مباشرة ، وحينما يقول لهم النبي صلى الله عليه وسلم : افعلوا ، فينقادون ويستسلمون ، ما أحلى طعم الانقياد ، أنا عبد مخلوق لمولاي عز وجل ، ما أمرني به أسلم به وأنقاد ، ما أقول : هذا واجب أم مستحب؟ هذا للكرهية أم للتحريم؟ إلا في حال المضايق ، لكن الأصل أن العبد يسلم مباشرة ، أنا عبد ، لسيدي أن يأمرني بما شاء ، كما أنني ليس لي تصرف في مسألة القدر ، فأنا تحت إرادة سيدي ، ما يفعل بي فلا بد أن أَرْضَى به ، كما أنني في أمره الكوني أسمع وأطيع ، فلا بد أن أكون في أمره الشرعي سامعا مطيعا منقادا ، وأما إذا ذهب الإنسان إلى آرائه وشهواته وأهوائه ، فإنه سيلوي أعناق النصوص كيف يشاء .

**قال رحمه الله : وَيَطُوفُ سَبْعًا .**

الطواف بالبيت سبعة أشواط ، لا بد أن يطوفها كاملة ، فإن لم يطف السبعة أوطاف بعضها ، لكنه لم يتمها ، فإن طوافه لا يصح ، إلا إذا عاد واستكماله قبل أن يطول الفصل يبدأ من الحجر إلى الحجر سبعة أشواط .

وقد اتفق العلماء على أن النبي صلى الله عليه وسلم طاف سبعة أشواط كاملة تامة ، لكنهم اختلفوا : هل يلزم أن يتم الطواف سبعة؟ .





## حكم السبعة أشواط :

اختلف العلماء في ذلك على قولين :

**القول الأول :** أنه يلزم الطائف أن يطوف سبعة أشواط كاملة ، فإن نقص منها شيئاً لم يصح طوافه ، وهذا إذا طال الفصل ، أما إذا تدارك ورجع فإنه يصح ، وإليه ذهب عطاء ، وإسحق ، وأبو ثور ، وهو مذهب المالكية ، والشافعية ، والحنابلة .

### أدلتهم :

**الدليل الأول :** عن جابر رضي الله عنه ، وفيه (..لما قدم مكة أتى الحجر فاستلمه ، ثم مشى عن يمينه فرمل ثلاثاً ، ومشى أربعا) أخرجه الإمام مسلم ، ثلاثاً وأربعا ، فتكون سبعة أشواط .

**الدليل الثاني :** عن ابن عمر رضي الله عنهما ، قال : (قدم النبي صلى الله عليه وسلم ، فطاف بالبيت سبعا ، وصلى خلف المقام ركعتين) متفق عليه ، مع قوله صلى الله عليه وسلم [خذوا عني مناسككم] أخرجه البيهقي بإسناد صحيح ، وفي حديث جابر [لتأخذوا عني مناسككم] فيجب على الطائف أن يطوف سبعة أشواط كاملة تامة .

**الدليل الثالث :** أن مقادير العبادات لا تعرف بالرأي والاجتهاد ، وإنما المرجع فيها إلى النقل والتوقيف ، والنبي صلى الله عليه وسلم طاف سبعة أشواط .

**الدليل الرابع :** أن طواف النبي صلى الله عليه وسلم ، كان بيانا لمجمل ، وهو قوله تعالى ﴿وَلْيَطَّوَّفُوا بِالْبَيْتِ الْعَتِيقِ﴾ وقد طاف سبعة كاملة ، وما كان بيانا لمجمل فهو واجب .

**القول الثاني :** أن إكمال سبعة أشواط ليس شرطا من شروط الطواف ، بل لو طاف أربعة أو أكثر صح طوافه ، أربعة فما فوق ، فيلزمه الإتمام إن كان في مكة ، وإن خرج منها فعليه دم ، وهذا مذهب الحنفية .

### أدلتهم :

**الدليل الأول :** قول الله تعالى ﴿وَلْيَطَّوَّفُوا بِالْبَيْتِ الْعَتِيقِ﴾ قالوا : الأمر المطلق لا يقتضي التكرار ، والزيادة على المرة الواحدة ثبتت بالإجماع ، فما زاد على ذلك لا دليل عليه ، ومقتضى الأمر أن يطوف طوافا واحدا ، لكن الزيادة على المرة الواحدة ثبتت بالإجماع ، فلا بد أن يطوف أكثر الطواف ، فإذا طاف أربعة أو أكثر ، يكون قد جاء بالأكثر ، فصح طوافه بالإجماع ، ولا إجماع على الزيادة على أكثر من هذا العدد ، فيكون الواجب هو أربعة أشواط فأكثر ، فيرون أنه ليس شرطا ، بل واجبا .

**الدليل الثاني :** أن الأكثر يقوم مقام الكل فيما يحصل به التحلل ، فما زاد عليه يحتاج إلى دليل . ونوقش : بأن الطواف ليس من قبيل ما يقوم فيه الأكثر مقام الكل ، بل لا بد من الإتيان بالكل ؛ لأن الكل مطلوب ، وتعليقاتهم في مقابل النصوص الثابتة عن النبي صلى الله عليه وسلم ، أنه طاف سبعة أشواط ، وقال [خذوا عني مناسككم] ولم يثبت عنه ولو مرة واحدة أنه طاف أربعة أو خمسة أو ستة ، ولا عن أبي بكر ولا عن عمر ولا عن عثمان ولا عن علي ، ولا عن أكابر الصحابة .



الراجع :

أنه لا بد من استيعاب الطواف كاملاً؛ لأن مقادير العبادات لا تعرف إلا بالتوقيف ، والتوقيف هنا سبعة أشواط .

الرمل :

﴿ قال رحمه الله : وَيَرْمِلُ الْأَفْئِي فِي هَذَا الطَّوْفِ . ﴾

الرمل من سنن الطواف ، وهو : (سرعة المشي مع مقاربة الخطى) وهو نوع من أنواع المشي ، ومن أنواع المشي : الخَبَبَ ، والتَّسْلَانَ ، ومنه الهرولة ، وغير ذلك .

و الرمل من السنن المؤكدة جدا ، وقد ذهب عامة أهل العلم رحمة الله عليهم إلى استحبابه ، ولم يخالف فيه إلا ابن عباس رضي الله عنهما ، فإنه ذهب إلى أنه سنة قد ذهب وقتها ، وأما عامة أهل العلم من الصحابة والتابعين ومن بعدهم ، فقد ذهبوا إلى أن الرمل سنة من سنن الطواف ، فعن أبي الطفيل ، أنه سأل ابن عباس (أرأيت هذا الرمل بالبيت ثلاثة أطواف ، وأمشي أربعة أطواف ، أسنة هو؟ فإن قومك يزعمون أن سنة ، فقال : صدقوا وكذبوا..). أخرج الإمام مسلم ، وقد بين النووي رحمه الله وغيره ، أن المراد بقوله (كذبوا) أي ، أخطؤوا والكذب الخطأ في لسان أهل الحجاز ، فإذا قالوا : كذب فلان ، أي أخطأ ، كما قال صلى الله عليه وسلم [كذب أبو السنايك] أي أخطأ ، قال النووي رحمه الله (قوله صدقوا ، يعني أن النبي صلى الله عليه وسلم ، قد رمل في الأصل - وهذا ثابت في الأحاديث حتى عن ابن عباس رضي الله عنهما - ، وقوله : كذبوا ، أي إنه سنة ثابتة مقصودة مستمرة ، يرى ابن عباس أنها سنة قد ذهبت) وهذا القول من ابن عباس رضي الله عنهما نوقش بما ثبت عند البيهقي بإسناد صححه النووي وغيره ، من أثر أسلم مولى عمر ، قال : سمعت عمر بن الخطاب رضي الله عنه يقول (فيم الرملان والكشف عن المناكب وقد وطّد الله الإسلام ونفى الكفر وأهله؟ ومع ذلك لا نترك شيئاً كنا نصنعه مع النبي صلى الله عليه وسلم) يرى عمر أن السنة باقية ، وأن الفعل مستمر لم ينقطع ، وهو ثابت عن أكابر الصحابة ، بل جمهورهم ، أنهم يرون بقاء سننية الرمل ، وأنه غير منسوخ ، وقول الصحابي إذا خالف غيره فإن الحجة في الكتاب والسنة ، وقد ثبت في السنة الرمل ، فيصير إلى السنة ، ويترك قول الصحابي .

قوله : (ويرمل الأفقي) : بين المؤلف رحمه الله ، أن الرمل يكون من الأفقي ، وأهل الآفاق من ليسوا من أهل مكة والحرم ، فمفهومه أنه لا يستحب الرمل في حق أهل مكة؛ لأن الرمل في أصله إظهار للجلد والقوة ، وهذا إنما يظهر لأهل البلد لا من أهل البلد .

الرمل لأهل مكة :

هذه المسألة اختلف فيها العلماء على قولين :

القول الأول : أن أهل مكة لا يشرع لهم الرمل ، وهذا رأي ابن عباس ، وابن عمر ، وهو مذهب الحنابلة .

أدلتهم :

الدليل الأول : عن ابن عمر رضي الله عنه (أن ابن عمر كان إذا أحرم من مكة لم يرمل) أخرج الإمام مالك بسند صحيح .



الدليل الثاني : أن الرمل لم يشرع إلا لإظهار القوة والجلد ، والذي يظهرهما هم من يأتون من خارج البلد ، لا أهل البلد ، فلم يشرع في حقهم .

القول الثاني : أنه يشرع الرمل لأهل مكة في كل طواف يعقبه سعي ، وإليه ذهب الحنفية ، والشافعية ، واستحبه المالكية ، بهذا التفصيل ، وفي كتب الشافعية الإطلاق وعدم التقييد بوقت معين ، وقد ذكر صاحب بداية المجتهد (ابن رشد) أنه قبل عرفة ، وهذا يقتضي أن يكون الرمل في الأطوفة التي قبل ، لكن المهم أنهم يرون أن أهل مكة يسن لهم الرمل في كل طواف يعقبه سعي .

دليلهم : قول النبي صلى الله عليه وسلم [خذوا عني مناسككم] وهذا القول قاله النبي صلى الله عليه وسلم لكل الناس ، وأهل مكة يدخلون ضمنهم .

الراجع :

هو القول الأول ، وأن الرمل يشرع للآفاقيين ، أما أهل مكة فلا يشرع لهم؛ لأثر ابن عمر رضي الله عنهما ، وهو فعل صحابي لم يخالفه صحابي آخر ، ولم يخالف نصا ، فيصار إليه .

قوله : (ويرمئ الأفتي في هذا الطواف). أي طواف؟ ما تقدم ذكره من قبل ، وهو طواف العمرة وطواف القدوم ، فهو مختص بهذين الطوافين ، ولا يشرع في طواف الإفاضة ولا طواف الوداع .

الطواف المشروع فيه الرمل :

هذه المسألة فيها خلاف بين أهل العلم على قولين :

القول الأول : أنه يشرع الرمل في طواف العمرة وطواف القدوم فقط ، وإليه ذهب الحنابلة ، وهو ظاهر مذهب المالكية .

دليلهم : فعل النبي صلى الله عليه وسلم ، وقالوا : إن الثابت والمتقول عنه ، أنه رمل في هذين الطوافين ، ولم ينقل أنه رمل في طواف الإفاضة ، ولا في طواف الوداع ، فيقتصر على فعله .

القول الثاني : أنه يشرع الرمل في كل طواف يعقبه سعي ، وإليه ذهب الحنفية ، والشافعية .

دليلهم : أن النبي صلى الله عليه وسلم ، رمل في طواف العمرة ، ورمل في طواف القدوم ، لأن طواف العمرة يعقبه سعي ، وطواف القدوم يعقبه سعي ، ويقاس عليه ما شابهه .

نوقش : بأن هذا يحتاج إلى دليل ، فإن النبي صلى الله عليه وسلم ، رمل في طواف القدوم ، ورمل في طواف العمرة ، ولم يرمل في طواف الإفاضة ، ولا في طواف الوداع ، ولو كان مشروعاً لبينه صلى الله عليه وسلم؛ لأن من أصحابه من هو متمتع ، وسيسعى بعد طواف الإفاضة ، وهم كثير ، ومن أصحابه من هو قارن ، لم يطف طواف القدوم ، وسيطوف يوم النحر طواف الإفاضة ، ويسعى سعي الحج ، ولم ينقل أنه صلى الله عليه وسلم ، أمرهم بالرمل في طواف الإفاضة ، مما يدل على أنه مختص بهذين النوعين : طواف القدوم والعمرة .

الراجع :

هو القول الأول ، أنه مختص بطواف القدوم والعمرة .



### ﴿ قال رحمه الله : ثلاثاً ثم يمشي أربعاً . ﴾

اتفق الفقهاء - رحمهم الله - على أن الرمل سنة في هذه الأشواط الثلاثة ، ولا يسن الرمل في الأربعة الأشواط الأخيرة ، إليه ذهب الحنفية ، والمالكية ، والشافعية ، والحنابلة ، عامة أهل العلم ، لكنهم اختلفوا : هل السنة أن يرمل في الثلاثة أشواط كاملة؟ أم يترك الرمل ما بين الركن اليماني والحجر الأسود؟ .

**الرمل ما بين الركن اليماني والحجر :**

اختلفوا في ذلك على قولين :

**القول الأول :** أنه يسن أن يرمل في الأشواط الثلاثة كاملة ، وإليه ذهب عمر ، وابنه ، وابن مسعود ، وابن الزبير رضي الله عنهم ، وهو رأي عروة ، والنخعي ، والثوري ، ومذهب الحنفية ، والمالكية ، والشافعية ، والحنابلة .

**أدلتهم :**

**الدليل الأول :** عن ابن عمر رضي الله عنه ، (أن النبي صلى الله عليه وسلم رمل من الحجر إلى الحجر) أخرجه الإمام مسلم.

**الدليل الثاني :** عن ابن عمر رضي الله عنه ، قال (رأيت النبي صلى الله عليه وسلم حين يقدم مكة إذا استلم الركن أول ما يطوف ، يخب ثلاثة أطواف من السبع) متفق عليه ، يخب : أي يرمل ، في الثلاثة أشواط ، أي يبدأ من الحجر ثم ينتهي بالحجر ، وهذا يقتضي أن يكون الشوط كله رملاً ، وليس جزءاً منه .

**القول الثاني :** أنه يسن الرمل في الأشواط الثلاثة ، إلا ما بين الركن اليماني والحجر الأسود فإنه يمشي بينهما ، وإليه ذهب عطاء ، وطاوس ، والحسن ، وابن جبير ، والقاسم بن محمد ، وسالم بن عبد الله بن عمر .

**أدلتهم :**

**الدليل الأول :** عن ابن عباس رضي الله عنهما ، قال (قدم رسول الله صلى الله عليه وسلم وأصحابه مكة وقد وهنتهم حمى يثرب ، قال المشركون إنه يقدم عليكم غدا قوم قد وهنتهم الحمى ولقوا منها شدة فجلسوا مما يلي الحجر ، وأمرهم النبي صلى الله عليه وسلم أن يرملوا ثلاثة أشواط ويمشوا ما بين الركنين ليرى المشركون جلدتهم ، فقال المشركون هؤلاء الذين زعمتم أن الحمى قد وهنتم ، إنهم أشد جرباً ومشياً من الغزلان الطباء ، قال ابن عباس ولم يمنع أن يأمرهم أن يرملوا الأشواط كلها إلا الإبقاء عليهم) متفق عليه ، جلس المشركون على جبل ناحية الحجر ، وهذا الجبل هو قعيقعان في شمال الكعبة ، وجعلوا ينظرون إلى النبي صلى الله عليه وسلم وإلى أصحابه ، فأمرهم النبي أن يرملوا في الشوط ، حتى إذا وصلوا إلى الركن يمشون إلى الحجر الأسود؛ لأنهم يكونون قد اختلفوا عن أعين المشركين ، فلما رأى المشركون جلدتهم قالوا : هؤلاء الذين زعمتم أن الحمى قد وهنتهم ، هؤلاء أشد جرباً ومشياً من الغزلان الطباء ، فأراد النبي صلى الله عليه وسلم أن يغيظهم ، ومن المعلوم أن إغاظه الكافر محبوبة إلى الله ،

إغاظه عدو الله محبوبة إلى الله قال الله عز وجل ﴿ وَلَا يَطَّوَّنُ مَوْطِنًا يَغِيظُ الْكُفَّارَ وَلَا يَنَالُونَ مِنْ عَدُوِّ نِيلًا إِلَّا كُتِبَ لَهُمْ بِهِ

عَمَلٌ صَالِحٌ ﴾ فالله عز وجل يكتب به أجراً لمن أغاظهم لوجهه تعالى .



نوقش : الاستدلال بالحديث : أن حديث ابن عباس وقع في عمرة القضية ، وما روى الصحابة الكرام وقع في حجة الوداع ، وحديث ابن عباس ناف ، والأحاديث الأخرى مثبتة ، والمثبت مقدم على النافي ، وذكروا جوابا وفيه إشكالية ، أن جابرا وابن عمر قد نقلوا أنه رمل في الأشواط الثلاثة كلها ، وابن عباس ذكر أنه رمل فيها إلا ما بين الركنتين ، وهم أكبر سنا منه ، وأكثر ضبطا؛ لأن ابن عباس كان إذ ذاك صغيرا في سنه ، وقد يناقش ، وقد يقال له وجه ، خاصة أن جابرا رضي الله عنه كان ممن ضبط حجة النبي صلى الله عليه وسلم ، ومنسك جابر رضي الله عنه منسك كامل في الحج ، فتكون روايته مقدمة من هذه الجهة ، ذكر هذا الجواب صاحب المغني .

الراجع :

هو القول الأول والله أعلم ، أنه يسن أن يرمل في الأشواط الثلاثة كاملة وذلك لصراحة دليلهم ودلالته على المراد .  
وصلى الله وسلم على نبينا محمد وعلى آله وصحبه أجمعين .



## بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

الحمد لله رب العالمين ، وصلى الله وسلم وبارك على نبينا محمد ، وعلى آله وصحبه أجمعين .

**قال المصنف رحمه الله : يَسْتَلِمُ الْحَجَرَ وَالرُّكْنَ الْيَمَانِيَّ كُلَّ مَرَّةٍ .**

استلام الركن اليماني أمر متفق عليه بين أهل العلم رحمة الله عليه ، إليه ذهب الحنفية ، والمالكية ، والشافعية ، والحنابلة .

**أدلتهم :**

الدليل الأول : عن ابن عمر رضي الله عنهما ، قال (لم أر النبي صلى الله عليه وعلى آله وسلم ، يستلم من البيت إلا الركنين اليمانيين) متفق عليه .

الدليل الثاني : عن ابن عباس رضي الله عنهما ، قال (لم أر رسول الله صلى الله عليه وسلم ، يستلم غير الركنين اليمانيين) أخرجه الإمام مسلم .

الدليل الثالث : عن ابن عمر رضي الله عنهما ، قال (ما تركت استلام هذين : الركن اليماني والحجر منذ رأيت رسول الله صلى الله عليه وعلى آله وسلم يستلمهما في شدة ولا رخاء) متفق عليه .

**تقبيل اليد بعد استلام الركن :**

لا يرى العلماء تقبيل الركن نفسه ، لكن هل يقبل يده إذا استلمه أم لا؟ اختلف العلماء في هذه المسألة على قولين : القول الأول : أنه لا يشرع تقبيل الركن اليماني ، ولا تقبيل اليد بعد استلامه ، بل يستلمه بيده فقط ، وإليه ذهب الحنفية ، والمالكية ، والحنابلة في قول هو المذهب .

**أدلتهم :** الأدلة السابقة ، حديث ابن عمر وابن عباس وحديث ابن عمر الآخر ، دلت على أن النبي صلى الله عليه وسلم ، لم يكن يفعل عند الركن اليماني إلا مجرد الاستلام ، ولم يكن يقبله ولا يقبل يده .

القول الثاني : أنه يستحب استلام الركن اليماني ، وتقبيل اليد بعد ذلك ، وإليه ذهب الشافعية ، والحنابلة في قول . **أدلتهم :**

الدليل الأول : عن جابر رضي الله عنه ، (أن النبي صلى الله عليه وسلم ، استلم الحجر وقبله ، واستلم الركن اليماني فقبل يده) أخرجه البيهقي وضعفه .

الدليل الثاني : عن ابن عباس رضي الله عنهما ، قال (كان رسول الله صلى الله عليه وسلم ، إذا استلم الركن اليماني قبله ، ووضع خده الأيمن عليه) أخرجه البيهقي وضعفه ، فلا يثبت عن النبي صلى الله عليه وسلم .

**الراجع :**

أن المشروع في الركن اليماني هو الاستلام فقط ، ولا يقبله ولا يقبل يده ولا يشير .



والكعبة على أربعة أركان ، ركنين يمينيين ، وركنين شاميين ، الركن اليماني هو الذي خلف الحجر مباشرة ، ثم يأتي بعد ذلك الحجر ، وهو ركن يماني أيضا ، لأنهما في جهة جنوب الكعبة نحو اليمن ، الركنان الشماليان هل يقبلان أو يستلمان؟ الجواب : لا يقبلان ولا يستلمان؛ لأنهما ليسا زاويتين أو ركنين من الكعبة ، وسيأتي أن الكعبة حُطم الجزء الشمالي منها وترك ، ولم يُبْنِ لما قصرت النفقة بكفار قريش ، وأن الزاوية هذه ليست في محلها ، وإنما يأتي الركن بعد ، لكنه محطوم ومزال ، ولذا لما قبل معاوية رضي الله عنه الأركان ، قال : ليس من البيت شيء مهجور ، قال له ابن عباس رضي الله عنهما (لقد كان لكم في رسول الله أسوة حسنة) وهذا لأنهما ليسا على بناء إبراهيم عليه الصلاة والسلام .

**ماذا يقول بين الركنين :**

ثبت عن النبي صلى الله عليه وسلم أنه كان يقول بين الركن اليماني والحجر الأسود (ربنا آتنا في الدنيا حسنة وفي الآخرة حسنة وقنا عذاب النار) . أخرجه أبو داود ، وابن حبان ، والحاكم ، وصححه ابن حبان ، والحاكم ، ووافقه الذهبي ، وحسنه الألباني .

**قال رحمه الله : وَمَنْ تَرَكَ شَيْئاً مِنَ الطَّوْفِ ...**

تقدم أنه يشترط لصحة الطواف أن يطوف سبعة أشواط كاملة ، فإن ترك شيئاً منه لم يصح ، و تقدم أنه الراجح ، والحنفية يرون أنه إذا طاف أربعة أشواط فأكثر ، أو أكثر الرابع صح طوافه .

**قال رحمه الله : أَوْ لَمْ يَنْوِهِ ...**

الضمير عائد على الطواف .

**مسائل في نية الطواف :**

**المسألة الأولى : إذا لم ينو الطواف مطلقاً .**

وهذا كما لو دخل الصحن ، ودار بالكعبة وهو لم يقصد الطواف ، وهذا يتصور ، كما في الحرس والجنود الذين يكونون مع بعض المسؤولين يطوفون معهم ، هم لا يقصدون الطواف ، إنما يقصدون الحماية فقط ، وكمن يكون مرافقاً لشخص يتجول في الحرم من أجل عمل معين ، يطوف معه حول الكعبة وهو لم يقصد الطواف ، ومثله من يحمل الكبار والمرضى ومن يسوق العربات ، فإنه لا يقصد الطواف ، ومثله : من كان يلحق غريماً له ، فدخل في الطواف فتبعه ، فطاف الغريم سبعة أشواط ، وهو يتبعه ، لكنه لم ينو طوافاً ، فهل يكون هذا الطواف صحيحاً؟ الجواب : لا ، لأنه خلا من النية ، والنبي صلى الله عليه وسلم يقول (إنما الأعمال بالنيات ، وإنما لكل امرئ ما نوى) فإذا لم ينو فإنه لا يؤجر على هذا العمل ، والنية شرط بالإجماع ، فلا بد أن يأتي بالنية حتى يكون العمل صحيحاً .



المسألة الثانية : إذا نوى أصل الطواف ، لكن لم يحدد نوع الطواف الذي يريد .

كمن يكون مع حملة ، تأتي الحملة في يوم النحر لطواف الإفاضة ، وهو ينوي الطواف ، لكن لا يدري ما هو هذا الطواف ، فيطوف بنية أنه طواف ، لكنه لا يعين شيئاً ، أو أنه نوى الطواف ، لكن عزبت عنه نية التعيين ، فلم يعين طوافاً محددًا .

وهذه المسألة محل خلاف على قولين :

**القول الأول :** أن نية تعيين الطواف شرط لصحته ، وإذا لم ينو لم يصح طوافه ، كمن طاف ولم ينو شيئاً ، طاف طواف القدوم ولم ينو شيئاً ، أو طاف طواف العمرة ولم ينو شيئاً ، وإنما عنده أصل النية وأنه سيطوف ، وإليه ذهب إسحق ، وهو رأي أبي ثور ، ومحمد بن القاسم المالكي المصري ، وهو مذهب ابن المنذر ، والشافعية في وجه ، وهو المذهب عند الحنابلة .

**أدلتهم :**

الدليل الأول : قول النبي صلى الله عليه وسلم [إنما الأعمال بالنيات ، وإنما لكل امرئ ما نوى] فالنية شرط في صحة العمل ، وشرط في تمييز الأعمال بعضها عن بعض .

الدليل الثاني : أن الطواف عبادة محضة تتعلق بالبيت ، فاشتترط فيها النية كالصلاة ، فالصلاة تشترط لها النية ، ولا بد من تعيين الفرض .

نوقش : بأنه قد تقدم أن الراجح خلاف ما قال المؤلف ، وأنه لا تشترط نية التعيين ، بل تكفيه نية أصل الفرضية .  
الدليل الثالث : أن الطواف يشبه الصلاة من بعض الوجوه ، والصلاة تشترط فيها النية ، فتشترط في الطواف النية ، ولا بد من تعيين المنوي ، وقد قال صلى الله عليه وسلم [الطواف بالبيت صلاة إلا أن الله أباح فيه الكلام] أخرجه الترمذي ، والنسائي ، والبيهقي وغيرهم ، لكن كثير من أهل العلم على أنه لا يصح مرفوعاً إلى النبي صلى الله عليه وسلم ، وبعضهم يرى صحته موقوفاً .

**القول الثاني :** أن تعيين نية الطواف ليس شرطاً ، فلو طاف في يوم النحر وقع عن الإفاضة ، ولو طاف القارن أو المفرد عند قدوم مكة ، فإنه يقع عن طواف القدوم ، ولو طاف المعتمر وقع عن طواف العمرة ، المهم أصل النية ، وهو الطواف ، وإليه ذهب الحنفية ، والشافعية في وجه يرى بعضهم أنه الصحيح .

**أدلتهم :**

الدليل الأول : أنه فرض مستحق في زمن بعينه ، فلا يجب تعيين النية له ، كمن صام رمضان بمطلق النية في رمضان ، فإنه ينصرف إلى صوم رمضان ، فمثله الطواف ، فلو طاف رجل في آخر أيام الحج عندما أراد أن ينصرف إلى بلده بنية مطلقاً فهو طواف وداع ، لأن الوقت وقت طواف الوداع فينصرف إليه ، فالزمن يعين نيته .

الدليل الثاني : أن نية الحج تشمل جميع أعمال المناسك ، كما أن نية الصلاة تشمل جميع أعمال الصلاة ، ولذا لا يشترط أن ينوي الإنسان الركوع والسجود ، بل تكفيه نية الصلاة .





ونوقش : بأن ثمة فرقا بين الطواف وبين غيره من أعمال الحج؛ لأن الطواف يتكرر في الحج ويتنوع ، طواف قدوم ، وطواف إفاضة ، وطواف وداع ، وطواف عمرة ، والطواف يقع نفلا ، فلا بد من تحديده وتعيينه ، وأعمال المناسك متباعدة ، ليست متصلة ، بخلاف الصلاة ، فإن أعمالها متتابعة متصل بعضها ببعض ، فلا يحتاج أن ينوي .

الدليل الثالث : أنه لو وقف الحاج بعرفة وهو ناس أجزاءه بالإجماع ، فمثله لو طاف ، يكفيه نية الأصل .  
الدليل الرابع : أمر النبي صلى الله عليه وسلم للصحابة الذين كانوا قارين ومفردين أن يجلوا بعد أن طافوا وسعوا بنية طواف القدوم وسعي الحج ، أمرهم بالإحلال وأن يجعلوها عمرة ، ولم يأمرهم أن يعيدوا الطواف والسعي ، مع أنهم لم ينووا أنه طواف عمرة وسعي عمرة ، فدل على عدم اشتراط نية التعيين ، بل المشترط نية أصل العبادة .

الدليل الخامس : أن النبي صلى الله عليه وسلم ، حج معه الصغار والكبار ، والناس الذين عندهم جهل ، ومع ذلك لم يعلم الناس ويقل : هذا طواف كذا ، وهذا سعي كذا ، بل كان يفعل المناسك ويقول [خذوا عني مناسككم] ولو كانت نية التعيين شرطا لكان النبي صلى الله عليه وسلم ، يبعث في الناس من ينادي : هذا طواف إفاضة ، هذا سعي حج ، هذا طواف وداع ... الخ ، وهو تعليل قوي .

الدليل السادس : أنه إذا اشترطت نية التعيين فإن في هذا مشقة بالغة على عوام المسلمين؛ لأن عامة المسلمين لا يعلمون أن هذا طواف إفاضة ، وهذا طواف وداع ، خاصة كبار السن والصغار ، يمك بيده ويقال : تعال نطف بالكعبة ، فيطوف بالكعبة على أنه طواف ، مع مرشد الحملة مثلا لا يدري ما هذا الطواف ، حتى لو قلت له : هذا طواف الإفاضة ، وهذا سعي حج ، ففيه مشقة بالغة عليهم .

الراجع :

هو القول الثاني : عدم اشتراط نية تعيين الطواف ، بل المشترط هو نية أصل الطواف ، كما في الصلاة ، قلنا : لا يشترط فيها نية التعيين ، بل يشترط أن يؤدي فرض الوقت ، وهذا يجزئه ، وهذا الذي عليه عمل الناس ، وهو الذي لا يسع الناس إلا العمل به ، فإن المسلم يأتي إلى المسجد يريد أن يصلي في وقت الظهر ، هل يتصور أنه يصلي صلاة الظهر؟ يكبر في الصلاة على أنه يصلي هذه الصلاة التي هذا وقتها ، ظهر ، أو عصر ، أو مغرب ، ويعزب عن باله وعن نيته تعيين الصلاة بذاتها ، ولو ألزم الناس بخلاف ذلك لكان فيه مشقة بالغة عليهم ، ومثل الصلاة الطواف .

المسألة الثالثة : أن ينوي عند الطواف غير المراد .

يذهب لطواف الإفاضة ، لكنه ينوي طواف الوداع ، أو يذهب لطواف العمرة ، وينوي طواف القدوم ، يذهب آخر يوم من أيام منى من أجل أن يطوف طواف الإفاضة ، فينوي طواف الوداع ، فهل يصح أو لا؟ اختلف العلماء في هذه المسألة على قولين :

القول الأول : أن من طاف طوافا ونوى غيره فإنه لا يصح طوافه ، وإليه ذهب أبو ثور ، وابن المنذر ، ومحمد بن القاسم المصري ، وهو وجه عند الشافعية ، والمذهب عند الحنابلة ، قال النووي رحمه الله بعد أن ذكر الأوجه (وأصحها : يصح بلا نية بشرط ألا يصرفه إلى غيره) .

دليلهم : هي الأدلة السابقة للقائلين باشتراط نية التعيين .



**القول الثاني :** أن من طاف طوافاً ونوى غيره صح طوافه ، وإليه ذهب الحنفية ، والشافعية في وجهه ، بل بعضهم يرى أنه مذهب الشافعية .

**الراجع :**

أما نية التعيين فلا إشكال - والله أعلم - في أنها لا تشترط ، لكن المشكلة في المسألة هذه ، أنه يطوف طوافاً وينوي طوافاً آخر ، الذين قالوا بالصحة قالوا : النية العامة للحج تكفي ، حتى لو نوى غيره فإنها تكون شاملة ، وفي أمر النبي صلى الله عليه وسلم الصحابة القارين والمفردين الذين لم يسوقوا الهدى ، حين أمرهم بالإحلال كانوا ينوون طواف القدوم ، وينوون سعي الحج ، ثم أصبح الطواف طواف عمرة ، والسعي سعي عمرة ، كانت النية لشيء ، ثم انقلبت لشيء آخر ، وهذا قد يقوي القول الثاني ، لكن مع ذلك لا يزال الإنسان في إشكال ، ومن ناحية النظر قد يقال : إذا فعل طوافاً ونوى غيره لم يصح ، وهذا الذي يقال للناس ، لكن لو وقع الأمر ، خاصة إذا كان الإنسان من بلد بعيد ، من خارج المملكة مثلاً ، أو في البلد من الداخل ، لكنه فقير لا يستطيع الوصول إلى البيت ، ووصوله إليه متعب له ، فقد يقال هنا بالقول الثاني ، فيكون في حال الضرورة ، وهذا منهج من مناهج أهل العلم رحمة الله عليهم ، في مثل هذه المسائل التي تكون شائكة ، يصعب فيها الترجيح ، فإنهم ينظرون إلى الفعل قبل وقوعه ، وإلى الفعل بعد وقوعه ، ويفرقون بينهما .

**إن لم ينو النسك :**

**قال رحمه الله : أو نسكاً .**

**أي :** لم ينو نسكه ، طاف قبل أن ينوي النسك الذي أحرم به ، هنا لا يصح طوافه ، لكن هل يصح أن تكون نية الحج مطلقة؟ الحج من العبادات التي تنفرد عن غيرها بأنه يصح أن ينوى نية مطلقة ، فيحرم بنية مطلقة لا يحدد نسكاً ، أو يقول : أحرم بما يحرم به فلان ، أو سأحرم بما تحرم به الحملة ، إذا كان مع حملة ، أو يقول : سأحرم بما يحرم به العالم الفلاني ، هذا يجوز ، لكن قبل أن يبدأ في الطواف لا بد أن يحدد النسك ، هل هو متمتع أو قارن أو مفرد؟ وهذا وقع في عهد النبي صلى الله عليه وسلم ، فإن علياً وأبا موسى قدما إلى النبي صلى الله عليه وسلم ، من اليمن ، وأهلاً بما أهل به النبي صلى الله عليه وسلم ، وهذا في الصحيح ، أما علي فأشركه النبي صلى الله عليه وسلم في هديه ، وأمره أن يبقى قارناً ، وأما أبو موسى فأمره النبي صلى الله عليه وسلم ، أن يطوف بالبيت ويسعى ويحل ، ويكون متمتعاً ، ويحدد النسك قبل الطواف ، فإذا حدد النسك طاف ، وإن لم يحدد النسك لم يصح طوافه؛ لأنه لم يحدد نوعه ، هل هو طواف عمرة أم طواف قدوم ..؟ لا بد من تحديد نوعه .

في بعض النسخ (أو نكسه) وليس (نسكه) وهذه تقدمت من قبل ، وهو أن يجعل البيت عن يساره ، لا بد من ذلك ، فإن جعل البيت عن يمينه لم يصح طوافه في هذه الحال .



## الطواف على الشاذروان :

﴿ قال رحمه الله : أو طافَ على الشاذرِوانِ . ﴾

هذه كلمة فارسية معربة ، شاذر-وان ، بفتح الذال وقيل بكسرهما ، والأشهر فيها الفتح ، والمراد به : البناء المرتفع أسفل الكعبة ، ويقدر بثلاثي ذراع ، وكان هذا الشاذروان مسطحا ، ثم أصبح مصفحا مسنما ، يقول ابن قاسم (ثم صَفَّحَ باجتهاد من المحب الطبري في تسنيمه) أشار أن يجعله مسنما حتى لا يطوف الناس عليه ، وستجد في كلامهم أنه جزء من الكعبة ، وأنه من أساس حائط البناء .

والآن يصعب جدا الطواف على الشاذروان ، إلا في حال الزحام ، لأنه مسنم؛ لا يستطيع الإنسان الوقوف عليه ، إذا وقف عليه سقط ، لكن في الزحام الشديد ربما اعتمد على الناس واستطاع أن يمشي ، وفي الزحام يمكن أن يحصل أي شيء .

أفاد المؤلف أنه لا يصح الطواف على الشاذروان ، والمسألة مختلف فيها ، فمن أهل العلم من يرى صحة الطواف عليه ، والسبب في الخلاف الاختلاف : هل الشاذروان من الكعبة أو لا؟ اختلفوا على قولين :

### هل الشاذروان من الكعبة؟ :

القول الأول : أن الشاذروان من الكعبة ، وإليه ذهب المالكية ، والشافعية ، والحنابلة ، وهو اختيار شيخنا .

القول الثاني : أن الشاذروان ليس من الكعبة ، وإليه ذهب الحنفية ، وهو اختيار شيخ الإسلام ابن تيمية .

بناء على هذا اختلفوا في صحة الطواف على قولين :

صحة الطواف على الشاذروان :

القول الأول : أنه لا يصح الطواف على الشاذروان؛ لأنه من الكعبة ، وإليه ذهب المالكية ، والشافعية ، والحنابلة ، إلا أن المالكية يرون أن من طاف على الشاذروان إن كان في مكة أعاد ، وإن خرج من مكة فإنه يبعث دما ويجزئه طوافه .

أدلتهم :

الدليل الأول : قول الله تعالى ﴿ وَيَطُوفُوا بِالْبَيْتِ الْعَتِيقِ ﴾ أمر الله عز وجل الطائفين أن يطوفوا بالبيت ، والباء للاستيعاب ، ومن طاف على الشاذروان فقد طاف في البيت وليس على البيت ، فلا يصح طوافه حينئذ ، لأن الشاذروان من الكعبة .

الدليل الثاني : أن الشاذروان من الكعبة ، وإذا كان من الكعبة لم يصح الطواف عليه ، فإن من طاف على الشاذروان كمن دخل داخل الحجر ، فلا يصح طوافه ، قال النووي رحمه الله (وهو القدر الذي تركوه من عرض الأساس خارجا عن عرض الجدار ، مرتفعا على وجه الأرض قدر ثلاثي ذراع) فالنوي يرى أنه متروك من أساس الكعبة ، ثم قال (قال أصحابنا : وهذا الشاذروان جزء من البيت ، نقضته قريش من أصل الجدار حين بنوا البيت ، وهو ظاهر في جوانب ، لكنه لا يظهر عند الحجر الأسود ، وقد أحدث في هذه الأزمان عنده شاذروان) .



الدليل الثالث : أن النبي صلى الله عليه وسلم طاف من وراء الشاذروان ، وقال [خذوا عني مناسككم] فلا يجوز الطواف عليه ، لأن من فعله لم يأخذ منسكه عن النبي صلى الله عليه وسلم .

**القول الثاني :** أنه يصح الطواف عليه ، إليه ذهب الحنفية ، وبعض المالكية ، وشيخ الإسلام ابن تيمية .  
**أدلتهم :**

الدليل الأول : أن الشاذروان ليس من البيت ، ومن قال : إنه من البيت فعليه الدليل ، فمن طاف عليه فهو طائف حول البيت وليس على البيت ، والدليل على أنه ليس من البيت أن العلماء مجمعون قبل وجود الشاذروان أن البيت مُتم ومبني على قواعد إبراهيم عليه السلام بين الركنين اليمانيين ، تماما ، وكذا من جهة الجنوب إلى الشمال ، من عند الباب بالاتجاه إلى الشمال ، هذه الجهة جميعا هي على الأساس والقواعد ، والجهة الأخرى هي على القواعد والأساس ، والذي ليس على قواعد إبراهيم عليه السلام هي الجهة الشمالية ، التي في الحجر ، ستة أذرع وشيء ، فالشاذروان خارج الكعبة ، وخارج البناء .

الدليل الثاني : إجماع العلماء على أن ابن الزبير لما نقض الكعبة نقضها من الجهة الشمالية ، وبنائها على قواعد إبراهيم عليه السلام ، وشاهد قواعدها الصحابة والتابعون ، فبناء ابن الزبير إنما كان في الجهة الشمالية ، ولم يكن في الجهة الجنوبية ، الجهة الجنوبية متروكة على ما كانت عليه .

الدليل الثالث : أن العلماء اتفقوا على أن الحجاج لم ينقض إلا جهة الحجر خاصة .

الدليل الرابع : أن الشاذروان كما قال شيخ الإسلام : ليس من البيت ، بل جعل عمادا له ، أي يدعم الأصل ، وجعل مثل الحجر حتى يمنع من وصول الماء إلى أساس الكعبة ، فهو تقوية للكعبة ، وليس من الكعبة ، فهو خارج البناء .

**الراجع :**

الأقرب والله أعلم القول الثاني من ناحية النظر ، لأن الكعبة على بناء إبراهيم عليه السلام تماما ، إنما وقعت المشكلة في الجهة الشمالية ، فمن قدر أنه طاف على الشاذروان صح طوافه؛ لأنه خارج بناء الكعبة ، ولا طاقة لأحد في هذه الأزمان أن يطوف على الشاذروان ، لكن لو قدر بالشكل السابق وهو شكل غريب ، فإن طوافه صحيح ، وينبغي للإنسان أن يحتاط ويتعد عن الطواف على الشاذروان .

📖 **قال رحمه الله : أو جدار الحجر .**

الحجر هو الجزء الشمالي من الكعبة ، وهو البناء المقوس ، وهو الذي يسميه العامة حجر إسماعيل عليه السلام ، وهو ليس حجرا لإسماعيل؛ لأن إسماعيل لم يره ، كانت الكعبة في عهد إسماعيل على القواعد وعلى الأسس ، كانت على البناء الأصلي ، وما حدث هذا إلا بعد إسماعيل عليه الصلاة والسلام بأزمة طائلة ، والسبب في وجود هذا الجزء القصة التالية .



### قصة الحجر :

أنه لما أراد كفار قريش أن يبنوا الكعبة ، قالوا : لا بد أن تبني بمال نظيف ، ومن كسب طيب ، وقصرت بهم النفقة؛ لأن أموالهم كانت أموال سحت وربا ، وأموال حرام ، فلما بحثوا عن مال لم يجدوا مالا يكفي لبناء الكعبة ، ففكروا في أن يجعلوا جزءا من الكعبة غير مبني ، فنظروا إلى الجهة الجنوبية فلم يمكنهم ، لأن الحجر فيها والركن اليماني ، فجعلوا النقص من الجهة الشمالية ، وحطموا جزءا من الكعبة ، ولذا يسمى (الحطيم) وجعلوا بناء محجرا لكي يحدوا أنه من الكعبة ، ولذا سألت عائشة رضي الله عنها النبي صلى الله عليه وسلم عن الحجر ، (قالت : أمن البيت هو؟ قال : نعم ، قالت : فلم لم يدخلوه في البيت؟ قال : إن قومك قصرت بهم النفقة ..) أخرجه الإمام البخاري ومسلم ، والحطيم جزء منه من الكعبة ، وجزء منه ليس من الكعبة ، والقدر الذي من الكعبة ستة أذرع ، كما جاء في الحديث عن النبي صلى الله عليه وسلم ، ويقول بعض العلماء : ستة أذرع وشيء ، ويقول شيخنا رحمه الله : (الذي خارج الكعبة من حين ينحني البناء) جاء في أثر يزيد بن رومان ، قال (شهدت ابن الزبير حين هدمه وبناه ، وأدخل فيه من الحجر ، وقد رأيت أساس إبراهيم حجارة كأسنمة البخت ، قال جرير بن حازم : فقلت له - أي يزيد - أين موضعه؟ فقال : أريكه الآن ، فدخلت معه الحجر ، فأشار إلى مكان ، فقال : ههنا ، قال جرير : فحزرت من الحجر ست أذرع أو نحوها) أخرجه الإمام البخاري.

وجاء في حديث عائشة رضي الله عنها ، أن النبي صلى الله عليه وسلم قال [لولا أن قومك حديثو عهد بشرك ، لهدمت الكعبة فألزقتها بالأرض ، وجعلت لها بايين ، بابا شرقيا وبابا غربيا ، وزدت فيها ستة أذرع من الحجر ، فإن قريش اقتصرتها حين بنت الكعبة] أخرجه الإمام مسلم .

### الطواف داخل الكعبة وعلى الجدار :

إذا طاف على جدار الحجر من خارج ، أو على جدار الحجر من الداخل قبل أن ينحرف ، فإنه يكون طائفا في الكعبة ، وليس خارجها ، إذ الجدار مبني على مسامحة الكعبة تماما ، والشرط أن يطوف بالبيت وليس في البيت ، ولو دخل من باب الحجر الشرقي وخرج من الباب الغربي ، وهذا بعيد في الأزمنة الأخيرة ، لكن لو وقع ، يوجد حرس عند الباب الشرقي والباب الغربي يمنعون الناس من الدخول والخروج ، خاصة المحرمين ، لكن لو قدر أن طائفا دخل من الشرق وخرج من الغرب ، أو طاف على الجدار ، فهل يصح طوافه أم لا؟ اختلف العلماء في هذه المسألة على قولين :

**القول الأول :** أن من طاف على الحجر أو جداره فإن طوافه غير صحيح ولا يعتد به ، وهذا رأي عطاء ، وأبي ثور ، وابن المنذر ، وهو مذهب المالكية ، والشافعية ، والحنابلة .

**أدلتهم :**

الدليل الأول : قول الله تعالى ﴿ وَيَطُوفُوا بِالْبَيْتِ الْعَتِيقِ ﴾ وهذا طاف في البيت العتيق .



الدليل الثاني : عن عائشة رضي الله عنها ، قالت (سألت النبي صلى الله عليه وسلم عن الحجر ، فقال [هو من البيت]) أخرجه الإمام مسلم ، وفي لفظ قالت (قلت يا رسول الله إني نذرت أن أدخل البيت فأصلي فيه ، فأخذ رسول الله صلى الله عليه وسلم بيدي ، فأدخلني الحجر ، وقال [صلي في الحجر إن أردت دخول البيت ، فإنما هو قطعة من البيت]) أخرجه الإمام مسلم .

الدليل الثالث : أن النبي صلى الله عليه وسلم ، طاف من وراء الحجر ، وقال [خذوا عني مناسككم] فمن طاف من داخل الحجر أو على جدار الحجر فإن طوافه لا يصح ، لأنه طاف في البيت .

القول الثاني : أن من طاف على الحجر أو جداره فإن طوافه صحيح ، لكن تجب عليه الإعادة ما دام في مكة ، وإن خرج فعليه دم يبعثه إليها ، وإليه ذهب الحنفية ، ويروى نحوه عن الحسن البصري .  
أدلتهم :

ما سبق في مسألة هل يشترط أن يتم الطائف سبعة أشواط؟ وتقدم أن مذهب الحنفية إذا طاف أربعة أشواط أو أكثر الرابع ، فإن طوافه صحيح؛ لأنه جاء بالأكثر ، وإذا جاء بالأكثر صح طوافه ، وتقدم أن هذا القول غير صحيح ، ولا بد أن يطوف الطائف سبعة أشواط كاملة ، ولو نقص منها شيئاً لم يصح طوافه .

الراجع :

هو القول الأول ، أن من طاف على جدار الحجر ، أو دخل داخل الحجر ، فإن طوافه غير صحيح؛ لأنه لم يطف بالبيت ، بل طاف في البيت ، وثمة فرق بين الأمرين .

الطواف عريانا :

﴿قال رحمه الله : أو عرياناً .﴾

إذا طاف عارياً فإن طوافه لا يصح ، هذه المسألة ترجع إلى : هل يشترط لصحة الطواف أن يستر عورته التي يجب سترها في الصلاة أم لا؟ اختلف العلماء في هذه المسألة على قولين :

القول الأول : أن ستر العورة في الطواف شرط لصحته ، فإن طاف وعورته مكشوفة ، أو طاف عريانا لم يصح ، وإليه ذهب المالكية ، والشافعية ، والحنابلة .

أدلتهم :

الدليل الأول : قول الله تعالى ﴿يَا بَنِي آدَمَ خُذُوا زِينَتَكُمْ عِنْدَ كُلِّ مَسْجِدٍ﴾ وهذه الآية نزلت في طواف الناس عراة ، فعن سعيد بن جبير عن ابن عباس رضي الله عنهما ، قال (كانت المرأة تطوف بالبيت عريانة ، فتقول : من يعيرني تطوفاً؟ وتجعله على فرجها ، وتنشد : اليوم يبدو بعضه أو كله ... وما بدا منه فلا أحله ، فنزلت هذه الآية) أخرجه الإمام مسلم ، وأخذ الزينة أن يستر عورته ، وأن يلبس إزاراً ورداء في الحج والعمرة .

الدليل الثاني : أن النبي صلى الله عليه وسلم ، حج آخذاً لزينته ، وقد قال [خذوا عني مناسككم] .

الدليل الثالث : حديث [الطواف بالبيت صلاة] وإسناده ضعيف ، لكن الجمهور يستدلون به .



الدليل الرابع : حديث أبي هريرة (أن النبي صلى الله عليه وسلم ، بعث أبا بكر ، وألحق به عليا ردفا له ، وصاح علي بالناس : ألا يحج بعد العام مشرك ، ولا يطوف بالبيت عريان) متفق عليه ، فأمر الناس ألا يطوفوا عراة ، فدل على عدم صحة طواف العريان .

القول الثاني : أن ستر العورة ليس شرطا لصحة الطواف ، وإليه ذهب الحنفية ، وقد اختلفوا : هل ستر العورة واجب يجبر بدم ، أم إنه سنة فإذا طاف وعورته مكشوفة فإن طوافه صحيح؟ على قولين .  
أدلتهم :

الدليل الأول : استدلوا بقول الله تعالى ﴿وَلْيَطُوفُوا بِالْبَيْتِ الْعَتِيقِ﴾ وهذا أمر مطلق ، لم يقيد بستر العورة أو غيرها ، ومن قيد فعليه الدليل .

نوقش : بأن الآية مقيدة بآية الأعراف المتقدم ذكرها.

الدليل الثاني : أن الطواف ركن الحج ، فلم يشترط له ستر العورة ، كالوقوف بعرفة ، فقاموا طواف الإفاضة على الوقوف بعرفة الذي هو ركن الحج ، وركن الحج لا يشترط فيه ستر العورة ، فلو وقف الحاج عريانا ، أو جزءا من عورته مكشوف ، فإن وقوفه صحيح .

نوقش : بأن القياس هنا قياس فاسد الاعتبار.

الراجع :

هو القول الأول والله أعلم ، أن ستر العورة شرط لصحة الطواف ، والمراد به ستر العورة الذي يكون في الصلاة ، ودل عليه حديث ابن عباس رضي الله عنهما ، فإنه جاء في سبب نزول آية الأعراف ، فيؤخذ به ، ويكون قطعي الدخول في معنى الآية ، فيجب ستر العورة .

الطواف متنجسا :

﴿ قال رحمه الله : أو نجس لم يصح . ﴾

عبارة المؤلف فيها شيء من القلق ، والمراد بها : أو طاف متنجسا ، أي عليه نجاسة في ثوبه أو في بدنه ، فإن طوافه لا يصح ، وهذا من شرط الطواف عند المؤلف ، طهارة البدن والثوب والبقعة ، وهي محل خلاف على قولين :  
القول الأول : أن الطهارة من نجاسة الثوب والبدن والبقعة شرط لصحة الطواف ، فإن طاف وعلى بدنه أو ثوبه أو بقعته نجاسة ، فإن طوافه لا يصح ، إذا كان عالما قادرا على إزالة النجاسة ، وإليه ذهب المالكية ، والشافعية ، والحنابلة .

أدلتهم :

الدليل الأول : قول الله تبارك وتعالى ﴿أَنْ طَهَّرْنَا بَيْتِي لِلطَّائِفِينَ وَالْمُكَّيِّمِينَ وَالرُّكَّعِ السُّجُودِ﴾ فإذا كان يؤمر بتطهير بقعة الطائف ، فتطهير بدنه و ثوبه من باب أولى .



الدليل الثاني : فعل النبي صلى الله عليه وسلم ، وأنه طاف متطهرا من النجاسة ، فدل على الوجوب ، لقوله صلى الله عليه وسلم [خذوا عني مناسككم] وهذا الدليل يأتي كل مرة ، ومثله [صلوا كما رأيتموني أصلي] يحمل في الأصل على أن الفعل سنة ، فإن جاء ما يدل على الوجوب ارتقى إليه ، وإن لم يأت ما يدل على الوجوب فيبقى على السنة ، وهذا رأي بعض أهل العلم ، وهو رأي قوي .

الدليل الثالث : الحديث السابق [الطواف بالبيت صلاة ، إلا أن الله أباح لكم فيه الكلام] وفي إسناده ضعف .

القول الثاني : أن الطهارة من النجاسة في البدن والثوب والبقعة ليست شرطا لصحة الطواف ، بل هي سنة ، ومن طاف حينئذ كان مسيئا ولا شيء عليه ، وإليه ذهب الحنفية ، وذهب الحنابلة في رواية إلى أن الطهارة ليست شرطا ، فمن طاف للزيارة غير متطهر أعاد ما كان بمكة ، وإن خرج فإنه يبعث بدم ، وعن الإمام أحمد (يجزئه ، ويجبر بدم مطلقا) حتى لو كان متعمدا ، وعنه (يصح من المعذور مطلقا) والرواية الأخيرة رواية قوية ، أن الإنسان إذا كان معذورا فلا بأس به .

أدلتهم :

الدليل الأول : قول الله تعالى ﴿وَلْيَطَّوَّفُوا بِالْبَيْتِ الْعَتِيقِ﴾ قالوا : الآية جاءت مطلقة من غير تقييد بطهارة ثوب أو بقعة أو بدن ، فمن قيد فعليه الدليل .

الدليل الثاني : أنها عبادة متعلقة بالبيت ، فلم تشترط لها الطهارة .

نوقش : بأن هذا حجة عليهم؛ لأنه إذا كانت العبادة متعلقة بالبيت ، فسيشترط لها الطهارة؛ لأن كل عبادة متعلقة بالبيت يشترط لها الطهارة ، مثل : الصلاة ، والطواف ، ولكن هذا التعليل فيه إشكال ، يعكس عليهم ويقال : إذا قلنا هي عبادة متعلقة بالبيت فلا يشترط فيها الطهارة ، يجيب المخالف فيقول : بل هي عبادة متعلقة بالبيت ، فاشترطت لها الطهارة .

الراجع :

أن الطهارة من النجس شرط لصحة الطواف ، لكن المعذور يعفى عنه ، كما لو صلى وعليه نجاسة ، ناسيا أو جاهلا ، فإنه يعذر كما تقدم ، ولذا لو طاف ناسيا للنجاسة على ثوبه ، أو على بدنه ، فالمالكية ، والحنابلة على أنه إذا طاف وعلى ثوبه أو بدنه نجاسة ، فإنه يزيلها متى ما ذكر ، فإن لم يذكرها إلا بعد انتهاء طوافه ، فإن طوافه صحيح ، ولا شيء عليه .

وذهب الشافعية إلى أنه إذا وجد النجاسة على ثوبه ، نسيها ثم رآها ، فإنه يستأنف من جديد ، وإن كان قد انتهى من طوافه ، فإنه يعيد الطواف مرة ثانية ، لكن الراجح أن من طاف وعليه نجاسة في بدنه أو في ثوبه ، أو في بقعته ، كمن تكون العربة تحتها عليه نجاسة وهو جالس عليها ، فإن طوافه صحيح ، إن لم يعلم بالنجاسة ، أو علم بها ثم نسيها ، وتقدم أن هذا قول كثير من السلف رحمهم الله في نسيان النجاسة في الصلاة ، فهو مذهب المالكية ، والشافعية في قول ، والحنابلة في رواية ، وهو اختيار طائفة كبيرة من السلف ، فكذلك هنا ، تكون هذه المسألة كتلك المسألة ، فإذا كانت الصلاة التي هي أعظم من الطواف يعفى فيها عن نسيان النجاسة ، وعن جهلها ، فكذلك هنا من باب أولى .





﴿ قال رحمه الله : ثم يصلي ركعتين خلف المقام . ﴾

بعد أن ينتهي من الطواف يصلي ركعتين خلف المقام ، والنبي صلى الله عليه وسلم قرأ ﴿ وَأَتَّخِذُوا مِنْ مَّقَامِ إِبْرَاهِيمَ مُصَلًّى ﴾ ثم صلى ركعتين خلف المقام فيقرأ ما قرأ النبي صلى الله عليه وسلم ثم يصلي ، ولا خلاف بين أهل العلم رحمة الله عليهم ، على أن هاتين الركعتين قد صلاهما النبي صلى الله عليه وعلى آله وسلم ، وأنهما قربة يتقرب بهما العبد إلى ربه بعد أن ينتهي من طوافه ، لكنهم اختلفوا في حكمها .

**حكم ركعتي الطواف :**

اختلف العلماء في هذه المسألة على قولين :

**القول الأول :** أن ركعتي الطواف سنة مؤكدة ، من تركها فإن طوافه صحيح ، ولا شيء عليه ، وإليه ذهب المالكية في رواية ، وهو مذهب الشافعية ، والحنابلة ، والظاهرية .

**أدلتهم :**

الدليل الأول : عن طلحة رضي الله عنه ، قال (جاء رجل إلى رسول الله صلى الله عليه وسلم من أهل نجد ، نثر الرأس نسمع دوي صوته ولا نفقه ما يقول ، حتى دنا من رسول الله صلى الله عليه وسلم فإذا هو يسأل عن الإسلام ، فقال رسول الله صلى الله عليه وسلم [خمس صلوات في اليوم والليلة ، فقال : هل علي غيرهن؟ قال : لا ، إلا أن تطوع] متفق عليه ، فلما ذكر خمس صلوات واجبة دل على أن ما سواها ليس بواجب ، والحديث متفق عليه .

والاستدلال بهذا الحديث لا يصح : لأن الرجل سأل عن أعمال اليوم والليلة ، ولم يسأل عن الأعمال الأخرى ، وصلاة ركعتي الطواف ليست من أعمال اليوم والليلة .

الدليل الثاني : أنها صلاة لم تشرع لها جماعة ، فلم تكن واجبة ، كسائر النوافل ، فإن سائر النوافل ليست واجبة ، وهذه الصلاة لا تشرع لها جماعة فهي ملحقة بالنوافل .

**القول الثاني :** أن ركعتي الطواف واجبة ، وإليه ذهب الحنفية ، والمالكية ، والشافعية في قول ، والحنابلة في رواية .

**أدلتهم :**

الدليل الأول : قول الله تعالى ﴿ وَأَتَّخِذُوا مِنْ مَّقَامِ إِبْرَاهِيمَ مُصَلًّى ﴾ قالوا إن هذا أمر والأمر يدل على الوجوب - والغريب أن الظاهرية يرون عدم وجوب ركعتي الطواف مع وجود هذه الآية - .

نوقش : بأنه قد نقل الإجماع على جواز صلاة هاتين الركعتين في أي مكان في الحرم ، إلا المالكية فيكرهون صلاتها في الحجر ، وقد نقل الإجماع ابن المنذر ، قال (أجمع العلماء على أن ركعتي الطواف تصحان حيث صلاهما ، إلا مالكا فإنه كره فعلهما في الحجر) ولو كانتا واجبتين لم تجز في أي مكان من الحرم .

الدليل الثاني : أنهما تابعتان للطواف ، فكانتا واجبتين كالسعي ، إذ السعي تابع للطواف فكان واجبا .



ونوقش : بأن وجوب السعي ليس لكونه تابعا للطواف ، ولذا قد يطوف طواف القدوم ولا يسعى ، وقد يطوف طواف الإفاضة ويؤخر السعي ، فليس وجوب السعي لكونه تابعا للطواف ، بل وجوب السعي لأنه عبادة مقصودة مطلوبة .

الراجع :

أن ركعتي الطواف غير واجبتين ، بل هما سنتان مؤكدتان مستحبتان ، لا ينبغي للإنسان أن يتركهما .

﴿ قال رحمه الله : خَلَفَ الْمَقَامَ . ﴾

أفاد المؤلف أن السنة أن تصليا خلف المقام ، بل حيث شاء ، داخل الحرم أو خارجه ، وإليه ذهب جمهور أهل العلم ، إلا الإمام مالكا رحمه الله ، ذهب إلى أنها لا تصلى في الحجر ولا في الكعبة ، وهذا ممنون على مسألة أخرى : هل تصح صلاة النفل في الكعبة أو لا؟ المالكية ، والحنابلة على عدم الصحة ، لكن الحنابلة هنا يرون أنها تصح في أي مكان حتى في الحجر ، الإمام مالك يرى أنها لا تصلى في الحجر ، وأنه لو خرج ووصل إلى بلده فإنه يصلها في بلده ، ويبعث بدم لتركه هاتين الركعتين ، وأما الجمهور فيقولون : يصلها حيث شاء ، داخل الحرم أو خارجه ، حتى لو رجع إلى أهله وقد نسيها .

الدليل الأول : عن أم سلمة رضي الله عنها ، ( أن رسول الله صلى الله عليه وسلم قال وهو بمكة وأراد الخروج ، ولم تكن أم سلمة طافت بالبيت وأرادت الخروج فقال لها رسول الله صلى الله عليه وسلم : ( إذا أقيمت صلاة الصبح فطوفي على بعيرك والناس يصلون ) ففعلت ذلك فلم تصل حتى خرجت ) أخرجه الإمام البخاري ، فكانت تطوف والناس يصلون ، ونسيت الركعتين ، ركعتي الطواف ، فصلتهما خارج الحرم .

الدليل الثاني : أن عمر رضي الله عنه ، ( طاف بالبيت بعد الصبح ، فركب حتى أناخ بذئ طوى فصله ) أخرجه الإمام البخاري معلقا بصيغة الجزم ، ووصله عبد الرزاق في مصنفه بإسناد صححه النووي .

القراءة في ركعتي الطواف :

يقرأ فيهما قل يا أيها الكافرون وقل هو الله أحد ، وإليه ذهب الأئمة الأربعة لحديث جابر في قصة حج النبي صلى الله عليه وسلم ، وجاء صريحا عند البيهقي بإسناد صحيح ، من حديث جعفر بن محمد صريحا ، وإن لم يصح فعليه عمل الأمة . والله أعلم .

وصلى الله وسلم على نبينا محمد وعلى آله وصحبه أجمعين .



## بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

الحمد لله رب العالمين ، وصلى الله وسلم على نبينا محمد ، وعلى آله وصحبه أجمعين .

**ركعتا الطواف في وقت النهي :**

المسألة فيها خلاف على قولين ، والراجح جواز صلاتهما في أوقات النهي كلها ، القصيرة والطويلة ، وهو مذهب الشافعية ، والحنابلة ، واختيار شيخ الإسلام ابن تيمية .

**إجزاء غيرهما عنهما :**

هل يجزئ أن يصلي بدل هاتين الركعتين ركعتي فريضة؟ أو يصلي بدلها نافلة مقصودة؟ اختلف العلماء في هذه المسألة على قولين :

**القول الأول :** أنه يجزئ عن ركعتي الطواف غيرهما ، ويجوز أن يصلي ركعتين أخريين ، كأن يطوف ويتتهي قبل صلاة الفجر ، فيصح أن يصلي راتبة الفجر بدلا عنهما ، أو يصلي صلاة الفجر المكتوبة بدلا عنهما ، وهو رأي ابن عباس رضي الله عنهما ، وعطاء ، والحسن ، وابن جبير ، وإسحق ، وهو مذهب الشافعية في الأصح ، والحنابلة .  
دليلهم : أنهما ركعتان شرعتا للنسك ، فأجزأت عنهما المكتوبة ، كركعتي الإحرام ، فلو أراد الإنسان أن يحرم ، فإنه يشرع له أن يصلي ركعتين ، - وليس للإحرام صلاة تخصه على الراجح - ، فلو أنه أحرم عقب فريضة لم يحتج أن يصلي ركعتين ، بل تجزئ عنهما الفريضة .

**القول الثاني :** أنه لا يجزئ عن ركعتي الطواف غيرهما ، لا مكتوبة ولا غيرها ، وإليه ذهب الزهري ، وابن المنذر ، وأبو ثور ، وهو مذهب الحنفية ، والمالكية ، والحنابلة في رواية .

**الدليل الأول :** أنهما سنة ، فلم تجزئ عنهما المكتوبة - إذا صلى عنهما المكتوبة - كركعتي الفجر ، لو صلى صلاة الفجر بدلا عن ركعتي الفجر لم تجزئ؛ لأن هذه سنة وهذه فريضة .

**الدليل الثاني :** أن كلا منهما عبادة مقصودة لذاتها ، فلا تجزئ واحدة عن الأخرى .

وقد جرننا الحديث إلى التداخل في العبادات .

**أقسام تداخل العبادات :**

**القسم الأول :** أن تكون إحدى العبادتين تابعة للأخرى ، فلا تجزئ واحدة عن الأخرى ، كركعتي الفجر مع صلاة الفجر .

**القسم الثاني :** أن تكون كل واحدة منهما مقصودة لذاتها ، فلا تجزئ إحداها عن الأخرى .

**القسم الثالث :** أن يكون المقصود إيقاع العبادة في هذا الوقت ، بغض النظر عن ماهية الصلاة ، فهنا تجزئ إحداها عن الأخرى ، كتحية المسجد مع الراتبة .

والراجح أن ركعتي الطواف مع الصلوات الأخرى المقصودة لذاتها ، تدخل في ضمن القسم الثاني .



### اشتراط الطهارة للطواف :

تقدمت المسألة في كتاب الطهارة ، ونذكرها كأقوال :

**القول الأول :** أنه يشترط لصحة الطواف الطهارة ، وإليه ذهب جمهور أهل العلم ، المالكية ، والشافعية ، والحنابلة ، وتقدمت الأدلة .

**القول الثاني :** أن الطهارة واجبة للطواف ، فإذا طاف من غير طهارة يعيد إن كان في مكة ، وإن خرج ذبح دما ، وإليه ذهب الحنفية ، في القول المشهور عندهم ، وهو رواية عند الحنابلة .

**القول الثالث :** أن الطهارة للطواف سنة ، وإليه ذهب الحنفية في قول ، والحنابلة في رواية اختارها شيخ الإسلام ابن تيمية .

وتقدمت الأدلة هناك ، وأنه يفرق بين الفتوى قبل الأمر وبعده ، قال شيخنا رحمه الله في التعليق على الممتع ، في شرحه الأخير على الزاد (الظاهر أن الحدث الأكبر يمنع صحة الطواف؛ ولهذا إذا نزل الحيض على المرأة أثناء الطواف بطل طوافها ، وكذلك لو أنزل بشهوة ، أو وجد أثر الجنابة؛ لقول الله تعالى ﴿وَلَا جُنُبًا إِلَّا عَابِرِينَ سَبِيلٍ﴾).

### الموالة في الطواف :

هذه المسألة مختلف فيها على أقوال :

**القول الأول :** أن الموالة شرط لصحة الطواف ، ومن لم يطف مواليا لم يصح طوافه ، وإليه ذهب المالكية ، والشافعية في القديم ، وهو مذهب الحنابلة .

**أدلتهم :**

الدليل الأول : أن النبي صلى الله عليه وسلم ، طاف مواليا ، وقال [خذوا عني مناسككم] .

الدليل الثاني : أن الطواف عبادة متعلقة بالبيت ، فاشتربت فيها الموالة كالصلاة .

الدليل الثالث : أنها عبادة شرعت على وجه الاجتماع ، فلا تصح إلا مجتمعة ، كالوضوء ، فإن الوضوء مشروع على سبيل الاجتماع ، فلا يصح مفردا ، وكالصلاة ، فإنها مشروعة على سبيل الاجتماع ، فلا تصح مفردة .

**القول الثاني :** أن الموالة ليست شرطا لصحة الطواف ، بل هي سنة ، وإليه ذهب الحنفية ، والشافعية في الجديد ، والحنابلة في رواية إن كان القطع لعذر ، واختاره ابن حزم .

**أدلتهم :**

الدليل الأول : قوله تعالى ﴿وَلِيَطُوفُوا بِالْبَيْتِ الْعَتِيقِ﴾ وهذه الآية جاءت مطلقة ، غير مقيدة بقيد ، فمن اشترط في الطواف الموالة فعليه الدليل .

الدليل الثاني : (أن ابن عمر رضي الله عنهما طاف بالبيت ثلاثة أطواف ، ثم قعد يستريح ، ثم بنى على طوافه) أخرجه ابن أبي شيبة بإسناد صحيح .



الدليل الثالث : أن النبي صلى الله عليه وسلم والى ، وعمله مجرد فعل ، ومجرد الفعل لا يدل على الوجوب ، فضلا عن الشرطية .

الدليل الرابع : أن من طاف وقطع الموالاة بين الأشواط يصدق عليه أنه قد طاف بالبيت . ويمكن أن يناقش : بأن هذا مسلم إذا كان القطع يسيرا ، أما إذا كان القطع طويلا لم يمكن أن يضاف بعض العبادة إلى بعض ، ولا يمكن حتى عرفا .

الراجع :

هو القول الأول ، أن الموالاة شرط في صحة الطواف ، إلا إذا كان ثمة عذر ، فإذا كان ثمة عذر فلا بأس من القطع ، لكن ليس قطعاً طويلاً؛ لأنها عبادة مشروعة على سبيل الاجتماع ، وتفريقها يخرجها عن كیفيتها التي شرعت عليها ، ولأنه لا يمكن نسبة بعض العبادة إلى بعض إذا كان التفريق طويلاً ، فلا يمكن أن يقال لمن طاف الشوط الأول صباحاً ، وأكمل أشواطه بعد المغرب إنه قد طاف ، أما إن كان القطع يسيراً ، كأن يتعب ويدوخ في طوافه ، أو كان ثقيل الوزن ، لا يستطيع المشي طويلاً ، فيجلس ، وليس عنده عربة يحمل عليها ، ويحتاج إلى أن يتوقف ، فلا بأس من القطع ، لكن لا بد ألا يكون طويلاً .

قطع الطواف للفريضة :

إذا أقيمت الفريضة وهو يطوف ، فقد ذهب عامة أهل العلم إلى أنه يقطع طوافه ، ويصلي الفريضة ثم يتم طوافه؛ لأن النبي صلى الله عليه وعلى آله وسلم قال [إذا أقيمت الصلاة فلا صلاة إلا المكتوبة] والطواف فيه شبه كبير من الصلاة ، ولم يأذن النبي عليه الصلاة والسلام بقطع الصلاة إلا للمكتوبة ، فيجوز قطع الطواف للمكتوبة ، وإذا انتهى بنى بعض الطواف على بعض ، وهذا القطع فعله ابن عمر رضي الله عنهما ، وهو منقول عن طائفة من السلف ، فهو رأي سالم ، وعطاء ، ومذهب أبي ثور ، ومذهب الحنفية ، والمالكية ، والشافعية ، والحنابلة ، عامة أهل العلم ، قال ابن المنذر : (ولا نعلم أحداً خالف في ذلك إلا الحسن ، فإنه قال : يستأنف).

مكان إتمام الطواف :

هل يبدأ من الحجر أم يبني على طوافه الأول من حيث قطع؟ نص الإمام أحمد رحمه الله ، على أنه يبدأ من الحجر ، فيشروع من أول الطواف ، ولا يبني على طوافه .

القول الثاني : ظاهر مذهب من سبق ذكرهم ، عطاء ، وسالم ، وابن عباس ، وابن عمر ، والحنفية ، والمالكية ، والشافعية ، أنه يبني من حيث انتهى؛ لأن الذي فعله أولاً وقع صحيحاً مجزئاً ، فلا طريق لإبطاله إلا بدليل شرعي ، فيبني على الموضع الذي انتهى فيه .



## موالاة الطواف وصلاة الجنازة :

إذا صلى صلاة الجنازة ، فهل يكون هذا قاطعا للتوالي؟ اختلف العلماء في هذه المسألة على قولين :

**القول الأول :** أنه لا تقطع صلاة الجنازة الموالاة ، وإليه ذهب الحنفية ، والشافعية ، والحنابلة .

**أدلتهم :**

الدليل الأول : القياس على الصلاة المكتوبة ، فإذا كانت الصلاة المكتوبة لا تقطع التوالي في الطواف ، فكذا صلاة الجنازة ، لأنها يسيرة ، والصلاة المفروضة لا شك أنها أطول من صلاة الجنازة ، فإذا جاز القطع لصلاة طويلة فلأن يجوز القطع لصلاة قصيرة من باب أولى .

الدليل الثاني : أن صلاة الجنازة تفوت بالتشاغل عنها ، فجاز قطع الطواف من أجلها ، فلو أراد أن ينتهي من طوافه ذهبت الجنازة ، وفاته الفضل العظيم خاصة أنه في الحرم ، والصلاة بمائة ألف صلاة .

**القول الثاني :** أنه إذا صلى على الجنازة انقطع التوالي ، ولزمه أن يبتدئ من أول الطواف ، وإليه ذهب المالكية ، والشافعية في قول .

**أدلتهم :**

الدليل الأول : أن صلاته تؤدي إلى قطع الفرض بالنفل ، والحديث [إذا أقيمت الصلاة فلا صلاة إلا المكتوبة] فالنافلة تقطع من أجل المكتوبة ، ولا تقطع المكتوبة من أجل النافلة ، فلا يقطع الطواف من أجل النافلة .

الدليل الثاني : أن الطواف صلاة ، فلا يقطع بصلاة أخرى .

الدليل الثالث : أن الطواف قطع بفعل لم يتعين عليه وجوبا ، فكان قاطعا ، لأن فرض الكفاية يتأدى بالألوف الموجودة في الحرم .

**الراجع :**

هو القول الأول ، أنه إذا صلى على الجنازة فإن الموالاة لا تنقطع؛ لأنها يسيرة ، والحنفية ، والشافعية في الجديد ، والحنابلة في رواية ، يرون أن الموالاة لا تشترط بالكلية ، فإذا كانت الموالاة لا تشترط عندهم فالأمر أوسع من هذا ، والشافعية في قول يرون أنها تقطع ، وهو خلاف المذهب .

## قطع الطواف للنافلة :

لو شرع الإمام في صلاة الوتر في التراويح أو القيام ، أو شرع في صلاة العيد ، وهو يطوف ، فظاهر كلام الذين يرون اشتراط الموالاة أنه إذا صلى صلاة العيد ، أو صلى صلاة الوتر من التراويح فإن التوالي ينقطع حينئذ ، وهنا يقال للطائفتين : تنبهوا واحسبوا الوقت جيدا ، فإما أن تبدووا في وقت تستطيعون أن تنتهوا فيه قبل بدء الإمام في صلاة الوتر ، وقبل بدئه في صلاة العيد ، وإما أن تؤخروا حتى تصلوا الوتر ، والقائلون بالقطع يرون أن القاطع طويل ، لأن الوتر يمتد أحيانا إلى ربع ساعة ، أو عشر دقائق مع القنوت ، وكذا صلاة العيد ، تطول أحيانا ، فتصل عشر دقائق ، فتكون قاطعة ، والمسألة موضع تردد .



### الطواف داخل المسجد :

هذا شرط متفق عليه بين أهل العلم رحمة الله عليهم ، بل حكي الإجماع على أنه لو طاف خارج المسجد لم يصح ، وبالتفاهق أنه كلما اقترب من الكعبة كان أفضل ، لكن إذا دار الأمر بين أن يطوف بعيدا باطمئنان ، أو يطوف قريبا من الكعبة مع الزحام وترك سنة الرمل المؤكدة ، فعندهم أن يطوف بعيدا عن الكعبة ، حتى يؤدي العبادة بالطمأنينة ، ويأتي بالفضل المتعلق بها ، وهذه قاعدة يذكرها العلماء (أن الفضل المتعلق بذات العبادة أولى بالمراعاة من الفضل المتعلق بزمانها ومكانها) .

### الطواف من وراء الأعمدة :

هذا يحتاج إليه الآن ، لو طاف من وراء الأروقة والأعمدة التي في الحرم ، فهل يصح؟ الجماهير أن طوافه صحيح ، وذهب المالكية إلى أنه إن طاف وراء الأعمدة إن كان في مكة أعاد ، وإن خرج من مكة فعليه دم ، وهذا القول ضعيف والله أعلم؛ لأنه يخالف فعل الصحابة رضي الله عنهم ، فإن عمر وسع الحرم ، وكان الصحابة والتابعون يطوفون في التوسعة من غير تكبير بينهم ، وبناء عليه فلو طاف من داخل الأروقة ، أو طاف في الدور الثاني من وراء الأعمدة ، فإن طوافه صحيح ولا شيء عليه .

### الطواف على السطوح :

الراجح من أقوال أهل العلم الجواز ، وإن كان أرفع من الكعبة ، وهو الواقع الآن ، حتى الدور الثاني أرفع من الكعبة ، ويقاس على الصلاة على الجبال المحيطة بالكعبة ، فإن الناس يصلون عليها ، وهي أرفع من الكعبة بكثير ، كما لو صلى على جبل أبي قبيس ، أو جبل قعيقعان قديما ، أو العمائر الطويلة الموجودة الآن ، لأن الهواء تابع للقرار ، وهواء الكعبة تابع لقرارها ، وكما لو أن الإنسان صلى داخل بئر أو مكان منخفض عن الكعبة فإن صلاته صحيحة ، إذن سواء كان أرفع من الكعبة أو أنزل فإن طوافه صحيح ، وهل يمكن أن يتصور الطواف أسفل؟ نعم ، لو قدر أنه استطاع أن يطوف في الدور الأرضي ، وربما يأتي في زمن ، فإن طوافه في هذه الحال صحيح ، قياسا على الطواف في السطوح .

### اشتراط الطواف ماشيا :

لا خلاف بين أهل العلم أن الطواف ماشيا أفضل وأولى ، وأن النبي صلى الله عليه وسلم طاف ماشيا ، وطاف راكبا للعدر ، لكن هل يشترط الطواف ماشيا ، وما حكم الطواف راكبا للقادر؟ اختلف العلماء في هذه المسألة على ثلاثة أقوال :

**القول الأول :** أنه يشترط لصحة الطواف أن يطوف ماشيا ، فإن طاف راكبا لغير عذر لم يصح طوافه ، وإليه ذهب المالكية في رواية ، وهو المذهب عند الحنابلة .

### أدلتهم :

الدليل الأول : أن الطواف بالبيت صلاة ، وكما أنه لا يجوز له أن يصلي قاعدا مع القدرة على الوقوف ، فكذا لا يجوز له الطواف راكبا مع القدرة والمشى ، ففاسوا الطواف على الصلاة ، بجامع أن كلا منهما صلاة .



وتقدم أن الطواف ليس صلاة من كل وجه ، بل هو صلاة من وجوه ، وإلا فثمة فرق بين الطواف والصلاة ، وهم يستدلون بالأثر المنقول عن ابن عباس (إن الطواف بالبيت صلاة ، إلا أن الله أباح لكم الكلام فيه فمن يتكلم فلا يتكلم إلا بخير) أخرجه الترمذي ، والنسائي ، وابن حبان ، والحاكم ، وصححه ابن السكن ، وابن خزيمة ، وابن حبان ، والحاكم ، والذهبي ، ورجح الموقوف النسائي ، والبيهقي ، والمنذري ، والنووي ، وابن الصلاح .  
فهذا الحديث لا يصح مرفوعا ، وبعض أهل العلم يصححه كما تقدم موقوفا على ابن عباس ، وإن صح فالمراد به الشبه في أكثر الأشياء لا كلها .

الدليل الثاني : أن الطواف عبادة تتعلق بالبيت ، فلم يجز فعلها راكبا لغير عذر كالصلاة ، بجامع التعلق بالبيت .

الدليل الثالث : أن حقيقة الطواف هو المشي ، فإذا لم يطف ماشيا فإنه لم يطف .

الدليل الرابع : فعل النبي صلى الله عليه وسلم فإنه طاف ماشيا في جميع أحواله ، إلا حال العذر ، والنبي صلى الله عليه وسلم لم يطف راكبا إلا في حال العذر .

القول الثاني : أن الطواف ماشيا مع القدرة واجب ، يجبر بدم إن تعذرت الإعادة ، وإن كان في مكة لزمه أن يعيد ، وإليه ذهب الحنفية ، وذهب المالكية ، والحنابلة في رواية إلى أنه واجب يجبر بدم مطلقا .

أدلتهم :

الدليل الأول : أن الفعل المنقول عن النبي صلى الله عليه وسلم ، وهو الطواف ماشيا ، يحمل على الوجوب .

الدليل الثاني : أنه صفة واجبة في ركن ، أشبه ما لو وقف نهارا ودفع قبل الغروب ، فيلزمه دم لدفعه الغروب إن لم يعد ، فإن عاد لم يلزمه شيء ، الوقوف بعرفة ركن ، ومن صفات هذا الوقوف أن يقف نهارا إلى غروب الشمس (إذا كان وقف نهارا) فلا بد أن يتصل النهار بالليل ، فإذا غربت الشمس دفع ، فإذا وقف نهارا ودفع قبل غروب الشمس فقد ترك واجبا ، فيلزمه دم ، وكذا الطواف ، الطواف أن يدور حول البيت ، وهذا ركن ، فيه صفة واجبة وهي المشي ، فإذا ترك المشي وجب عليه دم ، والفرق بين القولين : القول الأول أنه إذا طاف راكبا مع القدرة على الطواف ماشيا فإن طوافه لا يصح ، والثاني يصح طوافه لكن يجب عليه دم .

القول الثالث : أن الطواف ماشيا سنة ، وليس بواجب ، وإذا طاف راكبا فطوافه صحيح ، وإليه ذهب الشافعية والحنابلة في رواية ، وهو رأي ابن المنذر .

أدلتهم :

الدليل الأول : عن ابن عباس رضي الله عنهما ، (طاف النبي صلى الله عليه وعلى آله وسلم على بعير ، كلما أتى الحجر أشار إليه بشيء في يده وكبر) متفق عليه فالنبي صلى الله عليه وسلم ، مما يدل على أن المشي ليس لازما .  
الدليل الثاني : عن صفية بنت شيبة قالت : (لما اطمان رسول الله صلى الله عليه وسلم بمكة عام الفتح طاف على بعير يستلم الركن بمحجن في يده ، قالت : وأنا أنظر إليه). أخرجه أبو داود . قال الشيخ الألباني : حسن .





الدليل الثالث : قصة أم سلمة رضي الله عنها ، قالت : (شكوت إلى رسول الله صلى الله عليه وسلم أنني أشتكي قال : [طوفي من وراء الناس وأنت راكبة]) متفق عليه ، طافت من وراء الناس راكبة ، والنبي صلى الله عليه وسلم يصلي بجوار الكعبة ، يقول ابن المنذر (ولا قول لأحد مع فعل النبي صلى الله عليه وعلى آله وسلم) .

الدليل الرابع : أن الله عز وجل أمر بالطواف ، فكيفما أتى به أجزاءه ، فلم يقيد بصفة معينة ، ويصدق عليه أنه قد طاف بالبيت ، فإذا طاف بالبيت على أي شكل ، ماشيا ، راكبا ، فإن طوافه صحيح ، حتى لو حبا حبا .  
الدليل الخامس : أنه ركن من أركان الحج فجاز فعله راكبا ، كالوقوف بعرفة ، فإن الوقوف بعرفة يجوز من الراكب كما يجوز من القاعد والماشي .

نوقش : بأنها أقيسة بعيدة ، فثمة فرق شاسع بين الوقوف بعرفة وبين الطواف بالبيت ، المقصود بالطواف بالبيت هو الدوران حول البيت ، أما الوقوف بعرفة فالمقصود البقاء في عرفة ، والوقوف بعرفة بالإجماع أنه لو وقف راكبا أو وقف جالسا ، أو وقف نائما ، كيف وقف نائما؟ المراد بالوقوف المكث ، وليس القيام ، فلو وقف بهذه الصفات صح حجه ، ولو للحظة .

الراجع :

هو القول الأول والله أعلم ، وقد اختاره شيخنا وغيره من أهل العلم ، وأن الطواف ماشيا شرط من شروط الطواف ، وأنه إذا طاف راكبا مع قدرته على المشي فإن طوافه لا يصح ، لكن إن كان الإنسان معذورا كمريض ، أو إنسان لا يستطيع المشي فإنه يجوز له أن يطوف راكبا؛ لأن الله لا يكلف نفسا إلا وسعها ، والله تعالى يقول ﴿ فَاتَّقُوا اللَّهَ مَا اسْتَطَعْتُمْ ﴾ .



## فصل في السعي بين الصفا والمروة وما يتعلق بذلك

هذا الفصل عقده المؤلف رحمه الله ليعين بعض أحكام السعي وما يتعلق بالتحلل ، لأن المؤلف يتكلم عن عمرة المتمتع ، وعن الطواف والسعي بالنسبة للقارن والمفرد .

﴿ قال : ثم يستلم الحجر . ﴾

إذا صلى الركعتين خلف مقام إبراهيم عليه الصلاة والسلام ، فإنه يذهب ويستلم الحجر مرة أخرى؛ لأنه في آخر مرة في الطواف سيستلم الحجر ، ثم يذهب إلى المقام ويصلي ركعتين خلفه ، ثم إذا انتهى منهما يذهب ويستلم الحجر مرة أخرى .

قوله : (يستلم) : و لم يقل (يقبل) أو (يشير بيده) وهذه هي السنة هنا ، كما نص عليها أهل العلم ، أنه يستلم الحجر استلاماً ، ولا يقبل ولا يشير ، ودل عليه حديث جابر رضي الله عنه ، قال (ثم أتى مقام إبراهيم فصلى ، ثم رجع إلى الركن فاستلمه) أخرجه الإمام مسلم ، هنا قال : استلمه ، ولم يقل : قبله ، قال شيخنا : لم يرد أنه قبله ، ولا أشار إليه بل استلام فقط ، وهذا قد يناقش أن الاستلام يطلق على مسحه وتقبيله لكن ظاهر النص يقتضي عدم التقبيل . وبعض أهل العلم يقول : قد يقال إن التعبير بالاستلام يشمل التقبيل ، دون الإشارة؛ لأنه لا دليل عليها ، وأما ظاهر النص فإنه يدل على استلام مجرد من التقبيل ، وأما الإشارة فهي غير داخلية ، لأنه لو أشار إليه لقال : أشار إليه .

فإن لم يتيسر له كما هو الحال الآن ، فإنها سنة لا يستطيع الإنسان أن يأتي بها فيتركها ، لا تعدو أن تكون سنة ، وهل يقاتل من أجل تطبيق حجة النبي صلى الله عليه وسلم كما يفعل بعض الناس؟ لا ، يقال : الاستلام من الصعوبة بمكان ، أمامك ألوف مؤلفة ، إذا صليت خلف المقام ، ثم أردت أن تخترق هذه الأفواج والأمواج من الناس ، فإنك ستؤذي وتؤذي ، وتأخذ من الآثام أضعاف الحسنات التي ستحصل عليها بمجرد فعل هذه السنة ، وصدقتك على نفسك بترك الذهاب إليه أفضل من مزاحمتك حتى تصل إلى الحجر ، وهذا من فقه الإنسان ، كم سيتحمل من آثام حتى يصل إلى الحجر ويقبله؟ من أجل الحصول على سنة ، والسنة عظيمة ، لكن كم سيحمل من أوزار .

وهذا الاستلام كان ابن عمر رضي الله عنهما يفعله ، وهو رأي النخعي ، والثوري ، وأبي ثور ، وهو مذهب الحنفية ، والمالكية ، والشافعية ، والحنابلة ، حتى قال ابن قدامة (لا نعلم فيه خلافاً) أي استلام الحجر بعد صلاة الركعتين خلف المقام ، وشيخ الإسلام رحمه الله يقول في شرح العمدة (وجملة ذلك أن يجتم الطواف باستلام الحجر ، ثم يستلمه بعد ركعتي الطواف ، سواء في طواف القدوم والزيارة والوداع) وهذه فائدة جميلة ، لأن بعض أهل العلم يقول : هذا الاستلام يكون في الطواف الذي يعقبه سعي؛ لأن النبي صلى الله عليه وسلم ، استلم ثم ذهب إلى الصفا ، وشيخ الإسلام رحمه الله يقول : في كل الأطوفة ، سواء كان في طواف القدوم ، أو طواف الزيارة ، أو طواف العمرة ، ومثله طواف الوداع ، فإنه يطوف ثم يستلمه ، ولو لم يعقبه سعي .



### ﴿ قال رحمه الله : وَيَخْرُجُ إِلَى الصَّفَا مِنْ بَابِهِ . ﴾

أي باب الصفا ، المسجد له أبواب ، كان صحن المطاف صغيرا ، آخر حده من جهة زمزم تقريبا ، ولو رأيت الصور القديمة ، من ١٣٥٠ و ١٣٤٠ ، تجد بعض الصور التي صورها بعض المصورين الأجانب ، وبعض المسلمين من أهل مصر وأهل تركيا وغيرهم ، تجد أن الحرم كان صغيرا ، وكانت هناك أبواب يذهب الإنسان منها إلى الصفا ، والصفا كان خارج المسجد تماما ، وكان شارعا ، يمشي فيه الناس ، غير مسقوف ولا مظلل ، وفيه دكاكين ، والناس تذهب فيه وتأتي ، حتى إن فيه كلاب دوابا وغيرها ، ثم سقف في أول مراحلها ، ثم بُني في توسعة الملك سعود رحمه الله ، وكان مطلا على الحرم ، لكنه على رأي عامة أهل العلم المعاصرين يعتبر غير داخل في الحرم ، بل هو خارج المسجد ، المراد : أنه كان هناك باب يخرج منه الطائف إلى جهة الصفا ، وهذا الباب هو باب الصفا ، ويقول بعضهم : هذا الباب أزيل شكله وبقي رسمه ، صفة الباب ورسمه موجود ، أظنه الباب الذي يخرج منه الإنسان إلى الدرج ثم يخرج إلى الصفا مباشرة ، الباب الذي في الأروقة العثمانية ، هذا يستنبط من كلام المتقدمين ، المهم أن هذا الباب غير موجود الآن ، قد أزيل ، لكن رسمه لم يزل كما يقول بعضهم ، النبي صلى الله عليه وسلم ، خرج مع الباب .

### ﴿ قال رحمه الله : وَيَرْقَاهُ حَتَّى يَرَى الْبَيْتَ . ﴾

يرقى الصفا حتى يرى الكعبة ، وقبل ذلك يقرأ قول الله تعالى ﴿ **إِنَّ الصَّفَا وَالْمَرْوَةَ مِنْ شَعَائِرِ اللَّهِ** ﴾ ويقول كما قال النبي صلى الله عليه وسلم [أبدأ بما بدأ الله به] جاء في حديث جابر رضي الله عنه ، قال (.. ثم خرج من الباب إلى الصفا ، فلما دنا من الصفا قرأ [إِنَّ الصَّفَا وَالْمَرْوَةَ مِنْ شَعَائِرِ اللَّهِ] وقال [أبدأ بما بدأ الله به] فرقى الصفا حتى رأى البيت ، فاستقبل القبلة..) والكعبة ترى حتى الآن مع وجود الأعمدة ، خاصة في الدور الثاني والثالث .

### ﴿ قال رحمه الله : وَيُكَبِّرُ ثَلَاثًا وَيَقُولُ مَا وَرَدَ . ﴾

يرقى الصفا حتى يرى البيت ويستقبل الكعبة ، ثم يرفع يديه ، ثم يقول (لا إله إلا الله ، الله أكبر ، الله أكبر ، الله أكبر ، لا إله إلا الله وحده لا شريك له ، له الملك وله الحمد وهو على كل شيء قدير ، لا إله إلا الله وحده ، أنجز وعده ، ونصر عبده ، وهزم الأحزاب وحده (وهو رافع يديه ، يقول الذكر ثم يدعو ، ثم يقول الذكر ثم يدعو ، ثم يقول الذكر ثم ينصرف ، يكون الدعاء مرتين ، والذكر ثلاثا؛ لأن الدعاء يكون داخل العبادة لا خارجها ، وبناء عليه اختلف العلماء في التكبير عند الكعبة ي الطواف ، هل آخر شوط يصل به إلى الحجر يكبر فيه أو لا؟ قولان لأهل العلم ، اختار شيخنا رحمه الله أنه لا يكبر؛ لأن الذكر يكون في جوف العبادة لا خارجها .

جاء في حديث جابر (فوحده الله وكبره - وفي لفظ ثلاثا - ثم قال لا إله إلا الله ، قال [لا إله إلا الله وحده لا شريك له ، له الملك وله الحمد ، وهو على كل شيء قدير ، لا إله إلا الله وحده ، أنجز عبده ، ونصر عبده ، وهزم الأحزاب وحده] أخرجه الإمام مسلم ، ثم دعا بين ذلك مرتين .



﴿ قال رحمه الله : ثم ينزل ماشياً إلى العلم الأول . ﴾

المراد بالعلم الأعلام الخضراء التي جعلت دلالة على محل السعي السريع ، وأصل المشروعية سعي أم إسماعيل عليها السلام ، فإنها لما وضعت ابنها عند موضع زمزم ، وذهبت تبحث عن الماء ، كانت ترقى الصفا ثم تذهب إلى المروة ، وكانت إذا ذهبت من الصفا إلى المروة تبحث عن الناس ترقى الجبلين ، كان هناك واد يخترقهما ، الوادي الذي عند الصفا ، الذي فيه العلمان الآن ، فإذا وصلت الوادي تنزل ويخفي ابنها عن نظرها ، فتضطر إلى أن تسعى بشدة حتى تقطع الوادي من أجل تراه ، فعلته سبع مرات ، هذا أصل المشروعية .

﴿ قال رحمه الله : ثم يسعى شديداً إلى الآخر . ﴾

أي يسعى سعياً شديداً ، فهي صفة لموصوف محذوف ، والسعي الشديد جاء من حديث حبيبة بنت أبي تجرأة ، قالت دخلنا دار أبي حسين في نسوة من قريش والنبي صلى الله عليه وسلم يطوف بين الصفا والمروة قالت وهو يسعى يدور به إزاره من شدة السعي وهو يقول لأصحابه [اسعوا فإن الله كتب عليكم السعي] وفي لفظ : (وهو يسعى حتى أرى ركبتيه من شدة السعي يدور به إزاره) أخرجه الإمام أحمد ، وابن خزيمة ، والدارقطني ، والحاكم ، وابن سعد في الطبقات ، والحديث حسن بشواهد وطرقه ، وقد ذكر الحافظ في الفتح شاهداً له من حديث ابن عباس عند ابن خزيمة ، قال (يتقوى به) وهذا يستفاد منه في حكم السعي وسيأتي. والسعي الشديد خاص بالرجل دون المرأة كما ذكر ذلك عامة أهل العلم.

شيخنا له ملحظ ، وهو ملحظ الفقيه العالم ، وهو : أن الإنسان إذا سعى سعياً شديداً فإنه يتذكر أمراً أهم من أمر أم إسماعيل لما كانت تسعى سعياً شديداً ، وهو : أن حاجة الإنسان للتخلص من الذنوب التي عليه أشد من حاجة أم إسماعيل إلى حفظ ولدها في ذلك الموقف ورعايته ، لأن الذنب ثقله عظيم ، نسأل الله أن يرحمنا برحمته ، وأن يرزقنا التوبة والإنابة إليه ، وأن يمن علينا بالعمل الصالح ، وألا يفضحنا في دنيا ولا في أخرى ، ونسأل الله عز وجل أن يجعلنا بالستر في الدنيا والآخرة ، وألا يشمت بنا عدواً ولا حاسداً ، الإنسان يحتاج إلى أن يتخلص من ذنبه ، وما أكثر ما افتقدنا من خير ومن بركة ومن توفيق ومن علم ومن خيرات لا حصر لها بسبب ذنوبنا ومعاصينا وموبقاتنا ، لو كشف الأمر بين الإنسان وبين الناس لرأوا منه سوءاً عظيماً ، لكن نحمد الله الذي ستر عيوبنا ، ونسأل الله أن يسترنا في دنيانا وأخرانا ومن نحب والمسلمين ، الإنسان يحتاج أن يتخلص من هذه الذنوب ، وما أحلى التوبة والإنابة ، يكون الإنسان دائماً يعالج نفسه ويرجع ويؤوب ، والإنسان يقع منه الذنب ، من منا لا يذنب ولا يخطئ ولا يسرف في أمره ، لكن كلما عاد الإنسان وأتاب ارتقت درجته وارتفعت عند ربه .



## قال رحمه الله : ثم يمشي ويرقى المروة .

يمشي من الصفا ويسعى بين العلمين حتى يصل إلى المروة .

### هل هناك ذكر بين الصفا والمروة :

لم يثبت عن النبي صلى الله عليه وسلم شيء ، لكن ورد عن ابن عمر بسند صحيح وعن ابن مسعود بإسناد صحيح ، قال الإمام أحمد رحمه الله (ويقول ما ورد عن ابن عمر) ورد عن ابن عمر أنه دعا دعاء طويل ، ذكره الطبراني ، وقال الضياء في أحكامه : إسناده جيد ، دعاء طويل جدا ، حتى إن نافعاً رحمه الله ورضي عنه ، أنهم يكادون يغشى عليهم ويسقطون من طول دعاء ابن عمر على الصفا وعلى المروة ، وتصور ، النبي صلى الله عليه وسلم دخل البيت ضحى ، حوالي ٨ أو ٨ ونصف تقريبا ، وانتهى من طوافه وسعيه قبل الظهر ، معنى ذلك أن الوقت طويل ، وهنا ينبغي للإنسان أن يكثر من الدعاء ، ابن عمر رضي الله عنهما كانت له أدعية منقولة ، ذكرها الضياء ، وذكرها الإمام مالك رحمه الله ، والطبراني ، وغيرهم ، وبعض أسانيدنا يصححه جمع من العلماء .

فعن نافع أن ابن عمر كان يدعو على الصفا : (اللهم اعصمني بدنياك وطواعيتك وطواعية رسولك ، اللهم جنبني حدودك ، اللهم اجعلني ممن يحبك ويحب ملائكتك ويحب رسلك ويحب عبادك الصالحين ، اللهم حببني إليك وإلى ملائكتك وإلى رسلك وإلى عبادك الصالحين ، اللهم يسرني ليسرى وجنبي العسرى واغفر لي في الآخرة والأولى واجعلني من أئمة المتقين ، اللهم إنك قلت ادعوني أستجب لكم وإنك لا تخلف الميعاد اللهم إذ هديتني للإسلام فلا تنزعني منه ولا تنزعه مني حتى تقبضني وأنا عليه) . قال نافع : (وكان يدعو بهذا مع دعاء له طويل على الصفا والمروة وبعرفات وجمع وبين الجمرات وفي الطواف). أخرجه ابن الملقن في البدر المنير وذكر أن الضياء ذكر رواية في أحكامه نقلها عن الطبراني في كتاب المناسك وقال إسناده جيد . وقد أخرجه الإمام مالك في الموطأ والفاكهي في أخبار مكة .

وجاء عن ابن مسعود من طريق شقيق ، أنه كان يقول (اللهم اغفر وارحم ، وأنت الأعز الأكرم) إذا كان يمشي في بطن الوادي ، أخرجه ابن أبي شيبه ، والفاكهي في أخبار مكة ، والطبراني ، والبيهقي ، و صححه الألباني ، أما عن النبي صلى الله عليه وسلم ، فلم يثبت شيء ، ولذا ينبغي للإنسان أن يتخير من الدعاء أعجبه وأعظمه وأفضله ، وخير الدعاء دعاء النبي صلى الله عليه وسلم ، فإنه الشامل الجامع لجوامع الدعاء ، وخيري الدنيا والآخرة ، يحفظها ويدعو بها في هذا المقام العظيم .

وإذا انتهى من أعمال الصفا ذهب إلى المروة ، والقدر الواجب بينهما هو أن يصل إلى جبل الصفا وإلى جبل المروة ، وأما رقيهما فهو من تمام الفعل وليس واجبا ، لكن الواجب يسقط ببلوغ الجبل ، ولذا اشتهر السعي من غير رقي على الصفا عن عثمان وغيره من الصحابة رضي الله عنهم ، من غير نكير ، كما ذكره ابن الملقن في (البدر المنير) وقد ذكر شيخنا رحمه الله ، أن حد الواجب هو منتهى العريبات من الجهتين ، من جهة الصفا ومن جهة المروة ، فإذا تجاوز الساعي حد العريبات يكون قد أتى بالواجب ، والجبل غير موجود ، تمت إزالته إلا بقايا يسيرة من الجبلين ، ومعنى ذلك أن الجبل كان متقدما كثيرا وأزيل ، فحده كما قال شيخنا ، وما زاد فهو مستحب وليس واجبا .



﴿قال رحمه الله : (وَيَقُولُ مَا قَالَهُ عَلَى الصَّفَا).﴾

يدعو مرتين ، ويذكر الذكر ثلاثا ، ثم يذهب من المروة إلى الصفا ، ذهابه سعيًا ، ورجوعه سعيًا ، ويشترط أن يستوعب ما بين الصفا والمروة ، ولا يترك شيئًا .

﴿قال رحمه الله : ثُمَّ يَنْزِلُ فَيَمْشِي فِي مَوْضِعٍ مَشِيهِ ، وَيَسْعَى فِي مَوْضِعٍ سَعِيهِ إِلَى الصَّفَا .﴾

ما فعل من الصفا إلى المروة ، يفعل من المروة إلى الصفا .

﴿قال رحمه الله : يَفْعَلُ ذَلِكَ سَبْعًا : ذَهَابُهُ سَعِيَّةً وَرُجُوعُهُ سَعِيَّةً ، فَإِنْ بَدَأَ بِالْمَرْوَةِ سَقَطَ الشُّوْطُ الْأَوَّلُ .﴾

إذا بدأ بالمروة سقط الشوط الأول ، وذلك لحديث جابر (أبدأ بما بدأ الله به) والذي بدأ الله به في كتابه هو الصفا ، ﴿إِنَّ الصَّفَا وَالْمَرْوَةَ مِنْ شَعَائِرِ اللَّهِ﴾ ولقطة (ابدؤوا بما بدأ الله به) هذه جاءت عند النسائي رحمه الله ، لكن حكم العلماء بشذوذها وضعفها ، والثابت هو ما جاء في صحيح الإمام مسلم (أبدأ بما بدأ الله به)

الترتيب بين الصفا والمروة :

البدء بالصفا قبل المروة شرط من شروط السعي ، وهذا رأي ابن عباس ، والحسن ، والأوزاعي ، وإليه ذهب الحنفية ، والمالكية ، والشافعية ، والحنابلة؛ لقول النبي صلى الله عليه وسلم [أبدأ بما بدأ الله به] ولقول ابن عباس رضي الله عنهما (اتبعوا القرآن فما بدأ الله به فابدؤوا به) .

استيعاب ما بين الصفا والمروة :

يشترط الاستيعاب بينهما كما تقدم ، فإن ترك شيئًا لم يجزئه ، وعند العلماء لو ترك ذراعًا أو مترا ونحوه لم يصح سعيه ، وهذا مذهب الجمهور ، المالكية ، والشافعية ، والحنابلة ، أما الحنفية فإنهم يرون أنه لو ترك السعي كله ، أو ترك فوق أربعة أشواط فإنه لا يضره ، وعليه دم ، أما إذا ترك ثلاثة أشواط فأقل فعليه لكل شوط نصف صاع ، وذلك لأنهم لا يرون ركنية السعي ، بل يرون أنه واجب ، أما الجماهير فإنهم يرون وجوب الاستيعاب ، وأنه لو ترك شيئًا ولو يسيرًا لم يصح سعيه ، ويرون أن السعي ركن .

تقديم السعي على طواف العمرة :

هل يشترط أن يكون السعي واقعا بعد الطواف في العمرة؟ المؤلف هنا يتكلم عن ما يتعلق بالعمرة وطواف القدوم ، لكن نتكلم عن تقديم السعي على طواف العمرة ، اتفق العلماء على أن الأفضل أن يتقدم الطواف على السعي ، وأن النبي صلى الله عليه وسلم ، كان يطوف طواف العمرة ثم يأتي بعده بسعي العمرة ، لكن لو أنه قدم السعي على الطواف ، فقد اختلف أهل العلم في ذلك على أربعة أقوال :

القول الأول : أنه لا يصح سعيه ، ولا بد أن يأتي بالسعي بعد الطواف ، وعليه إعادته ، وإليه ذهب الحنفية ، والمالكية ، والشافعية ، والحنابلة على الصحيح من المذهب ، بل قد حكي الإجماع على ذلك ، حكاها الماوردي وغيره . أدلتهم :

الدليل الأول : أن النبي صلى الله عليه وسلم طاف هكذا ، وقال للناس [خذوا عني مناسككم] .



الدليل الثاني : أن الإخلال بالترتيب يخل بها تماما ، لأن العمرة مكونة من طواف وسعي وحلق أو تقصير ، بخلاف أنسك الحج التي تفعل يوم النحر ، فإنها خمسة ، فالتقديم والتأخير بينها لا يخل بها إخلالا كاملا ، بخلاف العمرة ، فإنه يحصل الإخلال التام الكامل إذا قدم السعي على الطواف .

القول الثاني : أنه يصح تقديم السعي على الطواف مطلقا ، وهذا رأي عطاء ، والحنابلة في رواية ، يصح ، حتى مع العمد .

دليلهم : حديث أسامة بن شريك رضي الله عنه ، قال : (خرجت مع النبي صلى الله عليه وسلم حاجا فكان الناس يأتونه فمن قال يا رسول الله سعيت قبل أن أطوف أو قدمت شيئا أو أخرت شيئا فكان يقول [لا حرج لا حرج إلا على رجل اقترض عرض رجل مسلم وهو ظالم فذلك الذي حرج وهلك] أخرجه أبو داود وسكت عنه ، وصححه الشيخ عبد العزيز بن باز رحمه الله في التحقيق والإيضاح ، والشيخ الألباني قال : هو صحيح ، وهذا الحديث في تقديم السعي على الطواف .

نوقش : أن هذا التقديم في الحج ، وثمة فرق بين الحج والعمرة ، قالوا : إن العمرة حج أصغر ، فإذا جاز التقديم في الحج ، فليجز التقديم في العمرة ، لأن الطواف في الحج والعمرة كلاهما ركن .

رد : أن تقديم السعي على الطواف فيه إخلال بالعمرة ، كما تقدم .

القول الثالث : يصح تقديم السعي على الطواف في حال النسيان والجهل ، وهذا رواية عند الحنابلة .

القول الرابع : يصح تقديم السعي على الطواف مع إخراج الدم (شاة) وهذا رواية عند الحنابلة أيضا .

الراجع :

أن يقال : إن تقديم الطواف على السعي واجب ، ولا يجوز أن يقدم السعي على الطواف ، لكن لو قدم في حال الجهل أو النسيان جاز حينئذ ، ولو قيل : بأنه يؤمر بالإعادة ما دام في مكة ، فإن خرج فلا شيء عليه فذاك أحسن .

قال رحمه الله : وُتَسَّنُّ فِيهِ الطَّهَارَةُ .

تسن فيه الطهارة ، سواء من الحدث الأكبر أو الأصغر ، والنجس ، فلو سعى محدثا حدثا أكبر أو أصغر صح طوافه ، ولو سعت المرأة وهي حائض فإن سعيها يصح؛ لقول النبي صلى الله عليه وسلم [افعلي ما يفعل الحاج غير ألا تطوفي في البيت] وهذا الحديث متفق عليه ، وهو رأي عامة أهل العلم ، فهو رأي عطاء ، وأبي ثور ، ومذهب الحنفية ، والمالكية ، والشافعية ، والحنابلة .

أدلتهم :

الدليل الأول : حديث عائشة [افعلي ما يفعل الحاج] .

الدليل الثاني : أن السعي عبادة لا تتعلق بالبيت ، فلم يشترط فيها الطهارة كما تشترط في الصلاة ، فهي كالوقوف بعرفة .

وذهب الحنابلة في قول إلى اشتراط الطهارة وقيل رواية ، وذكر عنها ابن قدامة (لا يعول عليها) .

**قال رحمه الله : والسُّتْرَةُ .**

أي ستر العورة ، فستر العورة سنة وهو رأي الجمهور ، قال ابن قدامة رحمه الله : (ولا تشترط الطهارة من النجاسة والستارة للسعي؛ لأنه إذا لم تشترط الطهارة من الحدث وهي أكد فغيرها أولى) وهو رأي جماهير أهل العلم رحمه الله عليهم ، والله أعلم .

وصلى الله وسلم على نبينا محمد وعلى آله وصحبه أجمعين .





بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

الحمد لله رب العالمين ، وصلى الله وسلم على نبينا محمد ، وعلى آله وصحبه أجمعين .

قال المؤلف رحمه الله : والموالة .

الموالة إما أن تكون بين أشواط السعي ، وإما أن تكون بين الطواف والسعي ، وظاهر كلام المؤلف رحمه الله أن الموالة بين أشواط السعي سنة ، وهذا خلاف المذهب ولذا صرف البهوتي الشارح عبارة المؤلف إلى الموالة بين الطواف والسعي ، إذن عندنا مسألتان :

المسألة الأولى : الموالة بين أشواط السعي .

المسألة الثانية : الموالة بين الطواف والسعي .

الموالة بين أشواط السعي :

المسألة الأولى : الموالة بين أشواط السعي :

اختلف العلماء في هذه المسألة على قولين :

القول الأول : أن الموالة بين أشواط السعي شرط لصحته ، وإليه ذهب المالكية ، وهو المذهب عند الحنابلة .  
أدلتهم :

الدليل الأول : أن النبي صلى الله عليه وسلم ، والى بين الأشواط وقال : [خذوا عني مناسككم] .

الدليل الثاني : القياس على الموالة في الطواف ، فإذا كان تشترط في الطواف الموالة ، فالسعي من باب أولى؛ لأن كلا منهما عبادة ذات أجزاء ، فشرعت فيها الموالة .

الدليل الثالث : أنها عبادة مكونة من أجزاء فشرع فيها التوالي كالوضوء والصلاة .

القول الثاني : أنه لا تشترط الموالة بين أشواط السعي ، وإليه ذهب الحنفية ، والشافعية ، والحنابلة في رواية قال

عنها المرادوي : (وأما الموالة فقدم المصنف هنا : أنها سنة وهو إحدى الروايات وجزم به في الوجيز ، ومنتخب

الآمدي وقدمه في النظم وصححه المصنف ، والشارح). و عن الإمام أحمد رواية أنه لا تشترط الموالة مع العذر.

أدلتهم :

الدليل الأول : أن السعي نسك لا يتعلق بالبيت ، فلم تشترط فيه الموالة ، كالرمي والحلق ، ذلك أن الرمي والحلق

لا تشترط فيهما الموالة ، وسيأتي هل تشترط الموالة بين رمي الجمار ، الصغرى والوسطى والكبرى ، أم لا؟ أما إن

كان مرادهم الموالة في ذات الرمي فهذه المسألة محل خلاف بين أهل العلم .

الدليل الثاني : أن قياس السعي على الطواف لا يصح؛ لأن الطواف يتعلق بالبيت وهو صلاة ، والسعي لا يتعلق

بالبيت .



الراجع :

أن الموالاة شرط لصحة السعي ، كما أنها شرط لصحة الطواف ، لأن العبادة التي تتكون من أجزاء لا يصدق عليها أنها أوقعت إلا إذا فعلت متوالية ، كالوضوء والغسل والصلاة وغير ذلك ، لكن ليس المراد بالموالاة منع الشيء اليسير ، أو الحاجة ، بل إذا احتاج للجلوس لتعب ونحوه ، وهذا يحصل ، فقد يكون الساعي مريضاً ، أو متعباً ، أو يكون الزحام شديداً مع شدة الحر ، فيحتاج إلى أن يرتاح ، أو إلى شرب الماء ، وأن يخرج ثم يرجع مرة أخرى ، متى ما احتاج جاز له قطع التوالي ، لكن ليس قطعاً طويلاً .

روي أن سودة بنت عبد الله بن عمر زوجة عروة بن الزبير رضي الله عنهم ، سعت في ثلاثة أيام ، وكانت امرأة كبيرة ، فما استطاعت أنها تسعى ، كانت تسعى قليلاً ، ثم ترجع وترتاح ، ثم ترجع وتسعى ، ثلاثة أيام ، الله المستعان ، وهذا يدل على أنها كانت ضخمة ، وربما كانت كبيرة في السن ، لا تستطيع أن تؤدي السعي خلال فترة يسيرة ، يستأنسون بفعل هذه التابعة ، وعرفنا أن الراجع هو اشتراط الموالاة في السعي ، لكن مع الحاجة فلا بأس بالقطع غير الطويل .

الموالاة بين الطواف والسعي :

المسألة الثانية : الموالاة بين الطواف والسعي :

إذا طاف الإنسان فإنه يسن له أن يوالي بين الطواف والسعي ، فيذهب مباشرة ويسعى ، ولا خلاف بين أهل العلم أن هذا أفضل ، وأنه فعل النبي صلى الله عليه وسلم ، فإن النبي صلى الله عليه وسلم لما صلى خلف المقام ، ذهب إلى الحجر ، واستلمه ، ثم ذهب إلى الصفا ، وشرع في السعي بين الصفا والمروة ، لكن هل تشترط الموالاة أم هي سنة؟ اختلف العلماء في هذه المسألة على قولين :

القول الأول : أن الموالاة بين السعي والطواف سنة ، وهذا رأي عطاء ، والحسن ، وسعيد بن جبير ، وإليه ذهب الحنفية ، والمالكية في قول ، والشافعية ، والحنابلة .

دليلهم : - وهذا التعليل يصح على مذهب الحنفية ، والشافعية ، والحنابلة في رواية - أن الموالاة ليست شرطاً في ذات السعي ، فليست شرطاً بينه وبين الطواف ، فإذا كانت الموالاة لا تشترط في السعي ذاته ، فمن باب أولى لا تشترط بينه وبين الطواف .

القول الثاني : أن الموالاة بين الطواف والسعي شرط ، وإليه ذهب المالكية في قول ، والشافعية في قول .

دليلهم : فعل النبي صلى الله عليه وسلم ، فإنه والى بين الطواف والسعي ، وقال [خذوا عني مناسككم] .

نوقش : بأن هذا استدلال بفعل النبي صلى الله عليه وسلم المجرد ، وتقدم أن فعله لا يرتقي إلى الإيجاب فضلاً عن أن يكون شرطاً لصحة العبادة ، فمجرد الفعل يستدل به على السنة والأفضلية .



الراجع :

أن الموالاة بين السعي والطواف ليست شرطا ، بل سنة ، ولذا لو طاف ثم أجز السعي إلى أن يرتاح فلا بأس به ، يطوف بالبيت ثم يتعب ، خاصة في أيام الصوم في رمضان وفي المواسم ، يحتاج أن يؤخر السعي حتى يرتاح ، فلا بأس به؛ لأنه لا دليل على اشتراط الموالاة ، نعم لا شك أن الأفضل أن يوالي بينهما ، لكن لا دليل على الشرطية .

حكم المشي في السعي :

تقدم حكم المشي في الطواف ، أما السعي فالناس يحتاجون فيه إلى الركوب لبعده وطوله ، فقد يركب الإنسان على عربية ، ويكون فيه نوع من التعب ، لكن لو رأى أن المشي شرط تحامل على نفسه قليلا وأتم؛ لأنه لم يصل إلى مرحلة المشقة البالغة ، ولكن يكون عليه نوع من المشقة ، فهل يجوز له أن يسعى راكبا أو لا؟ . اختلف العلماء في هذه المسألة على قولين :

القول الأول : أن السعي راكبا جائز ، والمشى سنة ، وهذا مروى عن أنس بن مالك رضي الله عنه ، وعطاء ، ومجاهد ، وإليه ذهب الشافعية ، والحنابلة ، وذهب طائفة من أصحاب هذا القول إلى كراهة المشي ، فهو مروى عن عائشة ، وعروة ، والإمام أحمد ، وإسحق ، فيكرهون أن يركب في غير حال العذر ، فيجوز إذن مع الكراهة .

أدلتهم :

الدليل الأول : أن النبي صلى الله عليه وسلم ، سعى راكبا فيجوز .

الدليل الثاني : أن المعنى الذي منع الطواف راكبا غير موجود في السعي ، فيجوز أن يسعى راكبا .

القول الثاني : أن المشي في السعي واجب ، وإليه ذهب الحنفية ، والمالكية ، وبعضهم يرى أنه إن كان في مكة يعيد ، وإن رجع إلى وطنه فعليه دم يبعثه إلى مساكين الحرم .

الراجع :

أن الركوب لا بأس به في السعي ، لكن الأولى أن يمشي ، إلا إذا كان ثمة عذر .

قال المؤلف رحمه الله : **ثم إن كان مُتَمَتِّعًا لا هَدْيٍ معه قَصَرَ من شَعْرِهِ .**

المؤلف رحمه الله يتكلم عن الطواف والسعي أول ما يدخل إلى مكة؛ لأن الباب باب دخول مكة ، فإذا طاف وسعى فما أن يكون متمتعا أو قارنا أو مفردا ، فإن كان متمتعا فإنه يقصر من شعره ، كما فعل أصحاب النبي صلى الله عليه وسلم ، حين أمرهم بالإحلال ، وإنما قيل بالتقصير ولم يقل بالحلق حتى يبقى شعر يأخذه في الحج ، والحج أفضل من العمرة ، وهو محتاج أن يخلق شعره يوم النحر ، والوقت الطبيعي بين العمرة والحج يكون وقتا قصيرا ، أما إن كان الوقت متقدما ، كأن يأتي في شهر شوال ، أو في أول ذي القعدة ، في هذه الحال يستحب له الحلق .

وانظر إلى قول المؤلف (إن كان متمتعا ولا هدي معه) يفهم منه أن المتمتع يمكن أن يسوق الهدي ، وهذه المسألة تقدمت ، وفيها خلاف ، فمن العلماء من يرى أن المتمتع يجوز له سوق الهدي ، ويقصر ، مثل المتمتع الذي لا هدي معه ، وهذا مذهب المالكية ، والشافعية ، ويستدلون بحديث معاوية رضي الله عنه ، قال (قصرت من شعر النبي صلى الله عليه وسلم بمشقص وهو على المروة) فهذا دليل على أن النبي صلى الله عليه وسلم قصر من شعره ،



ولكن هذا الدليل لا يسعدون به؛ لأن حفصة سألت النبي صلى الله عليه وسلم : ما بال الناس حلوا وأنت لم تحل ، قال [إني لبدت رأسي وقلدت هديي ، فلا أحل حتى أنحر] أما الحنفية فيرون أن المتمتع يجوز له أن يسوق الهدي ولا يقصر من شعره ، ويبقى على إحرامه ، ثم يدخل الحج على العمرة ، ويصبح متمتعا ، ويسقط عنه التقصير ، والقول الثالث : أنه لا يمكن أن يسوق المتمتع الهدي ، بل إذا ساقه فإنه يدخل الحج على العمرة فيصبح قارنا ، لأن النبي صلى الله عليه وسلم قال [فلا أحل حتى أنحر] وإذا لم يحل المتمتع فسيصبح قارنا ، لأنه لم يحل من إحرامه ، فإن قال قائل : يمكن أن يخرج دما عن التقصير ، يقال : حتى لو أخرج دما عن التقصير ، فإنه لا يزال على إحرامه ، لا يمكنه التخلص من الإحرام ، وبناء عليه يدخل الحج على العمرة ، فيصبح قارنا ، ومن لم يكن معه شيء استحبه له أن يفسخ الحج إلى عمرة ، وأن يقصر ، فيصبح متمتعا ، ويحرم بالحج في وقت الحج ، ولذا قال النبي صلى الله عليه وسلم [ومن لم يكن معه هدي ، فليطف بالبيت وبالصفا والمروة ، وليقصر وليحل] متفق عليه .

﴿ قال رحمه الله : وتحلل ﴾ .

أي إذا لم يكن معه هدي قصر من شعره ، وتحلل ، ويصبح كل ما كان حراما عليه حلالا له ، يتحلل تحللا كاملا ، له أن يأتي أهله ، وأن يتطيب ، وأن يلبس ملابسه ، الخ .

﴿ قال رحمه الله : وإلا حل إذا حج ﴾ .

أي يبقى على إحرامه ويوصف حينئذ بأنه متمتع ، وهذا مذهب الإمام أحمد رحمه الله ، وهو مذهب الإمام أبي حنيفة ، وفي المذهب رواية أنه يجوز للمتمتع أن يقصر من شعره ويحل في هذه الحال ، مع أنه قد ساق الهدي ، وهو مروى عن ابن عمر ، وقول عطاء رضي الله عنهم - وهذا غريب - مع أن النبي صلى الله عليه وسلم قال [إني لبدت رأسي وقلدت هديي ، فلا أحل حتى أنحر] .

﴿ قال رحمه الله : والمتمتع إذا شرع في الطواف قطع التلبية ﴾ .

متى يقطع المعتمر تلبيته؟ تقدمت هذه المسألة بتفاصيلها ، وتقدم أن الراجح أنه يقطع التلبية إذا شرع في الطواف؛ لأنه يكون قد شرع في أسباب التحلل ، وتقدم متى يقطع الحاج تلبيته؟ وأنه يقطعها إذا شرع في رمي جمرة العقبة .



## باب صفة الحج والعمرة

هذا الباب تناول فيه المؤلف كيفية الحج والعمرة وما يشرع فيهما من أقوال وأفعال ، وأحسن ما جاء فيه حديث جابر رضي الله عنه ، فإن جابرا روى حج النبي صلى الله عليه وسلم كاملا ، وقد أخذه الشيخ الألباني وألف فيه كتابا في حجة النبي صلى الله عليه وسلم ، وأضاف إليه الألفاظ والروايات التي جاءت في الحديث ، وهو منسك كامل ، ولذا يعتني به أهل العلم رحمة الله عليهم من المتقدمين والمتأخرين ، ويشرحونه ، وفي الوقت المعاصر خرجت مجموعة من الشروح لهذا الحديث ، وقد قدم به ابن قدامة رحمه الله في أول باب صفة الحج والعمرة ، فإنه ساق الحديث بتمامه من صحيح الإمام مسلم؛ لأن جابرا ساق فيه صفة حج النبي صلى الله عليه وسلم كاملة ، وبقيت بعض الأشياء التي لم ينقلها جابر ونقلها غيره ، لكنه رضي الله عنه استوعب الأعم الأغلب من حجة النبي عليه الصلاة والسلام .

﴿ قال رحمه الله : يُسَنُّ لِلْمُحَلِّينَ بِمَكَّةَ الْإِحْرَامُ بِالْحَجِّ يَوْمَ التَّرْوِيَةِ . ﴾

المحلون : هم الذين حلوا من عمرتهم ، وكذا أهل مكة الذين لم يحرّموا قبلُ ، يسن لهم جميعا أن يهلوا بالحج يوم التروية.

ويوم التروية هو : يوم الثامن من ذي الحجة ، سمي بهذا؛ لأن الناس في عهد النبي صلى الله عليه وسلم وبعده بأزمة ، كانوا يترؤون الماء ليوم عرفة ولذهابهم إلى منى ، ويروون إبلهم ويسقونها من أجل ألا يحتاجوا إلى الماء ، لكي لا يحتاجوا إلى سقي الإبل ، ولكي لا يحتاجوا إلى الماء؛ لأنهم سيذهبون إلى عرفة ، ثم يرجعون إلى مزدلفة ، وهذا يحتاج إلى ماء ، وسيبقون في منى ، وهذا يحتاج إلى ماء ، وإن كان الأكثر هو التروية من أجل عرفة؛ لأنها بعيد .

أسماء أيام الحج :

الأيام من يوم التروية حتى نهاية الحج لها مسميات شرعية .

- ١- الثامن يوم التروية .
- ٢- التاسع يوم عرفة .
- ٣- العاشر يوم النحر .
- ٤- الحادي عشر يوم القرّ .
- ٥- الثاني عشر يوم النفر الأول .
- ٦- الثالث عشر يوم النفر الثاني .



## الإحرام يوم التروية :

المؤلف رحمه الله أفاد أنهم يحرّمون يوم التروية ، وهذا رأي عامة أهل العلم ، فهو رأي عطاء ، وابن جبير ، وإسحق ، وابن المنذر ، ومذهب الحنفية ، والشافعية ، والحنابلة .

## أدلتهم :

الدليل الأول : حديث جابر برواياته ، فيه (حتى إذا كان يوم التروية أهلوا بالحج) أخرجه الإمام مسلم ، وفي رواية قال (تحللنا فواقعنا النساء وتطيننا ولبسنا ثيابنا ، وليس بيننا وبين عرفة إلا أربع ليال ، ثم أهللنا يوم التروية - يعني بالحج -) وفي رواية (فلما كان يوم التروية أهللنا بالحج) وفي رواية (أمرنا النبي صلى الله عليه وسلم لما أهللنا أن نحرم إذا توجهنا إلى منى) .

الدليل الثاني : حديث ابن عمر في الصحيح (أن ابن عمر إذا كان بمكة يحرم بالحج يوم التروية ، فقال له عبيد بن جريح في ذلك ، فقال : إني لم أر رسول الله صلى الله عليه وسلم يهل حتى تنبعث راحلته) متفق عليه .  
القول الثاني : أن من كان في مكة فإنه يهل بالحج أول ذي الحجة ، وهذا مروى عن عمر رضي الله عنه ، وعن أبي ثور ، وذكر بعض الشافعية أنه قول أكثر الصحابة والتابعين ، وهو رأي الإمام مالك رحمه الله عليهم .  
دليلهم : أنه منقول عن عمر رضي الله عنه .

## الراجع :

ما جاء في النص مقدم على هؤلاء رضي الله عنهم ورحمهم ، الثابت في الصحيح أن النبي صلى الله عليه وسلم أمرهم أن يهلوا يوم التروية ، ولا يقدم قول أحد على قوله صلى الله عليه وسلم .

## ﴿ قال رحمه الله : قبل الزوال منها . ﴾

يسن أن يحرم قبل زوال الشمس ، قبل صلاة الظهر يوم التروية؛ لحديث جابر رضي الله عنه ، أن النبي صلى الله عليه وسلم توجه قبل صلاة الظهر يوم التروية إلى منى ، والنبي صلى الله عليه وسلم ، كان نازلاً بالأبطح ، وقد قال جابر : أهللنا بالأبطح ، أي إنهم أهلوا قبل الزوال .

فإن قال قائل : أريد أن أحرم بعد الزوال ، وهذا يحدث كثيراً من الحجاج ، خاصة إذا كان قد تأخر في إحلاله من العمرة ، يقول : أريد أن أحرم بعد الزوال ، أو بعد العصر ، أو بعد المغرب ، يقال : يجوز لك ذلك ، وحتى بعد العشاء ، لكنه خلاف السنة ، والإنسان في هذا الموقف العظيم ينبغي له أن يبادر إلى الخيرات والسبق إلى الصالحات ، والمأمول من ربنا عز وجل أنه من حين يبدأ الناس في حجهم تنزل عليهم الرحمات ، فإن ضيوف الرحمن حينما يأتون إلى مضيفهم سيكرمهم بالنزل والضيافة ، وضيافته لهم أن يعفو عنهم ، وأن يغفر لهم ، وأن يعتق رقابهم من النار ، هم في موقف عظيم ، وفي مكان عظيم ، وفي نسك عظيم ، وفي أوقات فاضلة ، والإنسان يأتيه الشيطان يسول له ، اجلس ساعتين ، أو ثلاث ساعات ، لماذا تلبس إحرامك؟ الأولى أن يبادر ويحرم ، ويعمل بالسنة ، ويفعل ما فعل الصحابة رضي الله عنهم ، وما أمر به النبي صلى الله عليه وسلم ، فإنه منذ أن يحرم تنزل عليه الخيرات والبركات ، ويدرك من الفضائل الشيء العظيم ، فرق بين عبد يتلكأ وبين عبد يبادر إلى أوامر مولاه ، حتى مقاييس



البشر ، عندما تكون في الجامعة أو المدرسة ، إذا كان الطلاب بين يديك ، أحدهم مبادر ينفذ ما تطلب منه ، كل ما تريد منه ، ويسابقك في هذا ، كيف يكون مع الطالب المتأخر الذي تدفعه دفعا ، أيهما أحب إلى نفسك؟ لا شك أن الأول أحب ، والله المثل الأعلى ، فينبغي للعبد أن يبادر في طاعة الله وفي مرضاته ، والناس دائما يكثرون في المسائل ، يقولون : نريد أن نؤخر الإحرام ، يقال : يا أخي أنت الآن تضيع حسنات وأجورا عظيمة ، لا تدري لربما نالتك اليوم رحمة عظيمة لا تتوقعها ، وهذا المأمول من ربنا عز وجل ، أنه بمجرد أن يدخل الإنسان في إحرامه يبدأ الخير ينزل عليه من كل حذب و صوب .

قوله : (منها) : أي من مكة ، يحرم المحلون من مكة ، وهذا هو المذهب ، من مكة ويجزئ من بقية الحرم ، وأما جمهور أهل العلم فيرون أنه يحرم من المكان الذي هو فيه؛ لأن النبي صلى الله عليه وسلم ، كان نازلا بالأبطح ، وأحرم الناس معه منه ، وهو من حديث جابر في صحيح الإمام مسلم ، وقال جابر رضي الله عنه (فأهللنا من الأبطح) فيحرم الإنسان من المكان الذي هو نازل فيه ، سواء كان في مكة داخل الحرم ، أم في مكة خارج الحرم ، أم كان في الحل .

### ﴿ قال رحمه الله : يُجْزَى مِنْ بَقِيَّةِ الْحَرَمِ . ﴾

مفهومه : أنه لا يجوز من الحل ، فيكون الإحرام من الحرم واجبا ، ويكون عليه دم إذا أهل من الحل ، وهذا ظاهر كلام المؤلف رحمه الله ، أما الصحيح من مذهب الحنابلة فإنه يحرم من الحل ولا دم عليه ، يحرم من أي مكان كان ، الحل أو الحرم أو مكة ، ونعني بالحرم : الحرم خارج بناء مكة ، أو داخل مكة ، كل ذلك جائز ، والماتن رحمه الله خالف المذهب في هذه المسألة ، فهو يرى أنه يحرم من مكة أو من بقية الحرم ، والصحيح من المذهب أنه يحرم من مكة أو من بقية الحرم أو من الحل ، لعدم الدليل على قصره بالحرم .

### الإحرام من تحت الميزاب أو من المسجد :

ذكر الأصحاب أنه يحرم من تحت ميزاب الكعبة ، وقيل : من المسجد ، أو من أي موضع من الحرم ، والراجح أنه يحرم من محله الذي هو فيه ، ولا دليل على أنه يحرم من المسجد أو من تحت الميزاب ، والنبي صلى الله عليه وسلم ، والصحابة الذين معه أحرموا من الأبطح ، والصحابي الجليل جابر يقول أحرمتنا من الأبطح ، ولو كان سنة أو مشروعا لبينه النبي صلى الله عليه وسلم ، ولو كان فيه مزية أو فضيلة لقال لأصحابه : اذهبوا وأحرموا من تحت الميزاب ، أو أحرموا من المسجد .

يقول شيخ الإسلام رحمه الله : (والسنة أن يحرم من الموضع الذي هو نازل فيه ، والمكي يحرم من أهله) وقال ابن القيم : (وأحرموا من منازلهم ، ومكة خلف ظهورهم ، ولم يدخلوا المسجد ويحرموا منه) وهؤلاء الصحابة ، هم خير الناس .

### الراجح :

أنه يجوز الإحرام من أي مكان ، والإحرام من الحرم ومن تحت الميزاب يحتاج إلى دليل ، ولا دليل ، بل الدليل على خلاف ذلك .



## وقت الدفع إلى منى :

إذا كان خارج منى فمتى يذهب إليها؟ الجواب : يذهب قبل الزوال ، كما فعل النبي صلى الله عليه وسلم .

## أعمال منى :

السنة أن يصلي بها الظهر والعصر والمغرب والعشاء والفجر قصرا بلا جمع ، يصلي فيها خمس صلوات ، ويبيت فيها ليلة التاسع ، ودل علي ذلك حديث جابر رضي الله عنه ، قال : ( فلما كان يوم التروية توجهوا إلى منى فأهلوا بالحج ، فركب النبي صلى الله عليه وعلى آله وسلم ، فصلى بها الظهر والعصر والمغرب والعشاء والفجر) أخرجه الإمام مسلم رحمه الله .

## مسألة :

يقول العلماء رحمهم الله : يستحب له عند الإحرام بالحج أن يفعل ما فعله عند الإحرام بالعمرة ، من غسل وتجرد وتطيب وتنظف وغير ذلك ، ولكن هنا قالوا : يطوف سبعا ، ويصلي ركعتين ، ويحرم بعد ذلك ، وهذا يحتاج إلى دليل ، وهذه الأفعال مروية عن عطاء ، ومجاهد ، والثوري ، وابن جبير ، وهو مذهب الشافعية ، والحنابلة ، أما الطواف سبعا وصلاة ركعتين والإحرام بعدها فذلك يحتاج إلى دليل؛ لأن الصحابة رضي الله عنهم كانوا نازلين بالأبطح ، فأحرموا من مواضعهم ، ولم يذهبوا ويطوفوا بالبيت ويصلوا خلف المقام ركعتين ويحرموا ، فدل على أن هذا الفعل ليس فاضلا ، بل الأفضل أن يحرم من الموضع الذي هو فيه ، بدون طواف ، وبدون ركعتين خلف المقام ، بل يغتسل ويتجرد من المخيط ، ويتطيب ، ثم يهل بالحج .

## المبيت بمنى :

### قال رحمه الله : وَيَبِيتُ بِمَنَى .

يسن للحاج أن يبيت بمنى ، ليلة عرفة ، ليلة التاسع من ذي الحجة ، يبيت بها؛ لأنه سيصلي الظهر والعصر والمغرب والعشاء والفجر ، وهذا رأي سفيان ، وإسحق ، والحنفية ، والمالكية ، والشافعية ، والحنابلة ، بل هو رأي عامة أهل العلم ، قال ابن قدامة رحمه الله (ولا نعلم فيه مخالفا) فهو سنة عندهم جميعا ، قال ابن المنذر (ولا أحفظ عن غيرهم خلافتهم) فإن لم يبيت بمنى فهو تارك لسنة ، لكن ينبغي ألا يترك السنن ، إذا قيل له : هذا سنة وهذا سنة ، يترك ، لا ينبغي ، بل عليه أن يتابع النبي صلى الله عليه وسلم في حجه تماما ، كل ما فعله صلى الله عليه وسلم ، فإنه يحاول أن يفعله .

### قال رحمه الله : فَإِذَا طَلَعَتِ الشَّمْسُ سَارَ إِلَى عَرَفَةَ .

إذا طلعت الشمس من يوم التاسع (عرفة) سار إلى عرفة ، وهذا باتفاق العلماء ، لحديث جابر (ركب النبي صلى الله عليه وسلم إلى منى ، فصلى بها الظهر والعصر والمغرب والعشاء والفجر ، ثم مكث قليلا حتى طلعت الشمس ، وأمر بقبة من شعر تضرب له بنمرة ، فسار رسول الله صلى الله عليه وسلم ... حتى أتى عرفة) فتبين أنه دفع إلى عرفة بعد أن طلعت الشمس .





### الدفع إلى عرفة قبل طلوع الشمس :

فيه تفصيل ، إن كان الدفع على وجه التعبد فإن هذا يعتبر بدعة ، وأما إن كان الدفع لكي يحصل مكانا ، أو يسلم من الزحام ، أو لأن دوره في القطار أن يذهب في وقت محدد عند تفويج الحجاج ، وحددوا له أن يذهب في الساعة الفلانية قبل الفجر بساعة أو بساعتين ، أو بعد الفجر مباشرة قبل طلوع الشمس فهذا لا شيء فيه .

### الذكر حال الدفع إلى عرفة :

في دفعه إلى عرفة يلي؛ لأن النبي صلى الله عليه وسلم كان يلي حين يتنقل بين المشاعر ، وقد أخرج الإمام البخاري من حديث محمد بن أبي بكر الثقفي أنه كان مع أنس صباح الذهاب إلى الموقف وهما غاديان من منى إلى عرفات ، فسأله : كيف كنتم تصنعون في هذا اليوم مع رسول الله صلى الله عليه وسلم؟ قال (كان يهل المهل منا فلا ينكر عليه ، ويكبر المكبر منا فلا ينكر عليه) وجاء من حديث ابن عمر رضي الله عنهما ، قال (غدونا مع رسول الله صلى الله عليه وعلى آله وسلم من منى إلى عرفات ، فمننا الملي ومنا المكبر - وفي رواية ومنا المهلل - وأما نحن فنكبر) أخرجه الإمام مسلم ، فالأمر في هذا واسع ، لكن الأفضل أن يقتصر على التلبية ، يلي في ذهابه وإيابه حتى يرمي جمرة العقبة .

### النوم في نمرة :

لما سار صلى الله عليه وسلم إلى عرفة ، أمر بقبة من شعر أن تضرب له بنمرة ، فضربت له ، وذهب إليها ونام فيها إلى قبيل الزوال ، ونمرة ليست من عرفة ، والنبي صلى الله عليه وسلم نام في هذه القبة ، فهل النوم فيها نسك؟ أو هو نوم من أجل الراحة؟ قولان لأهل العلم ، قال شيخنا : ظاهر كلام العلماء أنه نسك ، أي إنه يستحب له أن ينام في نمرة ، وقال : هذا يدل على أنه نسك مقصود ، وإن كان من أهل العلم من يرى أنه ليس نسكاً؛ لأن النبي صلى الله عليه وسلم ، أمر بضرب القبة له ، وفي منى منع من ضرب القبة ، فدل على أن هذا ليس موضع نسك ، وإنما نومه فيها من أجل الراحة .

ويذكر شيخنا رحمه الله عمن حدثه أن الذين ينامون فيها يجدون راحة عظيمة عجيبة ، وهنا ينبه الناس ، الناس غالباً يذهبون مع القطار أو مع الحملات قبيل الفجر ، وأحياناً بعد الفجر قبل طلوع الشمس ، ويبقون لا ينامون ، وهذا خطأ ، بل ينبغي إذا ذهب الناس إلى عرفة ، خاصة في الحملات ، ينبغي أن يذهبوا إلى النوم عقب الفجر أو بعد طلوع الشمس إلى قريب الزوال؛ لأن وقت الوقوف يبتدئ من زوال الشمس ، وإذا كان الواحد قد استيقظ قبل الفجر بساعة ، أو قريب الفجر ، والنهار طويل ، خاصة في الصيف ، ما يأتي الوقت الفاضل (عشية عرفة) إلا وقد تعب جدا ، فلا يستطيع أن يدعو وأن يستفيد من وقته ، لكن لو قيل له : أول ما تصل إلى عرفة إن كنت محتاجاً للأكل فكل ما تيسر ثم نم حتى قبيل الزوال ، لكي تكون بقية يومك نشيطاً مرتاحاً ، فإذا جاءت عشية عرفة كنت في أوج نشاطك؛ لأنك قد دعوت كثيراً ، فازداد إيمانك وهمتك ودعاؤك .



## هل نمرة من عرفة :

اختلف العلماء في هذه المسألة على قولين :  
 منهم من يرى أنها من عرفة ، ونص على ذلك فقهاء الحنابلة؛ لأنه جاء في حديث جابر (فأجاز حتى أتى عرفة) والنبى صلى الله عليه وسلم أجاز حتى أتى نمرة ، فدل على أنها من عرفة .  
 وأجيب عن الاستدلال بالحديث بأن قوله (أجاز حتى أتى عرفة) يعني أنه لم يبق في مزدلفة كما كانت تفعل قريش في الجاهلية ، فإن قريشا في الجاهلية لم تكن تذهب إلى عرفة ، وإنما حدهم مزدلفة؛ لأنهم يرون أنهم أهل الحرم فلا يخرجون من الحرم ، وغيرهم يذهب إلى عرفة ، فيكون المعنى : حتى أتى عرفة - أي محط رحله عرفة لا مزدلفة ، كما كانت تفعل قريش في الجاهلية ، بل كان منتهاه إلى عرفة ، وليست نمرة من عرفة ، ولهذا يقول شيخ الإسلام رحمه الله (ونمرة كانت خارجة من عرفات جهة اليمين ، فيقيمون بها إلى الزوال كما فعل النبي صلى الله عليه وسلم) وهذا هو قول أصحاب القول الثاني الذين اختاروا أنها ليست من عرفة ، منهم شيخ الإسلام وابن القيم والنووي ، وجمع شيخنا في بعض المواضع من كتبه ، فقال : (ولو وقف في الوادي ودفع منه ، فحجه غير صحيح؛ لأن هذا ليس من عرفة شرعا ، وإن كان منها مكانا) .

## قال رحمه الله : وكُلُّها مَوْقِفٌ .

كلها موقف بحدودها الآن ، حدودها أصبحت الآن بينة واضحة ، وقد ذكرها أهل العلم المتقدمون ، وحدودها تحديدا بينا ، ولا يزال الناس جيلا بعد جيل يحدونها ويبيّنونها ، وفي هذا الزمن حددت بمعالم واضحة كما ترون ، عليها لوحات ضخمة ، بداية عرفة ، نهاية عرفة ، من جميع الجهات ، كلها موقف؛ لأن النبي صلى الله عليه وسلم في حديث جابر قال [وقفت ههنا ، وعرفة كلها موقف] لو وقف في شمالها أو شرقها أو جنوبها أو غربها أو وسطها ، كل ذلك موقف .

## قال رحمه الله : إلا بطنَ عُرْنَةٍ .

عُرْنَةٌ واد يمتد من الشمال الشرقي من عرفة إلى الجنوب الغربي ، وهو واد أمام عرفة ، ويحدده العلماء بأنه لو سقط جدار المسجد الغربي لسقط فيه ، ومعنى ذلك أن عرفة كلها موقف إلا بطن عُرْنَةٍ فهو ليس موقفا ، وظاهر كلام المؤلف أن عُرْنَةٌ من عرفة ، لأنها استثنائها منها لكن تختلف عنها في الحكم ، وهذا قول لأهل العلم ، وهناك قول بأنها ليست من عرفة ، ولذا لا يصح الوقوف بها ، ولو كانت من عرفة لصح الوقوف بها .  
 فإن قال قائل : لو كانت من عرفة لم لا يصح الوقوف فيها؟ اختلف العلماء : هل المنع من الوقوف بها من أجل أنها واد ، والوادي ينبغي الرفع عنه ، ولهذا جاء في الحديث [وارتفعوا عن بطن عُرْنَةٍ] ولا ينبغي للإنسان أن يبقى في بطن الوادي ، قيل هذا ، وقيل : إنما قال صلى الله عليه وسلم : ارتفعوا عنها؛ لأنها ليست من عرفة .



## الوقوف بعرفة :

لو وقف الإنسان بعرفة ثم دفع ، فهل يصح وقوفه أو لا؟ اختلف العلماء في هذه المسألة على قولين :  
القول الأول : أن من وقف في عرفة لم يصح وقوفه ، وهذا رأي ابن عباس ، والقاسم بن محمد ، وسالم بن عبد الله بن عمر ، وهو رأي ابن المنذر ، ومذهب الحنفية ، والشافعية ، والحنابلة ، قال النووي رحمه الله (ليست من أرض عرفات عند الشافعي والعلماء كافة) .

دليلهم : عن جبير بن مطعم رضي الله عنه ، ، أن النبي صلى الله عليه وسلم قال : [كل عرفة موقف ، وارتفعوا عن بطن عرفة] وتقدم أنه حديث صحيح ، صححه ابن مفلح ، و الزيلعي ، والألباني وغيرهم .

القول الثاني : أن من وقف بعرفة فإن حجه صحيح ، وعليه دم ، وإليه ذهب الإمام مالك رحمه الله .  
دليلهم : أن استثناء عرفة لم يجزئ مجيئاً تلزم حجته ، لا من النقل ولا من الإجماع حتى يخرج عن الأصل ، وذلك لأن أكثر الروايات لم يأت فيها استثناء بطن عرفة ، بل جاء في بعض الروايات ، فقالوا : الأصل أنه يصح الوقوف في عرفة .

## الراجع :

هو قول الجمهور والله أعلم ، أنها ليست من عرفة ، فهي غير داخلية في حدودها ، قال شيخنا رحمه الله : (والممنوع هو بطن الوادي دون حافته).

## الخطبة في عرفة :

يخطب الإمام إذا زالت الشمس ، والنبي صلى الله عليه وسلم ذهب إلى بطن عرفة ، ثم خطب الخطبة العظيمة التي اشتملت على قواعد عظيمة في الدين ، المشهورة بخطبة عرفة ، التي تقرر ميثاقاً عظيماً جداً للأمم ، فإن الدنيا كلها لو أخذت بهذا الميثاق الذي ذكره النبي صلى الله عليه وسلم ، والقواعد الكبرى التي ذكرها لعاش الناس في سلام ووثام ، فقد ذكر النبي صلى الله عليه وسلم فيها أموراً عظيمة ، وقرر فيها حرمة الدماء والأموال والأعراض والأبدان ، ووضع الربا ، وأمر بعشرة النساء بالمعروف ، وأن للمرأة على الرجل حقاً كما أن للرجل على المرأة حقاً ، إلى غير ذلك من الأمور ، التي يسمونها الآن حقوق الإنسان والمرأة ، ، وغير ذلك .

هذه الخطبة ذكر شيخ الإسلام رحمه الله أنها خطبة نسك لا خطبة جمعة ، ومن السنة أن يقصر الإمام الخطبة ، فإن سالم بن عبد الله قال للحجاج بن يوسف لما خرج هو وابن عمر معه ، قال (إن أردت السنة فقصر الخطبة وعجل الصلاة ، فنظر الحجاج إلى ابن عمر ، فقال : صدق) أخرجه الإمام البخاري رحمه الله ، ولذا يقول العلماء : يستحب استماع خطبة عرفة ، وفي الزمن الحاضر تيسرت الأمور والله الحمد ، فيمكن الاستماع للخطبة عن طريق المذياع ، وسماعها سنة .

ذكر شيخنا رحمه الله ، أنه إذا لم يمكن استماع هذه الخطبة ، وكان مع الناس طالب علم ، فلا بأس أن يخطب بهم خطبة كخطبة النبي صلى الله عليه وسلم .



## الجمع في عرفة :

﴿ قال رحمه الله : وَيُسْنُ أَنْ يَجْمَعَ بَيْنَ الظَّهْرِ وَالْعَصْرِ . ﴾

تقدمت هذه المسألة في باب صلاة المسافرين ، وأن الراجح من أقوال أهل العلم أنه يسن جمع الظهر والعصر ، وأن تصلياً قصرًا أيضاً ، حتى لأهل مكة والآفاقين ، وهذا مذهب المالكية ، والشافعية في قول ، والحنابلة في رواية ، وهو اختيار شيخ الإسلام ابن تيمية وشيخنا ابن عثيمين وغيرهم ، ومذهب الحنابلة ، والشافعية أن أهل مكة لا يجمعون ، ولا يقصرون ، وذهب الحنفية إلى جواز الجمع دون القصر .

فإن قال قائل : لماذا جمعت الصلاة في عرفة مع أنهم مقيمون ، والسنة عدم الجمع حال الإقامة ، فإن الإنسان إذا كان مقيماً في موضع سن له القصر لا الجمع ، لذا قصر عليه الصلاة والسلام في منى ولم يجمع ، صلى الظهر في وقتها والعصر في وقتها والمغرب في وقتها والعشاء في وقتها ، يصلها مقصورة ، فلماذا حصل القصر هنا؟ قال العلماء : إنما حصل الجمع في عرفة لأن الناس مجتمعون ، ولو تفرقوا لصعب عليهم أن يجتمعوا مرة أخرى ، فالجمع هنا إنما حصل لتحصيل الجماعة ، مثل الجمع في المطر ، الناس يجمعون في المطر من أجل تحصيل الجماعة ، وإلا فإن الإنسان يستطيع أن يصلي في بيته ، وقد تقدم في باب القصر رأي شيخ الإسلام رحمه الله ، هل يسن القصر من أجل إدراك الجماعة؟ فلو كان عند الإنسان جماعة ، صلى معهم صلاة تجمع إلى أخرى ، وسيذهبون ، وسيصلي في الصلاة الأخرى منفرداً ، شيخ الإسلام رحمه الله يرى مشروعية الجمع في هذه الحال ، وأنه كالجمع في المطر وكالجمع في عرفة ، وجمهور أهل العلم يرون عدم الجمع في هذه الصورة ، و تقدم خلاف أهل العلم في الجمع في عرفة وفي منى ومزدلفة ، وأن الراجح استحباب الجمع لأهل مكة ولغيرهم في مزدلفة وفي عرفة ، وأما في منى فالأصل الاستحباب ، لكن في الزمن الحاضر أصبحت منى حياً من أحياء مكة ، ودخلت فيها ، فلا يشرع القصر في هذه الحال باعتبار دخولها ، وإلا فالأصل أن يقصروا في منى .

﴿ قال رحمه الله : وَيَقِفُ رَاكِبًا ﴾

يقف راكباً؟ المراد بالوقوف المكث كما تقدم ، يقال عنه : واقف ، سواء كان راكباً أو مضطجعا أو قائماً ، المهم أن يبقى في عرفة .

قوله : (يقف راكباً) : راكباً على بعيره ، أو راكباً على سيارته ، أو على الأوتوبيس ، يستحب له ذلك؛ لأن النبي صلى الله عليه وسلم ، وقف راكباً ، ركب على بعيره حتى غربت الشمس .

## هيئة الوقوف :

هل يقف راكباً أو واقفاً أو جالسا؟ اختلف العلماء في هذه المسألة على قولين :

القول الأول : أنه يسن للإنسان ويستحب له أن يقف راكباً ، وإليه ذهب الحنفية ، والمالكية ، والشافعية ، والحنابلة . أدلتهم :

الدليل الأول : أن النبي صلى الله عليه وسلم وقف راكباً .

الدليل الثاني : أن الركوب أقوى على الدعاء ، فكان أفضل .



الدليل الثالث : أن هذا الإنسان ربما كان يقتدى به ، فإذا كان راكبا إذا نظر إليه الناس اقتدوا به ، فيدعون مثل دعائه ، وربما كان محفزا لهم على الدعاء .

القول الثاني : أن الجميع على حد سواء ، الوقوف والركوب والجلوس ، إليه ذهب الشافعية في قول ، والحنابلة في قول.

الراجع :

ما ذكره شيخ الإسلام ابن تيمية رحمه الله ، قال : (ويجوز الوقوف ماشيا وراكبا ، وأما الأفضل فيختلف باختلاف الناس ، فإن كان ممن إذا ركب رآه الناس لحاجتهم إليه ، أو كان يشق عليه ترك الركوب وقف راكبا ، فإن النبي صلى الله عليه وسلم وقف راكبا ، وهكذا الحج ، فإن من الناس من يكون حجه راكبا أفضل ، ومنهم من يكون حجه ماشيا أفضل) فيرجع الأمر إلى حالة الواقف ، والمقصود هو أن يستفيد من هذا الوقت الثمين العظيم .

﴿ قال رحمه الله : عند الصُّخْرَاتِ وَجَبَلِ الرَّحْمَةِ . ﴾

قوله : (عند الصخرات وجبل الرحمة) : الصخرات معروفة ، وهي بأسفل جبل الرحمة كما يسمى ، ولا تزال موجودة حتى الآن ، وجبل الرحمة جبل يتوسط عرفات ، وبأسفله صخرات منبسطة ، وهذه التسمية لم تكن في عهد النبي صلى الله عليه وسلم ، وهي تسمية حادثة ، والعلماء يطلقون عليه جبل الرحمة ، وأما في الجاهلية فإنه يسمى جبل إلال ، على وزن هلال ، ويسمى عند العلماء : جبل الدعاء ، وجبل عرفة ، وتسميته بجبل الرحمة يحتاج إلى دليل؛ لأنه قد يوهم أن الرحمة مختصة بهذا الجبل ، والرحمة عامة ، فكل موقف في عرفة موقف رحمة ، وكل مكان في عرفة فهو رحمة ، لذا كان شيخنا رحمه الله يقول (إما أن يسمى باسمه الجاهلي (جبل إلال) وإما أن يسمى بجبل عرفة ، وأما تسميته بجبل الرحمة فإنه يحتاج إلى دليل) وهذا الجبل تحدث عليه من البدع والمصائب الشيء العظيم ، أشياء غريبة جدا لا يتصورها الإنسان ، بعض المحتسين يحدث بمنكرات وشركيات عظيمة تحصل عليه ، من التمسح ، والصلاة إلى الشاخص الأبيض الذي على رأسه ، والتصوير عليه ، ووضع الأحجار عليه ، ورمي الأحجار عليه ، ويظن أنه إذا رمى الحجر فسيهيئ له الجبل حجا آخر ، ويضعون زبرا من الرمل ، وأظنهم يحسبون أنهم إذا وضعوا هذه الزبرة فسيعودون مرة أخرى ، وقد ذكر هذا النووي رحمه الله من قبل ، فهي بدعة متوارثة ، حتى قال : يوقدون الشموع عليه ، وهو من البدع المنكرة ، ويصعدونه ، هذه بدع متوارثة جيلا بعد جيل ، ولو جلس الإنسان مع بعض المحتسين لذكروا له بدعا وشركيات وغرائب تقع على هذا الجبل في هذا اليوم الفاضل العظيم ، لذا ينبغي للإنسان أن ينبه الناس حتى يتركوا تلك البدع ، وإن كان يستطيع أن يحتسب وجب عليه الاحتساب ، إما بتبليغ المسؤولين ، أو بالذهاب إليه في ذلك اليوم العظيم ، والله أعلم .

وصلى الله وسلم على نبينا محمد .



## بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

الحمد لله رب العالمين ، وصلى الله وسلم على نبينا محمد ، وعلى آله وصحبه أجمعين .

قوله : (عند الصُّخْرَاتِ) النبي صلى الله عليه وسلم وقف عند الصخرات واستقبل القبلة ، كما جاء في صحيح الإمام مسلم من حديث جابر (ثم ركب النبي صلى الله عليه وسلم حتى أتى الموقف ، فجعل بطن ناقته القصواء إلى الصخرات ، وجعل حبل المشاة بين يديه فاستقبل القبلة) والنبي صلى الله عليه وسلم إنما وقف هنا حتى يكون في أخريات القوم؛ لكي يرعى ضعيفهم ويتفقد أحوالهم وينظر في حالهم ، هكذا كانت سنته .

صعود جبل الرحمة :

قسمه العلماء رحمهم الله إلى ثلاثة أقسام :

القسم الأول : أن يصعده على سبيل التعبد ، فهو حرام ، بل قال شيخنا رحمه الله : بدعة ، وصعوده ليس من السنة كما ذكر شيخ الإسلام رحمه الله .

القسم الثاني : أن يصعده على سبيل الفُرْجة ، فهو جائز ، ما لم يكن الصاعد يقتدى به ، كالدعاة والعلماء ونحوهم من يعرف ، فلو صُور على هذا الجبل ، أو قيل : رأينا فلانا على هذا الجبل ، لغر الناس ، ولظنوا أن هذا من السنة .

القسم الثالث : أن يكون على سبيل الأمر بالمعروف والنهي عن المنكر ، فهو واجب على القادر على ذلك ، وتوجد على هذا الجبل منكرات عظيمة ، تصل إلى حد الشرك في المواسم - وهذا من الغرائب - الإنسان يأتي إلى عرفة يبحث عما عند الله عز وجل ، ويريد في هذا الموقف العظيم أن يكون ممن تعتق رقبته من النار ، ويحصل منه شرك في ذلك الموقف ! شيء غريب ، نسأل الله أن يثبتنا على الدين والإيمان حتى نلقاه .

﴿ قال رحمه الله : وَيُكَثِّرُ مِنَ الدُّعَاءِ بِمَا وَرَدَ . ﴾

يدعو بما ورد؛ لأن خير الدعاء دعاء النبي صلى الله عليه وسلم ، لأنه مبارك ، ويدعو بأدعيته صلى الله عليه وسلم لسعتها وشموها ، وإحاطتها بكل ما يحتاجه المكلف؛ لأنه أوتي جوامع الكلم ، ولأنه أقرب إلى إجابة الدعاء ، لاشتماله على التعظيم ودقة المقصد وبركة المتابعة ، ومن الدعاء العظيم الذي ورد عن النبي صلى الله عليه وسلم في هذا الموقف العظيم ، ما جاء من حديث عبد الله بن عمرو بن العاص ، أن النبي صلى الله عليه وسلم قال : [خير الدعاء دعاء يوم عرفة ، وخير ما قلت أنا والنبيون من قبلي : لا إله إلا الله وحده لا شريك له ، له الملك وله الحمد وهو على كل شيء قدير] وهذا الحديث أخرجه الإمام أحمد ، والترمذي ، وحسنه الترمذي ، والألباني ، وجمع من أهل العلم على أن هذا الحديث ضعيف ، ضعفه ابن عبد البر ، والنووي ، وابن القيم ، وابن حجر ، وغيرهم . ولكن حسنه الترمذي والألباني ، فإذا أخذ به الإنسان فلا شك أنه دعاء عظيم ، ولشيخنا تعليق عليه في شرحه؛ لأنه قد يقال : النبي صلى الله عليه وسلم قال هنا ذكراً ولم يقل دعاءً ، وهو يقول (خير الدعاء دعاء يوم عرفة) والجواب : أن الذاكر داع بلسان حاله؛ لأن الدعاء دعاء بلسان الحال ، ودعاء بلسان المقال ، والذاكر داع بلسان حاله .



النبي صلى الله عليه وسلم دعا دعاء طويلا حتى غربت الشمس ، حتى إنه لكثرة دعائه سقط خطام ناقته ، فأبقى يدا مرفوعة ، واليد الأخرى تناول بها الخطام ، كما في حديث أسامة رضي الله عنه ، أخرجه الإمام أحمد ، والنسائي ، وصححه الألباني رحمه الله .

وقد ذكر الشيخ ابن باز رحمه الله في (التحقيق والإيضاح) جملة من الأدعية القرآنية والنبوية الثابتة عن النبي صلى الله عليه وسلم ، وكذا شيخنا في منسكه ، ذكر جملة من الأدعية الثابتة ، فيجمعها الإنسان ويدعو بها ، وهناك أدعية مجموعة في مطويات ، بعضها اسمه دعاء عرفة ، يدعو بها مرة ومرتين وثلاثا وأربعا ، وفي أثنائها وبعدها يدعو بما يحتاج من أمور خاصة ، لأن الوقت ممتد طويل .

﴿ قال رحمه الله : وَمَنْ وَقَفَ وَلَوْ لَحْظَةً . ﴾

قوله : (ولو لحظة) المراد باللحظة : ما يلحظه الإنسان بعينه ، قال شيخنا : وربما كان أقل من الثانية ، من وقف لحظة أجزاء؛ لحديث عروة بن المضرس ، قال : (أتيت رسول الله صلى الله عليه وسلم بالموقف يعني بجمع ، قلت جئت يارسول الله من جبل طي ، أكللت مطيبي وأتعبت نفسي ، والله ما تركت من جبل إلا وقفت عليه ، فهل لي من حج؟ فقال رسول الله صلى الله عليه وسلم : [من أدرك معنا هذه الصلاة ، وأتى عرفات قبل ذلك ليلا أو نهارا ، فقد تم حجه وقضى تفثه] .

أقسام الوقوف بعرفة :

القسم الأول : أن يجمع في الوقوف بين الليل والنهار ، فهذا أفضل أنواع الوقوف ، وأفضل أنواع الوقوف أن يقف الإنسان كما وقف النبي صلى الله عليه وسلم ، من بعد الزوال ويستمر في وقوفه إلى غروب الشمس ، ويتأكد من غروب قرصها ، ولذا جاء في حديث جابر (فاستقبل القبلة فلم يزل واقفا حتى غربت الشمس وذهبت الصفرة قليلا ، حتى غاب القرص) أخرجه الإمام مسلم .

القسم الثاني : أن يقف وقتا قصيرا ويمشي ، فحجه صحيح ، وهل عليه شيء؟ يتبين من خلال الأقسام التالية .

القسم الثالث : أن يقف نهارا ، ويدفع قبل الغروب ولا يعود ، وهو الذي قال عنه المؤلف : (ومن وقف نهارا ودفع قبل الغروب ، ولم يعد قبله فعليه دم) وله ثلاث صور تأتي .

القسم الرابع : أن يقف ليلا دون الوقوف نهارا ، وهذا قال عنها المؤلف (ومن وقف ليلا فقط فلا) .

وسيشعر المؤلف في بيان أحكامها :

حكم الوقوف بعرفة :

الوقوف بعرفة ركن من أركان الحج ، بل هو ركن الحج الأعظم ، والدليل حديث عروة بن المضرس [وقد وقف بعرفة قبل ذلك ليلا أو نهارا فقد تم حجه وقضى تفثه] وحديث عبد الرحمن بن يعمر الديلي ، قال : أتيت النبي صلى الله عليه وسلم بعرفة ، فجاء نفر من أهل نجد فقالوا : يا رسول الله ما الحج؟ فقال صلى الله عليه وسلم [الحج عرفة ، من جاء قبل صلاة الفجر ليلة جمع فقد تم حجه] أخرجه الخمسة ، وصححه النووي ، والألباني ، فدل على أن الركن الأعظم في الحج هو الوقوف بعرفة .



وقد أجمع العلماء رحمهم الله ، على أن الوقوف بعرفة هو ركن الحج الأعظم ، نقل الإجماع على ذلك ابن المنذر ، وابن حزم ، وابن عبد البر ، وابن رشد ، وابن قدامة ، والنووي ، وشيخ الإسلام رحمهم الله ، وغيرهم كثير .

**﴿ قال رحمه الله : من فجر يوم عرفة إلى فجر يوم النحر . ﴾**

اتفق العلماء على أن آخر الوقوف فجر يوم النحر ، بلا خلاف ، قال ابن قدامة (لا نعلم خلافا بين العلماء أن آخر وقت الوقوف طلوع الفجر من يوم النحر) أما أوله فقد اختلف فيه العلماء على قولين ، والبعض يذكر ثلاثة ، لكن نذكر القولين وكيف نخرج القول الثالث .

**بدء وقت الوقوف بعرفة :**

اختلف العلماء في هذه المسألة على قولين :

**القول الأول :** أن وقت الوقوف بعرفة يبتدئ من طلوع فجر يوم عرفة إلى فجر يوم النحر ، وإليه ذهب الحنابلة رحمهم الله ، وهو من المفردات .

**أدلتهم :**

**الدليل الأول :** قوله صلى الله عليه وسلم في حديث عروة بن المضرس [وقد وقف بعرفة قبل ذلك ليلا أو نهارا] فقوله (نهارا) جاء مطلقا غير مقيد بوقت ، فلم يقيد بالزوال ، ويصدق عليه أنه من يوم عرفة ، فيصح الوقوف فيه كما يصح بعد الزوال .

**الدليل الثاني :** أن ما قبل الزوال من يوم عرفة ، فصح الوقوف فيه كما يصح الوقوف بعد الزوال .

**الدليل الثالث :** أن النبي صلى الله عليه وسلم ومن معه وقفوا بعد الزوال لأنه الأفضل؛ ولم يستوعبوا وقت الوقوف .  
**الدليل الرابع :** أن ما قبل الزوال من يوم عرفة ، فصح الوقوف فيه ، ولا يمنع كونه من وقت الوقوف أن النبي صلى الله عليه وسلم لم يقف فيه كما بعد العشاء ، فبعد العشاء من وقت الوقوف ، ومع ذلك لم يقف فيه صلى الله عليه وسلم .

**القول الثاني :** أن وقت الوقوف يبتدئ من زوال الشمس من يوم عرفة ، وإليه ذهب الحنفية ، والمالكية ، والشافعية ، قال في الإنصاف (وقال ابن بطة وأبو حفص : يبتدئ وقت الوقوف من بعد الزوال يوم عرفة ، وحكي رواية) وهو اختيار شيخ الإسلام ابن تيمية .

**أدلتهم :**

**الدليل الأول :** حديث عروة بن المضرس ، وفيه (وقد وقف بعرفة قبل ذلك ليلا أو نهارا) وهذا العموم مخصوص بفعل النبي صلى الله عليه وسلم ، فإنه وقف بعد الزوال ، وكذا الخلفاء والأمراء من بعده ، وعامة المسلمين ، فلم ينقل أن أحدا منهم وقف قبل الزوال .

**الدليل الثاني :** إجماع العلماء على أن وقت الوقوف يبتدئ بعد زوال الشمس ، وأن قبله لا يصح ، وقد نقل الإجماع طائفة من أهل العلم ، كابن المنذر ، وابن عبد البر ، وابن رشد ، وقد انتقد شيخ الإسلام رحمة الله عليه هذا الإجماع ، وقال : لا يثبت ، لوجود الخلاف عن الإمام أحمد .





## الراجع :

هو القول الثاني والله أعلم ، أن الوقت يتبدئ من زوال الشمس يوم عرفة ، والدليل عليه أن النبي صلى الله عليه وسلم ، لم يشرع في الوقوف إلا بعد الزوال ، وقد كان في ضحى ذلك اليوم نائماً في نمرة ، ولم يخرج من نمرة إلا حين زالت الشمس ، ذهب إلى بطن عرنة ، وخطب الناس ، وصلى صلاة الظهر والعصر ، ثم ذهب إلى الموقف ووقف فيه ، ولو كان هذا الوقت وقت وقوف لما نام ، ولبادر إليه ، ولذهب من أول اليوم إلى مكان الوقوف ، خاصة أنه من حين وقف حتى غربت الشمس وهو يدعو ويتضرع ، فلا يمكن أن يكون ذلك الوقت وقت وقوف ، ويكون النبي صلى الله عليه وسلم فيه نائماً ، ولم يرشد الناس إليه ولم يفعله .

## حكم الوقوف ليلاً :

هذا الذي يذكره بعضهم قولاً ثالثاً .

القول الأول : جمهور أهل العلم على أن الوقوف ليلاً لمن وقف نهاراً واتصاهما واجب ، يجبر بدم إذا تركه ، إذا وقف بعرفة نهاراً فلا بد أن يبقى فيها إلى أن تغرب الشمس ، فإذا دفع قبل ذلك فسيأتي الحكم ، لكن يرون إذا لم يعد فإن عليه دماً .

القول الثاني : ذهب المالكية إلى أن الوقوف ليلاً ركن ، لا يصح الوقوف إلا به ، وأما الوقوف بالنهار فإنه واجب ، يجبر بدم إذا تركه ، ولم يذهب إليه إلا الإمام مالك رحمه الله .

دليلهم : حديث عبد الله بن عمر ، أن النبي صلى الله عليه وعلى آله وسلم قال [من أدرك عرفات بليل فقد أدرك الحج ، ومن فاتة عرفات بليل فقد فاتة الحج ، فليتحلل بعمره ، وعليه الحج من قابل] أخرجه الدارقطني وضعفه .  
الراجع :

ما ذهب إليه الجمهور ، أن الوقوف ليلاً لمن وقف نهاراً واجب ، يجبر بدم إذا تركه .

﴿ قال رحمه الله : وهو أهلٌ له صَحَّ حَجُّهُ وَإِلَّا فَلَا . ﴾

قوله : (له) : أي للحج ، فإذا وقف وهو أهل للوقوف وأهل للحج صح وقوفه ، والأهلية بأن يكون مسلماً ، محرماً بالحج ، غير سكران ولا مجنون ولا مغمى عليه ، خمسة شروط .

أما الإسلام فلا لأنه لو لم يكن مسلماً لم يصح حجه ولا يصح وقوفه؛ لأن من شرط صحة الحج الإيمان ، وهو فاقد لشرط التكليف .

وأن يكون محرماً بالحج؛ لأن الوقوف لمن كان حاجاً .

وألا يكون مجنوناً ، كما ذكر الشافعية في أصح الأقوال عندهم ، وهو مذهب الحنابلة ، لأن المجنون فاقد لشرط التكليف وهو العقل .

وألا يكون مغمى عليه ، فإن أغمي عليه قبل الوقوف ، ونقل بالإسعاف إلى عرفة من أجل أن يدرك الوقوف ، فهل يصح وقوفه أو لا؟ .



### وقوف المغمى عليه :

اختلف العلماء في هذه المسألة على قولين :  
**القول الأول :** أن المغمى عليه لا يصح وقوفه ، إليه ذهب الحسن ، وأبو ثور ، وابن المنذر ، وهو مذهب الشافعية ،  
 والحنابلة على الصحيح .

### أدلتهم :

**الدليل الأول :** أنه الوقوف ركن من أركان الحج ، فلم يصح من المغمى عليه ، كسائر أركان الحج .  
**الدليل الثاني :** أن المغمى عليه ليس من أهل العبادة ، فلا يصح وقوفه .  
**القول الثاني :** أن المغمى عليه يصح وقوفه ، وإليه ذهب عطاء ، وهو مذهب الحنفية ، والمالكية .  
**دليلهم :** أن الوقوف لا تعتبر له نية ولا طهارة ولا ستر عورة ، ويصح من النائم ، فصح من المغمى عليه ، كالمبيت  
 بمزدلفة .

وقد توقف الإمام أحمد رحمه الله في هذه المسألة ، وقال (الحسن يقول : يبطل حجه ، وعطاء يرخص فيه) والمسألة  
 مشكلة حقيقة ، وشيخنا رحمه الله يرى أن وقوف المغمى عليه صحيح .  
**ومن الشروط** ألا يكون سكرانا ، فإن كان سكرانا لم يصح حجه ، إليه ذهب الشافعية ، وهو الصحيح من مذهب  
 الحنابلة؛ قياسا على المغمى عليه لزوال عقله بغير نوم .  
**ومن أهل العلم** من قال بالتفريق ، فإن كان مؤاخذا بسكره لم يصح حجه ، وإن كان غير مؤاخذ بسكره صح حجه ،  
 المؤاخذ كأن يشرب الخمر بنفسه ، وغير المؤاخذ كما لو خدع وأشرب الخمر ، أو وضعت له مخدرات في طعام أو في  
 شراب ، إليه ذهب بعض الشافعية .

### وقوف النائم :

اختلف العلماء في هذه المسألة على قولين :  
**القول الأول :** ذهب عامة أهل العلم ، الحنفية ، والمالكية ، والشافعية ، والحنابلة ، إلى صحة وقوفه؛ لأنه كالمستيقظ .  
**القول الثاني :** ذهب الحنابلة في قول إلى عدم صحة وقوفه .

ويتصور هذا كأن يأتي ضحى مثلا ، وينام ويستمر في نومه إلى الفجر من غد ، فإن حجه صحيح لأنه كالمستيقظ ،  
 والعقل باق لم يزُل ، وهذا قد يقال به في المغمى عليه؛ لأن المغمى عليه ليس زائل العقل ، بل أصابه شيء يمنعه من  
 الإفاقة ، وقياس المغمى عليه على المجنون قياس مع الفارق كما تقدم كثيرا ، فإن المجنون فاقد للعقل ، وأما المغمى  
 عليه فإن عقله موجود .

### مسألة :

لا يشترط في الوقوف ستر العورة ، ولا استقبال القبلة ، ولا النية ، هكذا ذكر الفقهاء .



وقف بعرفة ولا يدري أنها عرفة :

اختلف العلماء في هذه المسألة على قولين :

القول الأول : ذهب جمهور أهل العلم ، الحنفية ، والمالكية ، والشافعية ، والحنابلة إلى أنه يصح وقوفه .

دليلهم : حديث عروة بن المضرس السابق .

القول الثاني : ذهب أبو ثور رحمه الله إلى عدم الإجزاء؛ لأنه يرى ضرورة وجود النية ، فلا بد أن يكون مدركا لأمر

الوقوف ، وأن ينويه .

الراجع :

ما ذهب إليه جماهير أهل العلم ، أنه لا يشترط للوقوف النية ، وأن يعرف أنها عرفة ، فلو وقف عند جبل وتبين أنه

من عرفة فإن وقوفه صحيح ، وهذا الأمر إنما يكون في الأزمنة الماضية ، أما الآن فلا يمكن ، لكثرة الناس ، نسأل الله

أن يلفظ بالمسلمين ، وأن يحفظ البلاد والعباد ، وأن يدفع عن المسلمين الفتن ما ظهر منها وما بطن ، وأن يجمع

كلمتهم على الحق .

﴿ قال رحمه الله : مَنْ وَقَفَ نَهَارًا وَدَفَعَ قَبْلَ الْغُرُوبِ وَلَمْ يَعُدْ قَبْلَهُ فَعَلَيْهِ دَمٌ . ﴾

هذه مسألة تحتاج تفصيلا ، وهي القسم الثالث من أقسام الوقوف بعرفة ، إذا وقف نهارا ودفع قبل الغروب ،

فتحتها ثلاثة فروع :

الفرع الأول : أن يدفع نهارا ولا يعود إلى عرفة مرة أخرى .

فحجه صحيح إلا عند المالكية ، فإنهم يرون أن الوقوف بالليل ركن ، وأما بالنهار فإنه واجب ، فإذا دفع قبل

الغروب ولم يعد فقد فاتته الحج ، عند المالكية وأما عند الجمهور فإن حجه صحيح ، فعند المالكية أن الوقوف ليلا

ركن والوقوف نهارا واجب يجبر بدم .

الدم على من دفع قبل الغروب :

هذه المسألة اختلف فيها العلماء رحمة الله عليهم على قولين :

القول الأول : أن من وقف نهارا ودفع قبل الغروب ولم يرجع فعليه دم ، إليه ذهب الحنفية ، والشافعية في قول ،

وهو المذهب عند الحنابلة ، وهو رأي عطاء ، والثوري ، وأبي ثور ، والواجب عليه شاة ، خلافا لابن جريج ، فإنه

يرى أن عليه بدنة .

أدلتهم :

الدليل الأول : أثر ابن عباس المشهور (من ترك شيئا من نسكه أو نسيه فليهرق دما) وهذا قد ترك شيئا من نسكه

فعليه الدم .



الدليل الثاني : أن الوقوف ليلا واجب ، والدليل على ذلك أن النبي صلى الله عليه وسلم ، بقي حتى غربت الشمس وغاب القرص ، ثم دفع ، والدفع بالليل في ذلك الزمن وحتى في أزماننا ، يعتبر أشق من الدفع نهارا ، والنبي صلى الله عليه وسلم ما خير بين أمرين إلا اختار أيسرهما ، ما لم يكن إثما ، ولو كان الدفع نهارا جائزا لدفع نهارا ، ولما أخرج إلى الليل ، الذي يشق الدفع فيه ، مما يدل على وجوب البقاء إلى الغروب ، ومن تركه فعليه دم . أما وجوب الشاة فلأنه واجب لا يفسد الحج بفواته ، فلم يوجب بدنة ، بل أوجب شاة ، كترك الإحرام من الميقات مثلا ، وقس عليه بقية الواجبات فإن تركها لا يوجب بدنة بل شاة .

**القول الثاني :** أن من وقف بعرفة نهارا ودفع قبل غروب الشمس ولم يعد إليها فلا شيء عليه ، إليه ذهب الشافعية في أصح القولين ، والحنابلة في رواية .  
**أدلتهم :**

الدليل الأول : عن عروة بن المضرس ، أن النبي صلى الله عليه وسلم قال [وقد وقف بعرفة قبل ذلك ليلا أو نهارا فقد تم حجه وقضى نفثه] فحكم بأن من وقف ليلا أو نهارا قد تم حجه ، فإذا دفع قبل أن تغرب الشمس ولم يعد فلا شيء عليه ، لأن حجه تام .

الدليل الثاني : أن وقوف النبي صلى الله عليه وسلم إلى الغروب محمول على الاستحباب . ونوقش : بأن النبي صلى الله عليه وسلم ، لم يدفع إلا بعد أن غربت الشمس ، مما يدل على أن الوقوف إلى غروب الشمس أمر واجب ، وإلا لتقدم قبل ذلك؛ لأنه أيسر عليه وعلى الناس ، وأيسر لهم في النزول إلى مزدلفة ، وأنتم تعلمون أن تلك البقاع - شرفها الله - بقاع وغرة ، وحره ، وحجارتها غليظة ، وطرقها وعرة جدا وضيقة ، خاصة في الزمان الماضي ، وليست أرضا منبسطة بل هي أرض جبلية ، ومع ذلك أخرج النبي صلى الله عليه وسلم الدفع إلى غروب الشمس ، مما يدل على أن البقاء واجب .

**القول الثالث :** من وقف نهارا ، ودفع قبل الغروب ولم يعد فإن حجه غير صحيح ، إليه ذهب المالكية ، لأنهم يرون أن الوقوف ليلا هو الركن ، والوقوف نهارا هو الواجب .

**دليلهم :** حديث ابن عمر السابق ، قال صلى الله عليه وسلم (من أدرك عرفات بليل فقد أدرك الحج ، ومن فاتته عرفات بليل فقد فاتته الحج ، فليتحلل بعمرة ، وعليه الحج من قابل) أخرجه الدارقطني ، وهو ضعيف؛ لأن فيه رجلا اسمه رحمة بن مصعب ، قال الدارقطني (ضعيف ، لم يأت به إلا هو) وحديث عروة فيه جواز الوقوف ليلا ، ولم يقل بهذا القول إلا الإمام مالك ، قال ابن عبد البر : (لا نعلم أحدا من العلماء قال بقول مالك) .

**الراجع :**

هو القول الأول - والله أعلم - أن من دفع قبل غروب الشمس ولم يعد فإن الفقهاء يرون أن عليه دما ، لأنه ترك واجبا من واجبات الحج .

**قوله :** (ولم يعد قبله) مفهومه : إن عاد قبل الغروب فلا شيء عليه .

وهذا الفرع الثاني : (يقف نهارا ، ويدفع قبل الغروب ، ويعود قبل الغروب) .



## الدفع قبل الغروب :

وقد اختلف فيه العلماء على قولين :

**القول الأول :** أن من وقف نهارا ودفع من عرفة قبل أن تغرب الشمس ، ثم عاد إليها قبل غروب الشمس فلا شيء عليه ، إليه ذهب المالكية ، والشافعية ، والحنابلة .

**دليلهم :** أنه أتى بالواجب ، وهو الوقوف ليلا ونهارا ، فلم يجب عليه دم ، كمن تجاوز الميقات غير محرم ، ثم عاد إلى الميقات وأحرم منه ، فلا شيء عليه ، وقد تقدمت المسألة وفيها خلاف على أقوال ، منهم من يرى أن عليه دما ، ومنهم من يرى أن نسكه لا يصح ، ومنهم من يرى ألا شيء عليه .

**القول الثاني :** أن من وقف نهارا ودفع قبل غروب الشمس ، وعاد قبل أن تغرب ، فإن عليه دما ، وهو رأي الثوري ، ومذهب الحنفية ، والحنابلة في قول .

**دليلهم :** أنه بمجرد استقرار الدم في ذمته ، فلم يسقط الدم عنه ، كما لو رجع بعد غروب الشمس ، وكما لو أحرم من دون الميقات وعاد إليه ، فإن الدم يجب عليه .

وهذا القول له وجهة من جهة ما لو كان الإنسان عالما ، يعلم ، وعصى وخرج ، ثم عاد ، قد يقال بوجود الدم عليه ، وهذا اختيار شيخنا في بعض المواضع ، أنه قد يقال بوجود الدم عليه مطلقا إذا خرج ولو عاد ، وأما إذا كان جاهلا أو ناسيا ، فإنه يؤمر بالعودة ولا شيء عليه .

**قوله :** (ولم يعد قبله) مفهومه أنه لو عاد بعده فإن عليه دما.

وهذا هو الفرع الثالث : لو وقف نهارا ، وخرج من عرفة نهارا ، ولم يعد إلا بعد غروب الشمس.

أخبر أو تأسف على فعلته ، فعاد إلى عرفة بعد أن غربت الشمس ، مفهوم كلام المؤلف أنه إن عاد بعد غروب الشمس فعليه دم ، لأن عودته بعد الغروب ، ولأنه عاص بخروجه ، وإليه

ذهب جمهور أهل العلم رحمة الله عليهم ، الحنفية ، والشافعية ، والحنابلة ، لأن عليه الوقوف حال الغروب ، وقد فاته بخروجه ، فهو مثل من تجاوز الميقات غير محرم ، فأحرم دون الميقات ، ثم رجع إليه ، فإن الدم يجب في ذمته .

وذهب الحنابلة في رواية - هي من المفردات - إلى أنه إن عاد إلى عرفة قبل الفجر ، فإن الدم يسقط عنه ، لأنه عاد في وقت يصح الوقوف فيه .

## الراجع :

هو القول الأول ، إن خرج من عرفة قبل غروب الشمس ولم يعد إليها إلا بعد أن غربت ، فإنه يلزمه الدم - على القول بلزوم الدم - ، لأنه ترك واجبا من واجبات الحج ، وهو أن يكون حال غروب الشمس من يوم عرفة في عرفة ، فترتب الدم في ذمته ، وأصبح واجبا عليه .



﴿ قال رحمه الله : وَمَنْ وَقَفَ لَيْلًا فَقَطْ فَلَا . ﴾

من وقف ليلا دون النهار فحجه صحيح بإجماع أهل العلم رحمة الله عليهم ، وهذا القسم الرابع .  
الدليل الأول : عن عروة بن المضرس رضي الله عنه ، قال رسول الله صلى الله عليه وسلم : [....وقد وقف بعرفة قبل ذلك ليلا أو نهارا فقد تم حجه وقضى تفثه] .

الدليل الثاني : عن عبد الرحمن الديلي ، قال : (شهدت رسول الله صلى الله عليه وسلم وهو واقف بعرفة ، وأتاه ناس من أهل نجد ، فقالوا يا رسول الله كيف الحج؟ فقال : [الحج عرفة ، فمن جاء قبل صلاة الفجر من ليلة جمع فقد تم حجه]) وهذا يدل على أن من جاء بالليل فإن حجه صحيح .

هل يلزمه دم لترك الوقوف نهارا :

حكى الإجماع أهل العلم على أن من وقف ليلا فحجه صحيح ، حكى الإجماع ابن المنذر ، وابن عبد البر ، والقرطبي ، وابن قدامة ، والنووي ، وغيرهم كثير ، مع الدليلين السابقين ، لكنهم اختلفوا بعد ذلك ، هل يلزمه دم لأنه لم يقف نهارا أو لا؟ اختلف العلماء في هذه المسألة على قولين :

القول الأول : أن من وقف ليلا ولم يقف نهارا ، فلا شيء عليه ، وإليه ذهب عامة أهل العلم ، الحنفية ، والشافعية ، والحنابلة .

أدلتهم :

الدليل الأول : أن النبي صلى الله عليه وسلم في حديث عبد الرحمن الديلي قال [فقد تم حجه] وفي حديث عروة قال [فقد تم حجه وقضى تفثه] وهذا يدل على أن الحج تام ، وإذا كان تاما فلا شيء عليه ، كيف يكون عليه شيء والحج قد تم .

الدليل الثاني : أنه لم يدرك جزءا من النهار فأشبهه من منزله دون الميقات إذا أحرم منه ، فالحرم إذا كان منزله دون الميقات ، فأحرم من منزله ، فلا دم عليه ، فمثله من جاء عرفة بليل ، لأنه لم يدرك النهار فلا دم عليه .

القول الثاني : أن من أدرك الوقوف ليلا ولم يقف نهارا فإن عليه دما ، إليه ذهب الإمام مالك رحمه الله .

دليلهم : أن النبي صلى الله عليه وسلم لم يكتف بالليل ، بل وقف جزءا من النهار ، فتارك الوقوف نهارا تارك لنسك ، ومن ترك نسكا فعليه دم؛ لأثر ابن عباس (من نسي شيئا من نسكه أو تركه فليهرق دما) .

نوقش : بأن النبي صلى الله عليه وسلم قال في حديث عبدالرحمن بن يعمر : [فقد تم حجه] ولفظ التمام يدل على عدم الحاجة إلى الجبر بدم .

الراجح :

هو القول الأول ، أن من وقف ليلا دون النهار فلا شيء عليه .



﴿ قال رحمه الله : ثم يدفعُ بعدَ الغروبِ إلى مُزدلفةَ بسكينةٍ . ﴾

إذا غربت الشمس وتأكد من غروب القرص ، فإنه يدفع إلى مزدلفة ، والنبي صلى الله عليه وسلم دفع كما في الحديث (حتى غربت الشمس وذهبت الصفرة قليلا حتى غاب القرص) النبي صلى الله عليه وسلم تأكد من غروب الشمس ، وفي الزمن الحاضر تكون الشرط عند الطرق عند الأتوبيسات والسيارات ، يمنعون من خروجها حتى تغرب الشمس ، فإذا غربت الشمس فتح المجال للناس .

قوله (مزدلفة) : سميت مزدلفة من الازدلاف وهو الاقتراب ، لأن الناس بخروجهم من عرفة إلى مزدلفة يزدلفون (يقتربون) من منى ، فسميت مزدلفة ، ولها اسم آخر مشهور ، وهو : جَمَع ، والنبي صلى الله عليه وسلم ، يسميها جمعا ، وسميت جمعا لاجتماع الناس بها ، فإن قيل : عرفة جمع ، ومنى جمع أيضا ، فالجواب : أن العرب يسمون لأدنى ملابسة .

قوله (بسكينة) : السكينة هي التآني في الحركات ، واجتناب العبث ، وعدم المزاحمة ، فلا يزاحم الناس ، ولا يؤذي ولا يستعجل ، ولذا جاء في حديث جابر رضي الله عنه (ودفع رسول الله صلى الله عليه وسلم ، وقد شقق للقصواء الزمام ، حتى إن رأسها ليصيب مورك رحله ، ويقول بيده اليمنى : [أيها الناس السكينة السكينة] كلما أتى حبلا من الحبال أرخى لها قليلا حتى تصعد ، حتى أتى المزدلفة) انظر كيف كان النبي صلى الله عليه وسلم يجر خطامها ، ومورك الرحل العمود الذي يوضع على الرحل من أمامه ، ويضع الإنسان عليه رجله ، رأسها يصل إلى مورك الرحل ، معنى هذا أنه قد رفع رأسها جدا ، لا يريد أن تذهب وأن تسرع ، ومن طبيعة الناس من زمن النبي صلى الله عليه وسلم إلى اليوم ، أنهم إذا دفعوا من عرفة فإنهم يكونون مستعجلين جدا ، حتى تسمع أصوات السيارات وحوادث ووفيات ودهس ، ، الخ ، فكان صلى الله عليه وسلم يقول للناس في ذلك الموقف [السكينة السكينة] ويقول لهم [فإن البر ليس بالإيضاع] والإيضاع : ضرب من سير الإبل سريع ، فيأمرهم بعدم الاستعجال ، وإذا كان قد شقق للقصواء الخطام بتلك الصفة ، دل على أن الناقة تسرع ، لأن الناس كلهم يندفعون برواحلهم ، فهي مندفة معهم ، حتى الزمن هذا ، شيء غريب ، كأن الناس يكونون كالحبوسيين في موقفهم ، فإذا انتهى الموقف ينطلقون يبحثون عن الراحة ، لكن هذا من طبيعة البشر في ذلك الزمن والزمن الحاضر .

ومن الأحاديث الدالة على السكينة ، ما جاء من حديث ابن عباس رضي الله عنهما ، قال (دفع النبي صلى الله عليه وسلم يوم عرفة ، فسمع وراءه زجرا شديدا وضربا للإبل ، فأشار بسوطه صلى الله عليه وسلم ، وقال [أيها الناس عليكم السكينة ، فإن البر ليس بالإيضاع]) والإيضاع ضرب من سير الإبل فيه سرعة كما تقدم .

وجاء في الصحيح من حديث ابن عباس ، أن النبي صلى الله عليه وسلم أفاض من عرفة ، وأسامة ردفه ، قال أسامة (فما زال يسير على هيئته حتى أتى مزدلفة) أخرجه الإمام مسلم ، في خروجه من عرفة كان يسير بتؤدة وسكينة .



### قال رحمه الله : وَيُسْرَعُ فِي الْفَجْوَةِ .

وهي الفرجة بين الشئتين ، إذا وجد النبي صلى الله عليه وسلم ، متسعا أسرع من أجل أن يدرك مزدلفة مبكرا ، ولذا جاء عند الإمام مالك رحمه الله في الموطأ ، والإمام أحمد في المسند بإسناد حسن (إذا وجد فرجة نصاً) والنص الإسراع.

### قال رحمه الله : وَيَجْمَعُ بِهَا بَيْنَ الْعِشَاءَيْنِ .

يجمع في مزدلفة بين المغرب والعشاء - وتقدم هذا في صلاة المسافرين - وتقدم أن الجمع في عرفة وفي منى وفي مزدلفة مختلف في سببه ، هل سببه النسك أو السفر؟ فمن قال : سببه النسك قال له أن يجمع في المواطن كلها ، في عرفة وفي مزدلفة ؛ لأن النسك واحد فيها كلها ، وهو مذهب الحنفية ، والمالكية.

ومن أهل العلم من قال : سببه السفر ، وهو مذهب الشافعية ، والحنابلة ، واختاره شيخ الإسلام. لكن لا خلاف بين أهل العلم أن المسافرين يجمعون في مزدلفة وفي عرفة ، ويقصرون في مزدلفة وعرفة وفي منى بلا جمع.

### جمع العشاءين بمزدلفة :

أما بالنسبة للآفاقيين فقد تقدم الإجماع ، وأما أهل مكة ففيهم ثلاثة أقوال :

القول الأول : أن أهل مكة لا يجمعون في عرفة ولا مزدلفة ولا منى ولا يقصرون ، وهو قول الشافعية ، والحنابلة .

القول الثاني : أن أهل مكة يجمعون في عرفة ومزدلفة ولا يقصرون ، إليه ذهب الحنفية رحمهم الله.

القول الثالث : أن أهل مكة يجمعون ويقصرون في عرفة وفي مزدلفة ، وفي منى لا يجمعون ويقصرون ، إليه ذهب المالكية ، وهو اختيار شيخ الإسلام ابن تيمية .

الراجح : أنهم يجمعون ويقصرون في عرفة ومزدلفة ، ولا يجمعون ولا يقصرون في منى ؛ لأنها أصبحت حيا من أحياء مكة . وتقدمت المسألة في أحكام قصر الصلاة. والله أعلم .

وصلى الله وسلم على نبينا محمد على آله وصحبه أجمعين .





## بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

الحمد لله رب العالمين ، وصلى الله وسلم وبارك على نبينا محمد ، وعلى آله وصحبه أجمعين .

### جمع العشاءين قبل مزدلفة :

لو صلى في الطريق ، أو صلى في عرفة بسبب تأخر القطارات ، هل له أن يصلي في عرفة؟ أم لا بد أن يصلي صلاة المغرب والعشاء في مزدلفة؟ وهل يجوز أن يجمع جمع تقديم ، فيجمع في وقت المغرب؟ بالإجماع أن النبي صلى الله عليه وعلى آله وسلم ، صلى صلاة المغرب والعشاء في مزدلفة ، في وقت صلاة العشاء ، ولذا سار إلى مزدلفة ، ووقف في الشعب ، ونزل ، وبال ، وتوضأ وضوءاً خفيفاً ، كما ذكر أسامة رضي الله عنه في الصحيحين ، ثم ركب حتى أتى المزدلفة ، ثم نزل فتوضأ ، ثم صلى المغرب ، ثم أمر بحط الرحال عن الإبل ، ثم أمر بإقامة صلاة العشاء ، ثم صلى صلاة العشاء ، كل هذا في مزدلفة ، فهل يجوز للحاج أن يصلي صلاة المغرب والعشاء في غير مزدلفة؟ وأن يصلي صلاة المغرب والعشاء في وقت المغرب جمع تقديم؟ العلماء اختلفوا فيما بينهم ، لو أراد الحاج أن يصلي قبل الوصول إلى مزدلفة ، أو أراد أن يصلي في عرفة كما لو تأخر القطار والسيارة ، فأراد أن يصلي في عرفة قبل أن يذهب إلى مزدلفة ، أو ذهب إلى مزدلفة فأراد أن يصلي في وقت المغرب ، فهل يجوز هذا؟ اختلف العلماء في هذه المسألة على قولين :

**القول الأول :** أنه يجوز للحاج أن يصلي صلاة المغرب والعشاء جمع تقديم ، ويجوز له أن يصلي قبل الوصول إلى مزدلفة ، في عرفة أو في الطريق ، وإليه ذهب طائفة كبيرة من السلف ، فهو رأي عطاء ، وعروة ، والقاسم بن محمد ، وابن جبير ، وأبي ثور ، وأبي يوسف من الحنفية ، وابن المنذر ، وإسحق ، والمالكية ، والشافعية ، والحنابلة .  
**أدلتهم :**

**الدليل الأول :** قول النبي صلى الله عليه وسلم في حديث جابر [جعلت لي الأرض مسجداً وطهوراً] وهذا دليل على أن الصلاة جائزة في كل مكان ، ومن خص الصلاة بمكان دون مكان فعليه الدليل .

**الدليل الثاني :** أن فعل النبي صلى الله عليه وسلم لا يدل على الوجوب ، نعم هو الأفضل ، لكن ليس واجباً .  
**الدليل الثالث :** أن المسافر في الجمع يفعل الأرفق به من جمع تقديم أو جمع تأخير ، فإذا كان الأرفق به أن يصلي في عرفة أو في الطريق صلى ، وهذا يحدث في عرفة أيام الأتوبيسات ، أحيانا تتأخر ، ويحصل زحام ، بعض الأحيان لا يصل الناس إلى مزدلفة إلا بعد الفجر ، في هذه الحال يشكل عليهم أين يصلون؟ هل يصلون في الأوتوبيس؟ هل ينزلون في الأرض؟ كيف يتوضؤون؟ مع أنهم لو صلوا قبل الذهاب إلى مزدلفة لكان أرفق بهم .

**القول الثاني :** أنه لا يجوز للحاج أن يجمع الصلاة في وقت المغرب ولا قبل أن يصل إلى مزدلفة ، وإليه ذهب طائفة من السلف رحمهم الله ، فهو رأي الثوري ، ومذهب الحنفية ، والظاهرية ، وهو اختيار ابن حزم .

**دليلهم :** أن الرسول عليه الصلاة والسلام ، جمع بين هاتين الصلاتين في مزدلفة ، وجمع بينهما في وقت العشاء ، فكان نسكا ، وقد قال [خذوا عني مناسككم] وهذا نسك ، فيجب أن يؤخذ به .



## الراجع :

هو القول الأول ، أن الحاج يفعل الأرفق به ، من الصلاة في عرفة ، أو في الطريق ، أو في مزدلفة ، ويجوز له أن يصلي في وقت المغرب ، هذا هو الراجع ، للأدلة السابق ذكرها .

كان شيخنا رحمه الله يفتي بأنه لو قدم الحاج إلى مزدلفة في وقت المغرب ، فإنه يصلي المغرب في وقت المغرب ، ويصلي العشاء في وقت العشاء ، ويستدل بفعل ابن مسعود رضي الله عنه ، حيث كان إذا قدم في وقت المغرب يصلي المغرب ، ثم يدعو بالعشاء ، ثم يأمر المؤذن فيؤذن ، ثم يصلي صلاة العشاء في وقتها ، وقال الشيخ رحمه الله (إن تيسر أن تصلي كل صلاة في وقتها فصل ، ولكن الظاهر أنه لا يتيسر ، ولكن من باب الرفق أنهم يصلون المغرب والعشاء جمع تقديم ، وهذا من باب التسهيل) ويقول (وقد ذكرت في المنهج التفصيل ، لكن رأيت أن في هذا مشقة على الناس).

النبى صلى الله عليه وسلم تأخر حتى وصل بعد العشاء؛ لأنه كان في آخر عرفة ، وسيذهب إلى قرب المشعر الحرام ، والمسافة طويلة ، خاصة أنهم على إبل ، وفي ليل ، والطرق وعرة ، وكان يأمر الناس بالسكينة ، ويقول (ليس البر بالإيضاع) وإذا وجد فرجة نص ، وفي الطريق كما في حديث أسامة ، دفع النبي صلى الله عليه وسلم ، حتى إذا كان بالشعب نزل فبال ، ثم توضأ ولم يسبغ الوضوء ، فقلت : الصلاة يا رسول الله ، فقال : [الصلاة أمامك] ثم ركب ، فلما جاء المزدلفة نزل فتوضأ ، فهو قادم من مسافة بعيدة ، وتأخر لذلك ، لكن بعض الحجاج يكونون على القطار وهم في أوائل الناس ، ويصلون إلى مزدلفة قبل أذان العشاء ، هنا يؤمرون أن يصلوا المغرب والعشاء جمع تقديم؛ لأنه أيسر عليهم ، وهناك مشقة في التأخير ، فقد يحتاج أحدهم أن يقضي حاجته ، أو يأكل طعامه ، أو ينام ، والأفضل أن يصلوا قبل أن يحطوا رحالهم ، لأن هذا هو فعل النبي صلى الله عليه وسلم ، فإنه أمر المؤذن فأذن ، ثم أقام ، فصلوا صلاة المغرب ، فأمر بحط الرحال عن الإبل فحطت ، ثم أقيمت صلاة العشاء ، فصلى .

## مسألة :

لما ذهب النبي صلى الله عليه وسلم إلى عرفة ذهب من طريق يسمى طريق ضَب ، ولما رجع رجع من طريق المأزمين ، وهو الذي يوصل الآن إلى المشعر الحرام مباشرة ، فهو ذهب من طريق ورجع من طريق آخر ، فخالف كما خالف في دخول مكة ، فإنه دخل من كداء ، وخرج من كُدا ، يقولون : افتح وادخل ، واخرج وضم .

قال رحمه الله : ويبيتُ بها .

يبيت بمزدلفة ، يمكث ويبقى فيها ، وليس المعنى أنه ينام فيها ، لا يلزم النوم ، إذا بقي فيها فإنه يعتبر بائنا ، كما في الوقوف بعرفة ، ليس المراد أن يقف على قدميه بل المراد المكث ، سواء كان واقفاً أو راكباً أو مضطجعا أو قاعداً .

يفهم من كلام المؤلف رحمه الله أن المبيت في مزدلفة واجب ، ولما تكلم عن الدفع إلى مزدلفة قبل الفجر ، قال (وقبله فيه دم ، كوصوله إليها بعده) أي بعده أي بعد الفجر ، وهذا يبين بأن المبيت في مزدلفة واجب .



## حكم المبيت في مزدلفة :

هذه المسألة فيها خلاف على ثلاثة أقوال :

القول الأول : أن المبيت بمزدلفة واجب يجزئ بدم ، وإليه ذهب طائفة كبيرة من السلف ، فهو رأي عطاء ، والزهري ، وقتادة ، والثوري ، وإسحق ، ومذهب الحنفية ، والمالكية ، والشافعية ، والحنابلة .  
أدلتهم :

الدليل الأول : قول الله تعالى ﴿ فَإِذَا أَفَضْتُمْ مِنْ عَرَفَاتٍ فَاذْكُرُوا اللَّهَ عِنْدَ الْمَشْعَرِ الْحَرَامِ ﴾ وفأمر الله بالذكر بالذكر ويستلزم محلا يذكر فيه ، فالمبيت بمزدلفة واجب .

وهذا الدليل لا يسعدون به ، لا هم ولا من قال بالركنية - كما سيأتي - ، لأن الله عز وجل يقول ﴿ فَاذْكُرُوا اللَّهَ ﴾ فتوجه الأمر إلى الذكر ، وبالإجماع أن الذكر ليس بركن ولا بواجب ، فالدلالة غير واضحة .

الدليل الثاني : عن عبد الرحمن بن يعمر الديلي ، أن النبي صلى الله عليه وسلم قال [الحج عرفة ، من جاء عرفة قبل صلاة الفجر ليلة جمع فقد تم حجه] فذكر أن من جاء قبل الفجر ولو بجزء يسير تم حجه ، ومن جاء وقتا يسيرا إلى عرفة ، فإنه لا يمكنه إدراك المبيت بمزدلفة ، وقد قال صلى الله عليه وسلم [تم حجه] فدل على أن المبيت ليس ركنا ، لكن حكمه الوجوب ، لأن النبي صلى الله عليه وسلم ، بات بمزدلفة .

الدليل الثالث : عن عروة بن المضرس الطائي مرفوعا [من شهد صلاتنا هذه ، وقد وقف قبل ذلك بعرفة ليلا أو نهارا فقد تم حجه وقضى تفثه] فدل على أن المبيت بمزدلفة وإدراك صلاة الفجر بها واجب ، إذا ترك فإنه يجزئ بدم .  
القول الثاني : أن المبيت بمزدلفة ركن ، لا يتم الحج إلا به ، وهو منقول عن ابن عباس ، والزيبر رضي الله عنهم ، وهو رأي علقمة ، والأسود ، والنخعي ، والشعبي ، والحسن ، خمسة من كبار التابعين ، ولذا قال النووي رحمه الله (ذهب إليه خمسة من كبار التابعين) وهو قول طائفة من السلف ، فهو قول الأوزاعي ، وحمام ، وأبي عبيد القاسم بن سلام ، واختيار ابن جرير الطبري ، وابن خزيمة ، وإليه ذهب الشافعية في وجه ، وهو مذهب الظاهرية ، هذا القول له قوته بالنظر إلى القائمين به ، ولا شك أن القول بالركنية قول قوي ، وإذا نظر الإنسان نظرا مجردا فهو المتبادر إلى الذهن ، مزدلفة عرفة ... الخ .

## أدلتهم :

الدليل الأول : قول الله تبارك وتعالى ﴿ فَإِذَا أَفَضْتُمْ مِنْ عَرَفَاتٍ فَاذْكُرُوا اللَّهَ عِنْدَ الْمَشْعَرِ الْحَرَامِ ﴾ حيث دل على أن المبيت بمزدلفة ركن .

ونوقش : بأن الله عز وجل أمر بالذكر ، والذكر إجماعا ليس بواجب ، وليس بركن .

الدليل الثاني : عن عروة ، وفيه [من شهد صلاتنا هذه] حيث دل على أن من لم يبيت في مزدلفة ، فإنه لم يتم حجه ، فتمام الحج وقضاء التفث مرتب على شهود الصلاة وعلى الوقوف بعرفة ، وشهود الصلاة معناه المبيت بمزدلفة ، أو إدراك جزء من وقت مزدلفة ، ويعني أن من لم يدركها لم يتم حجه .



نوقش : بأن النبي صلى الله عليه وسلم ، قد أذن للضعفة بالدفع من آخر الليل إلى منى ، كما عند الإمام البخاري ومسلم ، من حديث عائشة ، وابن عباس ، وأم حبيبة ، رضي الله عنهم ، أذن لهم بالدفع ، وإذا إذن لهم بالدفع قبل صلاة الفجر ، فهو دليل على أن إدراك صلاة الفجر في مزدلفة ليس ركنا ، ولو كان ركنا لما أذن لهم؛ لأن الركن لا تتم العبادة إلا به ، إذ هو جانب الشيء الأقوى ، والمأهية لا يمكن أن يتصور وجودها إلا إذا كان الركن موجودا .  
الدليل الثالث : يذكرون حديثا يروى عن النبي صلى الله عليه وسلم ، أنه قال [من فاته المبيت بمزدلفة فقد فاته الحج] قال النووي رحمه الله (ليس بثابت ولا معروف) ولو صح فإنه يحمل على فوات الكمال ، لا على فوات الصحة .

القول الثالث : أن المبيت بمزدلفة سنة ، وهذا مروى عن عطاء ، وبه قال الأوزاعي ، فالأوزاعي له قولان ، وعطاء له قولان ، وهو رأي الشافعية في قول .

أدلتهم :

الدليل الأول : يمكن أن يستدل لهم بحديث [من جاء عرفة قبل صلاة الفجر ليلة جمع فقد تم حجه] والشخص قد يأتي قبل الفجر بدقيقة واحدة ، فيتم حجه ، وإذا وقف في عرفة قبل دقيقة واحدة من صلاة الفجر من يوم النحر ، هل يمكن أن يدرك مزدلفة؟ خاصة في الزمن الماضي ، وفي الحاضر كذلك ، إلا إذا هيئت له الأسباب ، ومع ذلك قال صلى الله عليه وسلم [فقد تم حجه] وهذا دليل على أن المبيت بمزدلفة ليس واجبا .

الدليل الثاني : أن المبيت بمزدلفة ليس واجبا ، قياسا على المبيت بمنى ليلة عرفة ، فهو سنة عند عامة أهل العلم رحمة الله عليهم ، حتى قال ابن قدامة (لا نعلم فيه خلافا) فيكون المبيت بمزدلفة سنة مثله .

الراجع :

هو القول الأول ، أن المبيت بمزدلفة واجب يجبر بدم ، لفعل النبي صلى الله عليه وسلم ، ولفعل الخلفاء الراشدين من بعده ، ولفعل المسلمين وتتابعهم على هذا الفعل ، ولحديث عروة بن المضرس ، فيكون واجبا وليس ركنا ولا سنة ، وهو رأي جماهير العلماء من السلف والخلف .

مكان المبيت بمزدلفة :

يبعث في أي موضع من مزدلفة؛ لأن النبي صلى الله عليه وسلم ، كما في حديث جابر ، قال : [وقفت ههنا ، وجمع كلها موقف] أخرجه الإمام مسلم ، شمالها وجنوبها وشرقها وغربها ، وقرب المسجد ، وبعيدا عنه ، في أي مكان ، وتوجد الآن علامات تحدد حدود مزدلفة من الجهات جميعا ، وجاء من حديث أبي هريرة رضي الله عنه ، أن النبي صلى الله عليه وسلم قال : [وكل جمع موقف] أخرجه أبو داود ، وابن ماجه ، وصححه الشيخ الألباني رحمه الله ، وفي الأول قال [وجمع كلها موقف] .



وسميت جمعا؛ لأن الناس يجتمعون فيها ، قريش في الجاهلية لم تكن تذهب إلى عرفة ، إنما كان حدها مزدلفة ، لأنهم يقولون : نحن أهل الحرم ، ولا يمكن أن نخرج عن الحرم ، واجتماع الناس إذا رجعوا إليهم يكون في مزدلفة ، فسميت جمعا لذلك ، ولها اسم ثالث ، وهو : المشعر الحرام ، لأن عرفة مشعر حلال ، أما مزدلفة ومنى فهما مشعر حرام .

ما هو المبيت الذي يسقط به الوجوب :

اختلف العلماء في هذه المسألة على ثلاثة أقوال :

**القول الأول :** ذهب الشافعية والحنابلة ، إلى أن المبيت إلى بعد نصف الليل واجب لمن أدركه قبل النصف ، فإذا دفع بعد ذلك جاز له ذلك .

**القول الثاني :** ذهب المالكية إلى أن البقاء فيها ليلا سنة ، والواجب هو النزول بقدر حط الرحال ، وإن لم يحط الرحل ، أي لو وقف بهذا المقدار وبقي رحله على سيارته فلا بأس به ، ليست العبرة في حط الرحل ، وقيل عندهم : بمقدار ما يتوضؤون ويصلون ويتعشون ، ثم يسرون .

**القول الثالث :** يرى الحنفية أن البقاء في مزدلفة سنة مؤكدة ، وأن الواجب هو ما بين طلوع الفجر إلى قبيل طلوع الشمس ، خلافا للمالكية ، والشافعية ، والحنابلة ، فالبقاء ليلا عندهم واجب ، وبعد الفجر إلى قبيل طلوع الشمس يعتبر سنة .

ويمكن التعبير بصيغة أخرى .

**أقل وقت للمبيت بجمع :**

يصنف على ثلاثة أقوال :

**القول الأول :** أن المبيت بجمع هو الوقوف بعد الفجر ، فإن دفع قبل الفجر فعليه دم ، وإليه ذهب الحنفية .

**القول الثاني :** أن المبيت الواجب بقدر ما يحط رحله ، من أول الليل ، أو آخره ، من دون تحديد ومن دون مبيت ، وقيل : بقدر ما يتوضأ ويصلي ويتعشى ، وإليه ذهب المالكية رحمهم الله .

**القول الثالث :** أنه البقاء إلى منتصف الليل لمن جاءها قبل منتصف الليل ، فإن جاء بعد نصف الليل بقي مدة من الزمن ثم انصرف ، وإليه ذهب الشافعية ، والحنابلة .

**قال رحمه الله : وله الدَّفْعُ بعدَ نِصْفِ اللَّيْلِ .**

قوله : (له) : أي للحاج ، فلم يخص الدفع لأحد دون أحد ، له أن يدفع بعد نصف الليل ، يدفع بعد نصف الليل سواء كان ضعيفا أم قويا ، رجلا أم امرأة ، كبيرا أم صغيرا ، الجميع يدفعون بعد نصف الليل . والخلاف في الدفع كالخلاف في المبيت بالتقسيم السابق .



متى يدفع من مزدلفة :

القول الأول : أنه يجوز له دفع بعد نصف الليل ، وإليه ذهب الشافعية ، والحنابلة .

أدلتهم :

الدليل الأول : حديث ابن عباس رضي الله عنهما ، قال (بعثني النبي صلى الله عليه وعلى آله وسلم في الثقل - أو قال : في الضعفة - من جمع بليل) متفق عليه ، وفي لفظ قال ابن عباس (كنت فيمن قدم رسول الله صلى الله عليه وسلم في ضعفه أهله ، من مزدلفة إلى منى) متفق عليه . فقوله (بليل) يصدق على معظم الليل ، وإذا انتصف الليل فقد صدق عليه أنه بقي معظم الليل .

ونوقش : بأن قوله (بليل) يشمل ما هو أكثر من نصف الليل ، إلى غياب القمر - كما سيأتي - .

الدليل الثاني : عن عائشة رضي الله عنها ، قالت (أرسل النبي صلى الله عليه وسلم ، بأم سلمة ليلة النحر ، فرمت الجمرة قبل الفجر ، ثم مضت فأفاضت) أخرجه أبو داود .

وجه الاستدلال من هذه الأحاديث ذكر (الليل) وإذا انتصف الليل فقد مضى أكثر الليل ، وإذا مضى أكثر الليل أجزاءه ، ونوقش بأن كلمة (الليل) تصدق على النصف الأول والثاني والسحر وغيرهما ، فالتحديد بالنصف يحتاج إلى دليل .

القول الثاني : أنه يدفع بعد مضي قدر ما يحط رحله ، وقيل : بقدر ما يتوضأ ويصلي ويتعشى ، وإليه ذهب المالكية ، فإن دفع بعد ذلك فلا شيء عليه ، فلو جلس نصف ساعة ، أو ساعة إلا ربعاً أجزاءه .

القول الثالث : أنه لا يدفع إلا بعد الفجر ، ولو أن يبقى لحظة واحدة قبل طلوع الشمس ، فإن دفع قبل طلوع الفجر فعليه دم ، وهو مذهب الحنفية كما تقدم .

القول الرابع : أنه لا يدفع حتى يغيب القمر ، وهذا رأي شيخ الإسلام ابن تيمية ، وابن القيم ، وشيخنا رحمهم الله .  
دليلهم :

الدليل الأول : عن عبد الله مولى أسماء ، (أنها نزلت ليلة جمع عند المزدلفة ، فقامت تصلي ، فصلت ساعة ثم قالت : يا بني هل غاب القمر؟ قال : قلت : نعم ، قالت : فارتحلوا ، فارتحلنا فمضينا ، حتى رمت الجمرة ، ثم رجعت ، فصلت الصبح في منزلها ، فقلت : ما أرانا إلا قد غلشنا - أي بكرنا - قالت : يا بني ، إن رسول الله صلى الله عليه وسلم أذن للظعن) أخرجه الإمام البخاري ومسلم .

وجه الاستدلال : قوله (أذن) والإذن إنما يكون في شيء واجب ، مع أنه قد يناقش ويقال : نعم ، الترخيص يكون في شيء واجب ، أما الإذن فقد يكون في شيء غير واجب ، أي إن الأفضل أن يبقى الإنسان إلى طلوع الفجر ، لكن النبي صلى الله عليه وسلم ، أذن لهم رحمة بهم ، وشفقة عليهم؛ لئلا يختلطوا بالناس في حال الزحام ، وحتى يدركوا العيد مع الناس فيعيدوا معهم .



من يؤذن له بالدفع قبل الفجر :

الضعفاء يؤذن لهم بالدفع قبل الفجر ، وهذا رأي طائفة من السلف ، ابن عباس ، وعائشة ، وعبد الرحمن بن عوف ، وعطاء ، والثوري ، والحنفية ، والمالكية ، والشافعية ، والحنابلة حتى قال ابن قدامة رحمه الله (لا نعلم فيه خلافا) للأحاديث الثابتة ، حديث ابن عباس ، وحديث عائشة ، وأم حبيبة ، وكان عبد الرحمن بن عوف ، وعائشة وغيرهما يبعثون بأهلهم من آخر الليل ، وهذا يدل على أن الضعفة لا إشكال في دفعهم ، ويلحق بهم من معهم ممن يتولى أمرهم ، كزوج المرأة ، وولي الأطفال ، والقائم بأمر الضعيف ، قال شيخ الإسلام رحمه الله : (ثم إن كان من أهل الأعدار ، مثل النساء والصبيان والمرضى ، ومن يقوم بهم ، فله الدفع منها في آخر الليل من غير كراهة) .

دفع غير الضعفة :

اختلف العلماء في هذه المسألة على ثلاثة أقوال :

القول الأول : أن لهم الدفع كالضعفة ، وإليه ذهب المالكية ، قال الإمام مالك رحمه الله (من مر بالمزدلفة مارا ولم ينزل بها فعليه الدم ، ومن نزل بها ثم دفع منها بعد ما نزل بها ، وإن كان دفعه منها في وسط الليل أو في أوله أو في آخره ، وترك الوقوف مع الإمام فقد أجزأه ، ولا دم عليه) فعموم كلامه يشمل الضعفاء وغيرهم لأنه لم يقيد .

القول الثاني : جواز الدفع بعد منتصف الليل للضعفة وغيرهم ، وإليه ذهب الشافعية ، والحنابلة . قال النووي (قال أصحابنا : وسواء كان الدفع بعد نصف الليل لعذر أم لغيره فإنه يجزئه المبيت) وقال ابن قدامة (وإنما أبيح الدفع بعد نصف الليل بما ورد من الرخصة فيه ... والمستحب الاقتداء برسول الله صلى الله عليه وسلم ، والمبيت إلى أن يصبح ، ثم يقف حتى يسفر) فحكم بالاستحباب .

القول الثالث : أن البقاء بعد الفجر واجب ، وبقائه ليلا سنة ، فيجب أن يقف من طلوع الفجر إلى قبيل طلوع الشمس ، وبناء عليه فليس له الدفع قبل الفجر إن كان قويا ، وأما إن كان من الضعفة فيجوز له الدفع بليل ، وإليه ذهب الحنفية . قال الكاساني (وأما حكم فواته عن وقته أنه إن كان لعذر فلا شيء عليه ، لما روي أن رسول الله صلى الله عليه وعلى آله وسلم ، قدم ضعفة أهله ، ولم يأمرهم بالكفارة) والحنفية هم من يلزم بالبقاء إلى الفجر .

الراجح :

أن يقال بعدم وجوب البقاء إلى بعد الفجر ، لعدم الدليل على الإيجاب ، ويقوي هذا واقع الحج ، وحاجة الناس إلى الدفع ، وذلك لوجود الزحام الشديد ، سواء في مزدلفة أو في الطريق ، أو في الدفع إلى الحرم ، أو في غير ذلك ، فالزحام موجود ، ولكن يقال : لا ينبغي الدفع آخر الليل لمن كان قادرا؛ لأن النبي صلى الله عليه وسلم بقي حتى أسفر ، وعبارة (لا ينبغي) هي التي ذكرها شيخ الإسلام رحمه الله ، قال (ولا ينبغي الدفع قبل الفجر) أي لغير الضعفة ، وهي العبارة التي ذكرها الشيخ عبد العزيز بن باز رحمه الله عليه ، لأنه لا دليل عندهم على الإيجاب ، وأن من دفع فقد فعل محرما ، مع أنهم يقولون : إذا غاب القمر جاز الدفع ، والنبي صلى الله عليه وسلم قدم الضعفة ، وهو بقي إلى بعد الفجر ، وكما تقدم ، كل الأئمة على جواز الدفع قبل الفجر ، ولم ينقل المنع إلا عن الحنفية؛ لأنهم يرون وجوب البقاء بعد الفجر ، وهم لم يوجبوا البقاء في الليل ، بل يرونه سنة ، لكن يرون الوجوب بعد صلاة الفجر .



### ﴿ قال رحمه الله : وَقَبْلَهُ فِيهِ دَمٌ . ﴾

أي من دفع قبل نصف الليل فعليه دم؛ لأنه ترك واجبا من واجبات الحج ، ومن ترك شيئا من نسكه أو نسيه فليهرق دما ، كما قال ابن عباس رضي الله عنهما ، قال ابن قدامة (سواء فعل ذلك عامدا أو ساهيا أو عالما أو جاهلا؛ لأنه ترك نسكا ، والنسيان أثره في جعل الموجود كالمعدوم ، لا في جعل المعدوم كالموجود) هذا رأي الأصحاب رحمهم الله.

وليعلم أن العلماء في وجوب الدم على من دفع قبل النصف وكذا الدم على من فاته الوقوف على أقوال :  
القول الأول : أنه لا دم على من فاته الوقوف لعذر ، إنما الدم على من فاته الوقوف لغير عذر . إليه ذهب الحنفية ، والشافعية ، لأنه ترك نسكا.

القول الثاني : أن من لم ينزل في مزدلفة بقدر حط الرحال عليه دم ، لا فرق بين الضعفاء وغيرهم ، إليه ذهب المالكية.

القول الثالث : أنه إن دفع قبل نصف الليل فعليه الدم مطلقا ، فلا يفرقون بين الضعفة والجاهل والناسي والعامد .... الخ ، كلهم واحد ، إلا إذا عاد إلى مزدلفة قبل طلوع الفجر؛ لأثر ابن عباس المشهور (من ترك شيئا من نسكه أو نسيه فليهرق دما)؛ ولأنه ترك نسكا ، وإليه ذهب الحنابلة .

### ﴿ قال رحمه الله : كَوُصُولِهِ إِلَيْهَا بَعْدَ الْفَجْرِ لَا قَبْلَهُ . ﴾

كوصول الحاج إليها أي إلى مزدلفة بعد الفجر لا قبله ، فإذا وصل إليها الحاج قبل الفجر فلا شيء عليه لزحام مثلا ، لأنه أدرك جزءا من وقت المبيت ، فبرئت ذمته ، لكن لو أن الحاج لم يصل إليها إلا بعد الفجر ، أضعاع الطريق ، أو أعاقه الزحام كما هو الحال الآن ، المؤلف يرى أنه يجب عليه الدم إذا وصل إليها بعد الفجر ، كما وجب عليه الدم لدفعه قبل نصف الليل ، وإليه ذهب المالكية ، والحنابلة؛ لأنه ترك واجبا وهو المبيت ، ولا فرق بين المعذور وغيره ، لأن المحصور عن الواجب عليه دم ، عند الحنابلة .

الشافعية : يرون التفريق إذا وصل بعد الفجر ، فإن كان لعذر فلا شيء عليه ، وإن كان لغير عذر فعليه الدم ، لغير عذر : كأن يجلس في عرفة عند أصحابه ، ويسهر عندهم إلى قبل الفجر ، ثم يذهب إلى مزدلفة ، لكنه لم يدرك المبيت ، أذن الفجر قبل أن يصل ، فعليه دم؛ لأن تأخره بغير عذر .

أما الحنفية : فيقولون إذا وصل بعد الفجر فلا شيء عليه؛ لأن المبيت عندهم بالليل سنة ، وبعد الفجر هو الواجب إلى قبيل طلوع الشمس ، لكن لو قدر أنه لم يصل إلا بعد طلوع الشمس ، فإنه يجري على مذهبهم السابق ، إن كان لعذر فلا شيء عليه ، وإن كان لغير عذر فعليه دم .





قال الشيخ ابن عثيمين رحمه الله (إيجاب الدم على من وصل إليها في أول وقت الفجر فيه نظر؛ لأن النبي صلى الله عليه وسلم ، جاءه عروة بن المضرس في صلاة الفجر ، فقال [من شهد صلاتنا هذه ... فقد تم حجه] ولم يلزم عروة بالدم ، والنبي صلى الله عليه وسلم ، صلى الصلاة في أول الوقت ، وهؤلاء مثل من لم يصل في الوقت ، فإنه يصلي بعد الوقت ، وهؤلاء حصروا إكراها ولم يصلوا في الوقت ، فيكون وصولهم إلى المكان بعد زوال الوقت ، كقضاء الصلاة بعد خروج وقتها للعذر ، وهذا أقرب إلى الصواب ، قال (والراجح أنه لا يلزم بدم؛ لأنه ترك هذا الواجب عجزاً عنه) هذا هو الراجح والله أعلم ، أنه إن تأخر لغير عذر يخرج دماً ، براءة لذمته ، وإن كان لعذر فلا شيء عليه؛ لأن الواجبات تسقط بالعجز عنها ، وهو مذهب الحنفية ، والشافعية ، والموافق للدليل ، لأن النبي صلى الله عليه وسلم ، لم يلزم عروة بن مضرس الطائي بالدم ، مع أنه لم يأت إلا في وقت صلاة الفجر من يوم النحر ، وهذا يحدث في هذه السنوات ربما لا يصل الإنسان إلا بعد الفجر .

ويمكن تقسيم كلام المؤلف السابق :

- ١- من دفع قبل نصف الليل فعليه دم .
- ٢- من دفع بعد منتصف الليل فلا شيء عليه .
- ٣- من وصل إلى مزدلفة بعد الفجر فعليه دم .
- ٤- من وصل إليها بعد نصف الليل فلا شيء عليه .

هذا على كلام المؤلف ، وإذا وصل بعد منتصف الليل فالجميع يرون ألا شيء عليه ، مذهب الشافعية ، والحنابلة وهو المذهب عند الحنفية ، والمالكية ، أما الحنفية فلأنهم يرون أن وقت الوقوف بعد الفجر ، وأما المالكية فلأن وقت الوقوف هو قدر حط الرحل ، في أول الليل أو آخره أو وسطه .

هل يستحب قيام ليلة مزدلفة؟ قال النووي رحمه الله : (فينبغي أن يعتني الحاضر هناك بإحيائها بالعبادة من صلاة وتلاوة وذكر ودعاء وتضرع....) وقال ابن القيم : (ثم نام حتى أصبح ولم يحيي تلك الليلة ، ولا يصح عنه في إحياء ليلة العيد من شيء) وفي حديث جابر (ثم اضطجع رسول الله صلى الله عليه وسلم حتى طلع الفجر ، حين تبين له الصبح بأذان وإقامة). وهذا يدل على عدم إحيائها وأما الوتر فالظاهر أن النبي صلى الله عليه وسلم صلاه لأنه لا يتركه لا في حضر ولا سفر.

📖 قال رحمه الله : فإذا صلى الصبح أتى المشعر الحرام فرقاه أو يقف عنده .

المشعر الحرام هو موضع المسجد الآن ، وهو في الأصل اسم جبل صغير ، اسمه (قزح) وبعضهم يسميه (الميقدة) لكن قزح هو اسمه الجاهلي ، يقول شيخنا رحمه الله إنه في موضع المسجد الذي في مزدلفة الآن ، ذكر هذا في منسكه.



المؤلف يقول : إنه يصلي الصبح ، والنبي صلى الله عليه وسلم ، صلى الصبح بغسل ، في أول وقتها ، في حديث جابر (ثم اضطجع رسول الله صلى الله عليه وسلم ، حتى طلع الفجر ، وصلى الفجر حين تبين له الصبح بأذان وإقامة) فقولته (حين تبين له الصبح) أي إنه بكر جدا ، ولذا قال ابن مسعود رضي الله عنه (ما رأيت النبي صلى الله عليه وسلم ، صلى صلاة لغير ميقاتها إلا صلاتين : جمع بين المغرب والعشاء ، وصلى الفجر قبل ميقاتها) أي في مزدلفة ، قوله : (قبل ميقاتها) هل تعني قبل دخول وقت الفجر؟ لا يمكن هذا ، إنما المراد إنه بكر جدا ، لكن صلاحها في أول الوقت ، حتى يستغل بقية الوقت في الدعاء والتضرع .

قوله : (المشعر الحرام) سمي مشعرا حراما؛ احترازا من المشعر الحلال وهو مشعر عرفة .

قوله : (فیرقاه أو یقفُ عنده) : أي يرقى الجبل ، وهذا نص عليه الشافعية ، والحنابلة ، يرقاه أو يقف عنده؛ لقوله تعالى ﴿ فَادْكُرُوا اللَّهَ عِنْدَ الْمَشْعَرِ الْحَرَامِ ﴾ .

﴿ قَالَ رَحِمَهُ اللَّهُ : وَيَحْمَدُ اللَّهُ وَيُكَبِّرُهُ وَيَقْرَأُ : { فَإِذَا أَفْضْتُمْ مِنْ عَرَفَاتٍ } الْآيَتِينَ .

يحمد الله ويكبره ، مستقبل القبلة ، ويدعو ، حتى يسفر جدا ، ثم ينصرف ، وهذا دل عليه حديث جابر (ثم ركب القصواء حتى أتى المشعر الحرام ، فاستقبل القبلة ، فدعاه وكبره ، وهله ، ووحده ، فلم يزل واقفا حتى أسفر جدا ، فدفع قبل أن تطلع الشمس) والنبي صلى الله عليه وسلم ، كان واقفا في هذه الحال ، لأنه يقتدى به وينظر إليه .

والآيتان هما ﴿ لَيْسَ عَلَيْكُمْ جُنَاحٌ أَنْ تَبْتَغُوا فَضْلًا مِنْ رَبِّكُمْ فَإِذَا أَفْضْتُمْ مِنْ عَرَفَاتٍ فَادْكُرُوا اللَّهَ عِنْدَ الْمَشْعَرِ الْحَرَامِ وَاذْكُرُوهُ كَمَا هَدَاكُمْ وَإِنْ كُنْتُمْ مِنْ قَبْلِهِ لَمَنِ الضَّالِّينَ . ثُمَّ أَفِيضُوا مِنْ حَيْثُ أَفَاضَ النَّاسُ وَاسْتَغْفِرُوا اللَّهَ إِنَّ اللَّهَ غَفُورٌ رَحِيمٌ ﴾ يقرأ هاتين الآيتين ، وقراءة هاتين الآيتين لا دليل على أنها من السنة ، لكن يقول شيخنا رحمه الله : تقرأ مثل آية الصفا ، وآية المقام ، ولها مناسبة هنا ، وهي تذكر الإنسان هذا الموقف ، لكن هذا يحتاج إلى دليل؛ لأن هذه عبادة ، والقياس لا بد له من دليل ، والأصل عدم قياس هذه العبادة على تلك العبادة؛ لأننا لا ندرى ما المعنى الذي من أجله قرأ النبي صلى الله عليه وسلم ، عند الصفا وعند المقام ، إلا إذا قيل : إنه قرأ من باب تذكير نفسه ، ولذا فقراءة هاتين الآيتين فيه نظر .

﴿ قَالَ رَحِمَهُ اللَّهُ : وَيَدْعُو حَتَّى يُسْفِرَ .

يدعو حتى يسفر جدا ، إليه ذهب عامة أهل العلم رحمة الله عليهم ، الحنفية ، والشافعية ، والحنابلة؛ لحديث جابر (فلم يزل واقفا حتى أسفر جدا ، فدفع قبل أن تطلع الشمس) وذهب الإمام مالك رحمه الله ، إلى أنه يدفع قبل أن يسفر ، وهذا يحتاج إلى دليل ، وهم محجوجون بفعل النبي صلى الله عليه وسلم ، فإنه وقف حتى أسفر جدا ثم دفع ، والسبب الذي جعله يدفع قبل هو مخالفة المشركين ، قال عمر (كان المشركون في الجاهلية لا يدفعون حتى تطلع الشمس على رؤوس الجبال كالعمائم على رؤوس الرجال ، وكانوا يقولون : أشرق تبير كيما تبير) وتبير جبل في مزدلفة ، أي : إذا طلعت الشمس دفعوا ، فخالفهم صلى الله عليه وسلم ، و النبي صلى الله عليه وسلم قد خالف أهل الجاهلية في مواضع كثيرة ، خالفهم في أنه أمر أصحابه بأن يخلوا ويأتوا بعمرة ، وهم لا يعتمرون في أشهر الحج



، وخالفهم في السعي بين الصفا والمروة ، فإن طائفة من العرب لم تكن تسعى بين الصفا والمروة ، وخالفهم بالدفع إلى عرفة ، فإن قريشا كانت تبقى في مزدلفة ولا تدفع ، وستأتي مخالفة أخرى في وادي محسر .  
قال عمر رضي الله عنه (كان المشركون لا يفيضون من جمع حتى تطلع الشمس ، ويقولون أشرق ثبير كيما نغير ، وإن رسول الله صلى الله عليه وسلم ، خالفهم ، فأفاض قبل أن تطلع الشمس) أخرجه الإمام البخاري .  
وقد كره الشافعية أن يتأخر حتى تطلع الشمس ، كراهة تنزيه ، وقال بعضهم : خلاف السنة .  
**قال رحمه الله : فإذا بلغ محسراً أسرع رمية حجر .**

إذا دفع من مزدلفة سار وعليه السكينة ، كما كان صلى الله عليه وسلم يسير ، لحديث ابن مسعود [ليس البر بإيجاف الخيل والإبل ، فعليكم السكينة] أخرجه الإمام البخاري رحمه الله ، ومحسر بطن واد قبل منى ، وهو برزخ بين منى ومزدلفة ، ليس من أيهما ، وهو من أرض الحرم ، لكنه ليس مشعرا ، لما جاء النبي صلى الله عليه وسلم محسرا أسرع ، حرك ناقته كما في حديث جابر (حتى أتى بطن محسر فحرك قليلا) أي أسرع .  
**حكمة الإسراع بمحسر :**

لماذا حرك صلى الله عليه وسلم في هذا المكان؟ قيل : أسرع رحمة بناقته التي كانت تحته ، لأن الدابة إذا كانت في أرض يابسة تسير بسرعة ، وإذا كانت في أرض رخوة وأمسك بزمامها وبطأها فإنها تتعثر لا تستطيع المشي ، فهو أطلق لها الزمام حتى تسرع .

وقيل : من أجل أن تتوافق سرعته في الأرض اليابسة مع الأرض الرخوة ، لأنها إذا سارت بسرعة في الأرض الرخوة توافقت سرعتها في الأرض اليابسة .

وقيل : أسرع لأن هذا الموضع (محسر) كان موقف النصارى ، فأسرع من باب مخالفتهم ، وهذا جاء فيه أثر أخرجه البيهقي ، من حديث المسور بن مخرمة ، أن عمر رضي الله عنه (كان إذا جاء محسرا أسرع بناقته ، ويقول : أبياتا :

**إليك تعدو قلقا وضيئها ... مخالفا دين النصارى دينها**

**معترضا في بطنها جنينها**

وقيل : إن النبي صلى الله عليه وسلم أسرع فيه؛ لأن الله عز وجل قد أهلك فيه الفيل ، وهذا فيه نظر؛ لأن هلاك أصحاب الفيل كان بالمغمس قال لبيد أو غيره :

**حُبس الفيل بالمغمس حتى ... صار يحبو كأنه معقور**

ومحسر واد يمتد من الطائف ، من الشمال إلى الجنوب .



قوله : (رمية حجر) : أي إنه يسرع قدر رمية الحجر ، وهذا جاء في موطأ الإمام مالك رحمه الله ، من حديث نافع (أن ابن عمر كان يحرك راحلته في بطن محسر قدر رمية حجر) فأخذ فقهاء الشافعية ، والحنابلة ، أخذوا بها موافقة لكلام نافع .

فائدة :

بين منى ومزدلفة واد هو وادي محسر ، وبين مزدلفة وعرفة واد يسمى بطن عرنة . والله أعلم .  
وصلى الله وسلم على نبينا محمد وعلى آله وصحبه أجمعين .



## بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

الحمد لله رب العالمين ، وصلى الله وسلم على نبينا محمد ، وعلى آله وصحبه أجمعين .

قال المؤلف رحمه الله : وَأَخَذَ الْحَصَى - وَعَدَّهُ سَبْعُونَ - .

إذا دفع الحاج من مزدلفة فإنه يلي؛ لحديث الفضل (فلم يزل مليبا حتى رمى جمرة العقبة) والنبى صلى الله عليه وعلى آله وسلم ، ذهب إلى منى من الطريق الوسطى التي بين الجبلين ، التي تصل إلى الجمرات مباشرة ، وسيشرح المؤلف في أحكام رمي جمرة العقبة .

الجمار : مأخوذة في الأصل من الحصى الصغار ، والجمرة هي موضع رمي هذه الحصى ، وإنما سميت جمرة لهذا ، هذا الاشتقاق الأشهر لمعنى الجمار ، وثمة أقوال غير هذا .

الجمرة : مجمع الحصى ، وليست الشاخص الموجود الآن ، ولذا لا يقصد رمي هذا الشاخص ، وإنما يجزئ الرمي إذا وقعت الحصاة في مرمى الجمار الذي عليه الحوض الآن .

الحكمة من رمي الجمار :

الحكمة الأولى : التبعيد لله عز وجل ، والفعل كفعل النبي صلى الله عليه وسلم ، فإنه رمى الجمار وقال [خذوا عني مناسككم] .

وقيل : الاقتداء بأبينا إبراهيم عليه الصلاة والسلام ، فقد روى ابن عباس مرفوعاً (أنه لما أتى إبراهيم المناسك عرض له الشيطان عند جمرة العقبة ، فرماه بسبع حصيات حتى ساخ في الأرض ، ثم عرض له الشيطان عند الجمرة الثانية ، فرماه بسبع حصيات حتى ساخ في الأرض ، ثم عرض له عند الجمرة الثالثة ، فرماه بسبع حصيات ، حتى ساخ في الأرض ، قال ابن عباس رضي الله عنهما : الشيطان ترجمون ، وملة أبيكم إبراهيم تتبعون) وهذا الحديث أخرجه ابن خزيمة ، والحاكم ، والبيهقي ، وصححه الألباني ، وإذا صح الحديث فهذا الأصل ، أنها كانت لرمي الشيطان ، ثم أصبحت بعد ذلك اتباعاً لأبينا إبراهيم ونبينا صلى الله عليه وسلم .

وقيل : شرع رمي الجمار لإقامة ذكر الله ، وقد جاء فيه حديث ، فعن عائشة رضي الله عنها ، أن النبي صلى الله عليه وسلم قال [إنما جعل الطواف بالبيت وبين الصفا والمروة ورمي الجمار لإقامة ذكر الله عز وجل] أخرجه الإمام أحمد ، وأبو داود ، والنسائي بإسناد ضعفه طائفة من أهل العلم ، وذكر ابن حجر مجموعة من الضعفاء فيه ، وضعفه الألباني ، فهو لا يثبت عن النبي صلى الله عليه وسلم ، وإن كان معناه صحيحاً عند أهل العلم ، فإن الحجاج إذا رموا الجمرة يذكرون الله تعالى ويكبرونه .

قوله (وَأَخَذَ الْحَصَى) لم يجد المؤلف رحمه الله مكان أخذ الحصى ، وقد اختلف أهل العلم رحمهم الله في مكان أخذ الحصى .



## مكان أخذ الحصى :

اختلف العلماء في هذه المسألة على ثلاثة أقوال :

**القول الأول :** أنه يأخذه من حيث شاء ، من مزدلفة ، أو من منى ، أو من الطريق إليها ، وإليه ذهب طائفة من أهل العلم ، فهو رأي عطاء ، وابن المنذر ، والمالكية ، والحنابلة ، وصححه ابن قدامة ، وهو رأي شيخ الإسلام ابن تيمية ، ويرى الجميع ، أخذها من مزدلفة ، أم من منى ، أم من الطريق إليها على حد سواء .

## أدلتهم :

الدليل الأول : أنه لم يرد نص صحيح في تحديد موضع أخذ الحصى ، فمن حيث أخذ جاز .

الدليل الثاني : أنه لا خلاف بين أهل العلم رحمة الله عليهم ، في أجزاء الرمي بالحصى من أي موضع كان ، وإذا كان كذلك جاز الأخذ من أي موضع .

**القول الثاني :** أنه يستحب أخذ الحصى من مزدلفة ، وهو فعل ابن عمر ، وسعيد بن جبير ، و رأي القاسم ، ومجاهد ، ومكحول ، وإسحق ، ومذهب الشافعية .

## أدلتهم :

الدليل الأول : أن ابن عمر رضي الله عنهما ، كان يأخذ الحصى من مزدلفة ، وكذا سعيد بن جبير ، ويقول (كانوا يتزدون الحصى من جمع) يعني الصحابة والتابعين .

الدليل الثاني : أن الرمي تحية منى ، فينبغي ألا يتشاغل عنه بشيء ، لذا ينبغي له أن يلقط الحصى من مزدلفة ، فإذا وصل إلى منى بادر مباشرة إلى رمي الجمرة .

**القول الثالث :** أنه يأخذ الحصى من الطريق ، وإليه ذهب الحنفية .

**دليلهم :** حديث ابن عباس رضي الله عنهما ، أن النبي صلى الله عليه وسلم ، قال له غداة جمره العقبة ، وهو على ناقته صلى الله عليه وسلم [القط لي حصى] قال : فلقطت له سبع حصيات من حصى الخذف ، فقبضهن في كفه ، ويقول : [أمثال هؤلاء فارموا] ثم قال : [إياكم والغلو في الدين ، فإنما أهلك من كان قبلكم الغلو في الدين] أخرجه الإمام أحمد ، وابن ماجه ، وابن خزيمة ، وابن حبان ، وصححه ابن خزيمة ، وابن حبان ، فالسنة أن يلقط الحصى من الطريق كما فعل صلى الله عليه وسلم .

## الراجح :

أن الأمر في هذا واسع ، إن لقطه من مزدلفة فلا بأس ، وإن لقطه من منى فلا بأس ، وإن لقطه من الطريق إلى منى فلا بأس ، لكن ما يفعله عوام المسلمين ، إذا نزلوا في مزدلفة يشرعون في لقط الحصى قبل أن يصلوا ، هذا ليس من السنة ، بل هو من الأخطاء الشائعة عند الحجاج ، يقال لهم : ابدؤوا بالصلاة ، ثم إذا انتهيتم من صلاتكم وعشائكم ونومكم ، ووجدتم فرصة فاذهبوا واطمأنتوا حصى جمره العقبة فقط ، السبع حصيات ، حتى لا يتشاغل في الطريق ، أو يتشاغل إذا وصل إلى منى عن رمي الجمره مباشرة ، وفي الأزمنة الأخيرة قد يحتاج إلى لقطها من مزدلفة؛ لأنه لا



يجد في الطريق حصى ، يكون الطريق مسفلتا ، وأحيانا يكون عليه إسمنتا ، فلا يجد حصى ، خاصة في جمرة العقبة التي في يوم النحر ، فإنه غالبا يصعب عليه ، وربما يصل إلى المرمى وهو لم يجد حصاة يرمي بها الجمرة .

عددها :

﴿ قال رحمه الله : وَعَدُّهَا سَبْعُونَ . ﴾

سبع لجمرة العقبة يوم النحر ، وثلاث وستون للجمار الثلاث في أيام التشريق الثلاثة ، ولا دليل على لقط الثلاث والستين حصاة قبلُ في مزدلفة ، بل الظاهر من فعل النبي صلى الله عليه وسلم ، أنه لم يلقط له إلا في منى ، لأنه إذا كان قد أمر ابن عباس بأن يلقط له سبع حصيات ، ولقط له سبع حصيات ، ولم يذكر أنه لقط سبعين حصاة ، دل على أنه لم يلقط السبعين جملة ، وإنما كان يلقط كل يوم في يومه .

حجمها :

﴿ قال رحمه الله : بَيْنَ الْحُمْصِ وَالْبُنْدُقِ . ﴾

قوله : (الحمص) : بكسر الحاء ، وفتح الميم أو كسرهما ، وفي لهجتنا بالضم ، نقول : حُمْص ، وهي كلمة فارسية معربة ، وهو حب معروف .

يقول العلماء رحمهم الله في تقديرها : أقل من أنملة طولا وعرضا ، وبعضهم يقول : بقدر حبة الباقلاء ، وقد جاء في الحديث أنها مثل حصى الخذف ، كما جاء في حديث ابن عباس ، وفي حديث جابر - وسيأتي - وهذا قال به جمهور أهل العلم رحمة الله عليهم ، فهو رأي ابن عمر ، وجابر ، وابن عباس ، وابن الزبير رضي الله عنهم أجمعين ، وطاوس ، وعطاء ، وابن جبير ، وهو مذهب الحنفية ، والشافعية ، والحنابلة ، قال الإمام مالك رحمه الله (أكبر من ذلك أعجب إلي) قال النووي رحمه الله (واتباع السنة أولى) أي أولى من قول الإمام مالك رحمه الله .

الدليل على أنها بقدر حصى الخذف حديث جابر قال : (حتى أتى الجمرة التي عند الشجرة ، فرماها بسبع حصيات مثل حصى الخذف) وجاء في الحديث (فلقطت له سبع حصيات من حصى الخذف) ولهذا قال الترمذي رحمه الله (وهو الذي اختاره أهل العلم) .

وجاء عن ابن عمر رضي الله عنهما أنها بقدر بعة الغنم ، وقد تقدم أنها أقل من الأنملة طولا وعرضا .  
الحصى الصغيرة والكبيرة جدا :

قال الزركشي رحمه الله (فإن خالف ورمى بججر كبير أجزأه على المشهور - من المذهب - لوجود الحجرية) واختاره شيخنا رحمه الله ، أن لو رمى بججر كبير فلا بأس ، وقال الزركشي رحمه الله (وعنه لا يجوز) أي رواية في المذهب أنه إذا رمى بججر كبير لا يجوز ، ثم قال (والقولان في الحصى الصغير) قال شيخنا رحمه الله : (يجزئ أن يرمى بججر صغير أو بججر كبير ، لكن لا يكون صغيرا جدا مثل حبة الشعير مثلا ، أو كبيرا مثل التفاحة ، لكن أصغر من ذلك أو أكبر من ذلك ، لأنه يصدق عليه أنه قد رمى الجمرة) .



### ﴿ قال رحمه الله : فإذا وَصَلَ إلى مِنَى ﴾

قوله : (إذا وصل إلى منى) : النبي صلى الله عليه وسلم ، سلك الطريق الوسطى التي بين الجبلين ، والتي تخرج على الجمرة الكبرى مباشرة ، قال العلماء : يستحب له أن يسلك هذا الطريق ، وفيه دليل على أنه يستحب أن يسلك أقرب طريق إلى الجمرة ، حتى يؤدي العبادة مباشرة .

قوله : (منى) : سميت بهذا الاسم لكثرة ما يمني فيها من الدماء (يراق) وذلك أنه يذبح فيها أعداد كبيرة ، وقد ذبح فيها من الهدايا والأضاحي ما الله به عليم .

### ﴿ قال رحمه الله : وهي من وادي مُحَسَّرٍ إلى جَمْرَةِ الْعَقْبَةِ . ﴾

وادي محسر تقدم الكلام عنه قبل ، منه إلى جمرة العقبة هذه منى ، وكلاهما غير داخل في منى وادي محسر وجمرة العقبة ، فإن قال قائل : ألسنا نذكر دائما أن (من) لا ابتداء الغاية ، وابتداء الغاية يدخل ، وانتهاءها لا يدخل؟ الجواب : بلى ، لكن عندهم أنها إذا كانت للحد فإن الحد غير المحدود ، من كذا إلى كذا ، لا يدخل الحد في الطرفين ، لا في البداية ولا في النهاية ، ونص عليه عطاء ، والشافعية ، والحنابلة ، هذا حدها من الشرق إلى الغرب . وحدها من الشمال إلى الجنوب سفوح الجبال الكبيرة التي تتجه إلى منى ، فكل سفح جبل يتجه إلى منى يكون من منى ، الجبال التي عن يمين مسجد الخيف وعن شماله ، الممتدة إلى آخرها ، وهذا يدل على أن المشعر كبير جدا ، ويمكن أن يستوعب أضعاف أضعاف ما فيه من الأعداد الآن .

### ﴿ قال رحمه الله : رَمَاهَا . ﴾

إذا قدم الحاج منى في يوم النحر فإنه يرمي جمرة العقبة ، وجمرة العقبة هي التي آخر الجمار من جهة مكة ، عندنا الصغرى التي تلي مسجد الخيف ، ثم الوسطى ، ثم الكبرى ، وهي جمرة العقبة ، وهي خارج منى . وسميت جمرة العقبة؛ لأنها كانت في الأصل في جبل (عقبة).

وقد أجمع أهل العلم رحمة الله عليهم ، على أن الحاج لا يرمي في يوم النحر إلا جمرة واحدة ، هي جمرة العقبة ، نقل الإجماع على ذلك ابن المنذر ، وابن رشد وغيرهما .

### حكم رمي الجمار :

اختلف العلماء في هذه المسألة على قولين :

القول الأول : ذهب عامة أهل العلم وحكي إجماعا ، إلى أن رمي جمرة العقبة وسائر الجمار واجب من واجبات الحج ، لا يعدو ذلك ، ليس ركنا من أركان الحج .

### أدلتهم :

الدليل الأول : عن عبد الله بن عمرو بن العاص ، أن النبي صلى الله عليه وعلى آله وسلم ، وقف في حجة الوداع بمنى للناس يسألونه ، فجاء رجل فقال : [لم أشعر حلقت قبل أن أنحر ، قال : انحر ولا حرج ، فجاء آخر وقال : لم أشعر فنحرت قبل أن أرمي ، فقال : ارم ولا حرج] أخرجه الإمام البخاري ومسلم ، قال (ارم) والأمر للوجوب ، ما يدل على أن رمي جمرة العقبة وسائر الجمار واجب .





الدليل الثاني : أن النبي صلى الله عليه وسلم ، رمى جمرة العقبة وسائر الجمار ، وقال : [خذوا عني مناسككم] فدل على الوجوب .

الدليل الثالث : قوله صلى الله عليه وسلم [بمثل هؤلاء فارموا] والأمر للوجوب .

الدليل الرابع : الإجماع ، ذكروا أن الإجماع قد انعقد على وجوب رمي جمرة العقبة ، نقله الكاساني رحمه الله .

القول الثاني : نقل عن الزهري وابن الماجشون من المالكية ، أنهم يرون ركنية جمرة العقبة وسائر الجمار ، ويستدلون بالأدلة السابقة ، لكن هذا خلاف ما عليه عامة أهل العلم ، حتى إن بعضهم ضعف الكلام المنقول عن الزهري ، ورأى أنه شاذ مخالف للإجماع ، وبناء على قول الزهري ، وابن الماجشون ، فلو ترك رمي الجمار لم يتم حجه ، لأن الركن لا بد من الإتيان به ، وإذا فات وقته لم يصح الحج ، ويفعل فيه مثل من فاته الوقوف بعرفة ، لكن هذا القول لا شك أنه ضعيف ، والراجع ما عليه عامة أهل العلم .

﴿ قال رحمه الله : بسبع حصيات متعاقبات . ﴾

لا خلاف بين أهل العلم رحمة الله عليهم ، في أن النبي صلى الله عليه وسلم ، قد رمى بسبع حصيات ، وأن هذا هو الأكمل ، نقل الإجماع فيه ابن رشد ، والقرطبي ، وشيخ الإسلام ابن تيمية ، وغيرهم .

شروط الرمي :

ذكر العلماء شروطاً لرمي الجمار ، بعضهم يذكرها في رمي الجمار أيام التشريق ، وبعضهم يذكرها في هذا الموضع ، ونحن نقدمها هنا لأن المؤلف رحمه الله ، قد ذكر مجموعة من الشروط في خلال كلامه .

١- النية .

يشترط لصحة رمي الجمار مطلقاً النية ، فلو أنه رمى حجراً هكذا فوق في المرمى لم يجزئه ، لعدم وجود النية ، ولا تصح عبادة إلا بنية ، قال صلى الله عليه وسلم [إنما الأعمال بالنيات ، وإنما لكل امرئ ما نوى] .

٢- أن يكون بسبع حصيات .

وذهب إلى هذا الحنفية ، والمالكية ، والشافعية ، والحنابلة في رواية؛ لأن النبي صلى الله عليه وسلم ، رمى سبعا ، وذهب المالكية ، والحنابلة في رواية ، إلى أنه لو نقص حصاة واحدة من سبع حصيات كان كمن لم يرم شيئاً منها ، وكذا لو تعمد تركها ، وعليه دم لتركها ، والدم يكون عن الجمرة كاملة ، لأنه يشترط أن يأتي بالسبع كاملة .

وذهب الحنابلة في رواية إلى أجزاء الخمس ، وفي رواية تجزئ ست ، ولا ينقص عن خمس ، وهذا مذهب الشافعية كذلك ، أنه تجزئ خمس وست ولا يجوز النقص عن ذلك .

وذهب الشافعية إلى أن من ترك حصاة واحدة فعليه مد ، ومن ترك حصاتين فعليه مدان ، وأما الحنابلة فيرون ألا شيء عليه ، وفي بعض الروايات يرون أن عليه قبضة من طعام ، عن الإمام أحمد رحمه الله .

الحنابلة يقولون : إذا ترك حصاة أو حصاتين نسيانا فلا شيء عليه ، وإن تركها متعمداً تصدق بشيء ، وفي بعضها : تصدق بقبضة من طعام .



وذهب الحنفية إلى تفصيل : إن ترك الأقل لم يترتب عليه شيء ، وإن ترك الأكثر تصدق بنصف صاع من بر أو بصاع من غيره - قاعدتهم السابقة ، الأكثر والأقل - إن ترك الأكثر تصدق ، وإن ترك الأقل فلا شيء عليه .  
قول الحنابلة يجزئ بخمس أو ست ، هذا الرواية ذهب إليها مجاهد وإسحق ، واستدلوا بآثار تروى وفي أسانيدھا ضعف ، فقد روي عن ابن عمر أنه قال (ما بأبالي رميت بست أو سبع) وقال ابن عباس رضي الله عنهما : (ما أدري هل رمى النبي صلى الله عليه وسلم ، بست أو بسبع) ونقل عن طاوس أنه سئل عن رجل ترك حصاة ، قال : (يتصدق بتمرة أو لقمة ، قال الراوي : فذكرت ذلك لمجاهد ، فقال : إن أبا عبد الرحمن لم يسمع قول سعد) قال سعد : (رجعنا من الحجة مع النبي صلى الله عليه وسلم بعضنا يقول : رميت بست ، وبعضنا يقول : بسبع ، فلم يعب ذلك بعضنا على بعض) أخرجه النسائي ، والبيهقي ، ولكنه ضعيف بسبب الانقطاع بين مجاهد وسعد .  
٣- قوله : (حصيات) .

أي لا بد أن يكون الرمي بالحصى .

### نوع الحصى في الرمي :

الحصى شامل لكل أنواع الحصى ، سواء كان الحصى أبيض أم أسود أم أحمر ، أو مرمر أو رخام ، أو غير ذلك ، وهذا قول جمهور أهل العلم ، يشترطون أن يكون الرمي بالحصى ، ولا يجزئ الرمي بغيره ، وهو مذهب المالكية ، والشافعية ، والحنابلة .

**ودليلهم :** أن الرسول رمى بالحجر ، وأمر بالرمي بمثل حصى الخذف ، فلا يتناول غير الحصى ، ويتناول جميع أنواع الحصى ، فكل ما صدق عليه أنه حجر صح الرمي به ، وما لا فلا ، قال ابن قدامة رحمه الله : (فلا يجوز تخصيصه بغير دليل ، ولا إلحاق غيره به) أي لو قيل : يجوز الرمي بالأبيض دون الأسود ، يقال : لا ، ما هو الدليل على هذا التخصيص؟ الكل يسمى حجرا ، وإن قيل : سألق به الحديد أو النحاس أو الصفر أو الذهب أو الفضة ، يقال : آت بالدليل ، لأنه لا يسمى حجرا أو حصى .

**القول الثاني :** ذهب الحنفية إلى جواز الرمي بكل ما هو من جنس الأرض ، بالطين والمدر ، ، بل توسع بعضهم فقال : حتى بالذهب والفضة والألماس وغير ذلك ، الذهب والفضة مأخوذ من الأرض فهو من جنسها .  
**أدلتهم :**

الدليل الأول : قياس سائر أجزاء الأرض على الحجر ، بجامع أن كلا منها مأخوذ من الأرض .  
ونوقش : بأنه قياس يحتاج إلى دليل .

الدليل الثاني : (يروى أن سكينه بنت الحسين رضي الله عنها ، كانت ترمي الجمار ، ومعها رجل يناولها الحصى ، فسقطت حصاة ، فأخذت خاتمها فرمت به) ذكره ابن قدامة رحمه الله في المغني بدون إسناد ، وذكره غيره ، وبعضهم ينسبه إلى الأصفهاني في (الأغاني) بإسناده ، وهو لا يؤمن على مثل هذه الأسانيد ، فيقال : هذا الأثر لم يثبت عن سكينه بنت الحسين رضي الله عنها ، والنبي صلى الله عليه وسلم ، رمى بحجر ، وقال : [أمثال هؤلاء فارموا] فيرمي بكل ما صدق عليه أنه حجر ، ولا يلحق غيره به إلا بدليل .



## ٤- أن يكون رميا .

يؤخذ من قوله (رماها) أنه لا بد أن يرميها بيده ، فإن رماها بقوس أو مقلاع أو (نبيطة) أو أي شيء آخر ، قالوا : لا يجزئ ، بل لا بد أن يرميها بيده ، وبعضهم ينص على أن تكون باليمنى ، لكن لا دليل عليه ، فإن وضعها وضعا ، أو خذفها خذفا ، أو دحرجها دحرجة ، أو دحرجها برجله لم يجزئه ، بل لا بد أن يرميها رميا ، هذا قول عامة أهل العلم؛ لأن هذه الأشياء لا تصدق عليها حقيقة الرمي ، والمأمور به الرمي ، وهو لم يرم .

## ٥- أن يكون الرمي في وقته .

وهذا سيأتي بيانه في كلام المؤلف .

## ٦- التعاقب .

من قوله (متعاقبات) يرمي الواحدة تلو الأخرى ، فلو رماها جملة واحدة لم يصح رميه ، فإن رمى السبع مرة واحدة اعتبرت واحدة ، والست الباقية لا يصح الرمي فيها ، فلا بد أن يرمي ستا ، يرمي ستا واحدة تلو الأخرى ، وذهب إليه عامة أهل العلم رحمة الله عليهم ، الحنفية ، والمالكية ، والشافعية ، والحنابلة؛ لأن النبي صلى الله عليه وسلم رماها هكذا ، كما في حديث جابر (رمى بسبع حصيات ، يكبر مع كل حصاة) وإذا كان يكبر مع كل حصاة لزم منه أن يرمي واحدة تلو الأخرى ، لأنه لا يمكن أن يكبر مع كل حصاة إلا بهذه الصفة ، وقد قال [خذوا عني مناسككم].

وذهب عطاء رحمه الله ، إلى أنه إذا رماها مرة واحدة أجزأته ، وربما يستدل له بأنه يصدق عليه أنه قد رمى سبع حصيات ، وقد فقد صفة من صفات الرمي ، هي التعاقب ، فيكون رميه صحيحا .  
ويمكن أن يجاب بأن فعل النبي صلى الله عليه وسلم ، وقع بيانا للأمر المطلق ، فيكون هذا الفعل واجبا ، والأمر هو [بمثل هؤلاء فارموا] وهذا الفعل وقع منه بيانا لهذا الأمر المطلق .

كان عطاء رحمه الله يقول : (إذا رمى سبعا ثم كبر معها واحدة فإنه يرجع ويكبر ستا) .

## الراجح :

هو القول الأول ، الذي عليه أهل العلم ، أن لا بد أن تكون متعاقبات ، واحدة تلو الأخرى ، فإن رماها سويا لم يصح رميه .

## ٧- ألا يكون الحصى قد رمي به .

فإن كان الحصى قد رمي به لم يصح الرمي حينئذ ، وهذه المسألة اختلف العلماء فيها على قولين :

القول الأول : أنه لا يجزئ الرمي بحصى قد رمي به ، وإليه ذهب المالكية في قول ، والحنابلة ، وهو رأي عطاء .  
أدلتهم :

الدليل الأول : القياس على الماء المستعمل في الطهارة الواجبة ، فإنه لا يستعمل في طهارة أخرى ، لأنه يفقد وصف الطهورية .



نوقش : بأن هذا القياس قياس على مسألة مختلف فيها ، وتقدم الخلاف في المسألة ، وتقدم أن الراجح أن الاستعمال لا يسلب الماء وصف الطهورية ، إلا إذا وقعت فيه نجاسة تغير أحد أوصافه الثلاثة .

الدليل الثاني : القياس على العبد إذا أعتق في كفارة ، فإنه إذا أعتق لم يعتق مرة أخرى ، فمثله الحصى . وهذا القياس قياس غريب ، قياس مع الفارق؛ لأن العبودية أو الرق وصف يزول ، هذا الوصف يأتي ويذهب ، بخلاف الحجر ، فإنه لا يمكن أن ينفك عنه وصف الحجرية ، هو حجر ، فإذا أعتق العبد لا يمكن أن يعتق مرة أخرى ، بخلاف الحجر ، فلو ضرب به عشرين مرة يبقى حجرا ، ثم يقال : يمكن أن يعود الرقيق رقيقا مرة أخرى ، فلو أعتق وهو كافر ، ثم فر إلى أهله ، ثم قوتلوا مرة أخرى ، فسُبي ، فإنه يعود رقيقا مرة أخرى .

الدليل الثالث : أنه لو قيل بهذا لأمكن أن يرمي الحجاج كلهم بحجر واحد.

القول الثاني : أنه لا يشترط في الحجر ألا يكون قد رمي به ، وإليه ذهب الحنفية ، والمالكية في قول ، وهو مذهب الشافعية ، ورأي ابن حزم ، واختاره شيخنا.

**أدلتهم :**

الدليل الأول : عدم ورود نص في المنع ، فالتحريم يحتاج إلى دليل .

الدليل الثاني : أن الحجر الذي رمي به يدخل في لفظ الحصى ، ويدخل في عموم النصوص التي جاءت في الرمي بالحصى ، ويصدق على الرمي به اسم الرمي ، وإذا كان يصدق عليه اسم الرمي ، ويدخل في مسمى الحصى لم يجز إخراجها إلا بدليل بين .

الدليل الثالث : أنه لم يرد عن السلف المنع من ذلك ، حتى قال ابن المنذر : (لا أعلم أحدا أوجب على من فعل ذلك إعادة) .

**الراجح :**

هو القول الثاني ، أنه يجوز الرمي بحجر قد رمي به .

**٨- الترتيب بين الصغرى ثم الوسطى ثم الكبرى .**

لا بد أن يراعى الترتيب في جمار أيام التشريق ، يرمي الصغرى ثم الوسطى ثم الكبرى ، فلو خالف فرمى الكبرى ثم الوسطى ثم الصغرى أجزاءه عن الصغرى ، ويأتي بالوسطى ثم الكبرى ، ولو أنه رمى الصغرى ثم الكبرى ثم الوسطى أجزاءه في الصغرى ، ثم يأتي بالوسطى ثم الكبرى ، فيشترط الترتيب ، إليه ذهب المالكية ، والشافعية ، والحنابلة ، وبعض الحنفية؛ لأن هذا هو فعل النبي صلى الله عليه وسلم

القول الثاني : ذهب الحنفية ، وهو رأي عطاء ، والحسن ، واختيار ابن حزم ، إلى عدم اشتراط الترتيب ، فلو رمى جمره قبل جمره ، الكبرى ثم الوسطى ثم الصغرى ، أو رمى الصغرى ثم الكبرى مثل الوسطى ، فلا بأس ، فلا يشترط الترتيب بينها ، بل الترتيب سنة .



أدلتهم :

الدليل الأول : ما روي عن النبي صلى الله عليه وسلم [من قدم نسكا بين يدي نسك فلا حرج] وهذا يروى ذكره القرطبي ، وابن قدامة وغيرهم بدون إسناد ، فإن صح عن النبي صلى الله عليه وسلم ، حمل على تقديم نسك على نسك آخر ، لكن هنا قدم بعض نسك على البعض الآخر ، فهو خلاف ما جاء في النص ، فالاستدلال أخص من النص فلا يصح .

الدليل الثاني : أنها أنسك متكررة في أمكنة متفرقة ، في وقت واحد ، وليس بعضها تابعا لبعض ، فلا يشترط الترتيب بينها .

وهذا منقوض بتعليل ذكره أصحاب القول الأول ، أن رمي الجمار نسك متكرر ، فاشترط فيه الترتيب كالسعي ، السعي نسك متكرر ، واحد ... اثنان ... ثلاثة ... فاشترط فيه الترتيب أن يبدأ بالصفة ثم المروة ، والمروة ثم الصفا ... فلو بدأ بالمروة ثم الصفا لم يصح الشوط ، فالسعي نسك متكرر ومع ذلك اشترط فيه الترتيب .

الراجع :

ما ذهب إليه الجمهور ، ولا يستطيع الإنسان الجزم ، لو جاء شخص قد رمى الجمار غير مرتب لا يجزئ الإنسان بعد الفعل أن يقول : فعلك باطل ، نعم الأصل أن يقال للإنسان : لا ترم إلا مرتبا ، والعالم والفقير وطالب العلم ومفتي الحجاج ومفتي الحج ، يبين للناس هذا الأمر ، ويذكر أن هذا لا بد منه ، وأنه شرط من شروط رمي الجمار ، لكن إذا وقع لا يبطله ، لو لاحظتم ، ما عندنا إلا تعليقات ، ليس عندنا نص عن النبي صلى الله عليه وسلم ، سوى مجرد فعله ، ومجرد الفعل لا يدل على الوجوب ، إلا إذا احتفت به قرائن ، لكن الأصل عدم الوجوب .

٩- أن تقع الحصى في الحوض ، ولا يشترط إصابة الشاخص .

الشاخص المعترض الآن كان قديما عمودا ، لا تشتترط إصابته ، بل المشتترط أن تقع الحصى في الحوض ، فإن وقعت في الحوض وخرجت منه أجزاء ، وهذا لا خلاف فيه ، أي أن تقع في الحوض ، لو وقعت دون الحوض لم تجزئ ، قال شيخنا (لو رماها فوقعت في الحوض وخرجت أجزاء ، ولو وقعت خارجا منه ثم دخلت فيه بدون فعل فاعل أجزاء ، فإن رماها فوقعت في الشاخص وخرجت أجزاء) .

الشك في عدد الحصى :

المذهب : لا يجزئه ، لأن الأصل بقاء الرمي في ذمته ، فلو قال : لا أدري ، رميت أربعا أم خمسا ، يقال : الأصل عدم براءة الذمة ، والأصل أن الذمة لا تزال مشغولة .

وذهب الحنابلة في رواية هي مذهب الشافعية ، واختيار شيخنا : أنه يبني على غالب ظنه .



### الشك في وقوعها في الحوض :

لو شك هل وقعت الحصاة في الحوض أم لا؟ .

المذهب : لا تجزئه ، لأن الأصل بقاء الرمي عليه حتى يتيقن من وقوعها في الحوض .

القول الثاني : يجزئه ذلك ، و يبي على غالب ظنه ، وهو مذهب الشافعية ، والحنابلة في رواية ، واختيار شيخنا ابن عثيمين ، وبعض محققي أهل العلم ، لأن الظاهر دليلٌ ، ولأن العبادات مبناها على غلبة الظن .

### غسل حصى الجمار :

هذه المسألة تختلف فيها على قولين :

القول الأول : أنه لا يشرع غسل حصى الجمار ، إليه ذهب عطاء ، والثوري ، وهو مذهب المالكية ، والحنابلة في رواية ، قال الإمام أحمد رحمه الله (لم يبلغنا أن النبي صلى الله عليه وسلم فعله) وقال ابن المنذر (لا يُعلم في شيء من الأحاديث أن النبي صلى الله عليه وسلم غسلها ، أو أمر بغسلها ، ولا معنى لغسلها) ولو كان خيرا لسبقونا إليه .

القول الثاني : أنه يستحب غسل حصى الجمار ، إليه ذهب عبد الله بن عمرو ، والقاسم بن محمد ، وطاوس ، والشافعية ، والحنابلة في رواية ، وقالوا : هو منقول عن ابن عمر ، وابن عمر كان يتحرى السنة ، وهذا يحتاج إلى إثبات ، فإن ثبت عن ابن عمر رضي الله عنه ، كان اجتهادا منه في مقابل فعل النبي صلى الله عليه وسلم ، وفعل الصحابة وكبارهم ، كأبي بكر وعمر وعثمان وعلي ، فلم يثبت عنهم ولا عن النبي صلى الله عليه وسلم غسل الحصى .

الراجح : أنه لا يغسل الحصى ، إذ لا معنى ولا فائدة في غسله .

﴿ قال رحمه الله : يَرْفَعُ يَدَهُ حَتَّى يُرَى بِيَاضُ إِبْطِهِ . ﴾

قالوا : لأنه أعون على الرمي ، وهذا يحتاج إليه إذا كان يرمي من بعد ، أما إذا كان يرمي من قريب فإنه لا يحتاج إلى أن يرفع يده ، بل يرمي بما يدخل في مسمى الرمي ، لأن المقصود الرمي ، وهو حاصل بدون رفع يد .

﴿ قال رحمه الله : وَيُكَبِّرُ مَعَ كُلِّ حَصَاةٍ . ﴾

لأن النبي صلى الله عليه وسلم ، كان يكبر مع كل حصاة ، كما ثبت في حديث جابر رضي الله عنه ، قال (.. حتى أتى الجمرة التي عند الشجرة ، فرماها بسبع حصيات ، يكبر مع كل حصاة) وعليه عامة أهل العلم ، إليه ذهب الأئمة الأربعة ، وهو عندهم مستحب وليس بواجب ، لو تركه فإن رميه صحيح .

﴿ قال رحمه الله : وَلَا يُجْزَى الرَّمِي بِغَيْرِهَا . ﴾

هذا بيان للشرط السابع ، والمؤلف يتكلم عن منطوق ما تقدم ، لا يجزئ بغير الحصى ، فلو رمى بجديد أو ذهب أو فضة أو طين أو مدر ، أو خزف لم يجزئ .

﴿ قال رحمه الله : وَلَا بِهَا ثَانِيًا . ﴾

تقدم أنه يشترط في الحصى ألا يكون قد رمي به ، وهو قول ضعيف ، وأن الراجح إجزؤه لعدم الدليل .



## قال رحمه الله : ولا يَقِفُ .

أي لا يقف عند جمرة العقبة ، سواء كان ذلك في يوم النحر أم في الأيام الثلاثة الأخرى؛ لأنه لم يثبت عن النبي صلى الله عليه وسلم أنه وقف ، والعبادة تحتاج إلى توقيف ، والنبي صلى الله عليه وسلم ، رمى جمرة العقبة ثم انصرف ، جاء في حديث ابن عمر أنه رضي الله عنه (يرمى جمرة العقبة من بطن الوادي ، ولا يقف عندها ، ثم ينصرف فيقول : هكذا رأيت النبي صلى الله عليه وسلم يفعل) فالنبي صلى الله عليه وسلم ، لم يكن يدعو في هذا الموقف ، وهو منقول عن ابن عباس أيضا .

## علة عدم الوقوف :

قالوا : لأن النبي صلى الله عليه وسلم لم يفعله ، وهذه تكفي علة .  
وقيل : لأنها في عقبة في جبل في بطن واد ، وإذا كانت في عقبة فإنه لا يقف؛ لأن المكان ضيق ، وإذا كان ضيقا فسيضيق على من يرمون .

وقيل : إن الدعاء إنما يكون في جوف العبادة لا خارجها ، وجمرة العقبة بمجرد الانتهاء منها يكون قد انتهى من العبادة ، بخلاف رمي الأولى ، فإذا رمى الأولى فإنه يدعو بعدها ، لأن العبادة لم تنته بعد ، وإذا رمى الثانية دعا بعدها؛ لأن العبادة لم تنته بعد ، وإذا رمى الثالثة انصرف ، لأن العبادة قد انتهت ، ومثل السعي ، يذكر مرة ثم يدعو ، ثم يذكر ثانية ثم يدعو ، ثم يذكر ثالثة ثم ينصرف؛ لان الذكر هو آخر شيء ، فلا يدعو عقبه .

## الرمي راكبا أو ماشيا :

النبي صلى الله عليه وعلى آله وسلم ، في جمرة العقبة يوم النحر رمى على بعيره ، وفي الأيام الأخرى يروى عنه أنه رمى ماشيا ، هنا اختلف أهل العلم رحمة الله عليهم ، هل يرمي راكبا أم يرمي ماشيا؟ اختلفوا على أقوال :  
القول الأول : أنه يستحب رمي جمرة العقبة راكبا ، وما سواها ماشيا ، وهو منقول عن ابن عمر ، وهو رأي عطاء ، وإليه ذهب المالكية ، والشافعية ، وإليه مال ابن قدامة .

## أدلتهم :

الدليل الأول : عن جابر رضي الله عنه ، أنه قال : (رأيت النبي صلى الله عليه وسلم يرمي على راحلته يوم النحر ، ويقول [لتأخذوا عني مناسككم ، فإنني لا أدري لعلي لا أحج بعد حجتي هذه]) أخرجه الإمام مسلم .

الدليل الثاني : أثر نافع ، قال : (كان ابن عمر يرمي جمرة العقبة على دابته يوم النحر ، وكان لا يأتي سائرهما بعد ذلك إلا ماشيا ، ذاهبا وراجعا ، وزعم أن النبي صلى الله عليه وسلم ، كان لا يأتيها إلا ماشيا ، ذاهبا وراجعا) أخرجه الإمام أحمد .

الدليل الثالث : أن رمي جمرة العقبة تحية منى ، فينبغي ألا يتشاغل عنه بأي شيء ، فيسن الابتداء بها ، وعدم الوقوف عندها ، ولو سن المشي إليها والنزول عن الراحلة ، لأدى هذا إلى التأخير فيها ، بل يبادر وهو على راحلته ، فيرميها ، وأما ما سواها فإنه يأتيها ماشيا .



**القول الثاني :** أن الرمي ماشيا أفضل ، و إليه ذهب الحنابلة على الصحيح؛ لأن النبي صلى الله عليه وسلم ، رمى جمار التشريق ماشيا .

**القول الثالث :** أن الرمي راكبا أفضل ، و إليه ذهب الحنفية ، وبعض الحنابلة ، وهو اختيار ابن حزم؛ لأن النبي صلى الله عليه وسلم ، رمى يوم النحر راكبا .

**الراجح :** الأقرب أن يقال : يرميها ماشيا أو راكبا؛ لأن النبي صلى الله عليه وسلم ، رماها ماشيا وراكبا ، وإذا رأى الأيسر فعله ، وربما كان هذا هو الأيسر على النبي صلى الله عليه وسلم ، فرمى ماشيا ، ورمى راكبا في حال أخرى .  
**قال رحمه الله : وَيَقْطَعُ التَّلْبِيَةَ قَبْلَهَا .**

تقدم أن الحاج يقطع التلبية إذا رمى جمرة العقبة ، إذا شرع فيها قطع ، وهذا قول جمهور أهل العلم رحمة الله عليهم ، أما ابن خزيمة ، وابن حزم وطائفة ، فيرون أنه لا يقطع التلبية حتى ينتهي من رمي الجمرة ، يرمي ويكبر ويلبي حتى ينتهي مع آخر جمرة ، وهذا يعود إلى مسألة زيادة التلبية أثناء الرمي ، من أهل العلم من يرى أنها ضعيفة ، والراجح أنه يقطع التلبية إذا شرع في رمي جمرة العقبة ، لحديث الفضل (فلم يزل يلبي حتى رمى جمرة العقبة) وهذا نص في المسألة ، والله أعلم .

وصلى الله وسلم على نبينا محمد وعلى آله وصحبه أجمعين .





## بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

الحمد لله رب العالمين ، وصلى الله وسلم على نبينا محمد ، وعلى آله وصحبه أجمعين .

**قال المؤلف رحمه الله : وَيُرْمَى بَعْدَ طُلُوعِ الشَّمْسِ .**

هذا هو وقت الرمي ، وقد تقدم أن من شروط صحة الرمي أن يكون في وقته ، أما جمرة العقبة فسيتكلم عنها هنا ، وما يتعلق برمي أيام التشريق فسيذكره المؤلف بعد .

**وقت الرمي لجمرة العقبة :**

أجمع أهل العلم رحمة الله عليهم ، على أن أفضل وقت لرمي جمرة العقبة بعد طلوع الشمس من يوم النحر ، كفعل النبي صلى الله عليه وسلم ، وأجمعوا على أن النبي صلى الله عليه وسلم ، رمى بعد طلوع الشمس ، وهذا دلت عليه النصوص ، كحديث جابر وغيره .

ففي حديث جابر (ثم سلك الطريق الوسطى التي تخرج على الجمرة الكبرى ، حتى أتى الجمرة التي عند الشجرة ، فرماها بسبع حصيات ، يكبر مع كل حصاة) والنبي صلى الله عليه وسلم ، سار من مزدلفة قبل طلوع الشمس ، بعد أن أسفر جدا ، والمسافة التي بين مكانه إلى جمرة العقبة تقتضي أن تكون الشمس قد طلعت ، وفي حديث جابر أيضا (رمى رسول الله صلى الله عليه وسلم الجمرة يوم النحر ضحى ، وأما بعد فإذا زالت الشمس) أخرجهما الإمام مسلم ، لذا أجمع العلماء على أن النبي صلى الله عليه وسلم رماها ضحى ، وأن أفضل وقت لرميها ضحى يوم النحر ، حتى قال ابن قدامة : (قال ابن المنذر أجمع علماء المسلمين على أن رسول الله صلى الله عليه وسلم ، إنما رماها ضحى ذلك اليوم) وقال ابن المنذر رحمه الله (وأجمعوا على أن من رماها من طلوع الشمس إلى الزوال يوم النحر فقد أصاب سنتها ووقتها المختار) .

**قال رحمه الله : وَيُجْزَى بَعْدَ نِصْفِ اللَّيْلِ .**

معناه أن وقت الرمي يبتدئ من نصف الليل ، وقد تقدم أن الدفع ليلة المزدلفة يكون بعد منتصف الليل ، على المذهب ، ومذهب الشافعية ، فإذا دفع بعد منتصف الليل يرمي إذا وصل إلى منى ، وقد تقدم من قبل أن وقت الدفع هو بعد غياب القمر ، هذا هو الراجح؛ لحديث أسماء رضي الله عنها ، وتقدم أن الأفضل في الدفع أن يكون بعد الفجر ، كفعل النبي صلى الله عليه وسلم ، قبيل طلوع الشمس ، بعد أن يسفر جدا ، لكن لو دفع آخر الليل لم يكن تاركا لواجب .



بدء وقت جواز رمي جمرة العقبة :

اختلف العلماء في هذه المسألة على أربعة أقوال :

**القول الأول :** أن وقت رمي جمرة العقبة يبدأ من منتصف ليلة مزدلفة ، وهذا رأي عطاء ، وعكرمة ، وابن أبي ليلى ، والشعبي ، وطاوس ، ومجاهد ، والنخعي ، وابن جبير ، ومذهب الشافعية ، والحنابلة .

**أدلتهم :**

الدليل الأول : عن عائشة رضي الله عنها قالت : ( أرسل النبي صلى الله عليه وسلم بأمر سلمة ليلة النحر ، فرمت الجمرة قبل الفجر ، ثم مضت فأفاضت ) أخرجه أبو داود ، والدارقطني ، والبيهقي ، وقد اختلف العلماء رحمهم الله في صحته ، فصححه النووي ، والزيلعي ، وضعفه الإمام أحمد ، وقال ( حديث منكر ) وقال ابن التركماني ( مضطرب سندا ومتنا ) ومن ضعفه الشيخ الألباني .

الدليل الثاني : أثر أسماء ، من حديث عبد الله مولاها ، قال : ( إنها نزلت ليلة جمع عند المزدلفة ، فقامت تصلي فصلت ساعة ، ثم قالت يا بني هل غاب القمر؟ قلت : لا ، فصلت ساعة ثم قالت : هل غاب القمر؟ قلت : نعم قالت : فارتحلوا ، فارتحلنا ومضينا حتى رمت الجمرة ، ثم رجعت فصلت الصبح في منزلها - ومعناه أنها رمت قبل طلوع الفجر ، من بعد منتصف الليل - فقلت لها يا هتاه : ما أرانا إلا قد غلسنا ، قالت يا بني : إن رسول الله صلى الله عليه وسلم أذن للظعن أي للضعفة والنساء . متفق عليه .

الدليل الثالث : أنه وقت للدفع من مزدلفة ، فكان وقتا للرمي ، وهذا من الأدلة القوية ، فما المصلحة من الدفع بعد منتصف الليل ومنع الرمي؟ وعلى القول بأنه يدفع إذا غاب القمر ، ما هي الفائدة إذا دفع بعد غياب القمر ، ثم يقال له : لا ترم إلا بعد طلوع الشمس؟ أو لا ترم إلا بعد طلوع الفجر؟ الفائدة أن يأتي الإنسان من مزدلفة ، ويرمي الجمرة ، حتى يفيض إلى البيت فيطوف قبل أن يأتي الناس ، يرمي ثم يذهب إلى البيت فيطوف ويتحلل تحللا كاملا ، وهنا سيشارك الناس في عيدهم .

**القول الثاني :** أن وقت رمي جمرة العقبة يتبدئ من طلوع الفجر الثاني ، إليه ذهب المالكية ، والحنفية ، والحنابلة في رواية ، وهو رأي إسحق ، وابن المنذر .

**أدلتهم :**

الدليل الأول : عن ابن عمر ( أنه كان يقدم الضعفة من أهله فيقفون عند المشعر الحرام بالمزدلفة بليل ، فيذكرون الله ما بدا لهم ، ثم يرجعون قبل أن يقف الإمام ، وقبل أن يدفع ، فمنهم من يقدم منى لصلاة الفجر ، ومنهم من يقدم بعد ذلك ، فإذا قدموا رموا الجمرة ، وكان ابن عمر يقول : أرخص في أولئك رسول الله صلى الله عليه وسلم ) أخرجه الإمام البخاري ومسلم .

الدليل الثاني : عن ابن عباس ( أن النبي صلى الله عليه وسلم ، بعث به مع أهله إلى منى يوم النحر ، فرموا الجمرة مع الفجر ) أخرجه الإمام أحمد .



**القول الثالث :** أن وقت رمي جمرة العقبة يبدأ بعد طلوع الشمس يوم النحر ، وهذا رأي مجاهد ، والنخعي ، وطاوس ، والثوري ، ومعنى ذلك أنهم إذا دفعوا بعد منتصف الليل ، يبقون ينتظرون حتى تطلع الشمس ، فإذا طلعت الشمس رموا .

**أدلتهم :**

الدليل الأول : عن جابر ، قال : (رمى النبي صلى الله عليه وسلم الجمرة يوم النحر ضحى ..) فلا يجوز لأحد أن يرمي قبل الوقت الذي رمى فيه ، وهو بعد طلوع الشمس .

الدليل الثاني : عن ابن عباس : (أن النبي صلى الله عليه وسلم قدم ضعفة أهله ، وقال : [لا ترموا الجمرة حتى تطلع الشمس]) وفي رواية : قدّمنا رسول الله صلى الله عليه وسلم ليلة المزدلفة أغيلمة بني عبد المطلب على جمرات ، فجعل يلطخ أفخاذنا ويقول : [أي بني ، لا ترموا الجمرة حتى تطلع الشمس] أخرجهما الإمام أحمد ، وأبو داود ، والنسائي ، وأخرج الرواية الأخرى مع الإمام أحمد ، وأبي داود ، ابن ماجه ، وابن حبان ، والبيهقي ، وصححهما القرطبي ، والنووي ، وحسنهما ابن القيم ، وصححهما الألباني ، وهذا الحديث أعل بالشذوذ؛ لأن في رواية الصحيح لم يقل صلى الله عليه وسلم (حتى تطلع الشمس) بل أمرهم أن يرموا الجمرة ، لذا أعله الإمام البخاري رحمه الله بالاضطراب .

ونوقش : بأن الحديث إن صح فهو محمول على الاستحباب ، أي استحباب لهم ألا يرموا حتى تطلع الشمس .

**القول الرابع :** أنه يجوز الرمي بعد طلوع الفجر الثاني للضعفة ، وأما من كان مع الضعفة من الأقوياء فإنهم لا يرمون حتى تطلع الشمس ، وذهب إليه ابن القيم رحمه الله ، والشنقيطي صاحب الأضواء ، وهذا القول جمع الأدلة ، فالنصوص التي جاء فيها الرمي بعد طلوع الشمس تحمل على غير الضعفة ممن كان معهم ، وأما الضعفة فإنهم لا يرمون إلا بعد طلوع الفجر للأحاديث السابقة .

إذا نظرت إلى الأحاديث وجدت فيها أحاديث تفيد جواز الرمي قبل طلوع الفجر ، وأحاديث فيها أنهم رموا بعد طلوع الفجر ، وأحاديث نهاهم عن الرمي إلا بعد طلوع الشمس ، الإشكال في الحديث الأخير ، النهي عن الرمي حتى تطلع الشمس ، وهذا الإشكال مع أثر أسماء ، رضي الله عنها ، أن النبي صلى الله عليه وسلم ، أذن للظعن ، وهي رمت قبل أن تصلي الفجر ، وصلت الفجر في منزلها ، ورفعت هذا إلى النبي صلى الله عليه وسلم ، وهنا لا بد أن يصار إلى القول بالاستحباب كما ذكر النووي ، إن صحت الزيادة بعد طلوع الشمس ، يبقى الرمي قبل الفجر والرمي بعد طلوع الفجر ، حديث ابن عمر لما دفع بأهله ، وقال إن الرسول صلى الله عليه وسلم أرخص لأولئك ، منهم من يقدم مع الفجر ومنهم من يقدم بعد ذلك ، قد يقال : إن ابن عمر رأى أنهم يقفون بليل في المزدلفة ، فيذكرون الله ما بدا لهم ، ثم يدفعون ، ودفعهم قضية عين ، قد يتأخرون بسبب الطريق ، قد يضيعون ، قد يذهبون يسارا أو يمينا ، قد يزحمون ، وهم في ليل لا يرون الطريق ، وقد يتأخرون ، فهذا لا يدل على المنع من الرمي قبل طلوع الفجر ، يبقى أثر أسماء رضي الله عنها ، أن النبي صلى الله عليه وسلم ، أذن للظعن ، ورفعها له إلى الرسول



عليه الصلاة والسلام ، فدل على جواز الرمي قبل طلوع الفجر ، فاجتمعت مجموعة من الأحاديث ، حديث فيه زيادة علم ، وما كان فيه زيادة علم فإنه يقدم على غيره ، وهو حديث أسماء رضي الله عنها .

**الراجع :**

أنه متى ما أذن لهم بالدفع جاز لهم الرمي ، فما الفائدة من أن يدفعوا ثم يبقوا محبوسين حتى يطلع الفجر أو تطلع الشمس؟ بل يقال : متى ما وصلوا إلى منى فإنهم يبادرون إلى رمي جمرة العقبة ، وتحية منى رمي جمرة العقبة ، لذا لا يقدم عليها شيئاً ، بل ذكر أهل العلم أنه يرميها راكباً؛ لأن النبي صلى الله عليه وسلم ، رماها راكباً ، حتى لا يشتغل بالنزول والذهاب .... الخ ، فيترتب الحكم فيها على ما تقدم ، إذا قيل يجوز الدفع ، فإنه متى ما وصل إلى منى رمى جمرة العقبة ، هذا الأقرب والله أعلم .

**آخر وقت رمي جمرة العقبة :**

لا إشكال في أن النبي صلى الله عليه وسلم ، رمى في الضحى ، إجماعاً ، ولا خلاف عند أهل العلم أن رميها ضحى أفضل ، ولا خلاف عندهم أن من رماها قبل المغرب فقد رماها لوقتها؛ لأنه رمى في يوم النحر ، يقول ابن عبد البر (وأجمعوا على أن من رماها يوم النحر قبل المغيب فقد رماها في وقت لها ، وإن لم يكن ذلك مستحباً) .

لكنهم اختلفوا في آخر الوقت على أقوال :

**القول الأول :** أن وقتها يمتد إلى غروب الشمس ، ورميها بالليل قضاء وعليه دم ، وإليه ذهب المالكية ، والشافعية في وجه .

**أدلتهم :**

الدليل الأول : أن النبي صلى الله عليه وسلم ، لم يثبت عنه أنه رماها بليل ، لكن يقولون : يقضي ليلاً ، وعليه دم بسبب التأخير .

الدليل الثاني : عن ابن عباس وابن عمر : (أن النبي صلى الله عليه وسلم رخص للرعاء في الرمي ليلاً) أخرجه ابن أبي شيبة ، والدارقطني ، والبيهقي ، وحسنه الحافظ ابن حجر ، قالوا : والترخيص لا يكون إلا في أمر واجب ، فالرمي في النهار يكون واجباً .

**القول الثاني :** أن وقت الرمي يمتد إلى غروب الشمس ، فإن لم يرم قبل ذلك فإنه يرمي إلى طلوع الفجر قضاء مع الكراهة ويجزئه ، ولا شيء عليه ، وإن أخر إلى أيام التشريق جاز وعليه دم ، وهذا مذهب الحنفية ، وهو رأي إسحق ، وابن المنذر .

**القول الثالث :** أن وقت رمي جمرة العقبة يمتد إلى آخر أيام التشريق ، ولا شيء عليه ، وهو مذهب الشافعية ، و الحنابلة ، لكن قال الحنابلة : إذا أخره لا يرمي إلا بعد الزوال من الغد .

**دليلهم :** أن أيام التشريق وقت للرمي ، فإذا أخره عن يوم النحر إلى أيام التشريق ، فقد أخر الفعل من أول وقته إلى آخر وقته ، فجاز التأخير ، ولا شيء عليه .





، فدل على أن الحلق أفضل من التقصير ، والنبي صلى الله عليه وسلم ، لم يثبت عنه أنه كان يخلق شعره إلا في حج أو عمرة ، فدل على أن الحلق أفضل من التقصير .

والدليل على جواز الفعلين قوله تعالى : ﴿لَتَدْخُلَنَّ الْمَسْجِدَ الْحَرَامَ إِنِ شَاءَ اللَّهُ آمِينَ مُحَلِّقِينَ رُءُوسَكُمْ وَمُقَصِّرِينَ﴾ أي منكم المحلق ومنكم المقصر ، فدل على جواز الفعلين ، ولكن الأفضل الحلق .  
مقدار الحلق والتقصير :

اختلف العلماء في هذه المسألة على ثلاثة أقوال :

**القول الأول :** أنه يجب أن يخلق وأن يقصر من جميع شعره ، وإليه ذهب المالكية ، والحنابلة رحمهم الله .  
أدلتهم :

الدليل الأول : قول الله تعالى ﴿مُحَلِّقِينَ رُءُوسَكُمْ وَمُقَصِّرِينَ﴾ فأمر بخلق جميع الرأس ، ولم يقل : بعض رؤوسكم ، ولا يجوز العدول عن ظاهر النص إلا بدليل .

الدليل الثاني : أن الفعل المضاف إلى الرأس يشمل جميعه ، فالمقصر والمحلق لا يصدق عليه أنه حلق أو قصر بعضه؛ لأن الفعل مضاف إلى الرأس ، ولا يصدق عليه إذا حلق بعضه أو قصر بعضه .

الدليل الثالث : أن النبي صلى الله عليه وسلم ، حلق جميع رأسه ، ومن الصحابة من حلق ومنهم من قصر ، وهذا الفعل فعله النبي صلى الله عليه وسلم ، لبيان أمر مطلق ، فيجب الرجوع إليه .

**القول الثاني :** أنه يكفي حلق أو تقصير ربع الرأس ، وإليه ذهب الحنفية رحمهم الله .

**دليلهم :** أن الربع يقوم مقام الكل في القرب التي تتعلق بالرأس ، مثل : مسح الرأس في الوضوء ، يقولون : يكفي ربع الرأس ، وكذلك هنا ، يكفي ربع الرأس .

ويناقش : بأن هذه مسألة تختلف فيها ، ليس مسح بعض الرأس متفقا عليه ، المالكية ، والحنابلة يرون وجوب استيعاب مسح الرأس جميعا ، ولا يكفي مسح الربع .

**القول الثالث :** أنه يكفي حلق ثلاث شعرات فصاعدا ، إليه ذهب الشافعية رحمهم الله .

أدلتهم :

الدليل الأول : قول الله تعالى ﴿مُحَلِّقِينَ رُءُوسَكُمْ وَمُقَصِّرِينَ﴾ أي شعر رؤوسكم ، وأقل الجمع ثلاثة .

الدليل الثاني : أن حلق ثلاث شعرات يسمى حلقا ، فمن حلق رأسه أو بعضه ، أو حلق ربه ، أو حلق ثلاث شعرات يسمى في عرف الناس حالقا ، لذا يجب الدم - كما عندنا - على من حلق ثلاثا ، فكذلك إذا حلق ثلاثا

عند الحل فقد حل ، وصدق عليه أنه قد حلق ، وإذا صدق عليه أنه قد حلق فالواجب حلق ثلاث شعرات فقط .

وحملوا فعل النبي صلى الله عليه وسلم ، على الاستحباب لا على الوجوب .



الراجع :

والله أعلم هو وجوب تعميم الرأس بالحلقة ، وإذا حلق بعضه لم يجزئه ، لكن ليس المراد أن يأخذ من كل شعرة بعينها ، إنما المراد أن يعم جميع رأسه بالحلقة ، وبناء عليه لا يجزئ ما يفعله كثير من الناس على المروة أو خارج الحرم من أن أخذ شيئاً يسير من الأمام والجانب والخلف ، هذا لا يجزئ ، لا بد من التعميم ، لكن على مذهب الشافعية يجزئ ، وعلى قول الحنفية إذا كان أخذ ربع الرأس أجزاء ، وهذا قد يحتاج إليه الفقيه بعد الوقوع ، لو جاء إليه مستفت وقال : قبل أربع سنوات فعلت هذا الفعل ، وتزوجت ، ولدي أولاد ، واعمترت ، وفعلت هذا الفعل ، فما حكم فعلي هذا؟ إذا قلت له : هذا الفعل غير صحيح ، ولا تزال محرماً ، فمعناه أن عقده يحتاج إلى تجديد ، إلى غير ذلك ، فقد يصار إلى هذا في حال الضرورة .

حكم الحلق والتقصير في الحج والعمرة :

هذه المسألة تختلف فيها ، وكلام المؤلف (يحلّق ويقصر) يدل على أن الفعل واجب ، وهذه المسألة تختلف فيها العلماء على قولين :

القول الأول : أن الحلق والتقصير واجبان من واجبات الحج والعمرة ، إليه ذهب جمهور أهل العلم ، فهو مذهب عطاء ، والحنفية ، والمالكية ، والحنابلة .

أدلتهم :

الدليل الأول : قول الله عز وجل ﴿مُحَلِّقِينَ رُءُوسَكُمْ وَمُقَصِّرِينَ﴾ وهو خبر بمعنى الأمر ، أي : لتحلّقوا رؤوسكم ولتقصروا.

الدليل الثاني : أن الله عز وجل أطلق الحلق والتقصير على العمرة ، وإطلاق جزء العبادة على كلها يدل على وجوب ذلك الجزء فيها ، كقول الله عز وجل ﴿وَقُرْآنَ الْفَجْرِ إِنَّ قُرْآنَ الْفَجْرِ كَانَ مَشْهُودًا﴾ .

الدليل الثالث : عن ابن عباس رضي الله عنهما ، أن النبي صلى الله عليه وسلم ، أمرهم أن يطوفوا بالبيت وبالصفا والمروة ، ثم يقصروا من رؤوسهم ، ثم يحلوا ، أخرجه الإمام البخاري ، وحديث ابن عمر ، وفيه أن النبي صلى الله عليه وسلم قال : [ومن لم يكن منكم أهدي ، فليطف بالبيت وبالصفا والمروة ، وليقصر وليحل ، ثم ليهل بالحج] فدل على الوجوب ، والنبي صلى الله عليه وسلم حلق ، وقال : [لتأخذوا عني مناسككم] .

القول الثاني : أن الحلق والتقصير ركنان من أركان الحج والعمرة ، إليه ذهب الشافعية رحمهم الله .

أدلتهم :

الدليل الأول : الأحاديث السابقة ، وحملوها على أنهما ركنان من أركان الحج .

الدليل الثاني : أن الفدية لا تقوم مقام الحلق والتقصير ، فلو قدر أن في رأسه مرضاً ، ولا يستطيع أن يحلق أو يقصر ، فإنه يصبر حتى يبرأ ، ثم يحلق أو يقصر ، فلا يقوم مقام الحلق والتقصير شيء ، وإذا لم يستطع أن يحلق ينتظر حتى



يخلق ، وإذا نسي أن يخلق ، يظل محرماً حتى يخلق أو يقصر ، وهذا دليل قوي؛ لأن الواجب إذا نسيه فإنه يفدي ويستقط عنه.

لكن يمكن أن يقال : هذا الواجب يمكن تداركه؛ لأنه لا وقت له على الراجح ، لا حد له إلا حد معين سيأتي ، وإذا كان لا وقت له فمعناه جواز التأخير ، ومتى ما ذكر فإنه يخلق ، خاصة في العمرة ، لو اعتمر ، طاف وسعى ، وبقي محرماً ولم يخلق ، يقال : ابق محرماً ، حتى لو بقيت شهراً أو شهرين أو ثلاثة ، المهم أنك تظل محرماً ، حتى تخلق أو تقصر ، ودليلهم هذا قوي .

الراجح :

هو القول الأول والله أعلم ، أن الخلق والتقشير واجبان من واجبات الحج والعمرة .

﴿ قال رحمه الله : وَتَقَصَّرُ مِنْهُ الْمَرْأَةُ أُنْمَلَةً . ﴾

قوله : (أنملة) الأنملة : المفصل الأعلى من الإصبع الذي فيه الظفر ، فتقصر قدر أنملة ، وإما أن يكون شعرها مظفراً ، فتأخذ من ظفائر شعرها قدر أنملة من أسفلها ، فإن لم تكن مظفرة فإنها تجمع شعرها إلى الخلف ، والبعض يقول إلى الأمام ، ثم تقص من أطرافه قدر أنملة ، والتحديد بأنملة يقول الفقهاء إنه مروى عن ابن عمر .

والمرأة لا تخلق بل تقصر ، لحديث ابن عباس رضي الله عنهما ، [ليس على النساء حلق ، وإنما عليهن التقصير] خرجه أبو داود ، والبيهقي ، وقواه الإمام البخاري ، وأبو حاتم ، وحسنه النووي ، وابن حجر .

مقدار الأنملة تحديد أم تقريب :

اختلف العلماء في هذه المسألة على قولين :

القول الأول : أنه على سبيل التحديد ، وليس على سبيل التقريب ، أنملة وزيادة ، لا تُنقص منها ، هذا مذهب الحنفية ، والحنابلة في قول .

القول الثاني : أنه على سبيل التقريب ، على قدر الأنملة ، تنقص قليلاً أو تزيد قليلاً لا بأس به ، إليه ذهب المالكية ، والشافعية ، والحنابلة ، قال الإمام مالك رحمه الله (ليس لذلك حد معلوم ، وما أخذت منه أجزاءها) لكن عند المالكية ، والحنابلة لا بد أن تعم بالتقصير الشعر كله ، طويل الشعر وقصيره ، وذلك أنها عبادة متعلقة بالرأس ، فكان الحكم فيها الاستيعاب ، كالمسح في الوضوء ، تضم ظفائرها ثم تقص منها ، أو تضم شعرها كله ثم تقص منه قدر أنملة .

وقد يشكل ، كيف تعم رأسها بالقص؟ ذكر المالكية أنها تأخذ نهاية شعر رأسها كله ، فإذا أخذت نهاية الشعر وضمته وقصت منه فهذا هو المقصود ، ليس المقصود أن تأخذ من يمين ويسار مثل الرجل ، هذه مشكلة بالنسبة للمرأة؛ لأنه يؤدي إلى التمثيل بها وتشويه شعرها ، لذا قال الإمام الشافعي رحمه الله (وأحب أن تجمع ظفائرها ، وتأخذ من أطرافها قدر أنملة لتعم الشعر كله ، وإن قصرت ثلاث شعرات أجزاءها كالرجل) .

فإن قال قائل : بعض قصات النساء الآن تجعل شعرها مدرجاً ، فماذا تفعل؟ الجواب : تأخذ شعرها من الخلف وتقصه؛ لأن المرأة إذا ظفرت شعرها فالشعر منه الطويل ومنه القصير ، إذا نظرت تجد بعض الظفائر يكون الشعر





فيها إلى النصف ، وبعضها إلى الثلث ، وبعضها إلى الثلثين ، وبعضها إلى نهاية الشعر ، لذا يكون آخر الظفيرة غير كثير ، تقصر من أسفله ولا يضرها ، وإذا كان مدرجا فإنها تجمع شعرها من تحت وتقصره ويكفيها .

﴿ قال رحمه الله : والحلاق والتقصيرُ نُسكٌ . ﴾

سنقدم الكلام عن الحلاق حتى نستوفيه ، ثم نرجع إلى كلام المؤلف - وخالفنا كلام المؤلف - لكن هذا الترتيب ، الترتيب أن تأتي بكل ما يتعلق بالحلاق ، ثم تذكر التحلل بعد ذلك ، والمؤلف رحمه الله ، أدخل مسألة التحلل بين مسائل الحلاق .

هل الحلق والتقصير نسك وعبادة مقصودة؟ أم إنهما إطلاق من محذور؟ ومعنى إطلاق محذور : علامة على الحل ، حيث استباح ما هو محذور؟ هل المعنى الأول أو الثاني؟ المؤلف يرى أنهما نسك ، أي إنه نسك مقصود وعبادة مطلوبة ، وأما إذا قلنا إنه إطلاق من محذور ، وأنه علامة على الحل حيث استباح ما هو محذور عليه ، بناء عليه لا فرق بين حلق الرأس وحلق العانة ، كما قال شيخ الإسلام ابن تيمية؛ لأن هذا علامة على الحل ، وأنه استباح ما كان محرما عليه ، فإذا حلق عانته أو حلق رأسه لم يكن فرق بين الأمرين ، كلاهما واحد ، وإذا قيل : هو إطلاق من محذور ، فيكفي فيه شعرات يسيرة؛ لأنه استباح ما كان محظورا عليه ، فأخذ شعرة أو شعرتين أو ثلاث لا يجوز ، فإذا أخذها اقتضى ذلك أنه حل .

هل الحلق والتقصير نسك :

اختلف العلماء في هذه المسألة على قولين :

القول الأول : أنهما نسكان من مناسك الحج والعمرة ، وإليه ذهب الحنفية ، والمالكية ، والشافعية في أصح القولين ، والحنابلة على الصحيح .

أدلتهم :

الدليل الأول : قول الله تعالى : ﴿ لَتَدْخُلَنَّ الْمَسْجِدَ الْحَرَامَ إِذَا شَاءَ اللَّهُ آمِنِينَ مُحَلِّقِينَ رُءُوسَكُمْ وَمُقَصِّرِينَ ﴾ فوصفهم بالحلق والتقصير ، ولو لم يكونا من المناسك لما وصفهم بهما ، كاللبس وقتل الصيد ، اللبس وقتل الصيد محظوران من محظورات الإحرام ، ولو كانا نسكين لوصفهم بهما ، لكن وصفهم بالحلق والتقصير ، يدل على أنهما نسك مقصود ، وليس إطلاقا من محذور إذا استباحه حل .

الدليل الثاني : أن النبي صلى الله عليه وسلم ، دعا للمحلقين والمقصرين ، مما يدل على أنه نسك مقصود .

الدليل الثالث : أن النبي عليه الصلاة والسلام وأصحابه حلقوا وقصروا ، ولم يتخلفوا عن ذلك مرة واحدة ، حلق في حجته ، والصحابة بين حلق ومقصر ، ولم ينقل أنهم تركوهما .

الدليل الرابع : قول النبي صلى الله عليه وسلم للصحابة [من لم يكن معه هدي فليطف بالبيت وبالصفا والمروة ، وليقصر وليحل] فدل على أن التقصير نسك مقصود ، وأنه عبادة مطلوبة ، وأنه من مناسك الحج والعمرة .

الدليل الخامس : أن الحلق يقع به التحلل ، فأشبه الرمي ، والطواف ، والرمي والطواف نسكان مقصودان ، فدل على أن الحلق والتقصير نسكان مقصودان .



**القول الثاني :** أن الحلق والتقصير إطلاق من محذور ، إليه ذهب طائفة من أهل العلم ، منهم عطاء ، - وعطاء عالم المناسك - وهو رأي أبي ثور ، وأبي يوسف من الحنفية ، وهو مروى عن بعض المالكية ، وذهب إليه الشافعية في قول ، والحنابلة في رواية .

**أدلتهم :**

الدليل الأول : أن التقصير والحلق لم يأمر بهما النبي صلى الله عليه وسلم في الحل ، واستدلوا بحديث أبي موسى رضي الله عنه ، قال (قدمت على النبي صلى الله عليه وسلم فقال [م أهلت؟ قلت : لبيك بإهلالٍ كإهلال رسول الله صلى الله عليه وسلم ، فقال : أحسنت ، فأمرني فطفت بالبيت وبالصفا والمروة ، ثم قال له : حلّ] (ولم يأمره بالتقصير ، فدل على أنهما ليسا نسكا ، وإنما هما إطلاق من محذور .

الدليل الثاني : حديث جابر رضي الله عنه ، لما سعوا بين الصفا والمروة قال لهم النبي صلى الله عليه وسلم : [من كان منكم ليس معه هدي فيحل وليجعلها عمرة] أخرجه الإمام مسلم ، وما أمرهم بالتقصير .

نوقش : بأنه جاء في الأحاديث الأخرى كحديث ابن عمر أنه صلى الله عليه وسلم أمرهم بالتقصير ، فقال [من لم يكن منكم أهدي فيلطف بالبيت وبالصفا والمروة و يقصر و ليحل ..] متفق عليه ، وقال لهم النبي صلى الله عليه وسلم في حديث جابر [أحلوا من إحرامكم فطوفوا بالبيت وبين الصفا والمروة ، وقصروا ، وأقيموا حللا] متفق عليه ، واستدلوا بحديث أبي موسى وحديث جابر غريب ، مع أن في الأحاديث الأخرى عن ابن عمر وجابر وابن عباس وغيرها ، جاء الأمر فيها بالتقصير ، والشريعة كل واحد ، يضم بعضها إلى بعض ، وإذا كان صلى الله عليه وسلم ، لم يذكرها في بعض الأحاديث ، فقد ذكرها في أحاديث أخرى ، فتحمل هذه على هذه .

الدليل الثالث : أن ما كان حراما في الإحرام ، إذا أبيض كان إطلاقا من محذور ، كسائر محرماته .

نوقش : بأن هذا تعليل في مقابل النصوص الثابتة ، التي تدل على أن الحلق والتقصير نسكان مقصودان .

**الراجع :**

هو القول الأول والله أعلم ، أن الحلق والتقصير نسكان مقصودان ، وليس إطلاقا من محذور ، ولذا دعا النبي صلى الله عليه وسلم ، للمحلقين والمقصرين .

**ثمرة الخلاف :**

إذا قيل : هما إطلاق من محذور ، فلا شيء على تاركهما ، ويحصل التحلل بدونهما ، وأما إذا قيل إنهما نسك ، لم يحصل التحلل إلا بفعلهما .

﴿قال رحمه الله : ولا يُلزَمُ بتأخيرِهِ دَمٌ .﴾

**وقت الحلق :**

الأصل أن الحاج يلقح إذا رمى ثم نحر ، لأن النبي صلى الله عليه وسلم ، كما في حديث أنس وغيره ، رمى الجمرة ، ثم ذهب إلى منزله ، وأتى بذبح ، فذبح ، ثم دعا بالحلاق فناوله شقه الأيمن ، وحلق عليه الصلاة والسلام ، وذلك في ضحى يوم النحر ، فبعد أن يرمي ، يذبح ثم يلقح .



وفي العمرة إذا انتهى من عمرته ، لذا كان يقول الفقهاء : يخلق ويقصر على المروة ، هذا جاء في حديث معاوية ، أنه قصر شعر النبي صلى الله عليه وسلم بمشقص على المروة .

**تأخير الحلق عن زمانه :**

هل له أن يؤخر الحلق عن يوم النحر وأيام التشريق؟ المؤلف يقول : (لا يلزم بتأخيره دم) أي : يجوز له أن يؤخر عن أيام النحر ، وهي العاشر والحادي عشر والثاني عشر والثالث عشر على الراجح ، وهذه المسألة اختلف فيها العلماء على قولين :

**القول الأول :** أنه يجوز تأخير الحلق والتقصير عن أيام التشريق ، ولا حرج في ذلك ، ولا شيء عليه ، إليه ذهب المالكية وقيدوه بشهر ذي الحجة ، والشافعية ، والحنابلة ، وإن كان الشافعية قد رأوا جواز التأخير مطلقا ، وهو رأي عطاء ، وأبي ثور ، وأبي يوسف ، وابن المنذر .

**أدلتهم :**

**الدليل الأول :** أن الله عز وجل بين أول زمان الحلق ، ولم يبين آخره ، فمن أتى به أجزاءه ، كطواف الإفاضة والسعي ، يجوز للإنسان أن يؤخرهما .

**الدليل الثاني :** أنه نسك آخر إلى وقت جواز فعله ، فأشبهه السعي ، فلا بأس بتأخيره عن أيام التشريق؛ لأنه فعل يجوز تأخيره في وقته ، فيجوز تأخيره هنا .

**الدليل الثالث :** أنه لا دليل على وجوب الفدية في تأخير الحلق والتقصير ، فليس لأحد أن يوجب فدية على من أخر.

**القول الثاني :** أن من أخر الحلق إلى بعد أيام التشريق فإن عليه دما ، وإليه ذهب الحنفية ، والحنابلة في رواية .

**دليلهم :** أنه نسك آخر عن زمانه ، فكان كتركه ، ومن ترك نسكا فعليه دم .

**الراجح :**

هو القول الأول ، أنه يجوز تأخير الحلق والتقصير عن أيام التشريق والنحر ، العاشر والحادي عشر والثاني عشر والثالث عشر ، لكن هل يجوز التأخير إلى ما بعد شهر ذي الحجة؟ هذه المسألة تنبني على خلاف السابق في أشهر الحج ما هي ، فإذا قيل : أشهر الحج ثلاثة ، شوال وذو القعدة وذو الحجة ، وهو مذهب المالكية ، فلا يجوز التأخير عن شهر ذي الحجة ، وإذا قيل : هي شوال وذو القعدة ، وعشرة أيام من ذي الحجة ، جاز التأخير؛ لأنه ليس هناك حج ، أشهر الحج قد انتهت .

شيخنا رحمه الله يرى أنه لا يجوز التأخير عن شهر ذي الحجة ، ولا يجوز تأخير الطواف ولا السعي ولا ما يتعلق بالحج عن شهر ذي الحجة؛ لأنها أشهر الحج .



الدم في تأخير الحلق حتى حل ومثله إذا رجع إلى بلده :

إذا تحلل ولبس ملابسه قبل أن يحلق ، وكذا رجع إلى بلده ، هل عليه دم أو لا؟ اختلف العلماء في هذه المسألة على قولين :

القول الأول : أنه إذا أخر الحلق حتى حل ، أو رجع إلى بلده ، فلا شيء عليه ، وإليه ذهب الشافعية ، والحنابلة ، وأبو يوسف .

أدلتهم :

الدليل الأول : عدم الدليل على وجوب الدم ، لكن يجب عليه أن يحلق رأسه ولا شيء عليه .

الدليل الثاني : أدلة أصحاب القول الأول في المسألة السابقة ، أنه يجوز تأخير الحلق والتقصير عن أيام التشريق وعن أيام منى ، فإذا جاز هنا جاز هنا ، فإذا أخر حتى حل فلا دم عليه ، لكن يؤمر بالحلق أو التقصير ، ويكون قد حل .

القول الثاني : أنه إذا أخر الحلق حتى حل ، أو رجع إلى بلده ، فعليه دم ، وإليه ذهب الثوري ، وهو مذهب الحنفية ، والمالكية ، وهو رأي إسحق رحمه الله .

أدلتهم :

الدليل الأول : أنه نسك ، فيأتي به في إحرام الحج كسائر الأنساك .

الدليل الثاني : أن تأخير الواجب بمنزلة الترك في حق وجوب الجابر ، فوجب عليه دم لتأخيره عن وقته .

الراجع :

القول الأول ، أنه إذا أخر الحلق حتى حل ، أو رجع إلى بلده ، فلا شيء عليه ، لكن عليه أن يحلق ، ولا دليل على إيجاب الدم عليه في هذه الحال .

تأخير الحلق عن مكانه :

مكان الحلق هو الحرم ، يحلق في منى أو مكة ، فإذا لم يحلق ففي المسألة خلاف على قولين :

القول الأول : أن الحلق لا يختص بمكان ، فيجوز أن يحلق في أي مكان ، في مكة ، في الحرم ، في جدة ، إذا رجع إلى أهله .... الخ ، لكن يبقى محرماً ، وإليه ذهب المالكية ، والشافعية ، والحنابلة .

دليلهم : عدم الدليل على تخصيص مكان معين يجب الحلق فيه .

القول الثاني : أنه يختص الحلق بمكان معين ، وهو الحرم ، فلا يجوز تأخير الحلق إلى غيره ، ومن حلق في غير الحرم فعليه دم ، وإليه ذهب الحنفية رحمهم الله .

دليلهم : أن النبي صلى الله عليه وسلم حلق في أيام النحر في الحرم ، فصار بيانا لمجمل الكتاب ، وما فعل بيانا

للمجمل فهو واجب ، وأمر الله تعالى هو قوله ﴿مُحَلِّقِينَ رُءُوسَكُمْ وَمُقَصِّرِينَ﴾ .

ونوقش : بأن الحلق والتقصير بيان للمجمل ، وأما زمانه أو مكانه فهي صفة في بيان المجمل ، وما كان صفة في بيان المجمل فإنه ليس بواجب .



الراجع :

هو القول الأول ، أن الخلق لا يختص بمكان معين ، بل يجوز له أن يخلق في أي مكان ، لعدم الدليل على التخصيص ، وما دام لم يثبت تخصيص الخلق بمكان جاز أن يخلق في أي موضع ، والله أعلم .  
وصلى الله وسلم على نبينا محمد وعلى آله وصحبه أجمعين .



## بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

الحمد لله رب العالمين ، وصلى الله وسلم على نبينا محمد وعلى آله وصحبه أجمعين .

### مسألة في الخلق :

السنة أن يبدأ الخالق بيمين المخلوق ، إليه ذهب جماهير أهل العلم ، ولم يخالف إلا الحنفية ، قالوا : يبدأ بيساره؛ ليكون عن يمين الخالق نفسه ، فنظروا إلى الخالق لا المخلوق ، والذي دلت عليه السنة ، كما في الصحيحين ، (أن النبي صلى الله عليه وعلى آله وسلم ، أتى منى ، ورمى الجمرة ، ثم أتى منزله ، ثم نحر نسكه ، ودعا بالخلاق ، فناول الخلاق شقه الأيمن) .

### حد الخلق :

ذكر أهل العلم رحمهم الله ، أن الحد الذي يخلق إليه هو العظم الذي يفصل بين الصدغ واللّحي ، إليه ذهب عامة أهل العلم ، ابن عمر ، وابن عباس ، وعطاء ، وابن جبير ، وهو مذهب المالكية ، والشافعية ، والحنابلة .

### أدلتهم :

الدليل الأول : أثر ابن عمر رضي الله عنه ، كان يقول للخلّاق (أبلغ العظمين ، افصل الرأس عن اللحية) أخرجه ابن أبي شيبة ، والبيهقي .

الدليل الثاني : أنه مأمور بخلق الرأس جميعا ، وهذا يستوعبه ، والاستيعاب يصل إلى حد الشعر النازل ، إلى العظم الفاصل بين الصدغ واللحي .

### الأصلع والخلق :

جماهير أهل العلم على أن الأصلع يُمر موسى على رأسه ، وهذا على سبيل الاستحباب والسنية لا الوجوب ، إليه ذهب ابن عمر ، وعطاء ، وابن جبير ، والنخعي ، وهو رأي المالكية ، والشافعية ، والحنابلة .

دليلهم : أن ابن عمر رضي الله عنهما ، كان رجلا أصلع ، وكان يفعل هذا الفعل ، لذا قال ابن المنذر رحمه الله (أجمع كل من نحفظ عنه من أهل العلم على أن الأصلع يمر موسى على رأسه ، وليس ذلك بواجب) .

القول الثاني : ذهب الحنفية إلى إيجاب تمرير موسى على رأسه .

دليلهم : قول النبي صلى الله عليه وسلم [وما أمرتكم به فأتوا منه ما استطعتم] وهذا قدر استطاعته .

### الراجع :

ما ذهب إليه جماهير أهل العلم رحمة الله عليهم؛ لأن الإمرار في هذه الحال لا فائدة منه ، وبعض أهل العلم يرى أنه لا يمر؛ لأنه قد يكون نوعا من العبث ، لكن يقال لهم : إن بعض الصحابة قد قال به ، كابن عمر ، وابن عباس ، وهو رأي ابن جبير ، وعطاء ، فما دام بعض الصحابة وبعض كبار التابعين ذهب إليه ، فلو أمر موسى فلا بأس ، استحبابا لا وجوبا .



### قال المؤلف رحمه الله : ولا بتقديمه على الرمي والنحر.

لا يلزمه دم بتقديم الحلاق والتقصير على الرمي والنحر .  
 لكن يقال بالإجماع أن النبي صلى الله عليه وسلم ، قد أتى بأنساك يوم النحر مرتبة ، فبدأ بالرمي ، ثم بالنحر ، ثم بالحلقة ، ثم بالطواف ، ولم يأت بالسعي يوم النحر؛ لأنه قارن ، قد أتى بالسعي في قدومه صلى الله عليه وسلم ، والمفرد والقارن إذا سعيًا مع طواف القدوم سقط السعي عنهما يوم النحر .  
 لا خلاف بين أهل العلم رحمهم الله ، على أن من قدم الحلاق على الرمي والنحر ، أو قدم النحر على الرمي ، فإن حجه صحيح ومجزئ ، قال ابن قدامة : (ولا نعلم خلافاً بينهم في أن مخالفة الترتيب لا تخرج هذه الأفعال عن الإجزاء ولا تمنع وقوعها موقِعها) لكن هل عليه دم أم لا؟ اختلفوا .  
 وتقديم الحلاقة على الرمي والنحر إما أن يكون نسياناً ، وإما يكون على سبيل العلم والعمد ، ولكل حكم .

### الإخلال بترتيب أنساك يوم النحر لعذر :

اختلف العلماء في هذه المسألة على ثلاثة أقوال :

**القول الأول :** أن من قدم الحلق أو النحر على الرمي جاهلاً أو ناسياً فلا شيء عليه ، وهذا رأي طائفة كبيرة من السلف ، أنس ، وعطاء ، والحسن ، وطاوس ، وعكرمة ، وهو رأي ابن جرير الطبري ، وإسحق ، والأوزاعي ، والثوري - عليه أئمة التابعين - وهو رأي أبي يوسف ، ومحمد بن الحسن من الحنفية ، ومذهب المالكية ، والشافعية ، والحنابلة ، والظاهرية .

### أدلتهم :

الدليل الأول : عن عبد الله بن عمرو بن العاص : (أن رسول الله صلى الله عليه وسلم وقف في حجة الوداع بمنى للناس يسألونه ، فجاءه رجل فقال لم أشعر فحلقت قبل أن أذبح؟ فقال (اذبح ولا حرج) فجاء آخر فقال لم أشعر فنحرت قبل أن أرمي؟ قال (ارم ولا حرج) فما سئل النبي صلى الله عليه وسلم عن شيء قدم ولا آخر إلا قال (افعل ولا حرج)) متفق عليه ، قوله (لم أشعر) دل ذلك على أن من قدم أو أخر ناسياً أو جاهلاً فلا شيء عليه .  
 نوقش : بأنه قد جاء الحديث بدون ذكر لفظة (لم أشعر) .

الدليل الثاني : أن الخطأ والنسيان قد جاءت الشريعة بالعفو عنهما ، فمن قدم الحلاقة على الرمي والنحر فلا شيء عليه .

**القول الثاني :** أنه إذا قدم الحلق أو النحر على الرمي جاهلاً أو ناسياً فعليه دم ، عليه دم بكل حال ، وهو مذهب الحنفية رحمهم الله .

**دليلهم :** يمكن أن يستدل لهم بأنه خالف الفعل الواجب ناسياً ، وابن عباس رضي الله عنهما يقول في الأثر المشهور (من نسي شيئاً من نسكه أو تركه فليهرق دماً) .



**القول الثالث :** أنه إذا قدم الحلق على الرمي فعليه دم ، وإن قدمه على النحر فلا شيء عليه ، وإليه ذهب الإمام مالك رحمه الله .

**دليلهم :** الإجماع على أن الحاج ممنوع من حلق شعره قبل التحلل الأول ، ولا يحصل التحلل الأول إلا برمي جمرة العقبة ، فلا يجوز له أن يحلق قبل أن يرمي؛ لأنه إذا حلق قبل أن يرمي كان قد فعل محظورا من محظورات الإحرام ، وأما النحر فلا يضر أن يحلق قبل أن ينحر؛ لأن المأمور به أن يبلغ الهدي محله (زمن حلوله) والهدي قد بلغ محله ، فليحلق قبل أن ينحر .

**الراجع :**

هو ما ذهب إليه أصحاب القول الأول ، أن من حلق قبل أن ينحر ، أو حلق قبل أن يرمي فلا شيء عليه؛ لصراحة الأحاديث في هذا ، قال الرجل : حلقت قبل أن أرمي ، فقال صلى الله عليه وسلم (ارم ولا حرج) نفى عنه الحرج ، وما دام أن النبي صلى الله عليه وسلم ، قد قال هذا ، فلا قول لأحد مع قوله .

**الإخلال بترتيب الأنسك عمدا :**

الأنسك التي يتكلم عنها ثلاثة (الحلق والرمي والنحر) إذا قدم بعضها على بعض متعمدا ففي المسألة خلاف : **القول الأول :** أن من قدم الحلق أو النحر على الرمي متعمدا فلا شيء عليه ، وإليه ذهب المالكية ، والشافعية في الأصح ، والحنابلة ، وهو رأي عطاء ، وإسحق .

**أدلتهم :**

**الدليل الأول :** حديث ابن عباس رضي الله عنهما (أن النبي صلى الله عليه وسلم ، قيل له يوم النحر وهو بمنى ، في النحر والحلق والرمي والتقديم والتأخير ، فقال (لا حرج)) متفق عليه .

**الدليل الثاني :** حديث عبد الله بن عمرو (أتى النبي صلى الله عليه وسلم رجل فقال : حلقت قبل أن أذبح قال : [فأذبح ولا حرج] قال : ذبحت قبل أن أرمي قال : [ارم ولا حرج] متفق عليه ، فالحديث جاء مطلقا ، لم يقيد بالنسيان ، لم يقل السائل : لم أشعر ، نسي .

**نوقش :** بأنه جاء في الروايات الأخرى التقييد بالنسيان ، لذا قال الأثرم (سمعت الإمام أحمد رحمه الله ، يسأل عن رجل حلق قبل أن يذبح ، فقال : إن كان جاهلا فليس عليه دم ، وأما مع التعمد فلا؛ لأن النبي صلى الله عليه وسلم سأله رجل وقال : لم أشعر .. قيل لأبي عبد الله : سفيان بن عيينة لا يقول : لم أشعر (رواية سفيان ليس فيها لم أشعر) فقال : نعم ، ولكن مالكا والناس عن الزهري : لم أشعر) .

**الدليل الثالث :** الأحاديث التي ذكرت فيها هذه الأشياء ، كان يقول صلى الله عليه وسلم (ارم ولا حرج ، اذبح ولا حرج) وهذه كلها للاستقبال وليست للماضي ، لم يقل صلى الله عليه وسلم : لا حرج ، بل قال (افعل ولا حرج) ما يدل على أنه لا فرق بين الناسي والجاهل ، وبين الذاكر والعالم والعامد .





الدليل الرابع : أن القول بجواز تقديم بعض الأنسك على بعض هو المناسب لحال الناس؛ للمشقة الكبيرة التي ترى في المناسك بسبب الزحام ، فلو ذهب الناس إلى المرمى ليرموا سويا ماذا سيحدث؟ لكن الناس كما ترون ، يتوزعون من ليلة مزدلفة ، منهم من يذهب إلى الحرم ، ليطوف ويسعى ، ومنهم من يذهب إلى منى ليرمي ، ومنهم من يذهب إلى المنحدر لينحر ، يتوزع الناس على أربعة أو خمسة أقسام ، ومنهم من يذهب إلى الحلاقين في العزيزية وحول الجمرات ، وهذا يخفف الزحام جدا ، ويكون في ذلك سهولة على الناس ، أما لو قيل بالترتيب فإن هذا سيؤدي إلى زحام عظيم في مناطق المناسك .

القول الثاني : أن من قدم الحلق أو النحر على الرمي متعمدا فعليه دم ، وهو رأي ابن جبير ، وجابر بن زيد ، و قتادة ، والنخعي ، والحنفية ، والحنبلة في رواية ، وهو رأي الإمام مالك ، إن قدم الحلق على الرمي .  
أدلتهم :

الدليل الأول : قول الله تعالى ﴿وَمَا تَخْلُقُوا رُءُوسَكُمْ حَتَّىٰ يَبْلُغَ الْهَدْيُ مَحَلَّهُ﴾ حيث نهى عز وجل أن يخلق الحاج رأسه حتى يبلغ الهدى محله ، ومن حلق قبل ذلك فقد خالف .

ونوقش : بأن من حلق يوم النحر قبل أن ينحر فقد حلق بعد أن بلغ الهدى محله؛ لأن المراد بالحل زمن حلوله ، والهدى يحل في يوم النحر ، وزمن ذبحه هو يوم النحر ، فمن حلق لم يخالف الآية .

الدليل الثاني : أن النبي صلى الله عليه وسلم ، فعل هذه الأنسك مرتبة ، وقال [خذوا عني مناسككم] ومن لم يفعل فقد خالف النبي صلى الله عليه وسلم ، فعليه دم .

ونوقش : بأن الذي فعل هذه المناسك ورتبها ، وقال هذا الحديث ، هو نفسه الذي قال لما سئل [لا حرج] ونفى الحرج عن قدم وأخر .

الراجع :

القول الأول والله أعلم ، أن من قدم شيئا على شيء فلا شيء عليه ، من قدم الحلق على الرمي ، أو على النحر ، أو قدم النحر على الرمي فلا شيء عليه .

تقديم طواف الإفاضة على الأنسك الثلاثة :

لو أنه قدم طواف الإفاضة على الحلق والرمي والنحر ، رجل ذهب من مزدلفة إلى الحرم مباشرة ، فطاف ، ثم ذهب إلى منى ، فرمى ونحر وحلق ، فما حكم فعله؟ اختلف العلماء في هذه المسألة على قولين :

القول الأول : أنه يجوز تقديم طواف الإفاضة على الحلق والرمي والنحر ، وإليه ذهب كثير من أهل العلم ، فهو رأي عطاء ، وأبي ثور ، وإسحق ، ومذهب الحنفية ، والشافعية ، والحنبلة ، والظاهرية .

أدلتهم :

الدليل الأول : عن عبد الله بن عمرو بن العاص رضي الله عنهما ، (ما سئل النبي صلى الله عليه وسلم ، عن شيء قدم ولا أخر إلا قال : [افعل ولا حرج]) متفق عليه ، فهو شامل لطواف الإفاضة مع هذه الأشياء الثلاثة .



الدليل الثاني : حديث ابن عباس رضي الله عنهما ، وهو حديث صريح ، أن رجلا قال للنبي صلى الله عليه وسلم (زرت قبل أن أرمي ، قال : [لا حرج] ) أخرجه الإمام البخاري ، أي ذهبت إلى طواف الإفاضة قبل أن أرمي ، فقال : لا حرج ، ذهب إلى الطواف قبل أن يرمي جمره العقبة ، فقال له النبي صلى الله عليه وسلم (لا حرج) .

الدليل الثالث : عن ابن عباس رضي الله عنهما ، أن النبي صلى الله عليه وسلم (سئل عن قدم من نسكه شيئا أو أخره ، فجعل يقول : [لا حرج] ) أخرجه الإمام أحمد ، وصححه الشيخ أحمد شاكر .  
هذه الأحاديث تدل على جواز تقديم طواف الإفاضة على الأنساك الثلاثة .

القول الثاني : أن من طاف قبل أن يرمي أو ينحر أو يخلق ، لم يجزئه ، وهذا مروى عن ابن عمر ، وهو رأي الإمام مالك رحمه الله .

دليلهم : أثر عن ابن عمر رضي الله عنهما ، يرى أن من طاف أعاد الطواف مرة أخرى ، يأتي بالرمي والنحر والخلق ، ثم يطوف طواف الإفاضة مرة أخرى .

القول الثالث : أن من طاف قبل أن يرمي أو ينحر أو يخلق متعمدا فعليه دم ، وإليه ذهب ابن جبير ، وقتادة ، والنخعي ، والإمام أحمد في رواية ، لأنهم يشترطون الترتيب كما تقدم ، فيكون قد أخل بالترتيب في هذه الحال وعليه الدم .

دليلهم : هي أدلتهم في المسألة السابقة في تقديم الخلق أو النحر على الرمي .

الراجع :

أن من قدم طواف الإفاضة على هذه الثلاثة أنساك ، النحر والرمي والخلق ، فلا شيء عليه ، وذلك لصراحة الأدلة الثابتة عن النبي صلى الله عليه وسلم ، الرجل يقول (زرت قبل أن أرمي ، فقال : [لا حرج] ) ولا قول لأحد مع قوله صلى الله عليه وسلم ، وهنا يكون الحاج في حرية ، يذهب يطوف ، ثم يرجع ويرمي ، يذهب يطوف ويخلق عند الحرم ، ثم يرجع إلى منى ويرمي وينحر ، والنحر سيكون إما عند الحملات ، أو عند بنك التنمية الإسلامي أو غيرهما ، والنحر لا علاقة له بالتحلل الأول ولا الثاني ، لكن إذا رمى وحلق عند البيت ، ثم ذهب إلى منى ورمى ، يكون قد انتهى من أعماله ، وإن كانت متمتعا أو قارنا أو مفردا لم يسع مع طواف القدوم ، فإنه يطوف ويسعى ويخلق ، ثم يذهب إلى منى ويرمي ، وهنا يكون قد تحلل التحلل الثاني كاملا ، وسيأتي بعد حكم تقديم السعي على الطواف .

﴿ قال رحمه الله : ثم قَدْ حَلَّ له كلُّ شيءٍ إلا النساءَ . ﴾

التحلل على نوعين :

النوع الأول : التحلل الأصغر .

النوع الثاني : التحلل الأكبر .

ويطلق عليهما التحلل الأول والثاني .



## أسباب التحلل الأول :

المؤلف ذكر الرمي ثم ذكر الحلق ، وقال : إذا حلق تحلل ، وهذا المذهب ، ويضيفون أنه لو رمى وطاف أو حلق وطاف ، فإنه يتحلل التحلل الأول ، يضيفون إلى التحلل الأول مع الرمي والحلق الطواف ، فيحصل التحلل باثنين من ثلاثة ، الاثنان : الرمي والحلق ، أو الطواف والرمي ، أو الحلق والطواف ، أو الرمي والطواف ، اثنان من ثلاثة ، واستدلوا بالنصوص على أن التحلل يحصل بالرمي مع الحلق ، وأضافوا له الطواف؛ لأنه إذا كان الطواف يحصل به التحلل الأكبر ، فلأن يحصل به التحلل الأصغر من باب أولى ، قاسوه بقياس الأولوية .  
تقدم أن النحر لا علاقة له بالتحلل مطلقاً؛ لأن من الحجاج من لا هدي عليه ، كالمفرد .

بم يحصل التحلل الأول اختلف العلماء في هذه المسألة على ثلاثة أقوال :

**القول الأول :** أنه إذا فعل اثنين من ثلاثة حل التحلل الأول ، وهي : الرمي والحلق والطواف ، هذا رأي ابن عباس ، وابن الزبير ، وعائشة رضي الله عنهم ، وعلقمة ، وسالم ، وطاوس ، والنخعي ، وهو مذهب الشافعية ، على القول بأن الحلق نسك ، وأما إذا قيل : هو ليس بنسك ، إنما هو إطلاق من محذور ، فلا علاقة له بالتحلل ، وهو المذهب عند الحنابلة .

## أدلتهم :

**الدليل الأول :** عن عائشة رضي الله عنها ، أن النبي صلى الله عليه وسلم قال : [إذا رميتم وحلقتم ، فقد حل لكم الطيب والثياب ، وكل شيء إلا النساء] أخرجه الإمام أحمد ، وأبو داود ، وهو ضعيف ، ضعفه البيهقي ، والحافظ ابن حجر ، فيه علل ، فيه مثلاً حجاج بن أرطاة ، وفيه محمد بن إسحق ، والحديث نفسه مع بالاضطراب ، عند كثير من العلماء .

**الدليل الثاني :** عن عائشة رضي الله عنها - وهو دليل قوي - قالت : (طيبت رسول الله صلى الله عليه وسلم لإحرامه حين أحرم ولحله قبل أن يطوف بالبيت) متفق عليه ، مفهومه : أن النبي صلى الله عليه وسلم ، قد حل قبل أن يطوف ، وهذا يحصل إذا رمى وحلق ، فإذا رمى وحلق فقد حل ، ويضاف له الطواف ، فإذا كان الطواف يحصل به التحلل الثاني ، فإنه يحصل به التحلل الأول من باب أولى .

**الدليل الثالث :** أثر ابن عمر رضي الله عنهما ، قال : (إذا رمى وحلق فقد حل له كل شيء ، إلا النساء والطيب) أخرجه النسائي ، وصححه بعض أهل العلم .

عندهم أدلة ، الأول ضعيف ، والثاني صحيح ، والثالث صحيح ، الثاني قوي جداً ، وهو حديث عائشة (ولحله قبل أن يطوف بالبيت) بعض أهل العلم يرى أن هذا الحديث مقيد بحديث آخر ، قالت عائشة رضي الله عنها ، قالت (كنت أطيّب النبي صلى الله عليه وسلم ، للحل والإحرام ، حين أحرم ، وحين رمى جمره العقبة يوم النحر ، قبل أن يطوف بالبيت) طيبته قبل أن يطوف بالبيت ، يفهم من الحديث أنها طيبته بعد أن حلق ، وهناك حديث آخر ، أنها رضي الله عنها قالت (طيبت النبي صلى الله عليه وسلم ، في حجة الوداع للحل والإحرام ، أما الإحرام فحين أحرم ، وأما الحل فحين رمى جمره العقبة يوم النحر ، قبل أن يطوف بالبيت) مفهومه أنها طيبته بعد أن رمى جمره العقبة ،



وهذا يَحتمل ، مع أنه قد يقال : قولها رضي الله عنها (حين رمى جمرة العقبة يوم النحر قبل أن يطوف بالبيت) هذا يصدق على ما بعد الحلاق ، الحديث محتمل ، فقد يقال : حديث الصحيحين يبين كلامها في هذا الحديث ، أو هذا الحديث يبين حديث الصحيحين ، المسألة محتملة ، والغالب أن الإنسان يتطيب بعد أن يحلق ، بعد أن يزيل الوسخ الذي عليه ، لا أن يتطيب قبل أن يحلق ، لأنه سيحلق ، وينزل الشعر على جسده ، فهو يحتاج أن يغتسل بعده ، ثم يتطيب ، فيكون في كامل نظافته ، المهم أنه محتمل .

**القول الثاني :** أنه يحصل التحلل الأول بالرمي والحلق ، والتحلل عندهم مرتبط بالحلق أو التقصير ، وهم يشترطون الترتيب بين الأفعال ، يرمي أولاً ، ثم يحلق ثانياً ، وهذا مذهب الحنفية رحمهم الله ، لذا فعندهم أنه لو قدم الطواف على الحلق فإنه لا يحل حتى يحلق .

**دليلهم :** أن الحلق هو سبب التحلل دون الرمي والطواف ، لأن التحلل من العبادة هو الخروج منها ، وذلك لا يكون بركنها ولا بواجب فيها ، بل إما بمنافيتها ، أو بما هو محذور فيها ، فالتحلل مرتبط بالحلق ، يرمي ثم يحلق ، لماذا قيل : يرمي؟ لأنه لا بد من الترتيب عندهم ، فلو رمى ثم طاف ، لا يحل حتى يحلق .

**القول الثالث :** أنه يحصل التحلل الأول برمي جمرة العقبة فقط ، وهذا القول مروى عن طائفة من الصحابة ، فهو رأي عمر ، وابن عباس ، وعائشة ، وابن الزبير ، وهو رأي علقمة ، وعطاء ، وأبي ثور ، وإليه ذهب المالكية ، والشافعية في قول إن كان الحلق نسكاً ، أما إذا كان إطلاقاً من محذور فلا علاقة له ، والحنابلة في رواية اختارها ابن قدامة ، وهو رأي الشنقيطي ، والألباني ، وكثير من علماء الحديث يأخذون بهذا القول .

**أدلتهم :**

**الدليل الأول :** عن عائشة رضي الله عنها ، قالت : قال رسول الله صلى الله عليه وسلم : [إذا رمى أحدكم جمرة العقبة فقد حل له كل شيء إلا النساء] أخرجه أبو داود ، وفي إسناده حجاج بن أرطاة ، لكن له شاهد صححه الألباني وغيره ، عند الإمام أحمد ، عن عائشة قالت : (طيبت النبي صلى الله عليه وسلم بيدي بذريعة في حجة الوداع للحل والإحرام ، حين أحرم ، وحين رمى جمرة العقبة يوم النحر قبل أن يطوف بالبيت) فالحديث فيه أنها طيبته بعد أن رمى جمرة العقبة ، فحملوا الحديث على الظاهر ، فالحل قد حصل برمي جمرة العقبة ، وهو ظاهر قوي ، مع ظاهر حديث عائشة في الصحيحين ، فهل يحمل هذا على هذا أو العكس؟ يحتمل .

**الدليل الثاني :** عن أم سلمة رضي الله عنها قالت : قال رسول الله صلى الله عليه وسلم : ( [إن هذا اليوم رخص لكم إذا أنتم رميتم الجمرة أن تحلوا] يعني من كل ما حرمت منه إلا النساء) أخرجه الإمام أحمد رحمه الله ، و أبو داود ، وابن خزيمة ، وأعل هذا الحديث بعلمين : أن في إسناده أبا عبيدة ، وتفرد محمد بن إسحق ، ومن أهل العلم من صححه ، مثل الألباني ، ومع ذلك فقد قيل إنه شاذ ، لأن في الحديث (فإن لم تطوفوا فإنكم تعودون حرماً كهيتكم) أي إذا لم يطف في يوم النحر عاد محرماً كهيتته ، يلبس ملابس الإحرام مرة أخرى ، يرى كثير من أهل العلم أنه شاذ ، ذكر ذلك شيخ الإسلام ابن تيمية ، وقبله الإمام أحمد ، والنووي ، وأئمة الحديث ، لمخالفته الأحاديث الصحيحة ، وهذا الحديث ذهب إليه عروة بن الزبير من المتقدمين ، وأخذ به الشيخ الألباني بخلاف عامة أهل العلم ، لكن هل



يحكم بشذوذ الحديث كله أم يحكم بشذوذ لفظة العود محرما كما كان؟ إن كان ينصب على هذه اللفظة ، فهو شاذ ، وأما أول الحديث فقد دل على أنهم يصبحون حلالا بمجرد رمي جمرة العقبة .

الدليل الثالث : أن عمر رضي الله عنه ، خطب الناس بعرفة ، وعلمهم أمر الحج ، وقال : (إذا جئتم منى فمن رمى الجمرة فقد حل له ما حرم على الحاج إلا النساء والطيب ، لا يمسه أحد نساء ولا طيبا حتى يطوف بالبيت) أخرجه الإمام مالك في الموطأ ، والبيهقي بإسناد صحيح ، ففي الأثر أنه بمجرد رمي جمرة العقبة يحل الإنسان ، لكنه يمنع من شيئين : النساء والطيب ، الحديث السابق يمنع فيه من النساء ، وهذا من النساء والطيب .

الدليل الرابع : عن ابن عباس رضي الله عنهما ، أن النبي صلى الله عليه وسلم قال : [إذا رميتم فقد حل لكم كل شيء إلا النساء] أخرجه الخمسة إلا الترمذي ، وقال الشيخ الألباني رحمه الله عليه (وقد أوردته في سلسلة الأحاديث الصحيحة ، وبينت الاختلاف في رفعه ووقفه ، وأن الأكثر على الوقف ، وأنه حديث صحيح لغيره ، بدون الزيادة المذكورة [وحلقتم] لأن له شاهدا من حديث عائشة) كثير من الأئمة على أنه موقوف على ابن عباس ، فإن صح مرفوعا فهو حجة ، وإن قيل بأنه صحيح موقوف على ابن عباس ، كان قول صحابي يعضد النصوص السابقة ، وقول الصحابي الآخر (عمر رضي الله عنه) .

الدليل الخامس : عن ابن الزبير رضي الله عنه ، قال (من سنة الحج إذا رميت الجمرة من يوم النحر فقد حل لك كل ما وراء النساء) وفي بعض الألفاظ قال (فقد حل لك كل شيء إلا النساء والطيب) أخرجه ابن أبي شيبة ، والحاكم ، وصححه ، ووافقه الذهبي ، والصحابي إذا قال : سنة ، فله حكم المرفوع .

إذن الأقوال الثلاثة :

١- اثنين من ثلاثة .

٢- الرمي ثم الحلق بالترتيب ، والمدار على الحلق فقط .

٣- الرمي فقط .

إذا نظرت إلى أدلة أصحاب القول الثالث تجد أنها أدلة قوية جدا ، ودلالاتها واضحة وبينة ، وإذا نظرت إلى حديث عائشة في الصحيحين (ولحله قبل أن يطوف بالبيت) ترى أن فيه وجه دلالة على أن الحل يكون بالرمي والحلق ، لذا كان شيخنا رحمه الله يقول : يحصل بهذين (الرمي والحلق) بناء على حديث عائشة رضي الله عنها .

الراجع :

هو القول الثالث ، أن التحلل يحصل بالرمي فقط ، لكن الأحوط ألا يحل حتى يرمي ويحلق ، كان الشيخ عبد العزيز بن باز رحمه الله عليه يقول (وهو الأحوط) لكن القول الثالث من ناحية النص أقوى لا شك ، وهذا قد يحتاج إليه الإنسان ، خاصة في الأوقات التي يكون فيها الجو حارا ، يأتي الإنسان وقد لا يكون معه مظلة ، ويرمي جمرة العقبة والشمس حارة ، ويحتاج إلى المرور في الطرق ، ويحتاج إلى تغطية رأسه ، قد يتضرر ، هنا يقال : غط رأسك لا بأس ، حتى لو قيل : لم يحل ، فإنه يتغطي من باب الضرورة ، ويمكن أن يقال : إذا سئل الإنسان يجيب بالاحتياط ، يقول :



احتط ، ولا تحل حتى تحلق بعد الرمي ، لكن لو سأله سائل بعد أن رمى ، فظاهر النصوص تدل على أنه يحصل الحل برمي جمرة العقبة .

**ما يحل بالرمي :**

اختلف العلماء في هذه المسألة على ثلاثة أقوال :

**القول الأول :** أنه يحل له كل شيء إلا النساء ، وهو قول عائشة ، وابن الزبير رضي الله عنهم ، وعلقمة ، وسالم ، والنخعي ، وأبي ثور ، ومذهب الحنفية ، والشافعية ، والحنابلة .

**دليلهم :** الأحاديث السابقة ، التي جاء فيها التصريح بأنه يحل له كل شيء إلا النساء .

**القول الثاني :** أنه يحل له كل شيء إلا النساء والطيب والصيد ، وإليه ذهب الإمام مالك رحمه الله .

أما الصيد فلقوله تعالى ﴿لَا تَقْتُلُوا الصَّيْدَ وَأَنْتُمْ حُرْمٌ﴾ قال رحمه الله : وهو لا يزال محرماً حتى يحل التحلل الثاني ، وأما الطيب والنساء فلقول عمر (إذا جئتم منى فمن رمى الجمرة فقد حل له ما حرم على الحاج ، إلا النساء والطيب ، لا يمس نساء ولا طيباً حتى يطوف بالبيت) في الأثر الذي أخرجه الإمام مالك رحمه الله .

**القول الثالث :** أنه يحل له كل شيء إلا النساء والطيب ، وهو رأي عمر ، وابن عمر ، وعروة بن الزبير .

**أدلتهم :**

**الدليل الأول :** أثر عمر السابق ، قال (لا يمس أحد نساء ولا طيباً حتى يطوف بالبيت) .

**الدليل الثاني :** ما ثبت عن ابن عمر رضي الله عنهما ، قال (إذا رمى وحلق فقد حل له كل شيء إلا النساء والطيب) أخرجه النسائي بإسناد صحيح .

**الدليل الثالث :** أن الطيب من دواعي الجماع ، فهو كالقبلة ، فإذا كانت القبلة والمباشرة محرمة عليه في هذه الحال ، فكذا الطيب ، لأنه داع من دواعيه .

**الراجع :**

هو القول الأول ، والله أعلم؛ للأحاديث التي جاء فيها النص على النساء فقط ، فيمتنع عليه أمر النساء فقط .

وما يتعلق بالنساء يشمل دواعي الجماع من القبلة والمباشرة وما يتعلق بها ، والكلام ، والمس ، ويشمل العقد على النساء ، يجرم عليه العقد بعد التحلل الأول .

**العقد بعد التحلل الأول :**

هذه المسألة فيها خلاف على قولين :

**القول الأول :** أنه يجوز العقد على المرأة بعد التحلل الأول ، وإليه ذهب الحنفية؛ لأنهم يرون أنه ليس من محظورات الإحرام ، وهو اختيار شيخ الإسلام ابن تيمية ، يرون أن الذي يجرم هو الجماع فقط ، وأما العقد فلا علاقة له به .



**القول الثاني:** ذهب جماهير أهل العلم ، رحمة الله عليهم إلى أنه يحرم عليه الجماع ، ومقدمات الجماع ، والعقد ، لأن النبي صلى الله عليه وسلم قال [لا ينكح المحرم ولا يُنكح ولا يُخطب] وهو محرم حتى يحل التحلل الثاني ، يقال له : طف واعدد عقد النكاح ، أو أنكح غيرك بعد طواف الإفاضة ، وأما قبل فلا ، وهذا ينبغي الاحتياط فيه؛ لأنه إذا تزوج الإنسان قبل التحلل الثاني ، فالمسألة ليست سهلة؛ لأنه على رأي الجمهور يكون عقده فاسدا لا يصح ، ويترتب على ذلك أمر الأبناء ، ويحتاج إلى تجديد العقد مرة أخرى ، ويكون أبنائه أبناء شرعيين ، الأبناء شرعيون ، لا إشكال؛ لأنهم جاؤوا من عقد فيه شبهة ، لكن يجدد العقد مرة أخرى ، هذا على رأي من يرى الفساد ، وأما رأي الحنفية وشيخ الإسلام ومن معهم ، فيرون أن العقد يكون صحيحا في هذه الحال .

### فصل في حكم طواف الإفاضة والسعي

قال رحمه الله : ثم يُفيضُ إلى مكة .

أي : يذهب من منى إلى مكة؛ لأنه سيفيض من عرفات إلى مزدلفة ، ومن مزدلفة إلى منى ، بعد أن يرمي جمره العقبة ، وينحر ويحلق ، يذهب ضحى يوم النحر إلى مكة ، ليطوف طواف الإفاضة .

يفيض : مأخوذ من قولهم : أفاض الحجاج ، أي أسرعوا في دفعهم من مزدلفة ورجوعهم من منى إلى مكة .

**أسماء طواف الإفاضة :**

طواف الإفاضة .

طواف الزيارة .

طواف الصُّدْر (الصدر من منى) .

طواف النساء؛ لأن المرأة تصبح حلالا بعده .

طواف الفرض .

طواف الركن .

تقدم لنا أن الحاج إذا قدم مكة قارنا أو مفردا ولم يطف طواف القدوم حتى ذهب إلى عرفة ، هل يطوف طواف القدوم بعد أن يرجع من عرفة أو لا؟ وكذا المتمتع ، إذا رجع من عرفة إلى منى ثم إلى مكة ، هل يطوف طواف القدوم أو لا؟ تقدم أن الراجح هو قول جماهير أهل العلم ، أن ليس عليه طواف القدوم ، وأن طواف القدوم إنما يفعل حينما يقدم إلى مكة ، فإن ذهب إلى عرفة ، ووقت طواف القدوم يمتد إلى خشية فوات الوقوف بعرفة ، فإذا خشى ذلك فإنه يذهب إلى عرفة ، ولا شيء عليه ، ولا يطوف طواف القدوم بعد أن يأتي من عرفة؛ لأن وقته قد ذهب ، كذلك المتمتع ، يأتي بالعمرة ، فيطوف ويسعى ويقصر ، ثم يذهب إلى عرفة ، ثم مزدلفة ، ثم منى ، ثم يذهب إلى مكة ، ولا يأتي بطواف قدوم؛ لأنه لا يشرع في حق المتمتع طواف قدوم .



الإمام أحمد رحمه الله ، ذهب إلى أن على المتمتع طواف قدوم ، فإذا ذهب من منى إلى مكة طافه قبل طواف الزيارة ، وكذا المفرد والقارن ، إذا لم يطوفا طواف القدوم حين قدومهم إلى مكة ، فإنهم يطوفون إذا جاؤوا من عرفة ووصلوا إلى منى ، وهذا القول قال عنه ابن قدامة رحمه الله (ولا أعلم أحدا وافق أبا عبد الله على هذا الطواف الذي ذكره الخرقى ، بل المشروع طواف واحد للزيارة ، كمن دخل المسجد وقد أقيمت الصلاة ، فإنه يكتفي بها عن تحية المسجد ، ولأنه لم ينقل عن النبي صلى الله عليه وسلم ، ولا عن أصحابه الذين تمتعوا معه في حجة الوداع ، ولا أمر به أحدا) وهذا ظاهر السنة ، أن طواف القدوم هذا لا وجود له ، والذي عليه عمل الناس اليوم هو ما ذهب إليه جماهير أهل العلم من المتقدمين والمتأخرين .

### ﴿ قال رحمه الله : وَيَطُوفُ الْقَارِنُ وَالْمُفْرَدُ بِنِيَّةِ الْفَرِيضَةِ طَوَافَ الزِّيَارَةِ . ﴾

انظر إلى قوله (طواف الزيارة) ذكر اسمين له ، ليبين أن له أكثر من اسم . يطوف القارن والمفرد والمتمتع طواف الإفاضة؛ لأن طواف المتمتع الأول ، إنما هو طواف عمرة ، فلا علاقة له بطواف الزيارة.

وسمي إفاضة؛ لأن الناس يأتون به عقب الإفاضة من منى إلى مكة .

قوله : (بنية الفريضة) : هذه مسألة تقدمت ، هل يشترط تعيين نية الطواف ، وأنه فريضة أم لا؟ تقدمت في شروط الطواف ، والمسألة فيها خلاف على قولين :

**القول الأول :** أنه يشترط نية طواف الفريضة وأنه طواف إفاضة ، وإليه ذهب إسحق ، وأبو ثور ، وابن القاسم ، وابن المنذر ، والشافعية في وجه ، وهو المذهب عند الحنابلة .

واستدلوا بقول النبي صلى الله عليه وسلم [إنما الأعمال بالنيات ، وإنما لكل امرئ ما نوى] فلا بد من نية العبادة ، وتعيين العبادة ، لأن النية تأتي لأمرين : نية العبادة ، وتمييز العبادات بعضها عن بعض ، ينوي أن هذه عبادة ، وينوي نوع الطواف ، واستدلوا بأن الطواف عبادة محضة ، متعلقة بالبيت ، فاشترط فيها النية كالصلاة .

**القول الثاني :** أنه لا تشترط نية التعيين والفرضية ، فلو طاف الحاج يوم النحر ، وقع عن طواف الإفاضة ، ولو طاف حين قدم مكة وهو مفرد أو قارن ، فإنه يقع عن طواف القدوم ، ولو طاف حين قدم مكة وهو متمتع ، فإنه يقع عن طواف العمرة ... الخ ، وإليه ذهب كثير من أهل العلم ، فهو مذهب الحنفية ، والمالكية ، والشافعية في وجه ، والحنابلة في رواية ، يقولون إنه يقع عن فرض الوقت الذي هو فيه ، مثل من قدم إلى المسجد يريد أن يصلي ، على الراجح ، وإلا فالمذهب أنه حتى الصلاة ، لا بد فيها من هذا ، فلو قدم إلى المسجد ، يريد أن يصلي ، فإنه لا يشترط تعيين الصلاة التي يريد ، بل يتحدد هذا بالوقت الذي هو فيه ، فإن نوى فرض الوقت صحت الصلاة ، ولا يحتاج إلى تعيين نوع الصلاة ، وهذا الذي لا يسع الناس العمل إلا به ، يقدم الإنسان المسجد ، يفكر في أشياء كثيرة ، يدخل المسجد ، ويكبر ، لو قلت له : ما نويت؟ لقال : نويت أن أصلي هذه الصلاة الموجودة ، لا أدري ظهر أم عصر ، فلا تشترط هذه النية ، وتعيين نوع الطواف يشق على الناس مشقة بالغة عظيمة ، كثير من عوام المسلمين لا يدري ، هل هذا طواف إفاضة أو لا؟ يذهب مع الحملة من مكان إلى آخر ، يتبعهم ولا يعرف شيئا أبدا ، وهذا





الظاهر من بعض الصحابة الذين كانوا مع النبي صلى الله عليه وسلم ، من خلال أسئلتهم ، فإن معهم الأعراب وعامة المسلمين الذين جاؤوا معه ، ولم يكن النبي صلى الله عليه وسلم يبعث من يعلم الناس : عندكم غدا الفعل الفلاني ، انووا كذا ، بل إن النبي صلى الله عليه وسلم ، أمر أصحابه بأن يجلوا على المروة ، بعد أن طافوا وسعوا بنية أنه طواف قدوم وسعي حج ، ومع ذلك أصبح هذا الطواف والسعي للعمرة .

وكذلك قالوا : النية في أول الحج تشمل جميع المناسك ، الطواف والسعي والرمي ، كما أن المصلي إذا نوى في أول الصلاة لم يؤمر بأن ينوي أن هذا ركوع وأن هذا سجود ، بل يكفي استصحاب النية من أول الصلاة حتى آخرها ، ولا إشكال في مسألة تعيين الفرضية ، لكن المشكلة فيما إذا نوى شيئاً بدل شيء ، لو نوى بطواف الإفاضة طواف الوداع ، أو آخر طواف الإفاضة مع الوداع ، فنوى طواف الوداع ولم ينو طواف الإفاضة ، هذا الإشكال .

الراجع :

هو القول الثاني لما ذكر من أدلة والله أعلم .

حكم طواف الإفاضة :

طواف الإفاضة ركن من أركان الحج ، دل على ذلك الكتاب والسنة والإجماع .

الكتاب :

قوله تعالى ﴿ ثُمَّ لِيَقْضُوا تَفَهُمَ وَيُوفُوا نُذُورَهُمْ وَيَطُوفُوا بِالْبَيْتِ الْعَتِيقِ ﴾ والطواف هنا طواف الإفاضة إجماعاً .

السنة :

عن عائشة رضي الله عنها ، قالت (حاضت صفيّة بنت حبي رضي الله عنها بعدما أفاضت ، فذكرت حيضها للنبي صلى الله عليه وسلم ، فقال [أحابتنا هي؟] قالت : فقلت يا رسول الله ، إنها قد كانت أفاضت ، وطافت بالبيت ، ثم حاضت بعد الإفاضة ، فقال رسول الله صلى الله عليه وسلم [فلتنفر إذا] ) قوله (أحابتنا هي؟) دليل على أن هذا الطواف يجبس الإنسان ، ولا يجبس الناس إلا ما كان ركناً ، فإنها لو لم تكن طافت لبقي ينتظرها حتى تطهر ، ثم تطوف طواف الإفاضة ، فلما كانت قد طافت من قبل ، نفر النبي صلى الله عليه وسلم؛ لأن الحائض يسقط عنها طواف الوداع .

الإجماع :

أجمع أهل العلم على أن طواف الإفاضة ركن من أركان الحج ، ولا يصح بدونه ، وأن من لم يطف طواف الإفاضة فلا بد أن يأتي به ، وأنه لا يسقط ، وقد نقل الإجماع على هذا طائفة كبيرة جداً من أهل العلم ، منهم ابن المنذر ، وابن عبد البر ، وابن حزم ، وابن رشد ، والقرطبي ، والنووي ، وابن قدامة ، وشيخ الإسلام ابن تيمية ، وغيرهم كثير ، والله أعلم .

وصلى الله وسلم على نبينا محمد ، وعلى آله وصحبه أجمعين .



## بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

الحمد لله رب العالمين ، وصلى الله وسلم على نبينا محمد ، وعلى آله وصحبه أجمعين .

قال المؤلف رحمه الله : وأوّلُ وقتِهِ بعدَ نصفِ ليلةِ النحرِ .

وقت طواف الإفاضة يبدأ من بعد منتصف ليلة النحر ، وذلك أنه يجوز للحاج أن يدفع من مزدلفة بعد منتصف ليلة النحر ، كما هو مذهب الشافعية ، والحنابلة .

مسألة :

إذا كان يبدأ وقت الرمي من بعد منتصف الليل ، فهل يبدأ وقت طواف الإفاضة من بعد منتصف الليل أو لا ؟ لا خلاف بين أهل العلم رحمة الله عليهم ، في أن النبي صلى الله عليه وعلى آله وسلم ، طاف ضحى يوم النحر ، وأن الطواف في ضحى يوم النحر هو الأفضل ، وهذا بالإجماع ، وأنه هو الوقت المسنون ، بعد أن يرمي جمره العقبة ، وينحر هديه ، ويحلق رأسه ، هذا الذي فعله صلى الله عليه وسلم ، وقد دل عليه حديث جابر ، أنه قال (فأفاض النبي صلى الله عليه وسلم إلى البيت ، فصلى بمكة الظهر) .

بداية جواز طواف الإفاضة :

اختلف العلماء في هذه المسألة على قولين :

القول الأول : أن وقت طواف الإفاضة يبدأ من بعد منتصف ليلة النحر ، إليه ذهب طائفة من أهل العلم ، الشافعية ، والحنابلة .

أدلتهم :

الدليل الأول : قول الله تعالى ﴿ ثُمَّ لِيَقْضُوا تَفَثَهُمْ وَلِيُوفُوا نَدْوَرَهُمْ وَيُطَوِّفُوا بِالْبَيْتِ الْعَتِيقِ ﴾ قالوا إن الله تعالى عطف الطواف على قضاء التفت ، والحاج يجوز له أن يرمي جمره العقبة بعد منتصف الليل لأنه دفع ، فإذا جاز له الرمي جاز له الطواف للعطف .

الدليل الثاني : عن عائشة رضي الله عنها ، قالت : (أرسل النبي صلى الله عليه وعلى آله وسلم بأم سلمة ليلة النحر ، فرمت الجمر قبل الفجر ، ثم مضت فأفاضت) أخرجه أبو داود ، والدارقطني ، وتكلم فيه أهل العلم ، وسبق الكلام عنه ، وهو صريح في أن أم سلمة رضي الله عنها ، رمت الجمر قبل الفجر ثم مضت فأفاضت ، وهي ستصل البيت قبل طلوع الفجر .

الدليل الثالث : قياس الطواف على الرمي ، لأنهما من أسباب التحلل ، والرمي يجوز بعد منتصف الليل ، فيجوز الطواف كذلك ، وهذا مبني على القول بجواز الرمي بعد منتصف الليل ، أما الذين قالوا بأنه لا يجوز الرمي إلا بعد الفجر أو بعد طلوع الشمس كما تقدم الخلاف ، فإنهم يقولون : هذا القياس لا يصح ، لأنه قياس على مسألة مختلف فيها ، والقياس لا بد أن يكون على أصل متفق عليه .



**القول الثاني :** أن وقت طواف الإفاضة يبدأ بعد طلوع الفجر ، و إليه ذهب إليه الحنفية ، والمالكية ، والحنابلة في رواية .

**أدلتهم :**

الدليل الأول : أن النبي صلى الله عليه وسلم ، طاف بعدما رمى جمرة العقبة ، وجمرة العقبة لا يجوز رميها ولا يبدأ وقت رميها إلا بعد طلوع الفجر ، فهذه المسألة مبنية على مسألة أخرى ، متى يبدأ وقت الرمي؟ فإن قيل : يبدأ من طلوع الفجر لم يجز الطواف إلا بعد طلوع الفجر ، كما أن الرمي لا يجوز إلا بعد طلوع الفجر .

الدليل الثاني : أن ما قبل طلوع الفجر وقت للوقوف بعرفة ، والطواف مرتب على الوقوف ، فلا يصح أن يتقدم الطواف على وقته ، ويشغل وقت الوقوف بالرمي أو غيره .

**الراجع :**

أن وقت الدفع يكون في آخر الليل إذا غاب القمر على الراجح ، وإذا دفع من مزدلفة ، جاز أن يفعل الطواف والرمي والحلق والأنساك التي تفعل في يوم النحر سوى الذبح ، لأنه لا فائدة في أن يدفع إذا غاب القمر - إن كان من الضعفة أو ممن مع الضعفة أو على القول بأن الناس أصبحوا جميعاً ضعفة - ، لا فائدة إذا قيل له : ادفع في آخر الليل ، ولا ترم إلا بعد الفجر ، أو بعد طلوع الشمس ، أو : ادفع آخر الليل ، ولا تطف إلا بعد طلوع الفجر أو بعد طلوع الشمس .

ولو نظرت إلى القائلين بهذه المسألة ، لوجدت أنهم يلحقون هذه المسألة بمسألة الدفع من مزدلفة ، فالذين قالوا بالقول الأول (جواز الدفع بعد منتصف الليل) قالوا : يجوز الطواف بعد منتصف الليل ، ويجوز الرمي بعد منتصف الليل ، والذين قالوا لا يجوز الدفع إلا بعد طلوع الفجر قالوا : لا يجوز له أن يرمي إلا بعد طلوع الفجر ، ولا يجوز له أن يطوف إلا بعد طلوع الفجر .

**قال رحمه الله : وَيُسَنُّ فِي يَوْمِهِ .**

يسن أن يطوف طواف الإفاضة في يوم النحر؛ لأن النبي صلى الله عليه وسلم ، طاف في يوم النحر ، والمؤلف هنا يبين الوقت المستحب ، وقبل بين الوقت الجائز ، وهذا بالإجماع؛ لأن النبي صلى الله عليه وسلم ، طاف طواف الإفاضة يوم النحر ، بعد أن رمى ونحر وحلق .

**قال رحمه الله : وَلَهُ تَأْخِيرُهُ .**

للحاج تأخير طواف الإفاضة ، وعبارة المؤلف مطلقة غير مقيدة ، فهل هذا الإطلاق مراد للمؤلف أم لا؟ نعم هو مراد له ، وهو المذهب ، سواء أخره عن أيام التشريق ، أم عن شهر ذي الحجة ، أو أخره سنة أو سنتين ، لكنه لا يتحلل الثاني (الكامل) ويبقى على إحرامه حتى يأتي به .



## حد تأخير طواف الإفاضة :

اختلف أهل العلم في ذلك على ثلاثة أقوال :

**القول الأول :** أنه يجوز له تأخيره بلا حد ، وإليه ذهب طائفة من السلف ، فهو رأي عطاء ، وسفيان بن عيينة ، وأبي ثور ، وأبي يوسف ، ومحمد بن الحسن ، وابن المنذر ، والمالكية في رواية ، وهو المذهب عند الشافعية ، والحنابلة.

**دليلهم :** عدم الدليل ، فلم يأت دليل على تحديد المدة التي يجوز التأخير إليها ، فتبقى المسألة على إطلاقها ، ومن جعل له حدا فإنه يطالب بالدليل .

**القول الثاني :** أن آخر وقت طواف الإفاضة هو أيام التشريق ، فلا يجوز أن يؤخر عن أيام التشريق ، وإن أخر عنها فعلى من أخره دم ، وهو مذهب الحنفية رحمهم الله .

**أدلتهم :**

**الدليل الأول :** قول الله تعالى ﴿ ثُمَّ لَيَقْضُوا نَفْسَهُمْ وَيُؤْفُوا نَذْرَهُمْ وَيَطُوفُوا بِالْبَيْتِ الْعَتِيقِ ﴾ حيث عطف الله تعالى الطواف على الذبح ، والذبح له أيام مخصوصة ، هي أيام التشريق ، لأن وقت الذبح لا يجوز في غير هذه الأيام .

**الدليل الثاني :** أن الطواف نسك يفعل في الحج ، فكان آخر وقته هو أيام التشريق .

**القول الثالث :** أن آخر وقت طواف الإفاضة هو نهاية شهر ذي الحجة ، وإليه ذهب المالكية رحمهم الله ، وهو اختيار شيخنا ابن عثيمين.

**دليلهم :** قول الله تعالى ﴿ الْحَجُّ أَشْهُرٌ مَعْلُومَاتٌ ﴾ وأقل الجمع ثلاثة ، فأشهر الحج شوال وذو القعدة وذو الحجة ، فلا يجوز أن يؤخر عن هذه الثلاثة أشهر .

وأصحاب هذا القول الأخير يبنونها على مسألة أخرى ، وهي : كم أشهر الحج؟ هل هي ثلاثة أشهر كاملة؟ أم شهران وعشرة أيام؟ تقدمت المسألة ، وتقدم أن الآية يراد بها أن الحج يفعل في هذه الأشهر ، ولا يجوز إخراجه عنها ، والمراد بفعله أنه يحرم به فيها ، ومن المعلوم أن الإنسان لا يحرم بالحج بعد ليلة النحر ، فإنه لا يحرم بالحج ، ولا يمكن أن يتصور إحرامه به ، ولذا ذهب طائفة من أهل العلم إلى أن أشهر الحج هي شوال وذو القعدة ، وعشرة أيام من ذي الحجة ، آخرها يوم النحر ، وما بعدها ليس من أشهر الحج ، وهذا قول له وجه ، لأنه ليس المراد بالآية بيان وقت الحج فقط ، وإنما المراد بها متى يحرم بالحج؟ ولذا قال تعالى ﴿ فَمَنْ فَرَضَ فِيهِنَّ الْحَجَّ فَلَا رَفَثَ وَلَا فُسُوقَ وَلَا جِدَالَ فِي الْحَجِّ ﴾

ومن المعلوم أن الفرض إنما يكون قبل طلوع الفجر من ليلة النحر ، ليلة مزدلفة ، بعد ذلك لا يمكن أن يفرض الحج ، وهذا يدل على أن المراد ما يفرض فيه الحج ، وهي شهر شوال ، وذو القعدة ، وعشرة أيام من ذي الحجة ، وأدخلوا فيه يوم النحر لأن كثيرا من أعمال الحج تفعل فيه .

المؤلف يقول (وله تأخيره) وأطلق ، لم يبين أنه إذا أخره عن يوم النحر يلزمه شيء ، لو أن الحاج لم يطف يوم النحر ، أو يوم الحادي عشر أو الثاني عشر ، فإنه على كلام المؤلف لا شيء عليه ، وهذه المسألة فيها خلاف ، وإن كان



ضعيفا وشاذًا ، لكن جاء فيها حديث صححه بعض أهل العلم أنه إذا لم يطف يوم النحر فإنه يعود محرما كهيئته ، يرجع إلى إحرامه مرة أخرى ، فهما قولان .

**رجوع من لم يطف إلى إحرامه :**

إذا لم يطف طواف الإفاضة ، فهل يعود كهيئته قبل ذلك ، فينزع ملابسه المعتادة ، ويلبس ملابس الإحرام؟ قولان :  
القول الأول : أنه إذا لم يطف طواف الإفاضة يوم النحر عاد محرما كهيئته ، وإليه ذهب عروة ، وهو اختيار الشيخ الألباني رحمه الله من المتأخرين ، فينزع ملابسه ويلبس ملابس الإحرام .

**أدلتهم :**

الدليل الأول : عن أم سلمة رضي الله عنها ، قالت (كانت لي ليلي التي يصير فيها إليّ رسول الله صلى الله عليه وسلم عندي فيها يوم النحر) ولهذا عجل النبي صلى الله عليه وسلم بها الدفع إلى منى ، ثم طافت ورجعت ، ووجدتها النبي صلى الله عليه وسلم ، قد انتهت من أعمالها في يوم النحر ، المهم أنه صلى الله عليه وسلم ، كان عندها ، فدخل عليها وهب بن زمعة (أخوها) ومعه رجل ، متقمصين - أي لبسا قميصيهما - فقال النبي صلى الله عليه وسلم لو هب [أفضت يا أبا عبد الله؟ قال : لا والله يا رسول الله ، قال : انزع عنك القميص] فنزعه من رأسه ، ونزع صاحبه قميصه من رأسه ، قال : ولم يا رسول الله؟ قال : [إن هذا يوم رخص لكم فيه إذا أنتم رميتم الجمرة أن تحلوا - يعني من كل ما حرمتكم إلا النساء - ، فإذا أمسيتم قبل أن تطوفوا هذا البيت صرتم محرما كهيئكم قبل أن ترموا الجمرة حتى تطوفوا] معناه أنه إذا رمى وحلق فإنه يحل ، لكن إذا لم يطف يوم النحر فإنه يرجع محرما كهيئته ، وهذا الحديث أخرجه الإمام أحمد ، وأبو داود ، وابن خزيمة ، وانقسم فيه العلماء إلى قسمين :

١- منهم من أعله بعلتين :

أن فيه محمد بن إسحق ، وتفرد به يوهنه ، وهو معنعن ومدلس ، رحمه الله .

أن أبا عبيدة بن عبد الله بن زمعة ليس بالمشهور ، وإن روى له الإمام مسلم ، وقد تفرد ، فلا يقبل تفرد ، وضعف الحديث من أجل هذه العلة ابن حزم وطائفة من أهل العلم .

٢- الطائفة الأخرى رأوا صحة الحديث ، مثل النووي رحمه الله ، وابن جماعة ، وقواه البيهقي ، وابن القيم ، وابن كثير ، رأوا أنه قوي من ناحية الإسناد ، لكن ذهبوا إلى أنه منسوخ .

وبعضهم يرى أن الحديث شاذ لا يعمل به ، وقد نص طائفة كبيرة من أهل العلم على شذوذه ، منهم شيخ الإسلام ابن تيمية رحمه الله ، والبيهقي ، وابن كثير ، والشيخ عبدالعزيز ، وشيخنا رحمه الله عليهم .

**القول الثاني :** أن من لم يطف طواف الإفاضة يوم النحر لا يعود محرما كهيئته ، وإليه ذهب عامة أهل العلم ، بمن فيهم الأئمة الأربعة ، ولم يعملوا بهذا الحديث ، منهم من رأى شذوذه ، ومنهم من رأى نسخه ، ومنهم من حكم عليه بالضعف باعتبار سنده .

**الراجع :**

هو القول الثاني والله أعلم ، وعليه العمل عند أهل العلم رحمهم الله .



﴿ قال رحمه الله : ثُمَّ يَسْعَى بَيْنَ الصَّفَا وَالْمَرْوَةِ إِنْ كَانَ مُتَمَتِّعًا أَوْ غَيْرَهُ وَلَمْ يَكُنْ سَعَى مَعَ طَوَافِ الْقُدُومِ .

هو قد طاف طواف الإفاضة ، بعد ذلك يسعى بين الصفا والمروة؛ لأن المتمتع عليه سعيان وطوافان ، طواف في العمرة وسعي في العمرة ، وهذا مستقل محل بعده ، وعليه طواف الإفاضة وسعي الحج .

قوله : (أو غيره) أي غير المتمتع : القارن والمفرد ، فإنهما إن لم يكونا سعيًا مع طواف القدوم فإنهما يسعيان يوم النحر ، لأن المفرد والقارن يطوفان طواف القدوم ، ويسعيان سعي الحج إن أرادا ، فإن لم يسعيا سعي الحج أو لم يطوفا طواف القدوم ، أو طافا ولم يسعيا ، فإنهما بعد أن يأتيا من عرفة إلى منى ، يذهبان إلى مكة ، ويطوفان طواف الإفاضة ، ويسعيان سعي الحج ، والنبي صلى الله عليه وسلم ، طاف طواف القدوم ، وسعى سعي الحج بعده ، ولهذا طاف في يوم النحر ولم يسع ، يطوف إن كان قد سعى مع طواف القدوم ، وإن لم يكن قد سعى مع طواف القدوم لزمه أن يسعى ، متى ما أراد أتى به ، إن أراد السنة فيوم النحر ، وإن أخره جاز ، مفهوم هذا أن المتمتع يلزمه طوافان وسعيان ، طواف العمرة وسعي العمرة ، وطواف الحج وسعي الحج .

ويفهم من هذا أيضا أن القارن يطوف طواف الإفاضة ، ويسعى سعي الحج إن لم يكن قد سعى من قبل .

### طواف وسعي القارن :

كم يطوف ويسعى القارن ، هذه المسألة اختلف فيها العلماء على قولين :

القول الأول : أن القارن يطوف طوافين ويسعى سعيًا واحدًا (ما نقول : يلزمه ، لأن طواف القدوم سنة وليس بواجب) فإذا طاف طواف القدوم وسعى سعي الحج كفاه عن السعي ، إليه ذهب ابن عمر ، وجابر ، وعطاء ، وطاوس ، و مجاهد ، وإسحق ، وأبي ثور ، وابن المنذر ، وإليه ذهب المالكية ، والشافعية ، والحنابلة .

### أدلتهم :

الدليل الأول : عن عائشة رضي الله عنها ، قالت (وأما الذين كانوا جمعوا بين الحج والعمرة فإنما طافوا لهما طوافًا واحدًا) متفق عليه .

الدليل الثاني : أن النبي صلى الله عليه وسلم قال لعائشة : [طوافك بالبيت وبالصفا والمروة يسعك لحجك وعمرتك] أخرجه الإمام مسلم ، فيلزم القارن بناء على هذا الحديث سعي واحد .

الدليل الثالث : عن جابر رضي الله عنه ، أن النبي صلى الله عليه وسلم ، قال [دخلت العمرة في الحج] أخرجه الإمام مسلم ، يعني ذلك أن سعي الحج يجزئ عن سعي العمرة ، فلا يلزم القارن إلا سعي واحد .

الدليل الرابع : عن جابر رضي الله عنه ، (أن النبي صلى الله عليه وسلم ، قرن بين الحج والعمرة ، فطاف لهما طوافًا واحدًا) أخرجه الترمذي وحسنه .

الدليل الخامس : عن ابن عمر رضي الله عنهما ، أن النبي صلى الله عليه وسلم قال : [من أحرم بالحج والعمرة أجزاء طواف واحد وسعي واحد منهما جميعًا] أخرجه الترمذي وحسنه .

الدليل السادس : أنه ناسك يكفيه حلق واحد ، ورمي واحد ، فيكفيه سعي واحد كالمفرد ، لأن العمرة قد دخلت في الحج .



الدليل السابع : أنهما عبادتان من جنس واحد ، إذا اجتمعتا دخلت الصغرى في الكبرى ، والصغرى العمرة ، والكبرى الحج .

وأما الطواف فيكفيه طواف واحد ، لأن النبي صلى الله عليه وسلم طاف طوافا واحدا غير طواف القدوم .

القول الثاني : أنه يلزم القارن طوافان وسعيان ، إليه ذهب علي رضي الله عنه ، والشعبي ، والثوري ، والحسن بن صالح ، والحنفية ، وهو رواية عند الحنابلة .

وقد ذكر ابن قدامة رحمه الله ، أنه لا يصح عن علي رضي الله عنه .

أدلتهم :

الدليل الأول : قول الله تعالى ﴿ وَأَتَمُّوا الْحَجَّ وَالْعُمْرَةَ لِلَّهِ ﴾ وإتمامهما أن يأتي بأفعالهما على وجه الكمال ، ومعنى ذلك أن يسعى لهما سعيين ويطوف لهما طوافين .

الدليل الثاني : حديث يروى عن النبي صلى الله عليه وسلم ، قال [من جمع بين الحج والعمرة فعليه طوافان] أخرجه الدارقطني من مجموعة طرق كلها ضعاف .

الدليل الثالث : أنهما نسكان فكان لهما طوافان ، كما لو كانا مستقلين منفردين .

وهذا مناقش بأن الشيء له حكم في حال الانفراد ، وله حكم في حال الاجتماع ، نعم لو كانا منفردين لزمه سعيان ، لكن مع الاجتماع لا يلزمه .

الراجع :

هو القول الأول ، والله أعلم ، أنه يلزمه سعي واحد فقط .

قوله : (ثم يَسْعَى بَيْنَ الصَّفَا وَالْمَرْوَةِ إِنْ كَانَ مُتَمَتِّعًا أَوْ غَيْرَهُ) أي إن المتمتع يسعى سعيًا آخر غير سعي العمرة ، هذا واضح من كلامه رحمه الله ، لكن هل المتمتع يلزمه سعيان أم لا ؟ .

سعي المتمتع :

ظاهر كلام المؤلف أنه يلزمه سعيان ، لكن خالف بعض أهل العلم ، وقال : لا يلزمه إلا سعي واحد ، يجزئه سعي العمرة عن سعي الحج ، وسبب الخلاف هو اختلاف النقل عن الصحابة رضي الله عنهم ، فإن الروايات التي جاءت في فعل النبي صلى الله عليه وسلم ، فهم منها بعض أهل العلم أنه لا يلزم المتمتع أن يسعى سعيًا ثانيًا ، فهما قولان : القول الأول : أنه يلزم المتمتع سعيان ، وإليه ذهب الحنفية ، والمالكية ، والشافعية ، والحنابلة ، والظاهرية ، عليه سعيان كما أن عليه طوافين .

أدلتهم :

الدليل الأول : أن ابن عباس رضي الله عنهما ، سئل عن متعة الحج ، فقال (أهل المهاجرون والأنصار وأزواج النبي صلى الله عليه وسلم في حجة الوداع ، وأهلنا ، فلما قدمنا مكة قال رسول الله صلى الله عليه وسلم : [اجعلوا إهلالكم بالحج عمرة ، إلا من قلد الهدى] قال : فطفنا بالبيت ، وبالصفا والمروة ، وأتينا النساء ، ولبسنا الثياب ، ومن قلد الهدى فإنه لا يحل حتى يبلغ الهدى محله ، ثم أمرنا عشية التروية أن نهل بالحج ، فإذا فرغنا من المناسك



جئنا فطفنا بالبيت وبالصفا والمروة) وهذا صريح في أنه أمرهم أن يطوفوا ويسعوا ، هذا طواف وسعي جديد غير طواف وسعي العمرة ، قال (فقد تم حجنا وعلينا الهدي) أخرجه الإمام البخاري معلقا بصيغة الجزم .  
الدليل الثاني : عن عائشة رضي الله عنها ، قالت (... فطاف الذين كانوا أهلوا بالعمرة بالبيت وبين الصفا والمروة ، ثم حلوا ، ثم طافوا طوافا آخر بعد أن رجعوا من منى ، وأما الذين جمعوا الحج والعمرة ، فإنما طافوا طوافا واحدا) متفق عليه ، فبينت أن المتمتعين طافوا وسعوا ، ثم طافوا طوافا آخر بعد أن رجعوا من منى ، أي وسعوا؛ لأنه المتقدم ذكره ، أي إنهم طافوا وسعوا ، ثم لما رجعوا من منى طافوا ، وسعوا أيضا .

رد بعض أهل العلم على الاستدلال بحديث عائشة ، قالوا : إن الطواف الآخر الوارد في الحديث زيادة ، فهي مدرجة من قول الزهري ، ذكره شيخ الإسلام رحمه الله ، وقيل : من قول عروة ، وليس من قول عائشة رضي الله عنها .

ورُد : بأن هذه دعوى تحتاج إلى دليل ، والأصل أنه من كلام عائشة ، الأصل أن يكون من كلام الصحابي ، فمن ادعى أنه ليس قولاً للصحابي فعليه الدليل .

القول الثاني : أنه يلزم المتمتع سعي واحد ، سعي عمرته ، وإليه ذهب الحنابلة في رواية اختارها شيخ الإسلام ابن تيمية رحمه الله .

**أدلتهم :**

الدليل الأول : قال الإمام أحمد رحمه الله حدثنا الوليد بن مسلم ، قال : حدثنا الأوزاعي ، عن عطاء ، عن ابن عباس ، أنه كان يقول (المفرد والمتمتع يجزئه طواف بالبيت ، وسعي بين الصفا والمروة) وهو قول صحابي ، فيقبل؛ لأنه لا مجال للاجتهاد فيه .

الدليل الثاني : عن ابن عباس رضي الله عنهما ، أن النبي صلى الله عليه وسلم قال [فإن العمرة قد دخلت في الحج إلى يوم القيامة] أخرجه الإمام مسلم ، وإذا كانت قد دخلت في الحج ، فإن المتمتع قد دخل في الحج من حين أحرم بالعمرة ، بناء عليه يجزئه سعي واحد .

نوقش : بأن هذا الحديث إنما هو في القران ، وأما المتمتع فإن العمرة لم تدخل في الحج؛ لأن العمرة تنفصل عن الحج تماما ، تنفصل بالحل منها ، فإنه يأتي بالعمرة ، يطوف ويسعى ويقصر ، ويحل حلا تاما ، ثم يحرم بالحج ، ولذا لو أن المتمتع الذي قد حج من قبل ، لو أنه اعتمر ، طاف وسعى وقصر ، ثم بدا له أن يترك الحج ، فإنه يجوز له تركه ، ولو كانت العمرة قد دخلت في الحج في هذه الصورة ، للزمه أن يأتي بالحج؛ لأن الله تبارك وتعالى يقول ﴿ وَأَتَمُّوا الْحَجَّ وَالْعُمْرَةَ لِلَّهِ ﴾ فيلزمه أن يتم الحج الذي شرع فيه ، وهنا لا يلزمه ، لانفصال الحج عن العمرة .

**الراجع :**





هو قول الجمهور ، أن المتمتع عليه سعيان وطوافان ، لانفصال النسكين ، ولدلالة حديث ابن عباس وحديث عائشة ، وأما قول ابن عباس بأنه يكفي طواف وسعي ، فإنه يجاب عنه بأنه رأيه ، وهو مخالف لمرويه ، هو قد روى أنه يلزمه طوافان وسعيان ، وقال يلزمه طواف وسعي ، فيقدم مرويه على رأيه .

### حكم السعي :

هل السعي بين الصفا والمروة ركن من أركان الحج أم واجب أم سنة؟ اختلف أهل العلم في ذلك على ثلاثة أقوال :  
**القول الأول :** أن السعي ركن لا يصح الحج والعمرة إلا به ، ويلزمه إذا لم يأت به أن يأتي به ، ولا يجبر تركه دم أو غيره ، لأن الركن لا يجبره دم كالواجب ، بل لا بد من الإتيان به ، والقول بركنيته هو رأي عائشة رضي الله عنها ، وإسحق ، و أبي ثور ، وهو مذهب المالكية ، والشافعية ، والحنابلة على الصحيح من المذهب ، وقد ذكر النووي رحمه الله ، أنه قول جمهور الصحابة ، وهذا غير دقيق ، فإنه لم يثبت نقل الركنية إلا عن عائشة رضي الله عنها ، وأما من سواها فقالوا بالوجوب أو قالوا بالاستحباب .

### أدلتهم :

**الدليل الأول :** عن عائشة رضي الله عنها ، قالت (طاف النبي صلى الله عليه وعلى آله وسلم ، وطاف المسلمون - يعني بين الصفا والمروة - فكانت سنة ، فلعمري ما أتم الله حج من لم يطف بين الصفا والمروة) أخرجه الإمام مسلم .  
**الدليل الثاني :** عن حبيبة بنت أبي تجره - إحدى نساء بني عبدالدار - قالت : (دخلت مع نسوة من قريش دار آل أبي حسين نظرو رسول الله صلى الله عليه وسلم وهو يسعى بين الصفا والمروة ، وإن مئزره ليدور في وسطه من شدة سعيه ، حتى إنني لأقول : إنني أرى ركبتيه ، وسمعته يقول : [اسعوا فإن الله كتب عليكم السعي] أخرجه الإمام أحمد ، والدارقطني ، والبيهقي ، والحاكم ، وهو حسن بشواهد وطرقه كما ذكر النووي وغيره ، وإذا ثبت فإنه من أدلة الركنية ، لأنه أمر بالسعي .

**الدليل الثالث :** أنه نسك في الحج والعمرة ، فكان ركنا فيهما .

وهذا قد يناقش : بأن الحلق نسك في الحج والعمرة ، فليكن ركنا فيهما جميعا ، وهذا غير مسلم ، بل اختلف العلماء هل هو نسك أو إطلاق من محذور كما تقدم .

**الدليل الرابع :** عن عائشة رضي الله عنها : (أنها حاضت بسرف فتطهرت بعرفة ، فقال لها رسول الله صلى الله عليه وسلم : [يجزئ عنك طوافك بالصفا والمروة عن حجك وعمرتك] أخرجه الإمام مسلم .

**القول الثاني :** أن السعي واجب من واجبات الحج والعمرة ، وليس ركنا ، ومعناه إذا تركه الحاج أو المعتمر فإنه يجبره بدم ، وهو قول لابن عباس ، وابن مسعود ، وابن الزبير ، وأنس رضي الله عنهم ، ورواية عن عطاء ، وهو رأي الثوري ، وقتادة ، وابن المنذر ، ومذهب الحنفية ، والحنابلة في رواية ، وقد اختاره ابن قدامة من الحنابلة .

### أدلتهم :



الدليل الأول : عن عروة قال : (سألت عائشة فقلت لها : رأيت قول الله تعالى : ﴿إِنَّ الصَّفَا وَالْمَرْوَةَ مِنْ شَعَائِرِ اللَّهِ فَمَنْ حَجَّ الْبَيْتَ أَوَاعْتَمَرَ فَلَا جُنَاحَ عَلَيْهِ أَنْ يَطُوفَ بِهِمَا﴾ فما أرى على أحد جناحا أن لا يطوف بهما ، قالت : بئس ما قلت يا ابن أخي إنها لو كانت على ما أولتها كانت : فلا جناح عليه أن لا يطوف بهما ، ولكنها إنما نزلت أن الأنصار قبل أن يسلموا كانوا يهلون لمناة الطاغية التي كانوا يعبدونها ، وكان من أهل يتحرج أن يطوف بالصفاء والمروة في الجاهلية فأنزل الله تعالى : ﴿إِنَّ الصَّفَا وَالْمَرْوَةَ مِنْ شَعَائِرِ اللَّهِ﴾ قالت عائشة : وقد سن رسول الله صلى الله عليه وسلم الطواف بينهما ، فليس لأحد أن يترك الطواف بينهما) متفق عليه ، وهذا لفظ الإمام البخاري .

الدليل الثاني : عن عائشة رضي الله عنها قالت : (ما أتم الله حج من لم يطف بين الصفا والمروة) أخرجه الإمام مسلم ، وحملوه على الوجوب .

الدليل الثالث : حديث حبيبة بنت أبي تجره ، وحملوه على الوجوب (اسعوا فإن الله كتب عليكم السعي) الأمر يدل على الوجوب لا الركنية ، فحملوا الأدلة على الوجوب .

القول الثالث : أن السعي في الحج والعمرة سنة وليس بواجب ولا ركن ، وهو مروى عن ابن عباس ، وابن مسعود ، وابن الزبير ، وأنس ، وأبي بن كعب ، وابن عمر ، وهو رأي عطاء في رواية ، ومجاهد ، وابن سيرين ، والشعبي ، والحنبلة في رواية ، لاحظ أن الصحابة الذين قالوا بالوجوب أكثرهم روي عنه القول بالسنية .

أدلتهم :

الدليل الأول : قول الله تعالى ﴿فَلَا جُنَاحَ عَلَيْهِ أَنْ يَطُوفَ بِهِمَا﴾ فنفى الله تعالى الحرج عن الطواف بهما ، مما يدل على أنه ليس بواجب .

ونوقش : بقول عائشة السابق في الصحيحين ، فقد بينت رضي الله عنها ، أن النبي صلى الله عليه وسلم سن الطواف بهما ، وليس لأحد أن يترك الطواف بينهما .

الدليل الثاني : النقل عن الصحابة الكرام ، الذين رأوا سنية الطواف .

بأن قول من قال بالاستحباب قوله معارض بقول من قال بالوجوب والركنية ، وقول عائشة رضي الله عنها بالركنية معارض بقول غيرها ، بقول من قال بالوجوب ومن قال بالاستحباب ، فتعارضت الأقوال ، فيطلب الترجيح .

الراجع :

أقوال الصحابة هنا متعارضة ، منهم من يرى الركنية ، ومنهم من يرى الوجوب ، ومنهم من يرى السنية ، أما القول بالسنية فلا وجه له ، لوجود الأمر من النبي صلى الله عليه وسلم ، والفعل منه ، ومن الصحابة ، والتتابع على الفعل ، فتتابعهم على السعي ، واهتمامهم به ، والأمر من النبي صلى الله عليه وسلم ، كما في حديث ابن عباس ، كل هذا يدل على أنه ليس بسنة ، بل له حكم فوق السنية ، إما أن يقال بالركنية أو الوجوب ، القول بالركنية له وجه ، من ناحية أن النبي صلى الله عليه وسلم ، أمر به أبا موسى مع الطواف ، والطواف ركن ، ولحديث ابن عباس ، أن النبي صلى الله عليه وسلم ، أمر المتمتعين بأن يطوفوا وأن يسعوا يوم النحر ، وأمره لهم وقرنه بالطواف الذي



هو ركن من أركان الحج بالإجماع ، دليل على أنه ركن ، له وجه ، وكذلك حديث حبيبة بنت أبي تراه : (اسعوا فإن الله كتب عليكم السعي) له وجه مع الأدلة السابقة ، والقول بالركنية أبرأ وأحوط للذمة ، والصحابة رضي الله عنهم ، قد استمروا عليه بعد النبي صلى الله عليه وسلم ، ولم يتركوه ، والنبي صلى الله عليه وسلم ، في عمره الثلاث وحجه ، لم يترك السعي ، وهذه الأدلة تقوي القول بالركنية ، والقول بالوجوب لا شك أنه قول قوي جدا ، الوجوب لا إشكال فيه ، لكن هل يرتقي إلى الركنية؟ يحتمل ، أما الجماهير فيرون الركنية ، وهنا ينبغي للإنسان أن يحتاط أشد الاحتياط ، في العمل وفي الفتوى ، يفتي الناس بما هو أحوط وأبرأ لهم ، خاصة مع تتابع الصحابة والعلماء والأئمة والمسلمين على ذلك ، وظاهر الأحاديث يدل على الركنية ، وإن لم ينص على ذلك ، ولكنه احتمال كبير جدا ، ولا يستطيع الإنسان أن يجزم تماما بأنه ركن ، أما القول بالسنية فضعيف ، والله أعلم .

وصلى الله وسلم على نبينا محمد وعلى آله وصحبه أجمعين .



## بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

الحمد لله رب العالمين ، وصلى الله وسلم على نبينا محمد وعلى آله وصحبه أجمعين .

سبق جواز تقديم بعض الأنساك على بعض ، الحلق على الرمي ، والنحر على الرمي .... الخ ، فهل يجوز أن يقدم سعي الحج على طواف الحج؟  
تقديم سعي الحج على طوافه :

لو أنه ذهب إلى الحرم ليسعى بعد أن حلق ورمى ونحر ، ذهب إلى الحرم ليطوف ، فوجد الصحن مزدحماً ، فذهب إلى المسعى ليسعى ، هل يجوز له أن يقدم السعي على الطواف؟ اختلف العلماء في هذه المسألة على قولين :  
القول الأول : أنه لا يجوز تقديم سعي الحج على طوافه ، وهو قول عامة أهل العلم رحمة الله عليهم ، بل حكى الماوردي الإجماع على ذلك ، إليه ذهب الحنفية ، والمالكية ، والشافعية ، والحنابلة على الصحيح .  
أدلتهم :

الدليل الأول : أن النبي صلى الله عليه وسلم رتب بينها ، وقال : [خذوا عني مناسككم] فإن قال قائل : إن النبي صلى الله عليه وسلم قدم السعي مع طواف القدوم ، يقال : نعم ، طاف طواف القدوم ثم سعى سعي الحج بعده ، ولم يقدم السعي على الطواف .

ويناقش : بأن مسألتنا مفروضة في التقديم في يوم النحر ، وليست المسألة مفروضة في تقديم السعي على طواف القدوم ، لأن يوم النحر جاء في الأحاديث جواز تقديم بعض الأنساك على بعض فيه .  
الدليل الثاني : أن السعي عبادة مرتبطة بالطواف ، فلم يجز تقديم السعي على الطواف .  
القول الثاني : أنه يجوز تقديم سعي الحج على طواف الإفاضة ، وإليه ذهب عطاء رحمه الله - وهو عالم المناسك - وسفيان بن عيينة ، وداود ، وابن حزم ، وهو اختيار شيخنا رحمه الله ، وبعض المعاصرين .  
أدلتهم :

الدليل الأول : عن أسامة بن شريك رضي الله عنه ، قال : (خرجت مع النبي صلى الله عليه وعلى آله وسلم حاجاً ، فكان الناس يأتونه ، فمن قائل : يا رسول الله سعيت قبل أن أطوف ، أو قدمت شيئاً ، أو أخرت شيئاً ، فكان النبي صلى الله عليه وسلم يقول [لا حرج لا حرج] وهذا الحديث أخرجه أبو داود وسكت عنه ، وصححه النووي والشيخ عبد العزيز بن باز رحمهما الله ، في (التحقيق والإيضاح) .

الدليل الثاني : عن عبد الله بن عمرو رضي الله عنهما ، قال : (فما سمعته يسأل يومئذ عن أمر ينسى المرء أو يجهل من تقديم بعض الأمور على بعضها وأشباهاها إلا قال : [افعلوا ولا حرج]) أخرجه الإمام مسلم رحمه الله .

الدليل الثالث : أن النبي صلى الله عليه وسلم كان يقول حينما يسأل في يوم النحر [افعل ولا حرج ، احلق ولا حرج ، ارم ولا حرج] وهذا يدل على المستقبل ، (افعل) أي في المستقبل ، وهو دال على جواز الفعل من غير جهل ولا نسيان .



الراجع :

جواز تقديم السعي على الطواف يوم النحر ، وذلك لقوة دليلهم .

اختصاص التقديم والتأخير بيوم النحر :

هل التقديم والتأخير مختص بيوم النحر أم يجوز حتى في أيام التشريق؟ إذا ذهب في يوم الحادي عشر إلى الكعبة هل يجوز له أن يقدم السعي على الطواف؟ .

يقول شيخنا رحمه الله (السعي يقدم على الطواف مطلقا ، حتى في غير أيام العيد ، وهذا الظاهر) وكان رحمه الله يفتي بجواز تقديم السعي على الطواف حتى في يوم الحادي عشر بل حتى خارج أيام التشريق ، لو أخرج إلى اليوم الرابع عشر أو الخامس عشر . أما على رأي الجمهور فلا يجوز مطلقا .

قوله : (وَلَمْ يَكُنْ سَعَى مَعَ طَوَافِ الْقُدُومِ) يفيد أنه لا بد لتقديم السعي للقارن والمفرد أن يكون مقترنا بطواف القدوم ، وأنه لا يجوز له أن يسعى سعيا مفردا ، فلو جاء الحاج إلى مكة ، وقال : أنا لا أريد أن أطوف طواف القدوم ، أريد أن أسعى فقط ، يقال : ليس لك ذلك ، يجوز تقديم سعي القارن والإفراد بشرط أن يتقدمه طواف نسك ، وطواف النسك هنا هو طواف القدوم ، وبناء عليه فإن أهل مكة لا يمكن لهم أن يقدموا سعي الحج على يوم النحر؛ لأنه ليس لهم طواف قدوم ، فإن قال قائل : ما الدليل على عدم جواز تقديم السعي إلا إذا كان مع طواف نسك؟ الدليل أن النبي صلى الله عليه وسلم ، قال لعائشة رضي الله عنها ، في رواية الموطأ [غير ألا تطوفي بالبيت ، ولا بالصفة والمروة] منعها من الطواف بالصفة والمروة ، وهذا دليل على ضرورة أن يتقدم السعي طوافاً ، ولو كان السعي بين الصفا والمروة جائزا ، لأمرها النبي صلى الله عليه وسلم ، أن تسعى ، ولقال : اذهبي واسعي بين الصفا والمروة ، فإنك إذا سعيت لا تسعين يوم العيد ، لكنه أمرها بعدم الطواف بين الصفا والمروة ، وهي رواية صحيحة . سمعت بعض المفتين يقول لبعض الناس : إذا أردت أن تسعى فإنك تطوف طواف سنة ، طوافا مستحبا ، تطوف سبعا وتأتي بعده بالسعي ، وهذا غير صحيح ، فإن أهل العلم رحمة الله عليهم ، قد نصوا على أنه لا بد أن يتقدم سعي الحج طواف نسك ، هذا بالنسبة للقارن والمفرد ، وطواف النسك هو طواف القدوم ، ولا يمكن هذا لأهل مكة ، لأن طواف القدوم للقادم من خارج .

قال رحمه الله : قَدْ حَلَّ لَهُ كُلُّ شَيْءٍ .

يجل للحاج إذا رمى ونحر وحلق وطاف وسعى كل شيء كان حراما عليه من قبل ، ويجل له في التحلل الأول كل شيء إلا النساء ، ومن أهل العلم من يقول إلا النساء والطيب والصيد ، وهو مروى عن عمر ، وهناك من قال : يجل له كل شيء إلا النساء والصيد ، وهو مذهب المالكية رحمهم الله .

إذا طاف بعد أن رمى وحلق - النحر ليس له علاقة بالتحلل الأصغر ولا الأكبر - ، إذا رمى وحلق ثم طاف وسعى ، فإنه يجل له كل شيء كان حراما عليه ، يجوز له أن يأتي أهله ، وهذا يسمى التحلل الثاني .



الشرب من زمزم :

﴿ قال رحمه الله : ثم يشرب من ماء زمزم لما أحب ﴾ .

إذا طاف وسعى فإنه يشرب من ماء زمزم؛ لأن النبي صلى الله عليه وسلم ، لما طاف طواف الإفاضة ، وصلى بمكة ، شرب من ماء زمزم ، جاء في حديث جابر رضي الله عنه ، (فأفاض إلى البيت ، فصلى بمكة الظهر ، فأتى بني عبد المطلب وهم يسقون على زمزم ، فقال : [انزعوا بني عبد المطلب ، فلولا أن يغلبكم الناس على سقايتكم لنزعت معكم] فناولوه دلو ، فشرب منه..) أخرجه الإمام مسلم .

وقد اتفق العلماء رحمهم الله ، على أنه يستحب للحاج أن يشرب من ماء زمزم ، ووضعوه في هذا المحل ، إذا طاف وكان قارنا أو مفردا ، وقد سعى من قبل ، أو طاف وسعى ، فإنه يشرب من ماء زمزم ، وهو سنة .

قال شيخنا رحمه الله (إيقاع الشرب بعد الطواف أنا في تردد من كونه سنة مقصودة) لأن النبي صلى الله عليه وسلم ، يمكن أنه شرب للحاجة ، أو للعطش ، والسنة شربه مطلقا ، قال (لكن يشرب الإنسان ولا يضره) إن كان سنة فقد حصل السنة ، وإن لم يكن سنة فقد شرب من زمزم ، وشرب زمزم سنة .

والدليل على الشرب من ماء زمزم : حديث أبي ذر رضي الله عنه ، أن النبي صلى الله عليه وسلم قال : [إنها طعام طعم] . أخرجه الإمام مسلم .

قوله (لما أحب) يشرب من ماء زمزم لما أحب ، وظاهر كلام المؤلف رحمه الله ، أنه يشرب لما أحب مما يتعلق بالجسد ، أو الأمور الدنيوية ، أو الأمور المعنوية ، أو ما يتعلق بأمر الآخرة ، والدليل حديث جابر رضي الله عنه ، أن النبي صلى الله عليه وسلم قال : [ماء زمزم لما شرب له] أخرجه الإمام أحمد ، وابن ماجه ، والبيهقي وصححه الألباني . قوله [لما شرب له] : لفظ مطلق يشمل كل شيء شرب له ، سواء كان حسيا أم معنويا ، وسواء كان في أمر الدنيا أم في أمر الآخر ، ودل على ذلك فعل السلف ، فمنهم من كان يشرب ماء زمزم للحفظ ، ومنهم من كان يشربه لذهاب الروح ، ومنهم من كان يشربه لتسكين القلب ، ومنهم من كان يشربه لظما يوم القيامة... الخ ، ففهموا من النص العموم والإطلاق ، وعدم التقييد بشيء دون شيء .

وكان شيخنا رحمه الله يقول (شربه للحفظ فيه تردد ، أما شربه لإزالة الظما فواضح ، وكذا الجوع والمرض ، لأن هذا متعلق بالبدن ، بخلاف المسائل العقلية والمعنوية) ثم قال : (لكن نقول اشرب ولا يضر ، ومثله لو شربه للغنى ، وكذا لو شربه لإجابة الخطبة) ثم قال : (الذي يظهر لي أن النبي صلى الله عليه وسلم لم يرد هذا؛ لأنه لا تعلق له بالبدن) فكان رحمه الله يخصه بالبدن ، لكن ليس عنده جزم بهذا ، لو شربه للأمور المعنوية فهو لا يمنع من ذلك ، والسلف رحمهم الله فهموا من النص الإطلاق .

أما شربه لطلب الشفاء ، فقد جاء في حديث أبي ذر المتقدم عند الإمام مسلم ، وفي زيادة الطيالسي ، قال صلى الله عليه وسلم [إنها مباركة ، وإنها طعام طعم وشفاء سقم] هذه الزيادة صححها الألباني وغيره ، وجاء فيه حديث ابن عباس رضي الله عنهما ، قال [خير ماء على وجه الأرض ماء زمزم ، فيه طعام الطعم ، وشفاء السقم] أخرجه الطبراني والضياء ، وصححه الألباني ، ونقل المناوي عن ابن حجر إنه قال (رواته موثوقون وفي بعضهم مقال ، لكنه



قوي في المتابعات ، وقد جاء عن ابن عباس من وجه آخر مرفوعا) الحافظ رحمه الله يرى أن الحديث قوي ، ورواته موثوقون .

فالذي ثبت فيه النص أنه يشرب طعام طعم وشفاء سقم ، يشرب للعطش ، يشرب لإزالة الأمراض والأوجاع والأسقام ... الخ .

**قال رحمه الله : ويتضلع منه .**

أي يشرب منه حتى يمتلئ بطنه ، وترتفع أضلعه؛ لبركة هذا الماء ، ولأن التضلع علامة على الإيمان ، وجاء فيه ما روى محمد بن عبد الرحمن بن أبي بكر ، قال : (كنت عند ابن عباس رضي الله عنهما جالسا ، فجاء رجل ، فقال له ابن عباس : من أين جئت؟ قال : من زمزم ، قال : فشربت منها كما ينبغي؟ قال : فكيف؟ قال : إذا شربت منها فاستقبل الكعبة واذكر اسم الله ، وتنفس ثلاثا ، وتضلع منها ، فإذا فرغت فاحمد الله تعالى ، فإن رسول الله صلى الله عليه وسلم قال [آية ما بيننا وبين المنافقين أنهم لا يتضلعون من زمزم] أخرجه ابن ماجه ، وضعفه الألباني وطائفة من أهل العلم ، وقال عنه البوصيري : إسناده صحيح ، ورجاله موثوقون ، وصححه الحاكم وتعقبه الذهبي بأن فيه إنقطاعا ، وحسنه الحافظ ، قال السيوطي : والحاصل أن بعض أسانيده رجاله ثقات ، لكن فيه انقطاعا ، وهذا الانقطاع بين عثمان بن الأسود وابن عباس عند الحاكم فقط ، أما عند الباقيين فالحديث متصل .

وقد ذكر العلماء رحمهم الله أنه يستحب استقبال القبلة في الشرب من زمزم ، فإن صح الأثر المنقول عن ابن عباس رضي الله عنهما فهو مأخوذ منه ، وكذلك قالوا إن كل عبادة يستقبل بها القبلة ، وشرب ماء زمزم يتعبد الإنسان به ، ويتقرب إلى الله عز وجل بالشرب منه ، فإنه سنة يتبع فيه النبي صلى الله عليه وسلم .

وقال بعض أهل العلم : يرش بدنه وثوبه من ماء زمزم ، ويتبرك بالرش ، وقال شيخنا رحمه الله وغيره : فيه نظر؛ لأنه لم يثبت عن النبي صلى الله عليه وسلم ، أنه كان يتبرك بالرش من ماء زمزم على بدنه وثوبه ، والتبرك لا يزداد فيه على ما جاء عن النبي صلى الله عليه وسلم .

**قال رحمه الله : وَيَدْعُو بِمَا وَرَدَ .**

ظاهر كلام المؤلف رحمه الله أن ثمة شيئا واردا عن النبي صلى الله عليه وعلى آله وسلم ، ولكن الصحيح أنه لم يرد عنه شيء ، وقد اجتهد العلماء في ماذا يقول؟ فنقل ابن قدامة رحمه الله عن السلف أنهم كانوا يقولون : (بسم الله ، اللهم اجعله لنا علما نافعا ، ورزقا واسعا ، وريا وشيعة ، وشفاء من كل داء ، واغسل به قلبي ، واملاؤه من خشيتك وحكمتك) وهذا لا دليل عليه عن النبي صلى الله عليه وسلم ، بل ظاهر حديث جابر أنهم لما ناولوه دلوا شرب منه واقتصر على ذلك .



### قال رحمه الله : ثم يَرْجِعُ .

يرجع من مكة إلى منى ، والنبي صلى الله عليه وعلى آله وسلم صلى الظهر في مكة ، جاء في حديث جابر ، أن النبي صلى الله عليه وعلى آله وسلم (أفاض إلى البيت ، فصلى بمكة الظهر) وجاء في حديث ابن عمر (أن النبي صلى الله عليه وسلم أفاض يوم النحر ، فصلى بأصحابه في منى) وقد اختلف العلماء رحمهم الله في كيفية الجمع بينهما ، فمنهم من ذهب إلى الترجيح ، ومنهم من سلك مسلك الجمع ، كما ذكر النووي وغيره ، وهو أن النبي صلى الله عليه وعلى آله وسلم صلى الظهر بمكة ، ثم رجع إلى منى فوجد أصحابه لم يصلوا صلاة الظهر ، وأحب أن يصلي بهم ، فصلى بهم ، فيكون قد صلى الظهر في يوم النحر مرتين ، مرة في مكة ، وهي فرضه ، والثانية صلاحها في منى نافلة .

### قوله : فَبَيَّتُ بِمَنَى ثَلَاثَ لَيَالٍ .

إذا طاف طواف الإفاضة وسعى فإنه يرجع إلى منى ، ويبيت بها ثلاث ليال ، ليلة الحادي عشر والثاني عشر والثالث عشر ، وهذا لغير المتعجل ، أما المتعجل فإنه يبيت ليلة الحادي عشر والثاني عشر ، ويخرج من منى قبل غروب الشمس ، ولا يلزمه المبيت في تلك الليلة .

### حكم المبيت بمنى :

اتفق العلماء على أمرين :

أن النبي صلى الله عليه وسلم بات بها .

أن المبيت مأمور به .

المؤلف قال (فببيت بمنى) ظاهره أن المبيت بمنى واجب ، وقد اختلف العلماء في هذه المسألة على قولين :

**القول الأول :** أن المبيت بمنى واجب ، فإن ترك المبيت فعليه دم ، وهو قول عمر ، وابن عباس ، ورأي عطاء ، وعروة ، والحسن ، والنخعي ، ومجاهد ، وإليه ذهب المالكية ، والشافعية ، والحنابلة .

### أدلتهم :

**الدليل الأول :** عن ابن عمر رضي الله عنهما ، قال : (استأذن العباس بن عبد المطلب النبي صلى الله عليه وعلى آله وسلم ، أن يبیت بمكة ليالي منى من أجل سقايته فأذن له) متفق عليه ، وجاء في رواية البيهقي (رخص النبي صلى الله عليه وسلم ، للعباس بن عبد المطلب أن يبیت بمكة ليالي منى من أجل سقايته) وعبارة (استأذن ... رخص) تدل على أن المبيت واجب ، إذ لو لم يكن واجبا لما استأذن العباس ، ولما رخص له النبي صلى الله عليه وسلم فيه ، فالترخيص إنما يكون في عزيمة ، وتخصيص العباس بالرخصة لعذره دليل على أنه لا رخصة لغيره ، إذ لو كانت الرخصة عامة لكل أحد ، لما احتاج العباس أن يسأل الترخيص .

**الدليل الثاني :** أن النبي صلى الله عليه وسلم فعله نسكا ، وقال : [خذوا عني مناسككم] بات ليلة الحادي عشر والثاني عشر والثالث عشر في منى ، فببيت هذه الليالي الثلاث .





الدليل الثالث : أثر عمر رضي الله عنه ، أنه قال : ( لا يبيتن أحد من الحاج ليالي منى من وراء العقبة ) أخرجه الإمام مالك في موطنه ، والعقبة خارج حدود منى ، وإذا بات من ورائها كان قد بات خارج منى ، وهذا يدل على لزوم أن يبيت في منى .

القول الثاني : أن المبيت بمنى سنة لا بأس بتركه ، وهذا مروى عن ابن عباس ، والحسن ، وهو مذهب الحنفية ، والحنابلة في رواية ، والشافعية في قول ، ورأي ابن حزم .

**أدلتهم :**

الدليل الأول : حديث ابن عمر السابق في الترخيص للعباس ، إذ لو كان واجبا لما كان للعباس أن يترك الواجب من أجل السقاية ، ولم يكن النبي صلى الله عليه وسلم ليرخص له فيه ، إذ كيف يرخص له في ترك واجب من أجل سقايته؟ .

نوقش : بأن العباس رضي الله عنهما ، كانت سقايته لعموم الحجاج ، ليست خاصة به هو رضي الله عنه ، وهذه مصلحة عامة ، ومبيته في منى مصلحة خاصة ، وإذا تعارضت عامة وخاصة قدمت العامة .

الدليل الثاني : أثر عكرمة عن ابن عباس ، قال (إذا رميت الجمار فبت حيث شئت) أخرجه ابن أبي شيبة .

الدليل الثالث : أن الحاج حل ، فلم يجب عليه أن يبيت في موضع معين .

وقد يناقش : بأن الحاج قد حل ، فلا يلزم إذن برمي شيء من الجمار ، ورمي الجمار واجب ، ومن أهل العلم من قال : ركن ، لكن العلماء قاطبة ذهبوا إلى وجوبه ، ورمي الجمار في أيام التشريق يفعل بعد الحل ، وطرد هذا التعليل أن يقال : لا ترم الجمار أيضا ، لأنك قد حللت من حجك .

**الراجع :**

هو القول الأول ، وأن المبيت بمنى واجب يجبر بدم إذا تركه الحاج ، فإذا ترك الليالي كلها لزمه الدم ، أما إذا ترك ليلة أو ليلتين فسيأتي حكمه .

**﴿ قال رحمه الله : فَيَرْمِي الْجُمُرَةَ الْأُولَى وَتَلِي مَسْجِدَ الْخَيْفِ بِسَبْعِ حَصِيَّاتٍ . ﴾**

شرع المؤلف رحمه الله ، في بيان المسائل المتعلقة برمي الجمار في أيام التشريق ، الحادي عشر والثاني عشر والثالث عشر ، وقد تقدم حكم رمي جمرة العقبة ، ورمي الجمار الثلاث ، وتقدم أن رمي الجمار عموما واجب على رأي عامة أهل العلم ، رحمهم الله ، بل قد حكاه بعضهم إجماعا ، وتقدم من قبل أن بعض أهل العلم يرى أن رمي الجمار ركن من أركان الحج ، نقل عن الزهري وابن الماجشون ، وهو قول ضعيف ، المهم أن رمي الجمار واجب من واجبات الحج .

الحاج يرمي أيام التشريق ثلاث جمار ، يرمي الصغرى ثم الوسطى ثم الكبرى في يوم الحادي عشر ، وفي الثاني عشر يرمي الصغرى ثم الوسطى ثم الكبرى ، وفي الثالث عشر إن لم يتعجل يرمي الصغرى ثم الوسطى ثم الكبرى ، كما فعل النبي صلى الله عليه وعلى آله وسلم .



قوله (التي تلي مسجد الخيف) : هذا مسجد منى الذي صلى فيه النبي صلى الله عليه وسلم ، وسمي بهذا لأنه مبني في خَيْفِ الجبل ، والخيف : ما انحدر من غلظ الجبل وارتفع عن مسيل الماء ، المكان الذي لا مرتفعا في غلظ الجبل ، ولا يكون في مسيل الماء ، بل بينهما .

قوله (بسبع حصيات) : الإجماع أن الرمي يكون بسبع حصيات ، لكن لو أنه رمى بأقل من سبع حصيات فما الحكم؟ تقدم .

﴿قال رحمه الله : ويجعلها عن يساره .﴾

يجعل الجمرة الصغرى عن يساره ، ويستقبل القبلة ، ويرميها .

وقد أجمع أهل العلم على جواز الرمي إذا وقع في المرمى على أي حال رماها ، سواء رماها عن يساره ، أو استقبلها ورماها ، أو رماها من أي جهة كانت ، وقد نقل الإجماع على ذلك ابن المنذر ، وابن رشد ، وابن قدامة .

المؤلف رحمه الله يقول : يجعلها عن يساره ، ويستقبل القبلة ، وهذا المذهب ، وما ذهبوا إليه لا دليل عليه ، ولهذا رأى شيخنا أنه لا دليل عليه ولو كان في السعة ، قال : (وفيه صعوبة ، وهو في وقتنا غير ممكن ، لكن الإمكان يمكن ، وفي بعض الأوقات لا صعوبة فيه ، لكن لا دليل على ما ذكر المؤلف رحمه الله) وهو كما قال ، لا نص على أنه يجعل الجمرة عن يساره ويستقبل القبلة ، وهذا يحتاج دليلا ، لأنه صفة في العبادة ، ولا يمكن لأحد أن يختار صفة بلا دليل ، إلا أن يقولوا أن العبادة تستقبل فيها القبلة ، فيقال : لا بد من الدليل على هذا أيضا .

الراجع :

أنه يرمي من الموضع الأيسر له ، من أي موضع ، سواء جعلها عن يساره أو عن يمينه ، أو من خلفها من جهة الغرب ، أو يأتيها من جهة الشرق ، وإن جعلها عن يساره فهو أيسر؛ لأنه سيذهب بعدها إلى اليمين ، سيأتي أنه يرمي ثم يجعلها عن يساره ، ويُسفل ، يتقدم قليلا ثم يستقبل القبلة ويدعو ، هنا إذا كانت عن يساره فذهابه إلى الأمام وذات اليمين أسهل عليه من أن يجعلها عن يمينه ، ثم يخالف ويذهب من الجنوب إلى الشمال .

﴿قال رحمه الله : وَيَتَأَخَّرُ قَلِيلًا .﴾

هذا غريب ، الأصل أنه يتقدم قليلا ، ولذا قال الموفق بن قدامة في المقنع (ويتقدم قليلا) والذي في الصحيح أن النبي صلى الله عليه وسلم تقدم ، وليس تأخر ، في حديث الزهري وغيره ، فقوله (تأخر) لعله سبق قلم من المؤلف رحمه الله .

لماذا يتقدم قليلا؟ أولا : اقتداء بالنبي صلى الله عليه وسلم ، فإنه ذهب يميننا وأسهل قليلا ، ثانيا : ولكيلا يصيبه الحصى ، إذ لو كان في مكانه يدعو ربما أصابه الحصى مع الزحام ، ثالثا : ولئلا يتأذى بزحام الناس ، فإنه لن يخشع في دعائه ، ولن يكون حاضرا قلبه مع الزحام ، وإذا لم يكن هناك زحمة ، فرمى كان هو سببا في ازدحام الناس ، يقال له : أسهل قليلا من أجل ألا تشغل الناس وتشق عليهم .



الدعاء بعد الجمرة :

﴿ قال رحمه الله : وَيَدْعُو طَوِيلًا . ﴾

يدعو بعد الجمرة الأولى طويلاً ، بعد أن يتقدم قليلاً ، والدعاء بعد الجمرة الأولى والثانية سنة ، بإجماع أهل العلم ، إلا ما نقل عن الثوري ، نقل عنه أنه إذا ترك الدعاء يطعم شيئاً ، أو يهريق دماً .

وهذا الدعاء يشتمل على مجموعة سنن :

السنة الأولى : أن يستقبل القبلة فيه كسائر الدعاء ، وهذا منقول عن عطاء ، وطاوس ، وابن جبير ، وهو رأي الحنفية ، والمالكية ، والشافعية ، والحنابلة .

الدليل الأول : حديث الزهري (أن رسول الله صلى الله عليه وسلم ، كان إذا رمى الجمرة التي تلي مسجد منى ، يرميها بسبع حصيات ، يكبر كلما رمى بحصاة ، ثم تقدم أمامها ، فوقف مستقبلاً القبلة ، رافعاً يديه يدعو ، وكان يطيل الوقوف ، ثم يأتي الجمرة الثانية فيرميها بسبع حصيات ، يكبر كلما رمى بحصاة ، ثم ينحدر ذات اليسار مما يلي الوادي ، فيقف مستقبلاً القبلة رافعاً يديه يدعو ، ثم يأتي الجمرة التي عند العقبة فيرميها بسبع حصيات ، يكبر عند كل حصاة ثم ينصرف ولا يقف عندها) قال الزهري : سمعت سالم بن عبد الله يحدث مثل هذا عن أبيه ، عن النبي صلى الله عليه وعلى آله وسلم ، وكان ابن عمر يفعلها ، أخرجه الإمام البخاري ، قال الحافظ (وأغرب الكرمانى فقال : هذا الحديث من مراسيل الزهري - ليس متصلاً - ولا يصير بما ذكر آخره مسنداً ، لأنه قال : يحدث بمثله لا بنفسه ، وليس مراد الحديث بقوله في مثل هذا (بمثله) إلا نفسه ، وهو كما لو ساق المتن بإسناد ثم عقبه بإسناد آخر ، ولم يُعد إلى المتن ، بل قال (بمثله) ولا نزاع بين أهل الحديث في الحكم بوصول مثل هذا ، وقد أخرج الحديث المذكور للإسماعيلي عن ابن ناجية ، عن محمد بن المثنى وغيره ، عن عثمان بن عمر ، وقال في آخره : قال الزهري : سمعت سالمًا يحدث بهذا عن أبيه ، عن النبي صلى الله عليه وسلم ، فعرف أن المراد بقوله (مثله) نفسه) إذن فإسناد هذا الحديث متصل عن النبي صلى الله عليه وسلم .

الدليل الثاني : حديث آخر عن الزهري ، عن سالم ، عن ابن عمر رضي الله عنهما (كان يرمي الجمرة الدنيا بسبع حصيات ، يكبر على إثر كل حصاة ، ثم يتقدم حتى يُسهل ، فيقوم مستقبلاً القبلة ، فيقوم طويلاً ، ويدعو ويرفع يديه ، ثم يرمي الوسطى ، ثم يأخذ ذات الشمال ، فيسهل ، ويقوم مستقبلاً القبلة ، فيقوم طويلاً ، ويدعو ويرفع يديه ، ويقوم طويلاً ثم يرمي جمره ذات العقبة من بطن الوادي ولا يقف عندها ، ثم ينصرف ، فيقول : هكذا رأيت النبي صلى الله عليه وسلم ، يفعلها) أخرجه الإمام البخاري ، وهذا مرفوع ، والأول الصحيح فيه أنه متصل بالإسناد ، وأنه من حديث ابن عمر رضي الله عنهما .



### السنة الثانية : رفع اليدين بالدعاء في الجمرات :

من السنن أن يرفع يديه في الدعاء ، وذهب إليه عامة أهل العلم رحمة الله عليهم ، إلا ما يروى عن الإمام مالك رحمه الله ، فإنه قال : لا يرفع يديه ، قال ابن المنذر رحمه الله : ( لا أعلم أحدا أنكر رفع اليدين في الدعاء عند الجمرات إلا ما حكى عن مالك ) قال ابن قدامة : ( ولا نعلم في ذلك خلافا إلا ما يروى عن مالك ، ودليل ذلك حديث ابن عمر ، وفيه ( يدعو ويرفع يديه ) فيكون رفع اليدين في الدعاء سنة .

﴿ قال رحمه الله : وَيَدْعُو طَوِيلًا . ﴾

السنة الثالثة : عامة أهل العلم على هذا ، وهذا رأي ابن عمر ، وعطاء ، وابن جبير ، والنخعي ، وطاوس ، وعامر بن عبد الله بن الزبير رضي الله عنه ، وفيه حديث ابن عمر السابق ( فيقوم ويدعو دعاء طويلا ) .  
مقدار طول هذا الدعاء :

هل ثبت فيه مقدار معين أم يدعو دعاء طويلا بإطلاق؟ أما النبي صلى الله عليه وسلم ، فلم يثبت عنه شيء في مقدار هذا الدعاء ، لكن ثبت عن ابن عمر ، فقد روى ابن أبي شيبه عن عطاء قال : ( كان ابن عمر يقوم عند الجمرتين مقدار ما يقرأ سورة البقرة ) أخرجه ابن أبي شيبه ، وصححه الحافظ ابن حجر رحمه الله .

وروى ابن أبي شيبه ، عن أبي معاوية ، عن حجاج ( أن عطاء وقف عند الجمرة مقدار ما يقرأ الرجل السورة من المثين ) عطاء نقل عن ابن عمر أنه كان يقف بمقدار سورة البقرة ، وعطاء نفسه كان يقف مقدار ما يقرأ القارئ السورة من المثين ، السور الطوال ، قال شيخ الإسلام رحمه الله ( يدعو بقدر سورة البقرة ) وهو قول ابن القيم في زاد المعاد ، وقول شيخنا .

﴿ قال رحمه الله : ثُمَّ الْوُسْطَى مِثْلَهَا . ﴾

أي مثلها في الأحكام السابقة ، إلا في أنه يقف عن يسارها ، فعندهم أنه يجعلها عن يمينه ، ويستقبل القبلة ويرمي بسبع حصيات ، وهذا لا دليل عليه كما تقدم في الصغرى ، لكن الفرق أنه يجعلها عن يمينه ، فالأولى يجعلها عن يساره ، ويذهب ذات اليمين ، ويسهل قليلا ، ويستقبل القبلة ويدعو ، الثانية يجعلها عن يمينه ، ويذهب ذات الشمال ، ويسهل ، ويستقبل القبلة ، ويدعو دعاء طويلا ، هي مثل الأولى تماما ، إلا في الموقف وفي محل الدعاء .

﴿ قال رحمه الله : ثُمَّ جَمْرَةَ الْعُقْبَةِ وَيَجْعَلُهَا عَنْ يَمِينِهِ وَيَسْتَبْطِنُ الْوَادِي . ﴾

يأتي جمرة العقبة ، ويجعلها عن يمينه ، وجمرة العقبة هي الجمرة الثالثة ، وهي التي ترمى لوحدها يوم النحر .

### أحكام جمرة العقبة :

أحكامها كأحكام الصغرى والكبرى إلا في شيئين ، في موقف الرمي ، والدعاء بعدها ، فيجعل جمرة العقبة عن يمينه ، ويستبطن الوادي؛ لأن هذه الجمرة كانت في واد وفي عقبة ، ولا يمكن أن يرميها إلا بهذا الوجه ، لأنه إذا أراد أن يرميها من وراء ، فلا بد أن يصعد الجبل ويرمي ، وربما سقط ، لأنها كانت في بطن الوادي على الجبل .



موضع رمي جمرة العقبة :

فيه خلاف على قولين :

القول الأول : أنه يقف قبلها ، ويجعل منى عن يمينه ، ومكة عن يساره ، وهو قول ابن مسعود ، وجابر ، ورأي القاسم بن محمد ، وسالم ، ونافع ، وعطاء ، والثوري ، وهو مذهب الحنفية ، والمالكية ، والشافعية .

أدلتهم :

الدليل الأول : حديث جابر رضي الله عنه ، وفيه (حتى أتى الجمرة التي عند الشجرة فرماها بسبع حصيات ، يكبر مع كل حصاة منها مثل حصى الخذف ، رمى من بطن الوادي) أخرجه الإمام مسلم ، وإن لم يكن صريحا في موقفه ، إلا أنه في بطن الوادي ، ولا يتصور أن يرمي من بطن الوادي ويجعلها عن يمينه ، بل إذا كان في بطن الوادي فسيستقبلها بوجهه ، ويدل عليه حديث ابن مسعود الآتي .

الدليل الثاني : عن عبد الرحمن بن يزيد ، قال رمى عبد الله بن مسعود جمرة العقبة من بطن الوادي بسبع حصيات ، يكبر مع كل حصاة ، فقيل له : إن أناسا يرمونها من فوقها ، فقال : والذي لا إله غيره ، هذا مقام الذي أنزلت عليه سورة البقرة) أخرجه الإمام البخاري ، وفي لفظ للإمام البخاري (أنه انتهى إلى الجمرة الكبرى ، فجعل البيت عن يساره ، ومنى عن يمينه ، ورمى بسبع ، وقال : هكذا رمى الذي أنزلت عليه سورة البقرة) وهو نص صريح في موضع الرمي .

القول الثاني : أنه يقف في بطن الوادي ، ويجعل الجمرة عن يمينه ، ويستقبل القبلة ، وإليه ذهب الحنابلة .  
دليلهم : أثر عبد الرحمن بن يزيد قال (لما أتى عبد الله جمرة العقبة استبطن الوادي واستقبل القبلة ، وجعل يرمي الجمرة على حاجبه الأيمن ، ثم رمى الجمرة بسبع حصيات ، ثم قال : والذي لا إله إلا هو ، من ههنا رمى الذي أنزلت عليه سورة البقرة) أخرجه الترمذي ، وابن ماجه ، وصححه الألباني ، وهذه الرواية حكم عليها طائفة من أهل العلم بالشذوذ ، كما ذكر الحافظ ابن حجر رحمه الله ، لمخالفتها حديث الصحيحين ، ففيه أنه جعل مكة عن يساره ومنى عن يمينه ، واستقبل الجمرة ، ورمها بسبع حصيات .

الراجع :

هو أن يستقبل الرامي الجمرة ، ويجعل منى عن يمينه ، ومكة عن يساره ، ويرميها بسبع حصيات ، والله أعلم .  
وصلى الله وسلم على نبينا محمد ، وعلى آله وصحبه أجمعين .



## بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

الحمد لله رب العالمين ، وصلى الله وسلم على نبينا محمد وعلى آله وصحبه أجمعين .

الوقوف بعد جمره العقبة :

﴿ قال المؤلف رحمه الله : وَلَا يَقِفُ عِنْدَهَا . ﴾

إذا رمى جمره العقبة لا يقف عندها بل ينصرف ، أي إنه لا يدعو .

بعد الجمره الأولى سيذهب ذات اليمين ، ويسهل قليلا ويدعو ، وفي الثانية سيجعلها عن يمينه ، ويذهب ذات الشمال ، ويدعو طويلا أيضا ، لكن لا يقف بعد جمره العقبة ، وهذا رأي عامة أهل العلم رحمه الله عليهم ، قال ابن قدامة : (وهذا بجملته قول من علمنا من أهل العلم) .

أدلتهم :

الدليل الأول : أن النبي صلى الله عليه وسلم ، لم يقف بعدها ، لما رمى انصرف ، ودل عليه حديث ابن عمر المتقدم (ثم يرمي جمره ذات العقبة من بطن الوادي ، ولا يقف عندها ، ثم ينصرف ، فيقول : هكذا رأيت النبي صلى الله عليه وعلى آله وسلم يفعل) أخرجه الإمام البخاري .

الدليل الثاني : أن هذا الدعاء تابع للعبادة ، والدعاء التابع للعبادة يكون في داخل العبادة لا خارجها ، ومر علينا هذا ، وله أمثلة : كالتكبير في الطواف ، فإنه لا يكبر في آخر شوط ، إذا وصل إلى الحجر الأسود انقطع الذكر والدعاء ، لأنه إنما يكون الذكر والدعاء في جوف العبادة ، وأوضح منه الدعاء في الصفا ، يكبر الله تعالى ثلاثا ويدعو فيما بينها ، يدعو مرتين ، ويذكر ثلاث مرات ، وقد طرد هذا شيخ الإسلام رحمه الله ، وذكر أن دعاء الاستخارة يكون في آخر الصلاة عقب التشهد ، وكذا قول المصلي (اللهم أعني على ذكرك وعلى شكرك وعلى حسن عبادتك) يكون في آخر الصلاة ، ولا يكون بعدها ، لأن الدعاء إنما يكون في جوف العبادة .

الدليل الثالث : أن الجمره ليست من المشعر ، ولذا لا يقف عندها كما يقف عند الأولى والثانية ، وقيل : لأن الموضع الذي فيه الجمره في زمن النبي صلى الله عليه وعلى آله وسلم ، كان موضعا ضيقا ، لأنه بطن واد ، وكانت الجمره في عقبة بطن الوادي ، فمن باب التخفيف على الناس لا يكون الدعاء فيها كما يكون الدعاء في الأولى والثانية . والأهم من هذا كله أن يقال : إن النبي صلى الله عليه وسلم ، لم يفعل هذا ، ونحن لنا التأسي والافتداء به .

﴿ قال رحمه الله : يفعلُ هذا في كُلِّ يَوْمٍ مِنْ أَيَّامٍ مِنْ أَيَّامِ التَّشْرِيقِ بَعْدَ الزَّوَالِ . ﴾

يرمي الجمره الصغرى ثم الوسطى ثم الكبرى ، يفعله في أيام التشريق ، اليوم الحادي عشر والثاني عشر والثالث عشر ، إن لم يتعجل في اليوم الثاني عشر ، وهذا فعل النبي صلى الله عليه وسلم .

قوله : (بعد الزوال) : بين المؤلف رحمه الله متى يبدأ وقت الرمي ، وقد تقدم أن من شروط صحة رمي الجمار أن يقع الرمي في زمن الرمي ، وتقدم وقت رمي جمره العقبة في موضعه ، وهنا يبين المؤلف رحمه الله وقت رمي الجمار الثلاث التي في الحادي عشر والثاني عشر والثالث عشر .



وقد أجمع العلماء على أن الوقت الفاضل لرمي هذه الجمار الثلاث بعد الزوال ، وأجمعوا على أن النبي صلى الله عليه وسلم ، رمى بعدما زالت الشمس ، وأنه لم يرم قبل الزوال إجماعاً ، لكن هل يلزم من رمي النبي صلى الله عليه وسلم ، بعد الزوال أن يكون الرمي بعد الزوال واجبا ، ولا يجوز أن يكون قبل الزوال؟ اختلف العلماء في هذه المسألة على ثلاثة أقوال :

### الرمي قبل الزوال :

**القول الأول :** أنه لا يجوز الرمي قبل الزوال مطلقاً ، سواء كان في اليوم الحادي عشر أو الثاني عشر أو الثالث عشر ، إليه ذهب طائفة كبيرة من أهل العلم ، فهو رأي جابر ، وابن عباس ، وابن عمر ، والحسن البصري ، وطاوس ، ورواية عن عطاء ، ورأي أبي يوسف ، ومحمد بن الحسن ، والثوري ، وابن المنذر ، ومذهب المالكية ، والشافعية ، والحنابلة ، والظاهرية ، ومذهب الحنفية في اليومين الأولين ، واختيار شيخ الإسلام ابن تيمية ، وشيخنا ابن عثيمين رحمهم الله .

### أدلتهم :

**الدليل الأول :** عن جابر رضي الله عنه ، (أن النبي صلى الله عليه وعلى آله وسلم رمى الجمرة أول يوم ضحى - أي جمرة العقبة - ثم لم يرم بعد ذلك حتى زالت الشمس) أخرجه لإمام مسلم ، فأخبر أنه رمى يوم العيد (يوم النحر) ضحى ، وبعد ذلك لم يرم صلى الله عليه وسلم إلا بعد الزوال .

**الدليل الثاني :** عن ابن عمر رضي الله عنهما ، أنه قال (كنا نتحين ، فإذا زالت الشمس رمينا) أخرجه الإمام البخاري .

**الدليل الثالث :** عن نافع عن ابن عمر رضي الله عنهما ، قال (لا ترم الجمار في الأيام الثلاثة حتى تزول الشمس) أخرجه الإمام مالك في الموطأ بسند صحيح .

**الدليل الرابع :** عن ابن عباس رضي الله عنهما ، قال (رمى النبي صلى الله عليه وعلى آله وسلم الجمار حين زالت الشمس) أخرجه الإمام أحمد ، والترمذي ، وصححه الشيخ أحمد شاكر ، والألباني . هذه أحاديث ليست منقولة عنه عليه الصلاة والسلام ، وإنما فيها إخبار عن فعله .

**الدليل الخامس :** القرائن ، فقد دلت على أنه لا يجوز الرمي قبل الزوال ، فالنبي صلى الله عليه وسلم ، ما خير بين أمرين إلا اختار أيسرهما ، ما لم يكن إثماً ، ومن المعلوم أن الرمي في وقت الضحى أيسر وأسهل على المكلفين ، والنبي صلى الله عليه وسلم ، أخر الرمي حتى زالت الشمس ، ولو كان الرمي جائزاً قبل الزوال لرمى؛ لأن الجو يكون بارداً ، ومعلوم حر مكة وشدة قيظها ، وإن لم يكن النبي صلى الله عليه وسلم ، يعلم ماذا سيأتي من الأجيال بعده ، فإن الله تبارك وتعالى يعلم ، فكونه يرمي بعد زوال الشمس يدل على أن هذا الفعل مقصود ، وأنه لا يجوز الرمي قبل الزوال .



الدليل السادس : وهو دليل قوي ، أن النبي صلى الله عليه وسلم ، لم يأذن للضعفاء أن يرموا قبل الزوال كما أذن للضعفاء أن يدفعوا من مزدلفة بآخر الليل ، ولو كان الرمي قبل الزوال جائزا ، لأذن النبي صلى الله عليه وعلى آله وسلم في الرمي ، فلما لم يأذن دل على أن الرمي قبل الزوال لا يجوز .

الدليل السابع : أن النبي صلى الله عليه وسلم ، كان يرمي إذا زالت الشمس ، وكان يتحين الرمي بعد الزوال ، وكان يرمي قبل أن يصلي ، والنبي صلى الله عليه وسلم ، كان يؤدي الصلاة في أول وقتها ، والصلاة في أول وقتها من أفضل الأعمال ، فكونه يؤخرها حتى يرمي ، دليل على أنه لا يجوز الرمي قبل الزوال .

القول الثاني : أنه يجوز الرمي قبل الزوال في يوم النفر ، وهو مروى عن إسحق ، وعكرمة ، وهو مذهب الحنفية ، والحنابلة في رواية ، وقال المالكية ، والشافعية : إن آخر رمي يوم جاز أن يرميه قبل الزوال من اليوم الثاني ، لو آخر رمي اليوم الحادي عشر ، جاز له أن يرميه قبل الزوال من اليوم الثاني عشر ، والحنفية خصوا الجواز بيوم النفر .  
**أدلتهم :**

الدليل الأول : عن ابن عباس رضي الله عنهما ، قال (إذا انتفخ النهار من يوم النفر ، فقد حل الصدْر) أخرجه البيهقي وضعفه .

الدليل الثاني : أنه يجوز في اليوم الثالث عشر ترك الجمار جميعا ، لو أنه تعجل في يوم الثاني عشر ، له أن يترك رمي الثالث عشر بالكلية ، فإذا جاز ذلك فلأن يجوز له أن يرمي قبل الزوال من باب أولى .

وهذا القياس قياس في مقابل النص ، ويقال : نعم ، يجوز له إذا أراد أن ينفر في يوم الثاني عشر و يترك رمي جمار الثالث عشر جميعا ، لكنه إذا بقي فلا بد أن يلتزم بما جاءت به الشريعة ، مثل مصلي النافلة ، مصلي النافلة يجوز له عدم فعلها ، لكن إذا صلاها فلا بد أن يلتزم بالشريعة فيها ، يأتي بأركانها وشروطها وواجباتها ، ولا يجوز له أن يترك من واجباتها شيئا ، وإن كانت نافلة إلا ما استثني .

القول الثالث : أنه يجوز الرمي قبل الزوال مطلقا ، في اليوم الحادي عشر والثاني عشر والثالث عشر ، وإليه ذهب عطاء في رواية ، وهو رواية عن الإمام أبي حنيفة ، وهو رأي ابن الجوزي من الحنابلة .  
**أدلتهم :**

الدليل الأول : أن النبي صلى الله عليه وسلم ، لم يحدد وقت البدء بالرمي ، وإنما فعله فعلا ، ومجرد الفعل لا يدل على الوجوب ، وما قبل الزوال مسكوت عنه ، والمسكوت عنه عفو .

الدليل الثاني : قياس الرمي أيام التشريق على الرمي يوم النحر ، إذ يجوز الرمي يوم النحر ضحى ، فكذلك رمي الجمار الثلاث في الأيام الثلاثة يجوز قبل الزوال .

وهذا القياس قياس لا يصح؛ لأن الثابت عن النبي صلى الله عليه وسلم ، أنه كان لا يرمي إلا بعد الزوال ، والصحابي نص وبين أنه رمى الجمره يوم النحر ضحى ، وأما في الأيام الباقية فيرمي بعد الزوال ، وذلك في حديث جابر ، فدل على التفريق بينهما .





الدليل الثالث : أن الشريعة جاءت بحفظ الأرواح ، وهو مقصد من أعظم من مقاصدها ، ومن أسباب حفظ الأرواح أن يكون الرمي قبل الزوال جائزا ، للحفاظ على أرواح الناس ، ولئلا يهلكوا ، ففي السنوات الماضية كان يهلك المئات بسبب التزاحم والتدافع والاستعجال وضربات الشمس .

ويناقش هذا بالتسليم أن من مقاصد الشريعة حفظ الأرواح والأنفس ، لا إشكال ، ولذلك شرعت القصاص وغيره ، ولكن القول بأنه لا يجوز الرمي قبل الزوال لا يلزم منه إهلاك الأنفس ، إنما الذي يحصل بسببه هلاك الناس هو استعجالهم ، وإلا فإن في الأمر مندوحة ، من الذي أوجب على الإنسان أن يرمي الساعة الثانية عشرة ونصفا ، أو وخمس دقائق في أيام الصيف الشديدة؟ يتأخر إلى الرابعة عصرا ، أو الثالثة عصرا ، أو الخامسة ، أو السادسة مساء ، أو بعد المغرب ، يجوز الرمي ليلا كما سيأتي إن شاء الله ، هنالك سعة في الوقت ، يستعجل بعض الناس وليس لديه ما يستعجل بسببه ، يريد أن يرمي وينصرف ، فيقال : ارم بعد العصر وبعدهما يبرد الجو يكن أسهل لك .

**الراجع :**

أنه لا يجوز الرمي قبل الزوال للأدلة الواضحة المتقدم ذكرها ، وهل يبيح ما حصل من حوادث في الزمن الماضي القول بالرمي قبل الزوال؟ ينظر إليه الفقهاء باعتبار المعطيات والقرائن الحاصلة ، وربما تجتمع الهيئات الشرعية فتتوزع فيه ، والله الحمد ، بعد التوسعة الجديدة للجمار أصبح هذا الأمر يكاد ينسى ، هناك أربعة أو خمسة أدوار ، يتوزع الناس فيها ، ويتم تنظيمهم تنظيما دقيقا ، حتى إن هناك مبالغة في التنظيم ، يمشي الناس مئات الأمتار من أجل ألا يحصل تدافع ، لكن المتوقع في السنوات القادمة أن تزيد أعداد الحجاج ، فربما نحتاج مرة أخرى إلى إثارة قضية الرمي قبل الزوال ، ويقال : الذي ينظر في ذلك إنما هم العلماء في وقت الحادثة ، إذا رأوا أنه قد تحصل كوارث بسبب الرمي بعد الزوال ، وأنه لا يمكن التأخير إلى الليل ، هنا ينظر الفقهاء في كل حادثة بعينها ، لكن الأصل عدم الجواز .

**الرمي ليلا :**

تقدم من قبل في رمي جمرة العقبة ، وتقدم هناك أن المسألة فيها خلاف على أقوال :

**القول الأول :** أن وقت الرمي يمتد إلى غروب الشمس ، وما بعد الغروب إلى طلوع الفجر يجزئ مع الكراهة ، ولا دم عليه ، وهذا مذهب الحنفية رحمهم الله ، وهو رأي إسحاق ، وابن المنذر .

**القول الثاني :** أن وقت الرمي يمتد إلى غروب الشمس ، ومن رمى بعد الغروب فإن عليه دما ، ويكون قضاء ، وإليه ذهب المالكية ، والشافعية في وجهه .

**القول الثالث :** أن وقت الرمي يمتد إلى آخر أيام التشريق ، حتى رمي جمرة العقبة ، وإليه ذهب الشافعية ، والحنابلة ، ولا شيء عليه في التأخير ، لكن الحنابلة يرون أنه لا يرمي إلا بعد الزوال إذا أخر إلى الحادي عشر والثاني عشر ، وأما الشافعية فلا يقيدون ، يقولون يجوز أن يرمي ليلا ، وهو رأي أبي يوسف ، ومحمد بن الحسن من الحنفية .



الراجع :

في الأزمنة الأخيرة ينبغي أن يحتاط الإنسان جدا في قضية الرمي ليلا؛ لأن مكان الجمار أصبح واسعاً ، يتسع لخلق كثير ، ومن حج في السنة الأخيرة أو التي قبلها ، يرى الناس بعد صلاة العصر ، في الساعة الخامسة عصراً ، يكون المرمى شبه فارغ في بعض الأدوار ، فكيف يقال للإنسان : ارم ليلا ، إنما الرمي ليلا حينما كان الناس يحتاجون إليه لعذر ، أما الآن فينبغي الاحتياط وأن لا يرمي ليلا ، إلا إذا كان مشغولاً بالأمر العامة ، كرجال الأمن ، أو الصحة ، أو من يتعلق عمله بالحاج ، كالمفتين والمعلمين ، وغيرهم ، فهؤلاء ربما يقال لهم : لا بأس أن ترموا ليلا ، لانشغالكم مع الناس بأمر عامة .

﴿ قال رحمه الله : مُسْتَقْبَلِ الْقِبْلَةِ . ﴾

تقدم لنا هل من السنة أن يستقبل القبلة في رمي الجمار الثلاث أو لا؟ المذهب أنه يستقبل القبلة ، في الأولى يجعل الجمرة عن يساره ، ويستقبل القبلة ، ويرميها ، وفي الوسطى يجعلها عن يمينه ، ويستقبل القبلة ، ويرميها من عند حاجبه الأيمن ، وفي جمرة العقبة يستقبل القبلة ، ويجعلها عن يمينه ، ويرميها من ناحية حاجبه الأيمن ، والأولى والثانية لا دليل عليها ، وتقدم أنه يرمي من حيث تيسر له الرمي ، وليس لهذه الصفة دليل .

أما جمرة العقبة فتقدم الخلاف ، الحنابلة يذهبون إلى هذا ، ويستدلون بأثر منقول عن ابن عباس ، أخرجه الإمام أحمد وغيره ، وجمع من أهل العلم رأوا أن الحديث صحيح ، لكن الحافظ ابن حجر وطائفة من أهل العلم رأوا أنه شاذ لمخالفته حديث الصحيحين ، الثابت عن عبد الله بن مسعود رضي الله عنه ، أن النبي صلى الله عليه وسلم ، جعل الكعبة عن يساره ، وجعل منى عن يمينه ، واستقبل الجمرة ، ورماها بسبع حصيات ، وقال (هذا مقام الذي أنزلت عليه سورة البقرة) .

﴿ قال رحمه الله : مرئياً . ﴾

تكلّمنا عن شروط الجمار ، وهل يشترط فيها الترتيب أو لا ؟ اختلف فيها أهل العلم على قولين :

القول الأول : أنه لا بد من الترتيب في رمي الجمار ، إليه ذهب عامة أهل العلم ، فيبدأ بالصغرى ثم الوسطى ثم الكبرى .

دليلهم : أن النبي صلى الله عليه وسلم ، فعل هكذا ، وقال [خذوا عني مناسككم] وهو فعلها على سبيل النسك .  
القول الثاني : أنه لا يجب الترتيب في رمي الجمار ، فلو بدأ بالوسطى قبل الصغرى ، أو الكبرى ثم الصغرى ثم الوسطى ، أو الكبرى ثم الوسطى ثم الصغرى ، صح رميه ، ولا شيء عليه ، وهو رأي عطاء ، والحسن ، وابن حزم ، ومذهب الحنفية .



## الراجع :

أن الترتيب شرط ، وأنه إذا رمى غير مرتب فإن أمكنه أن يعيد الرمي أعاد ، وأما إذا لم يستطع أن يرتب ، بسبب أن أيام التشريق قد مضت ، أو أنه قد سافر ، فإن شيخنا رحمه الله يقول (أرجو أن يجزئه؛ لأن هذا اختلاف في الوصف لا في ذات العبادة) لأن هذا الإنسان قد صدق عليه أنه قد رمى ، لكن خالف في وصف العبادة ، ووصف العبادة الترتيب .

## الموالة في رمي الجمار :

الموالة إما أن تكون بين الجمار الثلاث ، الصغرى والوسطى والكبرى ، وإما أن تكون بين الحصيات .  
المسألة الأولى مثلها : لو رمى الصغرى ، ثم ترك الرمي ، وبعد ساعتين أو ثلاث جاء ورمى الوسطى ثم الكبرى ، هل يصح هذا أو لا؟

المسألة الثانية : لو رمى حصاتين ، ثم تعب وخرج من المرمى وارتاح نصف ساعة مثلا ، ثم رجع ورمى البقية من الجمار ، أو أنه رمى من الأخيرة خمسا أو أربعا ، ثم مضى ، فأخبر أنه لا بد من إتمامها ، فرجع بعد ساعتين أو ثلاث وأكمل البقية ، فهل يصح هذا أو لا؟ هاتان مسألتان :

## المسألة الأولى : الموالة بين الجمار .

هذه المسألة فيها خلاف على قولين :

القول الأول : أن الموالة بين الجمار سنة ، فلو فصل بينها بفواصل فلا بأس بذلك ، وإليه ذهب الحنفية ، والمالكية ، والشافعية على الصحيح ، وهو المذهب عند الحنابلة ، يقولون : الموالة سنة ، فإن فصل بينها بفواصل ، ولو كان الفاصل طويلا فلا بأس به .

## أدلتهم :

الدليل الأول : عدم الدليل على الموالة ، لأنه يصدق على من رمى غير موال أنه قد رمى .

الدليل الثاني : أن الرمي نسك لا يتعلق بالبيت ، فلم تشترط فيه الموالة .

القول الثاني : أنه تشترط الموالة في رمي الجمار ، وإليه ذهب الشافعية في قول .

دليلهم : ربما يستدل لهم بأنها عبادة مكونة من أجزاء ، فاشتربت فيها الموالة ، كالطواف والسعي والصلاة وغيرها .

## الراجع :

هو القول الأول : وأنه لا تشترط الموالة في رمي الجمار ، فلو رمى الصغرى ، ثم ارتاح طويلا ، ورمى الوسطى ، فإن الرمي يكون صحيحا ، وبما يدل على أنه لا تشترط الموالة ، أن النبي صلى الله عليه وسلم ، رمى الصغرى ثم دعا دعاء طويلا ، حتى جاء عن ابن عمر أنه (ابن عمر) دعا دعاء طويلا بمقدار سورة البقرة ، وابن عمر ممن عرف بالمتابعة ، فالظاهر أنه فعل النبي صلى الله عليه وسلم ، وأن دعاء النبي صلى الله عليه وسلم ، كان بقدر سورة البقرة .



وهذا قد يناقش : بأن هذا من أجزاء العبادة ، ليس فصلاً للموالاتة ، هو رمى ، ثم جاء بسنة العبادة ، وهو الدعاء ، ولو أطال فهو لم يفصل .

**الموالاتة بين الحصى :**

**المسألة الثانية : الموالاتة بين الحصى .**

هذه المسألة فيها خلاف على قولين :

**القول الأول :** أن الموالاتة بين حصى الجمار سنة ، وإليه ذهب جمهور أهل العلم رحمة الله عليهم ، فهو مذهب الحنفية ، والمالكية ، والشافعية ، وهو الظاهر من مذهب الحنابلة ، فإن ابن قدامة رحمه الله ، لما تكلم عن الفصل بين أشواط السعي ، ذكر الخلاف بين أهل العلم ، ثم قال (والأول أصح ، فإنه نسك لا يتعلق بالبيت ، فلم تشترط له الموالاتة ، كالرمي والحلاق) مما يدل على أن الرمي لا تشترط فيه الموالاتة ، لكن قد يقول قائل : إن قوله (الرمي) المراد به الموالاتة بين رمي الجمار الثلاث ، فيرد : كلامه يصدق على الحصيات السبع ، فإن الكلام جاء مطلقاً غير مقيد ، والعلماء رحمهم الله ، يحتززون أشد الاحتراز في ألفاظهم ، ولذا يذكر أهل العلم أن هذا قول الحنابلة مع الجمهور ، أنه لا يشترط الموالاتة في رمي الحصيات ، وأنه يجوز أن يفرق بينها .

**القول الثاني :** أن الموالاتة بينها شرط ، وإليه ذهب الشافعية في قول .

**دليلهم :** ربما يستدل لهم بأنها عبادة مكونة من أجزاء ، فاشتربت فيها الموالاتة ، كالطواف والسعي والصلاة وغيرها .  
**الراجع :**

هو القول الأول ، وإن كان القول الثاني هو المتمشي مع القواعد ، القواعد التي نأخذها دائماً أنه تقتضي أن يكون الرمي بين الحصيات متوالياً ، لكن ما دام أن جمهور أهل العلم رحمهم الله ، قد ذهبوا إلى عدم اشتراطها فيتابع الإنسان عامة أهل العلم فيه ، وإلا فقد يقول قائل : لماذا يشترط في الغسل الموالاتة ، وفي الطواف ، وفي السعي ، وفي .... وهذه قاعدة مستمرة ، حتى تأتي حصيات الجمار التي هي عبادة واحدة فيقال : لا تشترط الموالاتة ! له وجه ، لكن عامة العلماء على عدم الاشتراط .

**قال رحمه الله : فَإِنْ رَمَاهُ كُلَّهُ فِي الثَّالِثِ أَجْزَأَهُ .**

إن رمى الجمار كلها في اليوم الثالث فإن ذلك يجزئ ، لو أخر رميها إلى الثالث عشر أجزاء ، جمرة العقبة ، ورمي أيام التشريق الحادي عشر والثاني عشر والثالث عشر ، فإن ذلك يجزئ .

وفيه خلاف على أقوال ، لكن قبل ذكر الخلاف يقال : العلماء رحمهم الله ، ذهبوا جميعاً إلى أن من أخر فإن الرمي مجزئ (كلهم) وإن كانوا قد اختلفوا فيما بينهم ، هل هو أداء أم قضاء ، وهل يجب عليه دم أم لا؟ هذا محل الخلاف .



### تأخير رمي الجمار إلى الثالث :

اختلف العلماء في هذه المسألة على قولين :

**القول الأول :** أنه يجوز تأخير رمي الجمار إلى آخر أيام التشريق ، ويكون أداء ، ومثله جمره العقبة ، ولا شيء عليه ، وإليه ذهب الشافعية ، والحنابلة على الصحيح ، وهو رأي أبي يوسف ، ومحمد بن الحسن من الحنفية ، وعند الحنابلة قول أنه يجوز التأخير ، لكنه يعتبر قضاء .

#### أدلتهم :

**الدليل الأول :** عن عاصم بن عدي رضي الله عنه ، أن النبي صلى الله عليه وسلم (رخص لرعاء الإبل أن يرموا يوماً ويدعوا يوماً) أخرجه الخمسة وصححه الألباني ، يرمون الحادي عشر ويتركون الثاني عشر ، ويرمون الثاني عشر مع الثالث عشر ، وهذا دليل على أن الوقت كله محل للرمي ، ولو لم يكن اليوم الثاني وقتاً للرمي لما أجاز التأخير إليه ، وهذا الحديث جاء بروايات ، ففي رواية (رخص لرعاء الإبل في البيوتة خارجين عن منى ، يرمون يوم النحر ، ومن الغد ليومين ، ثم يرمون يوم النفر) وفي رواية (رخص لرعاء الإبل أن يرموا يوماً ويدعوا يوماً) أخرجه أبو داود ، وابن ماجه ، والترمذي ، وصححه الألباني ، وفي رواية أخرى (رخص لرعاء الإبل في البيوتة ، أن يرموا يوم النحر ، ثم يجمعوا رمي يومين بعد يومين النحر ، فيرموه في أحدهما) أخرجه النسائي ، هذه ألفاظ حديث عاصم بن عدي العجلاني رضي الله عنه .

**الدليل الثاني :** أن أيام التشريق جميعاً وقت للرمي ، فإذا أخر الرمي من أول وقته إلى آخره لم يلزمه شيء ، فهو كما لو أخر الوقوف بعرفة إلى آخر وقته ، ووقت الوقوف بعرفة يمتد من زوال الشمس إلى طلوع الفجر من اليوم الثاني ، فلو لم يأت إلا في آخر الليل أجزاءه ، ومثله الصلاة ، فلو أنه لم يكن حوله جماعة ، وأخر إلى آخر الوقت جاز ، نعم فعل العبادة في أول وقتها أفضل ، لكن التأخير جائز .

**الدليل الثالث :** أن أيام التشريق كلها كالיום الواحد ، فيجوز التأخير فيها .

**القول الثاني :** أنه لا يجوز تأخير الرمي عن وقته مطلقاً ، فيرمي الحاج كل يوم في يومه ، وإليه ذهب الحنفية ، والمالكية ، لكن رأى الحنفية أنه إن أخره إلى بعد غروب الشمس فإنه يرمي إلى طلوع الفجر ولا شيء عليه ، وأما المالكية فيرون إن أخره إلى غروب الشمس فعليه دم ، ويكون قضاء .

#### أدلتهم :

**الدليل الأول :** حديث ابن عباس وابن عمر (أن النبي صلى الله عليه وسلم ، رخص للرعاة في الرمي ليلاً) .

**الدليل الثاني :** أن الرمي عبادة مؤقتة ، فلا يجوز تأخيره عن وقته ، أليس هو مؤقتاً بالنهار ، ومؤقتاً بالأيام؟ بلى ، فيجب الرمي في هذا الوقت .

**الدليل الثالث :** المالكية يرون عدم جواز التأخير إلى الليل؛ لأنه لم يرد عن النبي صلى الله عليه وسلم .



## الراجع :

القول الثاني والله أعلم ، أنه لا يجوز تأخير رمي اليوم عن يومه ، إلا في حال العذر ، كأن يكون رجلا كبيرا أو مريضا ، أو بعيدا عن محل الجمار ، كما لو كان في شرق منى ، الشرق البعيد على أطراف مزدلفة ، أو كان من جهة المعيصم ، الشمال الشرقي من منى ، هذا الموضع بعيد جدا ، يحتاج وقتا طويلا ، وكذا المرأة الحامل ، أو حتى الشابة ، قد يصعب عليها الذهاب إلى هذا الموضع ؛ لأن المكان بعيد جدا ، ويزيد من بعده وجود الخيام والطرق المتعرجة ، وكذا ما لو كان الإنسان مشغولا بأمر عام ، كالسقاة والرعاة في عهد النبي صلى الله عليه وسلم ، ورجال الشرط والأمن والصحة ، ومن يعمل في خدمة الحجيج ، أما التأخير بلا حاجة فلا يجوز .

## جمع الجمار تقديمًا :

جمع الجمار جمع تأخير ، إلى يوم الثالث عشر ، تقدم حكمه ، أما جمع التقديم فالذي عليه عامة أهل العلم ، أنه لا يجوز مطلقا ، لا يجوز له أن يرمي يوم الحادي عشر جمار الثاني عشر ، أو جمار الثالث عشر في يوم الثاني عشر ، أو جمار الحادي عشر في اليوم العاشر ، هذا عليه عامة أهل العلم ، الحنفية ، والمالكية ، والشافعية ، والحنابلة .

وبعض أهل العلم ذهبوا إلى جواز التقديم ، ويستدلون ببعض ألفاظ حديث عاصم بن عدي المتقدم ، فإن في بعضها (أن يرموا ليومين في أحدهما) أي في المتقدم أو في المتأخر .

لكن الذي عليه عمل أهل العلم المنع ، وأنه لا يجوز ، وهو المنقول عن الإمام مالك نصا .

﴿ قال رحمه الله : وَيَرْتَّبُهُ بِنَيْتِهِ . ﴾

إذا أخرج رمي الجمار ، كأن يؤخر رمي الحادي عشر والثاني عشر إلى الثالث عشر ، فإذا أراد الرمي في اليوم الثالث عشر ، يقال : رتبه بنيتك ، يرمي أول مرة على أنه عن يوم الحادي عشر ، فيرمي الصغرى ثم الوسطى ثم الكبرى ، ثم يرجع ويرمي على أنه عن الثاني عشر ، الصغرى ثم الوسطى ثم الكبرى ، ثم يأتي ويرمي عن الثالث عشر الصغرى ثم الوسطى ثم الكبرى ، هكذا الترتيب ، وهذا الترتيب لا بد منه إذا أخرج ، لأنه لو رمى يوم الثاني عشر مع الحادي عشر ، لأدى ذلك إلى تداخل العبادات ، فيدخل جزء منها في العبادة الأخرى ، وهو أمر لا يجوز .

وقد بحثت في كلام أهل العلم ، هل قال أحد بجواز أن يرمي وينوي الصغرى عن الحادي عشر والثاني عشر والثالث عشر ، ثم يذهب للوسطى ويرمي عن الحادي عشر والثاني عشر والثالث عشر ، ثم الكبرى مثل ذلك؟ وبحثت في كلام شيخنا فلم أجد ، لكنهم يذكرون أنه لا بد من الترتيب ، يرمي جمار الحادي عشر ثم جمار الثاني عشر ، ثم جمار الثالث عشر ، ويرتبه بنيتيه .

﴿ قال رحمه الله : فَإِنْ أَخَّرَهُ عَنْهُ أَوْ لَمْ يَنْتَ بِهَا فَعَلَيْهِ دَمٌ . ﴾

إن أخرج الرمي عن أيام التشريق لزمه الدم؛ لأنه ترك واجبا من واجبات الحج ، حتى خرج وقته ، وإليه ذهب عامة أهل العلم ، بل حكى إجماعا ، أنه إن أخرج الرمي عن وقته حتى خرج ، وهو غروب شمس يوم الثالث عشر ، فإن عليه دما بتأخيره ، إلا ما يحكى عن عطاء في رمي الجمار ، قال : (من رمى جمر العقبة ثم خرج إلى إبله ، ثم رمى قبل طلوع الفجر من ليلة الرابع عشر يجزئه) وهذا مخالف لما عليه عامة أهل العلم ، من ثلاثة أوجه :



الوجه الأول : أن محل الرمي النهار ، فيخرج وقت الرمي بخروج النهار ، بغروب الشمس .  
الوجه الثاني : أن الحج قد انتهى بانتهاء يوم الثالث عشر ، فيذهب الرمي ، لأنه عبادة مؤقتة بوقت ، وقد مضى وقتها .

الوجه الثالث : أن من أهل العلم من نقل الإجماع على عدم جواز تأخير الرمي عن يوم الثالث عشر ، وأنه إذا غربت الشمس لا يجزئه ، وعليه دم ، قال ابن عبد البر : (أجمع العلماء على أن من لم يرم الجمار أيام التشريق حتى تغيب الشمس من آخرها لا يرميها ، وأنه يجبر ذلك بالدم أو بالطعام ، على حسب اختلافهم فيها) وفي حكاية الإجماع نظر ، لأن من أهل العلم من قال بالجواز ، وهو عطاء ، والله أعلم .

وصلى الله وسلم على نبينا محمد وعلى آله وصحبه أجمعين .



بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

فدية تأخير الرمي :

قال المؤلف رحمه الله : فإن أخره عنه ..... فعليه دم .

أي إذا أخر الرمي عليه دم؛ لأنه بمثابة التارك له ، وهنا لا بد من الإشارة إلى ماذا يجب على من ترك رمي الجمار كلها أو بعضها ، وأسوقه على المذاهب :

ذهب الحنفية إلى أنه لو ترك رمي جمرة العقبة فعليه دم ، ولو ترك ثلاث حصيات منها لزمه دم ، وإن ترك حصاة أو حصاتين أو ثلاث لزمه صدقة ، عن كل حصاة نصف صاع بر ، أو صاع من تمر أو شعير .

وإن ترك الجمار كلها فعليه دم ، وإن ترك يوماً واحداً من أيام التشريق لزمه دم ، وكذا إن أخرها ليوم بعده .

وإن ترك رمي أكثر حصيات يوم لزمه دم؛ لأن للأكثر حكم الكل ، وإن ترك الأقل فعليه لكل حصاة نصف صاع من بر ، أو صاع من تمر أو شعير .

وذهب المالكية إلى أنه لو ترك الرمي كله ، أو جمرة منها ، أو ترك حصاة من جمرة حتى خرجت أيام منى فعليه دم ، أو أخرها إلى الليل ، وسواء في ذلك جمرة العقبة أو غيرها .

وذهب الشافعية إلى أنه إذا ترك الرمي كله لزمه دم ، وكذلك من ترك رمي يوم أو يومين أو يوم النحر ، أو ترك ثلاث حصيات من رمي أي جمرة لزمه دم ، والحصاة فيها مد من طعام ، وفي الحصاتين مدان .

وذهب الحنابلة إلى أنه إذا ترك الرمي كله لزمه دم ، أو يوم من أيام التشريق ، أو يوم النحر ، أو جمرة من يوم حتى خرجت أيام التشريق فعليه دم ، وإن ترك حصاة أو حصاتين فلا شيء عليه ، قال ابن قدامة : (الظاهر عن أحمد لاشيء عليه في حصاة أو حصاتين) وفي رواية أن في الحصاة دما ، وفي رواية في ثلاث حصيات دم ، وفي دونها مد من طعام .

التوكيل في رمي الجمار :

ذهب جمهور العلماء إلى مشروعية التوكيل في رمي الجمار إلى العاجز عنها ، وقد ذهبوا إلى جواز ذلك سواء كان بأجرة أو بدونها .

أدلتهم على جواز التوكيل :

الدليل الأول : عن جابر رضي الله عنه ، قال : (حججنا مع النبي صلى الله عليه وسلم فلبينا عن الصبيان ورمينا عنهم) أخرجه الإمام أحمد ، وابن ماجه .

الدليل الثاني : ولأنه إذا جازت النيابة في أصل الحج فجوازها في أبعاضه من باب أولى .

الدليل الثالث : ولأن القول بعدم جواز التوكيل يؤدي إلى فواته؛ لأن وقته مضيق .





وقد اشترط العلماء لصحة التوكيل شروطاً :

**الشرط الأول :** أن يكون الوكيل حاجاً في تلك السنة وهذا المذهب عند الحنابلة ، وقال الشافعية يجوز وإن كان حلالاً .

**الشرط الثاني :** أن يكون الموكل عاجزاً عن الرمي كالكبير والمرأة الحامل والصبي الصغير ونحوهم .

**الشرط الثالث :** أن يرمي الوكيل عن نفسه أولاً ثم عن وكيله .

**ترك المبيت بمنى :**

﴿ قال رحمه الله : أو لم يبيت بها فعليه دم . ﴾

أي إذا لم يبيت بمنى أيام التشريق فعليه دم؛ لأنه ترك واجباً ، وقد تقدم من قبل بيان خلاف أهل العلم في حكم المبيت بمنى وأنه واجب وأن من تركه فعليه دم ، وتقدم أن الحنفية يرون أن المبيت سنة ولا شيء على من تركه .

والمؤلف رحمه الله أفاد أن من ترك المبيت فعليه دم ، وهذا ذهب إليه المالكية ، والشافعية ، والحنابلة هذا إذا ترك الليالي الثلاث ، أما إذا ترك المبيت ليلة أو ليلتين ففيه خلاف بينهم على قولين :

**القول الأول :** أن من ترك المبيت ليلة أو ليلتين فعليه دم ، وإليه ذهب المالكية ، والحنابلة في رواية .

**القول الثاني :** ذهب الشافعية والحنابلة أن عليه مداً عن كل ليلة ، وقال الحنابلة في رواية عليه طعام مسكين إن ترك ليلة ومسكينين إن ترك ليلتين ، وقيل قبضة من طعام وقيل درهم ، وقيل يتصدق بشيء ، قالوا لأن الليلة ليست نسكاً بمفردها .

والراجح - والله أعلم - أن يتصدق بشيء؛ لأن الصدقة تطفئ الخطيئة وإن لم يفعل فلا شيء عليه قاله شيخنا .

**مسألة :** ما مقدار المبيت الواجب بمنى؟

مقدار المبيت أن يبيت أكثر المدة وذلك بحسب المدة من غروب الشمس إلى طلوع الفجر والأحوط إلى طلوع الشمس ، فإذا بقي في منى أكثر من نصف الليل أجزأه .

**من لم يجد مكاناً بمنى فهل يسقط عنه المبيت :**

اختلف العلماء المعاصرون في هذه المسألة على قولين :

**القول الأول :** أنهم يبيتون عند آخر خيمة من خيام أهل منى ، وإليه ذهب شيخنا .

**أدلتهم :**

**الدليل الأول :** قال الله تعالى ﴿ فَاتَّقُوا اللَّهَ مَا اسْتَطَعْتُمْ ﴾ وقال تعالى ﴿ لَا يُكَلِّفُ اللَّهُ نَفْسًا إِلَّا وُسْعَهَا ﴾ . قالوا وهذا قدر

استطاعته فإنه يستطيع أن يبيت عند آخر خيمة بمنى ، فيلزمه سواء من جهة مزدلفة أو جمره العقبة .

**الدليل الثاني :** القياس على المسجد إذا امتلأ وجب اتصال الصفوف ، ولا تصح من بعيد .



**القول الثاني :** أن من لم يجد مكانا في منى فإنه يبيت حيث شاء ، وإليه ذهب الشيخ ابن باز رحمه الله .  
أدلتهم :

**الدليل الأول :** قول الله تعالى ﴿لَا يَكْفُ اللَّهُ نَفْسًا إِلَّا وُسْعَهَا﴾ قالوا فالعبد بذل ما في وسعه ولم يجد محلا فلا يجب عليه شيء .

**الدليل الثاني :** ولأن المبيت واجب يسقط بالعجز عنه كسائر الواجبات .

**الدليل الثالث :** ولأن محل الوجوب في حكم المعدوم فيسقط الواجب المتعلق به ، مثل من قطع محل الوضوء عنده فإنه يسقط عنه الواجب المتعلق به .

**الدليل الرابع :** القياس على المعتدة من وفاة إذا تعذر سكنها في بيت زوجها فإنها تنتقل حيث شاءت .

**الدليل الخامس :** أن القياس على الصلاة قياس مع الفارق؛ لأن منى لا يلزم فيها الاتصال بل يصح المبيت فيها ولو كان بعيدا عن الناس .

**نوقش :** بأن المسجد لا يلزم اتصال الصفوف فيه من الداخل فلو صلى الإنسان فيه بعيدا عن الصفوف الأولى غير منفرد في الصلاة فصلاته صحيحة مع الكراهة .

**الدليل السادس :** أن حكم المبيت متعلق بهذه البقعة دون سواها؛ لأنها مشعر حرام من مشاعر الحج فمن أثبت لغيرها حكمها فعليه الدليل .

**الراجع :**

هو القول الثاني ، أن الإنسان إذا لم يجد محلا في منى فإنه يبيت حيث شاء .

ومن واقع التجربة أن القول الأول لا يمكن تحقيقه إلا بصعوبة بالغة ، فإنه إذا أراد أن يذهب لبيت في مزدلفة عند آخر خيمة من منى ، فسيجد من الصعوبة الشيء العظيم حتى يصل إلى ذاك الموضع ، ويلزم منه إما أن يكون مفترشا ، أو أن يبحث عن مكان يبيت فيه ، وكذلك من جهة العقبة .

**المبيت في الشوارع :**

هل يلزم أن يبيت في الشوارع؟ الجواب : هذا لا يلزم ، لا يلزم أن يبيت على الأرصفة ، فإنه ليس لائقا ، لكن لا يقال بالوجوب ، إذا لم يجد موضعا يبيت فيه ، ويأخذ راحته فيه ، ويجلس فيه بخيمة أو نحوها فإنه لا يلزمه ، وقد يترتب على الإنسان في هذا معرة كبيرة ، لكثرة تبرج النساء وتفسخهن ، وتكون النساء في الشوارع نائمات وبشكل مقزز ، وقد يكون هناك كشف عورات ، والناس يقضون حاجاتهم في مواضع مكشوفة ، والأطعمة في الشوارع ، هذا المنظر لا يليق ، إن وجدت مكانا بمنى فيها ونعمت ، وإن لم تجد فبت حيث شئت ، في الشقة التي استأجرتها ، سواء كانت في العزيزية أم غيرها ، أما أن تبيت على الأرصفة أو تتكلف محلا فهذا غير صحيح ، لأن منى مشعر حرام ، وحكم المبيت متعلق بهذه البقعة ، وليس لأحد أن يوجب المبيت بغيرها إلا بدليل صريح واضح ، وليس ثمة دليل .



﴿ قَالَ رَحِمَهُ اللَّهُ : وَمَنْ تَعَجَّلَ فِي يَوْمَيْنِ خَرَجَ قَبْلَ الْغُرُوبِ . ﴾

من تعجل في يومين فإنه يخرج من منى قبل غروب الشمس ، وهذا من رحمة الله وتخفيفه على عباده ، فإنه إذا أراد أن يخرج من منى يوم الثاني عشر جاز له ، قال الله تعالى ﴿ فَمَنْ تَعَجَّلَ فِي يَوْمَيْنِ فَلَا إِثْمَ عَلَيْهِ وَمَنْ تَأَخَّرَ فَلَا إِثْمَ عَلَيْهِ لَنِ اتَّقَى ﴾ أي : من نفر فلا إثم عليه في تعجله ومن تأخر فلا إثم عليه في تأخيره ، وهو رأي ابن عمر ، وابن عباس ، والحسن ، وعكرمة ، ومجاهد ، والسدي ، وقتادة ، هذا وجه في تفسير الآية ، وهناك قول ﴿ فَمَنْ تَعَجَّلَ فِي يَوْمَيْنِ ﴾ فهو مغفور له لا إثم عليه ، ومن تأخر فهو مغفور له لا إثم عليه ، وهذا قول لابن عمر ، وابن عباس ، وابن مسعود ومجاهد رضي الله عنهم ، فقوله (لمن اتقى) أي إذا اجتنبوا ما أمر الله باجتنابه ، وفعلوا ما أمر الله بفعله .

قوله : (خرج قبل الغروب) اشترط المؤلف لجواز التعجل أن يخرج قبل الغروب ، فلا تغرب عليه الشمس وهو بمنى ، وإليه ذهب عامة أهل العلم رحمهم الله ، فإن غربت وهو بمنى فلا يجوز له التعجل .

اشتراط التعجل قبل غروب الشمس :

اختلف العلماء في هذه المسألة على قولين :

القول الأول : أن من أدركه غروب الشمس وهو بمنى ، أقام إلى الغد ، فيرمي من الغد ثم ينفر ، وهو مروى عن عمر ، وابن عمر رضي الله عنهما ، وعطاء ، وأبي الشعثاء ، وأبان بن عثمان ، وطاوس ، وهو رأي عمر بن عبد العزيز ، ومجاهد ، والنخعي ، وإسحق ، وابن المنذر ، وهو مذهب المالكية ، والشافعية ، والحنابلة . أدلتهم :

الدليل الأول : قول الله تعالى ﴿ فَمَنْ تَعَجَّلَ فِي يَوْمَيْنِ فَلَا إِثْمَ عَلَيْهِ وَمَنْ تَأَخَّرَ فَلَا إِثْمَ عَلَيْهِ ﴾ فقوله تعالى : ﴿ فِي يَوْمَيْنِ ﴾ ﴿ فِي ﴾ للظرفية ، والظرف لا بد أن يكون أوسع من الظروف ، فلا بد أن يكون الخروج في نفس اليوم .

الدليل الثاني : أن اليوم اسم للنهار ، فمن أدركه الليل فما تعجل في يومين ، وقد غربت عليه الشمس فخرج عن مسمى اليوم ، ولا بد أن يبقى إلى الغد .

الدليل الثالث : ما روى نافع عن ابن عمر رضي الله عنهما ، قال : (إذا أدركه المساء في اليوم الثاني ، فلا ينفر حتى الغد وتزول الشمس) أخرجه ابن أبي شيبة ، وصححه طائفة من أهل العلم ، النووي وغيره ، قال عنه النووي (وثبت في الموطأ عن ابن عمر ، ولفظه : من غربت عليه الشمس من أوسط أيام التشريق وهو بمنى ، فلا ينفرن حتى يرمي الجمار من الغد).



الدليل الرابع : عن عبيد الله بن عمر ، عن نافع عن ابن عمر رضي الله عنهما ، قال : قال عمر رضي الله عنه (من أدركه المساء في اليوم الثاني فليقم إلى الغد حتى ينفر مع الناس) أخرجه البيهقي ، والثوري ، قال النووي في المجموع (وهو ثابت عن عمر كما حكاه ابن المنذر) إذن هو ثابت عن عمر وابن عمر ، بناء عليه فهو مستنبط من آية البقرة ، وثبت من قول عمر وقول ابن عمر رضي الله عنهما .

**القول الثاني :** أن من أدركه غروب الشمس وهو في منى فله النفر حتى يطلع الفجر من يوم الثالث عشر ، وهذا رأي مجاهد ، ومذهب الحنفية .

**دليلهم :** أنه لم يدخل وقت الرمي من اليوم الآخر ، فجاز له النفر ، كما قبل المغرب ، هذا دليل الحنفية ، عندهم أن وقت الرمي يبدأ من طلوع الفجر .

**الراجع :**

هو القول الأول والله أعلم ، وهو الذي دلت عليه آية البقرة ، وأنه لا بد من النفر قبل غروب الشمس ، وإذا غربت عليه الشمس في منى لم يجز له النفر .

**مسألة :**

من غربت عليه الشمس وهو في شغل الارتحال ، أو قبل انفصاله عن منى وهو سائر ، كأن يمنعه الزحام ونحوه ، جلس يحمل متاعه ، أو أنه حمل متاعه ، وركب سيارته ، لكن أمسكه الزحام قبل أن يرمي ، أو بعد أن رمى ، فهل له النفر؟ اختلف العلماء في هذه المسألة على قولين :

**القول الأول :** أن من غربت عليه الشمس وهو في شغل الارتحال أو قبل انفصاله عن منى جاز له النفر ، إليه ذهب الشافعية ، وهو اختيار شيخنا ابن عثيمين رحمهم الله .

**أدلتهم :**

الدليل الأول : أنه حبس بغير اختيار منه .

الدليل الثاني : أنه قد شرع في أسباب الارتحال ، فجاز له الارتحال حينئذ ، لأن من شرع في أسباب الشيء جاز له فعله .

**القول الثاني :** أن من غربت عليه الشمس وهو في شغل الارتحال ، أو غربت عليه الشمس قبل الانفصال وهو سائر ، فإنه ليس له النفر ، وإليه ذهب الحنابلة .

**دليلهم :** أدلة أصحاب القول الأول في المسألة السابقة ، الآية ﴿فَمَنْ تَعَجَّلَ...﴾ وأثر عمر وأثر ابن عمر رضي الله عنهم .



يقول شيخنا رحمه الله (وظاهر كلامه أنه إذا تأخر عن الغروب ولو لمشقة الخروج قبل الغروب فإنه يلزمه المبيت ، مثال ذلك : رجل هدم خيمته وحمل متاعه على رأسه ، ونزل يريد أن يرمي ويمشي ، ولكن حبسه المسير - تراحم السيارات أو تراحم الناس عند الجمرات - فعجز أن يرمي قبل الغروب ، وقدر على الرمي بعد الغروب ، فهل نقول يرمي ويستمر؟ أو نقول يبقى؟ الصواب أنه لا يلزمه البقاء؛ لأن الرجل تعجل وحبس عن الخروج من منى) رجح جواز الدفع .

الراجع :

هو قول الشافعية ، أنه إذا شرع في شغل الارتحال جاز له الدفع .

قوله رحمه الله (ومن تعجل) : (من) من ألفاظ العموم ، فهل هذا التعجل يشمل كل أحد؟ يشمل أهل مكة وغيرهم؟ ظاهر كلام المؤلف أنه عام يشمل كل أحد؛ لأنه لم يخص ، لم يقل : إلا أهل مكة .

لمن التعجل :

هذه المسألة فيها أقوال لأهل العلم :

القول الأول : أن التعجل رخصة لكل أحد ، سواء أهل مكة أم غيرهم ، وهذا رأي عامة أهل العلم ، فهو رأي عطاء ، وابن المنذر وغيرهما كثير من السلف ، وهو مذهب الحنفية ، والشافعية ، والحنابلة .

أدلتهم :

الدليل الأول : عموم الآية ﴿فَمَنْ تَعَجَّلَ...﴾ فالآية لم تقيد ، و (من) من ألفاظ العموم ، لذا كان عطاء رحمه الله يقول (هي للناس عامة) .

الدليل الثاني : عن عبد الرحمن بن يعمر الديلي ، قال : سمعت النبي صلى الله عليه وسلم يقول [الحج عرفة ... أيام منى ثلاثة أيام ، فمن تعجل في يومين فلا إثم عليه ، ومن تأخر فلا إثم عليه] أخرجه الخمسة ، وصححه ابن حبان ، وابن خزيمة ، والنووي ، وابن كثير ، والشنقيطي ، والألباني ، وقال عنه ابن عيينة (هذا أجود حديث رواه سفيان) وكان وكيع يقول (هذا الحديث أم المناسك) .

الدليل الثالث : أنه دفع من مكان فاستوى فيه كل أحد ، أهل مكة وغيرهم .

القول الثاني : أن التعجل رخصة لكل أحد إلا لأهل الحرم ، فلا يجوز لهم ، وإليه ذهب عمر رضي الله عنه ، وكان الإمام أحمد رحمه الله يقول : (لا يعجبني لمن نفر النفر الأول أن يقيم بمكة) وكان عمر رضي الله عنه يقول : (من شاء من الناس كلهم أن ينفر في النفر الأول ، إلا آل خزيمية ، فلا ينفروا إلا في النفر الآخر) .

القول الثالث : أن أهل مكة إن كان لهم عذر جاز لهم النفر ، وإن لم يكن لهم عذر فإنه لا يجوز لهم النفر ، وإليه ذهب المالكية رحمهم الله ، وربما يستدلون بأثر عمر رضي الله عنه .

الراجع :

هو القول الأول ، والله أعلم ، أن التعجل عام لكل أحد ، لأن الآية قد جاءت عامة ، فلا تخص إلا بدليل ، وليس ثمة دليل يخصها ، فتبقى على عمومها ، وليس لأحد أن يخصها إلا بدليل .



### أفضلية التعجيل والتأجيل :

أيهما أفضل؟ هذا مبني على تفسير آية البقرة ، فإن قيل : الآية تدل على أن من تعجل فلا إثم عليه ، ومن تأخر فلا إثم عليه لمن اتقى ، وأن من تأخر فهو أفضل ، على هذا التفسير فالتأخر أفضل ، وأما من قال إن معنى (فلا إثم عليه) أي مغفور له ، ومن تأجل فهو مغفور له ، إذا فعل ما أمر الله به واجتنب ما نهى عنه ، فهنا يستوي الأمران . وهذه المسألة فيها خلاف على قولين :

**القول الأول :** جمهور أهل العلم على أن التأخر أفضل ، وإليه ذهب الحنفية ، والشافعية ، والحنابلة .  
**أدلتهم :**

الدليل الأول : أنه فعل النبي صلى الله عليه وسلم ، والاقتران بالنبي صلى الله عليه وسلم ، لا شك أنه الأفضل والأكمل .

الدليل الثاني : أنه أكثر عملاً .

**القول الثاني :** ذهب المالكية إلى أنهما مستويان .

**دليلهم :** يستدل لهم بتفسير الآية السابقة ، فإنه تقدم رأي ابن عمر ، وابن عباس ، وابن مسعود رضي الله عنهم ، ومجاهد ، أن معنى الآية : من تعجل فهو مغفور له لا إثم عليه إن اتقى ، ومن تأخر فهو مغفور له لا إثم عليه إن اتقى ، فيكونان على حد سواء .

### الراجع :

هو القول الأول ، أن نفي الإثم في الآية ، لا يقتضي المساواة؛ لأن الآية نزلت بسبب ، فإن أهل الجاهلية كان منهم من يؤثم المتقدم ، ومنهم من يؤثم المتأخر ، فجاءت الآية : لا إثم على من تقدم ، ولا إثم على من تأخر لمن اتقى ، أي من اتقى فلا إثم عليه ، سواء تقدم أم تأخر ، فالإثم منفي عنه ، وبعضهم يقول : كان أهل الجاهلية يبكون ، لأنهم في اليوم الثالث عشر ينشدون الأشعار ، ويفتخرون بأبائهم وأجدادهم وتراثهم ، فقال عز وجل ﴿لَمَنْ أَتَقَى﴾ : أي لمن بقي في هذا الموضع يطلب رضا الله ، يفعل ما أمر الله به ، ويجتنب ما نهى عنه ، وليس جلوسه رياء وسمعة ومفخرة ، فهذا لا بأس بجلوسه .

**قال رحمه الله : وَإِلَّا لَزِمَهُ الْمَبِيتُ .**

أي إن غربت الشمس وهو لم يخرج لزمه المبيت على التفصيل السابق ، وهو الذي عليه جمهور أهل العلم ، وخالف فيه الحنفية ، فرأوا جواز الدفع إلى طلوع الفجر .

**قال رحمه الله : وَالرَّمْيُ مِنَ الْعَدْلِ .**

إذا لزمه المبيت لزمه أن يرمي يوم الثالث عشر ، فيرمي الجمرة الصغرى والوسطى والكبرى ، ثم ينصرف إلى مكة .



﴿ قال رحمه الله : إذا أراد الخروج من مكة لم يخرج حتى يطوف للوداع . ﴾

إذا انتهى من مناسك الحج فإنه لا يخرج حتى يطوف للوداع وجوبا ، وذلك لوجوبه على الحاج ، وكلام المؤلف مشعر بأن طواف الوداع واجب .

**حكم طواف الوداع :**

اختلف فيه أهل العلم على قولين :

**القول الأول :** أن طواف الوداع واجب يجبر بدم ، وإليه ذهب طائفة كبرى من السلف رحمهم الله ، فهو رأي عمر ، وابن عمر ، وزيد بن ثابت ، وابن عباس رضي الله عنهم ، وهو قول عطاء ، ومجاهد في قول ، وطاوس ، والحسن ، وحماد ، وهو رأي الثوري ، وإسحق ، وأبي ثور ، ومذهب الحنفية ، والشافعية ، والحنابلة .

**أدلتهم :**

**الدليل الأول :** عن ابن عباس رضي الله عنهما ، أنه قال : (كان الناس ينفرون من كل وجه ، فقال النبي صلى الله عليه وسلم [لا ينفرن أحد حتى يكون آخر عهده بالبيت]) أخرجه الإمام مسلم .

**الدليل الثاني :** حديث ابن عباس الآخر (أمر الناس أن يكون آخر عهدهم بالبيت ، إلا أنه خفف عن الحائض) متفق عليه .

**الدليل الثالث :** عن نافع عن ابن عمر ، أن عمر قال : (لا يصدرن أحد من الحاج حتى يطوف بالبيت ، فإن آخر النسك الطواف بالبيت) أخرجه الإمام مالك رحمه الله في الموطأ بسند صحيح .

**الدليل الرابع :** عن عطاء وطاوس ، قالا : (كان عمر يرد من خرج ولم يكن آخر عهده بالبيت) أخرجه ابن أبي شيبه .

**القول الثاني :** أن طواف الوداع سنة ، وإليه ذهب مجاهد في قول ، وهو رأي ابن المنذر ، ومذهب المالكية ، والشافعية في قول ، وهو مذهب الظاهرية .

**دليلهم :** أن طواف الوداع لو كان واجبا لما سقط عن الحائض ، ولأمرت ببطل عنه ، فهو كطواف القدوم ، ولأنه تحية البيت ، أشبه طواف القدوم ، فهذا توديع ، وذاك تحية ، والأول سنة ، فليكن الأخير سنة .

ونوقش : بأن إسقاط طواف الوداع عن الحائض ، دليل على وجوبه على غيرها ، إذ لو كان ساقطا عن الكل لم يكن لتخصيصها بذلك معنى ، ولذا فالمبيت بمنى ليلة التاسع لا يقال : خفف عن الصنف كذا ، أو من لم يأت فإنه يسقط عنه ، لأنه سنة ، والسنة لا حاجة إلى ذكر أنها تسقط أو لا ، لأنها غير واجبة في الأصل .

**الراجع :**

أن طواف الوداع واجب ، ولو تركه فإن عليه دما ، ويترتب عليه مسائل :



### طواف الوداع نسك أو عبادة مستقلة :

هل هو نسك من أنساك الحج ، أم إنه عبادة مستقلة ، يؤمر به كل خارج من الحرم ؟ .  
اختلف العلماء في هذه المسألة على قولين :

**القول الأول :** أن طواف الوداع نسك من مناسك الحج ، وإليه ذهب الحنفية ، والمالكية ، والشافعية ، والحنابلة .  
**أدلتهم :**

**الدليل الأول :** قول النبي صلى الله عليه وسلم [خذوا عني مناسككم] وقوله صلى الله عليه وسلم : [لتأخذوا عني مناسككم] وقد طاف بالبيت ، وأمر الناس بالطواف بالبيت ، مما يدل على أنه نسك .

**الدليل الثاني :** عن نافع عن ابن عمر ، أن عمر قال (لا يصدرن أحد من الحاج حتى يطوف بالبيت ، فإن آخر النسك الطواف بالبيت) أخرجه الإمام مالك ، فقوله : (آخر النسك) : نص على أنه نسك .

**الدليل الثالث :** أن من لم يطف طواف الوداع فعليه دم ، فدل على أنه نسك من أنساك الحج .

**الدليل الرابع :** أن الذي يؤمر بطواف الوداع هو الحاج ، ولذا من جاء مكة من غير أهلها ، وكذا من كان مقيما فيها من أهلها وغيرهم ، وأراد الخروج ، فإنه لا يؤمر بطواف الوداع ، فلو قدم من خارج مكة لشغل فيها ، وقضى شغله ، ثم أراد أن يذهب ، فلا يؤمر بأن يودع ، فهو نسك من أنساك الحج .

**الدليل الخامس :** أنه من مناسك الحج ، ولهذا يؤمر به من كان في منى ولم يدخل مكة ، مما يدل على أنه نسك .

**القول الثاني :** أن الطواف عبادة مستقلة ، يؤمر بها كل خارج من مكة ، حاجا أو غير حاج ، وإليه ذهب مجموعة من العلماء ، فهو رأي البغوي ، والمتولي ، والرافعي من الشافعية ، وشيخ الإسلام ابن تيمية من الحنابلة ، وهو رأي لبعض المالكية .

### أدلتهم :

**الدليل الأول :** عن العلاء بن الحضرمي ، أن النبي صلى الله عليه وسلم قال : [يقيم المهاجر بعد انقضاء نسكه ثلاثا] أخرجه الإمام مسلم رحمه الله ، فأخبر صلى الله عليه وسلم ، أن المهاجر يقيم بعد انقضاء نسكه ، وطواف الوداع يكون عند الخروج ، فهذا يدل على أنه ليس من أنساك الحج ، لأنه قال [بعد انقضاء نسكه] فالنسك قد انتهى ، وهو مقيم ، وإذا أراد الخروج من مكة فإنه يؤمر بطواف الوداع .

**ونوقش :** بأن قوله صلى الله عليه وسلم [بعد انقضاء نسكه] المراد انقضاء غالب النسك ، فإن عامة نسكه قد انتهى بخروجه من منى في آخر أيام التشريق ، ولم يبق عليه إلا طواف الوداع .

**الدليل الثاني :** أن طواف الوداع عبادة يؤمر بها كل من خرج من الحرم تعظيما للكعبة ، وتشبيها للخروج من الحرم بالدخول إليه ، فيؤمر بطواف الوداع كما يؤمر بطواف القدوم إذا دخل .

**ويناقش هذا :** بأن الذي يؤمر بطواف القدوم هو الذي أهل بحج ، أو الذي أتى بعمره ، فيأتي بطواف الوداع ، وأما من دخل مكة بغير إحرام فإنه لا يؤمر بطواف ، كذلك الخارج ، فإن كان في نسك فإنه يؤمر بطواف ، وإن كان ليس في نسك لم يؤمر به .





الدليل الثالث : أن المكي إذا حج لا يؤمر بطواف الوداع ، ومثله الآفاقي إذا حج ونوى الإقامة بمكة فلا وداع عليه ، ولو كان من جملة المناسك لأمر به المكي كما أمر به الآفاقي ، فهذا يدل على أنه عبادة توديع ، من أجل الخروج من مكة ، وهو تعليل قوي جدا .

ونوقش : بأنه من المناسك ، وإنما لم يؤمر به المكي؛ لأن المكي باق في مكة ، بخلاف الآفاقي فإنه يمضي ، فإنه من النسك لمن أراد الخروج من مكة من غير أهلها ، أما أهل مكة فقد أسقط عنهم الطواف ، كما أن أهل مكة قد أسقط عنهم الهدى ، فهم لا يذبحون هدياً؛ لأنهم من حاضري المسجد الحرام ، ولأنه طواف للوداع وهذا لم يخرج .

الدليل الرابع : قالوا إن الحاج إذا أخر طواف الوداع وطافه مع طواف الزيارة اجزأه ، ولو كان من المناسك لما اجزأ غيره عنه .

### ثمررة النزاع :

أن من رأى أنه عبادة مستقلة ، فإن هذا الطواف يلزم كل خارج من مكة ، كل خارج يطوف طواف الوداع ، من أدى المناسك ومن لم يؤديها .

وأما بالنسبة للنية ، فمن قال : هو عبادة مستقلة ، فتشترط فيه النية ، ومن قال : هو من المناسك لم تشترط فيه النية؛ لأن نية النسك العامة محيطه به ، شاملة له ، فلا يلزمه أن ينوي نية مستقلة .

قوله : (فإذا أراد الخروج من مكة) ظاهر كلام المؤلف أن كل من خرج من مكة يلزمه طواف الوداع ، حتى لو كان من أهل الحرم ، فلو فرضنا أنه ساكن في مزدلفة ، أو ساكن في طرف الحرم من جهة الحديبية ، الآن سيخرج من مكة ، ولنفرض أن مكة صغيرة كما في الزمن السابق ، فإنه يلزمه على كلام المؤلف أن يطوف طواف الوداع؛ لأنه يصدق عليه أنه خارج .

### الذي يلزمه طواف الوداع :

هذه المسألة مما وقع فيه الخلاف بين السلف على أقوال :

القول الأول : أن طواف الوداع يجب على كل خارج من الحرم ، أما أهل مكة والحرم فلا طواف وداع عليهم ، وهذا رأي الثوري ، وقياس قول الإمام مالك رحمه الله ، ومذهب الحنابلة .

### أدلتهم :

الدليل الأول : قول النبي صلى الله عليه وسلم [لا ينفرون أحد حتى يكون آخر عهده بالبيت] .

الدليل الثاني : أنه خارج من مكة ، فلزمه التوديع كالبعيد ، هذا لمن كان من خارج الحرم ، وأما أهل الحرم فهم من حاضري المسجد الحرام ، فلا طواف عليهم .



**القول الثاني :** أن طواف الوداع يجب على كل من كان أهله فوق مسافة القصر ، وإليه ذهب البغوي رحمه الله .  
**دليلهم :** أن من كان دون مسافة القصر في حكم الحاضر ، لأنه لا يجوز لهم أن يقصروا الصلاة ، ولا أن يفطروا ، فهم كالحاضر في المكان ، فالتحديد هنا بمسافة القصر ، وبناء على هذا القول : أهل جدة لا طواف وداع عليهم ، وكذا أهل الطائف ، أما على القول الأول (أهل الحرم وأهل مكة) فإنه يلزم أهل جدة الطواف والطائف ، ومن خارج الحرم من جهة جدة ، بحرة ونحوها ، فإنه يلزمهم أن يطوفوا طواف الوداع .

**القول الثالث :** أن طواف الوداع واجب على كل من أراد الخروج إلى وطنه ، سواء كان أهله في الحرم ، أم فوق ذلك ، وهو القول الصحيح المشهور عند الشافعية ، فيجعلونه لكل من أراد أن يخرج إلى أهله ، حتى لو كان أهله في الحرم ، يلزمه أن يطوف طواف الوداع .

**القول الرابع :** أن طواف الوداع واجب على من كان منزله وراء المواقيت ، وإليه ذهب الحنفية رحمهم الله ، ومن دونها فلا طواف عليهم ، وهذا طرد قاعدتهم وأقوالهم ، أنهم يعلقون الأمر بالمواقيت ، لماذا من خارج المواقيت يطوف ومن دونها لا يطوف؟ قالوا : لأن من كان دون المواقيت معدود من حاضري المسجد الحرام ، بدليل سقوط دم المتعة عنه ، وهذا القول يلزم منه أن يسقط الطواف عن البعيد ويجب على القريب ، فمن كان جهة قرن المنازل ، بعد قرن المنازل يجب عليه أن يطوف طواف الوداع ، ومن كان دون ذي الحليفة على بعد ٣٥٠ كم ، لا يجب طواف الوداع عليه ، فهنا وجب على القريب ، وسقط عن البعيد جدا .

**الراجع :**

القول الأول والله أعلم ، أن طواف الوداع يجب على من كان أهله خارج مكة وخارج الحرم ، أما من كان من أهل مكة ومن أهل الحرم فلا يجب عليهم طواف الوداع؛ لأنهم من حاضري المسجد الحرام ، وأما من سواهم فيجب عليهم .

**وقت طواف الوداع :**

قال المؤلف (فإن أراد الخروج) هذا فيه إشارة إلى وقت طواف الوداع ، متى يكون؟ ج/ يكون عند إرادة الخروج ، وإلا لم يسم طواف وداع ، لأن الذي يودع يكون وداعه عند سفره ، لكن لو أنه ودع أهله ثم جلس معهم ، ماذا سيقولون له؟ الوداع يكون آخر شيء ، وعامة أهل العلم أن هذا الطواف يكون عند الخروج من مكة ، بعد الانتهاء من أعمال النسك ، وإليه ذهب المالكية ، والشافعية ، والحنابلة .

**دليلهم :** حديث ابن عباس ، أن النبي صلى الله عليه وسلم قال : [ لا ينفرن أحد حتى يكون آخر عهده بالبيت ] فالطواف إنما يكون عند الخروج ، ولذا جاء في الحديث الآخر (أمر الناس أن يكون آخر عهدهم بالبيت ، إلا أنه خفف عن الحائض) .



**القول الثاني :** ذهب الحنفية إلى أن بدء وقت طواف الوداع بعد طواف الزيارة ، إذا كان عازما على السفر ، ولو بقي بعد انتهاء المناسك شهرا أو شهرين أو ثلاثة ، لكن يبدأ من بعد طواف الإفاضة ، والأفضل عندهم أن يقع قبل السفر .

**أدلتهم :**

الدليل الأول : أن طواف الوداع عبادة فعلت في وقتها ، فلا حاجة إلى إعادتها .

الدليل الثاني : أن المراد بقول النبي صلى الله عليه وسلم [لا ينفرن أحد حتى يكون آخر عهده بالبيت] المراد به : آخر عهده بالبيت نسكا لا إقامة ، [آخر عهده] المراد أفعال المناسك ، وليس المراد الإقامة ، والطواف آخر مناسكه ، فالحديث محمول على الاستحباب لا على الوجوب ، هذا لو قلنا إن معنى الحديث البقاء ، يقول لك : الحديث محمول على الاستحباب وليس على الوجوب ، أو يقال : إن معنى الحديث عندهم أن المراد بآخر عهده آخر عهده نسكا لا بقاء ، فيكون الحديث محمولا على أعمال المناسك .

**الراجع :**

هو القول الأول والله أعلم ، أن طواف الوداع يكون آخر الأعمال ، لصراحة الأحاديث في ذلك ، كحديث ابن عباس ، ولأن المقصود من الطواف هو توديع البيت ، ومن المعلوم عقلا وعرفا أن المودع يودع الناس ثم ينصرف ولا يبقى بعد التوديع شهرا أو شهرين أو ثلاثة كما يقول الحنفية ، أو أسبوعا أو يوما ، إنما يودعهم ثم ينصرف إلى أهله بعد ذلك ، والله أعلم .

**وصلى الله وسلم على نبينا محمد وعلى آله وصحبه أجمعين .**



بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

الحمد لله رب العالمين ، وصلى الله وسلم على نبينا محمد ، وعلى آله وصحبه أجمعين .

قوله : (فإذا أراد الخروج..) : ما ضابط الخروج؟ بعض الناس قد يطوف طواف الوداع ، ويكون مرهقا متعبا ، فيحتاج إلى أن ينام خارج مكة ، أو أن ينام في أطراف مكة ، فما هو ضابط الخروج؟ متى يعتبر خارجا من مكة ، ولا يلزمه إعادة الطواف مرة أخرى؟ هذه من المسائل التي يحتاج إليها الناس كثيرا ، ويكثر سؤالهم وفعلهم لها ، فإن الحاج يخرج بعد طواف الوداع والزحام الذي فيه ، ويكون متعبا مرهقا غالبا ، فيحتاج إلى أن يبيت في أطراف مكة ، أو قريبا منها ، ثم يمضي إذا أصبح ، ويكون هذا في الليل غالبا .

**ضابط الخروج من مكة :**

هذه المسألة يمكن أن تخرج على مسألة أخرى ، وهي : متى يلزم الحائض أن تعود إذا طهرت ، الحائض قد خفف عنها ، وكذا النفساء ، يجوز لهن أن يتركن طواف الوداع ، ذكر العلماء أن الحائض إذا طهرت فإنها تعود ، ولكن اختلفوا ، متى يلزمها العود؟ هل يلزمها إذا كانت في مكة قبل أن تفارق بنيانها ، أم إذا كانت في الحرم ، أم قبل مسافة القصر أم ماذا؟ اختلف العلماء في هذه المسألة على ثلاثة أقوال :

**القول الأول :** أنه يلزمها طواف الوداع والعود ما لم تفارق بنيان مكة ، فإذا فارقت البنيان لم يلزمها العود ، وإليه ذهب الشافعية في أصح الوجهين إذا لم يكن الحكم معلقا على مسافة القصر ، هل الحكم معلق بمسافة القصر أم غير معلق بمسافة القصر؟ طريقتان عند الشافعية ، ويذهبون في أصح الوجهين إلى أنه إذا كان الحكم غير معلق بمسافة القصر فإنها إذا لم تخرج من البنيان يلزمها العود وإلا فلا ، وهو المذهب عند الحنابلة .

**أدلتهم :**

**الدليل الأول :** أن من لم يفارق البنيان في حكم المقيم ، ولذا لا يترخص برخص السفر ، ولا يقصر الصلاة ، ولا يفطر في رمضان ، وهذا دليل على أن حكمه حكم المقيم ، فإذا طهرت الحائض قبل أن تفارق البنيان لزمها أن تعود. **الدليل الثاني :** أن النبي صلى الله عليه وسلم ، علق الحكم بالنفر ، والنفر إنما يكون بمفارقة البنيان ، لأنه قال [فلا ينفرن حتى يكون آخر عهده بالبيت] والذي ينفر هو الذي يخرج عن البنيان ، وأما إذا لم يفارق البنيان بعد فإنه لا يسمى نافرا .

**القول الثاني :** أن طواف الوداع والعود يلزمها إن طهرت قبل مسافة القصر ، وأما بعد ذلك فلا ، وإليه ذهب الحنفية ، والشافعية في قول ، وذكروا أن من دون مسافة القصر في حكم المقيم .

**القول الثالث :** أنه يلزمها العود والطواف ما لم تخرج من الحرم ، وإليه ذهب الثوري رحمه الله ، فعلق الحكم بالخروج من الحرم ، وإليه ذهب الشافعية في أحد الوجهين إن علق الحكم بغير مسافة القصر . **دليلهم :** يمكن أن يستدل لهم بأن من في الحرم حكمه حكم من كان في مكة ، فيلزمه أن يعود .



## الراجع :

أنه يلزم الحائض العود ما لم تفارق البنيان ، فإذا فارقت البنيان لا يلزمها العود حينئذ ، من فارق البنيان فهو في حكم المسافر الضارب في الأرض ، ولذا يطلق على الإنسان حكم السفر إذا خرج من بلده ، كما تقدم في أحكام السفر (إذا فارق عامر قريته وخيام قومه) وينبغي على هذا أن الخارج بعد طواف الوداع يجوز له أن يبيت خارج البنيان ، فإذا فارق عامر مكة جاز له المبيت ، وقبل ذلك ليس له المبيت .

ذكر ابن القاسم رحمه الله نقلاً عن صاحب الفروع (فإن ودع ثم أقام بمنى ولم يدخل مكة فيتوجه جوازه) لأن منى في ذلك الزمان لم تكن داخل مكة ، لم يكن البنيان متصلًا إليها ، أما الآن فقد اتصل ، لذلك ليس له الحق في هذا الوقت أن يبيت في منى إذا طاف طواف الوداع ، لأنها أصبحت حيا من أحياء مكة .

## إذا أقام بعد طواف الوداع :

﴿ قال رحمه الله : فإن أقام أو أئجر بعده أعاده . ﴾

إذا أقام بعد طواف الوداع لزمه أن يعيد الطواف مرة أخرى؛ لأنه لا بد أن يكون الطواف آخر أعماله ، وتقدم في هل يجوز له البقاء بعد الطواف أو لا؟ الجمهور أنه لا يبقى بعد طوافه ، وإن بقي فإنه يلزمه إعادة الطواف ، وتقدم أن الحنفية يرون إذا طاف بعد طواف الزيارة بنية الذهاب ، فإنه لو بقي شهراً أو شهرين أو ثلاثة فإنه لا يضره ، والراجع أنه إن أقام فإنه يعيد الطواف مرة أخرى؛ لأنه لا يسمى من بقي بعد الوداع مودعا في عرف الناس .

استثنى العلماء رحمهم الله ، لو أقام لانتظار رفقة ، أو أقام بسبب عذر ، كعطل سيارته فأصلحها ، أو أقام لمرضه ، أو أقام لأن بعض من معه زُحم فلم يستطع الطواف ، وتأخر في الطواف ، في هذه الحالات لا يضره ، حتى لو بقي يوماً أو يومين أو أكثر من ذلك؛ لأن حبسه هنا بغير اختياره ، فلا يحتاج إعادة الطواف ثانية .

يحدث أحيانا أن يكون الحاج مرتبطا بجملة ، والجملة فيها أناس كثير ، فيطوف طواف الوداع ، ثم إذا أراد أن ينصرف تنتظر الجملة الناس حتى يجتمعوا ويتكاملوا ، ومنهم من يتأخر لساعتين أو ثلاث أو أربع ، ثم يقدمون بعد ذلك ويتجمعون ويمضون ، في هذه الحال لا يضره البقاء هذه المدة .

قوله : (فإن أقام أو أئجر بعده أعاده) ظاهر كلام المؤلف أنه إن أقام قليلا أو أقام كثيرا ، حتى لو كانت مدة يسيرة ، فإنه يعيد الطواف مرة أخرى ، فعبارة المؤلف مطلقة ، فيفهم منها أنه إذا أقام بعده ولو كانت مدة الإقامة يسيرة من غير حاجة لزمته الإعادة .

قوله : (أو أئجر) : لو أنه اشترى شيئا أو باع شيئا من أجل التجارة فإنه يعيده ، ومفهوم كلام المؤلف رحمه الله أنه لو اشترى شيئا لغير التجارة ، لحاجته في سفره ، أو بعد وصوله إلى بلده ، فإنه لا يضره ، ولا يعيده ، كما لو اشترى زادا يأكله في الطريق ، أو اشترى متاعا يستخدمه في سفره ، أو اشترى هدايا أو نحو ذلك ، ومثله لو دخل إلى الفندق ليحمل المتاع إلى سيارته ، فإنه لا يضره بقاءه ، ولذا قال شيخ الإسلام رحمه الله : (وهذا الطواف يؤخره الصادر من مكة ، حتى يكون بعد جميع أموره ، فلا يشتغل بعده بتجارة ونحوها ، لكن إن قضى حاجته ، أو اشترى شيئا في



طريقه بعد الوداع ، أو دخل إلى المنزل الذي هو فيه ليحمل المتاع على دابته ونحو ذلك مما هو من أسباب الرحيل فلا إعادة عليه ، وإن أقام بعد الوداع أعاده) .

**قال رحمه الله : وإن تركه غير حائض رجع إليه .**

المؤلف قيده بغير الحائض؛ لأن الحائض قد خفف عنها بترك الطواف ، وكذا النفساء ، فلا يلزمها أن يعودا إلى مكة ، الذي يعود هو الذي ترك الطواف جهلا أو نسيانا أو عمدا ، وقد تقدم في مسألة الحائض متى يلزمها أن تعود في (ضابط الخروج) اختلفوا في متى يلزمها العود ، هنا تأتي المسألة ، ويذكرها الفقهاء ، هل يلزمها العود قبل أن تفارق بنيان مكة أو ما لم تصل مسافة قصر ، أو ما لم تخرج من الحرم ، تقدم الخلاف قبل قليل .

**قوله : (إن تركه غير حائض) :** هذا يشمل ما لو تركه عالما أو جاهلا ، أو ناسيا ، أو مكرها ، فإنه يلزمه أن يعود إليه مرة أخرى ، فإن لم يعد فعليه دم؛ لأنه ترك واجبا من واجبات الحج ، ومن ترك واجبا فعليه دم ، لأثر ابن عباس (من ترك شيئا من نسكه أو نسيه فليهرق دما) .

لكن هل يلزمه أن يعود أو لا؟ المؤلف يقول : يلزمه أن يرجع ، وإن رجع سقط عنه الدم ، لكن الفقهاء قيدوا الرجوع هذا بالألا يكون قد بعد ، فإن كان بعيدا لا يعود؛ لأن الدم حينئذ يكون قد استقر في ذمته ، لكنهم اختلفوا رحمهم الله في مقدار البعد .

**مقدار البعد للخارج من مكة :**

اختلف العلماء في هذه المسألة على ثلاثة أقوال :

**القول الأول :** أن البعيد من تجاوز الميقات ، فإن لم يكن قد تجاوز الميقات فليس ببعيد ، وإليه ذهب الحنفية رحمهم الله .

**دليلهم :** أن من دون المواقيت ترك طوافا واجبا أمكنه أن يأتي به من غير حاجة إلى تجديد إحرام ، فيجب عليه أن يرجع ويأتي به .

**القول الثاني :** إليه البعيد هو من تجاوز مسافة القصر ، والذي ليس بعيدا هو الذي دون مسافة القصر ، وإليه ذهب الشافعية ، والحنابلة ، وهو رأي عطاء ، وإسحق ، وأبي ثور .

**أدلتهم :**

**الدليل الأول :** أن من دون مسافة القصر في حكم الحاضر المقيم ، فيلزمه أن يعود ، ولذا لا يقصرون الصلاة ، ولا يترخصون برخص السفر عموما ، فيلزمهم العود .

**الدليل الثاني :** قالوا (إن عمر رضي الله عنه رد رجلا من مر الظهران) أخرجه الإمام مالك في الموطأ ، لكنه ضعيف ، لأنه من رواية يحيى بن سعيد عن عمر ، وهو لم يلقه ، فلا يثبت عن عمر رضي الله عنه .

**القول الثالث :** أن من كان في الحرم فهو قريب ، ومن خرج من الحرم فهو بعيد ، فالحكم معلق بالحرم ، وإليه ذهب الثوري رحمه الله .

**دليله :** يمكن أن يستدل له بأن من كان في الحرم فهو من حاضري المسجد الحرام ، فإذا خرج فهو بعيد .



الراجع :

أن من تجاوز مسافة القصر فهو بعيد ، ومن كان دون مسافة القصر فهو قريب ، وإن كان الإنسان قد يجد تناقضا في بعض الأقوال ، قد يقول قائل : في مسألة الحائض علق الحكم بالخروج من مكة ومفارقة البنيان ، وهنا علق الحكم بمسافة القصر ، قد ينفصل الإنسان بجواب ، ويقول : إن الحائض قد خفف عنها ، فالأصل التخفيف عنها وعدم إيجاب العبادة عليها ، فإذا فارقت بنيان مكة اعتبرت ضاربة في الأرض مسافرة ، فلا يلزمها الحكم ، لوجود التخفيف في الأصل ، أما هذا فلا يعامل بالرخصة؛ لأنه قد ترك واجبا ، فإذا كان قد ترك الواجب ألزم بالعود ، ما لم يصل إلى مسافة القصر ، فإن تجاوزها فهو بعيد .

﴿ قال رحمه الله : **فإن شقَّ أو لم يَرِجِعْ فعليه دَمٌ .**

إن شق عليه الرجوع ، لكونه مرتبطا بجملة مثلا ، أو ليس عنده مال يرجع به ، أو ركب مع أجرة أو أوتوبيس لا يستطيع العود إلى مكة مرة أخرى ، أو قال : أنا لن أرجع ، وسأذبح ذبيحة وأوزعها على الفقراء في مكة لترك هذا الواجب ، فعليه دم؛ لأثر ابن عباس المشهور (من ترك شيئا من نسكه أو نسيه فليهرق دما) وهو قد ترك شيئا من نسكه أو نسيه ، فعليه دم .

**سقوط الدم عن البعيد إذا رجع :**

لو أن البعيد الذي تجاوز مسافة القصر - على القول بهذا الحد - أو على قول الحنفية : من تجاوز الميقات ، لو أنه رجع وطاف طواف الوداع ، هل يسقط الدم عنه أو لا؟ اختلف العلماء في هذه المسألة على قولين :

**القول الأول :** أن من كان بعيدا ورجع فإن الدم لا يسقط عنه ، وإليه ذهب الشافعية في الأصح ، وهو الصحيح من مذهب الحنابلة .

**دليلهم :** أن الدم قد استقر في ذمته ببلوغ مسافة القصر على القول بتحديدته ، مثل من تجاوز الميقات وأحرم من دون الميقات ، ثم رجع إلى الميقات ، فإن الدم يستقر في ذمته ، ولا يسقط عنه .

**القول الثاني :** أنه إذا رجع البعيد وطاف طواف الوداع فإن الدم يسقط عنه ، وإليه ذهب الحنفية ، والشافعية في قول ، والحنابلة في قول ، وقال الحنفية : إن بعد فالأولى عدم العود .

**أدلتهم :**

**الدليل الأول :** أنه واجب أتى به فلم يجب عليه بدله كالقريب .

**الدليل الثاني :** أنه ترك طوفا غير مؤقت بوقت ، وأمكته أن يأتي به ، فسقط عنه ما وجب من الدم لترك الواجب . وبناء على القول باستقرار الدم في ذمته ، يقال : إذا كان بعيدا أو رجع إلى بلده ، فإن الدم يستقر في ذمته ، وأما إن رجع من قرب فإنه لا يجب الدم عليه ، وإنما يكفي بطواف الوداع ، والمسألة محتملة؛ لأن العلماء مختلفون في حد البعيد والقريب ، فإذا كانت المسألة مختلفا في أصلها ، فقد يقال : إذا عاد وأتى بطواف الوداع فإنه قد جاء بعبادة غير مؤقتة ، فيسقط الدم المترتب في ذمته ، وهذا الواجب إنما وجب في ذمته بدلا عن طواف الوداع ، وهو قد جاء به ، وما دام العلماء اختلفوا في المسألة وليس ثمة دليل فالأمر فيه سعة .



## الإحرام لمن رجع من بعيد :

الحنفية والحنابلة يقولون : إذا رجع فإنه يحرم من الميقات ، لأن الحنفية يرون البعيد هو من تجاوز الميقات ، فيحرم من الميقات ، ويذهب إلى مكة ، ويطوف طواف العمرة ، ثم يأتي بطواف الوداع ، هكذا نص الحنفية ، وكذا قال الحنابلة ، قال المرادوي في الإنصاف (وإن رجع البعيد أحرم بعمرة لزوما ، ويأتي بها ، ويطوف الوداع) وهذا بناء على أن كل داخل إلى مكة يجب عليه أن يحرم ، والراجح خلاف ذلك ، وهو قول الشافعية ، وأنه لا يلزم الدخول إلى مكة أن يحرم إلا في حالين : إذا كان يريد نسكا ، أو كان لم يؤد النسك مطلقا في حياته ، فحينئذ يجب عليه أن يحرم؛ لأنه يجب عليه المبادرة إلى النسك .

## ﴿ قال رحمه الله : فَإِنْ أَخَّرَ طَوَافَ الزِّيَارَةِ فَطَافَهُ عِنْدَ الْخُرُوجِ أَجْزَأَ عَنِ الْوَدَاعِ . ﴾

الأصل أن يأتي الإنسان بطواف الإفاضة وطواف الوداع ، وهذا هو فعل النبي صلى الله عليه وعلى آله وسلم ، وهكذا ينبغي أن يفعل الحاج ، يأتي بالأطوفة جميعا : طواف القدوم ، أو طواف العمرة إن كان متمتعا ، ثم يأتي بطواف الإفاضة في وقته ، في يوم النحر أو بعده ، ثم إذا أراد أن يخرج من مكة أتى بطواف الوداع ، هذا الذي فعله النبي صلى الله عليه وسلم ، وينبغي أن يحث الناس عليه ، لكن أحيانا قد لا يستطيع الإنسان الذهاب ، لأن معه امرأة كبيرة ، أو لكونه متعبا أو مريضا ، أو لوجود الزحام الشديد كما هو الآن ، فيقول بعض الناس : أريد أن أجمع طواف الإفاضة مع طواف الوداع ، فأطوف في آخر يوم بنية الإفاضة ، أو بنية الإفاضة والوداع ، فما الحكم في ذلك؟

## طواف الإفاضة في آخر أيام التشريق :

لا يخلو من ثلاث حالات :

الحال الأول : أن ينوي طواف الوداع فقط .

الحال الثانية : أن ينوي طواف الإفاضة فقط .

الحال الثالثة : أن ينويهما معا .

ولكل حالة حكم ، أما في الحالة الأولى إذا نوى طواف الوداع فقط ، فهل يجزئه عن طواف الإفاضة؟ .

## إجزاء نية الوداع عن الإفاضة :

هذه المسألة قد تقدمت ، لكن نعيدها سريعا ، اختلف العلماء في هذه المسألة على قولين :

القول الأول : أنه إذا أخر طواف الإفاضة إلى وقت طواف الوداع ، ونوى طواف الوداع ، فإنه لا يجزئه ، و إليه ذهب أبو ثور ، وابن المنذر ، ومحمد بن القاسم ، وهو وجه عند الشافعية ، والمذهب عند الحنابلة .  
أدلتهم :

الدليل الأول : قول النبي صلى الله عليه وسلم [إنما الأعمال بالنيات ، وإنما لكل امرئ ما نوى] فالعمل لا بد أن يكون بنية ، والنية هي التي تميز الأعمال بعضها عن بعض ، فهذا نفل وهذا واجب ، وهنا هذا طواف وداع وهذا طواف إفاضة ، فلا بد من التمييز بينها ، وهو هنا لم يميز .





الدليل الثاني : أن الطواف عبادة محضة تتعلق بالبيت ، فاشتراط لها النية ، كالصلاة ، فقاموا الطواف على الصلاة ، والمسألة تقدمت ، وتقدم أن الراجح أجزاء فعل الصلاة في وقتها من دون نية التعيين أنها ظهر أو عصر أو مغرب ، بل نية الفرض كافية ، إذا نوى أنه سيؤدي فريضة كفى .

القول الثاني : أنه إذا أخر طواف الإفاضة إلى وقت طواف الوداع ، ونوى طواف الوداع ، فإنه يجزئه عن طواف الإفاضة ، وإليه ذهب الحنفية ، والمالكية ، والشافعية في وجهه .

**أدلتهم :**

الدليل الأول : أنه فرض مستحق في زمن بعينه ، فلا يجب تعيين النية له كمن صام رمضان بمطلق النية في رمضان ، فإنه ينصرف إلى صوم رمضان ، ولا ينصرف إلى غيره ، فالزمن الذي أوقع فيه الفعل يحدد ماهية هذا الفعل ، فهو قد أوقع الطواف في وقت طواف الإفاضة؛ لأن وقت طواف الإفاضة ممتد ، فينصرف الطواف مباشرة إلى طواف الإفاضة ، لأنه مطلوب منه طواف إفاضة ، والزمن زمنه ، فينصرف إليه .

الدليل الثاني : أن نية الحج تشمل جميع أعمال المناسك ، كما أن نية الصلاة تشمل جميع أعمال الصلاة ، فلا يشترط في الصلاة نية الركوع والسجود والرفع منه ، بل إذا نوى في أول الصلاة شمل جميع أعمالها .

**الراجح :**

هو القول الأول ، أنه إذا طاف طواف الإفاضة ونوى الوداع ، فإنه لا يجزئه عن طواف الإفاضة ، نعم لو طاف بنية مطلقة ، لم يحدد شيئاً ، فإنه ينصرف مباشرة إلى طواف الإفاضة ، لكن المشكلة هنا أنه قد حدد وخصص ، لو طاف ولم ينو شيئاً ، فإنه يقع عن طواف الإفاضة ، وهذا يقع من كثير من عوام المسلمين ، من العجم ، ومن غيرهم ، يأتون مع المطوف ، أو مشرف الحملة ، ويقول : سنطوف طواف الإفاضة ، لا يعرفون الإفاضة ولا غيرها ، ويذهبون إلى الحرم ، وعندهم أصل نية الطواف ، لكن لا يدرون ما هذا الطواف؟ فيحدده الوقت ، لأن النية شاملة ، لكن هنا هو نوى شيئاً غير المراد ، هو صرف النية من شيء إلى شيء آخر ، فالأقرب هو القول الأول .

الحال الثانية : أن ينوي طواف الإفاضة ولا ينوي طواف الوداع ، أو يصرف نيته عن الوداع إلى الإفاضة .

هذه المسألة اختلف فيها العلماء على قولين :

القول الأول : أن من أخر الإفاضة إلى الوداع ، ونوى الإفاضة فقط ، فإنه يجزئه عن طواف الوداع ، وهذا رأي عامة أهل العلم ، رحمهم الله ، فهو رأي عطاء ، وفعل القاسم بن محمد ، وبه قال مجاهد ، وإليه ذهب الحنفية ، والمالكية والشافعية ، وهو المذهب عند الحنابلة .

**أدلتهم :**

الدليل الأول : حديث ابن عباس (أمر الناس أن يكون آخر عهدهم بالبيت) متفق عليه ، وهذا الإنسان أمر بالطواف ، وقد فعل ما أمر به ، فيكون مجزئاً .



الدليل الثاني : أن ما شرع لتحية المسجد ، أجزأ عنه الواجب من جنسه ، كتحية المسجد ، فلو أن الإنسان صلى الفرض بدلا عنها أجزأه ، لأن المقصود إيقاع صلاة بغض النظر عن ماهيتها ، فلو قدم إلى صلاة الفجر والناس يصلون ، ودخل معهم فيها لم يحتج إلى تحية بعد الصلاة؛ لأن الصلاة تجزئ عنها ، كذلك هنا ، المراد بطواف الوداع أن يكون آخر عهده بالبيت ، وهذا آخر عهده بالبيت ، لأنه قد طاف طواف الإفاضة .

الدليل الثالث : أنه إذا اجتمعت عبادتان من جنس واحد في وقت واحد ، وليست إحداها مفعولة على جهة القضاء ولا التبعية للأخرى في الوقت ، تداخلت أفعالهما ، واكتفي فيهما بفعل واحد ، وهي قاعدة صحيحة ، هما عبادتان : طواف إفاضة وطواف وداع ، ليس طواف الوداع تابعا لطواف الإفاضة ، ولا متعلقا به ، ولا قضاء ، والمقصود هو أن يكون آخر العهد بالبيت ، فيجزئ طواف الإفاضة عن طواف الوداع .

القول الثاني : أنه إذا أخر طواف الوداع إلى وقت طواف الإفاضة ثم طاف بنية الإفاضة دون الوداع ، فإنه لا يجزئه ، وإليه ذهب الحنابلة في رواية .

دليلهم : أنهما عبادتان واجبتان فلم تجزئ إحداها عن الأخرى ، كالصلاتين الواجبتين ، إذا كان لديه صلاة عصر وصلاة ظهر ، وأراد بنيته الصلاتين جميعا فلا يجزئه .

يقال : هذا قياس مع الفارق؛ لأن هاتين العبادتين لا ينطبق عليهما ما ذكرتم ، وأنهما واجبتان على سبيل القصد لهما ، إنما المقصود بطواف الوداع توديع الكعبة ، وأن يكون آخر العهد بالبيت ، بخلاف طواف الإفاضة ، فإنه ركن من أركان الحج .

الراجع :

هو القول الأول ، أنه إذا أخر طواف الإفاضة إلى وقت طواف الوداع ، ثم طاف بنية الإفاضة دون الوداع فإنه يجزئه عن طواف الوداع .

الحال الثالثة : أن ينويهما جميعا ، يؤخر طواف الإفاضة إلى وقت طواف الوداع ، ثم ينويهما جميعا ، اختلف العلماء في هذه المسألة على قولين :

القول الأول : أنه إذا أخر طواف الإفاضة إلى الوداع ونواهما أجزأ ، إليه وذهب الحنفية ، والمالكية ، والشافعية ، ويتخرج القول بالجواز على انعقاد الصلاة إذا كبر المصلي بتكبيرة واحدة ينوي بها الإحرام ، وتكبيرة الركوع ، وهو رواية عند الحنابلة ، وقد ذكر ابن رجب رحمه الله ، أن الخرقى وابن قدامة قالا (يجزئه عنهما) على ذلك يخرج قولاً للحنابلة ، لأن عندهم رواية أن المصلي لو جاء والإمام راع ، فكبر تكبيرة واحدة ، ينوي بها تكبيرة الإحرام وتكبيرة الركوع فإنه يجزئه ، تكبيرة الإحرام ركن ، وتكبيرة الركوع واجبة على الراجع ، فهو جمع عبادتين بنية واحدة ، والرواية منصوصة عن الإمام أحمد ، وقد رجحها الخرقى ، وابن قدامة وغيرهما من الأصحاب .

أدلتهم :

الدليل الأول : أنهما عبادتان من جنس واحد ، فإذا نواهما أجزأتا ، مثل تكبيرة الركوع وتكبيرة الإحرام .



الدليل الثاني : أنه لا دليل على الإبطال ، والأصل الصحة ، فنبقى على الصحة ، والانتقال من الصحة إلى الإبطال يحتاج إلى دليل ، لأن الناقل عن الأصل يطالب بالدليل .

**القول الثاني :** أنه إذا نوى بطوافه طواف الإفاضة والوداع فإنه لا يجزئه ، وهذا المذهب عند الحنابلة تخريجا على ما لو كبر ونوى بها تكبيرة الركوع وتكبيرة الإحرام في آن واحد .  
**دليلهم :** أنه شرك في النية بين الركن وغيره ، فلم يصح .

نوقش : بأن تكبيرة الركوع لا تنافي نية الافتتاح ، ولهذا يحكم بدخوله في الصلاة بهذه النية ، ولم تؤثر نية الركوع في إفسادها .

**الراجع :**

هو القول الأول ، أنه إذا أخر طواف الإفاضة ، وطاف ونوى بطوافه الإفاضة والوداع أجزاء؛ لأنهما عبادتان من جنس واحد ، ولأن الأصل هو الصحة .

**تأخير طواف الإفاضة لمن لم يسع :**

بعض الناس يؤخر طواف الإفاضة إلى طواف الوداع ، وهو لم يسع سعي الحج بعد ، فيطوف طواف الإفاضة بنية الإفاضة والوداع ، ثم بعد ذلك يذهب ويسعى ، فهل يؤثر هذا أو لا يؤثر؟ و هل يحتاج أن يعيد السعي مرة أخرى أم يكتفي بطوافه الأول؟ أما على القول بأنه يجوز تقديم السعي على الطواف في أيام التشريق ، فإنه لا بأس أن يقدم السعي ثم يطوف بنية الإفاضة والوداع ، ويجزئه ، والطريقة الأخرى : أن يطوف ثم يسعى ، ولا يضره الفصل بالسعي؛ لأن السعي تابع للطواف ، وإذا كان كذلك لم يضره لو أخر السعي بعد الطواف .

ويدل على ذلك : أن عائشة رضي الله عنها في عمرتها المكية ، لما طلبت من النبي صلى الله عليه وسلم أن تعتمر أعرها من التنعيم ، ذهبت هي وأخوها عبد الرحمن وأحرمت بالعمرة ، ثم جاءت وطافت ، وسعت ، وصلت ، ثم انصرفت ، ولم يثبت أنها طافت للوداع بعد سعيها؛ لأن السعي تابع للطواف فلا يكون فاصلا مؤثرا .

**الدليل الثاني :** أن النبي صلى الله عليه وسلم ، طاف طواف الوداع قبل الفجر ، وصلى صلاة الفجر من يوم الرابع عشر ، وقرأ بسورة الطور ، ثم انتهى من صلاته ، وبعد ذلك انصرف ، وهذا فاصل ، وهذا الفاصل لم يضر ، لم يثبت أن النبي صلى الله عليه وسلم ، أعاد الطواف بعده ، وهذه الطريقة اختارها شيخنا رحمه الله ، وقال : (إذا جاء ولم يطف ولم يسع ، فإنه يطوف طواف الإفاضة ، ثم يسعى سعي الحج إن لم يكن قد سعى من قبل ، ولا يضر هذا الفاصل بين الطواف والخروج ، قال (فهذا يدل على أن مثل هذا الفصل لا يضر ، وهذا عندي أقرب من القول الذي يقول بتقديم السعي؛ لأن هذا يحصل فيه الترتيب المشروع ، وهو : أن يقدم الطواف على السعي) .

**الراجع :**

أنه يطوف ، ثم يسعى ، ويخرج بعده ، ولا حاجة إلى أن يجدد الطواف مرة أخرى ، لأن هذا الفصل بالسعي لا يضر ، ولأنه غير طويل ، ولفعل عائشة رضي الله عنها ، فلم ينقل أنها طافت بعدما سعت .



## طواف الوداع في العمرة :

هذه من المسائل المهمة التي لها تطبيق واقعي كبير ، ويسأل عنها الناس كثيرا ، وسبب ذلك هو اشتها فتوى شيخنا ابن عثيمين رحمه الله ، فإنه ممن يرى وجوب طواف الوداع للعمرة ، هو وبعض المشايخ الذين أخذوا بهذا الرأي ، اشتها القول هذا ، وكان هناك علماء كالشيخ عبد العزيز بن باز رحمه الله ، يرون عدم وجوبه ، والخلاف بين أهل العلم قديم ، لكن هذا الذي شهّر المسألة ، وإن كان كثير من أهل العلم فيما مضى على القول بعدم الوجوب على المذهب والمذاهب الأخرى ، اختلف العلماء في هذه المسألة على قولين :

**القول الأول :** أن طواف الوداع غير واجب في العمرة ، وإليه ذهب جماهير أهل العلم رحمه الله عليهم ، الحنفية ، والمالكية ، والشافعية ، والحنابلة .

### أدلتهم :

**الدليل الأول :** أن النبي صلى الله عليه وسلم ، اعتمر ثلاث عمر منفردة ، وعمرة مع حجه ، ولم ينقل عنه صلى الله عليه وسلم ، أنه طاف طواف الوداع للعمرة .

**الدليل الثاني :** أن عائشة رضي الله عنها ، في عمرتها المكية طافت وسعت ، ثم خرجت ولم تطف طواف الوداع ، مما يدل على عدم وجوب طواف الوداع حينئذ .

نوقش : بأن عائشة رضي الله عنها ، قد جعلت آخر عهدا بالبيت ؛ لأن السعي تابع للطواف .

**القول الثاني :** أن طواف الوداع واجب للعمرة ، وإليه ذهب مجموعة من أهل العلم رحمهم الله ، فهو رأي الحسن ابن زياد من الحنفية ، وهو مقتضى قول من قال إن الطواف عبادة مستقلة وليس نسكا ، فيؤمر به كل خارج من مكة ، وقد تقدم أنه رأي البغوي ، والمتولي ، والرافعي من الشافعية ، ورأي لبعض المالكية - وإن كان طواف الوداع عند المالكية غير واجب - ، وهو اختيار شيخ الإسلام ابن تيمية ، - وإن كان شيخ الإسلام يرى عدم وجوب طواف الوداع للعمرة - ، والقول بوجوب طواف الوداع للعمرة اختيار شيخنا ابن عثيمين رحمه الله .

### أدلتهم :

**الدليل الأول :** عن ابن عباس رضي الله عنهما ، أن النبي صلى الله عليه وسلم قال [ لا ينفرن أحد حتى يكون آخر عهده بالبيت ] وهذا عام ، يشمل الحج والعمرة .

نوقش : بأن النبي صلى الله عليه وسلم ، قاله في حجة الوداع ، فيكون خاصا بالحج دون العمرة .

**رد :** بالتسليم أنه كان في حجة الوداع ، لكن الله عز وجل لم يوجب طواف الوداع إلا في حجة الوداع ، فهو فرض مستأنف ، فُرض في حجة الوداع ، فيكون لما يُستقبل من حج وعمرة ، وتخصيصه بالحج دون العمرة يحتاج إلى دليل ، وأما كونه جاء الأمر به في الحج ، فهذا لا يؤثر في عمومه .



الدليل الثاني : عن يعلى بن أمية رضي الله عنه ، أن النبي صلى الله عليه وعلى آله وسلم ، قال للرجل الذي سأله عن العمرة ، قال [اصنع في عمرتك ما أنت صانع في حجك] أخرجاه في الصحيحين ، والذي يصنعه في عمرته من أفعال الحج هو ما يتعلق بالبيت ، وهو الطواف والسعي وطواف الوداع ، وبالإجماع أنه لا يفعل في عمرته غير ذلك ، لا يفعل غير هذه الثلاثة أشياء مع الحلق ، فلا يقف في عرفة ، ولا يبيت في مزدلفة ، ولا يبيت في منى ، ولا يرمي جمارا ... الخ ، هذا بالإجماع ، فدل على أنه مأمور بفعل الأفعال التي يفعلها في حجه مما يشترك فيه الحج والعمرة .

الدليل الثالث : عن عمرو بن حزم ، أن النبي صلى الله عليه وسلم قال [العمرة الحج الأصغر] والذي تشترك العمرة والحج فيه هو ما يتعلق بالبيت ، الطواف والسعي ، فيجب طواف الوداع .

الدليل الرابع : قياس العمرة على الحج ، فإن الحج يجب فيه طواف الوداع ، فكذلك العمرة؛ لأن كلا منهما نسك مقصود ، وكلا منهما نسك يتعلق بالبيت .

الراجع :

هذه المسألة كما تلاحظون الخلاف فيها قوي ، وأدلة أصحاب القول الثاني أدلة قوية جدا ، وتدل على عمق الفهم والنظر ، ولها وجهة ، لذا ذهب شيخنا رحمه الله إلى وجوب طواف الوداع في العمرة .

﴿ قال رحمه الله : وَيَقِفُ غَيْرُ الْحَائِضِ بَيْنَ الرُّكْنِ وَالْبَابِ . ﴾

هذا ما يتعلق بالالتزام وأحكام الملتزم .

المراد بالملتزم :

الملتزم : اسم مفعول من التزم الشيء ، أي اعتنقه ، والملتزم هو ما بين الركن الذي فيه الحجر ، وبين الباب؛ لأن الناس يعتنقونه ويضمونه إلى صدورهم .

وهو اصطلاحاً : هو المكان الذي بين الركن الذي به الحجر الأسود ، وباب الكعبة ، وذُرْعُهُ أربعة أذرع .

صفة الالتزام :

أن يلصق صدره ووجهه وبطنه على جدار الكعبة ، ويجعل يمينه نحو الباب ، ويساره نحو الحجر الأسود ، ويدعو . وقد استدل الحنابلة وغيرهم على هذه الصفة بحديث عمرو بن شعيب عن أبيه أنه قال : (طفت مع عبد الله ابن عمرو رضي الله عنهما ، فلما جئنا دبر الكعبة قلت : ألا تتعوذ؟ قال : نعوذ بالله من النار ، ثم مضى حتى استلم الحجر ، وأقام بين الركن والباب في موضع ، صدره ووجهه وذراعه هكذا ، وبسطهما بسطا ، ثم قال : هكذا رأيت رسول الله صلى الله عليه وسلم يفعله) أخرجه أبو داود ، وفيه المثني بن الصباح وهو ضعيف ، قال المنذري : (لا يحتج به) لكن قال الشيخ الألباني رحمه الله (قلت : لكن التزام ما بين الركن والباب المذكور في هذا الحديث يشهد له الذي قبله ..) وهو حديث عبد الرحمن بن صفوان ، قال : لما فتح رسول الله صلى الله عليه وسلم مكة ، قلت : لألبسن ثيابي ، وكانت داري على الطريق ، فلأنظرن كيف يفعل رسول الله صلى الله عليه وسلم ، فأرأيت أنه قد خرج من الكعبة هو وأصحابه ، وقد استلموا البيت من الباب إلى الحطيم ، وقد وضعوا خدودهم على البيت ،



ورسول الله صلى الله عليه وسلم وسطهم) أخرجه أبو داود ، والبيهقي ، وفيه يزيد بن أبي زياد ضعيف ، قال المنذري (لا يحتج به) .

### حكم الالتزام :

الالتزام سنة على رأي عامة أهل العلم رحمة الله عليهم ، بلا خلاف بينهم ، واستدلوا بالحديثين المرفوعين السابقين ، لكنهما حديثان ضعيفان لا يثبتان عن النبي صلى الله عليه وسلم ، لكن يشهد لهما كما ذكر الشيخ الألباني رحمه الله ، ما ثبت عن ابن عباس رضي الله عنهما ، قال : (هذا الملتزم بين الركن والباب) وقد أخرجه عبد الرزاق ، ومجاهد ، وصححه الألباني ، ويشهد له ما روى مجاهد ، قال : (جئت ابن عباس وابن عمر وابن عمرو ، وهم يتعوذون بين الركن والباب) أخرجه ابن أبي شيبة وصححه الألباني ، فهو ثابت من فعل ابن عباس وابن عمر وعبد الله بن عمرو .

أما ما روي عن ابن عمر (أنه كان لا يلتزم شيئاً من البيت) فهذا الأثر أخرجه عبد الرزاق ، وصححه الألباني ، لكن هذا ناف والأول مثبت ، سواء كان من فعله أم من فعل غيره ، والمثبت مقدم على النافي .

### مكان الالتزام :

قوله : (بين الركن والباب) : هذا موضع الملتزم ، وهذا الذي عليه عامة أهل العلم رحمة الله عليهم ، وقد دل عليه الحديثان المرفوعان ، والآثار المنقولة عن الصحابة رضي الله عنهم ، قال مجاهد : (إنما كانوا يلتزمون ما بين الركن والباب ويدعون) وهذا الأثر أخرجه ابن أبي شيبة ، وهو منقول عن عمرو بن ميمون ، وعكرمة مولى ابن عباس ، وسالم ، و عطاء ، وطاوس ، وعن طائفة كبيرة من أهل العلم ، وهو مذهب جمهور أهل العلم رحمة الله عليهم . ونقل عن السلف نقول أخرى غير هذا ، فقد ذهب بعض أهل العلم إلى أن الملتزم هو دبر الكعبة؛ لأن وجه الكعبة من جهة المشرق ، ودبرها من جهة المغرب ، فقالوا : الالتزام يكون من الخلف ، وهذا منقول عن عمرو بن ميمون ، و عمر بن عبد العزيز ، و القاسم بن محمد ، و الأسود وغيرهم .

ومن أهل العلم من قال : الالتزام أن يلتزم جدار الكعبة الذي تحت الميزاب ، و إليه ذهب عكرمة بن خالد ، وعكرمة مولى ابن عباس ، وهو منقول عن الإمام أحمد رحمهم الله ، لكن بدون التزام (ضم صدر وبطن) وإنما بالدعاء في هذا الموضع ، قال المرادوي رحمه الله (وذكر أحمد أنه يأتي الحطيم أيضا ، وهو تحت الميزاب فيدعو) فعندنا أقوال :  
١- ما بين الركن والباب ، وهذا الأشهر والأكثر .

٢- دبر الكعبة .

٣- تحت الميزاب .

٤- داخل الكعبة .



والالتزام داخل الكعبة جاء من حديث أسامة بن زيد رضي الله عنه (أن النبي صلى الله عليه وسلم ، دخل البيت ومعه أسامة ، وكان البيت إذ ذاك على ستة أعمدة ، فمضى النبي صلى الله عليه وسلم ، حتى أتى الاسطوانتين اللتين تليان باب الكعبة ، فجلس ، فحمد الله وأثنى عليه ، وسأله ، واستغفره ، ثم قام حتى أتى ما استقبل من دبر الكعبة ، فوضع وجهه وجسده على الكعبة ، فحمد الله وأثنى عليه وسأله ، واستغفره ، ثم انصرف ، حتى أتى كل ركن من أركان البيت ، فاستقبله بالتكبير والتهليل والتسبيح ، والثناء على الله ، والاستغفار والمسألة ، ثم خرج فصلى ركعتين خارجا من البيت ، مستقبلاً وجه الكعبة ، ثم انصرف ، فقال : [هذه القبلة ، هذه القبلة] أخرجه الإمام أحمد والضياء في (المختارة) وحسنه ، وصححه محققو المسند ، فهل يقاس خارج الكعبة على داخلها من هذا الحديث ، فيلتزم أي مكان من الكعبة ، دبرها أو ما تحت الميزاب ، أو ما بين الركن والحجر الأسود؟ أم يكون خاصا بالمواضع التي جاء النقل فيها عن السلف؟ هذا الحديث يصححه طائفة من العلماء ، وهو يتكلم عن الداخل ، وإذا ثبت الالتزام من الداخل فهل يثبت التزام الخارج قياسا ، بجامع أن كلا منهما من الكعبة ، فهو جدار من جدر الكعبة؟ أو يقال : يقتصر على ما جاء النص به ، وما جاء من فعل الصحابة رضي الله عنهم ويقتصر على ذلك؟ هذا يحتمل ، ولهذا ربما يقول بعضهم : يجوز للإنسان أن يلتزم أي موضع من الكعبة؛ لأن النبي صلى الله عليه وسلم ، التزم الجدار الغربي من الداخل ، فيلتزم الإنسان من خارج أو من أي موضع آخر من الكعبة .

**وقت الالتزام :**

المؤلف رحمه الله يقول (ويقف غير الحائض ...) هذا الفعل يكون بعد طواف الوداع ، هذا وقت الالتزام؛ لأن المؤلف رحمه الله قد ذكره في هذا الموضع ، وهذه المسألة جاء فيها عدة آراء عن السلف :

**القول الأول :** أن وقت الالتزام يكون بعد طواف الوداع ، وهذا المنقول عن طائفة كبيرة من السلف ، وهو منقول عن أكثر الفقهاء ، وهو مذهب الحنفية ، والمالكية ، والشافعية ، والحنابلة .

**القول الثاني :** أن الالتزام يكون عند القدوم إلى مكة ، وهذا عليه عمل الصحابة الكرام رضي الله عنهم ، يقول شيخ الإسلام ابن تيمية رحمه الله (وإن أحب أن يأتي الملتزم وهو ما بين الحجر الأسود والباب ، فيضع عليه صدره ووجهه وذراعيه وكفيه ... والصحابة كانوا يفعلون ذلك حين يدخلون مكة) فالوقت عند القدوم ، وأما ما عليه عامة الفقهاء ، فيكون بعد طواف الوداع .

**القول الثالث :** أنه لا وقت محدد للالتزام ، بل يلتزم في أي وقت شاء ، حتى في أثناء السنة في غير وقت الحج ، قال شيخ الإسلام رحمه الله (وله أن يفعل ذلك قبل طواف الوداع ، فإن هذا الالتزام لا فرق بين أن يكون حال الوداع أو غيره) سواء كان في وقت الوداع أو قبل أو بعد ، وربما يشعر كلامه أنه يكون في وقت الحج ، لكنه غير مخصص بوقت دون وقت ، لكن بعض الفقهاء ذكر أن لا وقت له ، ويُنقل عنهم كثيرا ، يقول : كانت بي ضائقة فأتيت الملتزم والتزمت ، فمضى الله حاجتي ... دعوت الله في الملتزم فأجاب الله دعوتي ... من غير تحديد بوقت معين ، والله أعلم .

وصلى الله وسلم على نبينا محمد وعلى آله وصحبه أجمعين .



بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

الحمد لله رب العالمين ، وصلى الله وسلم على نبينا محمد ، وعلى آله وصحبه أجمعين .

﴿ قال رحمه الله : داعيًا بما وَرَدَ . ﴾

**الدعاء في الملتزم :**

ذكر العلماء أن الدعاء في الملتزم مستجاب ، وقد نص على ذلك طائفة من أهل العلم رحمة الله عليهم ، منهم شيخ الإسلام رحمه الله ، فقد قال لما تكلم عن الدعاء المستجاب : (والدعاء مستجاب عند نزول المطر ، وعند التحام الحرب ... والدعاء بالمشاعر ، كعرفة ومزدلفة ومنى والملتزم ونحو ذلك من مشاعر مكة) وبعضهم يقول : دعوت في الملتزم فاستجيبت دعوتي ، فينبغي الحرص على الدعاء فيه .

**صيغة دعاء الملتزم :**

ذكر العلماء صيغة الدعاء ، وهو منقول عن ابن عباس رضي الله عنه ، قال شيخ الإسلام رحمه الله (وإن شاء قال في دعائه المأثور عن ابن عباس (اللهم إني عبدك وابن عبدك وابن أمتك ، حملتني على ما سخرت لي من خلقك ، وسيرتني في بلادك حتى بلغتني بنعمتك إلى بيتك ، وأعتتني على أداء نسكي ، فإن كنت رضيت عني فازدد عني رضا ، وإلا فمن الآن فارض عني ، قبل أن تنأى عن بيتك داري ، فهذا أوان انصرافي إن أذنت لي غير مستبدل بك ولا بيتك ولا راغب عنك ولا عن بيتك ، اللهم فأصحبني العافية في بدني ، والصحة في جسمي ، والعصمة في ديني ، وأحسن منقلي ، وارزقني طاعتك ما أبقيتني ، واجمع لي خيري الدنيا والآخرة ، إنك على كل شيء قدير) هذا الدعاء منقول عن ابن عباس رضي الله عنه ، يستحبه العلماء في هذا المكان .

﴿ قال رحمه الله : وَتَقَفُ الْحَائِضُ بِيَابِهِ وَتَدْعُو بِالْدُّعَاءِ . ﴾

الحائض لا تأتي الملتزم ، وإنما قال المؤلف هذا لأنها لا تدخل المسجد ، ولذا لما أخبر النبي صلى الله عليه وسلم ، أن صفيه قد حاضت ، قال : [أحابتنا هي؟] ثم لما أخبر أنها قد طافت ، قال : [فلتنفر] وهذا دليل على أن الحائض لا يجوز لها أن تدخل المسجد ، وأما حديث [لا أحل المسجد لجنب ولا لحائض] فهو حديث معلول ، أخرجه أبو داود ، والبيهقي ، وأعله البيهقي وغيره .

قوله (وتدعو بما ورد) : هذا يحتاج إلى دليل؛ ولذا قال العلماء رحمهم الله : ليس هناك نص عن النبي صلى الله عليه وسلم ، ولا دليل على أن الحائض تقف عند الباب وتدعو ، ولذا لم يأمر النبي صلى الله عليه وسلم ، صفيه بالدعاء ، وإنما قال [فلتنفر] ولم يقل لهم : قولوا لها فلتأت وتلدعو ، أو تأتي عند الباب .

**مستحبات بعد طواف الوداع :**

ذكر العلماء مجموعة من الأمور التي تستحب بعد طواف الوداع ، منها ما هو مسلم به ، ومنها ما هو غير مسلم به .





## ١- دخول الكعبة :

بعضهم يرى استحباب دخول الكعبة ، وأنه من المناسك ، وهذه المسألة اختلف فيها العلماء على قولين :  
القول الأول : أنه يستحب لمن حج أن يدخل الكعبة ، وأنه من المناسك ، وإليه ذهب الشافعية ، والحنابلة .  
أدلتهم :

الدليل الأول : أن النبي صلى الله عليه وعلى آله وسلم دخل الكعبة في حجة الوداع ، فعن ابن عمر قال : (دخل النبي صلى الله عليه وعلى آله وسلم ، البيت هو وأسامة بن زيد وبلال وعثمان بن طلحة ، فأغلقوا عليهم ، فلما فتحوا كنت أول من ولج ..) أخرجه الإمام البخاري ، ومسلم .

نوقش : بأن دخول النبي صلى الله عليه وسلم لم يكن في حجة الوداع ، إنما كان في فتح مكة ، فلم يثبت أنه دخلها في حجة الوداع ، وقد جاء في الصحيحين من حديث ابن عمر ، قال : (دخل رسول الله صلى الله عليه وسلم ، يوم فتح مكة على ناقه لأسامة ، حتى أناخ بفناء الكعبة ، فدعا عثمان بن طلحة بالفتاح فجاءه به ، ففتح ، فدخل رسول الله صلى الله عليه وسلم ، وأسامة وبلال وعثمان بن طلحة ، فأجافوا عليهم الباب ملياً) فدخله كان في فتح مكة .  
ورّد : بأن النبي صلى الله عليه وسلم ، دخل أكثر من مرة ، فقد روى ابن عباس رضي الله عنهما (لما قدم صلى الله عليه وسلم ، أبي أن يدخل البيت وفيه الآلهة ، فأمر بها فأخرجت ، فأخرجوا صورة إبراهيم وإسماعيل في أيديهما الأضلام ، فقال صلى الله عليه وسلم : [قاتلهم الله ، أما والله لقد علموا أنهما لم يستقسما بها قط] فدخل البيت فكبر في نواحيه ، ولم يصل فيه) أخرجه الإمام البخاري ، هنا يقول (لم يصل فيه) وابن عمر ذكر أنه قد صلى فيه ، وقد اختلف العلماء في الجمع بينهما ، فقال بعضهم : هذا الأخير محمول على حجة الوداع ، وهذا غير صحيح؛ لأنه في حجة الوداع لم يكن في الكعبة أصنام ، فإنها قد أزيلت في فتح مكة ، ولذا ذكروا أن حديث ابن عمر وقول بلال أنه صلى بين العمودين المقدمين ، مقدم على قول ابن عباس رضي الله عنهما أنه لم يصل؛ لأن ابن عباس كان إذ ذاك صغيراً ، وبلال قد دخل مع النبي صلى الله عليه وسلم ، وذكر أنه صلى ، ولهذا رجح الإمام البخاري ، وابن القيم قول ابن عمر ، وبلال على قول ابن عباس ، وذكروا أن قول ابن عباس ناف ، وقول ابن عمر وبلال مثبت ، والمثبت مقدم على النافي.

الدليل الثاني : عن عائشة رضي الله عنها ، قالت : (خرج رسول الله صلى الله عليه وسلم ، من عندي وهو قرير العين طيب النفس ، ثم رجع إلي وهو حزين ، فقلت له ، فقال : [إني دخلت الكعبة ، ووددت أني لم أكن فعلت ، إني أخاف أن أكون أتعبت أمي من بعدي]) أخرجه الخمسة إلا النسائي ، وصححه الترمذي ، وابن خزيمة ، والحاكم ، قالوا : هذا دليل على أنه في حجة الوداع؛ لأن عائشة لم تكن معه في فتح مكة .

ونوقش : بأن القصة لا يتمنع أن تكون حدثت في المدينة ، وأن النبي صلى الله عليه وسلم ، خرج من عندها طيب النفس سعيداً ، ورجع إليها حزينا؛ لأنه تذكر الدخول إلى الكعبة .

القول الثاني : أن دخول الكعبة ليس من مناسك الحج ، فلا يستحب فيه ، وإليه ذهب الحنفية ، والمالكية ، وهو رأي سفيان ، ونقله سفيان عن طائفة من أهل العلم رحمة الله عليهم ، وهو اختيار النووي ، وابن القيم .



أدلتهم :

الدليل الأول : أنه لم يثبت عن النبي صلى الله عليه وسلم ، أنه دخل الكعبة في الحج ، وما دام أنه لم يثبت فإنه يحتاج إلى دليل؛ لأن هذه عبادة ، والعبادة لا بد لها من توقيف ، وقولهم بأن النبي صلى الله عليه وسلم دخل ، الثابت أنه لم يدخل في حجة الوداع ، وإنما دخل في فتح مكة كما تقدم ، لذا كان ابن عمر كثير الحج ولم يكن يدخل الكعبة ، مع أنه معروف ومشهور بشدة المتابعة للنبي صلى الله عليه وعلى آله وسلم .

الدليل الثاني : لم يثبت عن النبي صلى الله عليه وسلم ، أنه دخل الكعبة في عمره ، فقد اعتمر ثلاث عمر ، ولم يثبت أنه دخل الكعبة فيها .

الراجع :

هو القول الثاني والله أعلم ، أن دخول الكعبة في الحج ليس من مناسكه ، وليس من الأمور المستحبة فيه ، إلا إذا ثبت دليل يدل على دخول النبي صلى الله عليه وسلم إلى الكعبة ، ولا دليل على هذا ، لكن لو تيسر للإنسان الدخول ، فهل يدخل؟ لا شك أنها أمنية يتمناها كل مسلم ، نسأل الله من فضله العظيم وأن يمن علينا ، يدخل الكعبة ويصلي فيها ، ويفعل كما فعل النبي صلى الله عليه وسلم ، يكبر في نواحيها ، ويذكر الله ، ويحمده ويهلله ويستغفره ويدعوه .

٢- الشرب من ماء زمزم :

ذكر الفقهاء رحمهم الله أن مما يشرع بعد طواف الوداع الشرب من ماء زمزم ، وقد ذهب إلى ذلك الشافعية ، والحنابلة ، ولا دليل على هذا؛ لأن النبي صلى الله عليه وسلم ، إنما شرب في يوم النحر ، بعد أن طاف طواف الإفاضة ، وبعد أن ذهب إلى أقاربه وهم يسقون من زمزم ، فناولوه دلوفا فشرب منه ، وقد تقدم أن بعض أهل العلم يقول : أنا في شك من كونه سنة ، حتى في يوم النحر؛ لأن النبي صلى الله عليه وسلم ، قد يكون شرب حاجته إلى الماء ، لكونه عطشان مثلا ، أو أنه لما ناولوه الدلو لم يرده صلى الله عليه وسلم ، أو لأن شرب ماء زمزم مطلوب في كل وقت .

٣- استلام الحجر والتكبير :

ذكروا هذا مما يستحب بعد طواف الوداع ، وإليه ذهب الحنفية ، والمالكية ، والشافعية ، والحنابلة ، واستدلوا بالأدلة التي جاء فيها أن النبي صلى الله عليه وسلم ، استلم الحجر بعد طواف القدوم ، في حديث جابر ، وهذا لا يدل على أنه يستلمه بعد طواف الوداع ، الذي جاء إنما جاء في طواف القدوم .

٤- الخروج من الثنية السفلى :

هذا تقدم في باب دخول مكة ، وهو من السنن المطلوبة المقصودة .



### ٥- تقبيل عتبة الكعبة والخروج بالقهقري :

ذكر بعض العلماء أنه إذا طاف للوداع فإنه يقبل عتبة باب الكعبة ، ويرجع إلى الوداع ، ولا يولي الكعبة دبره ، ويكون وجهه إلى الكعبة حتى يخرج من المسجد لكيلا تغيب عن نظره ، وبعضهم يقول : يمشي ويلتفت إلى الكعبة ، ويظل ملتفتا حتى يخرج ، حتى لا تفارق عينه الكعبة ، وكل ذلك لا دليل عليه ، لا تقبيل عتبة الكعبة ، ولا مشي القهقري ، ولا الالتفات ، لذا يقول ابن القاسم رحمه الله (قال شيخ الإسلام : بدعة مكروهة ، فإذا ولي لا يقف ولا يلتفت ولا يمشي القهقري) والأصل أن الإنسان إذا أراد أن يخرج من الحرم يخرج كهيئة خروجه من سائر المساجد ، هذا هو الأصل ، ولهذا من ذكر غير ذلك فعليه الدليل ، فلو كان النبي صلى الله عليه وسلم ، والصحابة الكرام رضي الله عنهم ، كأبي بكر وعمر وعثمان وعلي ، لو كانوا يقبلون عتبة الكعبة ، ويرجعون القهقري ، أو يمشي الواحد إلى الأمام ويلتفت خلفه ولا يصرف نظره عن الكعبة ، لو كان من فعلهم لنقل؛ لأنه مما تتوافر الهمم والدواعي إلى نقله ، فلما لم ينقل دل على أنه ليس بسنة .

يذكرون هذا أيضا عند السلام على قبر النبي صلى الله عليه وسلم ، يقول شيخ الإسلام : لا يفعل هذا عند قبر النبي ، فلا يرجع القهقري بعد أن يسلم على قبر النبي ، أو يمشي ويلتفت ناحية القبر حتى يذهب ، أو يقبل الحديد وما كان على القبر ، كل ذلك من البدع المنكرة ، التي لم تثبت عن أحد يعتد بقوله ، ليلتزم الإنسان بالسنة ، والسنة رحمة ، والسنة سهولة ، كل هذه الأعمال فيها من الضيق والظنك الشيء العظيم ، وما أحدث الناس بدعة إلا هدموا بقدرها من السنة؛ ولأنه كلما تموسع الإنسان في البدعة والعمل بها ، ضيق على السنة ، وكذلك كما قال ابن مسعود رضي الله عنه (اقتصاد في سنة خير من اجتهاد في بدعة) والله أعلم .

وصلى الله وسلم على نبينا محمد وعلى آله وصحبه أجمعين .



## بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

الحمد لله رب العالمين ، وصلى الله وسلم على نبينا محمد ، وعلى آله وصحبه أجمعين .

### النزول بالمحصب :

النبى صلى الله عليه وسلم ، لما رمى الجمرة يوم الثالث عشر ، ذهب ونزل بالمحصب ، والمحصب منسوب إلى الحصاء ، وهي الحصى الصغار ، ويسمى الأبطح أيضا ، نسبة إلى البطحاء ، وهي الحصى الصغار أيضا ، وهو وادي إبراهيم المنحدر من أعلى مكة ، والخارج من أسفلها ، وموقعه الآن من المنحنى الذي بعد إمارة مكة للداخل ، يأتي الخط وينحني ذات الشمال ، من المنحنى إلى مقبرة الحجون (مقبرة المعلاة) هذا هو المحصب ، وهو الآن مسفلت ، وعليه المحلات والمباني ، ولم يعد منزلا للناس ، واختلف العلماء رحمهم الله ، هل النزول في المحصب سنة أم لا؟ .

### حكم النزول في المحصب :

هذه المسألة اختلف فيها العلماء على قولين :

**القول الأول :** أن النزول في المحصب سنة ، وإليه ذهب جمهور أهل العلم ، فهو رأي أبي بكر الصديق ، وعمر ، وابن عمر رضي الله عنهم ، وهو مذهب الحنفية ، والمالكية ، والشافعية ، والحنابلة ، عامة أهل العلم ، حتى قال القاضي عياض رحمه الله (النزول بالمحصب مستحب عند جميع العلماء) .

### أدلتهم :

**الدليل الأول :** عن أنس رضي الله عنه ، (أن النبي صلى الله عليه وسلم صلى الظهر والعصر والمغرب والعشاء ، ثم رقد رقدة بالمحصب ، ثم ركب إلى البيت فطاف) أخرجه الإمام البخاري .

**الدليل الثاني :** عن أبي هريرة رضي الله عنه ، حينما سئل النبي صلى الله عليه وسلم : أين تنزل غدا من دارك؟ قال [...] نحن نازلون غدا إن شاء الله بخيف بني كنانة ، حيث تقاسموا على الكفر] متفق عليه ، وجاء في لفظ آخر [حيث تقاسمت قريش على الكفر] .

**الدليل الثالث :** نقل عن أبي بكر الصديق ، وعمر ، وابن عمر ، أنهم كانوا ينزلون بالمحصب .

**القول الثاني :** أن النزول بالمحصب ليس سنة ، وهذا رأي ابن عباس ، وعائشة ، وعطاء ، ومجاهد ، وعروة ، وابن الزبير ، وابن جبير .

### أدلتهم :

**الدليل الأول :** عن أبي رافع قال : (لم يأمرني رسول الله صلى الله عليه وسلم ، أن أنزل بمن معي بالأبطح ، ولكن أنا ضربت قبته ، ثم جاء فنزل) أخرجه الإمام مسلم  
نوقش : بأن فعل أبي رافع رضي الله عنه - كما قال ابن القيم - قد وافق قول النبي صلى الله عليه وعلى آله وسلم بالأمس ، حينما سئل (أين تنزل غدا) وقد أخبر أنه سينزل بالمحصب .



الدليل الثاني : عن ابن عباس رضي الله عنهما ، أنه قال : (التحصيب ليس بشيء ، إنما هو منزل نزله رسول الله صلى الله عليه وسلم) متفق عليه .

الدليل الثالث : عن عائشة رضي الله عنها ، قالت : (إنما كان منزلاً نزله رسول الله صلى الله عليه وسلم ، ليكون أسمع لخروجه) متفق عليه ، أي لكونه مكاناً واسعاً ، ولأن النزول فيه سهل والخروج منه سهل ، لأن الأرض حصباء ، فالناس يستطيعون النزول فيه والخروج منه ، ونحن الآن بين من يقول بالسنية والاستحباب ، وهم جماهير أهل العلم ، وبين من يرى أن هذا النزول إنما كان أرفق وأسمح لخروج النبي صلى الله عليه وسلم ، فلا تثبت السنية به ، والآن هو مسفلت ، وليس فيه مكان للنزول ، إلا الشارع ، لذا بعضهم يرى أنه يأتي وينزل ، أو يكون في سيارته ، من باب فعل السنة ، لكن على كل حال أجمع أهل العلم على أنه إذا لم يفعله لم يضره ، ولا يؤثر في نسكه شيء ، وإنما أعلى ما فيه أن يقال : إنه سنة .

**قال المؤلف رحمه الله : وُتَسْتَحَبُّ زِيَارَةُ قَبْرِ النَّبِيِّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ وَقَبْرِ صَاحِبَيْهِ.**

هذه من المسائل الكبيرة ذات الذبول ، التي تحتاج إلى شيء من البسط ، وهذه المسألة تدخل ضمن مسألة أخرى ، وهي : شد الرحال إلى القبور والمشاهد والمزارات .

**حكم شد الرحال :**

هذه مسألة اختلف فيها أهل العلماء ، وقد امتحن فيها وحبس شيخ الإسلام ابن تيمية رحمه الله عليه ، بفتواه الشهيرة ، حينما أفتى بعدم جواز شد الرحال إلى قبر النبي صلى الله عليه وسلم ، وقبر صاحبيه ، ورأى أنه من البدع ، فامتحن في ذلك وسجن السجن الأخيرة ، سنة ست وعشرين وسبعمائة ، التي مات في السجن على إثرها ، رحمه الله ، وهذه المسألة لم تكن في عصر الصحابة الكرام رضي الله عنهم ، ولا في عصر التابعين ، ولا في تابعي تابعيهم ، وإنما نشأت هذه البدعة في زمن دولة بني بويه الرافضية ، وكذلك في زمن دولة الفاطميين التي كانت في مصر والمغرب العربي ، ذلك أن الرافضة يحبون المشاهد والمزارات ، فبنوا مزارات ومشاهد ، ووضع كثير من المبتدعة ، الرافضة وغيرهم ، جملة من الأحاديث التي فيها فضيلة شد الرحال وزيارة قبر النبي صلى الله عليه وعلى آله وسلم ، لذا يقول شيخ الإسلام رحمه الله (فأول من وضع هذه الأحاديث في السفر لزيارة المشاهد التي على القبور أهل البدع من الرافضة ونحوهم) .

ولا اختلاف بين الفقهاء على استحباب زيارة القبور ، إنما الخلاف في مسألة شد الرحال ، وكذا لا خلاف بين العلماء رحمهم الله ، في سنية زيارة مسجد النبي صلى الله عليه وعلى آله وسلم ، وأنه يستحب شد الرحال إليه ، إنما اختلفوا في شد الرحال إلى قبره وإلى قبر صاحبيه ، وإلى سائر مشاهد وقبور الصالحين والأنبياء ، هل يجوز هذا أم لا؟ اختلف العلماء في هذه المسألة على قولين :



**القول الأول :** أنه يجوز شد الرحل إلى قبر النبي صلى الله عليه وسلم ، وقبر صاحبيه ، وإلى جميع المشاهد ، وقبور الأنبياء وغيرهم ، وإليه ذهب طائفة من المتأخرين من الحنفية ، وهو مذهب المالكية ، وهو الصحيح من مذهب الشافعية ، وهو المذهب عند الحنابلة ، ذهبوا إلى جواز شد الرحل إلى قبر النبي صلى الله عليه وعلى آله وسلم ، وقبري صاحبيه ، وقبور الأنبياء والصالحين ، يقول المرادوي رحمه الله (فإذا فرغ من الحج استحب له زيارة قبر النبي صلى الله عليه وسلم وصاحبيه ، وعليه الأصحاب قاطبة ، متقدمهم ومتأخرهم) والمراد من هذا أنه مذهب المتأخرين ، ليس مذهب المتقدمين ، لأن هذه البدعة لم تأت إلا مؤخرا ، لذا يقول شيخ الإسلام رحمه الله : (وأما السفر إلى مجرد زيارة القبور ، فما رأيت أحدا من علماء المسلمين قال إنه مستحب ، وإنما تنازعوا هل هو منهي عنه أو مباح؟) وقال ابن عبد الهادي رحمه الله : (فدعوى من ادعى أن مجرد السفر إلى القبور يستحب عند جميع علماء المسلمين كذب ظاهر ، وكذلك إن ادعى أن هذا قول الأئمة الأربعة ، أو أنه قول جمهور أهل العلم والمسلمين ، فهو كذب بلا ريب ، وكذلك إن ادعى أن هذا قول عالم معروف من الأئمة المجتهدين ، وإن قال : هذا قول المتأخرين أمكن أن يصدق في ذلك ، وهو بعد أن تُعرف حجة نقله..) إذن ليس هناك دليل على أنه رأي المتقدمين ، وهذا واضح من كلام أهل العلم ، فلو طلبت دليلا منهم على أن ذلك رأي الإمام أحمد أو الإمام مالك أو الإمام الشافعي أو من تقدمهم من الصحابة فلن يجدوا ، وقد ذكر جمع من العلماء أن مذهب الحنابلة الجواز ، وليس مستحبا ، ولا يقتضي القول بالجواز أن يكون مستحبا ، فالقول بالاستحباب مذهب ثالث غير معروف في الأمة ، فضلا عن أن يكون مذهب الحنابلة ، كما ذكر ابن عبد الهادي .

**أدلة القائلين بجواز شد الرحل إلى قبر النبي صلى الله عليه وسلم ، وقبر صاحبيه .**

**الدليل الأول :** قول الله تبارك وتعالى ﴿ **وَلَوْ أَنَّهُمْ إِذْ ظَلَمُوا أَنفُسَهُمْ جَاءُوكَ فَاسْتَغْفَرُوا اللَّهَ وَاسْتَغْفَرَ لَهُمُ الرَّسُولُ لَوَجَدُوا اللَّهَ تَوَّابًا رَحِيمًا** ﴾ تدل هذه الآية على أن الإنسان إذا أذنب يستغفر الله ، ويأتي إلى قبر النبي صلى الله عليه وسلم ، فيستغفر له الرسول صلى الله عليه وسلم؛ لأنه حي في قبره ، كما جاء في حديث أنس رضي الله عنه ، أن النبي صلى الله عليه وسلم قال [الأنبياء أحياء في قبورهم يصلون] أخرجه أبو يعلى ، وصححه البيهقي والألباني .

ونوقش الاستدلال : أن قوله تعالى ﴿ **وَلَوْ أَنَّهُمْ إِذْ ظَلَمُوا أَنفُسَهُمْ** ﴾ هذا محمول على الماضي ، وليس محمولا على المستقبل؛ لأن هناك فرقا بين (إذ) و (إذا) فالأولى ظرف لما مضى ، والثانية ظرف لما يستقبل ، ولو كان المقصود المستقبل لقال (ولو أنهم إذا ظلموا أنفسهم جاؤوك) فهذا يدل على أنه أمر قد وقع وانتهى .

وأما الحديث الذي رواه أبو يعلى ، فهو إن ثبت فهو محمول على الحياة البرزخية ، لا على الحياة الدنيوية ، وثمة فرق بين حياة البرزخ ، وبين الحياة الدنيوية ، فحياة البرزخ تختلف تماما عن الحياة الدنيوية ، النبي صلى الله عليه وسلم قد مات ، قال الله عز وجل ﴿ **إِنَّكَ مَيِّتٌ وَإِنَّهُمْ مَيِّتُونَ** ﴾ .



الدليل الثاني : عموم أدلة زيارة القبور ، وأنها لم تفرق بين زيارة بشد أو زيارة بغير شد ، فالنبي صلى الله عليه وسلم قال : [كنت نهيتكم عن زيارة القبور ، ألا فزوروها] وهذا يدل على استحباب زيارة القبور ، وجاءت الأحاديث مطلقة ، غير مقيدة بشد رحل أم بدونه .

نوقش : بأن ثمة فرقا بين الزيارة وبين شد الرحل ، فالزيارة سنة بالإجماع ، وأما شد الرحل فهي مسألة أخرى ، وهذه الأحاديث لا تحتل مشروعية شد الرحل .

الدليل الثالث : عن ابن عمر رضي الله عنهما (أن النبي صلى الله عليه وسلم ، كان يأتي قباء راكبا وماشيا) وفي رواية (يصلي فيه ركعتين) أخرجه الإمام البخاري ، وفي لفظ عند الإمام البخاري (كان النبي صلى الله عليه وسلم ، يأتي مسجد قباء كل سبت ، ماشيا وراكبا ، وكان عبد الله يفعلها) فكان يزور قباء ، فدل على جواز شد الرحل .

ونوقش : بأن زيارته لبقاء لا تستلزم شد الرحل؛ لأنها ليست مسافة بعيدة ، يخرج من بيته إلى مسجد قباء بدون تهيئة راحلة ، بل كان يذهب ماشيا أحيانا وأحيانا راكبا ، فلا دلالة فيه؛ لأن ثمة فرقا بين زيارة مسجد قباء ، وبين زيارة المشاهد والمقابر ، حيث إنه لم يشد رحله صلى الله عليه وسلم ، فهو استدلال في غير محل النزاع؛ لأن النزاع في شد الرحل وليس في مجرد الزيارة؛ ولأن قباء مسجد وليس مشهدا .

الدليل الرابع : استدلتوا بأحاديث وآثار تدل على استحباب زيارة قبر النبي صلى الله عليه وسلم خصوصا ، ويؤخذ منها زيارة قبري صاحبيه ، منها مثلا حديث :

(١) [من حج البيت ولم يزرني فقد جفاني] أخرجه ابن عدي في الضعفاء ، وابن حبان في الضعفاء والمجروحين عن النعمان بن شبل ، وقال عنه : يأتي عن الثقات بالطامات ، وعن الأثبات بالملقوبات ، وذكره ابن الجوزي في الموضوعات وكذا النووي ، والذهبي ، والزرکشي قالوا : إنه حديث موضوع ، والسخاوي في المقاصد الحسنة ، وابن عبد الهادي في الصارم ، وقال العراقي : لم أقف له على أصل ، وقال شيخ الإسلام : (لم يروه أحد من العلماء في كتب الفقه والحديث ، لا محتجا به ولا معترضدا به ، بل هو حديث موضوع على رسول الله صلى الله عليه وسلم ، ومعناه مخالف للإجماع ، فإن جفاء الرسول صلى الله عليه وسلم من الكبائر ، بل هو كفر ونفاق ، وزيارته ليست واجبة باتفاق المسلمين) وسيأتي كلام شيخ الإسلام ، أن جميع الأحاديث لا تثبت عنه ، صلى الله عليه وسلم .

(٢) حديث [من جاءني زائرا لا يعلم له حاجة إلا زيارتي ، كان حقا علي أن أكون شفيعا له يوم القيامة] أخرجه الطبراني ، وفيه مسلمة بن سالم ، ضعفه الهيثمي ، وابن حجر ، والحديث ضعفه ابن عبد الهادي أيضا ، قال الحافظ محمد بن عبد الهادي : (قلت : هذا الحديث ليس فيه ذكر زيارة القبر ولا ذكر الزيارة بعد الموت ، مع أنه حديث ضعيف الإسناد منكر المتن لا يصلح الاحتجاج به ولا يجوز الاعتماد على مثله ، ولم يخرج أحد من أصحاب الكتب الستة ، ولا رواه الإمام أحمد في مسنده ولا أحد من الأئمة المعتمدين على ما أطلقوه في روايتهم ولا صححه إمام يعتمد على تصحيحه ، وقد تفرد به هذا الشيخ الذي لم يعرف بنقل العلم ولم يشتهر بحمله ، ولم يعرف من حاله ما يوجب قبول خبره ، وهو مسلمة بن سالم الجهني الذي لم يشتهر إلا برواية هذا الحديث المنكر) .



(٣) حديث حاطب ، قال : قال رسول الله صلى الله عليه وسلم [من زارني بعد موتي فكأنما زارني في حياتي] أخرجه الدارقطني ، وضعفه الذهبي والحافظ ابن حجر وشيخ الإسلام ، وابن عبد الهادي وغيرهم ، جملة أحاديثهم ضعيفة .

(٤) ومنها [من زار قبري وجبت له شفاعتي] أخرجه الدارقطني ، والعقيلي ، والبيهقي ، وضعفه العقيلي ، وشيخ الإسلام ، وابن عبد الهادي ، وابن حجر ، والسخاوي ، قال شيخ الإسلام رحمه الله : (وكل حديث يروى في زيارة قبر النبي صلى الله عليه وسلم ، فإنه ضعيف بل موضوع ، فإن أحاديث زيارة قبره كلها ضعيفة ، لا يعتمد على شيء منها في الدين ، ولذا لم يرو أهل الصحاح والسنن شيئاً منها ، وإنما يروونها من يروي الضعاف ، كالدارقطني ، والبزار وغيرهما) .

الدليل الخامس : واستدلوا بمجموعة من الآثار عن الصحابة رضي الله عنهم :

١- عن بلال رضي الله عنه (أنه سافر من الشام إلى المدينة لزيارة قبر النبي صلى الله عليه وسلم) أخرجه ابن عساکر ، قال الحافظ : (إنها قصة بينة الوضع) وقال ابن عبد الهادي : (وهو أثر غريب منكر ، وإسناده مجهول وفيه انقطاع).  
٢- أنه منقول عن ابن عمر وأبي أيوب ، وما نقل عنهما إن ثبت فإنه محمول على الزيارة لا على شد الرحل ، وثمة فرق بين الزيارة وبين شد الرحل ، فإذا كان الإنسان في المدينة وزار القبر فهذا لا يمنع منه ، بل هو سنة ، كزيارة القبور عموماً ، لكن مسألتنا في شد الرحل .

الدليل السادس : أنه لم يزل دأب المسلمين القاصدين للحج في جميع الأزمان على تباين الديار واختلاف المذاهب الوصول إلى المدينة المشرفة .

ونوقش : بأن ثم فرقا بين زيارة المدينة ، وبين شد الرحل لزيارة القبر ، فيقال : لا بأس أن يزور الإنسان مسجد النبي صلى الله عليه وسلم ، ويشد رحله لزيارة المسجد ، وبعد ذلك يزور القبر ، أما أن يخرج بقصد زيارة القبر فهذا لا دليل عليه .

ثم يقال : (دأب المسلمين) أي المسلمين؟ هل يقصد الصحابة والتابعين وتابعي التابعين ومن بعدهم؟ أم يقصد القرون المتأخرة عنهم؟ هذا هو المقصود ، وإلا فإن هذا لم يثبت عن الصحابة ، ولو كان ثبت عنهم شد الرحل إلى قبر النبي صلى الله عليه وسلم لشددنا ، وهم من أشد الناس محبة له صلى الله عليه وسلم ، فهل يقارن أحد حب الصحابة بحب غيرهم؟ أبداً والله ، لا يجب النبي صلى الله عليه وسلم محبة كمحبة الصحابة أحد فلازم الإيمان الصادق والمعاشرة واللقيا والصحبة ، أن تورث محبة زائدة على محبة من جاء من بعدهم ، في الجملة ، ومع ذلك لم ينقل عن أحدهم أنه كان يذهب إلى قبره ، يأتي من الشام أو من العراق أو من مصر أو من غيرها لزيارة قبره صلى الله عليه وسلم ، ولو كان أمراً مشروعاً لتواتر نقله ، وكثر الإخبار عنه .  
نوقشت هذه الآثار المروية عنهم إن ثبتت بأنها زيارة وليست شداً .





**القول الثاني :** أن السفر لزيارة القبور لا تجوز ، ومنها قبر النبي صلى الله عليه وسلم ، وقبرا صاحبيه ، بل هي بدعة ، إليه ذهب بعض الحنفية ، وهو قول الإمام مالك بن أنس رحمه الله ، وأكثر أصحابه ، ومنهم القاضي عياض ، وإليه ذهب بعض الشافعية كالجويني ، وابن الأثير ، والقاضي حسين ، وإليه ذهب الحنابلة في رواية ، وهو رأي ابن بطة ، وابن عقيل ، وشيخ الإسلام ابن تيمية ، وابن القيم ، وابن عبد الهادي من الحنابلة ، وهو رأي أئمة الدعوة النجدية ، واختيار الصنعاني ، وصديق حسن خان ، والألوسي علامة العراق ، واللجنة الدائمة في المملكة ، ومشايخنا الكبار ، كالشيخ عبد العزيز ، والشيخ ابن عثيمين ، وابن جبرين ، وكثير من العلماء المعاصرين .

**أدلتهم :**

**الدليل الأول :** قول النبي صلى الله عليه وسلم ، في حديث أبي هريرة المشهور : [ لا تشد الرحال إلا إلى ثلاثة مساجد : المسجد الحرام ، ومسجد الرسول صلى الله عليه وسلم ، والمسجد الأقصى ] متفق عليه ، وفي لفظ لمسلم [إنما يسافر إلى ثلاثة مساجد : مسجد الكعبة ، ومسجدي ، ومسجد إيليا] فقله (لا تشد .. لا يسافر) : هو نفي بمعنى النهي ، كقول الله تبارك وتعالى ﴿ فَلَا رَفَثَ وَلَا فُسُوقَ وَلَا جِدَالَ ﴾ أي لا يرفث ولا يفسق ولا يجادل ، والدليل أنه قد جاء في صحيح مسلم بلفظ (لا تشدوا) مصرحا بالنهي .

نوقش الاستدلال بالحديث بأن المستثنى منه محذوف ، الرسول صلى الله عليه وسلم قال : [ لا تشد الرحال إلا إلى ثلاثة مساجد ] أين المستثنى منه؟ قالوا : محذوف تقديره : لا تشد الرحال إلى مسجد إلا المساجد الثلاثة ... ، فيكون المنهي عنه شد الرحال إلى المساجد إلا الثلاثة مساجد وما سواها يجوز شد الرحل إليه و منها قبور الصالحين والأنبياء ، وأخصها قبر النبي صلى الله عليه وسلم ، وصاحبيه رضي الله عنهما ، ويدل عليه أنه قد جاء عند الإمام أحمد من حديث أبي سعيد ، أن النبي صلى الله عليه وسلم قال [ لا ينبغي للمطي أن تشد رحاله إلى مسجد يتغنى فيه الصلاة ... ] نص على المستثنى منه .

**رُدُّ أولاً :** بأن هذه الزيادة منكورة ، لعدم ورودها في الطرق الأخرى من حديث أبي سعيد ، ثم هي من أوهام شهر بن حوشب وهو ضعيف .

**ورُدُّ ثانيا :** بأن هذا استثناء مفرغ ، والمقدر فيه واحد من أمرين : **الأمر الأول :** إما أن يكون المقدر المسجد : فلا تشد الرحال إلى مسجد إلا المساجد الثلاثة ، وبالتسليم أن المقدر هو المسجد ، فإذا كانت المساجد لا يجوز شد الرحل إليها ، مع فضيلتها ، وبركتها ، وغيرها من باب أولى ، فإذا كان التقدير هذا ، كان نهيا عن المساجد باللفظ ، ونهيا عن سائر البقاع التي يعتقد فضيلتها بطريق التنبيه والأولى .

**الأمر الثاني :** وإما أن يكون التقدير : لا تشد الرحال إلى بقعة ابتغاء فضلها إلا المساجد الثلاثة ، فيشمل النهي قبور الأنبياء والصالحين ، وغيرها من البقاع الصالحة .



الدليل الثاني : عن أبي بصرة الغفاري رضي الله عنه ، أنه لقي أبا هريرة وهو جاء ، فقال : من أين أقبلت؟ قال : أقبلت من الطور ، صليت فيه ، قال : أما إنني لو أدركتك لم تذهب ، إنني سمعت رسول الله صلى الله عليه وسلم يقول [لا تشد الرحال إلا إلى ثلاثة مساجد..] أخرجه الإمام مالك في الموطأ ، والإمام أحمد ، والنسائي ، وأبو داود ، والترمذي ، وصححه الألباني رحمهم الله ، قالوا فهم الصحابي من هذا الحديث عمومته لكل بقعة ، سواء كانت مسجدا أم غير مسجد ، ورأى أن الطور لا يشد الرحل إليه ، ووافقوه الصحابي الآخر ، فإنه لم يرد عليه . مناقشات عامة الأحاديث : قالوا هذه الأحاديث محمولة على نفي الكمال والفضيلة ، لا على التحريم ، ومعنى ذلك أن أفضل الشد إنما هو هذه المساجد الثلاثة ، وأما غيرها فهو دونها في الفضل ، فيجوز شد الرحل إليها ، واستدلوا بما روى الإمام أحمد (ولا ينبغي للمطي أن تعمل إلى مسجد يتغى فيه الصلاة... ) . رد : بأن هذه الرواية ضعيفة لأنها من أوام شهر بن حوشب ، والعجيب أن الحافظ بن حجر رحمه الله يصححها ، لكن العلماء أنكروا عليه تصحيحه .

وقالوا : إن قوله (لا ينبغي) دال على أنه نفي كمال ، وليس نهيا ، ورد : بأن لفظه (لا ينبغي) في الشريعة إنما تأتي للممتنع غاية الامتناع ، قدرا وشرعا كقوله تعالى ﴿ وَمَا يَنْبَغِي لِلرَّحْمَنِ أَنْ يَتَّخِذَ وَكْدًا ﴾ نص على ذلك ابن القيم وغيره ، فهي من أعظم الصيغ تعبيراً عن النهي .

الدليل الثالث : أن السفر إلى القبور وشد الرحل إليها - أي قبر كان - يعتبر بدعة؛ لأنه لم يكن في عهد النبي صلى الله عليه وسلم ، ولا في عهد الصحابة الكرام رضي الله عنهم ، ولا التابعين ، ومن اعتقد ذلك وفعله فهو مخالف للسنة والإجماع ، فإن الأمة قد أجمعت على عدم مشروعية هذا الفعل ، واتفقوا عليه ، فهو لم يكن في عهد النبي ، ولم يكن في عهد الصحابة ، ولم يكن في عهد التابعين ، ولا تابعي تابعيهم ، إنما كان من بدع الروافض ، والرافضة يأتون كل باب شر ، وكل بدعة هم أهلها ، فإن بدعة مولد النبي صلى الله عليه وسلم ، لم تأت إلا في القرن الخامس أو السادس الهجري بالنسبة لشرق الأمة الإسلامية ، وأول ما بدأت كانت في مصر على يد الدولة العبيدية؛ لأنهم رأوا أن النصراني يحتفلون بميلاد عيسى عليه الصلاة والسلام ، فقالوا : محمد صلى الله عليه وسلم أولى بهذا الاحتفال ، وهم أهل مشاهد وأهل بدع ، فذهبوا يحتفلون بالمولد .

الدليل الرابع : عن ثابت بن الضحاك رضي الله عنه ، قال : (نذر رجل على عهد رسول الله صلى الله عليه وسلم ، أن ينحر إبلا ببوانة ، فأتى رسول الله صلى الله عليه وسلم ، فسأله فقال : [هل كان فيها وثن يعبد؟ قال : لا قال : فهل كان فيها عيد من أعياد الجاهلية؟ قال : لا ، فقال له صلى الله عليه وسلم : أوف بنذرِك]) أخرجه أبو داود ، والطبراني ، وصححه الحافظ ابن حجر رحمه الله ، فدل سؤاله صلى الله عليه وسلم ، على أن شد الرحل للبقعة من أجل اعتقاد فضلها حرام لا يجوز .



الدليل الخامس : أن النبي صلى الله عليه وسلم قال [لا تتخذوا قبوري عيدا ، ولا بيوتكم قبورا ، وصلوا علي ، فإن صلاتكم تبلغني حيث كنتم] أخرجه أبو داود ، وصححه النووي ، وابن القيم ، والألباني ، وجه الدلالة : أن القول بجواز زيارة قبر النبي صلى الله عليه وسلم ، يجعله عيدا ، وفيه فتح لباب التبرك والشرك ، فذلك يقتضي أن الناس يشدون الرحال إلى قبره ، وهذا يجعله في النهاية عيدا .

الدليل السادس : إذا كان السفر إلى بيت من بيوت الله حراما ، فالسفر إلى القبور لا يجوز من باب أولى ، فإذا قيل : هل يجوز أن يشد الإنسان الرحل لزيارة الجامع الأموي بدمشق؟ أو لزيارة جامع عمرو بن العاص في مصر ، أو غيرها؟ يقال : لا يجوز ، فإلى القبور من باب أولى .

الدليل السابع : أنه لو كان شد الرحل مطلوبا لدل الأمة عليه ، وأمرها به ، فهو من عظيم الأمور ، ولكنه حذر الأمة منه ، إلا إلى الثلاثة مساجد .

**الراجع :**

هو القول الثاني ، أنه لا يجوز شد الرحال إلى القبور ، لا إلى قبر النبي صلى الله عليه وسلم ، ولا قبر غيره . ومن أعظم الأدلة أنه لم يكن من فعل أصحاب النبي صلى الله عليه وسلم ، ولا من فعل التابعين ، ولا تابعيهم ، ولا من فعل خيار الأمة ، بل هو مما حدث في القرون المتأخرة على أيدي الرافضة والمبتدعة ، وما يدل على أن هذا القول ضعيف أن الذي يقول به ويعمله هم الروافض والمبتدعة ، وهذا يكفي في رده ودفعه .

**قال رحمه الله : و (صفةُ العمرة) أن يُحْرَمَ بها من الميقاتِ .**

صفة العمرة أن يحرم بها من الميقات إذا جاء من خارج مكة ، وهذا تقدم ، لقول النبي صلى الله عليه وسلم [هن هن لمن أتى عليهن من غير أهلهن ممن أراد الحج والعمرة] وأما إن كان في مكة فإنه يحرم من الحل ، وهذا تقدم من قبل ، وتقدم خلاف أهل العلم ، وقد حكي الإجماع على أن المكّي ومن كان في مكة لا يجوز له الإحرام من مكة ، وإنما يحرم من الحل ، من التنعيم أو من غيره؟ وقع خلاف بين أهل العلم ، لكن ذهب الحنفية ، والحنابلة إلى أن الأفضل أن يحرم من التنعيم ، وغيرهم يرى من الجعرانة أو غيرها .

**قال رحمه الله : أو من أدنى الحل من مكّي ونحوه لا من الحرّم .**

تقدم الكلام عنه كما في حديث عائشة ، حينما أرادت العمرة ، فإن النبي صلى الله عليه وسلم ، بعث معها أخاها عبد الرحمن فأحرمت من التنعيم .

**قال رحمه الله : فإذا طاف وسعى وقصر حل .**

إذا طاف وسعى وقصر أو حلق فإنه يحل ، وهذه صفة العمرة ، ولا حاجة لإعادة الكلام .

**قال رحمه الله : وثباح كل وقت .**

تفعل العمرة في كل وقت ، وليس ثمة وقت تمنع العمرة فيه ، بل هي مباحة طول العام ، في رمضان ، وفي شهر ذي الحجة ، وفي شهر ذي القعدة ، وفي المحرم ، وفي الصيف ، وفي الشتاء ، ليس لها وقت محدد ، فيحرم الإنسان بها في كل وقت ، لكن هل ثمة وقت تكره العمرة فيه؟ .



## أوقات تكره فيها العمرة :

اختلف العلماء هل توجد أوقات تكره فيها العمرة أم لا؟ على قولين :

**القول الأول :** أن العمرة تباح في كل وقت ، وليس ثمة وقت تكره فيه ، إليه ذهب المالكية ، والشافعية ، والحنابلة .  
**دليلهم :** عموم الأدلة التي جاء فيها الأمر بالعمرة ، مثل [تابعوا بين الحج والعمرة ، فإنهما ينفيان الذنوب والفقر كما ينفي الكير خبث الحديد] وغير ذلك .

**القول الثاني :** أن العمرة تكره في أيام ، يوم عرفة وأربعة أيام بعده ، أي : يوم النحر (يوم العيد) وأيام التشريق الثلاثة ، وإليه ذهب الحنفية رحمهم الله .

**أدلتهم :**

**الدليل الأول :** حديث عائشة ، أنها كانت تقول (حلت العمرة في السنة كلها ، إلا في أربعة أيام : يوم النحر ، وأيام التشريق ، ويوم عرفة) أخرجه البيهقي عنها .

**الدليل الثاني :** استدلوها بدليل عقلي ، أنها أيام شغل ، الإنسان مشغول فيها بأداء مناسك الحج ، فتكره العمرة فيها ، حتى لا يتشاغل عن الحج .

وقد تقدم أن العمرة في هذه الأيام ليست مكروهة على الراجح ، وإن كان للمالكية بعض التفصيل ، أنه إذا اشتغل بالحج فليس له الحق في أن يعتمر ، ويكره له العمرة حينئذ ، لكن يقال : من لم يكن حاجا لم تكره له العمرة ، وليس ثمة وقت تكره فيه .

**قوله :** (تباح كل الوقت) : المؤلف رحمه الله ، جعل الأمر مفتوحا ، وأنها تباح حتى لو كان الإنسان في مكة ، فإنه يجوز له أن يعتمر أكثر من مرة ، ويكررها .

## تكرار العمرة :

تكرار العمرة ينقسم إلى قسمين :

١- تكرار العمرة في العام .

٢- تكرار العمرة في السفر الواحدة .

هما مسألتان مهمتان جدا .

كم عمرة يفعل في السنة؟ ما حدها؟ وكذا تكرار العمرة في السفر الواحدة ، كما يفعل كثير من الناس الآن ، يذهب إلى مكة ، فيعتمر ، ثم يعتمر مرة ثانية ، ثم ثالثة ، ثم رابعة ، وربما يعتمر خمس أو ست مرات في سفره واحدة ، وذكر شيخنا حالة ربما يراها بعضكم ، ترى في مكة أن بعض الناس قد حلق ربع رأسه ، يخلق ربعا في عمرة ، ثم ربعا في عمرة ثم ربعا في أخرى ، وبعضهم يخلق الرأس نصفين ، نصفا في عمرة ، ونصفا في عمرة أخرى ، لكن نتكلم عن تكرار العمرة في العام ، ثم تكرارها في السفر .



## تكرار العمرة في العام :

هذه المسألة اختلف فيها العلماء على قولين :

**القول الأول :** أنه يستحب تكرار العمرة في العام الواحد أكثر من مرة ، وإليه ذهب طائفة من السلف ، فهو رأي علي ، وابن عمر ، وابن عباس ، وأنس ، وعائشة رضي الله عنهم ، وهو رأي عطاء ، وطاوس ، وعكرمة ، وابن المنذر ، والحنفية ، والشافعية ، والحنابلة ، والظاهرية ، وابن الماجشون ، ومطرف ، وابن حبيب من المالكية .

**أدلتهم :**

**الدليل الأول :** عن أبي هريرة رضي الله عنه ، مرفوعا [العمرة إلى العمرة كفارة لما بينهما] قالوا : فهذا شامل للعمرة والمرتين والثلاث ، بل ظاهره أنه يستحب تكرار العمرة أكثر من مرة .

**الدليل الثاني :** أن عائشة رضي الله عنها ، أهلت بالحج متمتعة ، فلما وصلت إلى سرف حاضت ، فأمرها النبي صلى الله عليه وسلم ، أن تجعل حجها قرانا ، ولما انتهت من حجها رضي الله عنها ، طلبت من النبي صلى الله عليه وسلم ، أن يعمرها ، لأنها تظن أن عمرتها قد بطلت وانتهت ، فأذن لها النبي صلى الله عليه وسلم تطيبا لخاطرها ، وأمر أخاها عبد الرحمن أن يخرج بها إلى التنعيم ، ثم رجعت بعمرة ، فهي اعتمرت عمريتين ، عمرة مع حجها ، وعمرة مفردة ، كما نص على ذلك الإمام الشافعي ، قالوا : وهذا دليل على استحباب تكرار العمرة ، بل ذهبوا إلى أبعد من ذلك ، أنه يستحب تكرارها في اليوم الواحد فضلا عن السفارة الواحدة .

**الدليل الثالث :** أثر عن علي رضي الله عنه ، أنه كان يقول : (في كل شهر مرة) أي : العمرة في كل شهر مرة ، أخرجه الإمام الشافعي ، وابن حزم .

**الدليل الرابع :** عن أنس رضي الله عنه ، : (كان إذا حَمَّ رأسه خرج فاعتمر) أخرجه الإمام الشافعي ، والبيهقي .  
**الدليل الخامس :** عن نافع قال : (اعتمر ابن عمر أعواما في عهد ابن الزبير مرتين في كل عام) أخرجه الإمام الشافعي ، وابن حزم .

هذه الآثار نوقشت : بأنها تحتمل أنها لسبب ، إما أن تكون لنذر ، أو لسبب رآه فاعله .

**ورد :** بأنه خلاف الظاهر ، إذ لو كانت نذرا لئین أنه نذر ، ثم إن الأصل في النذر الكراهة والمنع ، ولا يمكن أن يكون هذا من كبار علماء الصحابة رضي الله عنهم ، كعلي وابن عمر .

**الدليل السادس :** أن العمرة عبادة غير مؤقتة ، فيستحب تكرارها كالصلاة ، وليس لأحد أن يقيد وأن يكره .

**القول الثاني :** أنه يكره أداء العمرة في السنة أكثر من مرة ، وإليه ذهب الحسن ، والنخعي ، وهو رأي ابن سيرين ، وابن جبير ، وهو مذهب المالكية ، مع أن المالكية يقولون : إذا أحرم بالعمرة أصبحت لازمة يأتي بها ، لو أحرم بعمرة ثانية أو ثالثة أصبحت هذه العمرة لازمة يأتي بها ، هذا رأيهم ، أنه مكروه وليس محرما .

**أدلتهم :**

**الدليل الأول :** أن النبي صلى الله عليه وسلم ، لم يكرر العمرة مع قدرته على ذلك .



نوقش : بأن النبي صلى الله عليه وسلم ، لم يكرر العمرة ، وكذا لم يكرر الحج ، فهو لم يحج إلا مرة واحدة ، مع أنه قد يرد بأنه ليس بجيلته أن يكرر الحج ، لكن العمرة كان بإمكانه أن يكررها ، ويمكن أن يناقش بأن النبي صلى الله عليه وسلم ، كان مشغولاً بما هو أهم من العمرة ، الجهاد في سبيل الله ، والدعوة ، وتبليغ العلم ، ودعوة الناس إلى دين الله ، وهذه أهم من العمرة ، فتلك أمور واجبة فضلها عظيم ، والعمرة مستحبة وفضلها عظيم ، لكنها لا تصل إلى قدر تلك الأعمال العظيمة عند الله عز وجل ، ثم إن النبي صلى الله عليه وسلم يترك العمل وهو يحبه مخافة أن يفرض على أمته .

الدليل الثاني : قياس العمرة على الحج ، بجامع أن كلا منهما فيه طواف وسعي فاقتضى حكمها أن لا تفعل إلا مرة واحدة في السنة ، فكذلك العمرة .

ونوقش : بأنه قياس مع الفارق ، الحج مؤقت بوقت معين ، لا يمكن أن يكرره ، بخلاف العمرة فهي غير مؤقتة .  
الدليل الثالث : أنه فعل السلف ، نقل عن النخعي قال : (كانوا لا يعتمرون في السنة إلا مرة) فيقتدى بهم ، ويجاب بأنه قد نقل عن الصحابة كابن عمر وعائشة وأنس وابن عباس أنهم يستحبون تكرار العمرة ، وما نقل عن الصحابة مقدم على ما نقل عن غيرهم .

الراجع :

أنه يستحب تكرار العمرة في السنة الواحدة أكثر من مرة ، لذا قال ابن عبد البر : (ولا أعلم لمن كره العمرة في السنة مرارا حجة من كتاب ولا سنة يجب التسليم لمثلها ، والعمرة فعل خير ، والله عز وجل يقول ﴿وَأَفْعَلُوا الْخَيْرَ﴾).

تكرار العمرة في السفر الواحدة :

تقدم خلاف أهل العلم في حكم تكرار العمرة في العام الواحد ، وتقدم أن المالكية يكرهون ذلك وإن كانوا يرون أنه إن أحرم بعمرة أكثر من مرة انعقدت وصحت منه ، وبناء عليه فإنه يكره عندهم تكرار العمرة في السفر الواحدة من باب أولى .

وقد اختلف من قال بجواز تكرار العمرة في السنة الواحدة هل يكره تكرار العمرة في السفر الواحدة اختلفوا على أقوال :

القول الأول : أن تكرار العمرة في السفر الواحدة مستحب ، وإليه ذهب الحنفية ، والشافعية ، والحنابلة في قول ، بل قد ذهب الشافعية إلى القول باستحباب التكرار حتى في اليوم الواحد .

أدلتهم :

الدليل الأول : قصة عائشة رضي الله عنها ، أنها اعتمرت عمرتين ، وهي واضحة الدلالة في استحباب تكرار العمرة في السفر الواحدة ، وأنه لا بأس أن يعتمر من مكة ، ومن منع فليس معه دليل ، وقد أذن لها النبي صلى الله عليه وسلم في ذلك .



نوقش : بأن عائشة رضي الله عنها لم يأمرها النبي صلى الله عليه وسلم ابتداء ، لكنها طلبت وألحت عليه ، وكان النبي صلى الله عليه وسلم ، يجب أن يجيب طلبها ، فأجابها ، ولم يفعل هذا غير عائشة من الصحابة الكرام رضي الله عنهم ، ما قام أحد وقال : أنا سأذهب وأعتمر مع عائشة لما اعتمرت ، وأكرر العمرة ، خاصة الذين حجوا قرانا ، فإن الصحابة لم يفعلوا هذا .

ويقال : إن جماهير أهل العلم على جواز أن يعتمر الإنسان بعد حجه ، لكنه ليس سنة ، بل أقصى ما فيه الجواز ، أما القول بالسنية فيحتاج إلى دليل ، وكذا القول بأنه خاص بعائشة يحتاج إلى دليل .

الدليل الثاني : أن ابن عباس رضي الله عنه ، كان لا يرخص لأحد من أهل مكة يخرج من الحرم إلا رجوع محرما ، إلا الخطابين ومن تكرر دخولهم ، أخرجه البيهقي ، وجود إسناد ابن حجر رحمه الله .

الدليل الثالث : نقل عن قتادة رحمه الله (أن عطاء كان لا يرى بأسا أن يعتمر الرجل في الشهر مرة ومرتين وثلاثا) ذكره محمد بن الحسن في الحجة على أهل المدينة .

القول الثاني : أنه يكره الإكثار من العمرة في السفر الواحدة والموالاته بينها ، وليس محرما ، وإليه ذهب الحنابلة على الصحيح من المذهب ، والمحج الطبري رحمه الله .

**أدلتهم :**

الدليل الأول : أنه ظاهر قول السلف رحمة الله عليهم ، ولهذا قال عكرمة : (يعتمر إذا أمكن الموسى من شعره) وقال عطاء : (إن شاء اعتمر في كل شهر مرتين) .

الدليل الثاني : أنه لم ينقل عن النبي صلى الله عليه وسلم ، الموالاته بين العمر .

الدليل الثالث : أنه مكروه باتفاق السلف ، وقد ذكر ذلك شيخ الإسلام ابن تيمية رحمه الله .

الدليل الرابع : أن المنقول عن السلف ، الإنكار على من فعل هذا ، ولذا كان يقول طاوس ، وهو من أجل تلاميذ ابن عباس رضي الله عنهما ، أنه كان يقول للذين يعتمرون من التنعيم (ما أدري يؤجرون أم يعذبون؟ قيل له : فلم يعذبون؟ قال : لأنه يدع الطواف بالبيت ، ويخرج إلى أربعة أميال ، وإلى أن يجيء من أربعة أميال قد طاف مائة طواف). طواف).

الدليل الخامس : أن النبي صلى الله عليه وسلم ، اعتمر أربع عمر ، ولم يزد في كل سفرة عن عمرة واحدة ، ولا أحد ممن معه من الصحابة الكرام ، رضي الله عنهم ، مع أنهم من أحرص الناس على الخير ، ولذا يقول الحنابلة : (لم يبلغنا أن أحدا منهم جمع بين عمرتين في سفرة واحدة ، إلا عائشة ، لأنها اعتقدت أن عمرتها بطلت بحيضها ، ولو كانت العمرة حينئذ فاضلة لما اتفق الصحابة على تركها).

القول الثالث : أن تكرار العمرة في السفرة الواحدة بدعة ، إليه ذهب شيخ الإسلام ابن تيمية رحمه الله عليه ، وهو اختيار شيخنا ابن عثيمين ، وشيخ الإسلام في بعض المواضع قال : (بدعة) وفي بعضها قال : (مكروه) ليس في كل موضع يقول : بدعة ، بل قال في مواضع : بدعة ، وفي موضع : مكروه ، قال رحمه الله (وهذا الذي ذكرناه مما يدل على أن الطواف أفضل ، فهو يدل على أن الاعتمار من مكة وترك الطواف ليس بمستحب ، بل المستحب هو



الطواف دون الاعتمار ، بل الاعتمار فيه حينئذ بدعة لم يفعلها السلف ، ولم يؤمر بها في الكتاب والسنة ، ولا قام دليل شرعي على استحبابها ، وما كان كذلك فهو من البدع المكروهة بالاتفاق ..) وقال : (والإكثار من الاعتمار والموالة بينها ، مثل : أن يعتمر من يكون منزله قريبا من الحرم كل يوم أو كل يومين ، أو يعتمر القريب من المواقيت التي بينها وبين مكة يومان ، في الشهر خمس عمر أو ست عمر ونحو ذلك ، أو يعتمر من يرى العمرة من مكة كل يوم عمرة أو عمرتين ، فهذا مكروه باتفاق السلف ، لم يفعله أحد منهم ، بل اتفقوا على كراهيته ، وهو وإن استحبه طائفة من الفقهاء من أصحاب الشافعي وأحمد ، فليس معهم في ذلك حجة أصلا ، إلا مجرد القياس العام ..) .

دليلهم : أنه لم ينقل عن النبي صلى الله عليه وسلم ، الإكثار من العمرة ، ولا تكرارها في السفر الواحدة ، ولا عن أحد من الصحابة ، ولا التابعين ، ولا تابعيهم ، ولم ينقل عن سكن الحرم من الصحابة رضي الله عنهم ، والتابعين الإكثار من فعل ذلك ، وقد نص على ذلك شيخ الإسلام والمحب الطبري ، والمنقول عن السلف أنهم كانوا ينهون عن ذلك ، كما تقدم من كلام طاوس ، وهو من أجل تلاميذ ابن عباس كما قال شيخ الإسلام .

قال أبو طالب قيل لأحمد : ما تقول في عمرة الحرم؟ قال : أي شيء فيها؟ العمرة عندي التي يعمد لها من يريد لها من بيته أو من داره ، قال الله تعالى ﴿ وَأَتَمُّوا الْحَجَّ وَالْعُمْرَةَ لِلَّهِ ﴾ وذكر حديث علي وعمر) إنما إتمامها أن تحرم بها من دوية أهلك ، قال أبو طالب : قلت لأحمد : قال طاوس : الذي يعتمرون من التنعيم لا أدري أيؤجرون أو يعذبون .. فقد أقر أحمد قول طاوس الذي قاله أبو طالب) .

### الراجع :

أن يقال : الإكثار من العمرة ، والموالة بينها ، والمتابعة بينها مكروه كراهة شديدة؛ لأدلة أصحاب هذا القول ، وأما القول بالبدعية مع أنه قد ذهب إليه عدد كبير من العلماء ، الحنفية والإمام الشافعي رحمه الله وطائفة من السلف ، لا يجسر الإنسان أن يقول : هذا الفعل بدعة ، ويحتاج إلى دليل واضح ، وأدلة شيخ الإسلام واضحة ، لكن القول بالبدعية مع هؤلاء العلماء الأجلاء الكبار الذين قالوا إنه يستحب لا ينبغي ، لكن الذي ذهب إليه الحنابلة من أن التكرار مكروه كراهة شديدة وجهه قوي ، فيقال به ، وبعض العلماء المعاصرين يفتون باستحباب تكرار العمرة ، فيخرج الإنسان إلى التنعيم ، ويأتي بعمرة ، ثم بعد يومين أو ثلاثة يخرج إلى التنعيم ويأتي بعمرة ، فالقول بالبدعية يحتاج إلى دليل .

### الوقت بين العمرتين :

على القول باستحباب التكرار ، وكراهة الموالة الشديدة ، ما هو الحد الذي يفتى به؟ اختلف العلماء رحمهم الله ، فكان عكرمة يقول (يعتمر إذا أمكن موسى من رأسه) أي إذا كان فيه شعر يمكن حلقه فإنه يعتمر مرة أخرى ، وقال شيخ الإسلام : (يعتمر في الشهر مرتين) قال الإمام أحمد : (إذا اعتمر فلا بد أن يخلق أو يقصر ، وفي عشرة أيام يمكن حلق الرأس) يمكنه أن يعتمر في عشرة أيام أو عشرين يوما ، لأن الشعر حينئذ يكون قد نبت ، يقول شيخ الإسلام (وهذا الذي قاله الإمام أحمد فعل أنس بن مالك الذي رواه الشافعي ، أنه كان إذا حم رأسه خرج فاعتمر ، وهذا





لأن تمام النسك الحلق أو التقصير ، وهذا إما واجب فيه أو مستحب ، وحده نبات الشعر ، وأقصر مدة يمكن فيها إتمام النسك) وهذا مبني على جواز التكرار والموالة بينها ، فهي مسائل مترتبة :

**أولاً : هل يجوز في السنة الواحدة تكرار؟**

عرفنا أن في المسألة قولين : قولاً بالاستحباب ، وقولاً بالكراهة .

**ثانياً : في السفارة الواحدة .**

في المسألة ثلاثة أقوال : قول بالاستحباب ، وقول بالكراهة الشديدة ، وقول بالبدعية ، فإذا قيل بالاستحباب أو الكراهة ، فما حده؟ حده أن يحمم رأسه ، المدة : عشرة أيام عند بعضهم ، وبعضهم يطلق ويقول : لا يقال بالأيام ، وإنما يقال : متى ما أمكن أن يجد شعراً يخلقه فإنه يستحب التكرار ، وأما قبل ذلك فلا يستحب .

**مكان الإحرام لتكرار العمرة :**

اختلف فيه أهل العلم :

**القول الأول :** مذهب الحنفية والحنابلة كما تقدم ، أنه يحرم من التنعيم؛ لأن النبي صلى الله عليه وسلم ، بعث بعائشة مع أخيها إلى التنعيم فأحرمت منه .

**القول الثاني :** أنه يحرم من الجعرانة .

**القول الثالث :** أنه يحرم من الحل من أي موضع كان ، المهم أنه إذا أراد أن يحرم فإنه يخرج إلى الحل فيحرم منه .

والنبي صلى الله عليه وسلم بعث عائشة إلى التنعيم؛ لأن التنعيم أقرب نقطة إلى الحرم ، قرابة خمسة كيلو ، وسمي تنعيماً؛ لأنه بين جبلين ، جبل اسمه : ناعم وتعيم ، والوادي عُمان ، فسمي المجموع التنعيم ، ويوجد فيه الآن مسجد يسمى مسجد عائشة رضي الله عنها ، وفيه مكان لدورات المياه ومستحبات يغتسل فيها الناس .

**القول الرابع :** أنه يحرم من الميقات ، يرجع إلى الميقات ويحرم منه ، وهو منقول عن علي ، وعائشة ، وابن عمر ، وابن الزبير ، وأنس ، واختاره الشيخ الألباني ، لكن الجمهور على أنه يعتمر من الحل ، اختلفوا في الموضع واتفقوا على الحل ، والله أعلم .

**وصلى الله وسلم على نبينا محمد وعلى آله وصحبه أجمعين .**



بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

الحمد لله رب العالمين ، وصلى الله وسلم على نبينا محمد ، وعلى آله وصحبه أجمعين .

العمرة التي تجزئ عن الفرض :

قال المؤلف رحمه الله : وتجزئ عن الفرض .

أي إن العمرة من التنعيم ، وعمرة المتمتع ، وعمرة القارن تجزئ عن الفرض؛ لأن العمرة إما أن يأتي بها من الميقات ، وإما أن يأتي بها من التنعيم ، كأن يكون في مكة ويخرج ويعتمر من التنعيم ، وإما أن يأتي بها مع الحج قارنا أو متمتعا ، وجاء كلامه مطلقا غير مقيد بشيء .

أما عمرة المتمتع فلا خلاف بين أهل العلم رحمهم الله في أنها تجزئ عن الفرض ، حتى قال ابن قدامة رحمه الله (لا نعلم في أجزاء عمرة المتمتع خلافا) وإليه ذهب عامة أهل العلم ، فهو رأي ابن عمر ، وعطاء ، وطاوس ، ومجاهد ، وهو مذهب الحنفية ، والمالكية ، والشافعية ، والحنابلة ، والمراد على قول من قال إن العمرة واجبة وفرض ، وأما على قول من يرى عدم الوجوب فلا تدخل في مسألتنا .

أما لو حج مفردا ، ثم خرج بعد أن انتهى من حجه إلى التنعيم وأتى بعمرة ، فهل تجزئه عن عمرة الإسلام أو لا؟ الصحيح من المذهب الإجزاء ، وهو قول جمهور أهل العلم رحمة الله عليهم؛ لأنهم يرون أن العمرة من التنعيم صحيحة ، فتجزئ عن عمرة الإسلام ، لأنه تقدم أنها مستحبة عند الحنفية ، والشافعية ، وعند المالكية مكروهة في الأصل لكرهه التكرار عندهم ، لكن إذا أحرم بها انعقدت وأجزأت ، وهي مجزئة عند الحنابلة أيضا ، لكن ذهبوا في رواية إلى عدم الإجزاء ، وهذا القول ذهب إليه بعض الحنابلة ، واختاره بعض أهل العلم ، حتى قال ابن القيم رحمه الله عليه (وأما عمرة الخارج إلى الحل فلم تشرع ، وأما عمرة عائشة فهي زيارة محضة ، ولم تشرع إلا عمرة مع الحج أو مفردة بسفر ، لا من الحرم ، وفي إجزاء العمرة من التنعيم نزاع) .

أدلة القائلين بعدم الإجزاء :

الدليل الأول : قوله تعالى ﴿ وَأَتَمُّوا الْحَجَّ وَالْعُمْرَةَ لِلَّهِ ﴾ قال عمر وعلي رضي الله عنهما (إنما إتمامهما أن تأتي بهما من ديرة أهلك) .

الدليل الثاني : قالت عائشة رضي الله عنها ، : (والله ما كانت عمرة ، إنما كانت زيارة) .

الراجع :

أن الإجزاء منين على الصحة ، فإن كانت هذه العمرة صحيحة فإنها مجزئة ، وأما إذا قيل بعدم صحتها فإنها غير مجزئة ، لكن الجمهور على أنها منعقدة صحيحة فتكون مجزئة .

عمرة القارن وإجزاؤها عن عمرة الإسلام :

الجمهور على أنها تجزئ عن عمرة الإسلام ، هذا رأي ابن عمر ، وعطاء ، وطاوس ، ومجاهد ، قال ابن قدامة : (لا نعلم فيه خلافا) .



أدلتهم :

الدليل الأول : حديث الصبي بن معبد ، حينما جاء إلى عمر رضي الله عنه ، فقال (يا أمير المؤمنين ، إني وجدت الحج والعمرة مكتوبين علي فأهللت بهما ، فقال عمر : هديت لسنة نبيك) أخرجه أبو داود ، والنسائي ، وصححه الألباني .

وجه الاستدلال : أن هذا الرجل أحرم بهما على أنهما واجبان عليه ، وإذا كانا واجبين عليه فإن ذمته تبرأ بأدائهما ، لأنه قد أداهما .

الدليل الثاني : حديث عائشة رضي الله عنها في حجتها ، أن النبي صلى الله عليه وسلم قال : [طوافك بالبيت وبالصفا والمروة يسعك لحجك وعمرتك] فهذا دليل على أن عمرتها قد أجزأت عن عمرة الإسلام ، ولذا قال لها حين حلت [قد حللت من حجك وعمرتك] وهذا صريح في أنها مجزئة .

القول الثاني : أن عمرة القارن لا تجزئ عن عمرة الإسلام ، إليه ذهب الحنابلة في رواية اختارها أبو بكر .

أدلتهم :

الدليل الأول : أنها غير تامة ، لأنه لا طواف لها ، ففي التمتع يطوف ويسعى ويقصر ، ثم يطوف ويسعى في الحج ، وفي القارن والإفراد يطوف طوافا واحدا ويسعى سعيًا واحدًا ، قالوا : فهي ناقصة لأنه لا طواف لها ، فلا تجزئ عن عمرة الإسلام .

نوقش : بأن هذا تعليل في مقابل النص ، فإن النبي صلى الله عليه وسلم قال لعائشة [قد حللت من حجك وعمرتك].

الدليل الثاني : أن عائشة لو كانت عمرتها في قرانها مجزئة عن عمرة الإسلام ، لما احتاجت أن تعتمر مرة ثانية . ونوقش : بأن عمرتها بعد الحج إنما كان بطلب منها ، ولم يكن بأمر من النبي صلى الله عليه وسلم ، وإنما استجاب لها تطييبًا لخاطرها ، ولهذا فالقارنون معه لم يأمرهم أن يأتوا بعمرة . وهذا كله مبني على القول بأن العمرة واجبة .

الراجع :

هو القول الأول ، أن القارن عمرته تجزئه عن عمرة الإسلام .

قال رحمه الله : وأركان الحج الإحرام .

سيترك المؤلف عن أركان الحج ، وقد عدها العلماء وحصروها بالتتابع والاستقراء ، وقد ذكرها المؤلف رحمه الله .

أركان الحج :

الركن هو جانب الشيء الأقوى ، وهو جزء من الماهية ، وهو الجزء الذي لا يتصور وجود وقيام الشيء إلا به .

الإحرام :

هو ركن عند المالكية ، والشافعية ، والحنابلة ، والمراد بالإحرام : نية الدخول في النسك ، كما تقدم في أول الكتاب .



## حكم الإحرام :

قد ذهب الجمهور إلى أنه ركن :

أدلتهم :

الدليل الأول : لأنه لا يجبر بدم ، وهذه صفة الركن ، بخلاف الواجب ، فإنه إذا لم يمكن تداركه يجبر بدم .

الدليل الثاني : أنه تنشأ عنه صفة تلازم الماهية ، وتقارن جميع الأركان كلها ، فصار كأنه جزء منها وداخل فيها ، فالإحرام يصاحب الحج من أوله حتى آخره ، وكذا العمرة ، وهذه صفة الركن .

الدليل الثالث : ولأنه نية للدخول في الحج ، ولا يتم بدونها ، لقوله صلى الله عليه وسلم : [إنما الأعمال بالنيات] وإذا كان هو نية النسك فلا يمكن أن يتم النسك إلا به .

الدليل الرابع : القياس على سائر العبادات ، فإنها لا تتم بدون نية ، وهذا يدل على أنه ركن .

نوقش : بأن القياس على العبادات فيه إشكال ، فإن النية في الصلاة ليست ركناً ، وإنما هي شرط ، لكن العلماء قاسوها عليها من ناحية أنه لا تصح العبادة من دون نية .

القول الثاني : أن الإحرام شرط للحج والعمرة ، وليس ركناً ، وإليه ذهب الحنفية رحمهم الله ، والحنابلة في رواية ، وعند الحنابلة رواية أخرى أنه واجب ، وذكر بعض الحنفية أنه شرط من وجه ، وركن من وجه آخر ، وذكر الحصكفي : أنه شرط ابتداء ، وله حكم الركن انتهاء .

أدلتهم :

الدليل الأول : عن عبد الرحمن بن يعمر الديلي رضي الله عنه ، أن النبي صلى الله عليه وسلم قال [الحج عرفة] وهذا دليل على أن الركن هو الوقوف بعرفة ، وما سوى الوقوف بعرفة فليس بركن .

ونوقش : بأن النبي صلى الله عليه وسلم قال هذا لبيان أن أهم الأركان هو الوقوف بعرفة؛ لأنه يفوت على الحاج ، بخلاف غيره فيمكن تداركه ، وإلا فإنه بالإجماع أن طواف الإفاضة ركن من أركان الحج ، كما ذكر القرطبي وغيره ،

قال الله تبارك وتعالى : ﴿ ثُمَّ لْيَقْضُوا تَفَثَهُمْ وَلْيُوفُوا نُذُورَهُمْ وَلْيَطَّوَّفُوا بِالْبَيْتِ الْعَتِيقِ ﴾ وقد ذكر المفسرون أن المراد بالطواف هنا طواف الإفاضة .

الدليل الثاني : قياس الإحرام على نية الصلاة ، فإن النية في الصلاة شرط ، فكذلك الإحرام في الحج ، يعتبر شرطاً وليس ركناً؛ لأن كلا منهما نية ، فهذا نية الدخول في الصلاة ، وذاك نية الدخول في النسك ، هذا إحرام وهذا تحريم .

الدليل الثالث : أن الإحرام يجوز فعله قبل دخول وقت الحج ، فوجب أن يكون شرطاً كالطهارة ، فإن الطهارة يجوز فعلها قبل وقت الصلاة ، ولو كان الإحرام ركناً لما صح قبل دخول الوقت .

ويناقش : بأن هذه المسألة مختلف فيها ، فإن من أهل العلم ، الشافعية وغيرهم ، على أنه إذا أحرم بالحج قبل وقته فإنه ينعقد عمرة مجزئة ، ولا ينعقد الإحرام بالحج ، بخلاف قول الجمهور ، فالمسألة مختلف فيها .



الراجع :

الأقرب أن يقال : هو ركن ، كما ذكر المؤلف والجمهور؛ لأنه لا يجبر بدم ، ولا يتم النسك إلا به ، والقول بالشرطية له وجه قوي جدا .

ثمار النزاع :

الثمرة الأولى : أن الحنفية أجازوا الإحرام بالحج قبل أشهر الحج ، وهذا من ثمرة القول بأنه شرط وليس ركنا ، فلو قيل إنه ركن فلا بد أن يكون في الوقت ، لكن القول على أنه شرط يجوز تقديم الإحرام على أشهر الحج؛ لأن الشرط يجوز تقديمه على الوقت .

الثمرة الثانية : أن المتمتع لو أحرم بالعمرة قبل أشهر الحج ، وأتى بأفعال العمرة في أشهر الحج فإنه يعتبر متمتعا ، إما يأتي بالأفعال كاملة ، أو يأتي بأكثر الركن ، كأربعة أشواط من طوافها ، فإنه في هذه الحال يعتبر متمتعا؛ لأنهم يرون أن الإحرام ليس ركنا ، بل هو شرط ، وإذا عرف الإنسان أصول المسائل اتضحت له مجموعة من الفروع الفقهية التي يقولون بها ، ولا يستشكل الإنسان : لماذا قالوا بهذا القول؟ ج/ لأنه مبني على أصل عندهم مطرد يمشون عليه .  
الثمرة الثالثة : أنه لو أحرم الصبي ثم بلغ فإن لم يجدد إحرامه لم يجزئه عن حجة الإسلام ، بل لا بد أن يجدد الإحرام من أجل أن يوقع الركن في وقته .

الثمرة الرابعة : أنه لو جدد إحرامه قبل الوقوف ونوى أنه حجة الإسلام فإنه يجزئه ، وإنما ذهبوا إلى هذا بناء على أنه شبيه بالركن ، واحتياطا للعبادة .

﴿ قال رحمه الله : والوقوف . ﴾

وقدم تقدم من قبل والأدلة على ركنيته ، ونقل إجماع أهل العلم في موضعه .

﴿ قال رحمه الله : وطواف الزيارة . ﴾

تقدم أيضا ، وهو طواف الإفاضة وقد تقدمت أسماؤه وحكمه ، وأنه ركن بإجماع أهل العلم رحمة الله عليهم .

﴿ قال رحمه الله : والسعي . ﴾

تقدم الخلاف فيه من قبل ، وأن العلماء اختلفوا فيه على ثلاثة أقوال :

١- قول بالركنية .

٢- قول بالوجوب .

٣- قول بالاستحباب والسنية .

﴿ قال رحمه الله : وواجباته : ﴾

ولما ذكر رحمه الله أركان الحج ، وهي : الإحرام ، الوقوف بعرفة ، الطواف ، السعي ، تكلم عن واجبات الحج ، وهي سبعة عددها المؤلف رحمه الله .



﴿ قال رحمه الله : الإحرام من الميقاتِ المعتبرِ له .

تقدم هذا في باب المواقيت ، وأن الحاج يحرم من ميقاته الأصلي إذا مر به ، فإن مر بغير ميقاته أحرم منه .

﴿ قال رحمه الله : والوقوفُ بعرفةَ إلى الغروبِ .

الوقوفُ بعرفةَ إلى الغروبِ عند جماهير أهل العلم واجب من واجبات الحج ، ولهذا اختلفوا فيما لو دفع قبل الغروب هل يلزمه دم أم لا؟ الجمهور : يلزمه ، والشافعية : لا يلزمه .

﴿ قال رحمه الله : والمبيتُ لغيرِ أهلِ السقايةِ والرعايةِ بمنى ومزدلفة .

تقدم حكم المبيت بمنى وأن العلماء اختلفوا فيه على قولين : أنه واجب ، وهذا قول الجمهور ، وقول بأنه سنة ، وهذا قول الحنفية ، وتقدم حكم المبيت بمزدلفة وأن العلماء اختلفوا فيه على ثلاثة أقوال : قول بأنه واجب يجبر بدم ، وهذا رأي جماهير أهل العلم ، وقول بأنه ركن ، وهو منقول عن ابن عباس ، وابن الزبير رضي الله عنهم ، ومنقول عن خمسة من كبار التابعين ، علقمة ، والأسود ، والشعبي ، والنخعي ، والحسن البصري ، وذهب عطاء في رواية عنه ، والشافعية في قول إلى أن المبيت سنة وليس بواجب .

والمذهب عندنا أن المبيت بمنى ومزدلفة واجب من واجبات الحج ، وهو قول جمهور أهل العلم .

قوله : (والمبيت لغير أهل السقاية والرعاية) : أهل السقاية والرعاية لا يجب عليهم المبيت ، وقد خفف عنهم لاشتغالهم بمصلحة عامة للحجيج .

﴿ قال رحمه الله : إلى بعد نصفِ اللَّيْلِ .

يجب على الحاج أن يبيت بمنى ومزدلفة نصف الليل ، وتقدم مقدار المبيت ، ذكر أهل العلم أنه يبيت أكثر الليل ، وأكثر الليل هو الزيادة على النصف ، وهل تقاس المدة من غروب الشمس إلى طلوع الشمس ، أو من غروب الشمس إلى طلوع الفجر؟ قولان ، الأحوط أن تقاس من غروب الشمس إلى طلوع الشمس حتى تكون المدة أوسع . غير أهل السقاية والرعاية يجب عليهم المبيت في مزدلفة وفي منى ، وأما أهل السقاية والرعاية فلا يجب عليهم المبيت فيهما ، ومثلهم كل من يتضرر بالمبيت ، فلا يجب عليه ، وكل من له عذر جاز له ترك المبيت ، ومثلهم الشرط ومن يعملون في الصحة وما يتعلق بشؤون الحجاج .

فدية من ترك المبيت :

اختلف فيها العلماء على قولين :

القول الأول : أن أهل السقاية والرعاية ومثلهم ممن ترك المبيت لعذر ، سواء كان العذر خاصاً أم عاماً ، خاصاً كالمرض ، أو عاماً كمن يعمل في شؤون الحجاج ، إذا تركوا المبيت فلا شيء عليهم ، إليه ذهب الشافعية ، والحنابلة . أدلتهم :

الدليل الأول : عن ابن عمر رضي الله عنهما ، قال (استأذن العباس النبي صل الله عليه وسلم ، أن يبيت بمكة ليالي منى من أجل سقايته ، فأذن له) وجاء في رواية البيهقي (رخص النبي صلى الله عليه وسلم للعباس بن عبد المطلب أن يبيت بمكة ليالي منى من أجل سقايته) .



**القول الثاني :** أنه يجوز لأهل السقاية والرعاية وأهل الأعذار ترك المبيت ، لكن عليهم دم ، وإن كان لضرورة أو حاجة ، وإليه ذهب المالكية رحمهم الله .

**أدلتهم :**

الدليل الأول : يمكن أن يستدل لهم بأثر ابن عباس رضي الله عنهما ، (من ترك شيئاً من نسكه أو نسيه فليهرق دماً) وهذا جاء عاماً في النسيان والترك ، الناسي معذور ومع ذلك قال إن عليه دماً ، فمثله من كان محتاجاً لترك المبيت .

**الراجع :**

هو القول الأول ، أن من ترك المبيت بمنى ومزدلفة لعذر لا يجب عليه شيء؛ لأن النبي صلى الله عليه وسلم لم يوجب على العباس دماً ، بل أذن له ولم يأمره بشيء .

**قال رحمه الله : والرَّمِيُ .**

تقدم هذا من قبل ، و تقدم أنه واجب من واجبات الحج ، وعليه عامة أهل العلم رحمة الله عليهم ، ولم يخالف في ذلك إلا الزهري ، وابن الماجشون ، ذهبوا إلى ركنيته ، والراجع ما ذهب إليه الجمهور .

**قال رحمه الله : والحِلاَقُ .**

تقدم أن الحلق واجب من واجبات الحج والعمرة ، الحلق أو التقصير ، وهذا قول عامة أهل العلم ، ولم يخالف في هذا إلا الشافعية ، فذهبوا إلى أن الحلق والتقصير ركن من أركان الحج ، وهل هو إطلاق من محذور أو نسك من الأنسك؟ تقدم .

**قال رحمه الله : والودَاعُ .**

أي طواف الوداع ، تقدم الكلام عنه ، وفيه قولان : الجمهور أنه واجب من واجبات الحج ، يجبر بدم إذا تركه ، ويخفف فيه عن الحائض والنفساء ، هذا رأي الحنفية ، و الشافعية ، والحنابلة ، وخالف المالكية فاستحبوه ، والراجع قول الجمهور أنه واجب في الحج ، أما في العمرة ففيه قولان تقدما .

**قال رحمه الله : والباقي سُنَنٌ .**

الباقي بعد الواجبات سنن ، مثل : المبيت بمنى ليلة عرفة ، والدعاء بعد الجمار ، والوقوف بعد رمي الجمرة ، واستقبال القبلة في رمي الجمار ، على القول باستحبابه ، واستقبال جمرة العقبة ، والوقوف في الدعاء في عرفة ، وغير ذلك من السنن التي جاءت في حجة النبي صلى الله عليه وسلم ، إذا تركها لا يجب عليه شيء .



﴿ قال رحمه الله : وأركانُ العمرةِ إحرامٌ وطوافٌ وسعيٌ . ﴾

أركان العمرة :

لما انتهى من الحج تكلم عن أركان العمرة ، وأركانها ثلاثة بالتتابع والاستقراء :

١- الإحرام .

ويجري فيه الخلاف الذي جرى في الإحرام في الحج ، بين الجمهور ، والحنفية .

٢- الطواف .

وهو ركن بالإجماع في العمرة .

٣- السعي .

وفيه الخلاف السابق ، هل هو ركن أو واجب أو سنة ، ثلاثة أقوال ، والحنابلة على أنها أركان كما ذكر المؤلف ، يقول ابن هبيرة (أجمعوا على أن أفعال العمرة من الإحرام والطواف والسعي أركان لها كلها) .

واجباتها :

﴿ قال رحمه الله : وواجباتها الحِلْقُ . ﴾

الحلق واجب من واجبات العمرة كما هو واجب من واجبات الحج ، ويجري فيه الخلاف السابق .

﴿ قال رحمه الله : والإحرام من ميقاتها . ﴾

الإحرام واجب من ميقاتها كما هو في الحج .

قوله : (من ميقاتها) : يشمل ميقات الآفاقي ، وميقات المكي ، فالآفاقي يمر من ميقاته الذي يمر عليه ، وأما المكي فيحرم من الحل كما تقدم .

﴿ قال رحمه الله : فمن ترك الإحرام لم ينعقد نسكُهُ . ﴾

إذا لم ينو الإحرام لا ينعقد نسكه ، وهذا إذا تصورت هذه المسألة ، وتصورها صعب ، هل يتصور أن إنسانا يترك نية الإحرام؟ إذا تصور فإنه لم يجرم وإذا لم ينو لم ينعقد نسكه ، ومثله في الصلاة ، هل يتصور أن الإنسان يكبر تكبيرة الإحرام وهو لم ينو الفعل؟ لا أدري ، لكن يمكن أن يكون في بعض الحالات ، بعض الناس يتكلمون وهم نيام ، من طبعه أن يقوم ويتكلم ، وإذا سأله قال : لم أشعر ، بل بعضهم يقول : لم أستيقظ إلا وأنا أتوضأ ، يدور في البيت ويتوضأ فإذا وضع الماء على وجهه استيقظ ، لو كبر في هذه الحال ، أقام وكبر ، ولم يصح إلا في الصلاة ، لا تنعقد صلاته ، لكن الفقهاء يقولون : تصوير هذا صعب ، وأنا وقفت على بعض الأشخاص الذين هم بهذه الصورة ، يقوم ويمشي ويدور وهو لا يدري ، حتى يصل بعضهم إلى المغسلة ويتوضأ .





﴿ قال رحمه الله : وَمَنْ تَرَكَ رُكُنًا غَيْرَهُ أَوْ نِيَّتَهُ لَمْ يَتِمَّ نُسُكُهُ إِلَّا بِهِ . ﴾

من ترك ركنا غير الإحرام أو نية الإحرام ، لم يتم حجه أو عمرته إلا به ، من ترك الركن فلا بد أن يأتي به ، بخلاف الواجبات فإنها تجبر بدم ، أما الركن فلو قدر أنه ترك طواف الإفاضة ، فيلزم بأن يبقى على إحرامه ، ويأتي بطواف الإفاضة ، لو قدر أنه ترك السعي على القول بأنه ركن ، فلا بد أن يرجع ويأتي به ، لو قدر أنه ترك الوقوف بعرفة ، ولم يفت وقت الوقوف جاء به ، وإن فات وقت الوقوف ، هذا لا يمكن ، لأنه دخل في مسألة الفوات والإحصار ، يكون قد فاتة الحج حينئذ ، ويتحلل بعمره ، المهم أن من ترك ركنا لا يتم نسكه حتى يأتي به ، والله أعلم .  
وصلى الله وسلم على نبينا محمد وعلى آله وصحبه أجمعين .



## بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

الحمد لله رب العالمين ، وصلى الله وسلم على نبينا محمد ، وعلى آله وصحبه أجمعين .

قوله : (أونيته) هل مقصوده ترك أصل النية؟ كأن طاف بلا نية؟ هذا لا إشكال فيه ، لو طاف وهو لم يقصد الطواف فإنه لا يصح طوافه ، لعدم وجود النية ، وبعض أهل العلم يرى أنه يصح ، ومثله السعي وغيره ، واستثنوا من هذا الوقوف بعرفة ، فأجمعوا على أنه لو وقف وهو لا يدري أنها عرفة فإنه يصح وقوفه ، أو وقف وهو ناس ، فيصح وقوفه .

وتقدم الخلاف هل يشترط تعيين العبادة أو النسك؟ في المسألة خلاف ، والراجح عدم اشتراط ذلك ، فمن طاف طواف الإفاضة مثلا في يوم النحر ، ولم ينو أنه طواف إفاضة ، بل نوى أصل الطواف ، فإنه يجزئه ، ولكن لو طاف لشيء ونوى غير ما طاف له فإنه لا يجزئه ، مثلما لو طاف الإفاضة بنية أنه وداع ، لأنه خالف في النية ، فعل شيئا ونوى غيره ، نعم لو طاف بلا نية تعيين فإنه يصح .

﴿قال رحمه الله : وَمَنْ تَرَكَ وَاجِبًا فَعَلِيهِ دَمٌ .﴾

هذه المسألة مرت من قبل ، والمراد بالدم شاة أو سبع بقرة أو سبع بدنة ، وهذا رأي عامة أهل العلم ، ولم يأت دليل على وجوب الدم في ترك الواجب إلا ما جاء في الإحصار ، فإن الله تبارك وتعالى قال : ﴿فَإِنْ أُحْصِرْتُمْ فَمَا اسْتَيْسَرَ مِنَ الْهَدْيِ﴾ هذا الذي جاء النص عليه وبه ، وأما ما سوى ذلك فلم يأت نص عن النبي صلى الله عليه وسلم ، ولم يأت نص من القرآن على وجوب الهدي فيه ، لكن العلماء رحمهم الله يستدلون بأثر ابن عباس المشهور (من ترك شيئا من نسكه أو نسبه فليهرق دما) وبعضهم يرى أن له حكم الرفع ، له حكم الرفع لأنه مجال للاجتهاد فيه ، وقد تقدم أنه صحيح موقوفا ، وضعيف مرفوعا إلى النبي صلى الله عليه وسلم .

ونوقش قولهم بأنه مما يحتمل الاجتهاد ، وأنه رضي الله عنه رأى أن من ترك ما يجب فعله يجب عليه الدم ، كمن فعل ما يحرم فعله ، فإنه تجب عليه الفدية ، مثلا : من حلق رأسه فقد جاء النص في القرآن والسنة أن عليه فدية ، وأن الفدية ثلاثة أشياء : إما إطعام ستة مساكين أو صيام ثلاثة أيام أو ذبح شاة ، وربما قاس ابن عباس رضي الله عنهما هذا على ذلك ، ورأى أن من ترك واجبا فعليه دم ، قياسا على من فعل محظورا فعليه فدية ، واقتصر رضي الله عنه على وجوب الدم ، وبعضهم يقول : ربما قاس رضي الله عنه على الإحصار ، المحصر يجب عليه دم كما سيأتي . لذلك كان من أهل العلم من يرى أن من ترك واجبا فلا شيء عليه ، إلا ما جاء النص عليه ، وهو دم الإحصار ، وأما ما سواه فلا يجب فيه دم ، ومن أهل العلم من نص على بعض المسائل ، كمن تجاوز الميقات ، من أهل العلم من يرى عدم وجوب الدم عليه ، كما نقل عن عطاء ، والحسن ، والنخعي ، فإنهم يرون أن لا دم عليه ، قالوا : ومثله من ترك شيئا من الواجبات الأخرى فإنه لا دم عليه .



ذهب شيخنا ابن عثيمين رحمه الله ، وبعض أهل العلم إلى وجوب الدم على من ترك واجبا من واجبات الحج ، من باب السياسة الشرعية ، ومن باب استصلاح الناس ، يقولون : يخرج الإنسان من العهدة إذا قال : الفقهاء والعلماء قالوا بوجوب الدم ، فإذا سئل قال : ذكر العلماء والفقهاء أن من ترك واجبا فعليه دم ، وبهذا يكون قد خرج من العهدة ، فهو مجرد ناقل ، لذا قال شيخنا عليه رحمة الله (والذي يظهر لي أن من ترك واجبا فعليه دم احتياطا واستصلاحا للناس؛ لأن كثيرا منهم قد يتساهل إذا لم يكن عليه شيء) .

📖 قال رحمه الله : أو سنة فلا شيء عليه .

من ترك سنة من سنن الحج فلا شيء عليه ، والدم إنما يكون في الواجبات كما ذكر المؤلف؛ قياسا على الصلاة ، فلا يشرع سجود السهو في ترك سننها ، فلا يشرع هنا من باب أولى؛ لأن سجود السهو أدخل من باب جبران الحج؛ لأن السهو يتعدى من الإمام إلى المأموم ، فالمأموم سيكون تاركا لها تبعاً له ، كما لو ترك الجهر بالقراءة في الصلاة ، ومع ذلك لم يجب السهو في ترك السنن ، فهنا من باب أولى؛ لأن ترك السنة يقتصر على الحاج نفسه ، هكذا ذكروا ، وهو تعليل صحيح ، فلا يجب في ترك سنن الحج شيء .



## باب الفوات والإحصار

قوله : (الفوات) : اسم مصدر فات فوتا وفواتا ، والجمع أفوات ، وهو : إذا سبق فلم يدرك .  
ومعناه اصطلاحا لا يخرج عن معناه اللغوي ، وهو أن يفوته الوقوف بعرفة .

قوله : (الإحصار) لغة : مصدر أحصره إذا حبسه حاصر مرضا كان أو عدوا ، ويقال مصدر حصره فهو يأتي مزيدا  
ومجردا ، حصره : أي منعه عن المضي في مقصده دون الرجوع أو معه ، وإن كان بعضهم يطلق (أحصر) على حصر  
المرض ، و (حصر) على حصر العدو ، إذا حبسه .

الإحصار اصطلاحا : المنع من إتمام أركان الحج أو العمرة ، أو هما ، لا الواجبات .  
فهو متعلق بالأركان لا الواجبات ، إذا منع من إتمام الأركان سمي إحصارا ، كما لو منع من الوقوف بعرفة ، أو صد  
عن البيت ، أو صد عن الحج بالكلية .

نص الحنفية ، والمالكية ، والشافعية ، والحنابلة ، أن الفوات لا يتصور في العمرة؛ لأن وقتها متسع ، ليست كالحج  
مرتبطة بوقت .

﴿ قال المؤلف رحمه الله : مَنْ فَاتَهُ الْوُقُوفُ فَاتَهُ الْحَجُّ . ﴾

لا يفوت الوقوف بعرفة حتى يطلع الفجر من يوم النحر ، وهذا مذهب الحنفية ، والمالكية ، والشافعية ، والحنابلة ،  
بل قد حكي إجماعا ، وقد نقل الإجماع على فوات الحج لمن فاتته الوقوف بعرفة : ابن قدامة ، والنووي ، وابن المنذر ،  
وابن عبد البر .

أدلتهم :

الدليل الأول : عن عبد الرحمن بن يعمر الديلي رضي الله عنه ، أن النبي صلى الله عليه وسلم قال (الحج عرفة ، من  
جاء ليلة جمع قبل طلوع الفجر فقد أدرك الحج) أخرجه الخمسة وغيرهم بإسناد صححه ابن كثير ، والنووي ، وابن  
القيم ، والألباني والشنقيطي ، مجموعة من أهل العلم ، قال سفيان بن عيينة : (هذا أشرف حديث لسفيان الثوري)  
وكان وكيع يقول : (هذا أم المناسك) .

الدليل الثاني : عن جابر رضي الله عنه ، أنه قال (لا يفوت الحج حتى يطلع الفجر من ليلة جمع ، قال أبو الزبير :  
فقلت له : أقال رسول الله صلى الله عليه وسلم ذلك؟ قال : نعم) أخرجه البيهقي رحمه الله .

﴿ قال رحمه الله : وَتَحَلَّلَ بِعَمْرَةٍ . ﴾

إذا فاتته الوقوف بعرفة فقد فاتته الحج ، إنسان قدم إلى مكة يريد الحج ، وقد أحرم من الميقات ، لكنه لم يصل إلى عرفة  
إلا بعد الفجر ، قالوا : يتحلل بعمره .



## التحلل بعمره لمن فاته الوقوف :

اختلف أهل العلم في هذه المسألة على قولين :

**القول الأول :** أن من فاته الوقوف بعرفة ، يجب عليه أن يتحلل بعمره ، وإليه ذهب الحنفية ، والشافعية ، وابن المنذر .

**أدلتهم :**

الدليل الأول : الآثار الثابتة عن الصحابة رضي الله عنهم ، أنهم كانوا يأمرؤن من فاته الحج أن يذهب ويطوف ، قال (فاذهب إلى البيت فلتطف به سبعا ، وبين الصفا والمروة) من أثر ابن عمر ، وثبت عن عمر رضي الله عنه أنه أمر من فاته الحج بأن يتحلل بعمره ، وقال لبعضهم (اصنع كما تصنع في العمرة) .

الدليل الثاني : أن إحرام الحج حينئذ يصير في غير أشهره ، فصار كالمحرم بالعبادة قبل وقتها ، لأنه إذا أراد ألا يتحلل وأن يبقى إلى السنة القادمة ، معنى ذلك أنه سيكون إحرامه بالحج قبل وقت الحج ، وقبل أشهر الحج (الحج القادم).  
**القول الثاني :** أنه مخير بين أن يبقى على إحرامه إلى العام القادم ، وإن شاء تحلل ، والأفضل أن يتحلل ، فهو بالخيار وإليه ذهب المالكية ، والحنابلة.

**دليلهم :** أن تطاول المدة بين الإحرام وبين فعل النسك لا يمنع إتمامه كالعمرة ، فمن أحرم بها وبقي محرما شهرا أو شهرين ثم أتى بها جاز ، وكالمحرم بالحج قبل أشهره ، فإنه لا يضر ، وهذا مبني على القول بأنه إذا أحرم بالحج قبل أشهره انعقد إحرامه ، وهذا قول الجمهور ، وتقدم أن الراجح هو قول الشافعية رحمهم الله ، أنه إذا أحرم بالحج قبل أشهره انعقد عمرة .

**قوله (تحلل بعمره) :** ذهب إلى هذا جماهير أهل العلم رحمهم الله ، بل حكى إجماعا ، فهو رأي عمر ، وابن عمر ، وزيد بن ثابت ، وابن عباس ، وابن الزبير ، وعطاء والثوري ، ومذهب الحنفية ، والمالكية ، والشافعية ، والحنابلة .  
واستدلوا بمجموعة من الآثار :

**الأثر الأول :** أثر الأسود بن يزيد ، رضي الله عنه ، أنه قال : (جاء رجل إلى عمر قد فاته الحج ، فقال له عمر : اجعلها عمرة وعليك الحج من قابل ، قال الأسود بن يزيد : مكثت عشرين سنة ، ثم سألت زيد بن ثابت فقال مثل قول عمر) أخرجه الإمام الشافعي ، والبيهقي ، وصححه النووي .

**الأثر الثاني :** أثر سليمان بن يسار ، أن أبا أيوب خرج حاجا ، حتى إذا كان بالنازية من طريق مكة ضلت راحلته ، فقدم على عمر رضي الله عنه يوم النحر ، فذكر ذلك له - فاته الحج - فقال عمر : (اصنع كما يصنع المعتمر ، ثم قد حللت) أخرجه الإمام مالك ، والإمام الشافعي ، والبيهقي ، وصححه النووي .

**الأثر الثالث :** أثر ابن عمر المشهور ، أنه قال : (من لم يدرك عرفة حتى طلع الفجر فقد فاته الحج ، فليات البيت ، فليطف به سبعا ، وليطف بين الصفا والمروة سبعا ، ثم ليحلق أو يقصر) أخرجه البيهقي ، وصححه النووي .



## مسألة :

الفقهاء يقولون يتحلل بعمره ، هل المراد أن إحرامه بالحج ينقلب إلى عمرة ؟ أو المراد أنه يأتي بأفعال عمرة؟ قولان لأهل العلم :

**القول الأول :** أن إحرامه ينقلب إلى عمرة ، وإليه ذهب الحنابلة ، وهو رأي أبي يوسف من الحنفية .  
**أدلتهم :**

الدليل الأول : قول عمر في أثر الأسود (اجعلها عمرة) فنص على أنها عمرة .

الدليل الثاني : قول ابن عمر (فليات البيت فليطف به سبعا ، وليطف بين الصفا والمروة سبعا ، ثم ليحلق أو يقصر) وهذا دليل على أنها عمرة .

**القول الثاني :** ذهب الحنفية ، والمالكية ، والشافعية ، والحنابلة في رواية ، إلى أن إحرامه لا ينقلب إلى عمرة ، بل يبقى على ما هو عليه ، ليس عمرة ، لكنه يأتي بأفعال العمرة ، طواف وسعي ، وزاد الشارح ابن أخي ابن قدامة الحلق .

**أدلتهم :**

الدليل الأول : أن الصحابة رضي الله عنهم يقولون (اصنع كما يصنع المعتمر) وهذا دليل على أنها ليست عمرة؛ لأنها لو كانت عمرة لقالوا : اعتمر .

لكن يرد كلامهم بأن عمر رضي الله عنه قال (اجعلها عمرة) .

الدليل الثاني : أن هذه الأفعال في حقيقتها تحلل لا عمرة ، بدليل عدم تجديد الإحرام فيها ، ولو كانت عمرة لأمر بتجديد الإحرام .

الدليل الثالث : أنه لو انقلب إحرامه بعمره وهو مكّي ، للزم أن يخرج إلى الحل ويحرم منه ، وهو لا يلزمه هذا .

الدليل الرابع : لو قدر أنه فاته الحج وجامع قبل أن يتحلل ، فإنه لا يلزمه أن يقضي عمرة ، وهذا يدل على أنها ليست عمرة ، بل هي أفعال عمرة .

**ثمره النزاع :**

الخلاف ليس الخلاف لفظيا ، وإن كان ابن أخي ابن قدامة الشارح قد قال (فلا خلاف بين القولين) لكن على قول أصحاب الثاني هناك فرق بين القولين : لو جامع الإنسان بعد الفوات وقبل أن يتحلل بطواف وسعي ، إذا قلنا : انقلبت إلى عمرة فمعناه أنه جامع قبل الشروع في الطواف فيلزمه قضاء العمرة ، وهذا على القول بأن من شرع في عمرة واجبة أو تطوع يلزمه القضاء إذا أفسدها بالجماع .

**قال رحمه الله : وَيَقْضِي وَيَهْدِي إِنْ لَمْ يَكُنْ اشْتَرَطَ .**

تقدم ما يترتب على من فاته الحج : أنه يتحلل بعمره ، ويقضي الحج الذي فاته ، والحج الذي فاته لا يخلو إما أن يكون واجبا ، أو تطوعا ، والحج الواجب إما أن يكون واجبا بأصل الشرع ، وإما أن يكون واجبا بالندرج .



### قضاء الحج الواجب الفائت :

أما إذا فاته الحج الواجب لزمه القضاء مطلقا ، وهو رأي الصحابة الكرام ورأي الأئمة الأربعة وغيرهم ، بل حكي إجماعا .

أدلتهم :

الدليل الأول : لأنه لم يأت به على وجهه ، فلم يكن بد من الإتيان به .

الدليل الثاني : ولأن الله عز وجل يقول ﴿ وَأَتَمُّوا الْحَجَّ وَالْعُمْرَةَ لِلَّهِ ﴾ وهذا قد شرع في الحج فيلزمه أن يأتي بالحج الذي لم يأت به .

الدليل الثالث : إجماع الصحابة على ذلك ، فقد جاء في أثر سليمان بن يسار : (أن هبار بن الأسود جاء يوم النحر ، وعمر ينحر هديه ، فقال : يا أمير المؤمنين أخطأنا العدة ، كنا نظن أن هذا اليوم يوم عرفة ، فقال عمر : اذهب إلى مكة فطف بالبيت أنت ومن معك ، واسعوا بين الصفا والمروة ، ثم انحر هديا .. ثم ارجعوا ، فإذا كان عام قابلٍ فحجوا) فأمرهم بالحج ، أخرجه الإمام مالك وهو صحيح ، وكذا أثر الأسود بن يزيد ، وقد تقدم ، وقد نقل الإجماع على وجوب القضاء طائفة من أهل العلم ، كابن رشد ، وابن مفلح .

### قضاء الحج النفل الفائت :

أما إذا كان قد شرع في حج تطوع ، وفاته الوقوف بعرفة ، وتحلل بعمره ، فهل يلزمه أن يقضي هذا الحج؟ اختلف العلماء في هذه المسألة على قولين :

القول الأول : أنه يجب قضاء حج التطوع إذا فات الوقوف بعرفة ، وإليه ذهب الحنفية ، والمالكية ، والشافعية ، والحنابلة ، وهو مروى عن عمر ، وابنه ، وزيد بن ثابت ، وابن عباس ، وابن الزبير ، بل حكي إجماعا .

أدلتهم :

الدليل الأول : قوله تعالى ﴿ وَأَتَمُّوا الْحَجَّ وَالْعُمْرَةَ لِلَّهِ ﴾ وهذا قد شرع في الحج ، فيلزمه قضاؤه حين خرج منه قبل إتمامه .

الدليل الثاني : أثر الأسود بن يزيد ، و أثر سليمان بن يسار ، وابن عمر ، ففيها الأمر بوجوب القضاء ، ولم يستفصلوا رضي الله عنهم ، هل الحج تطوع أو واجب ، مما يدل على أنه يلزمه القضاء مطلقا .

الدليل الثالث : نقل إجماع الصحابة على وجوب قضاء حج التطوع إذا فات ، نقله ابن قدامة رحمه الله .

الدليل الرابع : أن الحج يلزم بالشروع فيه ، فيصير كالمنذور ، بخلاف سائر التطوعات ، وهذا قد شرع في الحج وفاته ، فيلزمه القضاء من قابل .



القول الثاني : أن من فاته حج التطوع فلا يلزمه قضاؤه ، وهو رأي عطاء ، و إليه ذهب الإمام مالك في رواية ، والحنابلة في رواية .

أدلتهم :

الدليل الأول : عن ابن عباس رضي الله عنهما ، أن الأقرع بن حابس سأل النبي صلى الله عليه وسلم [الحج في كل عام؟ فقال : الحج مرة ، فمن زاد فهو تطوع] أخرجه الإمام أحمد ، والنسائي ، وصححه الألباني وغيره ، فدل على أن الحج يجب مرة واحدة ، وإذا قيل بوجوب قضاء حج التطوع إذا فات استلزم هذا أنه قد أوجب الحج عليه أكثر من مرة ، وهذا خلاف النص .

ويناقش : بعدم التسليم ، إذ إنه ليس وجوباً مبدئياً ، بل هو وجوب قضاء ، لأنه قد شرع في شيء يلزمه الإتيان به ، فلزمه أن يقضيه .

الدليل الثاني : أثر ابن عباس المشهور قال : (إنما البدل على من نقض حجه بالتلذذ ، فأما من حبسه عذر أو غير ذلك فإنه محل ولا يرجع) أخرجه الإمام البخاري معلقاً بصيغة الجزم .

الدليل الثالث : أنه معذور في ترك إتمام حجه فلم يلزمه قضاؤه ، كالمحصر ، وهذا الإنسان لا يستطيع الإتيان بالحج في الأول ، فاته الحج بعذر .

نوقش : بأن هذا قياس على مسألة مختلف فيها ، هل المحصر يلزمه القضاء أو لا إذا كان حجه تطوعاً؟ وسيأتي ، الراجح أنه لا يلزمه ، قالوا : فهذا أيضاً مثله .

الدليل الرابع : أنه عبادة تطوع فلم يجب قضاؤها ، كسائر التطوعات ، فالمسلم إذا شرع في تطوع لم يلزمه قضاؤه . ولكن أصحاب القول الأول ينعون من ذلك ، ويقولون : الحج والعمرة ليسا كغيرهما؛ لأنهما يلزمان بالشرع فيهما .

قوله : (يهدي) : أي يذبح هدياً ، فصار عليه ثلاثة أشياء :

١- أن يأتي بعمرة .

٢- أن يقضي من العام القابل .

٣- يجب عليه أن يذبح هدياً .

الهدى في الفوات :

يرى المؤلف أنه يقدم هدياً ويوزعه على الفقراء ، وهذه المسألة اختلف فيها العلماء على قولين :





**القول الأول :** أنه يجب على من فاته الحج أن يذبح هديا ، سواء كان الحج تطوعا أو واجبا ، وهذا مروى عن عمر ، وابن عمر ، وزيد بن ثابت ، وابن عباس ، وابن الزبير ، ومروان بن الحكم ، وهو مذهب المالكية ، والشافعية ، والحنابلة .

**أدلتهم :**

**الدليل الأول :** أثر ابن عمر رضي الله عنهما ، (من لم يدرك عرفة حتى طلع الفجر ، فليأت البيت ، وليطف سبعا ، ثم ليطف بين الصفا والمروة سبعا .. و إن كان معه هدي فلينحره قبل أن يخلق..) أخرجه البيهقي ، وصححه النووي.

**الدليل الثاني :** أثر سليمان بن يسار ، أن عمر رضي الله عنهما ، قال (إذا أدركت الحج قابلا فاحجج واهد ما استيسر من الهدى) ولم يستفصل عن الحج هل هو تطوع أو واجب .

**الدليل الثالث :** إجماع الصحابة على ذلك ، كما نقل ابن قدامة .

**الدليل الرابع :** القياس على المحصر ، فالمحصر يجب عليه هدي كما ثبت في حديث مروان والمسور بن مخرمة ، أن النبي صلى الله عليه وسلم ، لما صد ، نحر بؤده بيده وحلق رأسه ، صلى الله عليه وسلم .

**القول الثاني :** أنه لا يجب على من فاته الحج أن يذبح هديا ، وإليه ذهب الحنفية ، والحنابلة في رواية ، وفي رواية عند الحنابلة لا يجب الهدى إلا على من ساقه ، ومن لم يسق فلا شيء عليه .

**دليلهم :** أنه لو كان الفوات سببا لوجوب الهدى ، للزم المحصر هديان ، هدي عن الإحصار ، وهدي عن الفوات .

ونوقش : بأن المحصر لم يفته الحج؛ لأنه تحلل قبل فواته ، فالمحصر إذا منع من الحج فإنه يتحلل وينصرف .

**الراجع :**

هو القول الأول ، أن من فاته الحج لزمه الهدى ، وذلك للآثار الثابتة عن الصحابة رضي الله عنهم ، وقول الصحابي حجة ما لم يخالف نصا أو قول صحابي آخر ، خاصة أن عمر رضي الله عنه ، هو من أفتى بوجوب الهدى ، وقوله معتبر ، لذا يذهب بعض الأصوليين إلى أن المقبول من أقوال الصحابة هو قول الصحابين ، أبي بكر وعمر ، فلهما منزلة على أقوال الصحابة الآخرين ، لكن الرجح ما ذهب إليه الإمام أحمد رحمه الله ، أن قول الصحابي حجة ، ما لم يخالف نصا أو قول صحابي آخر .

**قوله : (إن لم يكن اشتراط) إذا اشترط فإنه لا يجب عليه هدي ، سواء كان الحج واجبا أو تطوعا ، وهذا لا إشكال فيه ، ولا يجب عليه قضاء بالنسبة لحج التطوع ، أما الحج الواجب فإنه في ذمته ، لا بد أن يأتي به ولا ينفعه الاشتراط ، وهذه فائدة الاشتراط ، أن الحاج محل مجانا ، لا يلزمه شيء ، لا دم ولا غيره .**



متى يذبح الهدي في سنة القضاء أو الفوات :

قولان لأهل العلم رحمهم الله :

القول الأول : أن الهدي يذبح في حجة القضاء ، إذا قضى ذبح الهدي ، وإليه ذهب الشافعية في أصح القولين ، وهو مذهب الحنابلة .

أدلتهم :

الدليل الأول : أن عمر رضي الله عنه قال (فاحجج من قابل ، واهد ما استيسر من الهدي) .

الدليل الثاني : أثر سليمان بن يسار ، أن عمر قال له (فإذا كان عامً قابل فاحجج ، فإن وجدت سعة فاهد..) .

القول الثاني : أنه يذبحه في العام الذي فاته الحج فيه ، وإليه ذهب الشافعية في قول ، والحنابلة في رواية .

دليلهم : يمكن أن يستدل لهم بأنه وقت الوجوب .

وهذا يناقش : بأن العلماء قد اختلفوا متى وقت الوجوب ، هل وقت الوجوب سنة القضاء أو سنة الفوات؟ يحتمل.

إذا أخطأوا يوم عرفة :

إذا أخطأ الحجاج يوم عرفة فله حالتان :

الحال الأولى : أن يخطئ أكثر الحجاج الوقوف فإنه يجزئهم ، على قول جماهير أهل العلم رحمة الله عليهم ، واشترط

الشافعية للإجزاء أن يكون الحجاج على العادة ، أما إن أخطأت طائفة يسيرة فلا تعتبر ، لو وقفوا يوم الثامن أو

العاشر ، أجزأهم إذا كانوا كثيرا .

أدلتهم :

الدليل الأول : عن أبي هريرة ، أن النبي صلى الله عليه وسلم قال [الصوم يوم تصومون ، والفطر يوم تفطرون ،

والأضحى يوم تضحون] أخرجه أبو داود بإسناد صحيح ، قالوا : دل على أنه إذا وقف أكثر الناس فالمعتبر هم

الأكثر لا الأقل .

الدليل الثاني : يروى حديث عن النبي صلى الله عليه وسلم ، أنه قال [يوم عرفة اليوم الذي يُعرفُ الناسُ فيه]

أخرجه الدارقطني بإسنادين ضعيفين .

الحال الثانية : أن يكون الصواب من الحجاج كلهم ، إلا القليل ، فإنه لا يجزئ القليل هؤلاء .

أنواع الإحصار :

النوع الأول : أن يحصر الحاج عن البيت ، لا عن عرفة ، وذكره المؤلف .

قال رحمه الله : وَمَنْ صَدَّهُ عَدُوٌّ عَنِ الْبَيْتِ أَهْدَىٰ ثُمَّ حُلٌّ .

(من صده عدو عن البيت) : هذا النوع الأول من الإحصار وهو الإحصار عن البيت ، وهذا الإحصار سواء كان

قبل الوقوف بعرفة أو بعده ، والمؤلف يرى أنه يهدي ويتحلل .



ما يفعل المحصر عن البيت :

اختلف العلماء رحمهم الله في المسألة على أقوال :

القول الأول : من صد عن البيت فإنه يبقى على إحرامه ، ولا يتحلل ، ولا يأخذ حكم المحصر ، وإذا زال المحصر عنه طاف ، وذهب إليه الحنفية ، والمالكية .

أدلتهم :

الدليل الأول : عن عبد الرحمن بن يعمر الديلي ، أن النبي صلى الله عليه وسلم قال [الحج عرفة] قالوا : من أدرك عرفة فقد أدرك الحج ، ولا يفوت عليه الحج بفوات غيره ، فيبقى على إحرامه حتى يأتي البيت وإن طالت المدة .

الدليل الثاني : أثر ابن عمر ، أنه قال : (من حبس دون البيت بمرض فإنه لا يحل حتى يطوف بالبيت) أخرجه الإمام مالك بإسناد صحيح .

الدليل الثالث : أن المحصر في هذه الحال لا يتضرر بحصره؛ لأنه سيحل من كل شيء حرم عليه إلا النساء ، فهو ممنوع من النساء فقط ، وإذا كان الصاد له عدوا فيمكنه الاختفاء حتى يتيسر له إتيان البيت فيأتي البيت ، ولا يضره أن يمتنع من النساء .

وهذا قد يناقش : بأنه لو بقي الشاب أعزب شهرا أو شهرين ، وزوجه معه ، فإن ذلك ضررا عليه ، فما ذكروه لا يستقيم .

القول الثاني : أن من أحصر عن البيت بعد الوقوف بعرفة فإن كان قبل رمي الجمرة فله حكم المحصر ، فيحل ، وإن كان بعد التحلل الأول (رمي الجمرة) فليس له التحلل ، وإليه ذهب بعض الحنابلة .

دليلهم : أن الإحرام هنا يمنع من النساء فقط ، والشرع إنما ورد التحلل فيه بالإحصار إذا كان الإحصار يحرم جميع المحظورات ، فلا يثبت حكم هذا لحكم هذا ، الحاج إذا تحلل فيمنع من النساء فقط ، والإحصار في أصله إنما جاء في الصد والمنع من البيت في حال يكون الإنسان ممنوعا من كل المحظورات ، نساء ، وحلق ، ولبس ، الخ ، فالضرر عليه هنا بالغ ، فإن كان قد تحلل فإنه يمنع من النساء فقط ، فكيف يقاس ما يمنع فيه من النساء على ما يمنع فيه من كل شيء؟ القياس مع الفارق ، فيحل في الحال الأولى ولا يحل في الثانية .

القول الثالث : أن من أحصر عن البيت يأخذ حكم المحصر ، سواء كان قبل الوقوف بعرفة ، أو بعده ، تحلل أو لم يتحلل ، وإليه ذهب الشافعية ، والحنابلة .

أدلتهم :

الدليل الأول : عموم قول الله تعالى ﴿ فَإِنْ أَحْصِرْتُمْ فَمَا اسْتَيْسَرَ مِنَ الْهَدْيِ ﴾ وهذا اللفظ عام شامل لكل أنواع

الحصر ، سواء كان قبل التحلل أم بعده ، قبل الوقوف بعرفة أم بعده ، ومن خصه بشيء فعليه الدليل .

الدليل الثاني : أن الحصر يفيد من جميع الحج ، فأفاد التحلل من بعضه ، فالحصر في الأصل يحل للإنسان أن يتحلل من الحج كله ، فكذلك يفيد الإنسان أن يتحلل من بعض الحج ، فإذا صد عن البيت بعد أن وقف بعرفة فإنه يتحلل ويمضي .



الراجع :

هو القول الثالث ، والله أعلم ، أن من صد عن البيت فإن له التحلل ، سواء وقف بعرفة أم لم يقف ، سواء تحلل التحلل الأول أم لا ، فإن الإحصار يبيح له أن يتحلل ، وذلك عملاً بعموم النص القرآني .  
النوع الثاني : الإحصار الشامل للحج كله .

المؤلف ذكر الصد عن البيت ، وهناك الصد عن الحج كله ، لو منع الإنسان من الحج كله ، كما منع النبي صلى الله عليه وسلم ، من العمرة كلها ، منع من الوصول إلى الحرم ، ومن أن يأتي بالعمرة ، إذا صد عن النسك جميعاً ، سواء كان الحج أو العمرة ، فإنه يتحلل ، بشرط ألا يستطيع الوصول إلى البيت بأي طريقة ممكنة ، فإن كان يستطيع أن يذهب من طريق ولو كانت بعيدة لزمه ، وهنا لا فرق بين أن يكون الحصر عاماً لكل الحجاج والعياذ بالله ، أو خاصاً ببعضهم دون بعض ، فإن الحكم يسري عليهم جميعاً ، فإذا حصر فعل كما فعل النبي صلى الله عليه وسلم ، يهدي ، ثم يحلق ، ثم يحل ، وذلك لقول الله تعالى ﴿ فَإِنْ أُحْصِرْتُمْ فَمَا اسْتَيْسَرَ مِنَ الْهَدْيِ ﴾ فقد نزلت في النبي صلى الله عليه وسلم وفي أصحابه حينما منعوا من الوصول إلى البيت بالمرّة ، ولم يؤدوا شيئاً من نسكهم ، ومثلهم كل من منع من أداء النسك البتة ، فإنه يتحلل .

﴿ قال رحمه الله : أهدي ثم حل . ﴾

الواجب على من أحصر أن يهدي أولاً ثم يحل ، يجب الهدى لقوله تعالى ﴿ فَإِنْ أُحْصِرْتُمْ فَمَا اسْتَيْسَرَ مِنَ الْهَدْيِ ﴾ أي : فالواجب ما استيسر من الهدى ، وإليه ذهب المالكية ، والشافعية ، والحنابلة ، بل هو رأي عامة أهل العلم .

أين يذبح هدي الإحصار :

اختلف فيه العلماء على قولين :

القول الأول : أنه يذبح في محل الحصر ، وإليه ذهب المالكية ، والشافعية ، والحنابلة ، وهو اختيار شيخنا .  
أدلتهم :

الدليل الأول : قول الله تعالى ﴿ فَإِنْ أُحْصِرْتُمْ فَمَا اسْتَيْسَرَ مِنَ الْهَدْيِ ﴾ أي : فالواجب عليكم ما استيسر من الهدى ، ولم تذكر الآية البعث إلى الحرم ، فمن قيد فعلية الدليل .

الدليل الثاني : أن النبي صلى الله عليه وسلم ، وأصحابه الذين معهم هدي ، ذبحوا هديهم في الحديبية ، ولم ينقلوه إلى الحرم .

الدليل الثالث : أنه موضع حله ، فكان موضع نحره ، فكان كالحرم .



القول الثاني : أنه يذبح الهدي في الحرم ، وإليه ذهب الحنفية .

دليلهم : أن الله تعالى قال ﴿ حَتَّىٰ يَبْلُغَ الْهَدْيُ مَحَلَّهُ ﴾ قالوا : فيجب عليه أن يوصل الهدي إلى الحرم .

نوقش : أن هذا القول لا شك أنه ضعيف؛ لأنه مخالف لفعل النبي صلى الله عليه وعلى آله وسلم ، فإن الله تعالى أوجب على نبيه وعلى من كان معه هدي من الصحابة ، أوجب عليهم ذبح الهدي ، وعمِلَ النبي صلى الله عليه وسلم بذلك هو ومن معه هدي ، فذبحوه في موضعهم في الحديبية ، ولم ينقلوه للحرم ، بل كانوا قريباً من الحرم ، مع أن النبي صلى الله عليه وسلم ، كان إذا أراد أن يصلي ، ذهب وأصحابه وصلوا في الحرم (منطقة الحرم) وهذا دليل على أنه لا يجب ذبح الهدي في الحرم .

الدليل على أن النبي صلى الله عليه وسلم ذبح الهدي في موضعه حديث مروان بن الحكم ، ومسور بن المخزومة ، يصدق كل منهما حديث الآخر ، وهو متفق عليه ، جاء فيه أن النبي صلى الله عليه وسلم ، نحر بُدنه في موضعه الذي هو فيه في الحديبية .

اشتراط النية للتحلل :

الراجح أنه تشترط النية للتحلل عند ذبح الهدي أو الصيام ، وإليه ذهب الشافعية ، والحنابلة .

١- لأن النبي صلى الله عليه وسلم يقول : [إنما الأعمال بالنيات ، وإنما لكل امرئ ما نوى] وهذا العمل عبادة وجبت على سبيل البدل (الذبح - الهدي - الصيام) فاشتراط لها النية .

٢- أن المحصر يريد الخروج من عبادة قبل كمالها فافتقر إلى قصده ، فلا بد أن يقصد الخروج ، وهذا يحصل إذا نوى التحلل .

٣- أن الذبح يكون لغير التحلل ، فاشتطت له النية ، حتى تحدد القصد منه ، بخلاف الرمي مثلاً ، فإن الرمي لا يكون إلا للمنسك ، أما النحر فقد يكون للتحلل ، وللطعام .

﴿ قال رحمه الله : فَإِنْ فَقَدَهُ صَامَ عَشْرَةَ أَيَّامٍ ثُمَّ حَلَّ ﴾ .

قوله : (فإن فقدته) : أي فقد الهدي ، وفقده يكون لعدم وجود قيمته ، أو أن لا يكون الهدي موجوداً أصلاً ، معه ثمن لكن الهدي غير متوفر ، فهو يعتبر هنا فاقداً للهدي ، فما الواجب عليه؟ من فقد دم الإحصار فإنه يصوم عشرة أيام بدلا عنه ، وهي مسألة تختلف فيها .

فاقد هدي الإحصار :

القول الأول : أنه يصوم عشرة أيام ، وإليه ذهب الشافعية في قول ، وهو المذهب عند الحنابلة .

القول الثاني : أنه لا يلزمه أن يصوم عشرة أيام ، وإليه ذهب الحنفية ، والمالكية ، والشافعية في قول ، وهذا اختيار شيخنا وغيره من أهل العلم .

دليلهم : أن هذا هو ظاهر فعل الصحابة الكرام رضي الله عنهم ، فلم ينقل أنهم أمروا بأن يصوموا عشرة أيام ، بدلا عن الدم حينما لم يهدوا ، وهم فقراء ، ولو كان واجبا لأمرهم النبي صلى الله عليه وسلم بالصيام ، ولنقلوه لنا .

الراجح : أن المحصر لا يلزمه أن يصوم عشرة أيام ، والله أعلم ؛ وذلك لعدم الدليل .



## الحلق للمحصر :

هل يجب على المحصر أن يخلق رأسه؟ اختلف أهل العلم في هذه المسألة على قولين :  
القول الأول : أن الحلق أو التقصير واجب لتحلل المحصر من الإحرام ، وإليه ذهب المالكية في قول ، وهو الأظهر عند الشافعية ، والحنابلة في قول .

دليلهم : أن النبي صلى الله عليه وسلم ، يوم الحديبية في عمرته ، أمر أصحابه بالحلق ، فلما تلكؤوا ولم يخلقوا غضب النبي صلى الله عليه وسلم ، وعظم عليه ذلك ، حتى بادر بالحلق فحلقتوا معه ، كما في حديث المسور بن مخرمة ، ومروان ، في الصحيحين .

القول الثاني : أن الحلق أو التقصير غير واجب لتحلل المحصر من الإحرام ، وإليه ذهب الحنفية ، والمالكية في قول ، والشافعية في قول ، والحنابلة في قول .

دليلهم : أن الحلق من توابع الوقوف ، والوقوف متعذر ، فلا يجب عليه الحلق حينئذ .

نوقش : بأن هذا تعليل في مقابل النص ، النبي صلى الله عليه وسلم أمرهم ، قالوا : [قوموا فانحروا ثم احلقوا] أمرهم بالنحر والحلق ، مما يدل على وجوب النحر لمن كان يملك هديا ، وعلى وجوب الحلق؛ لأن الأصل في الأمر الوجوب .

## الراجع :

أن من أحصر عن البيت وجب عليه أن ينحر الهدى إن كان معه ، وإن لم يكن معه هدي فلا نحر عليه ولا صوم ، ويجب عليه أن يخلق رأسه أو يقصر منه ، يبدأ أولا بالنحر ثم بالحلق .

## حكم قضاء الحج للمحصر :

الحج كما تقدم في الفوات ، إما أن يكون واجبا أو تطوعا ، فإن كان الحج واجبا فيجب على المحصر أن يقضيه؛ لأن ذمته لا زالت مشغولة به ، ونقل فيه الإجماع ، نقله النووي وغيره من أهل العلم ، وأما إن كان نفلا فلا قضاء عليه ، والله أعلم .

وصلى الله وسلم على نبينا محمد وعلى آله وصحبه أجمعين .



## بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

الحمد لله رب العالمين ، وصلى الله وسلم على نبينا محمد وعلى آله وصحبه أجمعين .

المحصر وقضاء حج التطوع :

المسألة فيها خلاف على قولين :

القول الأول : أنه لا يجب على المحصر أن يقضي حج التطوع ، وإليه ذهب المالكية ، والشافعية ، والحنابلة ، والظاهرية ، وهو اختيار شيخ الإسلام ابن تيمية رحمة الله عليهم .

أدلتهم :

الدليل الأول : عن ابن عباس رضي الله عنهما ، [الحج مرة ، فمن زاد فهو تطوع] وإذا أوجب الحج على المحصر المتطوع فقد وجب عليه الحج في عمره أكثر من مرة ، وهذا خلاف ما ثبت عن النبي صلى الله عليه وسلم ، وتقدمت مناقشة هذا الدليل .

الدليل الثاني : استدلوا بأثر ابن عباس رضي الله عنهما ، (إنما البدل على من نقض حجه بالتلذذ ، فأما من حبسه عذر أو غيره ، فإنه يجل ولا يرجع) أخرجه الإمام البخاري معلقا بصيغة الجزم .

الدليل الثالث : أن أكثر الصحابة الكرام الذين اعتمروا مع النبي صلى الله عليه وسلم ، حينما صد عن البيت ، لم يرجعوا في عمرة القضية ، وبعض الفقهاء يسميها عمرة القضاء ، وهذه التسمية غير صحيحة ، ولو كان القضاء واجبا لرجعوا معه ، أو لأمرهم النبي صلى الله عليه وسلم بالقضاء .

الدليل الرابع : أنه لو كان القضاء واجبا لبينه الله تعالى في آية البقرة ، بل قال ﴿ فَإِنْ أُحْصِرْتُمْ فَمَا اسْتَيْسَرَ مِنَ الْهَدْيِ ﴾ ولم يذكر وجوب القضاء .

القول الثاني : أن المحصر المتطوع يجب عليه قضاء النسك الذي أحصر عنه ، الحج أو العمرة ، إليه ذهب طائفة من أهل العلم ، فهو رأي مجاهد ، والشعبي ، وعكرمة ، والنخعي ، وهو مذهب الحنفية ، والحنابلة في رواية .

أدلتهم :

الدليل الأول : قول الله تعالى ﴿ وَأَتِمُّوا الْحَجَّ وَالْعُمْرَةَ لِلَّهِ ﴾ وهذا قد شرع في الحج والعمرة التطوع ، فيلزمه الإتمام إذا زال المانع .

الدليل الثاني : أثر عكرمة ، عن حجاج بن عمرو الأنصاري رضي الله عنه (أن النبي صلى الله عليه وسلم قال [من كسر أو عرج فقد حل ، وعليه حجة أخرى] قال عكرمة : فذكرته لابن عباس وأبي هريرة ، فقالا : صدق) أخرجه الخمسة وصححه النووي .

نوقش بأن قوله (وعليه حجة أخرى) محمول على الحج الواجب ، وليس محمولا على التطوع .



الدليل الثالث : عن ابن عمر رضي الله عنهما ، قال : (أليس حسبكم سنة نبيكم صلى الله عليه وسلم؟ إن حسب أحدكم عن الحج طاف بالبيت وبالصفا والمروة ثم حل ، وعليه الحج من قابل) أخرجه الإمام البخاري رحمه الله ، وهو صريح في وجوب القضاء في التطوع؛ لأنه لم يفصل ويقل : إذا كان حج تطوع أو حجا واجبا ، مما يدل على أن الحكم يشمل النسكين .

ونوقش : بأن هذا الأثر محمول على الواجب لا على التطوع .

الراجع :

عدم وجوب قضاء حج التطوع أو عمرة التطوع ، هذا الأقرب دليلا والله أعلم ، فلم يأت في آية البقرة ذكر للقضاء ، ولم يأمر النبي صلى الله عليه وسلم الذين كانوا معه من أصحابه ، وكان عددهم قرابة ألف وثلاثمائة أو ألف وأربعمائة رجل ، لم يأمرهم بالقضاء في العام المقبل ، مع أنه قضى ، وطائفة ممن كانوا معه لم يأتوا معه في العام الذي بعده .

﴿ قال رحمه الله : وَإِنْ صُدُّ عَنْ عَرَفَةَ تَحَلَّلَ بِعِمْرَةٍ . ﴾

هذا النوع الثالث من أنواع الإحصار ، وهو الإحصار عن عرفة؛ لأن الإحصار يكون عن البيت ، وعن النسك جميعا ، وعن عرفة فقط ، بين المؤلف أنه إذا صد عن عرفة فإنه يتحلل بعمره ، فهل هو محصر؟ وما الحكم الذي يترتب على إحصاره؟.

اعتبار من صد عن عرفة محصرا :

المسألة مختلف فيها على أقوال :

القول الأول : أن من صد عن عرفة فإنه ليس بمحصر ، وإليه ذهب الحنفية ، والحنابلة في رواية ، ورأوا أنه يمكن أن يصبر حتى يفوته الحج ، فيتحلل بعمره .

دليلهم : أنه يمكن أن يتحلل بالعمرة ، فلا حاجة إلى التحلل بالهدى ، كالفوات ، فلا يتحلل بهدي الإحصار ، بل ينتظر حتى تفوته عرفة ، فإذا فاتته ذهب وطاف وسعى وقصر ، ثم ذبح الهدى على القول بوجوب الهدى ، مع أنهم لا يرون وجوب الهدى في التطوع ، فيكون قد تحلل حينئذ .

القول الثاني : أن من صد عن عرفة فإنه محصر ويتحلل بعمره ، وإليه ذهب المالكية ، والشافعية ، والحنابلة . أدلتهم :

الدليل الأول : قوله تعالى ﴿ فَإِنْ أُحْصِرْتُمْ فَمَا اسْتَيْسَرَ مِنَ الْهَدْيِ ﴾ فالآية عامة في كل حصر ، سواء كان عن عرفة أم عن غير عرفة ، ويتحلل بعمره .

الدليل الثاني : أن الحصر يفيد من النسك كاملا ، يفيد التحلل من بعضه .





القول الثالث : التفصيل ، فإن كان قبل الوقوف فإنه يتحلل كالمحصر ، وإن كان بعد الوقوف فإنه يأخذ حكم من فاته الحج ، وهذا اختاره شيخنا ابن عثيمين رحمه الله عليه .

دليلهم : علل رحمه الله بأنه يجوز لمن أحرم بالحج أن يجعله عمرة ، ولو بلا حصر ، ما لم يقف بعرفة ، وتقدمت لنا مشروعية الفسخ ، فإذا وقف بعرفة فليس له الحق في جعله عمرة ، فإذا صد عن عرفة قبل فوات الوقوف تحلل كالمحصر ، وإن لم يتحلل إلا بعد ، صار كمن فاته الوقوف ، يتحلل بعمرة ويقضي من العام القادم .

لا يزال إشكال في القول الثالث ، هل هو قبل يعتبر محصرا ، وبعدُ يعتبر كمن فاته الحج؟ أم يعتبر كمن فاته الحج مطلقا؟ والذي يبدو لي أنه يعتبر محصرا قبل الوقوف ، ويعتبر بعد الوقوف كمن فاته الوقوف بعرفة؛ لأن هذا هو مقتضى التفصيل ، وإلا فلا فائدة من التفصيل حيثئذ .

الراجع :

هو القول الأخير ، أنه إن صد عن عرفة وفاته الوقوف ، فحكمه حكم من فاته الحج ، وإن أحصر عن عرفة تحلل و يأخذ حكم المحصر .

﴿ قال المؤلف : وإن حصره مريضاً أو ذهابُ نفقةٍ بقيَ مُحْرِمًا . ﴾

الأقرب لغةً أن يقال : فإن أحصره مريضاً؛ لأن الإحصار يطلق على الإحصار بالمرض ، والحصر يكون بالعدو . إن أحصره مريض ونحوه ، كضياع النفقة ، أو فوات الرفقة ، أو ضلت راحلته فلم يستطع الوصول إلى البيت ، فهل يأخذ حكم المحصر؟ المؤلف رحمه الله يرى أنه لا يأخذ حكم المحصر ، بل يبقى على إحرامه حتى تزول هذه العلة التي تمنع من تمام النسك ، ثم إن أدرك قبل عرفة أكمل حجه ، وإن فاته الحج تحلل بعمرة ولا يكون حكمه حكم المحصر .  
اختصاص الحصر بالعدو :

هل الإحصار يختص بالعدو أم يشمل كل أنواع الحصر؟

أولاً : اتفق الفقهاء جميعاً ، على أنه إذا حصر بعدو ، بأن منعه العدو من الوصول إلى البيت ، وليس له سبيل آمن يوصله إلى البيت ، فإنه يعتبر محصراً ، سواء كان الحصر من عدو مسلم أو كافر ، لا فرق في ذلك ، لا خلاف بينهم فيه .

أدلتهم :

الدليل الأول : استدلووا بقوله تعالى ﴿ فَإِنْ أَحْصِرْتُمْ فَمَا اسْتَيْسَرَ مِنَ الْهَدْيِ ﴾ وهذه وقعت للنبي صلى الله عليه وسلم ، ولأصحابه حينما صداهم مشركو قريش عن الوصول إلى البيت ، وعن أداء النسك .

الدليل الثاني : عن المسور بن مخرمة ، و مروان ، كل منهما يصدق حديث صاحبه ، وفيه ، أن النبي صلى الله عليه وسلم ، خرج حتى وصل إلى الحديبية ، فصداه كفار قريش عن الحرم ، فقال النبي صلى الله عليه وسلم للصحابة [ قوموا فانحروا ثم احلقوا ] وفيه أن النبي صلى الله عليه وسلم نحر بدنه ، ودعا بجالقه فحلقه ، متفق عليه .

الدليل الثالث : من العلماء من نقل الاتفاق على أن من حصر بعدو فإنه يأخذ حكم المحصر ، نقله النووي وغيره .



ثانيا : اختلف العلماء في قطع الإحرام لإحصار غير العدو :

وذلك مثل : الإحصار بضياح النفقة ، أو تعطل السيارة في الطريق ، أو المرض ، وغير ذلك ، هل يعتبر محصرا حيثئذ أو لا؟ اختلف أهل العلم في هذه المسألة على قولين :

القول الأول : أن الإحصار إنما يكون بالعدو دون غيره ، ولا يشرع التحلل إلا به ، وهذا مروى عن ابن عمر ، وابن عباس ، ومروان ، وهو قول إسحق ، ومذهب المالكية ، والشافعية ، والحنابلة .  
أدلتهم :

الدليل الأول : قول الله تعالى ﴿ فَإِنْ أَحْصَرْتُمْ فَمَا اسْتَيْسَرَ مِنَ الْهَدْيِ ﴾ قالوا : هذه الآية نزلت لما حصر النبي صلى الله عليه وسلم ، وأصحابه المشركون ، وهذا لا يتعدى إلى حالة أخرى ، هو خاص بحصر العدو ، ويدل على ذلك أن الله تبارك وتعالى في نفس الآية قال ﴿ فَإِذَا أَمِنْتُمْ ﴾ .

الدليل الثاني : عن عائشة رضي الله عنها ، قالت : (دخل رسول الله صلى الله عليه وسلم على ضباعة بنت الزبير رضي الله عنها ، فقال لها : [لعلك أردت الحج؟] قالت : والله لا أجديني إلا وجعة ، فقال النبي صلى الله عليه وسلم : [حجي واشترطي ، قولي : اللهم إن محلي حيث حبستني] وكانت تحت المقداد بن الأسود) متفق عليه ، وجه الاستدلال : قالوا لو كان المرض يحصل به حكم الإحصار ، لما أرشدها النبي صلى الله عليه وسلم إلى الاشتراط ، ولأنه علق الإحلال بالمرض بالشرط ، والحكم المعلق بشرط لا يتعلق بغيره ، ويتنفي عند عدمه .

نوقش : بأن النبي صلى الله عليه وسلم ، أرشدها إلى الاشتراط؛ لأن الاشتراط فيه فائدة غير موجودة في التحلل بالإحصار؛ لأن من اشترط فإنه يحل مجانا ، بخلاف من أحصر ، فإنه يحتاج إلى الهدى ، والحلق أو التقصير .  
الدليل الثالث : عن ابن عباس رضي الله عنهما ، قال : (لا حصر إلا حصر العدو) أخرجه الإمام الشافعي ، والبيهقي ، وصححه الحافظ ابن حجر والنووي رحمهم الله .

الدليل الرابع : أثر ابن عمر ، قال : (أليس حسبكم سنة نبيكم صلى الله عليه وسلم؟ إن حبس أحدكم عن الحج طاف بالبيت وبالصفا والمروة ، ثم حل من كل شيء) أخرجه الإمام البخاري رحمه الله ، قالوا : المراد بالحبس الحبس بالعدو .

نوقش الاستدلال : بأن الأثرين محمولان على الأصل ، أو الأكثر ، أو الغالب ، أو الواقعة التي وقعت في عهد النبي صلى الله عليه وسلم ، أو يقال : النفي هنا نفي الحصر الكامل ، وهو الحصر بالعدو ، وأما ما سواه فإنه يكون عند الإنسان فرصة في الإتيان بالنسك أو عدم الإتيان به ، بخلاف الحصر بالعدو ، فإن العدو يمنع من الإتيان بالنسك تماما .

الدليل الخامس : أن من أحصر بغير العدو فإنه لا ينتقل من حاله التي هو فيها ، ويتخلص من الأذى الذي هو فيه ، فلو كان مريضا وأخذ حكم المحصر ، فإنه لا يستفيد من الإحلال شيئا ، بخلاف من أحصر بالعدو ، فإن من أحصر بالعدو لا يمكنه الوصول إلى البيت ، فهو إذا حل سيذهب إلى أهله بخلاف المريض ، فإنه لا يستطيع الذهاب .



ونوقش : بأنه يمكن أن يستفيد المريض وذلك بأن لا يزيد عليه المرض والتعب ، وكذا من ضيع راحلته ، وأحصر عن البيت ، يتحلل حتى لا يزيد عليه التعب والمشقة في الوصول إلى المشاعر وأداء المناسك ، ومثله من ضاعت نفقته ، فإنه لا يأتي بالمناسك .

**القول الثاني :** أن قطع الإحرام يكون بالحصر بالعدو وبغيره ، كالمرض وذهاب النفقة ، وموت الراحلة ، وغير ذلك من الأعذار ، وهذا مروى عن ابن مسعود ، وابن الزبير رضي الله عنهم ، وعن علقمة ، وهو رأي عطاء ، والنخعي ، وابن المسيب ، وعروة ، ومجاهد ، والحسن ، وقتادة ، والثوري ، وهو مذهب الحنفية ، والإمام مالك في رواية ، ومذهب الظاهرية ، والحنابلة ، وهو اختيار شيخ الإسلام ابن تيمية ، ورجحه شيخنا ابن عثيمين رحمهم الله .  
**أدلتهم :**

**الدليل الأول :** قول الله تعالى : ﴿ فَإِنْ أَحْصَرْتُمْ فَمَا اسْتَيْسَرَ مِنَ الْهَدْيِ ﴾ قالوا : وهذه الآية عامة شاملة لكل نوع من أنواع الحصر ، فيدخل فيها الحصر بالعدو ، والحصر بضيق النفقة ، والحصر بالمرض ، وغير ذلك .  
**الدليل الثاني :** أن الأصل في لغة العرب أن الإحصار يعني المنع من تمام النسك بسبب المرض ، يقال : أحصره المرض إحصاراً فهو محصر ، وحصره العدو فهو محصور ، فالإحصار في أصله للمرض ، وليس للعدو ، فكيف يقاس الأصل على الفرع؟ فيثبت الحكم في الفرع وينفي عن الأصل! ولهذا كان الإمام مالك رحمه الله يقول : (الحصر الذي أراد الله في الآية هو المريض ، وإنما جعلنا للمحصر بالعدو أن يجل بالسنة) وقالوا : إن ما ورد في الآية هو من ذكر بعض أفراد العام بحكم يوافق العام ، وهذا لا يقتضي التخصيص ، فإن قول الله تعالى : ﴿ فَإِنْ أَحْصَرْتُمْ فَمَا اسْتَيْسَرَ مِنَ الْهَدْيِ ﴾ هذا عام شامل لكل حصر ، ويدخل فيه المرض دخولا أوليا ، لأنه الذي يطلق عليه الإحصار لغة ، ثم قال بعد ذلك ﴿ فَإِذَا أَمِنْتُمْ ﴾ فذكر بعض العام السابق ، وهذا لا يقتضي التخصيص ، بل يقتضي مزيد عناية بالمذكور دون سواه ، لكنه لا ينفي حكم العموم ، بل يبقى العموم موجودا ، وهو من القواعد التي ذكرها من كتب في القواعد الفقهية ، كالأسنوي وغيره ، ذكروا هذه القاعدة ورتبوا عليها مجموعة من الفروع الفقهية .

**الدليل الثالث :** حديث عكرمة ، عن الحجاج بن عمرو الأنصاري ، أن النبي صلى الله عليه وسلم قال [من كُسر أو عرج فقد حل وعليه حجة أخرى] وهذا حصر بالمرض وليس بالعدو .

**الدليل الرابع :** أن ابن مسعود رضي الله عنه ، مر في طريق مكة على رجل ملدوغ صريع على الأرض ، فسألوه ، فقال : (ابعثوا بالهدي ، واجعلوا بينكم وبينه أمانة ، فإذا كان ذلك فليحل) أخرجه ابن جرير الطبري ، والبيهقي ، وقد صححه الحافظ ابن حجر ، قال : (أخرجه ابن جرير بإسناد صحيح) .

**الدليل الخامس :** أن هذا الإنسان مصدود عن البيت ، فأشبهه من صده العدو .

**الراجع :**

أن قطع الإحرام بالإحصار يشمل كل سبب وكل عذر ، فيشمل الحصر بالعدو ، وبضياع النفقة ، والمرض ، وغير ذلك؛ لأن هذا هو الذي تدل عليه آية البقرة ، وحديث عكرمة في روايته عن حجاج بن عمرو الأنصاري ، الدال على أن الحصر يكون بغير العدو .



### إمكان الإحصار عن العمرة :

نقل عن الإمام مالك رحمه الله ، أنه لا يمكن الحصر عن العمرة ، وإنما يكون عن الحج ، وقد انتقد ذلك ابن قدامة ، فقال : (حكى عن مالك أن المعتمر لا يتحلل؛ لأنه لا يخاف الفوت ، وليس بصحيح؛ لأن الآية إنما نزلت في صلح الحديبية ، وكانوا محرمين بعمرة) .

**مسألة :** إذا أحصر عن واجب فلا يتحلل ، باتفاق المذاهب فإليه ذهب الحنفية ، والمالكية ، والشافعية ، والحنابلة على الصحيح من المذهب ، قالوا؛ لأنه يمكن جبر الواجب بالدم ، فلا يأخذ حكم المحصر. قال البهوتي : (وإن حصر عن طواف الإفاضة فقط لم يتحلل حتى يطوف ، وإن أحصر عن واجب لم يتحلل وعليه دم). وقال : (ومن أحصر عن واجب كرمي الجمار (لم يتحلل وعليه له) أي لتركه ذلك الواجب (دم) كما لو تركه اختياراً (وحجه صحيح) لتمام أركانه).

وقال القاضي من الحنابلة : يتوجه فيمن أحصر بعد تحلله الثاني يتحلل وأوماً إليه. قال المرداوي : (قال في الفائق وقال شيخنا : له التحلل). وأفتى به شيخنا وشيخه ابن باز رحمهما الله ، في من لم يستطع رمي جمرة الثاني عشر ولم يطف طواف الوداع لعذر. والله أعلم.

### حيض المرأة والإحصار :

إذا حاضت المرأة ولم تستطع البقاء حتى تطوف طواف الإفاضة ، ولا تتمكن من العود إلى مكة مرة أخرى ، فهل تكون محصورة أم لا؟ هذه مسألة مهمة ، والسؤال عنها كثير .

إذا حاضت المرأة التي قدمت من مكان بعيد ، ولا تستطيع العود إلى الحرم ، وبقي عليها طواف الإفاضة ، فهل يجوز لها أن تطوف وهي حائض أو لا؟ اختلف فيها أهل العلم سلفاً وخلفاً ، وسبب الخلاف أنهم اختلفوا في علة نهى الحائض عن الطواف ، هل هي لكونها منهيّة عن اللبث في المسجد ، والطواف يقتضي اللبث؟ أو أن العلة هي النهي عن الدخول مطلقاً ، لمرور وغيره ، في الحرم أو غيره ، فيقتضي عدم جواز الطواف لأنها لا يجوز لها الدخول؟ أم إن العلة هي أن الطواف يحرم مع الحيض كما تحرم الصلاة مع الحيض؟ أم إن السبب أن الطهارة شرط لصحة الطواف؟ بعضهم يعلل بهذا وبعضهم يعلل بذلك .

### حكم طواف الحائض :

اختلف العلماء في ذلك على ثلاثة أقوال :

**القول الأول :** أن طواف الحائض لا يجوز ولا يصح ، ولو كانت معذورة حال طوافها ، وإليه ذهب المالكية والشافعية ، والحنابلة.

### أدلتهم :

الدليل الأول : عن عائشة رضي الله عنها ، في قصة حيضها ، أن النبي صلى الله عليه وسلم قال [اصنعي ما يصنع الحاج ، غير ألا تطوفي بالبيت] وفي لفظ الموطأ (ولا بالصفا والمروة) وأصل الحديث متفق عليه ، فمنعها من الطواف بالبيت؛ لأن الحائض ممنوعة من الطواف بالبيت ، وإذا طافت لم يصح طوافها .



الدليل الثاني : عن عائشة رضي الله عنها ، أن صفية زوج النبي صلى الله عليه وسلم حاضت ، فأخبر النبي صلى الله عليه وسلم بذلك ، فقال : [أحابتنا هي؟] قالت عائشة : فأخبرت النبي صلى الله عليه وسلم ، أنها قد طافت طواف الإفاضة ، فقال : [فلتنفر إذن] متفق عليه ، فبين أن الحائض تحبس الحاج ، والسبب في حبسها له أنه لا يجوز طواف الحائض ، وبناء عليه لا يصح طوافها .

الدليل الثالث : قياس الطواف على الصلاة ، بجامع أن كلا منهما عبادة متعلقة بالبيت ، فاشتربت لها الطهارة .  
القول الثاني : أنه لا يجوز للحائض أن تطوف ، لكن إن طافت صح طوافها ، وأجزأها ، وعليها بدنة ، وإليه ذهب الحنفية ، والحنابلة في رواية ، لكن الحنابلة قالوا : عليها شاة ، وليس عليها بدنة ، وذهب شيخ الإسلام إلى ما هو أبعد ، أنها إن تعمدت وطافت وهي حائض من غير ضرورة ، فإن عليها شاة ، وطوافها صحيح ، قال (فإذا طافت حائضا مع التعمد ، توجه القول بوجود الدم عليها) .  
أدلتهم :

الدليل الأول : قول الله تعالى ﴿ثُمَّ لَيَقْسُضُوا قَنُومَهُمْ وَلَيُؤْفَوْنَ نُدُورَهُمْ وَيَطَّوَّفُوا بِالْبَيْتِ الْعَتِيقِ﴾ قالوا : جاء الطواف مطلقا من غير تقييد بشيء ، الله جل وعلا لم يشترط فيه الطهارة ، ولا يجوز تقييد مطلق الكتاب بخبر الآحاد ، والنصوص التي استدلت بها من قال بوجود الطهارة آحاد .

ونوقش : بأن هذا يرجع إلى مسألة خبر الواحد ، هل هو حجة أو ليس بحجة ، قال النووي رحمه الله : (الذي عليه جماهير المسلمين من الصحابة والتابعين ومن بعدهم من المحدثين والفقهاء وأصحاب الأصول أن خبر الواحد الثقة حجة من حجج الشرع ، يلزم العمل بها ، ويفيد الظن ولا يفيد العلم ، وأن وجوب العلم به عرفناه بالشرع لا بالعقل) ومسألة هل يفيد الظن أو يفيد العلم مختلف فيها ، بعضهم يحكي أن جماهير الأصوليين على هذا وبعضهم يحكيه إجماعا ، بل بعضهم يرى أنه يفيد العلم ، قال المرديني : (وإنما أوجبنا العمل به اقتداء بالصحابة رضي الله عنهم؛ لأنهم إذا اختلفوا في واقعة رجعوا إلى قول آحاد الصحابة ، ولم ينكر بعضهم على بعض؛ ولهذا أوجبنا العمل بالآحاد) هذا رد على قول الحنفية أن مطلق الكتاب لا يقيد بخبر الآحاد .

الدليل الثاني : أن الطواف بالبيت اسم للدوران حوله ، وهذا يتحقق من المحدث وغير المحدث ، ويصدق على المحدث أنه طائف ، واشترط الطهارة في الطواف زيادة على النص ، وهذه الزيادة مثلها لا يثبت بخبر الواحد ولا بالقياس .

ويمكن أن يناقش بما سبق ، وكذا بمسألة الزيادة على النص التي عندهم ، ويقال : القول بها غير صحيح ، هم يرون أن الزيادة على النص تعتبر نسخا ، وهذا غير صحيح ، وليس هذا موضعه .

الدليل الثالث : قياس الطواف على السعي والوقوف ، فلا تشترط الطهارة في الوقوف ، ولا تشترط في السعي ، فلا تشترط في الطواف أيضا؛ لأن كلا منها ركن .



ونوقش : بأن القياس لا يصح ، الوقوف والسعي لا تجب فيهما الطهارة ، بخلاف الطواف ، فإن الطهارة واجبة عند الحنفية فيه ، هذا الصحيح من قول الحنفية ، وعندهم قول بأنها غير واجبة ، وبعضهم يرى أنه قول جمهورهم ، لكن هذا غير صحيح ، جمهورهم على أنها واجبة .

**القول الثالث :** أن طواف الحائض صحيح ، ولا شيء عليها ، وإليه ذهب الحنابلة في رواية اختارها شيخ الإسلام ، وابن القيم ، والشيخ عبد العزيز بن باز ، واختارها شيخنا ابن عثيمين رحمهم الله ، وقيدوها بحال الضرورة ، فإذا كانت المرأة الحائض مضطرة إلى الطواف جاز أن تطوف حال ضرورتها ، والضرورة تحصل الآن ، مثلما لو كانت قادمة من خارج المملكة ، فإنه لا يمكن أن تعود مرة أخرى إلا بشق الأنفس ، تأشيرات ونفقات ضخمة ، لا تستطيع أن تتحملها إلا مرة واحدة ، بل كما تسمعون الكثير من القصص ، ربما يجمع بعضهم طول عمره تكاليف حجة واحدة ، فكيف يقال للمرأة أن ترجع ثم تعود مرة أخرى؟ .

**أدلتهم :**

**الدليل الأول :** أدلة من قال بأنه لا تشترط الطهارة للطواف ، وتقدمت في كتاب الطهارة وفي شروط الطواف .  
**الدليل الثاني :** أن علة منع الحائض من الطواف لا تخلو من واحدة من علل : المنع من البقاء في المسجد ، وإذا كانت العلة هي المنع من أجل المكث في المسجد ، جاز لها الطواف حينئذ؛ لأنه يجوز للمرأة إذا خافت على نفسها أو على عرضها أو على مالها ، أن تدخل المسجد وتبقى فيه ولو كانت حائضا ، فهذه ضرورة ، وتلك ضرورة .

**وإن قيل :** إن النهي لكون الطهارة شرطا من شروط الطواف ، قيل إن الشروط تسقط مع العجز ، فإن الإنسان إذا عجز عن الطهارة فإنه يصلي على حاله ، ومثله المرأة الحائض ، لو انقطع الدم منها ، ولم تستطع أن تغتسل وتتميم ، فإنها تصلي على حالها ، فإذا لم تستطع الطهارة للطواف ، فإنها عاجزة في هذه الحال ، فيسقط هذا الشرط .

**الدليل الثالث :** أن الضرورات تبيح المحظورات ، والمشقة تجلب التيسير ، وإذا ضاق الأمر اتسع ، قواعد مقرر في الشريعة ، وهذه المرأة مضطرة ، وعليها مشقة بالغة لو بقيت ، فتأتي رخص الشريعة وسهولتها ويسرها ، ويباح لها حينئذ أن تطوف ، ما هي المشقة؟ قالوا : أن المرأة الحائض لا تخلو من أحوال :

**الحال الأولى :** أن يقال بسقوط الطواف عنها مع العجز عن شرطه ، وهذا لم يقل به أحد؛ لأن الطواف في هذه الحال ركن ، والركن لا يمكن إسقاطه ، ولا يتم نسك إلا به .

**الحال الثانية :** أن المرأة تبقى في مكة ، ولا تسافر حتى تطهر ، وهذا لا شك أن فيه مشقة بالغة ، إذا كان معها حلة ستمشي ، أو رفقة ستسافر ، ويقال لها : ابق في مكة لوحدها ، فإن هذا من المشقة بمكان ، وعليها ضرر ، وتحشى عليها الفتنة في بقائها لوحدها .



**الحال الثالثة :** أن الحائض ترجع إلى بلدها وأهلها وتظل على إحرامها ، لأنها لا تتحلل التحلل الثاني ، حتى تطهر ثم تعود ، وهذا يلزم منه أن زوجها لا يستمتع بها ، ولا يمكن العقد عليها عقد نكاح ، ولو كانت قد قدمت في الزمن الماضي من الصين أو من الهند ، فمعنى ذلك أنها ستبقى طول عمرها محرمة ، حجت ورجعت إلى أهلها محرمة وستموت محرمة ، ومثله الآن ، إذا رجعت إلى بلدها كيف ستأتي إلى الحرم؟ يصعب عليها ، معنى ذلك أنها ستبقى طول العمر أو سنين طويلة وهي محرمة ، وهذا عسر لا يمكن أن تأتي به الشريعة .

**الحال الرابعة :** أن تأخذ حكم المحصر ، فتحل كما يحل المحصر إن لم تشتط ، وتبقى ذمتها مشغولة بالحج ، بعدما جمعت طول عمرها ، درهما إلى درهم ، جنيها إلى جنيه ، ثم لما بلغت ٤٩ سنة مثلا حجت ، ثم حاضت قبل طواف الإفاضة ، فيقال لها : أنت محصرة فتحللي بالهدي وقص الشعر ، قالوا : وسبب الحصر خوف أن تبقى وتقيم . وهذا غير صحيح؛ لأنها متمكنة من البيت ، هي تستطيع أن تذهب إلى البيت ، فكيف تمنع منه .

**الحال الخامسة :** أن يوجب عليها أن تنيب غيرها ، قياسا على المعضوب العاجز عن الحج بنفسه ، وهذا يراه بعضهم؛ لأنه إذا جاز لها النيابة في الحج كله جاز لها في بعضه ، لكن من شرط النيابة عند من قال به أن يكون في بعض النفل لا الفرض ، وهم الخنابلة .

**ونوقش :** بأن قياسها على المعضوب قياس مع الفارق؛ لأن المعضوب عذره ممتد ، لا يمكن أن ينتهي ، بخلاف الحائض ، فإن عذرها مؤقت بوقت وزمن ، فلم يبق إلا أن يقال : يجوز لك أن تطوفي حال كونك حائضا لأجل الضرورة الواقعة بك ، والشريعة لا يمكن أن تأتي بالعسر .

**الراجع :**

أن الحائض يجوز لها أن تطوف حال الضرورة ، وهذا القول هو الموافق والمبني على أصول الشريعة ، والمنسجم مع قواعدها العامة المرعية ، ولا يحكم بإحصارها وتحللها ، أو أن تبقى محرمة طول عمرها ، أو أن تبقى في مكة ويذهب أهلها ، وغير ذلك من الأمور التي ذكروها ، وهذا الذي رجحه شيخ الإسلام ابن تيمية رحمه الله ، واختاره ابن القيم ، والشيخ عبد العزيز بن باز ، وشيخنا ابن عثيمين رحمه الله ، لكنهم يستفصلون ويستقصون ، كان شيخنا رحمه الله يقول : إذا كانت المرأة قد قدمت من خارج المملكة ، فإنه يجوز لها أن تطوف حينئذ ، وأما إذا كانت في البلد ، وتستطيع أن تذهب وترجع مرة أخرى ، لم يجز لها أن تطوف حال كونها حائضا ، بل ترجع إلى بلدها ، ثم إذا طهرت يأتي بها زوجها أو محرما إلى مكة ، وتطوف طواف الإفاضة ، أو يبقى محرما يستأجر حول الحرم ثلاثة أيام أو أربعة أيام ، وسائل النقل متوفرة والله الحمد ، إن كان قادرا ركب طائرة ، إن لم يكن قادرا ركب أجرة ، أو أوتوبيس ، فيذهب إلى بلده في المملكة؛ لأنه لا يحتاج إلى تأشيرة وذهاب وإياب ، والنفقة تكون أقل ، لكن قد تعرض بعض الصور يكون فيها حال من كان بالداخل مثل حال من كان في الخارج ، إذا كان كذلك فالقياس يقتضي أن يكون حكم هذه كحكم تلك ، والله أعلم .

وصلى الله وسلم على نبينا محمد وعلى آله وصحبه أجمعين .



## بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

الحمد لله رب العالمين ، والصلاة والسلام على نبينا محمد وعلى آله وصحبه أجمعين .

### بابُ الهدى والأضحية

الهدى : كل ما يهدى للحرم من النعم وغيرها تقربا إلى الله عز وجل .

وسمي بذلك؛ لأن الإنسان يهديه إلى ربه عز وجل .

الأضحية : واحدة الأضاحي ، وهي ما يذبح تقربا إلى الله جل وعلا في أيام النحر ، وسميت أضحية لأنها تذبح ضحى يوم النحر .

مشروعية الأضحية :

دل عليها الكتاب والسنة والإجماع .

الكتاب :

الدليل الأول : قول الله تعالى ﴿ فَصَلِّ لِرَبِّكَ وَأَنْحَرْ ﴾ قال بعض أهل العلم : ﴿ وَأَنْحَرْ ﴾ اذبح أضحيتك بعد أن تصلي صلاة العيد .

الدليل الثاني : قول الله تعالى ﴿ وَلِكُلِّ أُمَّةٍ جَعَلْنَا مَنْسَكًا لِيَذْكُرُوا اسْمَ اللَّهِ عَلَىٰ مَا رَزَقَهُمْ مِنْ بَهِيمَةِ الْأَنْعَامِ ﴾ .  
السنة :

(أن النبي صلى الله عليه وسلم ، ضحى بكبشين أملحين أقرنين ، ذبحهما بيده ، وسمى وكبر ، ووضع رجله على صفاحهما) أخرجه الإمام البخاري ومسلم .

الإجماع :

أجمع المسلمون على مشروعية الأضحية ، وتناقلوها كابرا عن كابر ، ومن نقل الإجماع ابن قدامة وغيره ، فالناس يعملون بها من زمن النبي صلى الله عليه وسلم ، إلى زمننا هذا .

مشروعية الهدى :

دل على مشروعيتها :

الدليل الأول : فعل النبي صلى الله عليه وسلم ، فإنه أهدى في حجة الوداع مائة من الإبل ، كما أخرج الإمام مسلم رحمه الله ، ذبح ثلاثا وستين بيده ، وأعطى عليا رضي الله عنه فذبح البقية .

الدليل الثاني : ثبت في الصحيح أن النبي صلى الله عليه وسلم ، كان يبعث بهديه من المدينة إلى مكة ، ويذبح في مكة ، ولا يشترط في الهدى أن يكون الإنسان حاجا أو معتمرا ، بل يجوز أن يبعث به إلى مكة .

فعن عائشة رضي الله عنها ، قالت : (كان رسول الله صلى الله عليه وسلم يهدي من المدينة فأقتل قلائد هديه ، ثم لا يجتنب شيئا من مما يجتنب المحرم) متفق عليه .





## الأضحية عن الأموات :

الأصل في الأضحية أنها عن الأحياء ، لكن هل تشرع عن الأموات أو لا؟ قال شيخنا رحمه الله في رسالة الأضحى:  
(وأما الأضحية عن الأموات فهي ثلاثة أقسام :

**الأول :** أن تكون تبعا للأحياء ، كما لو ضحى الإنسان عن نفسه وأهله وفيهم أموات ، فقد كان النبي صلى الله عليه وسلم يضحى ، ويقول [اللهم هذا عن محمد وآل محمد] ومنهم من مات سابقا - وهذا الحديث الذي ذكره شيخنا أخرجه الإمام أحمد ، والطحاوي عن أبي رافع ، وفي إسناده عبد الله بن محمد بن عقيل ، مختلف فيه ، وحسن إسناده النووي في المجموع - .

**الثاني :** أن يضحى عن الميت استقلالا ، فقد نص فقهاء الحنابلة على أن ذلك من الخير ، وأن ثوابها يصل إلى الميت ويتنفع به؛ قياسا على الصدقة عنه ، ولم ير العلماء أن يضحى أحد عن الميت إلا أن يوصي به ، لكن من الخطأ ما يفعله كثير من الناس اليوم ، يضحون عن الأموات تبرعا ، ثم لا يضحون عن أنفسهم وأهليهم الأحياء ، فيتركون ما جاءت به السنة ، ويحرمون أنفسهم فضيلة الأضحية ، وهذا من الجهل ، وإلا فلو علموا بأن السنة أن يضحى الإنسان عنه وعن أهل بيته ، فيشمل الأحياء والأموات ، وفضل الله واسع .

**الثالث :** أن يضحى عن الميت بموجب وصية منه تنفيذاً لوصيته ، فتنفذ كما أوصى ، بدون زيادة ولا نقص) .

## 📖 قال المؤلف رحمه الله : أفضلها إبلٌ ، ثم بقرٌ ، ثم غنمٌ .

أفضلها الإبل : لأن النبي صلى الله عليه وسلم كما تقدم في حديث جابر ، أهدى مائة من الإبل ، وشرك عليا معه ، ثم البقر ، ثم الغنم .

وهذا إذا ضحى بها كاملة أو أهداها كاملة ، أما إذا كان يريد أن يشرك في الأضحية ، سبعة في بقرة ، سبعة في بدنة ، فالشاة أفضل على الصحيح من المذهب؛ وذلك لكثرة ثمنها ونفع الفقراء .

أما العقيقة فالشاة عند الأصحاب أفضل من الإبل؛ لأن السنة وردت بها ، فقالوا : يبدأ أولا بالشاة .

## أفضل ما يضحى به :

**قيل :** الأفضل هو الأسمن؛ لأنها إذا كانت أسمن فسيكون اللحم أكثر ، وسيكون من يناله اللحم أكثر ، فهو أفضل من المتوسطة ، أما الهزيلة فإنها لا تجزئ .

## وقيل : الأعلى ثمنا .

وقد اختار شيخ الإسلام رحمه الله ، أن الأجر على قدر القيمة مطلقا ، كلما كانت أعلى كانت أفضل .

فهما قولان : الأسمن ، وقيل : الأعلى ، ويكون الفضل على قدر قيمتها .



## أفضل الغنم سنا :

على الصحيح من المذهب : الجذعة من الضأن أفضل من غيرها ، فلو دار الأمر بين مسنة من المعز أو جذع من الضأن ، قالوا : يقدم الجذع من الضأن على المسنة من المعز ، لأنها أطيب لحما وأطعم .

هذا الشرط الأول من شروط الأضحية ، أن تكون من بهيمة الأنعام ، فلا يجزئ غيرها ، فلو ضحى بجذع من ثمين لم يجزئ ، أو غزال ثمين نفيس ؛ لأن من شرط التضحية أن تكون من بهيمة الأنعام ، وهو شرط في العقيقة والأضحية والهدي ؛ لقول الله تعالى ﴿ وَلِكُلِّ أُمَّةٍ جَعَلْنَا مَنْسَكًا لِيَذْكُرُوا اسْمَ اللَّهِ عَلَيْهِ مَا رَزَقَهُمْ مِنْ بَهِيمَةِ الْأَنْعَامِ ﴾ وبهيمة الأنعام تطلق على الإبل والبقر والغنم .

ما يجزئ في الأضحية :

﴿ قال رحمه الله : ولا يُجْزئُ فيها إلا جَذَعُ ضَأْنٍ ، وثنيٌ سِوَاهُ . ﴾

الأصل أنه لا تجزئ إلا المسنة ، إلا جذع الضأن ، وهذا هو الشرط الثاني من شروط الأضحية والعقيقة والهدي ، أن تبلغ السن المعتبر شرعا ، وما سوى الضأن هو : الإبل والبقر والمعز .

دليلهم : عن جابر رضي الله عنه ، أن النبي صلى الله عليه وسلم قال : [ لا تذبحوا إلا مسنة ، إلا أن يعسر عليكم فتذبحوا جذعة من الضأن ] أخرجه الإمام مسلم ، ولهذا لما ضحى أبو بردة بن نيار رضي الله عنه قبل صلاة العيد ، أخبره النبي صلى الله عليه وسلم أنها لا تجزئ ، وأنها شاة لحم ، وأخبر النبي صلى الله عليه وسلم أن عنده عنقا ، وقال : هي أحب إلي من شاتين ، أفتجزئ عني ؟ قال [ نعم (اذبحها - اجعلها مكانها) - ولن تجزئ عن أحد بعدك ] متفق عليه من حديث البراء بن عازب .

عمر جذع الضأن :

الجمهور : يرون أن الجذع من الضأن ما تم له ستة أشهر ، إليه ذهب الحنفية ، والحنابلة .

والشافعية في الأصح : ذهبوا إلى أن الجذع من الضأن ما تم له سنة ، ويقولون : هذا المشهور عن أهل اللغة .

أدلة الجمهور :

الدليل الأول : عن جابر رضي الله عنه ، ( لا تذبحوا إلا مسنة ... ) .

الدليل الثاني : عن مجاشع بن سليم رضي الله عنه مرفوعا [ إن الجذع يوفي مما يوفي منه الثانية ] أخرجه الخمسة إلا الترمذي ، وقال عنه ابن حزم : إسناده في غاية الصحة ، وصححه الألباني .

الدليل الثالث : عن عقبة بن عامر رضي الله عنه ، قال : ( ضحينا مع النبي صلى الله عليه وسلم ، بجذع من الضأن ) أخرجه النسائي ، وقواه الحافظ ابن حجر .

و ذهب ابن عمر رضي الله عنهما ، والزهري ، أنه لا يجزئ إلا الثني من كل شيء ، واستدلوا بحديث جابر رضي الله عنه ، ( لا تذبحوا إلا مسنة ... ) قالوا فالنبي صلى الله عليه وسلم إنما أجاز ذبح الجذعة عند الإعسار ، فالشرط أن تكون مسنة على الإطلاق ، سواء في الإبل أو البقر أو الغنم ، أما الإبل والبقر والمعز فواضح ، وأما الضأن فيلحقونها بالإبل والبقر والغنم .



ونقل عن عطاء ، والأوزاعي أنه يجزئ الجذع من كل شيء إلا المعز ، عكس قول ابن عمر ، والزهري .  
قال النووي رحمه الله عن حديث جابر رضي الله عنه ، ( لا تذبحوا إلا مسنة... ) ( رأي الجمهور منقول حملة على  
الأفضل ، والتقدير : يستحب لكم ألا تذبحوا إلا مسنة ، فإن عجزتم فاذبحوا جذعة من الضأن ... وليس فيه تصريح  
بمنع الجذعة من الضأن وأنها لا تجزئ .... وأجمعت الأمة على أن الحديث ليس على ظاهره؛ لأن الجمهور يجوزون  
الجذع من الضأن مع وجود غيره) هذا توجيه النووي رحمه الله للحديث .  
والراجح : هو قول الجمهور؛ وذلك لقوة دليلهم ، والله أعلم .  
سن المسنة :

📖 قال رحمه الله : فالإبلُ خمسٌ ، والبقرُ سنتان ، والمعزُّ سنةٌ ، والضأنُ نصفها .

الإبل ما تم له خمس ، والبقر ما تم له سنتان ، والمعز ما تم له سنة ، وهذا في الهدي والعقيقة والأضحية ، والضأن  
نصفها ، ستة أشهر ، وهذا الشرط الثاني .

📖 قال رحمه الله : وتجزئ الشاة عن واحدٍ ، والبدنةُ والبقرة عن سبعةٍ .

تجزئ الشاة عن واحد : عن الإنسان وعن أهل بيته وعن عياله؛ لحديث أبي رافع المتقدم ، أن النبي صلى الله عليه  
وسلم ضحى وقال : [اللهم هذا عن محمد وآل محمد] وقد كان تحته تسع نسوة ، ودخل في أضحيته بقية أهله ، وهذا  
الذي كان يفعله السلف من عهد النبي صلى الله عليه وسلم ، فإنهم كانوا يضحون الواحد بالشاة عنه وعن أهل بيته ،  
وقد جاء في الحديث عن أبي أيوب رضي الله عنه : (كان الرجل في عهد رسول الله صلى الله عليه وسلم ، يضحى  
بالشاة عنه وعن أهل بيته ، فيأكلون ويطعمون) أخرجه الترمذي ، وابن ماجه ، والإمام مالك في الموطأ ، وقال عنه  
الترمذي : حسن صحيح ، يذبح عنه وعن أهل بيته الأحياء والأموات .

والبدنة والبقرة عن سبعة؛ لما أخرج الإمام مسلم من حديث جابر رضي الله عنه ، قال : (أمرنا رسول الله صلى الله  
عليه وسلم ، أن نشترك في الإبل والبقر ، كل سبعة منا في بدنة) فيشترك كل سبعة في بقرة أو بدنة ، والأفضل الشاة  
المنفردة كما تقدم .

تجزئ الأضحية عن الرجل وعن أهل بيته من الأحياء والأموات ، وهذا رأي عامة أهل العلم ، أنها تجزئ ويصح  
الاشتراك فيها ، فهو رأي علي ، وابن مسعود ، وابن عباس ، وعائشة رضي الله عنهم ، وعطاء ، وطاوس ، وسالم ،  
والحسن ، والثوري ، والأوزاعي ، وهو مذهب الحنفية ، والشافعية ، والحنابلة ، جماهير أهل العلم ، أن البقرة  
والبدنة تجزئ عن سبعة ، يشتركون فيها ، وتكون عنهم وعن أهلهم .



وقد ذكر شيخنا في رسالة الأضاحي :

**أن الاشتراك يقع على وجهين :**

(١) - اشتراك في الثواب ، بأن يكون مالك الأضحية واحدا ، ويشرك معه غيره من المسلمين في ثوابها ، فهذا جائز ، ولو كثر عدد من شركهم ، وذلك لما روى الإمام مسلم عن عائشة مرفوعا ( [يا عائشة هلمي المدية ثم قال : اشحذينيها بمجر] ففعلت ، ثم أخذها وأخذ الكبش فأضجعه ثم قال : [اللهم تقبل من محمد وآل محمد ومن أمة محمد] ثم ضحى به) فهذا اشتراك في الثواب ، والتشريك في الثواب لا حصر له ، فلو أنه ذبح كبشا وقال : اللهم هذا عني وعن أهل بيتي وعن أمة محمد الأحياء منهم والأموات فإنهم ينالون من أجر أضحيته ، وفضل الله واسع ، وعطاء الله جزيل .

(٢) - إشراك في الملك ، بأن يشترك شخصان فأكثر في ملك أضحية ، ويضحيا بها ، فهذا لا يجوز ولا يصح أضحية ، إلا في إبل وبقر إلى سبعة ، وذلك لأن الأضحية عبادة وقربة إلى الله تعالى ، فلا يجوز إيقاعها ولا التعبد بها إلا على الوجه المشروع زمنا وعددا وكيفية .

فلو اشترك اثنان في شاة واحدة لم تجزئ ، ولو اشترك اثنان في بقرة واحدة أجزأ ، أو اثنان في بدنة ، أو أربعة أو خمسة أو سبعة في بدنة أجزأ .

**مسألة في الاشتراك :**

لو اشترك سبعة في بدنة ، ستة منهم يريد الأضحية ، وواحد يريد اللحم ، الراجح أنه يجزئ ، فيقع عن الستة أضحية ، وعن السابع لحما .

قوله : (والبدنة والبقرة عن سبعة) أي إلا في العقيقة فإنهما لا تجزئان إلا عن نفس واحدة؛ لأن العقيقة فداء نفس والفداء لا بد فيه من التقابل والتكافؤ فتفدى نفس بنفس .

﴿ قال رحمه الله : ولا تُجزئ العوراء . ﴾

هذا الشرط الثالث من شروط الأضحية والعقيقة ، أن تكون البهيمة سالمة من العيوب المانعة من الإجزاء شرعا . والأصل في العيوب حديث البراء المشهور ، قال : (قام فينا رسول الله صلى الله عليه وسلم فقال : [أربع من الضحايا لا تجوز - وفي رواية لا تجزئ] - العوراء الين عورها ، والمریضة الين مرضها ، والعرجاء الين ظلّعها ، والهزيلة التي لا تُنقي] أخرجه الخمسة وهو صحيح ، هذا الحديث الأصل في العيوب ، ويقاس على هذه العيوب غيرها .

قوله : (العوراء) هي التي انخسفت عينها إلى الداخل ، أو برزت إلى الأمام ، أو ذهبت ، فإذا كانت لا تبصر بعينها وعورها واضح ظاهر ، بأن انخسفت العين أو برزت أو ذهبت بالكلية فإنها لا تجزئ .

إذا كانت لا تبصر بعينها ، وليس في عينها شيء ، عينها سليمة ولا تبصر بها ، فهل تجزئ؟ تجزئ؛ لأن النبي صلى الله عليه وسلم قال [الين عورها] فلا بد أن يكون العور بينا ، فاشتراط شرطين : عوراء ، و بين عورها ، فإن كانت عوراء لكن عورها غير بين أجزأت .



### العلة في عدم إجزاء العوراء :

١- تشويه المنظر ، فإن منظرها يكون مشوها ، ولا إشكال في هذا ، يكون في شكلها بشاعة ، والذي يتقرب به إلى الله ، ينبغي أن يكون على هيئة وصفة حسنة ، وشكل جميل ، فهو يريد أن يقرب شيئا إلى العظيم جل وعلا ، ومن قدر الله حق قدره عظم كل شيء يريد تقريبه ، الإنسان إذا أراد أن يهدي هدية إلى كبير من كبراء الناس لا يمكن أن يهدي هدية فيها عيب ، هو الآن يريد أن يقرب إلى ملك الملوك ، إلى أعظم من في الوجود جل وعلا ، إلى العظيم تبارك وتعالى ، فإذا أراد أن يقرب لا بد أن يقرب شيئا جميلا في هيئته وصفته وشكله ، وأن يكون كاملا في ذاته وصفاته .

٢- قلة الغذاء ، فإن العوراء ليست كالصحيحة ، لأنها ترى من جانب واحد ، فإذا كانت في المرعى فهي ترى جزءا من الشجرة ، بخلاف المبصرة فهي ترى كل الشجرة فتأكل أكثر منها .  
إذا كانت العوراء لا تجزئ فالعمياء من باب أولى ، والعمى أشد وأقبح من العور .

### 📖 قال رحمه الله : وَالْعَجْفَاءُ .

هي الهزيلة التي لا مخ فيها ، ولذا قال صلى الله عليه وسلم : [والعجفاء التي لا تنقي] أي : التي ليس فيها نقي ، والنقي هو المخ ، فهذه لا تجزئ؛ لأنها ضعيفة البنية ، كريهة المنظر .

ذكر شيخنا وغيره - وحتى عامة الناس - أنها قد تكون سمينة لا مخ فيها ، وهذا ممكن ، إذا كانت هزيلة فنزل المطر وخرج العشب سريعا ، فأكلت سريعا ، وبنت لحما قبل أن تبني مخا ، فهل تجزئ؟ ذكر بعض أهل العلم الإجزاء؛ لأنها ليست عجفاء ، ليست في الصورة عجفاء ، والحديث ذكر وصفين [العجفاء التي لا تنقي] فيها وصف العجف ، وأن تكون غير منقية ، وهذه في الصورة ليست عجفاء ، نعم ليس فيها مخ ، لكنها في الصورة سمينة ، فتجزئ ، هذا الأقرب والله أعلم ، وهو ظاهر ما يراه شيخنا .

### 📖 قال رحمه الله : وَالْعَرْجَاءُ .

وهي التي يكون فيها ظلّ ، ولكنه صلى الله عليه وسلم ، اشترط في هذا الظلّ أن يكون بينا ، فإن كان فيها ظلّ لكنه ليس بين ، فإنها تجزئ؛ لأن النبي صلى الله عليه وسلم وصفها بوصفين [عرجاء بين ظلّها] فإن كانت عرجاء لكن الظلّ ليس بين فإنها مجزئة .

### ضابط العرج :

قالوا : أن لا تطيق المشي مع الصحيحات ، فإذا مشت الغنم خلفتها ورائها ، فهذه عرجاء بين ظلّها ، وأما إذا كانت تطيق المشي مع الصحيحات ، تمشي إذا مشت الغنم ، وهي في جملة الغنم ، فهذه تجزئ .



### 📖 قال رحمه الله : وَالْهْتْمَاءُ .

هي التي ذهبت ثناياها من أصلها ، ما لها ثنايا .

علة عدم الإجزاء :

١- أن ذهاب الثنايا تشويه للصورة .

٢- أنها لا تستطيع أن ترعى كبقية الأغنام ، لأن رعيها يكون ضعيفا .

وقد ذكر شيخ الإسلام رحمه الله أن الهتماء هي التي ذهبت بعض أسنانها فأطلق ولم يقيد ، والأصحاب يرون ذهاب جميع الثنايا .

وما ذكر المؤلف رحمه الله ، من عدم إجزاء الهتماء هو وجه عند الأصحاب .

وهناك وجه آخر : أن الهتماء تجزئ ، وهذا الوجه اختاره شيخ الإسلام رحمه الله ، و شيخنا .

دليلهم : أنه لا دليل يلحقها بغير المجزئة ، ولا يوجد نص ، ولا هي داخلة تحت المنصوص ولا بمعناه ، والأصل فيها الإجزاء ، الأصل في البهائم أن تكون مجزئة ، ومن قال بعدم الإجزاء فإنه يطالب بالدليل ، ولا دليل على أن الهتماء لا تجزئ ، سواء كانت ذاهبة جميع الأسنان أم بعضها .

### 📖 قال رحمه الله : وَالْجَدَاءُ .

الجداء : هي التي نشيف ضرعها ، فأصبحت لا تدر لبنا ، بسبب الكبر ، قالوا : وهذا نقص ، فلا تجزئ .

الراجح :

أنه تجوز التضحية بها بلا كراهة .

ونشاف الضرع إما أن يكون بسبب الكبر أو المرض ، فإن كان نشاف الضرع بسبب المرض فإذا كان المرض بينا فإنها لا تجزئ ، وأما إن كان نشاف الضرع بسبب كبر السن فهي عند الأصحاب لا تجزئ ، لكن الراجح أنه تجوز التضحية بها بلا كراهة؛ لأنه لا نقص في لحمها ولا خلقتها ، واللبن غير مقصود في الأضحية ، إذ المقصود لحم الشاة أو البهيمة .

### 📖 قال رحمه الله : وَالْمَرِيضَةُ .

لا تجزئ المريضة ، لكن النبي صلى الله عليه وسلم اشترط في المريضة أن تكون بينا مرضها ، فإن كان المرض غير بين فإنها تجزئ .

والمرض يظهر ويبين بأمرين :

١- بآثاره ، فيظهر على البهيمة الخمول والتعب وعدم الأكل .

٢- أو بصورته ، كالجرب ونحوه .



## ودليل عدم الإجزاء :

- ١- حديث البراء رضي الله عنه .
  - ٢- أن المريضة ناقصة ، فلو أراد الإنسان أن يأكل لحما فسيختار الشاة السليمة .
  - ٣- أنه يخشى من لحمها على الإنسان أن تؤثر على صحته .
- قال شيخنا رحمه الله (ويلحق بهذه الأربع ما كان بمعناها أو أولى ، والخامسة : الزمنى ، وهي العاجزة عن المشي لعاهة؛ لأنها أولى بعدم الإجزاء من العرجاء البين ظللها ، فأما العاجزة عن المشي لسمن فصرح المالكية بأنها تجزئ؛ لأنه لا عاهة فيها ولا نقص في لحمها ، السادسة : مقطوعة إحدى اليدين أو الرجلين؛ لأنها أولى بعدم الإجزاء من العرجاء البين ظللها) فيحلق بالعيوب المذكورة ما كان أشد منها ، العوراء : الأشد منها العمياء ، العرجاء : الأشد منها الزمنى ... وهلم جرا ، تلحق بها بقياس الأولى .

## 📖 قال رحمه الله : وَالْعَضْبَاءُ .

هي التي ذهب أكثر قرننها أو أكثر أذنها ، هذا المذهب ، و أنها لا تجزئ؛ لحديث علي (أن النبي صلى الله عليه وسلم نهى أن يضحى بأعضب القرن أو الأذن) قال قتادة : فذكرت ذلك لسعيد بن المسيب ، قال (العضبُ النصف فأكثر من ذلك) أخرجه الإمام أحمد ، والنسائي ، وأبو داود وفيه رجل لا يحتج به ، قال ابن مفلح رحمه الله في الفروع (إن في صحة الخبر نظرا) .

## ودليل عدم الإجزاء :

- ١- أنه عيب ، وربما أدمى ، ربما يخرج من القرن أو الأذن دم فيؤلم الشاة فيكون كمرضها .
  - ٢- أنه يقبح منظرها .
- هذا المذهب ، وقوله : (أكثر أذنها ، أكثر قرننها) معناه : إذا ذهب أقل من النصف أجزاء .
- الجمهور : يرون إجزاء العضباء بلا كراهة؛ لأن في صحة الخبر نظرا ، كما ذكر ابن مفلح ، ولأن الأصل عدم المنع ، ولأن القرن لا يؤكل ، والأذن لا يقصد أكلها ، لكن قد تؤكل عرضا .
- ولذا ذهب شيخنا رحمه الله إلى صحة الإجزاء مع الكراهة ، ويستدل رحمه الله بحديث علي (أمرنا النبي صلى الله عليه وسلم ، أن نستشرف العين والأذن ، وألا نضحى بمقابلة ولا مدابرة ، ولا شرقاء ولا خرقاء) أخرجه الخمسة ، وقال الترمذي : حسن صحيح ، وسكت عنه أبو داود رحمه الله ، وصححه الحاكم ، ومعنى نستشرف : نطلع عليها ونتحراها ، والله أعلم .

وصلى الله وسلم على نبينا محمد وعلى آله وصحبه أجمعين .



## بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

الحمد لله رب العالمين ، وصلى الله وسلم على نبينا محمد وعلى آله وصحبه أجمعين .

**قال المؤلف رحمه الله : بل البتراءُ خِلْقَةٌ .**

لما ذكر المؤلف رحمه الله ، مجموعة مما لا يجزئ في الهدى والأضحية ، ذكر ما يجزئ .

قوله : (البتراء) : التي ليس لها ذنب ، وقيد المؤلف بأن تكون هكذا خلقة ، ولدت بلا ذنب ، وإن قطع ذنبها أو ذيلها فمفهوم كلام المؤلف أنها لا تجزئ؛ قياساً على العضباء ، وقد تقدم أن العضباء التي قطع أكثر قرننها أو أذنها لا تجزئ؛ فكذلك البتراء؛ لأنها تستفيد من الذيل أكثر من القرن ، ولأن له منفعة .

وظاهر كلام الأصحاب : أنها تجزئ مطلقاً ، سواء كانت مخلوقة بلا ذنب ، أو مقطوعته ، وهذا رأي ابن قدامة ، واختاره شيخنا ، وهو المذهب؛ لأن الذنب غير مقصود ، وبناء عليه فيكون الماتن قد خالف المذهب ، إذ المذهب أن مقطوعة الذنب بفعل فاعل فإنها على المذهب تجزئ .

**مقطوعة الألية :**

قالوا : لا تجزئ؛ لأن الألية مقصودة ، وذات قيمة ، فالناس يستفيدون منها بأكلها ، وجعلها ودكاً ، ويستفيدون من شحمها.

**قال رحمه الله : وَالْجَمَاءُ .**

أي التي لم يخلق لها قرن ، فهذه تجزئ ، وعكسها : القرناء ، التي لها قرن ، والجماء على الصحيح من المذهب تجزئ ، ولا إشكال فيها ، وإن كانت القرناء أفضل منها ، وذلك لحديث الجمعة [فكأنما قرب كبشاً أقرن] متفق عليه ، فكونه صلى الله عليه وسلم ، يذكر هذا في الفضل ، يدل على أن القرناء أفضل من الجماء .

**قال رحمه الله : وَخَصِيٌّ غَيْرٌ مَجْبُوبٍ .**

الخصي : ما قطعت خصيتاه ، قطعت أو رُضَّتْ ، فهو مجزئ ، مع أنه ناقص الخلقة ، الخصي أقل خلقة من الفحل غير المخصي ، إلا أنه تجزئ التضحية به ، وقد ذهب طائفة كبيرة من أهل العلم إلى الإجزاء ، فهو رأي الحسن ، وعطاء ، والشعبي ، والنخعي ، ومذهب الحنفية ، والمالكية ، والشافعية ، والحنابلة ، بل قال ابن قدامة (لا نعلم فيه خلافاً) .

**أدلتهم :**

الدليل الأول : حديث أبي رافع ، وفيه (أن النبي صلى الله عليه وسلم ضحى بكبشين موجهين) وهذا لفظ الإمام أحمد رحمه الله .

الدليل الثاني : أن الخصاء إذهابُ عضو غير مستطاب ، يطيب اللحم بذهابه ويسمن ، ولا إشكال في هذا ، فإن ذهاب الخصيتين من الفحل يزيد في سمنه ، ويطيب لحمه ، ويذهب الرائحة المتتنة التي تكون في الفحل .





الدليل الثالث : أنه إذا خصي يرتاح منه صاحبه في الطراب ، ذكروا هذا مع أنه لا علاقة لراحة صاحبه بالأضحية ، لكن هكذا عللوا .

والدليل الأهم هو فعل النبي صلى الله عليه وسلم ، والآثار المترتبة على ذهاب الخصيتين .

الدليل الرابع : أنه أغلى ، فالكبش والتيس الموجود قيمته أكثر من قيمة غير الخصي ، فالناس يستطيعونه ويستلذون بلحمه .

قوله : (وخصي غير محبوب) إن كان محبوباً فظاهر كلام المؤلف رحمه الله أنه لا يجزئ ، والمحبوب : مقطوع الذكر مع الخصيتين ، وهو لا يجزئ على الصحيح من المذهب؛ لأن قطع الذكر لا يزيد ولا يطيب اللحم ، لا فائدة من قطعه ، وهو قطع عضو ، فيشبهه قطع الأذن ، هذا المذهب .

وذهب الحنابلة في قول إلى أن المحبوب يجزئ ، ولا يؤثر قطع الذكر في الإجزاء شيئاً؛ لأن الذكر غير مقصود ، ولعدم الدليل على عدم الإجزاء ، وقد تقدم أن الأصل في البهائم الإجزاء ، ومن خالف طولب بالدليل .

الراجع :

إجزاء المحبوب ، والله أعلم ، وكذا لو كان محبوباً من دون وجء (قطع الخصيتين) .

﴿ قال رحمه الله : وما بأذنه أو قرنه قطع أقل من النصف . ﴾

تقدم أن العضباء التي قطع أكثر قرننها أو أذنها على كلام الماتن لا تجزئ .

إذا كان القطع أقل من النصف فهل تجزئ أو لا؟ تجزئ مع الكراهة ، وكذا إذا كان القطع للنصف ، وهذا رأي جمهور أهل العلم رحمه الله عليهم ، لحديث علي رضي الله عنه ، أنه قال : (أمرنا النبي صلى الله عليه وسلم ، أن نستشرف العين والأذن ، ولا نضحى بمقابلة ولا مدابرة ، ولا شرقاء ولا خرقاء) والمقابلة : التي شقت أذنها من الأمام عرضاً ، والمدابرة : التي شقت من الخلف عرضاً ، والشرقاء : التي قطعت أذنها طولاً ، والخرقاء : التي خرقت أذنها ، فتحت فيها فتحة ، الخلاصة : ما بأذنه أو قرنه قطع أقل من النصف ، فإنه تجزئ التضحية به .

وخالف المؤلف المذهب هنا أيضاً ، أن ما قطع نصف قرننها أو أذنها لا تجزئ ، والمذهب أنها تجزئ ، معنى قوله : إذا قطع النصف فما فوق لم تجزئ ، والمذهب : من النصف فما دون تجزئ .

قال شيخنا رحمه الله في رسالة الأضحية :

" تنقسم العيوب إلى ثلاثة أقسام :

القسم الأول : ما دلت السنة على عدم إجزائه ، وهي أربع :

١- العوراء البين عورها .

٢- المريضة البين مرضها .

٣- والعرجاء البين ظلعتها .

٤- العجفاء التي لا تنقي .

هذه جاء النص على عدم إجزائها كما في حديث البراء ، ويقاس عليها ما كان مثلها أو أولى منها .



القسم الثاني : ما ورد النهي عنه دون الأجزاء .

وهذه ما جاءت في حديث علي ، وهي ما في أذنها أو قرنها عيب من خرق أو شق طولاً أو عرضاً ، أو قطع دون النصف؛ لأن النهي في حديث البراء يدل على الحصر وعدم الأجزاء فيها دون غيرها .

القسم الثالث : عيوب لم يرد النهي عنها ، لكنها تنافي كمال السلامة .

فهذه لا تكره التضحية بها ولا تحرم ، وإن كان عيباً مثل العوراء التي عورها غير بين ، ومثل العرجاء عرجاً يسيراً ، فهذه عيوب لا تمنع الأجزاء ولا توجب الكراهة؛ لعدم الدليل ، والأصل الأجزاء " اهـ .

﴿ قال رحمه الله : و (السُّنَّةُ) نَحْرُ الْإِبِلِ قَائِمَةٌ مَعْقُودَةٌ يَدُهَا الْيُسْرَى .

سيتكلم المؤلف عن طريقة ذبح الهدي والأضاحي والعقائق .

سنة النبي صلى الله عليه وسلم ، أن الإبل تنحر قائمة ، معقولة يدها اليسرى .

الأدلة :

الدليل الأول : قول الله تبارك وتعالى ﴿ فَادْكُرُوا اسْمَ اللَّهِ عَلَيْهَا صَوَافٍ فَإِذَا وَجَبَتْ جُنُوبَهَا فَكُلُوا مِنْهَا ﴾ قوله : (صواف) :

قائمة على ثلاث قوائم ، معقولة اليد الرابعة اليسرى ، (فإذا وجبت) : سقطت على جنبها ، إذا كانت معقولة اليد

اليسرى ونحرت فإنها ستتحرك وتسقط على الجهة اليسرى ، وبهذا ينبعث الدم المسفوح من منحراها ، وبه تطيب .

الدليل الثاني : عن زياد بن جبير ، قال : (أتى ابن عمر على رجل أناخ بدنته لينحرها فقال : ابعثها قياماً مقيدة ،

سنة محمد صلى الله عليه وسلم) . أخرج الإمام البخاري ومسلم .

وذهب إلى استحباب هذه الكيفية المالكية ، والشافعية ، والحنابلة ، وهو رأي إسحق ، وابن المنذر .

وقد ذهب الحنفية رحمهم الله ، إلى أنه يخير بين نحرها قائمة ونحرها باركةً .

الراجع :

القول الأول ، ولا شك أنه السنة والأفضل ، وهو الثابت عن النبي صلى الله عليه وسلم ، لكن إن لم يستطع أن

ينحرها قائمة جاز أن ينحرها باركة ، كأن يخشى أن تنفر منه ، كما قال الإمام أحمد رحمه الله : (وينحر الإبل معقولة

على ثلاث قوائم ، فإن خشي عليها أن تنفر أناخها) وهذا لا يعدو أن يكون سنة ، وكيفما حصل الذبح وإنهار الدم

أجزأت ، باركة أو على جنب أو قائمة .

﴿ قال رحمه الله : فَيَطْعُنُهَا بِالْحَرْبَةِ فِي الْوَهْدَةِ الَّتِي بَيْنَ أَصْلِ الْعُنُقِ وَالصَّدْرِ .

طريقة النحر : أن يطعنها بحربة أو سكين أو رمح ، في الوهدة ، وهي المنخفض الذي في أصل العنق ، المنطقة التي بين

العنق والصدر ، ثم يسحب السكين أو الرمح أو الخنجر أو الحربة ، يسحبها من أجل أن يقطع الحلقوم والمريء ،

وبذلك ينبعث الدم منها .



﴿ قال رحمه الله : وَيَذْبَحُ غَيْرَهَا ، وَيَجُوزُ عَكْسُهَا . ﴾

النحر للإبل ، وأما غيرها فتذبح ، البقر والغنم ، فإن جاء بالعكس ، ذبح الإبل ونحر البقر والغنم جاز ، لكن الإبل الأفضل فيها أن تنحر نحرا؛ لأنه أريح لها ، وأقل إيلاما؛ لأن رقبتها طويلة ، فلو ذبحت ذبجا فإن هذا سيؤدي إلى إيلاهما؛ لأن الدم حتى يصل من القلب إلى محل الذبح يقطع مسافة طويلة ، بخلاف النحر ، فإنه يكون في الوهدة التي في أصل العنق ، وهي قريبة من القلب ، فينبعث الدم ، ويكون سريعا في موتها .

كذلك البهائم الأخرى ، النحر بالنسبة لها أشد إيلاما من الذبح ، فتذبح ذبجا ، حتى الخيل ، تذبح ذبجا .  
فإن قال قائل : أليست أسماء رضي الله عنها تقول (نحرنا فرسا في عهد رسول الله صلى الله عليه وسلم)؟ فالجواب : بلى ، ولكن أهل العلم رحمهم الله ، وجهوا هذا بأن النحر المراد به الذبح ، والمهم أن يحصل إنهار الدم ، وأن يذكر اسم الله تعالى على البهيمة .

﴿ قال رحمه الله : وَيَقُولُ (بِاسْمِ اللَّهِ وَاللَّهُ أَكْبَرُ ، اللَّهُمَّ هَذَا مِنْكَ وَلَكَ) . ﴾

يقول بسم الله : وجوبا .

والله أكبر : استحبابا .

وسياأتي في الزكاة إن شاء الله حكم التسمية ، وأنها شرط من شروط حل الذبيحة ، لا تسقط بحال ، لا بجهل ولا نسيان ، ويجب الإتيان بها؛ لأن الله تبارك وتعالى يقول ﴿ وَلَا تَأْكُلُوا مِمَّا لَمْ يُذَكَّرْ اسْمُ اللَّهِ عَلَيْهِ ﴾ وقال صلى الله عليه وسلم [ما ذكر اسم الله عليه ، وأنهر الدم فكل] .

قوله : (اللهم هذا منك ولك) : وقال بعضهم إن قال : (اللهم تقبل مني كما تقبلت من إبراهيم خليلك) فلا بأس به ، قاله شيخ الإسلام وغيره ، إن قال هذا أو هذا فلا بأس .

قوله : (هذا منك) : أي عطاء ورزقا ، وقوله : (ولك) : أي تعبدا وطاعة وإخلاصا .

﴿ قال رحمه الله : وَيَتَوَلَّاهَا صَاحِبُهَا . ﴾

الذي يتولى ذبح الأضحية والعقيقة والهدي صاحبها؛ لأنها له ، وهو المسؤول عن هذه العبادة ، والمراد من العبادة ظهور آثارها عليه ، وحصول التقوى له بفعلها ، هذا لب وجوهر العبادة ، ليس المقصود أن يخرج الإنسان دراهم هكذا ، إنما المقصود ظهور آثار هذه العبادة على الإنسان قال الله تعالى ﴿ وَلَكِنَّ يَتَأَلَّهُ التَّقْوَى مِنْكُمْ ﴾ وهذا يحصل بمباشرة العبادة ، والتلبس بها ، أما أن يعطي دراهم ويوكل شخصا بذبحها ، فلا تظهر آثار هذه العبادة عليه ، فرق شاسع بين إنسان تولى ذبح أضحيته أو هديه أو عقيقة ولده بنفسه ، وبين آخر دفع الدراهم ولم يباشر ، لأن ملابسة العبادة فيها شعور بالتقوى والتقرب إلى الله عز وجل ، فيها أنك عبد لله جل وعلا ، تطيع أمر الله ، تتقرب إليه ، فالأصل أن يتولاها صاحبها ، فإن لم يستطع أن يتولاها فإنه يوكل في ذبحها ، سواء كان جاهلا بالذبح ، أو لا يستطيع أن يتولاها لكونه مشغولا بمرض أو عمل .



﴿ قال رحمه الله : أو يُوكَلُ مُسْلِمًا وَيَشْهَدُهَا . ﴾

قوله : (ويشهدها) : أي يحضر حال الذبح ، ولا شك أنه سيكون مؤثرا على قلبه ، وإن لم يباشر الذبح .  
قوله : (مسلمًا) : فهم منه أنه لا يوكل كافرا ، ولا خلاف بين أهل العلم رحمة الله عليهم ، أنه لا يجوز توكيل غير الكتابي ، لا خلاف بينهم فيه؛ لأن ذبيحة غير الكتابي لا تحل أبدا ، كالبوذي والمجوسي .  
توكيل الكتابي في ذبح الأضحية :

توكيل الكتابي في ذبح الأضحية جائز؛ لأن ذبائح أهل الكتاب حلال قال الله تعالى ﴿ الْيَوْمَ أُحِلَّ لَكُمْ الطَّيِّبَاتُ وَطَعَامُ الَّذِينَ أُوتُوا الْكِتَابَ حِلٌّ لَكُمْ ﴾ والمراد بطعامهم : ذبائحهم ، فهي حلال للمسلمين ، بشرط أن يذكروا اسم الله عليها ، فإن لم يذكروا اسم الله عليها فإنها حرام لا تحل ، كما أن ذبيحة المسلم التي لم يذكر اسم الله عليها لا تحل ، فإن ذكروا غير اسم الله عليها فهذه حرام لا إشكال فيها ، لأنه أهلٌ عليها بغير اسم الله عز وجل ، مع أنه قد ينازع منازع ويقول : الهدي لا يتصور فيه هذا؛ لأن الكافر ممنوع من دخول الحرم ، ومن شرط ذبحها أن تكون في الحرم ، لكن في الأضحية والعقيقة ، هل يجوز أو لا؟ .

القول الأول : أنه يستحب ألا يذبح الأضحية والعقيقة إلا مسلم ، فإن وكل كتابيا أجزاء مع الكراهة ، إليه ذهب الحنفية ، الشافعية ، والحنابلة ، وهو رأي أبي ثور ، وابن المنذر .

أدلتهم :

الدليل الأول : أن الكتابي يجوز له ذبح غير الأضحية ، فيجوز له ذبح الأضحية .  
الدليل الثاني : أنه يجوز أن يتولى الكافر ما كان قربة للمسلم ، كبناء المساجد والقناطر ونحوها ، فيجوز له أن يذبح أضحية المسلم .

القول الثاني : أنه لا يجوز أن يذبحها إلا مسلم ، فإن ذبحها كافر لم تكن أضحية ، بل تكون شاة لحم ، وإليه ذهب المالكية ، والحنابلة في رواية .

أدلتهم :

الدليل الأول : أن الذبح عبادة ، فلم يصح أن يوكل فيها كتابيا؛ لأنه ليس من أهل القربة ، أي : لا يصح أن يتقرب إلى الله عز وجل؛ لأنه فاقد لشرط صحة العمل وهو الإيمان ، فليس من أهل القربة ، وأضحيتها لا تجزئ ، وإن كانت الذبيحة حلالا إذا ذكر اسم الله عليها ، لكن عندنا حل ذبيحة ، وكونها أضحية ، الحل هي حلال ، لكنها لا تجزئ عن الأضحية .

الدليل الثاني : تعليل قد يناقش ، أن الشحوم تحرم علينا مما ذجوا .

وهذا غير مسلم لهم ، بل الشحوم من الذبائح التي ذجوها حل لنا ، وإن كانت حراما عليهم هم .



قال رحمه الله : وَوَقْتُ الذَّبْحِ بَعْدَ صَلَاةِ الْعِيدِ أَوْ قَدْرُهُ إِلَى يَوْمَيْنِ بَعْدَهُ .

يبين المؤلف رحمه الله وقت الذبح متى يبدأ ، وأنه بعد صلاة العيد أو بعد قدر صلاة العيد لمن لا صلاة عيد عندهم . وهذه المسألة فيها خلاف كبير بين أهل العلم .

وقت الذبح :

يقسم الكلام إلى قسمين : وقت الذبح لمن عندهم صلاة عيد ولمن ليس عندهم صلاة عيد ، لكونهم مسافرين مثلاً ، أو في البوادي .

وقت الذبح لمن عندهم صلاة عيد :

اختلف العلماء رحمهم الله في هذه المسألة على أقوال :

القول الأول : أنه من بعد صلاة العيد ، فإذا صلوا صلاة العيد بدأ الذبح ، وإليه ذهب الحنفية ، وهو الصحيح من المذهب عند الحنابلة .

أدلتهم :

الدليل الأول : عن جندب بن عبد الله رضي الله عنه ، قال : قال رسول الله صلى الله عليه وسلم : [من ذبح قبل أن يصلي فليعد مكانها أخرى] متفق عليه ، فالذبح بعد الصلاة .

الدليل الثاني : عن البراء رضي الله عنه ، أن النبي صلى الله عليه وسلم قال : [من صلى صلاتنا ونسك نسكنا ، فقد أصاب النسك ، ومن ذبح قبل أن يصلي فليعد مكانها أخرى] متفق عليه .

الدليل الثالث : حديث أبي بردة بن نيار رضي الله عنه ، حينما ذبح قبل أن يصلي ، فأمره النبي صلى الله عليه وسلم ، أن يعيد مكانها أخرى ، وذكر أنها شاة لحم ، فإذا كانوا يصلون بدأ الوقت بعد الصلاة .

القول الثاني : أن الوقت يبدأ من بعد ذبح إمام صلاة العيد أو قدره ، إن لم يذبح لعذر ، فإن لم يذبح لغير عذر فمن بعد الصلاة ، وإليه ذهب المالكية رحمهم الله ، فهم يربطون بذبح الإمام .

القول الثالث : أن الوقت يبدأ من بعد مضي قدر الصلاة ، سواء صلى الإمام أم لم يصل ، وإليه ذهب الشافعية رحمهم الله .

قوله : (أو قدره) : هذا بالنسبة لمن لا يصلون العيد ، لكونهم بادين في البراري ، أو مسافرين .

وقت الذبح لمن لا صلاة عندهم :

القول الأول : أنه يبدأ من بعد مضي قدر الصلاة ، وهو مذهب الحنابلة ، كما قال : (أو قدره) .

القول الثاني : يبدأ من طلوع الفجر يوم النحر ، وهذا مذهب الحنفية رحمهم الله ، فإذا طلع الفجر من يوم النحر بدأ وقت الذبح .

القول الثالث : يبدأ من بعد ذبح أقرب الأئمة إليهم ، وهذا قول المالكية .

القول الرابع : من بعد مضي قدر الصلاة والخطبة بعد دخول الوقت ، وهذا قول الشافعية .



الراجع :

ما ذكر المؤلف ، وهو مذهب الحنابلة ، أنه يبدأ من بعد صلاة العيد أو قدر وقتها إذا كانوا لا يصلون .  
قوله : (إلى يومين بعده) بعد يوم العيد ، فتكون ثلاثة أيام .

أيام الذبح :

هذه المسألة مما اختلف فيه أهل العلم على ثلاثة أقوال :

القول الأول : أن وقت الذبح يوم العيد ويومان بعده ، وإليه ذهب الحنفية ، والمالكية ، والحنابلة .

أدلتهم :

أنه مروى عن غير واحد من الصحابة رضي الله عنهم ، فهو مروى عن ابن عمر في الموطأ بسند صحيح ، وعن أنس رضي الله عنه في المحلى بسند صححه ابن حزم ، وعن ابن عباس عند الطحاوي ، بإسناد قال عنه الترمذي : جيد ، كما أنه مروى عن بعض الصحابة ، لكن بأسانيد ضعيفة .

القول الثاني : أن الذبح يكون في يوم العيد فقط ، وإليه ذهب ابن سيرين .

دليله : أن يوم العيد هو اليوم الذي يسمى يوم النحر ، وما سواه لا يسمى يوم نحر .

القول الثالث : أن وقت الذبح يكون في يوم العيد وفي ثلاثة أيام بعده ، وإليه ذهب علي رضي الله عنه ، وهو رأي الحسن ، وعطاء ، وابن المنذر ، والأوزاعي ، وهو مذهب الشافعية ، واختاره شيخ الإسلام ابن تيمية ، وشيخنا ابن عثيمين رحمهم الله .

أدلتهم :

الدليل الأول : قول النبي صلى الله عليه وسلم [أيام التشريق أيام أكل وشرب وذكر لله عز وجل] أخرجه الإمام مسلم ، فجعل الأيام الثلاثة أيام أكل أي لما يذبح فيها .

الدليل الثاني : عن جبير بن مطعم رضي الله عنه ، أن النبي صلى الله عليه وسلم قال : [كل أيام التشريق ذبح] أخرجه الإمام أحمد ، وابن حبان ، واختلف في إسناده ، فمنهم من ضعفه ، كالزيلعي في نصب الراية ، والبيهقي ، قال : الصحيح مرسل ، وقال عنه ابن القيم رحمه الله : منقطع لا يثبت وصله ، وقد ذكر أنه روي من وجهين مختلفين يشد أحدهما الآخر ، واختار رحمه الله العمل به ، وصححه الشيخ عبد القادر الأرناؤوط رحمه الله .

الدليل الثالث : أن هذه الأيام الثلاثة تتساوى في أحكام عدة ، منها : أنه يحرم صيامها ، وأنها كلها وقت لرمي الجمار ، وأنه يشرع فيها التكبير المطلق والمقيد ، فكانت محلاً للذبح أيضاً .

الراجع :

هو القول الأخير والله أعلم ، أن أيام النحر ثلاثة أيام بعد يوم العيد ، التي هي الحادي عشر والثاني عشر والثالث عشر ، مع يوم العيد؛ لأنها أيام أكل ، يُذبح فيها حتى تؤكل هذه الذبائح .



### خروج الإمام بأضحيته إلى المصلى وذبحها هناك :

هذه المسألة ذكرها العلماء ، لما روي عن ابن عمر ، قال : (كان رسول الله صلى الله عليه وسلم ، يذبح وينحر بالمصلى). أخرج الإمام البخاري ، يخرج بها معه ، ويذبحها وينحرها بالمصلى ، وهذا لو فعل الآن لكان فيه إحياء سنة ، وأن الناس يقتدون بالإمام في الذبح .

قالوا : وإذا خرج الإمام بأضحيته فلا ينحر أحد حتى ينحر الإمام .

ولا ينحر أحد حتى ينتهي الإمام من خطبته ، وذلك لما روي عن جابر رضي الله عنه (أن النبي صلى الله عليه وسلم صلى بهم يوم النحر بالمدينة ، فسبقهم رجال فنحروا ، وظنوا أن النبي صلى الله عليه وسلم قد نحر ، فأمر النبي صلى الله عليه وسلم ، من كان نحر قبله أن يعيد بنحر آخر ، ولا ينحر حتى ينحر النبي صلى الله عليه وسلم) أخرج الإمام مسلم .

### الذبح في الليل :

﴿ قال رحمه الله : وَيُكْرَهُ فِي لَيْلَتَيْهِمَا . ﴾

يكره الذبح في ليلة الحادي عشر وليلة الثاني عشر ، فيكون الذبح في النهار لا الليل .

وهذه المسألة (الذبح ليلا) اختلف فيها على ثلاثة أقوال :

القول الأول : أنه يجزئ النحر ليلا ، وإليه ذهب الحنفية ، والشافعية ، وهو الصحيح من مذهب الحنابلة ، وإن كان الحنابلة يرون أنه مكروه ، لكنه مجزئ .

### أدلتهم :

الدليل الأول : أن الليل زمن يصح فيه الرمي ، فأشبهه النهار ، وهذا مبني على مسألة جواز الرمي ليلا ، وقد يناقش مناقش ويقول : أنا لا أسلم لكم أنه يجوز الرمي ليلا .

الدليل الثاني : أن الليل داخل في مدة الذبح ، فجاز الذبح فيه؛ لأنه ضمن هذه المدة .

القول الثاني : أن الذبح ليلا لا يجزئ ، وإليه ذهب المالكية ، والحنابلة في رواية .

### أدلتهم :

الدليل الأول : قول الله تعالى ﴿ وَيَذْكُرُوا اسْمَ اللَّهِ فِي أَيَّامٍ مَعْلُومَاتٍ عَلَىٰ مَا رَزَقَهُمْ مِنْ بَهِيمَةِ الْأَنْعَامِ ﴾ فذكر الأيام ، والليل غير داخل في مسمى اليوم .

الدليل الثاني : حديث جبير بن مطعم السابق [كل أيام التشريق ذبح] فذكر لفظ اليوم .

الدليل الثالث : قول النبي صلى الله عليه وسلم [أيام التشريق أيام أكل وشرب وذكر لله] .

وجه الاستدلال : أنه جاء في النصوص كلها ذكر اليوم ، وهذا يدل على أن محل الذبح هو اليوم ، وبناء عليه فلا يجوز الذبح ليلا .

ونوقش : بأن العرب تطلق الأيام على الليالي ، والعكس .



الدليل الرابع : عن ابن عباس رضي الله عنهما قال : (نهى رسول الله صلى الله عليه وسلم عن الذبح ليلا) أخرجه الطبراني وفيه رجل متروك ، فلا يصح .

الدليل الخامس : أنه وقت يتعذر فيه تفرقة اللحم ، وذلك يؤدي إما إلى تأخيره إلى الغد ، فتقل طراوة اللحم ، وإما أن يفرق في الليل وهذا يصعب .

وهذه علة قد يسلم لهم بها وقد لا يسلم لهم؛ لأن الذابح إذا أراد أن يذبح فإنه سيتفقد من سيوزع عليهم ، فإذا كان يستطيع أن يوزع عليهم فإنه سيدبح ويوزع اللحم في ليلته ، وهنا يخرج من الوقوع في الكراهة .

الراجع :

القول الأول والله أعلم ، أنه يجزئ الذبح ليلا ، وذلك للأدلة السابقة ، ولأنه ليس هناك دليل يدل على عدم الذبح ليلا ، نعم يقال : إن كان الذبح ليلا يؤدي إلى عدم تفرقة اللحم ، أو يؤدي إلى تغير اللحم ، هنا يكون الذبح ليلا مكروه ، لا لذاته ، بل لأمر خارج عنه ، والله أعلم .

وصلى الله وسلم على نبينا محمد.





## بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

الحمد لله رب العالمين ، وصلى الله وسلم على نبينا محمد وعلى آله وصحبه أجمعين .

﴿ قال المؤلف رحمه الله : فَإِنْ فَاتَ قَضَىٰ وَاجِبَهُ . ﴾

إن لم يذبح في وقت الذبح فإنه يقضي الواجب الذي عليه؛ لأن الأضحية تتعين بالتعيين ، وكذلك الهدي ، فإذا فات وقته ، وكان معذورا بفوات الوقت فإنه يذبح الهدي الذي وجب في ذمته ، ولو لم يذبحه متعمدا فإنه يجب عليه قضاء واجبه؛ لأن الهدي والأضحية يتعينان بالتعيين ، أما الهدي فهو واجب عليه إذا كان هدي قران أو تمتع ، فإذا فات وقته (أيام التشريق) لزمه ذبحه ، ويكون أتما بتأخيره عن وقته ، فإن نسي الهدي فإنه يذبحه متى ما تذكر ، وكذا الأضحية ، إذا فات وقت الأضحية (على المذهب يوم النحر ويومان بعده والراجح أنه يوم النحر وثلاثة أيام بعده كما هو مذهب الشافعية وعلي رضي الله عنه وطائفة من أهل العلم) إذا فات وقت الأضحية لزم أن يذبح الأضحية التي عينها ، ويذبح الأضحية الواجبة ، وهي الأضحية المنذورة .

فإن كانت الأضحية غير واجبة لم يلزمه الذبح حينئذ؛ لأنها ليست واجبة ، والمؤلف يقول (قضى واجبه) فالواجب يقضيه ، وغير الواجب لا يلزمه قضاؤه .

بم تتعين الأضحية :

﴿ قال رحمه الله : وَيَتَعَيَّنَانِ بِقَوْلِهِ : (هَذَا هَدْيٌ أَوْ أَضْحِيَّةٌ) لَا بِالنِّيَّةِ . ﴾

إذا قال : هذا هدي ، أو أضحية ، بقصد الإنشاء لا الإخبار ، فإن هذه البهيمة تتعين؛ لأنه لفظ يقتضي الإيجاب ، فترتب مقتضاه عليه .

ويتعينان بالفعل مع النية ، مثلما لو أشعره ، أو قلده ، مع النية أن هذا هدي أو أضحية ، فإنه يصبح متعينا؛ لأن الفعل مع النية يقوم مقام اللفظ ، مثلما أن الفعل يدل على المقصود ، كمن بنى مسجدا وأذن للناس بالصلاة فيه ، فإنه يصبح مسجدا ، فالفعل مع النية يدل على المقصود .

قوله : (لا بالنية) : أي لا يتعين الهدي والأضحية بالنية ، فإذا اشترى شاة ونوى أن تكون أضحية أو هديا لم تتعين ، وهذه المسألة محل خلاف على قولين ، وسبب الخلاف : الخلاف في حكم الأضحية ، هل هي واجبة أو لا؟ فمن قال إنها واجبة قال : تتعين بالنية مع الشراء؛ لأنه فعل الواجب عليه بالشراء ، وإن قيل : الأضحية غير واجبة ، فلا بد من اللفظ ، وكما تقدم ، المسألة فيها خلاف على قولين :

القول الأول : أن الأضحية والهدي لا يتعينان بالنية ، بل لا بد فيهما من النية واللفظ ، وإليه ذهب المالكية ، والشافعية ، والحنابلة .

دليلهم : قالوا : إنه إزالة ملك على وجه القرية فلم تؤثر فيه النية المقارنة للشراء ، كالصدقة والعتق والوقف .



فلو أن إنسانا أراد أن يشتري سلعة يتصدق بها ، فاشترى هذه السلعة بنية الصدقة ، فهل يلزمه أن يتصدق بها؟  
الجواب : لا يلزمه ، إن أراد أن يتصدق فله وإن أحجم فله ، وتعليقهم قوي ، ففاسوا الأضحية على الصدقة  
والوقف ، فإنها لا تلزم إلا بالقول أو الفعل بعد الشراء .

**القول الثاني :** أن الهدي والأضحية يتعينان بالنية مع الشراء ، وإليه ذهب الحنفية ، والحنابلة في قول ، وهو اختيار  
شيخ الإسلام ابن تيمية .

**دليلهم :** لأنه مأمور بشراء أضحية ، فإذا اشتراها بالنية وقعت عنها ، كالوكيل ، فإن الوكيل إذا اشترى لموكله سلعة  
ونوى أنها لموكله فإنها لموكله .

**﴿ قال رحمه الله : وإذا تَعَيَّنَتْ لم يَجْزُ بَيْعُهَا . ﴾**

يذكر المؤلف بعض الأحكام المترتبة على تعيين الأضحية والهدي .

إذا تعينت لم يجوز بيعها ، فإذا قال : هذه أضحية ، أو هذا هدي ، لم يجوز أن يبيعها كالوقف؛ لأنها أصبحت معينة ، وقد  
تقرب بها إلى الله عز وجل ، وهي صدقة والصدقة لا يجوز بيعها .

ويستدل لهم بحديث عمر رضي الله عنه ، حينما حمل على فرس في سبيل الله ، فضيعها من حمل عليها ، فأراد عمر  
أن يشتريها ، فقال له النبي صلى الله عليه وسلم : [ لا تشتريها ولا أعطاها بدرهم ] فإذا أخرج الإنسان الشيء لله ، لم  
يجز له العود فيه .

ويقول العلماء : لا يجوز بيعها حتى لو هزلت أو نقصت؛ لأنه أخرجها الله .

**﴿ قال رحمه الله : ولا هبتها إلا أن يُبَدِّلَهَا بِخَيْرٍ مِنْهَا . ﴾**

لو أرد أن يهبها أو يتصدق بها ، ليس له الحق في ذلك ، بل لا بد أن يذبحها؛ لأنه أخرجها الله عز وجل ، إلا إذا  
أعطى شخصا أضحيته ، وأخذ منه ما هو خير منها ، فإنه يجوز ، فالإبدال يجوز ، فإن قيل : الإبدال نوع من البيع ،  
فالجواب : نعم ، هو نوع من البيع ، لكن البيع غالبا يكون بالنقد ، والإبدال يكون بغير النقد ، بعين ، فلو أبدلها بشاة  
أخرى جاز ، لكن المؤلف قال (إلا أن يبدلها بخير منها) فالإبدال لا بد أن يكون بالأفضل ، ولو أبدلها بخير منها وزاد  
مالا فلا بأس بذلك .

**مثال :**

لنفرض أنه كانت عنده شاة تساوي ألف ريال ، فوجد شاة تساوي ألف وخمسمائة ريال ، فقال لصاحب الشاة :  
سأعطيك شاتي وأخذ مكانها شاتك ، وسأزيدك خمسمائة ريال ، قالوا : لا بأس به .

ويمكن أن يستدل بحديث الرجل الذي جاء إلى النبي صلى الله عليه وسلم ، وقال : (إني نذرت إن فتح الله عليك  
المسجد الحرام أن أصلي في بيت المقدس ، فقال النبي صلى الله عليه وسلم [صل ههنا]) قالوا فهذا دليل على أن  
الإنسان إذا أبدل العبادة بخير منها جاز .

ويقال : إنه هنا زادها خيرا؛ لأنه إذا أخذ ما هو أئمن وأغلى وأكبر فإنه سيكون فيه نفع للفقراء .



وعلم من قوله (إلا أن يبدها بخير منها) أنه لو باعها ليشتري خيرا منها فإنه لا يجوز؛ لأن المؤلف نص على الإبدال فقط.

**والصحيح من المذهب** : أنه يجوز له بيعها ليشتري خيرا منها .

وشيخنا ابن عثيمين رحمه الله ، رأى أنه لا يجوز من باب سد الباب ، لئلا يتلاعب الناس في أضحاحهم ، فيبيع الإنسان من أجل أن يشتري خيرا منها ، ثم يشتري ما هو أقل .

**قال رحمه الله : وَيَجْزُ صُوفُهَا وَنَحْوَهُ إِنْ كَانَ أَنْفَعَهَا وَيَتَصَدَّقُ بِهِ .**

هذه المسائل مترتبة على قضية التعيين؛ لأنه لما عينها أصبحت كلها لله عز وجل ، لا يجوز له التصرف فيها . ومن ذلك أنه يجوز صوفها ونحوه كالشعر والوبر ، إن كان في جز الصوف نفع لها ، فإن لم يكن فيه نفع فلا .

**أحوال جز الصوف :**

**الحال الأولى :** أن يكون جز صوفها أنفع لها ، فيجزه حينئذ ، كما لو كان الجو حارا ، وكما لو كان فيها جرح يريد مداواته ، فيجز ما حول الجرح ، فهذا أنفع لها .

**الحال الثانية :** أن يكون جز الصوف يضرها ، فلا يجوز جزه ، كما لو كان الجو باردا .

**الحال الثالثة :** أن يستوي الحالان ، فيمنع من جز الصوف حينئذ .

**قوله : (ويتصدق به) :** ظاهر كلام المؤلف أنه لا ينتفع به ، يتصدق بالصوف؛ لأن هذه الذبيحة أخرجها الله عز وجل ، فليس له أن يأخذ منها شيئا ، بل يخرجها لله عز وجل .

وذهب بعض الأصحاب إلى أن الصدقة به مستحبة ، وله الانتفاع به .

وقالوا : يجوز له أن ينتفع بجلدها ، فبشعرها وصوفها من باب أولى ، وهذا الذي رجحه شيخنا .

**قال رحمه الله : وَلَا يُعْطَى جِزْرَهَا أَجْرَتَهُ مِنْهَا .**

لا يعطي الجزار الذي جزرها الأجرة من لحمها ، بل يعطيه مالا من عنده ، وهذا رأي عامة أهل العلم رحمة الله عليهم ، فهو مذهب الحنفية ، والمالكية ، والشافعية ، والحنابلة .

**أدلتهم :**

**الدليل الأول :** عن علي رضي الله عنه ، قال : (أمرني النبي صلى الله عليه وسلم ، أن أقوم على بُذنه ، وأن أقسم جلودها وجلالها ، وأن لا أعطي الجزار منها شيئا ، وقال [نحن نعطيه من عندنا]) متفق عليه .

**الدليل الثاني :** أن ما يدفعه للجزار عوض عن عمله وجزارته ، ولا يجوز المعاوضة منها بشيء .

وقد ذكر الفقهاء أنه يجوز له أن يهديه أو أن يتصدق عليه من لحمها ، بشرط أن لا ينقص ذلك من أجرته شيئا ، فإن نقص من أجرته شيئا لم يجوز؛ لأن النقص يدل على أنه قد عاوضه منها ، وهذا أمر لا يجوز .



﴿ قال رحمه الله : ولا يبيعُ جِلْدَها ولا شيئاً منها بل يَنْتَفِعُ به .

لا يبيع جلدها ، سواء كانت تطوعاً أم واجبة؛ لأنه أخرجها الله عز وجل ، وما أخرج الله وفي سبيل الله لم يجز له أن يبيع منه شيئاً ، ويستدل بحديث عمر السابق ، في قصة الفرس التي حمل عليها في سبيل الله ، فضيعها من حمل عليها ، فأراد أن يشتريها عمر ، فقال النبي صلى الله عليه وسلم : ( لا تشتريها ولو أعطاكها بدرهم ) فمن أخرج شيئاً لله عز وجل لم يجز له بيع شيء منه ولا شراؤه ولا العود فيه .

قال الإمام أحمد رحمه الله ( لا يبيعها ولا يبيع شيئاً منها ، سبحان الله ، كيف يبيعها وقد جعلها الله تبارك وتعالى ؟ ) بل ينتفع بجلدها أو يتصدق به ، يجعله قربة أو راوية للماء ، وجاز له الانتفاع بجلدها كما يجوز الانتفاع بلحمها أكلاً ، فإذا أراد أن ينتفع فلينتفع هو ، أما البيع فليس له .

﴿ قال رحمه الله : وإن نُعِيَّتْ دَبْحَها وأجزأه .

يترتب على القول بالتعيين أنها لو تعيبت بعد التعيين فإنه يذبحها ، فلو سقطت وانكسرت رجلها أو يدها ، أو عدا عليها ذنب فأكل منها ، يذبحها وتجزئه ، وإلى هذا ذهب الجمهور ، فهو رأي عطاء ، والحسن ، والنخعي ، والثوري ، والزهري ، وهو مذهب المالكية ، والشافعية ، والحنابلة .

أدلتهم :

الدليل الأول : عن أبي سعيد رضي الله عنه ، أنه قال : ( ابتعنا كبشاً نضحى به ، فأصاب الذئب من أليته ، فسألنا النبي صلى الله عليه وسلم ، فأمرنا أن نضحى به ) . أخرجه الإمام أحمد ، وابن ماجه ، وهذا الحديث لو صح لكان دليلاً واضحاً ، لكن فيه جابر الجعفي وهو ضعيف .

الدليل الثاني : القياس على الوديعة ، فإن الوديعة لو كانت عند الإنسان فتعيبت من غير تعد ولا تفريط منه ، فإنه لا يضمونها .

القول الثاني : أن الأضحية إذا تعيبت لا تجزئ ، وإليه ذهب الحنفية ، والحنابلة في رواية .

دليلهم : أن الأضحية واجبة ، فلا تبرأ ذمته منها إلا بإرافة دمها سليمةً .

الراجح :

القول الأول ، أنها إذا تعيبت بعد أن تعينت وكان من غير تعد منه ولا تفريط أجزاءه .

أحوال التعيب :

١- أن يكون بتعد منه وتفريط .

٢- أن يكون بغير تعد منه .

فإن كان بتعد منه وتفريط فإنه يضمن حينئذ ، يضمونها بمثلها لتفريطه أو لتعديه ، والتفريط هو ترك ما يجب ، والتعدي فعل ما لا يجوز .



وأما إن كان بغير تعدد منه ولا تفريط ، فلا يخلو إما أن تكون واجبة قبل التعيين كالمندورة ، وإما أن تكون غير واجبة قبل التعيين ، فإن كانت واجبة قبل التعيين لزمه أن يضمنها بمثلها ، وإن كانت غير واجبة قبل التعيين ، فإنه لا ضمان عليه حينئذ .

**مسألة :** إذا تغييت فذبح بدلها ، ثم حصلها - ضاعت بتعد أو تفريط منه ، فأتى بدلها ، وذبحه ثم وجدها - فهل يلزمه الذبح حينئذ أو لا؟ قولان لأهل العلم ، قول بأنه يلزمه أن يذبحها ، وقول بعدم الوجوب - وهو الراجح -؛ لأن البدل له حكم المبدل منه ، وقد برئت ذمته .

**قال رحمه الله : إلا أن تكون واجبة في ذمته قبل التعيين.**

إذا كانت واجبة في ذمته قبل التعيين لزمه البدل ، مثل هدي القران والتمتع ، ومثل الأضحية المندورة ، فإنه يلزمه أن يذبح مثلها ، لأن ما كان واجبا قبل التعيين يلزمه أن يأتي به كاملا؛ لأنه وجب في ذمته كاملا ، ولأنه تعين لله عز وجل ، فيلزمه أن يذبحه على الصورة التي وجب عليها ، وهو وجب كاملا سالما من كل عيب . ويقولون : الواجب قبل التعيين يلزمه بدله و ذبحه أيضا؛ لأنه تعين لله عز وجل ، أما البدل فلأنه بدل عن الواجب في ذمته ، وأما المبدل منه (المتعيب) فإنه أخرجه الله عز وجل ، فيلزمه أن يذبحه .

**قال رحمه الله : والأضحية سنة .**

بين المؤلف رحمه الله حكم الأضحية ، وأنها ليست واجبة ، بل هي سنة يتطوع بها الذي يذبحها يتقرب بها إلى الله عز وجل ، فليست واجبة عليه .

**حكم الأضحية :**

اختلف العلماء في حكم الأضحية على قولين :

**القول الأول :** أن الأضحية سنة مؤكدة ، يكره للقادر عليها تركها ، وإليه ذهب المالكية ، والشافعية ، والحنابلة .  
**أدلتهم :**

**الدليل الأول :** عن أم سلمة رضي الله عنها ، أن النبي صلى الله عليه وسلم قال : [إذا دخلت العشر وأراد أحدكم أن يضحي ...] أخرجه الإمام مسلم .

وجه الاستدلال : أن النبي صلى الله عليه وسلم علق الحكم بالإرادة ، ومعلوم أنه لو كانت واجبة ، لم يعلق النبي صلى الله عليه وسلم الحكم بالإرادة .

نوقش الاستدلال : بأن تعليق الحكم بالإرادة والمشية لا يدل على عدم الوجوب ، بل قد يكون الشيء معلقا بالإرادة وهو واجب قال الله تعالى ﴿ هُوَ إِلَّا ذِكْرٌ لِلْعَالَمِينَ ﴾ (٢٧) لَمَنْ شَاءَ مِنْكُمْ أَنْ يَسْتَقِيمَ ﴿ (٢٨) ﴾ وهل الاستقامة واجبة أو لا؟ واجبة ، هذا الدين لا بد أن يستقيم الإنسان عليه ، ليس مخيرا بين الاستقامة وعدمها .



الدليل الثاني : أن رجلا جاء إلى النبي صلى الله عليه وسلم فقال : (يا رسول الله ، أرأيت إن لم أجد إلا منيحة أنثى ، أفأضحى بها - المنيحة الشاة أو المعزاة التي يعطيها الغني الفقير يشرب حليبها وينتفع بها ثم يردها وهي غالية عندهم ومصدر من مصادر الرزق - فقال النبي صلى الله عليه وسلم : [لا ، ولكن تأخذ من أشعارك وأظفارك ، وتقص شاربك وتحلق عانتك ، فتلك تمام أضحيتك عند الله]) أخرجه أبو داود ، والنسائي ورواه ثقات .

وجه الاستدلال : أن النبي صلى الله عليه وسلم لم يوجب عليه الأضحية ، مما يدل على عدم وجوبها . مع أنه قد يناقش الاستدلال بالحديث ويقال : هذا الرجل ليس عنده قدرة ، ليس قادرا على التضحية ، ولو كان قادرا لربما قال له النبي صلى الله عليه وسلم : ضحّ ، لكن هذا الرجل ما عنده إلا منيحة له ولأولاده ، فلا يمكن أن يذبحها ويترك أولاده بلا طعام ، والواجب إنما هو على المستطيع ، ومن لا يستطيع فعل الواجب سقط عنه .

الدليل الثالث : أنه قد ثبت عن أبي بكر وعمر ترك التضحية مخافة أن يظن وجوبها ، وهذا من أدلتهم القوية .  
الدليل الرابع : أن الأصل براءة الذمة وعدم التكليف ، حتى يأتي دليل واضح يدل على الوجوب ، وليس ثمة دليل واضح .

الدليل الخامس : أنها ذبيحة لم يجب تفريق لحمها ، فلم تكن واجبة .

الدليل السادس : أن النبي صلى الله عليه وسلم ضحى عن أمته ، فسقط الوجوب بفعله صلى الله عليه وسلم .  
القول الثاني : أن الأضحية واجبة للقادر عليها ، وهذا رأي الأوزاعي ، والليث ، والثوري ، وهو مذهب الحنفية ، والحنابلة في رواية ، واختيار شيخ الإسلام ابن تيمية .

أدلتهم :

الدليل الأول : عن أبي هريرة رضي الله عنه ، أن النبي صلى الله عليه وسلم قال : [من كان له سعة ولم يضح فلا يقربن مصلانا] أخرجه الإمام أحمد ، وابن ماجه ، والحاكم ، وصححه الحاكم ، ووافقه الذهبي ، وقال عنه ابن حجر في الدراية (وقد اختلف في وقفه ورفع ، والذي رفعه ثقة) وإذا كان الرافع ثقة فإنه يكون صحيحا .  
وجه الاستدلال : أن الحديث خرج مخرج الوعيد على ترك الأضحية ، ولا وعيد إلا على ترك واجب ، فتكون الأضحية واجبة .

الدليل الثاني : عن مُخَنَف بن سليم رضي الله عنه ، أن النبي صلى الله عليه وسلم خطب الناس فقال [يا أيها الناس ! على أهل كل بيت في كل عام أضحية وعتيرة] أخرجه الخمسة ، وقال الحافظ : أخرجه أحمد ، والأربعة بسند قوي .  
وجه الاستدلال : أن النبي صلى الله عليه وسلم قال [على أهل كل بيت....] وعلى من أُلْفَاظ الوجوب فتجب الأضحية على كل قادر عليها .

نوقش : قال أبو داود عن الحديث : العتيرة منسوخة ، وهذا الخبر منسوخ .

رد : بأنهم ينفصلون عن هذا بأن يقولوا : العتيرة منسوخة ، لكن الأضحية باقية على الأصل .

الدليل الثالث : عن جندب بن سفيان البجلي رضي الله عنه ، أن النبي صلى الله عليه وسلم قال : [من كان ذبح قبل أن يصلي فليذبح مكانها أخرى ، ومن لم يكن ذبح حتى صلينا فليذبح ، بسم الله] متفق عليه .



قالوا : فهذا يدل على الوجوب؛ لأن الرسول قال : [فليذبح مكانها أخرى] .

نوقش الاستدلال : بأن الأضحية تعينت بذبحها ، فلما تعينت بذبحها أصبحت واجبة ، وهذا الإنسان قد أدخل بذبحها في غير وقتها ، فأصبحت متعلقة بذمته ، فيلزمه بدلها ، وليس هذا ابتداء وجوب ، بل هذا وجوب قضاء ما وجب في ذمته بسبب التعيين .

وهذه أدلة قوية لا شك ، وأصحاب القول الأول أدلتهم قوية أيضا .

ولذا كان شيخنا رحمه الله ، يميل إلى القول بالوجوب ، لكنه لا يصرح بالوجوب ، ويرى أن القول بالوجوب قوي ، والمسألة تحتل الوجوب وعدمه .

﴿ قال رحمه الله : وَذَبْحُهَا أَفْضَلُ مِنَ الصَّدَقَةِ بِئْمَنِهَا . ﴾

لو دار الأمر بين أن يذبح شاة أو يتصدق بثمنها ، قالوا : ذبحها أفضل ، الشاة تساوي ألفا وخمسمائة ريال ، قال : ما رأيكم؟ أضحى بشاة أم أتصدق بألف وخمسمائة؟ يقال له : الذبح أفضل .

الأدلة :

الدليل الأول : أن فيه إراقة دم لله عز وجل ، وهي إراقة مقصودة ، قال جل وعلا ﴿ فَصَلِّ لِرَبِّكَ وَأَنْحَرْ ﴾ فجعلها مقرونة بالصلاة التي هي من أعظم العبادات ، وقال الله تبارك وتعالى ﴿ قُلْ إِنْ صَلَّيْتُمْ وَسَلَّمْتُمْ وَمَاتَيْتُمْ لِلَّهِ رَبِّ الْعَالَمِينَ ﴾ والنسك : الذبائح التي تذبح لله عز وجل؛ لأن في كل ملة صلاة ونسيكة ، لا يقوم غيرها مقامها .

الدليل الثاني : أنه لو كان التصدق بثمنها أفضل لكان الصحابة يتصدقون ، ولنقل ذلك عنهم .

الدليل الثالث : أن في ذبحها تعظيما لشعائر الله قال الله تعالى ﴿ وَمَنْ يُعْظِمِ شَعَائِرَ اللَّهِ فَإِنَّهَا مِنْ تَقْوَى الْقُلُوبِ ﴾ .

الدليل الرابع : أن في ذبحها إحياء لسنة عظيمة ، سنة الأضحية والنسائك والذبائح لله عز وجل .

﴿ قال رحمه الله : وَسُنُّ أَنْ يَأْكُلَ وَيُهْدِي وَيَتَصَدَّقُ أَثَلَاثًا . ﴾

من السنة أن يأكل الإنسان من أضحيته وهدية .

الدليل : أن النبي صلى الله عليه وسلم ، في حديث جابر في الحج ، أهدى مائة من الإبل ، وذبح ثلاثا وستين بيده ، ووكل عليا بذبح الباقي ، ثم أمر أن يؤخذ من كل جمل قطعة ، ثم طبخت في قدر ، وأكل النبي صلى الله عليه وسلم ، من لحمها ، وشرب من مرقها ، فمن السنة أن يأكل من هديه وأضحيته .

وإن كان بعض أهل العلم قد ذهب إلى وجوب الأكل منها؛ لأن النبي صلى الله عليه وسلم ، فعل هذا الأمر امثالاً

لقول الله تعالى : ﴿ فَكُلُوا مِنْهَا وَأَطْعُمُوا الْبَائِسَ الْفَقِيرَ ﴾ والآية فيها الأمر ، والأصل في الأمر الوجوب .

قوله (يأكل ويهدي ويتصدق أثلاثاً) ثلاثا ياكله ، وثلاثا يتصدق به ، وثلاثا يهديه ، وهذا ذهب إليه الشافعية ، وهو مذهب الحنابلة ، وهو قول إسحق ، رحمه الله .



أدلتهم :

الدليل الأول : أثر علقمة ، قال : (بعث معي عبد الله بهديه ، فأمرني أن أكل ثلثها ، وأن أرسل إلى أهل أخيه بثلث ، وأن أتصدق بثلث) .

الدليل الثاني : عن ابن عمر قال : (الضحايا والهدايا ثلث لك وثلث لأهلك وثلث للمساكين) فالمنقول عن الصحابة جعلها أثلاثا .

الدليل الثالث : منهم من يستدل بقول الله تعالى ﴿ فَكُلُوا مِنْهَا وَأَطْعِمُوا الْبَائِسَ الْفَقِيرَ ﴾ وقد ذكر ثلاثة أشياء : الأكل منها ، وإطعام القانع ، وهو السائل ، وإطعام المعتر ، وهو المتعرض الذي لا يسأل .

الدليل الرابع : يمكن أن يستدل بحديث سلمة بن الأكوع رضي الله عنه ، أن النبي صلى الله عليه وسلم قال [كلوا وأطعموا وادخروا] أخرجه الإمام البخاري ، كلوا : ثلث يأكلونه ، وأطعموا : يشمل الصدقة والهدية .

وذهب الشافعية في قول إلى جعلها نصفين ، نصفاً يأكله ، ونصفاً يتصدق به؛ لقول الله تبارك وتعالى ﴿ فَكُلُوا مِنْهَا وَأَطْعِمُوا الْبَائِسَ الْفَقِيرَ ﴾ فذكر شيئين ، الأكل منها ، وإطعام البائس الفقير .

وذهب الحنفية رحمهم الله ، إلى أنه كلما كانت الصدقة أكثر ، كان أحسن وأفضل ، وذلك لفعل النبي صلى الله عليه وسلم ، فإنه أخذ من كل بدنة بضعة ، والباقي تصدق به ، فكلما كانت الصدقة أكثر كانت أحسن .

يقول ابن قدامة رحمه الله (والأمر في هذا واسع ، فلو تصدق بها كلها أو بأكثرها جاز ، وإن أكلها إلا أوقية تصدق بها أجزاء ، لأن الله تعالى أمر بالأكل والإطعام منها ، ولم يقيد بشيء ، فمتى أكل أو أطعم فقد أتى بما أمر ، وقال أصحاب الشافعي : يجوز أكلها كلها) .

الأضحية عن اليتيم :

هل يضحى عن اليتيم؟ ذكر شيخنا رحمه الله ، أنه إن جرت العادة بالتضحية عنهم فإنه يضحى عنهم حتى لا تنكسر نفوسهم ، وإلا فلا؛ لأن الأصل في أموالهم الحرمة ، وألا يمسه أحد .

الأكل من الأضحية :

تقدم أنه سنة ، سواء كانت مندورة ، أم تطوعاً ، أم أضحية يتيماً ، لكن الأصحاب ذكروا أن أضحية اليتيم لا يتصدق منها بشيء؛ لأن الصدقة لاتحل بشيء من ماله تطوعاً؛ لأن الأصل في مال اليتيم عدم المساس ، بل تدخر له .

قال المرادوي (قلت : لو قيل بجواز الصدقة والهدية منها باليسير عرفاً لكان متجهاً) و قال شيخنا رحمه الله (متى ما قلنا بجواز الأضحية في مال اليتيم فإنه يُعمل فيها ما جاءت به الشريعة ، فيأكل منها ويهدي ويتصدق) .





﴿ قال رحمه الله : وَإِنْ أَكَلَهَا إِلَّا أَوْقِيَةً تُصَدَّقَ بِهَا جَازٌ ، وَإِلَّا ضَمِنَهَا . ﴾

إذا أكلها إلا قدر أوقية منها تصدق بها فإنه يجوز ، وقال بعض أهل العلم : إذا تصدق بما يصدق عليه اسم اللحم جاز ، حتى لو كان أقل من أوقية؛ لقول الله تبارك وتعالى ﴿ فَكُلُوا مِنْهَا وَأَطْعِمُوا الْبَائِسَ الْفَقِيرَ ﴾ والله عز وجل بين أنه يُطعم ، ولكن لم يبين قدر المُطعم ، فما يصدق عليه اسم اللحم أجزاء ، ولا يشترط أن يكون أوقية ولا غيرها ، والأمر يقتضي الوجوب ، فلا بد أن يتصدق بشيء منها ولو كان يسيرا .  
أخذ المضحى من شعره :

﴿ قال رحمه الله : وَيَحْرُمُ عَلَى مَنْ يُضْحِي أَنْ يَأْخُذَ فِي الْعَشْرِ مِنْ شَعْرِهِ وَبَشْرَتِهِ شَيْئًا . ﴾

من أراد أن يضحي يحرم عليه إذا دخلت العشر أن يأخذ من شعره ومن ظفره وبشرته ، حتى يذبح أضحيته .  
وقد اختلف العلماء في هذه المسألة على ثلاثة أقوال :

**القول الأول :** أنه إذا أراد أحد أن يضحي فإنه يحرم عليه أن يأخذ من شعره أو ظفره أو بشرته شيئاً حتى يضحي ، وهذا رأي طائفة من أهل العلم رحمهم الله ، فهو رأي ابن المسيب ، وإسحق بن راهويه ، وهو المذهب عند الحنابلة ، وهو من مفردات المذهب .

**دليلهم :** قول النبي صلى الله عليه وسلم في حديث أم سلمة [إذا دخل العشر وأراد أحدكم أن يضحي فلا يأخذ من شعره ولا من أظفاره - وفي بعض الألفاظ ولا من بشرته - شيئاً حتى يضحي] قالوا : وهذا نهي ، والأصل في النهي التحريم .

**القول الثاني :** أنه يكره لمن أراد أن يضحي أن يأخذ من شعره أو ظفره أو بشرته شيئاً إذا دخل العشر ، حتى يضحي ، إليه ذهب المالكية ، والشافعية ، والحنابلة في وجهه .

**دليلهم :** عن عائشة رضي الله عنها ، قالت : (كنتُ أُفْتَلُ قلائد هدي رسول الله صلى الله عليه وسلم ، ثم يقلدها بيده ، ثم يبعث بها ، ولا يحرم عليه شيء أحله الله له حتى ينحر الهدى) . متفق عليه ، فأخبرت عائشة رضي الله عنها أن النبي صلى الله عليه وسلم ، ما كان يمتنع من شيء حينما يبعث بهديه إلى مكة ، فيحمل حديث أم سلمة على حديث عائشة ، فيكون حديث أم سلمة دالاً على الكراهة .

**القول الثالث :** أنه لا يكره لمن أراد أن يضحي أن يأخذ من بشرته ولا من شعره ولا من ظفره شيئاً ، بل يجوز له الأخذ ، وإليه ذهب الحنفية رحمهم الله .

**دليلهم :** أنه لا يحرم عليه الوطء واللباس ، فلا يكره له حلق شعره وتقليم الأظفار ، كما لو لم يرد أن يضحي ، إنما يحرم أخذ الظفر والشعر على من يحرم عليه الوطء واللباس ، وهو المحرم .  
نوقش : بأن هذا قياس في مقابل النص فيطرح .



الراجع :

المسألة محتملة ، وإن كان القول الأول فيه قوة ووجاهة؛ لأن دليله باق على دلالاته ، أما ما استدل به أصحاب القول الثاني فإنه في هدي التطوع الذي يبعث إلى مكة ، وتعليل أصحاب القول الثالث إلزام بشيء لعدم التزامه بشيء آخر ، فالأقرب القول الأول ، وإن كانت المسألة محتملة ، والله أعلم .  
وصلى الله وسلم على نبينا محمد وعلى آله وصحبه أجمعين .



## بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

الحمد لله رب العالمين ، وصلى الله وسلم على نبينا محمد ، وعلى آله وصحبه أجمعين .

### فصل في أحكام العقيقة

بين المؤلف رحمه الله في هذا الفصل ما يتعلق بالعقيقة وأحكامها .

العقيقة : فعيلة بمعنى مفعولة ، مأخوذة من العق ، والعق لغةً : القطع ، ومنه : عق والديه ، إذا قطعهما .

والمراد بها : قطع الودجين والحلقوم والمريء من البهيمة .

واختلف في أصلها فقيل : إنها مأخوذة من الشعر الذي على رأس المولود؛ لأن الذبيحة تذبح عندما يخلق شعره ، فالعرب سمت الذبيحة التي تذبح عند حلق شعر المولود عقيقة على عادتهم في تسمية الشيء باسم سببه أو ما يجاوره ثم اشتهر حتى أصبح اسماً عرفياً شائعاً عليها ، وهذا رأي أبي عبيد في غريب الحديث ، وقد أنكر الإمام أحمد رحمه الله هذا التفسير وقال إنما العقيقة الذبح نفسه ، ووجهه أن أصل العق القطع ، ومنه عق والديه إذا قطعهما ، والذبح قطع الحلقوم والمريء والودجين .

حكم تسميتها عقيقة :

اختلف في حكمه على قولين :

القول الأول : أنه يكره أن تسمى عقيقة ، ويقال لها نسيكة .

أدلتهم :

الدليل الأول : عن عمرو بن شعيب عن أبيه عن جده ، أن رسول الله صلى الله عليه وسلم ، سئل عن العقيقة فقال [لا أحب العقوق] وكأنه كره الاسم ، فقالوا : يا رسول الله إنما نسألك عن أحدنا يولد له ولد ، فقال [من أحب أن ينسك عن ولده فليفعل] أخرجه الإمام أحمد ، ومالك في الموطأ ، وعبدالرزاق ، والحاكم في المستدرک ، وحسنه الألباني . قالوا : فالاسم مكروه؛ لأن النبي صلى الله عليه وسلم لم يجب .

القول الثاني : أنه لا يكره أن تسمى عقيقة .

أدلتهم :

الدليل الأول : عن سمرة رضي الله عنه ، أن النبي صلى الله عليه وسلم قال [كل غلام مرتين بعقيقته ، تذبح عنه يوم سابعه ، ويسمى ، ويحلق رأسه] أخرجه الخمسة ، وهو من رواية الحسن عن سمرة ، وقد صرح فيه الحسن بالسمع عن سمرة ، فسامها النبي صلى الله عليه وسلم عقيقة .

الدليل الثاني : جاء في حديث [الغلام مرتين بعقيقته] قال عنه الإمام أحمد رحمه الله : (وهو إسناد جيد ، يرويه أبي هريرة رضي الله عنه عن النبي صلى الله عليه وسلم) .



لابن القيم رحمه الله كلام جيد في الخلاف في هذه المسألة ، قال : (قلت : ونظير هذا اختلافهم في تسمية العشاء بالعتمة ، فيه روايتان عن الإمام أحمد ، والتحقيق في الموضوعين كراهة هجر الاسم المشروع من العشاء والنسيكة والاستبدال به اسم العقيقة والعتمة ، فأما إذا كان المستعمل هو الاسم الشرعي ولم يُهجر وأطلق الاسم الآخر أحيانا فلا بأس بذلك ، وعلى هذا تتفق الأحاديث وبالله التوفيق) اهـ ، ابن القيم رحمه الله يرى أن المكروه هو هجر الاسم الشرعي ، وأما إذا كان الاسم الشرعي هو المستعمل ، ويطلق الاسم العرفي أحيانا فإنه لا يكره ، وبهذا تتفق الأحاديث؛ لأنه قد جاء تسميتها عقيقة في الأحاديث ، وجاءت كراهيته ، فيكون الجمع بهذه الطريقة .

📖 قال المؤلف رحمه الله : (فصل) تُسَنُّ العَقِيْقَةُ : عن الغلام شاتان .

قوله : (تسن) : هذا حكم العقيقة في المذهب .

حكم العقيقة :

اختلف أهل العلم في حكم العقيقة على أقوال :

القول الأول : أن العقيقة سنة ، وليست واجبة ، وهي سنة عن المولود مطلقا ، سواء كان ذكرا أم أنثى ، وإليه ذهب عامة أهل العلم ، من الصحابة ابن عباس ، وابن عمر ، وعائشة ، وعامة فقهاء التابعين ، كعطاء ، والقاسم ، وعروة ، والزهري ، واسحق ، وهو مذهب المالكية ، والشافعية ، والحنابلة .

أدلتهم :

الدليل الأول : عن سلمان الضبي رضي الله عنه ، أن النبي صلى الله عليه وسلم قال : [مع الغلام عقيقةً ، فأهريقوا عنه دما ، وأميطوا عنه الأذى] أخرجه الإمام البخاري .

الدليل الثاني : حديث سمرة الماضي [كل غلام مرتين بعقيقته] أخرجه الخمسة ، وهو من رواية الحسن عن سمرة ، وقد صرح فيها بالتحديث ، والعلماء على أن الحسن مدلس وإذا صرح بالتحديث قبل حديثه ، وقالوا : لم يصح من حديث الحسن عن سمرة إلا هذا الحديث؛ لأنه صرح بالتحديث .

الدليل الثالث : حديث أم كُرُز الكعبية رضي الله عنها ، قالت : سمعت النبي صلى الله عليه وسلم يقول [عن الغلام شاتان مكافتتان ، وعن الجارية شاة] أخرجه الخمسة ، وصححه ابن القيم .

الدليل الرابع : عن ابن عباس رضي الله عنهما ، (أن النبي صلى الله عليه وسلم عق عن الحسن والحسين كبشا كبشا) أخرجه أبو داود ، وصححه ابن الجارود ، وابن خزيمة ، وعبد الحق الإشبيلي ، وابن دقيق العيد ، وصحح أبو حاتم إرساله .

الدليل الخامس : أنها ذبيحة فرح وسرور ، فلم تكن واجبة .

الدليل السادس : أنها لو كانت واجبة لكانت من الأمور المعلومة من الدين؛ لأن الحاجة تدعو إلى نقل الوجوب فيها ، فلما لم ينقل أنها واجبة علم أنها لا تعدو أن تكون سنة .



**القول الثاني :** أن العقيقة ليست سنة ، بل هي من أمر الجاهلية ، وإليه ذهب الحنفية رحمهم الله .  
**أدلتهم :**

الدليل الأول : عن عمرو بن شعيب عن أبيه عن جده ، أن النبي صلى الله عليه وسلم سئل عن العقيقة فقال : [لا أحب العقوق] فدل على أنها تكره .

نوقش الاستدلال : بأن النبي صلى الله عليه وسلم ، إنما كره الاسم ؛ ولهذا لما قالوا له : يا رسول الله ، نسألك عن أحدنا يولد له ، قال [من أحب أن ينسك عن ولده فليفعل] إنما كره الاسم .

الدليل الثاني : أنه من فعل أهل الكتاب ، فإن اليهود يعقون عن الغلام ولا يعقون عن الجارية ، فإذا كان فعل أهل الكتاب فلا يفعله المسلم .

ونوقش : بأن هناك أشياء يفعلها اليهود وأهل الإسلام ، ويكون العمل بشريعتنا لا بشريعة اليهود ، وكون اليهود يوافقون في فعل من الأفعال لا يعني أن يبطل العمل بهذا الفعل الذي وافقوا فيه ، فهم يصومون عاشوراء مثلاً ، والنبي صلى الله عليه وسلم ، لما جاء المدينة وجدهم يصومون عاشوراء ، وصام ، وكان صيامه واجباً في الأول ، ثم نسخ الوجوب إلى الاستحباب ، وبقي الصيام فيه ، مع أن اليهود يصومونه ، ولم يقل أحد : لا يصام عاشوراء لأن اليهود يصومونه .

الدليل الثالث : أن في حديث أبي رافع ، أن الحسن لما ولد أرادت فاطمة رضي الله عنها أن تعق عنه بكبشين ، فقال النبي صلى الله عليه وسلم [لا تعقي عنه ، ولكن احلقي شعر رأسه فتصدقي بوزنه من الورق] ثم لما ولد الحسين بعد ذلك صنعت مثل ذلك ، أخرج الإمام أحمد وضعفه ، وضعفه ابن القيم .

**القول الثالث :** أن العقيقة واجبة ، وهو رأي بريدة الأسلمي رضي الله عنه ، والحسن ، وإليه ذهب الظاهرية .  
**أدلتهم :**

الدليل الأول : عن سمرة رضي الله عنه ، أن النبي صلى الله عليه وسلم قال [كل غلام مرتهن بعقيقته ، تذبح عنه يوم سابعه ، ويسمى] قالوا : أمر النبي صلى الله عليه وسلم بالعقيقة ، وأمره يدل على الوجوب .

الدليل الثاني : أن النبي صلى الله عليه وسلم عمل بهذا .

**الراجع :**

أن العقيقة سنة وليست واجبة ، وهذا الذي تقتضيه النصوص ، وهو الذي ذهب إليه عامة أهل العلم رحمة الله عليهم ، وهو الذي تدل عليه الأحاديث التي ثبتت عن النبي صلى الله عليه وسلم في العقيقة .

وقد اختلف العلماء في قول النبي صلى الله عليه وسلم : [كل غلام مرتهن بعقيقته] فمنهم من قال : محبوس عن الشفاعة لوالديه يوم القيامة ، ومنهم من قال : لا ينطلق في حياته كانطلاق من عق عنه ، فتكون واجبة .



### مسألة : هل يقترض غير القادر على العقيقة؟

قال العلماء : إذا كان غير واجد لقيمتها فإنه يقترض ، وإليه ذهب الحنابلة واختاره شيخ الإسلام رحمهم الله ، قال الإمام أحمد رحمه الله (إذا لم يكن عنده ما يعق فاستقرض رجوت أن يخلف الله عليه ، أحيا سنة) قال ابن المنذر رحمه الله : (صدق أحمد ، إحياء السنن واتباعها أفضل) .

### 📖 قال رحمه الله : عن الغلام شاتان وعن الجارية شاة .

ذهب عامة أهل العلم رحمهم الله ، من الصحابة والتابعين ومن بعدهم ، أن العقيقة سنة عن الذكر والأنثى ، إلا ما يروى عن الحسن وقتادة ، أنهما كانا يريان أن العقيقة عن الذكر دون الأنثى؛ لأن النعمة الحاصلة بالذكر أعظم من النعمة الحاصلة بالأنثى ، وأن الجارية لا يحصل بها سرور ، فلا تشرع لها العقيقة ، وهذا غريب ، كيف الجارية لا يحصل بها سرور؟ الجارية يحصل بها سرور عظيم ، كل ما رزق الله عز وجل فإنه يحصل به السرور ، نسأل الله عز وجل أن يصلح لنا النية والذرية ، وأن يصلح لنا ما أعطانا ، نعم ، الابن محب للنفوس لا شك قال الله تعالى ﴿وَيُؤَدِّدُكُمْ بِأَمْوَالٍ وَيَبِينُ﴾ ولم يقل : بنات؛ لأن الأبناء محبوبون إلى النفوس أكثر ، لكن هذا لا يعني أنهم لا يحبون الأنثى ، بل يحبون الأنثى ، والأنثى ستر من النار ، ونعمة عظيمة ، هي كريمة الإنسان .

قال ابن القيم عن رأي الحسن وقتادة (لعلهما تمسكا بقوله [مع الغلام عقيقة] [كل غلام مرثهن بعقيقته]) وهذا يناقش بحديث أم كرز وابن عباس رضي الله عنهما ، وفيهما ذكر الأنثى .

### كم يعق عن الذكر والأنثى :

المؤلف أفاد أنه عن الغلام شاتان ، وعن الجارية شاة واحدة ، وهي محل خلاف على قولين : القول الأول : أنه يعق عن الغلام شاتان ، وعن الجارية شاة واحدة ، وهذا رأي أكثر من ذهب إلى القول بسنية العقيقة ومشروعيتها ، ومن قال به أبو ثور ، والشافعية ، والحنابلة .

### أدلتهم :

الدليل الأول : عن أم كرز رضي الله عنه ، قالت : سمعت النبي صلى الله عليه وسلم يقول : [عن الغلام شاتان مكافئتان ، وعن الجارية شاة] .

الدليل الثاني : عن عائشة رضي الله عنها ، (أن النبي صلى الله عليه وسلم أمرهم أن يعق عن الغلام شاتان مكافئتان ، وعن الجارية شاة واحدة) أخرجه الترمذي وقال : حديث حسن صحيح .

الدليل الثالث : قاعدة الشريعة أن للذكر ضعف ما للأنثى في مواضع كثيرة ، مثل الميراث والدية والعتق والشهادة .

القول الثاني : أنه يعق عن الغلام وعن الجارية شاة ، وإليه ذهب ابن عمر رضي الله عنهما ، وهو مذهب المالكية .

### دليلهم :

عن ابن عباس رضي الله عنهما ، (أن النبي صلى الله عليه وسلم ، عق عن الحسن والحسين كبشا كبشا) أخرجه أبو داود وصححه ابن خزيمة ، وابن الجارود ، وابن دقيق العيد .



نوقش الاستدلال بحديث ابن عباس : أن النبي صلى الله عليه وسلم ، عق عنهم كبشا كبشا ، وجاء في بعض الألفاظ (أنه عق عنهما كبشين كبشين) ويناقد كذلك بأن النبي صلى الله عليه وسلم عق عنهما كبشا كبشا ، وأمهما كبشا كبشا ، فيكون عن كل واحد كبشين .

**الراجع :**

القول الأول ، أنه يعق عن الغلام شاتان ، وعن الجارية شاة واحدة .

فإن قال قائل : إن لم يستطع أن يعق عن الغلام إلا بكبش واحد فما الحكم؟ يقال : يعق بكبش واحد .

**قال رحمه الله : تُذْبِحُ يَوْمَ سَابِعِهِ .**

**وقت ذبح العقيقة :**

المؤلف رحمه الله أفاد أن يوم ذبح العقيقة هو السابع ، وإليه ذهب أهل العلم الذين قالوا بمشروعية العقيقة ، قال ابن قدامة رحمه الله : (لا نعلم خلافا بين أهل العلم القائلين بمشروعيتها في استحباب ذبحها يوم السابع) لحديث سمرة المتقدم ، أن النبي صلى الله عليه وسلم قال [كل غلام مرتهن بعقيقته ، تذبح عنه يوم سابعه] أخرجه الخمسة وهو حديث صحيح .

فإن لم تذبح يوم سابعه ذبحت في اليوم الرابع عشر ، وإليه ذهب المالكية ، والشافعية ، والحنابلة ، وإسحق ، فإن لم تذبح في اليوم الرابع عشر ذبحت في اليوم الحادي والعشرين ، وإليه ذهب عائشة ، وعطاء ، وإسحق ، والحنابلة ، وكل هذا على سبيل الاستحباب وليس على سبيل الوجوب؛ لأن العقيقة ذاتها مستحبة ، فإن قدم أو أخر جاز ، لو ذبحها في اليوم الأول أو الثاني أو الثالث فإنه جائز ، مع أنه قد يناقش في اليوم الرابع عشر والحادي والعشرين أنه ليس ثمة نص عن النبي صلى الله عليه وسلم أنها تذبح فيهما ، ولهذا يرى بعض أهل العلم أنها تذبح في اليوم السابع ، فإن لم يكن فإنها تذبح في أي يوم شاء ، والأمر في هذا كله واسع .

**وقت تسمية المولود :**

من السنة أن يسمى المولود في اليوم السابع ، وهذا إذا لم يكن له اسم ، أما إذا كان الاسم موجودا ومعدا من قبل فإنه يسمى حين ولادته ، ودليل ذلك حديث أنس رضي الله عنه ، أن النبي صلى الله عليه وسلم قال [ولد لي الليلة غلامٌ فسميته إبراهيم] فسماه ليلة ولادته ، وحديث أنس ، لما جاء بعبد الله بن أبي طلحة ، وذهب به إلى النبي صلى الله عليه وسلم ، فحنكه وسماه عبدالله ، وحديث سهل : أتني بالمنذر بن أبي أسيد إلى النبي صلى الله عليه وسلم ، حين ولد ، فوضعه على فخذه ، قال : [ولكن اسمه المنذر] وهذا الحديث متفق عليه ، فسماه يوم ولادته .

وتسمية عبد الله بن أبي طلحة والمنذر ، هذه تسمية حادثة ، لم يكن الاسم موجودا من قبل ، فيقال : حديث سمرة (ويسمى) أي في اليوم السابع ، هذا إذا لم يكن الاسم موجودا ويحتاج إلى بحث ، وأما إذا كان موجودا أو وجدوا اسما مناسباً فإنه يسمى حتى لو كان قبل يوم السابع ، كما دل الحديثان .



### حلق رأس المولود :

يخلق رأسه عند العقيقة؛ لحديث سمرة ، وفيه [يخلق رأسه ويسمى] يخلق رأسه ويُتصدق بوزنه ورقا ، كما ورد في بعض الآثار ، وجاء في حديث سلمان بن عمرو الضبي ، وفيه [فأهريقوا عنه دما وأميطوا عنه الأذى] يماط الأذى عن رأسه بجلقه .

### التصدق بوزن شعر المولود :

تصدقت فاطمة رضي الله عنها بوزن شعر رأس الحسن والحسين ورقا ، ذكر مالك في الموطأ عن جعفر بن محمد عن أبيه ، قال : (وزنت فاطمة شعر حسن وحسين وزينب وأم كلثوم فتصدقت بزنة ذلك فضة) .

### حلق رأس الجارية :

ذكر العلماء رحمهم الله ، أن رأس الجارية لا يخلق؛ لأن ذلك من المثلة .

### التأذين في أذن المولود :

يؤذن في أذن المولود اليمنى؛ لحديث أبي رافع رضي الله عنه ، قال : (رأيت رسول الله صلى الله عليه وسلم ، أذن في أذن الحسين بن علي حين ولدته فاطمة) أخرجه أبو داود ، والترمذي وصححه ، وصححه الألباني ، والإقامة حديثها ضعيف ، وهناك من يضعف حديث الأذان أيضا .

📖 قال رحمه الله : فإن فات ففي أربعة عشر ، فإن فات ففي أحد وعشرين .

تقدم أنه لا نص على هذا ، وقد ذكر في الحادي والعشرين عن عائشة رضي الله عنها .

📖 قال رحمه الله : تُنزَعُ جُدُولًا وَلَا يُكْسَرُ عَظْمُهَا .

جدولا : جمع جدل ، أي : أعضاء .

تؤخذ أعضاؤها عضوا عضوا ، اليد والرجل ، ، الخ .

ولا تكسر عظامها بل تقطع من المفاصل ، وهذا مروى عن طائفة من السلف ، قالت عائشة رضي الله عنها : (بل السنة أفضل ، عن الغلام شاتان مكافئتان ، وعن الجارية شاة تقطع جدولا ولا يكسر عظمها ، ويطعم ، ويتصدق ، وليكن ذلك يوم السابع ، فإن لم يكن ففي أربعة عشر ، فإن لم يكن ففي واحد وعشرين) لكن هذا الأثر لا يثبت عن عائشة رضي الله عنها ، ضعيف ، أخرجه الحاكم وفيه علتان : الانقطاع بين عائشة وأم كرز رضي الله عنها ، وفيه شذوذ وإدراج ، فإن الظاهر أن (تقطع جدولا...) من قول عطاء وليس من قول عائشة ، كذا ذكر الألباني رحمه الله . ولديهم علة أخرى : أن هذا من باب التفاؤل بسلامة المولود وعدم انكساره .

وهذا كله لا دليل عليه ، إن حصل فلا بأس ، وإن لم يحصل فيفعلون الأنسب لحالهم ، فقد يكون الناس كثيرا ، فيحتاجون إلى تقطيع اللحم قطعا صغيرة من أجل أن تكفي أناسا كثيرا ، فإذا رأوا أن الحال يقتضي فلا بأس ، أما أن يتمتع الإنسان من تقطيعها أو كسر عظامها خوفا من أن يصيب الغلام في المستقبل أو الجارية انكسار في عظمه ، فهذا ربما دخل في الطيرة المنهي عنها ، فالتطير والتشاؤم منهي عنه ، وكسر عظامها لن يجلب ضرا على الطفل .





### 📖 قال رحمه الله : وحكُمها كالأضحية .

حكم العقيقة فيما يجزئ ويستحب ويكره والأكل والهدية والصدقة والشروط هي كالأضحية ، فحكمها حكم الأضحية .

### 📖 قال رحمه الله : إلا أنه لا يُجزئ فيها شريك في دم .

لا تكون إلا عن نفس واحدة ، فلا تكون الشاة عن اثنين ، ولا يكون البعير عن سبعة ، ولا تكون البقرة عن سبعة ، وإنما هي عن شخص واحد ، فإن قيل : لماذا؟ يقال :

لم يأت التشريك فيها في السنة ، والعبادة مبنية على التوقيف .

ولأنها فداء ، والفداء لا يتبعض بل تفي النفس بالنفس ، ولا يزداد على ذلك .

### 📖 قال رحمه الله : ولا تُسنُّ الفرعة ولا العتيرة .

الفرعة : كانوا في الجاهلية إذا ولدت الناقة أول ولد لها ذبحوه تقرباً إلى آلهتهم ، ثم في أول الإسلام كانوا يذبحون أول ولد للناقة شكراً لله عز وجل .

وأما العتيرة فهي فعيلة بمعنى مفعولة ، وهي ذبيحة رجب ، كانوا يذبحونها في رجب ، وقد جاء فيها حديث ، أن النبي صلى الله عليه وسلم قال [على كل أهل بيت أضحاه وعتيرة] وهذا الحديث وجهه بعض أهل العلم بأنه كان في أول الإسلام ، ثم جاء نسخه بحديث أبي هريرة ، أن النبي صلى الله عليه وسلم قال [لا فرع ولا عتيرة] متفق عليه ، وجاء عند النسائي [لا فرع ولا عتيرة في الإسلام] .

وعامة أهل العلم يرون عدم استحباب العتيرة إلا ابن سيرين رحمه الله ، فإنه يرى الاستحباب ، وكان يذبحها رحمة الله عليه .

وقال الشيخ ابن عثيمين رحمه الله : (الذي يترجح عندي أن الفرعة لا بأس بها لورود السنة بها ، وأما العتيرة فإن أقل أحوالها الكراهية؛ لأن النبي صلى الله عليه وسلم نفى ذلك ، وقال : [لا فرع ولا عتيرة].

وعن نبيشة الهذلي ، قال : قالوا يا رسول الله إنا كنا نعثر عتيرة في الجاهلية فما تأمرنا؟ ، قال صلى الله عليه وسلم [اذبحوا لله عز وجل في أي شهر ما كان ، وبروا الله تبارك وتعالى وأطعموا] قالوا : يا رسول الله إنا نفرع في الجاهلية فرعاً فما تأمرنا؟ قال : [في كل سائمة فرع تغذوه ماشيتك ، حتى إذا استحتمل ذبحته فتصدقت بلحمه - قال خالد : أراه قال على ابن السبيل - فإن ذلك خير -] أخرجه الإمام أحمد ، وأبوداود ، وابن ماجه .

### الجمع بين الأحاديث :

للشيخ الألباني رحمه الله كلام جميل قال : (أفادت هذه الأحاديث مشروعية الفرع ، وهو ذبح أول النتاج على أن يكون لله تعالى ، ومشروعية الذبح في رجب وغيره بدون تمييز وتخصيص لرجب على ما سواه من الأشهر ، فلا تعارض بينها وبين الحديث المتقدم [لا فرع ولا عتيرة]) الشيخ يقول : إن الأحاديث التي جاء فيها إثبات الفرع والعتيرة لا تعارض بينها وبين حديث [لا فرع ولا عتيرة]؛ لأن الفرع الذي جاء النهي عنه وجاء نفيه هو الفرع الذي يذبح لغير الله عز وجل ، وأما ما ذبح لله فلا بأس به ، والعتيرة المنهي عنها هي التي تختص بشهر رجب ، وأما إذا



ذبح في رجب وفي غيره فلا بأس ، ثم قال (لأنه إنما أبطل النبي صلى الله عليه وسلم به الفرع الذي كان أهل الجاهلية يخصصونه لأصنامهم ، والعتيرة وهي الذبيحة التي يخصصون بها رجباً ، والله أعلم) .  
والشيخ ابن عثيمين يقول : (الفرع لا بأس به لورود السنة به) لكن يقال : السنة قد وردت بالعتيرة أيضاً ، فإما أن يقال بما ذكر الألباني رحمه الله ، وإما أن يقال : الأحاديث التي فيها إثبات الفرع والعتيرة ، إنما كانت في أول الإسلام ، ثم جاء النسخ ، خاصة أن النسخ جاء في الحديث المتفق عليه [لا فرَع ولا عتيرة] ولفظ النسائي [لا فرَع ولا عتيرة في الإسلام] فتكون هذه الذبائح منسوخة بالأحاديث المتأخرة ، فإما أن يقال بالنسخ أو الجمع المذكور ، والله أعلم .  
وصلى الله وسلم على نبينا محمد وعلى آله وصحبه أجمعين .



## المحتويات

١	باب دخول مكة
١	مستحبات الدخول إلى مكة :
١	أولاً : الاغتسال .
١	ثانياً : دخول مكة نهارة .
٣	ثالثاً : الدخول من أعلاها .
٤	رابعاً : الدخول من باب بني شيبه .
٤	هل يرفع يديه إذا رأى البيت :
٦	الاضطباع :
٧	وقت الاضطباع :
٧	حكم طواف القدوم :
٨	آخر وقت طواف القدوم :
٩	طواف القدوم بعدعرفة :
١١	محاذاة الحجر الأسود :
١٢	اشتراط البدء من الحجر الأسود :
١٣	استلامه وتقبيله :
١٣	إذا شق تقبيله :
١٣	إذا شق لمسه :
١٤	الاستلام بالعصا :
١٤	أذكار الطواف :
١٥	السجود على الحجر الأسود :
١٦	الطواف عكسا :



- ١٧ ..... علة جعل البيت يسارا : .....
- ١٨ ..... حكم السبعة أشواط : .....
- ١٩ ..... الرمل : .....
- ١٩ ..... الرمل لأهل مكة : .....
- ٢٠ ..... الطواف المشروع فيه الرمل : .....
- ٢١ ..... الرمل ما بين الركن اليماني والحجر : .....
- ٢٣ ..... تقبيل اليد بعد استلام الركن : .....
- ٢٤ ..... مسائل في نية الطواف : .....
- ٢٤ ..... المسألة الأولى : إذا لم ينو الطواف مطلقا . .....
- ٢٥ ..... المسألة الثانية : إذا نوى أصل الطواف ، لكن لم يجدد نوع الطواف الذي يريد . .....
- ٢٦ ..... المسألة الثالثة : أن ينوي عند الطواف غير المراد . .....
- ٢٧ ..... إن لم ينو النسك : .....
- ٢٨ ..... الطواف على الشاذروان : .....
- ٢٨ ..... هل الشاذروان من الكعبة؟ : .....
- ٣٠ ..... الطواف داخل الكعبة وعلى الجدار : .....
- ٣١ ..... الطواف عريانا : .....
- ٣٢ ..... الطواف متنجسا : .....
- ٣٤ ..... حكم ركعتي الطواف : .....
- ٣٦ ..... أجزاء غيرهما عنهما : .....
- ٣٧ ..... اشتراط الطهارة للطواف : .....
- ٣٧ ..... الموالة في الطواف : .....
- ٣٨ ..... قطع الطواف للفريضة : .....
- ٣٨ ..... مكان إتمام الطواف : .....



- ٣٩ ..... قطع الطواف للنافلة : .....
- ٤٠ ..... اشتراط الطواف ماشيا : .....
- ٤٣ ..... **فصل في السعي بين الصفا والمروة وما يتعلق بذلك**
- ٤٦ ..... هل هناك ذكر بين الصفا والمروة : .....
- ٤٧ ..... الترتيب بين الصفا والمروة : .....
- ٤٧ ..... استيعاب ما بين الصفا والمروة : .....
- ٤٧ ..... تقديم السعي على طواف العمرة : .....
- ٥٠ ..... الموالاتة بين أشواط السعي : .....
- ٥١ ..... الموالاتة بين الطواف والسعي : .....
- ٥٢ ..... حكم المشي في السعي : .....
- ٥٤ ..... **باب صفة الحج والعمرة**
- ٥٥ ..... الإحرام يوم التروية : .....
- ٥٦ ..... الإحرام من تحت الميزاب أو من المسجد : .....
- ٥٧ ..... أعمال منى : .....
- ٥٧ ..... المبيت بمنى : .....
- ٥٨ ..... الدفع إلى عرفة قبل طلوع الشمس : .....
- ٥٨ ..... الذكر حال الدفع إلى عرفة : .....
- ٥٨ ..... النوم في نمرة : .....
- ٥٩ ..... هل نمره من عرفة : .....
- ٦٠ ..... الوقوف بعرفة : .....
- ٦٠ ..... الخطبة في عرفة : .....
- ٦١ ..... الجمع في عرفة : .....
- ٦١ ..... هيئة الوقوف : .....



- ٦٣ ..... صعود جبل الرحمة :
- ٦٤ ..... أقسام الوقوف بعرفة :
- ٦٤ ..... حكم الوقوف بعرفة :
- ٦٥ ..... بدء وقت الوقوف بعرفة :
- ٦٦ ..... حكم الوقوف ليلا :
- ٦٧ ..... وقوف المغمى عليه :
- ٦٧ ..... وقوف النائم :
- ٦٨ ..... وقف بعرفة ولا يدري أنها عرفة :
- ٦٨ ..... الدم على من دفع قبل الغروب :
- ٧٠ ..... الدفع قبل الغروب :
- ٧١ ..... هل يلزمه دم لترك الوقوف نهارا :
- ٧٣ ..... جمع العشائين بمزدلفة :
- ٧٦ ..... حكم المبيت في مزدلفة :
- ٧٧ ..... مكان المبيت بمزدلفة :
- ٧٨ ..... ما هو المبيت الذي يسقط به الوجوب :
- ٧٨ ..... أقل وقت للمبيت بجمع :
- ٧٩ ..... متى يدفع من مزدلفة :
- ٨٠ ..... من يؤذن له بالدفع قبل الفجر :
- ٨٠ ..... دفع غير الضعفة :
- ٨٤ ..... حكمة الإسراع بمحسر :
- ٨٦ ..... الحكمة من رمي الجمار :
- ٨٧ ..... مكان أخذ الحصى :
- ٨٨ ..... عددها :



- ٨٨ ..... حجمها :
- ٨٩ ..... حكم رمي الجمار :
- ٩٠ ..... شروط الرمي :
- ٩١ ..... نوع الحصى في الرمي :
- ٩٤ ..... الشك في عدد الحصى :
- ٩٥ ..... الشك في وقوعها في الحوض :
- ٩٥ ..... غسل حصى الجمار :
- ٩٦ ..... الرمي راكبا أو ماشيا :
- ٩٨ ..... وقت الرمي لجمرة العقبة :
- ٩٩ ..... بدء وقت جواز رمي جمرة العقبة :
- ١٠١ ..... آخر وقت رمي جمرة العقبة :
- ١٠٢ ..... الرمي ليلا :
- ١٠٣ ..... مقدار الحلق والتقشير :
- ١٠٤ ..... حكم الحلق والتقشير في الحج والعمرة :
- ١٠٥ ..... مقدار الأتملة لتحديد أم تقريب :
- ١٠٦ ..... هل الحلق والتقشير نسك :
- ١٠٧ ..... وقت الحلق :
- ١٠٨ ..... تأخير الحلق عن زمانه :
- ١٠٩ ..... الدم في تأخير الحلق حتى حل ومثله إذا رجع إلى بلده :
- ١٠٩ ..... تأخير الحلق عن مكانه :
- ١١١ ..... حد الحلق :
- ١١١ ..... الأصلع والحلق :
- ١١٢ ..... الإخلال بترتيب أنساك يوم النحر لعذر :



- الإخلال بترتيب الأنساك عمدا : ..... ١١٣
- تقديم طواف الإفاضة على الأنساك الثلاثة : ..... ١١٤
- أسباب التحلل الأول : ..... ١١٦
- ما يحل بالرمي : ..... ١١٩
- العقد بعد التحلل الأول : ..... ١١٩
- ١٢٠ ..... **فصل في حكم طواف الإفاضة والسعي**
- حكم طواف الإفاضة : ..... ١٢٢
- بداية جواز طواف الإفاضة : ..... ١٢٣
- حد تأخير طواف الإفاضة : ..... ١٢٥
- طواف وسعي القارن : ..... ١٢٧
- سعي المتمتع : ..... ١٢٨
- حكم السعي : ..... ١٣٠
- تقديم سعي الحج على طوافه : ..... ١٣٣
- اختصاص التقديم والتأخير بيوم النحر : ..... ١٣٤
- الشرب من زمزم : ..... ١٣٥
- أن المبيت مأمور به . ..... ١٣٧
- الدعاء بعد الجمرة : ..... ١٤٠
- أحكام جمرة العقبة : ..... ١٤١
- موضع رمي جمرة العقبة : ..... ١٤٢
- الوقوف بعد جمرة العقبة : ..... ١٤٣
- الرمي قبل الزوال : ..... ١٤٤
- الموالة في رمي الجمار : ..... ١٤٨
- الموالة بين الحصى : ..... ١٤٩





- ١٥٠ ..... تأخير رمي الجمار إلى الثالث :
- ١٥١ ..... جمع الجمار تقدماً :
- ١٥٣ ..... فدية تأخير الرمي :
- ١٥٣ ..... التوكيل في رمي الجمار :
- ١٥٤ ..... ترك المبيت بمنى :
- ١٥٤ ..... وءمن لم يجد مكاناً بمنى فهل يسقط عنه المبيت :
- ١٥٥ ..... المبيت في الشوارع :
- ١٥٦ ..... اشتراط التعجل قبل غروب الشمس :
- ١٥٨ ..... لمن التعجل :
- ١٥٩ ..... أفضلية التعجيل والتأجيل :
- ١٦٠ ..... حكم طواف الوداع :
- ١٦١ ..... طواف الوداع نسك أو عبادة مستقلة :
- ١٦٢ ..... الذي يلزمه طواف الوداع :
- ١٦٣ ..... وقت طواف الوداع :
- ١٦٦ ..... إذا أقام بعد طواف الوداع :
- ١٦٧ ..... مقدار البعد للخارج من مكة :
- ١٦٨ ..... سقوط الدم عن البعيد إذا رجع :
- ١٦٩ ..... طواف الإفاضة في آخر أيام التشريق :
- ١٧٢ ..... تأخير طواف الإفاضة لمن لم يسع :
- ١٧٣ ..... طواف الوداع في العمرة :
- ١٧٤ ..... المراد بالملتزم :
- ١٧٤ ..... صفة الالتزام :
- ١٧٥ ..... حكم الالتزام :



- ١٧٥ ..... مكان الالتزام :
- ١٧٦ ..... وقت الالتزام :
- ١٧٧ ..... الدعاء في الملتزم :
- ١٧٧ ..... مستحبات بعد طواف الوداع :
- ١٧٨ ..... ١- دخول الكعبة :
- ١٧٩ ..... ٢- الشرب من ماء زمزم :
- ١٧٩ ..... ٣- استلام الحجر والتكبير :
- ١٧٩ ..... ٤- الخروج من الثنية السفلى :
- ١٨٠ ..... ٥- تقبيل عتبة الكعبة والخروج بالقهقري :
- ١٨١ ..... النزول بالمحصب :
- ١٨١ ..... حكم النزول في المحصب :
- ١٨٢ ..... حكم شد الرحال :
- ١٨٩ ..... أوقات تكره فيها العمرة :
- ١٨٩ ..... تكرار العمرة :
- ١٩٠ ..... تكرار العمرة في العام :
- ١٩١ ..... تكرار العمرة في السفرة الواحدة :
- ١٩٣ ..... الوقت بين العمرتين :
- ١٩٤ ..... مكان الإحرام لتكرار العمرة :
- ١٩٥ ..... العمرة التي تجزئ عن الفرض :
- ١٩٦ ..... أركان الحج :
- ١٩٩ ..... فدية من ترك المبيت :
- ٢٠١ ..... أركان العمرة :
- ٢٠١ ..... واجباتها :



## باب الفوات والإحصار

- ٢٠٥ .....  
 ٢٠٦ ..... التحلل بعمرة لمن فاته الوقوف :  
 ٢٠٨ ..... قضاء الحج الواجب الفأنت :  
 ٢٠٨ ..... قضاء الحج النفل الفأنت :  
 ٢٠٩ ..... الهدي في الفوات :  
 ٢١١ ..... متى يذبح الهدي في سنة القضاء أو الفوات :  
 ٢١١ ..... إذا أخطأوا يوم عرفة :  
 ٢١١ ..... أنواع الإحصار :  
 ٢١٢ ..... ما يفعل المحصر عن البيت :  
 ٢١٣ ..... أين يذبح هدي الإحصار :  
 ٢١٤ ..... اشتراط النية للتحلل :  
 ٢١٤ ..... فاقد هدي الإحصار :  
 ٢١٥ ..... الحلق للمحصر :  
 ٢١٦ ..... المحصر وقضاء حج التطوع :  
 ٢١٧ ..... اعتبار من صد عن عرفة محصرا :  
 ٢١٨ ..... اختصاص الحصر بالعدو :  
 ٢٢١ ..... إمكان الإحصار عن العمرة :  
 ٢٢١ ..... حيض المرأة والإحصار :  
 ٢٢١ ..... حكم طواف الحائض :

## باب الهدي والأضحية

- ٢٢٥ ..... مشروعية الهدي :  
 ٢٢٦ ..... الأضحية عن الأموات :  
 ٢٢٦ ..... أفضل ما يضحى به :



- ٢٣٧ ..... توكيل الكتابي في ذبح الأضحية :
- ٢٣٨ ..... وقت الذبح :
- ٢٣٩ ..... أيام الذبح :
- ٢٤٠ ..... الذبح في الليل :
- ٢٤٢ ..... بم تتعين الأضحية :
- ٢٤٦ ..... حكم الأضحية :
- ٢٥٠ ..... أخذ المضحي من شعره :
- ٢٥٢ ..... **فصل في أحكام العقيقة**
- ٢٥٢ ..... حكم تسميتها عقيقة :
- ٢٥٣ ..... حكم العقيقة :
- ٢٥٥ ..... كم يعق عن الذكر والأنثى :
- ٢٥٦ ..... وقت ذبح العقيقة :
- ٢٥٧ ..... حلق رأس المولود :
- ٢٥٧ ..... التصدق بوزن شعر المولود :
- ٢٥٧ ..... حلق رأس الجارية :
- ٢٥٧ ..... التأذين في أذن المولود :